

## الجزء الخامس

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس  
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برأیه  
الربیع بن سلیمان المرادی عنه  
تقدمهما الله بالرحمة والرضوان  
وأسكنهما فسیح  
الجنان آمین

(وبه أسند مختصر الامام الجلیل ابی ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۴)

# كتاب النكاح

ش

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب النكاح﴾

﴿كتاب العدد﴾

﴿عدة المدخول بها﴾

من الجامع من كتاب  
العدد ومن كتاب  
الرجعة والرسالة

﴿قال الشافعي رحمه

الله قال الله تعالى

والمطلقات يتربصن

بأنفسهن ثلاثة قروء

قال والاقراء عنده

الاطهار والله أعلم

بدايتين أولاهما الكتاب

الذي دلت عليه السنة

والأخرى اللسان (قال)

قال الله تعالى اذا طلقتم

النساء فطلقوهن

لعدتهن وقال عليه

﴿ما يحرم الجمع بينه﴾ أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأن

تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف قال فلا يخجل الجمع بين الاختين بحال من نكاح ولا ملك عين لان الله

تبارك وتعالى أنزله مطلقا فلا يحرم من الحر ان يرثي الا حرم من الاماء بالملك مثله الا العدد فان الله تبارك

وتعالى انتهى بالحر ان يرثي اربع واطلق الاماء فقال عز ذكره وما ملكك أعانة لم ينته بذلك الى عدد أخبرنا

ابن عينة عن مطرف عن أبي الجهم عن أبي الاخير عن عمارة أنه كره من الاماء ما كره من الحر ان يرثي الا

العدد أخبرنا سفيان عن هشام بن حسان وأيوب عن ابن سيرين قال قال ابن مسعود يكره من الاماء

ما يكره من الحر ان يرثي الا العدد (قال الشافعي) وهذا من قول العلماء ان شاء الله تعالى في معنى القرآن وبه

نأخذ قال والعدد ليس من النسب ولا الرضاع بسبيل أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قيسبة بن ذؤيب

أن رجلا سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك العين هل يجمع بينهما فقال عثمان أحلتها آية

وحرمها آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك قال فرج من عنده فلقى رجلا من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم فقال لو كان لي من الامر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال مالك قال ابن شهاب

أراه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال مالك وبلغني عن الزبير بن العوام من مثل ذلك أخبرنا مالك عن

ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك العين

هل توطأ أحدهما بعد الأخرى فقال عمر ما أحب أن أحيزهما جميعا ونهاه أخبرنا سفيان عن الزهري

عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أمه قال سئل عمر عن الأم وابنتها من ملك البين فقال ما أحب أن  
 أجزعها جميعا فقال عبد الله قال أولي فوددت أن عمر كان أشد في ذلك مما هو فيه أخبرنا مسلم وعبد المجيد  
 عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر أن معاذ بن عبد الله بن مخرجاء إلى عائشة فقال لها إن لي سربة  
 قد أصبتها وأنت قد بلغت لها البنة جارية لي فأستمر ابنها فقالت لا فقال فاني والله لأدعها الآن تقول لي  
 حرمة الله فقالت لا يفعل أحد من أهلي ولا أحد أطاعني (قال الشافعي) فإذا كان عند الرجل امرأة  
 فطلقها فكان لا يعلل رجعتها فإنه أن ينكح أختها لا محنة غير جامع بين الاختين وإذا حرمت الله تعالى  
 الجمع بينهما في ذلك فلا بد على أنه لم يحرم نكاح أحدهما بعد الأخرى وهذه منكوبة بعد الأخرى ولو  
 كان لرجل جارية بطؤها فأراد وطء أختها لم يحرم وطء الجارية ولا نكاح أختها بحرم عليه فرج التي كان يطأ  
 نكاح أو كسبه أو خروج من ملكه فإذا فعل بعض هذا ثم وطئ الاخت ثم عجزت المكاتبه أوردت  
 للمنكوبة كانت التي أبغى له فرجها أو لا ثم حرم عليه غير حلال له حتى يحرم فرج التي وطئ بعدها كما  
 حرم فرجها قبل أن يطأ أختها ثم هكذا أبدا وسواء ولدته التي وطئ أولا وآخر أو لم تلد لأنه في كتابنا الحالتين  
 انما يطؤها ملك البين وإذا اجتمع النكاح وملك البين في أختين فالنكاح ثابت لا يفد به ملك البين كان  
 النكاح قبل أو بعد فلو كانت لرجل جارية بطؤها فولدت له أو لم تلد حتى ينكح أختها كان نكاحا  
 وحرم عليه فرج الاخت بالوطء ما كانت أختها زوجة له وأحب إلى لو حرم فرج أختها للملو كمنحيه بعد  
 نكاح أختها (١) بالنكاح أو قبله بكافة أو عتق أو أن تزوجها أو لم يفعل لم أجبره على ذلك ولا على بيعها ونهبه  
 عن وطئها كالأجبر على بيع جارية له وطئ ابنتها أو نهبها عن وطئها ولو كانت عند أمه زوجة فتزوج أختها  
 حرة كان نكاح الآخر مقسوما (قال الشافعي) فان قال قائل ما الفرق بين الوطء بالملك والنكاح قبله  
 النكاح يشترط للرجل حقا على المرأة ولما أحقق على الرجل وملك عقدة النكاح يقوم في تحريم الجمع بين  
 الاختين مقام الوطء في الامتنين فلو لم يزل عقد نكاح أختين في عقدة أفسد نكاحهما ولو تزوجها  
 لا بد من أن يفسد نكاحهما ولو ملك امرأة أو أمهاتهما أو ولادها في صفقة بيع لنفسه البيع ولا  
 يحرم الجمع في البيع انما يحرم جمع الوطء في الاماء فاما جمع عقدة الملك فلا يحرم ولو وطئ أمه ثم باعها  
 من ساعته أو أعتقها أو كاتبها أو باع بعضها كان له أن يطأ أختها مكانه وليس له في المراء أن ينكح أختها  
 وهي زوجة له ولأن ملك المرأة غيرة ولا أن يحرمها عليه بغير طلاق وولد المرأة يترامه بالعقد وان لم يغربوطه  
 إلا أن يلاعن وولد الأمة لا يترامه بغير اقرار ووطء ولا يجوز أن تكون المرأة ذ زوجة له ويحل فرجها لغيره  
 والأمة تكون ملوكة له وفرجها حل لغيره اذا زوجها وحرام عليه وهو ملك رقبته وليس هكذا المرأة  
 المراء فيحل عقد ما جاعها ولا يحرم جاعها والعقد ثابت عليها إلا بهل صوم أو أحرأ أم أو ما شبه مما اذا  
 ذهب حل فرجها قال ولو أن رجلا له امرأة من أهل الشرك فأسلم الزوج واشترى أختها أمه فوطئها  
 ثم أسلمت أمه في العقد حرم عليه فرج جاريته التي اشترى لم تبع عليه وكانت أمه أمه أمه بجعلها  
 وكذلك لو كانت هي المسلمة قبله واشترى أختها أو كاتبه فوطئها ثم أسلم وهي في العدة قال ولو كانت  
 عنده جارية فوطئها لم يحرم عليه فرجها حتى وطئ أختها احتنت التي وطئ آخر الوطء الأولى وأحب  
 إلى لو اجتنبت الأولى حتى تستبرئ الآخر وإن لم يفعل فلا شيء عليه إن شاء الله تعالى قال وسواء في هذا  
 ولدت التي وطئت أولا وآخر أو وهما لم تلدا واحده منهما ولو حرم فرج التي وطئ أولا بعد وطء الآخر  
 أبحت له وطء الآخر ثم لو حل فرج التي زوج فرجها عليه بان يطلقها تزوجها أو تكون مكاتبه  
 فتعجز لم تحل له هي وكانت التي وطئ حلاله حتى يحرم عليه فرجها فقتل الأولى ثم هكذا ما سبق حل  
 له فرج واحد فوطئها ثم حرم عليه وطء الآخر حتى يحرم عليه فرج التي حلته ثم يحل له فرج التي حرم  
 عليه فيكون يحرم فرجها كطلاق الرجل الزوجة التي لا يعلل فيه الرجعة ثم باع نكاح أختها فإذا

(١) شبه بالنكاح أو قبله في التسخ  
 أي بعد النكاح كما  
 تدل عليه بقية العبارة  
 اهـ كنهه معجبه

نكحها لم يحل له نكاح التي طلقها حتى تبين هذمه منه إلا أنها يختلفان في أنه يملك رقبة أختين وأخوات  
وأمهات وألأعلاق عقد أختين بنكاح

(من يحل الجمع بينه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن ينكح الرجل امرأة الرجل  
وابنته لأنه لا نسب بينهما يحرم به الجمع بينهما ولا رضاع وإنما يحرم الجمع في بعض ذوات الأنساب عن  
جميعهن إليه وقام الرضاع مقام النسب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن  
عبد الله بن صفوان جمع بين امرأة رجل من ثقيف وابنته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة  
عن عمرو بن دينار أنه سمع الحسن بن محمد يقول جمع ابن عمر بين ابنتي عمه فأصبح النساء لا يذنبن أين  
يذهبن (قال الشافعي) ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة أو يتزوج ابنتها لأنه لا نكاح بينهما فليحرم  
على الرجل ما يحرم على ابنه وكذلك يزوجه أخته امرأة

(الجمع بين المرأة وعمتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وحالتها (قال الشافعي)  
وبهذا تأخذ وهو قول من لقبت من المفتين باختلاف بينهم فيما علمته ولا يروى من وجه يشبه أهل  
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي هريرة وقدرى من وجه لا يشبه أهل الحديث من وجه  
آخر وفي هذا حجة على من رد الحديث وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى إلا أن العامة اغتافعت  
في تحريم أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها قول الفقهاء ولم نعلم فقيها سئل لم يحرم الجمع بين المرأة وعمتها  
وخالتها إلا قال يحدث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا ثبت بحديث منفرد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم شيئاً فمره بما حرم به النبي صلى الله عليه وسلم ولا علمه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قاله إلا من حديث أبي هريرة وجب عليه إذا روى أبو هريرة أو غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
حديثاً آخر لا يخالفه أحد بحديث مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرم به ما حرم النبي صلى الله عليه  
وسلم ويحل به ما أحل النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعلنا هذا في حديث التعليل وغير حديث وفعله  
غيرنا في غير حديث ثم يتحكم كثير من جامعنا على تثبيت الحديث فثبتته مرة وورده أخرى وأقل ما علمنا  
بهذا أن يكون مختلفاً في التثبيت وفي رد لها طريقتين واحدة فلا يجوز تثبيتها مرة ووردها أخرى وجهته على  
من قال لا قبل إلا الاجماع لأنه لا بعد اجماع تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وليس بسئل أحد من  
أهل العلم علمته إلا قال اغتافعت من الحديث وهو يرد مثل هذا الحديث وأقوى منه مراراً قال وليس  
في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أحل وحرم في الكتاب معنى إلا أنا إذا قبلنا تحريم الجمع بينهما عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله تعالى قبلنا ما عارض من طاعته فان قال قائل قد ذكر الله عز  
وجحل من حرم من النساء وأحل ما وراءهن قيل القرآن نرى في اللسان منه محتمل واسع ذكر الله من حرم  
بكل حال في الأصل ومن حرم بكل حال إذا فعل النكاح أو غيره فمشأ مثل الربيبة إذا دخل بها ما حرم  
ومثل امرأة ابنه وأبيه إذا نكحها أو مكرمت عليه بكل حال وكانوا يجمعون بين الأختين فمره وليس  
في تحريم الجمع بين الأختين أباحة أن يجمع بين ما عدا الأختين إذا كان ما عدا الأختين مختلفاً لهما كان  
أصلاً في نفسه وقد يذكر الله عز وجل الشيء في كتابه فحرمه ويحرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم  
غيره مثل قوله وأحل لكم ما وراءكم ليس فيه أباحة أكثر من أربع لأنه انتهى بتحليل النكاح إلى  
أربع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيلان بن سلة وأسلم وعنده عشرين نسوة أسكن أربعا وفارق  
سائرهن فأبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله بخله إلى أربع حظير لما وراء أربع وأنه  
لم يكن ذلك نصاف القرآن وحرم من غير جهة الجمع والنسب النساء المطلقات ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره  
بالقرآن وأما الملاعن بالسنة وما سواهن مما سميت كفاية لما استثنى منه قال والقرآن في الجمع بين

سقاءه وتقبول هو  
يقرب الطعام في شدة  
وقالت عائشة رضي  
الله عنها هل تدرون  
ما الاقصره الاقراء  
الا طهار وقالت اذا  
طعنت المطلقة في الدم  
من الحيضة الثالثة فقد  
برئت منه والنساء بهذا  
أعلم وقال زيد بن  
نابت وابن عمر اذا دخلت  
في الدم من الحيضة  
الثالثة فقد برئت وروى  
منها ولا ترتبه ولا يراها  
(قال الشافعي) والاقراء  
الاطهار والله أعلم ولا  
يمكن أن يطلقها طاهراً  
الأو قد مضى بعض  
الطهر وقال الله تعالى  
الحج أشهر معلومات  
وكان سؤال وذو القعدة  
كاملين وبعض ذي الحجة  
كذلك الاقراء طهران  
كاملان وبعض طهر  
وليس في الكتاب ولا  
في السنة للعسل بعد  
الحيضة الثالثة معنى  
تنقضي به العدة ولو  
طلقها طاهر اقبل جاع



المرأة وعنتها وعماها من قبل آباءها وأخواتها ولا إتهام من قبل أمهاتها وإن بعدن كالقول في الأخوات سواء  
 أن تنكح واحدة ثم تنكح أخرى بعدها ثبت نكاح الأولى وسقط نكاح الآخرة وإن تنكحهما في عقدتهما  
 انفسخ نكاحهما وإن تنكح العمة قبل بنت الأخ أو ابنة الأخ قبل العمة فهو جامع بينهما فيسقط نكاح  
 الآخرة وثبت نكاح الأولى وذلك الخالصة وسواء تنكح بالاولى منهما دون الآخرة أو بالآخرة دون الأولى  
 أو لم يدخل وهكذا يحرم الجمع بينهما بالوطء على المين والرضاع ومالك البيهقي والوطء والنكاح سواء وما لم يكن  
 للرجل أن يجمع بينه وبين الاثنين أو المرأة أو جمعتهما أو المرأة أو عتاتها فتكفرت اثنتي منهن في عقدة فالعقدة  
 منفسخة كلها وإذا تنكح أحدهما قبل الأخرى فنكاح الأولى ثابت ونكاح الآخرة مفسوخ ولا يصنع  
 الدخول شيئا إنما يصنع العقد وما نهى الله عن الجمع بينه من الأخوات وما نهى عنه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من الجمع بين العمة والخاله ففيه دلالة على أن كل واحدة منهما محل بعد الأخرى فلا بأس أن  
 ينكح الأخت فإذا ماتت أو طلقها طلاقا عاكف فيه الرجعة وانقضت عدتها أو طلاقا عاكف فيه الرجعة وهي  
 في عدتها فإن ينكح الأخرى وهكذا العمة والخاله وكل من نهى عن الجمع بينه

(نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم ما بينهما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى  
 إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فمحقنوهن إلى ولاهمن يحلون لهن (قال الشافعي) فزعم بعض أهل  
 العلم بالقرآن أنها زلت في مهاجرة من أهل مكة فسيماها بعضهم ابنة عقبة بن أبي معيط وأهل مكة أهل  
 أوثان وأن قول الله عز وجل ولا تنكحوا العصم الكواقر زلت فبين مهاجرة من أهل مكة مؤمنة وإنما  
 زلت في الهدنة وقال قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن إلى قوله ولو أحببتكم وقد قيل  
 في هذه الآية أنها زلت في جماعة مشرك العرب الذين هم أهل الأوثان فزعم نكاح نسائهم محرم أن  
 تنكحهم رجالهم المؤمنات قال فإن كان هذا هكذا فهذه الآيات ثابتة ليس فيها منسوخ قال وقد قيل  
 هذه الآية في جمع المشركين ثم زلت الرخصة بعده في إحلال نكاح حرائر أهل الكتاب خاصة كجاءت  
 في إحلال ذبايح أهل الكتاب قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل  
 لكم وطعامكم حل لهم والمحسنات من المؤمنات إلى قوله أحورهن وقال فأنهما كان فقد أبيع فيه نكاح  
 حرائر أهل الكتاب وفي إباحة الله تعالى نكاح حرائرهم دلالة عندى والله تعالى أعلم على تحريم ما بينهما  
 لأن معلوما في اللسان إذا قصد قصد صفة من شيء بإباحة أو تحريم كان ذلك دليلا على أن ما قد خرج من  
 تلك الصفة بخلاف المقصود قد صدق كإلهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع فدل ذلك  
 على إباحة غير ذوات الأنياب من السباع وإن كانت الآية نزلت في تحريم نساء المؤمنين على المشركين  
 وفي مشركي أهل الأوثان فالملات محررات على المشركين منهم بالقرآن على كل حال وعلى مشركي أهل  
 الكتاب لقطع الولاية بين المشركين والمسلمين وما لم يختلف الناس فيه علمته قال والمحسنات من المؤمنات  
 ومن أهل الكتاب الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا إلى قوله من قياتكم المؤمنات  
 ذلك إن خشي الغت منكم وفي إباحة الله الاماء المؤمنات على ما شرط لمن لم يجد طولا ونكاح الغت دلالة  
 والله تعالى أعلم على تحريم نكاح اماء أهل الكتاب وعلى أن الاماء المؤمنات لا يحلن إلا أن يجمع الأمرين  
 مع إيمانهن لأن كل ما بإباح بشرط لم يحل إلا بذلك الشرط كما بإباح التيمم في السفر والاعواز في الماء فلم  
 يحل إلا بأن يجمعهما التيمم وليس اماء أهل الكتاب مؤمنات فيحلن بإباحة الاماء المؤمنات من الشرطين  
 مع الاعان

(تفريع تحريم المسلمات على المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أسلمت المرأة  
 أو وليت على الاسلام أو أسلم أحد أو يهاوي صبية لم تبلغ حرم على كل مشرك كثنائ وثني نكاحها بكل  
 حال ولو كان أبواها مشركين فوصفت الاسلام وهي بمقل صفة متعتان من أن ينكحهما مشرك فان

أو بعده ثم حاضت بعده  
 بطرفة فذلك فسر  
 وتصديق على ثلاثة  
 قروء في أقل ما يتك  
 وأقل ما علمناه من  
 الحيض يوم وقال في  
 موضع آخر يوم وليس له  
 (قال المزني) رحمه الله  
 وهذا أولى لأنه زيادة  
 في الخبر والعلم وقد  
 يحتل قوله يوما ببليلة  
 فيكون المفسر من قوله  
 يقضى على الجملة  
 وهكذا أصله في العلم  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله وإن علمنا أن طهر  
 امرأ أقل من خمسة  
 عشر حلتها القول فيه  
 قولها (١) وكذلك  
 تصدق على الصدق ولو  
 (١) قوله وكذلك  
 تصدق على الصدق  
 كذا في النسخة ولم نجد  
 في كلام الأم في هذا  
 الباب ويؤخذ من  
 عبارتها أنها تصدق  
 في دعوى ما يكون مثله  
 أي مثل حيضها الذي  
 اعتاده قبل الطلاق  
 وعلله السرادور حر اه

كتبه معصمه

وصعته وهي لاتعقل صفته كان أحب إلى أن يمنع أن يسكنها مشرك ولا يبين في فسح نكاحها ونكسها في هذه الحالة والله أعلم

(باب نكاح حر أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحل نكاح حر أهل الكتاب لكل مسلم لأن الله تعالى أحلهم بغير استثناء وأحب إلى الولي يسكنهم مسلم أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن زمان الفصح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لاتنكح السلمات كثيرا فإما رجعا فاطلقناهن وقال فقال لا برثن مسلما ولا يوثقن ونساؤهن لناحل ونساؤنا حرام عليهم (قال الشافعي) وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرأرهم أهل الكتابين المشهورين التوراة والانجيل وهم اليهود والنصارى ودون الجوس قال والصابئون والسامرة من اليهود والنصارى الذين يحل نساؤهم وذبايحهم لأن يعلم أنهم يخالفونهم في أصل ما يحلوا من الكتاب ويحرمون فيحرم نكاح نسائهم كما يحرم نكاح الجوسيات وإن كانوا يعجمعونهم على أصل الكتاب ويتأولون فتحلفون فلا يحرم ذلك نساءهم وهم منهم يحل نساؤهم بما يحل به نساء غيرهم من لم يزمه اسم صائيا ولا سامريا قال ولا يحل نكاح حرأر من دان من العربيين اليهودية والنصرانية لأن أصل دينهم كان الخنيفة ثم ضلوا بعبادة الأوثان وإنما انتقلوا إلى دين أهل الكتاب بعده لأبائهم كانوا الذين دانوا بالتوراة والانجيل فضلوا عنها وأحدثوا فيها انما ضلوا عن الخنيفة ولم يكونوا كذلك لا يحل ذبايحهم وكذلك كل أعجمي كان أصل دين من مضى من آباءه عبادة الأوثان ولم يكن من أهل الكتابين المشهورين التوراة والانجيل فدان دينهم لم يحل نكاح نسائهم فإن قال قائل فهل في هذا من أمر متقدم قيل نعم أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا الفضل بن عيسى الرافعي قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي أن يسأل الحسن لم أقر المسلمون بيوت النيران وعبادة الأوثان ونكاح الأمهات والأخوات فأسأله فقال الحسن لأن العللاء من الحضرمي لما قدم الجرحم على ذلك (قال الشافعي) فهذا لا أعلم فيه خلافا بين أحد لقنقه أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الحارثي مولى عمر وأبو عبد الله بن سعد عن عمر أنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل لنا ذبايحهم وما آتوا شرهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم أخبرنا الثقي عن أيوب عن ابن سيرين قال سألت عبيدة عن ذبايح نصارى بني تغلب فقال لا تأكل ذبايحهم فانهم لم يسكنوا من نصرايتهم إلا بشرب الخمر (قال الشافعي) وهكذا أحفظه ولا أحسبه وغيره إلا وقيل بلغه على أن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بهذا الأسناد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قال عطية ليس نصارى العرب بأهل كتاب إنما أهل الكتاب بنو إسرائيل والمذنب جاءتهم التوراة والانجيل فأما من دخل فهم من الناس فليسوا منهم (قال الشافعي) وتنكح المسلمة على الكاتبة والكاتبة على المسلمة وتنكح أربع كتابيات كانتنكح أربع مسلمات والكاتبة في جميع نكاحها وأحكامها التي تحل بها وتحرم كالمسلمة لا تغالفها في شيء وفيما يلزم الزوج لها ولا تنكح الكاتبة إلا بشاهدين عدلين مسلمين وبولي من أهل دينها كولي المسلمة جاز في دينهم غزير أو لم يحز ولست أنظر فيه إلا حكم الإسلام ولوروجت نكاحا صححافي الإسلام وهو عندهم نكاح فأمدا كان نكاحا صححافي ولا رد نكاح المسلمة من شيء إلا رد نكاح الكاتبة من مثله ولا يجوز نكاح المسلمة بشيء إلا جاز نكاح الكاتبة بمثله ولا يكون ولي النامية مسلما وإن كان أباهما لأن الله تعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان وولي عقدة نكاحها (١) ابن سعد بن العاص وكان مسلما وأبو سفيان حتى قتل ذلك على أن الولاية بين أهل القرابة إذا اختلف الدين وإن كانا وأن الولاية بالقرابة واجتماع الدينين قال ويقسم للكاتبة مثل قسمته للمسلمة لا اختلاف بينهما ولها عليه بالمسلمة وله عليها ماله على المسلمة إلا أنهم ما لا يتوارثان باختلاف الدينين فإن طلقها أو آلى منها أو نكحها أو فقه الزمة في ذلك كله

أت الدم في الثالثة دفعة ثم ارتفع يومين أو ثلاثة أو أكثر فإن كان الوقت الذي رأت فيه الدفعة في أيام حبضها ورأت صفرة أو كدرت أو لم تر ملها حتى يكمل يوما وليله فهو حبض وإن كان في غير أيام الحبض فكذلك إذا لم يكن أن يكون بين رؤيتها الدم والحبض قبله قدر ملها وإن رأت الدم أقل من يوم وليله لم يكن حبضا ولو طبق عليها فإن كان دمها يفصل فيكون في أيام أحمر فاشتدما كثيرا وفي أيام بعده رقيقا إلى الصفرة خفيضا أيام المحتدم الكثير وظهرها أيام الرقيق القليل إلى الصفرة وإن كان مشبها كان حبضها بقدر أيام حبضها فيما مضى قبل الاستحاضة وإن ابتدأت مستحاضة (١) قوله ابن سعد واسمه خالد بن السيرة الحليسة اه كنه صححه

ما يلزمه في المسئلة الآتية لاحد على من قذف كتابية ويعزز وإذا طلقها فله عليها الرجعة في البعدة وعندها  
عدة المسئلة وإن طلقها ثلاثا فكسفت قبل مضى العدة وأصبحت لم تحل له وإن تكلمت نكاحا معها  
بعد مضى العدة ذمها وأصاها ثم طلقت أو مات عنها وكتبت عدتها حلت الزوج الأول بجلها الزوج كل  
زوج أصاها ثبت نكاحه وعلم العدة والاحداد كما يكون على المسئلة وأدامت فإن شاء شهدها  
وغسلها ودخل فبرها ولا يصلى عليها وأمرها أن تغسله لو كان هو المثلث فإن غسلة أخر غسلها أيام  
إن شاء الله تعالى قال وله جبرها على العسل من الحيضة ولا يكون له إصابته إذا ظهرت من الحيض حتى  
تغسل لأن الله عز وجل يقول حتى يطهر فقل بعض أهل العلم بالقرآن حتى ترى الطهر قال فإذا  
تطهرت يعني بالماء الآن تكون في سفر لا تجد الماء فتتيمم فإذا صارت ممن يحل لها الصلاة بالظهور حلت له  
(قال الشافعي) وله عندى والله تعالى أعلم أن يجبرها على العسل من الجنابة وعلى النظافة بالاستحذاد  
وأخذ الأظفار والتنظيف بالماء من غير جاسة مالم يكن ذلك وهي مريضة يضربها الماء أو في رشدها يضر  
بها الماء وله منعها من كنيسته والخروج إلى الأعياد وغير ذلك مما تريد الخروج إليه إذا كان له منع  
المسئلة لثبات المسجد وهو حق كان له في النصرانية منع اثبات الكنيسة لأنه باطل وله منعها شرب الخمر لأنه  
يذهب عقلها ومنعها كل لحم الخنزير إذا كان يتقذره ومنعها كل ما حل إذا تاذى برحمته من يوم  
وبصل إذا لم تكن مهاضرة إلى أكله وأقدر ذلك من حلال لا يؤجر حرمه لم يكن له منعها إياه وكذلك  
لا يكون له منعها لبس ما شاعت من الثياب مالم تلبس جلد مية أو ثوبا من ثياب يذره ربحها منعها منها ما  
وإذا نكح المسلم الكتابية فارتدت إلى مجوسية أو دين غير دين أهل الكتاب فإن رجعت إلى الإسلام أو إلى دين  
أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فمأ على النكاح وإن لم ترجع حتى تنقضى العدة فقد انقطعت العصمة  
بينها وبين الزوج ولا نفقة لها في العدة لأنها ما نعت له نفسها بالردة قال ولا يقبل بالردة من انتقل من  
كفر إلى كفر أم لا يقبل من خرج من دين الإسلام إلى الشرك فأما من خرج من باطل إلى باطل فلا يقبل  
ويتنق من بلاد الإسلام إلا أن يسلم أو يعود إلى أحد الأديان التي يؤخذ من أهلها الجزية يهودية أو نصرانية  
أو مجوسية فيقرق ببلاد الإسلام قال ولوارتدت من يهودية إلى نصرانية أو نصرانية إلى يهودية لم تحرم  
عليه لأنه كان يصلى له أن يستبدى نكاحها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت إليه (قال الربيع) الذي  
أحفظ من قول الشافعي أنه قال إذا كان نصرانيا فخرج إلى الدين اليهودية أنه يقال له ليس لك أن تتحدث دينا  
لم تكن عليه قبل نزول القرآن فإن أسلمت أو رجعت إلى دينك الذي كننا أخذ منك عليه الجزية تركك  
والأخر جناك من بلاد الإسلام ونبتنا إليك ومتى قدرنا عليك قتلناك وهذا القول أحب إلى الربيع (قال  
الشافعي) ولا يجوز نكاح أمة كتابية لمسلم عبد ولا حرم حال لما وصفت من نص القرآن ودلالته قال  
وأي صنف من المشركين حل نكاح حرأرهم حل وطه أماتهم بالملك وأي صنف حرم نكاح حرأرهم حرم  
وطه أماتهم بالملك ويجعل وطه الأمة الكتابية بالملك كمثل حرأرهم بالنكاح ولا يجعل وطه أمة مشركة  
غير كتابية بالملك كالأهل نكاح نسائهم ولو كان أصل نسب أمة من غير أهل الكتاب ثم دانت دين أهل  
الكتاب لم يجعل وطهها كالأهل نكاح الحرأرهم ولم لا يجعل نكاح أمة كتابية لمسلم بحال لأنها داخله  
في معنى من حرم من المشركات وغير حلال منصوصة بالاحلال كما نص حرأر أهل الكتاب في النكاح وإن  
الله تبارك وتعالى إنما أحل نكاح أماء أهل الإسلام معنيين سواء أن لا يجدن إلا كما طولوا لخره وبحاف  
العتق والشروطان في أماء المسلمين دليل على أن نكاحهن أحل بمعنى دون معنى وفي ذلك دليل على تحريم  
من خالفهن من أماء المشركين والله تعالى أعلم لأن الإسلام شرط ثالث والأمة المشركة حاربه منه فلو  
نكح رجل أمة كتابية كان السكاح فاسدا يفسخ عليه قبل الوطء وبعده وإن لم يكن وطئ فلا صداق لها  
وإن كان وطئ فلها مهر مثلها ويطلق الولدان كما وهو مسلم ويباع على مالكه أن كان كتابيا وإن كان

أوتيت أيام حيضها  
تركزت الصلاة يوما  
وليلة واستقبلها  
الحيض من أول هلال  
يأتي عليها بعد وقوع  
الطلاق فإذا هلال  
الرابع انقضت عدتها  
ولو كانت تحيض يوما  
وتطهر يوما ونحو ذلك  
جعلت عدتها منقضى  
بثلاثة أشهر وذلك  
المعروف من أمر  
النساء أنهن يحضن في  
كل شهر حيضة فلا  
أحد معني أولى بعدتها  
من الشهر ولو تباعد  
حيضها فهي من أهل  
الحيض حتى تبلغ  
السن التي من بلغها لم  
تحض بعددها من  
المؤيات إلا أن يجعل  
الله عدتهن ثلاثة  
أشهر فاستقبلت ثلاثة  
أشهر وقد روي عن ابن  
مسعود وغيره مثل هذا  
وهو رويته ظاهر  
القرآن وقال عثمان

مسلم المير عليه ولو وطئ أمة غير كتابية منع أن يعود لها حمل أولم يحل وإن حملت فولدت فهي  
أم ولده ولا يحل له وطؤها لأنها كما تكون أمة له ولا يحل له وطؤها لأنها فإذا ماتت عتقت عنه وليس له بيعها  
وليس له أن تزوجها وهي كارهة ويستخدمها فمما يطبق كما يستعمل أمة غيرها وإن كانت لها أخت حرة  
مسلمة حل له نكاحها وهكذا إن كانت لها أخت لأمة أو أخت كتابية أو أخت كاتبة فاشترى أختها له وطؤها عاك  
البين ولم يكن هذا جعابين الاختين لأن وطء الأولى التي هي غير كتابية غير جائز له وإنما الجع أن يجمع بين من  
يحل وطؤها على الأفراد وإن كانت لها أخت من أيها تدين بدين أهل الكتاب لم يحل له المالك لأن نسبها  
أقرب إليها وأبوها غير كاتبة إنما أنظر فيما يحل من المشركات إلى نسب الأب وليس هذا كالمرأة لم يسل أحد  
أبوها وهي صغيرة لأن الإسلام لا يشركه شرك والشرك شرك والنسب إلى الأب وذلك الدين  
له مالم تبلغ الحاربية ولأن أختها بلغت ودايت دين أهل الكتاب وأبوها وثني أو مجوسي لم يحل وطؤها عاك  
البين كما لا يحل وطء وثنية انتقلت إلى دين أهل الكتاب لأن أصل دينها غير دين أهل الكتاب ولونك  
أمة كتابية ولها أخت حرة كتابية أو مسلمة ثم نسك أختها الحرة قبل أن يفرق بينه وبين الأمة الكتابية  
كان نكاح الحرة المسألة أو الكتابية جائزا لأنه حلال لا يفسده نكاح الأمة الكتابية التي هي أخت  
النكوة بعدها لأن نكاح الأولى غير نكاح ولو وطئها كان كذلك لأن الوطء في نكاح مفسوخ  
حكمه أنه لا يحرّم شيئا لأنها ليست بزوجة ولا مالكية بين فصرم الجميع بينهما وبين أختها قال ولو تزوج امرأه  
على أنها مسلمة فإذا هي كافرة كتابية كان له فسخ النكاح بلا نصف مهر ولو تزوجها على أنها كتابية  
فإذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح لأنها غير من كتابية ولو تزوج امرأه لم يجز بغيرها مسلمة ولا كتابية  
فإذا هي كتابية وقال أنما ينكحتم على أنها مسلمة فالقول قوله وله الخيار وعليه البين ما نكحها وهو  
يعلمها كتابية

(ما جاء في منع إماء المسلمين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ومن لم  
يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمألكت أي ما نكح من فتياتكم المؤمنات إلى قوله ذلك  
لمن خشى العنت الآية (قال الشافعي) في هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن المخاطبين بهذا  
الاحرار دون المالكين فأما المملوك فلا بأس أن ينكح الأمة لأنه غير واجب طولا للحرة ولا أمة فإن قال  
قائل ما دل على أن هذا على الأحرار ولهم دون المالكين قيل الواجدون للطول المالكون للمال والمملوك  
لأعلاء المال بحال ويشبه أن لا يخاطب بأن يصال لم يجز ما لم يعلم أنه لا يعلم ما لا يحال أنما يعلم أدا  
لغيره قال ولا يحل نكاح الأمة إلا كما وصفت في أصل نكاحهن إلا أن لا يجز الرجل الحر بصدق أمة  
طولا لحرة وبأن يخاف العنت والعنت الزنا فإذا اجتمع أن لا يجز طولا لحرة وأن يخاف الزنا حل له نكاح  
الأمة وإن انفرد فيه أحد هما لم يحل له وذلك أن يكون لا يجز طولا لحرة وهو لا يخاف العنت وأن يخاف  
العنت وهو يجز طولا لحرة أنما رخص له في خوف العنت على الضرورة ألا ترى أنه لو عشي أمر أو وثنية  
يخاف أن يزني بها لم يكن له أن ينكحها ولو كان عنده أربع نسوة عشي خاصة لم يحل له نكاحها إذا تم  
الأربع عنده أو كانت له امرأه فعتق أختها لم يحل له أن ينكحها ما كانت عنده أختها وكذلك ما حرم  
عليه من النكاح من أي الوجه حرم لم أرخص له في نكاح ما يحرم عليه خوف العنت لأنه لا ضرورة عليه  
يحل به النكاح ولا ضرورة في موضع لئلا يحل بها المحرم إنما الضرورة في الإبدان التي تحييان الموت وتقع  
من ألم العذاب عليها وأما اللذات فلا يعطاهما أحد بهما لم يحل به فإن قال قائل فهل قال هذا غيرك قيل  
الكتاب كاف إن شاء الله تعالى فيمن قول غيري وقد قاله غيري أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال  
أخبرني أبو الزبير أنه سمع جارا يقول من وجد صدق حرة فلا ينكح أمة أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح  
قال أخبرني ابن طلوس عن أبيه قال لا يحل نكاح الحر الأمة وهو يجز بصدقها حرة قلت يخاف الزنا

لعلى وزيد في امرأه  
حبان بن منصور طلقها  
وهو صحيح وهي ترضع  
فأقامت تسعة عشر  
شهرا لا تحيض ثم  
مرض ما تريان فالأ  
ترى أنها ترضع إن مات  
وبرئها لم ماتت فانها  
ليست من الفواعل  
اللاتي يتسنن من  
الحيض وليست من  
الابكار التي لم يبلغن  
الحيض ثم هي على  
عدة حيضها ما كان  
من قليل وكثير فرجع  
حبان إلى أهله فأخذ  
ابنته فلما فقدت الرضاع  
حاضت حيضتين ثم  
توفي حبان قبل الثالثة  
فاعتدت عدة المتوفى  
عنها وورثته وقال  
عطاء كما قال الله تعالى  
إذا يشت اعتدت  
ثلاثة أشهر (قال  
الشافعي) رحمه الله  
في قول عمر رضي الله  
عنه في السبي رفعها

قال ما علمته يحل أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال سأل عطاء بن الشفاء وأنا أجمع عن نكاح الامة ما تقول فيه أجابني هو فقال لا يصلح اليوم نكاح الامة (قال الشافعي) والطول هو الصدوق ولست أعلم أحدا من الناس يجحد ما يحل له به أمة الا وهو يجديه حرة فان كان هذا هكذا لم يحل نكاح الامة لحر وان لم يكن هذا هكذا لجمع رجل حر الامرين حل له نكاح الامة وادامك الرجل عقدة الامة بنكاح صحيح ثم أسير قبل الدخول أو بعده فمساء أو الاختيار في فراقها ولا يلزمه فراقها بحال أبدا بلغ بسرهما أنه أن يبلغ لان أصل العقد كان صحيحا يوم وقع فلا يحرم بحدث بعده ولا يكون له أن ينكح أمة على أمة وذلك أنه اذا كانت عنده أمة فهو في غير معنى ضرورة وكذلك لا ينكح أمة على حرة فان نكح أمة على أمة أحره قال النكاح مفسوخ قال ولو ابتدأ نكاح أمتين معا كان نكاحهما مفسوخا بلا طلاق وينتدئ نكاح أيتهم شاء اذا كان ممن له نكاح الامة كما يكون هكذا في الاختين بعقد علمهما معا والمرأة وعنها وان نكح الامة في الحال التي قلت لا يجوز له فالتنكاح مفسوخ ولا صدق لها الا بأن يصيرها لتكون لها الصدق كما استحل من فرجها ولا يتحلها أصابته اذا كان نكاحها فاسدا لزوج غير موطئها ثلاثا ولو نكحها وهو يجحد طولها فلم يفسخ نكاحها حتى لا يجيده ففسخ نكاحها لان أصله كان فاسدا او ينتدئ نكاحها ان شاء ولو نكحها ولا زوجة له فقال نكحها ولا جلد طولها لحرة فقلت له أولم تلد اذا قال نكحها ولا جلد طولها لحرة كان القول قوله ولو وجد موسرا له قد عسر ثم بوسر الآن تقوم بينة بأنه حين عقد عقدة نكاحها كان واجدا لان ينكح حرة فيفسخ نكاحه قبل الدخول وبعده وان نكح أمة ثم قال نكحها وأنا جلد طولها لحرة أولا أخاف العنت فان صدقه مولاها فالتنكاح مفسوخ ولا مهر عليه ان لم يكن أصابها فان أصابها فاعطيه مهر مثلها وان كذبه فالتنكاح مفسوخ باقراره انه كان مفسوخا ولا يصدق على المهر ان لم يكن دخل بها فلها نصف ما سمى اهما وان راجعها بعد جعلها في الحكم تطليقة وفيما بينه وبين الله ففسخا بلا طلاق وقد قال غيرنا يصدق ولا شيء عليه ان لم يصحبها قال وان نكح أمة نكاحا صحيحا ثم أسير فله أن ينكح عليها حرة وحر آخر حتى يكمل أربعة ولا يكون نكاح الحرة ولا الحر اطلاقا فالحال والاهن والواحدة منهن خيار كن علان أن تنكح أمة أو لم يعلم علان أن عقد نكاحها كان حلالا فلم يحرم بأن بوسر فان قال قائل فقد تحرم المنية وتحلها الضرورة فاذا وجد صاحبها غنغنى حرمتها عليه قبل ان الميتة تحرم بكل حال وعلى كل أحد بكل وجه ما لكها وغيره ما لكها وغيره حال النكاح لان أكلها يحل في الضرورة والامة حلال بالملك وتحل نكاح العبد وحلال النكاح للحر بمعنى دون معنى ولا تنسب المنية المحرمة بكل حال الا في حال الموت ولا ينسب المأكل كقول الجماع وكل الفروج مجموعة من كل أحد بكل حال الاعباء حل به من نكاح أو ملك فاذا حل لم يحرم بالاحداث شيء يحرم به ليس الغنى منه ولا يجوز أن يكون الفرج حلالا في حال حرما بعده يستبرأ وانما حرمان نكاح المتباعد المتباعد الا في ثلاث يكون الفرج حلالا في حال حرما في آخر الفرج لا يحل الابان يحل على الابان ما يحدث فيه شيء يحرمه ليس الغنى عنه مما يحرمه فان قال قائل فالتيمم يحل في حال الاعواز والسفر فاذا وجد الماء قبل أن يصلي بالتيمم بطل التيمم قلت التيمم ليس بالفرض المؤذي فرض الصلاة والصلاة لا تؤذي الا بنفسها وعلى المصلي أن يصلي بظهره وما اذا لم يجده تيمم وصلى فان وجد الماء بعد التيمم وقبل الصلاة توضأ لأنه لم يدخل في الفرض ولم يؤذيه واذا صلى أو دخل في الصلاة ثم وجد الماء لم تنقض صلاته ولم يعد لها وضوءا لصلاة بعدها وهكذا النكاح الامة لو أراد نكاحها وأحب اليه وجلس له فلم ينكحها ثم أسير قبل بعقد نكاحها لم يكن له نكاحها وان عقد نكاحها ثم أسير لم يحرم عليه كما كان المصلي اذا دخل بالتيمم ثم وجد الماء لم يحرم الصلاة عليه بل نكاح الامة في كون حال الداخل في الصلاة الداخل في الصلاة لم يكن لها والنكاح الامة قد اكمل جميع نكاحها واكمل نكاحها لجعلها على الابدا كما وصفت قال ويقسم للحرية يومين والامة يوما وكذلك كل حرة معه مسلمة وكتيبة يوفيهن القسم سواء على يومين لكل

حيضتها تنتظر تسعة أشهر فان بان بها حل ذلك والا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت بمحفل قوله في امرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نساها بشن فلا يكون مخالفا لقول ابن مسعود رضى الله عنه وذلك وجه عندنا (قال) وان مات سبي لا يجامع مثله فوضعت امرأته قبل أربعة أشهر وعشر أمت أربعة أشهر وعشرا لان الولد ليس منه فان مضى قبل أن تضع حلت منه وان كان (١) بقى له شيء يغيب في الفرج أو لم يبق له وكان وانخصي يزولان لحقه ما الولد واعتدت زوجها كما تعتمد زوجة الفعل وان (١) قوله بقى له أى للعبور كما هو ظاهر العبارة كتبه مصححه

واحد يوم بالامة فان شاء جعل ذلك يومين ويومين وان شاء يوم او ما تم دار على الحرائر يومين ويومين ثم اتى الامة يومان عنقت في ذلك اليوم فدار الى الحررة او الى الحرائر قسم بينهما وبينها يوما وما بدأ في ذلك بالامة قبل الحرائر أو بالحرائر قبل الامة لانه لم يقسم لهن يومين ويومين حتى صارت الامة من الحرائر التي لهما لهن معا وانما يلزم الزوج ان يقسم الامة ما خلى المولى بينه وبينها في يومها وليتها فاذا قبل فعله القسم لها وللمولى اخراجها في غير يومها وليتها وان اخرجها المولى في يومها وليتها فقد ابطال حقها ويقسم لغيرها قسم من لأمه اعنده وهكذا الحررة تخرج بغير اذن زوجها بسطل حقها في الايام التي خرجت فيها وكل زوجة لم تكمل فيها الحرية فقسمها قسم الامة وذلك ام الولد تنكح والمكاتب والمذبة والمعتق بعضها وليس للمكاتب الاستمتاع من زوجها في يومها وليتها ولا لزوجهما منه اللط بالكتابة ولو حلت الامة وزوجهما من يومها وليتها ولم يحله السيد حل له ولو حله السيد ولم يحله لم يحل له لانه حق لهما دون السيد ولو وضع السيد نفقتها على محل له لانه مال له دونها وعلى سيدها ان ينق عليها اذا وضع نفقتها عن الزوج ولو وضعت نفقتها عن الزوج لم يحل له الا باذن السيد لانه مال السيد

**(نكاح المحدثين)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة الى المؤمنين (قال الشافعي) اختلف في تفسير هذه الآية فقيل زلت في نكاحا كانت لهن ايات وكن غير محصنات فاراد بعض المسلمين نكاحهن فزالت هذه الآية تحريم ان ينكحن الا من أعلن بمثل ما أعلن به او مشركا وقيل كن زواني مشركات فزالت لا ينكحن الا لان مثلهن مشرك او مشرك وان لم يكن زانية وحرم ذلك على المؤمنين وقيل غير هذا وقيل هي عامه ولكنهم السخت اخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في قوله الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة قال هي منسوخة نسختها وأنكحوا الزانية منكم فهي من ابائى المسلمين (قال الشافعي) فوجدنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زانية وزان من المسلمين لم نعلمه حرم على واحد منهما ان ينكح غير زانية ولا زان ولا حرم واحد منهما على زوجته فقد انا ما عمن مالنا وأقرعته بالزنا امر ارم بامر في واحدة منها ان يحتب زوجته ان كانت ولا زوجته ان تحتبه ولو كان الزنا حرمه على زوجته أشبه ان يقول ان كانت لك زوجة حرمت عليك ولم تكن لم يكن لك ان تنكح ولم نعلمه أمره بذلك ولان لا ينكح ولا غيره ان لا ينكحه الا زانية وقد ذكر له رجل ان امرأة زنت وزوجها حاضر فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم فبأعلمانا زوجها باجتنابها أو أمر أنيسا أن يغدو عليها فان اعترفت زوجها وقد جلد ابن الاعرابي في الزنا مائة وعشرين عاما ولم ينهه علمنا أن ينكح ولا أحدا أن ينكحه الا زانية وقد رفع الرجل الذي قذف امرأته اليه أمر امرأته وقذفها رجل وانتم من حملها فلم يأمره باجتنابها حتى لا عن بينهما وقد روى عنه أن رجلا شكاه اليه أن امرأته لا تدفع بدلا من فامره أن يفارقها فقال له اني أحبها فامره ان يستمع بها أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن رباب عن عبد الله بن عبيد بن عمر قال قال رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني امرأة لا تريد بدلا من فقال النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها قال اني أحبها قال فامسكها اذا ودمر الله المشركات من أهل الاوثان على المؤمنين الزناة وغير الزناة أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي زيد عن أبيه أن رجلا تزوج امرأته وله ابنة من غيره وله ابن من غيره ففعل بالجارية ففعل بها حبل فلما قدم عمر مكة رفع ذلك اليه فسألهما فاعترفا فجلدها عمر الحاد وحرص أن يجمع بينهما في الغلام (قال الشافعي) فلا اختيار للرجل أن لا ينكح زانية وللمرأة أن لا تنكح زانية فان فعل فلا فليس ذلك محرم على واحد منهما ليست معصية واحد منهما في نفسه تعزم عليه الحلال اذا أتته قال وكذلك لو تنكح امرأته لم يعلم أنها زنت فعلم قبل دخولها عليه أنها زنت قبل نكاحه أو بعده لم يحرم عليه ولم يكن له أخذ صداقها منها ولا فسخ نكاحها وكان له ان شاء أن يسكن وان شاء أن يطلق وكذلك ان كان هو الذي وجدته

أرادت الخروج كان له منعها حيا ولورثته ميتا حتى تنقضي عدتها وان طلق من لا تحب من صفر أو كبر في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين بالاله وان كان تسعا وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة حتى يأتي عليها تلك الساعة التي طلقها فيها من الشهر ولو حاضت الصغيرة بعد انقضاء التسلية الا شهر فقد انقضت عدتها ولو حاضت قبل انقضائها بطرفة خرجت من الاثم لم يحضن واستقبلت الاقراء (قال) وأعجب من سمعت به من النساء يحضن نساء تهامة يحضن لتسع سنين فتعتد اذا حاضت من هذه السن بالاقراء فان بلغت عشرين سنة

قد رزق قبل أن يشكها أو بعدما نكحها قبل الدخول أو بعده فلا خيار لها في فراقه وهي زوجته متخالها ولا تحرم عليه وسواء عد الزاني منها أو لم يخذل أو قامت عليه بينة أو اعترف لا يحرم نكاح أحد منهما ولا رانها ولا معصية من المعاصي الحلال إلا أن يختلف دينها بشارك وإيمان

أو أكثر لم تخص قط  
اعتدت بالتمهيد ولو  
طرحت ما نكح أنه ولد  
موضوعة أو غيرها حلت  
(قال المزني) رحمه الله  
وقال في كتابين لا  
تكون به أم ولد حتى  
يبين فيه من خلق  
الإنسان شيء وهذا  
أقبح قال ولو كانت  
تخص على الحمل  
ترك الصلاة واجتنبها  
زوجها ولم تنقض  
بالحيض عدتها لاتها  
ليست معدة وعدتها  
أن تضع حملها ولا تنكح  
المترتبة وإن أوفت  
عدتها لاتها لا تدرى  
ماعدتها فإن نكحت  
لم يفسخ ووقته فإن  
برئت من الحمل فهو  
ثابت وقد أساءت وإن  
وضعت بطل النكاح  
(قال المزني) رحمه  
الله جعل الحامل  
تحيض ولم يجعل الحيض  
معنى يعتد به كما تكون

(النكاح الأولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إلى المأخوذ وقال عز وجل الرجال قوامون على النساء الآية وقال في الإماء فإنكوهن بادن أهلهن (قال الشافعي) زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج أخته ابن عمه فطلقها ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضي عدتها فأبى معقل وقال زوجه تبارك على تركك علي غيرك فطلقها لأن زوجكها أبدا فتزل وإذا طلقتم يعني الأزواج النساء فبلغن أجلهن يعني فانقضت أجلهن يعني عدتهن. فلا تعضلوهن يعني أولياءهن أن ينكحن أزواجهن أن تطلقوهن ولم يستأطلفوهن وأشباه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ولا أعلم الآية تختل غير أنه انما يؤمر بأن لا يعضل المأتمن له سبب إلى العضل بأن يكون يتهمه نكاحها من الأولياء والزواج إذا طلقها فانقضت عدتها فليس بسبب منها يعضلها وإن لم تنقض عدتها فقد يحرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه وهذا بين ما في القرآن من أن الولي مع المرأة في نفسها حقاً وعلى الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف (قال الشافعي) وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل أخبرنا سلمي وسعيد وعبد الحميد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعياء امرأة نكحت بغير إذن ولها فتنكحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها وقال بعضهم في الحديث فان اشترى وقال غيرهم منهم فان اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له أخبرنا سلمي وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال سمعت الطرقي ركب فيهم امرأة تنب فوات رجلا منهم أمرها فزوجها رجلا فخلع عمر بن الخطاب النكاح ورد نكاحها أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد بن عبيد أن عمر رضي الله عنه رد نكاح امرأة نكحت بغير ولي أخبرنا سلمي وعبد الحميد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار نكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي ثمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكت علقمة بن علقمة العتواري إلى عمر بن عبد العزيز وهو بالمدينة اتى ولها وأنها نكحت بغير أمرى فرد عمر وقد أصابها (قال الشافعي) فأى امرأة نكحت بغير إذن ولها فلا نكاح لهما إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فتنكحها باطل وإن أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لهابه النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على أن الصداق يجب في كل نكاح فاسد بالميسر وأن لا يرجع به الزوج على من غره لأنه إذا سكن لها وقد غره من نفسها لم يكن له أن يرجع به عليها وهولها وهو لو كان يرجع به فكأن الغارة من نفسها باطل عنها ولا يرجع زوج أبداً صداق على من غره امرأة كانت أو غيرها إذا أصابها قال وفي هذا دليل على أن على السلطان إذا اشترى أن ينظر فإن كان الولي عاصلاً أمره بالتزوج فإن زوج خفي أذاه وإن لم يزوج خفي منعه وعلى السلطان أن يزوج أو يؤكل وليا غيره فيزوج والولي عاص بالعض لقول الله عز وجل فلا تعضلوهن وإن ذكر كشيأ نظره في السلطان فإن رآها تدعو إلى كفائه لم يكن له منها وإن دعاها الولي إلى خير منه وإن دعت إلى غير كفائه لم يكن له تزويجها والولي لأرضيه وإنما العضل أن تدعو إلى مثلها وأوقفها فمتنع الولي

(اجتماع الولاة واقتراؤهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لأحد مع أب فإذا مات فالجد أو الأب فإذا مات فالجد أو الجد لان كلهم أب وكذلك الآباء وذلك أن المروجة من الأمه وليست من الأخوة والولاية غير الموازاة ولا ولاية لأحد من الأجداد دونه أب أقرب إلى المروجة منه فإذا لم يكن أب

فلا ولاية لاحد مع الاخوة واذا اجتمع الاخوة فبنو الاب والام أولى من بنى الاب فاذا لم يكن بنو ام واب فبنو  
 الاب أولى من غيرهم ولا ولاية لبنى الأم بالأم ولا لجد ابى أم ان لم يكن عصبه لان الولاية للعصبة فان كانوا  
 بنى عم ولا أقرب منهم كانت لهم الولاية بأنهم عصبه وان كان معهم من العصبه كانوا أولى لانهم  
 أقرب بأم وادام يكن اخوة لأب وأم ولأب وكان بنو أخ لأب وأم وبنو أخ لأب فبنو الأخ للاب والام أولى  
 من بنى الأخ للاب وان كان بنو أخ للاب وبنو أخ لأم فبنو الأخ للاب أولى ولا ولاية لبنى الأخ لأم  
 بحال الا ان يكونوا عصبه قال واذا تسفل بنو الأخ فانسبهم الى المراجعة فأيهم كان أقرب منها وان كان  
 ابن أب فهو أولى لان قرابه الأم بعد أقرب من قرابه أم غير ولدها أقدم منه واذا تسفلوا فكان فيهم ابن أب وأم  
 فهو أولى بقرمه مع المساواة قال وان حرم النسب بقرابه الأم كان بنو بنى الأخ وان تسفلوا بنو عم دينة  
 فبنو بنى الأخ وان تسفلوا أولى لانهم يجمعهم واما اباب قبل بنى العم وهكذا ان كان بنو أخ وعمه فبنو  
 الأخ أولى وان تسفلوا لان العمومة غير باء فيكونون أولى لان المراجعة من ذب فاذا انتهت الأداة فأقرب  
 الناس بالمرجعة ولا لهم بها وبنو أخها أقرب بها من عمومته لانهم يجمعهم واما اباب دون الأب الذى يجمعها  
 بالعمومة واذا لم يكن بنو أخ وكانوا بنى عم فكان فيهم بنو عم لأب وأم بنو عم لأب فبنو الأم للاب  
 والأم أولى وان كان بنو الأم للاب أقدم فهم أولى واذا لم يكن لها قرابه من قبل الأب وكان لها أول وصيه  
 لم يكن إلا وصيه ولا تسكاح ولا ولا ميراث وهكذا ان كان لها قرابه من قبل أمها أو بنى أخواتها ولا ولاية  
 للقرابه فى التسكاح الا من قبل الأب وان كان للزوجة ولدا ولد ولا ولاية لهم بها بحال الا ان يكونوا  
 عصبه فتكون لهم الولاية بالعصبة ألا ترى أنهم لا يعقلون عنها ولا يتسبون من قبلها انما قبلها ناسها من  
 قبل ابها ألا ترى ان بنى الأم لا يكونون ولا تسكاح فاذا كانت الولاية لا تكون بالأم اذا اقترنت فهكذا  
 ولها لا يكونون ولا تلها واذا كان ولدها عصبه وكان مع ولدها عصبه أقرب منهم هم أولى منهم فالعصبة أولى  
 وان تساوى العصبه فى قرابتهم بها من قبل الأب فهم أولى كما يكون بنو الأم والأب أولى من بنى الأب وان  
 استسوا فالولادة أولى

التي لم تحض تعتد  
 بالشهور فاذا حدث  
 الحيض كانت العدة  
 بالحيض والشهور كما  
 كانت قر عليها وليست  
 بعدة وكذلك الحيض غير  
 عليها وليس كل حيض  
 عدة فليس كل شهر  
 عدة ولو كانت حاملا  
 بولدين فوضعت الاول  
 فله الرجعة ولوارثتها  
 وخرج بعض ولدها  
 وبقي بعضه كانت رجعة  
 ولا تحسول حتى يفارقها  
 كله ولو وقع الطلاق فلم  
 يدرا قبل ولدها أم بعده  
 فقال وقم بعد ما ولدت  
 فى الرجعة وكذبته  
 فالقول قوله لان الرجعة  
 حقه والخلو من العدة  
 حق لها ولم يدرا واحد  
 منهما كانت العدة عليها  
 لانها واجب ولا زنها  
 اليبقين والورع ان  
 يرجعها ولو طلقها فلم  
 يحدث اهار رجعة ولا  
 تسكاح حتى ولدت

(ولاية المولى) قال الشافعى رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا لواء وللزوجة نسب من  
 قبل ابها يعرف ولا لا احوال ولاية بحال ابدا الا ان يكونوا عصبه فاذا لم يكن للزوجة عصبه ولها ماله فوالها  
 أو ليها ولا ولا لا المقتضى ثم أقرب الناس عتقها ولها كما يكون أقرب الناس له ولها والمقتضى لها قال  
 واجتماع الولاء من أهل الولاية فى ولاية المراجعة كاجتماعهم فى النسب قال الشافعى ولا يحتفلون فى  
 ذلك قال الشافعى ولو زوجها مولى لعمه ولا يعلم لها قرابى من قبل ابها ثم علم كان التسكاح مفسوخا لانه  
 غير ولي كالمزوجة مولى قرابه يعلم أقرب منه كان التسكاح مفسوخا  
 (مغيب بعض الولاء) قال الشافعى رحمه الله تعالى ولا ولاية لاحد نسب ولا لواء وأولى منسه  
 حتى غابا كان أو حاضر ابعده الغيبة منقطعها مولى باسمه مفقود أو غير مفقود أو قرى بها مولى أو اباب غابا  
 واذا كان المولى حاضر فامتنع من التزويع فلا يزوجه المولى الذى يلبه فى القرابة ولا يزوجه الا السلطان  
 الذى يجوز حكمه فاذا فرق ذلك الى السلطان حتى عليه أن يسأل عن المولى فان كان غائبا سأل عن الخاطب  
 فان رضى به أحضر أقرب الولات بها وأهل المحرم أهلها وقال هل تسقون شأنا فان شروه نظرفه فان  
 كان كفوا ورضيته أمرهم بتزويجه فان لم يسهلوا روجه وان لم يأمرهم ووجه فائز وان كان المولى حاضرا  
 فامتنع من أن يزوجهما من رضى صنع ذلك به وان كان المولى الذى لا أقرب منه حاضر فوكل قام وكيله  
 مقامه مجاز تزويجه كيجوز اذا وكله بتزويجه بعينه فزوجه أو وكله أن يزوجه من رأى فزوجه كفوا  
 رضى المرأة بعينه فان تزوج غير كف لم يجز وكان هذا ماعدا ما ردودا كما رد تعدى الوكلاء  
 (من لا يكون وليا من ذى القرابة) قال الشافعى رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا



لامرأة بنتا كانت أو اختاً أو بنت عم أو امرأه هو أقرب الناس إليها نسباً أو ولائاً حتى يكون الولي حراماً مسلماً رشيداً يعقل موضع الحظ وتكون المرأة مسلمة ولا يكون المسلم واليكافرة وإن كانت بنته ولا ولاية له على كافرة إلا متهاناً ما صار لها بالنكاح مثله قال ولا يكون الكافر واليكافرة وإن كانت بنته قد تزوج ابن سعد بن العاص الذي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة وأوسقيا حتى لانها كانت مسلمة وإن بعد مسلم لا أعلم مسلماً أقرب بهامته ولم يكن لأبي سفيان فيها ولاية لأن الله تبارك وتعالى قطع ولاية بين المسلمين والمشركين والموارث والعقل وغير ذلك قال فحوز تزويج الحاكم المسلم الكافرة لأنه يحكم لا ولاية إذا حاك إليه ولا يكون إذا كان باغاً مسلماً واليان كان سفياناً مولياً عليه وغيره لم يعرض الحظ لنفسه ومن زوجه إذا كان هذا لا يكون ولياً لنفسه بزوجهما كان أن يكون ولياً لغيره بعد وإن لم يكن هذا ولياً لنفسه أو ضعف العقل فكذلك المعتوه والمجنون الذي لا يفتق بل هما بعد من أن يكونا وليين قال ومن خرج من الولاية بأحد هذه المعاني حتى لا يكون ولياً بحال فالولي أقرب الناس به ممن يشاركه هذه الحال وهذا كمن لم يكن ولكن مات ولا ولاية له ما كان بهذه الحال فإذا صلبت حاله صار ولياً للحال التي منع بها الولاية قد ذهبت

(الاشكاف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا أعلم في أن الولاية أمر مع المرافقة نفسها ساجل لهم أبين من أن لا تزوج الا كفواً فإن قيل يحتمل أن يكون لثلاث زوج الا نكاحاً صحيحاً قيل قد يحتمل ذلك أيضاً ولكن لما كان الولاية لزوجة واحدة غير نكاح صحيح لم يجز كان هذا ضعيفاً لا ينسب أن يكون له جعل الولاية معها أمر فأما الصداق فهي أولى به من الولاية ولو وهبته جاز ولا معنى له أولى به من أن لا تزوج الا كفواً بل لا أحسبه يحتمل أن يكون جعل لهم أمر مع المرافقة نفسها الا نكاحاً الا كفواً (قال الشافعي) إذا اجتمع الولاية فكأنوا شرعاً فليس صلح أن يكون ولياً بحال فهو كفضلهم وسواء المسلمين منهم والكهول والشباب والفاضل والذي دونه اذ صلح أن يكون ولياً فأبهم زوجة بالانكاح كقوله جاز ومن خط ذلك من بقي من الولاية وأبهم زوج بالثمن غير كفواً فلا يثبت النكاح الا باجتماعهم عليه وكذلك الواجبة جماعتهم على تزويج غير كفء وانفرد أحدهم كان النكاح مردوداً بكل حال حتى يجمع الولاية معاً على انكاحه قبل انكاحه فيكون حقاً لهم تركوه وإن كان الولي أقرب ممن دونه فزوج غير كفء هذا ما ليس لمن بقي من الألباء الذي هو أولى منهم بده لا ولاية لهم به قال وليس نكاح غير الكفء محرماً فأردته بكل حال انه انقص على المراجعة والولاية فإذا رزقت المراجعة ومن له الأمر معها بالنقص لم أردته قال واذا زوج الولي الواحد كفواً بامر المرأة المالك لا مراً بأقل من مهر مثلها لم يكن لمن بقي من الولاية ذلك النكاح ولأن يقوموا عليه حتى يكملوا لها مهر مثلها لا نه ليس في نقص المهر نقص نسباً انما هو نقص المال ونقص المال ليس عليها ولا عليهم فيه نقص حسب وهي أولى بالمال منهم واذا رضى الولي الذي لا أقرب منه بانكاح رجل غير كفء فأنكحه باذن المرأة والولادة الذين هم شرع ثم أراد الولي الزوج والولادة لم يكن لهم بعد رضاهم وتزويجهم إياهم براضا المرأة وإن كانوا زوجوها بامر بأقل من صداق مثلها وكانت لا يجوز أمرها في مالها فأنكحها بصدق مثلها لان النكاح لا يرد فهو كالبيع المستهلكة كالواحدة وهي محبوبة بيباع فاستلمت وقد غنيت فيه لزمت بثمنه فبنته قال وإذا كانت المرأة محبوبة أعطاها مالها فاسواء من حاض في صداقها أب وغيره لا يجوز التحايل ويلحق بصدق مثلها ولا يرد النكاح دخلت وألم تدخل وإن طلقت قبل ذلك أخذها نصف صداق مثلها

(ما جاء في نكاح الولاية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الولاية شرعاً فأراد بعضهم أن يلى التزويج دون بعض فذلك إلى المرأة تولى أيهم شامت فإن قالت قد أذنت في فلان فأي ولاية أنكحني فنكحها جائز فأيهم أنكحها فنكحها جائز فإن ابتدره اثنان فزوجاها فنكحها جائز وإن تعانوا

لا كفراً من أربعين  
فأنكره الزوج فهو منفي  
باللعان لأنها ولدت بعد  
الطلاق لما لا يبلده  
النساء (قال المزني)  
رحمه الله فإذا كان  
الولد عنده لا يمكن أن  
تلده منه فلا معنى  
للعان به وبشبهه أن  
يكون هذا غلطاً من  
غير الشافعي وقال في  
موضع آخر لو قال  
لامرأته لكما ولدت ولداً  
فانت طالق فولدت  
ولدين بينهما طلقت  
بالاول وحلت للأزواج  
بالآخر ولم ينسقبه  
الاخر لان طلاقه وقع  
بولايتها ثم لم يتحدث لها  
نكاحاً ولا رجعة ولم  
يقربه فيلزمه اقراره  
فكان الولد منتزعا عنه  
بلا اذن وغيره يمكن  
أن يكون في الظاهر  
مشبه (قال المزني)  
رحمه الله فوضعتها لما  
لا يبلده النساء من ذلك

أقرع بينهم السلطان فأبهم خرج سهمه أمره بالتزويج وإن لم يترافعوا إلى السلطان عدل بينهم أمرهم  
فأبهم خرج سهمه تزوج وإن تزكو الأقرع أو تزك السلطان لم أحبه لهم وأبهم زوج باذنها جاز  
(إنكاح الوليين والوكالة في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا بن علي بن عبد الله بن  
أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أنكرت الوليان  
فالأول أحق قال وبين في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأول أحق أن الحق لا يكون باطلا وإن  
نكاح الآخر باطل وأن الباطل لا يكون حقا بأن يكون الآخر دخل ولم يدخل الأول ولا يزبد الأول  
حقا لو كان هو الداخل قبل الآخر هو أحق بكل حال قال وفيه دلالة على أن الوكالة في النكاح جائزة  
ولأنه لا يكون نكاح ولين متكافئ حتى يكون للأول منهما ما لا يكون كالمهر منها مع توكيل النبي صلى الله عليه  
وسلم عمرو بن أمية الضمري فروجه أم حبيبة ابنة أبي سفيان (قال الشافعي) فأما إذا أذنت المرأة لوليها  
أن يزوجهام من رأيا أو امرها أحدهما في رجل فقالت وزجه وامرها آخر في رجل فقالت وزجه  
فزوجها مع رجلين مختلفين كفون فأبهم تزوج أولا فالأول الزوج الذي نكاحه ثابت وطلاقه وما بينه  
وبينها محايين الزوجين لازم ونكاح الذي بعدهما ساقط دخل بها الآخر ولم يدخل أو الأول ولم يدخل لا يثنى  
الدخول لأحد شيئا أنما يحقه أصل العقدة فإن أصابها آخرهما نكاحا فله مهر مثلها إذا لم يصح عقدة  
النكاح لم تصح بشئ بعدها لا يتجدد نكاح صحيح وإذا حاز المرأة أن تكل ولين جاز للولي الذي لا أمر للمرأة  
معها أن يكل وهذا لا بد خاصة في البكر ولم يجز لولي غيره لمرأته معهم أمر أن يكل أب في ثيب ولا ولي غراب  
الأب أن تأذن له أن يكل يزوجها فيجوز باذنها فلأن رجلا خرج ووكّل رجلا تزويج ابنته البكر فزوجها  
الوكيل وهو فأبهم أنكر أولا فالنكاح سكاحه جائز والآخر باطل الوكيل أو الأب وإن دخل بها الآخر  
فله المهر وعليها العدة والولد لاحق ولا ميراث لهما منه ولومات قبل أن يفرق بينهما ولأهلهما لومات  
وزوجها الأول منها الميراث وعليه لها الصداق بحاسبه من ميراثه وهكذا إذا أذنت لوليس من زوجها معا  
أولوي أن يكل فوكّل أو وليين كذلك فوكلا وكيل أي هذا كان فالزوج الأول أحق ولزوجها  
الوليان وأولاه ثلاثة أو أربعة فالنكاح للأول إذا علمت بيته تقوم على رقت من الأوقات أنه فعل ذلك قبل  
صاحبه قال ولزوجها ولها رجلين فشهد الشهود على يوم واحد ولم يثبتوا الساعة أو أثبتوها فلم يكن  
في اثباتهم دلالة على أي النكاحين كان أولا فالنكاح مفسوخ ولا شيء لهما من واحد من الزوجين ولو  
دخل بها أحدهما على هذا فأصاحبها كان لهما منه مهر مثلها وعليها العدة ويفرق بينهما وسواء كان الزوجان  
في هذا لا يعرفان أي النكاح كان قبل أو يتدعيان فيقول كل واحد منهما كان نكاحي قبل وهما يقران  
أنهما لا تعلم أي نكاحهما كان أولا ويقران بأمر يدل على أنها لا تعلم ذلك مثل أن تكون غائبة عن النكاح  
بلد غير البلد الذي تزوجت به أو ما أشبه هذا ولو ادعيا عليها أنها تعلم أي نكاحهما أول وادعى كل واحد  
منهما أن نكاحه كان أولا كالقول قولها مع يميني الذي زعمت أن نكاحه آخر وإن قالت لا أعلم أيهما  
كان أولا وادعيا عليها أحلفت ماتت ولم يلزمها نكاح واحد منهما قال ولو كانت خرساء أو معتوها أو صبية  
أو خرس بعد التزويج لم يكن عليها من فسخ النكاح ولو زوجها أبوها أو وكيله في هذه الحال فقالت  
الابن نكاحي أولا وانكاح وكيلي أولا كان أو قال ذلك الوكيل لم يكن إقرار واحد منهما بأنهما ولا يلزم  
الزوجين ولا واحد منهما ولو كانت عاقلة بالغه فأقرت لأحدهما أن نكاحه كان أولا لزمها النكاح الذي  
أقرت أنه كان أولا ولم تحلف إلا بغيره لا أقرت له بان نكاحه أولا لم يكن زوجها وقد لزمها أن تكون  
زوجة الآخر ولو كان ولها الذي هو أقرب إليها من ولها الذي يليه زوجها باذنها ولها الذي هو أبعد منه  
باذنها فانكاح الولي الذي دونهم هو أقرب منه باطل ولو كان على الانفرد وإذا كان هذا هكذا فنكاح  
الولي الأقرب جائز قبل نكاح الولي الأبعد أو بعد أو دخل الذي روجه إلى الأبعد الذي لا ولاية له مع

أبعد وإن لا يحتاج إلى  
لعان به أحق قال ولو  
ادعت المرأة وأصاحبها  
في العدة أو نكاحها  
كانت بائنا وأصاحبها  
وهي ترى أنه عليها  
الرجعة لم يلزمه الولد  
وكانت البين عليه إن  
كان حينا وعلى ورثته  
على علمهما كان ميتا  
ولو نكح في العدة  
وأصبحت فوضعت  
لأقل من ستة أشهر من  
نكاح الآخر وتعام  
أربع سنين من فراق  
الأول فهو الأول ولو  
كان لا كثر من أربع  
سنين من فراق الأول  
لم يكن ابن واحد منهما  
لأنه لم يكن من واحد  
منهما (قال المزني)  
رحمه الله فهذا اقتداه  
بلا لعان فهذا والذي  
نبهه سواء (قال) فإن قيل  
فكيف لم ينف الولد إذا  
أقرت أمه بانقضاء  
العدة ثم ولدت لا كثر

من هو أقرب ولو دخل بها الزوجان معا ثبت نكاح الذي وجهه الولي وأمر باحتسابها حتى تكمل عدتها من الزوج غيره ثم خلى بينها وبينه وكان لها على الزوج المهر الذي سمي وعلى النكاح النكاح الفاسد مهور مثلها كان أقل أو أكثر مما سمي لها ولو اشتملت على حل وقضاها وهي في وقفها عنها زوجة الذي وجهه الولي ان مات ورثته وان ماتت ورثتها ومتى جاءت ولده أرى القافة فيأبها أحفادها حتى وان لم يلقهاوا أحدهما أو أحفادها أو لم يكن قافة وقف حتى يبلغ فينسب إلى أبيها شاء قال وان انتقامه ولم يره القافة لاغتياها معاوفي عنهما فان أقرب أحدهما بنته إليه فان أقربه الآخر وقتته حتى تراه القافة وكان كالمسئلة على الابتداء وان مات الآخر بعد ما أقربه الأول ولم يعترف به فهو من الأول ولو زوجها وليان أحدهما قبل الآخر باذنهما فدخل بها صاحب الزوج الآخر فلها مهر مثلها وتزوج منه وهي زوجة الأول ويسل عنهما حتى تنقضي عدتهما من الداخل بها

(ما جاء في النكاح الآباء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت نكحني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة تسع أو سبع وبني وبني وأنا ابنة تسع الشئ من الشافعي (قال الشافعي) فلما كان من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجهاد يكون على ابن خمس عشر سنة وأخذ المسلمون بذلك في الحدود وحكم بذلك في الشامي فقال حتى اذا بلغوا النكاح فان أنتم منهم رشدا ولم يكن له إلا مرفق نفسه إلا ابن خمس عشر سنة أو ابنة خمس عشرة إلا أن يبلغ الحلم والجاربة المحيص قبل ذلك فيكون لهما مرفق أنفسهما دل اسكاح أي بكر عائشة التي صلى الله عليه وسلم ابنة تسع وبناؤه بها ابنة تسع على أن الأب أحق بالكر من نفسه ولو كانت اذا بلغت بكرا كانت أحق بنفسها منه أشبه أن لا يجوز له عليها حتى يبلغ فيكون ذلك باذنهما أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يم أحق بنفسهما من ولها والبكر تستأذن في نفسها واذا نكحها أمها أو بنتها عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن جهمع عن ابن زيد بن حارثة عن خنساء بنت خدام أن أباه زوجها وهي ثيب وهي كارهة فأنت التي صلى الله عليه وسلم فردد نكاحها (قال الشافعي) فأى ولي امرأة ثيب أو بكر زوجها بغير اذنهما فالنكاح باطل إلا بآفي الأبكار والسادة في المالك لأن النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح خنساء ابنة خدام حين زوجها أوها كارهة ولم يقل إلا أن تستأني أن تبزأ بك فخيرني أن نكاحه لو كانت اجازته أن نكاحها فخيرته أشبه أن يأمرها أن تخرج أن نكاح أبها ولا يرد بقرته عليها (قال الشافعي) وبشبه في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرق بين البكر والثيب جعل الثيب أحق بنفسها من ولها وجعل البكر تستأذن في نفسها أن الولي الذي عنى والله تعالى أعلم الأب خاصة فعل الأيم أحق بنفسها منه فدل ذلك على أن أمره أن تستأذن البكر في نفسها أمر اختيار لا فرض لانها لو كانت اذا كرهت لم يكن له تزويجها كانت كالثيب وكان يشبه أن يكون الكلام فيها أن كل امرأة أحق بنفسها من ولها واذا نكح الكلام واذا نكح البكر الصمت ولم أعلم أهل العلم اختلافوا في أنه ليس لأحد من الأولياء غير الأب أن يزوجه بكرا ولا ثيبا الا باذنهما فاذا كانوا مفرقوا بين البكر والثيب البالغين لم يجز الا ما وصفت في الفرق بين البكر والثيب في الأب الولي وغير الولي ولو كان لا يجوز للأب أن نكح البكر الا باذنهما في نفسها ما كان له أن يزوجه صغيره لأنه لا أمر لها في نفسها في حالها تلك وما كان بين الأب وسائر الأولاد فرق في البكر كالا يكون بينهم فرق في الثيب فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستأمر البكر في نفسها قبل شبه أمره أن يكون على استئطاف نفسها وأن يكون هذا ليعلمه غير هافتد كره اذا استؤتمرت أو تكره الخطاب لعله فكون استئمارها أحسن في الاحتياط وأطيب لنفسها وأجل في الاخلاق وكذلك تأمر أمها وتأمره أيضا أن يكون المؤاخر لها فيه أقرب نساء أهلها وان يكون تقضى إليها بذات نفسها أما كانت أو غير أم ولا

من ستة أشهر بعد  
اقرارها قبل ما لم يكن  
أن تحيض وهي حامل  
فتقرب بانقضاء العدة  
على الظاهر والجل قائم  
لم ينقطع حتى الولد  
بأقرارها بانقضاء العدة  
والزمناء الأب ما لم يكن  
أن يكون جلا منه  
وكان الذي على الرجعة  
ولا يملكها في ذلك سواء  
لان كلتيهما فحلان  
بانقضاء اللازواج وقال  
في اجتماع العديتين  
والقافة ان جاءت بولد  
لا كرم من أربع سنين  
من يوم طلقها الأول  
ان كان على الرجعة  
دعاه القافة وان كان  
لا على الرجعة فهو  
الثاني (قال المرزقي)  
رحم الله جفع بين من  
له الرجعة عليها ومن  
لا رجعة له عليها في باب  
المبحول بها وفرق  
بينهما في محل في باب  
اجتماع العديتين والله  
أعلم

يجعل في انكاحها الا بعد اخبارها بزوج بعينه ثم يكره لا يباين زوجها ان علم منها كراهة لمن يزوجها وان فعل فزوجها من كرهت جاز ذلك عليها واذا كان يجوز تزويجها عليها من كرهت فكذلك ولو زوجها بغير استثمارها فان قال قائل وما يدل على أنه قد يزوج بعشيرة السكر ولا أمر لها مع أبيها الذي أمر عشائرها قبل قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر ولم يجعل الله لهم معه أمر المتأخر في طاعته ولكن في المشاورة استطلاعة أنفسهم وان يستن بها من ليس له على الناس ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم والاستدلال بأن باقي من بعض المشاورين بالخبر قد غلب عن المستشير وما أشبه هذا قال والجد أبو الأب وأبو أم أبيه يقومون مقام الأب في تزويج السكر وولاة الثيب ما لم يكن دون واحد منهم أب أقرب منه ولو زوجت السكر أو أباها ما توأمتها أو فارقتها أو أخذت مهورا وموار بش دخل بها أو واجها أو لم يدخلها إلا أنها لم تنجم مع زوجت تزويج السكر لأنه لا يفارقها سكر إلا بان تكون ثيبا وسواء بلغت سن أو خرجت الأسواق وسافرت وكانت قيم أهلها أو لم يكن من هذا شي لانها بكر في هذه الأحوال كلها (قال) وإذا جُمِعَتْ بَشْرَاحٌ صحيح أو فاسد أو زنا (١) صغيرة كانت بالغاً وغير بالغ كانت ثيباً لا يكون للأب تزويجها إلا بآذانها ولا يكون له تزويجها إذا كانت ثيباً أو كانت لم تبلغ أعمار زوج الصغيرة إذا كانت بكراً لأنه لا أمر لها في نفسها إذا كانت صغيرة ولا بالغاً معها أيها قال وليس لأحد صغيراً إلا به أن زوج بكر أو لا ثيباً صغيرة لا بآذانها ولا بغير آذانها ولا يزويج واحد منهم ما حتى تبلغ فتأذن في نفسها وان زوجها أحد غير الآباء صغيرة فالنكاح مفسوخ ولا يوارثان ولا يقع عليها طلاق وحكمه حكم النكاح الفاسد في جميع أمره لا يقع به طلاق ولا ميراث ولا باء وغيرهم من الأولياء في الثيب سواء لا يزويج أحد الثيب إلا بآذانها وآذانها الكلام وان السكر الصمت وإذا زوج الأب الثيب بغير علمها فالنكاح مفسوخ رضيته بعد أو لم ترضه وكذلك سائر الأولياء في السكر والثيب

(١) الأب يتكبر ابنته البكر غير الكفء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز أمر الأب على البكر في النكاح إذا كان النكاح حلالاً وأغبر نقص عليها ولا يجوز إذا كان نقصاً لها أو ضرراً عليها كما يجوز زناؤه وبعده عليها بالضرر عليها في البيع والشراء من غير ما لا يتعاب أهل البصر به وكذلك ابنته الصغيرة قال ولو زوج رجل ابنته عبد الله أو لغيره يجوز النكاح لان العبد غير كفء لم يجوز في ذلك عليها نقص بضرورة ولو زوجها غير كفء لم يجوز في ذلك عليها نقصاً ولو زوجها كفواً أجزم وأبرص أو مجنوناً أو خصماً مجبواً أو غير مجبواً لم يجوز عليها لانها لو كانت بالغاً كان لها الخسار إذا علمت هي بداء من هذه الأدواء ولو زوجها كفواً صحيحاً لم يضر له داء من هذه الأدواء لم يكن له أن يفرق بينه وبينها حتى تبلغ فإذا بلغت فلها الخيار (قال) ولو عقد النكاح عليها رجل به بعض الأدواء ثم ذهب عنه قبل أن تبلغ أو عذبها فاختارت المقام معه لم يكن لها ذلك لان أصل العقد كان مفسوخاً (قال) ولو زوج ابنته صغيراً أو مجنوناً كان النكاح مفسوخاً لان الصغير لا يخاف العنت والمجنون لا يعرب عن نفسه بأنه يخاف العنت وان كان كل واحد منهما لا يجد طولا ولو زوجها حذماً أو برصاً أو مجنوناً أو ارتقام لم يجوز عليه النكاح وكذلك لو كان زوجها أعمى أو كفاً أو غير ذلك من العيوب أو طر مشل يجوز فانية أو عيماً أو قطعاً أو ما أشبه هذا

(٢) المرأة لا يكون لها الولي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعيان امرأته تكتمت بغير إذن ولها فأنكحها باطل فبينه أن الولي رجل لا امرأته فلا تكون المرأة ولياً أبداً غيرها وإذا لم تكن ولياً لنفسها كانت أبعد من أن تكون ولياً لغيرها ولا تعقد عقد نكاح أخيراً الثقة عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تحب اليها المراء من أهلها فتشهد فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلي عقد النكاح (قال الشافعي) أخيراً ابن عينة

(١) لأعدة على التي لم يدخل بها زوجها

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى وان طلقتهن من قبل أن تمسوهن الآية قال والمسيب الاصلية وقال ابن عباس وشريح وغيرهما لأعدة عليها إلا بالاصابة بعينها لان الله تعالى قال هكذا (قال الشافعي) وهذا ظاهر القرآن فان

ولدت التي قال زوجها لم أدخل بها لثلاثة أشهر أولاً كثر ما يلبه النساء من يوم عقد نكاحها حتى تنسبه وعليه المهر إذا أزمناه الولد حكمنا

(١) قوله صغيرة كانت بالغاً أو غير بالغ كذا في الـ ولعل لفظ صغيرة من زيادة التامخ أو تفسير لغير البالغ وضع بين السطور فأثبتها التامخ في الصلب فتأمل كتبه صحيحه

عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال لا تنكح المرأة المرأة فإن البني انما تنكح نفسها  
(قال الشافعي) واذا أرادت المرأة أن تزوج حاربتهم بحران تزوجها ولا وكلها أن لا يكن لها المرأة  
اذا لم تكن هي ولا لحاربتهم لم يكن أحد بسببها ولما لم يكن من الولد كالا يكون للمرأة أن توكل نفسها  
من يزوجهها الأوليا ويزوجهها المرأة السيدة التي كان يزوجهها أو السلطان اذا أدت سيدتها  
بزوجها كما يزوجهها هي اذا أدت بتزوجها ولا يجوز لولي المرأة أن يولي امرأة تزوجهها اذا لم يكن وليا  
في نفسها لم تكن وليا وكاله ولا يزوج حاربتها الا بذنها ويجوز وكاله الرجل الرجل في السكاح الا أنه  
لا يوكل امرأة لما وصفت ولا كافرا تزوج مسلمة لأن واحدا من هذين لا يكون وليا بحال وكذلك لا يوكل  
عبد ولا من لم تكمل فيه الحرية وكذلك لا يوكل مجبور عليه ولا مغلوبا على عقله لأن هؤلاء لا يكونون  
ولا بحال

(ما جاء في الأوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ذكر الله تعالى الأولاد وقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أيا امرأة تنكحت بعد انكاحها باطل ولم يختلف أحد أن الولد لهم لعصبة  
وأن الاخوال لا يكونون ولادة ان لم يكونوا عصبه فبين في قولهم أن لا ولاية لوصي ان لم يكن من العصبه  
لأن الولاية ينسبه أن تكون جعلت للعصبة لا للعالم عليهم والوصي ممن لا عار عليه فيما أصاب غيره من عار  
وسواء وصي الأب بالابكار والبنات ووصي غيره فلا ولاية لوصي في النكاح بحال وذلك أنه ليس بوكيل  
الولي ولا ولي والخال أولى أن يكون عليه عار من الوصي وهو لا يقر له نسب من قبل الأب  
وهذا قول أكثر من لقبت من أهل الآثار والقياس وقد قال قائل يجوز نكاح وصي الأب على البكر  
خاصة دون الأولياء ولا يكون له أن ينكح البكر بغير إذن الأب أن ينكحها بغير إذنهما ولا يجوز نكاحه  
الثيب بأمرها وأمرها إلى الولد ويقول ولا يجوز نكاح وصي ولي غير وصي الأب (قال الشافعي) وهو  
زعم أن المبت اذا مات انقطعت كالتة فان كان الوصي وكاله عنده كوكيل الحى فوكيل الأب والاخت (١) ولي  
الأولياء البكر والثيب يجوز انكاحهم عندنا وعند غيره كاله من وكلهم ما جازل وكلهم بالنكاح ويقعهم  
مقام من وكله وهو لا يجيز لوصي الأب ما يجيز للأب ويقول ليس بوكيل ولا أب فيقال فولي قرابة فيقول  
لا فيقال ما هو فيقول وصي ولي فيقول يقوم مقامه ولا يدرى ما يقول ويقال فالغير الأب فيقول الوصي  
ليس بولي ولا وكيل فيجوز نكاحه وليس من النكاح بسبيل فيقول قولنا متناقضان معنى القرآن  
والسنة والآثار

(نكاح الصغار والجنان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يزوج الصغيرة التي لم تبلغ أحد  
غير الآباء وان زوجها بالزوج مفسوخ والاحد اذا باء اذا لم يكن أب يقومون مقام الآباء في ذلك ولا  
يزوج المغلوبة على عقلها أحدا غير الآباء فان لم يكن آباء رفعت إلى السلطان وعليه أن يعلم الزوج ما يشتر  
عنده أنها مغلوبة على عقلها فان يقدم على ذلك تزوجهها آباء وانما منعت الولد غير الآباء تزوج المغلوبة  
على عقلها أنه لا يجوز لولي غير الآباء أن يزوجه امرأة الارضاها فلما كانت ممن لا رضاهم لم يكن النكاح  
لهم تاما وانما جرت للسلطان أن ينكحها لانها قد بلغت أو ان الحاجة إلى النكاح وان في النكاح لها عافا  
وغناه وربما كان لها فيه شفاء وكان نكاحها باها كالحكم لها وعليها وان أفاقت فلا خيارها ولا يجوز أن  
يزوجهها الا كفوا واذا أنكحها فاستكاحه ثابت ورث وورث وان غلب على عقلها من مرض أو برسام  
أو غيره لم يكن له أن ينكحها حتى يتأق بها فان أفاقت أنكحها الولي من كان باذنها وان لم تنفق حتى  
طال ذلك وبوئس من أفاقتهم زوجها الأب أو السلطان وان كان بهما مع ذهاب العقل حنون أو جذام أو  
برص أو علم ذلك الزوج قبل أن يزوجه وان كان بهما ضري يرى أهل الخبرة أنها لا أثر بالنكاح معه  
لم أنه أن يزوجه وان زوجها لم أر تزوجه لان الزوج من أزيد دليلها لا مؤنة عليها فيه وسواء اذا كانت مغلوبة

(١) قوله ولي الأولياء  
البكر الخ كذا في النسخ  
واظنروا أن كان الحكم  
مغفوما كتبه محمده

على عقلها بكرة كانت أو ثيبا لا زوجها الأب أو سلطان بلا أمره لانه لا أمر لها

(نكاح الصغار والمغلوبين على عقولهم من الرجال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الكبير المغلوب على عقله لا يسه أن يزوجه لانه لا أمر له في نفسه وان كان يجهل ويفيق فليس له أن يزوجه حتى يأذنه وهو متيق في أن يزوج فإذا أذن فيه وزجه ولا رد إن نكحها أباه وليس لاحد غير الآباء أن يزوجه المغلوب على عقله لانه لا أمر له في نفسه ويرفع الى الحاكم فيسأل عنه فان كان يحتاج الى التزوج ذكر لان زوجه حاله فان رخصت حاله وزجه وان لم يكن يحتاج الى التزوج فيما يرى زمانه أو غيرهما لم يكن لها حكم أن يزوجه ولا يسه إلا أن يكون تزوجه لخدم فيزوج تزوجه ذلك ولا تأم الأب في المغلوب على عقله وفي الصغيرة والمرأة البكر ولا تأم تزوج الابن الصغير ولا خيار له اذ المبلغ وليس ذلك لسلطان ولأولاد وان تزوجه سلطان أو ولي غير الأب تأم فالتكاح مفسوخ لانما انجيز عليه أمر الأب لانه يقوم مقامه في النظره ما لم يكن له في نفسه أمر ولا يكون له خيار اذ المبلغ فأما غير الأب فليس ذلك له ولو كان الصبي مجبواً ومجنولاً فروجه أبوه كان نكاحه مردود لانه لا يحتاج الى النكاح قال واذا زوج المغلوب على عقله فليس لابه ولا للسلطان أن يتخلع بينه وبين امرأته ولا أن يطلقها عليه ولا يزوج واحد منهما إلا بالاقا بعد ما يستدل على حاجته الى النكاح ولو طلقها لم يكن طلاقه طلاقاً وكذلك لو آتى منها أو تظاهر لم يدين عليه ايلاء ولا طهار لان القلم مرفوع عنه وكذلك لو قد فقهها وانتي من ولدها لم يكن له أن يلاعن ويلزمه الولد ولو قالت هو عني لا يثبتني فنسب له أحللاً وذلك أمهات أن كانت ثيباً فقد بائنها وتجهدها وهو لو كان صحيحاً جعل القول قوله مع عينته وان كانت بكر فقد تنعت من أن يتأهل فلا يعقل أن يدفع عن نفسه بالقول انها تنعت ويتع ويؤمر اشارة باصابتها ولو اراد لم تحرم عليه لان القلم مرفوع عنه ولو ارادت هي فلم تعد الى الاسلام حتى تنفض العدة فلت منه وهكذا اذا نكحت المغلبة على عقلها لم يكن لابها ولأولادها غيره أن يتخلع عن ابائهم من ماله أو لا يرى زوجها من نفقتها ولا شيء يجب لهما عليه فان هربت أو امتنعت منه لم يكن لهما عليه نفقة مادامت هاربة وامتنعت وان آتى منها وطلب ولها وقفه قيل له اتق الله فوئى أو طلق ولا يجبر على طلاق كما لا يجبر لو طلبته هي وكذلك ان كان عتيلاً لم يوجب لها من قبل أن هذا شيء ان كانت صحيحة كان لها طلبه لتعطاء أو يفارق وان تركته يجهل فيه الزوج على الفراق لان الفراق انما يكون برضاها أو امتناعاً من التقي فلا يكون لاه طلب أن يفارق يحكم بالزمن وجهان غيرهما هي ممن لا طلب له ولو طلبت لم يكن ذلك على الزوج وهكذا الصبية التي لا تعقل في كل ما وصفت قال ولو قدف المجنونة وانتي من ولدها قيل له ان أردت أن تنسب الولد للابن فالتعن فاذا التعن وقعت الفسقة بينهما ولا يكون له أن ينكحها أبداً ولا يرده عليه وينقي عنه الولد وان كذب نفسه ألحق به الولد ولا يعز ولم ينكحها أبداً فان أتى أن يتلعن فهي امرأته والولد له ولا يعز لها قال وأتى ولدها ما كانت في ما كرهه لانه لا أن بنفسه بلعان وان وجد معها ولها فقال لم تلده ولا قافة ورثت تدعيه وترضعه وتحنوه عليه حنوا لأم لم تكن أمه الابن يشهد أربع نسوة أمهات أو أدته أو يقرهوا بانها ولده فيلحقه وان كانت قافة فأحققوه بها فهو ولده الآن بنفسه بلعان وليس للأب في الصبية والمغلبة على عقلها أن يزوجها عبد ولا يركفها أو لا نظر كل امرأة كانت بالغا ثيباً فعدت اليه كان لا ينها ولها منه ما منه وليس للأب عليها ادخالها فيه ولا الأب ولا للسلطان في واحد منهما أن يزوجهما ولا يزوجها ولا يزوجها ما ولا يرص ولا يغلوب على عقله لانه قد كان لها ولزوجه برة اها اذا علمت أن تنسخ نكاحه وكذلك ليس له أن يزوجهما مجبواً وكذلك ليس له أن يكره أمته على واحد من هؤلاء بة وله أن يهبها لكل واحد من هؤلاء بة بيهما منه ولأولاد الصبي أن يزوجه مجنونة ولا جندها ولا يرص ولا يغلوب على عقلها ولا امرأة لا تطبق جساها على ولا أمه وان كان لا يحد طول الحرة لانه ممن لا يخاف العنت

(باب في عدة الامة)

(قال الشافعي) رحمه الله فرق الله بين الإحرار والعبد في حد الزنا فقال في الاماء فاذا أحصن فان أنسين بغاغت الآية وقال تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وذكر الموارب فلم يختلف أحد لقينه أن ذلك في الاحرار دون العبد وفرض الله العدة ثلاثة أشهر وفي الموت أربعة أشهر وعشراً ومن صلى الله عليه وسلم أن تستبرأ الامة بحضة وكانت العدة في الحر استبراء وتعبداً وكانت الحضة في الامة استبراء وتعبداً ولم أعلم مخالفاً من حفظت عنه من أهل العلم في عدة الامة نصف عدة الحرة فيما له نصف معدود فسلم يجوز اذا وجدنا ما وصفتنا من الدلائل على الفسوق فيما ذكرنا

**(النكاح بالشهود)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا نكاح إلا بغير نيب ولا ولي غير الأب في بكر ولا نيب غير مغلوبه على عقله حتى يجمع النكاح أربعا أن ترضى المرأة للمزوجة وهي بالغ والبلوغ أن تحيض أو تستكمل خمس عشر سنة ورضى الزوج البالغ وينكح المرأة لولي الأولى منه أو السلطان ويشهد على عقد النكاح شاهدان عدلان فان نقص النكاح واحد من هذا كان فاسدا قال ولا يبيح البكران بزواجهما صغيرة وكبيرة بغير أمرهما وأحب إلى أن كانت بالقسم أن يستأمرها وذلك لسيد الأمة في أمته وليس ذلك لسيد العبد في عبده ولا لأحد من الأولياء غير الأب في البكر وهكذا الأب المجنونة البالغ أن يزوجهما تزويج الصغيرة البكر بكرا كانت أو نيبا وليس ذلك لغير الأب أو السلطان

**(النكاح بالشهود أيضا)** أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد وأحسب مسلم بن خالد قد سمعه من ابن خثيم أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر بن كحاش لم يشهد عليه الرجل وامرأته فقال هذا نكاح السر ولا حجة ولو كنت تقدمت فمه رجعت قال ولو شهد النكاح من لا يجوز شهادته وإن كثروا من أحرار المسلمين أو شهادة عبيد مسلمين أو أهل ذمة لم يحز النكاح حتى ينقضي شاهدان عدلين قال وإذا كان الشاهدان لا يردان من جهة التعديل ولا الحرية ولا البلوغ ولا علة في أنفسهم خاصة حاز النكاح قال وإذا كانا عدلين عدو بن المرأة والرجل فتصادق الزوجان على النكاح جازت الشهادة لأيهما شهادة عدلين وإن تخاحدا لم يحز النكاح لا في أحد غير شهادتهما على عدو منهما وأحلفت الماحدة منهما فإن حلف برئ وإن تكلم ردت البين على صاحبها فإن حلف أن ثبت له النكاح وإن لم يحلف لم يثبت له نكاحا وإن رد في رجل يدخل على امرأته فقالت زوجي وقال زوجتي نكحتها بشاهدين عدلين ثبت النكاح وإن لم تعلم الشاهدين قال ولو عقد النكاح بغير شهود ثم أشهد بعد ذلك على حباله وأشهدت وله ما على حبالها لم يحز النكاح ولا ينجز نكاحا لا نكاحا عقد بغير شاهدين عدلين وما وصفت معه ولا يكون أن يتكلم بالنكاح غير جائز لم يحز النكاح بغيره ولو كان الشاهدان عدلين حين حضر النكاح ثم ساءت حالهما حتى ردت شهادتهما فصادق النكاح قد كان والشاهدان عدلان أو قامت بذلك بينة حاز وإن قالوا كان النكاح وهما بمجالهما لم يحز وقال ابنما انصرف عقد النكاح ولا ينظر يوم يقومان هذا يخالف النكاح على الحق غير النكاح في هذا الموضع الشهادة على الحق يوم يقع الحكم ولا ينظر إلى حال الشاهدين قبل والشهادة على النكاح يوم يقع العقد قال ولو جرح حال الشاهدين ونصدا فعلى النكاح بشاهدين جاز النكاح وكان على العدل حتى أعرف المرح يوم وقع النكاح وإذا وقع النكاح ثم أمره الزوجان بكنيان النكاح والشاهدين فالنكاح جاز وأكره لهما السر لثلاثين يوما

**(ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح من لم يولد)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للمرأة قد تزوجتك إلى أجل أو قلت ذلك المرأة أو أولاد تلدها امرأتى وقلت ذلك المرأة أو قال ذلك الرجل للرجل في حبل امرأته قد تزوجتك إلى أجل حارة تلدها امرأتى وقبل الرجل فلا يكون شي من هذا نكاحا أبدا ولا نكاحا لمن لم يولد ألا ترى أنهم قد لا تلعب بارية وقد لا تلد غلاما أبدا فإذا كان الكلام متعديا على غير شيء لم يحز ولا ينجز النكاح إلا على عين بغيرها ولو قال الرجل إذا كان غدا فقتل زوجتك أبقي وقبل ذلك الرجل أو قال رجل لرجل إذا كان غدا فقتل زوجتي أبني ابتلى وقبل أبو الجارية والغلام والجارية صغيرة لم يحز له لأنه قد يكون غدا قد مات ابنه أو ابنته أو هما وإذا انعقد النكاح وانقضاء الكلام به فكان في وقت لا يحل له فيه الجماع ولا يتوارث الزوجان لم يحز وكان ذلك في معنى المتعة التي تكون زوجة في أيام غير زوجة في أيام وفي أكثر من معنى المتعة لأنه قد مات مدة بعد العقد لم يوجب فيه النكاح ولا يكون هذا نكاحا عندنا ولا عشم من أبان نكاح المتعة هذا أنفسهم نكاح المتعة

وغیره الا ان یجعل  
عدة الأمة نصف عدة  
الحره فیما له نصف فاما  
الحیضة فلا یعرف لها  
نصف فتکون عدتها  
فيه اقرب الاشياء من  
النصف اذ لم یسقط  
من النصف شي وذلك  
حیضتان واما الحمل  
فلا نصف له کالم یکن  
للقطع نصف فقطع  
العبد والحر قال عمر  
رضی الله عنه یطلق  
العبد تطليقتين وتعتد  
الامة حیضتين فان لم  
تحض فشهري أو شهرا  
ونصفا قال ولو اعتقت  
الامة قبل مضی العدة  
أكلت عدة حرة لان  
العق ورسع وهي في  
معاني الا زواج في عامة  
أمرها ويتوارثان في  
عدتها بالحسرة ولو  
كانت تحت عبد  
فاختارت فراقه كان  
ذلك فضا بغير طلاق  
وتكمل منه العدة  
من الطلاق الاول ولو  
أحدث لها رجعة ثم  
طلقها ولم یصحبها بنت

(ما يجب به عقد النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا خطب الرجل على نفسه فقال

زوجي فإلانة أو وكيل الرجل على من وكله ففارق ذلك أو أبو النسي المولى عليه المرأة إلى ولها بعدما أذنت في  
النكاح الخطاطب أو المخطوب عليه فقال أو لي قدر وحتل فلانة التي سمي فقدرتم النكاح ولا احتياج إلى أن  
يقول الزوج أو من ولي عقد نكاحه أو كالتة قد قبلت إذا أذنت فخطب فاجب بالنكاح قال ولو احتجبت إلى  
هذا لم أجز نكاحا أبدا لأن ابنتي ولي الرجل وتولي المرأة رجلا واحدا غير وجهها وذلك أني إذا احتجبت إلى أن  
يقول الخطاطب وقد بدأ بالخطبة إذا زوج قد قبلت لاني لأدري ما يدعي الخطاطب احتجبت إلى أن يقول ولي  
المرأة قد أجزت لاني لأدري ما يدعيه أن كان أذار أو ج لم يثبت النكاح إلا بأحداث المتكلم قبولاً للنكاح ثم  
احتجبت إلى أن أرد القول على الزوج ثم هكذا على ولي المرأة فلا يجوز بهذا المعنى نكاح أبداً ولا يجوز  
الانعاص صحت من أن يلى العقد عليهما أو أحدهما ولكن لو بدأ ولي المرأة فقال لرجل قد زوجت  
ابنتي لم كن نكاحاً حتى يقول الرجل قد قبلت لأن هذا ابتداء كلام ليس جواباً بالخطبة وإن خطب  
الرجل المرأة فلم يجبه إلا بحي حتى يقول الخطاطب قد رجعت في الخطبة فزوجها إلا بعد رجوعه كان النكاح  
مفسوخاً لأنه زوج غير خاطب إلا أن يقول بعد تزويج الأب قد قبلت ولو خطب رجل إلى رجل فلم يجبه  
الرجل حتى يعلب على عقله ثم وجهه لم يكن هذا نكاحاً لأنه عقد من قد بطل كلامه ومن لا يجوز أن يكون  
ولياً وهكذا لو كان الخاطب المخطوب على عقله بعد أن يخطب وقبل أن يزوجه ولكن لو عقد عليه ثم غلب على  
عقله كان النكاح جائزاً إذا عقد ومعه عقله ولو كان هذا في امرأة أذنت في أن تتكلم فلا تنكح حتى غلبت  
على عقلها ثم أنكحت بعد الغلبة على عقلها كان النكاح مفسوخاً لأنه لم يرمها شيء من النكاح حتى غلب  
على عقلها فبطل أنهما وهذا كما قلنا في المسئلة قبلها قال ولو زوجت قبل أن تغلب على عقلها ثم غلبت  
بعد التزويج بطل عقلها من النكاح ولو قال الرجل لاني المرأة زوجتي فلانة فقال قد زوجتكم لم يثبت  
النكاح حتى يقبل المزوج لأن هذا ليس خطبة وهذا استفهام وإذا خطبها على نفسه ولم يصد أقافز وجه  
فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها ولو سمي صد أقافز وجهها بذا كان الصداق ولها الأتما

على العدة الأولى لأنها  
مطلقة لم تنس (قال  
الزني) رحمه الله  
هذا عند غلط بل  
عدها من الطلاق  
الثاني لأنه لما راجعها  
بطلت عدتها وصارت  
في معناها التقدم  
بالعد الأول بالنكاح  
مستقبل فهو في معنى  
من ابتدأ طلاقها  
مدخولاً بها ولو كان  
طلاقا لا يعلل فيه الرجعة  
ثم عقت فيها قولان  
أحدهما أن تنبي  
على العدة الأولى ولا  
خيار لها ولا تستأنف  
عدها لأنها ليست في  
معنى الأزواج والثاني  
أن تكمل عدها  
(قال الزني) رحمه  
الله هذا أولى بقوله  
وما يدل على ذلك قوله  
في المرأة تعتد بالشهور  
ثم تحبس عنها مستقبل  
الحض ولا يجوز أن  
تكون في بعض عدتها  
حزوهي تعتد عده  
أمة وكذا قال لا يجوز

(ما يحرم من النساء القرابة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله  
تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم الآية (قال الشافعي) والأمهات أم الرجل  
والوالدة وأمها أمهات آبائه وأمهات الجدات لأنهن يلزمن اسم الأمهات والبنات بنات الرجل  
لصلبه وبنات بنيه وبناتهن وإن سفلن فكلهن يلزمن اسم البنات كما يلزم الجدات اسم الأمهات وإن علون  
وتباعدن منه وذلك ولد الولدان سفلا والأخوات من ولداً بهما صلباً وأمه تنسها وعماته من ولده  
الادنى أو الأقصى من فوقهما من أحدهما وخالاتهن من ولده أم أمه وأمهاتهن من فوقهما من جدته من  
قبلها وبنات الأخ كل ماولد الأخ لبيته وألامه وأولها من ولده والدة فكلهن بنو أخيه وإن نسفلوا  
وهكذا بنات الأخ (قال الشافعي) وحرمت الله تعالى الأخت من الرضاة فاحتمل تحريمها بعين  
أحدهما إذ ذكر التحريم الأم والأخت من الرضاة فأما محرمات التحريم مقام الأم والأخت من النسب  
أن تكون الرضاة كلها تقوم مقام النسب فاحرم بالنسب حرم الرضاة منه وبهذا نقول بدلالة سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس على القرآن والآثار أن يحرم من الرضاة الأم والأخت ولا يحرم  
سواهما (قال الشافعي) فإن قال قائل فأن دلالة السنة بان الرضاة تقوم مقام النسب قبل له أن شاء الله  
تعالى أن سبرنا ما لك من أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة  
رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة أخبرنا  
مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة فقالت



عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يسأذن في بنتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه فلا نام  
 حفصة من الرضاة فقلت يا رسول الله لو كان فلان حيا لهما من الرضاة أيدخل علي فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاة تحرم ما يحرم من الولادة أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جعدان قال  
 سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل لأبنة بنت  
 حرة فأنها أبجل فتاة في قریش فقال أبلغنا أن حرة أختي من الرضاة وأن الله تعالى حرم من الرضاة  
 ما حرم من النسب أخبرنا الدراودي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في ابنة حرة مثل حديث يسفيان في بنت حرة (قال الشافعي) وفي نفس السنة أنه يحرم من الرضاة  
 ما يحرم من الولادة وأن ابن الفحل يحرم كما يحرم ولادة الأب يحرم لبن الأب لاختلاف في ذلك أخبرنا  
 مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن النضر بدأ ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأة فأرصعت أحداها  
 علما ما أرصعت الأخرى جارية فقيل له هل يزوج العلام الجارية فقال لا إلا إذا كان واحد أخبرنا سعيد  
 سالم قال أخبرنا ابن جريج أنه سأل عطاء عن ابن الفحل أن يحرم فقال نعم فقلت له أبلغنا من بنت فقال نعم قال  
 ابن جريج قال عطاء وأخواتكم من الرضاة فهي أختك من أهلك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج  
 أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع أبا الشعثاء يروي عن ابن الفحل يحرم وقال ابن جريج عن ابن طلوس عن  
 أبيه أنه قال لبن الفحل يحرم (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة فأنبت أولفها قبل أن يدخل  
 بها لم أره أن يتكفأ أمها لأن الأم مهمة التحريم في كتاب الله عز وجل ليس فيها شرط انما الشرط في  
 الراب (قال الشافعي) وهذا قول الأكرمين للمعتين وقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 أخيه ناملان عن يحيى بن سعيد قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ففارقها قبل أن يصبها  
 تحلل له أمها فقال زيد بن ثابت لا لأن الأم مهمة ليس فيها شرط انما الشرط في الراب (قال الشافعي)  
 وهكذا أمهاتها وان بعدن وجدتها لها من أمهات نسائه (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة  
 فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فكل بنت لها وان سفلن حلال لقول الله عز وجل وربائكم اللاتي في  
 حوزكم من نساءكم اللاتي دخلنكم من أن كنتم وادخلتمهن فلا جناح عليكم فلو نكح امرأة ثم طلقها  
 قبل أن يدخل بها ثم نكح ابنها حرم عليه أم امرأته وان لم يدخل بها أمه لا نهانها صارت من أمهات نسائه  
 وقد كانت قبل من نسائه غير أنه لم يدخل بها ولو كان دخل بها لم يتحل له البنت ولا أحد من ولده البنت  
 أمهات نسائه ربايته من امرأته التي دخل بها قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم  
 فأى امرأة نكحها رجل حرمت على أبيه دخل بها الآن ولم يدخل وكذلك تحرم على جميع آبائه من قبل  
 أبيه وأمه لأن الأئمة تجمعهم معا وكذلك كل من نكح ولده من قبل النساء والرجال وان سفلوا لأن  
 الأئمة تجمعهم معا قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف فأى امرأة نكحها  
 رجل حرمت على ولده دخل بها الأب أو لم يدخل بها وكذلك ولد ولده من قبل الرجال والنساء وان سفلوا  
 لأن الأئمة تجمعهم معا (قال الشافعي) وكل امرأة أب أو ابن حرمها على ابنه أو أبيه بنسب فكذلك  
 أمهم إذا كانت امرأة أب أو ابن من الرضاة فان قال قائل انما قال الله تبارك وتعالى وحلائل أبنائكم  
 الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاة قبل عاوصفت من جميع الله بن الأم والأخت  
 من الرضاة والأم والأخت من النسب في التحريم ثم بان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة  
 ما يحرم من النسب فان قال فهل تعلم فيم أنزلت وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم قيل الله تعالى  
 أعلم فيم أنزلها فاما معنى ما سمعت متفرقا فجمعت فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد نكاح ابنة جش  
 فمكثت عند زيد بن حارثة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتنأفأمر الله تعالى ذكره أن يدعى الأديع  
 لأبائهم فان لم تعلموا آباءهم فاختارواكم في الدين وقال وما جعل أديعكم أبناءكم إلى قوله وموالكم وقال

أن يكون في بعض  
 صلاته مقبلا ويصلي  
 صلاة مسافرا وقال هذا  
 أشبه القولين بالقاس  
 (قال المزني) رحمه الله  
 وما أخذه من هذا  
 يقتضي على أن لا يجوز  
 لمن دخل في صوم طهار  
 ثم وجد رقة أن يصوم  
 وهو من حدر رقة  
 وينكف بالصيام ولا  
 لمن دخل في الصلاة  
 بالتيمم أن يكون ممن  
 يجد الماء ويصلي بالتيمم  
 قال لا يجوز أن تكون  
 في عديتها ممن تجب  
 وتعتد بالشهور في نحو  
 ذلك من أقاويله وقد  
 سوى الشافعي رحمه الله  
 في ذلك بين ما يدخل  
 فيه المرأة وما بين ما لم  
 يدخل فيه ففعل  
 المستقبل في كاستدبر  
 (قال) والطلاق  
 إلى الرجال والعدة  
 بالنساء وهو أشبه بمعنى  
 القرآن مع ما ذكرناه  
 من الأثر وما عليه  
 المسلمون قياسا وى

هذا من أن الأحكام  
تقام عليها ألا ترى أن  
الحرم المحسن يرضى  
بالامة فيرجع ويخلد  
الامة نجسين والزنا  
معنى واحد فاختلف  
حكمه لاختلاف حال  
فاعلم وكذلك يحكم  
للمحرّم نفسه في  
الطلاق ثلاثا وإن  
كانت امرأته أنه وعلى  
الامة عدة أمة وإن  
كان زوجها حرا

### (عدة الوفاة)

(قال الشافعي) رحمه  
الله قال الله تعالى  
والذين يوفون منكم  
ويذرون أزواجا يتربصن  
بأنفسهن الآية فدلّت  
سنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أنها على  
الحرة غير ذات الحمل  
لقوله صلى الله عليه  
وسلم لبيعة الأسلية  
ووضعت بعد وفاة  
زوجها بنصف شهر  
قد حلت فانكحى  
من شئت قال عمر بن  
الخطاب رضى الله عنه  
(١) قوله وبناها وكل  
من ولده إلى قوله  
امراه كذا في النسخ  
وحرر كنهه معجبه

لنبيه صلى الله عليه وسلم لما قضى زبيعتها وطرأ زوجها لكيلا يكون على المؤمنين حرج الآية  
(قال الشافعي) فأشبهه الله تعالى أعلم أن يكون قوله وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم دون أدعيائكم الذين  
تسمونهم أبناءكم ولا يكون الرضاع من هذا في شيء وحرمنا من الرضاع ما حرم الله قياسا عليه وبما قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) في قول الله عز وجل  
ولا تتكبروا أمامكم آباءكم من النساء الأما قد سلف وفي قوله وإن تجمعوها بين الاختين الأما قد سلف كان  
أكبر ولد الرجل يخلّف على امرأته أبه وكان الرجل يجمع بين الاختين فقبى الله عز وجل عن أن يكون  
منهم أحد يجمع في عمره بين أختين أو ينكح ما نكح أبوه الأما قد سلف في الجاهلية قبل علمهم بحرمه ليس  
أنه أقر في أيديهم ما كانوا قد جعوا بينه قبل الإسلام كما أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على نكاح الجاهلية  
الذي لا يخل في الإسلام بحال (قال الشافعي) وما حرمنا على الآباء من نساء الأبناء وعلى الأبناء من نساء  
الآباء وعلى الرجل من امهات نسائه ونسائه إلا الذي دخل بهن بالنكاح فاصب فاما ما زنا فلا يحكم الزنا  
يحرم حلالا فلو زنى رجل بامرأته لم يحرم عليه ولا على ابنه ولا على أبه وكذلك لو زنى بامراه أو بنت  
امراه لم يحرم عليه امرأته وكذلك لو كانت تحت امرأته زنى باختها لم يحجب امرأته ولم يكن جامعين  
الاختين وإن كانت الاصلية بنكاح فاسد احتمل أن يحرم من قبل أنه ثبت فيه النسب وبخلفه المهر  
ويدرافه الحد وتكون فيه العدة وهذا حكم الحلال وأحب إلى أن يحرم به من غير أن يكون وانحاضا فلو  
نكح رجل امرأته نكاحا فاسدا فأصابها لم يحل له عنده أن ينكح أمه أو ابنتها ولا ينكحها أبوه ولا ابنه وإن  
لم يصب النكاح نكاحا فاسدا لم يحرم عليه النكاح الفاسد بلا أصالة فيه من قبل أن حكمه لا يكون فيه  
صدوق ولا يلحق فيه طلاق ولا تنهى من الزوجين (قال الشافعي) وقد قال غيرنا لا يحرم النكاح الفاسد  
وإن كان فيه الاصلية كاللا يحرم الزنا لأنه ليست من الأزواج ألا ترى أن الطلاق لا يلحقها ولا يمين  
الزوجين قد قال غيرنا وغيره كل ما حرمه الحلال فالحرام أشد له تحريما (قال الشافعي) وقد وصفنا في كتاب  
الاختلاف ذكر هذا وغيره وجماعه أن الله عز وجل إنما أثبت الحرمة بالنسب والصح وجعل ذلك نعمة بين  
نعمه على خلقه فمن حرم من النساء على الرجال فجورمة الرجال عليهم ولهن على الرجال من الصهر كحرمة  
النسب وذلك أنه رضى النكاح وأمر به ونذّب إليه فلا يجوز أن تكون الحرمة التي أنعم الله تعالى بها على أن  
من أتى شأدها الله تعالى إليه كالزاني العاصي لله الذي حده الله وأوجب له البار لأن يعفو عنه وذلك أن  
التحريم بالنكاح إنما هو نعمة فالنقمة التي تثبت بالحلال لا تثبت بالحرام الذي جعل الله فيه النقمة  
عاجلا وأجلا وهكذا لو زنى رجل باخت امرأته لم يكن هذا جامعين أو لم يحرم عليه أن ينكح أختها التي  
زنى بها مكانها (قال الشافعي) وإذا حرم الرضاع ما حرم من النسب لم يحل له أن ينكح من بنات الأم  
التي أرضعته وإن سفلن وبنات بنها (١) وبناتها وكل من ولده من قبل ولد ذكر أو أنثى امرأته وكذلك  
أمهاتها وكل من ولدها لأن بنات أمهاتها وأخواتها وكذلك أخواتها لأنهن خالاته وكذلك عماتهما  
وخالاتها لأنهن عمات أمه وخالات أمه وكذلك ولد الرجل الذين أرضعته لبنه وأمهاته وأخواته وخالاته  
وعماته وكذلك من أرضعته لبن الرجل الذي أرضعته من الأم التي أرضعته أو غيرها وكذلك من أرضع  
لبن ولد المرأة التي أرضعته من أبيه الذي أرضعته لبسه أو و غيره (قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة  
مولودا فلا بأس أن يتزوج المرأة المرضع أو و يتزوج أبناؤها أو مملأها لم ترضعه هو وكذلك أن لم يتزوجها  
الأب فلا بأس أن يتزوجها أو المرضع الذي لم ترضعه هو لأنه ليس ابنها وكذلك يتزوج ولدها ولا بأس أن  
يتزوج الغلام المرضع ابنة عمه وابنة عمه من الرضاع كما لا يكون بذلك بأس من النسب ولا يجمع الرجل بين  
الاختين من الرضاة بنكاح ولا و لم تكن وكذلك المرأة وعملها من الرضاة يحرم من الرضاة ما يحرم من  
النسب ودوات المحرم من الرضاة مما يحرم من نكاحهن وبما فرهن كدوات المحرم من النسب وسواء

رضاعة الحسرة والامة والذمة كلهن أمهات وكلهن يحرمن كالبحرم الحرة لافرق بينهن وسواء وطئت  
الامة تلك أو نكح كل ذلك يحرم ولا بأس أن يزوج الرجل المرأة أو امرأة أسبها من الرضاع والتسب (قال  
الشافعي) ولوشرب عظام وجلابن بهيمة من شاة أو بقرة أو ناقة لم يكن هذا رضاعا أعماهذا كالتعام  
والشراب ولا يكون يحرم ما بين من شرب بهما يحترم لبن إلا ذميت لا الهائم وقال الله تعالى وأمهاتكم اللائي  
أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقال في الرضاعة فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وقال عز ذكره  
والوالدات رضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (قال الشافعي) فأخبر الله عز وجل  
أن كمال الرضاع حولان وجعل على الرجل رضعه له ابنه أجر الموضع والأجر على الرضاع لا يكون إلا على ماله  
مدقة معلومة (قال الشافعي) والرضاع اسم جامع يقع على المصاة وأكثرها إلى كمال رضاع الحولين ويقع  
على كل رضاع وإن كان بعد الحولين (قال الشافعي) فلما كان هكذا وجب على أهل العلم طلب الدلالة  
هل يحرم الرضاع بأقل ما يقع عليه اسم الرضاع أو بمعنى من الرضاع دون غيره (قال الشافعي) أخبرنا  
مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نضر عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت كان فيما  
أنزل الله تعالى في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخ خمس معلومات فتوفي النبي صلى الله  
عليه وسلم وهن مجامير أم القرآن أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة أنها كانت  
تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرمن ثم صير إلى خمس يحرمن فكان لا يدخل على عائشة  
الامن استكمل خمس رضعات أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الجراح بن الجراح أن أمه عن  
أبي هريرة قال لا يحترم الرضاع إلا ما افتق الأمعاء أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن  
عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة والمصتان ولا الرضعتان أخبرنا  
مالك عن ابن شهاب عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضع سلمة من  
رضعات تحرم لبنها ففعل وكانت زواجا أخبرنا مالك عن نافع عن سالم بن عبد الله أخبرنا عائشة  
أرسلته وهو رضيع إلى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضع غير ثلاث رضعات  
فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أني لم يتم لي عشر رضعات (قال الشافعي) أمرت به عائشة أن يرضع  
عسرا لأنها أكثر الرضاع ولم يتم له خمس فلم يدخل عليها ولعل سالما أن يكون ذهب عليه قول عائشة في  
العسرا الرضعات فسخن بخمس معلومات فحدثتها بما علم من أنه أرضع ثلاثا فلم يكن يدخل عليها وعلم أن  
ما أمرت أن يرضع عسرا فرأى أنه إنما يحل الدخول عليها عسرا وإنما أخذنا بخمس رضعات عن النبي  
صلى الله عليه وسلم بحكاية عائشة أم المؤمنين يحرمن وأنهن من القرآن (قال الشافعي) ولا يحرم من الرضاع  
الأخس رضعات متفرقات وذلك أن يرضع المولود ثم يقطع الرضاع ثم يرضع ثم يقطع الرضاع فإذا رضع في  
واحدة منهن ما به أنه قد وصل إلى جوفه ما قبل منه وكرهه في رضعة وإذا قطع الرضاع ثم عاد لرضعها أو أكثر  
فهو رضعة (قال الشافعي) وإن التقم الموضع الثدي ثم لها بشي قليلا ثم عاد كانت رضعة واحدة ولا  
يكون القطع إلا ما انفصل انفصالا كاملا كما يكون الحالف لا يأكل بالثأر إلا مرة فيكون يأكل ويتنفس  
بعد الأزداد إلى أن يأكل فيكون ذلك مرة وإن طال (قال الشافعي) ولو قطع ذلك قطعاً تاماً بعد قليل  
أو كسر من الطعام ثم أكل كل ما تناهوا كان هذا أكثين (قال الشافعي) ولو أخذ منها الواحد فأنفد  
ما فيه ثم تحول إلى الآخر كانه فأنفد ما فيه كانت هذه رضعة واحدة لأن الرضاع قد يكون بقية النفس  
والإرسال والعودة كما يكون الطعام والشراب بقية النفس وهو طعام واحد ولا يتفرق هذا إلى قليل  
رضاعه ولا كثيره إذا وصل إلى جوفه منه شيء فهو رضعة وما لم يتم به من (قال الشافعي)  
والوجود كالرضاع وذلك السوطان الرأس جوف (قال الشافعي) فإن قال قائل فلم يحرم رضعة  
واحدة وقد قال بعض من مضى أنها تحرم قيل بما حكينا أن عائشة تنحكي أن الكتاب يحرم عشر

لورضعت وزوجها على  
سر يرمي بفسن حلت  
وقال ابن عرزا وضعت  
حلت قال فحلت اذا  
وضعت قبل نظر من  
نكاح صحيح ومفوخ  
(قال الشافعي) رحمه  
الله وليس الجماع  
الموافق عنها بقية قال  
يابر بن عبد الله لانفقة  
لهما حسبها الميراث  
(قال الشافعي) رحمه  
الله لأن مالها قد انقطع  
بالموت وأدام تكن  
حاملًا فإن مات  
نصف الثأر وقد مضى  
من الهلال عشر ليال  
أحصت ما بقي من  
الهلال فإن كان  
عشرين حفظتها ثم  
اعتدت ثلاثة أشهر  
بالأهله ثم استقبلت  
الشهر الرابع فاحصت  
بعده أيامه فإذا كل  
لها ثلاثون يوما بليلها  
فقد أوفت أربعة أشهر  
واستقبلت عسرا  
بليلها فإذا أوفت لها  
عسرا إلى الساعة  
التي مات فيها فقد

صنعت ثم نسجن بخمس وبما حكينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرضع سالم خمس رضعات يحرم بهن فدخل ما حكمت عائشة في الكتاب وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرضاع لا يحرمه على أقل اسم الرضاع ولم يكن في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وقد قال بعض من مضى بما حكمت عائشة في الكتاب ثم في السنة والكفاية فيها حكمت عائشة في الكتاب ثم في السنة فإن قال قائل فما يشبه هذا قيل قول الله عز وجل والبارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فمن النبي صلى الله عليه وسلم القطع في ربع دينار وفي السرقة من الحرز وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فرفع النبي صلى الله عليه وسلم الزانين الثيبين ولم يجلد هما فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المراد بالقطع من السارقين والمائة من الزناة بعض الزناة دون بعض وبعض السارقين دون بعض لأن لزمه اسم سرقة وزنا فهكذا استدلتنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن إذا تحريم الرضاع لبعض المرضعين دون بعض لأن لزمه اسم رضاع

**(رضاعة الكبير)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيداً بدراو كان قد تبنى سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كاتب النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن جارية فأنكح أبا حذيفة سالمًا وهو يرى أنه ابنه فأنكحه ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأولى وهي يومئذ من أفضل أبيي قرين فلما أنزل الله عز وجل في زيد بن جارية ما أنزل فقال ادعوهم لبائهم هوأسط عند الله فإن لم تعلموا أباؤهم فأخوانكم في الدين ومواليكم رد كل واحد من أولئك من تبنى إلى أبيه فإن لم يعلم أباؤهم إلى الموالى فجاءت سهيلة بنت سفيان وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كنت أرى سالمًا ولدًا وكان يدخل علي وأنا فضل وليس لنا إلا بيت واحد فإذا أرى في شأنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإبغنا أرضعه خمس رضعات فيحرم بهن فلما فعلت فكانت تراه أباها من الرضاعة فأخذت عائشة بذلك فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها م كلثوم وبنت أخيها يرضعن لها من أحب أن يدخل عليها من الرجال والنساء أو في سائر أرواح النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليها بتلك الرضاعة أحد من الناس وقلن ما رى الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم سهيلة بنت سهيل الأرخصة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل عليها هذه الرضاعة أحد فعل في هذا من الخبر كان أرواح النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم في سالم مولى أبي حذيفة خاصة (قال الشافعي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت (قال الشافعي) فذكرت حديث سالم الذي يقال له مولى أبي حذيفة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضعه خمس رضعات يحرم بهن وقالت أم سلمة في الحديث وكان ذلك في سالم خاصة وإذا كان هذا سالم خاصة فالخاص لا يكون إلا بخبر جازم من حكم العام وإذا كان بخبر جازم من حكم العام لا يجوز في العام إلا أن يكون رضاع الكبير لا يحرم ولا بد أن الاختلاف الرضاع في الصغير والكبير من طلب الدلالة على الوقت الذي إذا صار إليه المرضع فأرضع لم يحرم (قال) والدلالة على الفرق بين الصغير والكبير موجودة في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل الله عز وجل تمام الرضاع حولين كاملين وقال فإن أرادوا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما يعني والله تعالى أعلم قبل الحولين فدل على أن إرضاعه عز وجل في فصل الحولين على أن ذلك إنما يكون باجتماعهما على فصلا قبل الحولين وذلك لا يكون والله تعالى أعلم

انقضت علمتها وليس عليها أن تأتي بها بحض كالميلس عليها أن تأتي في الحبلص شهوهر ولان كل عدة حيث جعلها الله إلا أنها ان ارتابت استبرأت نفسها من الرية ولو طلقها مريضًا لانا فجات من مرضه وهي في العدة فقد قيل لارت مبتوتة وهذا مما استخبر الله فيه (قال المزي) رحمه الله وقال في موضع آخر وهذا قول يصح لمن قاله فقلت فالاحتياط شل وقوله يصح ابطال للشل (وقال) في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى اب المشوتة لارت وهذا أولى بقوله وبمعنى ظاهر القرآن لان الله تعالى ورت الزوجة من زوج برها لومات قبله فلما كانت ان ماتت لم رنها وان مات لم تعد منه عدة من وفاته خرجت من معنى حكم الزوجة من القرآن

الابنظر للولود من والديه أن يكونا يان أن فصالة قبل الحولين خيره من إتمام الرضاع له لعله تكون به  
أو عرضته وأنه لا يقبل رضاع غيرها وما أشبه هذا وما جعل الله تعالى غاية الحكم بعدم معنى الغاية فيه  
غيره قبل مضيا فان قال قائل وما ذلك فبقول الله تعالى وإدا نشرتم في الأرض فليس عليكم جناح  
أن تقصروا من الصلاة إلا في مكان لهم أن يقصروا وإسافروا وسكان في شرب القصر لهم بحال  
موصوفة دليل على أن حكمهم في غير تلك الصفة غير القصر وقال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة  
قروء فكن إذا مضت الثلاثة الأقراء حكمهن بعدم مضى غير حكمهن فيها (قال الشافعي) فان قال قائل  
فقد قال عروة قال غير عائشة من أرواح النبي صلى الله عليه وسلم ما نرى هذا من النبي صلى الله عليه  
وسلم إلا خصه في سالم قبل فقوله عروة عن جماعة أرواح النبي صلى الله عليه وسلم غير عائشة لا يخالف  
قول ريب عن أمهات ذلك رخصه قول أم سلمة في الحديث هو خاصة وربما تقول غيرهما نراه إلا خصه  
مع ما وصفت من دلالة القرآن وإني قد حفظت عن عدي من أئمة العلم أن رضاعا لخاص فان  
قال قائل فهل في هذا خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بما قلت في رضاع الكبير قيل  
نعم أخبرنا مالك عن أنس عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل إلى ابن عمر وأطعمه عندنا القضاء يسأله عن  
رضاعة الكبير فقال ابن عمر جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال كانت لي ولدت فكنت أطؤها فعدت امرأتي  
الها فأرضعتها قد خلت عليها فقالت دونك فقد والله أرضعتها فقال عمر بن الخطاب أجمعها وأربابك  
فأتى الرضاع رضاع الصغير أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا رضاع إلا لمن أرضع في الصغير  
أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن أبوموسى قال رضاعة الكبير ما أراها إلا تحرم فقال ابن مسعود انظر  
ما بقي به الرجل فقال أبوموسى فأتا قول أنت فقال لا رضاعة إلا ما كان في الحولين فقال أبوموسى  
لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين أظهركم (قال الشافعي) فبما فرق ما بين الصغير والكبير  
أن يكون الرضاع في الحولين فإذا أرضع للولود في الحولين خمس رضعات كما وصفت فقد كمل رضاعه الذي  
يحترم (قال الشافعي) وسواء أرضع المولود أقل من حولين ثم قطع رضاعه ثم أرضع قبل الحولين أو كان  
رضاعه مستباحا حتى أرضعته امرأة أخرى في الحولين خمس رضعات ولو توبع رضاعه فلم يفصل ثلاثة  
أحوال أو حولين أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر فارضع بعد الحولين لم يحترم الرضاع شيئا وكان عبء الرضاع  
والشراب ولو أرضع في الحولين أربع رضعات وبعد الحولين الخامسة أو أكثر لم يحترم الرضاع من الرضاع  
الآتية خمس رضعات في الحولين وسواء فبما يحترم الرضاع والوجور وإن خط للولود في طعام فبطعه  
كان اللبن الأغلب أو الطعام إذا وصل اللبن إلى جوفه وسواء شربه اللبن بماء كثيرا أو قليلا إذا وصل إلى جوفه  
فيؤكله كالرضاع ولحينه اللبن فطعمه جينا كان كالرضاع وكذلك لو استعمله لأن الرأس جوف  
ولو حقه كان في الحقيقة قولنا أحدهما إلى جوف وذلك أنها تنظر الصائم لو استحق وإن أخران ما وصل  
إلى الدماغ كما وصل إلى المعدة لأنه يغذي من المعدة وليس كذلك الحقيقة (قال الشافعي) ولو أن صبي  
أطعم امرأته في طعام مرد أو جرة أخرى وأسقطه أخرى وأرضع أخرى ثم أوجره وأطعم حتى يتبله  
خمس مرات كان هذا الرضاع الذي يحترم كل واحد من هذا يقوم مقام صاحبه وسواء لو كان من صف  
هذا خمس مرات أو كان هذا من أصناف شتى وإذا تمت له الخامسة إلا بعد استكمال سنتين لم يحرم وإن تمت له  
الخامسة حين يرضع الخامسة فيصل اللبن إلى جوفه أو ما وصفت أنه يقوم مقام الرضاع مع معنى سنتين  
قبل كمالها فقد حرم وإن كان ذلك قبل كمالها بطرفة عين أو مع كمالها إذا لم يتقدم كمالها

(فإن الرجل والمرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واللبن إذا كان من حمل ولا أحسبه يكون  
الامن حمل فاللبن للرجل والمرأة كما يكون الولد للرجل والمرأة فانظر إلى المرأة ذات اللبن فان كان لبنها نزل  
وليس من رجل نسب ذلك الولد إلى والده لأن حله من الرجل فان رضع به مولود فالمولود والمرض بذلك اللبن ابن

واختج الشافعي رحمه  
الله على من وزر  
رجلين كل واحد منهما  
النصف من ابن ادعيه  
وورث الابن ان ماتا  
قبله الجع فقال  
الشافعي رحمه الله  
انما يرث الناس من  
حيث يورثون يقول  
الشافعي فان كانا يرثانه  
نصفين بالبنوة فكذلك  
يرثهما نصفين بالابوة  
(قال المزني) رحمه  
الله فكذلك انما يرث  
المرأة الزوج من حيث  
يرث الزوج المرأة بمعنى  
النكاح فإذا ارتفع  
النكاح باجاء ارتفع  
حكمه والموارثه ولما  
أجمعوا أنه لا يرثها لانه  
ليس زوج كان كذلك  
أيضا لانه لا يملك البت  
بزوجة وبالله التوفيق  
(قال الشافعي) رحمه  
الله فان قيل قد ورثها

الرجل الذي الابن ابنته من النسب كما ثبت للمرأة وكما ثبت للولد منه ومنها وان كان السبب الذي ارضعته  
المولود ولد لا ثبت نسب من الرجل الذي الحمل منه فاسقط اللبن فلا يكون المرضع ابن الذي الحمل منه اذا  
سقط النسب الذي هو اكبر منه سقط اللبن الذي اقيم مقامه "سبب في التحريم فان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وبجوابه عائشة تحريمه في القرآن (قال الشافعي) فان ولدت  
امراة حملت من الزنا اعترف الذي زنى بها ولم يعترف دارعته مولودا فهو ابنتها ولا يكون ابن الذي زنى بها  
واكرهه في الورع ان يسكن بنت الذي ولده من زنا كما كرهه للولد من زنا وان كنتم من بناته احدثا لم يفسخه  
لان ليس بابنته في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل فهل من حجة فيما وصفت قبل نعم قضى  
النبي صلى الله عليه وسلم بان امعة زمعة لزمعة وامر سودة ان تتجنب منه لما رأت من شبهه بعته فلم يرها  
وقد قضى انه اخوها حتى لقيت الله عز وجل لان ترك زنا فمباح وان كان اخلها وكذلك ترك زنا روية  
المولود من نكاح اخته مباح وانما منعني من فسخذه ليس ابنته اذا كان من زنا (قال الشافعي) ولو ان  
بكر لم تمس نكاح ولا غيره او ثيدا ولم يعف لواحدة منهما حمل زل لهما اللبن فخل نحره لبن فارضعته  
مولودا نجس رضعات كان ابن كل واحدة منهما لاولئها وكان في غير معنى ولد الزنا وان كانت له ام ولا  
أب له لان لبنه الذي ارضع به لم ينزل من جماع (قال الشافعي) ولو ان امراة ارضعت ولا يعرف لها زوج  
ثم جاء رجل فادعى انه كان نكحها صحبها وأثر ولدها واقربته بالنكاح فهو ابنتها كما يكون الولد (قال  
الشافعي) ولو ان امراة نكحت نكاحا فاسدا فولدت من ذلك النكاح ولد او كان النكاح بغير ولي وبغير  
شهود عدول او اوى نكاح فاسدا ما كان مالا خلا ان تنكح في عدتها من زواج يلحق به النسب او حملت فقول  
لها لبن فارضعته مولودا كان ابن الرجل النكح نكاحا فاسدا والمرأة المرضع كما يكون الحمل ابن النكاح  
نكاحا صحبها (قال الشافعي) ولو ان امراة نكحت في عدتها من زواج صحيح او فاسدا او طلاقه رجلا  
ودخل بها في عدتها فاصابها فحمل فحمل فقل لها لبن او ولدت فارضعت بذلك اللبن مولودا كان ابنتها وان  
اشبه عندي والله تعالى أعلم ان يكون موقرة في الرجلين معا حتى يرى ابنتها القافة فأى الرجلين الحقة القافة  
لحق الولد وكان المرضع ابن الذي يلحق به الولد وسقط عنه أبوه الذي سقط عنه نسب الولد (قال الشافعي) ولو  
كان حل المرأة سقط ما بين خلقه أو ولدت ولدا فافت قبل أن يراه القافة فارضعت مولودا لم يكن المولود المرضع  
ابن واحد منهما مدون الآخر في الحكم كما لا يكون المولود ابن واحد منهما مدون الآخر في الحكم والورع أن  
لا ينكح ابنة واحد منهما وأن لا يرى واحد منهما سائنه حسرا ولا المرضع أن كانت جارية ولا يكون مع هذا  
محسرا لمهن فخلوا أو باسفر بهن ولو كان المولود عاش حتى تراه القافة فقالوا هو ابنتهم معا فامر المولود  
موقوف فينسب إلى أبيهما شاء فادى النسب إلى أحدهما انقطع عنه أبوه الذي ترك الانتساب اليه ولا  
يكون له أن يترك الانتساب إلى أحدهما دون الآخر بحسب أن ينسب إلى أحدهما وان مات قبل أن  
ينسب أو بلغ معقوهم يلحق واحد منهما حتى يموت وله ولد فيقيم ولده مقامه أن ينسب إلى أحدهما ولا  
يكون له ولد فيكون ميراثه موقوف (قال الشافعي) وهذا موضع فيه قولان أحدهما أن المرضع مخالف  
للابن لانه يثبت للابن على الأب والاب على الابن حقوق الميراث والعقل والولاية للدم ونكاح النبات وغير ذلك  
من أحكام البنين ولا يثبت للرضع على ابنته الذي ارضعه ولا لابنته الذي ارضعه عليه من ذلك شيء ولعل العلة  
في الامتناع من أن يكون ابنتها مع هذا السبب فمن ذهب هذا المذهب جعل المرضع ابنتها ولم يجعل له  
الحيارى أن يكون ابن أحدهما دون الآخر وقال ذلك في المسائل قبله التي في معناها والقول الثاني أن  
يكون الميراث للولد فأبهما اختار الولد أن يكون أباه فهو أبوه وأمه المرضع ولا يكون للرضع أب يختار غير الذي  
اختار المولود لان الرضاع تبع للنسب فان مات المولود ولم ينسب كان للرضع أن يختار أحدهما فتكون أباه  
ويستقطع عنه أبوه الآخر والورع أن لا ينكح بنت الآخر ولا يكون لمهن محرما منهن بانقطاع أبونه عنه

عثمان قيل وقد أنكر  
ذلك عبد الرحمن بن عوف  
في حياته على عثمان  
رضي الله عنهما  
ما أن يورثها منه  
وقال ابن الزبير لو  
كنت أنا لم أر أن ترث  
مبتوتة وهذا اختلاف  
وسيله القياس وهو ما  
قلنا (قال الشافعي)  
ولو طلق إحدى  
امراته ثلاثا  
ولا تعرف اعتدأت أربعة  
أشهر وعشرا تكمل  
كل واحدة منهما فيها  
ثلاث حيض

(باب مقام المطلقة في  
بينها وللشرع فيها)  
من كتاب العدد وغيره

(قال الشافعي) رحمه  
الله قال الله تعالى في  
المطلقات لا يخرجوهن  
من بيوتهن ولا  
يخرجن إلا بأذن  
بفاحشة ميتة وقال

(قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة رجلا لبن ولد فأنشأ أو المولود منه فلا عنها فقي عنه سه لم يكن أبا الموضع فان رجع الاب بنسبه اليه ضرب الحد ولحق به الولد ورجع اليه أن يكون أبا الموضع من الرضاغة (قال الشافعي) ولو أن امرأة طلقها زوجها وقد دخل بها وأمات عنها وهي ترضع وكانت تحيض في رضاعتها ثلاث حيض ولينها ثم أرضعت مولودا فالولد ابنها وإن الزوج الذي طلقها وأمات واللين منه لانه لم يحدث لها زوج غيره (قال الشافعي) ولو تزوجت زوجا بعد انقطاع لبنها أو قبله ثم انقطع عنها وأصابها الزوج فثاب لها ولم يظهر سر بها حمل فاللبن من الزوج الاول ومن أرضعت فهو ابنها وإن الزوج الاول ولا يكون ابن الآخر (قال الشافعي) ولو أجبها الزوج الآخر بعد انقطاع لبنها من الزوج الاول فثاب لبنها من النساء عن الوقت الذي يشوب فيه اللبن وسين الحمل فان قلن الحمل لو كان من امرأة بكر أو ثيب ولم تلد قط أو امرأة قد ولدت لم يأت لها لبن في هذا الوقت انما يأت لبنها في التام من شهورها والتاسع فاللبن للآل ولا فدان فهو ابن للآل وما يسه وبين أن يبلغ الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر (قال الشافعي) وإذا نالها اللبن في الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر كان اللبن من الاول بكل حال لا يعل على علم لبن الاول وفي شك من أن يكون خلطه لبن الآخر فلا حرم بالشك شيئا وأحب له أن يتوفى بنات الزوج الآخر في هذا الوقت (قال الشافعي) ولو شك رجل أن تكون امرأة أرضعت خمس رضعت قلت الورع أن يكف عن رؤيتها حاسرا ولا يكون محرما لها بالشك ولو نسكها أو أحدا من نساها لم أقبح النكاح لاني غير يقين من أنها أم (قال الشافعي) ولو كان لبنها انقطع فلم يرب حتى كان هذا الحمل الآخر في وقت يمكن أن يشوب فيه اللبن من الآخر فبها قولان أحدهما أن اللبن بكل حال من الاول وإن تاب بغيره نطفة الآخر فهو كما يشوب بان رحم المولود قد ر عليه وشرب الدواء أو تأكل الطعام الذي يرب في اللبن فتدبر عليه والقول الثاني أنه إذا انقطع انقطاعا بينا ثم ثاب فهو من الآخر وإن كان لا يشوب بحال من الآخر لبن ترضع به حتى تلده أمه فهو من الأول في جميع هذه الأقاويل وإن كان يشوب شي ترضع به وإن قل فهو منهما معا فمن يفرق بين اللبن والولد قال هو الاول أبدا لانه لم يحدث ولدا ولم يكن إلا خراذا كان ابن الاول من الرضاغة ومن فرق بينهما قال هو منهما معا (قال الشافعي) وإن طلق امرأة فلم ينقطع لبنها وكانت تحيض وهي ترضع فاضت ثلاث حيض ونكحت زوجا فدخل بها فأصابها حملت فلم ينقطع اللبن حتى ولدت فالولد قطع اللبن الاول ومن أرضعت فهو ابنها وإن الزوج الآخر لا يحل له أحد ولده ولا ولده الزوج الآخر لانه أبوه يحل له ولد الاول من غير المرأة التي أرضعت لانه ليس بأبيه (قال الشافعي) ولو أرضعت امرأة صبيا أربع رضعات ثم حلب منها لبن ثم مات فأوجره الصبي بعد موتها كان ابنها كما يكون ابنها لو أرضعت خمساً في الحياة (قال الشافعي) ولو رضعها الخامسة بعد موتها وأوجب له من اللبن بعد موتها فأوجره لم يحرم لانه لا يكون ثبت فعله حكم بحال ولو كانت ثامنة فحلبت فأوجره صبي حرم لأن لبن الحية يعمل ولا يحل لبن الميت وإن الحية السائمة يكون لها حية بان تنقلب على انسان أو تسقط عليه فتقتله فيكون فيه العقل ولو تعقل انسان ميتة أو سقطت عليه فقتله لم يكن له عقل لأنها لا حية لها (قال الشافعي) ولو كانت لم تكمل خمس رضعات فحلبها لبن كسرة سقط ذلك اللبن فأوجره صبي مرتين أو ثلاثا حتى يتم خمس رضعات لم يحرم لانه لبن واحد ولا يكون الارضاغة واحدة وليس كاللبن يحدث في الثدي كالبشرج منه شيء حدث غيره فيفريق فيه الرضاع حتى يكون خنسا « قال الربيع » وفي قول آخر أنه إذا حلب منها لبن فأرضعه الصبي مرة بعد مرة فكل مرة تحب رضعة إذا كان بين كل رضعتين قطع بين فهو مثل الغذاء إذا تغذى به ثم قطع الغذاء القطع اللبن ثم عاد له كان ككتين وإن كان الطعام واحدا وكذلك إذا قطع عن الصبي الرضاع القطع اللبن وإن كان اللبن واحدا (قال الشافعي) ولو تزوج رجل صبية ثم أرضعها أمه التي ولده أو أمه من الرضاغة أو بنته من نسب أو رضاع أو امرأة أباه

صلى الله عليه وسلم  
لفرض بعت مالا حين  
أخبرته أن زوجها  
قتل وأنه يتركها في  
مسكن يملكه أمكن في  
بنته حتى يبلغ الثكالب  
أجله وقال ابن عباس  
الفاضة المينة أن  
تدو على أهل زوجها  
فأذا بنت فقد حصل  
اخراجها (قال  
الشافعي) رحمه الله  
هو معنى سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
فيما أمر به فاطمة بنت  
قيس أن تعقد في بيت  
ابن أم مكتوم مع ما جاء  
عن عائشة رضي الله  
عنها أنها أرسلت إلى  
مروان في مطلقة  
انتقلها اتق الله وأرد  
المراة إلى بيتها قال  
مروان أما بلغك شأن  
فاطمة فقالت لا عليك  
أن تذكر فاطمة فقال

من نسب أو رضاع بل إن حرمت عليه الصبة أبداً وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف صدق مثلها تعدت افساد النكاح أو لم تعد له لأن كل من أفسد شأماً من قبة ما أفسد تعد افساد أو لم يعد له وقبته نصف صدق مثلها لأن ذلك قبة ما أفسد منها بما يلزم زوجها كان أكثر من نصف ما أفسد قها أو أقل إن كان أفسد قها شيئاً أو لم يسلم لها صدقاً لأن ذلك أقل ما كان وجب لها عليه بكل حال إذا لم يكن هو طلقها فقبل أو يسمى لها شيئاً (قال الشافعي) وإنما معنى أن ألزمه مهرها كله أن الفرفة إذا وقعت بارضاعها تعدت افساد نكاحها غير رجعية إلا بمعنى افساد النكاح وفساد النكاح كان بالرضاع الذي كان قبل نكاحها جزأها أو بعد نكاحه إلا بمعنى أن يكون فساداً عليه فلما كان فساداً عليه ألزمها ما كان لا رماً للزوج في أصل النكاح وذلك نصف مهر مثلها وإنما معنى أن ألزمها نصف المهر الذي لزمه بتسميته أنه شيء جاني به في ماله وإنما يعرف له إذا أفسد عليه عن ما استهلك عليه مما لزمه ولا يريد عليها في ذلك شأناً على ما لزمه كما لو اشترى سلعة عبثاً استهلكها وقبتهما تجسوس لم يعرف مائة وإنما معنى أن أغرمها الأقل من نصف مهر مثلها أو ما سمي لها أن أباه أو جدها في صدقها كان عليه نصف مهر مثلها فلم أغرمها إلا بما لزمه أو أقل منه إن كان قبة نصف مهر مثلها أقل مما أفسد قها وإنما معنى أن أسقط عنها الغرم وإن كان لم يفرض لها صدقاً أنه كان حقها ما عليه مثل نصف مهر مثلها أن طلقها ولا في لأجراً لا بها الحماة في صدقها فأنما أغرمها ما لزمه بكل حال وأبطلت عنها محاباته كهنه وإنما يكون للرأفة المتعة إذا طلق ولم يسلم لها إذا كانت تلك مالها كما يكون العفو لها فاما الصبة فلا تلك مالها ولا يكون لها الحماة في مالها (قال الشافعي) ولو تزوج امرأة فلم يصحح تزوج عليها صبة ترضع فأرضعتها حرمت عليه المرأة الأم بكل حال لا تنهمن أمهات نسائه ولا نصف مهر ولا متعة لها لأنها أفست نكاح نفسها وبفسد نكاح الصبة بلا طلاق لأنها صارت في ملكه وأمها معها ولا التي أرضعتها لم تنصر أمها وهذا يشبهها في وقت فكانت في هذا الموضع كن ابتدأ نكاح امرأة وابنتها فلها نصف المهر بفساد النكاح فرجع على امرأة التي أرضعتها بنصف مهر مثلها (قال الشافعي) ولو كان تكس صبيته فأرضعتها امرأته الرضعة الخامسة جميعاً مع افسد نكاح الأم كما وصفت ونكاح الصبيتين معا وكل واحدة منهما نصف المهر الذي سمي لها ويرجع على امرأته مثل نصف مهر كل واحدة منهما فإن لم يكن سمي لهما مهر كان لكل واحدة منهما نصف مهر مثلها ويحل له كل واحدة منهما على الانفرد لأنها ابتأما أم لم يدخل بها ولو كانت له ثلاث زوجات صاباً فأرضعت اثنتين الرضعة الخامسة معاً ثم أزال الواحدة فأرضعت الثالثة لم تحرم الناشئة وحرمت الانتساب للثلاث أرضعت الخامسة معاً لأن الناشئة لم ترضع إلا بعد ما حرمت هاتان وحرمت الأم عليه فكانت الناشئة غير أخت للزنتين إلا بعد ما حرمت عليهما وغير مرضعة الرضعة الخامسة من الأم إلا بعد ما ماتت الأم منه ولو أرضعت أحدها الرضعة الخامسة ثم أرضعت الأخرى الرضعة الخامسة حرمت عليهما الأم ساعة أرضعت الأولى الرضعة الخامسة لأنها صارت من أمهات نسائه والمرضعتان الرضعة الخامسة معاً لا م ولم تكن أما الأولى منه معاً ودخلها نكاح الرجل في وقت واحد والانتساب أختان فيفسخ نكاحهما معا وحرمت الانتساب بعد حين صارتا أختين معا ويحطب كل واحدة منهما على الانفرد وإن أرضعت الأخرى بعد مقررين لم تحرم عليهما معاً لأنها لم ترضع واحدة منهما إلا بعد ما بانتهى منه والاولى ولكن ثبتت عقدة التي أرضعتها بعد ما بانتهى الاول ويسقط نكاح التي أرضعت بعد ذلك لأنها أخت امرأته فكانت كأمه سكتت على أختها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنها إذا أرضعت الرابعة جنس رضعت فقد مكثت الثالثة والرابعة جنس رضعت ويهن حرمت الرابعة فكانت جامع بين الأختين من الرضعة فيفسخ معا ويتزوج من شاهمن (قال الشافعي) ولو أرضعت واحدة جنس رضعت ثم أرضعت الأخرى جنسها حرمت عليه الأم بكل حال وانفسخ عليه نكاح البنت الأولى مع الأم وحرمت الأخرى لأنها

إن كان بل شرف قبل ما بين هذين من الشر وعن ابن المسيب تعد المتوتة في بنتها قبل له فإن حديث فاطمة بنت قيس فقال قد فتنت الناس كانت في ساسام ذرية فاستطالت على أحماتها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعد في بيت ابن أم مكتوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فماتت ومروان وابن المسيب يعرفون حديث فاطمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر وكره لها ابن المسيب وغيره أنها كتبت السبب الذي به أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعد





إذا أحرشها دهن في الدين جعل امرأتين تقومان مقام رجل بعينه وقول أكثر من لقت من أهل  
 الفتيان شهادة الرجلين تأمة في كل شيء ما عدا الزنا فأمر أن أبدأ تقومان مقام رجل إذا جازنا (قال  
 الشافعي) أخبرني مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجوز من النساء أقل من أربع (قال الشافعي)  
 فإذا شهد أربع نسوة أن امرأة أرضعت امرأة خمس رضعات وأرضعت زوجها نفساً وأقر زوجها بأنها  
 أرضعته خدافاً قريبه وبين امرأته فإن أصاب أهلها مهر مثلها وان لم يصح فلا نصف مهر لها ولا نسعة  
 (قال الشافعي) وكذلك إن كان في النسوة أخوات المرأة وعماتها وخالاتها لا ينالها رد لها إلا الشهادة ولد  
 أو والد (قال الشافعي) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع فكانت فيهن ابنتها وأمهاتهن عليها أحكمه الزوج  
 أو أذناه (١) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع والزوج يسكر ولا ينكر فلا يجوز فيه أمهات ولا ابنتها  
 ولا بناتها وسواء هذا قبل عقد النكاح وبعده قبل الدخول وبعده لا يختلف لا يفرق فيه بين المرأة  
 والزوج إلا الشهادة أربع عن تجوز شهادته عليه ليس فنه عن عدولك ليهود عليه أو غير عدل (قال الشافعي)  
 ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت لأنه ليس إياها في ذلك ولا عليها شيء تزيده شهادتها وكذلك تجوز شهادة  
 ولدها وأمها تهاوي بوقف حتى يشهد أن قد أرضع المولود خمس رضعات تخلص كلهن إلى الجوفه أو يخلص  
 من كل واحدة ممن شئ إلى جوفه وتسعهن الشهادة على هذه لأنه لا يستدرك في الشهادة فيه أبداً أكثر  
 من رؤيتهن الرضاع وعلهن وصوله بغير من ينظر الرضاع (قال الشافعي) وإذا أرضع الصبي ثم فاء  
 فهو كرضاعه واستساكه (قال الشافعي) وإذا لم تكمل في الرضاع شهادة أربع نسوة أحببت له فراقها  
 إن كان نكحها وترك نكحها إن لم يكن نكحها للورع فإنه إن يدع ماله نكاحه خير من أن ينكح ما يحرم  
 عليه (قال الشافعي) ولو نكحها لم يفرق بينهما إلا ما أقطع به الشهادة على الرضاع فإن قال قائل فهل  
 في هذا من خير عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ثم أخبرنا عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال  
 أخبرني ابن أبي مليكة أن عتبة بن الحارث أخبره أنه نكح أم يحيى بنت أبي هاب فقالت أمه سوداء قد  
 أرضعتك قال فبحث إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فأعرض فتجيت فذكر ذلك له  
 فقال وكيف وقد زعت أمهم أرضعتك (قال الشافعي) اعراضه عليه الصلاة والسلام يشبه أن يكون  
 لم ير هذه الشهادة تلازمه وقوله وكيف وقد زعت أمهم أرضعتك يشبه أن يكون كرهه أن يقيم معها وقد  
 قيل إنها اخته من الرضاعة وهذا معنى ما قلنا من أن يتركها ورعاً لا حاكماً

**(القرار بالرضاع)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر رجل أن أمه أمه من الرضاعة  
 أو ابنته من الرضاعة ولم ينكح واحدة منهما وقد ولدت المرأة التي يزعم أنها أمه أو كان لها ابن يعرف بالرضع  
 مثله وكان لها من يحتمل أن يرضع مثله أمه له ولوله وكانت له من يحتمل أن ترضع أمه أو أمته التي ولدت  
 منه مثل الذي أقر أنها ابنته لم يحلل له واحدة منهما أبداً في حكم ولا من ينكحهما ولو قال مكانه غلطت  
 أو وهمت لم يقبل منه لأنه قد أقر أنهم ما ذواتا يحرم منه قبل يلزمه لها أو يلزمه ماله شيء وكذلك لو كانت  
 هي المقررة بذلك وهو يكذبها ثم قالت غلطت لأنهم أقسرت به في حال لا يدفع معان نفسه ولا يجبر إليها  
 ولا يلزمه ولا ينفسم بالقرارها شيئاً (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمخالفة غير أن لم تلد التي أقر أنها  
 أرضعت أو ولدت وهي أصغر مولوداً منه فكان مثلاً لا يرضع مثله بحال أو كانت التي ذكر أنها ابنته من  
 الرضاعة مثله في السن أو أكبر منه أو قريباً منه لا يحتمل مثله أن تكون ابنته من الرضاعة كان قوله وقولها  
 في هذه الأحوال باطلاً ولم يحرم عليه أن ينكح واحدة منهما ولو لهما انكاح قبل دعواه ويلزمه إقراره  
 فيما يمكن مثله وسواء في ذلك كذبته المرأة أو صدقته أو كانت المدعية دونه إلا أن يرى أنه لو قال للرجل أكبر  
 منه هذا ابني وصدقه الرجل لم يكن ابنه أبداً وكذلك لو قال رجل هو أصغر منه هذا أبي وصدقه الرجل  
 ولا نسب لأحد منهما يعرف لم يكن أمه انما أقبل من هذا ما عدا أن يكون مثله ولو كانت المسئلة

وإن كان على زوجها دين  
 لم يبيع مسكنها حتى تقضي  
 عدها وذلك أنها  
 ملكت عليه سكنها ما  
 يكفها حين طلقها  
 كمالك من بكري وإن  
 كان في منزل لا يملكه ولم  
 يكره فلا له إخراجها  
 وعليه غيره إلا أن يفسد  
 فتضرب مع الغرماء  
 بأقل قيمتها وتبضع  
 بغضه متى أسروا  
 كانت هذه المسائل في  
 مسوته فقها قولان  
 أحدهما ما وصفت  
 ومن قاله أحق بقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 لفرقة أمكن في بيتك  
 حتى يبلغ الكتاب أجله  
 والثاني أن الاختيار  
 للورثة أن يسكنوها  
 فإن لم يفعلوا فقد

(١) قوله وإن كانت  
 المرأة تنكر الرضاع الخ  
 كذا في النسخ وهو عين  
 الصورة التي قبلها فعل  
 لاسقطت من النسخ  
 تأمل كتبه معصية

في دعواها بحالها فقال هذه أختي من الرضاة وأقالت هذا أخي من الرضاة قبل أن ينزوها وكذبته  
 أو صدقته وكذبته في الدعوى أو صدقها كان سواء كله ولا يحل لواحد منهما أن ينكح الآخر ولا واحدا  
 من ولده في الحكم ويحل فيما بينهما وبين الله تعالى أن علما أنهما كاذبان أن ينكحاً أو ولدهما ولو أقر  
 أنها أخته من الرضاة من امرأته لم يسمها قبل ذلك منه ولم ينظر إلى سنه وسنهنه لأنه قد يكون أكبر منها  
 وتعيش التي أرضعته حتى ترضعها بل ولد غير الولد الذي أرضعته به وكذلك أن كانت أكبر منه (قال  
 الشافعي) وإن سمي امرأة أرضعته فقال أرضعته وأياها فلا نكح فكان لا يمكن بحال أن ترضعه ولا يمكن بحال  
 أن ترضعها لما وصفت من تفاوت السنين وأموت التي زعم أنها أرضعته ما قبل بولاد أحدهما كان إقراره  
 باطلا كالقول في المسائل قبل هذا إنما الزمه إقراره وأقرارها فيما يمكن مثله ولا الزمهما فيما لا يمكن مثله  
 إذا كان إقرارهما بالزمن واحد منهما صاحبه شياً (قال الشافعي) ولو كان ملكاً عقدت نكاحاً حالاً ولم  
 يدخل بها حتى أقر أنها ابنته أو أخته أو أمه وذلك عكن فيها وفيه سألتم إن كان صدقته ففرقت بينهما ولم يجعل  
 لها مهر ولا متعة وإن كذبته أو كانت صبيغاً فأكذبها أوها وأقر بدعواه فسواء لاه ليس له أن يبطل  
 حقها وقرق بينهما بكل حال وأجعل لها عليه نصف المهر الذي سمي لها لأنه إنما أقر بأنهم أحرر منه بعد  
 ما لزمها لها المهر إن دخل ونصفه إن طلق قبل أن يدخل فأقبل إقراره فيما يفسده على نفسه وأردته فيما  
 يطرخه بغيرها الذي يلزمه (قال الشافعي) وإن أراد إحلالها كانت بالغة أحلفتها ما هي أخته من  
 الرضاة فإن حلفت كان لها نصف المهر وإن نكحت أحلف على أنها أخته من الرضاة وسقط عنه نصف  
 المهر وإن نكح لزمه نصف المهر (قال الشافعي) وإن كانت صبيغاً ومعه ثوبه فلا عين عليها وأخذها  
 بنصف المهر الذي سمي لها فإذا كبرت الصبيغ أحلفتها أن شاء (قال الشافعي) وأتسكن لم يضر ضلها  
 وكانت صبيغاً وأصبحوا راعيا كان لها نصف صداق مثلها لأنه ليس لوليها أن يزوجهما بغير صداق وإن كانت  
 بالغة غير محجور عليها فزوجه برضاها بلا مهر فلا مهر لها ولها المتعة (قال الشافعي) ولو كانت هي  
 المدعية لذلك أفتيته بأن تبقى الله عز وجل وبيع نكاحها بطلبه بوقعها عليها التحل به بالغير وإن كانت  
 كاذبة ولا يضره إن كانت صادقة ولا أجبره في الحكم على أن يطلقها لأنه قد نكحها فلا صدقها على  
 أفسادها وحلفه لها في دعواها ما هي أخته من الرضاة فإن حلفت أثبت النكاح وإن نكل أحلف أن  
 حلفت فسقط النكاح ولا شيء لها وإن لم تحلف فهي امرأته بحالها (قال الشافعي) وهذا إذا لم يقيم  
 واحد منهما ما أربع نسوة ولأرجلين ولأرجلاً وأمرأتين على ما دعي فإن أقام على ذلك من تجوز شهادته  
 فلا أعمان بينهما والنكاح مفسوخ إذا شهد النسوة على رضاع أو الرجال فإن شهد على إقرار الرجل أو  
 المرأة بالرضاع أربع نسوة تجوز شهادتهن لأن هذا أعمأ يشهد عليه الرجال وإنما تجوز شهادة النساء  
 منفردات فيما لا ينبغي للرجال أن يعمدوا النظر إليه بغير شهادة (قال الشافعي) وإن كان هذا بعد أصابته  
 أياها وكان هو المقر فإن كذبته بطل المهر الذي سمي لها وإن صدقته فلها مهر مثلها كان أكثر أم أقل  
 من المهر الذي سمي لها وإن كانت هي المدعية أنها أخته لم تصدق إلا أن يصدقها فيكون لها مهر مثلها  
 (الرجل يرضع من ثدي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحسبه ينزل للرجل بل إن كان  
 نزل له لبن فأرضعه مولوداً فكأنه نكحها ولولده فإن نكحها لم أفسخه لأن الله تعالى ذكر رضاع  
 الوالدات والوالدات اثاث والوالدون غير الوالدات وذكر الوالدان عليه مؤنة الرضاة فقال عز وجل  
 وعلى المولود رزقه من كسوتهن بالمعروف (قال الشافعي) فلم يجز أن يكون حكم الآباء حكم الأمهات  
 ولا حكم الأمهات حكم الآباء وقد قرر الله عز وجل بين أحكامهم  
 (رضاع الخنثى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما إذا سب البه في الخنثى أنه إذا كان  
 الأغلب عليه أنه رجل نكح امرأته لم ينزل فنكحه رجل فإذا نزل له لبن فأرضعه صبيغاً يكن رضاعاً يحرم وهو

ملكوا ودونه فلا سكنى لها  
 كالأنفة لها من ماله  
 قال إن قول النبي صلى  
 الله عليه وسلم لفرصة  
 أمكني في بيتك مالم  
 يخرجك منه أهلي  
 لأنها وصفت أن المنزل  
 ليس لزوجهما (قال  
 المرنزي) هذا أولى بقوله  
 لأنه لا نفقة لها ما لا  
 وغير حامل وقد احتج  
 بأن الملك قد انقطع عنه  
 بالموت (قال المرنزي)  
 وكذلك قد انقطع عنه  
 السكنى بالموت وقد  
 أجمعوا أن من وجبت  
 له نفقة وسكنى من ولد  
 والد على رجل فمات  
 انقضت النفقة لهم  
 والسكنى لأن ماله صار  
 ميراثاً لهم فكذلك  
 امرأته وولده وسائر  
 ورثته يرثون جميع  
 ماله (قال) ولورثته  
 أن يسكنوها حيث  
 شاؤوا إذا كان  
 موضعها حرزاً وليس  
 لها أن تمتنع للسلطان  
 أن ينخصها حيث رضى  
 لسلطان بالزوج من  
 ليس له ولأولادها أن  
 تنتقل فتقل متاعها

مثل لن الرجل لاني قد حكمته أنه رجل وإذا كان الأغلب عليه أنه امرأة فقل له لن من نكاح وغير نكاح فأرضع به صبيًا حرًا كتحريم المرأة إذا أرضعت (قال الشافعي) فإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فأيهما نكح به لم أجزله غيره ولم أجعله ينكح بالآخر

### (باب التعريض بالخطبة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) وبإيجاب الكتاب أحله والله تعالى أعلم انقضاء العدة قال فين في كتاب الله تعالى أن الله فرق في الحكم بين خلقه بين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين إذ فرق الله تعالى ذكره بينهما ليس لاحدا لجمع بينهما وأن لا يفسد أمر بفساد السبب إذا كان عقد الأمر صحيحا ولا بالنسبة في الأمر ولا بتفسد الأمور بالفساد أن كان في عقدها لا بغيره ألا ترى أن الله حرم أن يعقد النكاح حتى تنقضي العدة ولم يحرم التعريض بالخطبة في العدة ولا أن يذكرها أو ينوي نكاحها بالخطبة لها والذكر لها والنية في نكاحها سبب النكاح وبهذا أجزأنا الأمور بعقدها أن كان جائزا ورددناها به أن كان مردودا ولم نستعمل أسباب الأمور في الأحكام بحال فأجزأنا أن ينكح الرجل المرأة لا ينوي حسبها الأيوما ولا تنوي هي الأهو وكذلك لو توأما على ذلك إذ لم يكن في شرط النكاح وكذلك قلنا في الطلاق إذا قال لها اعتدي لم يكن طلاقا الآية طلاق كان ذلك من قبل غضب أو بعده وإذا أذن الله عز وجل في التعريض بالخطبة في العدة فينبأ أنه خطر التصريح فيها وخالف بين حكم التعريض والتصريح وبذلك قلنا لا يحل التعريض أبدا بقوم مقام التصريح في شيء من الحكم إلا أن ير يد العرض التصريح وجعلناه فيما يشبه الطلاق من التوبة وغيره فقلنا لا يكون طلاقا إلا بإرادته وقلنا لا تحدا أحد في تعريض الأباردة التصريح بالقدف (قال الشافعي) قول الله تبارك وتعالى ولكن لا توأعدوهن سرا يعني والله تعالى أعلم جاعا الآن تقولوا قولنا معروفا وقلنا لا نحن فيه (قال الشافعي) وذلك أن يقول رضيتك إن عندي لجماعا حسنا يرضى من جموعه فكان هذا وإن كان تعريضها عنه لقمعه وماعرض به مما سوى هذا مما يفهم المرأة أنه يريد نكاحها بخائرها وكذلك التعريض بالإجابة له جائز لها لا يحظر علمها من التعريض شيء بإباحه ولا عليه شيء بإباح لها وإن صرح لها بالخطبة وصرح له بالإجابة أول تصريح ولم يعقد النكاح في الحالين حتى تنقضي العدة فالنكاح كالتصريح لهما معا مكروه ولا يفسد النكاح بالسبب غير المباح من التصريح لأن النكاح حادث بعد الخطبة ليس بالخطبة ألا ترى أن امرأة مستحقة لو قالت لا أتكن رجلا حتى أراه متجردا أو حتى أخبره بالقاشحة فأرضه في الحالين فتجرد لها وأتت منها محرما ثم نكحته بعدما كان النكاح جائزا ما فعلاه قبله محرمًا لم يفسد السك بسبب المحرم لأن النكاح حادث بعديسه والنكاح غير سببه وهذا مما وصفت من أن الأشياء إنما تحل وتحرّم بعقدها لا بأسا بها قال والتعريض الذي أباح الله ما عدا التصريح من قول وذلك أن يقول رب متطعم السك وراغب فيك وحرص عليك وإنك أحببت تحبين وما عليك أمانة وإنك أحببت الحرص وقيل راغب وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح والتعريض أن يقول تزوجيني إذا حلت أو أنا تزوجك إذا حلت وما أشبه هذا مما جاوز به التعريض وكان سببا أنه خطبة لأنه لا يحتمل غير الخطبة قال والعدة التي أذن الله بالتعريض بالخطبة فيها العدة من وفاة الزوج وإذا كانت الوفاة فلا زوج يرجى نكاحه بحال ولا أحب أن يعرض الرجل للمرأة في العدة من الطلاق الذي لا يملك فيه المطلق الرجعة احتياطا ولا بين أن لا يجوز ذلك لأنه غير مآل أمرها في عتدها كما هو غير ما لكها إذا حلت من عتدها فأما المرأة فلا تزوجها رجعتا فلا يجوز لآله أن يعرض لها بالخطبة في العدة لأنها في كثير من معاني الأزواج وقد يخاف إذا عرض لهما من رغب فيه

وخدماها ولم تنتقل  
يبدنها حتى مات أو  
طلق اعتدت في بيتها  
الذي كانت فيه ولو  
خرج منافر إليها أو  
أذن لها في الحج فزالت  
منزله فأت وطلقها  
نلنا نفسوا عليها الخبار  
في أن غشى لسفرها  
ذاهبة وجائبة وليس  
عليها أن ترجع إلى  
بيته قبل أن تنقضي  
سفرها ولا تنقسم في  
المصر الذي أذن لها في  
السفر إليه الآن  
يكون أذن لها في  
المقام فيه أو النقلة  
إليه فيكون ذلك  
عليها إذا بلغت ذلك  
المصر فإن كان أخرجهما  
مسافرة أقامت ما  
يقوم المسافر مثلها  
ثم رجعت وأكملت  
عدتها ولو أذن لها في  
زيارة أو زوجه فعلها  
أن ترجع لأن الزيارة  
ليست مقامًا ولا تخرج  
إلى الحج بعد انقضاء العدة  
ولا إلى مسيرة يوم الاعم  
ذي يحرم الآن يكون  
حجة الإسلام وتكون

مع نساء نفقات ونحوها  
 إلى بلد أو من بلد ولا  
 يقبل لها أقبي ولا  
 لا تقبي ثم طلقها فقال  
 لم أشكك وفات فتلقى  
 فالقول قولها إلا أن  
 تقر هي أنه كان للريارة  
 أومدة تقبها فيكون  
 عليها أن ترجع وتعتد  
 في بيته وفي مقامها قولان  
 (١) أحدهما أن تقيم إلى  
 المدة كما جعل لها أن  
 تقيم في سفرها إلى عاية  
 (قال) وتنتوي الدوية  
 حيث ينتوي أهلها لأن  
 سكن أهل البادية إنما  
 هو سكن مقام غطية  
 ولعن غطية وإن دالت  
 السنة على أن المسراة  
 تخرج من البذاء على  
 أهل زوجها كان  
 العذر في ذلك المعنى  
 أو كسر (قال)  
 ويخرجها السلطان فيما  
 يلزمها إذا فرغت  
 ردها ويكرى عليه إذا

(١) قوله أحدهما الخ  
 كذا في الأصل ولم يذكر  
 له تأنيذا كره في الام  
 فقال والثاني أن هذه  
 زيارة لانفلة المدة  
 فعلم بالرجوع الخ  
 وانظره كنه معصية

بالخطبة أن تدعى بأن عدتها حلت وإن لم تحل وما قال فيه لا يجوز التعريض بالخطبة أو لا يجوز التصريح  
 بالخطبة خلف العدة ثم تكتم المرأة قال النكاح ثابت بما وصفت

(الكلام الذي يعقبه النكاح وما لا يعقبه)  
 زيمتها أو طرأ زوجها كما  
 وقال تعالى وخلق منها زوجها  
 والذين يرمون أزواجهم  
 وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
 إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها  
 تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء (قال الشافعي)  
 فسمى الله نكاحه وقال النكاح اسم من النكاح  
 والتزويج وقال عز وجل وإمراة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي الآية فابان حل نكاحها  
 الهبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون المؤمنين والهة والله تعالى أعلم بجمع أن يعقبه عليها عقدة النكاح  
 بأن نهب نفسها به بالمرح وفي هذا دلالة على أن لا يجوز نكاح الابن من النكاح أو التزويج ولا يقع بكلام  
 غيرهما وإن كانت مع مينة التزويج وأنه يخالف الطلاق الذي يقع بما يشبهه الطلاق من الكلام مع نية الطلاق  
 وذلك أن المرأة قبل أن تزوج محرمة الفرج فلا تحل إلا بما عصى الله عز وجل أنها تحل له لا بغيره وإن المرأة  
 المنكحة تحرم مع ما حرّمها به زوجها ما إذا كراهه تبارك اسمه في كتابه أو في لسان نبيه صلى الله عليه وسلم  
 وقد دلت سنة النبي صلى الله عليه وسلم على أن الطلاق يقع بما يشبهه الطلاق إذا أراد به الزوج الطلاق ولم  
 يحز في الكتاب ولا السنة إحلال نكاح الابن من نكاح أو تزويج فادأ قال سيد الأمة أو البكر أو الثيب  
 أو ولها الرجل قد وهبها أو أحلها لك أو صدقت بها عليك أو أبحث لك فرجها أو ملكك فرجها أو  
 صيرتها من نسائك أو أصرتها امرأتك أو أمرتكمها أو أجزتكمها حائث أو ملكك بضعا أو ما أشبه  
 هذا أو قالته المرأة مع الولي وقبله الخطاب به لنفسه أو قال قد تزوجتها فلا نكاح بينهما ولا نكاح أبدا إلا بأن  
 يقول قد تزوجتها أو أنككتها ويقول الزوج قد قبلت نكاحها أو قبلت تزويجها أو يقول الخطاب  
 زوجها أو أنككتها فيقول الولي قد تزوجتها أو أنككتها ويسماها بما سماها ونسبها ولو قال  
 جئتكم خاطبا فلانة فقال قد تزوجتها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولو قال جئتكم خاطبا  
 لفلانة فزوجه فقال قد تزوجتها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولا نكاحا  
 وهكذا لو قال الولي قد تزوجت فلانة فقال الزوج قد قبلت ولم يقل تزويجها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت  
 تزويجها ولو قال الخطاب تزويج فلانة فقال الولي قد فعلت أو قد أجبتك إلى ما طلبت أو ملكك ما طلبت  
 لم يكن نكاحا حتى يقول قد تزوجتها أو أنككتها فان قال زوجني فلانة فقال قد ملكك نكاحا  
 أو ملكك بضعا أو ملكك أمرها أو جعلت يسلك أمرها لم يكن نكاحا حتى يتكلم تزويجها أو  
 أنككتها أو يتكلم الخطاب بأنككتها أو زوجها فإذا اجتمع هذا انعقد نكاح وهكذا يكون نكاح  
 الصغار والامه لا انعقد علمن النكاح من قول ولا من الإيعا يعقبه باللعين ولو لم  
 جعها ما يجب النكاح. طلقا ما زان كان في عقد النكاح مشنوبه لم يحز ولا يجوز في النكاح خيار بحال  
 وذلك أن يقول قد تزوجتها إن رضى فلان أو تزوجتها على أنك تلتصق في حملك أو في يومك أو أكره  
 من يوم أو على أنها خيار أو تزوجتها إن أتيت بكذا أو فعلت كذا ففعله فلا يكون شيء من هذا تزويجا  
 ولا ما أشبهه حتى يزوجه تزويجا صحيحا مطلقا لا مشنوبه فيه

(ما يجوز وما لا يجوز في النكاح)  
 (قال الشافعي) رجسه الله تعالى ولا يكون التزويج إلا  
 لامرأة بعينها أو رجل بعينه وينعقد النكاح من ساعته لا يتأخر بشرط ولا غيره ويكون مطلقا فلا أن  
 رجلاه إثنان خطب إليه رجل فقال زوجني إبتك فقال قد تزوجتها فتصدق الأب والبنت والزوج

غاب ولا تعلم أحدا بالمدينة فيمضى أكرى من لا تأمنا كانوا يتطوعون ما زال منازلهم وبأموالهم مع منازلهم ولو تكررت فإن طلبت الكرامة كان لهم يوم يطلبه وما مضى حق تركته فأما امرأة صاحب السفينة إذا كانت مسافرة معه فكل المرأة المسافرة إن شئت مضت وإن شئت رجعت إلى منزله فاعتدته

### (باب الاحداد)

من كتابي العدد القديم والجديد

(قال الشافعي) رحمه الله ولما قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وكانت هي المطلقة التي لا علق روجها وجعلها معا في عسدة وكانا غير ذوي روجين أشبه أن يكون على المطلقة احداد كهو على المتوفى عنها والله أعلم

على أنهم لا يعرفان البنت التي زوجها أباهما وقال الابن الزوج أيتماشت فهي التي زوجتك أو قال الزوج للاب أيتماشت فهي التي زوجتك لم يكن هذا نكاحا ولو قال زوجتي أي ابتليت شئت فزوجه على هذا لم يكن هذا نكاحا وهكذا القول زوج ابني وله ابنة فزوجها لم يكن هذا نكاحا ولو قال زوجني ابتليت فلا نكاحا أو إذا جئتك أو إذا دخلت الدار أو إذا فعلت أو فعلت كذا فقال قد زوجتكها على ما شرطت ففعل ما شرط لم يكن نكاحا إذا نكحها بالنكاح معافا لم يكن منعقدا امكانه لم يتعقد بعد مدة ولا شرط ولو قال زوجني جبل امرأة نكح فزوجها باده فكان حارة لم يكن نكاحا وهكذا القول زوجني ما ولدت امرأة نكح فكانت في اللطم معهما أو غائبة عنهما فمقتصد فاعلى أنهما حين انعقدت عقدة النكاح لا يعلمان ولدت امرأة حارة أو غائبة أو غائبة وهكذا لو صادقا لم ينفك ولو ولدت جارية لم يسم أيتماز وبعينها متى تكلمها بنكاح امرأة بعينها جاز النكاح وذلك أن بزوجه ابنته فلا نكاح وليست له ابنة يقال لها فلانة الا واحدة وأحب إلى أن يقدم المهر من بدى خطبته وكل أمر طلبة سوى الخطبة جحد الله عز وجل والشائع عليه والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم والوصية بتقوى الله تعالى ثم يخطب وأحب إلى الخطاب أن يفعل ذلك ثم يزوج ويرزق الخطيب أن يتكلم على ما أمر الله تعالى به من أسالك بعروفا أو تسريح باحسان وإن لم يزد على عقدة النكاح جاز النكاح أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة أن ابن عمر كان إذا نكح قال أتكلم على ما أمر الله تعالى على أسالك بعروفا أو تسريح باحسان

(نهي الرجل أن يخطب على خطبة أخيه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن محمد بن يحيى عن جابر عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري قال أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الخطيب عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يشك أو يترك (قال الشافعي) فكان الظاهر من هذه الأحاديث أن من خطب امرأة لم يكن لاحدا أن يخطبها حتى يأذن الخطيب أو يدع الخطبة وكانت محتملة لأن يكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال دون حال فوجدنا نسخة النبي صلى الله عليه وسلم تدل على أنه صلى الله عليه وسلم إنما نهى عنها في حال: ونحو قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد عن الأوس بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فبنتها فامرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت أم مكثوم وقال ولما حلت فاذنني فلما حلت أخبرته أن أباهم ومعاوية خطبها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أوجه فلا يرضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصاعدا لا مال له أنكمي أسامة فكرهته فقال أنكمي أسامة فكسبته فعلى الله تعالى فيه خيرا واغتبط به (قال الشافعي) فكان بيننا الحال التي خطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة على أسامة غير الحال التي نهى عن الخطبة فيها ولم يكن للخطوبة حالان مختلفان الحكم الا بأن تأذن الخطوبة بالنكاح رجل بعينه فيكون الأولى أن يزوجهما جاز النكاح عليها ولا يكون لاحدا أن يخطبها في هذه الحال حتى يأذن الخطيب أو يترك خطبها وهذا حين في حديث ابن أبي ذئب وقد علمت فاطمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أباهم ومعاوية خطبها ولا شأن أن يشاء الله تعالى أن خطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلم يهملوا ولا واحد منهما ولم نعلم أنها أذنت في واحد منهما فخطبها على أسامة ولم يكن يخطبها في الحال التي نهى فيها عن الخطبة ولم أعلم نهى معاوية

ولأباحهم عاصتها والا غلب أن أحدهما خطبها بعد الآخر فإذا أذنت المخطوبة في انكاح رجل بعينه لم يجز خطبتها في تلك الحال وإذا نكح الثيب الكلام والكبر الصمت وإن أذنت بكلام فهو وإن أكثر من الصمت قال وإذا أذنت المرأة لغيره وجب من رآه فلا بأس أن يخطب في هذه الحال لأنهم تأذن في أحد بعينه فإذا أومرت في رجل فأذنت فيه لم يجز أن يخطب وإذا وعد الولي رجلاً أن تزوجه بعد رضا المرأة لم يجز أن يخطب في هذه الحال فإن وعده ولم ترض المرأة فلا بأس أن يخطب إذا كانت المرأة ممن لا يجوز أن تزوج إلا بأمرها وأمر الكبرالي أبها والأمة إلى سيدها فإذا وعد أبو الكبرالي أمة رجلاً أن تزوجه فلا يجوز لأحد أن يخطبها ومن قلته لا يجوز له أن يخطبها فإنا نقوله إذا علم أنهم أخطبوا وأذنت وإذا خطب الرجل في الحال التي نهى أن يخطب فيها لعالم فهي معصية يستغفر الله تعالى عنها وإن تزوجه بتلك الخطبة فالنكاح ثابت لأن النكاح حادث بعد الخطبة وهو مما وصفت من أن الفساد إنما يكون بالعقد لا بشئ تقدمه وإن كان سبباً لأن الأسباب غير الحوادث بعدها

**(نكاح العنين والحصى والمجبوب)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أحفظ عن مفتلة تنه خلافاً أن تؤجل أمر امرأة العنين سنة فإن أصابها وللأخير في المقام معه أو فراقه ومن قال هذا قال إذا نكح الرجل المرأة فكان يصيب غيرها ولا يصيبها فلم ترتفع إلى السلطان فهم على النكاح وإذا ارتفعت إلى السلطان فسألت فرقة أجله السلطان من يوم يرتفعان السنة فإن أصابها مرة واحدة فهي أمرأة وإن لم يصيبها خبرها السلطان فإن شئت فرقة فصح نكاحها والفرقة فصح بلا طلاق لأنه يجعل فسخ العقد الهادونه وإن شئت المقام معه أقامت معه ثم لم يكن لها أن يخبرها بعد مقامها معه وذلك أن اختيارها المقام معه ترك لحقه في فرقة في مثل الحال التي تطلبها فيها وإن اختارت المقام معه بعد حكم السلطان بتأجيله وتخبرها بعد السنة ثم فارقها وضعت عدتها ثم نكحها نكاحاً جديداً فسألت أن يؤجل لها أجل وإن علفت قبل أن تنكحها أنه عنين ثم وضعت نكاحها أو علمته بعد نكاحه ثم وضعت المقام معه ثم سألت أن يؤجل لها أجل ولا يقطع أخبارها في فراقه إلا بالأجل واختارها المقام معه بعد الأجل لأنه لا يراه أحد من نفسه أنه عنين حتى يختبر لأن الرجل قد يجامع ثم ينقطع الجماع عنه ثم يجامع وإنما قطع أخبارها عنها تركه بعد ذلك كان لها الشئ دونها قال ولو نكحها فأجل ثم خربت فاختارت المقام معه ثم طلقها ثم راجعها في العدة ثم سألت أن يؤجل لم يكن لها ذلك لأنها عند العقد الذي اختارت المقام معه فيه بعد الحكم «قال الربيع» يريد أن كان ينزل فيها ما عهد له الرجعة وعليها العدة وإن لم يغب الحشفة (قال الشافعي) ولو تركها حتى تنقض عدتها ثم نكحها نكاحاً جديداً ثم سألت أن يؤجل لم يكن لها ذلك لأن هذا عقد غير العقد الذي تركت حقه فافسده بعد الحكم قال وإذا أصابها مرقى عقد نكاح ثم سألت أن يؤجل لم يؤجل أبداً لأنه قد أصابها في عقد النكاح وليس كالذي يصيب غيرها ولا يصيبها لأن أداءه إلى غيرها حقه ليس بأداء إليها ولوالأجل العنين فاختلغا في الإصابة فقال أصبتها وقالت لم يصني فإن كانت نيباً فالقول قوله لأنها تريد فسخ نكاحه وعليه البين فإن حلف فهي أمرأة وإن نكل لم يفرق بينهما حتى تحلف ما أصابها فإن حلفت خربت وإن لم تحلف فهي أمرأة ولو كانت بكراً أو أرملة أربع نسوة عدول فإن قلن هي بكر فذلك دليل على صدقها أنه لم يصيبها وإن شاء الزوج حلف هي ما أصابها ثم فرق بينهما فإن لم تحلف حلف هو لعداها أصابها ثم أقام معها ولم يخبر هي وذلك أن العدة قد تعود فيها زعم أهل الخيرة بها إذا لم يبلغ في الإصابة وأقل ما يخبر به من أن يؤجل إن نكح الحشفة في الفرج وذلك يحصنها ويحلها للزوج ولو طلقها لئلا ولو أصابها في غيرها فبلغ ما بلغ من خبره ذلك من أن يؤجل أجل العنين لأن تلك غير الإصابة المعروفة حيث تحل ولو أصابها مائماً أو محرمة أو صاغية أو هو محرم أو صائم كان مسافيه ولم يؤجل ولو أجل فبذلك ذكره أو نكحها بمجبوب الذي خربت حين تعلم أن شئت المقام معه وإن شئت فارقته ولو أجل متى ولم يجب

فأحب ذلك لها ولا يبين أن أوجب عليها إلا أنها قد تختصن في حال وإن اجتمع في غيره ولو لم يلزم القياس إلا باجتماع كل الوجوه بطل القياس (قال الشافعي) رحمه الله وقد جعلهما في الكتاب القديم في ذلك سواء وقال فيه ولا تختب المعتدة في النكاح الفاسد وأما الولد ما تختب المعتدة ويسكن حيث شئت (قال الشافعي) رحمه الله وإنما الإحداد في البدن وترك زينة البدن وهوان تدخل على البدن شئاً من غيره زينة أو طيباً يظهر عليه فأنه يدعو إلى شهوته في ذلك الدهن كله في الرأس وذلك أن كل الأدهان في ترجيد الشعر وأذهب الشعث سواء وهكذا المحرم يقتدى بأن يدهن رأسه وأطيبه بزيت لما وصفت وأما من يدهن فلا بأس إلا للطيب كالأكل يكون بذلك للمحرم وإن خالفت المحرم في بعض أمرها

وكل كحل كان زينة  
فلا خير فيه لها فاما  
الفارسي وما شبهه اذا  
احتاجت اليه فلا  
باس لانه ليس بزينة  
بل يزيد العين مرها  
وقصا وما اضطر اليه  
مما فيه ربة من الكحل  
اكتلته للبلوغ وعصه  
نهارا وكذلك النمام  
دخل النبي صلى الله  
عليه وسلم على أم سلمة  
وهي حائض على أبي سلمة  
فقال ما هذا يا أم سلمة  
فقلت انما هو صبر فقال  
عليه السلام اجعليه  
بالليل وامسحيه بالثآثر  
(قال الشافعي) الصبر  
يصفر فيكون زينة  
وليس يطيب فاذننها  
فيه بالليل حيث لا يرى  
وعصه بالثآثر حيث  
يرى وكذلك ما شبهه  
(قال) وفي الثياب  
زيتان احدهما جال  
الابسين وتستر العورة  
قال الله تعالى خذوا  
زيئكم عند كل مسجد  
فالثياب زينة لبسها  
فاذا اقرت العرب  
الذين على بعض  
الابسين دون بعض  
فانما من الصبح خاصة  
ولا باس أن تلبس الحاد

ذكره أو نسجهما خفي غير محبوب الذكر لم يختر حتى يؤجل أجل العتق فان أصابها فهي امرأته والا  
صنع فيه ما صنع في العتق ولو نسجهما هو يقول أنا عقيم أو لا يقول حتى ملك عقدتها ثم أقر به لم يكن لها  
خيار وذلك أنه لا يعلم أنه عقيم أبدا حتى يموت لأن ولد الرجل يعلو شابا ويولد شيخا وليس له في الولد تغيير  
انما التغيير في فقد الجماع لا الولد ألا ترى أنا لا تؤجل الحصى اذا أصاب والأغلب أنه لا يولد ولو كان  
خصيا قطع بعض ذكره وبقي له منه ما يقع موقع ذكر الرجل فلم يصح أجل العتق ولو لم يختر قبل أجل  
العتق لأن هذا يجمع وإذا كان الخفي يقول من حيث يقول الرجل فمكح على أنه رحل فالتكاح  
جائز ولا خيار للمرأة ويؤجل ان شاء أجل العتق وإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فان نكح  
بأحدهما لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث على ما حكمناه بأن ينكح عليه « قال الربيع »  
وفيه قول آخر أنا لا نؤثره الامرات امرأته وان تزوج على أنه رجل لانه ليس باختياره أن يكون رجلا اعطيه  
المال بقوله (قال الشافعي) وليس للمرأة أن استمتع بهاز وجهها اذا قالت يصبني الانصف المهر ولا عليها  
عدة لامرافقة قبل تصاب (قال الشافعي) وإذا نكح الرجل الخفي على أنها امرأة وهي تقول من  
حيث تقول المرأة أو مشكلا ولم تنكح بأيهما رجلا فالتكاح جائز ولا خياره وإذا نكح الخفي على أنه رجل  
وهو يقول من حيث تقول المرأة أو على أنه امرأة وهو يقول من حيث يقول الرجل فالتكاح مفسوخ  
لا يجوز أن ينكح الامن حيث يقول أو بأن يكون مشكلا فاذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فاذا  
نكح بواحد لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث من حيث يقول

(ما يجب من انكاح العبد) قال الله تعالى وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم  
وأما نكح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت أحكام الله تعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ملك  
لأولياء الله كانوا أو غيرهم على أئامهم وأئامهم الثيات قال الله تعالى ذكره وإذا طلقتم النساء فبلغن  
أجلهن فلا تغتصبوهن أن ينكحن أزواجهن وقال في المعتدات فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما  
فعلن في أنفسهن الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الآية أحق بنفسها من نفسها ولها والكرتسأذن  
في نفسها مع ما سوى ذلك ودل الكتاب والسنة على أن المالك لمن ملكهم وأنهم لا يملكون من أنفسهم  
شيئا ولم أعلم دليلا على إيجاب انكاح صالحي العبيد والاماء وكأوجدت الدلالة على انكاح الحر المطلقا  
فأحب الي أن ينكح من بلغ من العبيد والاماء ثم صالحوهن خاصة ولا يتبين لي أن يجبر أحد عليه لان الآية  
محتملة أن يكون أريد به الدلالة لا الإيجاب

(نكاح العدد ونكاح العبد) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث  
ورباع الى قوله أن لا تقولوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان يثنى في الآية والله تعالى أعلم أن  
المثنيين هم الأحرار لقوله تعالى فواحدة وما ملكك أي انكم لانه لا يملك إلا الأحرار وقوله ذلك أدنى  
أن لا تقولوا فاما يقول من له المال ولا مال للعبد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا  
ابن عينة قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن مولى طلمة وكان نفعني سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة  
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ينكح العبد امرأتين (قال الشافعي) وهذا قول الأكثر  
من المثنيين بالبلدان ولا يزيد العبد على امرأتين وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق  
بعنه ومكاتب ومدر ومعتق الى أجل والعبد فيما زاد على اثنتين من النساء مثل الحر فيما زاد على أربع  
لا يختلفان فاذا جاوز الحر أربع نكح ما قبله بقولته ينكح الأحرار من الزوايا على أربع فكذلك يفسخ  
نكاح ما زاد العبد فيه على اثنتين وكل ما خفي أنه أول فما زاد الحر فيه على أربع فأبطلت النكاح وأوجعت  
العقد فيه أكثر من أربع ففسخت نكاحهن كلهن فكذلك أصنع في العبد فيما خفي وجعت العقد



فيه أكثر من اثنتين فعلى هذا الباب كله قياسه ولا علم بين أحد لقيته ولا حتى لي عنه من أهل العلم اختلافا  
 في أن لا يجوز نكاح العبد إلا بذن مالكة وسواء كان مالكة ذكرا أو أنثى إذا أذن له مالكة أن ينكحها ولا  
 احتياج إلى أن يعقد مالكة عقده نكاحا ولكنه يعقد هان شاء نفسه إذا أذنت له وأنما يجوز نكاح العبد  
 بآذن مالكة إذا كان مالكة بالغا غير محجور عليه فأما إذا كان محجورا عليه فلا يجوز للعبد أن ينكح بحال  
 ولا يجوز لولي أن يزوجه في قول من قال أن نكاحه دلالة لا فرض ومن قال أن نكاحه فرض فعلى وليه  
 أن يزوجه وإذا كان العبد بين اثنين فأذن له أحدهما بالتزويج فتزوج فالتكاح مفسوخ ولا يجوز  
 نكاحه حتى يجتمع على الإذن له به وليس للسيد أن يكره عبده على النكاح فإن فعل فالتكاح مفسوخ  
 وكذلك إن زوج عبده بغير إذنه ثم رضى العبد والنكاح مفسوخ وله أن زوج أمته بغير إذنها بكرًا كانت  
 أو نيبا وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح حرة فنكح أمه أو أمة فنكح حرة أو امرأة بغير إذنها بكرًا كانت  
 من أهل بلد فنكح امرأته من غير أهل ذلك البلد فالتكاح مفسوخ وإن قال له أنك من ثبث فنكح حرة  
 أو أمة نكاحا صحيحا فالتكاح جائز والعبد إذا أذن له سيد محط على نفسه وليس كالمرأة وكذلك  
 المحجور عليه إذا أذن له وليه محط على نفسه ولو أذن له في أن ينكح امرأة أو قال من ثبث فنكح التي  
 أذن له بها أو نكح امرأته مع قوله أنك من ثبث وأصدقها أكثر من مهر مثلها كان النكاح ثابتا ولو لمهر  
 مثله لا يزاد عليه ولا يكون لها من النكاح لأن النكاح لا يفسد من قبل صدق بحال ويتبع العبد  
 بالفضل عن مهر مثلها إذا عتق ولا يبدل لها عليه في حالة زوجه لأن ماله مالكة ولو كاتب لم يكن عليه سيل  
 في حال كتابته لأنه ليس بشام المال على ماله وأن ماله موقوف حتى يهرج فيرجع إلى سيده ويعتق فيكون له  
 فإذا عتق كان لها أن تأخذ منه الفضل عن مهر مثلها حتى تستوفي ما سألها ولو كان هذا في محجور  
 عليه لم يكن لها اتباعه لأن ردنا أمر المالك لأن المال لغيره وأمر المحجور للغير والماله (قال الشافعي)  
 ولو أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة ولم يسها ولا يبلدها فنكح امرأته من غير أهل بلده ثبت النكاح ولم يكن  
 للسيد فضله وكان له منعه الخروج إلى ذلك البلد وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة فالصدق فيما  
 اكسب العبد ليس للسيد منعه من أن يكتسب قطعا الصدق دون ذلك النفقة إذا وجبت نفقة  
 الزوجة وإن كان العبد الذي أذن له سيده بالنكاح مأذونا له في التجارة فله أن يعطي الصدق بمافيده  
 من المال وإن كان غير مأذون له في التجارة فليس له أن يأخذ شيئا من كان في يده لأنه مال السيد وعليه أن  
 يدفعه بكتيب المهر لأن أذنته بالنكاح إذن بكتيب المهر ودفعه وإذا أذن له بالنكاح فله أن يباشره  
 ويرسله حيث شاء وليس له إذا كان معه بالضر أن يتعه امرأته في الحبس الذي لا خدمه عليه فيه وله أن  
 يتعه بالهافي الحبس الذي له عليه فيه الخدمة وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصدق ولا النفقة شيء  
 الآن يفتنه فيلزمه بالضمان كما يلزم الضمان على الأجنيين وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج امرأة  
 حرة بالتزويجها بألف ووضن السيد لها ألف فالضمان لازم ولها أن تأخذ السيد بضمانه ولا برأته  
 للعبد منها حتى تستوفيها فإذا باعها السيد زوجها بأمر الزوج أو غيرها أمره بتلك الألف بعينها قبل أن يدخل  
 بها فالبيع باطل من قبل أن عقده البيع وتلك الألف يقعان معالاة بتقديم أحدهما صاحبه فلما كانت  
 لأعتق العبد أبدأ بتلك الألف بعينها لأنها باطل عنها بأن نكاحها ولو ملكت زوجها بفسخ كان شرأؤها  
 فاسدا فالألف بحالها والعبد عبده وماعا على النكاح « قال الربيع » وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج  
 بألف درهم فتزوج وضمن السيد الألف ثم طلب المرأة الألف من السيد قبل أن يدخل بها الزوج فباعها  
 زوجها بالألف التي هي صدقتها فالبيع باطل والنكاح بحاله من قبل أنها إذا ملكت زوجها انفسخ نكاحها  
 فإذا انفسخ بطل أن يكون لها صدق وإذا لم يكن لها صدق كان العبد مشتريا بلائح فكان البيع باطلا

كل ثوب من البياض  
 لأن البياض ليس بمنزلة  
 وكذلك للصوف والوبر  
 وكل اتج على وجهه  
 لم يدخل عليه صبغ من  
 خرا وغيره وكذلك كل  
 صبغ لم يرد به ترين  
 الثوب مثل السواد  
 وما صبغ ليبيض لحزن  
 أولنى الوسخ عنه  
 وصاغ الغزل بالخرقة  
 يقارب السواد لا  
 الخضر الصافية وما في  
 معناه فأما ما كان من  
 زينة أو شوي في ثوب  
 وغيره فلا تلبسه الحاد  
 وكذلك كل حر أو أمة  
 صغيرة أو صغيرة  
 مسلمة أو أمة ولو  
 تزوجت نصرانية  
 نصرانيا فاصحاب أهلها  
 لزومها المسلم وبمحضها  
 لأنه زوج الآثر أن  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم رجم يهوديين  
 زنيا ولا يرحم إلا  
 محصنا

اجتماع العديتين  
 والفاقة

قال الشافعي رحمه  
 الله فإذا تزوجت في  
 العدة ودخل بها الثاني  
 فأنه تعتد بنية عدتها

وكان النكاح بحاله « قال الربيع » وهو قول الشافعي النكاح بحاله (قال الشافعي) وسواء كان البيع باذن العبد أو غير اذنه لانها لا تخلك أبدأ تلك الالف ولا بشئ منها لانها تبطل كلها اذا ملكته ولو طلقها العبد وجب أن يدخل بها كان لها نصف الالف ولو كانت البتلة بحالها فباعها اياها بلا أمر العبد ألف أو أقل أو أكثر كان البيع جائزا وكان العبد لها وعليها التي باعها اياها وكان النكاح منفسخا من قبلها وقيل السيد الذي ليس له طلاقها ولو كان باعها اياها يفسد كذا على النكاح ولو كانت امرأة العبد أمة فاشتتر زوجها باذن سيدها أو اشتراها زوجها باذن سيدها كان على النكاح وكذلك ان وهبته أو وهب لها أو ملكها أو ما كتبه بأي وجه ما كان الملك كذا على النكاح لان مملك كل واحد منهما ملك لسده لانه ولو كان بعض الزوج حرا فاشتري امرأته باذن الذي له فيه الرق ففسد النكاح لانه ملك منها بقدر ما علك من نفسه واذا أذن الرجل لعبد أن ينكح من شاء وما شاء من عدد النساء فله أن ينكح حرتين مسلمتين أو كتابيتين أو نصيتين وينكح الحرقة على الأمة والأمة على الحرقة ويعقد نكاح أمة وحرمةا وليس له أن ينكح أمة كتابية ولا تحل الأمة للكتابية مسلم إلا أن يطأها عاك البين وإذا قال الرجل لعبد قدز وجئت فلا يجوز عليه النكاح إلا أن يأذنه العبد وإذا أذنه أن ينكح أو سأله العبد أن ينكحه فقال المولى قدز وجئت فلا تنكح بأمره وأعدت ذلك وقال العبد لم تزوجنيها فالقول قول العبد مع عبته وعلى المرأة البينة

(العبد يفر من نفسه والأمة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا خطب العبد امرأة أو اعلمها أنه حر فزوجته ثم علت أنه عبد فلها ولأولائها الخيارات المقامعة أو فراقه فان اختارت فراقه قبل الخول فلا مهر لها ولا متعة وهو فسخ يفسر طلاق وان اختارته بعد الخول فلها مهر مثلها وان خطبها ولم يذكر شيئا فنقضت حرا فلا خيار لها وإذا نكح الرجل الأمة وهو حر أو أمة وله مهر مثلها وان شاء أطلق وان شاء أمسك وان غرت به نفسها أو قالت أنا حر فقله أحرار وسواء كان المهر ورعرا أو عبدا أو مكا تبالاه لم ينكح إلا على أن ولده أحرار وان غرمها غيرها فولدت أو ولد دائم علم أنها مولى كة فالأولاد أحرار ولسيدها أخفهم مثلهم من زوجها ولا يرجع به الزوج على الغار ولا عليها أو أخذته منه قبة أو لادها يوم سقطوا أو يرجع بهم الزوج على الغار في ذمتهم وان كانت هي الغارته رجع عليها بما أخذته من قبة أو لادها إذا عتقت ولا يرجع بها كانت مملوكة وان الرزق قيمتهم لم يؤخذ منه شيء لم يرجع بشئ لم يؤخذ منه

(تسرى العبد) قال الله تعالى والذين هم لفر وجهم حافظون الى قوله غير مومنين فدل كتاب الله عز وجل على أن ما أباحه من الفروج ظاهرا أباحه من أحد الزوجين النكاح أو ما ملكت البينة وقال الله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ (قال الشافعي) أغبرنا شفيان بن عيسى عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ناع عبد أوله مال فله البائع إلا أن يشتريه لمطاع قال فدل الكتاب والسنة أن العبد لا يكون مالكا لا لبالح وأن ما نسب إلى ملكه انما هو إضافة اسم ملك إليه لاحقة كما يقال لعم غلامك وللراعي غنمك والقسيم على الدار دارك إذا كان يقوم بأمرها فلا يحل والله تعالى أعلم للعبد أن يسرى أذنه له سيده أو لم يأذنه إلا أن الله تعالى انما أحل التسرى للمالكين والعبد لا يكون مالكا بحال وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه أو مكا تب أو مدر ولا يحل له أن يطأ عاكين بحال حتى يعتق والنكاح يحل له باذن مالكة وان تسرى العبد فليس له زرع السرية منه وتزويجه اياها ان شاء ولو عتق عبد تسرى أمة أو مكا تب وقد ولد له لم تكن له أم ولده حتى يصيبها بعد الحرية وتلد ولتسرى عبد قد عتق بعضه أمة مملوكة اياها سيده فولدت ثم عتق فهي أم ولده لانه كان مالكا وان أراد سيده أخذته من قبة المملوكة بقدر ما له فيه من الرق كآته كان وجهها قبل أن يعتق

من الأول ثم نه دس الثاني واخرج في ذلك يقول عمرو بن عبد الله بن ربه الله عليهم (قال الشافعي) لان عليها حق بسب الزوجين وكذلك كل حقين زما من وجهين قال ولو اعتدت بحصة ثم أصابها النشأ وحلت وفسق بها ما عتدت ما لحل فادوا صته لاق من سنة أشهر من يوم نكحها الآخر فهو من الأول وان جابته لا كثر من أربع سنين من يوم فارقه الأول وكان طلاقه لا يحل فيه الرجعة فهو للآخر وان كان علك فيه الرجعة وتداها لم ينداعها ولم ينكحها ولا واحد منهما أربه الغافة فان أحقوه بالأول فقد انقضت عدتها منه وتبندى عدته من الثاني وله خطبها فان أحقوه بالثاني فقد انقضت عدتها منه وتبندى فتكمل على ما مضى من عدة الأول ولا أول عليها الرجعة ولو لم يلقوه بواحد منهما

وهو عك نصفه فالتصفه بالحرية والبسدر أن يرجع في النصف الثاني لأن ملك ما عاك منه لسيد قال  
واذا وطئ عبد أو من لم تكمل فيه الحرية أو مكاتب جارية تلك البين لحق به الولد ودرى عنه الحد بالشبهة فان  
عق وملكها كان له بيعها ولا تكون له أم ولد يتبعه بيعها من لم يبع أم الولد الابن يصيبها بعد ما يصير حراً  
مالكا فان قبل قدروى عن ابن عمر سري العبد قيل نعم وخلافه قال ابن عمر لا يطأ الرجل وليدة  
الاولىد شاء ناعها وان شاء وهبها وان شاء صنعها ما شاء فان قبل فقد روى عن ابن عباس قلت ابن  
عباس انما قال ذلك لعبد طلق امرأته قال ليس لك طلاق وأمره أن يحكمها فاني فقال فهي لك فاستحلها  
عك البين يريد أنها له حللال بالكتاب والحل لا طلاق لك والحل فيه ما وصفت لك من دلالة الكتاب والسنة  
وأنت تزعم أن من طلق من العبد لزومه الطلاق ولم تحله امرأته بعد طلقين أو ثلاث

﴿ فسمع تكاح الزوجين بسلام أحدهما ﴾ قال الله تبارك وتعالى اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات  
فامتحنوهن الرقوله ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال الشافعي)  
نزلت في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة وهم أهل أو نان وعن قول الله  
عن وجل فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتوهن مؤمنات فأعرضوا عليهن الايمان فان قلن  
وأقررن به فقد رعلمتوهن مؤمنات وكذلك علم بنى آدم الظاهر وقال تبارك وتعالى الله أعلم بايمانهن  
يعني بسرهن في بايمانهن وهذا يدل على أن له بعد أحد من بنى آدم أن يحكم على غير ظاهر ومعنى  
الايتين واحد فاذا كان الزوجان وثنيين فإيهما أسلم أولاً فالجماع ممنوع حتى يسلم المتخلف عن الاسلام  
منهما لقول الله تعالى لاهن حل لهما ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر فاحتلت العقدة  
أن تكون منفصلة اذا كان الجماع ممنوعاً بعد اسلام أحدهما فإنه لا يصلح لواحد منهما اذا كان أحدهما  
مسلياً والاخر مشركاً أن يتدنى التكاح واحتلت العقدة أن لا تنفسح إلا بان ثبت المتخلف عن الاسلام  
منهما على التخلف عنه مقدم من المدد فيصير التكاح اذا جاءت تلك المدد قبل أن يسلم ولم يكن يجوز أن يقال  
لا تنقطع العصبة بين الزوجين حتى يأتي على المتخلف منهما عن الاسلام مدد قبل أن يسلم لا يجوز أن يقال  
الشافعي وأخبرنا جماعة من أهل العلم من قرش وأهل المغازي غيرهم عن عدد قبلهم أن أباسقيان  
ابن حرب أسلم ع ورسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهر عليهما فكانت نطهوره واسلام أهلها دار الاسلام  
وامرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة ومكة يومئذ دار الحرب ثم قدم عليها بدعوها الى الاسلام فأخذت بلحيتي  
وقالت اقتلوا الشيخ الضال فأقامت فأما قبل أن تسلم ثم أسلمت وأباعت النبي صلى الله عليه وسلم وبنينا على  
التكاح (قال الشافعي) وأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة فأسلم أكثر أهلها وصارت  
دار الاسلام وأسلمت امرأة عكرمة بن أبي جهل وامرأة صفوان بن أمية وهرب زوجها ما نحية العجم من  
طريق اليمن كافر بنى البلد كفر ثم جاء فأسلمها بعد مددة وشهد صفوان حينئذ كافر فأسلمت على التكاح  
وكان ذلك كله ونسأوهن مدخول بهن لم تنقض عددهن ولم أعلم مخالفاً أن المتخلف عن الاسلام منهما  
اذا انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم انقضت العصبة بينهما وسواء خرج المسلم منهما من دار الحرب  
واقام المتخلف فيها أو خرج المتخلف عن الاسلام أو خرجا معاً وأقاماهما لا تصنع الدار في التحريم والتحليل  
شأنهما يصنع اختلاف الدينين

﴿ تفريع اسلام أحد الزوجين قبل الآخر ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا  
كان الزوجان مشركين وثنيين أو مجوسين عريين أو أجمعيين من غير بنى اسرائيل ودانا  
دين اليهود والنصارى أو أتى دين دنانا من الشرك اذا لم يكونا من بنى اسرائيل أو يديشان دين اليهود  
والنصارى فأسلم أحد الزوجين قبل الآخر وقد دخل الزوج بالمرأة فلا يحل للزوج الوطء والتكاح  
موقوف على العدة فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما قبل انقضاء العدة فالتكاح ثابت وإن لم يسلم في

أو الحقوه بها ولم تكن  
قاعة أو مات قبل براه  
القافة أو ألقته متافلا  
يكون ابن واحد منهما  
وان كان أو مولى له بشئ  
وقف حتى يصطلح فيه  
والفقهاء على الزوج  
الصحيح التكاح ولا آخذ  
بنفقها حتى تلده فإن  
ألقه به الولد أعطيتها  
نفقة الحمل من يوم  
طفلها وان أشكل  
أمره لم آخذ بنفقته  
حتى ينسب اليه فان  
ألقه بصاحبه فلا  
نفقة لها انها حلي من  
غيره (قال المزني)  
رحم الله خالف الشافعي  
في الحائى الولد في أكثر  
من أربع سنين بان  
يكون له الرجعة

﴿ عدة المطلقة عك ﴾  
رجعت زوجها ميت موت  
أو بطلق

﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه  
الله وان طلقها طلقه  
عك رجعت ميتات  
اعتدت عدة الوفاة  
وورثت ولو راجعها ميت  
طلقها قبل أن يجسها

صاحبها وان (١) أحدهما  
تهد من الطلاق الأخير  
وهو قول ابن جريج  
وعبد الكريم وطوارس  
والحسن بن مسلم ومن  
قال هذا النبي أن  
يقول رجعة مخالفة  
لنكاحها باهاثم يطلقها  
قبل أن عسالم تعتد  
فكذلك لا تعتد من  
طلاق أحده وان

كانت رجعة إذا لم يحسبها  
(قال زفرني) رجعه  
بأنه المعنى الأول أو  
يلحق عندى لأنه إذا  
تعد سقطت عدتها  
بصارت في معصاتها  
القديم بالعقد الأول  
لا ينكح مستقبل  
فإنما طلق امرأته  
مدخولها في غير عدة  
فهو في معنى من  
استدل بطلانه (قال  
الزفرني) رجعه الله ولزم  
يرجعها حتى يطلقها  
فإنما تنبى على عدتها

(١) قوله أحدهما  
تعد الخ ترك القول  
الثاني وفي الاموال قول  
الثاني أن العدتين  
لاق الاول مالم  
يدخلها فامل كتبه  
مصححه

تنقضي العدة فالعدة منقضية بينهما وانقطاعها فسخ بلا طلاق وتنكح المرأة من ساعتها من شامت  
ويتزوج أختها وأربعها سواء بدتها عدة المطلقة فان تنكحت المرأة قبل أن تنقضي العدة فالنكاح  
مفسوخ فان أصابها الزوج الذي تنكحته فلها مهر مثلها وان أسلم المتخلف عن الاسلام منها ما قبل  
انقضاء عدتها فهي امرأته محتسبة حتى تنقضي عدتها من النكاح الفاسد وسواء كانت هي المسئلة  
قبل الزوج أو الزوج قبلها فان كان الزوج المسلم منها لم يكن له أن ينكح أخت المرأة في العدة فان  
فعل فالنكاح مفسوخ وكذلك لا ينكح أربعة أسواها وان كانت هي المسئلة وهو المتخلف عن الاسلام  
فنكح أختها وأربعها أسواها ثم أسلم قبل انقضاء عدتها أسلم أربعاً أيهن شاء وفارق سائرهن قال  
والنصرانيان واليهوديان في هذا كالوثنيين إذا أسلمت المرأة قبل الرجل (قال الشافعي) فان أسلم الرجل  
قبل المرأة فماعلى النكاح لا يجوز للمسلم أن يتدنى نكاح يهودية نصرانية قال والازواج في هذا  
الاحرار والمالمثل سواء وان كان أحدهم بنى اسرائيل مشركاً بدين غير دين اليهود والنصارى فهو كمن  
وصفنا من أهل الأوثان

(الاصيلة والطلاق والموت الخرس) (قال الشافعي) رجعه الله تعالى وإذا دخل الوثني بامرأته  
ثم أسلم أحدهما ثم مات أحد الزوجين لم يتوارثا فان كان الزوج الميت أكلت عدتها من انقطاع  
العدة عدة الطلاق ولم تعتد عدة وفاة وان خرس المتخلف عن الاسلام منهما أو عته حتى تنقضي عدة المرأة  
فقد انقطعت العصة بينهما ولو وصف الاسلام وهو لا يعقله فقد انقطعت العصة بينهما لا تثبت  
العصة إلا بالأن يسلم وهو بعد الاسلام وكذلك لو كان المتخلف منهما عن الاسلام صبياً لم يبلغ فوصف  
الاسلام كانت العصة بينهما نقطعة ولو وصفه سكران كان على النكاح لاني ألزم السكران اسلامه  
وأقتله ان لم يثبت عليه ولا أن كان الغلوب على عقله غير السكر ولا أنزله العصى ولا قتله ان لم يثبت عليه  
ولو كان الزوج هو المسلم والمتمتع المتخلفة وهي مغلوقة على عقلها وأغير بالغ فوصفت الاسلام قطعت  
العصة بينهما ولو أسلمت بالغير مغلوقة على عقلها لا آمن سكر خمر أو نبذ مسكر أثبت النكاح لاني  
أجبر على الاسلام وأقتلها لم تفعل ولو شربت دواء فيه بعض السموم فأذهب عقلها فارتب أو فعل  
هو فارتد أو كان أحدهما مشركاً نأسل ثم أفاق فأقام على أصل دينه لم أجعل ردتهما واسلامهما في أو ان  
ذهب عقلهما حكاهما كما كانا ولا على أي دين كانا حتى يحد أو غيرهما بعقلان

(أجل الطلاق في العدة) (قال الشافعي) رجعه الله تعالى وإذا أسلم أحد الزوجين فوقها النكاح  
على العدة فطلق الزوج المرأة طلاقاً موقوف فان أسلم المتخلف عن الاسلام منها في العدة وقع الطلاق  
وان لم يسلم حتى تنقضي العدة الطلاق ساقط لا تأخذ علماً أنه لم يسلم المتخلف منها حتى انقطعت العصة  
وأه طلق غير زوجة قال وقد نذروا في منها وأتظاهر وقف فانه ان أسلم المتخلف منها في العدة وسقط  
ان انقطعت العصة وإذا أسلم حد الزوجين فخالته كان الخلع موقوفاً فان أسلم المتخلف منها فاطلع  
مازوان لم يسلم حتى تنقطع العصة فاطلع باطل وما أخذ فيه مردود وكذلك لو شرب دواء فاختارت طلاقاً  
أو جعل أمرها بيد رجل فطلقه كان موقوفاً كما وصفت ولو أبرأته من صدق بلا طلاق أو وهب لها شيئاً  
جاءت برأته ما وهبت كما يجوز فلا زواج والمطلقات ومن الأزواج والمطلقات

(الاصيلة في العدة) (الشافعي) رجعه الله تعالى ولو أسلم الرجل ولم تسلم امرأته في العدة  
فأصابها كانت الاصيلة محترمة ليه لاختلاف الدين ويمنع منها حتى تسلم أوتين فان أسلمت في العدة لم  
يكن لها مهر لان علما أنه أصاب رجى امرأته وان كان جاعها محرماً كما يكون مهر ماله بحضنها واحرامها  
وغير ذلك فيصبيها فلا يكون لها ليه صدق وان لم تسلم حتى تنقضي عدتها من يوم أسلم فقد انقطعت عصمتها

منه ولها عليه مهر مثلها وتكمل عدتها من يوم كانت الأصابة (١) تعد فيها بما مضى من عدتها يوم أسلم وهكذا لو كانت هي المصلحة وهو الثابت على الكفر إذا حاكمت النكاح

(النفقة في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلمت المرأة قبل الزوج ثم أسلم الزوج وهي في العدة فمما على النكاح وإن أسلم الزوج بعد العدة انقطعت العصمة بينهما ولها عليه النفقة في العدة في الوجهين جميعا لأنها كانت محبوسة عليه وكان له متى شاء أن يسلم فيكون على النكاح ولو كان الزوج هو المسلم وهي المختلفة عن الإسلام ثم أسلمت في العدة ولم تسلم حتى تنقضي لم يكن لها نفقة في أيام كفرها لأنها هي المانعة لنفسها منه ولو كان الزوج دفع إليها النفقة في العدة ثم لم تسلم فأراد الرجوع عليها لم يكن ذلك لأنه تطوع لها بشئ ودفعه لها ولو كانا دفع منها على أن تسلم فأسلمت ولم تسلم كان له الرجوع فيه ولا جعل لأحد على الإسلام لأن إنشاء الجاهل أن يسلم لها تطوعا ولو اختلف في الإسلام فقلت أسلمت يوم أسلمت أنت ولم تعطني نفقة وقال بل أسلمت اليوم فالقول قوله ومعينه ولا نفقة عليه إلا أن تأتي بيينة على ما قلت فتأخذها لنفقة ما منه من يوم قامت البينة أنها أسلمت

(الزوج لا يدخل بامرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الزوجان وثنيين ولم يصب الزوج امرأته وإن خلاها وقصتها فإن أسلم الرجل قبل المرأة فقد انقطعت العصمة بينهما ولها نصف المهر إن كان فرض لها صدق أحلا وإن كان فرض ضدا فاحراما فنصف مهر مثلها وإن لم يكن فرض للمنفعة لأن فسخ النكاح كان من قبله فإن أسلمت المرأة قبله فقد انقطعت العصمة ولا شيء لها من صدق ولا منعة لأن فسخ النكاح من قبلها ولو أسلم الجميع معا فمما على النكاح وإن جاء أسلمين معا وقد علمنا أحدهما أسلم أولا ولا يدرى أيهما هو فالعصمة منقطة ولا نصف مهر حتى نعلم أن الزوج أسلم أولا ولودعت المرأة أن الزوج أسلم أولا وقال هو بل أسلمت أولا فالقول قولها مع عيناها على الزوج البينة لأن العقد ثابت فلا يبطل نصف المهر إلا بأن تسلم قبله ولو جاء أسلمين فقال الزوج أسلم معا وقالت المرأة أسلم أحدهما قبل الآخر كان القول قول الزوج ومع عيناها ولا تصدق المرأة على فسخ النكاح (قال الشافعي) وفيها قول آخر أن النكاح منفسخ حتى يتصافا أو تقوم بيينة على أن أسلمهما كان معا إلا أن الإسلام فسخ العقد إلا أن يكون معافا بهما الذي فسخها كان القول قوله مع عيناها ولو كانت المرأة التي قالت أسلمنا معا وقال الزوج بل أسلم أحدهما قبل الآخر انفسخ النكاح بإقراره بأنه منفسخ ولم يصدق هو على المهر وأغرر لها نصف المهر بعد أن تخلف بالله أن أسلمهما معا ولو شهد على أسلم المرأة ثم جاء الزوج فقال قد أسلمت معها كلف البينة فإن جاءها كانت امرأته وإن لم يأت بها فقد علمنا الإسلام قبل أن نعلم إسلامه فخصه ما أسلم الأقبيلها وبعدها وتنقطع العصمة بينهما وأيهما كلفناه البينة على أن أسلمهما كان معا وعلى وقت إسلامه ليدل على أن أسلمهما كان معا لم تقبل بيئته حتى يقطعوا على أنها أسلم الجميع معا فإن شهدوا أحدهما دون الآخر فشهدوا أنه أسلم يوم كذا من شهر كذا من غابت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر وأطلقت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر وعلم أن الإسلام الآخر كان في ذلك الوقت أثبتا النكاح وإن قالوا مع غيب الشمس أوزوها وأطوع الشمس لم يثبت النكاح لأنه يمكن أن يقع هذا على وقتين أحدهما قبل الآخر

(اختلاف الزوجين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا دخل بامرأته وأصابها ثم أتت امرأة مسلمين فقالت المرأة كتمان شركن فأسلمت قبله أو أسلم قبله وانقضت عدتي قبل أن يسلم المتأخر من قال الزوج ما كنا قط المسلمين أو قال كتمان شركن فأسلمنا معا أو أسلم أحدهما قبل الآخر ولم تنقض عدتها المرأة حتى أسلم المختلف عن الإسلام منافاة قامت بيينة أخذت بها وإن تقيم بيينة فالقول

من أول طلاقها لأن تلك العدة لم تبطل حتى طلق وانما زادها طلاقا وهي معتدة بأجمع فلا تبطل ما أجمع عليه من عدة قاعة الألباجاع مثله أو قياس على نظيره

(امرأة المفقود وعدها إذا نكحت غيره وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله في امرأة الغائب أي غيبة كانت لا تعد ولا تنكح أبدا حتى يأتها بيقين وفاته وترثه ولا يجوز أن تعد من وفاته ومثلها يرث الأورث وزوجها الذي اعتدت من وفاته وقال على بن أبي طالب رضي الله عنه في امرأة المفقود أنه لا تزوج (قال) ولو طلقها وهو خفي الشيبة أو ألى منها أو نكحها أو فذها لزمه ما يلزم الزوج الحاضر ولو اعتدت

(١) بياض بالاصل بقدر كلمة صغيرة أو حرف وفي بعض النسخ لم يتكلم بياض

قول الزوج ولا تصدق المرأة على إفساد النكاح لأنهم يتصادفان على عقده وتدعي المرأة فسده ولو كان الرجل هو المدي فسده لزم فسده باقراره ولم يصدق على نصف الصداق لو كان لم يدخل بها وتخلف وتأخذ منه ولو أن امرأة ورَجُلًا كاهرين أتيا مسلمين فصادقا على النكاح في الكفر وهي ممن تحل له بحال كانت زوجته ولو تناكر لم تكن زوجته إلا بينة تقوم على نكاح أو اقرار من كل واحد منهما بالنكاح أو اقرار من المتكرمين بالنكاح ثم تكون زوجته

**(الصدّق)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تناكر الزوجان المسلمان بصدق يجوز للمسلم أن يتكح به ويدخل بها الزوج ثم انقطعت العصمة بينهما وأسلما فالمرء لأمرأته ما كان فان كانت قبضته فقد استوفت وإن لم تكن قبضته أخذته من الزوج وإن تناكر فيه فقال الزوج قد قبضته وقالت المرأة لم أقبضه فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة وهكذا لو لم يكن النكاح انفسخ أو أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر وإن كان الصداق فاسدا فلها مهر مثلها وإن كان الصداق محرما مثل النحر وما أشبهه فلم يقبضه فلها مهر مثلها وإن قبضه بعدما أسلم أحد الزوجين فلها مهر مثلها وليس للمسلم أن يعطي نكرا أو لا المسلم أن يأخذ وإن قبضته وهما مشركان فقد مضى وليس لها غيره لأنه عز وجل يقول اتقوا الله وذروا ما بين يمين الرِّبَا فأبطل ما أدرك الإسلام ولم يأمرهم بردها كان قبله من الرِّبَا فان كان أرطال نحر فأخذت نصفه في الشرك وبقي نصفه أخذت منه نصف صداق مثلها وكذلك إن كان الباقي منه الثلث أو الثلثين أو أقل أو أكثر رجعت بعده بما بقي منه من صداق مثلها ولم يكن لأحدهما أخذ النحر في الإسلام إذا كان المسلم يعطيه مشركا أو المشرك يعطيه مسلما وإن أخذه أحداهما في الإسلام أهرقه ولم يرُدْ على الذي أخذه منه بحال إلا أن يعود دخلا من غير صنعة أدى فيه إلى الخلل إلى دفعه لأنه عين ماله صارت خلا وترجع بمهر مثلها ولو صارت دخلا من صنعة أدى أهرقا ولم يكن لها الاستمتاع بها ولا ردّها وترجع بما بقي من الصداق وإن كان الزوجان مسلمين في أي دار كانا في دار الإسلام أو دار الحرب فارتد أحدهما فالقول فيه كالقول في الزوجين الوثنيين يسلم أحدهما لا يختلف في حرف من فسخ النكاح وغيره من التصريم لأنه في مثل معنى ما حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزوجين الحربيين يسلم أحدهما قبل الآخر أنه يثبت النكاح إذا أسلم آخرهما أسلا ما قبل مضى العدة فوجدت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبات عقد النكاح في الشرك وعقد نكاح الإسلام ثابت ووجدت في حكمه تبارك وتعالى تحريم المسلمات على المشركين وتحريم المشركات من أهل الأوثان على المسلمين ووجدت أحمد الزوجين إذا ارتد حرم الجماع (١) أيهما كان المسلم المرأة أو لا والزواج فلا يحل وطء كافر يسلم أو لا والزوجة فلا يحل وطء مسلمة لكافر فكان في جميع معاني حكم النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلف حرفا أو احدا في التصريم والتحليل فان ارتد الزوج بعد الوطء حيل بينه وبين الزوجة فان انقضت عدها قبل أن يرجع الزوج إلى الإسلام انفسخ النكاح وإن ارتدت المرأة أو ارتد أبا جعاً أو أحدهما بعد الآخر فهكذا انظر أبدا إلى العدة قال انقضت قبل أن يصيرا مسلمين فسختها وإذا أسلما قبل أن تنقضي العدة فهي ثابتة (قال الشافعي) في المسلمين يرتد أحدهما والحربيين يسلم أحدهما ثم يحرس المرتدة ما قبل أن يسلم أو يغلب على عقله إذا مضت العدة قبل أن يسلم المختلف عن الإسلام منهما انقطعت العصمة والعقدة فإذا ثبت الأبان يكونا مسلمين قبل انقضاء العدة فقد انقضت العدة قبل أن يكونا مسلمين ولو خرس المرتدة ما قبل أن يصبها الزوج قبل الرد ولم يذهب عقله فأشار بالإسلام أشارت بعرف وصلى قبل انقضاء العدة أثبتنا النكاح فان كان هو الزوج فمطلق فقال كانت أشارت بغير اسلام وصلات بغير إيمان إنما كانت تلعب به كرم جعلنا عليه الصداق وفرقنا بينهما إن كانت العدة مضت وإن لم تكن مضت حلنا بينهما وبينها حتى تنقضي العدة

بأمرها كدم أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرون تكفّت ودخل بها الزوج كان حكم زوجية بينهما وبين زوجها الأول بحاله غير أنه ممنوع من فرجها وبوطء شبهة ولا نفقة لها من حين تكفّت ولا في حين عدتها من الوطء الفاسد لأنها خرجت من نفسها من يديه وغير وافقة عليه ومحرمة عليه بالمعنى الذي دخلت فيه ولم أزم الواطئ بنقضها لأنه ليس بينهما شيء من أحكام الزوجين إلا الحقوق الولد فانه فراش بالشبهة وإذا وضعت فلزوجهما الأول أن يتبعها ما من رضاع ولها إلا البأ وما إن تركته لم يعد غيرها

(١) قوله أيهما كان المسلم المرأة أو لا والزواج الخ كذا في النسخ والتأخر أن فيه زيادة من التنازع والأصل أيهما كان المسلم الزوج فلا يحل الخ أو الزوجة فلا يحل الخ تأمل كتبه معجمه

ولا يتفق عليها في رضاعها  
ولغيره ولوداعه الأول  
أرثته ألقاضه ولومات  
الزوج الأول والآخر  
ولا يلزم أهلها مأت ولا  
بدأت وأعتدت أربعة  
أشهر وعشرا لانه  
النكاح الصحيح الأول  
ثم أعتدت بثلاثة نكحوه

(باب استبراء أم الولد)

من كتابين امرأة  
المفقود وعندها اذا  
تكلمت غيره وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا مالك عن  
نافع عن ابن عمر رضي  
الله عنهما أنه قال في أم  
الولد يتوفى عن نفسها  
تعتد بحضة (قال  
الشافعي) رحمه الله

ولا تلحل أم الولد للزوج  
حتى ترى الطهر من  
الحضنة وقال في

كتاب النكاح والطلاق  
املاء على مسائل مالك  
وان كانت ممن لا تحيض

فشهر (قال) وان  
ماتت سيدها أو أعتقها  
وهي حائض لم تعتد

بذلك الحضنة وان كانت  
حاملًا فأن تضع حملها  
وان استبرأت فمسي

الأولى وان كان أمها بعد الرد جعلنا صداق آخر وقستقبل العدة من الجماع الآخر وتكمل عدتها  
من الأول وتعتد بها في الآخر وان كان أسلم في العدة الأولى لم يكن له أن يثبت النكاح فيها لانها انما  
تعتد من نكاح فاسد ولو أسلم في بقية العدة الأولى ثبت النكاح (قال الشافعي) واذا كانت الزوجة  
المرتدة فأشارت بالاسلام اشارة تعرف وصلت فخلى بينهما وبين زوجها فأصاها فقالت كانت اشارتي بغير  
الاسلام وصلاتي في غير الاسلام لم تصدق علي ففسخ النكاح وجعلت الآن مرتدة تستتاب ولا تنتقل  
فان رجعت في عدتها الى الاسلام ثبتت على النكاح (قال الشافعي) وان كان الزوج المرتد فهرب  
وأعتدت المرأة فقام مسلما وزعم أن اسلامه كان قبل اثني عشر شهرا وذلك الوقت قبل مضى عدته ورجعه  
وقد انقضت عدتها فأنكرت اسلامه الا في وقت خرجت منه من العدة فالقول قولها مع غيرها وعليه البينة  
واذا انقضت العدة بين الكافرين يسلم أحدهما والمسلمين يرد أحدهما بانقضاء العدة تزوجت المرأة  
مكناها وتزوج الرجل أختها وأرعى ما سواها

(الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون الا بعد انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
ولو أن نصراني أو يهودي من بني اسرائيل كانا زوجين فأسلم الزوج كان النكاح كالمهل لان اليهودية  
والنصرانية حلال للسلم لا يحرم عليه ابتداء نكاحها ولو كانت المرأة المسلمة كانت المسلمة فيها كالمسألة  
في الوثنيين تسلم المرأة فصال بين زوج هذمو بينهما فان أسلم وهي في العدة فهم على النكاح وان لم يسلم حتى  
تنقضي العدة انقطعت العصمة بينهما وان لم يكن دخل بها انقطعت العصمة بسبقها بالاسلام لانها  
لا تعد عليها ولو أن مسلما أتته يهودية أو نصرانية فأزنت فتبعته أو تزنت فتصارت في حال من  
لا تلحل له كانت في فسخ النكاح كالمسألة تزنت لان عادت الى الدين الذي خرجت منه من اليهودية أو النصرانية  
قبل مضى العدة حللت له وان لم تعد حتى تنقضي العدة فقد انقطعت العصمة بينهما فاما من دان دين  
اليهود والنصارى من العرب والعجم غير بني اسرائيل في فسخ النكاح وما يحرم منه ويجل فكل أهل الاوثان  
وعدة الطرسوا مسلمة كانت أو كتابية أو وثنية تحت وثني أسلم أو لم يسلم اذا حكمنا عليه وعدة كل أمة  
سواء مسلمة أو كتابية ولا يلحل نكاح أمة من أهل الكتاب يسلم أو أمة حربية لجر حربي كل من حكمنا عليه  
فانما نكح عليه حكم الاسلام ولو كان الزوجان حريين كتابيين فأسلم الزوج كان على النكاح وأكره  
نكاح أهل الحرب ولو نكح وهو مسلم حربية كتابية لم أفسده وانما كرهته لاني أخاف عليه هو ان يفتنه  
أهل الحرب على دينه أو يظلموه وأخاف على ولده ان يسترق أو يفتن عن دينه فاما ان تكون الدار تحرم  
شبابا أو تحله فلا ولو حرم عليه وحل بالدار لم يأنه أن يحرم عليه نكاح مسلمة مقيمة في دار الحرب وهذا لا يحرم  
عليه الدار لا تلحل شيئا من النكاح ولا تحرمه انما يحله ويجهره الدين لا الدار

(الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم  
من النساء مثنى وثلاث ورباع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال رجل من ثقيف أسلم وعنده عشرين نسوة أسكأر بها وفارق سائرهن أخبرني الثقة من علي  
أخبرني عن معمر بن ابن شهاب عن سالم بن أبيه أن غيلان بن سلة أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له النبي صلى الله  
عليه وسلم أسكأر بها وفارق أو دع سائرهن أخبرني من جمع محمد بن عبد الرحمن بخبر عن عبد الحميد  
ابن سهل بن عبد الرحمن بن عوف عن نوفل بن معاوية (قال الشافعي) فقلت سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على أن انتهاء الله عن رجل في العدد بالنكاح الى أربع تحريم أن يجمع رجل بنكاح بين أكثر من  
أربع وقلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الخيار فيما زاد على أربع الى الزوج في اختياره ان شاء  
القديم نكاحا أو الأحدث وأى الاثنين شاء كان العقد واحدا أو في عقود متفرقة لانه غفاهم عن سالف

كالطرية المسترية وان  
 مات سداهاوي تحت  
 زوج أو في عقد زوج  
 فلا استبراء عليها إلا  
 فرجها منوع منه بشئ  
 أباحه لزوجه فان  
 ماتا فاعلم أن أحدهما  
 مات قبل الآخر يوم  
 أو شهرين ونحو ليل  
 أو أكثر ولا تعلم أيهما  
 أولاً اعتدت من يوم  
 مات الآخر منهما  
 أربعة أشهر وعشرا  
 فيها حصة وانما الزمها  
 أحدهما فإذا مات  
 بهما فذلك أنكل  
 ما عليها (قال المرنبي)  
 رحمه الله هذا عندى  
 غلط لانه اذا لم يكن بين  
 موتهم ما الاقل من  
 شهرين ونحو ليل فلا  
 معنى الحصة لان  
 السيد اذا كان مات  
 أولا فهى تحت زوج  
 مشغولة به عن الحصة  
 وان كان موت الزوج  
 أولا فلا ينقض شهران  
 ونحو ليل حتى مات  
 السيد فهى مشغولة  
 بعدة الزوج عن  
 الحصة وان كان  
 بينهما كسهرين  
 شهرين ونحو ليل  
 فقد أمكنت الحصة

العقد لا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأ غيلان عن أيهن تكلم أولا ثم جعل له حين أسلم والسن  
 أن يسئل أو يعاوم بقول الاوائل أو لا ترى أن نوفل بن معاوية يجبره بطلاق أقدمه من حصة وبروى عن  
 الديلمي أو ابن الديلمي أنه أسلم وعنده أختان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يسئل أيتها ما وطلق  
 الأخرى فدل ما وصفت على أنه يجوز كل عقد كان في الجاهلية كان عندهم نكاحا إذا كان يجوز مبتدؤه  
 في الاسلام بحال وأن في العقد شيئين أحدهما العقد الفات في الجاهلية والآخر المرأة التي تبقى بالعقد  
 فالفات لا يراد إذا كان الباقي بالفات يصلح بحال وكان ذلك حكم الله تعالى في الربا قال الله تعالى اتقوا  
 الله وذروا ما بين من الربا ان كنتم مؤمنين ولم يجز أن يقال إذا أسلم وعنده كثر من أربع نسوة أسلك  
 الاوائل لان عقده صحيح وذلك أنه ليس من عقد الجاهلية صحيح لانه شهادة أهل الشرك ولكنه كما  
 وصفت معقولهم عنه كاعنى عمامضى من الربا فسواء كان عندهم نكاحا لا يختلف فكان في أمر الله  
 عز وجل رد ما بقي من الربا دليل على أن ما قبض منه في الجاهلية لا يراد لانه تم في الجاهلية وان ما عقد ولم يتم  
 بالقبض حتى جاء الاسلام يرد فكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمام العقد عندهم وان كان  
 لا يصلح أن يعقد منه في الاسلام بحال فإذا كان يصلح أن يعقد نكاح المنكوحة في الاسلام بحال غنوا أمر  
 أن يسئل بالعقد في الجاهلية وإذا كان لا يصلح أن يتبدل في الاسلام بحال كان الاستماع بها لانهما عين قائمة  
 لا يجوز أن لا يجوز الأخذ بالباقي الاسلام لانه عين قائمة لم تفت

(نكاح الشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأى مشرك عقد في الشرك نكاحا بأى  
 وجه ما كان العقد وأى امرأة كانت المنكوحة فأسلم متأخرا الاسلام من الزوجين والمرأة في عدها حتى  
 لا تكون العدة منقضية الا ولها ما سئلان فان كان يصلح للزوج ابتداء نكاحها ساعة اجتمع اسلامهما  
 بحال فالنكاح ثابت ولا يكون للزوج فسخه الا باحد اطلاق وان كان لا يصلح للزوج ابتداء نكاحها  
 حين يجتمع اسلامهما بحال فالنكاح في الشرك منفسخ فلو جاءت علم ابدا اجتماع اسلامهما بجهل بها  
 ابتداء نكاحها لم يجل نكاح الشرك ويحل بابتداء نكاح غيره في الاسلام الا ما ذكرناه من بدعى أربع  
 من النساء فان ذلك معنى غير هذا ولا ينظر الى عقده في الشرك بولى أو غير بولى أو شهود أو غير شهود بأى  
 حال كان يفسد فيها في الاسلام أو نكاح محرم أو غيره مما عقده في غير مدة تنقطع بغير الموت وسواء في هذا  
 نكاح الحرب والذى والمودع وذلك هم سواء في المهور والطلاق والظهار والابلاء ويختلف المعاهد  
 وغيره في أشياء تبينها ان شاء الله تعالى

(تفريع نكاح أهل الشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا نكح الرجل المرأة في  
 عدها في دار الحرب مشركين فانتظر إذا اجتمع اسلامهما فان كانت خارجة من العدة فالنكاح ثابت لانه  
 يصلح له حينئذ ابتداء نكاحها وان كانت في شئ من العدة فالنكاح مفسوخ وليس لها أن تنكحه ولا غيره  
 حتى تكمل العدة لانه ليس له حينئذ أن يتبدل نكاحها فان كان أصابها في العدة أكلت العدة منه  
 وتدخل فيه العدة من الذى قبله لانها لم يجتمع اسلامهما الا بعد مضى عدها من الاول أثبت النكاح  
 ولم أره بالعدة كما رأته في الاسلام بالعدة مكانه وبعد مدة طولية ولو اجتمع اسلام الا وراج وعنده أربع  
 امه فان كان موسرا فلكهن كلهن منفسخ وكذلك ان كان معسرا لا يخاف العنت فان كان معسرا  
 لا يجزئها ينكح به مرة ويخاف العنت أسلك أيهن شاء وانفسخ نكاح البواقي وان أسلم بعضهن بعده  
 فسواء ينتظر اسلام البواقي فن اجتمع اسلامه واسلام الزوج قبل مضى عده المصلحة كان له الظهار فيه  
 ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتان فان كان دخل بواحدة منهما فنكاحها عليه محرم على الابن ان كان  
 دخل بالام فالنبت ربيته من امرأة قد دخل بها وان كان دخل بالثب فالام أم امرأته قد دخل بها



فان لم يكن دخل واحد منهن كانه ان يملك البنت ان شاء ولم يكن له ان يملك الام ولا كانت  
 أو آخر اذا ثبت له العقد ان في الشرع اذا جاز أحدهما في الاسلام بحال جاز نكاح البنت بعد الام  
 اذا لم يدخل بالام ولا يجوز نكاح الام وان لم يدخل بالبنت لانها مبهمة ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها قد  
 وطئها بمثل البين حرم عليه وطئها على الأبد ولو كان وطئ الام حرم عليه وطئ البنت ولو كان وطئ  
 البنت حرم عليه وطئ الام وعسكرهن في ملكه وان حرمت عليه فروجهن أو فرج من حرم فرجهن ولو  
 أسلم وعنده امرأة وعمتها أو امرأة أو خالتها قد دخل بهما أو لم يدخل أو دخل باحداهما لم يدخل بالأخرى كان  
 ذلك كله سواء يملك أو يتهماشاو بفراق الأخرى ولا يكره من هاتين الاما يكره من الجمع بين الاختين وكل  
 واحد منهن ما حلال على الانفراد بعد صاحبها وهكذا الاختان اذا أسلم وهما عنده لا يخالفان المرأة وعمتها  
 والمرأة وخالتها (قال الشافعي) ولو أسلم وعنده أمة وحرًا وإمامة وحرًا فاجتمع اسلامهن في العدة فنكاح  
 الامام مفسوخ والحره ثابت معبر بخفاف العنت كان أو غير معسر ولا يخاف العنت لأن عنده حره فلا  
 يكون له ابتداء نكاح أمة بحال ولو كانت المسألة بخالفها فطلق الحره قبل أن تسلم أو بعد ما أسلمت وقد أسلم  
 أول لم يسلم ثلاثا وكان معسر يخاف العنت ثم اجتمع اسلامه واسلام الاما وقف نكاحهن فان اجتمع اسلامه  
 واسلام الحره في عدها فنكاح الامام مفسوخ والحره طالق ثلاثا لا نافذ علنا منها زوجة ولها المهر الذي  
 سعى لها ان كان دخل بها ولا تفل له حتى تنكح زوجا غيره وان لم يجتمع اسلامهما حتى تنقضي عدها فنكاح  
 الحره مفسوخ بغير طلاق والطلاق غير واقع عليها لا نافذ علنا اذا مضت العدة قبل ان يجتمع اسلامهما أنه  
 طلق غير زوجة ويختار من الاما واحدة اذا كان له أن يتدعى نكاح أمة فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن  
 وهو ممن يسر له أن يتدعى نكاح أمة انفسخ نكاحهن معا ولو كان عنده اما وأمة فأسلم وهو ممن له أن  
 يتدعى نكاح أمة فاجتمع اسلامه واسلام الامة في حال يكون فيها ابتداء نكاح أمة كان له أن يملك من  
 الاما اللاتي اجتمع اسلامهن واسلامه وله نكاح أمة وان أسلم بعضهن قبل بعض وأيسر بعد مسرعة  
 لم يحرم عليه امساك واحد منهن لاني أنظر الى حاله حين اجتمع اسلامه واسلامهن وان اختلف وقت  
 اسلامهن فأنهن كان اسلامه وهو يحل له ابتداء نكاحه كان له أن يملك واحد من الاما ولا يحل له أن  
 يملك واحد من اللاتي أسلمن وهو لا يحل له امساك واحد منهن واذا كانت عنده أمة وحرًا وحرًا  
 وامام وهو ممن له أن ينكح أمة فاجتمع اسلامه واسلام أمة أو أكثر من الاما وقف عنهن فان أسلمت حره  
 في عدها فقد انفسخ نكاح الاما كلهن اللاتي أسلمن وتخلفن وان لم تسلم واحد من الحرات حتى تنقضي  
 عددهن اختار من الاما واحدة ان كن أكثر من واحدة وثبتت عنده واحدة ان يكن غيرها ولو اجتمع  
 اسلامه واسلام أمة أو امامة ففتن بعد اجتماع اسلامه واسلام حره ففتنهن فان أسلمت الحره في العدة  
 فنكاحهن منفسخ وان لم يجتمع اسلامه واسلام حره في عدها اختار من الاما واحدة اذا كان ممن يحل له  
 نكاح الاما لاني انما أنظر الى يوم يجتمع اسلامه واسلامها فان يجوز له في ذلك الوقت ابتداء  
 نكاحها جعلت له امسا كما ان شاء وان كان ممن لا يجوز له ابتداء نكاحها لم يثبت نكاحها معه بالعقد  
 الاول عدها تاتي بعدها ولو عتق قبل أن يسلم كن كمن ابتدأ نكاحه وهن حرار وكذلك لو أسلمن هن  
 وهو كافر فلم يجتمع اسلامه واسلامهن حتى يفتن كن كمن ابتدأ نكاحه وهن حرار ولو كان عند عبد  
 أربع اماه فأسلم وأسلمن قبله أسلمت اثنتين وفارق مائرتين ولو كان عنده حرار فاجتمع اسلامه واسلامهن  
 ولم يرد واحد منهن فراقه قبله أسلمت اثنتين وفارق مائرتين وكذلك ان كان امامه حرار ومسلات  
 أو كتابيات ولو كن امامة ففتن قبل اسلامه فاختارن فراقه كان ذلك لهن لانه يكون لهن بعد اسلامه  
 وعدهن عدد حرار فحين من يوم اخترن فراقه فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فقد عدن عدد  
 حرار من يوم اخترن فراقه وان لم يجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فقد عدن عدد حرار من يوم أسلم متقدم

فكما قال الشافعي  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله ولا يرث زوجها  
 حتى يستقين أن  
 سيدها مات قبل  
 زوجها فترثه وتنفذ  
 عدة الوفاة كالحره  
 والأمة بطؤا تاتبرا  
 بحضه فان نكحت  
 قبلها ففسوخ ولو وطئ  
 المكاتب أمة فولدت  
 الحقة به ومنعته الولد  
 وفيها قولان أحدهما  
 لا يبعها بحال لاني  
 حكمت ولدها بحكم  
 الحرية ان عتق أبوه  
 والثاني ان له بيعها  
 خاف العجز أو لم يخفه  
 (قال المزني) رحمه  
 الله القياس على قوله  
 أن لا يبعها كما لا يبيع  
 ولدها

### (باب الاستبراء)

من كتاب الاستبراء  
 والاملاء

(قال الشافعي) رحمه  
 الله سمى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 عام سبي أو طاس أن  
 وطأ حامل حتى تنزع  
 أو مائل حتى تخيض  
 ولا يشك أن فيه سن

أبكارا وحرائر كن قبل  
أن يستأمن وإماء  
ووضعات وشربفات  
وكان الامر فيهن  
واحدا (قال الشافعي)  
رحمه الله فكل ملك  
يحدث من ماله لم يجز فيه  
الوطء الا بعد الاستبراء  
لان الفرج كان ممتوعا  
قبل الملك ثم حل بالملك  
فلو باع جارية من  
امراة نفقة وقبضها  
وتفرق بعد البيع ثم  
استقالها فاقالت له  
يكن له أن يطأها حتى  
يستبرأ منها من قبل أن  
الفرج حرم عليه ثم  
حل له بالملك الثاني  
(قال) والاستبراء أن  
تمكث عند المشتري  
طاهرا بعد ملكها ثم  
تحيض حفصة معروفة  
فإذا ظهرت منها فهو  
الاستبراء وان استبرأت  
أسكت حتى تعلم أن  
تلك التي يقع تمكث حلا  
ولا أعلم بحالها فان  
المطلقة لو صامت ثلاث  
حيض وهي ترى أنها  
حامل لم تحل الا بوضع  
الحمل أو البراءة من أن  
يكون ذلك حلا فلا  
يحل له قبل الاستبراء  
البراءة نذعبا ثمها ولا

الاسلام منها لان الفسخ كان من يوشذ اذ لم يجتمع سلامهما في العدة وعدد دهن عدد حرائر بكل حال  
لان العدة لم تنقض حتى سرن حرائر وان لم يكن اخذن فراقه ولا المقامه مخيرن اذا اجتمع اسلامه  
واسلامهن معا وان تقدم اسلامهن قبل اسلامه فاخترن المقام معه ثم أسلم خيرون حين يسلم وهن لهن أن  
يفارقه وذلك أنهن اخترن المقام معه ولا خيار لهن انما يكون لهن الخيار اذا اجتمع اسلامهن واسلامه  
ولو اجتمع اسلامه واسلامهن وهن اماء ثم عتقن من ساعتين ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لهن اذا اتى عليهن  
أقل أوقات الدنيا واسلامهن واسلامه مجتمع ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وعتقنهن وعتقه معالي يكن لهن  
خيار وكذلك لو اجتمع اسلامهن واسلامه فعتقن فلم يخترن حتى يعقن الزوج لم يكن لهن خيار ولو كان  
عند عبد أربع حرائر فاجتمع اسلامه واسلام الاربع معا كانهن أسلمن معه في كلمة واحدة أو تفرقات ثم  
عتقن قيل له اختر اثنتين وفارق اثنتين وسواء أعتق في العدة أو بعد ما تنقضي عددهن لانه كان يوم اجتمع  
اسلامه واسلامهن مملوكا ليس له أن يجاوز اثنتين قال وكذلك لو اجتمع اسلامه واسلام اثنتين في العدة  
ثم عتق ثم أسلمت الاثنتان الباقيتان في العدة لم يكن له أن يسلك الاثنتين أمي الاثنتين شاء الفتن أسلمنا أولا  
أو آخره لانه عتق في العبودية وانما ثبت له عقد العبودية مع اجتماع اسلامه واسلامه أو واجبه قبل مضي  
العدة فلا يثبت له بعد العبودية الا اثنتان وإذا اختار اثنتين فهو ترك للاثنتين التين اختار غيرهما وله  
أن يتركهما مأكلا له شاءنا وذلك ان هذا ابتداء نكاح بعد انصار سوافه في الحرة بالجمع بين أربع وإذا  
نكح المملوك المملوك في الشرك ثم عتق فلكها أو بعضها أو أعتقت فلكته أو بعضه ثم اجتمع اسلامهما  
معاقب العدة وقد أقام في الكفر على النكاح فلا نكاح بينهما وإذا تزوج الرجل في الشرك فأصاب امرأته  
ثم أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة قبل الزوج فسواء والنكاح موقوف على العدة فإذا أسلم المتأخر الاسلام  
منهما قبل أن تنقضي عدة المرأة والنكاح مما يصح ابتداءه في الاسلام ولم يكن فيهن من لا يصح الجمع بينه  
فالنكاح ثابت وهكذا ان كن حرائر مابين واحدة إلى أربع ولا يقال للزوج اخترنهن أزواجه فان شاء  
أسلم وان شاء طلق وان مات وورثته وان مت وورثته فان قال قد فسخت نكاحي أو نكاح واحدة منهن  
وقف فان قال أردت ايقاع طلاق وقع عليه الطلاق وهو أرادم من عدد الطلاق وان قال عنت أن  
نكاحهن كان فاسدا لم يكن طلاقا ويحلف ما كانت ارادته احداث طلاق وان كانت عندها كثر من  
أربع فأسلم وأسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها ثم أسلمت أخرى فقال قد اخترت حبسها  
حتى يقول ذلك في أربع كان ذلك له وثبت نكاحهن باختيارهن وكان نكاح الزواجر على الأربع منفصلا  
ولو قال كلما أسلمت واحدة قد اخترت فسخت نكاحها وقف فسخت فان أسلمن معا ولم يقل من هذا شأني  
أسلمن معا أو بعضهن قبل بعض غير أن كل واحدة منهن أسلمت قبل أن تنقضي عدتها خبر فقيل أسلمك  
أربعا أيهن شئت وفارق سائرهن لان اختيارك فسخت فليكن لك فسختهن إلا بان تريد طلاقا  
ولا عليك فسخت نكاحهن فإذا أسلمك أربعا فقد انفسخ نكاح من زاد عليهن بلا طلاق لانه يجبر على أن  
يفارق ما زاد على أربع فلا يكون طلاقا ما جبر عليه وانما ابتنتاه العدة باختياره فان السنة جعلت له  
الخيار في أسأله أيهن شاء فاقبض السنة قال والاختيار أن يقول قد أسلمت فلانة أو قد أسلمت  
بعد فلانة أو قد أثبت عقد فلانة أو ما أسسبه هذا فإذا قال هذا في أربع انفسخ عقد من زاد عليهن ولو قال  
رجعت فمين اخترت أسأله منهن واخترت البواقي كان البواقي برأيه لا يسبيل له عليهن الا بشكاح  
جديد ووقته عند قوله رجعت فمين اخترت فان قال أردت به طلاقا فهو طلاق وهو أرادم من عدد الطلاق  
وان قال لم أرد به طلاقا أردت أني رأيت الخيار في أو غير ذلك حلف ما اراد به طلاقا ولم يكن طلاقا (قال  
الشافعي) وعلى الاثني فسخت نكاحهن باختيار غيرهن عدة متقدمة من يوم انفسخ نكاحهن لأنهن

نظر بشهوة اليهود  
تكون أم ولد لغيرة  
ولم يفرق قاحت وضعت  
حلال لم تحل له حتى  
تظهر من نفسها ثم  
تجيز حصة مقبلة  
من قبل أن البيع انما  
تم حين تفرق راعن  
مكانها الذي تباعا  
فيه ولو كانت أمة  
مكتوبة فغيرت لم يطأها  
حتى يستبرأ لها  
منوعة الفرج منه ثم  
أبيع العجز ولا يشبه  
صومها الواجب عليها  
وحضنتا ثم يخرج من  
ذلك لأنه محل له في ذلك  
أن يحسها ويقبها  
ويحرم عليه ذلك في  
الكتابة كما يحرم إذا  
زوجها وأغفلت طهر  
ثم حصة حتى تغسل  
منها لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم دل على  
أن الأقراء الاطهار  
بقوله في ابن عمر  
يطلقها طاهر من غير  
جناح فذلك العدة التي  
أمر الله أن يطلق لها

مدخول بهن انفسح نكاحهن وان قال ما أردت بقولي قد أثبت عقد فلانة واللاي قال ذلك لمعا  
أو آخرت فلانة أو ما قاله مما يشبه هذا الكلام أثبت عقدهن دون البواقي انفسح عقد البواقي في الحكم  
ولم يدين فيه وبثبت عقد البواقي أظهر اختيارهن ووسع له صابتهن لأن نكاحهن ثابت لا يزول إلا بالأن  
يفسخه وهو لم يفسخه انما يفسخه اختيار غيرهن وهو لم يختار غيرهن وأحب إلى أن يحدث لهن اختيارا  
فيكون ذلك فسحا للبواقي في اللاي ففسخ عقدهن في الحكم ويدن فيما بينه وبين الله عز وجل ففسخه جس  
اللاي فسختاهن عليه بأن يحدث لهن اختيارا أو يفسخ فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى نكاح اللاي  
حكمته لهن (قال الشافعي) والحكم كما وصفت فلو اختار أربعا ثم قال لم أرد اختيارهن وقد اخترت  
الأربع البواقي أربعا الأربعة اللاي اختارها ولا جعلنا اختياره الآخر باطلا لكونك امرأ فقال  
ما أردت بنكاحها عقدا نكاح الزمانا به لانه الظاهر من قوله وهو أين الله حلال من المرأة يتدنى  
نكاحها لأن نكاحهن ثابت إلا بالأن يفسخه وهو لم يفسخه قال ولو أسلم وعثمان نسوة فقال قد فسخت  
عقد أربع بأعيانهم ثبت عقد اللاي لم يفسخ عقدهن ولم أحتج إلى أن يقول قد أثبت عقد البواقي  
ولا اخترت البواقي كالأختار إذا كن أربعا فأسلم وأسلم إلى أن يقول قد أثبت عقدهن وهن ثوبت  
بالعقد الاول واجتماع اسلام الزوجين في العدة قال وإذا أسلم وعنده أربع بنهن أختان وامرأة وعتمها  
قبل له أمسك أي الاختين ثبتت واحدة المراتين بنت الأخ أو العمة وفارق اثنتين (قال الشافعي) وان  
كان معه أربع نسوة وسواهن قبل له أمسك أربعا ليس لأن يكون فهن أختان معاً والمرأة وعتمها معاً  
قال ولو أسلم وعنده حرائر يهوديات أو نصرانيات من بنى اسرائيل كن كالحرائر المسلمات لأنه يصلح له  
أن يتدنى نكاحهن كاهن ولو كن يهوديات أو نصرانيات من غير بنى اسرائيل من العرب والأهم  
انفسح نكاحهن كاهن وكن كالمسركات الوثبات لأن يسلن في العدة ولو كن من بنى اسرائيل يدن غير  
دين اليهود والنصارى من عبادة وثن أو يجرأ ويجوسه لم يكن له أمسك واحدة ممن لأنه لا يكون له ابتداء  
نكاحهن قال وكذلك لو كن لهما يهوديات أو نصرانيات من بنى اسرائيل انفسح نكاحهن لأنه لا يصلح له  
أن يتدنى نكاحهن في الاسلام (قال الشافعي) ولو أسلم رجل وعنده أكثر من أربع نسوة قد أصاب  
مهن أربعا ولم يصب أربعا أو أسلم قبله أو بعده (١) غير أن اسلام اللاي لم يدخل من كاهن كان قبله أو بعده  
فالعصمة ينشئه وبين اللاي لم يدخل من منقطعاً ونكاح اللاي دخل من ثابت وهو كرجل أسلم وعنده  
أربع نسوة ليس وعنده غيرهن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها فأسلم قبله أو أسلم قبلهن ثم  
أصاب واحدة من اللاي لم يدخل من كانت أصابته بالاحرمه وعليه لهما مهر مثلها للشبهة وذلك أنها بعد  
انقطاع العصمة بينهما لم يكن له أن عسكها وكان له أن يتدنى نكاحها إذا لم يكن عنده أربع سواها  
ولأن يحرم أن يجتمع بينهما به ولها عليه صداق مثلها بالاصابة وعليها العدة والولد لاحق إن كان ولد  
ولا حد على واحدة منهما للشبهة

(ترك الاختار والغدة فيه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلم الرجل وعنده أربع  
نسوة أو أكثر فأسلم بعضهن قال أن يتخير فيهن وفي البواقي لم ينفقه في التخيير حتى يسلم البواقي في عدهن  
أو تنقض عدهن قبل أن يسلمن ثم يختار إذا اجتمع اسلامه واسلام أكثر من أربع فهن وله أن يختار أمسك  
أربع من اللاي أسلمن فيكون ذلك فسحا لنكاح البواقي المختلفات عن الاسلام أسلمن أو لم يسلمن وكذلك  
لو اختار واحدة أو اثنتين بغيرهن بقي ويكون له الخيار فيهن بقى حتى يكمل أربعا وان كن ثمانا فأسلم  
أربع فقال قد اخترت فسح نكاحهن وحبس البواقي غيرهن وقفت الفسخ فان أسلم الأربع البواقي  
في عدهن فعدت الاولات مفسخ الفسخ المتقدم وان مضت عدهن قبل أن يسلمن فهن كالمسلمات قبلها

(١) قوله غير أن اسلام  
اللاي الخ كذا في النسخ  
وتأمل وانظر كسه  
مصححه

فان كان ارادته ايقاع طلاق فهو طلاق وان لم يرد به ايقاع طلاق حلف وكن نساءه واذا اسلم الرجل وعنده أكثر من أربع نسوة فاسئل فقبل له اختر فقال لا أختار حبس حتى يختار وأنفق عليهم من ماله لانه مانع لهم بعقد متقدم وليس للسلطان أن يطلق عليه كما سأل على المولى فان امتنع مع الحبس أن يختار عزز حبس أبدأ حتى يختار ولو ذهب عقد له في حبه على ونفق عليهم من ماله حتى ينفق فبضار أو موت وكذلك لو لم يوقف لاختار حتى يذهب عقد له فان مات قبل أن يختار أمرناهم بمعان يعتدون الآخرين أربعة أشهر وعشراً وثلاث حبس لأن فيه من أربع زوجات متوفى عنهن وأربع منفصات النكاح ولا نعرفهن بأعيانهم قال ويوقف لهم ميراث أربع نسوة حتى يصلطن فيه فان رضى بعضهم بالصلح ولم يرض بعضهم فكان الالاق رضى أقل من أربع أو أرباعاً لم يعطهن شيئاً لأنهن رضى وأعطيناهن نصف الميراث أو أقل احتمل أن يكن الالاق لاشئ لهن فان رضى خمس منهن بالصلح فقلن العلم يحيط أن لو ائحدة مناربع الميراث فأعطنار ربع ميراث امرأته لم يعطهن شيئاً حتى يقررن معاً أن لاحق لهن في السلالة الارباع الباقية من ميراث امرأته فإذا فعلن أعطيتن ربع ميراث امرأته ودفعت ثلاثة ارباع ميراث امرأته الى السلاتة البواقي سواء يفين فان كن الالاق رضى ستا فريض بالانصف أعطيتن اياه وان كن سبعا فريضن بالثلاثة الارباع أعطيتن اياه وأعطيت الربع الباقية وانما قلت لأعطي واحدة منهن بالصلح شيئاً حتى يرضين فيما وصفت أفى أعطيتن فيه أن يقطعن حقوقهن من الباقي إذا أعطيتن حقوقهن حتى يأتي على السلالة الارباع كنت اذا وقفت الربع لو اخذت أعطيتن ومنتهن لم تطلب لهن نفساوان أعطيتها الربع أعطيتما أخذت امرأتان بلا تسليم منهن ذلك لهما أو أكثرها لهما أن يكون لهما حظ امرأته وقدا لا يكون لهن شيئاً واذا قطعن حقوقهن عن الباقي فلم أعطها الا ما يجوز لي أن أعطيها اياه لاحق لهما وامالها تركه لهما ولو بعضن تركه لهما قال وينبغي لاي الصبية وولي الصبية أن يأخذ لهما نصف ميراث امرأتان صولح عليه فأكثر اذ لم يعلم لها بنت تقوم ولا يأخذها أقل وان كن هن الميتة أو واحدة منهن وهو الباقي قبل له أفسخ نكاح ابنتي شئت وخذ ميراث الالاق لم تفسخ نكاحهم ويوقف له ميراث زوج كما ماتت منهن واحدة حتى يختار ربعا يأخذ موارثهن واذا ادعى بعضهن أو ورثة بعضهن بعدم موتها انه فسخ نكاح واحدة منهن أحلف ما فعل وأخذ ميراثها

(من يفسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا يفسخ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم وعنده امرأة عقد نكاحها غير مطلق وأسلمت لم يكن له أن ينبت على نكاحها لانها لم بعقد عليها عقد نكاح وذلك أن يكون نكاحها متعة والنكاح متعة لم يكن له أمر الامراه على الاطلاق ملكها لمدة أو نكحها على أمها بانها لرا وأن رجلاً وامراه غيرهما خياراً أو أنه هو بالخيار لان هذا كله في معنى أنه لم يملك أمرها بالعقد مطلقاً ولو أبطلت النكحة متعة شرطها على الزوج قبل أن يسلم واحد منهما أسلمت تكن امرأته لانه لم يعقد لهما على الأبد (١) ولم يكن شرطه عليها في العقد ولو اجتمعتي وهو فاطلا الشرط قبل أن يسلم واحد منهما أسلم ما عاقل النكاح فسوخ لأن يتدنا نكاحاً في الشرع غيره قال وهكذا كل ما ذكرته من شرط الخيار أو لهما معاً ولغيرهما مفرداً أو معهما لم يكن النكاح مطلقاً اذا بطله واذا لم يبطله لم يثبت ولا يخالف نكاح المتعة في شيء ولو أن رجلاً نكح امرأة في الشرع بغير شهود أو بغير ولي محرم لهما فأسلم أو رأى نكاح أسدناه في الاسلام بحال غير ما وصفت من النكاح الذي لا نكاح فيه أمرها على الأبد وكان ذلك عندهم نكاحاً جائزاً وان كانوا يتكلمون بأجوز منه ثم اجتمع اسلامهما في العدة وتنا على النكاح ولو أن رجلاً غلب على امرأة بأي غلبة كانت أو طوعته فأصابها وأقام معها أو ولدت منه أو ولد منه ولم تلد منه ولم يكن ذلك نكاحاً عندهم ثم أسلم في العدة لم يكن ذلك نكاحاً عندهم وفرق بينهم ما عندهم ولا مهرها عليه

النساء وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في الاماء أن يستبرئن بحبضة فكانت الحبضة الاولى أمامها طهر كما كان الطهر أمامه الحبض فكان قصد النبي صلى الله عليه وسلم في الاستبراء الى الحبض وفي العدة الى الاطهار

(مختصر ما يحرم من الرضاغة)

من كتاب الرضاع ومن كتاب النكاح ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى فبين حرم مع القدرية وأمهاتكم اللاتي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرضاعة وقال صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاغة ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) رحمه الله فينت السنة

(١) قوله ولم يكن شرطه عليها في العقد كذا في الشيخ ولعل فيه سقطاً والأصل ولم يكن شرطه عليها في غير العقد تأمل كتبه

معجمه

الأن يصيبها بعد ما يسلم على وجه شبهة فها عليه مهر مثلها لأن لا أقضى لها عليه بشئ فأتت في الشرک لم يلزمه إياه نكاحها إذا لم يكن عندهم أو عنده إذا لم يكونا معاهدين بحجرى علمها بالحكم وهذا كما إذا نكح مشركة وهو مشرك (قال الشافعي) فإن كان مسلماً فنكح مشركة وثنية أو مشركاً فنكح مسلمة وأصلها ثم اجتمع إسلامهما في العدة فالتكاح ينفسخ بكل حال لأن العقد محرم باختلاف الدين ولا يثبت الا نكاح مستقبل ولو كان طلقها في الشرک في المستلتمين معالم يلزمها الطلاق (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل من أهل الحرب وأمر أنه كافر ثم ارتد عن الإسلام قبل أن تسلم امرأته فأنسلت امرأته قبل أن تنقض عتدها وعاد إلى الإسلام قبل انقضاء عتدها حتى يكون في العدة مسلمين معافهما على النكاح وإن أسلم قبلها ثم ارتد ثم أسلم ولم تنقض العدة ثم أسلمت في العدة فهما على النكاح وإن لم يسلم حتى تنقض العدة فقد انفسخ النكاح ولو أسلمت وهو مرتد فنقض عتدها وهو على ردة انفسخ النكاح ولو عاد بعد انقضاء عتدها إلى الإسلام فقد انفسخ نكاحها وانقضت عتدها وتنكح من شئت والعدة من يوم أسلم وهكذا إن كانت هي المسلمة أو لا فارتدت لا يختلفان وسواء أقام المرتد منهما في دار الإسلام أو لحق بدار الشرک أو عرض عليه الإسلام أو لم يعرض إذا أسلم المرتد عن الإسلام قبل انقضاء عدة المرأة فهما على النكاح قال وتصدق المرأة المرتدة على انقضاء عتدها في كل ما لم يكن مثله كاتصدق المسلمة عليها في كل ما لم يكن كذلك كانت هي المرتدة أو الزوج فإن كان الزوج لم يصحبها فارتدت وانفسخ النكاح بينهما بردة أيهما كان لأنه لا عدة فإن كان هو المرتد فله نصف الصداق لأن فساد النكاح كان من قبله ولو كانت هي المرتدة فلا صداق لها لأن فساد النكاح كان من قبلها وسواء في هذا كلز وجين (قال الشافعي) وردة السكران من الخمر والنبذ المسكر في فسخ نكاح امرأته كردة المصحى وردة المغلوب على عقله من غير السكر لا تنفسخ نكاحا

**(طلاق المشرک)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عقد نكاح الشرک وأقر أهله عليه في الإسلام لم يحز واته تعالى أعلم الآن يثبت طلاق الشرک لأن الطلاق يثبت بشبوت النكاح وبسقوطه سقوطه فلأن زوجين أسلموا وقد طلق الزوج امرأته في الشرک ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وإن أصابها بعد الطلاق ثلاثاً في الشرک لم يكن لها صداق لأن ابتطلت عنهما استهلكها في الشرک (قال الشافعي) ولو أسلمت ثم أصابها بعد طلاق ثلاث كانت عليها العدة ولحق الوالد وفرق بينهما ولها مهر مثلها «قال الربيع» إذا كان يعذر بالجهالة (قال الشافعي) وإن طلقها واحدة أو اثنتين ثم أسلمها حسب عليه ما طلقها في الشرک وبني عليه في الإسلام وولطها ثلاثاً في الشرک ثم تنكحت زوجاً غيره فإن أصابها طلقها ومات عنها ثم نكحها زوجها الذي طلقها كانت عتده على ثلاث كما تكون في الإسلام إذا كان النكاح صحيحاً عندهم ثبت في الإسلام وذلك لأن التامع بحرمها ولا تمتع ولا في معناها قال ولو أتى مناهي الشرک ثم أسلم قبل مضي الأربعة الأشهر فلا استكمل أربعة أشهر من إيلائه وقف كما وقف من أتى في الإسلام (قال الشافعي) ولو مضت الأربعة الأشهر قبل أن يسلمها أسلمها ثم طلبت أن يوقف وقف مكاه لأن أجل الإيلاء قد مضى ولو تظاهرها به في الشرک ثم أسلمت وأودعها أسلمها قبل الإسلام أو بعده ولم يصحبها أمرته باجتنابها حتى يكفر كعادته الظاهر قال ولو طلقها في الشرک ثم أسلمت ثم ارتد فاعقلته التعتن ولا أجبر على العان ولا أحدها لم يلعن ولا أعزرها فان التعتن فرق بينهما كما في قول أمرها بالاعتان لأنه لا حد عليها ولا وقت بازنا في الشرک وليس لها معني في الفسقة أعما الفسقة بالله عليه وإن لم يلعن فسواء أكذب نفسه أو لم يكذبها لم أجبره عليه ولم أحدهم ولم أعزها لا قد فها في الشرک حيث لا حد عليه ولا تعزير ولو قال لها في الشرک أنت طالق إن دخلت الدار ثم دخلت في الشرک

ولا المصتان ولا الرضعة  
ولا الرضعتان (قال  
المرتضى) رحمه الله قلت  
لشافعي أسمع ابن  
الزبير بن النضر  
الله عليه وسلم قال نعم  
وحفظ عنه وكان يوم  
سمع من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
ابن تسع سنين وعن  
عروة أن النبي صلى  
الله عليه وسلم أمر  
أمرأة في حذيفة أن  
ترضعه سالخس  
رضعت قصر من  
بين (قال) فدل ما وصفت  
أن الذي يحرم من  
الرضاع خمس رضعات  
كأجاء القرآن بقطع  
السارق فدل صلى الله  
عليه وسلم أنه أراد  
بعض السارقين دون  
بعض وكذلك أبان  
أن المراد بما تعلقه  
بعض الرضعات بعض  
لأن لزمه اسم سرقة  
وزنا وكذلك أبان أن  
المراد بتحرير الرضاع

(١) قوله قبل الدخول  
أو بعد اسلامهما الخ  
كذا في الأصول  
والظاهر التعبير بالوإبدل  
أو فتأمل كتبه محمده

أو الاسلام مطلق ويلزمه ما قال في الشرك كإلزامه ما قال في الاسلام لا يختلف ذلك ولو تزوج امرأتين  
الشرك بصدق فلم يدفعه البها أو بلا صدق فأصابها في الحالين ثم مات قبل أن يسلم ثم أسلم زوجها وطلب  
ورثتها صدقها الذي سعى لها أو صدق مثلها لم يكن لهم منه شيء لأن لا أقصى لبعضهم على بعض عاقبت  
في الشرك والحرب

(نكاح أهل الذمة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعقد نكاح أهل الذمة فيما بينهم ما يترافقوا  
البناء كنكاح أهل الحرب ما استجازوه نكاحاً ثم أسلموا لم ينقضه بينهم إذا جاز ابتداءه في الاسلام بحال  
وسواء كان بولي أو غير بولي وشهوداً وغير شهود وكل نكاح عندهم جائز آخره إذا صلح ابتداءه في الاسلام  
بحال قال وهكذا أن نكحها في العدة وذلك جائز عندهم ثم لم يسلم حتى غشى العدة وإن أسلم في العدة  
فنقض نكاحهم لأنه لا يصلح ابتداءه في الاسلام بحال وإن نكح محرماً أو امرأة أو أسلمه ثم أسلم فأنقضه  
لأنه لا يصلح ابتداءه في الاسلام بحال وكذلك أن نكح امرأة أسلمها ثم أسلمها قبل أن تنزل جزوج وجاغيره  
يصيبها وإذا أسلم أحداهم وعندهما كثر من أربع نسوة قيل له أسلم أي الأربع شئت وفارق سائرهن  
(قال الشافعي) وكذلك فهو ومن فإذا أهرها خيراً أو خيراً أو شيئاً مما يتول عندهم بته أو غيرها  
مما لم تكن فيهم فدفعوها إليها ثم أسلم فطلبت الصداق لم يكن لها غيره ما قبضت إذا غشيت العقد التي ينفذها  
النكاح فالصداق الذي لا يقصد به النكاح أولى أن يعنى فإذا تم قبض من ذلك شيئاً أسلم فإن كان الصداق  
مما يلحق في الاسلام فهو لها لأزاد عليه وإن كان مما لا يلحق فلها مهر مثلها وإن كانت قبضته وهو ما  
لا يلحق ثم طلقها (١) قبل الدخول أو بعد اسلامهما لم يرجع عليها بشيء وهكذا إن كانت هي المسلة وهو المختلف  
عن الاسلام لا يأخذ مسلم حراماً ولا يعطيه قال وإن كانت قبضته ثم أسلموا طلقها رجعت عليه بنصف  
مهر مثلها وإذا أسلم هو وهي كتابية فلهما على النكاح وإذا تناكح المشركون ثم أسلموا أفسخ نكاح  
واحد منهما وإن نكح يهودي نصرانية أو نصراني مجوسية أو مجوسية يهودية أو نصرانية أو وثنية  
كتابية أو كتابية وثنية لم أفسخ منه شيئاً إذا أسلموا (قال الشافعي) وكذلك لو كان بعضهم أفضل من  
بعض نسبا فتنكحوا في الشرك نكاحاً صحا عندهم ثم أسلموا لم ينقضه بتفاضل النسب ما كان التعامل  
إذا عني لهم ما يفسد العقد في الاسلام فهذا أقل من فسادها وإذا كانت نصرانية تحت وثني أو وثنية  
تحت نصراني فلا ينكح الولد ولا تكل ذبيحة الولد ولا ينكحها مسلم لأنها غير كتابية خالصة ولا تنسب الذمة  
أحد أبويها ولو تنكح أهل الكتاب المتأخرون أن يسلموا وجب علينا الحكم بينهم كان الزوج الحالف البناء  
أو الزوجة فإن كان النكاح لم يرضع لم يرضعهم إلا بشهود مسلمين وصدق حلال وولي جاز الأمر أباً وأخ  
لأقرب منه وعلى دين الزوجة وإذا اختلف دين الولي والمزوجة لم يكن لها ولي إن كان مسلماً وهي مشركة  
لم يكن لها ولي وإن كان أقرب الناس بها من أهل دينها لم يكن لها مقر بزوجها الحالف إلا أن كان تزويجه  
حكم عليها ثم نضع في ولائهم ما نضع في ولائهم المسلمات وإن نكحها بعد النكاح فإن كان يجوز ابتداء  
نكاح المرأة حين نكحها لم يكن البناء إلا جزاءه لأن عقده قد مضى في الشرك وقتل نكاحهم البناء وإن كان  
لا يجوز بمعاقبة فحشاء وإن كان المهر محرماً وقد دفعه بعد النكاح لم يجعل لها عليه غيره وإن لم يدفعه جعلنا  
لها مهر مثلها لأزادها قال ولو طلبت أن تنكح غير كف وأبي ذلك ولا تمنعت نكاحه وإن نكحته قبل  
الثناكم البناء ثم إذا كان مثل ذلك عندهم نكاحاً لماضي العقد (قال الشافعي) وإذا نكحها كوا السوا وقد طلقها  
ثلاثاً أو واحدة أو لم يها وتظاهر أو قد فها كمناعه حكمنا على المسلم عنه المسألة وأنزلهما ما نلزم  
المسلم ولا يجوز به كفارة التفهار الأربعة مؤمنة وإن أطمع لم يجز إلا الطعام المؤمنين ولا يجوز للصوم بحال  
لأن الصوم لا يكتب له ولا ينفع غيره ولا حصد على من قذف مشركاً وإن لم يلعن ويعز ولو نكحها كوا السوا

بعض المرضعين دون  
بعض واحتج فيما قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
لسهله بنت سهيل لما  
قالت له كنتمى سالىما  
ولدا وكان يدخل على  
وأنا أفضل وليس لنا إلا  
بيت واحد فماذا  
تأمرنى فقال عليه  
السلام فيما بلغنا أرضعيه  
خمس رضعات فيجزم  
بليها ففعلت فكانت  
ترامى من الرضاعة  
فأخذت بذلك عائشة  
رضي الله عنها فيسن  
أحب أن يدخل عليها  
من الرجال وأبى سائر  
أزواج النبي صلى الله  
عليه وسلم أن يدخل  
عليهن بشئ الرضاعة  
أحد من الناس وقلن  
ما نرى الذي أمر به  
صلى الله عليه وسلم  
إلا رخصة في سالم  
وحده وروى الشافعي  
رحمه الله أن أم سلمة  
قالت في الحديث هو  
لنا خاصة (قال  
الشافعي) رحمه الله  
تعالى فإذا كان خاصا  
فأخص من يخرج من  
العام والدليل على  
ذلك قول الله جل ثناؤه  
حولين كاملين لمن أراد

وقد طلقها نلانا ثم أمسكها فأصابها فان كان ذلك جازا عندهم جعلنا لها مهر مثلها بالاصابة وان كان ذلك  
غير جازا عندهم فاستكرهها جعلنا لها مهر مثلها بالاصابة وان كان عندهم زنا لم يستكرهها لم يجعل لها  
مهر مثلها وقرنا بينهما في جميع الاحوال (قال الشافعي) وإذا تزوج الذي ابنته الصغرى وابنته الصغيرة فهما  
على النكاح يجوز لهما من ذلك ما يجوز لاهل الاسلام (قال الشافعي) وإذا تزوجت المسجلة نكاحا فالمكاح  
مفسوخ ويؤدبان ولا يبلغ بها أحد وان أصابها فله مهر مثلها وإذا تزوج المسلم كافر غير كتابية كان  
النكاح مفسوخا ويؤدب المسلم الا أن يكون ممن يعذر بحجالة وان تكلم كتابية من اهل الحرب تركت  
ذلك والنكاح جاز

(نكاح المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ارتد المسلم فمكح مسلة أو مرتدة أو مشركة  
أو وثنية فالنكاح باطل أسما أو أحدهما أو لم يسلموا ولا أحدهما فان أصابها فله مهر مثلها والولد لاحق  
ولا حد وان كان لم يصبا فله مهر ولا نصف ولا منعة وإذا أصابها فله مهر مثلها ولا يحسن ذلك ولا تحل به  
لزوج لو طلقها ثلاثا لان النكاح فاسد وانما أفسدته لانه مشرك لا يحل له نكاح مسلة أو مشرك ولا  
يترك على دينه بحال ليس كالذي آمن على ذمة الجزية يؤديهما وترك على حكمه ما لم يحاكم النسا ولا  
مشرك من يميل تركه على دينه وإلى عليه بعدما يقدر عليه وهو مشرك عليه أن يقتل وليس لأحد  
المن عليه ولا ترك قتله ولا أخذه (قال الشافعي) ولا يجوز نكاح المرتدة وان تكلمت فأصبحت فله مهر  
مثلها ونكاحها مفسوخ والعلة في فسخ نكاحها العلة في فسخ نكاح المرتد

### (كتاب الصداق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا بجمدين اندريس الشافعي الملقب قال قال الله عز وجل وآتوا  
النساء صدقاتهن من أجلهن وقال عز وجل فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف وقال ان  
تبغوا بأموالكم محسنين غير مسافين فاستمتعتم بهن من فآتوهن أجورهن فريضة وقال ولا تعضلوهن  
لتذهبوا ببعض ما آتيتوهن وقال عز ذكره وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن أحداهن  
قطارا فلا تأخذوا منه شيئا وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا  
من أموالهم وقال وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله (قال الشافعي) فأمر الله  
الأزواج بأن يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهو  
كلمة عربية تسمى بعدد أسماء فيجتمل هذا أن يكون مأمورا بصداق من فرضه دون من لم يفرضه  
دخل أو لم يدخل لانه حق أزمنة المراء نفسه فلا يكون له حبس شيء منه الا بالمعنى الذي جعله الله تعالى  
وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن  
فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفو أو يعفو الذي يسده عقد النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقد  
وان لم يسم مهر أو لم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم أبدا الا بأن يلزم المراء نفسه ويدخل بالمرأة وان  
لم يسم مهر فلما احتل المعاني الثلاث كان أولاده ان يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب أو سنة  
أو إجماع واستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة  
وتمسوهن على الموسع قدره وعلى المتقدر ان عقد النكاح يصح بغير فريضة صداق وذلك أن الطلاق  
لا يقع الا على من عقد نكاحه وإذا ما أن انعقد النكاح بغير مهر ثبت فيه ذليل على الخلاف بين  
النكاح والبيوع والبيوع لا يتعد الا بين معلوم والنكاح يتعد بغير مهر استدلالنا على أن العقد يصح  
بالكلامه وان الصداق لا يشد عقده أبدا فإذا كان هكذا فلو عقد النكاح بمهر مجهول وأحرام ثبتت

أن يتم الرضا فخل  
الحولين غايه وما جعل  
له غايه فالحكم بعدمنى  
الغايه خلاف الحكم  
قبل الغايه كقوله تعالى  
والطلاق بتر بضر  
بأنفسهن ثلاثه قروه  
فاذا مضت الاقراء  
فحكمهن بعد مضيا  
خلاف حكمهن فيها  
قال المزني وفي ذلك  
دلالة عندى على نفي  
الولد لا كثر من سنتين  
بتأخير حمله وفصله  
ثلاثين شهرا كإثني  
توقيت الحولين الرضا  
لا كثر من حولين  
قال الشافعي رحمه  
الله تعالى وكان عسر  
رضى الله عنه لا يرى  
رضا الكبير يحترم  
وابن مسعود وابن عمر  
رضى الله عنهما وقال  
أبو هريرة رضى الله  
عنه لا يحترمن الرضا  
الافتاق الأمعاء قال  
ولا يصح من الرضا  
الا لجنس رضى عن  
مفترقات كلهن في  
الحولين قال وتفرق  
الرضعات أن ترضع  
المولود ثم تقطع الرضا  
ثم ترضع ثم تقطع  
كذلك فإذا رضع في مرة

العقد بالكلام وكان للمرأة مهر مثلها إذا أصيب وعلى أنه لا صدق على من طلق إذا لم يسم مهر أولم يدخل  
وذلك أنه يجب بالعقد والميسر وإن لم يسم مهر إلا لا يقول الله عز وجل وأمرأتموهن أن وهبت نفسها  
لنبي أن الرأى أن يستحبها خاصة لك من دون المؤمنين يريد الله تعالى أعلم النكاح والميسر بغير  
مهر ودل قول الله عز وجل وآتيتهم أخذاهن قنطارا على أن لا وقت في الصدق كذا أو قل إنك أنهي  
عن القنطار وهو كثير وتركه حد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع فيه فأقل ما يجوز في المهر  
أقل ما يتولى الناس وما لو استهلك رجل لرجل كانت دقبة وما يتبايعه الناس بينهم فإن قال قائل ما دل على  
ذلك قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أذوا العلاتي قيل وما العلاتي يا رسول الله قال ما تراضى به  
الاهلون (قال الشافعي) ولا يقع اسم على الأعلى شئ مما يتولى وإن قل ولا يقع اسم مال ولا على الأعلى  
ماله قيمة يتبايع بها ويكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها وإن قل وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل  
الفلس وما يشبه ذلك والثاني كل منفعة ملكك وحل منها مثل كراء الدار وما في معناها مما تحل أجزائه  
(قال الشافعي) والقصد في الصدق أحب إلينا وأستحب أن لا يرد في المهر على ما صدق رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نسائه وبناته وذلك خمسة درهم طلب البرقة في موافقة كل أمر فعله رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن الحرث بن  
عن أبي سلمة قال سألت عائشة كم كان صدق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقه لازواجه اثنتي  
عشرة أوقية ونش قالت أندرني ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية أخبرنا سفيان بن عيينة عن جند  
الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم  
عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك مالي وأزلف لك عن أي امرأت  
شئت وأكفك العزل فقال له عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك ومالك دولي على السوق فخرج إليه  
فأصاب شيئا فخطب امرأته فزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها يا عبد الرحمن  
قال على فوا من ذهب فقال أولم ولو نشاة (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني جند الطويل عن  
أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أن تصفره فقبسه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأته من الأنصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت  
إيها قال زينة فوا من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو نشاة (قال الشافعي) فكان  
ينافي كتاب الله عز وجل أن على النكاح الواطئ صداقا لما ذكرت ففرض الله في الأماء أن يتكهن باذن  
أهلهن ويؤتين أجورهن والاجر للصدق بقوله فما استعتم به منهن فآتوهن أجورهن وقال عز وجل  
وامرأتموهن أن وهبت نفسها للنبي الآية (قال الشافعي) خالصة به ولا مهر فأعلم أنها التي صلى الله  
عليه وسلم دون المؤمنين قال فأى نكاح وقع بلا مهر فهو ثابت ومتى قامت المرأة بمهرها فلها أن يفرض  
لها مهر بثلاث وكذا أن يدخلها الزوج ولم يقرض لها مهر مثلها ولا يخرج الزوج من أن يتكهنها  
بلا مهر ثم يطلق قبل الدخول فيكون لها المتعة وذلك الموضع الذي أخرج الله تعالى به الزوج من نصف  
المهر المسمى إذا طلق قبل أن يدخل بها وسواء في ذلك زوجة مسلمة أو ذمية أو أمية مسلمة ومدينة  
ومكتوبة وكل من لم يكمل فيه العتق قال الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تمتعهن وقد فرضتم لهن  
فريضة فخذن مما فرضتم فجعل الله تعالى الفرض في ذلك إلى الأزواج فدل على أنه برضا الزوجة لأن  
الفرض على الزوج للمرأة ولا يلزم الزوج والمرأة الإجماع على ما يجدد في شئ فدل كتاب الله عز وجل  
على أن الصدق ما تراضى به المتان كما يكون البيع ما تراضى به المتبايعان وكذلك دلت سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فلم يحرف في كل صدق مسمى إلا أن يكون ثمنه الأثمان (قال الشافعي) وكل  
ما بارأ أن يكون ميسعا أو مستأجرا بين جار أن يكون صدقا وما لم يحرف فيه لم يحرف في الصدق فلا يجوز



منهن ما بعلم أنه وصل  
الى جوفه ما قل منه وما  
كثرفهى رضة وان  
التقسيم الشدي فلهما  
قليل وأرسله ثم عاد اليه  
كانت رضة واحدة  
كما يكون الحالف  
لأكل بالهار الامرة  
فيكون يأكل ويتغص  
بعد الأزدردادو يعود  
ياكل فذلك كل مرة  
وان طال وان قطع  
ذلك قطعا بعد قليل  
أو كثير ثم أكل حنت  
وكان هذا كلتن ولو  
أنفد ما في إحدى  
الشدين ثم تحول الى  
الأخرى فأنفد ما فيها  
كانت رضة واحدة  
والجور كالرضاع  
وكذلك السعوط  
لان الرأس جوف ولو  
حقن به كان فيها  
قولان أحدهما أنه  
جوف وذلك أنها فطر  
الصائم والأخران  
ما وصل الى الدماغ كما  
وصل الى المعدة لانه  
يفتقد من المعدة  
وليس كذلك الحقنة  
(قال المزني) رحمه الله  
قد جعل الحقنة في  
معنى من شرب الماء  
فأفسر فكذلك هو

الصدوق الامعوليا ومن عين يحمل سبعة نقد أو أوال رجل وسواء قل ذلك أو أكثر فيوزان ينكح الرجل  
المرأة على الدرهم وعلى أقل من الدرهم وعلى النسيء بأقل من قيمة الدرهم وأقل ماله من إذا أرضت المرأة  
المشكوة وكانت من يجوز أن يهرأق ماله (قال الشافعي) ويجوز أن تنكحه على أن يخط لها ثوبا أو يبنى  
لها دارا أو يخدمها شهرا أو يعمل لها عملا ما كان أو يعلمها قرا ناسي هو يعمل لها عدا وما أشبه هذا  
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قبا ما طو بلا فقام رجل فقال يا رسول الله تزوجنيها  
ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها به فقال  
ما عندي الا ازارى هذا قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطتها ما به جلست لا ازاراك فالتس لها  
شيئا فقال ما أحديت فقال التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال ما أحديت فقال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا أو سورة كذا السور سماها فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن (قال الشافعي) وخاتم الحديد لا يسوي  
قريبان من الدرهم ولكن له من يتابع به (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
أدوا الصلوات فقالوا وما الصلوات قال ما تراضى به الاهلون وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
من استعمل بدينه فقد استعمل (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحازن كاحا على  
نعلن وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال في ثلاث قبضات من زبيب مهر أخير ناسقان  
عن أبيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال تسرى رجل بجمارية فقال رجل بهيالي فذكر ذلك  
لسعيد بن المسيب فقال لم تحل الموهوب به لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقه ما سوطا فما فوقه  
جاز أخبرنا إبراهيم بن محمد قال سألت ربيعة عما يجوز في النكاح فقال درهم فقلت فأقل قال ونصف  
قلت فأقل قال نعم وجبة خطنة أو قبضة خطنة

(في الصدوق بعينه يتلف قبل دفعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا تزوجها على شيء مسمى  
فذلك لازم له ان مات أو ماتت قبل أن يدخل بها أو دخل بها ان كان نقدا فالنقد وان كان دينيا فالدين  
أو كيلا موصوفا فالكيل أو عرق موصوفا فالعرق وان كان عرضا بعينه مثل عدا أو أمة أو عبدا أو بقرة  
فهذا ذلك في يده قبل بدفعه ثم طلقها قبل أن يدخل بها فله نصف قيمته يوم وقع عليه النكاح وذلك يوم  
ملكته ما لم يحدث لها منعافان طلبته فتمتعها منه فهو غاصب وله قيمته أكثر ما كانت قيمته « قال الربيع »  
والشافعي قول آخر أنه اذا أصدقه ما سأفلف قبل أن يقبضه كان لها صدق مثلها كالأشترت منه شيئا فتلاف  
قبل أن يقبضه رجعت بالنسيء الذي أعطته وهكذا ترجع بضعها وهو نسيء الذي أسددها به وهو  
صدق المثل « قال الربيع » وهذا آخر قول الشافعي قال فان نكحته على خياطة ثوب بعينه فهلك  
فلهما عليه مثل أجر خياطة ذلك الثوب وتقوم خياطة يوم نكحها فيكون عليه مثل أجره « قال  
الربيع » رجعت الشافعي عن هذا القول وقال لها صدق مثلها « قال الربيع » قال الشافعي وإذا  
أصدقه ما سأفلف قبل بدفعه البها حتى تلف في يده فان دخل بها فله صدق مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلهما  
نصف صدق مثلها وانما ترجع في نسيء الذي ملكته بضعها فترجع بنسيء البضع كالأشترت شيئا بدينه  
فتلف النسيء رجعت بالنسيء الذي أعطته لانه لم يعطها العوض من نسيء الدرهم فكذلك ترجع بما أعطت وهو البضع  
وهو صدق المثل وهو آخر قول الشافعي قال وان نكحته على شيء لا يصلح عليه الجعل مثل أن يقول  
أنكحتك على أن تأتيني بعبدتي الأبق أو على الشارد فلا يجوز الشرط والنكاح ثابت وله مهر مثلها لان  
اتباعه بالضاة ليس باجارة وتزويجه ولا شيء له غاية تعرف وتلكها به بضعها فهو مثل أن تعطيه دينار على  
أن يفعل أحدهم فدين فاداء ما جاء جعلته له عليه فله الدينار وان لم يأتيها به فلا دينار له ولا عكلا الدينار الا

في القياس في معنى من شرب اللبن وان جعل السوط كالجودر لان الرأس عنده جوف فالحقنة اذا وصلت الى الجوف عندي أولى وبالله التوفيق وأدخل الشافعي رحمه الله تعالى على من قال ان كان ما خلط باللبن أغلب لم يحرم وان كان اللبن الأغلب حرم فقال أرايت لو خلط حراما بطعام وكان مستهلكا في الطعام أما يحرم فكذلك اللبن (قال الشافعي) رحمه الله ولو جبن اللبن فأطعمه كان كالزراع ولا يحرم لبن البهيمة اغما يحرم لبن الادميات قال الله جل ثناؤه وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وقال فان أرضعنكم لکم فآتوهن أجورهن قال ولو حلبتهن أرضعة خامسة ثم مات فوجره صبي كان ابنها ولو رضع

(١) قوله صدق مثلها كذا في الأصول في هذا الموضع ولعله من زيادة النسخ تأمل كتبه

مصححه

بأن يأتها بما جعل له عليه وهي هناك ملكته بضعها قبل يأتها بما جعل له قال وما جعل لها فيه عليه الصدق اذ ماتت أو ماتت قبل اصابها أو بعد اصابها (١) صدق مثلها فطلقها فيه قبل أن يدخل بها فلها نصف المسمى الذي جعل لها ونصف العين التي أصدقها ان كان قائما وان مات نصف صدق مثلها وذلك مثل أن يتزوجها على خياطة ثوب فذلك فيكون لها نصف صدق مثلها ان بضعها التين وان انتقصت الاعارة هلاكه كان لها نصف الذي كان غنالا لاجارة كما يكون في البيوع قال واذا أفاها ما أصدقها فأعطها ذلك دنانير أو دراهم ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصفه وان هلك نصف مثله وكذلك الطعام بالمكيل والموزون فان لم يوجد له مثل فثل نصف قيمته

(فبين دفع الصدق ثم طلق قبل الدخول) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصدق الرجل المرأة دنانير أو دراهم فدفعتها اليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها والدنانير والدرهم فاقعة بأعيانها لم تغير وهما يتصدقان على أعيانها يرجع عليها بنصفها وهكذا ان كانت تبرا من فضة أو ذهب فان تغير شيء من ذلك في يدها ما بان تدفن الورق فيبلى فينقص أو تدخل الذهب البار فينقص أو تصوغ الذهب والورق فتزيد قيمته أو تنقص في التاريف كل هذا سواء يرجع عليها بمثل نصفه يوم دفعه اليها لانها ملكته بالعقدة وضمنته بالدفع فلها زيادته وعليها نقصانه فان قال الزوج في النقصان أنا أخذته ناقصا فليس لها دفعه عنه الا في وجه واحد ان كان نقصانه في الوزن وزاد في العين فليس له أخذ في الزيادة في العين وانما زيادته في مالها أو نساها في الزيادة أن تدفعه اليه زائدا غير متغير عن حاله فليس له الا ذلك قال ولو كان أصدقها حلما مصوغا أو ناعما من فضة أو ذهب فان كسر كان كالموصف لها وعليها أن ترد عليه نصف قيمته يوم دفعه مصوغا ولو كان انا من فضة فان كسر أحد هما وبقي الآخر صحيحا كان فبقا قولان أحدهما ان له أن يرجع بنصف قيمتها الآن يشاء ان يكون شر يكالها في الاناء الباقي ويضعها نصف قيمة المستهلك والاخر أنه شريك في الباقي ويضعها نصف قيمة المستهلك لشيء له غير ذلك وهذا أصح القولين ولو زادت في قيمتها صناعة أو شأ أدخلته كان عليها أن تعطيه نصف قيمتها يوم دفعها اليها وان كان الا أنات من فضة فان كسر اثم طلقها رجع عليها بنصف قيمتها مصوغين من الذهب وان كان من ذهب رجع عليها بنصف قيمتها مصوغين من فضة لانه لا يصلح أن يأخذ ورقا ورقا كثر وزانها ولا يتفرق حتى يتقايضا قال ولو كان الصدق فلو ساء أو انا من نحاس أو حديد أو رصاص لا يختلف هذا الا في أن قيمة هذا كله على الأغلب من نقد البلد دنانير ان كان أو دراهم وبغار الرجل فيه صاحبه قبل أن يقبض قيمتها لانه لا يشبه الصنف ولا ماله الربا في النسبة وكذلك لو أصدقها خشبة فلم تغير حتى طلقها كان شر يكالها بنصفها ولو تغيرت ببلاد أو عفن أو نقص ما كان النقص ان عليها أن تعطيه نصف قيمتها بجميعه الا أن يشاء هو أن يكون شر يكالها بنصف جميع ما نقص من ذلك كله فلا يكون لها دفعه عن ذلك ناقصا والقول في الخشبة والخشب معها كالمقول في الاناء الذهب والا نية اذا هلك بعضه وبقي بعض وكذلك اذا زادت قيمتها بان تعمل أبوابا أو نوابيت أو غير ذلك كانت لها ورجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها واذا أرادت أن تدفع اليه نصفها أبوابا وتجعله شر يكافي نصفها نوابيت لم يكن ذلك عليه الا أن يبطوع وان كانت الثوابيت والابواب كثر قيمة من الخشب لان الخشب يصلح لالاتصال له الثوابيت والابواب وليس عليه أن يحول حقه في غيره وان كان كثر غنائه ولا يشبه في هذا الدنانير والدرهم التي هي فاقعة بأعيانها لا يصلح منها شيء لما لا يصلح له غيرها وهكذا لو أصدقها ثيابا فلبت رجع عليها بنصف قيمتها الآن يشاء أن يكون شر يكالها بالنصف بالية فلا يكون لها دفعه عنه لان ماله ناقص ولو أصدقها ثيابا فقطعت أو وصغنها فزادت في التقطع أو الصبيغ أو انقصها كان سواء ويرجع بنصف قيمتها ولو أراد أن يكون شر يكالها في الثياب المقطعة أو المصبوغة ناقصة أو أرادت أن يكون شر يكالها في الثياب رائدة لم يجبر واحد منهما على ذلك الا أن يكون يشاء لان

التياب غير المتقطعة وغير المصبوعة تصلح وتراد لما اتصل به المصبوعة ولا تراد فقد تغيرت عن حالها التي أعطها لهاها وكذا الوأصدقها غير لا فتسحقه رجع عليها غسل نصف الغزل ان كان له مثل وان لم يكن له مثل رجع غسل نصف قيمته يوم دفعه وكل ما قل رجع غسل نصف قيمته فأما هو يوم دفعه لا نظرا لى نقصه بعد ولا زيادته لانها كانت مالكة له يوم وقع التقيد وضامته يوم وقع القبض ان طلقها نصفه فأما أوقية نصفه مستهلكا (قال الشافعي) ولو أصدقها أجزأفت به أو خضبها فادخلته في بئان أو بخارة فادخلتها في بئان وهي فاقعة بأعيانها فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها اليها لانها كانت مالكة وانما صار له النصف بالطلاق وقد استعمل هذا وهي غلظة فلا يخرج من موضعه الا ان تشاء هي وان خرج بحاله كان شريك فيه وان خرج ناقصا لم يجز على اخذه الا ان يشاء وله نصف قيمته واذا انكم الرجل المرأة على أن يخدم فلا نشهر اخذ منه نصف شهر ثم مات كان لها في ماله نصف مهر مثلها ولو تكتمت على أن يحملها على بيع بعينه الى بلد فحملها الى نصف الطريق ثم مات البعير كان لها في ماله نصف مهر مثلها ونصف مهر مثلها كائن يستوجب به الا ترى أنها لو تكررت معه بغيره بعشرة فبات البعير في نصف الطريق رجعت بنحوه

(صداق ما يزيد بدنه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أصدقها أمه وعبد صغيرين ودفعهما اليها فكبرا أو غير عائلين ولا عاملين فعلا أو عيلا أو عيبن فأصرا أو أربصين فزنا أو مضرورين أي ضرر كان فذهب ضررهما وأصححين فرضا أو شاينين فكبرا أو أعوزا أو نقصا في أبدانهم ما والنقص والزيادة انما هي ما كان قائما في البدن لافي السوق بغير ما في البدن ثم طلقها قبل أن يدخل بها كانت لها وكل عليها أن تعطيه أنصاف قيمتها يوم قبضتها الا ان تشاء ان تدفعها اليه زائدين فلا يكون له الا ذلك الا ان تكون الزيادة غير تهم بان يكونا صغيرين فكبرا كبيرا بعد من الصغير فالصغير يصلح لما يصلح له الكبير فيكون له نصف القيمة وان كانا ناقصين دفعت اليه أنصاف قيمتهما الا ان يشاء ان يأخذها ناقصين فليس لها منعه اياهما لانها انما تمنعه الزيادة فالما لنقص عماد دفع اليها فليس لها ولها ان كانا صغيرين فكبرا أن تمنعه اياهما وان كانا ناقصين لان الصغير غير الكبير وأنه يصلح كل واحد منهما لما يصلح له الآخر (قال الشافعي) ولو كانا بحالهما الا انهما أعوزا لم يكن لها منعه أن يأخذها أعوزين لان ذلك ليس يتحول من صغير ولا كبر الكبير بحاله والصحيح خبر من الاعور وهذا كله ما لم يقض له القاضي بأن يرجع بنصف العبد فاذا قضى له بأن يرجع بنصف العبد فغنته فهي ضامته لما أصاب العبد في بدنها ان مات غنت نصف قيمته أو أعوزا أخذ نصفه وغنتها نصف العور فعلى هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) والخل والشهر الذي يزود بنقص في هذا كله كالعبد والاماء لا تخالفها في شيء ولو كان الصداق امة فدفعها اليها فولدت أو ماشية فغنت في بدنها ثم طلقها فلا تأخذ من دخل بها كان لها التناج كله وولد امة ان كانت امة والماشية زائدة وانقصه فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمة امة والماشية يوم دفعها اليها الا ان يشاء ان يأخذ نصف الامهات التي دفعها اليها ناقصة فيكون ذلك الا ان يكون نقصها مع تغير من صغير الى كبر فيكون نقصها بالمسب أو تغير البدن وان كان نقصا من وجه بلوغ سن كبر زائد في من وجه غيره ولا يكون له اخذ الزيادة وانما زادت في مالها وان كان دفعها كبيرا فكان نقصها من كبر أو هرم كان ذلك لان الهرم نقص كله لازية ولا يجز على اخذ الناقص الا ان يشاء وهكذا امة اذا ولدت فنقصتها الولادة واختار اخذ نصفها ناقصة لا يختلفان في شيء الا ان اولاد امة ان كانوا معها صفارا رجع بنصف قيمتها ثلاثا لغير قريتها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها في لا يجزى في يومه على أن ترضع مولودا غيره ولا تحضنه فتشغل به عن خدمته ولا تمنع المولود الرضاع فأضربه فلذلك لم يجعل له الا نصف قيمتها وان

منها بعدم موتها المحترم لانه لا يحل لبن الميتة ولوحلب من امرأة لبن كثير ففرق ثم أوجز منه صبي مرتين أو ثلاثة لم يكن الارضعة واحدة وليس كاللبن يحدث في الثدي كلما خرج منه شيء يحدث غيره ولو تزوج صغيرة ثم أرضعها أمه أو ابنته من نسب أو رضاعا وامرأة بنه من نسب أو رضاعا بلبن ابنه حرمت عليه الصغيرة أبدا وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعها بنصف صداق مثلها لان كل من أفسد شرا من قيمة ما أفسد بخطا أو وعد ولو أرضعها امرأة كبرية لم يصحبها حرمت الام لانها من أمهات نسائه ولا نصف مهرها ولا متعة لانها المفسدة وفسد نكاح المرضعة بلا طلاق لآنها صارت وأمها في ملكه في حال ولها نصف المهر ورجع على التي أرضعها بنصف مهر مثلها ولو تزوج ثلاثا صفارا فأرضعها امرأة اثنين منهن المرضعة

كلوا كبارا كان له أن يرجع بنصف الام ولا يجبر على ذلك لانها والدة اعلی غير الحاقبل تلد وان زادت بعد  
الولادة لم يجبر المرء على أن تعطيه نصفها وتعطيه نصف قبتها واذا اعطته نصفها مستطوعة أو كانت غير  
زائدة ففرق بينهما وبين ولدها في اليوم الذي يستخذهما فيه فاذا صار اليه نصفها ما ولدت بعد من ولد قبته  
وبنها (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الجارية والمأشبة والعبيد الذين اصدقها اغلواها غلوا أو كان  
الصدق بخلافه فاعثر لها ما اصابته من غيره فكان لها كله دونه لانه في ملكها ولو كانت الجارية حلي  
أو المأشبة مخاضا لم يملكها كان له نصف قيمتها يوم دفعها له حادث في ملكها ولا جبره ايضا ان ارادت المرأة  
على أخذ الجارية حلي أو المأشبة مخاضا من قبل الخوف على الحبل وان غير المخاض يصلح لما لا يصلح له  
المخاض ولا يجبرها ان اراد على أن تعطيه جارية حلي ومأشبة مخاضا وهي أزيد منها غير حلي ولا مخاض  
في حال والجارية انقص في حال وأزيد في أخرى قال ولو كان الصدق بخلافه دفعها اليها لغيرها فاعثر  
فالثمة كلها كما يكون لها نتاج المأشبة وغلة الرقيق وولدة الامه فان طلقها قبل أن يدخل بها والخل  
زائدة يرجع بنصف قيمة الخل يوم دفعها اليها الا ان نشاء أن تعطيه نصفها زائدة بالخال التي أخذته في  
الشباب لم يكن لها الا نصفها وان كانت زائدة وقد ذلت وذهب شبابها لم يكن ذلك عليه لانها وان زادت يومها  
ذلك بغير تهاهي متغيره الى النقص في شبابها فلا يجبر على ذلك الا ان يشاء وانما يجبر على ذلك اذا دفعها مثل  
حاليها حين قبضتها في الشباب أو أحسن ولم تكن نافعة (١) من قبل التزويج للنقص فيه وان طلقها لم يتغير  
شبابها واذا نقصت وهي مطهرة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن ذلك له وكانت مطلعة كالجارية الحلي  
والمأشبة الماخض لا يكون له أخذها زيادة الحبل والماخض مخالفة لها في أن الطلاع لا يكون مغيرا  
للخل من حال إلى الأبد الا بالزيادة ولا تصلح الخل غير مطهرة لئلا تصح له مطلعة فان شاءت أن تدفع اليه  
نصفها مطلعة فليس له الا ذلك لما وصفت من خلاف الخيل للنتاج والحبل في أن ليس في الطلع الا زائد وليس  
مغيرا قال وان كان الخل قد أمّر وبدا صلاحه فهكذا وكذلك كل شعر اصدقها اياه فاعثر لا يختلف يكون  
لها وله نصف قيمته الا ان نشاء هي أن تسلم له نصفه ونصف الثمرة فلا يكون له الا ذلك لم يتغير الشعر بان  
يرقل ويصير فخما فاذا صار فخما وانقص بسبب دخله لم يكن عليه أن يأخذه بتلك الحال ولو شاءت هي اذا  
طلقها والشعر مئثران تقول أقطع الثمرة وتأخذ نصف الشجر كان لها اذا لم يكن في قطع الثمرة فساد للشجر  
فما يستقبل فان كان فيها فساد لها فما يستقبل فليس عليه أن يأخذها معيبة الا ان يشاء ولو شاءت أن  
تترك الشجرة حتى تسجنها وتجدها ثم تدفع اليه نصف الشجر لم يكن ذلك عليه لان الشجر قد يهلك الى ذلك  
ولا يكون عليه أن يكون حقه فلا يؤخره الا ان يشاء وتأخذها بنصف قيمتها في هذه الاحوال كلها اذا  
لم يتراضا بغير ذلك ولو شاء أن يؤخرها حتى تجد الثمرة ثم يأخذ نصف الشجر والخل لم يكن ذلك عليه من  
وجهين أحدهما أن الشجر والخل يزيدان الجدد والاخر أنه لما طلقها أو فيها زائدة وكان يحول لادونها  
كانت مالكة لها دونه وكان حقه قد تحول في قيمته فليس عليها أن يحول الى غيره ما وقع له عند الطلاق  
ولا حتى له فيه

(صدق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزید أو ينقص) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو اصدقها  
أمة ومأشبة فلم يدفعها اليها حتى تناهت في يديه ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها النتاج كله دونه لانه  
تغير في ملكها ونظر الى المأشبة فان كانت بخالها يوم اصدقها اياها أو ازيد في ملكها بنصف  
المأشبة دون النتاج وان كانت ناقصة عن حالها يوم اصدقها اياها كان لها الشار فان شاءت أخذت منه  
انصاف قيمتها يوم اصدقها اياها وان شاءت أخذت نصفها ناقصة وهكذا كانت أمة فولدت أو عبيدا  
فأغلوا « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنها ان شاءت أخذت نصفها ناقصة وان شاءت رجعت  
بنصف مهر مثلها وهو أصح قوله وآخر قوله (قال الشافعي) وان كان النتاج أو ولد الجارية هلك في يديه

الخامسة معا فسد  
نكاح الأم ونكاح  
الصبيتين معا ولكل  
واحدة منهما نصف  
المهر المسمى ويرجع على  
امراته بمثل نصف مهر  
كل واحدة منهما وتحل  
له كل واحدة منهما  
على الافراد لانها  
ابنتا امرأة لم يدخل بها  
فان أرضعت الثالثة  
بعد ذلك لم تحرم لانها  
منفسدة قال ولو  
أرضعت احدها  
الرضعة الخامسة ثم  
الآخر بين الخامسة  
معا حرمت عليه والتي  
أرضعها أولا لانها  
صارا أما وبناتي وقت  
واحد معا وحرم  
الآخر بان لانها صارتا  
أختين في وقت معا ولو  
أرضعتهما متفرقتين لم  
يحرمها معا لانها لم ترضع  
واحدة منهما الا بعد ما  
بانت منه هي والاولى  
فثبت نكاح التي  
أرضعتهما بعد ما بانت

(١) قوله من قبل  
التزويج وقوله بعد بان  
يرقل كذا في الاصل  
وانظره كتبه صحيحه



أختلزم إذا أنكم كبيرة  
ثم صغيرة فأرضعت أن  
تكن بكراة تكتم  
على أمها في ذلك دليل  
على ما قلنا أنا وقد قال  
في كتاب النكاح  
القديم أن تزوج  
مبتين فأرضعتها  
أمر أو أوجده بعد  
واحدة أنفسح نكاحهما  
(قال المزني) رحمه الله  
وهذا إذا استواء  
وهو بقوله أولى  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو كان للكبيرة  
بنات مراضع أو من  
رضاع فأرضعن الصغار  
كلهن أنفسح نكاحهن  
معا ورجع على كل  
واحدة منهن بنصف  
مهر التي أرضعت (قال  
المزني) رحمه الله  
ويرجع عليهن بنصف  
مهر أمه الكبيرة  
أن لم يكن دخل بها  
لأنها صارت جديعة  
بنات بناتها معا وتحرم  
الكبيرة أبدا وتزوج  
الصغار على الأنفراد ولو  
كان دخل بالكبيرة  
حرم جميعا أبدا ولو لم  
يكن دخل بها  
فلو أرضعت من أم أمهاته  
الكبيرة أو جدتها أو

فيجوز ما اجتماعه عليه فيه وكذلك أن كانت حرة ثوبا ولم تزرها ولو كانت غرستها أو بنت فيها كلته  
فيها يوم دفعها اليها (قال الشافعي) ولو كانت زرعها أو حصدها ثم أطلقها وهي محصونة فله نصف هذه  
الأرض الآن يكون الزرع فيها رائد الها فلا يكون له أن يأخذها زائدة الآن تشاهي فلا يكون له غيرها  
وان كان الزرع نقصا فله نصف قيمتها ولا يكون عليه أن يأخذها ناقصة إلا أن يشاء هو أخذها فإذا شاء  
هو أخذها وهي ناقصة لم يكن لها منعة من نصفها  
**(المهر والبيع)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نكحها بألف على أن تعطيه عبدا يسوي  
الفاقد فعت البسه ودفع اليها الألف ثم أطلقها قبل أن يدخل بها فعت بقولان أحدهما أن المهر المسمى  
كالبيع فلا يختلف في هذا الموضع ومن قال هذا قال لأنه يجوز في شرطه مسمى ما يجوز في البيع ويرد فيه  
ما يرد في البيع فهذا أجزآن يكون مع النكاح ميسعا غيره ولم يرد له ذلك قاله فان انتقض المثل في الصداق  
بالطلاق فقد ينتقض في البيع بالشفعة ثم لا تمنع ما فيه الشفعة أن يكون كالبيع فمساوي هذا قال  
وهذا جائز لا نفسح صداقها ولا ترده إلى صداق مثلها وهو على ما راضيا عليه والثاني أنه لا يكون مع  
الصداق بيع وظاهره مثل هذا أثبتنا النكاح وكان لها صداق مثلها وورد البيع أن كان قائما وإذا كان  
مستهلكا فقيمتها وبه يقول الشافعي قال وأصل معرفة هذا أن تعرف قيمة العبد الذي ملكته هي وزوجها  
مع عليكها إياه عقد نكاحها فان كان قيمة العبد ألفا وصداق مثلها ألفا فاقسم المهر وهو ألف على قيمة  
العبد وعلى صداق مثلها فيكون العبد ميسعا بمائة ويكون صداقها خمسمائة فينفذ العبد ميسعا  
بخمسمائة فان قبض العبد ودفع اليها الألف ثم أطلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق عاشرين  
وخمسين وذلك نصف ما أمدها ولومات العبد في بداهة قبل يقبضه انتقض فيه البيع ورجع عليها بقيمة  
خمسائة ثم كان الباقي صداقها فان أطلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق عاشرين وخمسين وان  
لم يكن دفع الصداق دفع الهما عاشرين وخمسين ولو لم يمت العبد ولكنه دخله العيب كان له الخيار في أخذه  
ميسعا بجميع الثمن أو ينقض البيع فيه قال ولو كان أصدها عبدا بعينه على أن زادته ألف درهم كانت  
كالمسئلة الأولى نظر فان كانت قيمة العبد ألفا ومهر مثلها ألفا وزادها إياه ألفا فلها نصف العبد والصداق  
ونصفه الآخر بالألف فان أطلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد وكان له ثلاثة أرباعه نصفه  
بألف وربعه بنصف المهر قال ومن أجاز هذا قال أنما معنى أن تنقض البيع كله إذا انتقض بعضه  
بالطلاق أني جعلت ما أعطاهم مقسوما على الصداق والبيع فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك  
لأن النكاح لا يرد كإرد البسوع فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك إنما أرد البيع كله إذا كان  
الميسع قائما بعينه فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه بحال فأكون قد نفقت البيعة ورددت بعضها دون  
بعض قال ولو تزوجها بعد بعينه وألف درهم على أن تعطيه عبدا بعينه ومائة دينار وتقاضا قبل أن  
يتفرقا كان النكاح جائزا ونظر إلى قيمة العبد الذي تزوجها عليه مع الألف فان كان ألفا فالصداق ألفان  
فيقسم ألفان على مهر مثلها والعبد الذي أعطته والمائة دينار فان كان صداق مثلها ألفا فقيمة العبد  
الذي أعطته ألفا وقيمة المائة دينار ألفين والعبد الذي أعطته ميسع بخمسمائة والمائة دينار ميسعة  
بألف وصداقها خمسمائة لأن ذلك كله في العبد الذي أصدرها والدرهم الألف بكل شيء فما أعطته من  
عقدتها والعبد والمائة دينار بقدر قيمته من العبد والألف فان أطلقها قبل أن يدخل بها سلمت له المائة  
والعبد ورجع عليها عاشرين وخمسين في كل ما أعطاه من العبد بحصته ومن الألف بحصتها فيكون له  
من الألف التي أعطاه مائة وخمسة وعشرين ومن العبد قيمة مائة وخمسة وعشرين وذلك ثمنه وان كانا  
لم يتقاضيا قبل أن يتفرقا فسد الصداق لأن فيه صرفا فاستأخرا وما كان فيه صرف لم يصلح أن يتفرقا فحق  
بتقاضيها لصداق مثلها قال ولو أصدرها ألفا فعلى أن ردت إليه ألفا وخمسمائة كان النكاح ثابتا

والصدق باطلا ولها مهر مثلها لا يجوز الدراهم بالدراهم ولا المعولة ومشلا غسل وأقل ما في هذا أن  
 الخمسة وقعت من الألف على يعرف عند عقد البيع ألا ترى أن مهر مثلها يكون ألفا فتكون الخمسة  
 بثلاث الألف ويكون مائة فتكون الخمسة بثمانية ولو كان مهر مثلها خمسمائة لم يجوز من قبل أن  
 الصفقة وقعت ولا يدري كم حصه الدراهم التي أعطت من الدراهم التي أعطاه ولا يصح فهم ما حتى يعرف  
 فيه عقد الصرف من عقد البيع فتكون الدراهم بدراهم مثلها وزن ويكون الصدق معلوما غيرها قال  
 وإذا كانت الدنانير بدراهم فكانت نقدا يتقاضان قبل أن يتفرقا فلا بأس بذلك لأنه لا بأس بالفضل في  
 بعضها على بعض بدليله قال ولو تزوجها على ثياب نسوى ألفا على أن زاده ألفا وكان صدق مثلها ألفا  
 فكان نصف الثياب ببيعها بالالف ونصفها صدقها فان طلقها قبل الدخول فلهما ثلاثة أرباع الثياب  
 نصفها بالبيع ونصف النصف بنصف المهر « قال الربيع » هذا كله متروك لأن الشافعي رجع عنه  
 إلى قول آخر قال ولو طلقها قبل الدخول ولم يكن دفع الثياب إليها حتى هلكت في يده (١) ودفعها  
 الألف التي قبض منها إن كان قبضها وإن لم يكن قبضها لم يدفع إليه من ثيابها لأنه قد هلك ما اشترت منه قبل  
 قبضه فلا يلزمها عنه وأعطاه نصف مهر مثلها من قيمة الثياب وذلك ربع قيمة الثياب مائتان وخمسون  
 درهما ففعل هذا الباب كله قياسه قال ولو تزوجها على أبيها وأوها يسوى ألفا وعلى ابنها وابنها  
 يسوى ألفا على أن زاده ألفا ومهر مثلها ألف فدفع إليها أبيها وأولم يدفعه فسواء النكاح ثابت والمهر جائز  
 وأوها ساعة ملكته حر لأن ملكها أيام ساعة ملك عقد نكاحها وكذلك ابنها إن كان هو الصدق ويلزمها  
 أن تعطيه الألف التي زاده فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع علم ابماثني وخمسين وذلك نصف صدقها  
 لأن أبيها كان يبيع بخمسمائة فسلم لها حين عتي فصار صدقها خمسمائة فرجع عليها به فهو مائتان  
 وخمسون فان قال قائل قال أزلت صدقات النكاح منزلة السبع وأنت تقول المتبايعان بالخيار ما لم  
 يتفرقا فيكون المرأة والرجل بالخيار في الصدق ما لم يتفرقا قيل لا فان قال قائل فافرق بينهما قبل  
 المأجلا جلتا ولم يخف أحدهما النكاح كالسبع المستهلكة فقلنا إذا كان الصدق مجعولا فلا ظمير أمهر  
 مثلها ولا مرد النكاح قال فنان في البيع الشيء المجهول يملك في يدي المشتري وفي البيع العلوم فيه الخيار لصاحبه  
 فيه قبته حكمنا في النكاح إذا كان حكمه لا رد عقده أنه كبيع قد استهلك في يدي مشتريه ألا ترى أن  
 رجلا اشترى من رجل عبد اعلى أنه بالخيار يومه أو ساعته فمات قبل مضي وقت الخيار لزمه بالتمن لأنه ليس  
 ثم عين رد والنكاح ليس بعين ولا يكون لئنا كمين خيار لما وصفت قال ولو تزوج الرجل المرأة فأصدقها  
 ألفا وردت عليه خمسمائة درهم فالتكاح ثابت والصدق باطل ولها مهر مثلها تقاضا قبل أن يتفرقا  
 أولم يتقاضا لأن حصه الخمسمائة درهم من الألف مجعولة لأنها مقسومة على ألف وصدق مثلها وهكذا  
 ولو تزوجها بالف على أن ردت عليه ألفا كان الصدق باطلا وهي مثل المسئلة قبلها وزاده ألفا لو كانت  
 ألفا بالف وزاده كان الرافعي الزيادة والنكاح بلا حصه من المهر فيكون لها صدق مثلها وبطل البيع  
 في الألف وهكذا لو نكحها بمائة أربب حنطه على أن ردت عليه مائة أربب حنطه أو أقل وأكثر وهكذا  
 كل شيء أصدقها ما وردت عليه شأنه مما في الفضل في بعضها على بعض الرابح يجوز من هذا شيء  
 حتى يسمى حصه مهرهما أصدقها واحدة ما أخذ منها فإذا أصدقها ألفا على أن حصه مهرها خمسمائة  
 وردت عليه خمسمائة بخمسمائة وكان هذا فيما في بعضه على بعض الرافعي قولان (٢) أحدهما أن هذا  
 جائز ومن قال هذا القول قال لو أصدق امرأتين ألفا كان النكاح ثابتا وقسمت الألف بينهما على مهور  
 مثلها فكان لكل واحدة منهما مهور مثلها كان مهر مثل أحدهما ألف ومهر الأخرى ألفان  
 فيكون لصاحبة الألف ثلث الألف ولصاحبة الألفين ثلث الألف ولو أصدقها أباهما عتق ساعة عقد عليها  
 عقد النكاح ولم يتجوز إلى أن يتفرقا كما يجتاز إليه في البيع ويتم تملكها الصدق بالعقد وإن كان به عيب

أخوها وبنت أختها  
 كان القول فيها كقول  
 في بنتها في المسئلة  
 قبلها ولو أن امرأة  
 أرضعت مولودا فلا بأس  
 أن تزوج المرأة للرضعة  
 أبه وبزوج الأب  
 ابنتها أو أمها على الانفراد  
 لأنهم لم يرضعوا ولولدت  
 أرضعت حسنا أو أقل لم  
 يكن ابنها بالمثل

(باب لمن الرجل  
 والمرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله  
 والمهر للرجل والمرأة  
 كما الولد لهما والموضع  
 بذلك اللبن ولهما  
 قال ولو ولدت بأشمن  
 زنا فأرضعت مولودا  
 فهو ابنها ولا يكون ابن  
 الذي زنى بها أو أكرمته

(١) قوله ورد عليها الألف  
 كذا في الأصول بل لا  
 ولعلمنا زيادته بالنسخ  
 تأمل وحرر

(٢) قوله أحدهما أن  
 هذا الخ ذكر الثاني في  
 قوله بعد والقول الثاني  
 أنه لا يجوز أن يعقد  
 الرجل نكاحا بصدق  
 الخ فتنبه كعبه معصمه

في الورع أن يشك بنات  
الذي ولده من زنا فان  
نكح لم افسده لانه ليس  
ابنه في حكم النكاح صلى  
الله عليه وسلم قضى  
عليه الصلاة والسلام  
بان وليدة زمة لزمة  
وأمر سودة أن تحجب  
منه لما رأى من شبهه  
بعبته فلم يرها وقد  
حك أنه أخوها لان زنا  
رؤيتها مباح وان كان  
أماها (قال المزني)  
رحمه الله وقد كان  
أشكر عسى من قال  
يتزوج ابنته من زنا  
ويحرم هذا المعنى وقد  
زعم أن زينة زمة  
لسوء مباح وان كرهه  
فكذلك في القياس لا  
يفسخ نكاحه وان كرهه  
ولم يفسخ نكاح ابنه  
من زنا بانه من حلال  
لقطع الأخوة فكذلك  
في القياس لو تزوج ابنته  
من زنا لم يفسخ وان  
كرهه لقطع الأبوة  
وتحريم الأخوة  
كغيره من الأبوة ولا حكم  
عندهم لراي القول الذي

(١) قوله أو نكاحاً أو  
بيعاً أو اجارة كذا في  
الأصول بأو والظاهر  
الواو فتمسك بكتبه  
معجيه

ينقصه عشر قيمته رجعت عليه بعشر مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها  
يوم قبضته منه وكذلك لو مات أو هار جع نصف قيمته يوم قبضته منه ولا يرده عقبه وكذلك لو أنزلت  
أو أصدقها أباه وهي مفلسة ثم طلقها لم يسكن له نصفه ولا لغيره ما من شيء لأنه يعتق ساعة بتم ملكه بالعقد  
ولو أصدقها أباه وهي محجورة كان النكاح نابها وصدق أبيها باطلا لأنه لا يثبت لها عليه ملك وكان لها عليه  
مهر مثلها وكذلك لو كانت محجورة فأمهرها أمها بأمر أبيها وهو وليها أو وليها غيره لأنه ليس لأبيها ولا لولي  
غيره أن يعتق عنها ولا يشترى لها ما يعتق عليها من ولد أو والد قال ولو كانت غير محجورة فأصدقها أباه  
وقيمة ألف أو ألفان ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها وهي خمسة مائة وخمسة مائة  
نصف الألف ولو أصدقها أباه وهو يسرى الشاعلي أن تعطيه بأه وهو يسرى الفاروق صدق مثلها ألف  
فأبو بيع له بصدق مثلها وأبيها بنصف أبيها بالصدق ونصفه بأبيه فيعتق أو أباه ما عاها وان طلقها قبل  
أن يدخل بها رجع عليها ربع قيمة أبيها وذلك ما تان وخسرون وهو نصف حصه صدق مثلها قال ولو  
أصدقها عبد أسوى ألفا وصدق مثلها ألف على أن زاده عبد أسوى ألفا فوجد العبد الذي أعطته عيا  
كان فيها قولان أحدهما بركة بنصف عبد الذي أعطاه له مبيع بنصفه وكان لها نصف العبد الذي  
أعطاه فان طلقها رجع عليها ربع العبد الذي أصدقها وهو نصف صدقها أباه وكان لها ربع لأنه نصف  
صدقها والقول الثاني أنه اذا ما أن يكون يبع (١) أو نكاحاً أو بيعاً أو اجارة لم يجوزوا انتقض المثل في  
العبد الذي أصدقها بغير ربه أو بأن يستحق أو بأن يطلقها فكونه بعضه إلا أن تنتقض الصفقة كلها  
فقد روي ما أخذت منه ورد عليها ما أخذ منها وان يكون لها مهر مثلها كالأشترى رجل عبد من فاستحق  
أحدهما انتقض البيع في الثاني أو وجد بأحد هاعيا فإني إلا أن رد انتقض البيع في الثاني اذا لم يرد أن  
يجس العبد على العيب والقول الثاني أنه لا يجوز أن يعقد الرجل نكاحاً بصدق على أن تعطيه المرأة شيئاً  
قل ولا كرم يبيع ولا كراء ولا اجارة ولا راء من شيء كان لها عليه من قبل أنه اذا أصدقها ألفين ومهر  
مثلها ألف فأعطته عبد أسوى ألفاً ثم طلقها قبل أن يدخل بها انتقض نصف حصه مهر مثلها وبثت  
نصفها فان جعلت البيع منها انتقض نصفه ولم أجده شيئاً بجمعة صفقة ينتقض الامع ولا يجوز الامع فان  
جعلته ينتقض كله فقد انتقض بغير عيب ولا انتقاض نصف حصه عقد النكاح فدخلها ما وصفت أولى  
من أن ينتقض بعض الصفقة دون بعض وان لم أجده لا ينتقض بحال فقد أجرت ببيعها معه بغير ملك قد  
انتقض بعضه ووقع البيع عليه بمحضه من الثمن غير معاومة لأن مهر مثلها ليس بمعلوم حتى يسأل عنه  
ويتبر بغيرها فان قال قائل قد تجتمع الصفقة ببيع عبد من معا قيل نعم فإن فيستران معا وتنتقض  
الصفقة في أحدهما فتنتقض في الآخر حين لم يتم البيع وليس هكذا النكاح « قال الربيع » وهذا  
ياخذ الشافعي وبه أخذنا قال ومن قال هذا القول لم يجوز أن يشك الرجل امرأتين بألف ولا يمين كمثل  
واحدة منهما من الألف وأثبت النكاح في كل ما وصفت وأجعل لكل منكحة على هذا صدق مثلها ان  
مات أو دخل بها أو نصف صدق مثلها ان طلقها قبل أن يدخل بها وكذلك لا يجوز أن يشك الرجل المرأة  
بألف على أن تبرئه من شيء كان لها عليه قبل النكاح ولا ينكحها بألف على أن تعمل له عملاً ولا ينكحها  
بالألف على أن يعمل لها علان هذا نكاح واجارة لا تعرف حصه النكاح من حصه الاجارة ونكاح وبراءة  
لا تعرف حصه النكاح من حصه البراءة فعلى هذا هذا الباب كله وقايته « قال الربيع » وبه يقول  
الشافعي (قال الشافعي) واذا أصدق المرأة العبد أو الأمانة فكانت بينهما أو اعتقته أو وهبها أو باعها  
أو تبرتها أو أخرجه من ملكها ثم طلق قبل أن يدخل بها لم يرد من ذلك شيئاً إذا طلقها الزوج قبل أن يدخل  
بها ويرجع عليها بنصف قيمة أي ذلك أصدقها يوم دفعه إليها ولو تبرت العبد أو الأمانة فرجعت في التدبير  
ثم طلقها والعبد بحاله رجع في نصفه وان طلقها قبل أن ترجع في التدبير لم يجبر على أخذه وان نفقت



التدبير لان نصف المهر صار له والعبد أو الحارية محمول دونه بالتدبير لا بحجر ماله على نقض التدبير فلما لم يكن يحجر عليه كان حقه مكانه في نصف قيمته فلا يتحول الى عبقد كان في حين عيشته اذ لم تكن ميثية في أن يأخذ العبد أو الأمة ويقال له انقض التدبير

**(التفويض)** أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى التفويض الذي اذا عقد الزوج النكاح عرف أنه تفويض في النكاح أن يتزوج الرجل المرأة التي مالكة لا مراهرا ولا يسي مهر أو يقول لها أتزوجك على غير مهر فالنكاح في هذا ثابت فان أصابها فلها مهر مثلها وان لم يصبا حتى طلقها فلا معة ولا نصف مهر لها وكذلك أن يقول أن تزوجك ولك على مائة دينار مهر فيكون هذا تفويضا وأكثر من التفويض ولا يترتب المائة فان أخذت مهرها كان عليها رد هاتين حال وان مات قبل أن يسي لها مهر أو مات فسواء وقدر وى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى في بروع بنت واشق وتسكت بغير مهر فثبت زوجها فتقضى لها بغير نساؤه وقضى لها بالميراث فان كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أبي حنيفة والنبي صلى الله عليه وسلم وان كثر والواقي قياس فلا شيء في قوله الاطاعة لله بالتسليم له وان كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد أن يثبت عنه ما لم يثبت ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله وهو مرة يقال عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض أشجع الأسدي وان لم يثبت فاذا مات أو ماتت فلا مهر لها وله منها الميراث ان ماتت ولها منه الميراث ان ماتت ولا معة لها في الموت لانها غير مطلقة وانما جعلت المعة للطلقة قال وان كان عقد عليها عدة النكاح بمهر سمي أو بغير مهر فسمي لها مهر أقرضته أو رفعته الى السلطان ففرض لها مهر أهولها ولها الميراث **(قال الشافعي)** أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يسئل عن المرأة يموت منها زوجها وقد فرض صداقها قال لها الصداق والميراث أخبرنا مالك عن أنس أن ابنه عبيد الله بن عمر وأمه ابنة زيد بن الخطاب وكانت تحت ابن لعبد الله بن عمر فمات ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا فابتعت أمها صداقها فقال لها ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم تنكحكموه ولم تظنها فابت أن تقبل ذلك فجعلوا بينهم بندين ثابت ففرضي أن لا صداق لها ولها الميراث أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب قال سألت عبد خير عن رجل فوض أسه فمات ولم يفرض فقال ليس لها الميراث ولانك أنه قول يعل **(قال الشافعي)** قال سفيان لا أدري لانسك أنه من قول علي أم من قول عطاء أم من قول عبيد الله **(قال الشافعي)** وفي النكاح وجه آخر قد يدخل في اسم التفويض وليس بالتفويض المعروف نفسه وهو مخالف للاب قبله وذلك أن تقول المرأة لرجل أتزوجك على أن تفرض لي ماشئت وما شئت أنا أو ما حكمت أنت أو ما حكمت أنا أو ما شاء فلان أو ما رضى أو ما حكم فلان لرجل آخر فهذا كله وقع بشرط صداق ولكنه شرط مجهول فهو كالصداق الفاسد مثل الثمرة التي لم يبدصلحها على أن تركها إلى أن تبلغ ومثل الميتة والخمر وما أشبه مما لا يحل ملكه ولا يحل بيعه في حاله تلك أو على الأبد فلها في هذا كله مهر مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف مهر مثلها ولا معة لها في قول من ذهب إلى أن لا معة لقي فرض لها لانها طلقت قبل عس ولها المعة في قول من قال المعة لكل مطلقة **(قال الشافعي)** وإذا كان الصداق تسمية بوجه لا يجوز إلى أجل أو غير أجل أو بذكره شيء فهو صداق فاسد لهما مهر مثلها ونصفه ان طلقت قبل الدخول ولو أصدقها بيتا أو خادما لم يصفه ولم تعرفه بعينه كان لها صداق مثلها لا يكون الصداق لازما إلا ما تنزهه البيوع الأتري لو أن رجلا باع بيتا غير موصوف أو خادما غير موصوف ولا يرى واحدا منهما ولا يعرفه بعينه لم يجز وهكذا لو قال أصدقك خادما أو بعين دينار المجز لان الخادم بأربعين دينار قد يكون عبدا كبيرا أو سودا أو جرد فلا يجوز في الصداق إلا ما جاز في البيوع ولو قال أصدقك خادما أو خاسيا من جنس كذا أو صفة كذا جاز كما يجوز في البيوع قال ولو أصدقها دارا لا يملكها

صلى الله عليه وسلم  
وللعاهر الحجر فهو في  
معنى الإيجي والله  
التوفيق **(قال الشافعي)**  
ولو تزوج امرأته عدتها  
فأصلها جفأت وله  
فأرضعت مولودا كان  
ابنها وأرى المولود  
القائمة فيهما الملق  
لحق وكان الموضع ابنه  
وسقطت أمة الآخر ولو  
مات فالورع أن لا ينكح  
ابنة واحد منهما ولو  
يكون محرما لها ولو  
قالوا المولود هو ابناهما  
جبر إذا بلغ على  
الانساب إلى أحدهما  
وتقطع أمة الآخر ولو  
كان معتوها لم يلحق  
بواحد منهما حتى  
يموت وله ولد فيقومون  
مقامه في الانساب  
إلى أحدهما ولا يكون  
له ولد فيكون ميراثه  
موقوفًا ولو أرضعت  
بلبن مولود ففاد أمة  
بالفان لم يكن أباً  
للمرضع فان رجع لحقه  
وصار أباً للمرضع ولو  
انقضت عدتها ثلاث  
حضر وثبت لبنها  
أو انقطع ثم تزوجت  
زوجاً فأصلها قاتب  
لها لبن ولم يظهر بها حل

فهو من الأول ولو كان  
لبنها ثبت فحملت من  
الثاني قتل بها البن في  
الوقت الذي يكون لها  
فيه لبن من الحمل  
الأخر كان اللبن من  
الأول بشكل حال لا  
على علم من لبن الأول  
وفي شك من أن يكون  
خلطه لبن الآخر فلا  
أحرم بالشك وأحب  
لرضع لو توقى بنات  
الزوج الآخر (قال  
الزني) رحمه الله عليه  
هذا عندئذ شبه (قال  
الشافعي) رحمه الله  
ولو انقطع فلم يثبت  
حتى كان الحمل الآخر  
في وقت يمكن من  
الأول ففيها قولان  
أحدهما أنه من الأول  
بكل حال كما يثبت بأن  
ترحم المولود أو تشرب  
دواء قد ر عليه والثاني  
أنه إذا انقطع انقطاعا  
ينافيهم من الآخر وان  
كان لا يكون من الآخر  
لبن ترضع به حتى تلد  
فهو من الأول في  
جميع هذه الأقاويل  
وإن كان يشوب شيء ترضع  
به وإن قل فهو منهما  
جميعا ومن يفرق بين  
اللبن والواله قال هو

أو بعد الإكله أو حرا فقال هذا عدى أصدقته فتكته على هذا ثم علم أن الدار والعد لم يكونا في ملكه  
يوم عقد عليها فعقد النكاح جائزا ولها مهر مثلها ولا يكون لها بقية العبد والدار ولو ملكها بعد فأعطها  
أيها المالك يكون لها الابتداء فيع فيهما مالان العقد انعقدت وهو لا يعلمها كما لو انعقدت علم معا فعدت يس  
لم يجز البيع ولو ملكها بعد البيع أو سلمها مالا كمالها المبيع بذلك التزم لم يجز حتى يحدث فيها ما عا  
جعلت لها مهر مثلها لأن النكاح لا يرد كالأثر في البيع الفاتحة النكاح كالبيع الفاتحة قال وسيد الأمانة في  
تزوج الرجل بغير مهر مثل المرأة البالغ في نفسها إذا زوجها بغير ما يسمى مهرا أو زوجها على أن لا مهر  
لها فطلقها الزوج قبل المسيس فلها المتعة وليس لها نصف المهر فإن مساقها مهر مثلها وإذا زوج الأمانة  
سيدها أو أذنت الحرة في نفسها بلا مهر ثم أرادت الحرة أو أريدت الأمانة أن يفرض الزوج مهرها ففرض لها  
المهر وإن قامت عليه قبل أن يطلقها فطلقها قبل يفرض لها ويحكم عليه الحرام كغير مهر مثلها فليس لها  
المتاع لا يجب لها نصف المهر إلا أن يفرض الحرام أو أن يفرضه هو لها بعد علمها سداق مهرها ففرض  
كل وقع عليه العقد قبل زواجهما جميعا (قال الشافعي) وإن نكحها بغير مهر ففرض لها مهرًا فلم تره حتى  
فارقها كانت لها المتعة ولم يكن لها ما فرض فقهاشي حتى يتحتم على الرضا فإذا اجتمع على الرضا لم يرد كل  
واحد منهما ولم يكن لواحد منهما نقض شيء منه كالأمانة لو أحدهما نقض ما وقعت عليه العقد من  
المهر إلا اجتماعهما على نقضها أو يطلق قبل المسيس فنقض نصف المهر ولا يلزمها ما فرض لها به حال  
حتى يعلم أن مهر مثلها لها مهر مثلها بالعقد ما لم ينقض بطلاق فإذا فرض وهما لا يعلمان مهر مثلها  
كان هو كالشترى وهي كالبائع ما لم يعلم أو يعلم أحدهما (قال الشافعي) وليس أبو الجارية الصغيرة ولا  
الكبيرة البكر كسيدة الأمانة في أن يضع من مهرها ولا يزوجه بغير مهر فإن قيل خافرق بين ما فهو  
يزوجهما معا بالرضاها قبل ما عاك من الجارية من المهر فلفسه علكه لالهأفمه يجوز في ملك نفسه  
وما ملك لا ينته من مهرها فلها علكه لالنفسه ومهرها مال من مالها فكلا يجوز له أن يهب مالها فكذا  
لا يجوز له أن يهب صداقها ولا يزوجه بغير صداق كالأمانة لا تلزم ما سوا من مالها وإذا زوجها أوها  
ولم يسم لها مهرًا أو قال لا يزوجه أو زوجها على أن لا مهر علكه فالتنكاح ثابت لها ولو على الزوج مهر مثلها  
لا يرجع به على الأب فإن ضمن له الأب البراءة من مهرها وسماه فلزوجه على الزوج صداقها في ماله عاش  
أومات وأعاشت وأومات وإن طلقها فلها عليه نصف مهر مثلها ولا يرجع به الزوج على الأب لأنه لم يضمن  
له في ماله شيئا فإنه يضمنه لغيره أن يبطل عنه حق الغيرة فإن قال قائل وكيف جعلت عليه مهر  
مثل الصبية أنما تزوجه أيها أبوها وهو لم يرض بالنكاح إلا بغير مهر قيل له أرايت أن كانت المرأة التي  
المالك لا يرضى لو وهب ماله أازتنكح الرجل على أن لا مهر لها ثم تسأل المهر فأفرض لها مهر مثلها  
ولا يبطل النكاح كما يبطل البيع ولا يجعل للزوج أخبار بأن طلبت الصداق وقد نكحت بلا صداق  
وكيف ينبغي أن أقول في الصبية فإن قال هكذا أنهم ما سوا من مالها كزما في الصبية أن يجوز أمر أبيها  
عليها في مهرها كالأمانة في نفسها في مهرها فإذا لم يرد زوج الكبيرة من المهر بأن لم يرض أن  
ينكحها إلا بالمهر ونكحته على ذلك فلزمه المهر ولم ينسخ النكاح ولم يجعل له الخيار ولو أصابها كان لها  
المهر كله فهكذا الصبية فإن قال نعم ولكن لم جعلت على زوج الصبية بطلاق نصف مهر مثلها وأنت  
لا تبطل على زوج الكبيرة إذا نكحها بلا مهر فطلقها قبل أن تطلب الفرض أو يفرض أو تصاب إلا المتعة  
قيل له إن شاء الله تعالى لما وصفت من أن النكاح ثابت بمهر الأعل من جاز أمره من النساء في ماله فيرضى  
أن لا يكون له مهر فطلق قبل أن يفرض لها مهرًا فكان لها المتعة لأنهن يعقون عن المهر حتى يطلعن  
كالعقود عنه وقد فرض حاز عقوهن لقول الله عز وجل إلا أن يعقون والصغيرة لم تعف عن مهر ولو  
عفت لم يجز عقوها أو اغنا عنها أبوها الذي لا عقوله في ماله فأما الزنا والزوج نصف مهر مثلها بالطلاق وفارقنا

للاول ومن فرق قال  
هو منهم ما عا ولهم ينقطع  
السب حتى ولدت من  
الآخر فالولادة قطع  
الاب الاول في ارضعت  
فهو ابها وابن الزوج  
الآخر

الشهادات في الرضاع

والاقرار

من كتاب الرضاع ومن  
كتاب النكاح القديم

(قال الشافعي رحمه الله  
تعالى وشهادة النساء  
جائزة فيما يلحق الرجال  
من غير ذوى المحارم أن  
يعتمدوا النظر اليه لغير  
شهادة من ولادة المرأة  
وعيوها التي تحت  
ثيابها والرضاع عندي  
مشبه لا يلحق لغير ذى  
محرم أو زوج أن يعتمد  
أن يتطرقا نذنها ولا  
يمكنه أن يشهد على  
رضاعها بغير رؤية زبها  
ولا يجوز من التساعد على  
الرضاع أقل من أربع  
سراير والبالغ عدول  
وهو قول عطاء بن أبي  
رباع لا والله تعالى لما  
أجاز شهادتهن في الدين  
جعل امرأتين يقومان  
مقاهل رجل وان كانت  
المرأة تنكر الرضاع

بينهما الاقرار حالهما في مالهما ولأن الزوج لم يرض بصدق إلا أن يبرأ منه فكان كن سمي صداقا فاسدا  
ولو كان سمي لها صداقا فاعدا لأن كان لها الصداق الذي سمي وعفو الاب بعد وحبب الصداق باطل  
وهكذا المجعولة اذا زوجت بلا مهر لا تخالف الصبيقة شي أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين  
أن رجلًا زوج ابنته على أربعة آلاف وركل لزوجها ألبا فماتت المرأة وزوجها وأولادها منهم خصمون  
الى شريح فقال شريح يجوز صدقته ومعه وفك وهي أحق بمن رقبها (قال الشافعي) وسواء في هذا  
البكر والثيب لأن ذلك ملك لا يثبت دون الاب ولا حق للاب فيه وقول شريح يجوز صدقته ومعه وفك  
قد أحسن وأحسنك حسن ولكنك أحسن فيما لا يجوز لك فهي أحق بمن رقبها يعني صداقها

(المهر الفاسد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في عقد النكاح شيان أحدهما العقد  
والآخر المهر الذي يجب بالعقد فلا يفسد العقد إلا بما وصفنا العقد يفسد به من أن يعقد منها عنه وليس  
المهر من المساد العقد ولا إصلاحه بسبيل ألا ترى أن عقد النكاح بغير مهر مسمى صحيح فإذا كان العقد  
منها عنه لم يصح أن يكون عقدهم صحيح أولًا ترى أن عقد النكاح يكون بلا مهر فيثبت النكاح ولا يفسد  
بأن لم يكن مهر ويكون للمرأة اذا وطئت مهر مثلها (قال الشافعي) وهذا الموضع الذي يختلف فيه  
النكاح البيع لأن البيع اذا وقع بغير من لم يجب وذلك أن يقول قد بعته بحكم فلا يكون بيعا وهذا في  
النكاح صحيح فان قال قائل من أين أجزت هذا في النكاح وردته في البيع وأنت تحكم في عامة النكاح  
أحكام البيوع قيل قال الله عز وجل لا جناح عليكم ان طلقتم النساء الى وسعوهن وقال تبارك وتعالى  
وان طلقوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فأعلم الله تعالى في المفروض  
لها أن الطلاق يقع عليها كما علم في التي لم يرض لها أن الطلاق يقع عليها والطلاق لا يقع الا على زوجة  
والزوجة لا تكون الا نكاحها ثابت قال ولم أعلم بخلاف ما مضى ولا أدركته في أن النكاح ثبت وان لم يسم  
مهرًا وأن لها ان طلقت وقد نكحت ولم يسم مهر النكحة وان أصيبت فلهما مهر مثلها فلما كان هذا كما  
وصفت لم يحضر أبدا أن يفسد النكاح من جهة المهر بحال أبدا فإذا نكحها بمهر مجهول أو مهر حرام  
البيع في حاله التي نكحها فيها أو حرام بكل حال قال فذلك كله سواء وعقد النكاح ثابت والمهر باطل  
فلهما مهر مثلها ان طلقها قبل أن يدخلها الانهامت مهرًا وان لم يحضر بأنه معلوم حلال ولم يحل لانهم لم يزد  
نكاحه بلا مهر وذلك مثل أن ينكح بغيره لم يبدو صلاحها على أن يدعيها إلى أن تلغ فيكون لها مهر مثلها  
وتكون النمرة لصاحبها يبعها في هذه الحال لا يلحق على هذا الشرط ولو نكحت بها على أن تقطعها  
حينئذ كان النكاح جائزا فان تركها حتى يبدو صلاحها فهي لها وهو مطلق ومضى فاقطعها بقطعها  
فعلينا أن تقطعها في أي حال قام عليها قال ولو نكحها بخمر أو خنزير فالنكاح ثابت والمهر باطل ولها  
مهر مثلها وكذلك ان نكحته بنكحها أو حكمة فلهما مهر مثلها وان حكمت حكمًا أو حكمة فريضة فلهما  
ما راضيا عليه وانما يكون لهما ما راضيا عليه بعد ما يعرض فان مهر مثلها ولا يجوز ما راضيا عليه أبدا  
الا بعد ما يعرض فان مهر مثلها ولو فرض لها افتراضا على غيره أو لم يفرض لها افتراضا فكذلك يكون ذلك لها  
لو ابتدأ بالفرض لها أو أقل لها أبدا الحكمي ولكن أقول لها مهر مثلها إلا أن تشا أن ترضأ بغيره لا أعرض  
لكنها ترضأ منه عليه أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن الأشعث بن قيس سجد رجلًا  
فسأى امرأته فأعجبته قال فتوفي في الطريق فخطبها الأشعث بن قيس فأبت أن ترضأ به إلا على حكمها  
فترجعا على حكمها طلقها قبل أن تحكم فقال الحكمي فقالت أحكم فلانا وفلاننا فبين كانا ابنة من  
بلايه فقال الحكمي غرهو فلما في عمر فقال يا أم المؤمنين عجزت ثلاث مرات فقال ما هن قال عشت امرأة  
قال هذا ما لا أعلم قال ثم تزوجتها على حكمها طلقها قبل أن تحكم قال عمر امرأتين من المسلمين (قال  
الشافعي) يعني عمر لهما امرأتين من المسلمين ويعني من نسائها والله تعالى أعلم وما قلت ان لهما امرأته

من نسائها مالا أعلم فيه اختلافا وبشبه أن يكون الذي أرا دعر والله تعالى أعلم ومتى قلت لها مهر نسائها فانما أعني أخواتها وعماتها وبنات أعمامها نساء عصبتها وليس أمهات من نسائها وأعني مهر نساء بلد هالان مهور البلدان تختلف وأعني مهر من هو في مثل شبها وعقلها وأدبها لان المهور تختلف بالنسب والهبة والعقل وأعني مهر من هو في مثل بسرها لان المهور تختلف بالسر وأعني مهر من هو في جمالها لان المهور تختلف بالجمال وأعني مهر من هو في صراحتها لان المهور تختلف بالصراحة والهبة وبكرها كانت أو ثيبا لان المهور تختلف في الإكثار والتيب قال وان كان من نسائها من تنكح بتقداد ودين أو بعرض أو بتقداد وعرض جعلت صداقها نقدا كله لان الحكم بالقيمة لا يكون بدين لأنه لا يسرف قدر التقصين الدين وان الدين انما يكون رضامن يكون له الدين فان كانت لانسائها مهر اقرب النساء منها شبها بما فيها وصفت والنسب فان المهور تختلف بالنسب ولو كان نساء هانك من اذ انكمن في عشرين خفن المهور واذ انكمن في القرابة كانت مهورها ان كثر فرضت عليه المهران كان من عشرينها كهور نسائها في عشرينها وان كان غربيا كهور القرابة

(الاختلاف في المهر) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا اختلف الرجل والمرأة في المهر قبل البخل أو بعده وقبل الطلاق أو بعده فقال نكحت على ألف وقالت بل نكحتني على ألفين أو قال نكحتني على عبد وقالت بل نكحتني على دار بعينها ولا يثبت بينهما تحالفا وأبدأ بالرجل في البين فان حلف أحلفت المرأة فان حلفت جعلت لها مهر مثلها فان دخل بها فافها مهر مثلها كاملا وان كان طلقها ولم يدخل بها فافها نصف مهر مثلها وهكذا اذا اختلف الزوج وأبو الصبية الكبر أو سبب الامة وهكذا ان اختلفت وورثة المرأة وورثة الزوج بعد موتها أو وورثة أحدهما والاخر بعد موته قال ولو اختلفا في دفعه فقال قد دفعت البت صدقك وقالت ما دفعت لي شيئا واختلف أبو البكر الذي يلى مالها أو سبب الامة فقال الزوج قد دفعت البت صدقك ابتك قال الاب لم تدفعه فاقول قول المرأة وقول أبي البكر وسبب الامة مع أعماتهم وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها وأما المرأة أو رجل أو كاتحين ولورثتها في ذلك ما لم يوافق حياتهم ما وسواء عرف الصداق أو لم يعرف ان عرف فلها الصداق الذي يتصادق عليه أو تقومه بينة فان لم يعرف ولم يتصادقوا ولا يثبت تقوم تحالفا ان كاتحين وورثتها على العلم ان كاتحين وكان الصداق مثلها لان الصداق حق من الحقوق فلا زول الا باقرار الذي له الحق أو الذي اله الحق من ولأب البكر الصبية وسبب الامة بما يرى الزوج منه قال ولو اختلفا فيه فأقامت المرأة البينة بأنه أصدقها ألفين وأقام الزوج البينة أنه أصدقها ألف ثم كن واحدة من البنتين أو من الأخرى لا بد من المرأة تشهد بألفين وبينه الرجل تشهد بألف فدلها بها العقد فلا يجوز والله تعالى أعلم عندي فيها إلا ان تحالفا ويكون لها مهر مثلها فيكون هذا كصداقهما على المبيع الهالك واختلفا في الثمن أو القرعة فأبها خرج سهمه حلف لقد شهد بشهودي بحق وأخذ بيته (قال الشافعي) بعد الشهادة متصادا وله اصدق مثلها كان أكثر من ألفين أو أقل من ألف وبأخذ الشافعي قال ولو تصادقا على الصداق أنه ألف فقال دفعته لها جسمتها من صداقها فأقرت بذلك أو قامت عليها بينة وقالت أعطيتها هدية وقال بل صداق فاقول قوله مع عيته وهكذا الودع الهاء بعد فقال قد أخذته مني بعبا صداقك وقالت بل أخذته من هبة فاقول قوله مع عيته ويحلف على البيع ورد السبد لان كان حيا أو قيمته ان كان ميتا ولو تصادقا أن الصداق ألف فدفعت لها ألفين فقال أن صدق وان ألف ودية وقالت ألف صدق وألف هدية فاقول قوله مع عيته وله عندها ألف ودية واذا أقرت أن قد قبضت منه شيئا فقد أقربت بحاله وأدعت ملكه بغير ما قال فاقول قوله في ماله قال واذا نكح الصغيرة أو الكبيرة البكر التي يلى أبوها بضعة مهرها وماله ما دفع الى أبيهما صداقهما فهو برأته من الصداق وهكذا الثيب التي يلى أبوها ماله وهكذا اذا دفع صداقها الى من يلى

فكانت فبين أمها أو ابتها جز عليها وان كانت تدعى الرضاع لم يجر فيها أمها ولا أمهاتها ولا ابتها ولا نسائها ويجوز في ذلك شهادة التي أَرْضَعَتْ لأمه ليس لها في ذلك ولا عليها ما رُدَّ به شهادتها (قال الزنى) رحمه الله وكيف يجوز زواجها على فطرها ولا تجوز شهادة أمها أو أمهاتها ونسائها فهن في شهادتهن على فطرها أيجوز في القياس من شهادتها على فعل نفسها (قال الشافعي) رحمه الله ويوفن حتى يشهدن أن قدرن المولى بخس وضعت يخلطن كلهن الى جوفه ونسعهن الشهادة على هذا لأنه ظاهر عليهن وقد كرت السوداء أنهن أَرْضَعَتْ رجلا وامرأة تناكحا فقال الزبيل النسي صلى الله عليه وسلم عن ثقاته أَرْضَعَتْ فقال وكيف وقد زعت السوداء أنهن أَرْضَعَتْك (قال الشافعي) اعراضه صلى الله عليه وسلم

يشبه أن يكون لم يرهذا  
شهادة تراه وتوكله  
وكيف وقصد عزمت

السوداء أنها قد رضعها

يشبه أن يكرهه أن

يقسم معها وقد قيل

أنها أخته من الرضاعة

وهو معنى ما قلنا بتركها

ورع الاحكام ولو قال

رجل هذه أختي من

الرضاعة أو قالت

هذا أختي من الرضاعة

وكذبته أو كذبها فلا

يحل لواحد منهما أن

يتكح الآخر ولو أقر

بذلك بعد عقد نكاحها

فرق بينهما فإن كذبته

أخذت نصف مائتي

لها ولو صدقت كانت هي

المدعية أقنشته أن

يتق الله ويدع نكاحها

مطلقة لتصل بها غيره

إن كانت كاذبة وأحلفه

لها فإن نكل حلفت

وفرقت بينهما

(باب رضاع الخنثى)

(قال الشافعي) وجه

الله أن كل الأغل

من الخنثى أنه رجل تكح

امرأه ولو ينزل فتكحه

رجل وفذا تزله لبن

فأرضعه صبيلا لم يكن

رضاعا يحرم وإن كان

مالها من غير الأب فهو رابعة من الصداق وإذا دفع ذلك إلى الأب لابنته الثيب التي تلي نفسها والسكر  
الرشيدة البالغ التي تلي ما لها دون أبيها أو إلى أحد من الأولياء لا يلى المال فلا رابعة من صداقها والصداق  
لازم بحاله وينقسم من دفعه إليه بالصداق عا دافع إليه وإذا وكالت المرأة التي تلي ما لها رجلا من كان يدفع  
صداقها إليه فدفعه إليه الزوج فهو يرى منه

(الشرط في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عقد الرجل النكاح على البكر  
أو الثيب التي تلي ما لنفسها وأتليه فأنه في النكاح غير أنهما في الصداق ولو نكحها بالنفق على أن  
لأبيها ألفا فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألف من قبل أنه نكاح جائز عقد  
فيه صداق فاسد وجب في أصل العقد ليس من العقد ولا يجب بالعقد ما لم يجعله الزوج للزوجة فيكون صداقا  
لها فإذا أعطاه الأب فأنما أعطاه بحق غيره فلا يكون له أن يأخذ بحق غيره وليس بهية ولو كان هبة لم تجز  
الامقبوضة وليس للزوجة المهر مثلها ولو كانت البنت نسيأ وبكر أو ثيب فوضعت قبل النكاح أن ينكحها  
بالنفق على أن يعطي أبها أو أخاها من ألفا كان النكاح جائزا وكان هذا وكيلها نسيأ بها بالالف  
التي أمرت بدفعها إليه وكانت لا تعلق لها ولها الخيار في أن تعطيها أبها أو أخاها هبة لها أو تمنعها لهما  
لا يهاهما لم تقبض أو وكلة قبض ألف ففكون لها الرجعة في الوكالة واغتفر قرب بين البكر والثيب إذا  
كانتا بليان أموالهما وأبليهما أن التي تلي ما لها منها يجوز لها ما صنعت في ما لها من توكل ربهية  
الآخرى أن رجلا ولو باع من رجل عبدًا بالالف على أن يعطيه خمسمائة وأخر خمسمائة كان جائزا وكانت  
الخمسائة حالة منه فلا تحريم أو وكلة والبكر الصغيرة والثيب التي لا تلي ما لها لا يجوز لها في ما لها  
ما صنعت قال ولو انعقدت عقدة النكاح بأمر التي تلي أمرها مهر رضته بشرط لها بعد عقدة النكاح  
شأن كل من الرجوع فيه وكان الوفاة أحسن ورضت ولو كان هذا في التي لا تلي ما لها كان هكذا إلا أنه  
إن كان نقص التي لا تلي ما لها شيئا من مهر مثلها بلغ مهر مثلها ولو باي أو التي لا تلي ما لها في مهرها  
أو وضع منه كان على زوجها أن يعطيها مهر مثلها ولا يرجع به على الأب وكان وضع الأب من مهرها باطلا  
كما يكون هبته مالها سوى المهر باطلا وهكذا سائر الأولياء وهكذا لو كانت التي ما لها فكان ما صنعت غير  
أمرها ولو نكح بكرة أو ثيبا بأمرها على ألف على أن لها أن تخرج متى شئت من منزله وعلى أن لا تخرج  
من بدها وعلى أن لا ينكح عليها ولا يتسرى عليها أو أي شرط ما شرطه عليها كان له إذا انعقد النكاح  
أن بعده وبمعها منه فالنكاح جائز والشرط باطل وإن كان انتقص بالشرط شيئا من مهر مثلها فلها مهر  
مثلها وإن كان لم ينقصها من مهر مثلها بالشرط أو كان قد زادها عليه وزادها على الشرط أبطلت الشرط  
ولم أجعل لها الزيادة على مهر مثلها ولم زادها على مهر مثلها الفساد عقد المهر بالشرط الذي دخل معه  
الآخرى لأن رجلا أن يتسرى بعد أخته دينار ووقف خرفرضي رب العبدان بأخذ المائة وبطل الزنى الخ  
لم يكن ذلك لأن الثمن انعقد على ما يجوز وعلى ما لا يجوز فبطل ما لا يجوز وما يجوز وكان قيمة العبدان  
ما في يد المشتري وأصداقها الفعلى أن لا يتفق عليها وعلى أن لا يقسم لها وعلى أنه في حل مما صنعت  
بها كان الشرط باطلا وكان له أن كان صداق مثلها أقل من ألف أو أن رجوع عليها حتى يصيرها إلى صداق  
مثلها لا يها شرط له بالنسبة فزادها ما طر عن نفسه من حقها فابطلت حصته الزائدة من مهرها  
ورددتها إلى مهر مثلها فإن قال قائل فلم لا يجيز عليه ما شرط لها وعليها ما شرط له قبل رد شرطها  
إذا طلبها ما جعل الله لكل واحد ثم ما جعل التي صلى الله عليه وسلم وبأن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال ما لرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى  
فهو باطل ولو كان ما شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق فأنما الوالدين أعتق فأبطل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله جل ثناؤه إذا كان في كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه

وسلم خلافه فان قال قائل ما الشرط للرجل على المرأة والمرأة على الرجل عما يبطله بالشرط خلاف  
 لكتاب الله أو السنة أو امرأ اجتمع الناس عليه قيل له ان شاء الله تعالى أحل الله عز وجل للرجل أن ينكح  
 أربعا وما ملكك عينه فاذا شرطت عليه أن لا ينكح ولا يتبرى يحظر عليه ما وسع الله تعالى عليه وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل للمرأة أن تصوم ويصليا وعرضاها شاهد الابانة فجعل له منعها  
 ما يقر به إلى الله اذا لم يكن فرضا عليه العظيم حقه عليها وأوجب الله عز وجل له القضية عليها ولم يختلف  
 أحد علمته في أن له أن يخرجها من بلد إلى بلد ويمنعها من الخروج فاذا شرطت عليه أن لا يمنعها من الخروج  
 ولا يخرجها شرطت عليه البطل ماله عليها قال الله تبارك وتعالى فواحدة أو ما ملكك أيمانك ذلك أدنى  
 أن لا تفعلوا فدل كتاب الله تعالى على أن على الرجل أن يقول امرأته ودلت عليه السنة فاذا شرطت عليها  
 أن لا ينفق عليها أبطل ما جعل لها وأمر بعشرتها بالمعروف ولم ينه عن ضربها إلا بحال فاذا شرطت عليها  
 أن له أن يعاشرها كيف شاء وأن لا شيء عليه فيما نال منها فقد شرطت أنه أن يأتي منها ما ينسب له فهذا أبطلنا  
 هذه الشروط وما في معناها وجعلنا لها مهر مثلها فان قال قائل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 قال ان أحق ما وفيتم به من الشروط ما استحلتكم به الفروج فهكذا نقول في سنة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أنه انما وفي من الشروط ما بين أنه جائز ولم تدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن غير جائز  
 وقد روي عنه عليه الصلاة والسلام المسلمون على شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا ومفسر  
 حديثه يدل على جلته

(ما جاء في عقوبة المهر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من  
 قبل أن غسوهن وقد فرضتم لهن فريضة الآية (قال الشافعي) فجعل الله تعالى للمرأة نفيا وأوجب لها  
 من نصف المهر أن تعفو وجعل للذي يلي عقدة النكاح أن يعفو وذلك أن يتم لها الصداق فيدفعه ان لم  
 يكن دفعه كاملا ولا يرجع نصفه ان كان دفعه وبين عدى في الآية أن الذي يبدعه عقدة النكاح الزوج  
 وذلك انه انما يعفو من له ما يعفو فلما ذكر الله جل وعز عفوها ما ملكك من نصف المهر أشبه أن يكون  
 ذكر عفوها من جنس نصف المهر والله تعالى أعلم وحض الله تعالى على العفو والفضل فقال عز وجل  
 وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال الذي  
 يبدعه عقدة النكاح الزوج (قال الشافعي) وأخبرنا ابن أبي ذئب أن أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن  
 جعفر بن المسور عن واصل بن أبي سعيد عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها  
 حتى طلقها فأرسل إليها بالصداق تاما فقبل له في ذلك فقال أنا أولى بالعفو أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن  
 ابن سيرين قال الذي يبدعه عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن  
 سعيد بن جبير أنه قال الذي يبدعه عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن المسيب  
 أنه قال هو الزوج (قال الشافعي) والمخاطبون بأن يعفون فيجوز عفوه والله تعالى أعلم الأحرار وذلك  
 أن العبيد لا يكون شيئا فلو كانت أمة عذرة ففقت له عن بعض المهر والمهر لم يجز عفوها وذلك أنها لا  
 تخل شئاً انما عاقل مولاها ما ملك سبيها ولو عفوا المولى جاز وكذلك العبدان عشا المهر كله وله أن يرجع  
 بنصفه لم يجز عفوه واذا عفا مولا مجاز عفوه لان مولا المالك لالمال (قال الشافعي) فأما أبو البكر يعفو  
 عن نصف المهر فلا يجوز ذلك له من قبل أنه عفا عما لا يملك وما يملكه عنك ابتسه الأثرى له لو وهب مالا  
 لبنته غير الصداق لم تجز هبته فكذلك اذا وهب الصداق لم تجز هبته لانه مال من مالها وكذلك أبو الزوج  
 لو كان الزوج محجورا عليه فعفا عن نصف المهر الذي له أن يرجع به لم يجز عفواً بيه لانه مال من ماله بهبه  
 وليس له هبة ماله قال ولا يجوز العفو الا بالغ حرشديلي مال نفسه فان كان الزوج بالغاً لم يجز عفا عليه  
 فدفع الصداق ثم طلقها قبل الميسر فعفا نصف المهر الذي له أن يرجع كان عفوه باطلا كما تكون هبة

الاغلب أنه امرأه فقبل له  
 لن من نكاح أو غيره  
 فأرضع صبيها ومن كان  
 مشكلا فله أن ينكح  
 بأبها ما شاء وبأبها ما  
 به أو لا أجرته ولم يجعل  
 له ينكح بالآخر

## (وجوب النفقة)

### للزوجة

من كتاب النفقة ومن  
 كتاب عشرة النساء  
 ومن الطلاق ومن  
 أحكام القرآن ومن  
 النكاح املاء على  
 مسائل ما

(قال الشافعي) رحمه  
 الله تعالى قال الله عز  
 وجل ذلك أدنى أن لا  
 تعزلوا أي لا تكترمن  
 تعزلون (قال) وفيه  
 دليل على أن على الزوج  
 نفقة امرأته فاحب أن  
 يقتصر الرجل على  
 واحد وان أبيع له  
 أكثر وجاعت هندي  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال  
 يا رسول الله ان  
 ألبسني رجل  
 شحيجاً وأنه لا يعطيني ما  
 يكفيني وولدي إلا ما  
 أخذت منه سر أو هولا

ماله سوى الصداق وكذلك لو كانت المرأة بكر الايجور لهاهامة ملها لالا وليا لهاهامة أمها ولو كانت بكر بالغه رشيد غير محجور عليها فقصت جارية عفوها انما يتطرق في هذا الى من يجوز امره في ماله وأجيز عفوهم وأرد عفوهم لا يجوز امره في ماله والعفو هبة كما وصفت وهو إراء فاذا لم تقبض المرأة شيئا من صداقها فقصته جاز عفوها لانه قابض لما عليه فيبرأ منه ولو قبضت السداق أو نصفه فقالت قد عفوتم لك عما أسدقتني فان ردته اليه جاز العفو وان لم ترده حتى ترجع فيه كان لها الرجوع لانه غير قابض ما وهبته ولا معنى لبرأتها اياه من شيء ليس لها عليه ولو كانت على التماس على عفوها في ذلك فيدها لم يكن عليها عزمه الا ان تشاء ولو ماتت قبل ان تدفعه اليه لم يكن على ورثتها ان يعطوا اياه وكان ما لان من مالها برأيه قال وما كان في يدك واحد منهم فاعفها الذي هو له كان عفوهم حائرا وما لم يكن له في يده فاعفها الذي هو له فهو بالخيار في اتسامه والرجعة فيه وحسبه واتسامه ودفعه أحب الى من حسبه وكل عطية لا تجب على أحد فهي بغض وكلها محمود غوب فيه والفضل في المهر لانه منصوص حض الله تعالى عليه قال واذا نكح الرجل المرأة بصداق فوجبه له قبل القبض أو بعده وقبل الطلاق أو بعده فذلك كله سواء والهبة جائزة وان كانت الهبة قبل الطلاق ثم طلقها فأراد ان يرجع عليها بنصف الصداق فلا يجوز فيها الا واحد من قولين أحدهما ان يكون العفو إراءه لهما عليه فلا يرجع عليها بشئ قدمه له عليها ومن قال هذا قال لا يجب عليها شيء الا من قبل ما كان لها عليه ببراءة منه قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه والثاني ان له ان يرجع عليها بنصفه كان عفوها قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه وذلك أنه قدمه له عليها بغير الوجه الذي وجب لها عليه واذا نكح الرجل المرأة التي يجوز امرها في مالها بصداق غير مسمى أو بصداق فاسد فأبرأته من الصداق قبل تقبضه فالبراءة باطلة من قبل أنها أبرأته مما لان فعل كم وجب لها منه ولو سمي لها مهرا جاز ان رفضته ثم أبرأته منه فالبراءة جائزة من قبل أم أبرأته مما عرفت ولو سمي لها مهرا فاسد انقضته أو لم تقبضه فأبرأته منه أو ردته عليه ان كانت قبضته كانت البراءة باطلة وترد به بكل حال ولها صداق مثلها فاذا علمته فأبرأته منه كانت براءتها جائزة ألا ترى ان رجلا قال لرجل قد صدرك في يدي مال من وجه فقال أنت منه بري لم يبرأ حتى يعلم المالك المال لانه قد يبرئه منه على أنه درهم ولا يبرئه لو كان أكثر قال ولو كان المهر صحيحا معلوما ولم تقبضه حتى طلقها فأبرأته من نصف المهر الذي وجب لها عليه كانت البراءة جائزة ولم يكن لها ان ترجع بشئ بعد البراءة ولو كانت لم تقبضه ولكنها أحالت عليه ثم أبرأته كانت البراءة باطلة لأنها أبرأته مما ليس لها وما ملكه لغيرها ولو كانت أحالت عليه بأقل من نصف المهر ثم أبرأته من نصف المهر جازت البراءة بما يجب عليه ولم تجز بما أحالت به عليه لانه قد خرج منها الى غيرها فأبرأته مما ليس لها عليه ولا تغلظك فعلى هذا الباب كله وقامه

(صداق الشئ بعينه فيوجد معينا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا صدق الرجل المرأة عبدا بعينه فوجدت به عيبا صغيرا أو كبيرا يرد من مثله كالبيع كان له ارجاء ذلك العيب وكذلك لو اصدقها اياه مالا لم يدفعه اليها حتى حدث به عيب وكذلك كل ما اصدقها اياه فوجدت به عيبا او حدثت به في يد الزوج قبل قبضه اياه عيب كان له ارجاء ذلك العيب واخذته معينا ان شئت فان أخذته معينا لاشئ لها في العيب وان ردته رجعت عليه بعينه مثلها لانها انما باعت به بضعها بعد فلما انقض البيع فيه باختيارها ارد كان له ارجاء مثلها كما يكون لها لو اشترته منه بغير الرجوع بالنكاح الذي قبض منها وهكذا لو اصدقها اياه ماله فوجدت به عيبا او حدثت به عيبا كان الجواب فيها هكذا لا يختلفان قال وان اصدقها عبدا لا يملكه أو كاتبا أو حرا على أنه عبده أو دار الغيرة ثم نكح الدار والعبد فلها في هذا كله مهر مثلها قال وكذلك المكاتب لا يباع والحر لا يخن له فملاك واحد من هذين بحال والعبد لا يملكه والدار وقهر النكاح ولا يسلل له عليه ولو له سيده أو سمل الدار لم يكن لها كالمالكين اياها عابدا أو دارا لا يملكها ثم سلها ما كان لها من بيع

يعلم فهل على في ذلك من جناح فقال صلى الله عليه وسلم خذني ما يصيبك ففعلت ما يعرفون وبعدها رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقته على نفسك قال عندي آخر قال أنفقته على نفسك قال عندي آخر فقال أنفقته على أهلي قال عندي آخر قال أنفقته على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد المقبري ثم يقول أبو هريرة اذا حدث بهذا الحديث يقول والله أنفق على من تكلم وتقول زوجتك أنفق على أولادك ويقول خادمك أنفق على أجنبي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في القرآن والسنة بيان أن على الرجل ما لا يخفى بامر الله منه من نفقة وكسوة وخدمة في المال التي لا تقدر على مالا صلاح لبدنها من زمانة ومرض الاب (وقال) في كتاب عشرة النساء يحتمل أن يكون

ولو اصدقها بعد اصفه حاز المداق وجبرتها اذا جاءها قبل ما تقع عليه الصفة على قبضته منه قال وهكذا  
لو اصدقها حنطة أو زبياً أو خلاصة أو إلى أجل كان جائزاً وكان عليها اذا جاءها قبل ما يقع عليه اسم الصفة  
أن تقبله ولو قال اصدقك مثل هذه الجرعة خلوا وخل غير حاضر لم يجز وكان لها مهر مثلها كذا الوترى  
مل هذه الجرعة خلوا وخل لم يجز من قبل أن الجرعة قد تنكسر فلا يدري كم قدر داخل وانما يجوز بيع  
العين ترى والغائب المكمل أو الموز وبكيل أو ميزان يدركه عليه فبيع عليه المتابعان قال ولو اصدقها  
جراراً فقال هذه جملة أو خلاصة فبسته على الجرار عافها أو على ما في الجرعة فإذا دخل كان لها الخيار  
اذا رآه أو بائناً أو ناقلاً لهما ثم رآه فان اختاره فهو لهما ان ثبتت حديث خيار الرؤية وان اختاره بغيره فلهما عليه  
مهر مثلها ولو وجدته خراجاً جعت عليه بمهر مثلها لأنه لا يكون لهما أن تلك الخمر وهذا بيع عن لا فعل كقول  
اصدقها خراجاً كان لها مهر مثلها قال ولو اصدقها داراً ثم رآها على أنها بالخيار فبما اصدقها ان شئت  
أخذته وان شئت ردت أو شرط الخيار لنفسه كان النكاح جائزاً لان الخيار انما هو في الصداق لافي  
النكاح وكان لها مهر مثلها ولم يكن لها أن تلك العبد والدار ولو اصدقها بعد على العبد والدار لم يجز الصلح  
حتى يعلم كم مهر مثلها فأتا خذبه أو رضى أن يفرض لهما مهر فأتاخذ بالفرض لا بقبضة مهر مثلها الذي  
لا تعرفه لأنه لا يجوز البيع إلا بثمن يعرفه البائع والمشتري معاً لا أحد هذين الآخر ولا يشبه هذا أن  
تنكحه بعد نكاحها صفة ذلك العبد لان العقد وقع وليس لها مهر مثلها فيكون العبد مبيعاً بهجها ولا  
وانما وقع بالعبد وليس لها غيره اذا صم ملكه قال ولو اصدقها بعد اقبضته فوجدهت به عيباً وحديثه  
عندها عيب لم يكن له رده الآن نشأ الزوج أن يأخذ بالعيب الذي حدث به عندها ولا يكون له في  
العيب الحادث عند هاتئ ولها أن ترجع عليه بمائتة العيب وكذلك لو أعتقه أو كاتبه رجعت  
عليه بمائتة العيب

### (كتاب الشغار)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوج الرجل الآخر ابنته  
وليس بينهما صداق (قال الشافعي) لا أدري تفسير الشغار في الحديث أو من ابن عمر أو نافع أو مالك وهكذا  
كما قال الشغار (١) فكل من زوج رجلاً امرأته إلى امرأته لا يفسد نفس الأب البكر والأب وغيره من الأولياء  
لامرأة على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى فهو الشغار أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح  
قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار أخبرنا  
سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (قال  
الشافعي) فإذا أنكح الرجل ابنته أو المرأة ابنته أو المرأة ابنته أو المرأة ابنته أو المرأة ابنته أو المرأة ابنته  
كانت على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى ولم يسم واحدة منهما صداق فهذا الشغار الذي نهى عنه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يخل النكاح وهو مفسد وإن أصاب كل واحد منهما لكل واحد منهما مهر  
مثلها وعليه العدة وهو كالنكاح الفاسد في جميع أحكامه لا يختلفان (قال الشافعي) وإذا زوج الرجل ابنته  
الرجل أو المرأة ابنته أو المرأة ابنته أو المرأة ابنته أو المرأة ابنته أو المرأة ابنته أو المرأة ابنته أو المرأة ابنته  
يسمى ومداق الأخرى كذا الشيء بجمه أقل أو أكثر أو على أن يسمى لاحداهما صداقاً ولم يسم الأخرى  
صداقاً أو قال لاصداق لهما فليس هذا بالشغار المنهى عنه والنكاح ثابت والمهر فاسد ولكل واحد منهما مهر  
مثلها إذا دخل بها أو ماتت أو مات عنها ونصف مهر مثلها ان طلق قبل أن يدخل بها (قال الشافعي)  
فان قال قائل فان عطاها وغيره يقولون ثبت النكاح ويؤخذ لكل واحد منهما مهر مثلها فلم ينقله وأنت

عليه لخامها نفقة اذا  
كانت ممن لا تخدع  
نفسها وقال فيه أيضاً  
اذا لم يكن لها خادم فلا  
يسين أن يعطيها غداً  
ولكن يجبر على من  
يصنع لها الطعام الذي  
لا تصنعه هي ويدخل  
عليها ما لا تخسرج  
لادخاله من ماء وما  
يصلحها ولا يجاوز به  
ذلك (قال المزني) قد  
أوجب لها في موضع  
من هذا نفقة خادم  
وقال في كتاب النكاح  
ادلاء على مسائل مالك  
المجموعة وقاله في

كتاب النفقة وهو بقوله  
أولى لأنه لا يختلف قوله  
أن عليه أن يزك عن  
خادمها فكذلك يفتن  
عليها قال المزني رحمه  
الله ومما يؤكده ذلك  
قوله لو أراد أن يخرج  
عنها أكثر من واحدة

(١) قوله فكل من  
زوج رجلاً امرأته  
قوله على أن صداق  
كل واحدة الخ كذا في  
الأصول وفيه سقط  
ظاهر فيجوز كتيبه



تقول ثبت النكاح بغير مهر وبثت بالهرم الفاسد وتأخذ مهر مثلها كما كثر ما في الشغار أن يكون المهر فيه فاسد أو يكون بغير مهر قيل له إنا لله عز وجل أن النساء محترمات إلا بما أحل الله من نكاح أو ملكة عين فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل كيف النكاح الذي يحل في عقد نكاح كما أمره الله تعالى ثم رسله صلى الله عليه وسلم وأقر عقد نكاح لم يحرمه الله سبحانه وتعالى ولم يه عنه رسله صلى الله عليه وسلم فثبت النكاح ثابت ومن نكح كتمانهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه فهو عاص بالنكاح إلا ما عهدهم وأخذنا شاء الله تعالى بالعصية أن أنهاهنا على جهالة فلا يحل للمهر من النساء المحرم من النكاح والشغار محرم بنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وهكذا كل ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكاح يحل به المحرم وهذا قلنا في المتعة ونكاح المحرم وما نهى عنه من نكاح ولهذا قلنا في البيع الفاسد لا يحل به فوج الأمة فإذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النكاح في حال فقد على نهيه كان مفسوما لأن العقد لهم كان بالنهي ولا يحل العقد الممنوع عنه محرم (قال الشافعي) وبقال له إنما أحزنا النكاح بغير مهر لقول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم يمسوهن وأتفرضوا لهن فريضة الآية فلما ثبت الله عز وجل الطلاق دل ذلك على أن النكاح ثابت لأن الطلاق لا يقع إلا من نكاح ثابت فأحزنا النكاح بلا مهر ولما أجاز الله سبحانه وتعالى بلا مهر كان عقد النكاح على شيئين أحدهما نكاح والآخر ما عاكف النكاح من المهر فلما جاز النكاح بلا مهر تخالف السويع وكان فيه مهر مثل المرأة إذا دخل بها وكان كالسويع الفاسدة المستهلكة يكون فيها عقبتها كان المهر إذا كان فاسدا لا يفسد النكاح ولم يكن في النكاح بلا مهر ولا في النكاح بالهرم الفاسد نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرمه بهيه كما كان في الشغار فأحزنا ما أجاز الله عز وجل وما كان في معناه إذ لم ينه رسول الله صلى الله عليه وسلم منه عن شيء علمناه ورددنا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان هذا الواجب علينا الذي ليس لنا ولا أحد عقل عن الله جل وعلا شأننا غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أبيه عن ابن سيرين أن رجلا نكح امرأته على حكمها ثم طلقها فاحتكمت ريقا من بلادها فأتى فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال امرأته من المسلمين (قال الشافعي) أحسبه قال يعني مهر امرأته من المسلمين

(نكاح المحرم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه عن وهب بن عبد الله أن عمر بن عبد الله أراد أن زوج طلحة بن عمر بنت شيبة بن جبير فأرسل إلى أبيان بن عثمان بن مالك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه أبيان وقال سمعت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح وأخبرنا ابن عينة عن أبيوب بن موسى بن نبيه عن وهب عن أبيان بن عثمان عن عثمان بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أرواف وداود بن الانصار فزجلاهم بمينة بنت الحرث وهو بالمدينة قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إسحاق بن عمار عن يزيد بن داود عن يزيد بن الأعم وهو ابن أخت مينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح مينة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جارة عن عمرو بن أسيد عن ابن المسيب قال وهم الذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح مينة وهو محرم كحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المزني أنه أخبره أن أبا طريف بن جاز وزجراه وهو محرم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نكحاه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح (قال الشافعي) لا يبيح المحرم

أخرجهم من (قال  
 الشافعي) ووفق  
 المكاتب على ولده من  
 أمه وقال في كتاب  
 النكاح ولو كانت  
 امرأته مكاتبه وليست  
 كتابته ما واحة ولا  
 مولاها واحدا ولله  
 في الكتابة أولاد  
 فنفقه على الأم لانها  
 أحق بهم ويعتقون  
 به تمها ليس على العبد  
 أن ينفق على ولده من  
 امرأته ولا ماله

(قدر النفقة)

من ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رحمة  
الله عليه النعمة نفقتان  
فنعمة الموضع ونعمة  
المقتر قال الله تعالى  
لنفيقن ذو سعة من سعته  
ومن قدر عليه رزقه  
الاية فأما ما يلزم المقتر  
لامر أنه ان كان الاغلب  
يلبدها أنها لا تكون  
الاخذومة عا لها واما  
واحد بما لا يقوم بدن  
على أقل منه وذلك  
بجدة النبي صلى الله عليه  
وسلم في كل يوم من  
طعام البلد الاغلب  
فهما من قسوتئلهما

ولقد هما مثله وبكيلة  
من آدم بلادها زينا  
كان أو حنا بقدر  
ما يكن ما وصف  
يفرض لها في دهن  
ومشط أقل ما يكنها  
ولا يكون ذلك غلادها  
لأنه ليس بالمعروف لها  
وقيل في كل جعة رطل  
لحم وذلك المعروف  
لثمنها وفرض لها من  
الكسوة ما يكنى  
مثلها ببلد ما عند المهر  
من الفطن الكوفي  
والبحري وما أشبهه  
ولقد امرها كباس وما  
أشبهه وفي البلد البارد  
أقل ما يكنى البرد من  
جبة محشوة وقطيفة  
أو لحاف يكنى الستين  
وقيص وسراويل  
ونجار أو مقنعة  
ولجار تباهية صوف  
وكساء تلحفه يدفي  
مثلها وقيص ومقنعة  
وخف وما لا غنى بها  
عنه ويفرض لها في  
الصيف قصا وملحفة  
ومقنعة وإن كانت  
رغبة لا يجوز لها هذا  
دفع البهائم وتزيت  
من عن آدم ولحم  
وما شئت في الحبوان  
كانت زهيدة تزيت

عقدته نكاح لنفسه ولا لغيره فان تزوج المحرم في احرامه وكان هو الخاطب لنفسه أو خطب عليه حلال  
بأمره فواء لأنه هو الناكح ونكاحه مفسوخ وهكذا المحرمة لا تزوجها حرام ولا حلال لأنهما  
الزوجات وكذلك تزوج المحرم امرأة حلالا أو وله باحلال فوكل وله امرأه ما فزوجها كان النكاح  
مفسوخا لأن المحرم عقد النكاح قال ولأبأس أن يشهد المحرمون على عقد النكاح لأن الشاهد  
ليس بناكح ولا شريك ولو توفى رجل أن يخطب امرأة محرمة كان أحب إلى وأعلم بضيق عليه خطبتها  
في احرامها لأنهم ليست بمعتدة ولا في معناها ومتى خرجت من احرامها جاز لها أن تنكح وقد تكون معتمة  
فيكون لها الخروج من احرامها بان يقبل الطواف وحاجة فيكون لها ذلك بان يقبل الزيادة يوم النحر  
فتطوف والمعتدة ليس لها أن تقدم الخروج من عدها ساعة (قال الشافعي) فأى نكاح عقد محرم  
لنفسه أو محرم لغيره فالنكاح مفسوخ فاذا دخل بها فأصابها فلهما مهر مثلها لا مسمى لها ولا يفريق بينهما  
وله أن يخطبها إذا حلت من احرامها في عدها منتهى ولو توفى كان ذلك أحب إلى لأنها وإن كانت تعسد من  
ما نهى فاتها لتعسد من بقاء فاسد قال وليس لغيره أن يخطبها حتى تنقضي عدها منتهى فان نكحها هو ففسخ  
عنده على ثلاث تطلقات لأن الفسخ ليس بطلاق وان خطب المحرم على رجل وولى عقدته نكاحه حلال  
فالنكاح جائز إنما أجزأ النكاح بالعدو أو كره للمهر أن يخطب على غيره كما كره له أن يخطب على نفسه  
ولا تعسد معصيته بالخطبة انكاح الحلال وانكاحه طاعة فان كانت معتمة أو كان معتما لم ينكح واحدا  
منهما حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويأخذ من شعره فان نكح قبل ذلك فنكاحه مفسوخ  
فان كانت أو كانا حائجن لم ينكح واحدا منهما حتى يرمي ويحلق ويطوف يوم النحر وبعده فأيهما نكح  
قبل هذا فنكاحه مفسوخ وذلك أن عقد النكاح كالجماع حتى لم يحل للمهر من الجماع من احرام لم يحل له  
عقد النكاح وإذا كان الناكح في احرام فاسد لم يجز له النكاح فيه كالأب يجز له في احرام الصبي وان  
كان الناكح محصرا بعد ولم ينكح حتى يحلل وذلك أن يخلق ويحرق فان كان محصرا عرض لم ينكح حتى  
يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وأصل هذا أن ينظر إلى عقد النكاح فان كان قد فعل المحرم منهما الجماع  
فأجزأه وان كان الجماع لم يحل للمهر منهما حرمة احرام فأبطله (قال الشافعي) ويراجع المحرم امرأته  
ويراجع المحرمة زوجها لان الرجة ليست بابتداء نكاح انما هي اصلاح شيء أقصد من نكاح كان محصرا  
إلى الزوج اصلاحه دون المرأة أو الولادة وليس فيه مهر ولا عوض ولا يقال للراجع ناكح (قال الشافعي)  
ويشترى المحرم الجارية للجماع والخدمة لان الشراء ليس كالنكاح المنهي عنه كما يشترى المرأة وولدها  
وأهها وأخواتها ولا ينكح هؤلاء معا لان الشراء ملك فان كان يحل به الجماع بحال فليس حكمه حكم  
النكاح فنهى عن الشراء لأنه في معنى النكاح (قال الشافعي) ولو وكل رجل قبل أن يحرم رجلا أن  
يزوجه امرأة ثم أحرم فزوجها وهو ببلده أو غائب عنه يعلم بأحرامه أو لا يعلم فالنكاح مفسوخ اذا عقده  
والعقود له محرم قال ولو عقد وهو غائب وقت فقال لم أكن في ذلك الوقت محرم كان القول قوله  
مع عيته الآن تقوم عليه بينة بأحرامه في ذلك الوقت ففسخ النكاح ولو تزوجه في وقت فقال الزوج  
لا أدري كنت في ذلك الوقت محرما أو حلالا ولم أعلم متى كان النكاح كان الورع أن يدع النكاح ويعطى  
نصف الصداق ان كان سمى والمتعة ان لم يكن سمى ويفرق في ذلك بتطليقة ويقول ان لم أكن كنت محرم  
فقد أوقع عليها تطليقة ولا يلزمه في الحكم من هذا شيء لأنه على إحلال النكاح حتى يعلم فسخه وهذا  
كله اذا صدقته المرأة بما يقول في ان النكاح كان وهو محرم فان كذبه ألزمته لها نصف الصداق ان لم  
يكن دخل بها الآن بغير بينة بأنه كان محرم حين تزوج وفسخت النكاح عليه باقراره ان نكاحه كان  
فاسدا وان قالت لا أعرف أو صدق أم كذب قلنا نحن نفسخ النكاح باقراره وإن قلت كذب أخذناك  
نصف المهر لثلاث تدبرين ثم تدبرين وان لم تتولى هذا لم تأخذ شيئا ولا تأخذن لا بدعي شيئا وان قالت

فما لا يقوتها من فتل  
المكيلة وان كان  
زوجها وسعافرض  
لها ماذن ومن الأدم  
واللحم نصف ما وصفت  
لامرأة المقت وكذلك  
في الدهن والمشط ومن  
الكسوة وسط  
البغدادى والهروى  
ولين البصرة وما شبهه  
ويحشى لها ان كانت  
بيلاد يحتاج أهلها اليه  
وقطيفة وسط ولا  
أعطىها في القوت  
دراهم فان شئت أن  
تبعه فصرفه فيما  
شئت صرفته وأجعل  
لخادمها مئدا ونلتا  
لان ذلك سعة لئلا وفى  
كسوتها الكراباس  
وغلبط المصرى  
والواسطى وما شبهه  
ولاجاوز به مجموع من  
كان ومن كانت امرأته  
ولامرأته ففراش  
ووسادة من غلبط  
مناع البصرة وما شبهه  
ولخادمها فروة ووسادة  
وما أشبهه من عبادة  
أو كساء غلبط فاذا بلى  
أخلفه وانما جعلت  
أقل الغرض في هذا  
بالدالة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم في دفعه

[illegible]

الى التي اصاب، حتى  
شهر رمضان عرفا زنه  
خسة عشر صاعا اثنين  
مسينا وانما جعلت  
اكثر ما فرضت مدين  
لأن اكثر ما أمر  
به النبي صلى الله عليه  
وسلم في فدية الأذى  
مدان لكل مسكين فلم  
أفسر عن هذا ولم أجوز  
هنا مع أن معلوما  
أن الأغلب أن أقل  
القوت مذ وأن أوسع  
مدان والغرض الذي  
على الوسط الذي ليس  
بالموسع ولا المقدر بينهما  
مذ ونصف والغادة  
مذ. وان كانت بدوية  
فياكل أهل البادية  
ومن الكسوة بقدر ما  
يلبسون لا وقت في ذلك  
الاقدام يراى بالمعروف  
وليس على رجل أن  
يضيحى لامرأته ولا يؤذي  
عنها أجر طيب ولا  
حجام

الحال التي يجب فيها  
النفقة وما لا يجب  
من كتاب عشرة النساء  
وكتاب التفسير  
بالخطبة ومن الاملاء  
على مسائل مالك  
(قال الشافعي) رحمه الله

التحليل مراوضة أو غير مراوضة فإذا لم ينعقد النكاح على شرط كان النكاح ناشئا خبر عن أحد من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من دونهم قيل فيما ذكرنا من التهي عن المتعة وان المتعة هي النكاح  
الاجل كفاية وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن سيف بن سليمان عن مجاهد قال طلق  
رجل ن قريش امرأته فيها فخر بشيخ وابن له من الاعراب في السوق قدما بجوار لهما فقال للفتي هل  
فيلمن خيرتم مضى عنه ثم كعليه فكشلتها ثم مضى عنه ثم كعليه فكشلتها قال نعم قال فارأى  
يذلك فانطلق به فأخبره الخبر وأمره بنكاحها فشكها فبات معها فلما أصبح استأذن فأذن له فإذا هو قد  
ولاهما البر فقالت والله لن طلقني لأنك أبدأ فذكر ذلك لعمره فدعا فقال لو نكحتك الفعلة بك كذا  
وكذا ووقعه ودعاه زوجها فقال الزمها أخبرنا سعد بن ابن جريج عن مجاهد عن عمر مثة أخبرنا  
سعد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عن ابن سيرين أن امرأة طلقها زوجها وكان مسكين أعراى  
يقعد سباب المسجد فجاءته امرأة فقالت له هل لك في امرأة تنكحها فتبت معها الليلة فتصيح فتقارقها  
فقال نعم وكان ذلك فقالت له امرأته انك إذا أصبحت فانهم سيقولون لك فارقا فلا تفعل فأتى مقبلة  
لثامري واذ به الى عمر فلما أصبحت أتوه وأتوها فقالت كلوه فأتى جثته فكلوه فأتى وانطلق الى عمر  
فقال الزم امرأتك فان راوول رب فأتني وأرسل الى المرأة التي مشيت بذلك فنكل بها ثم كان يغدو الى عمر  
ويروح في حلة فيقول الحمد لله الذي كساك ياذا الرفعتين حلة تغدو فيها وتروح (قال الشافعي) وقد  
سمعت هذا الحديث سندنا متصلا عن ابن سيرين يوصله عن عمر عثله هذا المعنى

(باب الخيار في النكاح) وإذا تنكح الرجل المرأة على أنه بالخيار في نكاحها وما أوفى أو أكثر  
أو على أنه بالخيار ولم يذكر مدة ينتهي البهان شاء أجاز النكاح وإن شاء رده أو قال على أني بالخيار يعني من  
كان له الخيار أنه إن شاء أجاز النكاح وإن شاء رده فالنكاح فاسد وكذلك أن كان الخيار للمرأة رده أو أجزأها  
معا أو شرطه أو أحدهما للغيرهما فالنكاح باطل في هذا كله فان لم يدخل بها فهو مفسوخ وان أصابها فلها  
مهر مثلها بما أصابها ولا نكاح بينهما ويخطبها مع الخطب وهي تعقد من مائه ولو تزكها حتى تستبرئ  
كان أحب الي (قال الشافعي) وانما بطلته بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة فلما كان  
نكاح المتعة مفسوخا لم يكن التهي عنه معني أكثر من أن النكاح انما يجوز على إحلال المتكوبة مطلقا  
لا الى غاية وذلك أنها إذا كانت الى غاية فقد أباحت نفسها لرجال ومنعها في أخرى فلم يجوز أن يكون النكاح  
الامطلقا قبلها كان الشرط أن تكون منكوبة الى غاية أو قبله أو قبلها معا ولما كان النكاح  
بالخيار في أكثر من المعنى الذي له عيان في فسدت المتعة في أنه لم ينعقد والجماع حلال فيه على ما وصفت  
من الأبدول لرجال حتى يحدث له اختيارا إذا تكون العقد أنه قد ثبت على النكاح والجماع لا يحل فيها  
بكل حال فالنكاح في العقد غير ثابت لم يثبت النكاح بشئ حدث بعده ليس هو فيكون مستند النكاح  
غير ثابت في حال وثبات في أخرى وهذا أقبح من نكاح المتعة لأن نكاح المتعة وقع على ثابت وألا الى مدة  
وغير ثابت إذا انقضت المدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا في جله أن النكاح لا يجوز  
على الخيار كما يجوز البيوع فإذا كان الخيار فيه لا يجوز لزمن من أعطى هذه الجلمة والله تعالى أعلم أن  
لا يجوز النكاح إذا كان بشرط الخيار

(باب ما يدخل في نكاح الخيار) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت المرأة الحرة مالكة  
لأمها فزوجهوا لها بل لا يغير عليها فأجازت النكاح أو رده فهو غير جائز ولا يجوز نكاح المرأة بمال أبا  
حتى تاذن في أن تنكح قبل أن تنكح فإذا أذنت في ذلك في رجل بعينه فزوجهوا ولا حاز (قال الشافعي)  
وكذلك إذا أذنت الأولى أن يزوجه من رأى فزوجه كما فأن النكاح جائز وهكذا الزوج بزوجه الرجل بغير  
أذنه فالنكاح باطل أجاره الرجل أو رده وأصل معرفة هذا أن ينظر الى كل عقد نكاح كان الجماع فيه

اذا كانت المرأة حيا  
 عليها فلتأهلها  
 وبين النكاحين  
 وجبت عليه نفقتها وان  
 كان صغيرا لان الحبس  
 من قبله وقال في  
 كتابين وقد قيل اذا  
 كان الحبس من قبله  
 فعليه وانما كان من قبلها  
 فلا نفقة لها ولو قال  
 قائل ينسق لاسمها  
 ممنوعة من غيره كان  
 مذميا (قال المزي)  
 رحمه الله قد قطع بانها  
 اذا تحلل بغيره فلا  
 نفقة لها حتى قال فان  
 ادعت التحلية فهي غير  
 محلبة حتى يعلم ذلك  
 منها (قال الشافعي)  
 رحمه الله ولو كانت  
 مريضة لم تنفقها  
 وليست كالصغيرة ولو  
 كان في جماعها شدة  
 ضرر منع وأخذ بنفقها  
 ولو ارتقت فلم يقدر  
 على جماعها فهذا  
 عارض لا يمنع منها  
 وقد جوبعت ولو اذن  
 لها فاحرمت واعتكفت  
 اولم يهاذر أو كفارة  
 كان عليه نفقتها ولو  
 هربت وأمتعت أو  
 كانت أمة فنفقها  
 فلا نفقة لها ولا يبره

والنظر الى المرأة متجردة من المال مدة تأتي بعده فالتكاح فيه مفسوخ وهو في معنى ما وصفت قبل من  
 نكاح الخبير ونكاح المتعة ولا يجوز انكاح الصبي ولا الصبية ولا السكر غير الصبية الا بعد تقدم رضاها  
 أو السكر البالغ ولو غيرا لابعاد خاصة بما وصفت قبله من دلالة السبقة في انكاح الأب ولو أن امرأة  
 أدت ولو لها أن يزوجه رجل فزوجها رجل غير وليها ذلك الرجل وأجاز الولي نكاحها لم يجز لأنها كان لها  
 والولي أن يرد نكاحه لعله أن المزوج غير المأذون له بالتزوج فلم يجز النكاح وهكذا المرأة تنكح بغير إذن وليها  
 فيجوز وليها النكاح أو العبد ينكح بغير إذن سيده فيجوز سيده النكاح أو الأمة تنكح بغير إذن سيدها فيجوز  
 سيدها النكاح فهذا كله نكاح مفسوخ لا يجوز بأجازه من أجازه لانه انعقد بمبايعته وهكذا الحر  
 البالغ المحجور عليه ينكح بغير إذن وليه ووليته ولي ماله لا ولاية على البالغ في النكاح في النسب انما الولي عليه  
 ولي ماله كما يقع عليه في الشراء والبيع ولا يشبه المرأة التي وليها ولي نسب العار عليها والرجل لا عار عليه في  
 النكاح فاذا أدن وليه بعد النكاح فالتكاح مفسوخ وكل نكاح مفسوخ قبل الجماع فهو مفسوخ بعد  
 الجماع (قال الشافعي) واذا زوج الولي رجلا غائبا بخطبة غيره وقال الخاطب لم ير سني ولم يوكفي  
 فالتكاح باطل واذا قال الرجل قد أرسلني فلان فزوجته الولي أو كتب الخاطب كتابا فزوجته الولي وجاءه يعلم  
 التزوج فان مات الزوج قبل يقرب بالرسالة أو بالكتاب ثم نه المرأة وان لم يمت فقال لم أرسل ولم أكتب فالقول  
 قوله مع يمينه فان قامت عليه يمينه برسالة بخطبته أو كتاب بخطبتهما ثبت عليه النكاح وهكذا لو مات ولم  
 يقرب بالنكاح أو بجمعه فقامت عليه يمينه ثبت عليه النكاح وكان لها عليه المهر الذي سمي لها ولو لم يمت المهرات  
 فان قال الرجل قد وكفي فلان أو زوجة فزوجته فانكر المزوج فالقول قوله مع يمينه ان لم يكن عليه يمينه  
 ولا صداق ولا نصف على المزوج المدي أو كلاً إلا أن يضمن الصداق فيكون عليه نصفه بالضمن فان  
 الزوج لم يمس وليس هذا كرجل يشتري الرجل التي فينكر المشتري له أو كلاً فيكون الشراء لا يشتري  
 وعليه الثمن هذا لا يكون له النكاح وان ولي عقده لغيره والله تعالى الموفق

(باب ما يكون خيار قبل الصداق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وكل الرجل أن يزوجه  
 امرأه بصدق فزادها عليه أو أصدق عنه غير الذي بأمره أو أمرت المرأة الولي أن يزوجهها بصدق فنقص  
 من صداقها أو زوجها عرض فلا خيار في أحدهم هذين للمرأة ولا للرجل ولا رد النكاح من قبل تعدى  
 الوكيل في الصداق وللمرأة على الزوج في كل حال منه هذه الأحوال مهر مثلها وان كان وكل الرجل  
 ضمن للمرأة ما زادها فعلى الوكيل الزيادة على مهر مثلها وان كان ضمن الصداق كله أخذت المرأة الوكيل  
 بجميع الصداق الذي ضمن ورجع على الزوج بصدق مثلها ولم يرجع عليه بما ضمن عنه مما زاد على صداق  
 مثلها لانه متطوع بالزيادة على صداق مثلها وان كان ما سمي مثل صداق مثلها يرجع به عليه ولو كان  
 الوكيل لم يضمن لها شيئا وليس هذا كالبيع التي يشتري الرجل منها الشيء للرجل فيزيد  
 في ثمنه فلا يلزم الأمر إلا أن يشاء « قال الربيع » إلا أن يشاء أن يحدث شراء من المشتري لأن العقد  
 كان صحيحا (قال الشافعي) ويلزم المشتري لانه في صفته البيع وانه يجوز أن يملك ما يشتري بذلك العقد وان  
 سماه لغيره وهو لا يجوز له أن يملك امرأه بعد عقد لغيره ولا يكون للزوج ولا للمرأة خيار من قبله لا يجوز ان  
 يكون في النكاح خيار من هذا الوجه وثبت النكاح فيكون لها صداق مثلها فان قال قائل فكيف يجعل  
 لها صداق مثلها ولم يرض الزوج أن يتزوجها الا بصدق سمي هو أقل من صداق مثلها قبله أن يشاء الله  
 تعالى أرايت اذا لم يرض الزوج أن يتزوج الا بلامهر فلم أره النكاح ولم أجعل فيه خيار الزوجين ولا الواحد  
 منهما وأثبت النكاح وأخذت منه مهر مثلها من قبل أن عقده النكاح لا تنص بصدق وأنه كالبيع  
 الفاسد المستهلك التي فيها ثمنها فاعطاها الزوج صداقا هو ولي عقده النكاح غير فزادها عليه فألقها

مما وجب لها من نفقتها وان كان حاضرا معها الا اقرارها وبينة تقوم عليها ولو اُسْتُبْتِنَتْ واستولت زوجها في العدة أو بعد فلاحها للنفقة لا أنها محبوسة عليه متى شاء أسلم وكانت امرأته ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام كفرها وان دفعها اليها فلم يسلم حتى انقضت عدتها فلاح حق له لانه تطوع بها وقال في كتاب النكاح القديم فان أسلم ثم أسلمت فيها على النكاح ولها النفقة في حال الوقف لأن العقد لم ينسخ (قال المزني) رحمه الله الاول أولى بقوله لانه تنفع المسئلة بالنفقة بالثبوت فكيف لا تمنع الوثنية باستناعها (قال الشافعي) رحمه الله وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والكتابة والأمة اذا بوئت معه بيتا واذا احتاج سيدها الى خدمتها فذلك له ولا نفقة لها قال ونفقة نفقة المقر لانه ليس من عبد الا وهو فقير

صداق مثلها فما أخذت منه من ابلاغها مصادق مثلها وان لم يبلغه اقل من أخذت منه مبتدأ صدق مثلها فهو لم يبدله ولم ينكح عليه وهكذا لو وكل رجل رجلا بزوج امرأته بعينها ولم يسلم لها مصادق اقامه صدقها أكثر من مصادق مثلها لم يضمنه الوكيل فلها صدق مثلها لا يجعل على الزوج ما جاوز ما ذم الله سبحانه ولا تنقص المأتمنة ولو وكله بان يزوجها اباهما بمائة فزوجها اباهما بمائة كان النكاح جائزا وكانت لها الميسون لانها رضت بها ولو وكل ان يزوجها اباهما بمائة فزوجها اباهما بعد اودارهم وطعاما وغيره كان له مصادق مثلها الا ان يصدق الزوج أنه امرأه ان يعمل برأيه أن يزوجها بمائة فزوجها بمائة ولو كانت لوليها ان يزوجها فتعدى في مصادقها

(الخير من قبل النسب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ان عبد انتسب لامرأة حرة حرا فكيفه وقد أذله سيده ثم علت أنه عبد وانتسب لها الى نسب فوجدته من غير ذلك النسب ومن نسب دونه ونسبها فوق نسبه كان فيها قولان أحدهما ان لها الخیار لانه منكر بنسبه وغاير بنسبه وجدونه والثاني ان النكاح مفسوخ كما ينسخ لو أذنت في رجل بعينه فزوجت غيره كأنها أذنت في عبد الله بن محمد القلاني فزوجت عبد الله بن محمد بن غير بني فلان فكان الذي يزوجها غير من أذنت بتزوجها فان قال قائل فلم يجعل لها الخیار في الرجل بغيرها بنسبه وقد نكحته بعينه ولم يجعل له لها من جهة الصداق قيل الصداق مال من مالها أي ماله لا لغيرها ولا على من هي فيه منه في نقصه ولا ولاية لولاية اشخاص مالها وهذا كان لا وليا على الابتداء اذا أذنت فيه أن يعوها منه ينقص في النسب ولم يكن لهم على الابتداء يعونها كما هو ترك له من مصادقها فان قال قائل فكيف لم يجعل نكاح الذي غيرها مفسوخا بكل حال قيل لانه قد كان لا وليا على الابتداء أن يزوجها ما به وليس معنى النكاح اذا اراد الولادة منع بان النكاح غير كفء بان النكاح محرم والأولاء ما أن يزوجها غير كفء اذا رضت ورضوا وانما ردناه بالنقص على المروجة كما يجعل الخیار في رد البيع بالعيب وليس محرم أن يتم ان شاء الذي جعل له الخیار فان قال فقد جعلت خيارا في الكفأة قيل من جهة أن الله عز وجل جعل للأولياء في بيع الرأسماء امرأه وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المرأة بغير إذن وليها مردا فان كانت دلالة أن لا يتم نكاحها الا بولي وكانت اذا فعلت ذلك مقفوتة في شيء لها فبشر بذلك ومن يقوت في شيء له فبشر بذلك على شريكه فاذا كان الشر بذلك في بيع يتم الا باجتماع الشر يكن لانه لا يتعضر ولم يكن للولادة معها معنى الا بما وصفنا والله تعالى أعلم الا ان تنكح من ينقص نسبه عن نسبه او لم يجعل الله للولادة امرأه فان قال قائل ولأن المرأة غرت الرجل بانها حرة فاداهي أمه وأذن لها سيدها كان له فسخ النكاح ان شاء ولو غرت بنسب فوجدته دونه ففها قولان أحدهما ان له عليها في الغرور بالسب ما لها عليه من رد النكاح واذا رد النكاح قبل أن يصيبها فلا مهر ولا متعة واذا رده بعد الاصابة فلها مهر مثلها لا مسمى لها ولا نفقة في العدة حاملا كانت أو غير حامل ولا ميراث بينهما اذا فسخ والثاني لا خيار له اذا كانت حرة لأن سيده المطلق لا يلزمه من العار ما يلزمها وله الخیار بكل حال ان كانت أمة «قال الربيع» وان كانت أمة غرت بها كان له الخیار ان كان يخاف العنت وكان لا يجد طول الحرة وان كان يجد طول الحرة وكان لا يخاف العنت فالنكاح مفسوخ بكل حال وهو قول الشافعي (قال الشافعي) ولو غرت بنسب فوجدته دونه وهو بالسب الدون كفء لها ففها قولان أحدهما ليس لها ولا وليها خيار من قبل الكفاءة ولها وانما جعل لها الخیار لوليها من قبل التقصير عن الكفاءة فاذا لم يكن تقصير فلاح خيار وهذا أشبه القولين وبه أقول ولا تخار النكاح مفسوخ لانها مثل المرأة تاذن في الرجل فتزوج غيره ومن قال هذا القول لا تخار قاله في المرأة تغرت بنسب فوجدته دونه غيره قال ولو غرت بنسب أو غرت به فوجدته دونه وانما معنى من هذا أن الغرور لم يكن فيه بدنه ولا فها ببدنها وهما المروجان وانما كان الغرور فيمن فوقه فلم تكن أذنت في غيره ولا ذن في غيرها ولكنه كان ثم غرور بنسبه فيه

حق للعقدة وكان غير فاسد أن يجوز على الابتداء (قال الشافعي) فإن قال فهل تحد دلالة عريماز كرت من الاستدلال من أن معنى الأولياء أنما هو لعني النسب في هذا المعنى أو ما يشبهه في كتاب أو سنة حتى يجوز أن تجعل في النكاح خيارا والخيار أنما يكون إلى الخير إثباته وفسخه قبل نعم عقث بريرة فخيرها التي صلى الله عليه وسلم ففارت زوجها وقد كان لها التوثيق عنده لأنه لا يخيرها إلا وهما إن ثبت أن شامت وتفاوت إن شامت وقد كان العقد على بريرة صحيحا وكان الجاع فيه حلالا وكان لها فسخ العقد قبل بلن لفسخها معنى والله تعالى أعلم أنهما صارت حرة فصار العبد لها مختير كفاء والتي كانت كصاة في حال ثم انتقلت إلى أن تكون غير كفاء للعبد لتقصيره عنها أدنى حال من التي لم تكن قط كفاء لمن غيرها فسكته على الكفاءة فوجد على غيرها

(في اللعب بالنكوة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولوزوج الرجل امرأته على أنها جارية شابة موسرة تامة بكر فوجدها عوزا فحقة معدمة قطعاً ثيباً أو عياداً وبها ضر ما كان الضر غير الأربع التي سبقتها للخيار فلا خيار له وقد ظلم من شرط هذا نفسه وسواء في ذلك الحررة والأمة إذا كانتا متروجتين وليس النكاح كالبيع فلا خيار في النكاح من عيب يخص المرأة بدنها ولا خيار في النكاح عند الأمن أربع أن يكون خلق فرجها عظيماً لا يصل إلى جوارحها بحال وهذا مانع للجماع الذي له عامة مانعها فإن كانت رتقاء فكان بقدر على جوارحها بحال فلا خيار له أو عالجتها نفسها حتى تصير إلى أن يوصل إليها فلا خيار للزوج وإن لم تعالج نفسها فله الخيار إذا لم يصل إلى الجوارح بحال وإن سال أن ينقحها هو بجديدها وأما شابهها ويجوز على ذلك لم يجعل له أن يفعل وجعلت له الخيار وإن فعلته هي فوصل إلى جوارحها قبل أن أخيره لم يجعل له خياراً ولا بينهما الخيار إلا عندما كم إلا أن يراضيهما بشئ يجوز فأخير تراضيهما ولوزوجهما فوجدها مقفلة لم يجعل له خياراً لأنه لا يقدر على الجماع وكذلك لو كان بها قرن يقدر معه على الجماع لم يجعل له خياراً ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالرتق أو تكون جذماً أو برصاً أو مجنونة ولا خيار في الجذام حتى يكون بينا فاما الزعرى الخائبة أو علامات ترى أنها تكون جنماً ولا تكون فلا خيار فيه بينهما فلا يكون وله الخيار في البرص لأنه ظاهر وسواء قليل البرص وكثيره فإن كان يضا ففان قلت ليس هذا برصاً قال هو برص أرى به أهل العلم به فإن قالوا هو برص فله الخيار وإن قالوا هو مراراً لارص فلا خيار له فإن شاء أمسك وإن شاء طلق (قال الشافعي) والجنون ضربان فضر بضم بختق وله الخيار بقليله وكثيره وضرب غلبة على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معا وهذا أكثر من الذي يفتق ويقتق (قال الشافعي) فأما الغلبة على العقل بالمرض فلا خيار له فيه ما كان مرضاً فإذا أفاق من المرض وثبتت الغلبة على العقل فله الخيار فإن قال قائل ما الحاجة في أن يجعل للزوج الخيار في أربع دون سائر العيوب فالجواب عن غير واحد في الرتقاء ما قلت وأنه إذا لم يصل إلى الجوارح بحال فالمرأة في غير معنى النساء فإن قال فقد قال أبو الشعثاء لارتض من قرن فقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أربع لا يجيز في بيع ولا نكاح إلا أن يسي فإن سبي جاز الجنون والجذام والبرص والقرن (قال الشافعي) فإن قال قائل فتقول بهذا قيل إن كان القرن مانعاً للجماع بكل حال كما وصفت كان كالرتق وبه أقول وإن كان غير مانع للجماع فأما هو عيب يقصها فلا جعل له خياراً أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أبيع رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فبها فلهما صداقهما وذلك لزوجها غرم على ولها (قال الشافعي) فإذا علم قبل المسب فله الخيار فإن اختار فراقها فلا مهر ولا نصف ولا مئة وإن اختار عيبها بعد علمه أو نكحها وهو يعلم فلا خيار له وإن اختار الحبس بعد المسب فصدقته أنه لم يعلم خبرته فإن اختار فراقها فله مهر مثلها بالمسب ولا نفقة عليه في عتدها ولا سكنى إلا أن يشاء ولا يرجع بالمهر عليها ولا على ولها فإن قال قائل

لان ما يبدع وان اتسع  
لسيده ومن لم تكمل فيه  
الحرية فكالمملوك  
(قال المزني) رحمه الله  
إذا كان تسعة العشرة  
حرافه ويجعل له تسعة  
أعشار ما عاك وورثه  
مولاه الذي أعتق  
تسعة أعشاره فكيف  
لا ينفق على قدر سعة  
(قال المزني) رحمه الله  
قد جعل الشافعي رحمه  
الله من لم تكمل فيه  
الحرية كالمملوك  
وقال في كتاب الإيمان  
إذا كان نصفه حراً  
ونصفه عبداً كفر  
بالأطعام فجعله كالحر  
يبيض الحرية هناك  
ولم يجعله ببعض الحرية  
هنا كما للحر بل جعله  
كالعبد فالقياس على  
أصله ما قلنا من أن  
الحر منه يتفق بقدر  
سعة والعبد منه يتقدر  
وكذا قال في كتاب  
الزكاة إن على الحر منه  
بقدره في زكاة القطر  
وعلى سبب العبد يتقدر  
الرق منه فالقياس  
ما قلناه فهو متجدد  
كذلك إن شاء الله تعالى

(الرجل لا يجد نفقة)

من كتابين

(قال الشافعي) رحمه

الله لما دل الكتاب

والسنة على أن حق

المراة على الزوج أن

يعولها احتبل أن لا

يكون له أن يستمتع بها

ويستمتعها ولا يخلها

تتزوج من غيره وأن

تخير بين مقامها معه

وفراقه وكتب عرين

الخطاب رضي الله عنه

إلى امرأة الأجنادي

رجال غلوا عن نائمهم

بأمرهم أن يأخذوهم

بأن ينفقوا أو يطلقوا

فأنطلقوا بثواب نفقة

ما حبسوا وهذا شبه

ما وصفت وسئل ابن

المسيب عن الرجل

لا يجد ما يتفق على

أمراته قال يفرق

بينهما قبله فسنه قال

سنة والذي يشبه قول

ابن المسيب سنة أن

يكون سنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم وإذا

وجد نفقتها يوما بيوم لم

يفرق بينهما وإن لم يجد

لم يؤجل أكثر من

ثلاث ولا تمنع المراتق

الثلاث من أن يخرج

فقد قيل يرجع بالمهر على ولها قال الشافعي إن غارت كأت أن أردته بالمهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
أي امرأة تكسبت بغير إذن ولها فاسكحها ما مل وإن أصابها فلها الصدق بما استعمل من فرجها فإذا  
جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدق للمرأة المسك في النكاح فاسد بكل حال ولم يرد به عليها وهي  
التي غرت لا غير هال أن زوجها أيا ما لم يتم النكاح إلا بالاقب البكر لا ب قال إذا كان في النكاح الفاسد  
الذي عقد له لم يرجع به عليه وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم لها كان في النكاح الصحيح الذي للزوج  
فيه الخيار أو لى أن يكون للمرأة فإذا كان للمرأة لم يجز أن تكون هي الاختدة ولا يغرمه ولها لأن أكثر أمره  
أن يكون غرم هو وهي غرت بنفسه فافهمي كانت أحق أن يرجع به عليها ولو رجع به عليها لم تعطه أولا (قال  
الشافعي) وقضى عرين الخطاب في التي تكسبت في عدتها أن أصيبت فلها المهر فإذا جعل لها المهر فهو ولو رده  
به عليها لم يقض لها به ولم يرد على ولها به مهرها فاسد النكاح من قبل البعد لأنه لو كان بغير ولي أفسده  
وإن لم يكن في عدة قال وما جعلته فيه الخيار إذا عقدت عقدة النكاح وهو بها جعلته الخيار إذا حدث  
بها بعد عقد النكاح لأن ذلك المعنى قائم فيها وإن لم يجعل له الخيار فإن النكاح فاسد ولكني جعلته بحقه  
ففيه وحق الولد قال وما جعلته فيه الخيار إذا كان بها جعلته لها فيه الخيار إذا كان به أو حدث به فإن  
اختارت فراقه قبل المسليم لم يكن له أن يمسها ولم يكن لها من المهر شيء ولا نفقة وإن لم تطل حتى أصابها  
فاختارت فراقه فلها المهر ولها فراقه والذي يكونه مثل الرق أن يكون مجبوا فأخيرها ما كانها فإن كانت  
علمت بخصلة واحدة مما لها فيه الخيار فلم تختبر فراقه وثبتت معه عليها خذته أخرى فلها منه الخيار وكذلك  
إن علمت بآنتين أو ثلاث فاختارت المقام به جعلته لها فيما سواها الخيار وهكذا هو فيما كان بها وإن  
علمت به فتركتها وهي تعلم الخيار لها فذلك كالرضا للمقام معه ولا خيار لها وإن علم شيئا مما أصابها فلها  
الصدق الذي سمي لها والخيار له أن شاء طلق وإن شاء أمسك فإن قال قائل فهل فيه من عدة جعلته لها  
الخيار غير الأثر قيل نعم الخدام والبص فيما رزقهم أهل العلم بالطلب والتجارب تعدى الزوج كثير وهو  
داء مانع الجماع لا تكاد تنفس أحد أن تطيب بأن يجامع من هو به ولا تنفس امرأة أن يجامعها من هو به  
فأما الولد فين والله تعالى أعلم أنه إذا ولد له أحم أو أرض أو جذع أو برصا فلها يسلم وإن سلم أدرك نسله  
ونسأل الله العافية فأما الجنون والخل فتطرح الحدود عن المجنون والمجنون منها ولا يكون منه تادية حتى  
لزوج ولا زوجة يعقل ولا امتناع من محرم يعقل ولا طاعة لزوج يعقل وقد يقتل أيهما كان به زوجته  
وولده ويعطل الحكم عليه في كثير مما يجب لكل واحد منهما على صاحبه حتى يطلقها فلا يلزمه الطلاق ويرد  
خلعه فلا يجوز زعله وهي لو دعت إلى مجنون في الاستداء كان للولادة منه ما كانه كأيكون لهم منهما من غير  
الكفاءة وإذا جعل لها الخيار بأن يكون مجبوا أو له بأن تكون رتقاء كان الخبل والجنون أولى بجماع  
ما وصفت أن يكون لها وله الخيار وأولى أن يكون لها فيه الخيار من أن لا ياتيا فيشغل فإن لم ياتها خبرت  
(قال الشافعي) فإن قال فهل من حكمه تعالى أو سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقع فيه الخيار والفرقة  
بغير طلاق ولا اختلاف دينين قيل نعم جعل الله للمولى برص أربعة أشهر وأوجب عليه بمضمه أن يقي  
أو يطلق وذلك أنه امتنع من الجماع بين لو كانت على غيره ثم كانت طاعة الله أن لا ينجس فلما كانت على  
معصية أرخص له في الخبث وفرض التفريق في الإيعان في غيره ذكر المولى فكانت عليه الكفارة ما خبث  
فإن لم ينجس أو حبس عليه الطلاق والعلم بحيط أن الضرر بعشرة الأحكام والأرض والمجنون والمجنون  
أكرم منه بعشرة المولى ما لم ينجس وإن كان قد بشرت فإن في غير هذا المعنى في كل موضع من النكاح لم أقسمه  
بحال فقد عده غير محرم وانما جعلنا الخيار فيه بالله التي فيه فالجماع فيه مباح وأي الزوجين كان له الخيار  
فإن أموات الآخر قبل الخيار أو أرتنا ويقع الطلاق ما لم يختار الذي له الخيار فسخ العقدة فإذا اختارها  
لم يقع طلاق ولا يلا ولا يظهر ولا مان ولا ميراث



فتعمل أو نال وان  
لم يجد نفقتها خبرت كما  
وصفت في هذا القول  
وان وجد نفقتها ولم  
يجد نفقة خلعها لم يتغير  
لائها تماسك بنفقتها  
وكانت نفقة خادما  
دينا عليه متى أفسر  
أخذته ومن قال هذا  
لزمه عندني إذا لم يجد  
صدقاها أن يتخير هالاه  
شبه بنفقتها (قال  
المرزقي) رحمه الله قد  
قال ولو أعرس بالصدق  
لم يعسر بالنفقة  
فاختارت المقام مع  
يكن لها فراقه لأنه  
لا ضرر على بدنها إذا  
أنفق عليها في استئجار  
صدقاها (قال المرزقي)  
فهذا دليل على أن  
لا خيار لها فيه كالنفقة  
(قال الشافعي) ولو  
اختارت المقام مع فتى  
شاعت أجل أضرالان  
ذلك فهو مما مضى ولو  
علت عسره لأنه يمكن  
أن يوسر وتطوع غنسه  
بالفرم ولها أن لا تسحل  
عليه إذا عسر بصدقاها  
حتى تقضه واخترع على  
مخالفة فقال إذا خيرتها  
في العنين يؤجسل  
سنة ورضيت منه

(الأمة تغفر بنفسها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أدن الرجل لأيمته في نكاح رجل  
وكل رجلا يتزوجها خطيبا، الرجل ان ينضم اذ ذكرته أم حارة ولم يذكر ذلك الذي زوجها أو ذكر الذي زوجها  
ولم تذكره أو ذكر أمه عاقر زوجها على أم حارة فعلم به مدعاه النكاح وقبل الدخول أو بعده أمه أمة فله الخيار  
في المقام معها أو فراقها ان كان ممن يحل له نكاحها بأن لم يجد طولاً لحره ويخاف العنت فان اختار فراقها  
قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وان لم يعلم حتى أصابها فلها مهر مثلها كان أقل مما سعى لها أو أكثر  
ان اختار فراقها والفرق فسبح بغير مطلق الأثرى أن لو جعله تطليقة لزمه أن يكون لها نصف المهر الذي  
فرض لها قبل الدخول وكاه بعد الدخول لان الله عز وجل أوجب للطليقة قبل الدخول نصف المهر ولا  
يرجع مهرها عليها ولا على الذي غرمه من نكاحها بحال لان الاصابة توجب المهر اذا درى فيها المخذوب هذه  
أصابة المخذوب فيها ساقط وأصابة نكاح لازماً (قال الشافعي) فان أحب المقام معها كان ذلك له وان اختار  
فراقها وقد ولدت أولاد فمهرهم حرار وعليه قيمتهم يوم يسقطون من بطون أمهاتهم وذلك أول ما كان حكمهم  
نحكم أنفسهم لسيد الأمة ويرجع بجمع ما أخذته من قيمة أولاد على الذي غرمه ان كان غره الذي وزجه  
يرجع به عليه وان كانت غريمته هي رجع به عليها اذا اعتقت ولا يرجع عليها اذا كانت مملوكة وهكذا اذا  
كانت مدبرة أو أم ولد أو معتقة إلى أجل يرجع عليها في حال رقاها ويرجع عليها اذا اعتقت اذا كانت هي التي  
غرمته (قال الشافعي) وان كانت مكاتبه قتل هذا في جميع المسائل إلا أن له أن يرجع عليها وهي مكاتبه  
بقية أولادها لان الحسانية والدين في الكتابة يلزمها أن أدته فذلك وان لم تؤدمه وعزت فربت رقيقا يلزمها  
في حال رقاها حتى تعتق فيلزمها اذا اعتقت وان كان ممن لم يجد طولاً لحره والنكاح مفسوخ بكل حال لا خيار  
فيه في اثباته فان لم يصفا فللمهر ولا نصف مهر ولا متعة وان أصابها فلها مهر مثلها وان ضرب انسان  
بطنها فالتقت جنيها فلا شيء فيه ما في جنين الحره جنيها مينا

### (كتاب النفقات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم  
في أزواجهم وما ملكت أيمانهم ونال عز وجل الرجل قوامون على النساء وقال تفسدت أسماءوه  
وعاسروهن بالمعروف وقال عز وجل ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة (قال  
الشافعي) هذا اجلة ما ذكر الله عز وجل من الفرائض بين الزوجين وقد كتبنا ما حضرناهما فرض الله عز  
وجل للمرأة على الزوج والزوج على المرأة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفرض الله  
عز وجل أن يؤدى كل ماعليه بالمعروف وجاعل المعروف إعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه وأداؤه  
اليه بطيب النفس لا بضرورته الى طلبه ولا تأديته باظهار الكراهية لتأديته وأبهرناكم فظلم لان مطل  
الغنى ظلم ومطله تأخير ما لحق (قال الشافعي) في قوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال  
عليهن درجة والله أعلم أي فالهن مثل ما عليهن من أن يؤدى اليهن بالمعروف  
(وجوب نفقة المرأة) قال الله عز وجل فانسكموا ما طلب لكم من النساء ثنى وثلاث ورباع فان  
خفتم أن لا تعدلوا قرا إلى أن لا تعولوا وقال عز وجل والوالدان رضعن أولادهن قرا إلى بالمعروف  
وقال عز وجل فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن  
عينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن هند قالت يا رسول الله ان  
أنا مسفان رجل شحيح وليس لي إلا ما يدخل بيتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خدي ما يكفيك  
وذلك بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن

بجمع مرة فأنما هو  
فقد نفقة ولا صبر لها على  
فقد النفقة فكيف  
أقرتها معه في أعظم  
الضررين وفقرت  
بينهما في أصغر  
الضررين

(نفقة التي لا يملك زوجها  
رجعتها وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى قال الله تعالى  
أسكنوهن من حيث  
سكنتم من وجدكم  
وقال تعالى وإن كن  
أولاد حمل فأنفقوا  
عليهن حتى يضعن  
حملهن فلما أوجب الله  
لهن نفقة بالحمل دل  
على أن لانهقة لها  
بخلاف الحمل ولا أعلم  
خلافاً أن التي يملك  
رجعتها في معاني  
الأزواج في أن عليه  
نفقتها وسكنها وأن  
طلاقة وإلاء ونهاره  
ولعله يقع عليها وأن  
تره وبرها فكانت الآية  
على غيرها من المطلقات  
وهي التي لا يملك رجعتها  
وبذلك جاءت سنة  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في طاعة  
نفس بتزوجها

أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أباسفيان رجلاً شحيحاً وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك وولديك المعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على ولديك قال عندي آخر قال أنفقه على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد ثم يقول أبو هريرة فإذا حدثت بهذا يقول ولديك أنفق على الذي من تكليتي وتقول زوجتك أنفق على أولطفتي ويقول خادمك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) في قول الله عز وجل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن المعروف وقوله عز وجل فإن أرضعن لكم فأتين أجورهن ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك وولديك المعروف بيان أن على الأب أن يقوم بالمؤنة التي في صلاح صغار ولده من رضاع ونفقة وكسوة وخدمة قال وفي قول الله تبارك وتعالى في النساء ذلك أدنى أن لا تعلموا بيان أن على الزوج ما لا يغني بامرأته عنه من نفقة وكسوة وسكنى قال وخدمة في الحال التي لا تقدر على أن تعرف لما لا صلاح ليدن الألبه من الزمانة والمرض فكل هذا لازم للزوج قال ويحتمل أن يكون عليه لخادمه نفقة إذا كانت من يعرف أنها لا تخدم بنفسها وهو مذهب غير واحد من أهل العلم فيفرض على الرجل نفقة خادم واحد لا إلى الأغلب أن مثلها لا تخدم نفسها وليس عليه نفقة أكثر من خادم واحد فإذا لم يكن لها خادم فلا أعلم يجبر على أن يعطيها خادماً ولكن يجبر على أن يصنع لها من طعامها ما لا تصنع هي ويدخل عليها ما لا يخرج لإدخاله من الماء ومن صلحتها ما لا يجاوز به ذلك (قال الشافعي) وينفق على ولده حتى يبلغوا الحنظ والحمل ثم لا نفقة لهم عليه إلا أن يتطوع إلا أن يكونوا زمناً فينفق عليهم فيسأل على النفقة عليهم إذا كانوا لا يغنون أنفسهم في الصغر وسواء في ذلك الذكر والأنثى وإنما ينفق عليهم ما لم تكن لهم أموال فإذا كانت لهم أموال فنفقهم في أموالهم قال وسواء في ذلك ولده وولده وإن سافر أو لم يكن لهم أب دونه بقدر على أن ينفق عليهم قال وإذا زمن الأب والأم ولم يكن لهما مال ينفقان منه على أنفسهما أنفق عليهما الولد لانهما قد جعلا الحاجة والزمانة التي لا يخبران معها والتي في مثل حال الصغرى أو أكثر ومن نفقتهم الخدمة وكسوتهما والأجداد وإن بعدوا آباء إذا لم يكن لهم أب دونه بقدر على النفقة عليهم أنفق عليهم ولرب الولد (قال الشافعي) وينفق إذا كانوا بكسوة وصفت على ولده بأنفسهم وينفق عليه ولده بذلك المعنى لا بالاستمتاع بهم بمعايشته به الرجل من امرأته قال وينفق على امرأته غنية كانت أو فقيرة تجلس على نفسه لا تشاعها وغير ذلك ومنعها من ذلك من غيره قال ولا شك إذا كانت امرأة الرجل قد بلغت من السن ما يجمع مثلها فامتنع من الدخول عليها ولم تنزع من الدخول عليه ولا منته بعد الدخول عليه فعليه نفقتها ما كانت زوجة له من رضى وصحبة وشأناها وواضرها وإن طلقها وكان علق الرجعة فعليه نفقتها في العدة لأنه لا ينزع من أن تصير حلالاً ولا يستمتع بها إلا بنفسه إذا شهد شاهدان أنه واجعا فهي زوجته وإذا يفعل فهو منع نفسه من رجعتها ولا ينفق عليها إذا لم يكن علق الرجعة لأنها أحق بنفسها منه ولا تحل له الابتكاح جديد قال وإذا انكح الصغرى التي لا يجمع مثلها وهو صغير أو كبير فقد قبل لس عليه نفقتها لأنه لا يستمتع بها وأكرما ينكح له الاستمتاع بها وهذا قول عدد من علماء أهل زماننا لانهقة لها إلا أن الحس من قبلها وولها قائل ينفق عليها لأنها ممنوعة من غيره كان مذهبها قال وإذا كانت هي البالغة وهو الصغير فقد قبل عليه النفقة لأن الحس جاء من قبله ولم يمتنع به وقيل إذا علمته صغيراً ونكحته فلا نفقة لها إلا أن معلوماً أن مثله لا يستمتع بامرأته قال ولا تجب النفقة لأم حتى تدخل على زوجها وتخل بينه وبين الدخول عليها فيكون الزوج

تبرك ذلك فإذا كانت هي الممتعة من الدخول عليه فلا نفقة لها لانها مائة له نفسها وكذلك ان هربت  
 منه أو مسمته الدخول عليها بعد الدخول عليه لم يكن لها نفقة ما كانت ممتعة منه (قال الشافعي) وإذا  
 نكحها ثم خلت بينه وبين الدخول عليها فلم يدخل فعليه نفقة لان الحبس من قبله (قال الشافعي) وإذا  
 نكحها ثم غاب عنها أفأت النفقة فإن كانت خلت بينه وبين نفسها فغاب ولم يدخل عليها فعليه النفقة  
 وإن لم تكن قد خلت بينه وبين نفسها ولا ممتعة فهي غير مخيلة حتى تخل ولا نفقة عليه وتكتب اليه  
 وإنه لو كان قد قدم والآن نفق إذا أتى عليه فله ما أباه الكتاب ويقدم والله سبحانه وتعالى أعلم  
**(باب قدر النفقة)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم  
 من النساء منى الآية (قال الشافعي) في هذا دلالة على أن على المرأة أن يعول أمرأته وبمثل هذا جاءت  
 السنة كاذرت في الباب قبل هذا من الكتاب والسنة قال والنفقة نفقتان نفقة المولى ونفقة المقر عليه  
 رزقه وهو الفقير قال الله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية قال وأقل ما يلزم  
 المقر من نفقة أمرأته المعروف ببلدهما قال فإن كان المعروف أن الأغلب من نظر أهلها لا تكون إلا  
 مخدومة وأهلها وأخدامها واحد الآخر يدعيه وأقل ما يعولها به وخادماها لا يقوم بدن أحد على أقل منه  
 وذلك مدعى الذي صلى الله عليه وسلم لها في كل يوم من طعام البلد الذي يقاتون خنقة كان أو شعيرا  
 أو ذرة أو أرز أو سلتا وخادما مشله ومكيله من آدم ببلادها ربتا كان أو سنا بقدر ما يكتفي ما وصفت من  
 ثلاثين مدياق الشهر وخادما شبيهه ويفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها ولا يكون ذلك  
 لخادما لها ليس بالمعروف لها (قال الشافعي) وإن كانت ببلد يقاتون فيه أو صفا من الحبوب كان لها  
 الأغلب من قوت مثلها في ذلك البلد وقد قيل لها في الشهر أربعة أرطال لحم في كل جمعة رطل وذلك  
 المعروف لها وفرض لها من الكسوة ما يكتفي مثلها ببلد هاتئذ المقر وذلك من القطن الكوفي والبصري  
 وما أشبههما وخادماها كراش وتبان وما أشبهه وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما يكتفي في البرد من جبة  
 محشوة وقطيفة وألحاف وسراويل وقص وجار ومقنعة وخادما جارية صوف وكساء تلحفه يدي مثلها  
 وقص ومقنعة وخف وما اغنى بها عنه وفرض لها الأصف قصا ولحفة ومقنعة قال وتكسها القطيفة  
 ستين والحببة المحشوة كما يكتفي مثلها الستين ونحو ذلك (قال الشافعي) وإن كانت رغبة لا يجزئها  
 هذا أو زهيدة يكفيها أقل من هذا دفعت هذه المكيلة إليها وترتد إن كانت رغبة من ثمن آدم وأسلم وأعمل  
 وما شئت في الحب وإن كانت زهيدة ترتد فيما لا يقوتها منه من الطعام ومن فضل المكيلة قال وإن كان  
 زوجها موصاعا عليه فرض لها من ثمن الذي صلى الله عليه وسلم وفرض لها من الأدم والعم ضعف  
 ما وصفته لأمرأة المقر وكذلك في الدهن والعليل وفرض لها من الكسوة وسط البغدادى والهروى ولبن  
 البصرة وما أشبهه وكذلك بحشى لها الشاة إن كانت ببلاد يحتاج أهلها إلى الحشو وتعطي قطعة وسطا  
 لا تراد وإن كانت رغبة فعلى ما وصفت وتنقص إن كانت زهيدة حتى تعطى مدياق الذي صلى الله عليه  
 وسلم في اليوم لها سعة في الأدم والفرض رزقها ما أحببت (قال الشافعي) وأفرض عليه في هذا  
 كله مكيلة طعام لأدراهم فإن شئت هي أن تبعه فتصرفه فيما شئت صرفته وأفرض لها نفقة خادم  
 واحد لا يزيد عليه وأجعل مدياق الذي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك سعة لمثلها وأفرض لها عليه  
 في الكسوة الكراش وغلظ البصري والواسطي وما أشبهه لا يجوز بيعه من كان ومن كانت أمرأته  
 وأجعل عليه لأمرأة فقراشا وسادة من غلظ متاع البصرة وما أشبهه وللخادمة الفرو وسادة وما أشبهه  
 من عبادة أو كساء غلظ فان لم يكن خلفه وأما جعلت أقل الفرض مدياق الدلالة عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في دفعه إلى الذي أصاب أهل في شهر رمضان يعرقه خمسة عشر أو عشرة وساعاتين مسكينا  
 فكان ذلك مدياق الكل مسكين والعرق خمسة عشر صاعا على ذلك يعمل ليكون أربعة أعراق وسقا

طلاقها فذكرت ذلك  
 للتي صلى الله عليه  
 وسلم فقال ليس لك عليه  
 نفقة وعن جابر بن عبد  
 الله رضي الله عنهم أنه  
 قال نفقة المطلقة ما لم  
 تحرم وعن عطاء بن رباح  
 المبتوتة الحبل منع في  
 شيء إلا أنه ينفق عليها  
 من أجل الحبل فإن  
 كانت غير حبل فلا  
 نفقة لها قال وكل ما  
 وصفت من متعة أو  
 نفقة أو سكنى فليست  
 إلا في نكاح صحيح فأما  
 كل نكاح كان مقسوما  
 فلا نفقة حاملا أو غير  
 حامل فإن ادعت الحمل  
 ففيه أقولان أحدهما  
 أنه لا يعلم بيقين حتى  
 تلد فتعطي نفقة ما  
 مضى لها وهكذا لو  
 أوصى الحمل أو كان  
 الوارث أو الموصى له  
 عائشا فلا يعطى الا بيقين  
 أرايت لو أعطانها  
 بقول النساء ثم أنقض  
 أليس قد أعطيتا من  
 ماله ما لم يحب عليه  
 والقول الثاني أن تخصي  
 من يوم فارقتها فإذا قال  
 النساء ما جعل أنفق  
 عليها حتى تقع ولما  
 مضى (قال المزني)

رحمه الله هذا عندى  
أولى بقسوة لأن الله  
عز وجل أوجب بالحل  
الثقة وحلها قبل أن  
تضع (قال الشافعى)  
رحمه الله ولو ظهر بها  
حجل فتقام وقذفها  
لاعنها ولا نفقة عليه  
فإن أ كذب نفسه حد  
ولحق به الولد ثم أخذت  
منه النفقة التي بطلت  
عنه ولو أعطاها يقول  
القبول إن بها حلان  
علم أن لم يكن بها حجل  
أو أنفق عليها فاوڑت  
أربع سنين رجع  
عليها أخذت ولو  
كان علق الرجعة فلم تفر  
بثلاث حيض أو كان  
حيضها مختلف فطول  
ويقصر لم أجعل لها إلا  
الاقصر لأن ذلك البين  
وأطرح الشك (قال  
المرنى) رحمه الله إذا  
حكم بان العدة قائمة  
فكذلك النفقة فى  
القياس لها بالعدة  
قائمة ولو طار فطبع  
النفقة بالملك فى  
إنشاء العسل بخار  
انقطاع الرجعة بالشك  
فى انقضاء العدة (قال  
شافعى) رحمه الله  
ولا أعلم حجة بأن

ولكن الذى حذته أدخل الشك فى الحديث خمسة عشر أو عشرين صاعا قال وإنما جعلت أكثر  
ما فرضت مدين مدين لأن أكثر ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم فى فدية الكفارة لأذى مدين لكل  
مسكين وبينهما وسط فلم أقصر عن هذا ولم أجاوز هذا لأن معلوما أن الأغلب أن أقل القوت مديون  
أوسع مديان قال والفرض على الوسط الذى ليس بالوسع ولا بالمقترب ما بينهما مدين ونصف المرأة ومدة الخادم  
(قال الشافعى) وإذا دخل الرجل بامرأته ثم غاب عنها أى غيبة كانت فطلبت أن ينفق عليها أحلفت  
مادفع اليها نفقة وفرض لها فى ماله نفقتها وإن لم يكن له نقد بيع لها من عرض ماله وأنفق عليها ما وصفت  
من نفقة موع أو موقرأى الحالين كانت حاله قال فإن قدم فأقام عليها يئنة أو أقرت بان قد قضت منه  
أو من أحد عنه نفقة وأخذت غيرها رجع عليها علق الذى قبضت قال وإن غاب عنها زمانا فتركت طلب  
النفقة فغير بارأه منها ثم طلبتها فرض لها من يوم غاب عنها قال وكذلك إن كان حاضر فلم ينفق عليها  
فطلبت فيما مضى فعليه نفقتها قال وإن اختلفا فقال قد دفعت اليها نفقتها وقالت لم يدفع اليها شيئا فقول  
قولها مع غيرها وعليه اليئنة بدفعه اليها أو إقرارها به والنفقة كالحقوق لا يبرئ منها إلا إقرارها أو يئنة  
تقوم عليها بنفسها قال وإن دفع اليها نفقة سنة ثم طلقها ثلاثا رجع عليها بما يئى من نفقة السنة من  
يوم وقع الطلاق قال وإن طلق واحدة أو اثنتين تلك الرجعة فيها رجع عليها بما يئى من نفقة السنة بعد  
انقضاء العدة وإن كانت حاملا فطلقها ثلاثا أو واحدة رجع عليها بما يئى من نفقة السنة بعد وضع  
الحمل قال وإن تركها سنة لا ينفق عليها أو أقر أنه من نفقة تلك السنة وسنة مستقبله برئ من نفقة السنة  
الماضية لأنها قد وجبت لها ولم يبرأ من نفقة السنة المستقبلية لأنها أقر أنه قبل أن تحب لها وكان لها أن  
تأخذها وما أوجب عليه من نفقتها إقامت فهو لورثتها وإذا مات ضربت مع الغرما فى ماله كالحقوق  
الناس عليه والله أعلم

(باب فى الحال التى تحب فيها النفقة ولا تحب) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل  
عقده المرأة بجامع مثلها وإن لم تكن بالغاً حلت بينه وبين الدخول عليها ورث أهلها فمأبته وبين ذلك إن  
كانت بكرا ولم تنزع هى من الدخول عليه وجب عليه نفقتها كالحب عليه إذا دخل بها لأن الحبس من قبله  
قال وكذلك إن كان صغيراً تزوج بالغاً فعليه نفقتها لأن الحبس من قبله (قال الشافعى) ولو كان  
الزوجان بالقيين فامتنعت المرأة من الدخول أو أهلها العلة أو أصلاح أمرها لم تحب على زوجها نفقتها حتى  
لا يكون الامتناع من الدخول إلا منه (قال الشافعى) ولو امتنعت من الدخول عليه فغاب عنها لم يكر  
عليه نفقتها حتى يحضر فلا تنزع من الدخول عليه وإن طالت غيبته إلا أن يبعث اليه أهلها أن قدم فادخل  
فيؤجل بقدر ما يسير بعد بلوغ رسالتها اليه أو يسير هى اليه ويوسع فى ذلك عليه قضاء حاجته وما أشبه ذلك  
فإن تأخر بعد ذلك وجب عليه نفقتها لأن الحبس جام من قبله قال ولو دخلت عليه فرفضت مرضا لا يقدر  
على اتباعها معه كانت عليه نفقتها وكذلك إن كان يقدر على اتباعها لم يمتنع من أن يأتها إن شاء وكذلك  
لو كانت لم تدخل عليه وحلت بينه وبين نفسها كانت عليه نفقتها وهذا بخلاف الصغير هذا إنما يكون  
الامتناع فيه من الاتيان منه لأنه يعافها بلامتناع منها لأنها لم تحب أن تزنى قال ولو أصابها فى الفرج حتى  
يضر به الجماع ضررا شديدا منع من جماعها إن شاءت وأخذت نفقتها إلا أن يشاء أن يطاوعها وكذلك  
لو ارتفعت فلم يقدر على أن يأتها أبدا بعد ما أصابها أخذت نفقتها من قبل أن هذا عارض لها لا منع منها  
لنفسها وقد جوعت وكانت عن جماع مثلها قال ولو أدن لها فاحترمت أو اعتكفت أو لزمتها صوم يندر  
أو كفارة كانت عليه نفقتها فى حالاتها تلك كلها قال وإذا دخلت عليه أو لم تدخل عليه فهرت أو امتنعت  
أو كانت أمة فنعها أهلها فلا نفقة لها حتى تتحل بينه وبين نفسها (قال الشافعى) ولو ادعت عليه أنه طلقها  
ثلاثا أو أكثر فامتنعت منه لم يكن لها نفقة حتى تعود إلى غير الامتناع منه قال ولو أقر أنه طلق إحدى

نساءه ثلاثا ولم يسنأخذ بنفقة من كلهن حتى يسنألهن محسوباته والامتناع كان منه لامنهن (قال الشافعي) وكل زوجة لم ير مسلحة أو ذمعة فسواء في النفقة والخدعة على قدر سعة ماله وضيقه وكذلك ان كانت امرأته أمة تخلى بينه وبينها الا أنه ليس عليه ان كان موسعا أن ينفق للامة على خادم لأن المعروف للامة انها خادم كانت في الفراهة وكثرة الثمن ما كانت (قال الشافعي) ويلزم الزوج نفقة ولده على ما ذكرتم من قدر نفقة امرأته وكسوته ما كان عليه أن ينفق عليه فان كانوا عمال فلا ينفق عليهم نفقتهم وإذا اعتقوا فليس عليهم نفقتهم وينفق على ولده ولد وله وآبائه كما وصفت ولا ينفق على أحد بقرابة غيره أم وأخ ولا عم ولا أخالة ولا على عمة ولا على ابن من رضاعة ولا على أب منها قال وكل زوج حرم مسلح وذو وثني عنده حرة من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون

(باب نفقة العبد على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج العبد بادن سيده حرة أو كاتبة أو أمة فعليه نفقاتهن كلهن كنفقة المقر لا بخلافه ولا يفرض عليه أن يكرمها الا أنه ليس عبد الا وهو مقر لا ن ما يبد به وان أتبع ملكا سيده قال وليس على العبد أن ينفق على ولده أو حرا كان أو أم ولد قال والمكاتب والمذركون من تكمل فعل الحرة في هذا كله كالمولود وان كانت للمكاتب أم ولد ووطئها في المكاتب بالملك فولدت له أنفق على ولده فان عجز فليس عليه نفقتهم لانهم عمال ليس له قال وينفق العبد على امرأته اذا طلقها مطلقا فيك الربعة في العدة وأذا لم يملك رجعتها لم ينفق عليها الا أن تكون حاملا فينفق عليها لأن نفقة الحوامل فرض في كتاب الله تعالى ولست أعرفها الا للكان الولد فإذا أنفق عليها وهي مطلقة لا على رجعتها وهو رها حاملا ثم بان أن ليس بها حمل رجعت عليها النفقة من يوم طلقها وأنفق عليها أن أراد ذلك وسواء أنفق عليها أم فاض أو غيرها ففاض لأنه كان يلزمه في الظاهر على معنى أنها حاملا وإذا بان أنها ليست بحامل رجعت عليها والله تعالى الموفق

(باب الرجل لا يجدها ينفق على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل كتاب الله عز وجل ثم سته رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن على الرجل أن يعول امرأته (قال الشافعي) فلما كان من حقها عليه أن يعولها ومن حقها أن يستمتع منها يكون لكل على كل ما للزوج على المرأة وللرأة على الزوج احتل أن لا يكون للرجل أن يمسك المرأة يستمتع بها عن غيرها غيره تستغني به ويتعها أن تضطرب في البلد وهو لا يجدها ويعولها به فاحتل إذا لم يجدها ينفق عليها أن يخير المراءدين المقام معه وفراقه فان اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق لانها ليست بشيا أوقعه الزوج ولا جعل إلى أحد ليقاها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى امرأه الا جاد في رجل غاوا عن نساءهم بأمرهم أن يأخذوهم أن ينقلوا أو يطلقوا فان طلقوا باعوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) وهذا يشبه ما وصفت قبله والله يذهب أكثر أصحابنا وأحبهم والله تعالى أعلم لا يجدها يحضره لهم أموالا يأخذ منها نفقة نساءهم فكتب إلى امرأه الا جاد أن يأخذوهم بالنفقة ان وجدوها أو الطلاق ان لم يجدوها وان طلقوا فوجد لهم أموالا أخذوهم بالبعث بنفقة ما حبسوا قال وإذا وجد نفقة امرأته يوما بيوم لم يفرق بينهما وإذا لم يجدها لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا ينزع المراءني الثلاث من أن تخرج فجعل أو تسأل فان لم يجد نفقتها خبرت كما وصفت في هذا القول فان كان يجد نفقتها بعد ثلاث يوما ويومين ما خبرت إذا مضت ثلاث فلم يقدر على نفقتها باقل ما وصفت النفقة على المقر خبرت في هذا القول فإذا بلغ هذا وجد نفقتها ولم يجد نفقة خادمها تخير لانها عمال بنفقة وكانت نفقة خادمها بنفقة على أيسر أخذته به قال وإذا فرق بينهما لم يسر لم ترد عليه ولا على رجعتها في العدة الا أن تشاهي بنكاح جديد قال ومن قال هذا فبين لا يجدها ينفق على امرأته فلم يجد مدامها لزمه عندى إذا لم يجد مدامها أن يخيرها وان وجد نفقتها بعد ثلاث ليال وما أسهبها لان مدامها شابه بنفقة

(باب النفقة على الأقارب) من كتاب النفقة ومن ثلثه كتب

(قال الشافعي) رحمه الله في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان ان على الأب أن يقوم بالزوجة في اصلاح صغار ولده من رضاع ونفقة

وكسوفه وخسوفه دون  
 أمه وفيه دلالة أن  
 النفقة ليست على  
 الميراث وقال ابن  
 عباس رضي الله عنهما  
 في قوله تعالى وعلى  
 الوارث مثل ذلك من أن  
 لا تضار المرأة ولا  
 أن عليها النفقة (قال)  
 فينفق الرجل على  
 ولده حتى يبلغوا الحلم أو  
 المحيض ثم لا نفقة عليهم  
 إلا أن يكونوا زمنى  
 فينفق عليهم إذا كانوا  
 لا ينفقون أنفسهم  
 وكذلك ولد ولده وإن  
 سفلوا ما لم يكن لهم أب  
 دونه بقدر على أن  
 ينفق عليهم وإن كانت  
 لهم أموال فنفقة أبيهم  
 أن يضع شيئا منه  
 فكذلك هو من ابنه إذا  
 كان الولد متملا ينفق  
 نفسه ولا عياله ولا  
 سرقته فينفق عليه ولده  
 وولده ولده وإن نفقت  
 لأبهم ولدا وسقوا إلى أبي  
 الولد فلم يكن أبيهم  
 على النفقة إلا إذا انفك  
 العشار ولا ينفق المرأة  
 على رضيع ولدها  
 ثم بركة كانت أدلثة  
 ومرة كانت أوفقة

(قال الشافعي) وإن نكحته وهي تصرف عسرتها فحكمها وحكمه في عسرتها حكم المرأة تنكح الرجل  
 موسرا فعسرة لانه قد سحر بعد العسر ويعسر بعد اليسر وقد تعلمه معسرا وهي زيمه حرفة نفقها أولا  
 نفقه ونفقه أو من يتطوع فعهطه ما بغنها (قال الشافعي) وإذا أعسر بنفقة المرأة فأجل ثلاثين خبرت  
 فاختارت المقام معه في شأته أجل أيضا ثم كان لها فراقه لان اختيارها المقام معه عفوا عما مضى فعفوها  
 فيه جاز وعفوها غير جائز عما سبق فلا يجوز عفوها عما لم يجرى فيها وهي كالمرأة تنكح الرجل تراه معسرا  
 لأنها قد عفوت ذلك ثم يوسر بعد عسرتها فينفق عليها قال وإذا أعسر بالصدوق ولم يعسر بالنفقة فخيرت  
 فاختارت المقام معه لم يكن لها فراقه لانه لا ضرر على يدها ما أنفق عليها في استئجار صداقها وقد عفت  
 فرقته كما يجبر صاحب الفل في عين ماله ونمة صاحبه فختار نمة صاحبه فلا يكون له أن يأخذ بعد عين  
 ماله وصداقها دين عليه إلا أن تعفو (قال الشافعي) وإذا نسكحها فأعسر بالصدوق فلها أن لا تدخل عليه  
 حتى يعطيها الصداق ولها النفقة أن قالت إذا جئت بالصدوق خليت بيني وبينك (قال الشافعي) وإن  
 دخلت فأعسر بالصدوق لم يكن لها أن تخبر لانها قد رضيت بالدخول بالصدوق ولا تمنع منه ما كان ينفق  
 عليها ودخولها عليه بالصدوق رضائمه كما يكون رضا الرجل من عين ماله بحده بنية غريمه أو توفرت  
 عند غريمه فلا يكون له الأذمة غريمه قال وسواء في العسرة بالصدوق والنفقة كل زوج وزوجة الحر  
 تحته الأمة والعبد تحته الحرة والأمة كالهم سواء واختار الأئمة تحت الحرة في العسرة بالنفقة فإن شاء  
 سيدها أن يتطوع عن الزوج بالنفقة فلا خيار للأمة لانه وأجل للنفقة وإذا امتنع فاختار للأمة لالسيدة  
 قال وكذلك الخيار للحرة لا لوليها فإن كانت الأمة أو الحرة مغولة على عقلها أو صبيته لم يبلغ لم يكن أولى  
 واحدة منهما أن يفرق بينهما وبين زوجها بعسره بصدوق ولا نفقة وإذا أعسر زوج الأمة بالصدوق  
 فالصداق للسيدة الأمة والخيار للسيدة الأمة فإن اختارت الأمه فراقه واختار السيد أن لا تفارقه  
 لم يكن عليه أن يفرق بينهما لأن ذلك لسيدةها ولا ضرر فيه عليها والمسلم تحته الكتانية والكتانية تحته  
 الكتانية إذا طلقت المرأة حقها قبله في نفقة وصداق كما وصفت من مثله للأزواج الحرار (قال الشافعي)  
 وقد قبل لاختيار المرأة في عسرة الزوج بالنفقة وتخلي تغلب على نفسها ولا خيار في عسره بالصدوق ولها  
 الامتناع منه إلا أن تدخل عليه فإذا دخلت عليه لم يكن لها الامتناع منه وهي غريم من الغرماء قال وعلى  
 السيد نفقات أهله وأولاده ومدره ورفيقته كلهم ذكرهم وإن شاءهم مسلمهم وكافرهم وليس عليه نفقة  
 مكاتبه حتى يهجموا فإذا هجموا فعليه نفقتهم

(باب أبي الولد) أحق بالولد أعسرنا الربيع بن سليمان قال أعسرنا الشافعي قال أعسرنا ابن  
 عيينة عن زياد بن سميد عن هلال بن أبي سمينة عن أبي سمينة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في رجل غلاما بين أبيه وأمه أعسرنا الربيع قال أعسرنا الشافعي قال أعسرنا ابن عيينة عن يونس بن  
 عبيد الله عن أبيه عن عمارة الجدي قال ينفق على أبيه أي وعلى أبيه ثم قال لا على أمه فنفق على أبيه ثم قال لا ينفق على أبيه  
 يبلغ هذا خبره أعسرنا الربيع قال أعسرنا الشافعي قال أعسرنا ابن عيينة عن يونس بن عبد الله عن  
 عمارة قال أعسرني على رضى الله تعالى عنه بين أبي وعلى وقال لا على أمه فنفق على أبيه وعلى أبيه بلغ هذا خبره  
 قال إبراهيم وفي الحديث وكنت ابن سبعين أو ثمانين (قال الشافعي) فإذا افتقر الأبوان وهما في قرية  
 واحدة فالأب أحق بولدها ما لا يؤخر يومها كالأبصار فإذا بلغ أحدهم سبعا أو ثمان سنين وهو يعقل خير  
 بين أبيه أمه وكان عند أبيه أخشار فإن اختار أمه فعلى أبيه النفقة ولا يمنع من تأديبه قال وسواء في ذلك  
 الذكر والأنثى ويخرج الغلام إلى الكتاب والصناعة إن كان من أهلها وأبوه عند أمه وعلى أبيه نفقته  
 وإن اختار أمه لم يكن لأبيه منه من أن يأق أمه وتأديبه في الأيام وإن كانت جارية لم تمنع أمه من أن تأنها  
 ولا أعلم على أبيها الخواجها إليها إلا من مرض في مرضها أو باعها عالة قال وإن ماتت الجثة لم تقع الأم من







تحريم اتيان البهائم لان الخسابة لبحال الفرج في الادميات المفروض عليهن العدة ولهن الميراث منهم وغير ذلك من فرائض الزوجين

**(الاختلاف في الدخول)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا مال الرجل عقدة المرأة فأراد الدخول بها فان كان مهرها حالا أو بعضه لم يجز على الدخول عليه حتى يدفع الحال منه البهايم وان كان دينا كله أجبرت على الدخول عليه متى شاء لا وث لها في ذلك كثر من يوم تلصق امرها ونحوه ولا يجاوزها ثلاثا اذا كانت بالغاً ويحجم مثلها وسواء في هذا الملوكة والحرة وليس لولي الحرية ولا السيد الامتنع منه ابائها اذا دفع صداقها ان كان حالا أو ما كان حالاً منه قال ولا يؤجل الرجل في الصداق الا ما يؤجل في دين الناس ويبيع عليه في ماله كما يبيع عليه في الدين ويحبس فيه كما يحبس في الدين لا افتراق في ذلك قال وهذا كله اذا كانت الزوجة بالغاً ومقار به البوغاء وحسية يحتمل مثلها ان يحجمها فاذا كانت لا تحتمل ان يحجم فلا هلمامتها الدخول حتى تحتمل الجماع وليس على الزوج دفع صداقها ولا شيء منه ولا نفقتها حتى تكون في الحال التي يحجم مثلها ويحتمل وبينها قال ومتى كانت بالغاً فصال لا يدفع الصداق حتى تدخلها وهاو قالوا لا يدفعها حتى يدفع الصداق فايها ما تطوع أجبرت الا خرعى ما عليه فان تطوع الزوج يدفع الصداق أجبرت أهلها على ادخالها وان تطوع أهلها ناداهم أجبرت الزوج على دفع الصداق قال وان امتنعوا معها أجبرت أهلها على وقت بدخلونها فيه وأخذت الصداق من زوجها فان دخلت دفعته اليها وجعلت لها النفقة اذا قالوا لا يدفعها اليه اذا دفع الصداق البنا (قال الشافعي) وان كانت بالغاً مضوا أجبرت على الدخول وكل امرأ تحتل ان يحجم قال فان كانت مع هذا مضنة من مرض لا يحجم مثلها أمهلت حتى تفسر الى الحال التي يحجم مثلها ثم تحجر على الدخول ومتى أمهلتها بالدخول لم أجبره على دفع الصداق قال واذا دخلت عليه فأصابها فافضاها ثم لم يلبث ذلك فغلبه دينها كاملة وهي امرأته يحجمها ولها المهر تاما ولها ان تنتم من أن يصيبها الفرج حتى تبرا الهرة الذي اذا عاد لصابها لم يسكاها ولم يرد في جرحها ثم عليها ان ترضى عنه وتقبله والقول في ذلك قولها ما زعت أن العلة قائمة فان تناول ذلك فكان النساء يدركن عليه فان قلن انها قد رأت وان الاصابة لا تنضرها أجبرت على التحلة بينه وبين اصابتها قال وان صارت الى حال لا يحجم من صار اليها أخذت صداقها ودينها وقيل هي امرأتك فان شئت فطلق وان شئت فأمسك واجتنبها اذا كان مثلها لا يحجم

**(اختلاف الزوجين في متاع البيت)** أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا اختلف الرجل والمرأة في متاع البيت الذي هما فيه ساكنان وقد اقترقا أو لم يفترقا وأما أومات أحدهما فاختلف ورثتهما أو ورثة أحدهما بعد موته فذلك كله سواء والمتاع اذا كانا سكني البيت في أيديهما معا فالظاهر انه في أيديهما كما تكون الدار في أيديهما أو في بدرجلين فعطف كل واحد منهما لصاحبه على دعواه فان خلفا جعلا فالمتاع بينهما نصفان لان الرجل قد عطف متاع النساء بالنساء والميراث وغير ذلك والمرأة قد عطف متاع الرجال بالنساء والميراث وغير ذلك فلما كان هذا ممكنا وكان المتاع في أيديهما لم يجز أن يحكم فيه الا بهذا لكونه الشيء في أيديهما وقد استعمل على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فاطمة رضي الله تعالى عنها ايدين من حديد هذين متاع الرجال وقد كانت فاطمة رضي الله تعالى عنها في تلك الحال مالكة للدين دون علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وقد رأت امرأة (١) بيني وبينها ضبة سيف استفادته من ميراث أبيها عمال عظيم ودرع ومهصف فكان لهادون اخوتها ورأت من ورث أمه وأخته فاستحبوا من بيع متاعهما فصار مالكا لمتاع النساء فاذا كان هذا موجودا فلا يجوز فيه غير ما وصفت ولوانا كنا نغني بالظنون بقدر ما يرى الرجل والمرأة مالكين فوجدنا متاعا في يد رجلين يتداعيان فكان في المتاع باقوت ولؤلؤ وعليه من عليه المتاع وأحد الرجلين بمن يملك مثل ذلك المتاع ولا يخرس

على أيها ارحاها اليها  
الا أن ندرس و نمر  
باخراسها عائدة وان  
مأنت البنت لا تمنع الأم  
من أن تلها حتى تدفن  
ولا تمنع في مرضها من  
أن تلي تمر يضها في  
منزل أبيها وان كان  
الولد ينجو فلا فهو كالصغير  
فالأم أحق به ولا يجز  
أبدا واذا اخير فاختار  
أحد الاوين ثم اختار  
الاخر حقول ولومعت  
منه بالزوج فطلقها  
طلاقا عال فيه الرجعة  
أو لا يملكها رجعت  
على حقها في ولها  
لانها تمتعه بوجه فاذا  
ذهب فهي كما كانت  
فان قيل فكيف تعود  
الى ما بطل بالتمكاح  
قيل لو كان بطل  
ما كان لامها ان تكون  
أحق بولدها من أبيهم  
وكان ينبغي ان يطل عن

(١) قوله بيني وبينها  
ضبة الخ كذا في  
الاصول ولعله محرف  
وأصله وقد رأيت  
امرأة بيني وبينها  
سيف الخ وحر كسبه  
معصية

الاجلب من مثله انه عاك مثل ذلك المتاع جعلنا عليه المتاع الذي هو ولاها في القاهرة عاك مثله وجعلنا  
سفله المتاع ان كان في يدي موسر ومعرس للعسر دون الموسر فالحق انما اجتمع عليه الناس في غير هذا من ان  
الدار اذا كانت في يدي رجلين فتد اعياء جعلت بينهما نصيبين ولم ينظر الى اشبههما ان يكون له ملك تلك  
الدار فعطيه اياها وهذا العدل ان شاء الله تعالى والاجاع وهكذا ينبغي ان يكون متاع البيت وغيره ما يكون  
في يدي اثنين لا يختلف الحكم فيه انه لا يجوز ان يخالف بالقياس الاصل الا ان يفرق بين ذلك سنة او اجاع  
ويقال لمن يقول اجعل متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال ارايت دبا عطارا كان في حانوت فيه  
عطر وديباغ كل واحد منهما يدعى العطر والديباغ اياك ان تعطي العطار العطر والديباغ الدباغ فان قلت اني  
اقسمه بينهما قيل لك فلم لا تقسم المتاع الذي يشبه النساء بين الرجل والمرأة والمتاع الذي يشبه الرجال بين  
الرجل والمرأة مثل الديباغ والعطار

**(الاستبراء)** اخبرنا الربيع قال قال الشافعي اصل الاستبراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهى عامسي أو طاس ان يوطأ حامل حتى تضع أو يوطأ حامل حتى تضع وفي هذا دلالات منها ان من  
ملك أمة لم يوطأها بالاستبراء كانت عند ثقة أو غير ثقة أو طوطأ أو لا وطوطأ من قبل ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يستثن منهن واحدة ولا نشك ان فيهن أباكرا وحائرا كن قبل ان يستأمن واماء ونسعات وشرب  
وكان الامر فيهن كلهن والنهي واحدا وفي مثل معنى هذا ان كل ملك استعدته المالك لم يحجز فيه الوطء  
الا بعد الاستبراء لان الفرج كان ممنوعا قبل الملك فاذا صار بها حائلا كان على المالك فيه ان يستبرئ  
وفي هذا المعنى على كل ملك تحول لان المالك الثاني مثل المالك الاول وقد كان الفرج ممنوعا منه بانه كان  
مباحا لغيره وانما حدث له وكان حلالا له بعدما ملكه فلو ابتاع رجل من رجل جارية وقبضها منه وتفرقا  
بعد البيع ثم استبراها منه البائع أو استقاله منها وهو يعلم ان الرجل لم يصل اليها أو كانت مشترتها امرأة  
ثقة أمه أو بنت لم يكن له ان يوطأها حتى يستبرئ من قبل ان الفرج قد كان حرم عليه ثم حل له بعد الملك  
الثاني وبني حله ان يوطأه بخدم يدي الوطء استبراء لا بد وكذلك لو كانت بكر أو عند امرأة محصنة لان  
السنة تدل على ان الاستبراء انما هو من حين يحل الفرج بالملك والاستبراء ان تمسك عند المشتري طاهرا  
ما كان المالك قبل أو كثر ثم تحيض فتشكل حيضة فاذا ظهرت منها فهو استبرأؤها ويكون الاستبراء اذا  
حاضت الحيض الذي تعرفه فان حاضت على خلاف ما تعرف في الزيادة في الحيض فهو استبراء لانها قد حاضت  
بما تعرف وزادت عليه وان حاضت أقل من أيام حيضها أو بدم أرق أو أقل من دمها أو وجدت شيئا تنكره  
في بطن أو دلالة ما يستدل به على الحل امسكت وامسكت عن اصابتها حتى يستدل على ان تلك الريبة لم تكن  
حسلا اما نذاع ذلك الذي تحدث وحضة بعده مثل الحيض الذي كانت تعرف ولم يان زمان يمر عليها يعرف  
أهل العلم من النساء انهن لو كانت حاملا كانت تلد في مثل ذلك الزمان فاذا اتى ذلك عليها استدلت على ان  
تلك الريبة من مرض لا من حل وحل ووطؤها فان قال قائل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحائلات  
حتى تحيض وهذه الحائلات قد حاضت قيل فيقول عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أراد الاستبراء بالحيض  
والاستبراء بوضع الحمل أو الحيض انما يكون استبراء ما لم يكن معربة فاذا كانت معربة لم يحمل فالاستبراء  
بوضع الحمل لان الله تعالى فرض العدة ثلاث حيض وثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعشرا وقال تبارك  
وتعالى وأولات الاحمال اهلن ان يضعن حملهن فدللت السنة على ان وضع الحمل غاية الاستبراء وأنه  
مسقط لجميع العدة ولم أعلم أحدا خالف في ان المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وذكر انها حامل لم تحمل بها  
ولا تحل الا بوضع الحمل أو البراءة ان يكون ذلك حسلا وهكذا والله تعالى أعلم المراتبة في الاستبراء لانها في  
مثل هذا المعنى ولو حاضت حيضة وهي غير مرثية حدثت لهارية ثانية بعد طهرها وقبل مسس سبها  
امسكت عن اصابتها حتى تستبرئ بنفسها من تلك الريبة ثم أصابها اذا برئت منها واذا ملكت الأمة بغير

الام ان يطل عن الحدة التي انما حقها الحق الام وقد قضي أبو بكر على عمر رضي الله عنهما بأن جددانه أحق به منه فان قيل فاحق الام فيهم قبل كفي الأب هسما والدان يجدان بالولد فلما كان لا يعقل كانت الام أولى به على ان ذلك حق للولد لا للابوين لان الام أحق عليه وأرق من الأب فاذا بلغ الغلام ولّى نفسه اذا أونس رشده ولم يحرم على ان يكون عند أحدهما وأختاره برهما وتزوج فسرهما واذا بلغت الجارية ثمانت مع أحدهما حتى تزوج فتكون مع زوجها فان أبت وكانت مأمونة سكنت حيث شاءت طاهر ربية وأختارها ان لا تفارق أبوها (قال) واذا اجتمع القسرة من النساء فتنازعن المولود فالام أولى ثم أمهات أمهات أمها وان بعدن ثم الجدة أم الأب ثم أمها ثم أمهات أمهات أمهات الجدة لا الأب ثم أمهات

أَوْ هَبَةً أَوْ مَدْفَعَةً أَوْ بَيْعَ أَوْ أَى وَجْهًا كَانَ مِنْ مَوْجُودِ الْمَالِ ثُمَّ وَطَأَ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ لِمَا وَصَفْتَ وَإِذَا كُنْتَ تَسْتَبْرَأُ لِمَجْزِلِ الْكَيْفَانِ تَلْزَمُ ذُنُوبَهَا عِشْرَةً وَلَا قَبْلَهَا وَلَا جِسْرَ وَلَا تَحْجِرَ وَلَا يَنْقُضُ بِمَوْعِدِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَظَهَّرَ بِهَا جِلْسٌ مِنْ بَأْسِهَا فَيَكُونُ قَدْ تَظَهَّرَ مِثْلُ ذَلِكَ أَوْ تَلْزَمُ بِأَكْثَرِ مِنَ الظُّنِّ مِنْ أَمٍّ وَلِغَيْرِهِ وَذَلِكَ مَحْظُورٌ عَلَيْهِ وَمَتَى اشْتَرَا حَافِظُهَا ثُمَّ وَضَعَتْ جِلْسَهَا رَثَ وَحِلَّ وَطَافَهَا وَلَا يَحِلُّ لَهُ الْوُطْءُ الْإِضْوَاعُ جَمِيعُ جِلْسِهَا إِذَا كَانَ جِلْسُهَا مِنْ غَيْرِ سِيدِهَا غَيْرِ زَوْجِ الْإِزْوَاعِ طَلْقَ أَوْ مَاتَ وَكَذَلِكَ لَوْ قُبِضَ بِهَا فَأَمَّتْ سَاعَةً ثُمَّ حَاضَتْ وَطَهَرَتْ حِلَّ لَهُ الْوُطْءُ وَلَوْ اشْتَرَا فَمِلَّ بِقُبْضِهَا وَلَمْ يَتَفَرَّقْ حَتَّى وَضَعَتْ فِي يَدَيْ الْبَائِعِ قُبْضَهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَطْءُهَا حَتَّى تَظَهَّرَ مِنْ نَفْسِهَا ثُمَّ تَحْضِي فِي يَدَيْهِ حِصَّةً مُسْتَقْبَلَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَ انْتِغَامَهُ لِحَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْبَائِعُ فِيهِ خَبَارٌ بِأَنْ يَتَفَرَّقَا عَنْ مَقَامِهِمَا الَّذِي تَبَاعَفَا فِيهِ وَلَوْ اشْتَرَا هُوَ شَرَطَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ أَنَّهُ بِالتَّخَارُغِ عَلَيْهِ ثَلَاثَ نَوَاقِضِهَا الْمَشْتَرَى خَاضَتْ قَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ الْبَائِعُ الْبَيْعَ وَيَطْلُ شَرْطُهُ فِي الْخِيَارِ أَوْ تَقْضَى ثَلَاثَ الْخِيَارِ لَمْ يَطْأُهَا هَذِهِ الْحِصَّةُ حَتَّى تَظَهَّرَ مِنْهَا ثُمَّ تَحْضِي حِصَّةً أُخْرَى وَلَوْ اشْتَرَا هُوَ قُبْضَهَا وَشَرَطَ لِنَفْسِهِ الْخِيَارَ ثَلَاثَ نَوَاقِضِهَا حَاضَتْ قَبْلَ الثَّلَاثِ ثُمَّ اخْتَارَ الْبَيْعَ كَانَتْ ثَلَاثُ الْحِصَّةِ اسْتِثْرَاءً لَهُ تَامَ الْمَالُ فَهَا قَاضٍ لَهَا وَلَوْ اعْتَقَهَا وَأَوَّاهَا أَوْ وَهَبَهَا كَانَ ذَلِكَ جَارِئًا وَلَوْ ارْتَادَ الْبَائِعُ ذَلِكَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ لَانِ الْبَيْعَ فِيهَا تَامَ وَلَوْ بَيْعَ جَارِيَةً بِعَبْثَةٍ دَلَسَ لَهُ فَيُهَا عِبْثٌ وَظَهَرَ عَلَى الْعَبِّ بَعْدَ اسْتِثْرَاءِهَا فَخَارَ أَنْ يَسْكُهَا أَجْرًا ذَلِكَ اسْتِثْرَاءً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ تَامَ الْأَنْ لَهُ الْخِيَارُ بِالْعَبِّ إِنْ شَاءَ رَدَّوَانِ شَاءَ أَسْلَمَ وَإِنْ مَاتَ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَاتَتْ مِنْهُ وَالرَّحْلُ إِذَا اشْتَرَى الْجَارِيَةَ بِأَى جَارِيَةٍ مَاتَتْ أَنْ لَا يَدْفَعُ عَنْهَا وَأَنْ يَقْبِضَ بِهَا هَا بِهَا وَعَلَى الْبَائِعِ أَنْ يَبْعَثَ عَنْهَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَ مِنْهَا وَغَيْرُهُ وَلَا مَوَاضِعَ إِبَاهَا عَلَى يَدَيْ غَيْرِهِ فَيَسْتَبْرَأُ مِنْهَا وَسَوَاءٌ كَانَ الْبَائِعُ فِي ذَلِكَ غَرًّا يَخْرُجُ مِنْ سَاعَتِهِ أَوْ مَقْبِيًا أَوْ مَعْدَمًا وَلَمْ يَأْتِ أَوْ صَالِحًا أَوْ جِلْسٌ سَوَاءٌ وَلَيْسَ لِلْمَشْتَرَى أَنْ يَأْخُذَ بِحِمْلٍ بِعَهْدَةٍ وَلَا وَجْهَةً وَلَا غَيْرَ وَمَالَهُ حَبْسُ وَضْعِهِ وَأَمَّا الْمُحْفَظُ قَبْلَ الشِّرَاءِ فَإِذَا جَارَ الشِّرَاءُ أَلْزَمَ مَانَهُ مِنَ نَفْسِهِ مِنَ الْحَقِّ الْآخِرِ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى مِنْهُ عَدَا أَوَامَةً أَوْ شَاءَ وَهُوَ غَرٌّ بِهَا وَأَهْلٌ فَقَالَ أَخَافُ أَنْ يَكُونَ سِرٌّ وَقَالَ أَخَافُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ مِنَ الْعَبْدِينَ حَرًّا كَانَ يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَجْعِدَ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ إِلَى التَّيْنِ لَامَهُ مَالَهُ حَبْسُ وَضْعِهِ وَلَوْ أَعْطَيْنَاهُ أَنْ يَأْخُذَ كَفِيلًا أَوْ يَحْبِسَ لَهُ الْبَائِعُ عَنْ سَفَرِهِ أَعْطَيْنَاهُ ذَلِكَ فِي خَوْفِهِ أَنْ يَكُونَ سِرٌّ وَقَالَ أَوْ مَعِي عِيَا خَافِي مِنْ سَفَرَةٍ أَوْ بَابِ قَلْبٍ لَمْ يَحْجِزْ لَهُ هَذِهِ غَايَةُ أَبَدٍ لَأنَّهُ قَدْ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ فِي الْقَرِيبِ وَيَعْلَمُ فِي الْبَعِيدِ وَيَبُوعُ الْمُسْلِمِينَ الْجَارِيَةَ مِنْهُمْ وَفِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَزِمُ الْبَائِعُ وَالْمَشْتَرَى إِذَا سَلِمَ هَذَا سَلْعَتُهُ أَنْ يَكُونَ قَاضِيَةً لَهَا وَأَنْ لَا يَكُونَ التَّيْنِ الَّذِي هُوَ إِلَى غَيْرِهَا حِلٌّ وَلَا لِلْسَّلْعَةِ مَحْجُوزٌ مِنْ إِسْلَامِ الْبَائِعِ إِلَى الْمَشْتَرَى سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَلَا يَكُونَ الْمَشْتَرَى مِنْ جَارِيَةٍ وَلَا غَيْرِهَا مَحْجُوزًا مِنْ مَالِهَا وَلَوْ جَارَ إِذَا اشْتَرَى بِرَجُلٍ جَارِيَةٍ أَنْ يَضَعُ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ يَسْتَبْرَأُ مِنْهَا كَانَ فِي هَذَا خِلَافٌ بِيُوعِ الْمُسْلِمِينَ وَالسَّنَةِ وَظَلَمَ الْبَائِعُ وَالْمَشْتَرَى مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ مَالُ الْبَائِعِ بِالْمَالِ الْأَوَّلِ أَوْ فِي مَالِ الْمَشْتَرَى بِالْمَالِ الْأَوَّلِ فَلا يَجْبِرُ وَاحِدُهُمَا عَلَى اخْرَاجِ مِلْكِهِ إِلَى الْغَيْرِ وَلَوْ كَانَ التَّيْنُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَشْتَرَى لِلْبَائِعِ إِلَّا بِأَنْ تَحْضِيَ الْجَارِيَةَ حِصَّةً وَتَظَهَّرَ مِنْهَا كَانَ هَذَا فَاسِدًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَهُمْ أَنْ تَكُونَ الْأَتْعَامُ الْمُسْتَخْرَةَ إِلَّا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَهَذَا إِلَى أَجَلٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ لِأَنَّ الْحِصَّةَ قَدْ تَكُونُ بَعْدَ مَدْفَعَةِ الْبَيْعِ فِي خَمْسٍ وَفِي شَهْرٍ أَوْ كَثَرًا وَأَقَلَّ وَكَانَ فَاسِدًا مَعَ فَسَادِهِ مِنَ التَّيْنِ مِنَ السَّلْعَةِ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ السَّلْعَةُ لِمَا اشْتَرَاهُ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ بِصَفَةٍ فَتَكُونُ تَوْجِدُ فِي ذَلِكَ الْمَدَّةِ وَتُؤْخِذُ بِهَا بِهَا بِهَا وَلَا مَشْرَأَ بِغَيْرِ سَلْعَةٍ مُشْتَرَا بِهَا عَلَى قُبْضِهَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَ مِنْهَا وَهَذَا الْبَيْعُ أَجَلٌ بِصَفَةٍ وَلَا عَيْنَ بِعَيْنَةٍ بِقُبْضٍ وَخَارِجٌ مِنْ بِيُوعِ الْمُسْلِمِينَ فَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ تَبَاعَفَا بِجَارِيَةٍ وَتَشَارَطَا فِي عَقْدِ الْبَيْعِ أَنْ لَا يَقْبِضَ أَحَدُهُمَا الْمَشْتَرَى حَتَّى تَسْتَبْرَأَ كَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا وَلَا يَحْجُوزُ بِحِجَالٍ مِنْ قَبْلِ مَا وَصَفْتَ وَلَوْ اشْتَرَا هُوَ غَيْرُ شَرَطَ كَانَ اسْمُ جَارِئًا وَكَانَ لِلْمَشْتَرَى قُبْضُهَا وَاسْتِثْرَاءُهَا وَعَنْدَ نَفْسِهِ أَوْ عِنْدَ مَنْ شَاءَ وَإِذَا قُبِضَ هَاتِفَاتٍ قَبْلَ أَنْ تَسْتَبْرَأَ

أمهاتها ثم الأخت  
للأب والأخ ثم الأخت  
للأب ثم الأخت للأم  
ثم الحائلة ثم العمة ولا  
ولاية لأب أو أم أو  
قرباتها بأب أو أم  
ففسرة الصبي من  
النساء أولى ولا حق  
لأحد مع الأب غير  
الأم وأمهاتها فأما  
أخواته وغيرهن فأما  
حقوقهن بالأب فلا  
يكون لهن حق معه  
وهن بدلين به والجدا  
الأب يقوم مقام الأب  
إذا لم يكن أب أو كان غائبا  
أو غير رشيد وكذلك  
أبو أبي الأب وكذلك  
العصة يقومون مقام  
الأب إذا لم يكن أقرب  
منهم مع الأم وغيرهم  
أمهاتها وإذا أراد الأب  
أن ينتقل عن البلد  
الذي يسكن به المرأة  
كان لبلده أو ببلدها  
فسواه والله قوله إذا  
قال أريد النقلة وهو  
أحق بالدمرضع  
كان أو كبيرا وكذلك  
العصة إلا أن يخرج  
الأم إلى ذلك البلد  
فتكون أولى ولا حق  
لن لم تكن له الحرة

في والحر وإذا كان ولد  
الحر عايلك فسيدهم  
أحق بهم وإذا كانوا  
من حره وأبوهم مملوك  
فهو أحق بهم ولا  
يجوزون في وقت الخيل  
(باب نفع المالك)

(قال الشافعي) رحمه  
الله أخبرنا سفيان عن  
محمد بن عجلان عن بكر  
أو بكير بن عبد الله  
«المرئي شك» عن عجلان  
أبي محمد عن أبي هريرة  
أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال للمملوك طعامه  
وكسوته بالمعروف ولا  
يكلف من العمل إلا ما  
يطيق (قال) فعلى  
مالك المملوك الذكر  
والأنثى البالغين إذا  
شغلهم ما في عمل له أن  
ينفق عليهما وبكسوتهما  
بالمعروف وذلك نفقة  
رفيق بلدهما الشيع  
لا وسطا للناس الذي  
تقوم به أئمتهم من  
أى الطعام كان فقها  
أو شعيرا أو ذرة أو قسرا  
وكسوتهم كذلك مما  
يعرف أهل ذلك البلد  
أنه معروف صوف أو  
فطن أو كنان أى ذلك  
كان الأغلب بذلك البلد

فإن ماتت عنده بعد ما طهر بها حل وتصدق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع  
من الثمن بقدر ما بين قيمتها لامل وغير حامل ولو اشتراها بغير شرط فراضيا أن يواضعها على يدي من  
يستتر بها فانت أوعيت عند المشتري فإن كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها بما عاوضتها فمضى من ماله  
وأما حيا جارية قد قبضها ثم أودعها غيره فوثقها يدي غيره إذا كان هو وضعها كوثقها يديه ولو كان  
اشتراها فأن قبضها حتى يواضعها براضته ما على يدي من يستتر بها فانت أوعيت مانت من مال البائع  
لان كل من باع شيئا بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه متريه وإذا عبت قبل المشتري أنت بالخيار  
إن شئت فخذها معية بجميع الثمن لا يوضع عنك للعيب شئ كالأعيت في يدي البائع بعد صفقة البيع  
وقبل قبضها كنت بالخيار في تركها أو أخذها وإن شئت فتركها بالغيب وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز  
فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم له السلعة أن يأخذ منه إلا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم  
فكأن إلى أجله وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلع قبل بشرط المشتري الثمن إلى  
أجل وقال البائع لأسلم اليك السلعة حتى تدفع إلى الثمن وقال المشتري لأدفع اليك الثمن حتى تسلم إلى  
السلعة فابعض المشتريين قال يجبر القاضي كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري  
على أن يحضر الثمن ثم يسلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يبايأ بهما أبدا إذا كان ذلك باضرا وقال  
غيرهم لم يجبر واحد منهما على إحضار شئ ولكن أقول يكسأه أن أقضه على صاحبه فليدفع  
إلى ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحد منكما دفع ما عليه الأقبض ماله وقال آخرون أنفسها معادلا  
فأجبر كل واحد منهما على الدفع إلى العدل فإذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن ندفع الثمن إلى  
البائع والسلعة إلى المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها إلا القول الثاني من أن لا يجبر واحد منهما  
أو أقول آخرون هو أن يجبر البائع على دفع السلعة إلى المشتري بحضرته ثم ينظر فإن كان له مال أجبره على  
دفعه من ماله وأما غاب ماله وقت السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري فإن وجد له ماله فدفعه إلى البائع  
وأشهد على إطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال إلى البائع وإن لم يكن له مال فالسلعة عن مال البائع  
وجد عند مفلس فهو أحق به أن شاء أخذه وأما أشهد على الوقف لأنه أن أحدث بعد إحداهما على وقف  
ماله في ماله شيئا لم يجز وأما نعمان من القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا  
القول ودونه لأنه لا يجوز للعاكم عندنا أن يكون رجل يقر بأن هذه الجارية قد خرجت من ملكه يبيع إلى  
مائل ثم يكون له حبسها وكيف يجوز أن يكون له حبسها وقد علمنا أن ملكها غيره ولا يجوز أن يكون  
رجل قد أوجب على نفسه شيئا ماله حاضر ولا يأخذ منه ولا يجوز لب الجارية أن يراها ولا يبيعها  
ولا يعتقها وقد ادعاهم غيره ولا يجوز للسلطان أن يدع الناس يتدافعون الحقوق وهو يقدر على أخذها  
منهم وإذا كانت لرجل أمة فروجها أو اشتراها ذات زوج فطلعت الزوج وأما عنها فانقضت عدتها  
فأراد سببها صابنتها بنقض العدة لم أر ذلك له حتى يستتر بها بحضرة بعد ما حل فرجها لان الفرج كان  
حلالا لغيره ممنوعا عنه والاستبراء بسبب غيره لا بسببه إلا أن يرى أن رجلا لو أربيع أمة فاستبرأها عند  
أم رجل أو بنته بحضرة أو حض ثم باعها من رجل لم يكن له أن يصيبها حتى يستبرأها بعد ما أربيع له فرجها  
ولو كانت لرجل أمة فكتبتا ففجرت لم يكن له وطؤها حتى يستبرأها لأنها كانت ممنوعة الفرج منه  
وأما أربيع له فرجها بعد العجز فهي تخامع في هذا المعنى المتروحة وتفرقها أن فرجها لم يكن مباحا لغيره  
والاحتياط تركها ولو كانت له أمة فحاضت فاذن لها بأن تصوم فصامت أو تتعجب فحجبت واجبا عليه أن كانت  
ممنوعة الفرج في نهار الصوم ومدة الأحرام والحيض ثم خرجت من الأحرام والصوم والحيض لم يكن عليه  
أن يستبرأ ولو ذلك أنه إنما حبل بينه وبين فرجها يبارض فيها كما يكون العارض فيه من الصوم والأحرام  
لأنه حبل بينه وبين الفرج كما حبل بينه وبينها متروحة ومكاتبه فكان لا يحل له أن يسلمها ولا يقبلها ولا ينظر

وكن لا يسمى مشبه  
 به فاعرضه والجواري  
 اذا كانت لهن فراهبة  
 رجال لا يعرفونهم  
 يكس أحسن من  
 كسوة الانبياء ومن  
 وقال ابن عباس في  
 الملوكن اطعموهم بما  
 تأكلون واكسوهم بما  
 تلبسون (قال الشافعي)  
 رحمه الله هذا كلام مجمل  
 يجوز ان يكون على  
 الجواب فيسأل السائل  
 عن ماله واغنيا كل  
 ثرا أو شعرا وليس  
 صوفا فقال اطعموهم  
 مما تأكلون واكسوهم  
 مما تلبسون والسائلون  
 عرب ولبوس عاتهم  
 وطعامهم خشن  
 ومعاشرهم ومعاش  
 رقيقهم متقارب فاما  
 من خالف معاش السلف  
 فأكل رقيق البلعاص  
 وليس جيد الثياب فلو  
 آسب رقيقه كان أحسن  
 وان لم يفعل فله ما قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نفقته وكسوته  
 بالمعروف فاما من ليس  
 الوشي والمروى والخز  
 وأكل النقي والأوان  
 لحوم الدجاج فهذه ليس  
 بالمعروف المأثبات وقال

الهاشمية خالها هذا مختلفة خالها الاولى وتجتمع المستبراة والمعتدة وتختلفان فاما ما تحتهم فان فيه  
 فان في الاستبراء والمعتدة وتبعنا فاما المتي فان المرأة اذا وضعت حملها كانت رافة في الحر والامة  
 وانقضاء العدة واما التحديد فقد تبهر راءها بان تكون حبيبة لم يدخل بها ودخول بها فخصص حنفة  
 فتعد عدة الوفاة كما تعدتها البالغة للدخول بها ولا تبرأ حبيبة واحدة ولو لم تكن العدة الا للبراءة كانت  
 الصغيرة في هاتين الحالتين بريئة وكذلك الامة البالغة وغير البالغ تستبرأ من المرأة الصالحة المحصنة لها  
 ومن الرجل الصالح الكثير حرم عليه فرجها رضاع فلا يكون لمن اشتراها ان يطأها حتى يستبرأ ولو  
 كان رجل مودع أمة يستبرأ بها بغيره عند قدحاضت في بدي نسائه حضا كثيرا ثم لم يكملوا تطاير  
 تحميمه بشرا أو بهيمة أو مبرأ أو أي ملك ما كان لم يكن له ان يطأها حتى يستبرأ وأحب الرجل الذي يطأ  
 أمة ان لا يرسلها وان يحصنها وان فصل ليحرمها ذلك عليه وكانت فيما قبله مناهل المحصنة الا ترى  
 ان عمر رضي الله عنه يقول ما بال رجال يطؤون ولا تدعهم ثم يرسلونها فبصرته تلقى الاولاد بهم وان أرسلوا  
 ولا يحرم عليهم الوطء مع الارسل ولو اتسع رجل جارية فاستبرأها ثم جاء رجل آخر فادعى أنها له وجاء عليها  
 بشاهد فوقف المشتري عنها ثم أبطل الحاكم الشاهد لم يكن على المشتري ان يستبرأ بها بعد ما فسخ عنه  
 وقها لاجلها كانت على الملك الاول لم تستحق ولو استحقها ثم اشتراها الا ول وهي في بته لم تخرج منه  
 لم يطأها حتى يستبرأ لانه قد ملكها عليه غيره ولو كانت جارية بين رجلين فاستخلصها أحدهما وكانت  
 في بيته لم يطأها من حين حل له فرجها حتى يستبرأ ولا تكون البراءة الا بان عليها طاهر ثم خصص بعد  
 ان تكون طاهرا في ملكه ولو اشتراها ساعة دخلت في الدم لم يكن هذا رافة أو الودم أو نحو سواء كما  
 يكون هذا في العدة في قول من قال الاقراء عن الحيض ولو طلق الرجل امرأته أول ما دخلت في الدم لم يستد  
 بثلاث احيضة ولا بعد بحضة الاحضة تقدمها طهر فان قال قائل لم يزعم ان الاستبراء طهر ثم حنفة  
 وزعمت في العدة ان الاقراء الاطهار قلناه بتفرق الكتاب ثم السنة بينهما قلنا قال الله عز وجل يترصن  
 بأنفسهن ثلاثا نقرره ودل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الاقراء الاطهار لقوله ان من عسر بطلها  
 طاهرا من غير جماع قلنا العدة التي امر الله عز وجل ان تطلق لها النساء فأمرناها ان تأتي بثلاثة اطهار  
 فكان الحيض فيها فاصلا بينهما حتى يسمى كل طهر منها غير الطهر الا تفرأ لم يولم يكن بينهما حيض كان  
 طهر واحد أو أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاماء ان يستبرئن بحنفة فكانت الحنفة الاولى امامها  
 طهر كالابعد الطهر الا امامها حيض وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم يستبرئن بحنفة يقصد قصد  
 الحيض بالبراءة فأمرناها ان تأتي بحيض كامل كما أمرناها اذا قصد قصد الاطهار ان تأتي بطهر كامل.

### (النفقة على الاقارب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين  
 كاملين ان أراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها الا نفاذا  
 والدة تولدها ولا مولود له نولده وعلى الوارث مثل ذلك فان أراد افضال عن راض منها وما تشار فلا جناح  
 عليهما وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم ان استلمتم ما آتيتكم بالمعروف وانقر الله وعلو ان  
 الله بما تعملون بصير وقال تبارك وتعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأمرن بكنيتهن معروفة وان  
 تعادتم فستره عن آخرى اقول بعد عسر يسرا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة  
 عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن هنداً قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان  
 أبا سفيان رجل شحيح وليس لي اموال ادخل علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيلك ولدي  
 بالمعروف (قال الشافعي) أخبرنا انس بن عباس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها

عليه السلام اذا كنى  
أحدكم طعامه طعامه  
حره ودخانه فليدعه  
فليجلسه معه فان أوى  
فليروغ له لقمة فبناله  
اياها أو كلمة هذه معانها  
فلا أقال صلى الله عليه  
وسلم فليروغ له لقمة  
كان هذا عندنا والله أعلم  
على وجهين أولهما  
بعناه أن اجلسه معه  
أفضل وان لم يفعل  
فليس بواجب ان أقال  
التي صلى الله عليه وسلم  
والأفلى يروغ له لقمة  
لان اجلسه لو كان  
واجب لم يجعل له أن  
يروغ له لقمة دون أن  
يجلسه معه أو يكون  
بالخيارين أن بناله أو  
يجلسه وقد يكون أمر  
اختيار غير الحتم وهذا  
يدل على ما وصفنا من  
بيان طعام المملوك  
وطعام سيده والمملوك  
الذي يلى طعام الرجل  
مخالف عندي للمملوك  
الذي لا يلى طعامه  
ينبغي أن بناله مما  
يقرب اليه وللقمة فإن  
المعروف أن لا يكون  
رى طعاما قد دلى  
العمل فيه ثم لا يتألم منه  
شيأ يرد به شهوته وأقل

حدثته أن هندا أم معاوية مات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان أباسفيان وجلى شخص وانه  
لا يعطيني وولدى الاما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فعمل على في ذلك من شيء فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خذى ما يكفيل وولد بالمعروف (قال الشافعي) ففى كتاب الله عز وجل ثم فى سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بيان أن الاجارة جائزة على ما يعرف الناس اذ قال الله عز وجل فان أرضعن لكم فأتوهن  
أجورهن والرضاع يختلف فكون صى أكثر رضاع من صى وتكون امرأة أكثر لبنان امرأة ويختلف  
لبنها فيقل ويكثر فيجوز الاجارة على هذا لانه لا يوجد فيه أقرب مما يحيط العلم به من هذا فجوز الاجارات  
على خدمة العبد قيا ساعلى هذا ويجوز فى غيره مما يعرف الناس قيا ساعلى هذا (قال الشافعي) وبيان أن  
على الولد نفقة الولد دون أمه كانت أمه متزوجة أو مطلقة وفى هذا دلالة على أن النفقة ليست على الميراث  
وذلك أن الام وارثة وفرض النفقة والرضاع على ابدنونها (قال الشافعي) قال ابن عباس رضى الله  
تعالى عنهما فى قول الله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك من أن لا تضار والذوات هالا أن عليه الرضاع (قال  
الشافعي) واذا وجب على الاب نفقة ولده فى الحال التى لا ينفى نفسه فيها فكان ذلك عندنا لأنه منه لا يجوز  
أن يضع شيأ منه وكذلك أن كبر الولد زمانا لا ينفى نفسه ولا عياله ولا حرفة له أنفق عليه الولد وكذلك  
ولد الولد لانهم ولدوا ويؤخذ بذلك الاجداد لانهم آباء وكانت نفقة الوالد على الولد اذا صار والوالد فى الحال التى  
لا يتدبر على أن ينفى فيها نفسه وأوجب لابن الولد من الولد والحق والوالد اعظم وكذلك الجد وأبو الجد  
وأبؤ فوقه وان بعدوا لانهم آباء قال واذا كانت هندز وجه لا يسفيان وكانت القيم على ولدها لغيرهم  
بأمر زوجها فاذن لهارسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأخذ من مال أيسفيان ما يكفيهها ولدها بالمعروف  
فتلها الرجل يكون له على الرجل الحق بأى وجه ما كان فينبهه ياد فله أن يأخذ من ماله حيث وجدته سرا  
وعلانية وكذلك حق ولده الصغار حق من هو حق عياله عن تركه أو كفه قال وان وجد الذى له الحق  
ماله بعينه كان له أخذه وان لم يجد كان له أخذه من مال كان طعاما فطامته له وان كان  
دراهم قدر درهم مثلها وان كان لا مثل له كانت قيمة مثله دنائير وأدراهم كان غصب عبد لم يجده فله قيمته  
دنائير وأدراهم فان لم يجد لذى غصبه دنائير ولأدراهم ووجد له عرضا كان له أن يبيع عرضه الذى وجد  
فيسوق فى قيمته ويزاله فضله ان كان فيما باعه وان كان يبلد الاغصبة الدنائير باعه بدنائير وان كان  
الأغلبه الدراهم باعه بالدراهم قال وان غصبه ثوبا فلبسه حتى نقص ثمنه أو عسدا فاستخدمه حتى كسر  
أو أعوز عنده أخذ ثوبه وعسده وأخذ من ماله قيمة ما نقص ثوبه وعسده على ما وصفنا  
(نفقة المالك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان  
عن بكير بن عبد الله عن عجلان أبى محمد عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه  
وكسوته بالمعروف ولا يكفل من العمل الا ما يطيق (قال الشافعي) على مالك المملوك الذكر والانثى البالغين  
اذا حبسهما فى عمل أن ينفق عليهما ويكسوهما بالمعروف وذلك نفقة وفاق بلدهما الشيع لا وسطا للناس  
الذى تقوم به أبدانهم من أى الطعام كان حنطة أو شعيرا أو ذرة أو قنبرا وكسوتهم كذلك مما يعرف أهل  
ذلك البلد به معروف صوف أو قطن أو كتان أى ذلك كان الاغلب بذلك البلد وكان لا يسيى ضيقا وضعه  
(قال الشافعي) والجوارى اذا كانت لهن فراهة وجبال فالمعروف انهن يكسبن أحسن من كسوة اللاتي  
دونهن (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابراهيم بن أبى خداس عن عتبة بن أبى لهب أنه سيع ابن عباس  
يقول فى المملوكين أطعموهم مما كانوا كسوههم مما تلبسون (قال الشافعي) هذا كلام مجمل يجوز  
أن يكون على الجواب سؤال السائل عن ماله كوهما وهو تأميا كل غرا شعيرا أو أدنى ما يقدر عليه من الطعام  
وليس صوفاء أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس فقال أطعموهم مما كانوا كسوههم مما تلبسون وكان  
أكثر حال الناس فيما مضى ضيقة وكان كثير من أسعت له مقتدرا فهذا يستقيم قال والسائلون

عرب ولبوس عانتهم وطعامهم خشن ومعاشهم رقيقهم متقارب فأما من لم تكن حاله هكذا خالف  
معاش السلف والعرب وأكل رقيق الطعام ولبس جيد الثياب ولو آسى رقيقه كان أكرم وأحسن فإن  
لم يفعل فله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقته وكسوته بالمعروف والمعروف عند المعروف الله  
في بلدته الذي به يكون ولو أن رجلاً كان له الوشي والخز والمروى والقصب وطعمته النبي ولو أن لحم  
الدجاج والطير لم يكن عليه أن يطعم بماله وكسوتهم مثل ذلك فإن هذا ليس بالمعروف للمالك (قال  
الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
إذا كنت أحدكم خادماً لطعامه حراً ودخله فادعه فلا يجلس معه فإن أبي فليروغ له لقمة فليأكلها إياها ويعطه  
إياها وأكله هذا معناها (قال الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليروغ له لقمة كان هذا  
عندنا إتياناً على وجهين أحدهما وهو ألا يلهو بمعناها والله تعالى أعلم أن إجلاله معه أفضل وإن لم  
يقبل فليس واجب عليه أن يجلس معه إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فليروغ له لقمة لأن إجلاله  
لو كان واجباً عليه لم يجعل له أن يروغ له لقمة دون أن يجلس معه أو يكون بالخيار بين أن يأكله أو يجلسه  
وقد يختل أن يكون أحراراً اختياراً غير المحرم وتكون له نفقته بالمعروف كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلا يجلبه أكثر منها (قال الشافعي) وهذا يدل على ما وصفنا من بيان طعام المملوك وطعام سيده إذا  
أراد سيده طبيب الطعام لأدنى ما يكفيه فلو كان ممن يريد أدنى ما يكفيه أطعمه من طعامه قال والكسوة  
هكذا قال المملوك الذي يلى طعام الرجل يخالف عندنا المملوك الذي لا يلى طعامه وينبغي للمالك المملوك  
الذي يلى طعامه أن يكون أقل ما يصنع به أن يأكله لقمة يأكلها بما يقرب إليه فإن المعروف لا يكون يرى  
طعاماً قدولى الغنا فيه ثم لا ينال منه شيئاً ربه شهوته وأقل ما رآه شهوته لقمة فإن قال قائل كيف  
يكون هذا المملوك الذي يلى الطعام دون غيره قيل لاختلاف حالهم إلا أن هذا أولى الطعام ورأى وغيره من  
المالك لم يله ولم يره والسنة التي خصت هذا من المالك دون غيره (قال الشافعي) وفي كتاب الله عز  
وجل ما يدل على ما وافق بعض معنى هذا قال الله تبارك وتعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى والنساء  
والمساكين فارقوهم منه الآية فأمر الله عز وجل أن يرزق من القسمة أولو القربى والنساء والمساكين  
المشركون القسمة ولم يكن في الأمر في الآية أن يرزق من القسمة من مثلهم في القرابة والنسب والمساكين من  
لم يحضر ولهذا الشبهة وهي أن تضيف من جائل ولا تضيف من لم يقصد قصدك ولو كان محتاجاً إلا أن  
تتطوع وقال في بعض أصحابنا قسمة الميراث وقال بعضهم قسمة الميراث وغيره من الغنائم فهذا أوسع  
وأحب إلى أن يعطوا ما طاب به نفس المعطى ولا يوقت ولا يحرمون (قال الشافعي) ومعنى لا يكلف من  
العمل إلا ما يطيق يعني والله تعالى أعلم إلا ما يطيق الدوام عليه ليس ما يطيق يوماً أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك  
ثم يعرف فيما بقي عليه وذلك أن العبد الجلد والأمة الجلدة قد يقوياً على أن عساه يلهو حتى يصحوا طاعة يوم ثم  
يعجزان عن ذلك ويقوياً على أن يعملوا ما يوليه ولا ينامان فيهما ثم يعجزان عن ذلك فيما يستقلان والذي  
يلزم المملوك السيد ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه أن كان مسافراً فبشيء العقبة وركوب  
الأخرى والنوم أن قدسوا كتاباً أكثر من ذلك وإن كان لا يقدر على النوم كتاباً أكثر من ذلك في  
المنزل وإن كان عليه بالليل تركناه بالليل للراحة وإن كان عمله بالنهار تركناه بالليل للراحة وإن كان  
في الشتاء عمل في الصيف ودرل الليل وإن كان في الصيف يعمل ترك في القائلة ووجه هذا كله في المملوك  
والمملوكة ما لا يضر بأبدانهم الشر واللين وما يعرف الناس أنهم ما يطيقان الدوام عليه (قال الشافعي)  
ومنى مرض واحدته ما فعله نفقته في المرض ليس له استعماله أن كان لا يطيق العمل وإن عي أو رزق  
أنفق عليه مولا أيضاً إلا أن يشاء بعته فإذا اعتقه فلا نفقة عليه (قال الشافعي) وأم الولد عمل كل يلمه  
نفقته وتخدمه وتعمل له ما تحسن وتطيق بالمعروف في منزله والمديرة والمملوكة تعمل له في منزله أو خارجاً عنه

ما يربه شهوته لقمة  
وغیره من المالك  
له ولم يره والسنة  
خصت هذا من المالك  
دون غيره وفي القرآن  
ما يدل على ما وافق  
بعض معنى هذا قال  
الله جل ثناؤه وإذا حضر  
القسمة أولو القربى  
والنساء والمساكين  
فارقوهم منه ولم يقل  
يرزقهم مثلهم من لم يحضر  
وقيل ذلك في الموارث  
وغیرهما من الغنائم وهذا  
أوسع وأحب إلى  
ويعطون ما طاب به  
نفس المعطى بلا توقيت  
ولا يحرمون ومعنى  
لا يكلف من العمل إلا  
ما يطيق يعني والله أعلم  
إلا ما يطيق الدوام عليه  
لا ما يطيق يوماً أو يومين  
أو ثلاثة ونحو ذلك ثم  
يعجز عن ذلك ولا ينظر  
بدينه الضرر  
اللين وإن عي أو رزق  
أنفق عليه مولا وليس  
له أن يسترضع الأمة  
غير ولدها فيمنع منها  
ولدها إلا أن يكون فيها  
فضل عن ربه أو يكون  
ولدها يفتنى بالطعام  
فيقيم بدنه فلا راس به  
وينفق على ولدها ولا

من غيره وبعته الامام  
أن يجعل على أمته  
خراجا إلا أن يكون في  
عمل واجب وكذلك  
العبد إذا لم يطق الكسب  
قال عثمان بن عفان  
رضي الله عنه في خطبته  
لا تكلفوا الصغير  
الكسب فيسرق ولا  
الامة غير ذات الصنعة  
فكسب بفرجها

### (صفة نفقة الدواب)

(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو كانت لرجل  
دابة في المصر أو شاة أو  
بغير علفه بما يقبضه فإن  
استمتع أخذه الباطان  
بعلفه أو يبيعه فإن  
كان ببادية غنم أو إبل  
أو بقرة أخذت على  
المرعى خلاها والري  
فإن أجدت الأرض  
علفها أو ذبحها أو باعها  
ولايحسبها قوت هزلا  
إن لم يكن في الأرض  
متعلق وأجر على ذلك  
الأن يكون فيها متعلق  
لاشباع على باقي الأرض  
تخذ وليست كاللدواب  
التي لا تربي والأرض  
شخصية الأرباع ضيعها  
ولا تقوم العبد قيام  
الرواعي (قال) ولا

كأوصفنا من الملوكة غير المدبرة وينفق عليهم كلهم بالمعروف والمعروف ما وصفت وأي مملوك صار  
إلى أن لا يطيق العمل لم تكلفه وأنفق عليه ورضاع المملوك الصغير لهم مولا والمكاتب والمكاتب بخالفان  
لهم سواء إلا يلزمهم إلا لهاته بقية في مرض ولا غيره فإن مرضوا بعجزا عن نفقة أنفسهم ما قبل لهم الكسب شرطا كما  
في الكتابة فأنفق على أنفسهم كما فأنفق على عجزهم عن تأدية الكتابة أو بطلت كتابته كما وردنا كرققا  
كما بطله إذا عجزت عن تأدية أرض جنايتكما قال وإذا كان لهما ذاهما بعجزا أن يقول لا نجدي رذان  
رفيقين كان لهما في المرض ما وصفت أن شاء الله تعالى لأن هذا دلالة على أن فسح الكتابة إليهم ما دون من  
كانهما قال ولو كانا اثنين فجهر أحدهما أو مرض فقال قد عجزت بطلت كتابته وأنفق عليه وكان الذي  
لم يعجز عن الكتابة مكتابا يرفع عنه حصة العاجز من الكتابة (قال الشافعي) وينفق الرجل على ماله  
الصغار وإن لم ينفعهم بحسب على ذلك قال ولو زوج رجل أم ولد فوالت أو ولد أنفق عليهم كما ينفق على  
رفقة حتى يعقوا بعق أمهم قال وإذا ضرب السيد على عبده خرا فاقبال العبد لأطيقه قيل له أجرة  
عن شئت وأحصل له نفقته وكسوته ولا تكلف خراجا وإن كانت أمة فذلك غير أنه لا ينبغي أن يأخذ  
منها خراجا إلا أن تكون في عمل وأحب أن يتعنه الإمام من أخذ الخراج من الامة إذا لم تكن في عمل وأحب  
كذلك تنعنه الخراج من العبدان لم يكن يطبق الكسب صغيرا كان أو كبيرا (قال الشافعي) أخبرنا  
مالك عن عمه أبي سهل بن مائل عن أبيه أنه سمع عثمان رضي الله عنه يقول في خطبته ولا تكلفوا  
الصغير الكسب فانكم متى كلفتموه الكسب سرق ولا تكلفوا الامة غير ذات الصنعة الكسب فانكم متى  
كلفتموها الكسب كسبت بفرجها (قال الشافعي) وإن كانت لرجل دابة في المصر أو شاة أو بغير علفه  
ما يقبضه فإن استمتع من ذلك أخذها السلطان بعلفه أو يبيعه فإن كانت ببادية فاتخذت الغنم أو الإبل  
أو البقرة على المرعى خلاها والري ولم يحسبها فأجدت الأرض فأحب إلى وعلفها أو ذبحها أو باعها  
ولا يحسبها قوت هزلا إن لم يكن في الأرض متعلق ويجبر عندي على بيعها أو ذبحها أو علفها فإن كان  
في الأرض متعلق لم يجبر عندي على بيعها ولا ذبحها ولا علفها إلا على ما في الأرض تتخذ وليست كاللدواب  
التي لا تربي والأرض شخصية الأرباع ضيعها ولا تقوم العبد قيام الرواعي (قال الشافعي) ولا تحلب أمهات  
الغنم إلا الأفضل لا يقيم أولادهن ولا يحلبها ويندر كهن عن هزالا قال وليس له أن يسترزع أمة فينزع ولدها  
إلا أن يكون فيه فضل عن ربه أو يكون ولدها يقتضى بالطعام فيقيم به فلا بأس أن يؤثر ولده بالبنان  
اختاره على الطعام قال وفي كتاب الطلاق والنكاح نفقة المطلقة والزوجة وغير ذلك من النفقات بما يلزم

(الحجة على من خالفنا) رحمه الله تعالى وقال بعض الناس قولنا فإن كان له على  
رجل حق فلم يعطه إياه فإن له أن يأخذ منه حقه مراما أو مراكمة إن غصبه دنانير أو دراهم أو ما يكال أو وزن  
فوجد مثله أخذه فإن لم يجد مثله لم يكن له أن يبيع من عرضه شيئا فستوفي حقه وذلك أن صاحب السلعة  
الذي وجب عليه الحق لم يرض بأن يبيع ماله فلا ينبغي لهذا أن يكون أمين نفسه (قال الشافعي) أ رأيت  
لو عرضت معارض بثلثي بحتك فقال هوذا غصبه دراهم فاستلمكها فأمرته أن يأخذ دراهم غيرها فأما  
جعلت هذه الدراهم بدل من تلك القبة لأنه لو غصبه سودا تأمره أن يأخذ وخصا لأن الوضع أكثر قيمة من  
السود وقد جعلت له البدل بالقيمة والقيمة يبيع فإن قال هذه دراهم مثل القيمة قلنا وما مثل قال لا يجوز  
الفضل في بعضها على بعض قلنا فإن كنت من هذا الوجه أجزته فقل له يأخذ مكان السود وخصا وهي  
لا يحل الفضل في بعضها على بعض قال لا لأنها وإن لم يحل الفضل في بعضها على بعض فهي أكثر قيمة  
من الدنانير قلنا لا يجوز لأن الفضل في بعضها على بعض لا يحل كانت خطأ لأنه انما صارت إلى أن تعليه  
دراهم بقيمة ما أخذ من الدراهم وهذا يبيع فكيف لم تجز أن يأخذ دنانير بقيمة الدراهم وإنما إلى القيمة ذهبت



نحلب أمهات الناس إلا  
فضلاً عما يقيم أروادهن  
لا يجلهن فتيه لا

(كتاب القتل)

(باب تحريم القتل ومن  
يجب عليه القصاص  
ومن لا يجب)

(قال الشافعي) رحمه  
الله قال الله تعالى ومن  
يقتل مؤمناً متعمداً  
فجزاؤه جهنم الآتية  
وقال تعالى ولا تقتلوا  
النفوس التي حرم الله إلا  
الحق وقال عليه  
السلام لا يحل دم امرئ  
مسلم إلا بحديث ثلاث  
كفر بعد إيمان أو زنا  
بعد إحصان أو قتل  
نفس بغير نفس (قال  
الشافعي) رحمه الله  
تعالى وإذا تكافأ الدمان  
من الأحرار البليين أو  
العبيد المبائين أو  
الأحرار من المعادين  
أو العبيد منهم قتل  
من كل صنف مكافئ  
دمه منهم الذكرا إذا قتل  
بالذكور وبالنسب والأنتى  
إذا قتل بالنسب وبالدكر  
ولا يقتل مؤمن بكافر  
لقول النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يقتل

وكيف لم يحزله أن يبيع من عرضه فإخذ مثله دراهمه والعرض يحل بالدرهم وفيه تغان فاحتجك على أحد  
أن عارضك بمثل هذا القول فقال لا يجوز له أن يأخذ أبداً إلا ما أخذ منه لائق تعلم أنه إذا أخذ غير ما أخذ  
منه فاعلم بأخذ بدل والبذل بقية ولا يجوز له أن يكون أمين نفسه في مال غيره وأنت تقول في أكثر العلم  
لا يكون أمين نفسه (قال الشافعي) فقال لما تقول أنت قلت أقول إن سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم أجماع أكثر من حفظت عنه من أهل العلم قلنا بديل على أن كل من كان له حق على أحد فنعطيه  
فله أخذ منه وقد يحتمل أن يكون ما أدخل أبو سفيان على هذمه ما أذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في أخذ ما يكسبه أو ولده بالمعروف منه ذهاباً وفضة لا طعاماً ويحتمل لو كان طعاماً أن يكون أرفع مما يفرض  
لها وبين أن لها أن تأخذ بالمعروف مثل ما كان فإرضاهما لا أرفع ولا أكثر منه ويحتمل لو كان مثل  
ما يفرض لها ليس أكثر منه أن تكون إنما أخذته بدلا مما يفرض لها مثله لأنه قد كان لأبي سفيان حبس  
ذلك الطعام عنها وأعطاهما غيره لأن حقها ليس في طعام بعينه إنما هو طعام نصفه قطعاً للناس وأدم كآدم  
الناس لا في أرفع الطعام بعينه ولا الأدم ولا في شرهما وهي إذا أخذت من هذا فاعلم أن تأخذ بدلا مما يجب لها  
ولو لها والبذل هو القيمة والقيمة تقوم مقام البيع وهي إذا أخذت لنفسها أو ولدها فحقها جعلها أمين نفسها  
ولو لها وأباح لها أخذ حقها وحقهم سراسر من أبي سفيان وهو مال المال (قال الشافعي) فقلت له ألقى  
هذا ما أدلك على أن المرء أن يأخذ لنفسه مثل ما كان على الذي عليه الحق أن يعطيه ومثل ما كان على  
السلطان إذا ثبت الحق عنده أن يأخذه قال وأين قلت له أرايت السلطان لو لم يجد لنفسه صلبه  
بعينها ليس يقضى على الغاصب بأن يعطيه قيمتها قال بلى قلت وإن لم يعطه سلعة بعينها باع السلطان عليه  
في ماله حتى يعطى الغصب قيمته سلعة قال بلى فقبله إذا كانت السنة تنبئ له أن يأخذ حقه  
دون السلطان كما كان السلطان أن يأخذ ولو ثبت عنده فكيف لا يكون المرء إذا لم يجد حقه أن يبيع في مال  
من عليه الحق حتى يأخذه قال السلطان أن يبيع وليس لهذا أن يبيع قلنا ومن قال ليس له أن  
يبيع أرايت إذا قيل للثلاثة أن يأخذ مال غيره إلا ما أذن السلطان ما احتجك أرايت السلطان لو باع رجل  
في مال رجل والرجل يعلم أن لاحقه على المبيع عليه أجل له أن يأخذ ما باعه السلطان قال لا قلنا  
فتركت الاحتجاج أن يأخذ به لا بالسلطان وما للسلطان في هذا معنى أكثر من أن يكون كلفني بخبر  
الحق لبعض الناس على بعض ويحجب من امتنع من الحق على تأديته وما يحل السلطان شيئاً ولا يحرمه  
ما الحلال وما الحرام الأعلى ما يعلم الناس فيما بينهم قال أجل قلنا لم جعل بين الرجل يكون له الحق  
فأخذ حقه دون السلطان وبكره الذي عليه الحق وجملة أمين نفسه فيه وفريق بينه وبين السلطان  
في البيع من مال الذي عليه الحق أقلت هذا أخيراً أم قاساً قال قال أصحابنا نبيع من مال غيره قلت  
ليس في هذا شيء لوقع الأوفد مشترك فيه بأنك تجعله يأخذ من ماله وذلك قيمته والقيمة بيع وتخالف  
معنى السنة في هذا الموضوع وتجمعها في موضع غيره قال هكذا قال أصحابنا قلت فترضى من غيرك مثل  
هذا أقول لك من خالف هكذا قال أصحابنا قال ليس له في هذا حاجة قلنا ولاك أيضاً حاجة فقال أنه  
يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قال أد الامانة الى من اتبكت ولا تخن من خانت فاعني هذا قلنا ليس هذا  
بثابت عند أهل الحديث منك ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة علينا ولو كانت عليك معناه قال وليف  
قلت قال الله عز وجل إن الله يأمر بدم أن تؤدوا الامانات الى أهلها فتأدية الامانة فرض والتأدية محمرة  
وليس من أخذ حقه بخائن قال أفلا تراه إذا غصب ذنابه فباع بياضه ذنابه فقد خان لأن الشياخ غير الذناب  
قلت إن الحقوق تؤخذ بوجوه منها أن وجد الشيء المصوب بعينه فيؤخذ فإن لم يكن فله فإن لم يكن يبيع  
على الغاصب فأخذ منه مثل ما غصب بقتله ولو كان إذا خان ذنابه فبيعت عليه حارة بدنته فقد دقت  
الى الغصب كان ذلك خيانة لم يحل السلطان أن يجوز ولا يكابر على ما يعلم أنه لا يحل له وكان على السلطان

مؤمن يكافسروا له  
لا خلاف أنه لا يقتل  
بالمسلمين وهو في  
الحرم مثل المعاهد  
(قال السزقي) رحمه  
الله فإذا لم يقتل باحد  
الكافرين من الحرمين  
لم يقتل بالآخر (قال  
الشافعي) رحمه الله  
قال قائل غي النبي  
صلى الله عليه وسلم  
لا يقتل مؤمن بكافر  
حربي فهل من بيان في  
مثل هذا ثبت قلت  
نعم قول النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يرب المؤمن  
الكافر ولا الكافر  
المؤمن فهل يزعم أنه  
أراد أهل الحرب لأن  
دعاهم وأموالهم  
حلال قال لا ولكنها  
على جميع الكافرين  
لأن اسم الكفر يزمهم  
لنا وكذلك لا يقتل  
مؤمن بكافر لأن  
سم الكفر يزمهم  
الفرق قال قائل  
ويشاهد ابن  
السبكي قلنا منقطع

(١) قوله وقد يكون  
زنا الخ كذا في غير  
نصه وحرم كنهه  
مصححه

أن وجد له ذنبيه بعينه أعطاه أو باع أو ألام يعطه ذنابه غيرها لأنه ليست بالذي يغصب ولا يبيع له حارة  
فقطه قهتها صاحب الجارية لأرضى قال أفرأيت لو كان ثابثا ما معناه قلنا إذا دلت السنة واجتماع  
كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه لنفسه من الرجل الذي هو عليه فقد دل ذلك أن ليس بخيانة  
الحسنة أخذنا لما لم يأخذ فلو خاينى درهم ما قلت قد استحل خياني لم يكن لي أن آخذ منه عشر قدراهم  
مكافأة بخيانه لي وكان لي أن آخذ درهمه أولا كون هذا خائنا ولا ظالما كما كنت خائنا ظالما بأخذ تسعة  
مع درهمه لأنه لم يخنه (قال الشافعي) ولا تعدو الحسنة المحرمة أن تكون كإصغاف من أن يأخذ من مال  
الرجل بغير حق وهي كذلك إن شاء الله تعالى والسنة دليل عليها وتكون لو كان له حق لم يكن له أن يأخذ  
بغير أمره وهذا خلاف السنة فإن كان هذا هكذا فقد أمر وأرجل أن يأخذ حقه والبذل من حقه بغير أمر  
من آخذ منه سر أو مكارة (قال الشافعي) وخالفنا أيضا في النفقة فقال إذا مات الأب أنفق على الصغير  
كل ذي رحم يحرم عليه نكاحه من رجل أو امرأة قلت له فما يحتج في هذا قال قول الله تبارك وتعالى  
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين إن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن إلى قوله وعلى  
الوارث مثل ذلك (قال الشافعي) قلت له أكان على الوارث مثل ذلك عندك على جميع ما فرض الله تبارك  
وتعالى على الأب والوارث يقوم في ذلك مقام الأب قال نعم فقلت أوجدت الأب بنفق ويسترضع المولود  
وأمه ووارث لاني عليها من ذلك قال نعم قلت أف يكون وارث غير أمه يقوم مقام أبيه فبنفق على أمه إذا  
أرضعته وعلى الصبي قال لا ولكن الأم تنفق عليه مع الوارث قلنا فأول ما تأولت تركت قال فاني أقول  
على الوارث مثل ذلك بعد موت الأب هي في الآية ذلك بعد موت الأب قال لا يكون له وارث وأبوه حي  
قلنا بلى (أمه) (١) وقد يكون زنا مملوكا فغيره وله لومات ويكون على أبيه عندك نفقته فقد خرجت مما تأولت  
(قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول أ رأيت بيتما له أخ فقير وجد أو أم غني على من نفقته  
قال على جده قلنا لو لم ير أنه قال لاخيه قلنا أ رأيت بيتما له أخ وال ابن عم غنيان لومات البيت لمن يرانه  
قال لا من عمه فقلت فقبل عوت على من نفقته قال على خاله فقلت لبعضهم أ رأيت بيتما له أخ لا يراه وأمه  
وهو فقير وله ابن أخ غني لمن يرانه قال لا أخ فقلت فقل من نفقته قال على ابن أخيه قلت فقد جعلت  
النفقة على غير وارث وكل ما زعم أحد الم يجوز عنه فقر ولا غيره فإن كانت الآية على ما وصفت فقد  
خالفتها فأرأت الوارث من النفقة وجعلتها على غير الوارث قال أنا جعلتها على ذي الرحم المحرم إن كان وارثا  
قلنا وقد جعلها على الخال وهو غير وارث فخالف الآية فيه خلافا فينا أو نتجده في الآية أنه انما على بها  
الرحم المحرم أو يتجدها أحد من السلف فسرهما كذلك قال هي هكذا عندنا قلت أفرأيت أن عارضك أحد  
بمثل يحتج فقال إذا جاز أن يجعلها على بعض الوارثين من بعض قلت أجيب زعمي نفقة ذي الرحم غير  
المحرم لأن أجبره على نفقة الجارية وهو يجعل له نكاحا فيكون وما فيها له منفعة وسرور وعلى نفقة الغلام  
وهو يجعل له أن يتكلم به أو يتكلم المرأة التي بنفق عليها فيكون له في ذلك منفعة وسرور أو جوز من أن أجبره  
على نفقة من يحرم عليه نكاحه لأنه لا يستمتع أحد بها إلا آخر بما يستمتع به الرجال من النساء والنساء من  
الرجال ما يحتج عليه ما علم أحد الوارث هذا إلا أحسن قولنا ذلك قال لا الذي يحرم نكاحه أقرب  
قلنا قد يحرم نكاح من لا قرابة له قال وأين قلنا أم امرأتك وامرأة أهلك وامرأة تلاعنها وامرأتك  
تبت طلاقها وكل من يبتدئ ويسته نياح قال ليس هؤلاء وارا قلنا وأليس قد فرضت النفقة على غير الوارث  
فإن قال قائل فأقدر وما من حديثكم أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أجبر عصة غلام على  
رضاعه الرجال دون النساء قلنا أفنأخذ بهذا قال نعم قلت أفنخص العصة بهم الأعمام بنو الأعمام  
والقربى ممن قبل الأب قال لا إلا أن تكونوا ذوي رحم يحرم قلنا فالجدة عليك في هذا كالجدة عليك فيما  
أحببت به من القرآن وقد خالف هذا فقد يكون له بنوعه فيكون له غضبه وورقة ولا تجعل عليهم النفقة

وهم العصبة الورثة وان لم يتجده ذارحم تركته مائعا (قال الشافعي) فقال لي قائل قد خالفتم هذا ايضا قلنا اما لان عن عرفه ان عليه مثل ليس تعرفه ولو كان ثابتا لم يخالفه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فكان يقول وعلى الوارث مثل ذلك على الوارث ان لا تضار والدة ولدها وابن عباس رضي الله تعالى عنهما اعلم بمعنى كتاب الله عز وجل من اوالا لا يتجده على ما قال ابن عباس وذلك ان فرضه على الوارث والام حجة دلالة على ان النفقة ليست على الميراث لانهما لو كانت على الميراث كان على الاب ثلثاها وسقط عنه ثلثها لانه حفظ الام ولو استرضع المولود غير الام كان على الاب ثلثا الرضاع وعلى الام ثلثه وان كانت الام خرجت من هذه المعنى او جعلت فيه كالمتاجر غيرهما فكان ينبغي لومات الاب ان يقوم الوارث مقام الاب فنفي على الام اذا أرضعته فلا يكون على الام من رضاعه شيء لو استرضعته أخرى وقد فرض الله عز وجل نفقة المطلقات ذوات الاحمال وجاءت السنة من ذلك نفقة وغرامات تزني الناس ليس فيها أن يلزم الوارث نفقة الصبي كل امرئ ما ملأ الله واعرزمه فسيما من في كتاب اوسنة أو أثر أو امر مجمع عليه فاما أن يلزمه في ماله ما ليس في واحد من هذا فلا يجوز لنا فان كان التاويل كما وصفتنا فنحن لم نخالف منه حرفا وان كان كما وصفت فقد خالفته خلافاينا

(١) (جاء عشرة النساء) أخبرنا أبو يعلى الحسن بن حبيب بن عبد الملك بن ميمون بقراءته عليه قال أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليكم في آز واجهم وما ملكت أيمانهم وقال الله تعالى وعاشروهم بالمعروف الآية وقال عز وجل الطلاق حرمان فلهما سالك معروف أو ترسيع باحسان وقال عز وجل واذا طلقتم النساء فعلن أجلهن فأسكرهن معروف وقال جل وعلا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة فجعل الله للزوج على المرأة وللمرأة على الزوج حقوقا يبينها في كتابه وعلى لسان نبيه مفسرة ومحملة ففهمها العرب الذين خولوا بالسناسم على ما يعرفون من معاني كلامهم وقد وضعنا بعض ما حضرنا منها في مواضعه والله نال الرشد والتوفيق وأقل ما يجب في امره بال عشرة بالمعروف أن يؤدي الزوج الى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة وزك مثل ظاهره بأنه يقول جل وعز ولا تجلبوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وجاء العرف اتيان ذلك بما يحسن لثوابه وكف المكروه

(النفقة على النساء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الا ما كان منكم ومن الله ذلك أدنى ان لا تقولوا يدل والله أعلم أن على الرجل نفقة امرأته وقوله أن لا تقولوا أن لا يكون من تقولوا اذا اقتصر المرء على واحدة وان أحله أكثر منها وقال الله عز وجل والوالدان برضن أولادهن حولين كاملين أخبرنا سليمان بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن هند بنت عتبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أسغبين رجل نضع وليس في سنه الا ما يدخل على فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيلك وليلك بالمعروف أخبرنا سفيان عن محمد بن هلال عن سعد بن أبي سعيد المقرئ عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على وليلك قال عندي آخر قال أنفقه على أهلي قال عندي آخر قال أنفقه على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعد ثم يقول أبو هريرة اذا حدث بهذا الحديث يقول وليلك أنفق على من تكفي وتقول زوجتك أنفق على أولطقي ويقول خادك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) فيها أناخذ قلنا على الزوج نفقة امرأته وولده الصغار بالمعروف والمعروف نفقة مثلها بلدها الذي فيه برا كان أو شعيرا أو ذرة لا يكف غير الطعام العام بلده الذي ينفقه مثلها ومن الكسوة والا بقدر ذلك لقول الله عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليكم في آز واجهم فلما فرض عليهم نفقة أز واجهم كانت الدلالة كما وصفتنا في القرآن وأبان

(١) انفر بعض النسخ هنا بآيات هذه الترجمة وان كان بعض ما فيها تقدم بمكانه لا يفتله فائتسها حرمنا على ما فيها من القوائد وان كانت مشتبه على شيء من تحريف النسخ والله الموافق كتبه معصمه

العبد قضاء على أن  
الحر لا يقتل بالعبد فإذا  
منع أن يقتل من يده  
وهي أقل لفضل الحرية  
على العبودية كانت  
النفس أعظم وهي أن  
تقتل بالنفس العبد بعد  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولا يقتل والد الولد  
لأنه إجماع ولا جسد  
قبل أم ولا أب والولد  
وان بعد لانه والد (قال  
المرئي) رحمه الله هذا  
يؤكدهم إن الجسد لأن  
الأخ يقتل بأخيه ولا  
يقتل الجسدان بأخيه  
وعلى الأخ أخا في قوله  
ولا يملك جده وفي هذا  
دليل على أن الجسد  
كأب في عجب الأخوة  
وليس كالأخ (قال) ويقتل  
العبد والكافر بالحر  
المسلم والولد بالوالد ومن  
جرى عليه القصاص  
في النفس جرى عليه  
القصاص في الجراح  
ويقتل العبد بالواحد  
واحتج بأن عمر رضي  
الله عنه قتل خمسة أو  
سبعة برجل قتلوه  
غيلة وقال لو قال عليه  
أهل صنعاه لقتلهم جميعا  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو جرحه أحدهما

التي صلى الله عليه وسلم ذلك فإن فرض الله عليهم نفقة أزواجهم فجهزوا عنها لم يجبرن على المقام معهم  
الجهيز على الغنى بمن عنه من النفقة والكسوة قال والاستدلال قلنا إذا عجز الرجل عن نفقة امرأته  
فرق بينهما وقلنا يجب على الرجل نفقة امرأته إذا ملك عقد تنكحها وخت بينه وبين الدخول علم الآخر  
ذلك هو ونفقة مطلقة طلاقا على الرجعة حتى تنقضي عدتها وإن كان ثلها لا يتخدم نفسها وجبت  
عليه نفقة خادمها وإذا دخل بها فغاب عنها قضى لها نفقة ما له فإن لم يرفع ذلك إلى السلطان حتى  
يقدم وتصادق على أن لم ينق عليها في غيبته حكم السلطان عليه بنفقة في الشهر والى مضت وكذلك إن  
كانت زوجته حرة ذمية وإن كانت عليه ديون ضربت زوجته مع الغراماء بنفقة الماشية المدة التي حبسها  
لأنه حق لها

(الخلاف بنفقة المرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس ليس على الرجل  
نفقة امرأته حتى يدخل بها وإذا غاب عنها وجب على السلطان أن يملك نفقة من مالها وإن  
لم يجعله إلا لفرض عليه لها نفقة وكانت ديناً عليه وإن لم تملك ذلك حتى ينفق لها زمان ثم طلبته فرض لها  
من يوم طلبته ولم يجعل لها نفقة في المدة التي لم تطلب فيها النفقة وإن عجز عن نفقتها لم يفرق بينهما وعليه  
نفقة إذا أطلقها مالا زجعتها ولم يملكها (قال الشافعي) وقال لي كيف قلت في الرجل يهجر عن نفقة  
امرأته يفرق بينهما قلت لما كان من فسر الله على الزوج نفقة المرأة ومضت بذلك سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والآثار والاستدلال بالسنة لم يكن له والله أعلم بحسبها على نفسه يستجمع بها ومنعهما عن  
غيره تستغني به وهو مانع لها من رزاعه عاجزاً عن تأديته وكان حبس النفقة والكسوة أن على نفسها فتكون  
حجوا وعطشا وعريا قال فإن الدلالة على التفريق بينهما قلت قال أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر الزوج بالنفقة على أهله وقال أبو هريرة تقول امرأة أتت أنفق على أوليها ويقول خادمك أنفق على  
أولبي (قال الشافعي) قال فهذا بيان أن عليه مطلقا قلت أما بنص فلا وأما بالاستدلال فهو بنص  
والله أعلم وقلت لما تقول في خادمه لا عمل فيه زمانه يهجر عن نفقتها قال نهيها عليه قلت فإذا صنعت  
هذا في ملكه كيف لا تصنع في امرأته التي ليست بملكه قال فهل من شيء أئين من هذا قلت أخبرنا  
سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجدهما بنفق على امرأته قال يفرق بينهما  
قال أبو الزناد قلت سنة قال سعيد سنة والذي يشبه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
كتب إلى امرأته إذا اجناد في رجال غاوا عن نساءهم فأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن أطلقوا  
يعتوا بنفقة ما حبسوا فقال رأيت أن لا يكن في الكتاب والى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
منصوصا التفريق بين ما هل بينه وبين ما منعهما من حقوقها التي لا تفرق بينهما وبينه إذا منعهما فرق مثل  
نشوز الرجل ومثل تركه القسم لهما من غير إيلاء فقالت نعم ليس في فقد الإجماع أكثر من فقد لذة وولده  
وفذلك لا تلف نفسها ولزك النفقة والكسوة باتيان على أن لا ينفق نفسها وقد وجدت الله عز وجل أباح في  
الضرورة من المأكل ما حرم من الميتة والدم وغيرهما من النفس من التلف ووضع الكفر عن المستكره  
للضرورة التي تدفع عن نفسه ولا أجده أباح للمرأة ولا للرجل في الشهوة للمعاشبة أعماحهم الله عليهم وأنت  
ترغم أن الرجل إذا عجز عن إصابة امرأته وإن كان يصيب غيرها لسنه ثم يفرق بينهما ما شئت قال هذا  
رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت فإن كانت الحجة فيه الرواية عن عمر فإن قضاء عمر بأن يفرق  
بين الزوج وامرأته إذا لم ينفق عليها أثبت عنه فكيف رددت إحدى قضاي عمر في التفريق بين حامل يتخالفه  
فيه أحد علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل قضاءه في العين وأنت ترغم أن علبا رضي الله  
عنه يتخالفه فقال قبلته لأن الجماع من حقوق العقد قلت أفك يجمع الناس أوجاع مرة واحدة

قال يا جميع الناس قلت فانت اذا جامع مرة واحدة لم تفرق بينهما قال من اجل انه ليس بعين قلت فكيف يجمع غيرهما لا يكون علينا وتوجله سنة قال ان اداء الحق الى غيرهما غير صحيح له من معناه قلت فلماذا كنت تفرق بينهم ما بان حقا عليه جاءه اورشليم منه في عمره ان يجمع مرة واحدة خلفها عليه في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولا تار في نفقتها واجب قال نعم قلت فلم افرقتها به بفقد حق في النفقة والكسوة وقد عهدا باي على اتلافها لان الجوع والعطش في ايام بسيرة يقتلها والعري يقتلها في الحر والبرد وانت تقول لو اتفق عليها درهم تركت يوما اخذته بنفقتها لانه يحس لها في كل يوم نفقة وفرقت بينهما بفقد الجماع الذي يفرج منه في عمرهما يجمع مرة واحدة فقد فرقت بينهما باصغر الضررين واقر زواجهما على اعظم الضررين ثم زعمت انها متى طلبت نفقتها من ماله غائبا كان او حاضر افرقتها عليه وجعلها دينا في نفسه كحقوق الناس وان كفت عن طلب نفقتها او هرب فلم تجده ولا ماله ثم جاءه تلخذه بنفقتها فجاء مضى هل رأيت مالا قط يلزم الوالي اخذته صاحبه حاضرا او غائبا فيترأس من موله ما لم يلب او يطلبه فهرب صاحبه فيقتل عنه (قال) فيحس عندئذ ان يكون الله احل لرجل فرقا فافرحه عليه بلا احداث طلاق منه قلته افرأيت احدنا زوجين يرتادوا قولنا زوج انت طالق فانت تفرق بينهما ارايت الامة تعتق امره قول الزوج انت طالق فانت تفرق بينهما ان شئت الامة ارايت المولى اهو طلق ارايت الرجل يهجر عن صاحبه امراته اهو طلق قلت تفرق في هذا كله قال اما المولى فاستدلنا بالكتاب واما ما سواه بالنسبة والاربع عمر قلت فبطل عليه في حق غيره بغير طلاق يحدته الزوج لا يجعل عليه وغيره على غيره (قال الشافعي) رحمه الله وقلته فكيف زعمت انه لا يجب على الرجل نفقة امراته الا بالادخول وان خلت بينه وبين نفسها قال لا لم يستمع منها يجمع قلت افرأيت ان اغلب او مرض ايستمتع منها يجمع قال لا ولكنها محبوسة عليه قلت اقتصرها على محبوسة عليه قال نعم قلت وجب بينهما المرات قال نعم قلت وان كانت النفقة للمحبس فهي محبوسة وان كانت للجماع فالمرضى والغائب لا يجمعان في حالهما ثالثا فاسقط تلك النفقة قال انما كان بينهما يجمع وملت بينهما من نفسها وجبت لها النفقة قلته لم اوجبت لها النفقة في العدة وقد طلقت ثلاثا وهي غير حمل فطلقت الاستدلال بالكتاب ونص السنة قال واين الدلالة بالكتاب فقلته قال الله عز وجل في المطلقات وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن قلت فاستدلنا على ان لا فرض في الكتاب على المطلقة مالكة لمرها غير حامل قال فانه قد ذكر المطلقات في حلالها لم يخص واحد منهن الاخرى وان كان كما نقول ففيه دلالة على ان لا نفقة للمطلقة وان كان زوجها عالما بالرجعة وما مبتدأ السورة الا على المطلقة للعدة قلته قد يطلق العدة ثلاثا قال فلو كان كما نقول ما كانت الدلالة على انه اربع نفقة البتة وتدون التي له زوجة عليها قال سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تثبت ان المنوعة النفقة البتة بجميع المطلقات دون التي زوجها عليها الرجعة ولو لم تزل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فكانت الآية تأمر بنفقة الحامل وقد ذكر المطلقات فيها دللت على ان النفقة للمطلقة الحامل دون المطلقات سواها فلم يجر ان ينفق على مطلقة الا ان يجمع الناس على مطلقة تخالف الحامل الى غيرهما من المطلقات فينفق عليها بالاجماع دون غيرها قال فلم لا تكون المستورة قياسا عليها قلت ارايت التي يملك زوجهها جفتها في عدها ليس يملك عليها امرها ان شاء ويقع عليها بالادوية ونظاره وعادته ويتوارثان قال بلى قلت افهذه في معنى الا زواج في اكثر امرها قال نعم قلت افبعد كذلك البتة بجميع مطلقها قال لا قلت فكيف تقبس مطلقة بالتي تخالفها وقلته لا اخبرنا ما مال عن عبد الله بن زيد ولى الاسود بن سفيان عن ابي لمعة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فارسل اليها وكتبه بشعر يعرف خطه فقال والله ما مال علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم

مائة جرح واخر جرحا واحدا فمات كالواقي القودسواه ويحرجون بالجرح الواحد اذا كان جرحهما باءا بالانفصال ولا يتقوس الزمان بالغ وهو من اجتمعت من الذكور او اجاز من التسليم واليها كمن خمس عشر نفقة

(مسقة القتل العمد)

وبراج العمد التي فيها

نقصا غير ذلك

قال الشافعي رحمه الله

واذا عذب على بسفه

او خضر او سبيل ربح

او ما يشي بجهته فيضرب

او يرمي به الحبل والجم دون

المقتل فجرمه جرم

كبيرا او صغيرا فجلت

منه فعليه القود وان

شده بحجر او تابع عليه

الحق او والى عليه

بالسوط حتى يموت

او طعن عليه ميتا فغير

طعام ولا شراب مدة

الاغلب انه يموت من

مشه او ضره بسوط

في سنة برد او حر ونحو

ذلك مما الاغلب انه يموت

منه فبات فعليه القود

(قال) ولو قطع

مريته وحلقه ومه او قطع

فذكر ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتقد في بيت أم شريك ثم قال ثلاث أمراً فنفشاها  
 أمها بن فاعتدى عند ابن أم مكتوم فأنه رجل أعشى فنعين بنيها بك ولذا أحلت فأذنبني قالت فليسا حلت  
 ذكرته أن معاوية وأبا جهنم خطباني فقال أما أبو جهنم فلا يصح عصاه عن عاتقه وأما معاوية فمعه ملوك  
 لا مال له أنسكى أسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال أنسكى أسامة فتكلمته فجعل الله فيه خيراً وأغشيت  
 به قال فانكم تركتم من حديث فاطمة شيئاً قالت فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا نسكى لك ولا نفقة فقلت  
 له ما تركنا من حديث فاطمة غيرها قال إنما نحن ندنا عنها أنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا نسكى لك ولا نفقة فقلت لكنا لم نحدث هذا عن أوليها كان ما حدثتم عنها كما حدثتم كان علي ما قلنا وعلى  
 خلاف ما قلتم قال وكيف قلت أما حديثنا فجميع على وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نفقة لك عليهم  
 وأمرها أن تعتقد في بيت ابن أم مكتوم ولو كن في حديثها الحلالة لها أن تعتقد حديث شامت لم يحظر عليها أن  
 تعتقد حديث شامت قال كيف أخرجها من بيت زوجها وأمرها أن تعتقد في غيره قلت لعلي لم يتركها  
 فاطمة في الحديث كأنها استصيت من ذكرها وقد ذكرها غيرها قال وما هي قلت كن في أساتنها وارب  
 فاستطالت على أبحاثها استطالة فتأخشت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتقد في بيت ابن أم مكتوم  
 فقال هل من دليل علي ما قلت قلت نعم من الكتاب والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من أهل  
 العلم بها قال فاذكرها قلت قال الله تبارك وتعالى لا تخز جهنم من بيوتهن الآية وأخبرنا عبد العزيز بن  
 محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن ابن عباس في قوله تعالى الآن يأتيين فاحشة  
 ميسرة قال أن يذوقوا على أهل زوجها وأن يذوق فقد حمل أخرجاها قال هذا تأويل قد يحتج بما قال  
 ابن عباس ويحتج بغيره أن تكون الفاحشة خروجها وأن تكون الفاحشة أن يخرج الجسد قال فقلت  
 له فإذا احتملت الآية ما وصفت فأى المعاني أولى بها قال معنى ما وافقته السنة فقلت فقد ذكرتك  
 السنة في فاطمة فأوجدت ما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتقد في بيت ابن أم مكتوم  
 (القسم للنساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم  
 وما ملكت أيمانهم وقال تبارك وتعالى ولن تستطعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا الآية  
 فقال بعض أهل العلم بالتفسير لن تستطعوا أن تعدلوا بين النساء بما في القلوب فإن الله عز وجل لا يحاور  
 العباد بما في القلوب فلا تميلوا اتباعوا أهواءكم كل الميل للنيل مع الهوى وهذا يشبه ما قال والله أعلم  
 ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عليه عوام علماء المسلمين على أن على الرجل أن يقسم لنسائه  
 بعد الأيام والأمان وأن عليه أن يعدل في ذلك لأنه مرض خصل أن يجوز فيه فدل ذلك على أنه إنما أريد به  
 ما في القلوب مما قد تجاوز الله العباد عنه (١) فيها هو أعظم من الميل على النساء والله أعلم والحرائر المسلمات  
 والنسبات إذا اجتمع عند الرجل في القسم سواء والقسم هو الميل بيت عند كل واحدة منهن ليلتها ونحب  
 لو أوى عند هاتاهما فإن كانت عنده أمة مع حرة وقسم المرأة ليلتين وللأمة ليلة قال وأمرت منه حرة  
 أو أغلقت دونه أمة أو حبس الأمة أهلها سقط حقه ما من القسم حتى تعود الحرة إلى طاعة الله في الرجوع  
 عن الزنا والامتناع مما لا يحب عليه في هذه الحال فلعن حتى أنفسهما وبيت عند المرأة التي  
 لا جامع فيها والحائض والنفساء لأن ميسرة سكن الإف وان لم يكن جماع أو أمر بحبه المرأة وترى الغنائة  
 عليها في تركه أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قبض عن تسعة نوة وكان يقسم منهن الثمان (قال الشافعي) رحمه الله التاسعة التي لم يكن يقسم لها سودة  
 وهبت يومه العائشة أخبرت ناسها عن هشام بن أبيه أن سودة وهبت يومه العائشة (٢)  
 (الحال التي يختلف فيها حال النساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا نسك الرجل امرأة فبني بها

حشوته فأبناها من  
 جوفه وأوصره في حال  
 اللذوح ثم ضرب عاتقه  
 آخر فالاول قاتل دون  
 الآخر ولولا حاشه أو  
 خرق أمعاءه ما لم يقطع  
 حشوته فيبينها منه ثم  
 ضرب آخر عاتقه فالاول  
 جارح وآخر قاتل وقد  
 جرح معي عربن الخطاب  
 رضى الله عنه في موضعين  
 وعاش ثلاثاً فلو قتله  
 أحد في تلك الحال كان  
 قاتلاً ويرى الذي جرحه  
 من القتل ولو جرحه  
 جراحات فلم يمت حتى  
 عاد إليه فذبحه صار  
 والجراح نفساً ولو رأت  
 الجراحات ثم عاد فقتله  
 كان عليه ما على الجراح  
 منفردا وما على القاتل  
 منفردا (قال) ولو تدأوى  
 الجرح سم فمات أو  
 خاف الجرح في لحم حتى  
 مات فعلى الخاني نصف  
 الدية لأنه مات من فعلين  
 وإن كانت الخياطة  
 (١) قوله فيها هو أعظم  
 الخ هكذا في النسخ وانظر  
 (٢) من هنالك ترجمة  
 الشقاق بين الزوجين  
 انقردت بسند نسخة  
 مقبلة فاعلم كتبته محصيه

في لحم ميت فالدي على  
الحياي ولوقطع بدنصراني  
فأسلم ثمات لم يكن قود  
لان الجانية كانت وهو  
من لا قودفه وعلمدية  
مسلم ولا يشبه المرتد  
لان قطعه مباح كالحد  
والنصراني يده ممنوعة  
ولوارسل سها فلم يقع  
على نصراني حتى أسلم  
وأعلى عبد فلم يقع حتى  
أعتق لم يكن عليه  
قصاص لان تخلة  
السهم كانت ولاقصاص  
وقه مدية حر مسلم  
والكفارة وكذلك المرتد  
يسلم قبل وقوع  
السهم تصول  
الحال قبل وقوع الرمية  
ولوخرجه مسلما فارتد  
ثم أسلم ثمات فالدية  
والكفارة ولا قود للعال  
الحادث ولومات مرتدا  
كان لوليه المسلمان  
يقتص بالخرج (قال  
الزني) القياس عندي  
على أسلم قوله أن لا  
ولاية لمسلم على مرتد  
كلا لارائه منه وكان  
ما له المسلمين فكذلك  
الولي في القصاص من  
جرحه ولي المسلمين (قال  
الشافعي) رحمه الله  
ولو فعا عني عبد فقيه

خالها غير حال من عنده فان كانت بكرا كان له أن يقيم عندها سبعة أيام وإن كانت نسا كان له أن يقيم  
عندها ثلاثة أيام وليا لمن ثم يندى القصة للنساء فتكون واحدة من بعد مضي أيامها ليس له أن يفضلها  
علمن أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن  
هشام عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة فأصعبت عنده  
قال لها ليس بك علي أهك هوان ان شئت سبعت عنك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عنك ودرت  
قلت ثلث أخبرنا ابن أبي البرقاع عن ابن جريج عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خطبها فادق نكاحها وبنامها وقوله لها ان شئت سبعت عنك وسبعت عندهن أخبرنا مالك  
عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال للبكر سبع وللثيب ثلاث (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أخذ  
وان قسم أياما لكل امرأة بعد مضي سبع البكر وثلاث الثيب فإثر اذا أوفى كل واحدة منهن عددا لأيام  
التي أقام عندها غيرها  
(في الخلاف في القسم للبكر والثيب) قال الشافعي رحمه الله تعالى فإلغا بعض الناس في القسم للبكر  
والثيب وقال يقسم لهما اذا دخلا كما يقسم لغيرهما لا يقام عنده واحدة منهما إلى الأبد عنده الأخرى مثله  
فقلت له قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليكم في آزر واجههم أفتجد السبل إلى علم ما فرض الله  
بجملتها أنها أثبت وأقوم في الحجة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا فذكر حديث أم  
سلمة قال فهي بيني وبينك أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت سبعت عنك وسبعت  
عندهن وان شئت ثلثت عنك ودرت قلت نعم قال فلم يعطها في السبع شيئا إلا علمها أنه يعطي غيرها  
مثله فقلت له أنها كانت نسا لم يكن لها الا ثلاث فقال لها ان أردت حق البكر وهو أعلى حقوق النساء  
وأثبته عندهن بعقول حقل اذ لم تكن في بكرا فيكون السبع فقلت وان تزدى غفوه وأردت حقل  
فهو ثلاث قال فويل له وسبع غيره قلت لا إنما يحرم له حتى يشركه فيه غيره من أن يزل من حقه فقلت  
له يلزمك أن تقول مثل ما قلنا لأنك زعمت أنك لا تخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مالم  
يخالفه مثله ولا تعلم مخالفا له والسنة أن ذلك من قوله فتركتها وقوله  
(في قسم النساء اذا حضر السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبيد بن محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب  
عن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فابتن من خرج سهمها خرج بها وهذا أقول اذا حضر سفر المرأة وله نساء  
فأراد إخراج واحدة للتفريق من مؤنة الجميع والاستغناء عنها فحقن في الخروج مع سواها ففرق بينهما  
فابتن من خرج سهمها للفرق خرج بها فاذا حضر قسم بينهن ولم يحسب عليها الايام التي غاب بها  
(قال الشافعي رحمه الله) وقد ذكر الله جل وعز العرق في كتابه في موضعين فكان ذكرها موافقا لما جاء  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تبارك وتعالى وان يؤنس لمن المرسلين إلى المحضين وقال وما  
كنتم لديهم اذ يقولون أقلامهم بهم بكفل مريم الآية (قال الشافعي رحمه الله) وقف الفلك بالذين  
ركب معهم يونس فقالوا انما وقفوا لك بعبادة الله فيه فرج فأخرج سهمه ألقى فخرج سهم يونس  
فألقى فالتفته الحوت فقال الله تبارك وتعالى ثم تدركه به يجبل وعز فأمرهم فلم يبعد والمقرن لأقلامهم  
يقترعون عليها أن يكونوا سواها كقالت لانه انما يخرع من بدلي بحق فبها يفرج ولا يبعدون اذا كان أرفق  
بها أو أجل في أمرها أن تكون عنده واحدة لا تبدأ ولها كلهم مدة ممددة ويكونوا يقسموا كقالتا فهذا أشبه  
معناها عندنا والله أعلم فاتقروا بهم ينول كقالتا دون صاحبه أو تكون بدافعها ثلاثا يلزم مؤنة كقالتا  
واحد دون أصحابه وأيهما كان فقد اتقروا لينفر بكقالتا أحدهم ويخولونها من نبي (قال الشافعي)





أوقال سبعون امرأة كلهن يشتكين أزواجهن فلا يجدون أولئك أخباركم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
لهم الضرب وجعل لهم العفو وأخبر أن الخمار ترك الضرب اذ لم يكن الله عليها حد على الوالي أخذته وأجاز  
العفو عنها في غير حد في الخير الذي تركت حظها وعصت بها (قال الشافعي) رحمه الله وقول الله  
تبارك وتعالى وللا رجال عليهن درجته (١) هما ما وصف الله وذكرنا من أن له عليها في بعض الأمور ما ليس لها  
عليه ولها في بعض الأمور عليه ما ليس له عليهن من حل مؤتمتا وما أشبه ذلك

(٢) ما لا يجعل أن يؤخذ من المرأة (٣) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وذكره  
وعاشر وهن بالمعروف إلى قوله ميتا فغلظنا فقرض الله عن غيرها بالمعروف وقال عز وجل فان كرهتموهن  
فدلل على أنه أباح حبسها مكرهة واكتفى بالشرط في عشرتها بالمعروف لأنه أباح أن يعاشرها مكرهة  
بغير المعروف ثم قال وإن أردتم استبداد زوج مكان زوج الآية فاعلم أنه إذا كان الأخذ من الزوج  
من غير أمر من المرأة في نفسها ولا عشرتها لم يلعب نفسها بترك حقها في القسم لها وما له فليس له منعها  
حقها ولا حبسها إلا بعصوف وأول المعروف تأدية الحق وليس له أخذها ما لا يطيب نفسها إلا أن الله  
تبارك وتعالى إنما أذن تخليتها على ترك حقها أذا تركه طيبة النفس به وأذن بأخذها ما لا يحببها ومفارقة  
طيب نفسها فقال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى قوله مريثا وقال وإن امرأة خافت من بعلها نشوز الآية  
وهذا أخذ بحبسها عليه إذا طابت بها نفسها كما وصفت قول الله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى  
بعض حظر لأخذ الأمن جهة الطلاق قبل الاضواء وهو الدخول فأخذ نصفه مما جعل له وإنه لم يوجب عليه  
أن يدفع النصف المهر في تلك الحال وليس يحظر منه أن يدخل أن يأخذ إذا كان ذلك من قبلها وذلك أنه إنما  
حظر أخذه إذا كان من قبل الرجل فأما إذا كان من قبلها وهي طيبة النفس به فقد أذن به في قول الله تبارك  
وتعالى وإن خفتم أن لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والحال التي أذن به فيها مخالفة الحال  
التي حرمه فيها فإن أخذتها شيئا على طلاقها فأقر أنه أخذ بالاضرار بما مضى عليه الطلاق ورد ما أخذ منها  
وكان له عليها الرجعة الآن يكون طلقها ثلاثا

(٤) الوجه الذي يجعل به للرجل أن يأخذ من امرأته (٥) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله  
تبارك وتعالى الطلاق مرتان إلى قوله فيما اقتدت به (قال الشافعي) رحمه الله فنهى الله تعالى  
الزوج كتمانها في الآتي قبل هذه الآية أن يأخذها إلى المأثبات إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله فان خاف أن لا  
يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وأباح لهما إذا انتقلت عن حد إلا أن حرم أموالهن على  
أزواجهن تخوف أن لا يقيم حدود الله أن يأخذ منها ما اقتدت به لم يجد في ذلك أن لا يأخذ إلا ما أعطها  
ولأعبره وذلك أنه بصريح حديث كالبيع والبيع إنما يجعل ما تراضي به المتبايعان لا حد في ذلك بل في  
كتاب الله عز وجل دلالة على الإحصاء كريمة وقول الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به أخبرنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة أن حبيبة بنت سمل أخبرتها أنها  
كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة  
بنت سمل على بابها في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سمل  
يا رسول الله فقال ما شأنك قالت لا أولاد ثابت بن قيس زوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى  
الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سمل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني  
عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خدمتها فأخذ منها وجلس في أهلها أخبرنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا شفيان عن يحيى بن سعيد عن عروة عن حبيبة أنها جاءت تنكح  
شيا بدينها في الغلس ثم قال الحديث يعني حديث مالك وقول الله تبارك وتعالى إلا أن يخاف أن لا يقيم

في حبسها  
من أجل أنها  
بالمعروف إلى قوله  
ميتا فغلظنا فقرض  
الله عنها في غير حد  
في الخير الذي تركت  
حظها وعصت بها  
(قال الشافعي) رحمه  
الله وقول الله  
تبارك وتعالى وللا  
رجال عليهن درجته  
(١) هما ما وصف  
الله وذكرنا من أن  
له عليها في بعض  
الأمور ما ليس لها  
عليه ولها في بعض  
الأمور عليه ما ليس  
له عليهن من حل  
مؤتمتا وما أشبه ذلك  
(٢) ما لا يجعل أن  
يؤخذ من المرأة  
(٣) قال الله تعالى  
ذكره وعاشروهن  
بالمعروف إلى قوله  
ميتا فغلظنا فقرض  
الله عنها في غير حد  
في الخير الذي تركت  
حظها وعصت بها  
(قال الشافعي) رحمه  
الله وقول الله  
تبارك وتعالى وللا  
رجال عليهن درجته  
(٤) الوجه الذي  
يجعل به للرجل أن  
يأخذ من امرأته  
(٥) قال الشافعي  
رحمه الله تعالى  
قال الله تبارك  
وتعالى الطلاق  
مرتان إلى قوله  
فيما اقتدت به  
(قال الشافعي)  
رحمه الله فنهى  
الله تعالى الزوج  
كتمانها في الآتي  
قبل هذه الآية  
أن يأخذها إلى  
المأثبات إلا أن  
يخاف أن لا يقيم  
حدود الله فان  
خاف أن لا يقيم  
حدود الله فلا  
جناح عليهما  
فيما اقتدت به  
وأباح لهما إذا  
انتقلت عن حد  
إلا أن حرم  
أموالهن على  
أزواجهن تخوف  
أن لا يقيم  
حدود الله أن  
يأخذ منها ما  
اقتدت به لم  
يجد في ذلك  
أن لا يأخذ إلا  
ما أعطها ولأعبره  
ذلك أنه بصريح  
حديث كالبيع  
والبيع إنما  
يجعل ما تراضي  
به المتبايعان  
لا حد في ذلك  
بل في كتاب الله  
عز وجل دلالة  
على الإحصاء  
كريمة وقول  
الله فلا جناح  
عليهما فيما  
اقتدت به أخبرنا  
الربيع قال  
أخبرنا الشافعي  
رحمه الله قال  
أخبرنا مالك  
عن يحيى بن  
سعيد عن عروة  
أن حبيبة بنت  
سمل أخبرتها  
أنها كانت عند  
ثابت بن قيس  
بن شماس وأن  
رسول الله صلى  
الله عليه وسلم  
خرج إلى صلاة  
الصبح فوجد  
حبيبة بنت سمل  
على بابها في  
الغلس فقال  
رسول الله صلى  
الله عليه وسلم  
من هذه فقالت  
أنا حبيبة بنت  
سمل يا رسول  
الله فقال ما  
شأنك قالت لا  
أولاد ثابت بن  
قيس زوجها  
فلما جاء ثابت  
بن قيس قال له  
رسول الله صلى  
الله عليه وسلم  
هذه حبيبة بنت  
سمل قد ذكرت  
ما شاء الله أن  
تذكر فقالت  
حبيبة يا رسول  
الله كل ما  
أعطاني عندي  
فقال رسول  
الله صلى الله  
عليه وسلم  
خدمتها فأخذ  
منها وجلس في  
أهلها أخبرنا  
الربيع قال  
أخبرنا الشافعي  
رحمه الله قال  
أخبرنا شفيان  
عن يحيى بن  
سعيد عن عروة  
عن حبيبة أنها  
جاءت تنكح  
شيا بدينها في  
الغلس ثم قال  
الحديث يعني  
حديث مالك  
وقول الله  
تبارك وتعالى  
إلا أن يخاف أن  
لا يقيم

لأنه ور وعلى السبيد  
 القود اذا امر عبيده  
 صبا أو أجمعيا لعقل  
 يقتل وجل فقتله فان  
 كان العبد بعقل فعلى  
 العبد القود ولو كالا  
 لغيره فكأن عيانا بينه  
 وبين سيدهما فهما  
 قاتلان وإن كانا عيران  
 فالأحرر القاتل وعليه  
 القود ولو قتل مرتد  
 نصرانيا ثم رجع ففها  
 قولان أحدهما أن  
 عليه القود وهو وأولها  
 لأنه قتل وليس مسلم  
 والثاني أن لا قود عليه  
 لأنه لا يقر على دينه  
 (قال المزني) رحمه الله  
 قسدا أبان أن الأول

(١) قوله وكذلك كل  
 نكاح الخ كذا في الأصل  
 ولعل في تحريفه نظر  
 (٢) قوله جهنم منبسطه  
 في الخلاصة بضم الجيم  
 وفتح الهاء في المسند  
 جهنم بتقديم الجيم على  
 الهاء ومثله في التذويب  
 (٣) قوله ولا يؤخذ من  
 أمة الخ كذا في الأصل  
 ونعل وجه العبارة ولا  
 يؤخذ من أمة مال خلع  
 الابان سيدها وانظر  
 كتبه معجمه

حدود الله محتمل أن يكون الاستداء بما يجزى من مال خوف أن لا يقبضوا حدود الله من المرأة الامتناع من تأدية  
 حق الزوج والكره اهبة أو عارض منها في حب الخروج منه من غير بأس منه ومحتمل أن يكون من الزوج  
 فلما وجدنا حكم الله بغيره لم نأخذ الزوج من المرأة شيئا إذا أراد استبدال زوج مكانه ورجع استدلنا أن الحال  
 التي أباح بها الزوج لا يجزى من المرأة الحال الخالصة للحال التي حرم بها الأخذ تلك الحال هي أن تكون المرأة  
 المتبذلة للماعة لا أنهما يجب عليهما من حق الزوج ولم يكن له الأخذ أضامننا حتى يجمع أن تغلب الغدبة منه  
 لقوله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتفاديا منه شيء قطعنا من نفسهما أن الله عز وجل يقول  
 وإن شققتما شيئا فنم الية فكانت هذه الحال التي تخالف هذه الحال وهي التي لم تزل فيها المرأة المهر  
 والحال التي يتداعيان فيها الأساءة لا تفر المرأة أنهما منها (قال الشافعي) وقول الله تبارك وتعالى الآن  
 يخاف أن لا يقبضوا حدود الله كما وصفت من أن يكون لهما فصل تبداه المرأة تخافا عليها أن لا يقبض  
 حدود الله لأن خوفهما من السبب فعل (قال الشافعي) وإذا ابتسمت المرأة ترك تأديته حتى الله تعالى ثم  
 نال منها الزوج ماله من أدب لم يحرم عليه أن يأخذ الغدبة وذلك أن حبسية جاءت تشكوشا بئسها نالها به  
 ثابت ثم أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقتدي وأذن لثابت في الأخذ منها وذلك أن الكراهة من  
 حبسية كانت ثابتا وإنما تقوعت بالقدام (قال الشافعي) وعذتها إذا كان دخل بها عذرة مطلقا (١) وكذلك كل  
 نكاح كان يعد فسخا أو طلاقا فصحبا كان أو فسادا فالعدة فأخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار  
 عن طائوس عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل طلق امرأته تطلقتين ثم اختلعت منه بعد فقلل بينهما  
 أن شاء الله عز وجل يقول الطلاق من تان فأمسك بمعروف وأوترع بحسان إلى قوله أن يترابعا أخبرنا  
 الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال كل شيء أباحه المال فليس  
 بطلاق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن (٢) جهنم  
 مولى الأسليين عن أم بكره الأسلية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتبعها ثمان في ذلك فقال  
 هي تطلقه الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت (قال الشافعي) ولا أعرف جهنم ولا أم بكره بشيء ثبت  
 به خبرهما ولا رده ويقول عثمان ناخذ وهي تطلقه وذلك أن رجعت الطلاق من قبل الزوج ومن ذهب  
 مذهب ابن عباس كان شيئا أن يقول قول الله تبارك وتعالى فلا جناح عليهما أن يتفاديا منه يدل على أن  
 الفدية هي فسخ ما كان له عليها وفسخ ما كان عليها لا يكون إلا بفسخ العقد وكل أمر نسب فيه الفدية إلى  
 انفساخ العقد لم يكن طلاقا إنما الطلاق ما أحدث والعدة فاقعة بعينها وأحسب من قال هذا منهم إنما أرادوا  
 أن الخلع يكون فسخا لم يسم طلاقا وليس هكذا حكم طلاق غيره فهو بفارق الطلاق بأنه ما دون به لغبر العدة  
 وفي غير شيء (قال الشافعي) ومن ذهب المذهب الذي روى عن عثمان أشبه أن يقول العقد كان صحبا فلا يجوز  
 فسخه وإنما يجوز أحداث طلاق فيه فإذا أحدث فيه فسخه عدت طلاقا وحسب أقل الطلاق إلا أن يسمى أكثر  
 منها وإنما كان لا رجعة له بأنه أخذ عوضا والعوض هو غنم فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة ومن ملك ثمنها  
 خرج منه لم يكن له الرجعة فيما ملكه غيره ومن قال هذا معارضة معارض بقول ابن عباس قال أولست أجد  
 العقد الصحيح يفسخ في ردة أحد الزوجين وفي الأمة تعق في امرأته العين تختار فرة أو عنده بعض المدينين  
 في المرأة يوجد بها خن أو رجس أو ورص والرجل يوجد به أحد ذلك فيكون بالخيار في المقام والفرقة  
 واتما الفرقة فسخ لا أحداث طلاق فإذا أذن الله تبارك وتعالى بالفدية وأذن به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كانت فاقعة (قال الشافعي) أن أعطته الفاعل أن يطلقها واحدة وأنتم أن يطلقها منكم مطلقا ولا رجعة له  
 في واحدة ولا اثنين للذي أخذ منها (قال الشافعي) وإذا اختلعت منه ثم طلقها في العدة لم يلزمها  
 طلاق وذلك أنها غير زوجة (قال الشافعي) فإذا كان في حكم الله أن لا يؤخذ من المرأة في الخلع إلا بطيب  
 نفسها (٣) ولا يؤخذ من أمة خلع لأن سيدها لا يملك ثمنها ولا يؤخذ من محبوع عليها من الحر أن يملكها

تؤخذ مال امرأة جائزة الامر في مالها بالبلوغ والرشد والحرية

﴿ الخلاف في ملاقاة المختلعة ﴾ قال السافى رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في المختلعة فقال اذا طلقت في العدة لحقها الطلاق فسأله هل يرى في قوله خيرا فذكر حديثا لا تقوم عليه جمعة عندنا ولا عنده ومات هذا عندنا عندنا غير ثابت (١) قال فقد قال بعض التابعين عندنا لا يقوم به حجة لم يلحق بهم غيرهم ولا يملك في أن الطلاق لا يلزمها قلت بخفي فبعض القرآن والأثر الإجماع على ما يدل على أن الطلاق لا يلزمها قال وأن الجمعة من القرآن قلت قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن إلى آخر الآيتين وقال الله تبارك وتعالى الذين يؤمن من نسائهم الآية وقال والذين ينظرون منكم من نسائهم الآية وقال ولكم نصف مازل أزواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما رزقنكم أفرايت لو قد فها بيلاضها أولئك يا أبا هريرة البلاء أو تظاهرها أيلزمه الظهار أموات أم أئنه قال قلت أألان أحكام الله روي به عن محمد بن الحسن قلت على أنها ليست بزوجة قال نعم قلت وحكم الله أنه انما يطلق الزوجة قال الله تعالى ومن ادعى نكحتم المؤمنين ثم طلقتهن قال نعم فقلت كتاب الله اذا كان كازعنا وزعت يبدل على أنها ليست بزوجة وهي خلاف قولكم أخبرنا مسلم بن الحارث عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وأن ابن براء قال في المختلعة يطهها زوجها قال لا يلزمها طلاق لا طلق مالا بعلا وأنت تزعم أنك لا تخالف واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا في قول مثله خالف ابن عباس وابن الزبير معا وآيات من كتاب الله تعالى ما أدري اهل أحد القول مثل قولك هذا قلت له ما يجعل لك أن تتكلم في العلم وأنت تجعل أحكام الله ثم قلت فيها قول لا تخالفات فقلت كنت قد أحسنت الخطأ وأنت تنسب نفسك إلى النظر قال وما هذا القول قلت زعمت أنه ان قال المختلعة أنت بسة وبرية وخليفة بنوى الطلاق لا يلزمها الطلاق وهذا يلزم الزوجة وأنه ان أتى منها وتظاهرا أو قد فها لا يلزمها ما يلزم الزوجة وأنه ان قال كل امرأه طالق لا ينوي بها ولا غيرها طلق نسأوه ولم يطلقي لها لم ليست بامرأته ثم قلت وان قال لها أنت طالق طلقت فكيف يطلق غير امرأته

(الشقاق بين الزوجين) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن خفتم شقاق بينكما الآية قال الله أعلم بعني ما أنتم من خوف الشقاق الذي إذا بلغاه أمره أن يبعث حكماً من أهله وحكماً أهلها (٢) والذي يشبهه ظاهر الآية فاعلم الزوجين معاً حتى يشبهه فيما لا أهلاً له وذلك أني وجدت الله عز وجل أنن في شؤ الزوج أن يسطلوا ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن في أنشؤ المرأة بالضرب وأذن في خوفهما أن لا يقمحا ودالله الخلع ودات السنة أن ذلك رضامن المرأة وحظر أن يأخذ الرجل مما أعطى شلذا أراد استبدال زوج بمكان زوج فلما أمر في خفنا الشقاق بينه بالحكين دل ذلك على أن حكهما غير حكم الأزواج غيرهما وكان يعرفهما بأبابة الأزواج أن يشبهه حالهما في الشقاق فلا يفعل الرجل الصفع ولا الفرقة ولا المرأة أتبادله حتى ولا الفدية أو تكون الفدية لا تجوز زمن قبل مجاوزة الرجل ماله من أدب المرأة وتبان حالهما في الشقاق والتبان هو ما يصيران فيه من القول والفعل إلى ما يجعل لهما ولا يحسن ويستعان كل واحد منهما من الزجعة ويناديان فيمالس لهما ولا يعطيان حقوا ولا يتعاولان ولا واحدهما بأمر يصيرانه في معنى الأزواج غيرهما فإذا كان هكذا بعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها ولا يبعث الحكمان إلا ما موين وبرضا الزوجين وبوكاهما الزوجان بأن يجوعا أو يفرقا إذا رأيا ذلك أخبرنا زال يبيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا الثقفني عن أبو يعن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي في هذه الآية وإن خفتم شقاق بينهما فامسحوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ثم قال السكينة هل ندرين ما عليك عليك عليا رأيتما

أولاهما: **الصلوات وقدرت قوت**  
رفع القود عنه لانه  
لا يقر على دمه على  
أنه لو كان القاتل  
من امرأته يقر على دمه لكان  
القود عليه وإن أسلم  
(قال المرتضى) رحمه الله  
فإذا كان النصراني  
الذي يقر على دمه  
الحرام الدم إذا أسلم  
يقتل بالنصراني للمباح  
الدم بآزدة أحق أن  
يقاد بالنصراني وإن  
أسلم في قياس قوله (قال  
الشافعي) رحمه الله  
ويقتل الناجدون  
المسلم كما يحسد الزاني  
دون المسلم ولو ضربه  
بما الأغلب أنه يقطع  
عضواً أو يوضع رأساً  
فعليه القود ولو عذ  
عنه باصبعه فقطعها  
اقتضته لأن الأصبع  
يأتي منها على ما يأتي به  
السلاح من النفس  
(١) قوله قال فقد قال  
الخ كذا في النسخة التي  
انقرت بهذا الزيادة  
ولعل فيها سقطاً فانظر  
(٢) قوله والذي يشبه  
الى قوله والثاني كذا في  
الاصل وانظر كسره معناه

أن تجمعهم أن تجمعها وإن رأيت أن تفرقا قالت المرأة رضيت بكتاب الله تعالى فيه ولي وقال الرجل أما الفرقه فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تقر بعزل الذي أقربت به قال فقول على رضي الله عنه بدل على ما وصفت من أن ليس العاكر أن يعث حكيم دون رضا المرأة والرجل بحكمهما وعلى أن الحكيم أنغامها أو كيلان الرجل والمرأة بالنظر بينهما في الجمع والفرقة فإن قال قائل ما دل على ذلك قلنا لو كان الحكم على رضي الله عنه دون الرجل والمرأة بث هو حكيم ولم يقل باعتبار حكيم فإن قال قائل فقد يحتج أن يقول باعتبار حكيم فيجوز حكمهما بنسبة الله إياهما حكيم كما يجوز حكم الحاكم الذي يصدره الإمام فمن سماه الله تبارك وتعالى حاكما كرمي أو يكونا كالشاهدين إذا رفعنا إلى الإمام أنفذ عليهما ويقول باعتبار حكيم أي دلوني مستحكي على حكيمين صالحين كما دلوني على تعديل الشهود قلنا الظاهر ما وصفنا والذي يتعنه أن يحيله عنه مع ظهوره أن قول على رضي الله عنه للزوج كذبت والله حتى تقر بعزل الذي أقربت به يدل على أنه ليس الحكمين أن يحكما إلا بأن بغض الزوجان ذلك البهنا وذلك أن المرأة نقضت وامتنع الزوج من نفوذ الطلاق فقال على رضي الله عنه كذبت حتى تقر بعزل الذي أقربت به بذهابها إلى الله أن لم يقر بل يلزمه الطلاق وإن رآه ولو كان يلزمه طلاق بأمر الحاكم أو نفوذ بغير المرأة لقال له لا باني أقرت أم سكت وأمر الحكيمين أن يحكما كما رأينا أخيرا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن أبي مالك أنه سمعه يقول تزوج عقيس بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقالت أصبري وأنا نفق عليك فكان إذا دخل عليها قالت ابن عتبة بن ربيعة ابن شيبه بن ربيعة فيسكت حتى يدخل عليها وما هو ويرم فقالت ابن عتبة بن ربيعة ابن شيبه بن ربيعة فقال على يسارك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها لحامات عثمان فذكرت ذلك كله فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرق بينهما ما قال معاوية بما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف قال فأناهما فوجداهما قد شد عليهما أثوابهما وأصلها أمرهما وهذا يشبه ما روى عن على رضي الله عنه ألا ترى أن الحكيمين ذهبا وابن عباس يقول أفرق بينهما ومعاوية يقول لأفرق بينهما فلما وجداهما قد أصطلحا رجعا وذلك أن اصطلاحهما يدل على أنهما لجا أهما فضاؤا وكثما فرجعا ولم تعد المرأة إلا للرجل إلى الشقاق علنا (قال الشافعي) رجة الله عليه ولوعاد الشقاق عادا للحكيم ولم تكن الأولى أولى من الثانية فإن شئنا بعد مرة ومرة تين وأكروا وحدي الحكيمين وإذا كان الخبر يدل على أن معنى الآية أن يجوز على الزوجين وكافة الحكيمين في الفرقة والاجتماع بالنفوذ بغير الهماد ذلك على جواز الوكالات وكانت هذه الآية للوكالات أصلا والله أعلم ودل ذلك على أن للإمام أن يولي الحاكم كونه من ليس يليه الاستولية إياه وأن يولي الحكم في بعض الأمور دون بعض لأن هذا حكم خاص (قال) ولو فوضنا مع الخلع والفرقة إلى الحكيمين الأخذ لكل واحد منهما من صاحبه كان على الحكيمين الإحسان أن رآها الجمع في الأخذ لأحدهما من صاحبه فبإمرائه صلاحهما إذا كان الأغلب عندهما بعدم معرفة أخلاقهما ومذهبهما أن ذلك أصح لأمرهما والأخذ من مال أحدهما لصاحبه وكان نفوذ بغير ذلك البهنا مثل الفرقة أو أولى من الفرقة بينهما فإذا حازت وليتهما لهما الفرقة حاز الأخذ بوليتهما وعلى السلطان أن لم يرض بحكيمين عتدى أن لا يجبرهما على حكيمين وأن يحكم عليهما فإذا خذل كل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم ويجبر المرأة على ما عليها وكل واحد منهما على ما يلزمه وله أن يعاقب أيهما رأى أن امتنع بقدر ما يستوجب ولو قال قائل يجبرهما السلطان على الحكيمين كان مذهبا

حبس المرأة لغيرها قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن تزوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتبدلن ما أبدعن منهن ما يفتنوهن إلى كثيرا قال الشافعي رحمه الله يقال والله أعلم نزلت في الرجل حبس المرأة فبئعها كراهية لها ساقى الله في عشرتها

وإن لم تنفقوا واعتزلت حتى ذهب بصرها أو انتجنت ففيها القصاص وإن كان الحافي مغلوبا على عقله فلا قصاص عليه إلا السكران فإنه كالصحيح ولو قطع رجل ذكره حتى مشكل وأنتبه وشغريه عدا قبل أن تثت وقتلته فإن بنت ذكرا أفدناك في الذكر والأنثيين وجعلناك حكومة في الشفارين وإن بنت أنثى قتلها فوجعلناك دية امرأة في الشفارين وحكومة في الذكر والأنثيين (قال الرزقي) رحمه الله بقية هذه المسئلة في معناه إن يقال له وإن لم تشأ أن تنفق حتى تبين أمره وعقوبت عن القصاص وبرت فلك دية شغري امرأة وحكومة في الذكر والأنثيين لانه الأقل وإن قلت لأعضو ولا أفقة بل لا يجوز أن يقص بما لا يدري أي القصاص لك فلا بد لك من أحد الأمرين على ما وصفنا

باب الخلع  
في القصاص

قال الشافعي رحمه الله  
أخبرنا ابن أبي فديك  
عن ابن أبي ذئب عن  
محمد بن أبي سعيد  
الغفيري عن أبي شريح  
الكعبي رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ثم أتت باني خراقة  
قد قتلتم هذا القليل  
من هذيل وأنا والله عاقله  
فمن قتل قتلا بعده فاهله  
بين خيرين أن أجوا  
تقلوا وإن أجوا أخذوا  
العقل (قال الشافعي)  
رحمه الله ولم يختلفوا  
أن العقل يوث كالمال  
وإذا كان هكذا فكل  
وارث ولو زوجة أو  
ابنة لا يخرج أحدهم  
من ولاية الدم ولا يقتل  
الا باجتماعهم وحسب  
القاتل حتى يحضر  
القائب ويبلغ الطفل  
وان كان فهم معتوه  
لحق فيقتل أو عوت  
فيقوم وارثه مقامه  
وأبهم غفائن القصاص  
كان على حقه من الدية  
ولن عقا على غير مال  
كان الباقتون على  
حقوقهم من الدية فان

بالعرف ويجسها ما نالها فلهما من غير طيب نفس منها ما ساء كما أباهما على المنع فم الله تعالى ذلك على  
هذا المعنى وعمر على الازواج أن يعضوا النساء لئلا يهوا بهن ما أولتن واستثنى الآن بآتين فباحشة مستبنة  
وإذا آتين فباحشة مستبنة وهي الزنا فاعطين بعض ما أولتن ليفارقن حل ذلك أن شاء الله تعالى ولم تكن معصيتين  
الزوج فيما يجب به بغير إباحة أولى أن تحل ما أعطين من أن يعصين الله والزوج بالزنا وأمر الله في  
اللائي يكرههن أزواجهن ولم يأتين فباحشة أن يعاشرن بالمعروف وذلك بتأية الحق وأجال العشرة وقال  
فان كرهتهن فمعنى أن تكرهوا شيئا لا يفهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فباح عشرتهن على الكراهية  
بالمعروف وأخبرنا الله عز وجل قد يجعل في الكرم خيرا كثيرا وإن خير الكرم إلا جرح القصر وتأدية الحق إلى  
من يكرهه أو التطول عليه وقد يغتبط وهو كاره لها بأخلاقها ودينها وكفاتها وبنها وبذلها وميوعتها ان كان لها  
وتصرف خالاتها إلى الكراهية لها بعد القبل بها

(الفرقة بين الازواج والطلاق والغصم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الفرقة بين الزوجين  
وجوب مجعدها اسم الفرقة ويقربق بها اسماء مدون اسم الفرقة فنها الطلاق والطلاق ما ابتدأ الزوج فواقعه على  
أمر أنه بطلاق صريح أو كلام يشبه الطلاق يريد به الطلاق وكذلك ما جعل إلى امرأته من أمرها فطلقت  
نفسها أو إلى غيرها فطلقتها فهو كطلاقه لانه بأمره وقع وهذا كله إذا كان الطلاق في ضمن الزوج أو من جعله  
إليه الزوج واحدة أو اثنتين فالزوج عاقل فله رجعة المطلقة ما كانت في عده منه (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وكذلك أن آتى من امرأته فطلق أو قال لامرأته أنت طالق البتة خلف ما أراد الا واحدة أو أنت خلة  
أو بآتين أو برة خلف ما أراد الا واحدة فلهي واحدة تلك الرجعة لا يكون من هذا شي بآتين أو بآتين كانت  
الزوجة مدخول بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لبعض الناس ما الحجة فيما قلت قلت الكتاب  
والسنة والآثار والقياس قال فأوجدني ما ذكرته قلت قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسألك  
بمعروف الآية وقال تعالى ذكره والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروا إلى قوله أصلا ما بينك  
في هاتين الآيتين أن الله تبارك وتعالى جعل لكل مطلق لم يأت على جميع الطلاق الرجعة في العدة ولم يخص  
مطلقا دون مطلق ولا مطلقة دون مطلقة وأن الله تبارك وتعالى إذا قال فامسألك بمعروف أو تسريح باحسان  
فأما أمر بالامسأله أن لا يحسب ولا تسريح منه أن يسرح قال فما التسريح ههنا قلت ترك الحبس  
بالرجعة في العدة تسريح بمقتضى الطلاق وقلت له أن هذا في غير هاتين الآيتين أيضا كقوله في هاتين الآيتين قال  
فأذكره قلت قال الله عز وجل وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف إلى قوله لتعتدوا قال  
فما معنى قوله فبلغن أجلهن قلت يعني والله تعالى أعلم قاربن بلوغ أجلهن قال وما الدليل على ذلك قلت  
الا بدليل عليه لقول الله عز وجل فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا تعتدوا  
فلا يؤمر بالامسأله والسراح إلا من هذا الية ثم شرط عليهم في الامسأله أن يكون بمعروف وهذه كآلية  
قبلها في قوله فبلغن أجلهن قال وتقول هذا العرب قلت نعم تقول الرجل إذا قارب البلوغ بده والامرير بده  
فدبلعت ثم قوله إذا بلغته وقلت في قول الله تبارك وتعالى فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف وأشهدوا  
دوى عدل منكم قال فلم قلت أنها تكون للازواج الرجعة في العدة قبل التغطية الثالثة فقلت له ما بين  
الله عز وجل في كتابه فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره إلى أن يتراجع قال فلم قلت في  
قول الله تعالى في المطلقات فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف إذا قاربن بلوغ أجلهن  
وقلت في قول الله عز وجل في المتوفى عنها زوجها فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن  
من معروف هذه الأقسام أجلهن والكلام فيها ما واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له بلغن  
أجلهن يحتمل قارب البلوغ وبلغن فرغن عما عليهن فكان سياق الكلام في الآيتين دليل على فرق بينهما لقول



فظهر منه على عيب فيكون له رد المالعيب ورد صحيح العقد الأول وليس استئناف بيع فيه ولا يجوز أن يستأنف  
بغير رضا المردود عليه وهذا كله فرق من المراءوفة المراءوفة المراءوفة المراءوفة المراءوفة المراءوفة المراءوفة المراءوفة  
الشكاح لان الطلاق الذي جعله الله تعالى ثلاثا لتحل النساء بعده الا رجوع وهو ان الرجل لا يلاى النساء قال  
فهل من شيء فرقة غير هذا قلت نعم كل ما عاقد فاسد من نكاح مثل نكاح بغير ولي ونكاح العبد بغير  
اذن سيده ونكاح الامة بغير اذن سيدها فكل ما وقع من الشكاح كله ليس بنكاح صحيح فيه الجماع بالعقد ويقع  
المهرات بين الزوجين ولا يكون لاحد فسخه رجوع ولا زوجة ولا ولي فكل ما كان هكذا فالنكاح فيه فاسد يفرق  
العقود ولم تعد الفرقة طلاقا ولكنه فسخ العقد قال فهل من تفرقة غير هذا قلت نعم ردة أحد الزوجين أو  
اسلام أحدهما والآ خر مقيم على الكفر وقد حرم الله على الكافر أن يغشوا المؤمنات وعلى المؤمنات غشيان  
الكوافر يسوى أهل الكتاب وليس واحد منهما فراقا من الزوج هذا فسخ كله قال فهل من وجه من الفرقة  
غير هذا قلت نعم الخلع قال فما الخلع عندك فذكرت له الاختلاف فيه قال فان أعطته انقضى أن يطلقها  
واحدة واثنين أو ثلثا قال ولم يطلقها منه لو اراد لم يوقعه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فقلت له يقول الله عز وجل فلاحناح عليه ما فيها افدت به والفسدية بمن مآل عليه أمره لا تكون الا بالزلة  
المالك عنه وغير جائز ان يأذن الله تعالى لها بالفسدية وله أن يأخذها ثم يملك عليها أمرها فبغير ضمانها الا ترى أن  
كل من أخذ شيئا على شيء يخرج منه من يديه لم يكن له سبيل على ما أخرج من يديه لما أخذ عليه من العوض  
وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس أن يأخذ من امرأته حين جاءته ولم يقل له لا تأخذ  
منها الا في قبل عذتها كما امر المطلق غيره ولم يسم له طلاقا يطلقها اياه ورأى رضاه بالاخذ منها فرقة والخلع  
اسم مفارق الطلاق وليس المختلج عندى طلاقا لا يجعل والمطلقون غيره لم يسميعوا وقلت له الذي ذهب اليه  
من قول الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فاسم السالك به رجوع والآية انما هو على من عليه العدة لقول الله عز وجل  
طلقتهم من فقبل أن يمسوهن الى قوله جلا أفرأيت ان عارضك معارض في المطلقة واحدة قبل  
أن يدخل بها فقال ان الله قال الطلاق مرتان فاسم السالك به رجوع وآسر رجح باحسان وهذه مطلقة واحدة  
فمسكها ما لم تحل عليه قال قول الله تعالى فليكن أجلهن فامسكوهن وقوله في العدة أحق بردهن في ذلك فلما  
لم تكن هذه معتدة بحكم الله علمت أن الله تبارك وتعالى انما قصد بالرجعة في العدة قصد المعتدات وكان  
المفسر من القرآن يدل على معنى الحمل وبغيره في باقراق حال المطلقات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فقلت له فاسم السالك من هذه الجملة في المختلة وقد فرق الله تبارك وتعالى بينهما بان جعلها مقضية وبأن هذا  
طلاق عمال يؤخذ بان المسكين لم يختلفوا في أن الرجل اذا قال لامرأته أنت طالق واحدة ملك الرجعة  
وان قال لها أنت طالق واحدة على شيء يأخذها ملك الرجعة قال هذا هكذا لانه اذا نكح بكلمة واحدة فلا  
يجوز ان يجعل ما أخذ عليه ما لا كان لم يأخذ المال والجملة فيه ما ذكر من أن من ملك شيئا بشئ  
يخرج منه لم يكن له على ما خرج منه سبيل كما لا يكون على ما يديه مما أخرجه اليه ما ملكه له الملك الذي  
أخرجه اليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله قال فأوجدني اللفظ الذي يكون فراقا في الحكم لا يدينه فيه قلت  
له هو قول الرجل أنت طالق أو قد طلقك أو أنت سراح أو قد سرحتك أو قد فارقتك قال في أن قد فرق  
بين هؤلاء الكلمات في الحكم وبين ما سواهن وأنت (١) تدينه فيما بينه وبين الله فمن كذبته بغير غيرهن قلت  
هؤلاء الكلمات التي سمى الله تبارك وتعالى بين الطلاق فقال اذا طلقتم النساء وقال فامسكوهن بمعروف  
أو فارقوهن بمعروف وقال عز وجل فتعوهن وسرجهن الآية هؤلاء الاصول وما أسهبهم مما ليس  
طلاقا في كتاب ولا سنة ولا أثر الايشة فان نوى صاحبه بطلاق قول شبه الطلاق كان طلاقا وان لم ينو  
لم يكن طلاقا

(الخلافة في الطلاق) قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال انما وافقت في معنى ونشأنا في معنى فقلت

(باب القصاص  
بالسيف)

قال الشافعي رحمه الله  
تعالى قال الله تعالى  
ومن قتل مظلوما  
فقد جعلنا لولييه سلطانا  
قال واذا خلى الحاكم  
الولي وقتل القاتل  
فينبغي له أن يأمر من  
ينفذ الى سيفه فان  
كان صارما والأمره

(١) قوله وأنت تدينه بالحق  
هكذا في جميع النسخ  
ولعل النافي قبل الفعل  
سقط من قلم النسخ فالنسخ  
كتبه معجمه

فأذكر الموضع التي تخالف فيها قال تزعم أن من قال لا امرأته أنت طلاق فهو عكاز الرجعة إلا أن يأخذ  
 جملا على قوله أنت طالق قلت هذا قولنا وقول العامة قال وتقول أن قال لا امرأته أنت خلية أو برية أو بانية  
 أو كلمة غير تصريح بالطلاق فلم يرد بها طلاقا فليس بطلاق قلت وهذا قولي قال وتزعم أن أراد بهذا الذي  
 ليس بصريح الطلاق والطلاق أرادوا واحدة كانت واحدة (١) بانه وتلك أن قال واحد متدبده أو غلظة لنا  
 شديد الطلاق بشي فقلت له أقول هذا خبرا أو قياسا فقال قلت بعض خبرا وقت سابق منه على الخبر (قال  
 الشافعي) رحمه الله قلت ما الذي قلته خبرا وقت سابق منه على الخبر قال روي عن علي رضي الله تعالى عنه  
 أنه قال في الرجل يجير امرأته أو علكها أن اختارته فطلقه عكازها الرجعة وإن اختارت نفسها فطلقت  
 بانه قلت أروي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه جعل السنة ثلاثا قال نعم قلت أنت تخالف ما روي  
 عن علي قال وأين قلت أنت تقول إذا اختارت المرأة للملكة أو التي جعل أمرها بيد زوجها فطلقت  
 قال نعم فقلت قد روي عن بعض حكماء واحد خالف بعضه وروي عنه أيضا أنه فرق بين السنة والقبض والتبليغ  
 فقلت في السنة بنته فإن أرادوا واحدة فواحدة بأن هو يجعلها ثلاثا فكيف زعمت أنك جعلت السنة قبضا  
 على القبض والتبليغ وهما عندك طلاق لم يغلظ. والسنة طلاق قد غلظ فكيف جعلت أحدهما الآخر وعلى  
 رضي الله تعالى عنه يفرق بينهما وهو الذي عليه أصلا زعمت اعتدت قال فاني أتخالف في السنة بحديث  
 ركاثة. فقلت له ليس جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة في حديث ركاثة واحدة عكاز الرجعة وأنت  
 تجعلها ثلثا فقال قال شريح نفعه عند بدعته فقلت ونحن قد وقفنا عند بدعته فلما أرادوا واحدة جعلناها  
 ثلث الرجعة كما جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وأنت روي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في السنة واحدة وعكاز الرجعة أو ثلاثا فخرجت من قوله بها عتبوا في قول شريح وشريح روي عن رجل من  
 التابعين ليس لث عند نفسك ولا لغيرك أن يلقه ولا له عندك أن يقول مع أحدهم أصحاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ومن قال في السنة ثلاثا فإنه يذهب إلى الذي يوجب على القلب أنه إذا نطق بالطلاق ثم قال السنة فالحق  
 أراد الالفاظ والتي ليست بعد رجعة وهو ثلاث ومن قال السنة واحدة إذا لم يردا كبرهنا ذهب فيها  
 نرى والله تعالى أعلم إلى أن السنة كلفه محتمل أكثر الطلاق وإن يقول السنة قبضا كما تقول لا أتبع السنة  
 وأذهب السنة ويحتمل صفة الطلاق فلما احتملت معاني السنة عمل عليه معنى يحتمل غير مولى ففرق بينهما بين  
 أهل بالتوهم وجعلنا ما احتمل المعاني (٢) يقابله وقولك كله خارج من هذا مفارقة قال فانك قد روي عن ابن  
 مسعود رضي الله تعالى عنه لا يكون طلاق بأن الإخلع أو الأيلاء فقلت قد خالفنا في ذلك كثير من الطلاق  
 بأننا سوى الإخلع والأيلاء وقلبت أرايت لو أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فوالله  
 في السنة وروى عن النبي عليه السلام ما يخالفه في رجل أو رجلا من أصحابه بجمعة قال لا قلنا قد خالفنا  
 ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة وخالفنا أصحابه فلم يقل يقول واحد منهم فيها وقلت له أو  
 يختلف عندك قول الرجل لا امرأته أنت طالق السنة وخطبة ويريد بأن وما شدد به الطلاق أو ركني عنه  
 وهو يريد الطلاق فقال لا لكل هذا واحد قلت فإن كان كل واحد من هذا عندك في معنى واحد فقد خالفنا  
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما في معناه ثم قلت فيه قولنا متناقضا قال وأين قلت زعمت أنه إن قال  
 لا امرأته أنت طالق واحدة غلظة أو شديدة كانت باننا أن قال لها أنت طالق واحدة طويلة كان عكاز الرجعة  
 وكنتا الكلمتين صفة التلطف وتشديدا فكيف كان عكاز في أحدهما الرجعة ولا يملكها في الأخرى أرايت  
 لو قال قلت فقلت إذا قال طوية فهي بأن لأن الطوية ما كان لها منع الرجعة حتى يطول ذلك وغلظة وشديدة  
 ليست كذلك فهو عكاز الرجعة أما كان أقرب مما فرقت معنى القرآن والسنة (٣) ولا تاروا القياس قال فمن  
 وقلته لقد خالفنا في هذا القول معاني الأربعة فراققت معنى القرآن والسنة (٣) ولا تاروا القياس قال فمن  
 أصحابنا من يقول لا أتبع في الطلاق قلت أولئك خالفوا وأياك فإن قلت بقولهم حاجتنا وإن خالفهم

يصارم لئلا يعينه  
 ثم يدعه وضرب عنقه  
 وإن ضربه على الأضغى  
 بجملة من قطع رجل أو  
 وسط عزوان كان مما  
 يلي الفتى من رأسه  
 أو كفه فلا عقوبة عليه  
 وأجبره الحاكم على أن  
 يأمر من يحسن ضرب  
 العتق ليوجهه (قال)  
 ولو أن رجل فتنى به  
 ففشاء الولي فقتله قبل  
 أن يصلم فيها قولنا  
 أحدهما أن ليس على  
 القتال بشي إلا أن يخلف  
 بالله ما له عفا ولا على  
 العاقب والثاني أن ليس  
 على القتال فقتل  
 لأنه قتله على أبيه  
 مباح وعليه الدية  
 والكفار ولو أجمع بها  
 على الولي لانه متطوع  
 وهذا أشهرهما (قال)

(١) لعل هناك قصدا لاختلاف  
 بكلام الشافعي بكلام  
 الخائف كما ظهر من  
 قوة بدعته فقلت له أقول  
 هذا خبرا أو قياسا فقلت  
 (٢) قوة يقابله كذا  
 في التسخين والتأخر  
 (٣) قوله والا تاروا لها  
 مكر رتمع الأثر الأول  
 فالتأخر كتبه معجمه



فلا تخبر بقول من لا تقول بقوله

(انفساخ النكاح بين الامة وزوجها العبد اذا عتقت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن معد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كانت في بريرة ثلاث سنين وكان في إحدى السن أنهما عتقت فغيرت في زوجها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الامة تكون تحت العبد فتعتق أن لها الخيار ما لم يحبسها فإذا أسبأ فلا خيار لها أخبرنا مالك عن ابن نهاب عن عروة بن الزبير أن مولاه تلي عن عبد بن عبد قال لها زبر ما أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمه وميثم فعتقت قالت فأرسلت إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فعدتني فقالت في عتقك خبرا ولا أحب أن تصني شيئا أن أمرتك ببذل مالك عسلز وجلت قالت ففارقته فلانا (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أنا أخذ في تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة حين عتقت في المقام مع زوجها أو فراقه دلائل منها أن الامة إذا عتقت عند عبد كان لها الخيار في المقام معه أو فراقه وإذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار للامة دون زوجها فأما جعل لها الخيار في فسح العتقة فالتى عتقت عليها وإذا كانت العتقة تنفسح فليس الفسخ مطلقا إنما جعل الله الطلاق المذموم على الرقاب ما لم يفرقهم فأما ما فسح عليهم فذلك لا يختصب عليهم والله تعالى أعلم لأنه ليس بقولهم ولا بفعلهم كان (قال) وفي الحديث يدل على أن المالك يزول عن الامة المروجة وعقد النكاح ثابت عليها الآن ففسخه حرة أو اختار في العبد خاصة وهذا ردي من قال ببيع الامة طلاقا لأنه إذا لم يكن نحر وجهها من ملك سيدها الذي زوجها به بالعتق يخرجها من نكاح الزوج كان نحر وجهها من ملك سيدها الذي زوجها بالعتق كرهه أولى أن لا يخرج جهوا ولا يكون لها خيار إذا خرجت إلى الرق وبريرة قد خرجت من رق مالك إلى الله تعالى رضي الله تعالى عنها ومن ملك عائشة قال العتق نجعت الخروحين من الرق إلى الرق ومن الرق إلى العتق ثم خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدها قال ولا يكون لها الخيار إلا بان تكون عند عبد فأما عند حرة فلا

(في الخلاف في خيار الامة) قال الشافعي فإلّا فلبعض الناس في خيار الامة فقال تخيرت الحر كالتخير تحت العبد وقالوا ويرى نافع عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان حرا قال فقلت له وامعرو عن القاسم بن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان عبدا وأما علم بحديث عائشة عن رويته هذا عنه قال فهل تروون عن غير عائشة أنه كان عبدا فقلت هي المعتقدة وهي أعلم به من غيرها وقد روي من وجهين قد ثبت أنت ما هو أضعف منهما ونحن إنما ثبت ما هو أقوى منهما قال فلا ذكرهما قلت أخبرنا سفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عتده زوج بريرة فقال كان ذلك مغيب عني فلان كافي أنظر إليه ينعمها في الطريق وهو يسكني أخبرنا القاسم بن عبد الله عن عمر بن حفص عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن زوج بريرة كان عبدا قال فقال فلم تخيرت العبد ولا تخيرت الحر فقلت له لا اختلاف حاله العبد والحر قال وما اختلافهما قلت له لا اختلاف الذي لم أر أحدا يسأل عنه قال وما ذلك قلت إذا صارت حرة لم يكن الصلها كقوا النقص عنها ألا ترى أنه لا يكون وليا لبلنته زوجها ألا ترى أنه وجب النكاح على الناكر أشباه لا يقدر الصل على كمالها ويتطوع الزوج الحر على المرأة بأشياء لا يقدر العبد على كمالها ومنها أن المرأة تزوجها ويرثها والعبد لا يرث ولا يورث ومنها أن نفقة والحر عليه من الحرة ومنها أن عليه أن يعبد لأمه أو سيد العبد فيحول بينه وبين العبد عليها ومنها أشياء يتطوع لها بها من المقام جعل نهاره وليد العبد منه من ذلك مع أشباهها كثيرة تختلف فيها المراجع (قال الشافعي رحمه الله) فقال أنا إنما ذهبت في هذا إلى أن خيار الامة تحت الحر والعبد أنها نكحت وهي غير ملكة لأمها ولما ملكت أمرها كان لها الخيار إذا بلغت قال قلت فقلت له أرأيت المصيبة زوجها أوها فتبلغ قبل الدخول أو بعده ما يكون لها الخيار إذا بلغت قال قلت فإذا زعمت أنك إنما أخبرت بها الآن العتقة كانت وهي لا خيار لها فإذا صار لها الخيار لها اختارت لم تزل هذا في الصبية

الزنى) رحمه الله  
فلا تشبه أوليه (قال  
الشافعي) رحمه الله ولا  
تقتل الحمل حتى تضع  
فإن لم يكن لولده امرض  
فأحب إلى أن لو زرت  
بطلب نفس الولد حتى  
يوجد له مرضع فإن لم  
يفعل قتل (قال الزنى)  
رحمه الله إذا لم يوجد  
للولد ما يحلبه لم يحلب  
عندي قتله بقتل أمه  
حتى يوجد ما يحلبه  
فتقتل (قال الشافعي)  
رحمه الله ولو عمل الإمام  
فأقص منها ما لا فعله  
الإمام فإن أقت جنيبا  
ضمنه الإمام على خطئه  
دون المقتص (قال  
الزنى) رحمه الله بل على  
الولي لأنه أقص لنفسه  
مختارا فجنى على من  
لا قصاص له عليه فهو  
بغير ما ألتف أولي من  
إمام حكمه بحقه فأخذه  
وما ليس له (قال  
الشافعي) رحمه الله ولو  
قتل نفاعا قتل الأول  
وكانت المديونة بنى في  
ماله فإن خشي الأول  
منهم أفرع بينهم فأجهم  
قتل ولا قتل به وأعطى

الماتون الديان من ماله  
ولو قطع بدرجة حسنة  
وقسم لآخر قطعت  
بمبالدة وقيل بالنفس  
(قال المزني) رحمه الله  
قال مات المقطوعة يده  
الاول بعد ان اقتص  
من السد فقياس قول  
الشافعي عندي ان  
لوليه ان يرجع نصف  
الدية في مال قاطعه لان  
المقطوع قد استوفى قبل  
موته ما فيه نصف الدية  
باقتصاصه ما قاطعه  
(قال الشافعي) فيه  
ولو قلته عددا ومعه صبي  
أو معتق أو كان حر وعبد  
قتلا عبدا أو مسلم  
ونصراني قتلا نصرانيا  
أو قتل ابنه ومعه اجنبي  
فعلى الذي عليه  
القصاص القصاص  
وعلى الآخر نصف الدية  
في ماله وعقوبة ان كان  
الضرب عبدا (قال  
المزني) رحمه الله وشبهه  
الشافعي أخذ القود من  
البالغ دون الصبي

يرتجها أيتها قال فان افترق بينهما وبين الدية قلت أو يشتركان قال نعم قلت فكيف تقسم عليهما  
والصبية وأرثة موروثة وهذه غير وارثة ولا موروثة ما تشكح ثم تقسم عليهما في الخيار التي فارتقت فيه قال انهما  
وان افترقا في بعض أمرهما فهما يجتمعان في بعضه قلت وأين قال الصبية لم تكن يوم تزوجت من الخيار  
للعدة قلت وكذلك الامتار قال ولو كانت حرة كان لها الخيار قلت وكذلك لو كانت الصبية بالغة قال  
فهى لان شهاها قلت فكيف تشبهها وأنت تقول اذا بلغت الدية لم يرتجها أيتها ارضاها وهو زوج أمته  
بغير رضاها قال فأل شهاها بالمرأة زوج وهي لا تعلم أن لها الخيار اذا علمت قلت هذا خطأ في المرأة هذه  
لانكاح لها ولو كان ما قلت كانت كنت قد قسمتها على ما يخالفها قال وأين يخالفها قلت أريت المرأة تتكلم  
ولا تعلم ثم عوت قبل تعلم أن يرتها زوجها وعوت أثره قال لا قلت ولا يحل له جماعها قبل أن تعلم قال لا قلت  
أفخذ الامة زوجها سيدها هل يحل سيدها جماعها قال نعم قلت وكذلك بعدما تعتق ما لم تعتق فخرج النكاح  
قال نعم قلت ولو اعتقت فانت ورثها زوجها قال نعم قلت ولو مات ورثته قال نعم قلت أفترها أنتبه وأحدث من  
الاثنين الاثنين شهاها قال فما يعتك في الفرق بين العبد والحر قلت ما وصفت لك فان أصل النكاح كان  
حلالا جائزا فلم يحرم النكاح فتقول حال المرأة إلى أحسن ولا أسوأ من حالها الاول لا يخبر بالبيع بخلافه فلما  
جاءت السنة بتغير بريرة وهي عند عبد قلناه اننا لا نعلم ما رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ازمننا الله  
انباعه حيث قال وقلنا الحر خلاف العبد لما وصفنا وان الامة اذا خرجت إلى الحرية لم تكن أحسن حالا  
منه أكثر ما فيها ان تساويه وهو اذا كان مملوكا فاعتقت خرجت من مساواته قال وكيف تجعل الحر قريبا  
على العبد فقلت وكيف نفس بالشيء خلافه قال انهما يجتمعان في معنى أهم ما زوجان قلت ويقتزمان  
في حالهما ما يختلف قال فلم لا تجتمع بينهما حيث يجتمعان قال قلت أفترها فهما أكثر من اجتماعهما والذي هو  
أولى اذا كان الاكبر من أمرهما الا فترقا ان يفرق بينهما ونحن نسا لك قال مل قلت ما نقول في الامة اذا  
اعتقت فتخرج قال نعم قلت فان بيعت فتخرج قال لا قلت ولم وقد زال ريق الذي زوجها فصار في حاله هذه لو ابتداء  
نكاحها لم يخرج كالوا نكحها حرة بغير انهم لم يخرج قال هما وان اجتمعا في أصل النكاح زائل عن النكاح فخال  
الامة النكاح مختلفة في أنها انتقلت من ريق الذي روي في العتاقة انتقلت من ريق إلى حرية قلت ففرقت  
بينهما ماذا افترقا في معنى وان اجتمعا في آخر قال نعم قلت فتفرق بين الخيار في عبودهما أكثر ما وصفت وأصل  
الجنة فيه ما وصفت من أن النكاح كان حلالا وما كان حلالا لم يخرج بغيره ولا فسخه إلا بسنة ثانية أو أحصا  
أجمع الناس عليه فلما كانت السنة في تخيير الامة اذا اعتقت عند عدم نعد ما روي بنان السنة ولم يحرم النكاح  
الا في مثل ذلك المعنى وانما جعل الامة الخيار في التفرق والمقام والمقام لا يكون الا بالنكاح حلال (١) ان  
الخيار انما يكون عندنا والله تعالى أعلم لنقص العبد عن الحرية والمال التي فيه التي قد يمنع فيها ما يجب  
وتجب امراته

(١) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء  
الآية وقال تعالى والذين يرمون أزواجهن ثم أتوا بأربعة شهداء فليحكم الله في أزواج  
القاذبات بأن يمتن ذلك على أن الله انما أراد بقوله والذين يرمون المحصنات الآية القذف غير الا زواج  
وكان القاذبات الحر الذي والعبد المسلم والذي اذا قذفوا المرأة المسلمة جلدوا والحدمة ما جلدوا الحر والحدمة  
حد العبد والله لم يبرأ قاذب بالغ يجزى عليه الحكم لم يحد حده ان لم يخرج منه بما أخرجه الله تعالى به  
من الشهود على المذدوفة لان الآية عامة على المذدوفة كانت الآية في العان كذلك والله تعالى أعلم عامة على  
الا زواج القذف فكان كل زوج قاذف بلا عن أو يحدان كانت المذدوفة من لها حد أو لم تكن لان على من  
قذفها اذا لم يكن لها حد تعزير على ما حد اذا لم تلتعن بكل حال لانه لا افتراق بين عموم الايتين معا وبما جعل الله  
الطلاق الى الا زواج قال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن وقال عز وجل وان طلقتموهن من قبل

أن تمسوهن وقال اذا تكتمت المومنات ثم طلقتموهن فكان هذا عاملا للأزواج والنساء لا يخرج منه زوج مسلم  
 حر ولا عبد ولا ذى حر ولا عبد فذلك العان لا يخرج منه زوج ولا زوجة (وقال) فبأحكي عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذ لعن ابن أخوي بنى الصلوان ولم يتكلف أحد حكاية حكم النبي صلى الله عليه وسلم في  
 العان أن يقول قال للزوج قل كذا ولا لأمراً فقول كذا انما تكلفوا حكاية جملة العان دليل على أن الله عز وجل  
 انما نصب العان حكاية في كتابه فاما لاعتن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين التلاعنين بما حكم الله عز وجل  
 في القرآن وقد حكى من حضر العان في العان ما احتج به الناس في القرآن منه (قال) فاذا لعن الحاكم بين  
 الزوجين وقال للزوج قل أشهد بالله أني لن اصادق فيمارسنها من الزنا ثم ردها عليه حتى يأتي بها أربع  
 مرات فاذا فرغ من الرابعة وقفه وذكره وقال اتق الله تعالى أن تبوء بلعنة الله فان قولك ان لعنة الله على أن  
 كنت من الكاذبين فيمارسنها من الزنا موجبه وجوب عليك اللعنة ان كنت كاذبا فان وقف كان لعان عليه الحد  
 ان قامت به وان حلفها فافتدا أكمل ما عليه من اللعان وينبغي أن يقول للزوجة فتقول أشهد بالله أنه لم  
 الكاذبين فيمارسها من الزنا حتى تقول لها ربعا فاذا اكملت أربعاً وقفها وذكرها وقال اتق الله وأحذر ان  
 تبوء بفضيحتك فان قولك على غضب الله أن كان من الصادقين فيمارسها من الزنا وجب عليك غضب  
 الله أن كنت كاذبة فان مضت فقد فرغت مما عليها وسقطا الحد عنهما وهذا الحكم عليهما والله ولي أمرهما  
 فيما غاب عما قال فان لا غيبا تذكره أو حبل قال أشهد بالله أني لن اصادق فيمارسنها من الزنا وان ولدها  
 هذا أو حبلها هذا ان كان حبلان زنا هو مني ثم يقول لها في كل شهادة في قوله وعلى لعنة الله حتى تدخل  
 مع حلفه على صدقه على الزنا لانه قد رماها بشيئين زنا وحل أو ولي ينفيه فلما ذكر الله عز وجل الشهادات  
 أربعاً ثم فصل بينهن باللعة في الرجل والغضب في المرأة ذلك على حال افتراق الشهادات في اللعة والغضب  
 واللعنة والغضب بعد الشهادات وجبتا على من أوجب عليه لانه مقترن على النبي وعلى الشهادة بالله تعالى  
 بأطال من يد فيصير على أن يلعن وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للوالى اذا عرف من ذلك ما جعله لادن  
 يفقههما نظرا لهما استدلالا لا كتابا والسنة أخبرنا ابن عيينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن  
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم حين لعن بين التلاعنين أمر رجلا أن يضع يده على فيتي  
 الخائفة وقال انهم موجبة أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمرا الجعفي  
 جاء الى عاصم بن عدى الانصاري فقال له يا عاصم أرايت لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتلونه  
 أم كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فسل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعياها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فلما رجع الى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر  
 لم تأتني بخبر قد كرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أتبي حتى  
 أسأله عنها فجاءه عويمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع  
 امرأته رجلا يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أزل الله فيك وفي  
 صاحبك فاذهب فاتهما فقال سهل فتلاعنا وألعب الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغنا من  
 تلacenهما قال عويمر كذبت عليا يا رسول الله ان أمسكتما فطلقها ثلثا فقل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال مالك وقال ابن شهاب فتكاثرت ثلثسنة التلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله سمعت ابراهيم بن سعد بن  
 ابراهيم يحدث عن ابن شهاب عن سهل بن جده أنه أخبره قال جاءه عويمر الجعفي الى عاصم بن عدى الانصاري  
 فقال يا عاصم بن عدى سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتل به أم  
 كيف يصنع فقال عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فعاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل

بالقاتلين عدا يعقوا الولي  
 عن أحدهما لانه قتل  
 الآخر فان قيل وجب  
 عليهما القود فقال عن  
 أحدهما بالزلة الولي  
 قيل فاذا أزاله الولي عنه  
 أزاله عن الآخر فان قال  
 لا قيل فعلهما واحد فقد  
 حكمت لكل واحد منهما  
 بحكم نفسه لا بحكم غيره  
 (قال) فان شركه فإل  
 خطأ فعلى العامد  
 نصف الدية في ماله  
 وجناية الخنثى على عاقلة  
 واحتج على محمد بن  
 الحسن في منع القود  
 من العامد اذا شاركه  
 ضحكى أو مجنون فقال  
 ان كنت رفعت عنه  
 القود لان القلم عنهما  
 مرفوع وان عدلها  
 خطأ على عاقلة ما قتلا  
 أقدمت من الاجنبى اذا  
 قتل هدمع الأبلان  
 القلم عن الأبلان  
 بمرفوع وهذا زنا  
 أصل (قال المازني رحمه  
 الله) فذكر ل الشافعي

فلقبه عويم فقال ما صنعت قال صنعت انك لم تأتني بخبر رسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فغاب المسائل  
فقال عويم والله لا تبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شأنه فأتاه فوجد قد أزل الله عليه فيها فاستأجرها  
فلا عن بينهما فقال عويم إن انطلقت بها لقد كذبت عليها فافرقها قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم قال ابن شهاب فصار سنة في المتلاعنين ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابصروها فان كانت  
أسهم أدع العينين عظيم الأثنين فلا أراء الا قد صدق وان جاءت به أمجركا ثم وحر فلا أراء الا كانا قال  
لجاءت به على الثغ المكروه (قال الشافعي) رحمه الله الوعدة ان تشبه الوزغ أخيراً إبراهيم بن محمد  
عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاءته  
أشقر سبطا فهولوا وجهها وان جاءت به أديع فهو الذي ينهمه لجأت به أديع أخبرنا عبد الله بن نافع عن أبي أن  
ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين مثل مضي حديث مالك  
وابراهيم فلما انتهى الى فراقها قال في الحديث فافرقها وما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرافها  
فقتل سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءته أحر قضيلا كانه وحر فلا  
أحسبه الا كذب عليها وان جاءت به أنصم عين ذا الأثنين فلا أحسبه الا قد صدق عليها فباعت به على الامر  
المكروه وأخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أن بني ساعدة أن رجلا من الانصار  
جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرى رجلا يسلم مع امرأته رجلا يقبله فتقتله أم  
كيف يفعل قال قال الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من امر المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم قد قضى فيك امرأته أنك قتلنا عنا وأنت شاهد ثم فرقا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت السنة  
بعد فها ان يفرق بين المتلاعنين قال فكانت جملنا فانكروه فكان انبادي الى أمه (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى في حديث ابن أبي ذئب دليل على أن سهل بن سعد قال فكانت سنة المتلاعنين وفي حديث ابن جريج  
وابراهيم كانه قول ابن شهاب وقد يكون هذا غير مختلف يقوله مرة من شهاب ولا بد كونه سهلا ويقوله  
أخرى ويد كونه سهلا ووافق ابن أبي ذئب ابراهيم بن سعد فبأن اذ في آخر الحديث على حديث مالك وقد  
حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث ولم يشقه اتفاق هؤلاء أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى  
ابن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
يا رسول الله والله ما لي عهد بأهلي منذ غار الفضل وعفارها إنما اذا كانت ثوب تفتقر أربعين يوما ولا تسقى  
الا بعد الأبار قال فوجعت مع امرأتي رجلا قال وكان زوجها مفرأحتن التباقي سبط الشعر والنبي روي  
بذخلة الى السواد جعدا قاطعا مستها (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين ثمر لاجن بينهما فباعت  
يرجل يشبه الذي رويته أخبرنا ابن عينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضي الله  
عنهما يحدث بحديث المتلاعنين قال فقال له رجل أمي التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت  
راجعا أحد اغريه رجة فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت قد أعلنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن يزيد  
ابن الهادي عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري يحدث عن محمد بن كعب القرظي قال المقبري يحدثني أبو  
هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية المتلاعنين قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أجا امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته وأما رجل  
يحدث ولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه وفضحه على رؤس الأولين والآخريين وجمعت ابن عينة  
يقول أخبرنا عمرو بن دينة عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين حسابا على  
الله أحدا كاذب لا يسبل على أهلها قال يا رسول الله ما لي قال ان كنت حدثت عليها فهو عا استحل

وجه الله محمد بن الحسن  
نجا أنكر عليه في هذه  
نسبة لان رفع القصاص  
الاولى والجنون  
والسبي واحبب كذالك  
نكح من شاركم بالجد  
واحد (قال الشافعي)  
رحمه الله ولو قتل أحد  
الولين القاتل بغير امر  
صاحبه فمهما قولان  
أحد هذان لأقصاص  
بحال للشبهة قال الله  
تعالى فقد جعلنا لولييه  
سلطانا لم يحتجلى أى ولى  
قتل كان أحق بالقتل  
وهو مذنب أكثر أهل  
الدينه يزلونه منزلة  
الحديث عن ابنه من  
عضوا الا واحدا كانه  
أن يحمده (قال الشافعي)  
رحمه الله وان كان ممن  
لا يجعل عز و قيل  
قولا معكم حصصكم  
والقول من أين أخذوها  
واحد قولن أحدهما  
أنهم لهما من مال القاتل  
يرجع جهلورة القاتل  
في مال قاتله ومن قال

(١) قوله مستهاضم  
فكون ففتح قال في  
السلن أدبها فضم  
الائتين كته معصمه

هذا قال فان عفوا  
عن القاتل الذي رجع  
ورثة قاتل المقتول على  
قاتل صاحبهم بحصة  
الزينة من ماله من الدية  
والقسط الثاني في  
حصة ماله المهي في مال  
أخيه - القاتل قاتل  
أبيه لان الدية انما  
كانت ترضه لو كان لم  
يقته ولو فاذا قتله ولو  
فلا يجمع عليه القتل  
والنهر والقول الثاني  
أن على من قتل من  
الارباب قاتل أبيه  
القصاص حتى يجتصروا  
على القتل (قال المرتضى)  
رحمه الله وأجل قوله أن  
القاتل لومات كانت  
الدية في ماله (قال المرتضى)  
رحمه الله وليس تعدي  
أخيه بمطل حقه ولا  
بغيره عن هو عليه  
ولا قسوة لشبهة (قال  
للشافعي) رحمه الله ولو

من فرجه وان كنت كذبت عليها فذلك أبعدها منها أو منه (أخبرنا) سفیان بن عينة عن أيوب عن  
سعيد بن جبیر قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان قال  
هكذا أبا سعيد المسجدة والوسطى فقرنهما الوسطى والتي تليها يعني المسجدة قال الله يعلم أن أحدا كما كذب  
فهل منك في تأنيب (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لاعن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأنتي من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (قال الشافعي) ففي حكم  
الأهان في كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة واضحة ينبغي لاهل العلم أن يتنبهوا وعرفته  
تم بخصر أو أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيره على أمثاله (١) فهو دون الفرض وتنفي عنهم الشبهة التي  
عارض بها من جهل لسان العرب وبعض السنن ونحوه عن موضع الحجية منها أن عمر عرأس رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وذلك أن عمر عرأ  
لم يتخبره من هذه المسئلة كانت وقد أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يكن مخروما من  
أجل مسئلته وأخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل  
معناه قال الله عز وجل لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤمكم إلى قوله بها كافرين (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى كانت المسائل فما فيها لم ينزل إذا كان الوحي ينزل بعكرو لمسا ذكر من قول الله تبارك وتعالى ثم  
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره فبما في معناه وفي معناه كراهية لكون تسألوا عما يحرم وإن حرمه  
الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم حرم أبدأ إلا أن ينسخ الله بحكمه أو ينسخ على لسان  
رسوله صلى الله عليه وسلم سنة لسنة وفيه دلالة على أن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم ما بذن الله  
تعالى إلى يوم القامة بما وصفت وغيره من اقتراض الله تعالى طاعته في غير آية من كتابه وما جاءته صلى الله  
عليه وسلم مما قد وصفته في غير هذا الموضع وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وردت عليه  
هذه المسئلة وكانت حكايا وقصص عن جوابها حتى أتاه من الله عز وجل الحكم فيها فقال له عير قد أنزل الله فضلك  
وفي صاحبك فلا عن بينهما كما أمر الله تعالى في الأهان ثم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ونفاه عن الأب وقال له  
لا يسئل أبها ولو برز ذلك الصداق على الزوج فكانت هذه أحكاما ما وجبت بالأهان ليست بالأهان بعينه فالقول  
فيها واحتمل قولنا أحدهما أني سمعت عن أرضي دينة وعقله وعقله يقول أنه لم يقض فيها ولا غيره إلا بالامر  
الله تبارك وتعالى قال فأمر الله أباه وجهان أحدهما وحي ينزله فينتي على الناس والثاني رسالة تأتيه عن الله  
تعالى بأن أفعل كذا ففعله ولعل من يحتمن قال هذا القول أن يقول قال الله تبارك وتعالى وأنزل الله عليك  
الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم فيذهب إلى أن الكتاب هو ما ينزل عن الله تعالى والحكمة هي ما جاء به  
الرسالة عن الله مما يثبت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله عز وجل لا يزالوا به ولا تفرقوا به  
في بيوتكم من آيات الله والحكمة ولعل من يحتمن أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شيء إلا الرافعي  
بأمر أو قال الرجل الذي صاحبه على الغنم والحلاد والذي نفسي بيده لأقضي ينسكب الكتاب العزيز كره ما إن الغنم  
والحلاد ويدعلك وأن أمرهم ترجم إذا عرفت رجلا من الرجل مائة وغربه عاما ولعله يذهب إلى أنه إذا انتظر  
الوحي في قضية لم ينزل عليه فيها انتظر كذلك في كل قضية وإذا كانت قضية أنزل عليه كما نزل في حد الرافعي  
(٢) وقضاها على ما أنزل عليه وإذا ما أنزلت عليه حيلة في تبين عن الحق في معنى ما أراد بعرفة الوحي المتلو  
والرسالة إليه التي تكون به ليست لها محدث في ذلك المعنى بعينه (وقال غيره) ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرجهما أحدهما ما تبين على كتاب الله المين عن معنى ما أراد الله بحمله خاصا عاما والآخر ما أهمه الله من  
الحكمة والهام الانبياء وحي ولعل من يحتمن قال هذا القول أن يقول قال الله عز وجل فما يحكي عن  
إبراهيم الذي أرى في المنام أني أدخل فأنظر ماذا ترى قال يا آية أفعلم ما توهم فقال غير واحد من أهل التفسير  
زوايا الانبياء وحي لقول ابن إبراهيم الذي أمر بنحوه يا آية أفعلم ما توهم ومعرفة أن زوايا أمرهم به وقال

الله تبارك وتعالى عليه وسلم وما جعلنا الرُّبَا التي أربناك الا فتنة للناس الى قوله في القرآن (وقال غيرهم) سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى وبيان عن وحى وأمر يجعله الله تعالى العبد العبد من حكمته وخصمه  
 من نبوته وفرض على العباد اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه (قال) وليس تعدوا السنين كلها  
 واجسادهم هذه المعاني التي وصفت باختلاف من حكيت عنهم من أهل العلم وأبهاا كلن فقد أزمه الله تعالى  
 خلقه وفرض عليهم اتباع رسوله فيه وفي انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي في المتلادين حتى جاءه  
 فلاعن ثم سن الفرقه وسن في الولد ولم يرد الصدق على الزوج وقد طلبه دلالة على أن سنته لا تعدوا واحدا من  
 الوحيه التي ذهب اليها أهل العلم بأنها تبين عن كتاب الله أمارسالة من الله وأوامره وأما ما جعله الله اليه  
 لموضع الذي وضعه من دينه وسن لا موزنها ان الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر ولا يقسم حدادين اثنين  
 الا به لان الظاهر يشبه الاعتراف من المقام على الحداد وبينة ولا يستعمل على أحد في حدوا لاحق وجب عليه  
 دلالة على كذبه ولا يعنى أحد ابدل لاله على صدق حتى تكون الدلالة من الظاهر في العام لان الخاص فاذا  
 كان هذا هكذا في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من بعده من الولد أولى أن لا يستعمل دلالة ولا يقضى  
 الا بظاهر أبدا فان قال قائل ما دل على هذا قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلادين ان أحدكما كاتب  
 فحكم على الصادق والكاذب حكما واحدا أن أخرجهما من الحد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءته به  
 أحكم فلا أرا الا قد كذب عليها وان جافت به أديع فلا أرا الا قد صدق فجاءته به على التبع المكروه وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمر ما بيني وبينكم لا ما حكم الله (١) فأخبر أن صدق الزوج على المتبعة بدلالة على  
 صدقيه وكذبه بصفتين فجاءت دلالة على صدقه فلم يستعمل عليها الدلالة وأخذ عليها ظاهر حكم الله تعالى من اقراء  
 الحد واعطاهما الصدق مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمر ما بيني وبينكم لا ما حكم الله وفي مثل معنى هذا من  
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله انما أنا بشر وانكم تحضونني الى ولعل بعضهم أن يكون أن من يجتبه من  
 بعض فأفضله على نحو ما سمع منه فن قضيت به شيء من حق أخيه فلا يأخذه فائنا أقطع له قطعة من النار  
 فأخبرنا به يقضى على الظاهر من كلام الحصين وانما يحل لهما ويحرم عليهما فيما بينهما وبين الله على ما يلحان  
 ومن مثل هذا المعنى من كتاب الله قول الله عز وجل اذا جاءك المنافقون الى قوله لكان الذين كفروا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم دماءهم عذرا وانما يظهر من الاسلام وأقره على المناقضة والموارنة وكان الله أعلم بدينهم بالسرائر  
 فأخبره الله تعالى أنهم في النار يقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار وهذا يوجب على الحكماء ما وصفت  
 من ترك الدلالة بالباطنة والحكم بالظاهر من القول والبيئة والاعتراف أو اللمحة وذلل أن عليهم أن يثبتوا الى  
 ما انتهى بهم اليه كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلادين الى ما انتهى به اليه ولم يحدث رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في حكم الله وأمناء على الملاعة بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالواد أن  
 يحسد هاجد الزانية في بعده من الحكم أولى أن لا يحدث في شيء الله فيجبكم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم غير  
 ما حكمه بعينه أو ما كان في معناه وواجب على الحكماء والمفتين أن لا يقولوا الامن وجه من من كتاب الله  
 أوسنة أو إجماع فان لم يكن في واد من هذه المنازل اجتهدوا عليه حتى يقولوا مثل معناه ولا يكون لهم والله  
 أعلم أن يحذوا كالحكم في واحد من هذا ولا في مثل معناه ولما حكم الله على الزوج يرى المرأة باللعان  
 ولم يستثن أي من من ربه أبدا ولم يشته وري الجهلاني امر أنه يرحل بعينه فالتعن ولم يخضر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم المري بالمرأة والتعن الجهلاني استدلالا على أن الزوج اذا التعن لم يكن له رجل الا ربه بامر  
 عليه حد ولو كان أخذه له رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث الى المري فسأله أن أفرج حده وان أنكر حده له  
 الزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا لامام إذا روى رجل رجلا زنا وحده أن يبعث اليه ويسأله عن ذلك لان  
 الله عز وجل يقول ولا تحبسوا (قال) وان شبه على أحد ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث أنيسا الى امر أقر رجل

قطع يده من مفصل  
 الكوع فلم يبرأ حتى  
 قطعها آخر من المرفق ثم  
 مات فعلمها القود يقطع  
 قاطع الكف من  
 الكوع وهذا لا خوسن  
 المرفق ثم يقطع لان لان  
 ألم القطع الاول واصل  
 الى الجسد كله (قال  
 الشافعي) واذا نشأ  
 الولاية قبل لهم  
 لا يقتله الا واحد منكم  
 فان سلم لواحد أو  
 لأحسب جاز وقته  
 وان تشاجعت أقرعنا  
 بينكم فأبكم خرجت  
 قرعته خيلناه وقتله  
 ويضرب بأبصارهم سيف  
 وأشد ضرب

باب القصاص بغير

السيف

قال الشافعي رحمه الله  
 وان طرحه في نار حتى  
 يموت طرح في النار حتى  
 يموت وان ضربه بحجر  
 فلم يلق عنه حتى مات  
 أعطى وليه جرمه  
 فقتله وقال بعض  
 أصحابنا ان لم يقتل  
 عند الضرب قتل  
 بالسيف (قال المزني)

(١) قوله فأخبر أن صدق  
 الخ كذا في الأصل وحذر

فقال ان اعترفت فارجعها فقلت امر اذكر أو الزاني بها أنها زنت فكان يلزمه أن يسأل فان أقرت حدث  
وسقط الحد عن قذفها وان أنكرت حدثا قذفها وكذلك لو كان قاذفها زوجها لزمه الحد ان تقر وسقط عنه  
أن أقرت ولزمها فلا يجوز والله أعلم ان يحذر رجل لامرأة وله لها نكاح قال ولا يترك الامام الحد لها  
وقد سمع قذفها حتى تكون تركه فلما كان القاذف لامرأة ما اذا التعن لو جاء المقدوف بعينه بطلب حده لم  
يؤخذ له الحد في القذف الذي يطلبه المقدوف بعينه لم يكن لمسئلة المقدوف معنى إلا ان يسأل الحد ولم يسأله  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما سأل المقدوف والله أعلم الحد الذي يقع له ان تقر بالزنا ولم يلغن  
الزوج ولو أقرت بالزنا لم يحذر زوجها ولم يلغن ويخلط وأرجحت وان رجعت لم تحذر لها فيما أقرت به من حد  
الله عز وجل الرجوع ولم يحذر زوجها لانهما قربة لانا ولما حكى سهل بن سعد شهد المتلاعنين مع حدانته  
وحكامان عراسد لتسألي أن اللعان لا يكون إلا بحضور طائفة من المؤمنين لانه لا يحضر أمراب بدرسول الله  
صلى الله عليه وسلم ستره ولا يحضره ولا غيره حاضره وكذلك جمع حدود الزنا بشهادة طائفة من المؤمنين  
أنهم أربعة لانه لا يجوز في شهادة الزنا أقل منهم وهذا يشبه قول الله عز وجل في الزانين وليشهد عذابهما  
طائفة من المؤمنين وقال سهل بن سعد في حديثه فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقال ابن أبي ذئب وابن جريج في حديث سهل وكانت سنة المتلاعنين وقال ابن شهاب في حديث مالك  
واراهم بن مسعود فكانت سنة المتلاعنين فاحتل معنيين أحدهما أنه ان كان طلقها قبل الحكم فكان ذلك  
اليه لم يكن اللعان فرقة حتى يحلدها الزوج ولم يحذر الزوج عليها وقد روى عن سعد بن المسيب مثل معنى  
هذا القول ولو كان هذا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيب على المطلق ثلاثا أن يطلقها لانه  
لولا يكن له أن يطلقها الواحدة قال لا تفصل مثل هذا والله أعلم فقتل وأذلم بنه النبي صلى الله عليه وسلم  
عن السلاق ثلاثا ما بين يديه فلو كان طلاقها كصمته عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان اللعان فرقة  
فجهله المطلق ثلاثا أنه صلى الله عليه وسلم لم يسأل أن يطلق ثلاثا في الموضع الذي ليس له فيه الطلاق  
ويحتمل طلاق ثلاثا أن يكون بما وجد في نفسه بعلمه بصدقه وكذبها وجرادتها على البين طلقها ثلاثا باهلا بلان  
اللعان فرقة فكان كن طلق من طلق عليه بغير طلاقه وكين شرط العهدة في البيع والضمان والسلف وهو يلزمه  
شرط أو لم بشرط فان قال قائل ما دل على أن هذا المعنى أولى المعاني به قبل قال سهل بن سعد وابن شهاب  
فغارها ما حل فكانت ثلاث سنة المتلاعنين فعنى قولهما الفرقة لأن سنة المتلاعنين أنه لا تنفع فرقة الا بطلاقه  
ولو كان ذلك كذلك لم يكن عليه أن يطلق وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرقة بين المتلاعنين  
وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج انما هو تفرق حكم فان قال قائل هذا ان حدشان  
مختلفان فله ما عدى مختلفين وقد يكون ابن عمر شهد متلاعنين غير المتلاعنين الذين شهدهما سهل وأخبر  
عائشه وأخبر سهل عائشه فيكون اللعان اذا كان فرقة بطلاق الزوج وسكوته سواء أو يكون ابن عمر  
شهد المتلاعنين الذين شهد سهل فسمع النبي صلى الله عليه وسلم حكم أن اللعان فرقة حكى أنه فرقة بين  
المتلاعنين مع الزوج طلق أول سمعه وذهب على سهل حفظه أولم يذكره في حديثه وليس هذا الاختلاف اذا  
حكاية لعني بلفظين مختلفين أو يحتج على المعنى تحتلفي اللفظ أو حفظ بعض ما لم يحفظ من حضر معه ولما قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حساب كما على الله أحد كما كاذب دل على ما وصفت في أول المسئلة من  
أنه يحكم على ما ظهر له والله ولي ما غاب عنه ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسب الا على الله استدلنا على  
أن المتلاعنين لا يتناحأ اذا لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان تكذب نفسك وتقول كذا أو  
يكون كذا كما قال الله تبارك وتعالى في الملقى الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان  
طلقها فلا جناح عليهما أن يراجعا واستبدلتا بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم في الولد وقد قال عليه

(١) قوله مثل سنة

الارض ندا في الاصل

وانتشر

الصلاة والسلام الولد للفراس ولا يجوز أن يبنى الولد للفراس ثابت فان قال قائل فيقول الفرار عند النفي ويرجع اذا اقر به قيل له لمسأل زوج المرأه الصديق الذي اعطاهما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت صدقت عليها فهو بما استحل من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك ابعدها منها ومنه دل ذلك على أن ليس له الرجوع بالصديق الذي قدر له بالعقد والميسر مع العقد وكانت الفرقة من قبله جاءت فان قال قائل على أن الفرقة جاءت من قبله وقدر ماها بالزنا قيل له قد كان يحل له المقام معها وان ثبت وقد يمكن أن يكون كذب عليها بالفرقة به كانت لانه لم يحكم عليه بها الا بقضه والتعانه وان كانت هي لها سببا كانت كون سببا للخلع فيكون من قبله من قبل أنه لو شاء لم يقبل الخلع والملاعن ليس بغرور من نكاح فاسد ولا بحرام وما أشبهه يرجع بالمر على من غره ولما قال ابن جريج في حديث سهل الذي حكى فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين أنها كانت حاملًا فانكر رجلها فكان ولدها ينسب الي أمه دل ذلك على معان منها قد شبهه على بعض من ينسب الي العلم قباله وماها بالزنا ورنيه اياها بالزنا وجب عليه الجدا والعان ومنها أنه أنكر رجلها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بالزنا وحل الجل ان كان متضاغته اذ زعم انه من الزنا وقال ان جاءت به كذا فهو للذي يثمه فجاءت به على ذلك التبع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو ان رجلا قال لامرأته وهي ترى أنها حلي ما هذا الجمل مني قيل له أردت أنها زنت فان قال لا وليست بزانية ولكني لم أصها قيل له فقد احتمل ان يحظى هذا الحبل فتكون صادقا وتكون غير زانية فلا حد ولا لعان حتى تضع فإذا استيقنا أنه حبل قلنا ما أردت فان قال كما قال أول مرة قلنا قد يحتمل أن تأخذ نطفة فتدخلها فتصير منك فتكون أنت صادقا في الظاهر بانك لم تصبها وهي صادقة ببله وإلّا فان قدفت ولاعت ونفبت الولد وأحدت ولا يلاعن بحمل لا قدف معه (١) لانه قد يكون حلا وقد ذهب بعض من تنظر في العلم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا لعن بالجل وانما لعن بالقدف وفي الولد اذا كان من الحمل الذي به القدف ولما نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد عن البهلائي بعدما وضعته أمه وبعد تغريقه بين المتلاعنين استدلتا هذا الحكم وحكم أن الولد للفراس على أن الولد لا يبنى الا بعان وعلى أنه اذا كان للزوج نفسه وأمرأته عند ما دوا لا عان كان له وفي ولدها ان جاءت به بعدما يطلقها لئلا تالاه بسبب النكاح المتقدم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاه يوم نفاه وليست له بزوجة ولكنها من زوجة كانت وبانكرا متقدمه (قال) وسواء قال رأيت فلانا زني بها أو لم يسمه فإذا قدفها بالزنا وادعى إلى الزنا ولم يدعها وقال استبرأتم قبل ان تحملي حتى علمت أن الحمل ليس مني أو لم يقبله بلا عان في هذه الحالات كلها وبنى عنه الولد اذا أنكره فيها كلها الا في خصله واحدة وهي أن يذكر أنها زنت في وقت من الاوقات لم يهازني قبله بلد لا قبل من ستة أشهر من ذلك الوقت فيعلم أنه ابنه وأنه لم يدع زنا يمكن ان يكون هذا الحمل منه انما يبنى عنه اذا ادعى ما يمكن أن يكون من غيره بوجه من الوجوه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته وهو يقرب اليه قد أصابها في الظهر الذي رأى عليها قهقرا رأى أو قيل أن يرى عليها ما رأى قال يلاعنها والولدها (قال ابن جريج) قلت لعطاء رأيت ان نفاه بعد أن نفعه قال يلاعنها والولدها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كانه نقول وهو معنى الكتاب والسنة الا أن يقرب بحمله فلا يكون له نفسه بعد الاقرار به أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته قبل أن تهدي اليه قال يلاعنها والولدها (قال) أخبرنا سعيد بن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال يلاعنها والولدها اذا قدفها قبل أن تهدي اليه أخبرنا سعيد بن جريج عن الرجل يقول لامرأته ما زانية وهو يقول لم ذلك عليها قال يلاعنها وهذا كانه تأخذ وقد ذهب بعض من ينسب الى العلم الى أنه انما يبنى الولد اذا قال قد استبرأتم فكانه انما ذهب الى نفي الولد عن البهلائي اذا قال لم أقربها منذ كذا وكذا ولست نقول بهذا نحن نفي الولد عنه بكل حال اذا أنكره فيها يمكن أن يكون من غيره فان قال قائل تأخذ بالحديث على ما جاء في قوله فالحديث على أن البهلائي سمي الذي رأى بعينه رقبها وذكر أنه لم يصب هو أمرأته منذ أشهر ورأى النبي صلى

لانه من ذلك حال لعله اذا قفل ذلك به أن يدع قتله فيكون قد عذبه بما ليس في مثله قصاص (قال المزني) رحمه الله فجهل أن يوالى عليه بالجوائف كما والى عليه بالشار والعجر والخنق بثل ذلك الحبل حتى يموت ففرق بين ذلك والقصاص عندى على معناه أن يوالى عليه بالجوائف اذا والى بها عليه حتى يموت كما يوالى عليه بالعجر والتار والخنق حتى يموت (قال المزني) أولاهما بالحق عندى فيما كان في ذلك من جراح أن كل ما كان فيه القصاص لوبرأ أقصصه منه فان مات والاقتلته بالسيف وما لا قصاص في مثله لم أقصصه منه وقتلته بالسيف قياسا على ما قال في أحد قوله في الجائفة وقطع الذراع لا يقصصه منها بحال ويقتله بالسيف

(١) قوله لانه قد يكون هكذا بالاصل ولعل وجه الكلام لانه قد لا يكون بانبات النافي كتبه مصححه



الله عليه وسلم العلامة التي تثبت صدق الزوج في الولد أقرأت ان كذب الرجل امرأته ولم يسم من أصحابها  
 ولم يسمع رؤيته فان قال بيلاعنه قبله أقرأت ان أنكر الحمل ولم يرحلأكم فيه علامة بصدق الزوج أيقنيه فان  
 قال نعم قيل فقد لا تحت قبل ادعاه رؤيته وانما لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأدعاء رؤية الزوج ونفبت  
 بغير دلالة على صدق الزوج وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم صدق الزوج في شبه الولد فان قال فاجتنبوا مجتنب في  
 هذا قلت مشيل مجتنب اذا افارق الرجل امرأته فلتأقبل ان باهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت سنة  
 التسلاعين الفرة ولم يقل حين فرقة انها ثلاث فان قال وما الدليل على ما وصفت من أن بني الولد وان لم يدع  
 الزوج الاستبراء ويلاعن وان لم يدع الزوج الرؤية قبل مثل الدليل على كيف لا عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وان لم يخلأ عنه فعلنا أنه لم بعد ما أمره الله به فان قال فاقبل فاقبل فاقبل فاقبل فاقبل فاقبل فاقبل فاقبل  
 وتعالى في الذين يرمون المحصنات ثم لم يأمر بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فكانت الآية عامة على  
 رأى المحصنة فكان سواء قال الرأى لها رأى يهازنى أو وما هو لم يقل رأى يهازنى فانه يلزمه اسم الرأى قال الله  
 تبارك وتعالى في الذين يرمون أزواجهم في الشهادة أحدهم الآية فكان الزوج واما قال رأيت وعلت بغير  
 رؤية فلما قبل منه ما لم يقل فيه من القذف رأيت بلاعن به بانه داخل في جملة القذف غير خارج منهم اذا كان  
 انما قبل في هذا قوله وهو غير شاهد لنفسه قبل قوله ان هذا الحمل ليس منى وان لم يدكر استبراء قبل القذف  
 الاختلاف بين ذلك (قال) وقد يكون استبراءها وقد علق من الوطء قبل الاستبراء الا ترى أنه لو قال وقالت  
 قد استبراء في تسعة أشهر حضرت فها تسمع حضض ثم جاءت بعد ولد لزمه وان الولد يلزمه بالفراش وان الاستبراء  
 لا معنى له ما كان الفراش قائما فلما أمكن أن يكون الاستبراء قد كان وجعل قد تقدمه ولكن أن يكون  
 قد أصابها والحمل من غيرهما أمكن أن يكون كاذبا في جميع دعواه لئلا ترقى الولد وقد أخرجته الله من الحد بالاعان  
 ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه الولد استدلتنا على ان هذا كله انما هو بقوله ولما كاذبا كذب نفسه  
 حديدناه والحقناه الولد استدلتنا على ان نفي الولد بقوله ولو كان نفي الولد لا يكون الا بالاستبراء فغضى الحق بغيره لم  
 يكن له ان يلحقه نفسه لأنه لم يكن بقوله فقطدون الاستبراء والاستبراء غير قوله فلما قال الله تبارك وتعالى بعد  
 ما وصف من لعان الزوج ويدعوا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية استدلتنا على أن الله عز وجل  
 أوجب عليها العذاب والعذاب الحد لا يجتنب الآية بمعنى غيره والله أعلم فقلنا الله قبل التعان مثل حاله بعد  
 التعان لأنه كان محددا بقذفه ان لم يخرج منه بالله ان فكذلك أنت محدودة بقذفه والتعان بحكم الله أنك  
 من الحدنه فان لم تلغنى حددت حدك كان حدك رجلا وحده الاختلاف في ذلك بينك وبينه (قال)  
 ولا بلاعن ولا يحد الا بقذفه صرح ولما لم يحد عذرا من جماع وكانت العذرة تذهب من غير جماع ومن  
 جماع فانما قال هذا وقف فان اراد الزنا جسد والا عن وان لم يرد محلف واحد ولا لعان أخبرنا بعد من سالم  
 من ابن جريح عن عطاء في الرجل يقول لامرأته لم أجسد عذرا ولا أقول ذلك من زنا فالحمد (قال الشافعي)  
 رحمه الله وان قذفها لم يكمل اللعان حتى رجع حدوهي امرأته أخبرنا بعد من سالم عن ابن جريح قال لعطاء  
 رأيت الذي يقذف امرأته ثم يزوج من الذي قال قبل يلاعنها قال هي امرأته ويحد (قال الشافعي) رحمه الله  
 وان طلق امرأته طلاقا لا ثلاث الرجعة وانما لها تم قذفها بغير ولد وحد ولا لعان لانها ليست بزوجة وهي اجنبية  
 اذا لم يكن ولدي يقيم عنه أخبرنا بعد من سالم عن ابن جريح عن عطاء قال اذا طالع الرجل امرأته ثم قذفها حد  
 وان كان ولدي يقيم لاعتبار بني الولد من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي الولد بعد الفرة لأنه كان  
 قبلها فان قذفها فبات قبل أن يلاعنها ورثته لانها على النكاح حتى يلتمس هو وان قذفها بعد طلاق ثلاث  
 الرجعة في العدة لاعتبار وان انقضت العدة فلهي مثل المشوة التي لا رجعة عليها ومن أقر بولده امرأته لم يكن  
 له نفيه وان قذفها بعلمها بقرائه منه جلد الحد وهو ولده وان قال هذا الحمل منى وقد زنت قبله أو بعد فهو منه  
 ويلاعنها لانها قد تزنت قبل الحمل منه وبعده وليس له نفي ولده بعد اقراره به مرة فاكتر لان اراءه يشبهه وغير ذلك

(باب القصاص في  
 النكاح والبرج  
 والانسان ومن به  
 نقص أو شلل أو غير  
 ذلك)

قال الشافعي رحمه الله  
 والقصاص دون النفس  
 شيان جرح يشق  
 وطرف يقطع فاذا شجعه  
 موضحة فبشرى خلق  
 موضعها من رأس  
 الشاج ثم شق بمحبة  
 قدر عرضها وطولها  
 فان أخذت رأس الشاج  
 كله وبقي شيء منه أخذت منه  
 أرشه وكذا كل جرح  
 يقتص منه ولو جرحه  
 فلم يوضعه أقض منه  
 بقدر ما شق من  
 الموضحة فان أشكل لم  
 أقض الا بما استيقن  
 وتقطع اليد باليد  
 والرجل بالرجل من  
 المفصل والانف  
 بالانف والاذن بالاذن  
 والسن بالسن كان  
 القاطع أقض ل  
 طسقا وأدنى ما لم يكن  
 نقص أو شلل فان كان  
 قاطع اليد ناقصا أصبا  
 قطعت يده وأخذت منه  
 أرض أصبع وان كانت  
 شلاء فله الخيار ان شاء  
 اقتص بان يأخذ أقل

من عسقه وان شأ أخذ  
 دية البدان كان القطوع  
 أشل لم يكن له القود  
 فيأخذوا كزوله حكومة  
 بدشلا وان قطع اصبعه  
 فتأ كالت فذهبت كفه  
 أقيد من الاصبع وأخذ  
 أوش بدله الأصبع (١) ولم  
 يتطهر به أن يرافى الى  
 مثل جنايته أولا (قال)  
 ولوسال القود ساعة قطع  
 أصبعه أقدته فان ذهبت  
 كف المجنى عليه جعلت  
 على الجاني أربعة أجاس  
 دينها ولو كان مات منها  
 قتله به لان الجاني  
 ضامن لما حدث من  
 جنايته والمستقامته غير  
 مضمون له ما حدث من  
 القود بسبب الحق قال  
 (الزنى) وسعت الشافعي

رحمه الله يقول لو شجعه  
 موضعه فذهبت منها  
 عيانه وشعره فلم يثبت ثم  
 برئ أقص من الموضعة  
 فان ذهبت عيانه ولم  
 يثبت شعره فقد استوفى  
 حصه وان لم تذهب  
 عيانه وثبت شعره زدنا  
 عليه الدية وفي الشعر

(١) قوله ولم ينتظر الخ  
 هكذا في الشيخ على  
 يصر يفهما واختلاف  
 فقرر كتبه صحيحه

من الدلالات اذا أقر بأنه ولد على فراشه وليس له انكاره بحال أبدأ الآن بذكره قبل اقراره أخبرنا لما عن ابن  
 شهاب عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة أن رجلا من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان  
 امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فمالها قال حر قال  
 هل فيها من أورو قال نعم قال أتري ذلك قال عرقا نزعته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هذا عرق نزع  
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابيا من بني فزارة  
 أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من الثمن  
 ابل قال نعم قال فمالها قال حر قال هل فيها من أورو قال ان فيها أورو قال فأني أناه ذلك قال لعله نزع عرق  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله نزع عرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أنا أخذ وفي الحديث  
 دلالة ظاهرة أنه ذكر أن امرأته ولدت غلاما أسود وهو لا يذكره الامتكره وجواب النبي صلى الله عليه وسلم  
 له وضربه له المشل بالابل بدل على ما وصفت من انكاره ونهته المرأة فلما كان قول الفزاري تهمة الاغلب  
 منها عند من سمعها أنه أراد قد فها ان جاءت بولد أسود فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد قد فاحكم عليه فيه  
 باللعان أو الحد اذا كان لقوله وجه يحتتمل أن لا يكون اراد به القذف من التعجب والمصلحة عن ذلك لا قذف  
 امرأته استدلنا على أنه لاحد في التعريض وان غلب على السامع أن المعرض أراد بالقذف ان كان له وجه  
 يحتتمل ولا حد الا في القذف الصريح وقد قال الله تبارك وتعالى في المعتدة ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من  
 خطبة النساء الى ولكن لا تواعدوهن سراً فأحل التعريض بالخطبة وفي الاملاها ما يحرم التصريح وقد قال  
 الله تبارك وتعالى في الآية لا تواعدوهن سرا والسر الجماع واجتماعهما على العدة بتصريح العقد بعد انقضاء  
 العدة وهو تصريح باسم نهى عنه وهذا قول الأكرمين أهل مكة وغيرهم من أهل البلدان في التعريض  
 وأهل المدينة في مختلفون فنهى من قال بقولنا ومنهم من حذف التعريض وهذه الدلالة في حديث النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الفزاري موضوعة بآثارها والجميع في كتاب الحدود وهو مالك بها من هذا الموضع  
 وان كان الفزاري أقرب يحمل امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو الدليل على ما قلنا بأنه ليس له أن ينفيه  
 بعد اقراره (وقال) السر الجماع قال امرؤ القيس

الازعت بسباسة القوم أننى \* كبرت وأن لا يحسن السر أمثالى  
 كذبت لقد أصبى على المرعرسة \* وأمنع عرسى أن يزن بها الخالى  
 وقال جرير يرمى امرأته

كانت اذا هجرنا ليليل فراسها \* خزن الحديث وعفت الاسرار

(الخلا في اللعان) قال الشافعي رحمه الله خالفنا بعض الناس في جملة اللعان وفي بعض فروعها في كبت  
 ما في جلسته لانه موجود في الكتاب والسنة وترك ما في فروع لان فروعها في كتاب اللعان وهو موضوع فيه  
 وانما كتبنا في كتابنا اذا تكلمت المؤمنات ثم طلقتموهن كما قلنا في قول الله عز وجل وان حكم الكتاب والسنة  
 فيه فقال بعض من خالفنا بلا عن بين الزوجين أبدأ حتى يكونا من مسلمين ليسا بعدودين في قذف ولا واحد  
 منهما فقلت له ذكر الله عز وجل اللعان بين الأزواج لم يخص واحدا منهم دون غيره وما كان عام في كتاب  
 الله تبارك وتعالى فلا يخلف نحن ولا أنت أنه على العموم كما قلنا في قول الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل  
 أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فزنا نحن وأنتم أنها على الأزواج عامة كأزواجك  
 أو أحرارا عندهم مملوكة أو حرة وأذنبه فكيف زعمت أن اللعان على بعض الأزواج دون بعض قالوا روي  
 في ذلك حديثا فانتفاه قلنا وما الحديث قالوا روي عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال أربع لعان يبين وبين أزواجهن اليهودية والنصرانية تحت السلم والحرة تحت العدا والامة  
 عند الحر والنصرانية عند النصراني قلناه رويتم هذا عن رجل مجهول ورجل غلوهم روي عن شبيب عن عبد الله

حكومه ولا أبلغ شعر  
 وأسد ولا شعر لحته  
 دية (قال المرتضى) رحمه الله  
 هذا شبه بقوله عندي  
 قياسا على قوله إذ قطع  
 يده فأت عاتها ويقطع  
 فأن مات منها فقد استوفى  
 حقه فكذلك إذا شجعه  
 مقتضا فذهب منها  
 عيناه وشعره فقد أخذ  
 حقه غير أني أقول إن لم  
 يثبت شعره فعليه  
 حكومة الشعر مالا  
 موضع الموضحة فإنه داخل  
 في الموضحة فلا نغرمه  
 مرتين (قال الشافعي)  
 رحمه الله ولو أصابته من  
 حرس بدما كما قطعت  
 الكف ثلاث عشي الأكمة  
 في جسده لم يضمن الجاني  
 من قطع الكف شافان  
 مات من ذلك فقص  
 الدية على الجاني ويسقط  
 نصفها لأنه جنى على  
 نفسه ولو كان في يد  
 المقطوع أصبعان شلوان  
 لم تقطع يد الجاني ولورضى  
 فان سأل المقطوع أن  
 يقطع له أصبع  
 القاطع الثالث ويؤخذله  
 (١) قوله الجمع كن في  
 النسخ من غير نقط فيه  
 وفي نظيره ما في وانظر وحرور  
 كتبه مجع

إن عمرو منقطع والذنان رويانه يقول أحد هما عن النبي صلى الله عليه وسلم والأخره قمع على عبد الله بن عمرو  
 موقوفا فجعلوا لاهو ولا يثبت عن عمرو بن شعيب ولا عبد الله بن عمرو ولا يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم الأرجل  
 غلط وفيه أن عمرو بن شعيب قد روي لنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحكاما وافق أقاويلنا وتخالف أقاويلكم  
 يرويه عنه الثقات فنسند هالي النبي صلى الله عليه وسلم فردتوه علينا وردت زواته ونسبوه إلى  
 الغلط فاتم بمجوحون إن كان ممن ثبت حديثه بأحد يشه التي بها وافقتنا أو ما يقوها في محوم ثلاثين حكما  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم خالفتم كرها فاتفق غير متصين أن احتجيت روايته وهو ممن لا تثبت روايته  
 ثم احتجيت منها ما لو كان ثابتا عنه وهو ممن يثبت حديثه لم يثبت لأنه منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو وقلت  
 لهم لو كان كما أردتم كنتم مجعوبين به قال وكيف قلبت ليس ذكر الله عز وجل الأزواج والزواج في العان  
 عاما قال بلى قلت ثم زعمت أن حديثا جاء أخرجه من الجلة العامة أزواجا وزوجات معين قال نعم قلت أو كان  
 ينبغي أن يخرج من جملة القرآن زوما وزوجة بالحديث الأمن أخرجه الحديث خاصة كذا ذكر الله عز وجل  
 الوضوء فصح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين فلم يخرج من الوضوء إلا الخفين خاصة ولم يجعل غيرهما من  
 القفازين والبرقع والعامة قياسا عليها قال هكذا هو قلت فكيف قلبت في حديثك ليس اليهودية والنصرانية  
 عند المسلم والنصرانية عند النصراني والحرية تحت العدو والامة تحت الحر لا يلاعنون قال هو هكذا قلت  
 فكان ينبغي أن تقول للعان بين هؤلاء وما كان ممن زوج سواهن لا عن قال وما بقي بعدهن قلت الحرمة تحت  
 الحر المحذورين أو أحد هما في القذف والامة تحت الحر ليس قد زعمت أن هذين لا يلاعنون قال فاني قد  
 أخذت طرق العان عن طريقته عنه من معنيين أحدهما الكتاب والآخر السنة قلت أو عندك في السنة شيء  
 غير ما ذكرته من الحديث الذي تروى عن عمرو بن شعيب قال لا قلت فقد طرحت العان عن نطق  
 القرآن به وحديث عمرو بن شعيب قال لا يلاعن لأنهم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت  
 ففي قوله أربع للعان بينهم ما دل على أن من سواهن من الأزواج يلاعن والقرآن يدل على أن الأزواج  
 يلاعنون لا يخص زوجا وزوجة قال في أخرجه من الأزواج من العان بغیر حديث عمرو بن شعيب  
 فاتم أخرجه استدلالا بالقرآن قلت وأين ما استدلت به من القرآن قال قال الله عز وجل ولم يكن لهم  
 شهادة إلا أنفسهم فشهادة أحدهم فلا يجوز أن يلاعن من لا شهادته لأن شرط الله عز وجل في الشهود العدول  
 وكذلك لم يجز المسلمون في الشهادة إلا العدول قللت في قولك هذا خطأ عند أهل العلم وعلى إعادتك وجهل  
 بلسان العرب قال فإدلى على ما قلت قلب الشهادة ههنا معنيين قال وما دل على ذلك قلت أ رأيت العدل أبشده  
 لنفسه قال لا قلت ولو شهد ليس شهادته مرفة في أمر واحد كشهادته أربعاً قال بلى قلت ولو شهد لم يكن عليه  
 أن يلعن قال بلى قلت ولو كانت شهادته في العان واللعان شهادة حتى تكون كل شهادة تقوم مقام شاهد  
 أو يكف الأربع دون الخامسة وتحد أمره قال بلى قلت ولو كان شهادة أربعاً معجزاً المسلمون في الحدود شهادة  
 النساء قال لا قلت ولو أجازوا شاهدتهن انبئي أن تشهد المرأة ثمان مرات وتلعن من تين قال بلى قلت أقرهاها  
 في معاني الشهادات قال لا ولكن الله عز وجل لما شاهدتهن أربعاً شهادتهن قلت هي شهادة عينية يدفع بها كل  
 واحد من الزوجين عن نفسه ويجب بها أحكام لاق معاني للشهادات التي لا يجوز فيها العدول ولا يجوز في  
 الحدود منها النساء ولا يجوز أن يكون فيها المرء شاهد لنفسه قال ما هي من الشهادات التي يؤخذ بها البعض الناس  
 من بعض فان عسكت بانها اسم شهادة ولا يجوز فيها العدول قال قلت يدخل عليك ما وصفت وأكرمت  
 ثم يدخل عليك تناقض قولك قال فإدلى تناقض قلت كله متناقض قال فإدلى قلت إن سلكت بمن  
 يلاعن من يجوز شهادته دون من لا يجوز شهادته فقد لا عنت بين من لا يجوز شهادته وأبطلت العان بين من  
 يجوز شهادته قال وأين قلت لا عنت بين الاعيين (١) الجمع من غير العادين وفيها ما عمل بمجموعة منها أيهما

أرض الأصبعين والحكومة  
في الكف بأن ذلك له ولا  
أبلغ بحكومة كفه دية  
أصبع لأنها تبغ  
للاصابع وكلها مستوية  
ولا يكون أرضها كواحدة  
منها ولو كان القاطع  
مقطوع الأصبعين قطعت  
له كفه وأخذت للمقطوعة  
يده أرض أصبعين  
تأمنين ولو كان القاطع  
سنت أصابع لم تقطع  
لزيادة الأصبع  
ولو كان الذي له خمس  
أصابع هو القاطع كان  
للمقطوع قطع يده وحكومة  
الأصبع الزائدة لا لأبلغ بها  
أرض أصبع ولو قطع له  
أغلة لها طرفان فله القود  
من أصبعه وزيادة حكومة  
وان كان للقاطع منها  
أقديها ولا لحكومة فان  
كان القاطع طرفان  
وللقطوع واحد فلا قود  
لها أي أكثر (قال) ولو قطع  
أعمل طرف ومن آخر  
الوسطى من أصبع  
واحدة فان شاء الأول قبل  
اقتص له ثم الوسطى وان  
شاء صاحب الوسطى قبل  
لأقص لك الأبعد  
الطرف ولك الدية (قال)  
ولا أقدي بهي يسرى ولا  
يسرى عنى (قال) ولو قطع

لا يريد ان الزنا فانه ما غير عدلين ولو كانا عدلين كانا نحن لا نتجوز شهادة عندك اذ باء بين الفساق والمجان والسراق والقتلة وقطاع الطريق وأهل المعاصي ما لم يكونوا محددين في ذنوب قال فانما منعك الحدود في القذف من اللعان لان شهادته لا تجوز اذ باءات وقولك لا تجوز اذ باء اخطا ولو كانت كالجملات كنت لا تبالغ بين من لا تجوز شهادته اذ باءت كنت قدر تركت ذللك لان الاعيين الجمعين لا تجوز شهادتهم ما عندك اذ باءوا قلدت بينهم ما قال من حضره ا ما هذا فيلزمه والاراك اصل قوله فيها وغيره قال اما الفساق الذين لا تجوز شهادتهم فهم اذ بانوا قلدت شهادتهم قلت ا رأيت الحال الذي لا عنت بينهم فما ا هسم عن تجوز شهادتهم في تلك الحال قال لا ولكنهم انما باءت شهادتهما قلت والعدان عنتي قلدت شهادته من يومه اذا كان معروفا بالعدل والفاسيق لا تقبل الا بعد الاختبار فكيف لا عنت بين الذي هو ا بعد من ان تقبل شهادته اذا انتقلت حاله وامتنعت من ان تبالغ من هو اقرب من ان تجوز شهادته اذا انتقلت حاله قال فان قلت ان حال العبد تنتقل بغيره وحال الفاسق تنتقل بنفسه قلت له اولست تسوي بينهم اذا صار الى الحرية والعدل قال بلى قلت فكيف تفرق بينهم في امر تساوي بينهم فيه وقلت له ويدخل عليك ما ادخلت على نفسك في النصراني يسلم لانه ينتقل حاله بنقل نفسه فينبغي ان تجيز شهادته لانه اذا اسلم قبلت قال ما فعل وكذلك المكاتب عبده ما يؤدى ان ادى عنتي ا رأيت ان قذف قبل الاداء قال لا تبلا عن قلت و انت لو كنت اغانا لعن بين من تجوز شهادته لانه عنت بين الذميين لانهم سمي تجوز شهادتهم ما عندك قال وانما تركت اللعان بينهم ما الحديث قلت لو كان الحديث ثابتا ما يابلك على انك اخطأت اذا قبلت شهادة النصراني اذ قلت لا يبالغ الا بين من تجوز شهادته فقال بعض من حضره وانا كل على معنى غير هذا قلت فقل قال فاني انما لاعن بين الزوجين اذا كانت الزوجة المقدوفة من بحدلهما حين قذفهما من قبل ابي وجدت الله عز وجل حكم في قذف المحصنات بالحد يدرا عن الزوج باللعان فاذا كانت المقدوفة من لاجدلهما التعن الزوج وخرج من الحد والاعلا قلت فاقول في عيبه تحته حرمه فقفزها قال بحد قلت فان كان الزوج حرافقه فها قال يبالغ قلت له فقد تركت اصل قولك قال بعض من حضره ا ما في هذا فنعم ولكنك لا تقول به قلت فليزعم انه يقول به قلت لبعض من حكيت قوله لا اراك لا عنت بين الزوجين على الحرية لانك لو لا عنت على الحرية لا عنت بين الذميين ولا على الحرية الا لاسلام لانك لو فعلت لا عنت بين المحدثين الحرين المسلمين ولا اراك لا عنت بينهم على العبد لانك ولا عنت بينهم ما على العبد لم تبالغ بين الفاسقين ولا اراك لا عنت بينهم على ما وصف صاحبك من ان المقدوفة اذا كانت حرة مسلمة فعلى قاذفها الحد وانما لا تبالغ بينها وبين زوجها الحر المحدث في القذف ولا زوجها العبد وما لا عنت بينهم بعوم الآلة ولا بالحدث مع الآلة ولا متفردا ولا قلت فيها قول المستقيم على اصل ما ادعيت ثابتا كان او غير ثابت قال فلم لا تأخذت بحديث عمر بن شعيب قلت له لانعرفه عن عمر وانما رواه عمر حل لا يثبت حديثه ولو كان من حديثه كان منقطعاً عن عبد الله بن عمرو ونحن لا نقبل الحديث لانقطع عن هو اخطأ من عمرو اذا كان منقطعاً وقلنا بظاهر الآية وعمومها لم يفرق بين زوج فيها ولا زوجة نذكرها الله عز وجل عامة فقال لي كيف قلت اذا التعن الزوج فابت المرأة ان تلتن حدثت حدها بسما كان ا جلد ا فقلت له حكم الله عز وجل قال فاذكر قلت قول الله تبارك وتعالى من بعد ذكره التعان الزوج ويدرا عنم اللعان ان تشهد اربع شهادات بالله الآلة فكان يبنّا غير مشكل والله اعلم في الآية انهم اندرا عن نفسهم اجماع الزمان لم تلتن باللعان قال فهل توضع هذا بغيره قلت ما فيه اشكال ينبغي لي ان قرأ كتاب الله عز وجل وعرف من احكامه ولسان العرب ان بيتي مع غيره قال فان كنت تعلم معنى توضع غيره فقله قلت رأيت الزوج اذا قذف امرأته ما عليه قال عليه الحد الا ان يخبر من بها باللعان قلت اوليس قد يحكم في القذفة الحد الا ان يا اربعة شهداء قال بلى قلت وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولكن لهم شهداء الا انفسهم الآية قال نعم قلت انما يتحقق التنزيل سقوط الحد عنه قال اما انما فلا وما استبدلنا لانعم لانه اذا ذكر غير

الزوج يخرج من الحد بأربعة شهادته قال في الزوج يشهد أو يعا استدلالا على أنه انما وجب عليه الشهادة ليخرج  
 بهامن الحد فإذا لم يشهد لم يخرج من معنى القذف (١) أرايت لو قال قائل انما شهادة للفرقة وفي الولادون الحد  
 فإذا خالف الله بين الزوج في القذف وغيره ولم أحد الزوج في القذف لان الآية تحتل ما قلت ولا أحد فبالدلالة  
 على حده قال ليس ذلك ولكن على الاوهو يحتل قلت وأظهر معانيه أن يفرق بينه وبين القاذف غيره إذا شهد  
 وقلت ويجمع بينه وبين القاذف غيره إذا لم يشهد قال نعم قلت وتعلم أن شهادة الزوج وإن لم يذكر في القرآن أنها  
 تسقط الحد لا تكون الا لعني أن يخرج هامن الحد وكذلك كل من أحلفته ليخرج عن شيء قال نعم قلت  
 أفصدة الشهادة للزوج إذا كانت أخرجهما وأوجب على المرأة اللعان وفيها هذه العلل التي وصفت قال نعم قلت  
 فشهادة المرأة أخرجهما من الحد قال هي تخرج هامن الحد قلت ولا معنى لها في الشهادة الا لخروج من الحد  
 قال نعم قلت فإذا كانت تخرج هامن الحد كيف لم تكن محدودة أن لم تشهد فتخرج الشهادة منه كأقل في  
 الزوج إذا لم يشهد وحد وكيف باختلاف حالها عندك فهاهنا قلت في الزوج ما وضعت من أنه محدودان لم يشهد  
 وفي المرأة ليست محدودة والآية تحتل في الزوج معاني غير الحد وليس في التنزيل أن الزوج يدرب بالشهادة حدا  
 وفي التنزيل أن المرأة تدرب بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك فلس في شهادة المرأة معني غير دور الحد  
 لان الحد على ما في الكتاب والمعقول والقياس أثبت فتركها الشهادة كالأقرار سها ما قال الزوج فاعلمت  
 الأفرقت بين حد المرأة والرجل فأسقطت حد المرأة وهو أثبت حد الرجل وقلت له  
 أرايت لو قالت لك المرأة المقتدوفة ان كانت شهادته على بازنا شهادة تلزني خذني وان كانت لا تلزمني فلا  
 تخلفني وحدتي وكذلك تصنع في أربعة لوشهدوا على وكانوا عدا ولا حد دني وإن لم يشعوا الشهادة حددتهم  
 أو عييدا أو مشركين حددتهم قال أقول حكمت وحكم الزوج خارج من حكم الشهود على غير الزوج قلت  
 فقالت لك فان كانت شهادة لا وجب على حد فامتنعت من أن أشهد لم حبستى وأنت لا تجبى الابحى قال  
 أقول حبستك لتعني قالت ولعني معنى قال نعم يخرج من هامن الحد قال فان لم أقبل فالحبس هو الحد قال  
 ليس به قلت فقالت فلم تجبستى لغير المعنى الذي يجب على من الحد قال الحد حبستك قالت فتعني على فاقه قال  
 لا قلت فان قالت فالحبس ظلم لاني أنت أخذت مني حدا ولا امتنع عني حبسا فمن أين وجدت على الحبس أن تحده  
 في كتاب أو سنة أو أجمع عليه أهل العلم أو قياس قال أما كتاب أو سنة أو أجمع فلا وأما قياس فتم  
 قلت أو حدنا القياس قال اني أقول في الرجل يدعي عليه الدم يحلف ويبرأ فان لم يفعل لم أقنله وحبسته  
 (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أو يقبل منك القياس على غير كتاب ولا سنة ولا أمر يجمع عليه ولا أرا قال لا  
 قلت فمن قال لك من ادعى عليه دم حبس حتى يحلف فبرأ أم يقر فيقتل قال أنصفته قلت له أفعل في الناس  
 أن يقبلوا منك ما استعنت ان خالفت القياس فان كان ذلك عليهم قلوبا من غيرك مثل ما قبلوا منك لان  
 أحمل الناس لو اعترض فسل عن شيء فرفضه فقال لم يعتقد قوله ان يكون خبر الا زمان كتاب أو سنة أو  
 إجماع أو قياس على واحد من هذا وأما راجعته فيكون استعنته كما استعنته أنت قال ما ذلك لأحد قلت  
 فقد قلته في هذا الموضوع وغيره وخالفت فيه الكتاب وقياس فوأك قال وأين خالفت قياس فولي قلت ما تقول  
 فبين ادعى على رجل درهم فاقا كثر إلى أي غايته شاهد من الدعوى أو غصب دارا أو عدا أو غيره قال يحلف فان  
 حلف برى وإن نكل رزسه ما نكل عنه وكذلك لو ادعى عليه جراح في موضع عيب أفضا عدا من الجراح دون  
 النفس ان حلف برى وإن نكل اقتص منه قال نعم قلت فكل من جعلت عليه العيب فيمادون النفس ان حلف  
 برى وإن نكل قام النكول في الحكم مقام الاقرار فأعطيت به القود والمال قال نعم قلت ولم يكن هذا في  
 النفس هكذا قال في استعظام النفس قلت فأنت تقطع البدين والرجلين ونفقا العينين وتشتق الرأس  
 فصلا وهذا يكون منه التلف بالنكول وتزعم أنه يشوم مقام الاقرار فلا تأخذ به النفس قال أما في القياس  
 فليزمننا أن تأخذ به النفس وقد تفرق فيه صاحبنا فقال أحدهما أحسبه كالأقرار وقال الآخر لا أحسبه

الاصم وان قلع من من  
قد انقر قلع منه فان كان  
المفوع منه لم يشعر  
فلا قد وحى بشعره فقام  
طرحه اسنانه ونباتها  
فان لم يمتسكه وقال  
اهل العلم به لا يثبت  
افدنا ولو قلع له سنانا ثمة  
ففيها حكمه الا ان  
يكون القلع مثلها  
فيقادمه ومن اقتض  
حقه بغير سلطان عز  
ولاشئ عليه ولو قال  
المقص اخرج عيني  
فأخرج بسارة فقطعها  
وقال جددت وانعام فلا  
عقل ولا فاضا فاذا  
برأقتص من عينه  
وان قال لم اسمع او رأيت  
ان الفصاص بها  
يسقط عن عيني ازم  
المقتصدية الدولو كان  
ذلك في سرقة لم يقطع  
عينه ولا يشبه الحد  
حقوق العباد ولو قال  
الجان مات من قطع  
الدين والرجلين وقال  
الولي مات من غيرهما  
فالقول قول الولي  
(قال) ويحضر الامام  
الفصاص عدلين  
عائلين حتى لا يقاد الا  
(١) الدهن بالقريل  
ضرب من العذاب كذا  
في اللسان

واخف منه دية وجبه ظلم قلت واخذ الدية منه في اصل قول صاحب ظلم لان الدية عنده لا تؤخذ في  
العدل البطل وهذا المصالح فان كان صاحبه اخطأ في دعوى القتل فاقروا عليهم ما عاترك القياس  
فتعفى على اصل خطائهم تعفى عليه ما لا يشبه ما قد حكم الله عز وجل فيه تصاد به العذاب والدية  
لا يكون الا بالقدور وان قلت العذاب اسجن فذلك اخف ثلثا اما السجين جده هو فان كان حداثكم  
تجسها امانة يوم اولى ان توت ان كانت ثيبا قال ما السجين بجده وما السجين الاتيين الحد قلت وقد قال الله  
تبارك وتعالى في الزانيين ولشده عذابهما ما نفسه من المؤمنين اقترأ عني بعد ايهما الحد والخمس قال بل  
الحد وليس السجين بحول والعذاب في الزنا الحدود ولكن السجين قد يلزمه اسم عذاب قلت والسفر اسم عذاب  
(٢) والحق والتعلق وغيرهما به ادب به النفس عذاب فان قال قائل اعذبها لم تخلف بعض هذا قال  
ليس له وانما العذاب الحد قلت اجل واجلد ورحمته في الملاحقة فيه ولو كانت لك به حجة كانت عليك  
لغيرك ثلثها او اربع فيها  
(٣) الخلاف في الطلاق الثلاث اخبر الشافعي عن مالك بن انس عن عبد الله بن زيد مولى الاسود بن سفيان  
عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فبعث  
اليها وكيله بشعره فقطعته فقال والله ما لك عينا من شئ فقامت التي صلى الله عليه وسلم فقد كرت  
ذلك فقال ليس لك عليه نفقة (قال الشافعي) رحمه الله وابن عمر رضي الله عنهم ما طلق امرأته البتة  
وعلم ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأسقط نفقتها لانه لا رجعة له عليها والبتة التي لا رجعة لها عليها ثلاث ولم  
يعب النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الثلاث وحكم فيما سواها من الطلاق بالنفقة والسكنى فان قال  
قائل ما دل على ان البتة ثلاث فهي لم يكن سمي ابن عمر رضي الله عنهم ثلاثا البتة او نوى بالبتة ثلاثا كانت  
واحدة تلك الربعة وعليه نفقتها ومن زعم ان البتة ثلاث بالنية المطلق ولا تسمية ثلاث قال ان النبي صلى  
الله عليه وسلم اذ لم يعب الطلاق الذي هو ثلاث دليل على ان الطلاق بيد الزوج ما بقي منه ابقى لنفسه وما  
اخرج منه من يدرمه غير محرم عليه كالايجرم عليه ان يعق رقبة ولا يخرج من ماله صدقة وقد يقال له  
لو اقيمت ما تستغنى به عن الناس كان خيرا لك فان قال قائل ما دل على ان ابا عمرو ولا يعدوان يكون سمي ثلاثا  
او نوى بالبتة ثلاثا قلنا الدليل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله اخبرنا ناعلي محمد بن علي  
ابن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجر بن عبد بن ركانة بن عبد بن طلق امرأته سبيعة  
المرنية البتة ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني طلق امرأتني سبيعة البتة والله ما أردت الا واحدة فقال  
التي صلى الله عليه وسلم لكانة والله ما أردت الا واحدة فقال لكانة والله ما أردت الا واحدة فردداه اليه النبي  
صلى الله عليه وسلم طلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما (قال الشافعي) رحمه الله  
اخبرنا ما تلقى عن ابن شهاب عن سهل بن سعد انه اخبره انه تلاع عن عويمر امرأته بين يدي النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو مع الناس فلما فرغ من صلاتهم قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها  
قطعت بالان قبل ان ياخر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك قال ابن شهاب فكانت تلك السنة المتلاعنين  
(قال الشافعي) رحمه الله فقد طلق عويمر ثلاثا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان ذلك محرما لنهاه عنه  
وقال ان الطلاق وان لم يكف فانت عاص بان تجمع ثلاثا فافعل كذا كما امر النبي صلى الله عليه وسلم عمر ان  
ياخر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين طلق امرأته حانثا ان راجعها ثم يسكنها حتى تظهر ثم يحبس ثم  
تظهر ثم ان شاء طلق وان شاء أمسك فلا يقر النبي صلى الله عليه وسلم بطلاق لا يفعله أحد بين يديه  
الا انما عنته لعلمه بالحق والباطل لا بطل بين يديه لا يغيره اخبرنا الربيع قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا  
ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول اخبرني الطالب بن حنبل انه طلق امرأته  
البتة ثم أتى عمر فذكر ذلك له فقال ما جئت على ذلك قال قد فعلته فثلاثا ولو اتهم فعدوا ما يؤمنون به لكان خيرا

لهم وأشد تشبهاً جاحلاً على ذلك قال قد فعلته قال أسألك عليلك امرأتك فان الواحدة ثبت أخبرنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتممة مثل ما قال المطلب (قال الشافعي) أخبرنا الثقف عن ابن  
سعيد عن بكير عن سليمان بن رجلان بن زريق طلق امرأته البتة قال عمر رضي الله عنه ما أردت بذلك  
قال أترأى أقيم على حرام والنساء كسيفاً خلف (قال الشافعي) رحمه الله أراد أنه أراد أن يفردها عليه  
قال وهذه الخبر في الحديث في الزرق يدل على أن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه المطلب ما أردت بذلك  
يريد واحدة أو ثلاثاً فأخبر أنه لم يرد به زيادة في عدد الطلاق وأنه قال بل لأنه زيادة الزمة واحدة وهي أقل  
الطلاق وقوله ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لوطق فلم يذكر البتة إذ كانت كلمة واحدة تليق في أصل الطلاق  
تحتل صفة الطلاق وزيادة في عدده ومعنى غير ذلك فهماء عن المشكل من القول ولم يبه عن الطلاق ولم يبه  
ولم يقل له لو أردت ثلاثاً كان مكر وهاعليل وهو لا يحلفه على ما أردت إلا لو أراد أن يكر من واحدة الزمة ذلك  
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف وكان أعلمهم  
بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن طلق امرأته البتة وهو مرض موزعها فغضب عنه بعد  
انقضائها (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن امرأته عبد الرحمن  
نشدته الطلاق فقال إذا حضت ثم طهرت فأذنتني فطهرت وهو مرض فآذنته فطلقها ثلاثاً (قال الشافعي)  
رحمه الله والبتة في حديث مالك بيان هذا الحديث ثلاثاً لما وصفنا من أن يقول طالق البتة بنوى ثلاثاً وقد  
بينما ابن سيرين فقطع موضع الشك فيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن  
محمد بن عبد الرحمن بن زويان عن محمد بن أبي بكر قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بداه أن  
يشكها فذهب يستقي فذهب معه أسأل له فقال أباه ريرة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقالا  
لا ترى أن تشكها حتى تشك زوجاً غيرك قال إنما كان طلاقاً لها واحدة فقال ابن عباس إنك أرسلت  
من يملك ما كان لك من فضل (قال الشافعي) رحمه الله وما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة عليه أن يطلق ثلاثاً  
ولو كان ذلك معيباً لقاله لزم الطلاق وبشما صنعت ثم سمي حين واجهه فإذا به ابن عباس على التجهو  
عليه أن قال له أنك أرسلت من يملك ما كان لك من فضل ولم يقل بشما صنعت ولا خرجت في إرساله أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن أبي عياش الأنصاري عن  
عطاء بن يسار قال جاء رجل يستقي عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسها قال عطاء فقلت  
إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو إنما أنت قاص الواحدة تشبهوا الثلاث فخرج مهاجتي تشك زوجاً  
غيره ولم يقل له عبد الله بشما صنعت حين طلق ثلاثاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك  
عن يحيى بن سعيد أن بكراً أخبر عن النعمان بن أبي عياش أنه كان حاضراً عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر  
فأخبرهما محمد بن أبي بكر فقال اندجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فإذا  
ترى أن فقال ابن الزبير إن هذا الأمر مما تشبه قول أذهب إلى ابن عباس وأبو هريرة فأنى تركهما عند عائشة  
فسلهم أن تتأخرا خبرنا فذهب فسألهم فقال ابن عباس لأبي هريرة آفته بأهريرة فقدمها تلك معضلة فقال أبو  
هريرة رضي الله عنه الواحدة تشبه الثلاث فخرج مهاجتي تشك زوجاً غيري وقال ابن عباس مثل ذلك ولم يبع  
عليه الثلاث ولا عائشة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني مالك عن ابن شهاب عن عروة أن  
مولا تبنى عدى يقال لها زمرأ أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي ومثلاً ما عفت فقلت فأرسلت إلى  
حفصة فذعتني ومثلاً فقلت في خبرتك خبراً ولا أحب أن تصني شيئاً أمرك ببدل ما لم يعل زوجك  
فالت فخرأته ثلاثاً فلم تقل لها حفصة لا يجوز لك أن تطلق ثلاثاً ولو كان ذلك معيباً على الرجل إذا كان ذلك

(باب عفو المجني عليه ثم  
موت وغير ذلك)

قال الشافعي رحمه الله  
ولو قال المجني عليه عدا  
قد عفوت عن جنايته  
من قود وعقل ثم صم  
جاز في الزمة بالجنابة ولم  
يجز في الزمة من الزيادة  
لأنهم لم تكن وجبت  
حين عفا ولو قال قد عفوت  
عنها وما يحدث منها من  
عقل وقود ثم مات منها فلا  
سبيل إلى القود لعفو  
وتنظر إلى أرض الجنابة  
فكان فيها قسولان  
أحدهما جائز العفو  
عنه من ثلث مال العاق  
كانها موضوعة فهي  
نصف العشر ويؤخذ  
بباق الآية والقول  
الثاني أنه يؤخذ

جميع الجنابة لآلها  
صارت نفسا وهذا قاتل  
لا يجوز له وصية بحال  
(قال الزني) رحمه الله  
هذا أولى بقوله لان كل  
ذلك وصية لقاتل فلما  
بطل بعضها بطل جميعها  
ولانه قطع بأنه لو عفا  
والقاتل عبد جاز العفو  
من ثلث الميت (قال)  
وانما أجزأنا ذلك لانه  
وصية لسيد العبد  
أهل الوصايا ولانه قال  
في قتل الخطأ لو عفا  
عن أرض الجنابة جاز  
عفوها لآلها وصية بغير  
قاتل. (قال الشافعي)  
رحمه الله ولو كان القاتل  
خطأ ذمنا لا يجزى على  
عاقلة الحكم أو مسلما  
أثر جنابة خطأ فدية  
في أموالها والعفو  
بالمثل لانه وصية للقاتل  
ولو كان لهما عاقلة لم يكن  
عفو عن العاقلة الآن  
وبدعيه عفو عنه  
أرض الحياية أو ما يلزم  
من أرض الجنابة قد  
عفو ذلك عن عاقلة  
( ) قوله لما خص به  
رسوله من وجبة الخ  
فكذا في النسخ ولعل في  
العبارة سقط أو تحريف  
فالظن كسبه محصه

معيبا عليها كان سدا هافه ما يسده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن  
أبيه عن جهيمان عن أم بكر أنها ألبسة أنها اختلفت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتت عثمان في ذلك  
فقال هي أطلقة الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت فعثمان رضي الله عنه يخبره أنه أمي أن نفس  
واحدة كان ماسي ولا يقول له لا ينبغي لك أن تسيأ كثر من واحدة بل في هذا القول دلالة على أنه سائر  
أن يسيأ كثر من واحدة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن  
أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال البتة ما يقول الناس فيها فقال أبو بكر  
فقلت له كان أبان بن عثمان يجعلها واحدة فقال عمر لو كان الطلاق ألقاما لم يفت البتة منه شيئا من قال البتة  
فقد درجى الغاية القصوى (قال الشافعي) ولم يجعل عن واحد منهم على اختلاف فهم في البتة أنه عاب البتة  
ولا عاب ثلاثا (قال الشافعي) قال مالك في الخيرية أن خيرها زوجها فاختارت نفسها فقد طلق ثلاثا  
وان قال زوجها ما أخبرك إلا في واحدة فليس له في ذلك قول وهذا أحسن ما سمعت (قال الشافعي)  
فإذا كان مالك يزعم أن من مضى من سلف هذه الأمة قد خيروا وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والخيار إذا اختارت المرأة نفسها يكون ثلاثا كان ينبغي زعم أن الخيار لا يعمل لآلها إذا اختارت كان ثلاثا  
وإذا زعم أن الخيار يعمل وهي إذا اختارت نفسها لم يملك ثلاثا فقد زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد  
أجاز طلاق ثلاث وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإن قال أنت طالق البتة  
بنوى ثلاث فهي ثلاث وان نوى واحدة فواحدة وإن قال أنت طالق بنوى ثلاث فهي ثلاث (قال الشافعي)  
أحب أن يكون الخيار في طهر لم يمسها فيه (قال الشافعي) أحب أن لا يملك الرجل امرأته ولا يخيرها  
ولا يخلعها ولا يجعل لها طلاقا يخلع ولا غيره ولا يوقع عليها طلاقا لا يظهره قبل جماع فبما على  
المطلقة فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تطلق طاهرا وقال الله عز وجل فطلقوهن لعدتهن فإذا كن  
هذا طلاقا بوقعه الرجل أو بوقعه المرأة بأمر الرجل فهو كبقائه فلا أحب أن يكون الأبي طاهرا من غير  
جماع (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أنه سجد جبير  
أخبره أن رجلا أتى ابن عباس فقال طلق امرأتى مائة فقال ابن عباس رضي الله عنه ما أخذ ثلاثا وتدع سبعها  
وتسعين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن جريج أن عطاء ومجاهد أقالا أن رجلا أتى ابن عباس  
فقال طلق امرأتى مائة فقال ابن عباس تأخذ ثلاثا وتدع سبعها وتسعين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وحده عن ابن عباس أنه قال وسبع وتسعين عدوا واتخذت  
بها آيات الله عز وجل وأعاب عليه ابن عباس كل ما زاد عن عدد الطلاق الذي لم يجعله الله إليه ولم يعب عليه  
ما جعل الله إليه من الثلاث وفي هذا دلالة على أنه يجوز له عنده أن يطلق ثلاثا ولا يجوز له ما لم يكن إليه  
(ما جاعل) أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه (قال الشافعي) رحمه الله أن الله تبارك وتعالى (أ) لما  
خص به رسوله من وجبة وأبأن من فضله من الباتية بينه وبين خلقه بالفرض على خلقه بطاعته في غير آية  
من كتابه فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال ولله ذر الذين يتخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة  
أو يصيبهم عذاب أليم وقال لا تحموا أمواله الرسول بشم كدعاب بعضكم بعضا وقال إذا ألبستم الرسول  
فقد صمنا بين يدي شجوا كصدقة وقال لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي (قال الشافعي) رحمه الله  
افترض الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم أشياء خففها عن خلقه ليزيدهم إتشاء الله قربة إليه وذكرامة  
وأما له أشياء أحضرها على خلقه زيادة في كرامته وتبين الفضيلة مع ما لا يخص من كرامته له وهي  
موضوعة في مواضعها (قال الشافعي) رحمه الله في ذلك من ملأ وجهه سيرة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم يكن عليه أن يخبرها في المقام معه وأمراته له وحسبها إذا أدى إليها ما يجب عليه لها وإن



فيجوز ذلك لها (قال

الزبي) رحمه الله

أثبت أنها وصية وأنها

باطلة لقائل (قال

الشافعي) رحمه الله

ولو جنى عبد على حر

فابتاعه بأرض المرح

فهو عفو ولم يجز البيع

إلا أن يعلأ أرض المرح

لأن الأيمان لا تحوز

الامعومة فإن أصاب

به عياره وكان له في

عقده أرض جناية

باب أسنان الأبل

المغلقة والعمد وكيف

يشبه العمدة الخاطئة

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا ابن عيينة عن علي

ابن زيد بن جعدان عن

القاسم بن ربيعة عن ابن

عمر أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال ألا أن في قتل

(١) قوله ومن لم ياتهب

كذافي النسخ ولعل لم

زائد من النسخ والصواب

حذفها وقوله ياتهب على

لغة أهل الحجاز من إبدال

فاء الأفعال في الشال

حرف لين جنس حركة

ما قبله نحو اتصل ياتصل

فهو متصل وهكذا وقد

سبق في الام من ذلك

كثير فليقل كتبه صحيحه

كرهه وأمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم أن يخبر نساءه فقال قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها إلى قوله أجزأكم من غيرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختاره فلم يكن الحمار إذا اختاره مطلقاً ولم يجب عليه أن يحدث لهن مطلقاً إذا اختره (قال الشافعي) رحمه الله وكان تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن شاء الله كما أمره الله عز وجل إن أردن الحياة الدنيا وزينتها لم يختره وأحدث لهن مطلقاً لا يجعل الطلاق البين لقول الله عز وجل وحل فتمالين أمتعنكم وأسرحنكم سرا جابلاً أحدث لكن إذا اختزن الحياة الدنيا وزينتها ما وسرا جابلاً فاختره لم يجب ذلك عليه أن يحدث لهن مطلقاً ولا ما شاءاً فاما قول عائشة رضي الله عنها فقد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختاره أنه أفا كان ذلك طلاقاً فتعني والله أعلم لم يجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم أن يحدث لنا مطلقاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فرض الله عز وجل على النبي صلى الله عليه وسلم أن اختزن الحياة الدنيا أن يتعنه فاختزن الله ورسوله فلم يطلق واحدة منهن فكل من خير امرأته فلم يختز الطلاق فلا يطلق عليه (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك كل من خير فليس له اختيار يطلق حتى تطلق الخيرة نفسها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أن عائشة قالت قد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك مطلقاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها غسل معنى هذا الحديث (قال الشافعي) فأئز الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أجبك حسنهن إلا ما ملكت بينك (قال الشافعي) قال بعض أهل العلم أنزلت عليه لا يحل لك بعد تخييرهم أزواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن عائشة أنها قالت ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء أخبرنا الربيع قال قال الشافعي كأنها تعني اللائي خطن علي في قول الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج (قال الشافعي) وأحسب قول عائشة أحل له النساء لقول الله تبارك وتعالى إنا أحلنا لك أزواجك إلى قوله خالصة لثمن دون المؤمنين (قال الشافعي) فذكر الله عز وجل ما أحل له فذكر أزواجه اللائي أتى أجورهن وذكر بنات عمه وبنات خاله وبنات خالته وأمرأة مؤمنة أن زهبت نفسها للنبي قال فدل ذلك على معين أحد ههنا أحل له مع أزواجه من ليس له بزوجه يوم أحل له وذلك أنه لم يكن عنده صلى الله عليه وسلم من بنات عمه ولا بنات عماته ولا بنات خاله ولا بنات خالته امرأة وكان عنده عندئذ نسوة وعلى أنه أباح له من العمد ما حظر على غيره (١) ومن لم ياتهب بغير مهر ما حظره على غيره (قال الشافعي) رحمه الله ثم جعل له في اللائي من أنفسهن أن ياتهب ويترك فقال ترى من تشاءن وتزوي البسك من تشاء إلى عيسك (قال الشافعي) فمن ياتهب منهن ففي زوجة لا تحل لأحد بعده ومن لم ياتهب فليس يقع عليها اسم زوجة وهي تحل له ولغيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة زهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقامت قياماً طويلاً فقال رجل لرسول الله وزوجتها أن لم يكن لك بها حاجة فذكر أنه زوجها إياها (قال الشافعي) رحمه الله وكان مما خص الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم قوله التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقال وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تكسوا أزواجه من بعده أبداً حرم نكاح نساءه من بعده على العالمين ليس هكذا نساءه أحد غيره وقال عز وجل بالنساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فآتابهن به صلى الله عليه وسلم من نساء العالمين (قال الشافعي) رحمه الله وقوله وأزواجه أمهاتهم مثل ما وصفت من اتناع لسان العرب وإن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة ومما وصفت من أن الله أحكم كثيراً من قرأ فيه وجهه ومن شرائع واختلافها على لسان نبيه وفي فعله فقوله أمهاتهم يعني في معنى

العبد انطلق بالسوط  
والصامائة من الابل  
مغلظة منها أربعون  
خلفه في بطونها أولادها  
(قال الشافعي) رحمه  
الله فهذا خطأ في القتل  
وان كان عذافي الضرب  
واحتج بعمر بن الخطاب  
وعطاء رضى الله عنهما  
أنهما قالوا في تغليظ  
لالل أربعون خلفه

وثلاثون حقة وثلاثون  
جفنة (قال الشافعي)  
رحمه الله والخلفه الحامل  
وقل ما تحصل الاثنية  
فصاعدا فاية نافعة من  
ابل العاقلة جلت فهي  
خلفه تجزى في الدية  
ما لم تكن معيبة وكذلك  
لوضربه بسوط خفيف  
أو بجرج لا يشدخ أو  
بجديف لم يجرح أو  
ألقاه في بحر قرب البر

(١) قوله قال تابط شرا  
الخزب الشرفي  
الصباح والمحكم الى  
الشغرى وفي اللسان قال  
ابن بري وأراد بأعمال  
تابط شرا وكان طعامهم  
على يده وأما قوله عليهم  
خوفان تطول بهم الققرة  
فيعني زادهم فسادهم  
بكرة الأم وصاروا له بكرة  
الأولاد

دون معنى وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن بحال ولا يحرم عليهم نكاح بنات لولهن كما يحرم عليهم نكاح  
بنات أمهاتهم إلا في ولدهنهم أو أراضعهن (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل ما دل على ذلك الدليل  
عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج فاطمة بنته وهو أبو المؤمنين وهي بنت خديجة أم المؤمنين زوجها  
علي رضى الله عنه وزوج حرقبة وأم كلثوم عثمان وهو بالمدينة وأن بنت سلم تزوجت وأن الزبير بن  
العوام تزوج بنت أبي بكر وان طلحة تزوج ابنته الأخرى وهما اختا أم المؤمنين وعبد الرحمن بن عوف تزوج  
ابنة عكر أخت أم المؤمنين زينب ولا يرهن المؤمنين ولا يرهنهم كما يرون أمهاتهم ويرهنهم ويشهن أن يكن  
أمهات لعظم الحق عليهم مع تحريم نكاحهن (قال الشافعي) رحمه الله وقد نزل القرآن في النازلة نزل  
على ما يفهم من أنزلت فيه كالعامية في الظاهر وهي برادها الخاص والمعنى دون ما سواه (قال الشافعي)  
رحمه الله والعرب تقول للراثة رب أمرهم أمنا وأم العيال وتقول ذلك الرجل يتولى أن يعقبتهم أم العيال  
عني أنه وضع نفسه موضع الأم التي ترب أم العيال (١) وقال تابط شرا وهو يذ كغزاة غزاها ورجل من  
أحبابه ولي قوتهم

وأما عيال قد شهدت تقوتهم \* إذا احترتهم أقصرت وأقلت  
تخاف علينا الجوع إن هي أكثر \* ونحو جباة أو أول تالت  
وما إن بها ضنما في وطائها \* ولكنهم خشية الجوع أبقت  
قلت الرجل يسمى أما وقد قتل العرب للناقة والبقرة والشاة والارض هذه أم عيالنا على معنى التي تقوت  
عيالنا (قال الشافعي) قال الله عز وجل الذين يظهرون منكم من نسايتهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي  
ولدهنهم يعني أن اللائي ولدهنهم أمهاتهم بكل حال الوارات والمورثات المحرمات بأنفسهن والمحرمات بغيرهن  
اللائي لم يكن قط إلا أمهات نيس اللائي يحدثن رضاعا للولد فيكن به أمهات وقد كن قبل ارضاعه غير أمهات  
له ولا أمهات المؤمنين عامة يحرم من بحرمة أحدهن أو يحدنها الرجل أو أمهات المؤمنين اللائي حرم بنهن  
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكل هؤلاء محرمين بنسب يحدنهم رجل يحدنهم أو يحدنهم أو حرمه النبي صلى  
الله عليه وسلم والأم يحرم نفسه أو تروث فحرمها غيره فأزواجها الأم فيجمع مع أمهاتها في بعض دون  
بعض كما وصفتنا من يقع عليه اسم الأم غيرها والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا دلالة على أشباهه من  
القرآن جهلهم من قصر عمره باللسان والفقهاء فاما ما سوي ما وصفتنا من أن النبي صلى الله عليه وسلم من عدد  
النساء أكثر مما للناس ومن أنهن بغير مهر ومن أن أزواجه أمهاتهم لا يحلن لأحد بعدهن ما في مثل معناه من  
الحكم بين الأزواج فيما يحل منهن ويحرم من الحادث ولا يعلم حال الناس يخالف حال النبي صلى الله عليه وسلم  
في ذلك فمن ذلك أن كان يقسم لسانه فإذا أراد سفرًا أقرع عينين فابتين خرج سهماهن ج بهما معه وهذا لكل  
من له أزواج من الناس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني محمد بن علي أنه سمع ابن شهاب يحدث عن  
عبيد الله عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرًا أقرع عين من نسائه  
فابتين خرج سهماهن ج بهما (قال الشافعي) رحمه الله ومن ذلك أنه إذا فرق أسودة فقالت لا تفارقني  
ودعني حتى يحضرني الله في أزواجك وأنا أهبل ليلي وبوي لأختي عائشة (قال) وقد فعلت ابنة محمد بن مسلمة  
شبهًا بهذا حبس أراد زوجهما لافها وازل فيها ذكر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن  
السبيعي في ذلك وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا إلى صلها (قال الشافعي) وهذا موضوع في موضعه  
مجمع أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال قلت لأبي عبد الله عن عروة عن أبيه عن زينب  
ابنة أبي سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت قلت لأبي عبد الله هل لك في أختي بنت أبي سفيان  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فافعل ماذا قالت تنكحها قال أختك قالت نعم قال أو تنكح ذلك قالت  
نعم ليست لك بمغيلة وأحب من شركي في خير أختي قال فأنها لا تحل لي فقلت والله لقد أخبرتك أنك تحطبت

ابنة أبي سلمة قال ابنة أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو تكن ربيتي في بحري ما حلت لي انما الابنة اخي من الرضاغة ارضعتي واباها تويصة فلا تعرض علي بناتكن ولا اخواتكن (قال الشافعي) رحمه الله وكل ما وصفتك محافض الله على النبي صلى الله عليه وسلم وجعل له دون الناس وبينه في كتاب الله أو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله أو ما اجمع عليه أهل العلم عندنا لم يختلفوا فيه

(ما جاء في أمر النكاح) قال الله تبارك وتعالى وإتكو الأباي منكم إلى قوله يغنهم الله من فضله (قال الشافعي) رحمه الله والأمر في الكتاب والسنة وكلام الناس يحتمل معاني أحدها أن يكون الله عز وجل حرم شيئا ثم أباحه فكان أمره احلال ما حرم كقول الله عز وجل وإذا حلفتم على ما صادوا وتكفوه فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض الآية (قال الشافعي) رحمه الله وذلك أنه حرم الصديق المحرم ونهى عن البيع عند النداء ثم أباحه ما في وقت غير الذي حرّمه ما فيه كقوله وأتوا النساء صدقاتهن نفقة لغيره إلى امرئنا وقوله فإذا وجبت جنوبهم فاكولوا منها وأطعموا (قال الشافعي) وأشبه لهذا كثير في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ليس أن حتماً ينصطدوا إذا حلوا ولا ينتشروا للطلب التجارة إذا صلوا ولا يأكل من صدق امرأته إذا طابت عنه نهسا ولا يأكل من بدنته إذا انحدر (قال) ويحتمل أن يكون دلهم على ما فيه رشدهم بالنكاح لقوله عز وجل إن يكونوا فقرا يغنهم الله من فضله بدل على ما فيه سبب الفسخ والعفاف كقول النبي صلى الله عليه وسلم سافروا وتصوموا ورزقوا فاما هذا دلالة لاحتم أن سافر لطلب صحة ورزق (قال الشافعي) ويحتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتماً في كل لحتم من الله الرشد فيجتمع الحتم والرشد وقال بعض أهل العلم الأمر كله على الإباحة والدلالة على الردح حتى يوحّد الدلالة من الكتاب أو السنة أو الإجماع على أنه إما أن يرد الأمر الحتم فيكون فرضاً لا يحل تركه كقول الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فدل على أنهم حاتم وكقوله نذمن أموالهم صدقة وقوله وآتوا الجحجهم العصرة لله وقوله والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فذكر الحج والعمرتين معاً في الأمر وأفراد الحج في الفرض فلم يقل أكثر أهل العلم العصرة على الحتم وإن كنّا نحب أن لا يدعها مسلم وأشبه هذا في كتاب الله عز وجل كثير (قال الشافعي) وما نهى الله عنه فهو محرم حتى يوحّد الدلالة عليه بان النهي عنه على غير التبريم وأنه إما أن يرد الإرشاد أو تنزهها أو أدباً للمعنى عنه وما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أيضاً (قال الشافعي) رحمه الله ومن قال الأمر على غير الحتم حتى تأت الدلالة على أنه حتم انبغى أن تكون الدلالة على ما وصفت من الفرق بين الأمر والنهي وما وصفتها مستندا كتاب الله القرآن والسنة وأشبه ذلك سكتنا عنه إكتفاء بما ذكرنا مما نذكر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شافعي عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذروني ما ترككم فإنه إنما هلك من كل قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما أمرتكم به من أمر فاتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاتوا به أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شافعي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله وقيل يحتمل أن يكون الأمر في معنى التي فيكونان لإدريس الأدلة أنها غير لازمين ويكون قول النبي صلى الله عليه وسلم فاتوا منه ما استطعتم أن يقول (١) عليهم آتان الأمر فيما استطعتم لأن الناس إنما كفّفوا ما استطاعوا في الفعل استطاعوا على ما لا شيء متكلف وأما النهي فالتكليف لكل ما أرتدركه يستطيع لانه ليس بشكك شيء يحدث إنما هو شيء يكفّف عنه (قال الشافعي) رحمه الله وعلى أهل العلم عند تلاوة الكتاب ومعرفة السنة طلب الدلائل لغير قواين الحتم والمباح والإرشاد الذي ليس يحتم في الأمر والنهي معاً (قال) حتم لازم لا وليه إلا أبي وأما الجراح والغنى إذا أردن النكاح ودعوا إلى ضمان الأزواج أن يزوجوهن لقول

وهو يحسن العزم أو ما الأغلب أنه لا يموت من مثله فأت فلا تود وفيه اليد على العاقبة وكذلك الجراح وكذلك التغلظ في النفس والجراح في النهر الحرام والبلد الحرام وذو الرحم وروى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قضى في دية امرأة وطب بكمه بدية وثلاث (قال) وهكذا أسنان دية العمد حالة في ماله إذا زال عنه القصاص (قال المرفق) رحمه الله إذا كانت للجلطة أعلى سنن سنن الخطأ التغلظ فالخطأ أحق بالتغلظ إذا صارت عليه وبالله التوفيق

(باب أسنان الخطأ وتوقيها وديات النفوس والجراح وغيرها)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ قصبر رقبته وموتة ودية مسلمة

(١) قوله عليهم آتان (١) الاخراج كذا في النسخ وفي العبارة تحريف ظاهر وقد تحتاج إلى فضل نظروا معان فتأمل كسبه مصحفة

أول أهله فأبى على لسان  
 نبه صلى الله عليه وسلم  
 أن الدنيا ما تمنى من الأبل  
 وروى عن سليمان بن  
 يسار قال أنهم كانوا  
 يقولون دية الخطامائة  
 من الأبل عشرون  
 ابنه نخاض وعشرون  
 بنت لبون وعشرون  
 ابن لبون وعشرون  
 حقة وعشرون جبعة  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله فهذا أخذ ولا يكف  
 أحدهم العاقلة غير إليه  
 ولا يقبل مندونها قال  
 يمكن بلده أبل يكف في  
 أقرب البلدان إليه فان  
 كانت أبل العاقلة مختلفة  
 أدى كل رجل منهم من  
 إليه فان كانت بها فأو  
 جو ياقيل أن أدت  
 مصاحبا جبر على قبولها  
 فان أعوزت الأبل فقبته  
 ذنابير وأداهم كاقومها  
 عمر بن الخطاب رضى  
 الله عنه (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى والعلم  
 محيط بأنه لم يقومها الا  
 قيمة يومها فإذا قومها  
 كذلك فاتباعه ان تقوم  
 متى وجبت ولعله ان  
 لا يكون قوما الا في حين  
 ولد أعوزت فيه  
 أو برأى الخالق والولى  
 فعدل على تقويمه  
 فلا عوا رفوه لا يكف

الله تعالى وإذا طلقتم النساء فليمن أحلهن فلا تعضلوهن أن ينكمن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف  
 (قال الشافعي) رحمه الله فان شبه على أحد أن مبتدأة الآية على ذكر الازواج في الآية دلالة على أنها  
 نهى عن العضل الاولياء لان الزوج اذا طلق فليقت المرأة الاجل فهو بعد الناس منها فكيف يعضلها من  
 لا ميل ولا شريك له في أن يعضلها في بعضها فان قال قائل قد تعطل اذا طار بن بلوغ أحلهن لان الله عز وجل  
 يقول للازواج اذا طلقتم النساء فليمن أحلهن فامسكوهن بغير وفاق وأسرجهن بغير عرف فلا بد على  
 الله يرد بها هذا المعنى وانما لا تحتمله لانها اذا طاربت بلوغ أجلها أو لم تبلغه فقد حطر الله تعالى عليها أن  
 تنكح لقول الله عز وجل ولا تعزوا عضة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله فلا يبرأ من لا ينع من النكاح  
 من قدمتها منه انما يبرأ من لا ينع عما يباح لها من هو يسبب من منعها (قال الشافعي) رحمه الله وقد  
 حفظ بعض أهل العلم أن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار وذلك أمر زوج أخته رجلا فطلقها وانقضت  
 عدتها ثم طلب نكاحها وطلبت فقال زوجها لا دون غيرك أحمق ثم طلقها لا أنكحك أبدا فزلت اذا طلقتم  
 النساء فليمن أحلهن إلى أزواجهن قال وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يتم رضا الولي مع الزوج  
 والزوج وهذا موضوع في ذكر الاولياء والسنة تدل على ما يدل عليه القرآن من أن على والحره أن  
 ينكحها (قال الشافعي) أخبرنا علف عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبر عن ابن عباس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الأحمق ينكحها من ولها والبركر تستأذن في نفسها وإنها صامتة وقال  
 أبا امرأة نكحت بغير إذن ولها فنكحها باطل فان أخبروا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال الشافعي)  
 رحمه الله وإذا كانت أحمق بنفسها وكان النكاح بتره لم يكن له منعها النكاح وقول النبي صلى الله عليه  
 وسلم فان أخبروا فالسلطان ولي من لا ولي له يدل على أن السلطان ينكح المرأة الأولى لها والمرأة الأولى لا تمتنع  
 من نكاحها اذا أخرج الولي نفسه من الولاية بمحضه بالعقل وهذا الحديثان مثبتان في كتاب الاولياء  
 (قال الشافعي) رحمه الله والرجل يدخل في بعض أمره في معنى الآية الأولى الذين على الاولياء أن ينكحوهن اذا  
 كان مولى بالاعتياج إلى النكاح ويقدر بالمال فعلى وليه انكاحه فلو كانت الآية والسنة في المرأة  
 خاصة لم يزد ذلك عندى الرجل لأن معنى الذى أريد به نكاح المرأة العفاف لما خلق فيها من الشهوة وخوف  
 الفتنه وذلك في الرجل مذكورا في الكتاب لقول الله عز وجل من الناس حب الشهوات من النساء (قال  
 الشافعي) رحمه الله اذا كان الرجل ولي نفسه والمرأة أحببت لكل واحد منهما النكاح اذا كان ممن  
 تتوق نفسه إليه لان الله عز وجل أمر به ورضيه ونهى إليه وجعل فيه أسباب منافع قال وجعل منها  
 زوجها ليسكن إليها وقال الله عز وجل والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين  
 وحفدة وقل ان الحفدة الاصهار وقال عز وجل فجعله نساوا صبرا فليقتنا أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال تناكحوا تنكروا فاني أبهى بكم الام حتى بالسقطو فليقتنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب  
 فطرق فليستن بسنتي ومن سقى النكاح وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات له ثلاثة من  
 الولد بمسه النار ويقال ان الرجل ليرفع بقاء ولده من بعده (قال) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضى الله  
 عنه قال ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد هذه الآية ان يكونوا فراقه فينهم الله من فيه أخبرنا الربيع  
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سليمان بن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقال له حفصة تزوج فان  
 ولدك ولد فعاشر من بعدك دعوا لك (قال الشافعي) رحمه الله ومن اتق نفسه ولم يجمع إلى النكاح من الرجال  
 والنساء بان يخلق فيه الشهوة التي جعلت في أكثر الخلق فان الله عز وجل يقول من الناس حب الشهوات  
 من النساء أو يعارض أذهب الشهوة من كبر أو غيره فلا يرى بأسا أن يدع النكاح بل أحب ذلك وأن يقتل  
 لعبادة الله وقد ذكر الله عز وجل الفواهد من النساء فلم ينه عن المتعذر ولم يندبهن إلى نكاح فقال والقواعد

أعزائي الذهب ولا الورق لأنه يجد الإبل وأخذته ذلك من القروي لا عوازا للإبل فيما أرى (١٢٩) والله أعلم ولو جاز أن يقوم بغير

من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات زينة الآية وذكر  
عبد الله كرمه قال وسيد اوحسورا والحضور الذي لا يأتي النساء ولم ينسبه إلى النكاح فقد دل ذلك والله أعلم على  
أن المندوب البسه من يحتاج اليه ممن يكون مختصا لله عن المحارم والعافى التي في النكاح فإن الله عز وجل  
يقول والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين (قال الشافعي)  
رحمه الله والرجل لا يأتي النساء اذا نسك فقد غر المرأة ولها الخيار في المقام أو فراقه اذا نكحت ستة أشهر  
منه فغيره السلطان (قال الشافعي) أحب النكاح العيسد والاماء اللاتي لا يطهرن ساداتهن احتياطا  
للهاف وطلب فضل وغنى فإن كان نكاحهن واجبا كان قد أدى فرضا وإن لم يكن واجبا كان مأجورا  
اذا احتسب نفعه على التماس الفضل بالاحتياط والتلوع (قال الشافعي) ولا واجب ما يجاب نكاح الاحرار  
لاني وجدت الدلالة في نكاح الاحرار ولا اخذها في نكاح المماليك

(أما في عدد ما حمل من الحرائر والاماء وما حمل به الفروج) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضا على عبيدكم من أزواجهم ومما ملككم أيمانهم وقال الذين هم لهم وجهم حافظون الأعلى أزواجهم وأما ملككم أيمانهم فانهم عير ما بين وقال عز وجل فانكم سوف تأملون من النساء ما تنسى وثلاث ورابع فان خفتن أن لا تعدوا فواحدة أو أملككم أيمانكم فأطلق الله عز وجل ما ملككم الأيمان فلم يعد فهن حديد انتهى إليه فلما رجع إلى بيته يرى كراهة ولا اختلاف علمته بين أحد في هذا وانتهى ما أحل الله بالكاح إلى أربع وثلث بيته رسول الله صلى الله عليه وسلم المينة عن الله عز وجل على أن انتهوا إلى أربع تحرير عاصمه لأن جميع أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم بينا أكثر من أربع لا يجوز أن ينكح في عمره أكثر من أربع إذ كان يتفرق بغيرها جميع بينا أكثر من ولادة أربع الأربع وحرم الجمع بينا أكثر من فقال لفعلان بن سلمة ووفيل بن يعقوب وغيرهما وأسلوا وعندهم أكثر من أربع أسكنوا بأولها وفارق سائرهن وقال عز وجل قد علمنا ما فرضا على عبيدكم من أزواجهم ومما ملككم أيمانهم ذلك مفروق في موضعه في القسم بينهن والشفقة والمواثيق وغير ذلك وقوله والذين هم لهم وجهم حافظون الأعلى أزواجهم أو أملككم أيمانهم دليل على أمر من أحد ههنا أنه أحل النكاح ومما ملككم العيين والثاني يشبه أن يكون إنما أحل الفعل للزوجين في زوجة أو أملككم عيين من الأتعيين ومن الدلالة على ذلك قول الله تبارك وتعالى في نبيتي وامنننا أولئك هم العادون وان لم يختلف الناس في تحرير ما ملككم العيين من الهائم فلذلك خفت أن يكون الاستثناء حراما من قبل أنه ليس من الوجهم الذين أباح الفرج (قال الشافعي) فان ذهبنا إلى أن يحل له لقول الله تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغفر لهم الله من فضله فثبت أنه أن يحل له لقول الله تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغفر لهم الله من فضله فقد السبل إلى ما أحل الله والله أعلم وهو يشبه أن يكون في كل معنى قول الله عز وجل في مال اليتيم ومن كان غنيا فليستعفف وأما إذا لم يستعفف أن لا يأكل من مشأه فان ذهبنا إلى أن المراد أن ملك عيين فقال فلم لا تسرى عبيدا كما تسرى الرجل أمته قلنا أن الرجل هو النكاح المتسرى والمراد المنكوحه المتسرة فلا يجوز أن يقاس بالقي خلافه فان قيل كيف يخالفه قلنا كان الرجل يطلق والمرأة تقهره عليه وليس لها أن تطلقه ويطلقها واحد فتكونه أن راجعها في العدة وان كره ذلك على أن متعها وأمه اتقى عليها وأنها لا تكون حرة على مخالفتها فلم يجز أن يقال لها أن تسرى عبداتها المتسرة والنكوحه لا تسرى ولا النكاح (قال الشافعي) ولما أحل الله عز وجل لمن لا زوجة أن جميع بين أربع زوجات قلنا حكم الله عز وجل يدل على أن من طلق أربع نسوة طلاقا لا يخلع حرة أو علة أو جعفت ليس واحدتهن في عدتها من أجل أن لا ينكح مكاثرهن أربعه ولا زوجة واحدة عليه وكذلك ينكح أختا أحدهن (قال الشافعي) ولما قال الله عز وجل فانكم سوف تأملون من النساء ما تنسى وثلاث ورابع

الراس والوجه حكومة  
الا الحاقفة فقها ثالث  
النفس وهي التي تخرق  
الى الحروف من بطن أو  
ظهرا أو صدر أو فقرة  
بحر رفعي حاقفة وفي  
الاذنين البدنية وفي السمع  
الدية ويتفعل وبصاح  
به فان أحاب عرف أنه  
يجمع ولم يقبل منه  
قوله وان يجب عند  
غضله ولم يفرغ إذا صبح  
به حلقه اقتصدت  
سمعه وأخذ الدية وفي  
ذهب العقل البدنية وفي  
العنين البدنية وفي ذهاب  
بصره بقسم الدية فان  
نقصت احدهما عن  
الأخرى اختبرت به  
فان أعجب عنه  
البلية وألحق العصبية  
وأوجب له تخضا على  
بروء أو مستوفى فاذا أثبت  
بعينه تخفى يتخفى  
فصرها ثم أدرع بينهما  
وأعطى على قدر ما نقصت  
عن آية يضة ولو قال  
بنيته عليه وهو ذاهب  
النصر فلي الجنى عليه  
البينة أنه كان يصير  
وبيعها ان تشهد اذا  
وأنه يتبع الشخص  
بصره ويصرف عنه  
وتزوجه وكذلك المعرفة  
ببساط اليد والذكر  
وأقتضاها وكذلك  
للعنوة والصبي متى علم  
أنه صحيح فهو على البينة  
حتى يعلم غيرها (قال)  
وفي الحنفية وفي كل  
استوفت له وفي كل

فان ختم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم كان في هذا آية دليل والله أعلم على أنه انما خاطب بها  
الاحرار دون المملالك لانهم الناكحون بانفسهم لا المتكلمهم غيرهم والمالكون الذين عالت عليهم غيرهم  
وهذا اعطاهم معنى الآية وان احتلت أن تكون على كل نكاح وان كان مملوكا أو مالا وهذا وان كان مملوكا  
فهو موضوع في نكاح العبد وتنتبه  
(الحلاف في هذا الباب) قال الشافعي فقال بعض الناس اذا طلق الرجل أربع نسوة فلا نأ ولا طلاقا  
عكس الرجعة أو لاربعة له على واحدة منهن فلا ينكح حتى تنقضي عدتهن ولا يجمع ما عدا كثر من أربع  
ولو طلق واحدة فلا يمكن له أن ينكح أختها في عدتها (قال الشافعي) قلت بغض من يقول هذا القول  
هل لطلق نسائه ثلاثا لا زوجة قال لا قلت فقد أباح الله عز وجل لمن لازوجة أن ينكح أربع بعد حرم  
الجمع بين الأختين ولم يخلف الناس في اباحة كل واحدة منهما اذا لم يجمع بينهما على الانفراد فهل يجمع بينهما  
اذا طلق احدهما ثلاثا وقد حكم الله بين الزوجين أحكاما فقال الذين يؤمنون من نساءهم تر بص وقال الذين  
يظاهرون منكم من نساءهم وقال والذين يؤمنون أزواجهم وقال ولكن نصف ما ترك أزواجكم وقال ولهن  
الربيع مما تركتم أفرأيت الملقى ثلاثا ان آتى منها في العدة يازمه يلا قال لا قلت فان تظاهرا لم يزلهم الظاهر  
قال لا قلت فان قذف أيلزمه اللعان أو مات أثرته أو ماتت أثرها قال لا قلت فهذا الاحكام التي حكم الله  
عز وجل بها بين الزوجين تدل على أن الزوجة المطلقة ثلاثا ليست بزوجة وان كانت تعتد قال نعم قلت فهذه  
سبعة أحكام لله خالفها حرمت عليه أن ينكح أربع بعدا وقد أباح من الله تعالى له أن ينكح أختا امرأته وهو  
اذا نكحها لم يجمع بينهما وهي في عدته من أباح الله له فأنتم تريدون ابطال البين مع الشاهد بان تقول  
تختلف القرآن وهي لا تختلف وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تخالف أنت سبع آيات من القرآن  
لا تدعي فيها خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خيرا أصحبا عن أحد من أصحابه قال قد قاله بعض  
التابعين قلت فان من سميت من التابعين وأكرمهم اذا قالوا شليس فيه كتاب ولا سنة لم يقبل قولهم لان  
القول الذي يقبل ما كان في كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو حديث صحيح عن أحد من  
أصحابه أو إجماع فمن كان عندك هكذا يترك قوله لا يخالف به غيره أتجعله حجة على كتاب الله عز وجل ومن قال  
قولا في أن لا ينكح مادام الاربع في العدة وجعلها في معنى الارواح لم يزلهم ان يقول بلعها ابلاد والظواهر  
واللعان وتزوان قال فما قوله قلت فلم تكون في حكم الزوجة عندك في معنى واحدون المعاني فقال  
أخاف قولك غيرك قلت نعم القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعزوة وأكره أهل دار السنة وأهل حرم الله عز وجل  
ما يحتاج فيه الى أن يحكي قول أحدك من الحنفية باحكام الله تعالى المنصوصة التي لا يحتاج الى تفسيرها لانه  
لا يحتمل غير ظاهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم وعروة بن الزبير  
أنهما كانا يقولان في الرجل عند أربع نسوة فطلق احدها من البتة أنه يتزوج ان شامولا ينتظر ان تنقضي  
عندتها (قال الشافعي) فقال فاني انما قلت هذا السلاحي يجمع ما وفي أكثر من أربع وليس لا يجمع في  
أختين (قال الشافعي) فقلت له فاما كان (أ) للعالمين ذوي العقول من أهل العلم أن يقولوا من خبروا  
قاس عليه ولا يكون لهم أن يخرجوا منها عندنا وعندك ولو كان لهم أن يخرجوا منها كان لقبهم ان  
يقول معهم قال أجل قلت أقلقت قولك هذا بخبر لازم وأقاس فهو خلاف هذا كله وليس لك خلاف واحد  
منهم في أصل ما تقول قال يتفاحش أن يجمع ما وفي أكثر من أربع أو في أختين قالت المتفاحش أن تحرم  
عليه ما أحل الله تعالى واحدى الأختين مما أحل الله عز وجل له وقلته لو كان في قولك لا يجمع ما وفي  
أكثر من أربع بحجة فكنت انما حرمت عليه أن ينكح حتى تنقضي عدة الأربع له لك كنت محسوبا قولا  
قال وابن قلت أرايت لذاتكم أو بعضا فاعلقوا عليهن أو أراي الاستار ولم يحرم واحدتهن أن يظهن العدة







وان قطعت مسن  
الذراع في الكف نصف  
الذراع وفيما زاد حكومة  
وما زاد على القدم  
حكومة وتقدم  
الأعرج وبدا الأسم إذا  
كانت المسن الذراع ولو  
خلقت رجل فكان في  
ذراع أحدها فوق  
الأخرى فكان يمشي  
بالسفل ولا يمشي  
بالأعلى السفل هي الكف  
التي فيها القود والعلاز الدية  
وفيها حكومة وكذلك  
قدمان في ساق فإن  
استويا فانها ناقصتان  
فإن قطعت أحدها  
ففيها حكومة لا تحاوي  
نصف ذية قدم وإن  
قطعت أحدى  
قدميها وزيدت قدم  
وان قطعت أحدها  
ففيها حكومة فإن عذت  
الأخرى لما التقصيرت  
ثم عاد قطعها وهي  
سالمة مشي عليها فيها  
القصاص مع حكومة  
الأولى في الأيمن الذية  
وهما ما أشرف على  
القصير من لما كتبت  
إلى ما أشرف على استواء  
القصير ونصوا فطفا  
من رجل أو امرأة  
وكل ما قلت فيها الذية في  
أحدها نصف الذية ولا  
تفضل على على يسرى  
والأعرج أعرج على  
القصير أعرج ولا يحوزان  
بعضهما بعضا في تامة فطفا  
قصي التي على الله طه  
وسلم في العينين الذية

نفسها والاخت من الرضاة اذ حرم نصا وكانت ابنة الأم أن تكون من سواهما من قرابتهما يحرم كما يحرم  
بقرباء الأم والوالدة والاخت والاب والأم وأهلها فالحملت الآية المعنيين كان علينا أن نطلب الدلالة على أولى  
المعنيين فنقول به فوجدنا الدلالة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم على أن هذا المعنى الأول وأهلها فالحملت الآية المعنيين  
الرضاة ما يحرم من النسب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن  
سليمان بن يسار عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من  
الولادة (قال الشافعي) إذا حرم من الرضاة ما حرم من الولادة حرم لبن الفضل (قال الشافعي) لو تزوج الرجل المرأة  
فأنت أو طلقها ولم يدخل بها فلا يرى أن ينكح أمه بالان الله عز وجل قال وأمهات نسائكم ولم يشترط فيهن  
كما شرط في الراتب وهو قول الأكثرين لقيت من المفتين وكذلك جداتها وان بعدن لانهن أمهات  
أمراته وإذا تزوج الرجل فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فأبناها فكل بنت لها وان سفلت حلال لقول الله  
عز وجل وربناكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم  
فإن دخل بالأم لم يجز له إلا ابنة ولا ولد لها وان تسفل كل من ولدت قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين  
من أصلابكم فأى امرأة نكحها رجل دخل بها ولم يدخل بها لم يكن الاب لا أن ينكحها أبدا ومثل الاب في ذلك  
آبؤه كالمهم من قبل أبيه وأمه فكذلك كل من نكح ولده أو له الذكور والآباء وإن سفلوا لانهم بنوه قال الله عز  
وجل ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء (قال الشافعي) وكذلك أمهات نسائكم التي أَرْضَعْنَهُمْ  
بالكتاب وهذه ما نكح النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة وليس هو خلافا  
لكتاب لانه إذا سفلوا لالابن من الأصلاب فلم يقل غيراً بنائهم من أصلابهم وكذلك الرضاة في هذه  
الموضع يقوم مقام النسب فأى امرأة ينكحها رجل دخل بها ولم يدخل بها لم يكن ولده ولا لولده الذكور  
والآباء وإن سفلوا أن ينكحها أبدا لانهم أمهات نسائكم لأن الأجداد آباء في الحكم وفي أمهات النساء لانه يستثنى  
فيهما ولا في أمهات النساء وكذلك أبو الرضاة والله تعالى أعلم

(ما يحرم الجوع بينه من النساء في قول الله عز وجل وان تجمعوا بين الاختين) قال الشافعي قال الله  
تبارك وتعالى وان تجمعوا بين الاختين (قال الشافعي) ولا يجمع بين أختين أبداً بنكاح ولا وطء ملك وكل ما  
حرم من الحر ان يمس بالنسب والرضاة حرم من الامامة له إلا العبد والعدد ليس من النسب والرضاة بسبيل فذا  
نكح امرأة ثم نكح أختها فنكاح الآخر ما طل ونكاح الأولى ثابت وسواء دخل بها أو لم يدخل بها ويقرب  
بينه وبين الآخرة وإذا كانت عنده أمة يطوهرها لم يكن له وطء الأخت إلا بان يحرم عليه فرج التي كان يطاقان  
بينهما أو يزوجه أو يكاتبها أو يعتقها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن  
الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل بين المرأة وعملها ولا  
بين المرأة ونسائها (قال الشافعي) فأيتهما نكح أو لا ثم نكح عليها أخرى فسد نكاح الآخرة ولو نكحها في عقد  
كانت العقد مفسوخة ونكح أيهما شاء بعد وليس في أن لا يجمع بين المرأة وعملها خلاف كتاب الله عز وجل  
لأن الله ذكر من يحرم بكل حال من النساء ومن يحرم بكل حال إذا فعل في غيره شيء مثل الرينة إذا دخل بها  
حرم بكل حال وكانوا يجمعون بين الاختين فهوا عن ذلك وليس في نهيه عنه ما سوى جهاين غير  
الاخت لانه قد يذكر التي في الكتاب فترمه وحرم على لسان نبيه غيره كذا ذكر المرأة المطلقة ثلاثا فقالون  
طلقها فلا تجزى له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فعين لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن ينكحها ولا يمسها  
له مع كثير بينه الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم (قال) وكذلك ليس في قوله وأهل لكم ما وراء ذلك ما ياتي  
غيره مما حرم في غير هذه الآية على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم الأثرى أنه يقول فانكحوا ما طاب لكم من النساء  
مضى وثلاث ورابع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل أسلم وعنده عشرين نسوة أسسك أربا وطلق  
سائرهن فينت مسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتاه الله إلى أربع خنزأ يجمع بين أكثرهن فلا

الأعور كيد الأقطع فان كسر صلبه (١٣٤) فلم يطق المشي فقبضه الديرة (قال) وبنو المراء وجرأه على النصف من دينار رجل فيماثل أو كثر

تكره رجل خامسة على أربع كان نكاحها مفسوماً ويحرم من غير جهة الجميع كاحرم فاسمهن المطلقة ثلاثاً ومنهن الملائنة ويحرم إصابة المرأة بالخض والادرام فكل هذا متفرق في مواضعه \* واحرم على الرجل من أم امرأته أو بنتها أو امرأة أبيه أو امرأة أبيه بالنكاح فأنشئت من غيرة ذلك بالزنا لم يحرم لان حكم النكاح يخالف حكم الزنا وقال الله عز وجل والحصنات من النساء المملكت وأيمانكم والحصنات اسم جامع فيما به أن الاحسان المنع والمنع يكون بأسباب مختلفة فمنها المنع بالحبس والمنع يقع على الحرائر بلحمة ويقع على المملكات بالاسلام ويقع على العفاف بالعاقف ويقع على ذوات الازواج منع الزنا فاستدلنا بأن أهل العلم لم يختلفوا فيما علمت بأن ترك تحصيل الامانة والحرمة بالحبس لا يحرم إصابة واحدة منها بالنكاح ولا ماله ولا في ألم عليهم اختلفوا في أن العفاف وبغير العفاف فيما يجعل منهن بالنكاح والوطء للملك سواء على ان هاتين ليستا المقصود فقد هما بالآية والآية تدل على أنه لا يرد بالاحسان ههنا الحرارتين أنه انما غاصبه بالآية بقصد ذوات الازواج ثم دل الكتاب واجماع أهل العلم أن ذوات الازواج من الحرائر والامام جبرمات على غير أزواجهن حتى يغارقهن أزواجهن بموت أو فراق طلاق أو فسخ نكاح الا لسبباً فانهن مفارقات لهن بالكتاب والسنة والاجماع لان المالك غير السبب المأموه من ههنا ومن أن السند قل أن المملوكة غير السيدة اذا تبع أو اعتقت لم يكن معها ملاحاة لان النبي صلى الله عليه وسلم خبير بريرة حين اعتقت في المقام مع زوجها وأفرقه ولو كان زوال الملك الذي فيه العدة يزيل عدة النكاح كمن الملك اذا زال بعق أو لى أن يزول العدة منه اذا زال بيع ولو زال بالعق لم يغير برة فزوال ملك برة بان يفت فاعتقت فكان زواله بعين ولم يكن ذلك فرقة لانه لو كانت فرقة قل بطل الخيارات لاعتدله عليه أن يعقب معه أو تفارقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة اعتقت فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فإذا لم يحل فرج ذات الزوج بزوال الملك في العتق والبيع فهي اذا لم تباع لم تحل عليك عين حتى يطلقها زوجها وتغافل السيق معنى آخر وذلك أنها ان يبع أو وهب فله بغيرها ما من الرق وان عتقت تغير بأحسن من حالها الاول والسبب بكون حره الاصل فانا سميت سقط الحرية واستوهبت فوطئت بالملك فليس انتقالها من الحرية بسببها با بل من لم يفسخ نكاح زوجها عنها وما صارت به في الرق بعداً كمن فرقة زوجها

( اختلاف في السبايا ) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ذكرت بعض الناس ما ذهب إليه في قول الله عز وجل الاما ملكت اعنائكم فقال هذا كما قلت ولم يرزل يقول به ولا يفسر هذا التفسير الواضح غير اننا نختلف في منه في شيء قلت وما هو قال نقول في المرأة يسيبها المسلمون قبل زواجها تستبرأ بحضة وتصاب ذات زوج كانت او غير ذات زوج قال ولكن ان سبت وزوجها معها فهم على النكاح ( قال الشافعي ) فقلت له سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني المصطلق ونساء هوازن بنجران وأوطاس وغيره فكانت سنته ففهم أن لاوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض وأمر أن يستبرأ بحضة حضية وقداً سرراً جالماً بنى المصطلق وهوازن فاعلنا ما سأل عن ذات زوج ولا غيرها فاستدلنا على أن السبايا قطع للعصمة والمسبية ان لم يكن السبايا يقطع عصمتهم من زوجها اذا سبي معها لم يقطع عصمتها ولم يسب معها ولا يجوز زعمنا ولا ينبغي أن يشك عليه بدلالة السنة اذ لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذات زوج ولا غيرها وقد علم أن فيه نوات أزواج بالحمل وأذن بوطنين بعد وضع الحمل وقداً سرراً من أزواجهن معهن أن السبايا قطع للعصمة ( قال الشافعي ) رحمه الله فقال ان لم أقل هذا انجبر ولكني قلته قياساً فقلت فعلى ماذا قسمته قال قسمته على المرأة تأتي لمع زوجهما فتكونان على النكاح ولو ألفت قبله وخرجت من دار الحرب بانفسخ النكاح فقلت له والذي قسمت عليه ايضاً خلاف السنة فخطني خلافاً وتخطي القياس قال وأين الخطأ القياس قلت

وفي ذبيها دهنوا في  
حاجياتها لئلا يتألم فيها  
منفعة الرضاع وليس  
ذلك في الرجل نفسه  
من الرجل حكومة وفي  
اسكنها وهاهنا إذا  
أوعتدوا بها أو رضاء  
لا توفى وغيره سواء  
ولأقصى نبيأ كان عليه  
دنيا ومهر مثلها وولته  
أياها وفي العين القاعة  
واليد والرجل الشلاء  
ولسان الأخرس وذكر  
الاشل فيكون منبسطة  
لا ينقبض أو ينقبضا  
لا ينسبط وفي الأذنين  
المستحشمتين بهما من  
الانحناء ما باليد  
من الشلل وقفاً أن  
تخر كفاً لتخر كفاً وتخر  
بما في كفاً لئلا يتألم  
ليس في عارض نعلوم  
وفي شعر الرأس  
والخامخين والحية  
وأعداب العين في كل  
ذلك حكومة ومعنى  
الحكومة أن يقوم الجنى  
عليه كرسوى أو لو كان  
عبداً غير جنى عليه ثم  
يقوم جنى عليه فينظر  
بين العيتين فإن كان  
العشر فله عشر الدية  
أو الخمس فله خمس  
الدية وما كسر من سن  
أو قطع من نئ أو أرس  
معلوم فعلى حسب  
ما ذهب منه (وقال في

وصفت حكومة لا توفيت ( قال المرتضى ) رحمه الله هذا أشبه بقوله كما يؤول قول زيد في العين ( ١٣٥ ) القائمة مائة دينار ذلك على

معنى الحكومة لا توفيت  
وقد قطع الشافعي رحمه  
الله بهذا المعنى فقال  
في كل عظم كسرسوى  
السن حكومة فلا يجوز  
مستقيمافيه حكومة  
يقدر الام والشيخ وان  
جرح معيا بهز أو عرج  
أو غير ذلك زيد في  
حكومة بقدر شدة  
وضروءه ولا يبلغ به دية  
العظم وقطع ( قال ) ولو  
جرحه فشان وجهه أو  
رأسه شتانى فان كان  
الشيخ أكثر من الجرح  
أخذ بالشيخ وان كان  
الجرح أكثر من الشيخ  
أخذ بالجرح ولم يزد  
للشيخ ( قال ) فان كان  
الشيخ أكثر من  
موضعة نقصت من  
الموضعة شيئا ما كان  
الشيخ لانها لو كانت  
موضعة معها شيخ لم  
أزد على موضعة فانما  
كان الشيخ معها وهو أقل  
من موضعة لم يجز ان  
يلغيه موضعة وفي  
الجراح على قدر دياتهم  
والمرأة منهم وجراحها  
على النصف من دية  
الرجل فبما قل أو أكثر  
( قال الشافعي ) رحمه  
الله في الجراح في غيبه  
الوجه والراس بقدر  
الشيخ الباقي بعد التامه  
لا يبلغها الدية فان كان

أجعلت اسلام المرتضى مثل سبها قال نعم قلت أفجدها اذا أسلمت ثبتت على الحرية فاذا دت خيرا بالاسلام  
قال نعم قلت أفجدها اذا أسبت وقت وقد كانت حرة قال نعم قلت أفجدها لها واحدة قال أما في الرق فلا  
ولكن في الفرج فقتله فلا يستويان في قولك في الفرج قال وأين يختلفان قلت أرايت اذا سبت الحرق  
دار الحرب فاستؤممت وهرب زوجها وحاضنة واحدة أو طوا قال أكره ذلك فان فعل فلا بأس  
قلت وهي لا طوا الا والعصمة منقطعة بينهما وبين زوجها قال نعم قلت وحضة استبراء كالولم يكن لها زوج  
قال وتريد ما قلت أريد ان قلت تعقد من زوج اعتدت عندك حضنت ان الزمتها العدة بأنها أمة وان  
الزمتها بالحرية فحيز قال لست بعبدة قلت أفقين لك ان حالها في النساء اذا صارت سببا بعد الحرية فيها  
يحل به من فرجها سواء كانت ذات زوج أو غير ذات زوج قال انها الآن تشبه ما قلت قلت له بالحرية تسلم  
قبل زوجها بدار الحرب قال فمعا في النكاح الاول حتى تحيض ثلاث حيض فان أسلم قبل أن تحيض ثلاث  
حيض كان على النكاح الاول قلت فلم تألفت بينهما في الاصل والفرع قال ما وجد من ذلك بدا قلت  
فارسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في الحرات رسلن وأخرى في الحرات رسلن فبين فستعين ولا أخرى في الاماء  
لا يسين فكيف جاز ان تصرف سنة الى سنة وهما عند أهل العلم ستان مختلفتان باختلاف حالات النساء فهما  
وقلت في الفرج فليس لم يقل زوجها أو زوجها قبلها أيهما أسلم قبل الآخر أسلم الآ خر قبل انقضاء عدة المرأة  
فالنكاح الاول ثابت فان انقضت العدة قبل اسلام الآ خر منها فقد انقطعت العصمة بينهما وسواء في ذلك  
كلن اسلام المرأة قبل الرجل أو الرجل قبل المرأة اذا التزمت دارهما أو لم تتفرق ولا تصنع الدار فيما يحرم من  
الزواجين بالاسلام شيئا سواء خرج المسلم منهما الى دار الاسلام وصارت داره دار الاسلام أو كان مقبلا بدار الكفر لا  
تغير الدار من الحكم بينهما شيئا ( قال الشافعي ) رحمه الله فان قال قائل ما دل على ذلك قبله أسلم أو سفيان بن حرب  
بما الظاهر ان وهي دار خرافة ونزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام فرجع الى مكة وهند بنت عتبة مقيمة  
على غير الاسلام فآخذت بلبسها وقالت اقتلوا الشيخ الصالح ثم أسلمت هند بعد اسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد  
كانت بكفرة مقيمة بدار ليست بدار الاسلام موثقة بزوجها مسلم في دار الاسلام وهي في دار الحرب ثم  
صارت بمكة دار الاسلام أو سفيان بهامسلم وهند كافرة ثم أسلمت قبل انقضاء العدة فاستقر على النكاح لان  
عدتها لم تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكيم بن حزام واسلامه وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة  
عكرمة بن أبي جهل بمكة فصارت دارهما دار الاسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهرب عكرمة  
الى اليمن وهي دار حرب وصفوان بن زيد اليمن وهي دار حرب ثم فرجع صفوان الى مكة وهي دار اسلام وشهد  
شعينا وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الاول وبيع عكرمة واسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح  
الاول وذلك ان عدتها لم تنقض فقتله ما وصفت لك من امرأتي سفيان وحكيم بن حزام وأزواجهما  
والمرصفوان وعكرمة وأزواجهما معروف عنده أهل العلم بالمغازي فله ترى ما احتجبت به من أن الدار  
لا تغير من الحكم شأن ذلك السنة على خلاف ما قلت وقد حفظ أهل المغازي أن امرأته من الانصار  
كانت عند جد بل بمكة فأسلمت وهابرت الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فأسلم فاستقر على النكاح  
وغن وانت تقول انما كان في دار حرب فأيهما أسلم قبل الآخر لم يحل الجماع وكذلك لو كان في دار الاسلام  
وامتاعن أجدعهما من الآ خر في الوطأ بلدين لانها لو كانا مسلمين في دار حرب بل الوطأ فقال ان من أعجابك  
من يفرق بين المرأة والرجل وأنا أقوم بحجة فقتله القام يقول تدبر به الزم لك فان كنت عجزت عنه فقل لك  
لا تقوى على غيره قال فأتا قومه فأتج بان الله عز وجل قال ولا تحسبوا بعصم الكوافر فقتله أ بعد وقول  
الله عز وجل ولا تحسبوا بعصم الكوافر ان يكون اذا أسلم وزوجه كافرة كان الاسلام قطع العصمة بينهما  
حين يسلم لان الناس لا يختلفون في أنه ليس له أن يطأها في تلك الحال التي كانت وثية أو يكون قول الله عز

لا يبلغها الدية فان كان حرا ولا تخمعان لمن عدا ولا له ليس في الجسد قدر معلوم سوى الجافة ونية النصران واليهودى ثلث الدية وأخرج في ذلك

على قدر دينهم والمرأة منهم ونجسها على النصف من دية الرجل فيما قل أو أكثر واحتج في ديات أهل الكفر بان الله تعالى فرقتم رسولهم صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين والكافرين فجعل الكفار متى قدر عليهم المؤمنون صنفانهم يعدون وتؤخذ أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفان يصنع ذلك بهم إلا يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فلا يجوز أن يحصل من كان خولا للمسلمين في حال أو خولا بكل حال إلا أن يعطوا الجزية كالعباد الخارج في بعض حالاته كضامسلي في دم ولادية ولا يبلغ بدية كافر دية مؤمن إلا بالاختلاف فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول سعيد بن المسيب أقول جراح العبد من ثمة كجراح الحر من دينه في كل قليل وكثير وقته ما كانت وهذا يرى عن عمرو بن دينار رضي الله عنهما (قال) ويحصل عنه العاقبة إذا قتل خطأ وقد ذكره عنه ولؤذ القطع في نفسه انصاعا

(١) قلنا لا كذا في النسخ ولا نأمن من تحريف العبارة أو سقوط شيء منها أو التمسح في هذا الموضع سقيمة فقرر كتبته مصحبه

وجعل ولا تسكوا بعضهم الكوافر إذا جاءت عليهم مدة لم يسلم فيها أو قبلها قال ما بعد وهذا قلت فالمدعى يجوز بأن تكون هكذا إذا لا يخبر في كتاب الله عز وجل أو سنة أو إجماع قال لا قلت وذلك أنه جلا لوقال مدتها ساعة وقال آخر وما قال آخر سنة وقال آخر ما سنة لم يكن ههنا دلالة على الحق من ذلك إلا أني قلت والرجل يسلم قبل امرأته (١) فقلت باهم ما شئت وليس قولك من حكيت قوله داخل في واحد من هذين القولين قال فهم يقولون إذا سلم قبلها وقتار ما بين أسلامها وقتار أس قد سلم وما ومن ساجته لا يجعل له أصابته أم لم تغفر تسعة على النكاح الأول في قولهم قال بلى قلت فلم تقطع بالاسلام بينهما وقطعت بعده بعد الاسلام قال نعم ولكنه يقول كان بين اسلام أبي سفيان وبينه شيء يسير قلت أنه عدته قال لا ولكنه شيء يسير قلت لو كان أكثر منه انقطعت عنه ثمانمائة قال وما علمته بذلك قلت فاسلام صفوان بعد اسلام امرأته بشهر أو أقل منه واسلام عكرمة بعد اسلام امرأته بأيام فان قلنا إذا مضى الكفر وهو نحو من شهر انقطعت العصمة بين الزوجين لا لا لانهم أحدا تركا كتر تركا لمصفوان يجوز ذلك قال لا قلت هم يقولون ان الزهرى حمل حديث صفوان وعكرمة وقال في الحديث غير هذا حملت فقال الزهرى الآن يقدم زوجها وهي في العدة يجعل العدة غاية انقطاع ما بين الزوجين إذا أسلمت المرأة فلم لا يكون هكذا إذا سلم الزوج والزهرى لم يرو في حديث ما لآخر أبي سفيان وهو أنتم من أمر صفوان وعكرمة والخبر فيها واحد والقرآن فيهم والاجماع واحد قال الله تبارك وتعالى فانه تصفون الله أعلم بما كنتم فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حملن ولهم ولهم يحلوهن فلم يفرق بين المرأة قبل زواجها ولا الرجل يسلم قبل امرأته قلت نعم الله عز وجل على الكفار انهم المؤمنون لم يبع واحدة منهن بحال ولم يختلف أهل العلم في ذلك وحرر على رجال المؤمنين نكاح الكوافر الا حرار الكتابيين منهم فزعم ان الحلال الكوافر الا في رخص في بعضه للمسلمين أشد من الحلال الكفار الذين لم يرض لهم في مسلمة كما وصفنا من قولهم إذا أسلمت المرأة لم ينفسخ النكاح الا لانقضاء العدة وزوجها كافر وإذا أسلم الزوج انفسخ نكاح المرأة قبل العدة ولو كان يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر كان الذي شدوا فيه أولى أن يرضوا فيه والذي رخصوا فيه أولى أن يشدوا فيه والله الموفق

(الخلاص) فيما يوقى بالزنا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقلنا إذا نكح رجل امرأة حرمت على ابنه وأبيه وحرمت عليه أمها بما حكيت من قول الله عز وجل (قال) فان زنى بامرأة أبيه أو ابنته أو أم امرأته فقد عصى الله تعالى وانكحرم عليه امرأته ولا على أبيه ولا على ابنه امرأته لوزن واحدة منهما لان الله عز وجل انما حرم بجرمة الحلال نكح الزنا لا لوزن يادة في نعمته بما أحرمه بان أثبت له الحرم التي لم تكن قبله وأوجبها الحقوق والحرام بخلاف الحلال وقال بعض الناس إذا زنى الرجل بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها وزنى بامرأة أبيه أو ابنته حرمت عليها امرأتها وكذلك ان قبل واحدة منهما أو لهما شهوة فهو مثل الزنا ولا ينجح ما ينجح الحلال فقال لم قلت ان الحرام لا ينجح ما ينجح الحلال فقلت له استبدلا بكتاب الله عز وجل والناس على ما أجمع المسلمون عليه ما هو في معناه والمعقول والأكثر من قول أهل دار السنة والهجرة وحرر الله قال فأوردني ما وصفت قلت قال الله تبارك وتعالى ولا تسكوا ما نكح آباؤكم من النساء وقال تعالى وحلائل آباءكم وقالوا مهات نسائكم وبآبائكم اللاتي في مجوركم من نساءكم اللاتي دخلتم بهن أن قلست تحبذ التزويج انما حرر من سبي بالنكاح أو النكاح والدخول قال بلى قلت أفصير أن يكون الله تبارك وتعالى اسمه حرم بالحلال شيئا فأحرره بالحرام والحرام ضد الحلال فقال في فارق من سبها قلت فغفر الله تعالى بينهما قال فإن قلت وجدت الله عز وجل ندب الى النكاح وأمر به وجعله سبب للزواج والافقة والسكن وأثبت له الحرم والحق لبعض على بعض بالمواريث والنفقة والمهر وحق الزوج بالطاعة والتواضع

(١) قلنا لا كذا في النسخ ولا نأمن من تحريف العبارة أو سقوط شيء منها أو التمسح في هذا الموضع سقيمة فقرر كتبته مصحبه

بدل من كتاب الله

بدل من كتاب الله

تعالى في قتال النفس

الدوقية

کتاب: انوار الہیہ فی شرح

وَحَابِبٍ وَحَلَمَانِيٍّ بَارِعٍ

والمرأة والعبدان

مختلفات وجعلنا في كل

نفس منهم دية ورقبة

وَأَعِزَّنَا جَعَلَ اللَّهُ فِي النَّفْسِ

الرفقة حيث جعل الدينة

و يدل الشعر والمتاعفة

لا رقتهم في فاعام العبد

الاول: انما هو كماله

خداوند را شکر

وہی امہ ابی قیس قیس

وانا جرح جرح

فی قولنا فی ان علیہ

حد الحرفي بعض الحدود

ونصف الحد الحرق في بعض

الحدود وان عليه

الفرائض من الصلاة

والصوم والتعب لو كان أقميا

کالاسرا و فیکان، لا آصین

أشبه بقسسته عليهم دون

البهاشم والمتاع (قال المزي)

وقال في كتاب الاما

والحنانيات لانحمله

العائلة كالاتم قيمة

المجلس الأعلى للمعالي

المسألة الأولى: الإلهام بقوله

ان

اسماء لاه سبطه  
بالفيلان

شیر کا ایک گلاس

عن جراح الحبر من ديه

لم يخلف ذلك عبيدي  
في طاعة الله

من قوله (ما التفتي)  
بما قام بك من التفتي

وہی ہے جس نے ان کے لئے

فتوه عبدا وخطا عملا

ثلاثين خزانة العيد

ما كان محرماً قبل النكاح قال نعم قلت وحدثت تعالى حرم الزنا فقال ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلاً فقال أجد جماعاً وجماعاً فاقبس أحد الجماعين بالآخر قلت فقد وجدت جماعاً حلالاً حدث به ووجدت جماعاً حراماً رجعت به صاحبه أقرأ بثلثه فقلت وما يشبهه فهل يوضع بأكرمين هذا قلت في أقل من هذا كفاية وسأذكر لك بعض ما يحضرنه من قال ما ذاك قلت جعل الله تبارك وتعالى اسمه الصبر نعمة فقال بطله نسباً وصبراً قال نعم قلت وجعل الله محرم ما لم امر أنك وابتها سافر بها قال نعم قلت وجعل الزنا ناقة في الدنيا يأسد وفي الآخرة تالان لم يعرف قال نعم قلت أفجعل الحلال الذي هو نعمة فاسألي الحرام الذي هو نعمة أو الحرام فاسأله من تحب القياس وتعمل الزنا لوني بأمر أعمر ما لها وابتها قال هذا ابن ما أحسبته منه قلت فإن الله تبارك وتعالى قال في المطلقة الثالثة فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وصات السنة بأن نصيب الزوج الذي نكح فكانت حلالاً قبل الثلاث ومحرمة عليه بعد الثلاث حتى تنكح ثم وجدت لها نكحاً وزواها لتحل له حتى يصيبها الزوج ووجدنا المعنى الذي يجعلها الاصابة أقرأيت إن استحب به هذا علل رجل بني غبابة عن معنى الكتاب فقال الذي يجعل الزوج بعد التصريح هو الجماع لأن قدر جدتها من وجهه فيطهله الزوج أو يوت عنها فلا تحل له من طلقها ثلاثاً إذا لم يصبها الزوج الآخر وتحل إن جامعها فاقم معنى لا وحي في هذا الجماع وجماعاً بجماع وأنت تقول بجماع الزنا يحرم ما يصح جماع الحلال فإن جامعها رجل برز لتحل له قال أنا يحل قلت ولم ليس الله أعلمها بزوج والسنة دلت على أصله الزوج فلا تحل له حتى يجمتع الأمران فتكون الاصابة من زوج قال نعم قلت فإن كلن الله أنما حرم من الرأى أمها وأمر أتالاب بالنكاح فكيف حاز أن تحرمها بالزنا قلت قال الله تعالى إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقوهن وقال فإن طلقها فكل الرجال الطلاق رجوع على التسه العبد قال نعم قلت أقرأيت المرأة إذا أرادت تطلق زوجها الهانك قال لا قلت فقد جعلت الهانك قالوا إن قلت زعمت أنها إذا كرهت زوجها قبلت ابنه يشبهه فحرمت على زوجها بتقبيله ابنه فجعلت الهانك يجعل الله الهانك لث حكم الهانك في الآية فله فقال قد نزع أنت أنها إن أردت عن الاسلام حرمت على زوجها قلت وإن رجعت وهي في العدة فلهما على النكاح أفترعهم أنت هذا التي تقبل ابن زوجها قال لا قلت فإن مضت العدة ثم رجعت إلى الاسلام كان زوجها إن ينكحها بعد أفترعهم في التي تقبل ابن زوجها إن زوجها إن زوجها إن ينكحها بعد يجعل قال لا قلت فانا أقول إذا ثبت على الزدة حرمتها على السليين بكلمه لأن الله حرم منها عليهم أفترعهم التي تقبل ابن زوجها على السليين كلمه قال لا قلت وأما أقتل المرتدة وأجعل ما لها أقتل أنت التي تقبل ابن زوجها وتجعل ما لها فاقال قال لا قلت فأبى شئ منها بها قال أنها لم تطلقها قلت نعم في كل أمرها وقلته أ رأيت لو طلق امرأته ثلاثاً أحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره قال نعم قلت فإن زنى بها ثم طلقها ثلاثاً أحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره قال لا قلت فأجعل قد حرمت بالطلاق إذا طلقت زوجة من حال ما لم تحرم بالزنا لوطي مع الزنا قال لا يشبهان قلت أجل وتبينك أحدهما بالآخرى التي أنكحها طلعك قال أفكون شئ يحرمه الحلال لا يحرمه الحرام قلت نعم قال وما هو قلت ما وصفتنا وبغيره أ رأيت الرجل إذا نكح امرأته أحل له أن ينكح أختها أو عمتها طلعها قال لا قلت فإذا نكح أربعا أحل له أن ينكح عليهن خمسة قال لا قلت أقرأيت لوني بأمرأته أن ينكح أختها أو عمتهم ساعة أو زني بأربع في ساعة يكون أن ينكح أربعا سواهن قال نعم ليس ينكح الحرام

( ۱۸ - الام خاص )

لاقصاص فيها فالارض في مال الجاني وقيل جناية الصبي والمعتوه عمدا وخطأ بصلها

المعاقلة وقيل لأن النسي صلى الله عليه وسلم قضى أن تحمل المعاقلة الخطأ في ثلاث سنين فلو قضينا بها إلى ثلاث سنين من الضمانية العهد

لاتهامه فلم يقض على العاقلة بدية عبد بحال (قال المزني) وهذا المشهور من قوله (قال الشافعي) ولو صاح برجل فسقط عن جائط لم أر عليه شيئا ولو كان صبيا (١٣٨) أو ممتوه فاقط من صيته ضمن ولو طلب رجلا بسيف فأتى بنفسه عن ظهر بيت

فأتى بضم وان كان  
اعبى وقوع في حفرة  
ضمنت عاقلة اللبال  
دبته لانه اضطر ما في  
ذلك ولو عرض له في طلبه  
سبع قاله لم يضمن لان  
الحافي غير (قال) ويقال  
لسد أم الولد اذا حثت  
أفدها بالآل من قبتها  
أو حثتها ثم هلكها  
كما حث (قال المزني)  
هذا أولي بقوله من  
أحد قوليه وهو ان السد  
ذا غرم قبتها حثت شريكه  
الحثي عليه الثاني الحثي  
عليه الأول (قال المزني)  
فهذا أعني ليس بشي لان  
الحثي عليه الأول قد سلك  
الأرض بالبنية فكيف  
يحتج أمه غيره ويكون  
بعض الغرم عليه  
(التقاء الفارسين  
والسفتين)  
قال الشافعي واذا اصطدم  
الراكبان على أي دابة  
كانتا فإمامه أفضى عاقلة  
كل واحد منهما نصف  
دبته صاحبه لانه مات من  
صدمته وصدمته صاحبه  
كل واحد منهما نفسه ورحله  
صاحبه فأتى وان ماتت  
الدابة فمضى مال كل  
واحد منهما نصف قيمة  
دبته صاحبه وكذلك لو رما  
بالخسوف معافر جمع  
أنجر عليهم فقتل أحدهم

مما عتبه الحلال وتلت قال الله عز وجل والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله بالباطل ولا زنون ومن يفعل ذلك يأتى بما يضاهف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ثم حذر الزاني  
التي على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وفي فعله أعظم حدا حده الرجم وذلك أن القتل بغير رجم أخف  
منه وهو أن الزانية الدم فجعل حقا أن يقتل بعد تجريمه ولم يجعل فيه شيئا من الأحكام التي أثبتت  
بالحلال فلم يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أهل دين الله بالزنا نسب ولا أميرا ولا حرا أثبتت  
بالنكاح وقالوا في الرجل اذا نكح المرأة فدخل بها كان محرما بالزنا يدخل عليها ويخلو بها ويسافر وكذلك  
أنها وأمهااتها وكذلك يكون بنوه من غير هاتين المرأة الهايسافرون بها يخلون وليس يكون من زنى بامرأة  
محرما لا أمها ولا بنتها ولا يتوهج محرما لها بل يحد وبالنكاح وحكموا به وذموا على الزنا وحكموا بخلاف حكم  
الحلال وانما حرم الله الأم والابن وأما الأب والابن بغيره ما أثبت الله عز وجل لكل على كل وانما ثبت الحرمة  
بطلعة المرأة مما عصبه الله بالزنا فلم يثبت بها شيء بل حثت بها حرمة الزانية والزاني فقال ما يدفع ما وصفت  
فقلت فكيف أمرتني أن أجمع بين الزنا والحلال وقد فرق الله تعالى ثم رسوله ثم المسلمون بين أحكامهما  
قال فويل فيه جميع هذا قلت بعض هذا عندنا وعندك يقوم بالحج وان كانت فيه حجج سوى هذا قال وما هي  
قلت أرى في السر أن ينكحها ولا ير لها حتى توث أو يطلقها أنحرم عليه أمها وأمهااتها وان بعدن والنكاح  
كلام قال نعم قلت ويكون بالعقد محرما لا أمها يسافر ويخلو بها قال نعم قلت أفرأيت المرأة وانعدها  
الرجل بالزنا خذ عليها ما جعل ولا ينال منها شيئا أنحرم عليه أمها أمها الكلام بالزنا والاعتدابه واليمين لتقين له به قال  
لا ولو أنحرم الزنا والامس والقبلة بالشهوة قلت أرايت المرأة اذا نكحها رجل ولم يدخل بها أو يقع عليها  
وقذفها أو نفي ولدها أو يحد لها ويلاع أو أوى منها أبلغه أو ظاهرا أو بطنه ظاهرا أو مات أثره أو  
ماتت أثرها قال نعم قلت فان طلقها قبل أن يدخل بها وقع عليها ملاقه قال نعم قلت أفرأيت ان تزني بها ثم  
طلتها ثلاثا أنحرم عليه فاحرم الله عز وجل النكوة بعد ثلاث وأذفها أو يلاعها أو أوى منها أو تظاهرا أو مات  
أثره أو ماتت أثرها قال لا قلت ولم ألتها ليست له زوجة وانما أثبت الله عز وجل هذين الزوجين قال نعم  
قلت ولو نكح امرأ أنحرمت عليه أمها وأمهااتها وان لم يدخل بالنت قال نعم قلت له ولو نكح الأم لم يدخل بها  
حتى توث أو يفارقها حلت له البنت قال نعم فقلت قد وجدت العقدة تثبت لك عليها أمور منها الومات  
ورزها الانهاز وجته وثبتت بضمها وبينما أثبت بين الزوجين من الظهار والايلا واللعان فلما افترقا  
قبل الدخول حرمت عليك أمها ولم تحرم عليك بنتها فلم تفرق بينهما وحرمت مرة بالعقد والجماع وأخرى  
بالعقد دون الجماع قال لما حل الله تعالى الرية ولم يدخل بالأم وذكر الأم مهممة ففرق بينهما قلت  
فلم يجعل الأم قسما على الرية وإذا حلها غير واحد قال لما أجمع الأم أمهاها غير منها غير الدخول  
و وضعت الشرط في الرية وهو الموضع الذي وضعه الله تعالى فيه ولم يكن اجتماعها في أن كل واحدة  
منهما زوجة حكمها حكم الأم وأما جاب كل واحد منهما أنحرمت صاحبها بعد الدخول ويوجب على أن أجمع  
بينهما في غير ما إذا لم يدخل على اجتماعهما خبر لازم قلته فالحلال أشد ميانة للحرام أم الأم لابنة قال بل  
الزنا والحلال أشد فرقا قلت فلم تفرق بين الأم والابنة وقد اختلفا في خصال وافترقا في واحد وجعت بين  
الزنا والحلال وهو فارق عندك في أكثر أمره وعندنا في كل أمره فقال فان صاحبنا قال يوجد كالحرام  
يجرم الحلال قلت له في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء قال لا ولكن في غير من الصلاة والمأكول

فترقع حصنه من جنابه ويفرم عاقلة الباقي باقي دية (قال) واذا كان أحدهما واقفا فدمه لا أخرفا ناقلا صدمه هدر ودية والمشروب  
ساحبه على عاقلة الصادم (قال) واذا اصطدمت السفيتان وتكسرتا أو أحدهما أفتات من فيها فلا يجوز زفها إلا واحد من قولين

المكر

احدهما أن يضمن القائم بهما في ثالث الحال نصف كل ما أصابت سفينة لغيره ولا يضمن بحال الأمان بقدر على نصر يهبانفسه وبمن يطعه فأما إذا غلبته فلا يضمن في قول من قال بهذا القول والقول (١٣٩) قول الذي نصره فإنها غلبته برجح أو

موج وإذا ضمن غير النفوس في ماله ضمنت النفوس عاقلة الأمان يكون عدا فكون ذلك في عتقه (قال المزني) رحمه الله وقد قال في كتاب الامارات لا ضمان إلا إن يمكن صرفه (قال الشافعي) وإذا أضمت مضيقته من غير أن يبعد بها الصدم لم يضمن شيئا مما في سفينة بحال لان الذين دخلوا غير متعد عليهم ولا على أموالهم ولذا عرض لهم ما يخافون به التفت عليها وعلى من فيها فأتى أحدهم بعض ملحقها رجاء أن تخف فتسلم فإن كان ماله فلا شيء على غيره وكذلك لو قالوا له أتى ساعدك فإن كان لغيره ضمن ولو قال لصاحبه ألقه على أن أضمته أنا وما كان السفينة ضمنه دونهم إلا أن يتطوعوا (قال المزني) هذا عتدي غلط غير مشكل وقياس معناه أن يكون عليه بصحة فلا يلزمه ما لم يضمن ولا يضمن أعباله ما أراد أن يضمن

والمشروب والنساء قياس عليه قلته أفتغير لغيرك أن يجعل الصلاة قياسا على النساء والماء كقول أمان في كل شيء فلا يقلل الفرق لا يصلح إلا بخبر لازم قلت فان قال قائل فأنما أقيس الصلاة بالنساء والنساء بالماء كقول والمشروب حيث تفرق وافرق بينهما حيث تقس في الحجة عليه قال ليس له أن يفرق إلا بخبر لازم قلت ولا لك قال أجل قلته وصاحبك قد أخطأ القياس أن قاس شرعية بغيرها وأخطأ الوجالة في ذلك القياس قال وأين أخطأ قلت صنف قياس قال الصلاة حلال والكلام فيها حرام فإذا تنكحتم فيها فسدت صلاته فقد أفسد الحلال بالحرام قلته لم زعمت أن الصلاة فاسدة لو تنكحتم فيها الصلاة لا تكون فاسدة ولكن الفاسدة فعله لا هي ولكني قلته لا تجزئ عنك الصلاة ما لم تنكح بها كما أمرت فلوزعت أنها فاسدة كانت غير معنى ما أفسدت به النكاح قال وكيف قلت أنا أقول به عبد لصلواتك إلا أن فأنت بها كما أمرت ولا أزعمن أن حراما عليه أن يعود لها ولا أن كلامه فيها يتجسس من العودة بها ولا أن تفسد عليه صلاته قبلها ولا بعدها ولا يفسدها أفسادها بها على غيره ولا نفسه قال وأنا أقول ذلك قلت وانت زعمت أنه إذا قبل امرأة أحرمت عليه أمها وأبنتها أبدا قال أجل قلت وتحمله هي قال نعم قلت وتحرم على أبيه وابنته قال نعم قلت وهكذا قلت في الصلاة قال لا قلت أقرها ما يشبهان قال أما الآن فلا وقد قال صاحبنا الماحل والحرام فاحرام فاحرام في الجبر معرط للماء والجبر فقلت له أرايت إذا أصبت الماء في البحر أما يكون الماء الحلال مستهلكا في الحرام قال بلى قلت أفصد المرأة التي قبلها للشهوة وأبنتها كالبحر والماء قال وزيدا ما قلت أن تجد المرأة محرمة على كل أحد كاتحاد البحر محرمة على كل أحد قال لا قلت وأن تجد المرأة وابنتها تختلطان اختلاط الماء والبحر حتى لا تفرق واحدة منهما من صاحبتها كما يعرف البحر من الماء قال لا قلت أفصد القليل من البحر إذا صب في كثير الماء نجس الماء قال لا قلت أفصد قليل الزنا والقبل للشهوة لا تحرم كثيرها قال لا ولا يشبه أمر النساء الخمر والماء قلت فكيف قاسه بالمرأة ولو قاسه كان ينبغي أن يحرم المرأة التي قبلها وزنى بها وأبنتها كاحرام الخمر والماء قال ما يغفل ذلك وما هذا بقياس قلت فكيف قلت هذا منه قال ما وجدنا أحدا يقا من هذا كما لا يشتهو ولو كان صاحبنا بهذا الظننت أنه لا يقيم على قوله ولكنه (٣) عمل وضعف من كله قلت أفتعوز لأحد أن يقول في رجل بعضي بهذا قول المرأة فبزي بها فلا يحرم الزنا عليه أن ينكحها وهي التي عصي الله فيها إذا أتاهما الوجه الذي أحله الله وتحرم عليه أبنتها وهو لم يصح الله في أبنتها فهل رأيت قط عورة أبين من عورة هذا القول قال الشافعي قال قولنا قلت فلو لم يكن في قولنا كتاب ولا سنة ولا ما وجدناك من القياس والمعقول أكان قول الشافعي عندك حجة قال لا وقد روي عن عمران بن الحصين قلت من وجه لا يثبت قال نقل وروي عن ابن عباس قولنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع عن قولهم وقال الحق عندك والعدل في قولكم ولم يصنع أصحابنا شأنا ولا حجة علينا وما وصفت وأقام كثرهم على خلاف قولنا ولا حجة عليهم بها وصفت (قال) فقال لي فاجمع في هذا قول قلت إذا حرم الشيء وجهه استدلت على أنه لا يحرم بالذي يخالفه كما إذا حل شيء وجهه لم يحل بالذي يخالفه والحلال حلال والحرام والحرام حلال والزنا ضد النكاح ألا ترى أنه يحل لك الفرج للنكاح ولا يحل لك البارز الذي يخالفه فقال لي منهم قائل فأنار وبناعن وهب منه منة قال مكتوب في التوراة ملعون من نظر إلى فرج امرأة وأبنتها (قال) قلته ولا يدفع هذا وأصغر ذنبا من الزنا في المرأه وأبنتها والمرأة بلا ذنابة ملعون قد لعنت الواصلة والموصولة والمختنق (قال الربيع) المختنق النباش والمختنقة فارتأنا عظم من هذا كله ولعله أن يكون

أياه (قال الشافعي) ولو خرق السفينة ففرق أهلها ضمن ما فيها ضمن ديانت ركبها عاقلته (٤) وسواهم خرق ذلك منها

(٣) قوله عقل الخ كذا في النسخ وفي الكلام تحريف (٤) قوله وسواء الخ في العبارة نقص يعلم من الأم فأنظرها ووركيه معصية

(باب من العاقلة التي تفرم) قال الشافعي لم أعلم مخالفاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة ولا اختلاف بين أحد علمته أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٤٠) قضى بها في ثلاث سنين ولا مخالفاً أن العاقلة العصبة وهم القرابة من قبل الأب وقضى عمر بن

الخطاب رضي الله عنه على علي بن أبي طالب بأن يعقل عن موالي صفية بنت عبد المطلب وقضى للزبير بجرائهم لأنه أبها (قال الشافعي) رحمه الله ومعرفته العاقلة أن ينظر إلى أخوته لا يبيع فيعلمهم ما يجعل العاقلة فإن لم يحتسبوا دفعه إلى بني جده فإن لم يحتسبوا دفعه إلى بني جده ثم هكذا لا يدفع إلى بني أبي جديهم هو أقرب منهم ومن في الديوان ومن ليس فيه منهم سوا فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولأديان في حياته ولا في حياة أبي بكر ولا سدر من ولاية عمر رضي الله عنه ولا أعلم مخالفاً أن الصبي والمرأة لا يتحملان منها شيئاً وإن كانا موسرين وكذلك الغنوة عندى وبزوى العاقلة الدية في ثلاث سنين من حين عرفت القتل ولا يقوم نجس من الدية إلا بعد حوله فلو أعسر به

ملعون بآلنا بأحد هما أو لم ينظر إلى فرج أم ولا ابتها لآن الله تبارك وتعالى قد أوعده على الزنا ولو كنت انما حرمتهم من أجل أنه ملعون من نظر إلى فرج امرأ أو ابتها لم يجز أن تحرم على الرجل امرأه أن ينفق بها أو فاته لم ينظر فرج امرأه إلى الفرج أمهوا لا ابتها ولو كنت حرمته لقوله ملعون من لم يمسك مكان هذا في أكل الربا ومؤكله وأنت لا تمنع من أربى إذا اشتري بأجل أن يجعل له غير السلعة التي أربى فيها ولا إذا اختفى قبراً من القبور أن يجعل له أن يحفر غيره ويحفر هو إذا ذهب الميت بالسبلى قال أبل قلت فكيف لم تقبل لا يمنع الحرام الحلال كما قلت الذي أرى واخفى (ما جاء في كتاب إمام المسلمين وروا أهل الكتاب وأماهم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بما خطن منهن فمن علمنوهن مؤمنات فلا تزوجوهن إلى الكفار لأن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة غير من مشركه ولو أعجبكم الآية فهي الله عز وجل في هاتين الآيتين عن نكاح نسائه المشركين كما نهى عن نكاح ربه لهن (قال) وهاتان الآيتان يتحملان معنيين أن يكون أريد بهما مشركو أهل الأوثان خاصة فتكون الحكم فيما يحال له ينسخ ولا يثنى منه لأن الحكم في أهل الأوثان أن لا ينكح مسلم منهم امرأة كالأينكح رجل منهم مسلمة (قال) وقد قيل هذا (٢) فيها وفيما هو مثله عندنا والله أعلم به (قال) ويتحملان أن تكونا في جميع المشركين وتكون الرخصة زلت بعدها في حرار أهل الكتاب خاصة كما جلت في ذباغ أهل الكتاب من بين المشركين خاصة قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الآية وقال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المؤمنات إلى قوله ذلك لمن خشي العنت فاستنكحوا أن نصبر واخبركم (قال الشافعي) رحمه الله فهذا كله نقول لأجل مشركه من غير أهل الكتاب بنكاح ولا يجعل أن ينكح من أهل الكتاب الأحرار ولا من الاما المسلمة ولا يتحل الأمة المسلمة حتى يجمع الشركان معا فتكون نكاحاً لا يجحد طولاً لحره ويكون يخاف العنت أن لم ينكحها وهذا شبه بظاهر الكتاب وأحب إلى قولك نكاح الكتابية وأن نكحها فلا بأس وهي كالطرة المسلمة في القسم لها والنفقة والطلاق والإيلاء والظهار والعدة وكل أمر غير أهل الأوثان أن وقعت منه عدة الوفاة وعدة الطلاق ويتجنب في عدتها ما يتجنب المعتدو كذلك الصبية ويجبرها على الغسل من الجنابة والتنظيف فأما الأمة المسلمة فإن نكحها وهو يجحد طولاً لحره ففسخ النكاح وليكن أن لم يجحد طولاً ثم نكحها ثم أيسر لم يفسخ النكاح لأن العدة انقضت فتجحد فلا يفسد ما بعدها ولو عده نكاح حر وأمة فقد قيل تثبت عدة الحره وعدة الأمة مفسوخة وقد قيل هي مفسوخة معا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو عن أبي الشعثان قال لا يصلح نكاح الاما اليوم لأنه يجحد طولاً إلى حره (قال الشافعي) فقال بعض الناس لم قلت لا يصلح نكاح امما أهل الكتاب فقلت استدلالاً بكتاب الله عز وجل قال وإن ما استدلت به منه فقلت قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة غير من مشركه ولو أعجبكم (قال) وقال إذا جاءكم المؤمنات الآية فقلنا نحن وأنت لم يجعل لنا زماناً ثم كفر نكاح مسلمة حره ولا مسلمة بحال أبداً ولا يختلف في هذا أهل الكتاب وغيرهم من المشركين لأن الآيتين عامتان واسم المشرك لازم لأهل الكتاب وغيرهم من المشركين ووجدنا الله عز وجل قال والمؤمنات من الذين أوتوا الكتاب فلم يختلف نحن وأنت أنهن الحرار من أهل الكتاب خاصة انخصص وتكون الاما منهن من جلة المشركات المحرمات فقال أنا نقول قد فعل الله الشيء ويسكت عن

أو مل حتى يجحد الأبل بطلت القيمة وكانت عليه الأبل ولا يحملها فقير وإن قضى بها فائسر الفقير قبل أن يجعل نجس منها واقترعني فأما أنظر إلى الموسر يوم يجعل نجس منها ومن غرم في نجس ثم أعسر في النجس الآخر تركه فان مات بعد حلول النجس غيره



موسر أخذ من ماله ما وجب عليه ولم أعلم مخالفاً في أن لا يحمل أحد منهم الاقليلاً وأرى على مذاهم أن يحمل من كثر ماله نصف دينار ومن كادونه ربع دينار لإبراد على هذا ولا يقصصه وعلى قدر ذلك من الإبل حتى (١٤١) يشترك القرني البعير ويحمل كل

ما كثر وقل من قتل  
أبروح من حرو عبد  
لان الذي صلى الله عليه  
وسلم لم يحملها الا كثر  
دلى على يحملها الايسر  
فان كان الارض ثلث  
الدنة اذنه في مضي سنة  
من يوم جرح المجرور  
فان كان اكثر من الثلث  
فلا زيادة في مضي السنة  
الثانية فان زاد على  
الثلاثين ففي مضي السنة  
الثالثة وهذا معنى  
السنة ولا يحمل العاقلة  
ما جنى الرجل على نفسه  
(باب عقل المولى)  
قال الشافعي رحمه الله  
تعالى ولا يعقل المولى  
المعتق عن رجل  
من المولى المعتق وله  
قربة تحمل العقل فان  
عجزت عن بعض حمل  
المولى المعتق الباقي  
وان عجزوا عن بعض ولهم  
عوقل عقلة عوقا لهم  
فان عجزوا ولا عوقل  
لهم عقل ما بقي جاعة  
المسكين (قال) ولا  
أجل للمولى من أسفل  
عقل حتى لا يجدنيا  
ولامولى من أعلى ثم  
يحمونه لانهم ورثته  
ولكن يقولون عنه كما  
يعقل عنهم

غير مغير محترم لما سكت عنه واذا أحل حرائره لم يدل ذلك على إحلال امائهم ودل ذلك على أنه عني بالآيتين  
المشركين غيرهم من أهل الأوثان فقلت أرى أن عارضاً معارض عتلى بجلت التي قلت فقال وجدت في  
أهل الكتاب حكماً مخالفاً حكم أهل الأوثان فوجدت الله عز وجل أمأح نكاح حرائر أهل الكتاب وانما تنكح  
امائهم بحرائرهم فكذا لا أنا أقصص رجالهم بنسائهم فأجعل رجالهم أن يتكفوا المسلمات اذا كانوا خارجين من  
الآيتين قال ليس ذلك والارخاص في حرائر نسايتهم ليس الارخاص في أن يتكفوا رجالهم المسلمات فقلت فان  
قال لك ولكنه في مثل معناه قياساً عليه قال ولا يكون عليه قياساً وانما قصد بالتحميل عين من جملة محرمه قلت  
فهذه الجملة عليل لان امائهم غير حرائرهم كرجالهم غير نسايتهم وانما حرائرهم مستثنون من جملة محرمه قال  
قد اجتمع الناس على أن لا يحمل رجل منهم أن يتكف مسلة قلت فاجماعهم على ذلك فيجعل عليل لانهم انما حرموا  
ذلك بكتاب الله عز وجل فرخصوا في الحرائر بكتاب الله قال قد اختلفوا في الاماء من أهل الكتاب قلت فانما  
اختلفوا فاجتمع عندنا وعندنا لمن وافق قوله معنى كتاب الله عز وجل ومن حرمهن فقد وافق معنى كتاب الله  
لانهم من جملة المشركين وبرأهم أن يكونوا من الحرائر المحصونات بالتحميل (قال) وقلنا لا يحمل نكاح امأة  
مسلة الا بان لا يجعدنا كنهها ولا لحره ولا تحل وان لم يجعد طولاً لحره حتى يخاف العنت فيجوع فيه المغنا  
الاذان لهما أبيع له نكاح الامة ونالها فقال يحمل نكاح الامة بكل حال كما يحمل نكاح الحره فقال لانما الجملة  
فيه فقلت كتاب الله الجملة فيه والدليل على أن لا يحمل نكاح اماء أهل الكتاب مع ما صنفنا من الدلالة عليه  
فقلت قد حرم الله الميثة فقال حرمت عليكم الميتة والدم واستثنى إحلاله المضطر فأجوز لأحد أن يقول لما  
حلت الميتة بحال واحد مصروف وهو المضطر حلت لمن ليس في صفته قال لا قلت وقد أمر الله تبارك وتعالى  
بالهطور وأرخص في السفرو المرض أن يقوم الصعد مقام المأمن بعوضه الماء في السفرو والمر يض مثل  
المخذور في السفرو والحضر بغير أعواز فأجوز لأحد أن يقول أحجزه التهم في السفري غير أعواز كما يجوز  
للمريض قال لا يجوز أبداً الا لمعوز سافر واذا أحل شيء بشرط لم يحل الا بالشرط الذي أحله الله تعالى به  
واحداً كان واثنين قلت وكذلك معين أوجب عتق رقبة في الظهار ثم قال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
لم يكن له أن يصوم وهو يجده عتق رقبة قال نعم فقلت قد أصبت فان كانتك بهذا جمعة على أحد لولا خالفك  
فكذاك هي عليك في إحلال نكاح اماء أهل الكتاب وانما أذن الله تعالى في حرائرهم ونكاح اماء  
المؤمنين بكل حال وانما أذن الله فبهن لمن لم يجعد طولاً ولن يخاف العنت وما يلزمه في هذا أكثر مما صنفنا  
وفيما وصفت كفاية ان شاء الله تعالى قال فمن أصابها من قال يجوز نكاح الاماء المسلمات بكل حال قلت  
فالجمعة على من أجاز نكاح اماء المؤمنين بغير ضرورة الجملة عليك والقرآن يدل على أن لا يجوز نكاحهن  
الا بمعنى الضرورة الا أن لا يجعد لنا كنه طولاً لحره ويخاف العنت فمن وافق قوله كتاب الله عز وجل كان  
معه الحق

(باب التعريض في خطبة النكاح) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل  
ولا جناح عليكم فيما عرضتم من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) أخبرنا ما قال عن  
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم من خطبة  
النساء ان يقول الرجل للمرأة أو هي في عذتها من وفاتها زوجها انك على كثر عتق وإن فيك لرغبة فان الله سألني  
السك خيرا ورزقا ونحو هذا من القول (قال الشافعي) كتاب الله يدل على أن التعريض في الصعد بائز

(باب أن تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى رجل جنائياً عتقه وعاقلته بالشام فان لم يكن خبره في يلزمه خلاف القياس  
فالقياس أن يكتب ما كره مكة الى ما كره الشام بأخذ عاقلته بالعقل وقد قيل يحمله عاقلة الرجل بيلده ثم أقرب العوقل بهم ولا ينتظر

بالعقل غائب وإن احتل بعضهم العقل وهم حنفية وقد قيل يأخذوا إلى من بعضهم دون بعض لأن العقل لزم الكل (قال) واجب

(باب عقل الحلفاء)

قال الشافعي ولا يعقل

الحليف إلا أن يكون

مضى بذلك خبر ولا العبد

ولا يعقل عنه ولا يرث ولا

يورث إنما يعقل بالنسب

أو الولد الذي كان نسب

وميراث الحليف والعقل

عنه منسوخ وإنما

يثبت من الحلف أن

تكون الدعوة واليد

واحدة لا غير ذلك

(باب عقل من لا يعرف

نسه وعقل أهل التمة)

قال الشافعي إذا كان

الجاني نويا فلا يعقل

على أحد من التوبة

حتى يكونوا يثبتون

انسابهم إثبات أهل

الاسلام وكذلك كل

رجل من قبيلة

أجمية أو القبط أو غيره

فإن لم يكن له ولا يعلم

فقلل السليل لما بينه

وبينهم من ولادة البن

وانهم يأخذون ماله إذا

مات ومن انتسب إلى

نسه فهو منه الآن

تثبت بينه بخلاف ذلك

ولا يدفع نسب بالجماع

وإذا حكمنا على أهل

المهد أن نسا عواقهم

الذين تجرى أحكامنا

لما وقع عليه اسم التعريض الامتنى الله عز وجل عنه من السر وقد ذكر القاسم بعضه والتعريض

كثير واسع جائز كله وهو ما يعرض به الرجل المرأة بما يدلها على أنه أراد به خطبتها غير

تصريح والسر الذي نهى الله عنه والله أعلم بجميع من أمرين أنه تصريح والتصريح بخلاف التعريض

وتصريح بجماع وهذا كأمجج التصريح فإن قال قائل ما دل على أن السر للجماع قيل فالقرآن كالدليل عليه

إذا ما جاز التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرا وعلانية فإذا كان هذا فلا يجوز أن يتوهم أن السر سر

التعريض ولا بد من معنى غيره وذلك المعنى الجماع وقال امرؤ القيس

ألا زعت بسباسة القوم أننى \* كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي

كذبت لقد أصبى على المرء عرسه \* وأمتع عرسى أن يزن بها الخالي

وقال جرير يرثي امرأته

كانت إذا هجر الخليل فراشها \* خزن الحديث وعفت الأسرار

(قال الشافعي) فإذا علم أن حديثها مخزون فخرن الحديث أن لا يباح به سرا ولا علانية فإذا وصفها فلا معنى

للعفاف غير الأسرار والأسرار للجماع

(باب ما في الصداق) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى وأتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل

فأتكنهن بآذن أهلهن وأتوهن أجورهن وقال أن يتنوبا أموالكم بحسبهن غير ما سألن فما استعتم به

منهن فاتوهن أجورهن وقال ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتينهون وقال وإن أردتم استبدال زوج

مكان زوج وأتيتن الآية وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من

أموالهم وقال ويستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله فأمر الله الأزواج أن يؤتوا النساء

أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر هو كلمة عربية تسمى بعدة أسماء

فيمثل هذا أن يكون ما مور بالصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل لانه حق الزمة نفسه

ولا يكون له حبس لشيء منه إلا بالمعنى الذي جعله الله وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله عز وجل وإن

طلقتوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي يسهه

عقده النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقده وأن لم يسم مهرها ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم

الامان بلزمه المرء نفسه ويدخل بالمرأة وأن لم يسم لها مهرها فلما احتل المعاني الثلاث كان أولاها أن يقال

بما كانت إليه الدلالة من كتاب الله وأسنه وأجاء فاستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم أن طلقتم

النساء ما لم تمسوهن أو تفضروا لهن فريضة ومتعوهن على أن عقدة النكاح تصح بغير فريضة صداق وذلك

أن الطلاق لا يقع إلا على من تصح عقدة نكاحه وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فثبت هذا دليل على

انطلاق بين النكاح واليوع اليوع لا تنقذ إلا بمن معلوم والنكاح ينقذ بغير مهر وإذا جاز أن يعقد

بغير مهر فثبت استدلالنا على أن العقدة تصح بالكلام وأن الصداق لا يفسد عقدة النكاح أبدا وإذا كان هكذا فلو

عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام ثبت العقدة بالكلام وكان قمارا مهر مثلها إذا أصبت على أنه لا صداق على

من طلق إلا بدسم مهر أو لم يدخل وذلك أنه يجب بالعقده والميسر وأن لم يسم مهر بالآية ويقول الله عز وجل

وأمرأتموهن ما وهبت أنفسهن للذي أن أراد أن يتنكحها خلاصة ما من دون المؤمنين ريدوا الله

تعالى أعلم بالنكاح والميسر بغيره على أنه ليس لاحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتنكح فميس

عليهم فإن كانوا أهل حرب لا يجري حكمنا عليهم أن نسا الجاني ذلك ولا يقضى على أهل دينه إذا لم يكونوا عصبه لأنهم

لا يرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بينهم وانهم لا يأخذون ماله على الميراث إنما يأخذونه بأ

بالجرف وقوع على الحديبة فبات غلى واضع الحجر لانه كالنافع ولوحقر في صحراء وطريق واسع (١٤٣) محتمل فبات به انسان أو مال

عبدالرحمن بن عوف تزوج علی وزن نواه

**الدرهم**

ولا يهرق منها وبينهم اهوال البيع الى حين اسبغوا حتى يغسلوا بها

بالحصاة وفيها اذناك الخمين حراما نصف عشرة دية مسلم وان كان نصرانيا او مجوسيا نصف عشرة دية نصراني او مجوسي وان كانت امة  
مجوسية او يهودية نصرانيا او امة (١٤٤) نصرانية او او مجوسيا فدية الخمين في اكرابا اياه نصف عشرة دية نصراني ولو مجوسي

على امة حامل فلم تلق  
جنيتها حتى عتقت او  
على خيمة فلم تلق جنيتها  
حتى اسلمت ففسيحة غرة لانه  
جنى عليها وهي ممنوعة  
(وقال) في كتاب الديات  
والجنابات ولا يعرف ان  
يدفع لغرة قبية الآن  
يكون بموضع لا توجد  
فيه (حال المرفي)  
هذا معنى أصله في  
الدية انها لا يبل لان  
الذي صلى الله عليه  
وسلم قضى بها فان لم  
توجد فقبته فان ذلك  
القرآن لم توجد فقبته  
(قال الشافعي) ويغرمها  
من يغير دية اهلها  
(قال) فان قامت الدية  
انها لم تزل ضمنين  
الضرب حتى طرخته  
لزمه ولان تمهيدية  
حلف الحلفي ورئي  
(قال) وان صرخ  
الخمين او تحرك  
ولم يصرخ ثم مات مكانه  
فدتيه ثلثة وان لم  
يمت مكانه فالتقول  
قبول الحلفي وعاقبته  
انه مات من غير خيانة  
ولو خرج حيا لأقل  
من ستة أشهر فكان  
في حال لم يتم له  
حيا فقط فقبه الدية

بل عشرة لهذه لقد رها أقل قلت فلم تجبرها التافة في قدرها وانت لو فرضت لها مهر افرضته الأقل ولو  
فرضت لاخرى لم تجاوز بها عشرة دراهم لان ذلك كثير لها ولا يجوز به مهر مثلها قال رصبت قلت فلولا كان  
أقل من مهر مثلها مائة مرة أو جزئها عليها قال نعم قلت أليس لانها رصبت به قال بلى قلت قدر رصبت  
الدينية بدرهم وهو لها بقدرها أو كثر فزدها عليه تسعة دراهم قلت أرايت لو قال قائل لو ان امرأة كان  
مهر مثلها ألفا فرضت عائنة ألقها بمهر مثلها ولو ان امرأة كان مهر مثلها ألفا فمقد قها رجل عشرة آلاف  
وردت بها إلى ألف حتى يكون الصداق موقعا على ألف قدر مهر مثلها قال ليس ذلك قلت وتجب عليه ههنا  
كالسبع غير فيه التفان لان الناكح رضى بالزيادة والمنكحة فرضت بالنقصان وأجزت على كل مريض به  
قال نعم قلت فكذلك لو نكحت بغير مهر فأصابها جعلت لها مهر مثلها عشرة كان أو ألفا قال نعم قلت  
فأصبحت تشبه المهر بالبيع في كل شيء بلغ عشرة دراهم وتجيزه ما راضيا عليه ثم رد ما لم مهر مثلها اذ لم يكن  
صداق وتفرق بينه وبين السبع في أقل من عشرة دراهم فتقول اذا رصبت بأقل من عشرة دراهم رددتها حتى  
أبلغ مهر عشرة والبيع عندك اذا رضى فيه بأقل من درهم أجزته قلت أرايت لو قال قائل لا لأراة قت  
من الصداق على شيء يعتدل فيه قولك فأرجع بك في الصداق الى ان الله عز وجل قال وان اردتم استبدال  
زوج مكان زوج وأقيم احدهن قطارا وذكر الصداق في غير موضع من القرآن سواء لم يحدقه حدا  
فجعل الصداق قطارا لا ينقص منه ولا يزيد عليه قال ليس ذلك لان الله عز وجل لم يفرضه على الناس  
وان النبي صلى الله عليه وسلم أصدق أقل منه وأصدق في زمانه وأجاز أقل منه فقلنا قد وجدنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أجاز في الصداق أقل من عشرة دراهم فزكته وقلت بخلافه وقلت ما قطع فيه اليد والميد  
والمهر وقلت أرايت لو قال قائل أخذ الصداق ولا أجزان يكون أقل من مهر النبي صلى الله عليه وسلم  
خمس مائة درهم أو قال هو من الدرهم لا يكون أقل من خمسمائة درهم أو قال في البكر الحائض فقبه مائة  
أو قال لا يكون أقل مما يحب فيه الزكاة وهو مائة درهم أو عشرين دينار ما أحبته عليه قال ليس المهر  
من هذا سبيل قلت أجل ولما قطع فيه اليد بل بعض هذا أولى أن يقاس عليه بما قطع فيه اليد ان  
كان هذا منه بعيدا

باب ما جاء في النكاح على الإجارة (١) قال الشافعي رحمه الله تعالى الصداق غن من الأمان فكل ما يصلح  
أن يكون غننا لم أن يكون صداقا وذلك مثل أن تنكح المرأة رجل على أن يخط لها الثوب ويبنى لها البيت  
ويذهب بها للزوج لئلا العمل فان قال قائل ما دل على هذا قيل انا كان المهر غنا كان في معنى هذا وقد  
أجاز الله عز وجل في الأبارق كتابه وأجازها المسلمون وقال الله عز وجل فان أرضعن لكم فأنوهن أجورهن  
وقال عز وجل وعلى المولودة رزقهن وكسوتهن بالمعروف وذكره شيب وموسى صلى الله عليه وسلم في النكاح فقال  
وسلم في النكاح فقال قالت يا أبا عبد الله استأجره من خير من استأجرت القوي الأمين قال اني أريد أن تنكح  
احدا ياتي هاتين الآية وقال فلما قضى موسى الاجل صار بأهله أسرا من جانب العلون فلما قال  
ولا أحفظ من أحد خلافا في أن ما جازت عليه الإجارة لئلا يكون مهرافن تنكح بأن يعمل علفه  
كله ثم طلق قبل الدخول رجع نصف قيمة العمل ومن لم يعمل ثم طلق قبل الدخول عمل نصفه فان قالت العول  
بأن يكون ثوبها فكان للمراة مثل نصف أجر خياطة الثوب وأعمالها كان (قال الربيع) يجمع الشافعي  
رحمه الله فقال يكون لها نصف مهر مثلها غير أن بعض الناس قال يجوز هذا في كل شيء غير تعليم ان يرفعها

نامة وان كان في حال تم فيه لاحد من الاحتحات فقبه الدية (قال المرفي) هذا سقط من الكاتب عندي اذ اوجب الدية لانه محال لا  
تمثلها الحيات فيبقى أن تسقط انا كان محال لانتم له حية (قال المرفي) وقد قال لو كان لاق من ستة أشهر فقتله رجل عدا

فأردو رثته القود فان كان مثله يعيش اليوم أو اليومين ففيه القود ثم سكت (قال الرزقي) كله يقول ان لم يكن كذلك فهو في معنى المذبوح  
يقطع بالثنين أو الجرح أو يخرج منه مشوية فتضرب عنقه فلا قود على الثاني (١٤٥) ولأدوية وفي هذا عندي دليل وبالله

التوفيق (قال الشافعي)

ولوضرهم ا فالقت يدا

ومانت ضمن الام

والجنيين لاني قد علمت

أَنَّهُ قَدْ جَنَى عَلَى الْجَمِينِ

(باب جنين الامه)

(قال الشافعي) وفي

جنسین الأمة عشر

فتنة أمة يوم جنى عليها

ذکرا کان أوأشی وهو

فول المدنين (قال المرتضى)

القياس على أصله

عشر قيمة أمه يوم

تلقاه لانه قال لوضر بها

أُمّةٌ فَالْقَتَ جِنِينَا مَيَّا

ثم أعتقت فالقبت حينئذ

آخر فعلیه عشر فیه امه

لسيدها وفي الاخرى

جنین حرہ لا مستمسک

ولورته (قال الساجي)  
قال محمد بن الحسن:

قال محمد بن الحسن  
الدينوري: أُنشئت لكانت

حاشا اليه فمه فمه

ما ذكركم بأقل من عشره

ثم: أمه ولو كان متا

فَعَشْرَ أُمِّهِ فَقَدْ أَغْرَمْتَهُ

فہمستأ کثرما غرم

فَمَحَا (قَالَ الشَّافِعِيُّ)

رَحْمَةُ اللَّهِ فَقُلْتُ:

أليس أصلك جنس

الحرة التي قضى فيها

رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم ولم یذکر عنه أنه سأل

أذكر هوام أنثى قال

فأجابني قائل: قلت فلان خراج

الاجر على تعليم الخير ولو تكبر رجل امرأة على أن يعلمها خيرا كان لها مهر مثلها لانه لا يصلح أن يستأجر رجل  
ويجلى على أن يعلم خيرا قرا أو لا غيره ولو صلح هذا كان تعليم الخير كخياطة الثوب يجوز الاتكاح عليه ويكون  
القول فيه كالقول في خياطة الثوب اذا علمها الخير وطلقها رجوع عليها بنصف أجر تعليم ذلك الخير وان  
طلقها قبل أن يعلمها رجعت عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخير لانه ليس له أن يخلو بها ويعلمها وهذا قول  
صحيح على السنة والقاس معا ولا يعنف في نحو الزاجر على تعليم الخير (رجع الشافعي فقال لها مهر مثلها) قال  
الربيع للشافعي قول آخر اذا تزوجها على أن يخطب لها أو يبعثها أو يعطها شيئا بعينه فطلقها قبل أن يدخل بها  
فهل التوب قبل أن يخطبها أو هل التوبة التي بعينه رجعت عليه بنصف صداق مثلها واحتج بأن من  
اشترى شيئا بدار فهاك التوبة قبل أن يقضيه رجوع بدياره فأخذته المرأة انما ملكت خياطة الثوب  
ببضعها فاما هلك التوب قبل أن تقضيه فلم يغر على خياطته رجعت عليه بما ملكته الخياطة وهو بضعها  
وهو الثمن الذي اشترته الخياطة (قال الربيع) وهذا أصح القولين وهو آثر قول الشافعي رحمه الله

باب انتهى أن خطب الرجل على خطبة أخيه، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن جبان عن الأعمش عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) وهذا الحديثان يحتلان أن يكون الرجل منهما إذا خطب غيره أمرًا أن لا يخطبه حتى تاذن أو تركت رضت المرأة مخاطب أو مضطته ويحتمل أن يكون النبي عنه أمهما عند رضا الخطوبة وثلاً أنه إذا كان مخاطب الآخر أوجعدها من الخطاب الأول الذي رضته تركت ما رضيت به الأول فكان هذا فساد الدلالة في الفساد ما يشبهه الاضرار بدواته تعالى أعلم فلما احتل المعينين وغيرهما كان أو لا هذان يقال به ما وجدنا الدلالة واقعة وجدنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن أنهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه إذا كانت المرأة راضية (قال) ورضاها كان كانت ثيداً أن تاذن بالتكاح بنعم وإن كانت بكراً أن تسكت فيكون ذلك إذنها وقال في قائل أنت تقول الحديث على عومه وظهوره وإن احتل معنى غير العام والظاهر حتى تأتي دلالة على أنه خاص دون عام وباطن دون ظاهر قلت كذلك أقول قال قامة أن تقول في هذا الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه وإن لم تظهر المرأة رضا أنه لا يخطب حتى يقر الخطبة فكيف صرت في ما لا يحتلها الحديث لما لنا خاص دون ظاهر عام قلت بالدلالة قال وما بالدلالة قلت أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد بن عيسى عن أسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه إذا كانت راضية فقلت أخبرته أن ما عاينته وأباحتهم خطباني فقال ما عاينته فقصوا له ما لا علم به وأما بوجههم فلا يرضع عصاماً عن عائشة أنكبي أسامة فكرهته فقال أنكبي أسامة فذكرته في فعل الله في خيبر وأوغت بغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قد أخبرته فاطمة أن رجلين خطباها وألحسهما بخطبها إلا أنهما قد تقسمت خطبة أحدهما بخطبة الآخر لأنه قل ما يخطب اثنين معاً وقت فلم نعلمه قال لهما ما كان ينبغي أن يخطب أحدهما حتى يدع الآخر خطبته وقال ذلك لهما وخطبها هو صلى الله عليه وسلم على غيره ولم يكن في حديثه أنها رضيت واحداً منهما ولا أسقطته وحديثها يدل على أنها رضت لأحد الراضية بها ولا واحد منهما وماتت عن غيرها وأعمالها بنتم فلما خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أسامة وتكفرت دل على ما وصفت من أمر

أما يدلك هذا أن حكمهما متين بحكم غيرهما ثم تست على ذلك جنين الأمة فقلت ان كان ذلك اقص عشر قيمته لو كان حيوان كان انثى  
ففسر قهتها لو كانت حبة الس (١٤٦) فدل على عقل الانثى من أصل عقلها في الحياة وضعف عقل الرجل من أصل

عقله في الحياة لا أعلم  
الا نكست القياس  
قال فانت قد سويت  
بينهما قلت من أجل اني  
زعمت ان أصل حكمهما  
حكم غيرهما لا حكم  
أنفسهما كما سويت  
بين الذكرو والانثى من  
جنين الحرة فكان  
مخرج قولي معتدلا  
فكيف يكون الحكم  
لمن لم يخرج حيا

(كتاب القسامة)

قال الشافعي أخبرنا  
مالك عن أبي إسلي بن  
عبد الله بن عبد الرحمن  
عن سهل بن أبي  
حسبة أنه أخبره رمال  
من كبراء قومه أن  
عبد الله ومحمدة خرجا  
إلى خيبر ففترقا في  
حواشيها فأخبر  
محمدة أن عبد الله قتل  
وطرح في قفص راوعين  
فأتى يهود فقال أتم  
قتلوه قالوا ما قتله  
فقدم على قومه فأخبرهم  
فأقبل هو وأخوه حويصة  
وعبد الرحمن بن سهل  
أخوه المقتول الرسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فذهب بمحمدة يتكلم  
فقال عليه السلام كبر

الخطبة واسعة للناظرين ما لمرض المرأة قال الشافعي وقال رأيت ان قلت هذا يخالف حديث لا يخطب  
المرء على خطبة أخيه وهو ناسخه فقلت له أو يكون ناسخ أبدا لا يخالفه الخلف الذي لا يمكن استعمال  
الحديثين معا قال لا قلت أفيمكن استعمال الحديثين معا على ما وصفت من أن الحال التي يخطب المرء على  
خطبة أخيه بعد الرضا مكرهة وقبل الرضا غير مكرهة لا خلاف حال المرأة قبل الرضا وبعده قال  
نعم قلت له فكيف يجوز أن يطرح حديث وقد يمكن أن لا يخالفه ولا يدري أيهما الناسخ رأيت ان قال  
قائل حديث فاطمة الناسخ ولا بأس أن يخطب الرجل المرأة بكل حال ما محتك عليه الامثل محتك على  
من خالفك فقال أنت ونحن نقول اذا احتمل الحديثان أن يستعمل بطرح أحدهما بالآخر فإن في ذلك  
قلت له نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيم من حزام عن بيع ماليس عند وأرخص في أن يسلف في الكيل  
المعلوم إلى أجل معلوم وهذا بيع ماليس عند البائع فقلت النبي عن بيع ماليس عندك بعينه غير مضمون عليك  
ثامنا المضمون فهو بيع معة فاستعملنا الحديثين معا قال هكذا نقول قلت هذه حجة عليك قال فان صاحبنا قال  
لا يخطب وصيت أو لم ترض حتى يترك الخطاب قلت فهذا خلاف الحديث ضرر على المرأة في أن يترك عن  
خطبتها حتى يترك كما من لعله يضارها ولا يترك خطبتها أبدا قال هذا أحسن مما قال أصحابنا وأنا أرجع إليه  
ولكن قد قال غيرك لا يخطبها اذا ركنت وجاءت الدلالة على الرضا بان تشتترط لنفسها فكيف زعمت بان  
الخطاب لا بدع الخطبة في هذا الحال ولا بدعها حتى تنطق التيب بالرضا ونكت الكفر فقلت له لما وجدت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل خطبة إلى جهنم ومعاوية فاطمة ويخطبها على أسامة على خطبته لم يكن  
لحديث مخرج الاما وصفت من أنهم لم تذكروا ولم يكن بين النطق بالرضا والسكوت عنه عند الخطبة منزلة  
مباينة لحالها الأولى عند الخطبة وان قلت الركون والاشترط قلت له أو يجوز للولي أن يزوجهما عند الركون  
والاشترط قال لا حتى تنطق بالرضا ان كانت شيئا ونكت ان كانت بكر فقلت له أرى حالها عند الركون  
وبعد غير الركون بعد الخطبة سواء لا يزوجهما الولي في واحدة منهما قال أجل ولكن هذا كنه مخالفة حالها غير  
راكنة قلت رأيت اذا خطبها فاشتمته وقالت است ذلك بأهل وحلفت لا تنكحه ثم عاود الخطبة فلم تقبل لا ولا  
نم أحوالها الأخرى مخالفة لحالها الأولى قال نعم قلت أفتم خطبها على المعنى الذي ذكرت لاختلاف  
حالتها قال لا لان الحكم لا يتغير في جواز تزويجها انما تستبين في قولك اذا كشف ما يدلك على ان الحالة التي تكف  
فيها عن الرضا غير الحال التي تنطق فيها بالرضا حتى يجوز للولي تزويجها فيها قال هذا الظاهر معانيها قلت  
فاظهرها ولاها بتاوبك

(ما جاء في نكاح المشرک) قال الشافعي قال الله جل وعز فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع  
فأتى بعد ما رخص فيه المسلمين إلى أربع لاجل المسلم ان يجمع بين أكثر من أربع الاما خص الله به رسوله  
صلى الله عليه وسلم دون المسلمين من نكاح أكثر من أربع يجمعهم ومن النكاح بغير مهر فقال عز وجل خالصة  
للمن دون المؤمنين (قال الشافعي) أخبرنا الثقة أحسبه اسمعيل بن ابراهيم «شك الشافعي» عن معمر عن  
الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان بن سلة الثقفي أسلم وعنده عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
أسلمك أربعا وفارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد  
الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلمي قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فسلأت النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال فارق واحدة وأسلمك أربعا فمعدت إلى أقدمهن عندي بعوزا عاقر امثنتين سنة فقارقتها

كبر يدالن فتكلم حويصة ثم بمحمدة فقال عليه السلام ما ان يدوا صاحبكم وما ان يؤذوا فنجرب فكتب عليه السلام اللهم في أخبرنا  
ذلك فكشوا ان الله ما قتله فقال حويصة ومحمدة وعبد الرحمن اتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا ليسوا بمسلمين

فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقة قال سهل لقد ركضتني منها ناقة جراء (قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فقد قال الولي وغيره تحلفون وتسحقون وأنت لا تحلف الا الاولياء قيل يكون قد قال (١٤٧) ذلك لآخي المقتول الوارث ويجوز

أخبرنا الشافعي قال أخبرني ابن أبي يحيى عن اسحق بن عبد الله عن أبي وهب الجشاني عن أبي خراش عن الديلمي أو ابن الديلمي قال سألت ويحى أختنا فقلت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أسأله أن يمتها شئت وأفارق الأخرى (قال الشافعي) فهذا القول إذا أسلم المشرئ وعنده أكثر من أربع نسوة أسأله من أربع بعاتهن شاه وفارق سائرهن لأنه لا يحل له غير ذلك القول الله عز وجل وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يجمع بين أكثر من أربع نسوة في الاسلام (قال الشافعي) ولا يأبى كن في عقدة واحدة أو عقد متفرقة أو ابنتين فارق الأولى ممن نكح أمه إذا قد كان من عسل من غير ذوات محرم بحرم عليه في الاسلام أن يبتدئ نكاحا بكل وجه وذلك مثل أن يسلم وعنده أختان فلا بد أن يفارق أيتها شاء لان محرم ما بكل وجه أن يجمع بينهما في الاسلام ومثله أن يكون نكح امرأة وأبنتها فأصاها فمهرم أن يبتدئ نكاح واحدة منهما في الاسلام وقد أصاها بالنكاح الذي يجوز مثله ولو نكح أختين معا لم يدخل واحدة منهما قلت له فارق أيتها شئت وأسأله الأخرى ولا أنظر في ذلك إلى أيتها نكح أو لا وهذا القول كله موافق لعني السنة والله أعلم ولو أسلم رجل وعنده يهودية أو نصرانية كان على النكاح لأنه يحل له نكاح واحدة منهما وهو مسلم ولو أسلم وعنده وثنية أو مجوسية لم يكن له أصاها إلا أن تسلم قبل أن تنقض العدة وله وطء اليهودية والنصرانية بانيك وليس له وطء وثنية ولا مجوسية تلك إذا لم يحل له نكاحها لم يحل له وطؤها وذلك للدين فيهما ولا أعلم أحدا ممن أصاها النبي صلى الله عليه وسلم وطئ سبع غريبة حتى أسلمت وانحرم التي صلى الله عليه وسلم على من أسلم أن يطأ امرأة وثنية حتى تسلم في العدة ذلك على أن لا توطن كانت على دينها حتى تسلم من حره وأمة (باب الخلاف في الرجوع إلى رجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال لي بعض الناس ما محلل أن يفارق ما زاد على أربع وإن فارق إلا أن نكح أو لا ولم نقل عسل الأربع الاوائل ويفارق سائرهن فقلت له يحدث الديلمي وحديث نوفل بن معاوية قال أفرأيت (١) لو لم يكن ثابتا وكانا غير ثابتين أن يكون لك في حديث ابن عمر جرحه قلت نعم وما على فيما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يقال فيه له حجة غير بل على وعليك التسليم وذلك طاعة الله عز وجل قال هذا كله كافت وعليا أن تقول به أن كان ثابتا قلت أن كنت لا تثبت مثله وأضعف منه فليس عليك فيه حجة فاردد ما كان مثله قال فأجب أن تعلى هل في حديث ابن عمر حجة لو لم يأت غير قلت نعم قال وأين هي قلت لما أعلم النبي صلى الله عليه وسلم إعلان أنه لا يحل له أن يسأله أكثر من أربع ولم يقله الا ربعة الاوائل استدلتنا على أنه لو بقي فيما يحل له ويحرم عليه معنى غيره عليه لأنه لا يهله مستدئ الاسلام لاعلم قبل اسلامه فيعمل بعضا ويسكت له عما يعلم في غيره قال وليس قد علمه الشيعين فيؤدى أحدهما دون الآخر قلت بلى قال فلم جعلت هذا حجة وقد عكن فيه ما قلت قلت له في حديث النبي صلى الله عليه وسلم شأن أحدهما العفو عما فات من ابتداء عقدة النكاح ومن يقع عليه النكاح من العدة فلما يسأل عما وقع عليه العدة ولا يسأل عن أصل عقدة نكاحهن وكان أهل الاوائل لا يعقدون نكاحا الانكاح لا يصليع أن يبتدئ في الاسلام ففعله وإذا عفا عقدا واحدا فاسد الله فائت في الشر فساوكل عقد فاسد فيه بأن ينكح بغيرولي وبغيره وهو ما أسب ذلك مما لا يجوز ابتداءه في الاسلام فأكرم في النكاح الزوائد على الأربع في الشر بأن يكون نكاحهن فاسدا كفساد ما وصفنا فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفو عن ذلك لكل من أسلم من أهل الشر ويقرهم على نكاحهم وإن كان فاسدا عندنا فكذلك إن أراد أن يجلس ما بعد بعد الأربع في الشر يجوز ذلك له لأن أكراههم أن يكون نكاحهن فاسدا

(١) قوله لو لم يكن ثابتا أي حديث ابن عمر وقد تقدم في الباب قبله كتبه معصمه

وقيل بينهم أرفى ناحية ليس إلى جنبه عين ولا آثار الرجل واحد مخض بدمه في مقامه ذلك أو أتى بينه متفرقة من المسلمين من نواح يجتمعوا فيها يثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله فتواطأ شهادتهم ولم يجمع بعضهم شهادته بعض فإن لم يكونوا ممن لم يعدوا أو يشهد

عدل على رجل أنه قتله لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كادعى عليه ولولم يكن أن يشتم على الواحد والجماع من أمكن أن يكون في جلتهم سواء كان به جرح أو غيره لانه (١٤٨) قد يقتل بما أثر له فان أنكر المدعى عليه أن يكون فيهم لم يسمع الولي الابينة أو اقراره

كان فيهم ولا نظر إلى دعوى الميت ولورثة القتل أن يقضوا وأن كانوا غيبا عن موضع القتل لانه يمكن أن يعلموا ذلك باعترااف القاتل أو بينة لا يعيهم الحاكم من أهل الصدق عندهم وغير ذلك من وجوه ما يعلمه القاتل وينبغي للحاكم أن يقول لهم اتقوا الله ولا تحلفوا إلا بعد الاستبانت وتقبل أيمانهم متى خلفوا مسلمين كانوا على مشركين أو مشركين على مسلمين لأن كلا ولا يدهم ووارث ديتيه وليسد العبد القسامة في عهده على الأحرار والعبد (قال) ويقسم المكاتب في عهده لأنه ماله فان لم يقسم حتى يمر كان للسندان يقسم (قال) يذوق قتل عبد لأم ولد لم يقسم سيدها حتى مات وأوصى لها بشئ العبد لم يقسم وأقسم ورثته وكان لها من العبدان لم يقسم الورثة لم يبن لهم ولاها نئي الأيمان المدعى عليهم (قال) ولو جرح رجل قاتل أسطلت القسامة لأن ماله في ولو كان

ولاشئ أولى أن يشبه بشئ من عقد فاسد يعنى عنه بعقد يعنى عنه ولو لم يكن في هذا غير هذا لاكتفى بها فكيف ومعه تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم ياءوترك مسئلة عن الاوائل والاواخر كترك مسئلة من أسلم من أهل الشرك عن نكاحه ليعلم فاسد أم صحيح وهو معفو يجوز كله والاخر أنه حظر عليه في الاسلام ما لا يجوز أن يجاوز بعده اربعا ومن الجمع بين الاختين في حكم في العقبة فواته في الجاهلية حكم ما قبض من الربا قال الله تعالى اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فيحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله في أن لم يرد ما قبض من الربا لانه فات ورد ما لم يقبض منه لان الاسلام أدر كه غير فالت فكذلك حكم الله عز وجل في عقد النكاح في الجاهلية ان لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه فات انما هو شئ واحد لا يتعض فيجوز بعضه ويرد بعضه وحكم فيمن أدر كه الاسلام من النساء عقدة حكم الاسلام فلم يجز ان يجمع بين أكثر من اربع نسوة ولا ان يجمع بين الاختين لان هذا غير فالت أدر كه في الاسلام معه كأدر كه مالم يثبت من الربا يقبض قال افتوح جدي سوى هذا ما يدل على أن العقد في النكاح تكون كالعقدة في البيع والفوت مع العقدة فقلت فيما أوجدت لك كفاية قال فاذكر غيره ان علمته قلت أرايت امرأة تكلمت بغير مهر فأصبتها وأجره فاسد قال فلها مهر مثلها والنكاح ثابت لا ينقض قتلته ولو عتدت البيع بغير مسمى أو عن محرم رد البيع ان وجد فان هلك في يدك كان عليك قيمته قال نعم قلت أفتبعد عقد النكاح بهنا أخذ كعقد البيع برؤيه قال نعم قلت فامنعك في عقد النكاح في الجاهلية أن تقول هو كقائم ما اقتسموا عليه وقبضوا القسم وما أروا فاضى قبضه ولا رده وقلت أرايت قولك أنظر إلى العقد فان كانت الواحدة في الاسلام جازت أجزمتها وان كانت الواحدة في الاسلام ردت وودتها أم ذلك فيما جاعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن الدبلي ونوفل بن معاوية ما قطع عنك موضع الشك قال فائما كانت على حديث الزهري لان جلسته قد يتخيل أن يكون عاملا على ما وصفت وان لم يكن عاما في الحديث فقلت له هذا لو كان أن أشد عليك ولو لم يكن فيه الاحديث ابن عمرو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة كنت مجموعا على لسانك مع أن في حديث ابن عمر دلالة عندنا على قولنا والله أعلم قال فوجدني ما يدل على خلاف قولك لو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة بينة قلت أرايت رجلا أتى في الاسلام نكاحا بشهادة أهل الاوثان لا يجوز قال لا ولا بشهادة أهل الذمة لانهم لا يكونون شهداء على المسلمين قلت أفرايت غيلان بن سلة من أهل الاوثان كان قبل الاسلام قال نعم قلت أفرايت أحسن ما كان عنده أليس أن يتكهن بشهادة أهل الاوثان قال بلى قلت فاذا زعت أن يقرع أربع وأحسن حاله فهن أن يكون نكاحهن بشهادة أهل الاوثان أم ما عفت أصل قولك قال ان هذا السانخي قلت فلو لم يكن عدل حجة غيره كنت مجموعا على أن لا تدري لعلمهم كانوا يتكفون بغير ولي بغير شهود وفي العدة قال ان هذا اليك فيهم وروى عنهم أنهم كانوا يتكفون بغير شهود وفي العدة قال أجدل ولكن لم يسمع ان النبي صلى الله عليه وسلم سألهم كيف أصل نكاحهم قلت أفرايت أن قال لك قائل كلفلت لنا فديعوز أن يكون سألهم ولم يؤد البذل في الثبوت قال اذا يكون ذلك له على قلت له أفتعد بدامن أن يكون لمالم يؤد في الثبوت أنه سألهم عن أصل العدة كان ذلك عنه راعن العدة لانها لا تكون لاهل الاوثان الاعلى ما لا يصلح أن يتبدها في الاسلام مسلم أو تكون تقول في العقد قولك في عدد النساء انه يفرق بينه وبين من تحرم بكل وجه عليه فتقول يتبدها مع النكاح في الاسلام قال لا أقوله قلت وما منعك أن تقوله أليس بان السنة دلت على أن العقد معفوة لهم قال بلى قلت واذا كانت معفوة لم ينظر إلى فسادها كما لا ينظر إلى

كان فيهم ولا نظر إلى دعوى الميت ولورثة القتل أن يقضوا وأن كانوا غيبا عن موضع القتل لانه يمكن أن يعلموا ذلك باعترااف القاتل أو بينة لا يعيهم الحاكم من أهل الصدق عندهم وغير ذلك من وجوه ما يعلمه القاتل وينبغي للحاكم أن يقول لهم اتقوا الله ولا تحلفوا إلا بعد الاستبانت وتقبل أيمانهم متى خلفوا مسلمين كانوا على مشركين أو مشركين على مسلمين لأن كلا ولا يدهم ووارث ديتيه وليسد العبد القسامة في عهده على الأحرار والعبد (قال) ويقسم المكاتب في عهده لأنه ماله فان لم يقسم حتى يمر كان للسندان يقسم (قال) يذوق قتل عبد لأم ولد لم يقسم سيدها حتى مات وأوصى لها بشئ العبد لم يقسم وأقسم ورثته وكان لها من العبدان لم يقسم الورثة لم يبن لهم ولاها نئي الأيمان المدعى عليهم (قال) ولو جرح رجل قاتل أسطلت القسامة لأن ماله في ولو كان

فساد

رجع الى الاسلام كانت فيه القسامة للوارث ولو جرح وهو عديم فتقتم مات

سرا وجبت فيه القسامة لورثته الأحرار وليس له المقتى بقدر ما عاكف في جراحه ولا تحب القسامة في دون النفس ولو لم يقسم الولي حتى ارتد فاقسم وقتب الدية فان رجح أخذها وان قتل كانت فيا والإيمان في الدماء مخالفة لها في الحقوق وهي في جميع الحقوق عين عين



وفي الدماء نخسونا عينا وقال في كتاب العمد ولو ادعى أنه قتل أباه عمدا فقال بل خطأ فادعي عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله الا خطأ فان نكل حلف المدعي لقتله عمدا وكان له القود (قال المزي) هذا القياس على أقاويله في الطلاق (١٤٩) والعائق وغيرهما في النكول

ورد المبين (قال الشافعي) وسواء في النكول المحجور عليه وغير المحجور عليه وبزمنه منها في مالها يلزم غير المحجور والحجامة خلاف البيع والشراء فان قال قائل كيف يحلفون على ما لا يعلمون قبل قاتم تقولون لو ان

ابن عشرين سنة روى بالشرق اشتري عبدا ابن مائة سنة قري بالمرقرب فباعه من ساعته فأصاب به المشتري عبدا البائع يحلف على البت لقد باعه اياه وما به هذا العيب ولا علم له به والذي قلنا قد يصح عليه بما وصفا

باب ما ينبغي للحاكم أن يعلمه من الذي له القسمة وكيف يقسمه

قال الشافعي وينبغي أن يقول لمن قتل صاحب قاتم قال فلان قال وبخه فان قال ثم قال عمدا أو خطأ فان قال عمدا سألها وما العمد فان وصف ما قتله القصاص أحلف على ذلك وان وصف من العمد ما لا يحجب فيه القصاص لم يحلفه عليه

فساد نكاح من لا يجوز نكاحه ولا الجماع بينه ولا ما جازت أربعا قال والعقد بخلافه لهذا قال قلت فكيف جعلت بين المختلف ونظرت في فساد هامة ولم تنظر اليه أخرى فرجع بعضهم الى قولنا قال عسل أربعا أيهن شاء و يفارق سائرهن وعاب قول أصحابه وقال نحن نفرق بين ما لا يتفرق في العقول بقول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي أرى من الله تبارك وتعالى ولكن حديثي فيه حدا قلت في نكاح الشرك ثمان عقدة وما يحرم مما يقع عليه العقدة بكل وجه ومجاورة أربع فلما رد النبي صلى الله عليه وسلم ما جازا برضا عدل على أنه يرد ذوات المحارم على النكح وظلنا في كتاب الله عز وجل ولما ردنا لعل عن العقدة علمت أنه غفان العقدة فغفونا عما غفاهه وانتهينا عن افساد عقدها اذا كانا بالمعقود عليها من تحصيل مجال ولولا ذلك رددنا نكاح أهل الاوثان كله وقتلنا ابتدؤه في الاسلام حتى يعقبا على حال في الاسلام

### (باب نكاح الولادة والنكاح بالشهادة)

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء ما فضل الله بعضهم على بعض وقال في الاماء فانكوهن بأذن أهلهن وقال عز وجل واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف (قال الشافعي) رحمه الله فهذه الآية آيين آية في كتاب الله عز وجل دلالة على أن ليس للمرأة آخره أن تنكح نفسها فان قال قائل نرى ابتداء الآية مخاطبة الأزواج لان الله تبارك وتعالى يقول واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن فدل على أنه انما أراد اغتراب الأزواج من قبل ان الزوج اذا انقضت عده المأربوع أجلها لاسبيل له عليها فان قال قائل فقد يحمل قوله فبلغن أجلهن اذا شارفن بلوغ أجلهن لان القول للأزواج فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف وأفارقوهن بمعروف فهما ان يرتجعا فصارا لعضلهن فالآية تدل على أنه لم يرد بهما هذا المعنى لانها لا تحتمل لان المرأة المشاركة بلوغ أجلها ولم تبلغه لا يحل لها أن تنكح وهي ممنوعة من النكاح بآخر العدة كما كانت ممنوعة منه بالاول فان الله عز وجل يقول فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا فلا يؤمر بأن يحل انكاح الزوج الا من قد حل له الزوج وقال بعض أهل العلم ان هذه الآية نزلت في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها وزوجها فانقضت عدها فأراد زوجها وأرادت أن ينكحها فنعى معقل بن يسار أخوها وقال زوجتك أختي وأنت تل على غيرك ثم طلقها فلا أزوجهكها أبدا فقلت فلا تعضلوهن وفي هذه الآية الدلالة على أن النكاح يتم برضا الولي والمنكح والنكاح وعلى أن على الولي أن لا يعضل فانما كان عليه أن لا يعضل فعلى السلطان التزوج إذا اعتزل لان من منع حقا فأمر السلطان جائز عليه أن يأخذ منه وما عطاؤه عليه والسنة تدل على ما دل عليه القرآن وما وصفتان الاولياء والسلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان ابن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أعمأ امرأة نكحت نغير إذ نولها فنكاحها باطل ثلثا فان أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها فان استجبروا قال السلطان وفي من لاولي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالات منها أن الولي شر كافي بضع المرأة ولا يتم النكاح الا به ما لم يعضلها ثم لا يجسد لشركه في بضعها معنى غلظه وهو معنى فضل نظر بحياطة الموضوع أن ينال المرأة من لاسايرها وعلى هذا المعنى اعتمد من ذهب الى الأكفأ والله أعلم

والهد في ماله والمطاع على مخالفته في ثلاث سنين فان قال قتله فلان ونفر معه لم يحلفه حتى يسمي النفر وأعددهم ان لم يعرفهم ولو أحلفه قبل أن يسأله عن هذا ولم يقبل له عمدا ولا خطأ أعاد عليه عندنا الابعان (قال الشافعي) يحلف وارث القاتل على قدم وارث يهدم كره

ان أو اثني زوجا أو زوجة فان ترك ابنتين كبيراً وصغيراً أو غائباً وحاضراً كذب أخاه وأراد الآخر العين قبل له لا تستوجب شياً من الهدية (لا)  
 بخسعين عينا فان شئت فاحلف (١٥٠) خسعين عينا وخسمن الهدية مؤزلة وان امتعت فذبح حتى يحضر معك ولا تقبل

ويحتمل أن تدعو المرأة الشهوة إلى أن تصير إلى ما لا يجوز من النكاح فيكون الولي أياً لها من ذلك وفي قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم البيان من أن العقد إذا وقعت بغير وفيه منفسخة لقول رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فتكاحها باطل والباطل لا يكون حقاً لا يتجدد نكاح غيره ولا يجوز لها ما عازى الولي إلا بدله إذا انعقد  
 النكاح باطلا لم يكن حقاً إلا بان يعقد أجد يدعى باطل وفي السنة دلالة على أن الإصاحة إذا كانت  
 بالنسبة فيها المهرودى الحد لأنه لم يذ كر حداً وفيها أن على الولي أن يزوج إذا رضى المرأة وكان العمل  
 رضا فاذ مانع ماعليه تزوج السلطان كما يعطى السلطان يأخذ ما منع ماعليه (قال الشافعي) أخبرنا مالك  
 عن عبد الله بن الفضل عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صامتا (قال الشافعي) ففي هذا الحديث  
 دلالة على الفرق بين البكر واليتيم في أمرين أحدهما ما يكون فيه إظهارها وإن البكر الصمت فإذا كان  
 إذنها الصمت فإذا نزلت تخالفها الكلام لأنه خلاف الصمت وهي اليتيم والثاني أن أمرهما في ولايته أنفسهما  
 لأنفسهما مختلف فولاية اليتيم أحمق من الولي والولي ههنا الأب والله أعلم دون الأولياء ومثل هذا حديث  
 نخسأ بنت خذام حين تزوجها أوهايا وهي كارهة فردد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها والبكر مخالفة لها حين  
 اختلف في أصل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فإذا خالفها كان الأب أحق بأمرها من نفسها فان قال قائل  
 ما دل على ذلك قبل اللفظ بالحديث يدل على فرق بينهما إذا كان اليتيم أحق بنفسها وأمر في البكر أن تستأذن  
 ولو كانتا معلوماً كان اللفظ هما أحق بأنفسهما وإذا كان اليتيم الكلام فان قال قائل فقد  
 أمر بالاستئمارها فاستئمارها محتمل أن لا يكون للأب تزويجها إلا بأمرها ويحتمل أن تستأمر على معنى استجابة  
 نفسها وإن تعلع من نفسها على أمر ولو أطلعت له كان شيئاً أن ينزعها بأن لا يزوجه فان قال قائل فلم قلت  
 يجوز نكاحها وإن لم يستأمرها قيل له بما وصفت من الاستدلال بفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين البكر  
 واليتيم إذا قال الأيم أحق بنفسها من وليها ثم قال والبكر تستأذن في نفسها فلا يجوز عندى إلا أن يفرق حالهما  
 في أنفسهما ولا يفرق حالهما في أنفسهما إلا بما قلنا من أن للأب على البكر ما ليس له على اليتيم كما استدلتنا  
 قال في البكر وإذنها صامتا ولم يقل في اليتيم إذنها الكلام على أن إذن اليتيم خلاف البكر ولا يكون خلاف  
 الصمت إلا بالنطق بالأذن قال فهل على ما وصفت من دلالة قبل نعم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال  
 أخبرنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنة  
 سبع وبني وأنا بنت تسع سنين (قال الشافعي) زوجه إياها أوهاها فدل ذلك على أن أبا البكر أحق  
 بالنكاح من نفسها إلا بنة سبع سنين وتسع لا أمر لها في نفسها وليس لأحد غير الآباء أن يزوجه أبكر أختي  
 تبلغ ويكون لها أمر في نفسها فان قال قائل فلم لا تقول في ولي غير الأب له أن يزوجه أبكر وإن تأذن وجعلها  
 فحين بقي من الأولياء بمنزلة اليتيم قلت فان الولي الأب الكامل بالولاية كالأم والولدة وانما تصير بالولاية بعد الأب  
 لغيره بمعنى فقدما أو آخر إجماعه من نفسه بالولاية بالفضل كما تصير الأم غير الأم كالولدة بمعنى رضاع أو نكاح أب أو أم  
 يقع عليه اسم الأم لأنها إذا قبلت أم كانت الأم التي تعرف الولدة الآتية أن لا ولاية لأحد مع أب ومن كان ولياً  
 بعده (١) فقد بشر كفي الولاية غير الأخوة وينوالمع المولى يكونون شركاء في الولاية ولا يشترط الأب أحقني  
 الولاية بأنفراد الولاية بما وجب له من اسم الأم مطلقاً ودون غيره كما وجب للأم الولدة اسم الأم مطلقاً لها  
 دون غيرها فان قال قائل فأنما يؤمر بالاستئمار من له أمر في نفسه يردعته أن يخولف أمره وسأل عن الدلالة  
 (١) قوله فقد بشر كفي الولاية غير الأخوة في العبارة تحرى بقا فانظر كتبه مجمعة

منه فصلان خمسين  
 يتنافان ترك ثلاثة  
 بين حلف كل واحد  
 منهم سبع عشرة عينا  
 يجبر عليهم كسرتين  
 فان ترك أكثر من  
 خمسين ابنا حلف كل  
 واحد منهم عينا يجبر  
 الكسر من الأيمان  
 ومن مات من الورثة  
 قبل أن يقسم قام ورثته  
 مقامه بقدر ما ورثهم  
 ولو لم يتم القسامة حتى  
 مات ابتداء وارثه  
 القسامة ولو غلب على  
 عقله ثم أفاق بقي لانه  
 حلف بجمعها

(باب ما يسقط القسامة  
 من الاختلاف  
 أولاً يسقطها)

قال الشافعي رحمه الله  
 ولو ادعى أحد الابنتين  
 على رجل من أهل هذمة  
 المحلة أنه قتل أباه وحده  
 وقال الآخر وهو عدل  
 ما قتله بأنه كان في الوقت  
 الذي قتل فيه بلداً  
 يمكن أن يصل اليه في ذلك  
 الوقت ففيها قولان أحدهما  
 أن للعدلي أن يقسم  
 خمسين عينا ويستحق  
 نصف الهدية والثاني أن  
 ليس له أن يقسم على  
 رجل يبرئه وارثه (قال  
 المزني) قياس قوله أن من

أثبت السبب الذي به القسامة حلف ولم يتعمه من ذلك انكار الآخر كالو أقام أحدهما شاهد الإيهام بين وانكر الآخر  
 مادعاء أخوه وأكذبه أن الادعى مع الشاهد الميمن يستحق كذلك المدعى مع السبب القسامة ويستحق فالسبب والشاهد بمعنى واحد في

قوله لانه يوجب مع كل واحد الفين والاستحقاق الآن في الدم خسين عينا وفي غيره عين (قال الشافعي) ولكن لو قال أحدهما قتل أبي عدائه  
ابن خالد ورجل لا أعرفه وقال الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه فهذا خلاف لما مضى لانه (١٥١) فديحوز أن يكون الذي جهله

أحدهما هو الذي عرفه

الآخر فلا يسقط حق

واحد منهما في القسامة

ولو قال الأول قد عرفت

زيدا وليس بالذي قتل

مع عبده الله وقال الآخر

قد عرفت عبده الله

وليس بالذي قتل مع زيد

ففيهما قولان أحدهما

أن يكون لكل واحد

القسامة على الذي

ادعى عليه وأخذ

حصته من الدية والقول

الثاني أنه ليس لواحد

منها أن يقسم حتى

تجتمع دعواهما على

واحد (قال المزني) قد

قطع بالقول الأول في

الباب الذي قبل هذا وهو

أقضى على أصله لأن

الشريك عند في الدم

يخلفان مع السبب

كأن الشريك عند في

المال يخلفان مع

الشاهد فإذا كذب

أحد الشريكين صاحبه

في الحق خلف صاحبه مع

الشاهد واستحق وكذلك

إذا كذب أحد الشريكين

صاحبه في الدم خلف

صاحبه مع السبب

وأحق (قال الشافعي)

على ما قلنا من أنه قد يورى بالاستمرار من أجل عمل أن ردعته خلاف ما أمر به فالله عليه أن الله عز وجل  
يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم غاف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فأما افتراض عليهم طاعته فيما أوصوا  
وكرهوا وإتمام أمر عشاورهم والله أعلم بجمع الالفه وأن يستأنس بالاستشارة بعد من ليس له من الأمر ماله  
وعلى أن أعظم لرغبتهم وسرورهم أن يشاوروا لا على أن لا حسم الآتين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن برده عنه أذاع من رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأمر به والنهي عنه ألا ترى إلى قوله عز وجل فيلجئ الذين  
يخافون عن أمرهم أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وقال عز وجل التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم  
وأزواجه أمهاتهم وقوله فلا ردن لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجروهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما  
قضيت ويسألوا تسليما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نعيما  
أن يؤامر أم بنته فيها ولا يختلف الناس أن ليس لها فيها أمر ولكن على معنى استعانة النفس وما وصفت  
أولا ترى أن في حديث نعيم ما بين ما وصفت لأن ابنة نعيم لو كان لها أن ترد أمر أبيها وهي بكر أم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عشتها فان أذنت جاز عليها وان لم تأذن ردعتها كما رد عن خنساء ابنة حذام ولو كان نعيم استأذن  
ابنته وكان شبيها أن لا يختلف أمها ولو حالها أو تفوت عليها فكان نكاحها باذنها كانت أمها شبيها أن  
لا تعارض نعيم في كراهية أن نكحها من رضىت ولا أحسب أمها تكلمت الا وقد سخطت ابنتها أول تعلمها رضىت  
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن مجمع  
ابن يزيد بن حارث عن خنساء بنت خذام الانصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت النبي صلى  
الله عليه وسلم فردنكاحها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق قول النبي صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها  
من وليها والدليل على ما قلنا من أن ليس لأب أن تنكح الابنة ولو لا لولي أن يزوجهها بالاذنها ولا يمت نكاح  
الرضاها معا ورضا الزوج (قال الشافعي) وروى عن الحسن بن أبي الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم قال لا نكاح الا الولي وشاهدي عدل وهذا وان كان منقطعاً دون النبي صلى الله عليه وسلم فإن أكثر أهل  
العلم يقول به ويقول الفرق بين النكاح والفساح الشهود (قال الشافعي) وهو ثابت عن ابن عباس رضى الله  
عنهما وغيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ينبت بأربعة أشياء الولي ورضا المنكوحه  
ورضا التاكيم وشاهدي عدل الا ما وصفت من البكر يزوجه الأب والامة يزوجه السيد بغير رضاها  
فانهم اختلفان ما سواهما وقد تأول فيها بعض أهل العلم قول الله عز وجل أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح  
وقال الأب في ابنته البكر والسيد في أمته وقد خالفه غيره فيما تأول وقال هو الزوج يعفو بغير ماله من أخذ  
نصف المهر وفي الآية كالدلالة على أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج والله سبحانه أعلم وهذا مكتوب في  
كتاب الطلاق فإذا كان يتم بأشياء فنقص منها واحد فهو غير تام ولا جائز فأى هذه الأربعة نقص لم يجز معه  
النكاح ويجب خامسة أن يسمى المهر وان لم يفعل كان النكاح جائزا فإما ذكرنا من حكم تعالى في المهور  
(الخلافة في نكاح الاولياء والسنه في النكاح) قال الشافعي رحمه الله فخالقنا بعض الناس في الاولياء فقال  
إذا نكحت المرأة كفوا جهرا مثلها فالنكاح جائز وان لم يزوجه اولى وانما أريد بهذا أن يكون ٣ ما يفعل أن يأخذ  
به حفظها فإذا أخذته كما يأخذ به الولي فالنكاح جائز وكثر له بعض ما وصفت من الحق في الاولياء وقتله  
أرأيت لو عارضك معارض بثلث جثث فقال انما يريد من الاشهاد أن لا يتخاض الزوجان فإذا نكحها بغير بيعة  
فالنكاح ثابت فهو كالبيع ثبت وان عقدت بغير بيعة قال ليس ذلك قلنا ولم قال لأن سنة النكاح البيعة

ومتى قامت البيعة بما يمنع إمكان السبب أو باقرار وقد أخذت الدية بالقسامة ردت الدية (باب كيف عين مدى الدم والمدى عليه)  
قال الشافعي وإذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائفة الأعين وما تخفى الصدور لقتل فلان فلان ما منقردا بقتله

ما شاركه في قتله غيره وان ادعى على آخره حلف لقتل فلان وأجرعه فلا نام غيره بقتله ما شاركه كما فيه غيره ههنا لدعي الحائز له من الجواز اذ ما برأ من جرحة (١٥٢) فلان حتى مات منها واذا حلف المدعي عليه حلف كذلك ما قتل فلانا ولا أعان على قتله

ولأنه من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل إلى شيء من بدنه لانه قد يرى فصبب شفاطير التي أصابه فيقتله ولا أحدث شيأ مات منه فلان لانه قد يحضر البئر ويضع الحجر فيموت منه ولو لم يرده السلطان على حلفه بالله أجزأه لأن الله تعالى جعل بين المتلاعنين الإيمان بالله

باب دعوى المم في الموضع الذي ليس فيه قسامة

قال الشافعي واذا وجد قتل في محلة قوم يخاطمهم غيرهم أو في حمراء أو مسجد أو سوق فلا قسامة وان ادعى وليه على أهل المحلة لم يحلف الا من أئتموه بعينه وان كانوا ألفا فيحلفون بمينائنا لانهم يزيدون على خمسين فان لم يبق منهم الا واحد حلف خمسين عينا ويرى فان نكلوا حلف ولا تالم خمسين عينا واستحقوا الدية في أموالهم ان كان عمدا وعلى

فقلت له الحديث في السنة في النكاح عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع وأنت لا تثبت المنقطع ولو أئتمت دخل عليك الولي قال فانه عن ابن عباس وغيره متصل قلت وهكذا أيضا الولي عنهم والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انما أمره أن نكحت بغير إذن ولهم فأنكحها باطل وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه رد النكاح بغير إذن ولي وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف أقسدت النكاح بترك الشهادة فيه وأنه يتبرأ الولي وهو أثبت في الاخبار من الشهادة ولم تقل ان الشهود انما جعلوا للاختلاف للصحيح فيجوز اذا تصادق الزوجان وقلت لا يجوز لعل في شيء حات به سنة وما حات به سنة فانه ثبت بنفسه ولا يحتاج إلى أن يقاس على سنة أخرى لانا لا ندرى لعله أمر به لعله أم لغيرها ولو جاز هذا لانا لطلنا عامة السن وقتنا اذا نكحت بغير عداق ورضيت لم يكن لها صدق وان دخل بها الا نأنا أخذ الصدق لها وانما اذا عفت الصدق جاز ففعل النكاح والنحول بلا مهر فكيف لم تقل في الاولياء هكذا قال فقد خالف صاحب في قوله في الاولياء وعلت أنه خلاف الحديث فلا يكون النكاح الاولوي (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له وانما فرق قول صاحبك ورأيت مجموعا بأنه يخالف الحديث وانما القياس الحائز ان يشبه ما لم يأت فيه حديث بجديد لازم فلما أن تعدل حديث والحديث غامض فعمله على أن يقاس في القياس ولهذا الموضوع ان كان الحديث يقاس فإن انتهى اذا كان الحديث قياسا قلتم قال هذا فهو منه جهل وانما العلم اتباع الحديث كما جاء قال نعم قلت فانت قلت خلت في بعض معنى قول صاحبك قال وان قلت زعمت أن المرأة اذا نكحت بغير إذن ولهم فأنكح الله عليه وسلم نكحها باطل وعمرو رضي الله عنه يرد فمما اختلفت ما عاين في حيز السلطان عقدة اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أظله اقال وكيف تقول قلت يستأنفها بأمر يحدته فافا فعل ذلك فليس ذلك باجاة العقدة الفاسدة بل الاستئناف وهو نكاح جديد رضاه قلت أرايت رجلا نكح امرأته على أنه بالخيار أو هي لا يجوز الخيار قال لا قلت ولم لا يجوز في النكاح قال ليس كالنيوع قلت والفرق بينهما ما أن الجماع كان محرما قبل العقدة فلما انعقد حل الجماع ولا يجوز ان تكون العقدة التي بها يكون الجماع بالنكاح تاما ابدا لا والجماع مباح وان كان غير مباح فالعقدة غير ثابتة لان الجماع ليس بمالك يجوز للشترى هته للبايع والبايع هته للشترى انما هي الماحة شيء كان محرما قبلها لا شيء عليه كمال الاموال قال ما فيه فرق أحسن من هذا وانما دون هذا الفرق قلت له تركت في المرأة نكحت بغير إذن ولي الحديث والقياس وزعمت أن العقدة مرفوعة والجماع غير مباح فان أجازها الولي حازت وقد كان العقد فيها غير تام ثم زعمت هذا ايضا في المرأة من زوجها الولي بغير إذن فقلت ان أجازت النكاح جاز وان ردته فهو مردود وفي الرجل يزوج المرأة بغير علمه ان أجاز النكاح جاز وان ردته فهو مردود وأجرت أن تكون العقدة منعقدة والجماع غير مباح وأبرزت الخيارات النكاح وهو خلاف السنة وخلاف أصل من ذلك قال فما تقول أنت قلت كل عقدة انعقدت غير تامة (١) يكون الجماع عليها مباح في مفسوخة لا تحجزها ما حاز رجل ولا امرأته ولا ولي ولا سلطان ولا بد فيها من استئناف بالسنة والقياس عليها وكل ما زعمت أنت من هذا أنه موقوف على رضا امرأته أو رجل أو ولي أو سلطان فهو مفسوخ عندى وقلت له قال صاحبك في الصبي يزوجه غير الاب النكاح ثابت ولها الخيار اذ بلغت ففعلها وارثته موروثه محل جماعها وتختار اذا بلغت فأجاز الخيار بعد اجماعها اذا احتملت الجماع قبل تبليغ قال فقد خالفنا في هذا فقلنا لا خيار لها والنكاح ثابت فقلت له ولم أثبت النكاح على الصغيرة (١) قوله يكون الجماع الخ كذا في النسخ ولعل لاساقطة من الناسخ فانظر كتابه معجمه

عواقبهم في ثلاث سنين ان كان خطأ (قال) وفي ديات العمد على قدر حصصهم والمجور عليه وغيره سواء لان اقراره بالخيانة غير يلزمه قتاله والخيانة بخلاف الشراء والبيع وكذلك العبد الا في اقراره بمجنائة لا قصاص فيها فانه لا يباع فيها لان ذلك في مال غيره فحق

عقازمه ( قال المزني ) فكالم يضر سيده اقراره بما وجب المال فكذلك لا يضر عاقلة الحرقوه بما وجب عليهم المال ( قال الشافعي ) ومن كان منهم سكران لم يحلف حتى يصحو ( قال المزني ) هذا يدل على ابطال ملاقى السكران الذي لا يعقل ولا يميز وقد قيل لا يبرأ المدعي عليهم الا بخمسين عينا كل واحد منهم ولا يحسب لهم عين غير هذه ( الدعوى ١٥٣ ) فمبادون النفس وقيل يلزمه

من الابعان على قدر  
النية في البسد خمس  
وعشرون وفي الموضعة  
ثلاثة ايمان ( قال  
المزني ) رحمه الله وقد  
قال في أول باب من  
القاسمة ولا تجب  
القاسمة في دون النفس  
وهذا عندى أولى بقول  
العلماء

### ( باب كفارة القتل )

قال الشافعي رحمه الله  
قال الله تعالى ومن  
قتل مؤمنا خطأ فغير  
رقبة مؤمنة ودية مسلمة  
الى أهله وقال تعالى  
فان كان من قوم عدو  
للكم وهو مؤمن فحرم بر رقة  
مؤمنة يعني في قوم في دار  
حرب خاصة ولم يجعل  
له قودا ولا دية اذا قتله  
وهو لا يعرف مسلما وذلك  
أن يغراؤ بقتله في  
سرية أو يلقاه متفردا  
بهيمة المكرين وفي  
دارهم وأخوتك قال  
وان كان من قوم يمشك  
وبينهم مشاك فدية مسلمة  
الى أهله وتخبر برقة  
مؤمنة ( قال الشافعي ) وأذا  
وجب عليه كفارة القتل  
في الطلوق قتل المؤمن

خير الاب ففعلها عليك عليها امرها غير أبها ولا خوارها وقد زعمت أن الامة انما جعل لها الخيار اذا عتقت  
لانها كانت لا تملك نفسها بان تأذن فيبيعوز عليها ولا تزني بغير ذنبا لم يصلح عند ذلك أن تتم عليها عقده ان عتقت  
قبل أن يكون لها الأمر ثم يكون لها امر فلا تملك النكاح ولا ردا ما تزني ل فقول ماذا قلت لا ثبت على  
صغيرة ولا صغيرا نكاح أحد غير أبها وأبيها ولا يتوارثان قال فانما انما أجزا عليها على وجه النظر لها قالت  
فيبيعوز أن ينظر لها انظر اقطع حقها الذي أنشبه لها الكتاب والسمه واجاع المسلمين من أن ليس لغير الأب  
أن يزوج حرة مائة الارضها وذلك أن تزويجها أناب حق عليها الآخر ومنه فان زوجها صغيرة ثم صارت  
بالعة لأمر لها في رد النكاح فقد قطعت حقها المجهول لها وان جعلت لها الخيار دخلت في المعنى الذي عت  
من أن تكون وارثة موروثه وأنها بعد خيار ( قال الشافعي ) فقال لي وقد يدخل عليك في الامة مثل ما  
دخل على قلت لا الامة أنا أخيرها عند العبد الاتباع ولا أخيرها عند الحر لا خلاف حال العبد والحر وأن العبد  
لو انتسب حرة تزوجها على ذلك خبرتها لأنه لا يصل من أدام الحق لها والتوصل اليها إلى ما يصل اليها الحر والامة  
مخالفة لها والامة التيب البالغ تزوجها سدا كارهة ولا يزوج البالغة البكر ولا الصغيرة غير الأب كارهة قال  
فأنتري لو كانت فقيرة فزوجت نظر لها أن النكاح جائز قلت أيجوز أن أنظر إليها بان أقطع الحق الذي  
جعل لها في نفسها هل رأيت فقيرا يقطع حقه في نفسه ولا يقطع حق الفتى قال فقد يسع عليها في مالها  
قلت فبلا بد لها منه وكذلك أربع على الغنية وفي النظر لها ما يسع وحققها في أموالها ما خالف حقيقها في  
أنفسها قال فافرق بينهما قلت أفرأيت لو دعت المرأة البالغة أو الرجل البالغ المولى عليها إلى بيع شيء  
من أموالهما مسكا خيرا لهما بل ضرورة في مطعم ولا غيره أتبعه قال لا قلت ولو وجب على أحدهما واحتج  
إلى بيع بعض ماله في ضرورة زلته أو حق يلزمه أتبعه وهو كاره قال نعم قلت فلو دعت البالغ إلى منكر  
كفأتمتعها قال لا قالت ولو خطبها فاعتكفها قال لا قلت أفتري حقها في نفسها يخالف حقيقها في مالها  
قال نعم وقد يكون النكاح الفقيرة الصغيرة والكافرة وسأعقل له وكيف زعمت أن لا نفقة لها حتى تبلغ الجامع  
فعدت عليها النكاح ولم تأخذ لها مهورا ولا نفقة ومنعها بذلك من غير من زوجها باها وعل غير مخير لها  
أو أحبها أو وفق لها في دين وأخلق وأغير ذلك فلست أرى عقدا لعلها لا خلاف النظر لها لانها لو كانت  
بالغة كانت أحق بنفسها منك كان النظر يكون بوجوه منها أن توضع في قفاه أو عند ذي دين أو عند ذي  
خلق أو عند ذي مال أو عند من تهوى فتعفيه عن الطلع إلى غيره وكان أحدا لا يقوم في النظر لها في الهوى  
والعرفة والمواقفة لها مقام نفسها لأنه لا يعرف ذات نفسها من الناس الا هي فانكحها وان كانت فقيرة قد  
يكون نظرا عليها وخلاف النظر لها قال أما في موضع الهوى في الزوج فتم قلت فهي لو كانت الفقيرة عوتها  
إلى خير الناس ودعت إلى دونه اذا كان كفرا كان الحق عندك أن زوجها من دعت الموك كانت أعلم باقفاها  
وحرام عندك أن تمنعها أباه ولعلها تفتنه به ليس تزوجه قال نعم قلت فأراها أولى بالنظر لنفسها منك وأرى  
نظرك لها في الحال التي لا تنظر فيه لنفسها فيكون عليها قلت أفتزوج الصغيرة الغنية قال نعم قلت فديكون  
تزويجها انظر عليها حق فبئرنا الذي زوجها أباه وتعيش عرا غيرة محتاجة إلى مال الزوج ومحتاجة إلى موافقة  
وتكون أدخلتها فبملا أو افقها وليست فيها الحاجة التي اعتلت بها في الفقيرة قال فيبيعوز أن تقول تزوج  
الفقيرة ولا تزوج الغنية قلت كلاهما قبيح قال فقد تزوج بعض السابيع قلت قد تخالف نحن بعض

( ٢٠ - الام خامس ) في دار الحرب كانت الكفارة في العمد أولى ( قال المزني ) رحمه الله واحتج بان الكفارة في قتل الصيد

في الارحام والحرم عدا وأخطأ سواء الا في المأثم فكذلك كفارة القتل عدا وأخطأ سواء الا في المأثم

( باب لا يبرئ القتلى من كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة ) قال الشافعي رحمه الله قال أبو حنيفة لا يبرئ قاتل خطأ ولا عدا

الآن يكون مجنوناً وأصبافاً يحرم الميراث لأن القلم عنهما مرفوع وقال أهل المدينة لا يرث قاتل عدو لا يرث قاتل خطا من الدين ويرد من سائر ماله قال محمد بن الحسن هل رأيتم وأرأيت بارت بعض مال رجل دون بعض أما أن يرث الكل أو لا يرث شيئاً (قال الشافعي) رجماً الله يدخل على محمد بن الحسن أنه (١٥٤) يسوي بين المجنون والصبي وبين البالغ الخاطئ في قتل الخطأ ويجعل على عوائلهم الدية

ويرفع عنهم المأثم قد قبضوا بغيرهم دون بعض وهم سواء في المعنى (قال) ويدخل على أصحابنا ما دخل على محمد بن الحسن وليس في الفرق بين قاتل خطأ لا يرث وقاتل عمد خبر يلزم ولو كان ثابتاً كانت فيه اجبة (قال المزي) رجماً الله فغني تأويله إذا لم يثبت فرق بينهما سواء في أنهما لا يرثان وقد قطع بهذا المعنى في كتاب قتال أهل البغي فقال إذا قتل العادل الباغى أو الباغى العادل لا يرثان لا تسهما قاتلان قال وهذا أشبه بمعنى الحديث

(باب الشهادة على الجنانية)

قال الشافعي رحمه الله ولا يقبل في القتل وجراح العمد والجود وسوى الزنا الأعدان ولا يقبل شاهد وأمرأتان وعين وشاهد فبما لا قصاص فيه مثل الجائفة وجناية من لا قود عليه من معتوه وصبي ومسلم على كافر ورجل على عبد وأب على ابن لأن ذلك مال فان كان الجرح هاشمة

(١) قوله قلته رأيت الخ كذا في النسخ وهي في مثل هذا الموضع سقيمة فقرر كتبه معصمه

التابعين بما يحتجنا به أضعف من هذا الخفة وأنت لا ترى قول أحد من التابعين يلزم فكيف تحضيه به (١) قلت له رأيت إذا حاصمتنا في أن لا نکاح إلا بشاهدين واكتفينا إذا قلت بشاهدين أني إنما أردت الشاهدين الذين يجوزون شهادتهما فأما من لا يجوزون شهادته فلا يجوزون النكاح به كما يكون من من يدعي حق من لا يجوزون شهادته غيراً ما أخذون شهادته حق فقلت أنت تحرم النكاح بغير من يجوزون شهادته إذا وقع عليها اسم الشهادة فكيف قلت بالاسم دون العدل هاتوا مثل هذا قال لما سأله الحديث فلهذا كرهنا قلنا قلنا هذا معقوف عن العدل فيه فقلت له قد ذكر الله عز وجل شهود الزنا والعنف والبيع في القرآن ولم يذكر عدلاً بشرط العدل في موضع غير هذا الموضع أفرايت أن قال للرجل بمثل بمثل إذا سكت عن ذكر العدل وصحى الشهود اكتفيت بتسمية الشهود دون العدل قال ليس ذلك له إذا ذكر الله الشهود بشرطهم فلهذا العادلة في موضع ثم سكت عن ذكر العدل فهم في غير ما سكتت على أنه لم يرد بالشهود لأن يكونوا عدولاً قلت وكذلك إذا قلت لرجل في حق أثبت شاهدان لم تقبل إلا بعد ولا قال نعم قلت أفبعدوا النكاح أن يكون كعض هذا فلا يقبل فيه إلا العدل والبيع لا تستغني فيه عن الشهادة إذا تباخر الزنا أو يكون فيه خبر عن أحد يلزم قوله فيتمى إليه قال ما فيه خبر وما هو بقباس ولكننا استحسننا ووجدنا بعض أصحابنا يقول قريباً منه فقلت له إذا لم يكن خبراً ولا قياساً وبارك الله أن يستحسن خلاف الخبر فلم يبق عندك من الخطأ شيء إلا أقدرته قال فقد قال بعض أصحابنا إذا أشد بالنكاح ولم يعقد بالشهود جاز وإن عقد بالشهود ولم يشده لم يجز قال الربيع أشد يعني إذا تحدث الناس بغيرهم في بعض فلا نزع ولا نفي خدر فقلت له أنت ترى ما احتجبت به من هذا فتنسبه على أحد قال لا هو خلاف الحديث وخلاف القياس لأنه لا يعدو أن يكون كالبيع الفاسد يستغني فيها عن الشهود وعن الأشادة ولا ينقضها اللذان أو تكون سنته الشهود والشهود إنما يشهدون على العقد والعقد ما لم يعقد فإذا وقع العقد بلا شهود لم يجز إلا الأشادة والأشادة غير شاهدة قلت له فإذا كان هذا القول خطأ عندك فكيف احتجبت به بالسنة عليه قال غير من أصحابه فان احتجبت بالذي قال بالأشادة فقلت إنما أريد بالأشادة أن يكون يذهب التهمة ويكون أمرهما عند غير الزوجين إنهما ما جاز قلت فان قال قائل هذا في المتنازعين في البيع فجاء المدعي عن يده كراهته سفع في الأشادة أن فلان اشتري دار فلان أتجمل هذه بيعاً قال لا قلت فان كانوا ألقاها قال فاني لأقبل إلا البينة القاطعة قلت فهكذا نقول لك في النكاح بل النكاح أولى لأن أصل النكاح لا يحل إلا بالبينة وأصل البيع يحل بغير بينة وقلت رأيت لو أشد بكاح امرأة وأنكرت المرأة النكاح أكننا نلزمها النكاح بلا بينة

(باب طهر الحائض) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله وإذا انقطع عن الحائض الدم لم يقربها زوجها حتى تطهر للصلاة فان كانت واحدة لأماء نعتي تغتسل وإن كانت مسافرة تغير واحدة لأماء حتى تنهم لقول الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يطهرن أي حتى ينقطع الدم وبرين الطهر فإذا تطهرن يعني والله تعالى أعلم الطهارة التي تحل بهن الصلاة فلا ولو أتى رجل امرأة حائضاً أو بعد تواليه الدم ولم يغتسل فليس تغفر الله ولا يعدد حتى تطهر وتحل لها الصلاة وقد روي فيه شيء لو كان ثابتاً أخذناه ولكنه لا يثبت مثله (باب في آتيان الحائض) قال الشافعي قال الله عز وجل ويسألونك عن الحيض قل هو أنى فاعتزلوا النساء

أو ما موملة أقبل أقل من شاهدين لأن الذي شج أن أراد أن أخذته القصاص من موضحة فقلت لهما موضحة وزبادة (قال) في ولوشهدا أنه ضربه بسيف وقتها فان قالوا فأنهر دمه ومات مكانه قبله ما وجعله قاتلاً وقال لا ندري أنهر دمه لا بل رأينا سائلهم أجعله جارحاً يقولوا أو وضحه هذا الموضحة بعينها ولوشهدا على رجلين أنهما قتلاه وشهدا لآخرين على الشاهدين الأولين أنهما قتلاه وكانت

شهادتهم حافى مقام واحد فان صدقهما والى الدم معا بطلت الشهادة وان صدق الذين شهدا أولا قلت شهادتهما وجعلت لا حرج من دفعين  
بشهادتهما وان صدق الذين شهدا آخرأ بطلت شهادتهم مالا ثم ما يدفعان بشهادتهما ما ما سبه عليها ولو شهدا أحدهما على إقراره أنه قتله  
عمدا ولا آخر على إقراره ولم يقل خطأ ولا عمدا جعلته قاتلا والقول قوله فان قال عمدا (١٥٥) فعليه القصاص وان قال خطأ

أحلف ما قتله عمدا  
وكانت الدية في ماله في  
مضى ثلاث سنين ولو قال  
أحدهما قتله غدوة  
وقال لا خرعية أو  
قال أحدهما بسيف  
والآخر بعصا فكل  
واحد منهما كاذب لصاحبه  
ومثل هذا واجب  
القسامة ولوشهد  
أحدهما أنه قتله والآخر  
أنه أقر بقتله لم تجز  
شهادتهما لان الإقرار

في المحض ولا تقربوهن حتى يظهرن بحمل معينين أحدهما فاعتزلوهن في غير الجماع ولا تقربوهن في الجماع  
فككون اعترالهن من وجهين والجماع أظهر معانيه لا حر الله بالاعتزال ثم قال ولا تقربوهن أنفسهن أن يكون  
أمرأينا وبهذا نقول لانه قد يحتمل أن يكون أمرأى اعترالهن وبغى أن اعترالهن الاعتزال في الجماع (قال  
الشافعي) وانما قلنا معنى الجماع مع أنه (١) نظرا لآية بالاستدلال بالسنة

(الخلاص في اعتزال الحائض) قال الشافعي رحمه الله قال بعض الناس اذا احتب الرجل موضع الدم  
من امرأته وجاز يشمله حل مسوى الفرج الذي فيه الاذى قال الله عز وجل فاعتزلوا النساء في المحض  
ولا تقربوهن حتى يظهرن فاستدل الشافعي أنه انما أمر باعتزال الدم قلت لما كان ظاهر الآية أن يعتزلن اقول  
الله تبارك وتعالى فاعتزلوا النساء وقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن فاذا أظهرن كانت الآية  
محملة اعترالها اعترالها غير اعترال الجماع فلما هي أن يقرن دل ذلك على أن لا يجامعن قال انها تحتمل ذلك  
ولكن كيف قلت يعتزل ما تحت الأزاردون ما يرد بها فقلت له اعتزلوا جميع أبدانهم واحتمل  
بعض أبدانهم دون بعض فاستدلنا بالسنة على ما أراء الله من اعتزالهن فقلت به كايته رسول الله على  
الله عليه وسلم

(باب ما ينال من الحائض) قال الشافعي قال الله عز وجل ويسألونك عن المحض قل هو أذى فاعتزلوا النساء  
في المحض ولا تقربوهن الآية (قال الشافعي) قالين في كتاب الله أن يعتزلن اتين المرأة في فرجها لا أذى  
فيه وقوله حتى يظهرن يعني برين الظهر بعد انقطاع الدم فاذا تطهرن اذا اغسلن فاقومن من حيث  
أمركم الله قال بعض الناس من أهل العلم من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن يعني عاد الفرج اذا طهرن  
فتطهرن بمحله قبل تحيض حلالا قال جل ثناءه فاعتزلوا النساء في المحض يحتمل فاعتزلا وفر وجهين بما  
وصفت من الأذى ويحتمل اعتزال فر وجهين وجميع أبدانهم وفرو وجهين وبعض أبدانهم دون بعض  
وأظهر معانيه اعتزال أبدانهم كلها لقول الله عز وجل فاعتزلوا النساء في المحض فلما احتمل هذه المعاني  
طلبنا الدلالة على معنى ما أراء رجل وعلايسة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدنا ما يدل مع نص كتاب  
الله على اعتزال الفرج وتدل مع كتاب الله عز وجل على أن يعتزل من الحائض في الأتيان والمباشرة  
ما حول الأزار فاسفل ولا يعتزل ما فوق الأزار الى أعلاها فقلت ما وصفتنا لشدة الحائض ازاراعلى أسفلها  
ثم يباشرها الرجل وينال من اتينها من فوق الأزار ما شاء فان أتاها حائضا فلا يستغفر الله ولا يعد أخرنا  
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ما لا عن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما أرسل الى عائشة رضى الله  
عنها يسألها هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لشدة ازارها على أسفلها ثم يباشرها إن شاء  
(قال الشافعي) رحمه الله واذا أراد الرجل أن يباشر امرأته حائضا لم يباشرها حتى تشد ازارها على أسفلها  
ثم يباشرها من فوق الأزار منها مفضيا اليه ويتلذذ به كيف شاء منها ولا يتلذذ بما تحت الأزار منها ولا يباشرها  
مفضيا اليها والسرة ما فوق الأزار

(الخلاص في مباشرة الحائض) قال الشافعي رحمه الله يخالفنا بعض الناس في مباشرة الرجل امرأته واتيانه  
ايما هو حائض فقال ولم قلت لا ينال منها بفرجه ولا يباشرها فماتحت الأزار وما فوق الأزار فقلت  
له بالذي ليس لي ولا لك ولا سلم القول بغيره وذكرت فيه السنة فقال قدر وينا خلافا مار ويتم فروينا

الدية فان شهدوله من يحجمه قبلته فان لم أحكم حتى صار وارثا لم يحسم ولو كنت حكمت ثم مات من يحجمه ورثته لانها مضت في حين  
لا يحصر بها الى نفسه ولو شهد من عاقلته بالجرح لم أقبل وان كان فقرا لانه قد يكون له مال في وقت العقل فليكون دافعا عن نفسه بشهادته  
ما يلزمه (قال المزني) رحمه الله وأجاز في موضع آخر اذا كان من عاقلته في قرب النسب من يحمل العقل حتى لا يختص اليه الغرم الا بعد موت

الذي هو أقرب (قال) يشعور بالوكالة في تثبيت البيعة على القتل عدداً وخطأ فإذا كان القود لم يدفع إليه حتى يحضر الولي أو يوكله بقتله فيكون له قتله (قال) وإذا أمر السلطان بقتل رجل أو قطعه اقتص من السلطان لأنه هكذا يفعل ويعزى المأمور (باب الحكم في الساحر إذا قتل بصره) (١٥٦) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مصر رجلا هات

سئل عن بصره فإن قال أناعا لهذا القتل فأخطئ القتل وأصيب وقدمات من على قضيه الدية وإن قال مرض منه ولم يمت أقسم وألباه مات من ذلك العمل وكانت الدية وإن قال على يقتل العول به وقصد عمدت قتله به قتل به قودا

(قال أهل البغي) باب من يجب قتله من أهل البغي والسيرة فيهم

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبيح حتى تأتي إلى أمر الله فإن قامت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين فأمر الله تعالى جندنا بأن يصلح بينهم بالعدل ولم يذكر تبايعاً في قدم ولا مالاً ولا تخذلكر الصلح آخر كما ذكر

أن يختلف موضع الدم ثم ينال ما شاء فذكر حديثاً لا ينهيه أهل العلم بالحديث فقال فهل يجذب ما بين تحت الأزار وما فوقه فراجع الحديث فقلت له نعم وما فرق أقوى من الحديث أحد الذي تلتذذه منه سوى الفرج ما تحت الأزار والالتان والفتحة أن أحدهما بفارقان ما فوق الأزار في معنيين أحدهما الدم إذا سال من الفرج جرى فمما وعليهما والشافعي أن الفرج عورة والالتان عورة (١) فهم ما فرج واحد من بطن الفخذين متصلين بالفرج نفسه وإذا كشف عنهما الأزار كاد أن ينكشف عنه والأزار يكشف عن الفرج ويكون عليه وليس على ما فوقه

(باب آيات النساء في إديارهن) قال الشافعي رضي الله عنه قال الله عز وجل نسأوكم حرث لكم الآية (قال الشافعي) احتجبت الآية معنيين أحدهما أن تؤتي المرأة من حيث شاءت به إلا أن في شتم يسين أن شتم لا يحظر منها كالأحفول ومن الحورث واحتجبت أن الحورث إنما ربه النبات وموضع الحرث الذي يطلب به الولد الفرج دون ما سواه لأسباب الولد غيره فاختلف أصحابنا في آيات النساء في إديارهن فذهب ذاهبون منهم إلى إحلاله وآخرون إلى تحريمه وأحسب كلا الفريقين تأولوا ما وصفت من احتجاب الآية على موافقة كل واحد منهما (قال الشافعي) فطلبت الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدنا حديثين يحتفلين أحدهما ثابت وهو حديث ابن عينة عن محمد بن المنكره أنه سمع جابر بن عبد الله يقول كانت اليهود تقول من أتى امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول فإنزل الله عز وجل نسأوكم حرث لكم فأتوا حرثكم في شتم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جعفر بن محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن أحصة بن الجلاح أن أحصة بن الجلاح «بني الشافعي» عن خزيمة بن ثابت أن نزح أسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن آيات النساء في إديارهن أو آيات الرجل أحداً في دبرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم إني حلال فلما ولي الرجل دعاه وأمر به فدعي فقال كيف قلت في أي الخربتين أوفى أي الخربتين أوفى أي الحصفتين أم دبرها في قبلها فأنتم أم دبرها في دبرها قالان لا يستحي من الحق أتأول النساء في إديارهن قال فأتقول قلت عني ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أخبرني محمد بن الانصاري الحديث به أنه أتني عليه خيراً وخزيمة بن أنيس قال في ثقتي فقلت أرخص فيه بل أنهي عنه (باب ما يستحب من تحصن الإمام عن الزنا) قال الشافعي قال الله عز وجل ولا تذكروا فاستأجرتكم على البغاء إن أردن تحصن الآية فرغم بعض أهل العلم بالتفسير أنها نزلت في رجل قد ساه له أمة تكرهه على الزنا لأنها تله الأولاد فتحولهم وقد قبل نزلت قبل حد الزنا والله أعلم فإن كانت نزلت قبل حد الزنا ثم جاء حد الزنا فقبل الحدود منسوخ بالحدود وهذا موضوع في كتاب الحدود ودوان كانت نزلت بعد حد الزنا فقد قبل أن قول الله عز وجل فإن الله من بعد أكرههم غفور رحيم نزلت في الإمام المكروهات أم مغفور لهم بما أكرههم عليه وقبل غفور رأى هو أغفر وأرحمهم أن يؤاخذهم بما أكرههم عليه وهذا كالدلالة على إبطال الحد عنهم إذا أكرههم على الزنا وقد بطل الله تعالى عن أكره على الكفر الكفر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما وضع الله عن أمته وما استكروا عليه (باب نكاح الشغار) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته (١) قوله فهما فرج واحد الخ كذا في النسخ وانظر كتبه معصمه

وليس الإصلاح بينهم أولاً ولعل الأذن بقتالهم فاشبه هذا أن تكون التعات في الدماء والجراح وما تلفت من الأموال ساقطة بينهم وكما قال ابن شهاب عندنا قد كانت في ثلاث الفتنه دماء يعرف في بعضها القتال والمقتول وتلفت فيها أموال ثم صار الناس إلى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم فاعلمته اقتص من أحد ولا أغرم ما لا تنقذه (قال الشافعي) رحمه الله وما علمت الناس



اختلفوا في أن ما حووا في البغي من مال فوجد بعينه أن صاحبه أحق به (قال) وأهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ضربان فمهم قوم كفر وابتعدوا إسلامهم مثل طليحة وسليمة والانسى وأصحابهم ومنهم قوم عكسوا بالاسلام ومنعوا الصدقات ولهم لسان عربي والردة ارتداد عما كانوا عليه بالكفر وارتداد عن حق كانوا عليه وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أليس قد قال (١٥٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم

أمرت أن أقاتل الناس

حتى يقولوا لا إله إلا الله

فأذا قالوا فقد عصوا

منى دماهم وأموالهم إلا

بحقها وحسابهم على الله

وقول أبي بكر هذا من

حقها لومعوني عنكما

مما أعطوه النبي صلى

الله عليه وسلم فقاتلهم

عليها معرفة منهم ما معان

من قاتلوا من عسك

بالاسلام ولولا ذلك لما

سئل عني قتالهم ولقال

أبو بكر قد تركوا لا إله

إلا الله فصاروا مشركين

وذلك بين في محاطتهم

حيث أوى إلى بكر وأشعار

من قال الشعر منهم

فقال شاعرهم

ألا أصبحنا قبل نازة

الفجر

لعل منابا فتريب وما

ندري

أعثنار رسول الله ما كان

بيننا

فياغبيا ما بال ملك أبي

بكر

فان الذي سألوك

فختم

لكاتر وأحلى إليهم

من التبر

وليس بينهما صدق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (قال الشافعي) رحمه الله وهذا يقول والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن تزوجه ابنته من قبل واحد منهما بضع الأخرى فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ فإن دخل بها فلها المهر بالوطء وبقرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال الزهري وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر نكاح المنة (قال الشافعي) والمنة أن يتكح الرجل المرأة في أجل معلوم فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ دخل بها أو لم يدخل فإن أصابها فلها المهر بالميسر

(الخلاف في نكاح الشغار) قال الشافعي رحمه الله فقال بعض الناس أما الشغار فأنكاح فيه ثابت ولكل واحد من المذكوحتين مهر مثلها وأما المنة فإن قلت فهو فاسد فادخل على قلت ما لا يشبه فيه مخطوءة قال وما هو قلت ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار ولم يختلف الرواية فيه عنه صلى الله عليه وسلم فأجرت الشغار الذي لا يخالف عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه ورددت نكاح المنة وقد اختلف عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها قال قال قلت فإن أطلت الشرطي المنة جاز النكاح وإن لم يطلها فالنكاح مفسوخ قلت له إذا خطي خطأ بيننا قال فكيف قلت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنها وما نهى عنه حرام ما لم يكن فيه رخصة محلال وروي عنه أنه أحله فلم يخله وأحدث بين الحديثين شياخا جازهما ما حار جاز من مذاهب الفقه متناقضا قال وما ذلك قلت أنت زعمت لو تكح رجل امرأة على أن كل واحد منهما بالخيار كان النكاح باطلا لأن الخيار لا يجوز في النكاح لأن ما شرط في عقدهما خيار لم يكن العقد فيه تاما وهذا وإن ما في الشرع لم يجز في النكاح عقدهما وعندك فإن قلت فإن أطلت المنة كان نكاح المنة الشرط فقد زعمت أن عقدهما وقع والجماع لا يحل فيه ولا الميراث إن مات أحدهما قبل إبطال الشرط لم تجز بعد وقوعه غير جائز فقد أجرت فيه الخيار للزوجين وأنت زعمت أن الخيار لهما يفسد العقدة ثم أحلته بشئ آخر عقده لم يشترط فيه خيار ثم أحدثت لهما شيئا من قبل أن جعلت لهما خيارا ولو قسمه بالسبع كنت قد أخطأت في القياس قال ومن أين قلت الخيار في السبع لا يكون عندك إلا أن يشتري ما لم يرعته فيكون له الخيار إذا رآه أو يشتري فيصديقا فيكون بالخيار إن شاهده وإن شاهدها حبس والنكاح يرى من هذين الوجهين عندك قال نعم قلت والوجه الثاني الذي يجوز فيه الخيار في السبع أن يشترط المتبايعان أو أحدهما الخيار وإن وقع عقدهما السبع على غير الشرط لم يكن لهما ولا لأحد منهما خيار إلا ما وصفت من أن لا يكون المشتري رأى ما اشتراه وأولس له بعيب قال نعم قلت فالتنا كان نكاح النكاح أن كانا كائنا ما كانا عليه إلى مدة لم يشترطوا خيارا فكيف يكون زوجهما اليوم وغدا غير زوجهما بغير طلاق محضته والعقد إذا عقدت لا أن يحدث فرقة عندك أو كيف تكون زوجة ولا يتوارثان أم كيف يتوارثان وما لو اتوارثان في غده قال فإن قلت فالنكاح جائز والشرطي المدة في النكاح باطل قلت فأنشئت للزوجة أو للرجل نكاحا بغير رضاها ولم يعقدها على أنفسهما وإنما قسمته بالسبع والسبع لو عقد (٢) فقال البائع والمشتري اشتري منك هذا عشرة أيام كل يوم كان البيع مفسوخا لأنه لا يجوز أن أملكه أياك عشرة أدون لا بد ولا يجوز أن أملكه إياه عشرا وقد شرط أن لا يعلكها إلا عشر فكان يلزمه أن لو لم يكن في نكاح النكاح خبر يحرمه أن يفسده إذا جعلته

(٢) قوله فقال البائع الخ كذا في النسخ وتختلف العبارة من تجزيف أو سقط خبر كنهه محضه

سمعتهم ما كان فينا بقة \* كرام على العراق في ساعة العسر

وقالوا لأبي بكر رضي الله عنه بعد الاسار ما كفرنا بعد ايماننا ولكننا نضغ على أموالنا فاسار إليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أخاه بني الفرزاري فقاتله ومعه عروسة وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم مضى أبو بكر رضي الله عنه خالفا في قتال من ارتد ومنع

الزكاة فقاتلهم بوعوام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا دلالة على أن من منع حق ما فرض الله عليه فلم يقدر الامام على أخذه ما امتناعه قاتله وإن أتى القتال على نفسه وفي هذا المعنى كل حق لم يجر على رجل ففعله بجماعة موقوف قال لا يؤذى ولا يؤذى كرم يقتال قوتل وكذا قال (١٥٨) من منع الصدقة عن نسب إلى الردة فإذا لم يختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

في قتالهم بمنع الزكاة قال الشافعي الذي يقتال الامام العادل في مثل معناه في أنه لا يعصى الامام العادل حقاً يجب عليه ويتعنه من حكمه وإن يدعى مانع الصدقة أن يردن بحكم هو على الامام العادل ولو أن نفر اسبروا قليلى العدد ويعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أريدوا قاتلهم وأرأهم وما يذاوا الامام البادل وقالوا لا تمتنع من الحكم فاصابوا أموالاً ودماء وحدوداً في هذه الحال متأولين ثم ظهر عليهم أقمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق كما تؤخذ من غير المتأولين وإذا كانت لأهل النبي جماعة فكذلك امتنع مثلها بوعوامها التي هي به بعض الامتناع حتى يعرف ان مثلها لا يزال الا على تكلم نكايته واعتقدت ونصبت اماماً وأظهرت حكماً وامتنعت من حكم الامام العادل فهذه الفتنة الباغية التي تفرق حكم من ذكرنا قبلها فان فعلوا مثل هذا فينبغي أن يسبوا ما نفسموا فلان ذكروا

قياساً على السبع فافسدت السبع قال فقال فان جعلته قياساً على الرجل بشرط للمرا إذا كان يكون النكاح ثابتاً والشرط مطلقاً قلته فان جعلته قياساً على هذا أخطأت من وجوه قال وما هي قلت من الناس من يقول لها شرطها ما كان والنكاح ثابت بينهما وبها وبينهما ما بين الزوجين من الميراث وغيره فان قسمته على هذا القول لزمك أن تقول ذلك في المتناكحين نكاحاً معتقاً قال لا أقسمه على هذا القول ولا يجوز أن يثبت بينهما ما يثبت بين الزوجين وهي زوجة في أيام غير زوجة بعده فقلت فان قسمته على من قال ان النكاح ثابت بشرط دارها ما لم يفسد أحد ثلث لهما تزوجا بشرطهما أن يساوا وبين ما لم يفسد أحدهما فكنت رجلاً لا زوجاً اثنين بل رضاءهما ولزمك أن أخطأت القياس من وجه آخر قال وأين قلت اننا نكح المشرطة دارها نكحت على الابد فليس في عقد هذا الكاح على الابد شيء يفسد النكاح وشرط أن لا يخرج بهما من دارها نكحت على الابد والشرط فهي وان كان لها شرطها أو بطل عنها فهي حلال الفرج في دارها وغير دارها والشرط زائد في مهرها والزائد في المهر عندنا وعندك كانت جائزة أو فاسدة لا تفسد العقد والنا كحمة متعة لم ينكحها على الابد انما نكحها يوماً وعشر افكحت على أن زوجها حلال في اليوم أو العشر يحرم بعده لانها بعده غير زوجة فلا يجوز أن يكون فرجاً بوطأ نكاحاً يحل في هذه ويجرم في أخرى قال ما هي بقياس عليها أن تكون زوجة اليوم وغير زوجة القدر بلا احداث فرقة (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له رأيت لو استقامت قياساً على واحد مما أردت أن تقسمها عليه أيجوز في العلم عندنا وعندك أن يعدل إلى المتعة وقد جافها خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بتعريم وغيره بتجليل فرعنا نحن وأنت أن التجليل منسوخ فتجعله قياساً على شيء غيره ولم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر فان جاز هذا ما زعمك أن يقول لك قائل حرم الطعام والجماع في الصوم والصلوة وحرم الجماع في الأحرار فأحرمت الطعام فيه وأحرمت الكلام في الصوم كما حرم في الصلاة قال لا يجوز هذا في شيء من العلم قضى كل شرعة على ما شرعت عليه وكل ما جاء فيه خبر على ما جاء قلت فقد عدت في نكاح المتعة وفيه خبر جعلته قياساً في النكاح على ما لا يخبر به فجعلته قياساً على البيوع وهو شرعة غيره ثم تركت جميع ما قسمت عليه وتناقض قولك فقال فانه كان من قول أصحابنا افساده فقلت فلم يفسده كما افسدته من زعم أن العقد فيه فاسدة ولم تجز كما جاز من زعم أنه حلال على ما اشاروا ولم يقم لك فيه قول على خبر ولا قياس ولا معقول قال فلا شيء افسدت أنت الشغار والمتعة قلت بالذي أوجب الله عز وجل على من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وما أجد في كتاب الله من ذلك فقال وما كان المؤمن ولا مؤمنة أفاضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم وقال فلا ورى لك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت قال فكيف يخرج من النبي صلى الله عليه وسلم عندك قلت ما منى عنه مما كان محرماً حتى أحل بنص من كتاب الله عز وجل وأخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في من ذلك عن شيء قال انتهى يدل على أن ما منى عنه لا يحل قال ومثل ما أذلت مثل النكاح كل النساء محررات الجماع إلا ما أحل الله ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم من النكاح الصبيح أو مثل المين بقي انعقد النكاح أو الملك بما بيني عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل ما كان منه محرماً وكذلك البيوع ثم أموال الناس محرمة على غيرهم إلا ما أحل الله من بيع وغيره فان انعقد البيوع ما منى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل بعقه منى عنه فلما منى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة قلت

مظلة بينه وبت وإن لم يذكرها بينه قبل عدو ولا فارق من بلاعة الامام العادل وأن تكون كلمة من وكله أهل دين الله على المشركين واحداً وأن لا تمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وإن امتنعوا قبل انما يؤذونكم بحرب فان لم يحسبوا قوتلوا ولا يقاوا لواحتي يدعوا وانظروا الآن يتنعوا من المناظر فبقية ابوا لواحتي بقىوا الى أمر الله (قال الشافعي) رحمه الله والفتنة الرجوع عن

القتال بالهزيمة أو التروك للقتال أي حال تركها القتال فقد فاء وأجرم قتالهم لأنه أمر أن يقاتل وانما يقاتل من يقاتل فإذا لم يقاتل حرم بالاسلام أن يقاتل فأمما لم يقاتل فأمما يقال اقنوا لا قاتلوه نادى منادى على رضى الله عنه يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يذيق على جريح وأق على رضى الله عنه يوم صفين بأسير فقال على لا تقتل صبرا أتى أخاف الله رب العالمين (١٥٩) - فبقي سبيله والحرب يوم صفين

فأقته ومعاً يقاتل

حاذة في أبيه كلها

منصفاً ومستعلياً فهذا

كله أقول وأما إذا تمكنت

جماعة متمتعة حكمه

القصاص قتل ابن لجم

علمنا ولا فامر بحبس

وقال لولدنا قاتم فلا

نخلوا ورأى عليه القتل

وقته الحسن بن على

رضي الله عنه وفي الناس

بقية من أصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم فما

أنكرته ولا عابه أحد

ولم يقدر على وقوف قتال

الماتلين ولا أبو بكر من

قتله الجماعة في المتع

مثله على التأويل على

ما وصفنا ولا على الكفر

وإن كان بارئاً إذا قاتلوا

قد قتل ملحة عكاشة

ابن حصن وثابت بن أقرم

ثم أسلم فلم ينعن

عقلاً ولا قوفاً ما جماعة

متمتعة غير مثاولين

قتلت وأخذت المال

فحكمهم حكم قطع

الطريق (قال المزني) رحمه

الله هذا خلاف

قوله في قتال أهل الردة

لأنهم هم تلك ما وضع

عنه هم هنا وهذا شبه

المشكوك حنن بالوجهين كأننا غير مباحين الانسكاك صحيح ولا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشكاك ولا البيع صحهما قال هذا عندى كإزعت ولكن قديقول بعض الفقهاء في النهى ما قلت وبأني نهى آخر فيقولون فيه خلافه وبوجهيه على أنه لم يرد به الحرام فقلت أنه إن كان ذلك بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرد بالنهي الحرام فكذلك ينبغي لهم أن لم يكن فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدلالة لم يكن لهم أن يزعموا أن النبي مرة محرم وأخرى غير محرم فلا فرق بينهم ما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فدلني في غير هذا على مثله فقلت أرايت لو قال لك قاتل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عبتها وإخالتها فقلت أنه لم يسه عن الجمع بين ابنتي الم ولهما قرابة ولابن القرابة غيرهما فكانت العمة والخالة وابنة الأخ و... تحت حل لأن يبتدأ بشكاك كل واحدة منهم على الانفراد أي أن أحل من خرج عن معنى الام والنبث وما حرم على الابن بجمرة نفسه أو بجمرة غيره فاستدل على أن النهى عن ذلك إنما هو كراهية أن يفسد ما بينهما والعمة وإخاتهن والدان ليسا كإبنتي الم لاثنين لأشئ واحدة منهما على الأخرى إلا الأخرى مثله فإن كانتا راضيتين بذلك أمونته باذنهما وأخلاقهما على أن لا تغاسدا بالجمع حل الجمع بينهما قال ليس ذلك له قلت وكذلك الجمع بين الاختين قال نعم قلت فإن نكح امرأته عمتها انقضت العدة قبل عيكن الجمع بينهما ما أتت كانت عنده وبقيت التي نكح قال فعقدنا الآخرة فاسدة قلت فإن قال فذهب الجمع وصارت التي نهى أن ينكح على هذه المرأة الميتة فقال لك أنالوا بشدت نكاحها الآن جاز فافر نكاحها الأول قال ليس ذلك له إن انقضت العدة فامر نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تنكح به حال يحدث بعدها فقلت له فيكذلك قلت في الشغار والمثعة قد انقضت امر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لا يلعن في غيرهما نهى عنه بنفسه أولى أن لا يصح مما نهى عنه بغيره فإن افترق القول في النهى كان الجمع بين المرأة وعمتها ونكاح الاخت على أختها إذا ماتت الأولى منها قبل أن تجتمع هي والآخرة أولى أن يجوز لأنه إنما نهى عنه لعله الجمع وقد زال الجمع قال فإن زال الجمع فإن العقد كان وهو ثابت على الأولى فلا يثبت على الآخرة وهو منبى عنه قلت له فالتى حد في الشغار والمثعة هكذا وأولى أن لا يجوز من هذا فقلت له أرايت لو قال قاتل أنه امر بالشهود في الشكاك أن لا يتصاحدا الزوجان فيجوز النكاح على غير الشهود ما تصادقا قال لا يجوز الشكاك بغير شهود قلت وإن تصادقا على أن الشكاك كان حائراً أو أشهدا على إقرارهما بذلك قال لا يجوز قلت ولم المرأة كانت غير حلال إلا بما أحلها الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فلما انقضت عدة النكاح تغير ما أمر به لم يحل المحرم إلا من حيث أحل قال نعم قلت قال امر بالشهود (لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خبراً يثبت النهى عن الشغار والمثعة ولو ثبت كنهه محجوجاً لئلا إذا فات في الشكاك بغيره لأن عقد النكاح كان بغير كمال ما أمر به وإن انقضت بغير كمال ما أمر به فبقي فاسدة قلنا لك فيها ما أولى أن يفسد العقد التي انقضت بغير ما أمر به أو العقد التي انقضت بما نهى عنه والعقد التي تنقض بما نهى عنه تجتمع النهى وخلاف الأمر قال لم سواء قلت وإن كانا سوياً لم يكن لك أن تجبروا واحدة وزدتموها أو وكداوا من الناس لمن يزعم أن الشكاك بغيره باطل غير مكروه كالسوء وما من الناس أحد إلا يكره الشغار ونهى عنه أكثرهم يكره المثعة ونهى عنها ومنهم من يقول بوجوبه فيهما من نكحها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يقبض أفرأيت لو تباع رجلان بطعام قبل أن يقبض ثم تقاضا فذهب القرأ لا يجوز قال لأن العقد انقضت فاسدة منها

عندي بالقياس (قال الشافعي) رحمه الله ولأن قوماً ظهر وأراى الخوارج يتجنبوا الجماعة وأكفروهم لم يحل بذلك قتالهم بلقنا أن عيسى رضى الله عنه سمع رجلاً يقول لاحكم الله في ناحية المسجد فقال على رضى الله عنه كلمة حتى أربدها لم يحل لعمركم ثلاث لا تنعمكم مساجد الله إن تذكر وأفها اسم الله ولا تنعمكم التي معادامت أيديكم مع أيدينا ولا نبذوا قتل (قال الشافعي) رحمه الله ولو

قتلوا والهم وغيره قبل أن ينصبوا اماماً أو يظهر واحداً مخالفاً لحكم الامام كان عليهم في ذلك القصاص قد سلوا وأطاعوا والبايع عليهم من قبل على ثم قتلوه فأسر إليهم على رضى الله عنه أن أدفعوا إلىنا قتله يقتله به قالوا اكلنا قتله قال فاستسلوا حكمكم عليكم قالوا الاسفار إليهم فقاتلهم فأصاب أكثرهم (قال الشافعي) (١٦٠) رحمه الله وأنا قاتلت امرأته منهم وأعدوا غلاماً مراهم قوتلوا مقبلين وتر كوا ملين

لاهم منهم ويختلقون في الاسار ولوا سرباً من الرجال الاحرار تحبس لبائع رجوت أن يسع ولابيع أن تحبس مملوكاً ولا غير بايع من الاحرار ولا امرأة تباع وانما يابيع النساء على الاسلام فأما على الطاعة فهن لاجهاد عليهن فاما اذا انقضت الحرب فلا تحبس أسيرهم وان سألوا أن ينظروا لم أرباساً على ما رجوا الامام منهم وان خاف على انفة العادلة الضعف عنهم بات تأخيرهم الى أن تمكنه القوة عليهم ولو استعان أهل النجى بأهل الحرب على قتال أهل العدل قتل أهل الحرب وسوا ولا يكون هذا أمانة الاعلى اكتب فاما على قتال أهل العدل فلو كان لهم أمان فقاتلوا أهل العدل كان نقض الامانهم وان كانوا أهل نعمة فقد قبل بس هذا نقض العهد قالوا وأرى أن كانوا مكرهين أو ذكر واجهات فقالوا كنا نرى اذا جئنا طائفة من المسلمين على أخرى اندمها يحصل كقطاع الطريق ولم تعلم أن من سلونا على قتاله مسلم لم يكن هذانه مثالا لهم

عنها قلت وكذلك اذا نهى عن بيع وسلف وتبايعاً يتم البيع ويرد السلف لورفع اليك قال لا يجوز لان العقدة انعقدت فاسدة قبل وما فسادها وقد ذهب المكره ومنها قال انعقدت بأمر مني عنه قلنا وهكذا أفضل في كل أمر ينهى عنه ولو لم يكن فيه فساد نكاح المتعة الا القياس انغي أن يفسد من قبل انها اذا زوجت نفسها يومين كنت قد زوجت كل واحد منهما ما لم يزوج نفسه وبأجلته ما لم يزوج لنفسه قال فكيف تفسده قلت لما كان المسلمون لا يحيزون أن يكون النكاح الاعلى الا بدحتي يحدث فرقة لم يحجز أن يحصل يومين ويحرم أكثر منها ولم يحجز أن يحصل في أيام لم ينكحها فكان النكاح فاسداً (نكاح المحرم) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه عن وهب أني بنى عبد الله أخيه أن عمر بن عبد الله أرسل الي بان بن عثمان وأبان يومئذ أمير الحاج وهما محرمان في قد أردت أن أتكع طلبة ابن عمر بنت شيبه بن جبر وأردت أن تحضر فاشكر ذلك بان وقال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتكع المحرم ولا ينكح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه عن وهب عن أبان بن عثمان أنه عن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معناه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن زيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربعة عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبارف مولاة ورجلان من الانصار فزوجه ميمونة ابنة الحرث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالدينه قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن مسعدة عن اسمعيل بن أمية عن ابن السبب قال مات نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة الا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري أخبرنا أنه أبا طريف تزوج امرأته وهو محرم فرد عن نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يتخط على نفسه ولا على غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن قدامة بن موسى عن شاذ بن زبد بن ثابت بن نكاح محرم (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كله نأخذ فاذا نكح المحرم أو تلج غير فكنكحه مفسوخ وللحرم أن يراجع امرأته لان الرجعة قد ثبتت بابتداء النكاح وليس بانه كاح انما هي شيء في نكاح كان وهو غير محرم وكذلك له أن يشتري الامه للوطء وغيره وبهذا نقول فان نكح المحرم فكنكحه مفسوخ

(باب الخلاف في نكاح المحرم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله لخالفنا بعض الناس في نكاح المحرم فقال لا بأس أن يتكع المحرم ما لم يصب وقال روينا خلاف ما رويتم فذهبنا الى ما رويتم فذهبنا الى ما رويتم روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم فقلت له أريأت اذا اختلفت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيهما تأخذ قال بالثابت عنه قلت أفترى حديث عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم بأيهما تأخذ قال نعم قلت وعثمان غير طاهر من نكاح ميمونة لانه مع النبي صلى الله عليه وسلم بالدينه وفي سفره الذي بنى ميمونة قسبه في مرة القضية وهو السفر الذي زعمت أن نكاحه وانما نكحها فيه وبني ما فيه قال نعم ولكن الذي رويته عن النبي صلى الله عليه وسلم نكحها وهو محرم فهو وان لم يكن يوم نكحها بالغالالة يومئذ حجة فانه لا يشبه أن يكون خفي عليه الوقت الذي نكحها فيه مع قرابته بها ولا يقبله هو وان لم يشهد

وأخونا في كل ما أصابوا من دم ومال ونكاحهم ليسوا مؤمنين الذين أمر الله بالاصلاح بينهم وان أتى أحدهم تأنيباً لم يقص منه لانه مسلم الا محرم لهم (قال الشافعي) وقال في قاتل ما تقول فبين أراد دم رجل وأماله أو حرمه قلت بقاتله وان أتى القتل على نفسه اذا لم يقدر على دفعه لا ينكح وروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا بحد ي ثلاث كفر بعد ايمان وزنا بعد احصان وقتل نفس

بغير نفس قلت هو كلام عربي ومعناه اذا أتى واحدة من الثلاث حل دمه فقتله كان رجلا زنى محصنا ترك الزنا تاب منه وهر بقتله عليه قتل رجلا أو قتل عبدا وترك القتل وتاب منه وهر بقتله فقتله قودا واذا كفر ثم تاب فارقه اسم الكفر وهذا لا يفارقهما اسم الزنا والقتل ولو تابا وهر (قال) ولا يستعان عليهم من يرى قتلهم مسددين ولا بأس اذا كان (١٦١) حكم الاسلام الظاهر أن يستعان

الاعن ثقة فقلت له يزيد بن الاصم ابن أختها يقول نكحها حللا ومعه سليمان بن يسار عتيقها وأرب عتيقها فقال نكحها حللا لا يمكن عليك ما أمكنك فقال هذا ثقة ومكانهما من المكان الذي لا يخفى عليهم الوقت الذي نكحها فيه (١) لحظا وحث من هرومها نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يقبل ذلك وان لم يشهدوا لا يجزئ ثقة فقهنا كأخبار هذين وخبر من روت عنه في المكان منها وان كان أفضل منهما فهاهما ثقة أو يكون خبرا اثنين أكثر من خبر واحد ويريدونك معهم ثالثا ابن المسيب وتفرغ دعيك رواية عثمان التي هي أثبت من هذا كله فقلت له أما أعطيتان الخبرين لو كانا نظرا فإني أفعال أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده فنتبع (٢) أيهما كان فعلهما أشبه وأولى الخبرين أن يكون مختفيا فبقوله وترك الذي خالفه قال بلى قلت فغرويز بن دين ثابت رذ أن نكاح المحرم ويقول ابن عمر لا ينكح ولا يتكح ولا يعلم من أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما مخالفا قال فان الكيين يقولون ينكح فقلت مثل ما ذهب اليه والحقه تازهم مثل ما لم تملك ولعلم خفي عليهم ما عالج ما روى من نكاح النبي صلى الله عليه وسلم محرما قال فان من أحبائك من قال انما قلنا لا ينكح لان العقد محل الجماع وهو محرر عليه قلت له الحق فيها حكينا لك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا يفيأ وصفت أنهم ذهبوا اليه من هذا وان كنت أنت قد ذهب أحيانا الى أضعف منه وليس هذا عندنا مذهب المذاهب في الخبر وأعله ينفقه قال فأتيت قتل المحرم أن يراجع امرأته اذا كانت في عدة منه وأن يشتري الحارة بالاصابة قلت ان الر جعة ليست بعقد نكاح انما هي شيء جعله الله للمطلق في عدة النكاح ان يكون له الرجعة في العدة وعدة النكاح كان وهو حل لا يبطل العقد حتى الاحرام ولا يقال للراجع انك بحال فأما الحارة تشتري فان البيع مخالف عندنا وعندك للنكاح من قبل أنه قد يشتري المرأة قد أرضعت ولا يحل له اصابتها أو يشتري الحارة بأمها وولدها لا يحل له أن يجمع بين هؤلاء فخير الملك بغير جماع وأكثر ما في ملك النكاح الجماع ولا يبطل أن ينكح امرأته لا يحل له جماعها وقد يبطل أن يشتري من لا يحل له جماعها

(باب في انكاح الولين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جعيل بن عتبة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نكح الوليان فالأول أحق واذا باع المهران فالأول أحق أخبرنا الربيع قال قال الشافعي فهذا نقول وهذا في المرأة ترك رجلين في زوجاتهما فزوجها أحدهما ولا يعلم الآخر عين زوجها فنكح الأول ثابت لا يولى موكل ومن نكحها بعده فقد بطل نكاحه وهذا قول عوام الفقهاء لا يعرف بينهم في خلافا ولا أدري أسمع الحسن منه أم لا قال (الشافعي) أخبرنا شافعي عن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال اذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعته حتى تقتل من الحضة الثالثة في الواحدة والاثنين (باب في اتان النساء قبل احدثان غسل) قال الشافعي رحمه الله تعالى فاذا كان الرجل اما فلا بأس أن يأتين معا قبل أن يغتسل ولو أحدث وضوءا كلها أراد اتان واحدة كان أحب الي لغتين أحدهما أنه قد روي فيه حديث وإن كان ما لا يشبهه والآخرة أن تغتسل وليس عندي واجب عليه وأحب الي لو غسل فرجه قبل اتان التي برى ابتداء اتانها واتانها معا واحدة بعد واحدة فكانت الواحدة مرة بعد مرة وإن كن حرائر قلته فكذلك وإن لم يجلسا لم أر أن يأتي واحد في ليلة الأخرى التي يضم لهما

على الأخرى حتى تر جمع اليه ولا يرمون بالتحقيق ولا راء إلا أن تكون ضرورة بأن يحاط بهم فضاوا الاصطلام أو يرمون بالتحقيق فيسبهم ذلك فدفعوا عن أنفسهم وان غلبوا على بلاد فأخذوا صدفات أهلها وأقاموا عليهم الحدود ولم تعد عليهم ولا رمن فضاء قاضيه الأمير من قضاء قاضي غيرهم (وقال في موضع آخر) اذا كن غير مأمون برأه على استقلال دموم لم ينفذ حكمه ولم يقبل كتابه (قال) ولشهد منهم عدل قلت شهادته مالم يكن يرى أن يشهد لموافقته بتدقيقه فان قيل بلغ في العترة غسل وصلى عليه ودفن وان كان من أهل العدل ففها قولان أحدهما أنه كالشهد والآخر أنه كالقولي الأمن قتله للمشركون (قال) وأرى لعدل أن يعد قتل

(٢١ - الام خامس) ذكر حرم من أهل النبی وثقل أن النبی صلی الله علیه وسلم كف بالحدیقة عن عتبة عن قتله أبيه وأبا بكر رضي الله عنه يوم أحد عن قتله أبيه وأبا قتله أله وأبنته فقال بعض الناس ان قتل العدل بأمره وان قتله البغی لم يره وخالفه بعض أصحابه فقال يتوارن لانهم ساءت وان وخالفه آخر فقال لا يتوارن لانهم قاتلون (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أشبه بحی

للمحدث غيرهما فغيرهما من ورثتهما من أريد منه أو ماله أو جرمه أنه أن يقتل وإن أتى ذلك على نفس من أراد (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله فالحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على جواز أمان كل مسلم من حروا أمره أو عيبت قاتل (١٦٢) أول ما يقتل لاهل بنى أو حرب

(باب الخلاف في قتال أهل البني)

(قال الشافعي) رحمه الله

قال بعض الناس إذا كانت الحرب قائمة استتبع بدوهم وسلاحهم وإذا انقضت الحرب فذلك رد قلت أ رأيت أن عارضك أو يات معارض يستصل مال من يستصل دمه فقال الدم أعظم فإذا حل الدم حل المال هل لك من حجة إلا أن هذا في أهل الحرب الذين تركوا أرواحهم ونسبهم وأموالهم وذرايعهم والحكم في أهل القبلة خلافهم وقد يحصل دم الزاني المحصن والقاتل ولا تحل أموالهما بحيثياتهما والباغي أخف حالهما ويقال لهما مباح الدم مطلقا ولا يقال لباغي مباح الدم وإنما يقال يمنع من البني أن يقدروا على منعه بالكلام أو كان غير متمنع لا يقتل إن لم يقتله قال أني إنما أخفصا لهم لانه أقوى وأوهن

(باب إباحة الطلاق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الآية وقال لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تحسوهن وقال إذا كنتم المؤمنات ثم طلقوهن الآية وقال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وقال الطلاق مرتان فامسكوا بهن ولا يفسخ بهن ما ذكرته من الطلاق في غير ما ذكرته ودلت عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من إباحة الطلاق فالطلاق مباح لكل زوج من إباحة الفرض ومن كانت زوجته لا تحرم من محبته ولا مسيئته في حال إلا أنه ينهى عنه لفريق قبل العدة وامسك كل زوجة بحسنة أو مسيئة بكل حال مباح إذا أمسكها بمعرف وف وجماع المعروف (١٦٣)

كيف إباحة الطلاق قال الشافعي رحمه الله أختار للزوج أن يطلق الواحدة لتكون له الرجعة في المدخول بها ويكون خالطيا غير المدخول بها وبني نكحها بقيت له عليها اثنتان من الطلاق ولا يحرم عليه أن يطلق اثنتين ولا ثلاثا لأن الله تعالى قال لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تحسوهن وقال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وقال الطلاق مرتان فامسكوا بهن ولا يفسخ بهن ما ذكرته من الطلاق في غير ما ذكرته ودلت عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من إباحة الطلاق فالطلاق مباح لكل زوج من إباحة الفرض ومن كانت زوجته لا تحرم من محبته ولا مسيئته في حال إلا أنه ينهى عنه لفريق قبل العدة وامسك كل زوجة بحسنة أو مسيئة بكل حال مباح إذا أمسكها بمعرف وف وجماع المعروف (١٦٣)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الآية وقال لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تحسوهن وقال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وقال الطلاق مرتان فامسكوا بهن ولا يفسخ بهن ما ذكرته من الطلاق في غير ما ذكرته ودلت عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من إباحة الطلاق فالطلاق مباح لكل زوج من إباحة الفرض ومن كانت زوجته لا تحرم من محبته ولا مسيئته في حال إلا أنه ينهى عنه لفريق قبل العدة وامسك كل زوجة بحسنة أو مسيئة بكل حال مباح إذا أمسكها بمعرف وف وجماع المعروف (١٦٣)

(١) قوله أعفاهما كذا في النسخ ولعله يحذف عن أعفاهما وانظر كنهه معصه

لهم ما كانوا قاتلين فقتله فإذا أخذت ماله وقتل فقد صار ملكه كطفل أو كبير لم يقتل قط أو قتلته على حال غائب غابغ على باغ فقتله أو رأيت لوجودهم لهم دنيا وأرواحهم تقويك عليهم أناخذها قال لا قلت فقد تركت ما هو أقوى لك عليهم من السلاح في بعض الحالات قال فإن صاحبنا يزعم أنه لا يصلي على قتلى أهل البني قلت ولم وهو يصلي على من قتله في حديث عليه قتله ولا يصلي له تركه والباغي

عزيم قتلهم ولو ابا راجع البني ولو ترك الصلاة على أحدهما دون الآخر كان من لا يحل الاقترانه ترك الصلاة أولى قال كانه ذهب  
 الى ان ذلك عقوبة لانه كل ما غيره قلت وان كان ذلك جائزا فاصله أو حرقة أو خراسه أو بعثه فهو أشد العقوبة قال لا أقل به شيئا  
 من هذا قلت هل يسلم من يقتل على انك كافر لا يصلي عليك وصلاته لا تقربه (١٦٣) الردية وقلته لا يمنع البغني

ان يجوز شهادته أو يتناكح  
 أو يشاء ما يجري لأهل  
 الاسلام قال لا قلت كيف  
 منعت الصلاة وتوحيدها  
 (قال الشافعي) ويجوز  
 أمان الرجل والمرأة  
 المسلمان لأهل الحرب  
 واليهي فاما العبد المسلم  
 فان كان يقاتل جاز  
 أمانه ولا يجوز قتلها  
 الفرق بينه وبينه  
 يقال قال قول النبي صلى  
 الله عليه وسلم المسلمون يد  
 على من سواهم تتكفوا  
 دماؤهم ويسعى بينهم  
 أنفهم قلت فان قلت  
 ذلك على الارواح فقد  
 أجرت أمان عبد وان  
 كان على الاسلام فقد  
 ردت أمان عديم  
 لا يقال قال فان كان  
 القتل يدل على هذا  
 قلنا بل في أصل  
 مذهبان لا تخبر أمان  
 امرأة ولا زمن لانهما  
 لا يقاتلان وأنت تخبر  
 أمانها قال فلا بد  
 الى هذه فأقول دية  
 العبد لا تكفي في قتل  
 قتل فهو هذا البعثن  
 الصواب قال ومن أين

أعلم في كتاب الله عز وجل بدلالة سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن والسنة في المرأة المدخول بها  
 التي تحيض دون من سواهن من المطلقات انطلق لعل عدتها وذلك أن حكم الله تعالى أن العدة على المدخول  
 بها وان النبي صلى الله عليه وسلم أتيا بأمر بطلاق طاهر من حضنها التي يكون لها طهر وحض وبن أن  
 الطلاق يقع على الحائض لانه إنما يجرى بالراجحة من زيمه الطلاق فأما من لم يلزمه الطلاق فهو بجمله قبل  
 الطلاق وقد أمر الله تعالى بالامساك للطهر وف التسريح بالاحسان ونهى عن الضرر وطلاق الحائض  
 ضرر عليها لا سيما الزوج متولا في أيام تمتد فيها من زوج ما كانت في الحيضة وهي اذا طلقت وهي تحيض  
 بعد جاع لم تند ولا زوجها عدتها للجل والحض وبشأن يكون أراد أن يعلم العدة ليرغب الزوج  
 وتقصير المرأة عن الطلاق ان طلبته واذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر أن يعلم ابن عمر موضع الطلاق  
 فلم يسه له من الطلاق عددها فهو يشبه أن لا يكون في عددها يطلق سنة لأنه أباح له الطلاق واحدة واثنين  
 وثلاثا مع دلائل تشبه هذا الحديث ودلائل التفاس  
 (١) تفرع طلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض (٢) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا تزوج  
 الرجل المرأة فقام بدخل بها وكانت من تحيض أو لا تحيض فلا سنة في طلاقها إلا أن الطلاق يقع متى طلقها  
 فطلقة واحدة شاء قال فان لها أنت طالق السنة أو أنت طالق البعدة أو أنت طالق لا سنة ولا بدعة طلقت  
 مكانها (قال) ولو زوج رجل امرأة ودخل بها وجعلت فقال لها أنت طالق السنة أو لا بدعة أو لا سنة ولا بدعة  
 كانت مثل المرأة التي بدخل بها لا تختلف هي وهي في شيء مما يقع به الطلاق عليها حين يتكلم به (قال) ولو  
 تزوج امرأة ودخل بها وأصابها وكانت من لا تحيض من سفر أو كبر فقال لها أنت طالق السنة قال  
 المرأتين قبلها لا يختلف ذلك في وقوع الطلاق عليها حين يتكلم به لانه ليس في طلاق واحدة من حيث سنة إلا  
 أن الطلاق يقع عليها حين يتكلم به بلا وقت لعدتها لانه من خوارج من ان يكن مدخول بها ومن لم يبت عددها  
 الحيض وان نوى أن يقعن في وقت يدين في الحكم ودن فيما بينه وبين الله عز وجل  
 (٣) تفرع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض اذا كان الزوج غائبا (٤) قال الشافعي رحمه الله تعالى ان  
 الرجل غائبا عن امرأته فطارد ان يطلقها السنة كتب اليها اذا أتاك كتابي هذا وقد حضت بعد رجوعي من عندك  
 فان كنت طاهرا فانت طالق وان كان علم أنك قد حضت قبل أن يخرج ولم يجسها بعد الطهر أو علم أنها قد حاضت  
 وطهرت وهو غائب كتب اليها اذا أتاك كتابي فان كنت طاهرا فانت طالق وان كنت حائضا فانت طاهرت  
 فانت طالق (قال) وبان قال الرجل لامرأته التي تحيض وقد دخل بها أنت طالق السنة انه فان قال ارددنا  
 يقع الطلاق عليها السنة أو لم يكن له نية فان كانت طاهرا ولم يجامعها في طهره ذلك وقع الطلاق علم في  
 طهرها أتاك وان كانت طاهرا فاجامعها في ذلك الطهر أو أتاك ونفاه وقع الطلاق عليها حين تطهر من النفاس  
 أو الحيض ووقع على الطهر الجامعة حين تطهر من أول حضة تحيضها بدقوله يقع على كل واحد منهما حين  
 ترى الطهر وقبل التسل وان قال ارددنا أنت يقع حين تكلمت وقعت حائضا كانت أو طاهرا لمرادته وان قال  
 الرجل لامرأته التي تحيض أنت طالق فلا سنة وتقعن جميعا معاني وقت طلاق السنة اذا كانت طاهرا من  
 غير رجوع وقعن حين قاله وان كانت نفسها أو أتاك وطهرها جميعا فلا طهرت قبل تجامع ولو نوى أن  
 يقعن عند كل طهر واحد وقعن معا كما وصفت في الحكم فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيقعن على ما نوله

قلت دية المرأة نصف دية الحر وأنت تخبر أمانها ودية بعض العبد أكثر من دية المرأة لا تخبر أمانه وقد تكون دية عبدا عاتلا أكثر من  
 دية عبد عديم قاتل فلا تخبر أمانه فقد تركت أصل مذهبك قال فان قلت ناعني مكانة العباد في القود قلت فانت تخبر العبد الذي لا يسرى  
 عنه دية له والمراد الذي يته ألف دينار كان العبد يحسن قتلا ولا يحسن قال اني لا أقول وما هو على القود قلت ولا على الدية ولا على الثقلان

قال فعلام هو قلت على اسم الاسلام وقال بعض الناس اذا امتنع اهل البغي بدارهم من ان يجري الحكم عليهم فأصابه السلطان من التجار والاسرى في دارهم من حدود الناس بينهم وأولته لم تؤخذ منهم ولا الحقوق بالحكم وعلمهم فيما بينهم وبين الله تعالى تاديته الى أهلها قلت فلم تقتله قال فبما على دار الحاربيين يقتل (١٦٤) بعضهم بعضاً لم يظهر عليهم فلا يقاد منهم قلت هم مخالفون للتجار والاسرى في البغي الذي ذهب اليه

وبعد رجعتنا واصابتنا بين كل تطليقتين مالم تنقض عدتها (قال الشافعي) وتنقض عدة المرأة ان تدخل في الحيضة الثالثة من يوم وقع الطلاق في الحكم ولها أن لا تنكح وتنتنع منه وإذا قال أنت طالق ثلاثاً عند كل قرة واحدة فإن كانت طاهراً بجماعة أو غير جماعة وقعت الاولى لان ذلك قرة ولو طلقته فاعتدت به وإن كانت حائضاً أو نفساء وقعت الاولى اذا ظهرت من النفاس ووقعت الاخرى اذا ظهرت من الحيضة الثانية والثالثة اذا ظهرت من الحيضة الثالثة ويبقى عليها من عدتها قرة فإذا دخلت في الدم من الحيضة الرابعة فقد انقضت عدتها من الطلاق كله (قال) ولو قال لها هذا القول وهي طاهراً أو وهي حبلى وقعت الاولى ولم تقع الثنتان كانت تحيض على الحمل أولاً تحيض حتى تلد ثم تظهر فيقع عليها ان ارتجى وان لم يحدث لها رجعة فقد انقضت عدتها ولا تقع الثنتان لانها قد بانث منه وحلت اغيرة ولا يقع عليها طلاقاً وليست بزوجه (قال) وسواء قال طالق واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً يقع معالاه ليس في عدد الطلاق ستة الا في أحله أن لا يطلق الا واحدة وكذلك ان قال أردت طلاقاً للسنة أن السنة أن يقع الطلاق عليها اذا طلقته فهي طالق مكانه ولو قال لها أنت طالق ولا تنكح أو وهي بنوى وقوع الطلاق على ظاهر قوله وقع الطلاق حين تكلم به ولو قال لها أنت طالق للسنة واحدة وأخرى للبدعة فإن كانت طاهراً قد حومت أو حائضاً أو نفساء وقعت طلاقاً للبدعة فإذا ظهرت وقعت طلاقاً للسنة وسواء قال لها أنت طالق طلاقاً سنة أو طلاقاً للبدعة أو طلاقاً للسنة وأخرى للبدعة (قال) ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وثلاثاً للبدعة وقعت عليها ثلاث حين تكلم به لانها تعدو أن تكون في حال سنة أو حال بدعة فيقعن في أي الحالتين كانت (قال الشافعي) وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثاً لبعضهن السنة وبعضهن للبدعة جعلنا القول قوله فإن أراد ثنتين السنة وواحدة للبدعة أو فعنا اثنتين السنة في موضعين أو واحدة للبدعة في موضعين وهكذا لو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وواحدة للبدعة في موضعين معا وقع في أي حال كانت المرأة وهكذا ان قال أردت أن السنة والبدعة في هذا سواء ولو قال بعضهن السنة وبعضهن للبدعة ولانية له فإن كانت طاهراً من غير جماع وقعت ثنتان للسنتين يشكك بالطلاق وواحدة للبدعة حين تحيض وإن كانت بجماعة أو في دم نفاس أو حبض وقعت حين تكلمها اثنتان للبدعة وإذا ظهرت واحدة للسنة (قال) ولو قال لها أنت طالق أحسن الطلاق أو أحسن الطلاق أو أفضل الطلاق أو أكمل الطلاق أو خير الطلاق أو ما أشبه هذان من تفصيل الكلام سألته عن نيته فان قال لم أو شياً وقع الطلاق للسنة وكذلك لو قال ما نويت ابقائه في وقتاً عرفه وكذلك لو قال ما أعرف حسن الطلاق ولا قبجه بصفة غير أني نويت أن يكون أحسن الطلاق وما قلت معه أن يقع الطلاق حين تكلمته لا يكون له مدة غير الوقت الذي تكلم به فيه فوقع حينئذ حين تكلم به أو يقول أردت ما أحسنه أني طلقته من الغضب أو غير فوقع حين تكلم به اذا جاء بدلالة (قال) ولو قال لها أنت طالق أقم أو أسمع أو أفر أو أشر أو أنت أو ألم أو بعض الطلاق أو ما أشبه هذان ما يقع به الطلاق سألته عن نيته وإن قال أردت ما يخالف السنة منه أو قال أردت ان كان فيه شيء يقع الا فيقع وقوع طلاق بدعة ان كانت طاهراً بجماعة أو حائضاً أو نفساء حين تكلم به وقع مكانه وإن كانت طاهراً من غير جماع وقع اذا حاضت أو نفست أو حومت وإن قال لم أو شياً أو خرس أو عته قبل يسأل وقع الطلاق في موضع البدعة فأن شئ فقال نويت أقم الطلاق لها اذا طلقتها الربية رأيتها منها أو مائة عشرة أو بضعة مني لها أو لبضعة من غيري فيكون ذلك يقع بها وقع الطلاق حين تكلم به لانه لم يصفه

خلافاً لما رأيت لوسى الحارون بعضهم بعضاً ثم اسلوا أندع السبي يقول السبي مرقوقاً له قال نعم قلت أفتجيز هذا في التجار والاسرى في دار أهل البغي قال لا قلت فلو غرنا أهل الحرب فقتلوا منا ثم رجعوا مسلمين أ يكون على أحد منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك التجار والاسرى ببلاد الحرب غير مكرهين ولا شبه عليهم قال يقتلون قلت أيسع قصد قتل التجار والاسرى ببلاد الحرب فيقتلون قال بل يحرم قلت أرايت التجار والاسرى لوركو الصلاة والزكوى دار الحرب ثم خرجوا الى دار الاسلام أ يكون علمهم قضاء ذلك قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب الامساك لهم في دار الاسلام قال لا قلت فإذا كانت الدار لا تغير ما حل لهم وحرم عليهم فكيف أسقط عنهم حق الله وحق الآمين الذي اوجبه الله عليهم ثم أنت لا تحل لهم حبس حتى قبلهم في دم ولا غيره

فما كان لا يحل لهم حبسه فان على الامام استخراجه عندك في غير هذا الموضع قال فأنيسهم باهل الردة الذين أبطل ما أصابوا في قلت فانتزعتهم ان أهل البغي يقاد منهم مالم ينصبوا اماماً لم يظهر واحكوا للتجار والاسارى لا امام لهم ولا امتناع وزعم قول أهل البغي بعضهم بعضاً لانيه أقدمت عليهم قال ولكن الدار ممنوعة من ان يجري عليهم الحكم قلت أرايت لو أن جماعة من أهل القبلة تجار بدين مشعروا



في مدينة حتى لا يجري عليهم حكم فقطعوا الطريق وسفكوا الدماء وأخذوا الاموال وأتوا الحد وقال بقام هذا كله عليهم قلت فهذا ترك معنك  
وقلت له ان يكون على المسلمين قولهم لا يرث فإلث قال عبد ويرث فإلث خطأ الامن الديعة فقلت لا يرث الفاسق في الوجعي لانه يلزمه اسم فإلث  
فكيف لم تقل هذا في الفاسق من أهل البغي والعدل لا لا يلزمه اسم فإلث وأنت نسوي (١٦٥) بينهما فلا تقصد احدا صاحبه

(باب حکم المرتد)

قال الشافعي رحمه الله  
ومن ارتد عن الاسلام  
الى اى كفر كان مولودا  
على الاسلام أو أسلم ثم  
ارتد قتل وأى كفر  
ارتد اليه ما يظهر أو يفسر  
الزندقة ثم تاب لم يقتل  
فإن لم يتب قتل امرأة  
كانت أو زوجا بعدا كان  
أجرها (وقال في الثاني)  
في استتابته ثلاثا قولان  
أحدهما حديث عمر  
بناتي به ثلاثا والآخر  
يؤخر لان النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يامر فيه بانه  
وهو لو توفى به بعد ثلاث  
يهتبه قبلها (قال الشافعي)  
وجه الله وهذا ظاهر الخبر  
قال المرفي: وأمره التظاهر  
فوقايس على أصله (قال  
الشافعي) ويوقف ماله  
وإذا قتل ماله بعد  
فادبنيوم جنايته ونفقة  
من تلزمه نفقته فيه  
لا لارتد المسلم الكافر  
لا للكافر المسلم ولا لارتد  
سبب الارتد مسلم ويقتل  
الساحران كان ما يفسر  
كفرا إن لم يتب (قال)  
يقال لمن ترك الصلاة وقال

في أن يقع في وقت فيوقعه فيه (قال) ولو قال لها انت طالق واحدة حسنة قبيصة أو جميلة فاحسنة أو ما أشبه  
 هذا بما يجتمع الشيء وخلافه كانت طالقاً حين تكلم بالطلاق لأن ما وقع في ذلك وقع بأحدى الصفتين وإن قال  
 نوبت أن يقع في وقت غير هذا الوقت لم أقبل منه لأن الحكم في ظاهر قوله نوبت (١) أن الطلاق يقع حين تكلمه  
 وبسعه فيما ينسبه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق إلا بنية ولو قال لها أنت طالق إن كان الطلاق الساعة  
 أو الآن أو في هذا الوقت أو في هذا اليوم يقع عليه السنة فإن كانت طاهر من غير جراح وقع وعليها الطلاق  
 وإن كانت في تلك الحال مجامعة أو حائضاً ونفساً لم يقع عليها الطلاق في تلك الحال ولا غيرها بها الطلاق ولو  
 قال لها أنت طالق إن كان الطلاق الآن أو الساعة أو في هذا الوقت أو في هذا اليوم يقع عليه البدعة فإن كانت  
 مجامعة أو حائضاً ونفساً ملقت وإن كانت طاهر من غير جراح لم تنطق ولو كانت المسئلة الأولى في هذا كله  
 غير مدخول بها أو مدخولاً بها لا تحيض من صغرها وكبرها وأجلى وقع هذا كله حين تكلمه وإن أراد بقوله في  
 المدخول بها التي تحيض في جميع المسائل أردت طلاقاً فلا نأزاد بقوله أنت طالق أحسن الطلاق أو بقوله  
 أنت طالق أقمع الطلاق لأننا كان ثلثاً وكذلك إن أراد اثنتين وإن لم يزد في عدد الطلاق كانت في هذا كله  
 واحدة ولو قال أنت طالق كل الطلاق فهكذا ولو قال لها أنت طالق أكثر الطلاق عدداً أو قال أكثر الطلاق  
 ولم يرع ذلك فمن ثلاث يدين فيما ينسبه وبين الله تعالى لأن ظاهر هذا ثلاث (قال) وطلاق المدخول بها حارة  
 مسئلة أو ضيقة أو مسئلة سواء في وقت يقع أو في وقت يشاؤه فيسببه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق  
 إلا في الوقت الذي نوى ولو قال أنت طالق مل مكة فهي واحدة إلا أن تريد أن تكرهها أو كذلك إن قال مل الدنيا  
 أو قال مل شيء من الدنيا لأنها لا تخلش إلا بالكلام فالواحدة والثلاث سواء فيما علا الكلام (قال) ولو وقع فقال  
 أنت طالق غداً أو إلى سنة أو إذا فعلت كذا وكذا أو كان منك كذا طلقت في الوقت الذي وقت ولا تنطق قبله ولو  
 قال للمدخول بها التي تحيض إذا فعلت فلان أو عتق فلان أو إذا فعل فلان كذا وكذا أو إذا فعلت كذا فانت طالق  
 لم يقع ذلك إلا في الوقت الذي يكون فيه ما وقع به الطلاق حائضاً كانت أو طاهر ولو قال أنت طالق في وقت كذا  
 السنة فإن كان ذلك الوقت هو طاهر من غير جراح وقع الطلاق وإن كان هو حائض أو نفساً أو مجامعة لم  
 يقع إلا بعد طهرها من حيضة قبل الجماع ولو قال لها أنت طالق إلى السنة ولا بدعة أو إلى سنة ولا بدعة كانت  
 طالقاً حين تكلم بالطلاق

(طلاق التي لم يدخل بها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فاسألكم بعروفاً أو  
تسريحاً بحسن وقال تبارك وتعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (قال الشافعي)  
والفرق أن يدل والله أعلم على أن من طلق زوجته دخل بها أو لم يدخل بها فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره  
فإذا قال الرجل لامرأته التي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثاً فقد حرمت عليّ حتى تنكح زوجاً غيره أخبرنا مالك  
عن ابن شهاب عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن نويرة عن محمد بن أبيان عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله  
ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها اغنياء يستفتي فقال أبا هريرة وعبد الله بن عباس فقالا لا ترى أن  
تنكحها حتى تتزوج زوجاً غيره فقال إنما كان طلاقاً واحداً فقال ابن عباس انكأ أرسلت من يدك ما كان  
لن من قبل أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن الثمان بن أبي عيسى الأنصاري  
عن عثمان بن يسار قال قال جابر بن عبد الله بن عمرو بن الحارث عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخلها

أَتَانَا بِهَا وَلَا أَصْلَهَا لِأَجْلِهَا غَيْرُكَ فَإِنْ فَعَلْتَ وَالْإِقْتِنَاكَ كَمَا تَرَى الْإِيمَانَ وَلَا يَجْلِبُهُ غَيْرُكَ فَإِنْ أَتَيْتَ وَالْإِقْتِنَاكَ لَوْ أَنَّ قَتْلَ مَنْ قَتَلَ مِنْ قَبْلِ بَسْتَابٍ أَوْ جَرَحَهُ فَاسْلَمْ ثُمَّ مَاتَ مِنَ الْجَرْحِ فَلَا قِتْلَ وَلَا دِيَّةَ وَبَعْدَ الْقِتَالِ لَإِنْ الْمَوْتُ لِقَتْلَهُ بَعْدَ اسْتِبْطَانِهِ الْحَاكِمُ (قَالَ) وَلَا يَسِيءُ لِلْمُرْتَدِّ فِي ذِيَّةٍ وَإِنْ لَحِقَ بِإِمَارَةِ الْحَرْبِ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْإِسْلَامِ قَدْ نَشِئَتْ لَهُمْ وَلَازِمَتْ لَهُمْ فِي تَبْدِيلِ آبَائِهِمْ وَمِنْ بَلْغِ مَنْهَا أَنْ يَسْتَقْبَلَ وَمِنْ بَلْغِ الرَّدِّ مَنْ فِي الرَّدِّ يَسِيءُ

لأن آلههم لم يسبوا وإن ارتد معاهدون ولحقوا بدار الحرب وعندنا لهم ذرأى لم ينسبهم وقتلنا إذا بلغوا الكم المهد من شتم والابتذال كتم ثم أنت حرب وإن ارتد سكران فأت كان ماله فدا ولا يقتل من لم يتبحر بجمع ميقا (قال المرفي) قلت أن هذا دليل على طلاق السكران الذي لا يمين به لا يجوز (١٦٦) ولوشهد عليه شاهدان باردة فأنكره قيل أن أقررت بأن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله

وتبرأ من كل دين خالف دين الاسلام لم يكشف عن غيره وما جرح أو أسدق رده أخذه وإن جرح مرتدا ثم جرح مسلما فإن فعله من جرحه مسلما تصف الدية

(كتاب الحدود) باب حد الزنا والشهادة عليه

(قال الشافعي) رحمه الله رحمه صلى الله عليه وسلم حصنين يهوديين زنيا أو رجما بحصنة وجلد عليه السلام بكرامة وغيره عاما وبذلك أقول فإذا أصاب الحر أو أصيبت الحرة بعد السلوغ شكاك صحيح فقد أحسننا في زني منها لحد الرجيم حتى يموت ثم يفصل ويصلى عليه ويدفن ويجوز للإمام أن يحضر رجعه ويترك فلان لم يحسن جلدهما وغرب عاما عن بلده بالنسبة ولو أقر مرة حدلان التي صلى الله عليه وسلم أمر أنبسان يندعوى أمر أقان اعترف بجرهما

قال عطاء مقلت انحاط الطلاق البر واحد فقال عبد الله بن عمر وأما أنت فاص الواحد تينها والثلث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثا قرو وقال ويعولن أحق برهن في ذلك الآية قال قرآن يدل على أن الرجعة لمن طلق واحدة واثنين إنما هي على المعتدة لأن الله عز وجل إنما جعل الرجعة في المعتدة وكان الزوج لا يملك الرجعة إذا انقضت العدة لأنه يجعل للرافق تلك الحال أن تنكح زوجا غيره المطلق فمن طلق امرأته ولم يدخل بها تطليقة فلا رجعة عليها ولا عدة ولها أن تنكح من شئت من محل لها نكاحه وسواء البكر في هذا والتب (قال) ولو طلق امرأة غير المدخول بها أنت طالق ثلاثا لئلا النسبة أو ثلاثا للبدعة أو ثلاثا بنسبهن لئلا ينسبهن للبدعة وبعضهن للبدعة وقعن معاين نكاحه لأنه ليس فيها نسبة ولا بدعة وهكذا لو كانت مدخولا بها لا تحيض من شفر أو كبر أو حبل وإذا رافق المدخول بها ثلاثا أن يقعن في دس كل شهر واحدة لزمه في حكم الطلاق ثلاثا يقعن معاوي يسهه فيما بينه وبين الله عز وجل أن يطلقها فإن راس كل شهر واحد وقعه فيما بين ذلك وصيهما يسهه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يسعها هي أن تصدقه ولا تتركه ونفسها لآن طاهره أنهن وقعن معاوي لا تملك ذلك كالأول وقد يكتب على قلبه ولو قال بقي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا لئلا النسبة وقعن حين نكاحه فان نوى أن يقعن في رأس كل شهر فلا يسعها أن تصدقه لأنه لا عدة عليها فتقع الثلاث على في رأس كل شهر واحدة وبسهه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع واحدة ولا تقع اثنتان لهما يقعان وهي غير زوجة ولا معتدة ولو قال لامرأة لا تحيض ولم يدخل بها أنت طالق إذا قدم فلان واحدة لئلا النسبة فدخل بها قبل أن يقدم فلان وقعت عليها الواحدة أو الثلاث إذا قدم فلان وهي طاهر من غير جماع أو قدم فلان وهي طاهر من أول حيض لم تقع عليها الواحدة أو الثلاث إذا قدم فلان الطلاق بقدم فلان فقط فإن قال نعم أو قال أردت إيقاع الطلاق بقدم فلان وقعت عليها الواحدة أو الثلاث إذا قدم فلان سنة التي دخل بها وقعت عليه كعصا كانت امرأته لأنها لم يكن فيها حين حلف ولا حين نوى سنة في التي لم يدخل بها والى أوقع الطلاق بنبته مع كلامه وإذا قال الرجل لامرأته لم يدخل بها أنت طالق أنت طالق وقعت عليها الأولى ولم تقع عليها الثنتان من قبل أن الأولى كفة تامة وقع بها الطلاق فبانت من زوجها بلا عدة عليها ولا يقع الطلاق على غير زوجة أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي قسيط عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أنه قال في رجل قال لامرأته لم يدخل بها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق فقال أبو بكر يطلق امرأته على ظهر الطريق قد بانت منه من حين طلقها التطليقة الأولى

(أما جاء في الطلاق إلى وقت من الزمان) قال الشافعي رحمه الله إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق غدا فإذا طلع الفجر من ذلك اليوم فهمى طالق وكذلك أن قال لها أنت طالق في غرة شهر كذا فإذا رأى غرة شهر كذا فذلك غرة فان أصابها وهو لا يعلم أن الفجر طلع يوم أوقع عليها الطلاق أو لا يعلم أن الهلال روى ثم علم أن الفجر طلع قبل أصابته إياها أو الهلال روى قبل أصابته إياها إلا أنه يعلم أن أصابته كانت بعد المغرب ثم روى الهلال فقد وقع الطلاق قبل أصابته إياها ولها عليه مهر مثلها بإصابته إياها بصدوق طلاقه عليها ثلاثا إن كان طلقها ثلاثا أو تطليقة لم يكن بقي عليها من الطلاق إلا هي وإن كان طلقها واحدة فله عليه مهر مثلها ولا تكون أصابته إياها رجعة والقول في الإصابة قول الزبيدي مع غيره وكذلك هو في الحسن إلا أن تقوم

وأمر عمر رضي الله عنه بأوقاف الشيء مثل ذلك ولم يأمر بعد إقراره وفي ذلك دليل أنه يجوز أن يقرب الإمام الحدود وإن لم يحضره عليه ومتى رجع تركه وقعه بعض الحد أو وقع (قال) ولا يقع حد الجلد على حبل ولا على المريض الدنف ولا في يوم حر أو بر يسقط ولا في أسباب التلفو برجم الحصن في كل ذلك إلا أن تكون امرأته حبل فتقتله حتى تضع ويكفل ولها ما كان البكر رضو المطلق أن ضرب

بالسيف تلف ضرب بانكاح الفحل اتباعا لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في مثله ولا يجوز زنى الزنا والوطا وتابن الهائم الأربعة يقولون رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المرفق المحملة (قال المرتضى) رحمه الله قلت أنا لم يجعل في كتاب الشهادات آياتن البهجة زنا ولا في كتاب الطهارة في مس فرج البهية وضوا (قال) وإن شهدوا متفرقين (١٦٧) قبلتم إذا كان الزنا واحدا ومن

رجع بعد تمام الشهادة لم يحسب غير وان لم تتم شهود الزنا ربعة فهم قذفة يحذون فان رجع بشهادة ربعة ثم رجع أحدهم سألته فان قال عدت أن أشهد بزوج مع غيري ليقبل فعله القود وان قال شهدت ولا أعلم عليه القتل أو غيره أحلف وكان عليه ربع البينة والحدود كذلك ان رجع السابقون ولو شهد عليها بالزنا أربعة وشهد أربع نسوة عدول أنها غير أملا حد وان أكرها على الزنا فاعليه الحد دونها ومهر مثلها وحده العبد والامة أحسن الأراج أولم يحصن نصف حد الحر والجلد خمسون جلدة (قال في موضع آخر استخبرني الله في نفسه نصف سنة واطع في موضع آخر بان ينفي نصف سنة (قال المرتضى) رحمه الله عقلت أنا وهذا بقوله أولى قساما على نصف ما يجب على الحر

عليه بنصف الحنث بخلاف ما قال أوبينة ما رواه بإسناد صحيح عليه شيئا فخذلها (قال) ولو قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في شهر كذا أو في غرة هلال شهر كذا أو في دخول شهر كذا أو في استقبال شهر كذا كانت طالق الساعة تقسيم الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر ولو روي هلال ذلك الشهر بعشي لم تطلق الا بمضي الشمس لأنه لا بعد الهلال الا من ليلة لا من نهار يرى فيه لم يرقبل ذلك في ليلته ولو قال أنت طالق اذا دخلت سنة كذا أو في مدخل سنة كذا أو في سنة كذا أو اذا أنت سنة كذا كان هذا كالشهر لا يختلف اذا دخلت السنة التي أوقع فيها الطلاق وقع عليها الطلاق ولو قال لها أنت طالق في انسلاخ شهر كذا أو بقضي شهر كذا أو نفاذ شهر كذا فإذا نفذ ذلك الشهر فروي الهلال من أول ليلة من الشهر الذي يليه فهي طالق (الطلاق بالوقت الذي قدمضي) قال الشافعي وإذا قال لامرأته أنت طالق أمس أو طالق عام أو أول أو طالق في الشهر الماضي أو في الجمعة الماضية ثم مات أو نحو فهي طالق الساعة وتعتد من ساعتها وقوله طالق في وقت قدمضي يرد بإيقاعه الآن محال (قال الربيع) وفيه قول آخر للشافعي أنه إذا قال لها أنت طالق أمس وأراد إيقاعه الساعة في أمس فلا يقع به الطلاق لأن أمس قدمضي فلا يقع في وقت غير موجود (قال الشافعي) رحمه الله ووسئل فقال قلته بلا نسئ أو قال قلته لأن يقع عليها الطلاق في هذا الوقت وقع عليها الطلاق ساعة تكلم به واعتدت من ذلك الوقت ولو قال قلته مقرأ في ذلك طاعتها في هذا الوقت ثم أصبها فلها عليه مهر مثلها وتعتد من يوم أصبها وان لم يصبها بعد الوقت الذي قال لها أنت طالق في وقت كذا وصدقته أنه طلقها في ذلك الوقت اعتدت منه من حين قاله وان قالت لا أدري اعتدت من حين استفتيت وكانت كرامة طلقها في ذلك (قال) ولو كانت المسئلة بحالها فقال قد كنت طلقها في هذا الوقت فعتبت أنك كنت طلقا فيه بطلاقك أو بطلاق زوج في هذا الوقت فعتبت أنت طالق أي مطلقه في هذا الوقت فان علم أنها كانت محطقة في هذا الوقت منه أو من غيره بنية تقوم أو باقرار منها أحلف ما أراه أحد طلاق وكان القول قوله وان نكل حلفت ومطلقت وهكذا لو قال لها أنت مطلقه في بعض هذه الاوقات وهكذا ان قال كنت مطلقه أو يا مطلقه في بعض هذه الاوقات (قال) وإذا قال الرجل لامرأته قد أصبها أنت طالق إذا طلقته وأحين طلقته أو متى ما طلقته أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يطلقها فإذا طلقها واحدة وقعت عليها التطليقة بابتدائه الطلاق وكان وقوع الطلاق عليها غاية طلقها بها كقوله أنت طالق إذا قدم فلان وإذا دخلت الدار وما أشبه هذا لم تطلق الثانية بالغاية ولم يقع عليها إلا بد طلاق ولو قال لها أنت طالق كلما وقع عليك طلاق أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يقع عليها طلاقه فإذا وقع عليها تطليقة علك الرجعة وقعت عليها الثلاث الأولى بقاها للطلاق والثانية بوقوع التطليقة الأولى التي هي غاية لها والثالثة بان الثانية غاية لها وكان هذا كقوله كلما دخلت الدار وكلما سكنت فلانا فأنت طالق فكلما أحدثت شيئا مما جعله غاية يقع عليها الطلاق به مطلق ولو قال انما أردت بهذا كله أنك اذا طلقك طالق بطلاق لم يدين في القضية لأن ظاهر قوله غير ما قال وكان له فيما بينه وبين الله تعالى أن يحبس أو لا يسعها أن تقم معه لأنها لا تعرف من صدقها ما يعرف من صدق نفسه وهكذا ان طلقها بصرى الطلاق أو كلام يشبه الطلاق نبه فيه الطلاق وهكذا ان خبرها فاختارت نفسها أو ملكها فطلقت نفسها أو واحدة لان كل هذا إطلاقه وقع عليها وكذلك كل طلاق من قبل الزوج مثل الابلا وغيره مما يملك فيه الرجعة (قال) وان وقع الطلاق الذي أوقع لا يملك فيه الرجعة لم يقع عليها الا الطلاق

من عقوبة الزنا (قال الشافعي) رحمه الله ويحد الرجل أمته اذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا زنت أمة أحدهم فتنين زنا فلا يجلدها (باب ما جاء في حد النمين) قال الشافعي رحمه الله في كتاب الحدود وان نكحوا البهائم أو نكحوا فأن حكمتا حدنا الحسن

يارحمه لان النبي صلى الله عليه وسلم رجمهم ودين زنا وجلدنا البكر مائة وغرناه عاما (وقال) في كتاب الجزية انه لا خيار له اذا ما وقع في حد الله فطبعه ان يعمله لما وصفت من قول الله عز وجل وهم صاغرون (قال المرتضى) رحمه الله هذا اولى قوله به ان زعم ان معنى قول الله تعالى وهم صاغرون ان تجري عليهم احكام الاسلام ما لم يكن امر حكم الاسلام فيه تركهم وايامه (١٦٨)

(باب حد القذف)

قال الشافعي رحمه الله اذا قذف البالغ حر ابنا فاعلى مسلما أو حرة بالفسقة مسلمة حدت عتقين فان قذف نكرا بكلمة واحدة كان لكل واحد منهم حده فان قال باين الزانيين وكان ابواه حريين مسلمين ميتين فطبعه حدان واخذ الحد الميت ولده وعصيته من كلوا ولو قال القاذف المذنوب انه عبد فعلى المذنوب البينة لانه يدعي الحد وعلى القاذف البينة لانه يشكر الحد ولو قال لعربي يابني فان قال عتيت بنبي الدار أو اللسان أحلفته ما أراد ان ينسب اليه النبط ونسبه ان يعودوا أدبته على الذي فان لم يحلف حلف للقنود لقد أراد نفيه وحده فان عفا فلا حده وان قال عتيت بالقذف الابن الجاهل حلف وعز على الذي ولو قذف امرا أو موطئت وطأ حراما درى عن نفسه

الذي أوقع علف فيه الرجعة لان الطلاق الثاني والثالث لا يقع الا بغاية الاولى بعد وقوعه فلا يقع طلاقه على امرأة لا على رجل جعتهما وذلك مثل قوله اذا وقع عليك طلاق فانت طالق فاعلى ما فوقعت عليها المطلقة الخلع ولا يقع عليها غير هالان الطلاق الذي أوقع بالخلع يقع وهي بعد غيرة وجه ولا على رجل جعتهما (قال الربيع) اذا قال لها انت طالق اذا طلقك فلان اذا نكحت طالق تكون طالقاً بالطلاق اذا طلقها فهي واحدة (الفسخ) قال الشافعي رحمه الله وكل فسخ كان بين الزوجين فلا يقع به طلاق لا واحدة ولا ما بعدها وذلك ان يكون عبد نفسه أمه فتعتق فتختار فراقه أو يكون عتينا فتختار فراقه أو ينكحها بغير ما فيفسخ نكاحه أو نكاح مسعة ولا يقع به انفسه طلاق ولا بعده لان هذا فسخ بلا طلاق ولو قال رجل لامرأته انت طالق أين كنت فطلقها تطلق لم يقع عليها الا هي لانها اذا طلقت واحدة فهي طالق أين كانت وهكذا لو قال لها انت طالق حيث كنت وأنى كنت ومن أين كنت ولو قال لها انت طالق طالقاً كانت طالقاً واحدة وبسئل عن قوله طالقاً قال أردت انت طالق ان كنت طالقاً وقع اثنتان الاولى بايقاعه الطلاق والثانية بالحث والاولى لها نافية فان قال أردت اثنتين وقعت اثنتان معاً وان قال أردت افعال الاولى بالنسبة أحلف وكانت واحدة (قال) ولو قال لها انت طالق اذا قدم فلان وكذا اذا قدم فلان ذلك للبطلان طلق وان لم يقدم ذلك البلد وقدم بلداً غير لم تطلق ولو قال انت طالق كلما قدم فلان فكلما قدم فلان طلقت تطلق ثم كلما غاب عن المصير وقدم فهي طالق أخرى حتى يأتي على جميع الطلاق ولو قال لها انت طالق اذا قدم فلان فقدم بفلان ميتاً لم تطلق لانه لم يقدم ولو قال لها انت طالق اذا قدم فلان فقدم بفلان مكرهاً لم تطلق لان حكم ما فصل به مكرهاً كما لم يكن ولو قال انت طالق حتى رأيت فلاناً هذا البلد فانه وقد قدم به مكرهاً لم تطلق لانه أوقع الطلاق برؤيتها نفس فلان وليس في رؤيتها فلاناً كراهياً لها يبطل به عنها الطلاق (قال الربيع) اذا كان كل قدومه وهي في العدة فأما اذا خرجت من العدة فغاب ثم قدم لم يقع عليها طلاق لانها ليست بزوجته وهي كاجنبيه (قال الشافعي) ولو قال لها انت طالق ان كنت فلاناً فكلمت فلاناً وهو حي طلقت وان كلمته حيث يسمع كلامها طلقت وان لم يسمعه وان كلمته ميتاً وانما أو بحيث لا يسمع أحد كلامهم كله بمثل كلامها لم تطلق ولو كلمته وهي نائمة أو مغشوبة على عقلها لم تطلق لانه ليس بالكلام الذي يعرف الناس ولا يلزمها به حكم بحال وكذلك لو أكرهت على كلامه لم تطلق وانما قال لأمرأته وقد دخل بها انت طالق أنت طالق وقعت الاولى وبسئل عن عتوى في اللتين بعدها فان كان أراد تبين الاولى فهي واحدة وان كان أراد احداث طلاق بعد الاولى فهو ما أراد وان أراد بالثالثة تبين الثانية فهي اثنتان وان أراد بها طلاقاً ثالثاً فهي ثالثة وان مات قبل أن يسئل فهي ثلاث لان ظاهر قوله انها ثلاث ولو قال لها انت طالق وطالق طالق وقعت عليها اثنتان الاولى والثانية التي كانت بالاولا واستثنا في كلام في الظاهر ودين في الثالثة فان أراد بها طلاقاً فهي طالق وان لم يرد بها طلاقاً وأراد لفهام الاول أو تكرره فليس بطلاق ولو قال أردت بالثانية افهام الكلام الاول والثالثة احداث طلاق كانت طالقاً ثلاثاً ما في الحكم لان ظاهر الثانية ابتداء طلاق لا افهام ودين فيما يشهرون الله تعالى ولا يدين في القضاء وتقع الثالثة لانه أراد بها ابتداء طلاق لانها ما وان اجتمعت وهكذا ان قال لها انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق وقعت اثنتان ودين في الثالثة كما وصفت ولو قال لها انت طالق وانت طالق ثم انت طالق وقعت ثلاث لان الاولى ابتداء

هذا الحد وعز ولا يحسد لم تكمل فيه الحرية الاحد العبد ولا حد في التعريض لان الله تعالى أباح التعريض فيما حرم طلاق بمقدوره فقال ولا تزنا وما عتد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وقال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فجعل التعريض فقالا انما التصريح فلا يجد الا يقذف صريح

﴿كتاب السرقة﴾ باب ما يجب فيه القطع من كتاب الحدود وغيره (قال الشافعي رحمه الله القطع في ربع دينار فصاعداً لثبوت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وإن عثمان بن عفان رضى الله عنه قطع سارقاً في أربعة قومت بثلثة ندر درهم من صرف اتني عشر درهماً دينار قال مالك في الأربعة التي تؤكل (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة (١٦٩) على قطع من سرق الرطب من طعام وغيره إذا

طلاق والثانية استئناف وكذلك الثالثة لا تكون في الظاهر الاستئناف لانها البتة على سابق الكلام الاول ولولا ان لها أنت طالق بدل طالق كانت طالقا فثنتين ولولا أن أردت افهاما أو تكرار الأولى لعلمنا بدخول الحكم كان بل ايقاع طلاق حادث لانها ما مضى غيره ولولا ان لها أنت طالق خلطا كانت واحدة لأن يريد بقوله طالقا ثانية لان طالقي طلاقا ابتداء صفة طلاق كقوله طالقا حائنا وطلقا قاتما

(الطلاق بالحساب).

[illegible]

( ۴۲ - الام خامس )

( ٢٢ - الأم خامس )  
 واذ أنابها حيث ينظر البالي صعد أو كانت غيباً أو أوالها إلى أرحاضها فليجمع  
 حيث ينظر البالي هذا حرزها ولوضيبي فسطحا أو أي قبعة ماء - فليجمع لغيره القبطاط والمناجع من جوفه قطع لان استطاعه حرز  
 له وانفاهه الآن الاراض تختلف فيحرز كل مكان يكون العباءة محرز شبهه ولو اجمع في صحراء أو موضع نوبه بين نوبه أو زلج - أهل الأسواق

متاعهم في سقاده ليس عليها حر لم ينضم ولم يربط أو أرسل رجل أنه تربي أو تخشى على الطريق غير مقطورة أو أباها بصعراء ولم يقطع  
عندها أو ضرب فسطاطا لم يقطع فيه فسرق من هذا شيء لم يقطع لأن العامة لا ترى هذا حرزا والبيت المغلفة حرزا لم يقطع وان سرق منها  
شيء فأنجز بقتب أو فتن باب (١٧٠) أو قلعه قطع وان كان البيتة وحام يقطع وان أخرجه من البيت والجريرة إلى الدار

والدار المسروق منه  
وحده لم يقطع حتى  
يخرجه من جميع الدار  
لأنها حرز لم يقطع وان  
كانت مشتركة وأخرجه  
من الجيرة إلى الدار  
فليس الدار بحرز  
لأحد من السكان  
فيقطع ولو أخرج السرقه  
فوضعها في بعض الثقب  
وأخذها رجل من  
خارج لم يقطع واحد  
منهما وان رزى بها  
فأخرجها من الحرز قطع  
وان كانوا ثلاثة فخلوا  
متاعا فأنجز جوه معا  
يلغ ثلاثة أرباع دينار  
قطعوا وان نقص شيئا لم  
يقطعوا وان أخرجه  
متفرقا فن أخرج  
ما يساوي ربع دينار قطع  
وان لم يساوي ربع دينار لم  
يقطع ولو نقضوا معاً  
أخرج بعضهم ولم يخرج  
بعض قطع المخرج  
خاصة وان سرق سارق  
ثوباً فاشعه أو شاة فذبحها  
في حرزها ثم أخرج  
ماسق فان بلغ ربع  
دينار قطع والام يقطع  
ولو كانت قبعة ماسق

كن طوائف ثلاثاً ثلاثاً فان قال أدبت أن يكون ثلاثاً أو أربعا وحسب واحدة منهن كانت التي أراد طائفاً  
ثلاثاً ولم يدب في الأخر معهما في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى وان كان في طائفتين اثنتين ولو كان  
قال لينكن جس تطليقة بغير بعضكن فيها أكثر ما بعض كان القول قوله وأقل ما تطلق عليه منهن واحدة  
في الحكم ثم يوقف حتى يوقع على من أراد بالفضل منهن الفضل ولا يكون له أن يحدث إيقاعاً لم يكن  
إرادته في أصل الطلاق فان لم يكن نوي بالفضل واحدة منهن فشاء أن تكون التطليقة الفضل بينهما أو ما عاكن  
جميعاً تطليقتين ويكون أحق بالرجعة كان ذلك له وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً الا انك أنت  
طالق واحدة وان قال أنت طالق ثلاثاً الا واحدة فهي طالق اثنتين وان قال أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً كانت  
طالقاً ثلاثاً انما يكون الاستثناء ما نزلنا اذ اني مما سمى شيء يقع بشيء مما وقع فأما اذا لم يبق مما سمى شيئاً  
استثنى فلا يجوز الاستثناء والاستثناء جئت به حالاً ولو قال لها أنت طالق طالق واحدة واستثنى نصفها فهي طالق  
طالقاً ثلاثاً لأنه قد وقع كل تطليقة وحدها ولا يجوز أن يستثنى واحدة من واحدة كما لو قال الغلام له مبادر  
وسامح الاسلام بغير الاستثناء ووقع العتيق علم ما معاً كما لا يجوز أن يقول سامح الاسلام لا يجوز زالا استثناء اذا  
فرق الكلام ويجوز اذا جعته ثم يثني شيء يقع به بعض ما وقع وان طالق واحدة واستثنى نصفها فهي طالق  
واحدة لان ما بقي من الطلاق يكون تطليقة تامة لو استنداه وإذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله لم يقطع  
والاستثناء في الطلاق والعناق والنذر كوفي الأمان لا يحلها فهو لو قال أنت طالق ان شاء الله لم يقطع  
حتى يشاء فلان وان مات فلان قبل أن يشاء أو جرس أو غاب فهي امرأته بحالها فان قالت قد شاء فلان  
وقال الزوج لم يشأ فلان فالقول قول الزوج مع عينه ولو شاء فلان وهو بمعهده أو غلب على عقله من غير سكر  
لم تكن طالقاً ولو شاء وهو سكران كانت طالقاً لان كلامه سكران كلام يقع به الحكم وإذا قال لامرأته أنت  
طالق واحدة بانفسها طالق واحدة على الرجعة ولا يكون الباش بانفسها ابتداء من الطلاق الا ما أخذ عليه  
جعلاً كما لو قال لعده أنت حر ولا ولا ملى عابداً كان حر اوله ولاؤه لان قضاء النبي صلى الله عليه وسلم ان الولاء  
لمن اعتق وقضاء الله تعالى ان المطلق واحدة واثنين على الرجعة في العدة فلا يبطل ما حصل الله  
عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لا يحرى بقول نفسه وان قال لها أنت طالق واحدة غلظت أو واحدة  
أغلظت أو أشد أو أقطع أو أعظم أو أطول أو أكبر فهي طالق واحدة لا أكثر منها وان كان الزوج في كاهها على  
الرجعة لم يوصف وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً تقع في كل يوم واحدة كان كما قال ولو وقعت عليها واحدة  
في أول يوم فان ألفت جلالات منه ثم جاء العدة ولا بعدة عليه ما منه تقع الثانية ولا الثالثة فان قال أنت  
طالق في كل شهر فوقع في الأولى في أول شهر ووقع في الأخرى في واحدة في كل شهر قبل مضى العدة ووقع  
الثلاث ولو مضت العدة فوقع منهن شيء بعد مضى العدة لم يربها لانه وقع وهي غير زوجة ولو قال لها أنت طالق  
ثلاثاً كل سنة واحدة فوقع في الأولى فلم تنقض عدتها ما احتج راجعها بجات السنة الثانية وهي زوجة ووقع  
الثانية فان راجعها في العدة بجات السنة الثالثة ووقع في الثالثة وكذلك لو لم يراجعها في العدة ولكن كتبها  
بعد مضى العدة بجات السنة وهي عنده وقع الطلاق ولو وقعت الأولى ثم جاءت السنة الثانية وهي غير زوجة  
ولا في عدة منه لم تنقض الثانية ولو كتبها بعده بجات السنة الثانية وهي عنده ووقع في الثانية وان كتبها بعده  
و بجات السنة الثالثة وهي عنده ووقع في الثالثة لانها زوجة ولو لولهاها لم يكن في عدة منه بجات سنة

ربع دينار ثم نقصت القيمة فصارت أقل من ربع دينار ثم زادت القيمة  
فاقا أنظر إلى الحال التي خرج بهما من الحرز ولو هبته له لم أدرب بذلك عنه الحد وان سرق عدداً صغيراً لا يسقل أو أبعدها من حرز قطع وان  
كان يعقل لم يقطع وان سرق مصغراً أو شيئاً ما يحل غشه قطع وان أعار رجلاً بيتاً فكان يلقفه دونه فسرق منه رب البيت قطع

ويقطع العبد أبناً وغيره بوقوع النكاح إذا أخرج الكفن من جميع القبور لأن هذا حرز منه

(باب قطع اليد والرجل في السرقة) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الرحمن عن الحرث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي

(١٧١)

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق أن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجليه واحتج بان أبي بكر الصديق رضي الله عنه قطع يدا السارق اليسرى وقد كان أقطع اليد والرجل (قال الشافعي) رحمه الله فإذا سرق

وهي في عدة إلا أنه لا يعلل جمعها لم يقع عليها الطلاق في عدة لا يعلل جمعها فيها ولو قال لها أنت طالق كلها مضت سنة فخالها ما مضت السنة الأولى وليست له بزوجة كانت في عدة منه أو في غير عدة لم يلزمه الطلاق لأن وقت الطلاق وقع وليست له بزوجة فإن نكحها نكاحاً جديداً كما مضت سنة من يوم نكحت وقعت تطليقة حتى ينقض طلاق المأثكلة (قال) الربيع وللشافعي قول آخر أنه إذا نكحها ثم تزوجها لم يقع عليها الطلاق بمجيء السنة لأن هذا غير النكاح الأول (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق في كل شهر واحدة أو في مضى كل شهر واحدة ثم طلقها ثلاثاً فبطلت أن يقع منها شيء أو بعد ما وقع بعضهم ونكحت زوجاً غيرهما فأصابها ثم نكحها فارت تلك الشهر ولم يلزمها من الطلاق شيء لأن طلاق ذلك الملك مضى عليه كله وصحت عليها فلا تحل له إلا بعد زوج ونكاح جديد وكانت كن لم تنكح قط أن يقع عليها طلاق عقده في الملك الذي بعد الزوج ولو كان طلقها واحدة أو اثنتين فبقي من طلاق ذلك الملك شيء ثم مرت لها مدة أو وقع عليها طلاق وهو عليها وقع وهكذا القول كما دخلت هذه الدار فانت طالق فكما دخلها وهي زوجة أو في عدة من مطلق علق فيه الرجعة فهي طالق وكما دخلها وهي غير زوجة أو في عدة من فرقة لا يعلل الرجعة فهي غير طالق فإذا طلقها ثلاثاً فخرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ثم نكحت زوجاً غيرها فأصابها ثم نكحها ثم دخل بها لم يقع عليه الطلاق بكلام مستقيم في مائتة نكاح قد حرم حتى كان بعده زوجاً أحل استئناف النكاح وإذا هدم نكاح الزوج الطلاق حتى صارت كمن ابتدأت نكاحها ممن لم تنكح قط هدم البين التي يقع بها الطلاق لأنها مضى من الطلاق وهكذا القول أنت طالق كلها حصة وغير ذلك مما يقع الطلاق فيه في وقت ففعل هذا الباب كله وقاسه ولو قال لها أنت طالق كل سنة ثلاثاً فطلقت ثلاثاً في أول سنة ثم تزوجت زوجاً أصابها ثم نكحها زوجاً غيرها فبطلت يد المهر يقع عليها فيمضي من السنين بعد شيء لأن طلاق الملك الذي عقده الطلاق وقت قدم مضى ولو قال لها أنت طالق في كل سنة تطليقة فوقعت عليها واحدة أو اثنتان ثم تزوجها زوج غيره ثم دخل بها ثم طلقها أو مات عنها فكسها الأول ثم مضت سنة وقعت عليها تطليقة حتى تعد ثلاث تطليقات لأن الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين

(الخلع والتشوز)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله تعالى ولتعالى وإن امرأت خافت من بعلها تشوزاً أو عراً فلا جناح عليهما أن يتصالحا بينهما على ما صلحا والصلح خير (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعد بن المسيب أن أخته محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج فذكر معها امرأاً أما كبيراً وأما صغيراً فادخلها فافلت لا تطاقني وأمسكتني وأقسم لي ما يبدئك فأنزل الله تعالى وإن امرأت خافت من بعلها تشوزاً أو عراً فلا جناح عليهما (قال الشافعي) وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطلاق بعض نسائه فقالت لا تطلقني ودعي بحسري الله تعالى في نسائك وقد وهبت بوي وليتي لأخيت عائشة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن سودة وهبت نومها عائشة (قال الشافعي) أخبرنا سلم بن ابن جرير عن عطاء بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن ثلثمائة امرأة وكان يقسم لثمان (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ القرآن يدل على مثل معاني الأحاديث بأن يتناشد إذا خافت المرأة تشوزاً

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يقيم على سارق حده إلا أن يثبت على إقراره حتى يقيم عليه الحد أو يعدين يقولان إن هذا بعنه سرق مثاله من حرز بصفاته يسوي ربع دينار ويحضر المدرس ومنه ويدعى شهادتهما فأن ادعى أن هذا متاعه غلبه عليه وأبناعه منه وأذن له في أخذه لم يقطع له لاني أجعله خصماً لوني كل صاحبه أحلف الشهود عليه ودفعه إليه وإن لم يحضر ضرب المتاع حسب

(باب الإقرار بالسرقة والتباعد عنها)

السارق حتى يحضر ولوشهد رجل وامرأتان أو شاهدين على سرقة أو جبت الغرم في المال ولم أوجه في الحد وفي إقرار العبد بالسرقه  
شيان أحد هاتيه في بدنه فأقطعوه وإخري ماله وهولاء لا مالا فإذا أعقق وملاك أغرمته

قال الشافعي رحمه الله تعالى أغرم السارق ما سرق قطع أو لم يقطع (باب غرم السارق ما سرق) (١٧٢)

وكذلك فأقطع الطريق  
والحدثة فلا يقطع  
الله غرم ما أتلف  
للعباد  
﴿ ما لا قطع فيه ﴾  
قال الشافعي رحمه  
الله ولا قطع على من سرق  
من غير حرز ولا في  
خلسة ولا على عبد  
سرق من متاع سيده ولا  
على زوج سرق من متاع  
زوجته ولا على امرأة  
سرت من متاع  
زوجها ولا على عبد  
واحد منهم ما سرق من متاع  
صاحبه لاثر والشبهة  
ونخلطة كل واحد منهما  
بصاحبه (وقال)  
في كتاب اختلاف أبي  
حنيفة والأوزاعي  
إذا سرق من مال  
زوجها الذي لم يأتها  
عليه وفي حرزها  
قطع (قال المزني)  
رحمه الله هذا  
أقرب عندني (قال  
الشافعي) ولا يقطع  
من سرق من مال  
ولده ولد له أو أباه  
أو أمه أو أشقاده من

﴿ جاع القسم للنساء ﴾ قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولن تستطعن أن تعدلوا بين النساء  
ولو حرصتم فلا تعلموا كل الميل فتذر بها كالمعلقة (قال الشافعي) سمعت بعض أهل العلم يقول قولا  
معناه ما أصف لن تستطعن أن تعدلوا عند ذلك القلوب فلا تعلموا كل الميل لاتبعوا أهواءكم أفعالكم  
فيصير الميل بالفعل الذي ليس لكم فتذر بها كالمعلقة وما أشبه ما قالوا عندى بما قالوا لأن الله عز وجل تجاوز  
عما في القلوب وكتب على الناس الإفعال والأقوال فإذا مال بالقول والفعل فذلك كل الميل قال الله  
عز وجل قد علمنا ما فرغنا عليكم في آي واجبههم وما ملكتم أنعائهم وقال في النساء ولن مثل الذي علمن  
بالعروف وقال وعاشروهن بالمعروف (قال الشافعي) ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم القسم بين النساء  
فيما وسبق من قسمه لإزواجه في الحضر والحلال سودقه بمواويلتها (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفا  
في أن على المرأة أن يقسم لئلا يفتد بها فيعبد بينهن وقدم بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم  
فيعدل ثم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فأعطي عا لملك يعني والله أعلم قلبه وقد بلغنا أنه كان  
يطالب بمحمولا في مرضه على نساءه حتى جلته

﴿ تفريع القسم والعبد بينهن ﴾ قال الشافعي عدا القسم للسبيل لانه سكن قال الله تبارك وتعالى  
وجعل لكم الليل تسكنوا فيه وقال وجعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها (قال الشافعي) فإذا كان  
عند الرجل أزواج حرائر مسلمات أو كتابيات أو مسلمات وكتابات فهن في القسم سواء وعليه أن يبيت  
عند كل واحدة منهن ليلة (قال الشافعي) وإذا كان فيهن أمة قسم لغيره ليلتين ولا ليلة (قال) ولا يكون

قل أيهما كان ولا يقطع في طنبر ولا غرم ولا لا تجزير  
﴿ باب قطع الطريق ﴾ قال الشافعي عن ابن عباس في قطع الطريق إذا اقتتلوا وأخذوا المال قتلوا أو سلبوا وإذا قتلوا ولم  
يأخذوا المال قتلوا ولم يسلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ونفيم إذا هربوا أن يطلبوا حتى



(175)

علمي السنة في السارق ومحمد كل رجل منهم بقدر فله فن وجب عليه

کراچیہ تعذیہ وقال

في كتاب قتل العمد

اصل: ثلثنا غيبةك

یصلب لانا سم بسترک

(قال) ومن وجب عليه

القتل دون الصواب قتل

ودفع الى أهله وكفونيه

وہ: وحی، علم

ومن وجب عليه

القطع دون القتل قطعت

يدہ الہی تم حمت

بالتارشم رحله السرى ثم

حسنت فی مکان واحد

شُخْلُومُ حُضْرٍ وَنُورٍ

سم حلی ومن حصر مهم

وَأَكْثَرُ أَهْلِهِ أَبَا وَكَانَ رَدًّا

عزرو حبس ومن قتل

وجرح أفصل لصاحب

. . .

- ۱ -

الجرح لم قطع لا يجمع

حسبنا الله وحسبنا الله

الآدميين في الجراح

وغيرها ومن عفا

الحمد لله الذي جعلنا منكم

الجراح

ومن عفا النفس

لم يحضرن بذلك دس

وكان على الامام

قوله إذا بلغ

—

جنايته القتل ومز

قَابِ مِنْهُمْ مِنْ قِبَلِ

أن يقدر على

سقط عنه الحبس

... 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051 1052

ولا استطاعوا

الآمين ومحمد

يسقط كل حق لله بالتواضع

سَمَاعَنَا لَمْ نَحْرِشْهُمَا لَاتِ

او نوح: ننتظر وليس الامام

قالوا: أحدهما في المنام

حبس فادنا براحد في الزمان

وقال في كتاب الحدود بيه أقول (قال) ولوشهد شاهدان من الرقة أن هؤلاء عرضوا الناقان وأخذوا  
 خصمان ونسبهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا هؤلاء قسما لو أنهم كذا وكذا وأخذوا منهم كذا وكذا  
 يكسبهم ما عن غير ذلك (قال) وإذا اجتمع على رجل حدود وقذف بدى بجدا القذف عاين جلدته ثم

جلده فاذا ارأى قطع يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف لقطع الطريق وكانت يده اليمنى للسرقة وقطع الطريق معا ورجله لقطع الطريق مع يده ثم قتل قودا فان مات في الحد الاول سقطت عنه الحدود كلها وفي ماله دية النفس  
 قال الشافعي رحمه الله كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام وفيه الحد قياسا على  
 (باب الاشربة والحد فيها) (١٧٤)

الصحيح العقل عند نسائه وبكن عنده وان أغفل ذلك ففسد ما صنع وان عمد أن يجوره أم هو ولا ثم على مفلوب على عقله (قال) ولو كان رجل يجهن ويقيم عنده نسوة فمزل في يوم جنونه عن نسائه جعل يوم جنونه كيوم من غيبته واستأنف القسم بينهما وأن لم يفعل فكان في يوم جنونه عند واحدة منهن حسب ما إذا كان من يضاف قسم لها وقسم الأخرى يومها وهو صحيح (قال) ولو قسم لها جميعا فمن بعض الليل وكان عندها كانت قد استوفت وان خرج من عندها وفيها ما بقي من الليل (قال) وان جنت هي أو خرجت في بعض الليل كان له أن يكون عند غيرها ولا وفيها ما من قسمها ما كانت متعنت منه ويقسم لنسائه اللواق قسم النساء لأمراءه معهن غيرهن (قال) ولو استكرهه سلطان أو غيره أو زوج طاعة ما من عند امرأة في الليل عاذها وفيها ما بقي من الليل (قال) وان كان ذلك في النهار لم يكن عليه شيء من ذلك إذا لم يكن ذاهبا إلى غيرها من نسائه ولا كره في النهار شيئا إلا أنه غيرهما من أزواجه فيه مقام أوجاع فإذا أقام عند غيرها في نهارها أو فاه ذلك من يوم التي أقام عندها (قال) ولو كان له جمع نسائه إماء يظن أن لا يمكن إلا ما قسم مع الأزواج ويأتيهن كيف شاء كتر مما يأتي النساء في الأيام والليالي والجماع وأقل كما يكون له أن يسافر ويقبض في المصراع النساء فإذا صار إلى النساء عدل بينهما وكذلك يكون له ترك الجوارى والمقام مع النساء غير أن أحب في الأحوال كلها أن لا يؤثر على النساء وأن لا يعطل الجوارى (قال) وهكذا إذا كان له جوارى أمه معهن كان عنداً بينهما شاء ما شاء وكف ما شاء وأحبه أن يتحرى استطابة أنفسهن عقابته وأن يجعل لكل واحدة منهن حظا منه (قال) وإذا تزوج الرجل المرأة فوخل في بيته وبينها ففعله نفقتهما والقسم لهما من يوم يتخلون بيته وبينها (قال) وإذا كان لرجل أربع نسوة فقسم لثلاث وترك واحدة عامدا أو لثلاث فاضاها الألام التي ترك القسم لهما فاه متابعات لافرق بينهما واتصلها ان كان ترك القسم لهما أربعين ليلة فلهما ثمان عشرة فيقسمها العشر متابعات ولو كان نسائه الحواضر ثلاثا فترك القسم (١) لهن ثلاثين ليلة وقدمت امرأة كانت غائبة بدأ فقسم لتي ترك القسم لهما يومها ومن المراتن التي قسم لهما مؤثر كها وذلك ثلاث ثم قسم الغائبة يوم مات ثم قسم لتي ترك القسم لهما ثلاثا حتى يوفها جميع ما ترك لهما من القسم ولو قسم رجل بين نسائه يومين أو ثلاثا لكل امرأة ثم طلق امرأة لم يقسم لهما وترك القسم لهما لم يكن عليه إلا أن يستحل التي ترك القسم لها ولوراجعها ونكحها كما جاء حديثا أو فاهاما كان لها من القسم (قال) ولو كان لرجل زوجة مملوكة وسرة فقسم لغيره يومين ثم دار إلى المملوكة فعتقت فان كانت عتقت وقد أو فاهها ومولتها مدار إلى الحرة فقسم لهما يوما ولا ماسة التي عتقت يوما وان لم يكن أو فاهها لهما حتى عتقت بيت عندها ليلتين حتى يسويها بالحرة لا نه قد صارت كهي قبل أن تستكمل خطها من القسم (قال) ويقسم المرأة قد آلى منها والمرأة قد تظاهرها منها ولا يقرب التي تظاهرها منها وكذلك إذا حرمت بامرء قسم لهما ولم يقربها وكذلك القسم لو كان هو محرما ولا يقرب واحدة من معه في امرأه  
 (القسم للمرأة المدخول بها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده قال لها ليس بك على أهالك وإن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك وذوت (قال) الشافعي أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أخبراه أنهما سمعا بابكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام يحدث  
 (١) قوله لهن هكذا في النسخ ولعله محرف عن لاحداهن كما هو ظاهر كتبه معصمه

الخير ولا يحد الابان  
 يقول شر بت الحرا أو  
 يفهد عليه أو يقول  
 شربت ما يسكر أو شرب  
 من إناه هو وتفر يسكر  
 بعضهم فبدل على أن  
 الشراب يسكر واحتج  
 بان على بن أبي طالب  
 قال لا أو في أحد شرب  
 خرا أو نبذا مسكرا  
 الاجلدة الحد

(باب عدد حد الخمر  
 ومن يموت من ضرب  
 الامام وخطا السلطان)

قال الشافعي رحمه  
 الله أخبرنا الثقة عن  
 معمر بن الزهري عن  
 عبد الرحمن بن أنهر  
 قال أتى النبي صلى الله  
 عليه وسلم بشارب فقال  
 اضربوه فضر به بالأيدي  
 والتعال وأطراف الثياب  
 وحواعليه التراب ثم  
 قال نكبوه فنكبوه  
 ثم أرسله قال فلما كان  
 أبو بكر سأل من حضر  
 ذلك الضرب فقصوه  
 أر بعين فضر أبو  
 بكر في الخمر أر بعين  
 حياته ثم تتابع  
 الناس في الخمر فاستشار  
 فضر ثمانين وروى

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار فقال على بن زبني أن يجلد ثمانين لانه اذا شرب سكر واذا  
 سكره ذى واذا هذى أتى رى أو كما قال جلده عمر ثمانين في الخمر وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ليس أحد نقيم عليه حدا فموت فاجد  
 في نفسي شيئا الحق قتله الا حد الخمر فانه شى رأته بعد النبي صلى الله عليه وسلم في مات منه فدينه بما قال في بيت المال وإما قال على

عاقلة الامام « الشافعي » قال الشافعي واذا ضرب الامام في خمر او ما يسكر من شراب نعلن اوطرف ثوب او رداء او ما اشتهه ضربا يحيط العلم له لم يحاوز اربعين فئات من ذلك فالحق قتله وان ضرب اكثر من اربعين نعلن بالقتال وغير ذلك فئات فدية على عاقلة الامام دون بيت المال لان عمر ارسل الى امرأته ففرغت فاجهضت دابطنها واستشار عليا فاشار عليه ان يديه (١٧٥) فامر عليا فقال عمر عزمت عليك لتسجنها على قومك

(قال المزي)

قال المزي رحمه الله هذا غلط في قوله اذا ضرب

اكثر من اربعين فئات

فلم يمت من الزيادة وحدها

واستامات من الاربعين

وغيرها فكيف تكون

الدية على الامام كلها

وانما مات المضروب من

مباح وغير مباح الا ترى

ان الشافعي يقول وضرب

الامام رجلا في القذف

احدا وغنائين فئات ان

فيهما قولين احدهما ان

عليه نصف الدية والآخر

ان عليه جزا من أحد

وقائين جزا من الدية (قال

المزي) الا ترى انه يقول

لو جرح رجلا جرحا

فخاطه الجرح فئات فان

كان خاطه في لحمه ففعل

الجرح نصف الدية لانه

مات من جرحه والجرح

الذي احدثه في نفسه

فكل هذا يدلك اذا مات

عن ام سلمة انها اخبرته انها لما قدمت المدينة اخبرتهم انها ائنة الى امية بن المغيرة فكذبوها وقالوا ما كذب الغراب حتى انشأنا من منهم ابلج فقالوا انك تكتين الى اهلك فكذبتهن فخرجوا الى المدينة قالت فصدقوني واذا نذرت عليهم كرامة فلياحل حال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني فقلت له ما مني بكبح اما ان افلا ولدني وانما غير ذوات عيال قال انا اكبر منك واما المغيرة فليذهب الله تعالى واما العيال فالى الله ورسوله فترجوها رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يا اتيهوا يقول ابن زباب حتى جاء عمار بن ياسر فاخذهما فقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت ترضعها فآخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن زباب فقلت قربة بنت ابي امية واقفها عندهما اخذها عمار بن ياسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اتبعك الليلة قالت ففقت فوضعت ثفالي واخرجت خبات من شعير كانت في جرة واخرجت شعيرا فقصده له او سعده «شكرا الربيع» قالت فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم واصبح فقال حين اصبح ان الله على اهلك كرامة فان شئت سمعت لك وان اسبع اسبع تساني (قال الشافعي اخبرنا مال بن عبيد عن انس انه قال للبكر سبع والبيب ثلاث (قال الشافعي وحديث ابن جريح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على ان الرجل اذا تزوج البكر كان له ان يقيم عندها سبعا واذا تزوج الثيب كان له ان يقيم عندها ثلثا ولا يحسب عليه تسائه الا ان كان عنده قولها فيسدد من السبع ومن الثلاث (قال) وليس له في البكر ولا الثيب الا بقاؤها هذا العدد الا ان يحلله منه (قال) وان لم يفعل وقسم تسائه عاذا وفاها هذا العدد كما يعود فيما تزل من حقهما في القدم فيوفيهما (قال) ولو دخلت عليه بكران في ليلة او بكر وثيب كرهته ذلك وان دخلت معا عليه افرغ بينهما فاتيتهما سرحهما بدأ فافاها اياها ولياليها وان لم يفرغ فسد اياها عمار جوت ان سعه لانه لا يصل الى ان يوفيهما حقهما الا بان يسد اياها وحدها ولا احبه ان يقسم بينهما اربع عشرة لان حق كل واحد منهما ما لا اءاها (قال) فان فعل لم ارضه اعادة ايامها بعد العدة التي وافاها باها وان دخلت عليه احداها بعد الاخرى بدأ فافا في التي دخلت عليه ولا اءاها (قال) واذا بدأ بالتي دخلت عليه آخر الحبتة ان يقطع ويوفي الاولى قبلها فان لم يفعل ثم اوفي الاولى لم يكن لها زيادة على ايامها ولا يرا اذ احدث في العدد بتأخير حقها (قال) واذا فرغ من ايام البكر والبيب استأنف القسم بين أزواجه فعدل بينهما (قال) فان كانت عنده امرأتان ثم تنكح عليهما واحدة فدخلت بعد ما قسم لواحدة فاذا اوفي التي دخلت عليه ايامها بدأ بالتي كان لها القسم بعد التي كانت عنده (قال) ولا يضيق عليه ان يدخل عليها في أي يوم او في ليلة شامس ليالي نساءه (قال) ولا اخب في مقامه عند بكر ولا ثيب ان يظلف عن صلاة ولا يركن بفعل قبل العرس ولا شهوة وجنابة ولا يجوز له ان يتخلف عن اجابة دعوة

(سفر الرجل للبراء) قال الشافعي رحمه الله اخبرني عبي محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفر افرغ من نساءه فأتين خرج سبهما خرج بها (قال الشافعي) فاذا كان را جرحا نساءه فارد سفر افرغ من نساءه فأتين خرج بها من ولا واحد منهما وان اراد الخروج من اربعين ففعل له فان اراد الخروج واحدة او اثنتين افرغ من نساءه فأتين خرج سبهما خرج بها لم يكن له ان يخرج بغيرها ولا ان يتركها ان شاء وهكذا ان اراد الخروج اثنتين او ثلاث لم يخرج واحدة منهما الا بقرعة فان خرجت واحدة منهما بغير قرعة كان عليه ان يقسم لمن بقي بقدر

اه يقول فيمن جرح امرأتين لم يقسم لانه مات من مباح وغير مباح (قال المزي) رحمه الله وكذلك ان مات المضروب من اربعين من مباح وغير مباح (قال الشافعي) ولو ضرب امرأته فاجهضت لم يضنها

وضمن ما في بطنه الا قتله ولو حده بشهادة عشرين او غير عشرين في انفسهم فمات ضمنته فقتله لان كل هذا خاطا منه في الحكم وليس

على الحاشية في قول قال الامام الجواد انما ضرب هذا المصنفين الجواد والامام معا ولو قال الجواد ضربه وانا ارى الامام مخطئا وعلت ان ذلك رأى بعض الفقهاء ممن الاماغب عنه بسبب ضربه ولو قال اضربه عثمان فزاد سوطا فلات فلا يجوز فيه الا واحد ممن قواين احدهما ان علمنا مصنفين كالرجلي ورجلان (١٧٦) عليه احدى ما بضربه والاخر بشانين ضمننا الدية نصفين او سهما من واحد وعنان سهما (قال)

واذا خاف رجل نشوز امرأته فضررها فماتت فالعقل على العاقلة لان ذلك باحة وليس يفرض ولو عزرا الامام رجلا فماتت فالدية على عاقلة والكفارة في بابه (قال) واذا كانت برجل سلعة فامر السلطان بقطعها او اكله فامر يقطع عضومته فمات فعلى السلطان القود في السكر وقد قيل عليه القود في الذي لا يقتل وقيل لا قود عليه في الذي لا يقتل وعليه الدية في ماله واما غير السلطان يفعل هذا فعليه القود ولو كان رجل أغلف او امرأته لم تخفف فامر السلطان فعزرا فمات لم يضمن السلطان لانه كان علمها ان يفعل الا ان يعذرها في جر شديد او يرميها فالأغلب انه لا يسلم من عذري مثله فيضمن عاقلة الدية

في باب معة السوط

قال الشافعي رحمه الله

يضرب المدود بسوط

بين السوطين لا جديدا

ولا يحسب نسائه الا في خلف من الامام التي تنكح في سفره شيئا لانه لم يكن حيث يمكنه القسم لهم (نشوز المرأة على الرجل) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بهن على بعض الى قوله سبيلا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن عباس بن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضرر بوا اما الله قال فأتاهم من الخطاب فقال يا رسول الله ذر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فطاف بأل محمد نساء كثير كلهن يشكين أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد طاف الليلة بأل محمد سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا تجذون واثلث خياركم (قال الشافعي) في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ضرب النساء اذنه في ضربهن وقوله لا يضرب خياركم يشبه ان يكون صلى الله عليه وسلم نهى عنه على اختيار النهى وأذن فيه بان مباحا لهم الضرب في الحق واختار لهم ان لا يضربوا بقوله لا يضرب خياركم (قال) ويحتمل ان يكون قبل نزول الآية يضربهن ثم أذن لهم بعد نزولها يضربهن (قال الشافعي) وفي قوله لا يضرب خياركم دلالة على ان ضربهن مباح لا يفرض ان يضربن ويختار له من ذلك ما اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم فخص للرجل ان لا يضرب امرأته في انبساط لسانها عليه وما أشبه ذلك (قال الشافعي) وأشبه ما سمعت والله أعلم في قوله والا في تخافون نشوزهن ان تلوفنالنشوز ذلك لانه كانت فغلوها لان العقله مباحة فان لم يكن فاطهرن نشوزا بقول أو فعل فاجبروهن في المضاجع فان أقرن بذلك على ذلك فاضر بوهن وذلك بين انه لا يجوز هجرة في المضجع وهو منهي عنه ولا ضرب الا بقول أو فعل أو هما (قال) ويحتمل في تخافون نشوزهن اذا نثرن فابن النشوز فكن عاصيات به ان تجمعوا عليهن العقله والهجرة والضرب (قال) ولا يبلغ في الضرب حدا ولا يكون مبرحا ولا مميما ويتوق في الوجه (قال) ويهجرها في المضجع حتى ترجع عن النشوز ولا يجاوزها في هجرة الكلام ثلاثا لان الله عز وجل انما اباح الهجرة في المضجع والهجرة في المضجع تكون بغير هجرة كلام ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجاوزها بهجرة في الكلام ثلاثا (قال) ولا يجوز لاحد ان يضرب ولا يهجر مضجعا بغير بيان نشوزها (قال) وأصل ما ذهبنا اليه من ان لا قسم للمستعنة من زوجها ولا نفقة ما كانت مستعنة لان الله تبارك وتعالى اباح هجرة مضجعا وضربها في النشوز والامتناع نشوز (قال) ومضى تركت النشوز لم تقل هجرتها ولا ضربها وصارت على حقها كما كانت قبل النشوز (قال الشافعي) رحمه الله في قوله عز وجل والرجال عليهن درجة وقوله وعاشروهن بالمعروف وهو ما ذكرنا مما لها عليه في بعض الامور من مؤنتها وله عليها ما ليس لها عليه ولكل واحد منهما على صاحبه

ولا خلق وضرب الرجل في الحدود التعزير قائما وتترك له سديتي بها ولا يوطأ ولا يعلو المرأة سالة (الحكمين) وتضم عليها ثيابا وتربط ثلاثا تكشف وبلى ذلك منها امرأته لا يبلغ في الخديان نهر الدم لا تسبب التلف وانما يراد بالحد النكال أو الكفارة (قال المرنى) رحمه الله وبنتي الجلاد الوجه والفرج وروى ذلك عن علي رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولا يبلغ بعقوبة أو بعين تقصيرا

باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم من متاع  
بندوا عن الاسلام الى أي كفر كان في دار الاسلام وأدار  
الذي ارتدوا فيه فعلى المسلمين

( ۱۷۷ )

الحران وهم مقهورون أو قاهرون في موضعهم

(الحكمين) قال الشافعي قال الله عز وجل وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماء من أهله وحكماء من أهلها الآية (قال الشافعي) والله أعلم بعمي ما راد فأما ظاهر الآية فإن خوف الشقاق بين الزوجين أن يدعى كل واحد منهما على صاحبه منع الحق ولا يلزم واحد منهما صاحبه إعطاء ما يرضيه ولا ينقطع ما بينهما بقرعة ولا صلح ولا ترك القيام بالشفقة وذلك أن الله عز وجل أذن في نشوز المرأة لفظه والهجرة والضررب ونشوز الرجل بالصلح فإذا خاف أن لا يقبض الله فلا جناح عليهما فاجبا اقتدبه ونهى إذا أورد الزوج استبدل الزوج مع مكان زوج أن يأخذهما أتاها نسأ (قال الشافعي) فإذا ارتفع الزوجان الخوف شققهما إلى الحكم كحق عليه أن يعث حكماء من أهله وحكماء من أهلها من أهل القناعة والعقل ليكشفوا أمرهما ويصلح بينهما قدرأ (قال) وليس له أن يأمرهما بفرقان أن رأيا بالأمر الزوج ولا يعطيان مال المرأة إلا بإذنهما (قال) فإن اضطر الزوجان ولا كان على الحاكم أن يحكم لكل واحد منهما على صاحبه بما يلزمه من حق في نفس ومال وأدب (قال) وذلك أن الله عز وجل أعزأ كرا نهما أن يردا أصلا فوق الله بينهما ولم يذكر تفريقا (قال) وأختار الإمام أن يسأل الزوجين أن يراضيا الحكمين ويؤكلاهما معا فلو كلهما الزوج يذكر تفريقا (قال) وأختار الإمام أن يسأل الزوجين أن يراضيا الحكمين ويؤكلاهما معا فلو كلهما الزوج أن رأيا أن يفرقا بينهما فراقا على ما أمن أخشئ وأغير أخذنا اختيارا وتولينا المرأة عنه (قال) وان جعل البهتان نصيبا بكذا وكذا فأعطاهما ذلك فعنى وأسا لها أن تكف عني كذا ولأمرأة أن وكلها ما شئت بان يعطيا عني الفقرة شأ نسبه أن رأيا أنه لا يصلح الزوج غيرهم (١) وان رأيا أن يعطيان يفعلوا له كذا أو يترك لها كذا فإن فعل ذلك الزوجان أمر الحكمين أن يجتهدا فإن رأيا الجمع خير لم يصرا إلى الفراق وان رأيا الفراق خيرا أمرهما فاصارا الله وان رجعا الزوجان أو أحدهما بعد ما يؤكلاهما معن الوكالة أو بعضها أمرهما بما أمرهم به أولا من الإصلاح ولم يحلهم ما وكلهم إلا (قال) ولا يجبر الزوجان على توكلهما إن لم يؤكلا وإذا وكلهما معا كوصف لم يجز أمر واحد منهما دون صاحبه فإن فرق أحدهما ولم يفرق الآخر لم يجز الفقرة وكذلك أن أعطى أحدهما على الآخر شيئا (قال) وان غلب أحد الحكمين أو غلب على عقله بعث حكما غير القائب أو الغالبين بالصلح من قبل الحاكم كويالو كالة وان وكله بها الزوجان (قال) وان غلب أحد الزوجين على عقله لم يفض الحكمان بينهما شيئا حتى يعود إليه عقله ثم يجدد وكالة (قال) وان غلب أحد الزوجين ولم يسمع أو كالة أمضى الحكمان رأيهما ولم يقطع غيبة واحد منهما الوكالة (قال الشافعي) أخبرنا الثقي عن أيوب بن أبي عيمه عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني أن قال في هذه الآية وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماء من أهله وحكماء من أهلها قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه ومثل كل واحد منهما قائم من الناس فأمرهم على فبعثوا حكماء من أهله وحكماء من أهلها ثم قال الحكمين تدريان ما عليكما عليكما أن أبا أن تبعهما أن تبعهما وان رأيتا أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة رضيت بكتاب الله تعالى علي ولبي وقال الرجل أما الفقرة فلا فصل على رضي الله عنه كذبت والله حتى تفرق عني الذي أقربت به (قال الشافعي) أخبرنا سلم عن ابن جبرئيل عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له أصبرني وانفق عليا فكان إذا دخل عليها قالت أن عتة تزوجة أن عتة تزوجة فبعث فسكت عنها حتى دخل عليها فاما وهو يوم فقالت أن عتة تزوجة أن عتة تزوجة فبعث فقال علي سلوا في النار إذا دخلت فسدت عليها أيهاها فبعت عثمان بن عفان فذكرته ذلك فاعزل ابن عباس وسعوا به فقال ابن عباس لأقر بن بينهما وقال معاوية

(١) في العبارة نقص أو تحريف وكذلك وقع في التسخة فانظر

( ۲۳ - الام خامس )

[illegible]

حكم الإسلام ولا يرقون ولا يغمون كاهل الحرب فكذلك يقادهمهم وضمنون (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قامت لرب دينته أنه أظهر القول بالأيمان ثم قتله رجل يعلم نوبته أو لا يعلمها فعليه القود

باب دفع الرجل عن نفسه وسعيه ومن يتطلع في بيته (قال الشافعي رحمه الله إذا

(كتاب أصول الفقه) \* (١٧٨)

ما كنت لأفرق بين شيئين من بنى عبد مناف قال فأناهما فوجدتهما قد شدا عليهما أنوثتهما وأصلهما  
أمرهما (قال الشافعي) حديث على ثابت عندنا وهو أن شاه الله كافتنا لنخالفه لأن عليا قال لهم ابعدوا حكا  
من أهله وحكامين أهلها والزوجان حاضران فأناما خاطبه الزوجان ومن أعرب عنهما بمحض تهما وكافة  
الزوجين ورؤساها بما قال وقوله للرجل لا والله حتى تقرر غثل ما أقرب به أن لا يقضى الحكمان أن رأوا الفرقه  
إذا رجعت عن تركه ما حتى تعود إلى الرضا بأن يكونا بالكلية ناظرين بما يصلح أمركما ولو كان للحاكم أن  
يبعث حكيمين بفرقة بلوا كالة الزوج ما احتاج على رضى الله عنه إلى أن يقول لهما ابعدوا وبعث هو ولقال  
الزوجان رأوا الفرقاء مضاد ذلك عليا وإن لم تأذن به ولم يحلف لأعضى الحكمان حتى يقر ولو كان للحاكم جبر  
الزوجين على أن يوكلا كان له أن يعضيه بلوا أمرهما (قال) وليس في الحديث الذى روى عن عثمان دلالة  
كالدلائل في حديث على رضى الله عنه وهو شبهه أن يكون الخديث عن على فان قال قائل فقد يحتمل  
خلافه قيل نعم وما افتنه فقلت بأولى بأحد الوجهين من غيرك بل هو المعه وافقه حديث على كرم الله وجهه  
أقرب من أن يكون قوله خلافة

(ما يجوز به أخذ المرأة منها) قال الشافعي قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة الآية (قال الشافعي) فكان في هذه الآية إباحة أكله إذا طابت نفسها وادلى على أنها إذا لم تطب به نفسا لم يحصل أكله (قال) وقد قال الله عز وجل وإن أردتم استبداد زوجكم فلينزلنكم عليه من الذهب والفضة (قال) وهذه الآية في معنى الآية التي كتبنا قبلها وإذا أراد الرجل الاستبداد بزوجته ولم ترده في فرقة لم يكن له أن يأخذ من ماله شيئا بأن يستكرها عليه ولأن يطلقها التطليقة فدية منه فان فعل وأقر بذلك وأقامت عليه بينة ردما أخذ منها عليها وإن كان طلقها عليه لزمه ما سمي من عدد الطلاق وكان ذلك فيه الرجعة أن يأت على جميع طلاقها (قال) ويشبه والله تعالى أعلم أن لا يكون له إذا أزعج على فراغها أن ياتبها من الماله شيئا يطلعها وذلك أن أعطها ما يكون على استطاعتها بنفسها لا على فراغها ويشبه معنى ما أخذ به لعلها (قال) ولا يبين لي رد ذلك عليها لو وهبته بلا ضرورة ثم طلقها لأن طاهرها أنها طابت به نفسها (قال) ولو علمته يريد الاستبداد بها ولم يمنحها حقه أفشرت ومنعته بعض الحق وأعطته ما لا حازه أخذته وصارت في معنى من يخاف أن لا يقم حدود الله ونرجحت من أن يكون راد فراغها فبارق بالأسيب منها ولا منع لحق في حال متقدمة لارادته ولا متأخره (حس المرأة على الرجل يكرها ليرثها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا يصلح لكم أن تزوا النساء كراهة الآية (قال الشافعي) يقال والله أعلم زلت في الرجل عني المرأة حق الله تعالى عليه في عشرتها بالمعروف عن غير طيب نفسها وبحسب التوفيق فزها وأذهب بعض ما أتاهوا واستثنى الآن يأتين بفاحشة مبينة وقيل لأبأس بأن يحسبها كراهة إذا أدى حق الله تعالى فيها لقول الله عز وجل وعشرة ومن بالمعروف قرأ إلى كثيرا (قال) وقيل في هذه الآية بدلالة أنه أتمها حر عليه حسبها مع منعها الحق ليرثها وأذهب بعض ما أتاهوا (قال) وإذا منعها الحق وسبها وأذهب بعض ما أتاهوا فطلبت فهو مردود عليها إذا أقر بذلك وأقامت به بينة (قال الشافعي) وقد قيل فإن أتت عنده بفاحشة وهي الزنا تحبسها على منع الحق في القسم لأن ضررها ولا منعها نفقة فأعطته بعض ما أتاهوا لعله أخذت وكانت معصيتها بالله ألتزم معصيته أكبر من معصيتها في غير الزنا وهي إذا عصته فلم تقم حدود الله لم يكن عليه

طلب الفعل رجلا ولم  
يقدر على دفعه الا بقتله  
فقتله لم يكن عليه غرم كما  
لو حمل عليه مسلم بالسيف  
فلم يقدر على دفعه  
الا بضربه فقتله بالضرب  
انه هدر قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من  
قتل دون ماله فهو شهيد  
فاذا سقط عنه الاكثر  
لانه دفعه عن نفسه بما  
يجوز له كان الاقل اسقط  
(قال الشافعي)  
ولو عض يده رجلا  
فانزع يده فقدرت نيتا  
الفاض كان ذلك هدر  
واحج بان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ايدع  
يده في فيك تقضها  
كانها في في غل واهدر  
نيتة (قال) ولو عضه  
كان له فلك عليه  
بيده الأخرى فان  
عض فقاء لم تله يده  
كان له أن ينزع رأسه  
من فيه فان لم يقدر فله  
التعامل عليه برأسه الى  
ورائه ومصدوا وسعدرا  
وان غلبه ضبطا بفيه  
كان له ضرب فيه بيده  
حتى رسله فان نحر ليطنه

بِسْكَيْنَ أَوْ فُتَاعَيْنِ لِبَيْدٍ أَوْ ضَرْبِهِ  
 فِي بَعْضِ جَسَدِهِ مَعْنَى وَرَفَعَ إِلَى عَمْرٍو الْخُطَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَارِيَةً كَانَتْ تَحْتَطِبُ فَأَتَتْ بِهَا رَجُلٌ فَرَاوِدَهَا عَنْ نَفْسِهَا فَرَمَتْهُ بِغَفِيرٍ  
 أَوْ مَضْرُفَتَيْهِ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ اللَّهُ لَا دُودِي أَتَدَا (قَالَ) وَلَوْ قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا فَقَالَ وَحْدَهُ عَلَى أَمْرٍ أَتَى فَقَدْ أَفْرَقَ الْغُودَادَ عِيَانٌ فَإِنْ يَمُتْ

بينة قتل قال سعد بن رسول الله أ رأيت ان وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربع عشرة شهاده فقال عليه الصلاة والسلام  
 نعم وقال علي بن أبي طالب عرضي الله عنه ان لم يأت بأربع شهاده فليطع برمته (قال) ولوطع البدرجل من نقب طعنه بعدد أوزمه  
 بحصاة وأما شبهها فذهب عنه فهي هدر واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم (١٧٩) نظر إلى رجل ينظر إلى يمينه

بحر وبيده مدرى بحل  
 به رأسه فقال عليه  
 الصلاة والسلام لو أعلم  
 أنك تنظر لي أو تنظرني  
 لعلنت به في عينك إنما  
 جعل الاستنثان من أجل  
 البصر ولودخل يشه  
 فأمره بالخروج فلم  
 يخرج فله ضربه وإن  
 أتى على نفسه (قال  
 المزني) رحمه الله الذي  
 عرض رأسه لم يقدر أن  
 يتخلص من العاض  
 أولى بضربه ودفعه عن  
 نفسه وإن أتى ذلك على  
 نفسه

### (باب الضمان على البهائم)

(قال الشافعي) أخبرنا ما  
 عن الزهري عن حرام  
 ابن سعد بن حيصة أن  
 ناقة للبراء دخلت حائطاً  
 فأفسدت فيه فقضى  
 عليه السلام أن على  
 أهل الأموال حفظها  
 بالهيار وما أفسدت  
 المواشي بالليل فهو  
 ضامن على أهلها  
 (قال الشافعي)

جناح فيما أفسدت به (قال) فإن حبسها ما فعلها الحق ولم تأت بفاحشة لغيرها فانت عنه لم يحل له أن يرثها  
 ولا يأخذ منها شيئاً في حياتها فإن أخذ منها عليها وكان أملاً رجعتها وقيل إن هذه الآية منسوخة ومعنى  
 والاقرب أن يبين الفاحشة من نسيانك إلى سبيل فتسحب بآية الحدود والرائية والرائي فأجلدوا كل واحد منهما  
 مائة جلدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد  
 مائة وتقرب بعام والشيء بالشيء الرحم فلم يكن على امرأته حبس يمنع به حق الزوجة على الزوج وكان عليها  
 الحد (قال) وما أشبه ما قيل من هذا بما قيل والله أعلم لأن الله أحكاماً بين الزوجين بأن جعل له عليها أن  
 يطلقها بحسنة ومسيئة ويعبسها بحسنة ومسيئة وكأرهما وأغيركاره ولم يجعل له منعها حقها في حال  
 (ما تحل به الفدية) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فأسألك بمعرف وأتسريح  
 بأحسان إلى فيما أفسدت به (قال الشافعي) أخبرنا ما قال علي بن يحيى بن سعيد عن عمره أن حبيبة بنت سهل  
 أخبرتها أنها كانت عند ثابت بن قيس بن تماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد  
 حبيبة بنت سهل عند أبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله لأننا  
 ولا ثابت لزوجها فلما جاءه ثابت قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر  
 فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست  
 في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا بن عينة عن يحيى بن سعيد عن عمره عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الغلس وهي تشكو شيئاً يدينها وهي تقول لأننا ولا ثابت بن قيس فقالت فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلست (قال الشافعي) فقيل والله أعلم في قوله تعالى فإن خفتم أن  
 لا يتقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به أن تكون المرأة تكره الرجل حتى يخاف أن لا يتقيا حدود  
 الله باداً ما يجب عليها أو أكره إليه ويكون الزوج غير مانع لها ما يجب عليه أو أكره فإذا كان هذا حللت  
 الفدية للزوج وإذا لم يقم أحدهما حدود الله فليساعداً مقيين حدود الله وقيل وهكذا قول الله عز وجل  
 فلا جناح عليهما فيما افتدت به إذا حل ذلك للزوج فليس يجرم على المرأة والمرأفة كل حال لا يحرم عليها  
 ما أعطت من مالها وإذا حل له لم يحرم عليها فلا جناح عليهما معاً وهذا كلام صحيح جائز إذا اجتمعوا معاً  
 في أن لا جناح عليهما وقد يكون الجناح على أحدهما دون الآخر فلا يجوز أن يقال فلا جناح عليهما وعلى  
 أحدهما جناح (قال) وما أشبه ما قيل من هذا بما قيل لأن الله عز وجل حرم على الرجل إذا أراد استبدال  
 زوج مكان زوج أن يأخذها آتاهاً (قال) وقيل أن يتنعم المرائن اداء الحق فتخاف على الزوج  
 أن لا يؤدي الحق إذا منعه حقاً ففعل الفدية (قال) وجماع ذلك أن تكون المرأة المالعة لبعض ما يجب  
 عليها لا الفدية بتعريضها من أن لا تؤدي حقها وأكرهية له فإذا كان هكذا حللت الفدية للزوج ولو خرج  
 في بعض ما منعه من الحق إلى أن يأتها بالضرر أجزت ذلك له لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن لثابت بأخذ  
 الفدية من حبيبة وقد نالها بالضرر (قال) وكذلك لو لم يتنعم بعض الحق وكرهت حبسه حتى خافت تنعمه  
 كراهية حبسه بعض الحق فأعطته الفدية طاعة لحله وإذا حل له أن يأكل ما طاب به نفسا على غير  
 فراق حل له أن يأكل ما طاب به نفساً وأخذ عوضاً بالعراق (قال) ولا وقت في الفدية كنت أكرهها  
 أعطاها أو أقل لأن الله عز وجل يقول فلا جناح عليهما فيما افتدت به ونحو الفدية عند السلطان ودونه

والضمان على البهائم وجهان أحدهما ما أفسدت من الزرع بالليل ضمنه أهلها وما أفسدت النهار بضمه والوجه الثاني أن كان  
 الرجل راكباً ما أصابت يدها أو رجلها أو فمها أو نذامن نفس أو جرح فهو ضامن لأن علمه مع ما في تلك الحال من كل ما ألفت  
 به أخذاً وكذلك إن كان إنساناً أو قائداً وكذلك الإبل المقطورة بالبيع الذي هو عليه لأنه قائدها وكذلك الإبل يسوقها ولا يجوز لأصحابها





وحي بالعين فدل أن السهمان إنما تكون لمن شهد القتال من الرجال الأحرار فدل بذلك أن لافرض على غيره في الجهاد

(باب منه عذر بالضعف والضرر والرأفة والعذر بترك الجهاد من كتاب الجزية) قال الشافعي قال الله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى الآية وقال إنما السبيل على الذين يستأذنونكم وهم أغنياء وقال (١٨١) ليس على الأعمى حرج ولا على

الأعرج حرج ولا على

المرضى حرج فقبل

الأعرج المقعد والأغلب

أنه عرج الرجل

الواحدة وقبل نزلت

في وضع الجهاد عنهم

(قال) ولا يجتلب غيرهم فان

كان سالم البدن فويه

لا يجذب أهبة المروج

ونفقة من تلزمه

نفسه إلى قدر ما يرى

(٣) لمدته في غروهم ويمن

لا يجعما ينق فليس له

أن يتطوع بالمروج

وبدع الفرض ولا يجاهد

الذين أحسب الدين

وأنذ أن يؤيه لشغتها

ورقمه عليه اذا كانا

مسلمين وإن كانا على

غير دينه فانما يجاهد

أهل دينها فلا طاعة

لهما عليه فجاهد ابن

عثة بن أربعة مع النبي

صلى الله عليه وسلم

ولست أشك في كراهية

أي مجاهد مع النبي

صلى الله عليه وسلم

وجاهد عبيد الله بن

عبد الله بن أبي مع النبي

صلى الله عليه وسلم

وأرى مختلف من النبي

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا خالع الرجل امرأته فنوى الطلاق ولم ينوعداد منه بعينه فالخلع تطليقة لا حلال فيها الرجعة لانها بيع من البيوع ولا يجوز أن يملك عليها مالها أو يكون أملاكها وانما جعلها تطليقة لان الله تعالى يقول الطلاق مرتان ففعلتان عن الله تعالى أن ذلك إنما يقسم بالبيع الزوج وعلمنا أن الخلع لم يقع إلا بالبيع الزوج (قال) وإذا خالع الرجل امرأته فسمى طلاقا فخلع أو قرأ أو أسرح فهو طلاق وهو ما نوى وكذلك أن سمي ما يشبه الطلاق من الكلام بنسبة الطلاق (قال) وجماع هذا أن ينظر إلى كل كلام يقعه به الطلاق بلا خلع فنوقعه به في الخلع وكل ما يقع به طلاق بحال على أن يندم ما وقع به خلع فلا يقع به خلع حتى ينوي به الطلاق وإذا لم يقعه به طلاق فما أخذ الزوج من المرأة مردود عليها (قال) فإن نوى بالخلع انتنن أو لا نوا فهو ما نوى (قال) وكذلك أن سمي عدمان الطلاق فهو ما سمي وقد روي بخمسين هذا عن عثمان رضى الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن طهمان مولى الأسلميين عن أم بكرة الأسلمية (قال الشافعي) وهذا بكاروى عن عثمان رضى الله عنه أن لم يسم بالخلع تطليقة لأنه من قبل الزوج ولو سمي أكثر من تطليقة فهو ما سمي (قال) والمختلفة مطلقة فعدتها عداها ولها السكينة والنفقة لهما لأن زوجها لا عاك الرجعة (قال) وإذا خالعهام طلقها في العدة لم يقع عليها الطلاق لانها ليست بزوجة ولا في معنى الأزواج بحال بأن يكون له عليها رجعة ولا تحل له الابتكاح جديد كما كانت قبل أن تنكحها وكذلك لو لم منها أو تظاهرا أو قد نفها لم يقع عليها بلاء ولا طهار ولا لعان أن لم يكن ولد ولومات أو مات ثم تزوارنا (قال) وانما قلت هذا لإدالة كتاب الله عز وجل لأن الله تعالى يحرم هذه الأحكام الخمسة من الأيلاء والظهار واللعان والطلاق والميراث بين الزوجين فلما علقنا عن الله تعالى أن هذين غير زوجين لم يجوز أن يقع عليها طلاقه فان قال قائل فهل فيه من أثر فأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء بن ابن عباس وابن الزبير (قال الشافعي) ولو خالعهام أخذ منها شيئا على أن طلقها فأنه أو نالته لم يلزمها الطلاق وكان الخلع عليها مردودا لأنه أخذ على ما لا يلزمها (قال) وإذا خالعا ما أخذ من المال على الخلع والطلاق فوقع وقعه فلا تملك الزوج فيه الرجعة لأن الله عز وجل يقول فلا جناح عليهما فيما افترضت به ولا تكون مقتدىة به عليها الرجعة ولا يملك المال وهو عاك الرجعة لأن من مالت شيئا بعوض أعطاه لم يجوز أن يكون عاك ما نوى من حقه وأخذ المال عليه (قال) ولو خالعت المرأة زوجها بالغ ودفعها إليه ثم أقامت دينة أو قرأت نكاحها كان فاسدا أو أنه قد كان طلقها ثلاثا قبل الخلع أو تطليقة لم يقع به عليها غيرها وأخالعهام ولم يعدها نكاحا رجعت عليه في كل هذا بما أخذ منها (قال) وهكذا لو خالعهتم ثم وجد نكاحها فاسدا كان الخلع باطلا ولا يرجع بها أخذ منها ولا نكاح بينهما (ما يجوز خلعها وما لا يجوز) قال الشافعي رحمه الله تعالى جماع معرفة من يجوز خلعها من النساء أن ينظر إلى كل من جاز أمره في ماله فخير خلعها ومن لم يجوز أمره في ماله فتر خلعها فان كانت المرأة مقيمة لم تبلغ أو نالها لبيب بر شدة أو محجورا عليها أو مغالبة على عقلها فاختلعت من زوجها بشئ قل أو كثر فكل ما أخذ منها مردود عليها وما طلقها على ما أخذت من أوقع عليها وهذا عاك الرجعة فإذا بطل ما أخذت ملك الرجعة في الطلاق الذي وقع به إلا أن تكون طلقها ثلاثا أو تطليقة لم يكن بقي له عليها غيرها (قال) وهكذا خالع عنها ولها ما رها من مالها كان (٣) أو غيره فمالا مردود وليس السلطان أن يتخلع عنها من مالها فان فعل فالطلاق واقع والخلع مردود عليها ولو نكح عنها بشئ صبيته بأن أرا زوجها من مهرها أو دين لها عليه أو أعطاه شيئا من مالها كان

(٣) أقله مع ما يأتي في العنيفة بعده عند علامة ٣

صلى الله عليه وسلم بأحد بخذل من طاعه (قال) ومن غزا من له عذر أو حديث له بعد أن روج هذا عن عليه الرجوع مالم يلقى الزحفان أو يكون في موضع يخاف أن يرجع أن يتلف (قال) ويشوق في الحرب بقتل أبيه ولا يجوز أن يفر ويهمل من ماله رجل يروى عنه أنه قال وأما آخره من السلطان لا يفر من بشئ من حقه (قال) ومن ظهر منه تخذيل المؤمنين وأرجافهم أو عيون عليهم منعه الإمام الفريسيهم لانه

ضرر عليهم وان غزا لم يسهم له ووسع الامام ان يأذن للمشرک ان يغزو معه اذا كانت فيه المسلمين منقفة وقد غزا عليه السلام بهو ومن بني قنقاع بعد بدروشه مد معه صفوان خنيبا بعد الفتح وصفوان مشرك (قال) وأحباب لا يعلى المشرک من الفتي شيئا ويستأجر لبارحة من مال لأماله بعينه وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم (١٨٣) عليه وسلم فان أغفل ذلك الامام أعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم ويبدأ الامام

يقتال من يلبسه من الكفار وبالاخوف فان كان الاعدد الاخوف فلا بأس ان يبدأ به على معنى الضرورة التي يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها وأقل ما على الامام ان لا يأتي عام الاوله فيه غزو بنفسه أو بسراياه على حسن النظر للمسلمين حتى لا يكون الجاهل معطلا في عام الا من عذر وبغري أهل الفتي كل قوم الى من يلهم

(باب التغير من كتاب الجزية والرسالة)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى لا تتنصروا يعذبكم عذابا أليما وقال لا يستوي القاعدون

من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون الى قوله وكلا وعذابه الحسنى فلما وعد

الطلاق الذي وقع بالمال واقعا عليها وكان مالها الذي دفعته اليه مردودا عليها وحققها ثابت عليه من الصداق وغيره ولا يبرأ الزوج من شيء مما أبرأ منه الاب والولي غير الاب (قال) ولو كان أبو الصغيرة وولي المحجور عليها خالغ عنها بان أبرأ من صداقها وهو يعرفه على أنه ضامن لما أدركه فيه كان صداقها على الزوج يؤخذ به ويرجع به الزوج على الذي ضمنه ما كان أو وليا أو أجنبيا ولا يرجع به الضامن على المرأة لانه ضمن عنها متطوعا في غير نظر لها (قال الشافعي) ولو كان دفع الى الزوج عبد من مالها على أن ضمن له ما أدركه في العبد فالعبد مردود عليها ويرجع الزوج على الضامن ببقية العبد لانه اتخاضه له العبد لا غيره ولا يشبه الضامن البائع ولا المختلعة وقد قيل له صداق مثلها وان أقبل الضامن فالزوج غير له ولا يرجع على المرأة بمال (قال) ولا يجوز خلع المحجور عليها بمال الابان يتطوع عنها أحد يجوز زامرها في ماله فيعطى الزوج شيئا على أن يفارقها (٣) فيجوز للزوج (قال) والنفقة المحجور عليها في هذا كالمسئلة المحجور عليها (قال) والأمة هكذا في أكثر من هذا لا تخلأ شيئا بمال وسواء كانت رشيقة بالغنا أو سفهة تصحور راعيا لها لا يجوز خلعها بمال الا أن يتخلع عنها سيدها أو بمن يجوز أمره في مال نفسه من مال نفسه متطوعا به فيجوز للزوج (قال) وان أذن لها سيدها بشئ يتخلعه فخالع جائز وكذلك المدبرة وأم الولاد (قال) ولا يجوز ما جعلت المكتوبة على الخلع ولو أذن لها الذي كتبها له ليس بماله فيجوز رادته فيه ولا لها فيجوز زامنت في مالها (قال) ولا يجوز خلع زوج حتى يجوز طلاقه وذلك أن يكون بالغ غير مغلوب على عقله فاذا كان غير مغلوب على عقله فخلعه ما تزحمور راعيا كان أو رشيدها ونسبا أو مملوكا من قبل أن طلقه جائز فاذا جاز طلاقه بلا شيء يأخذه كان أخذه ما أخذه في ماله أو في أن يجوز من طلاقه بلا شيء وهو في الخلع كالبايع الرشيد ولو كان مهر امرأته أو ثمنها خالغته بدهم جاز عليه وولي المحجور ان يلى عليه ما أخذه بالخلع لانه لم من ماله وما أخذه العبد بالخلع فهو لسيده (قال) فان استهلك ما أخذ قبل اذن ولي المحجور وسيد العبد له رجوع ولي المحجور وسيد العبد به على المختلعة من قبل أنه حتى تزهره لا يملكه كان له عليها دين أو أرض جنة قد فقهته اليه يرجع به وليه وسيد العبد عليها (قال الشافعي) وان خالغ أبو الصبي أو المعتوم أو وليه عنه امرأته أو أبا امرأته فخالغ باطل والنكاح ثابت وما أخذ من المرأة أو وليها على الخلع فهو مردود وكله امرأته بمالها وكذلك ان كان مغلوبا على عقله أو غير بالغ فخالع عن نفسه فهي امرأته بمالها وكذلك سيد العبدان خالغ عن عبده بغير اذنه لان الخلع طلاق فلا يكون لاحده ان يطلق عن أحد أب ولا سيدا ولا ولي ولا سلطان انما يطلق المرء عن نفسه أو يطلق عليه السلطان بمأمره من نفسه اذا امتنع هو ان يطلق وكان عن له طلاق وليس الخلع من هذا المعنى يسئل

### (الخلع في المرض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والخلع في المرض والجمعة جائز كما يجوز في البيع في المرض والجمعة وسواء أهما كان المريض أحد هادون الآخر أو هما معا ويلزم فيه ما سأل الزوج من الطلاق (قال) فان كان الزوج المريض فخالعها باقل من مهر مثلها ما كان أو أكثر فخالع جائزا وان مات من المرض لانه لو طلقها بلا شيء كان الطلاق جائزا (قال) وان كانت هي المرضة وهو صحيح أو مرضي فسواء وان خالعتها بغير مهر مثلها أو أقل فخالع

جائز

القاعد من الحسنى دل ان فرض على الكفاية فانما يقب بالتغير كفاية خرج من تخلف واستوجبوا ما قال الله تعالى وان كان فهم كفاية حتى لا يكون التغير معطلا لا يأم من تخلف لان الله تعالى وعذبهم الحسنى وكذلك رد السلام ودفن الموتى والقيام بالعلم ونحو ذلك فاذا كان بذلك من فيه الكفاية لم يخرج

الجزية عن يد وهم

الجزية عن يد وهم

صَاعِرُونَ فَلَا يَلْعَنُوا

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ  
فَإِنَّهُ كَانَ شَدِيدًا

يُذَارِبُهُمْ وَلَسَاوَهُمْ

وَأَمْوَالَهُمْ وَيُدَارِهِمْ وَأَنْ

(١) التَّائِبُ: الّاتِيءُ بِالتَّوْبَةِ.

(١) بلعاقى أو لغسان قال  
ذاك الأملأ بالية ولان

رسالة الله صلا الله عليه

رسول الله صلى الله عليه وسلم

وہم سے وابستہ رہیں۔

الان بعد تقضى الحرب

ونفا، محمد بن مسلة سلم

مرحباً نوم خیر و نفل

يوم بدر عدد او يوم أحد

رحلا اور حلقہ اسلاب

قتلهم وما علمته صلى

اللہ علیہ وسلم حضر

محضراقط فقتل رجل

### قتل في الاقتال الانفله

سَلِّهِ وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ

النبي صلى الله عليه وسلم

أبو بكر وعمر رضي الله

عنهما (قال) ثم رفع بعد

السبب خمسة لاهله

وتقسم أربعة اجزاء

بين من حضر الواقعة

دون من بعدہا واجتہ

بَابُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ

اللَّهُ عَنْهُمَا فَاَلَا الْعَنِيمَةُ مَنْ

شهد الواقعة (قال) ويسمى

للبرذون كما يسهم الفرس

سهمان و القارس سهم

ولا يعطى الألفرس

اسم الغنية في دار الحرب

ن النبي صلى الله عليه وسلم

مخالف سنة رسول الله صلى

جائز وإن خالعهما بكر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها قبل أن تصح جازلها مهر مثلها من الخلع وكان الفضل على مهر مثلها وصية بمخاص أهل الوصاية بها ولا ترث الختلة في المرض ولا في الصحة زوجها ولا ترثها ولو مات أحدهما وهي في العدة (قال) ولو خالعهما على عبد بعينه أو دار بعينها بقيمة العبد والدار مائة ومهر مثلها خسون ثم ماتت من مرضها كان له الخيارات أن يكون له نصف العبد والدار أو يرجع بمهر مثلها نقدا كالواشتره فاستحق نصفه كان له أن يشاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن وإن شاء فنقض البيع ورجع بالثمن (قال الربيع) والشافعي قول آخر أنه إن اشترى عبد فاستحق بعضه أن الصفقة باطلة من قبل أنها جعت شيئين أحدهما حرام أو آخر حل لا فطلت كلها وهكذا الخلع على عبد استحق بعضه لأن الخلع بيع من البيوع وله مهر مثلها والعبد مردود (قال الشافعي) وسواء كان المرء أميرا (٤) أو كان الزوج بحاله أصاب منه أقل أو أكثر ومثل صدق مثلها والصدق الذي أعطاهما ولم يكن انما الخلع كالبيع الأتري أن الخلع يفسد بغير رجوع عليها بمهر مثلها تجر جمع في البيوع الفائتة الفاسدة بقيمة السلعة (٥) مال والميراث وهو لا يملك حتى تحوت المرأة وهو زوج والخلع الذي هو عوض من البضع

(١) ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز (٢) قال الشافعي رحمه الله جاع ما يجوز به الخلع ولا يجوز أن ينظر إلى كل واقع عليه الخلع فإن كان يعلني أن يكون مبيعا فالخلع به جائز وإن كان لا يعلني أن يكون مبيعا فهو مردود وكذلك إن علن أن يكون مستأجرا فهو كالمبيع (قال) وذلك مثل أن يخلع الرجل امرأته بتعجر أو تخنزير أو يحنث في ظن أنه أو عهد بقب أو طار في السماء أو حوت في ماء أو عفا وبدء أو عفا يدها ولا يعرف الذي ليس هو في يده أو يئز لم يسد صلاحها على أن يئز أو بعد بغير عنه ولا صفة أو بمائة دينار إلى ميسرة وإلى ما شاء أحدهما بغير أجل معلوم أو مافي هذا أو يخالعه بحكمه أو حكمها أو عا شاه فلا أن وعملها كله وهو لا يعرفه أو عفا في يدها وهو لا يعرفه (قال) وإذا وقع الخلع على هذا فالطلاق واقع لا يرد ويرجع عليها أبدأ بمهر مثلها وكذلك أن خالعهما على عبد رجل أو دار رجل فسلمت له الرجل العبد أو الدار لم يجز لأن البيع كان لا يجوز فهما حين عقد وهكذا أن خالعهما على عبد فاستحق أو وجدرا أو مراكبا رجع عليها بصدق مثلها لا بقرعة ما خالعهما عليه ولا ما أخذت منه من المهر كما يشترى التي شراء فاسد أفعلت في يد المشتري فبرجع البائع بقيمة التي المشتري الفائت لا بقيمة ما اشتراه والطلاق لا يرجع فهو كالسكك فبرجع بموافاته بقيمة ما فاته منه صدق مثلها كقيمة السلعة الفائتة (قال) ولو اختلفت منه بعد فاستحق نصفه أو أقل أو أكثر الزوج بالخيار بين أن يأخذ النصف أو يرجع عليها بنصف مهر مثلها أو برد العبد ويرجع عليها بمهر مثلها تحكمه لو اشتره فاستحق نصفه (قال الربيع) وقول الشافعي الذي تأخذ به أن استحق بعضه بطل كله ويرجع بصدق مثلها (قال) وكذلك لو خالعهما على أنه برى من سكناها كان الطلاق واقعا وإن كانا اختلفت بغير ما يران أن اخرجاهما من المسكن محرم ولها السكنى ويرجع عليها بمهر مثلها ولو خالعهما على أن عليها رضاع ابنها وقام عليها كان ميراثان الإجارة تصح على الرضاع وقت معلوم فلو مات المولود وقد مضى نصف الوقت رجع عليها بنصف مهر مثلها ولو لم ترع المولود حتى مات وانقطع لبنها أو هربت منه حتى مضى الرضاع رجع عليها بمهر مثلها

(٤) لعل أو معنى الواو (٥) قوله ومال الميراث الخ هكذا في النسخ وانظر كتبه بجمعه

واحد و رضى عن لم يبلغ والمرأة والعبد والمشرک اذا قاتل ولم يستعين به من المشركين وبسهم التاجر اذا قاتل وتقسم الغنيمة في دار الحرب  
 قسما رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث غنما هي دار حربي بنى المصطلق وحذين وأما ما احتج به أبو يوسف بان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قسم غنما بدر بعد قدومه المدينة وقوله الدليل على ذلك انه أسهم لعثمان والحلقة وبسهمه ابرافان كان كمال فقد خالفه ستة رسول الله صلى

الله عليه وسلم لا يعطى أحد لم يشهد الواقعة ولم يقدمه داء عليهم في دار الحرب وليس كما قال (قال الشافعي) ما قسم عليه السلام غنائم بدر إلا بعد  
شعبين شعاب الصغرى من يمين بدر فلما اتساح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في غنيمتها أنزل الله عز وجل يستألفون عن الانفال قل  
الانفال لله والرسول فاتقوا الله (١٨٤) وأصلحو ذات ينكمم فقسما بينهما وهي له فضلا وأدخل معهم ثمانية نفر من المهاجرين

والانصار بالبدنة وإنما  
نزلت وأعلوا ما غنمتم  
من شئ فإن الله خسه  
والرسول بعد بدروهم  
فعله أسهم لاحد لم يشهد  
الواقعة بعد نزول الآية  
ومن أعطى من المواقعة  
وغيرهم فمن ماله أعطاهم  
لأن الأربعة الأجاس  
وأما ما احتج به من واقعة  
عبدالله بن جحش وابن  
الحضير في ذلك قبل  
بدر وذلك كانت وقتهم  
في آخر الشهر الحرام  
فتوقفوا فيما صنعوا جاحي  
نزلت يسألونك عن  
الشهر الحرام قتال فيه  
وليس مما خالف فيه  
الأوناعي في شئ (قال  
الشافعي) ولهم أن يأكلوا  
ويطعموا دوابهم في دار  
الحرب فإن خرج أحد  
منهم من دار الحرب  
وفي يده شئ مبيع إلى  
الامام وما كان من كتبهم  
فيه بطل أو ما لم يكره  
فيه بيع وما كان فيه شرك  
أبطل وانتفع بأوعته  
وما كان مثله مباحا في  
بلاد الاسلام من شجر أو  
عجر أو صيد في بر أو  
بحر فهو لمن أخذه ومن  
أسر منهم فإن أشكل

واما ما كانت الامارات المولود رجع عليها مهر مثلها ولم أقل بأن يباع مولود مثله ترصه كما يشكرى منها المنزل  
فيستغفره والدية ففعل عليها ورثته غيره اذ مات ويقول ذلك وهو هو لان ابداله مثلها ممن يسكن سكنه  
ويركب ركوبه سواء لا يفرق السكن والاداة بينهما وان المراءى تدر على المولود ولا تدر على غيره ويقبل المولود  
ثديها ولا يقبله غيره ويستجره منها ولا يستجره من غيرها ولا راءه ولا تطيب نفسها له وليس هذا في دار ولا دابة  
يركها رابك ولا يسكنها ساكن (قال) ولو اختلفت منه بان عليها ما يعطى المولود من نفقة وشئ ان نابه وقام معلوما  
لم يجوز لان ما يوزع به مجهول لما يعرض لمن مرض وغيره وكذلك نفقته الا ان نسي مكسبة معروفة ودارهم  
معروفة تخلع منها بواو امرها بفقها عليه وصدقها بها أو يدفعها الى غيره أو يترك غيرها ما يقضيها في  
اوقات معلومة فان وكل غيرها بان يقضيها اذا احتاج لم يجوز لان حاجته قد تقدم وتأخر وتكون وتقل واذ لم يجوز  
رجوع عليها مهر مثلها وان قبض منها مع الشرط الفاسد شيئا لم يجوز رده عليها أو مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم  
يكن له مثل (قال) وهكذا لو اختلفت على نفقة معلومة في وقت معلوم وان تكفنه وتدفنه ان مات أو نفقته جعل  
طبيبان مرض من لان هذا يكون ولا يكون وتكون نفقة المرض مجهولة وجعل الطبيب فاذا انفق عليه  
رجعت عليه بالنفقة وانفسخ الشرط وكان عليها مهر مثلها (قال) ولو اطلعها بالبيت في دارها لاستنة معلومة  
أو خدمة عبداً منه معلومة ما زال الخلع فان انتهت الدار أو مات العبد رجع عليها مهر مثلها (قال) ولو  
اختلفت منه عاقي بيتها من متاع فان تصادقا على أنهما كانا يعرفان جميع ما في بيتها ولا يثبت لها غيره  
أو جميع البيت بعينه جاز وان كانا أو أحدهما لا يعرفه أو كان لا يثبت غيره فلم يسمي البيت وان عرفهما فافيه  
فان خلع جاز ولو مهر مثلها (قال) وان اختلفت منه بالكتاب الذي كان بينهما فان كانت تعرفه وبهرقه جاز  
وان كان مجهولاً وقع الخلع وله عليها مهر مثلها وان عرفه أحدهما وادعى الآخر جهالة مخالفاً وله مهر مثلها  
وان عرفه قاضي الزوج أنه كان في البيت شئ فآخر من منه أو المرأة أنه لم يكن في البيت شئ فأدخله مخالفاً  
وله عليها مهر مثلها

(المهر الذي مع الخلع) قال الشافعي واذا خلع الرجل امرأته دخل بها أو لم يدخل بها فاقضت منه الصداق  
أو لم تقضه فالخلع جائز فان كانت خالعة على دار أو دابة أو عبد بعينه أو شئ أو دابة مبيعة أو شئ يجوز عليه  
الخلع ولم يذكروا أحدهم المهر فالخلع جائز ولا يدخل المهر في شئ منه فان كان دفع اليها المهر وقد دخل بها  
فهو ولا يأخذ منه شيئا وان لم يكن دفع اليها فالمهر لها عليه وان كان لم يدخل بها وقد دفع المهر إلى المهر  
عليها بنصف المهر وان كان لم يدفع منه شيئا لم يأخذ منه نصف المهر وان كان المهر فاسداً أخذت منه نصف  
مهر مثلها (قال) والخلع والمباراة والفدية سواء كلف في هذا اذا ربه القرائن ولا يختلف وكذلك الطلاق على شئ  
موصوف (قال) وان خلع العاقد قسماً لها فصدقها المهر وان كان لم يدخل بها وقد دفع المهر إلى المهر  
يدخل فان كان الصداق فاسداً فله مهر مثلها ان دخل ونصف مهر مثلها ان لم يدخل وان لم يكن سمي صداقاً  
فلهما النصف والخلع جائز (قال) فان قالت أبارئك على ما نذر وأدفعها إليك فهو كقولها أنا خالعة وان قالت  
أبارئك على ما نذر دينار على أن لا تبعه أو لا تحبها مني صححه قتاد فاعلى البراءة من الصداق جاز وان لم  
يتصدق أو أراد البراءة من الصداق وقالت لم أركل منه مخالفاً وان كان لها مهر مثلها وليس هذا كالسنة قبلها  
أبارئك (١) ههنا مطلقة على البار أتمن عقد النكاح والمباراة (٢) ههنا على أن لا تبعه أو لا تحبها مني صححه  
تحتل عقد النكاح والمال فلذلك جعلنا هذا مبارأة مجهولة وزدناها في مهر مثلها فيها اذا تكرر في الصداق

بالوهم فمن يثبت فحكمه حكم طفل ومن أنبت فهو بالغ والامام في البالغين بالخيار بين أن يقتلهم بلا قطع بدولاً أو يسلم (الخلع  
أهل الأوثان ويؤذي الجزية أهل الكتاب أو عين عليهم أو يفاديهم عيال أو بأسرى من المسلمين أو يسترقهم فان استرقهم أو أخذ منهم مالا  
فبيله سبيل الغنية أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فقتل عتبة بن أبي معيط والبضر بن الحرث ومن على أبي عرقاجه على أن

لا يقااله فأخبره وقاله يوم أحد فدعا عليه أن لا يفلت لها أسر غيره ثم أسر ثمانية من آل الحنفى فنزل عليه ثم أسلم وحسن إسلامه وفدى النبي عليه السلام رجلاً من المسلمين رجلين من المشركين (قال) وإن أسلوا بعد لا أسروا وإن أسلوا قبل الأسر فهم أحرار وإن اتقوا والعبد وفلا يروهم إلا بالبر قال ابن عباس من قرأ من ثلاثه لم يضر (١٨٥) ومن قرأ من اثنين فقد نفع (قال)

الشافعي) هذا على معنى التزويل فأنظر الواحدة من الاثنين فأقل لا يتصرفا لقتال أو غيره إلا في سنة من المسلمين قلت أو كثرت بخضرة أو ميتة عنه فتؤاؤنته في التحرف والعجز يعود للقتال المستحق الفرج من حفظ الله فإن كان هربه على غير هذا المعنى خفت عليه إلا أن يعفو الله أن يكون مقدياً بسخط من الله (قال) ونصير رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف خضعتا أو عزادة ونحن نعلم أن فهم النساء والولدان وتعلق أموال بني النضير وحررها وشحن الغارة على بني المصطلق غازين وأمر بالبيات والتعريق وقطع بحميم وهي بعد النضير وبالطائف وهي آخر غزوة غزاها قط عليه السلام في قبلىثالا فهبطا كله أقول وما أصيب بذلك من النساء والولدان فلا بأس لانه على غير هذا كان في

(الخلع على النبي بعينه قتل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرأة من زوجها بعد بعينه فلم تدفعه إليه حتى مات العبد رجع عليها بغير مثلها كما رجع لو اشتراه منها مات قبل أن يقضه رجع عليها بعينه الذي قبضت منه ونقض فيه البيع ولوقضه منها ثم غصبته ما مات أو قتلته كان له عليها فية وكان عبده لم يملكه قط خنت عليه أو غصبته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو اختلفت منه على دابة أو ثوب أو عرض فمات أو تلف رجع عليها بغير مثلها ولو اختلفت منه على دار فاحتقر قبل يقضها كان له الخيار في أن يرجع مهر مثلها أو تكون له العرس بمحضهما من الثمن فإن كانت حصتها من الثمن النصف كانت له ورجع عليها بنصف مهر مثلها قال ولو اختلفت منه بعد مبيع فردها للعبد رجع عليها بغير مثلها ولو خالقه في ثوب وشرب أن هروى فإذا هو غير هروى فردها له ليس كاشترط رجع عليها بالمهر والخلع في كل ما وصفت كالبيع لا يختلف

(خلع المراتين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت للرجل امرأة أن قال الله طلاقاً ما باف للثعلبنا فطلقها في ذلك المجلس لزمه الطلاق وهو بائن لا يعل في الرجعة والقول في الألف واخذ من قولين فمن أجاز أن ينكح امرأة ثنتين معا بغير سبي فيكون بينهما ما على قدر مهر مثلها ما أجاز هذا رجعل على كل واحدة منهما من الألف بقدر مهر مثلها كان مهر مثل أحدها مائة والأخرى مائتين ففي القى مهر مثلها مائة ثلث الألف والتي مهر مثلها مائتان ثلثها (قال) ومن قال هذا قال فان طلق أحدهما دون الأخرى في وقت الحسار وقع عليها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف ثم ان طلق الأخرى قبل مضي وقت الخيار لزمها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف وإن مضى وقت الخيار فطلقها لزمها الطلاق وهو بائن في الرجعة ولا شيء من الألف (١) ولو طلق أحدها في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى حتى مضى وقت الخيار لزمها الطلاق في وقت الخيار حصتها من الألف وكان طلاقاً بائناً ولم يأنم التي طلق بعد وقت الخيار شيء وكان عا في طلاقها الرجعة قال وله أن لا يطلقها في وقت الخيار ولا بعد وإن أراد أن الرجوع فيها جعلته في وقت الخيار لم يكن له ما وكذلك لو قال هو لم أن أعطيني أن ألقاها فأتها طالقاً ثم أراد أن يرجع لم يكن ذلك له في وقت الخيار فإذا مضى فأعطاه ألقا لم يكن عليه أن يطلقها إلا أن يشاء أن يبتدئ يوم طلاقها قال وإن قالنا طلقنا بألف فطلقها ثم ارتدت لزمته الألف بالطلاق وأخذت منها قال ولو قال اتفادها ثم ارتدت فطلقها بعد الرد وقف الطلاق فان رجعت إلى الإسلام في العدة لزمتهما وكانت طالقاً بائنتين لا يعل رجعتهما وعدتاهن يوم تكلم بالطلاق لا من يوم ارتدتا ولا من يوم رجعتا إلى الإسلام وإن لم ترجع إلى الإسلام حتى تخفى العدة وقتلوا وقتلوا يقع الطلاق ولم يكن له من الألف شيء قال ولو كانت لرجل امرأة ثنتين محجورتان فقالنا طلقنا على ألف فطلقهما فالطلاق لازم هو يعل في الرجعة إذا لم يكن جاعلي طلاقهما كله ولا شيء له عليهما من الألف قال وإن كانت أحدهما محجوراً وعليها الأخرى غير محجور عليها لزمها الطلاق وطلاق غيرها محجور عليها جاز بائن وعليها حصتها من الألف وطلاق المحجور عليها يعل في الرجعة إذا أطلت ماله بكل حال جعلت الطلاق على الرجعة وإن كان أراد هواناً لا على الرجعة الأخرى أنه لو قال لامرأة أنه أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة على الرجعة قال ولو كانت امرأة أمه فخالها كانت التولية بائناً ولا شيء عليها (١) قوله ولو طلق أحدها في وقت الخيار الخ كذلك في النسخ وهو بمعنى ما قبله وفي بعض النسخ اسقاط الصوة التي قبلها وهو أوضح فتأمل

أنفسهم والآخر نكاحهم عدوهم ولو كانوا غير ملحقين فتمت سوابغ أطفالهم فقد قيل يضرب المتبرس منهم ولا يبعد الطفل وقد قيل يكف ولو تبرسوا بعمل رأيت أن يكف الآن يكونوا ملحقين فيضرب المشرك ويتوقى السلم جهده فان أصاب في هذه الحال مسلما قال في كتاب حكم أهل الكتاب أعترق رقية وقال في (١٨٦) موضع آخر من هذا الكتاب ان كان عليه مسلما فالدية مع الرقية قال

المزني رحمه الله ليس هذا عندى يختلف ولكنه يقول ان كان قتله مع العلي بأنه محرم الدم فالدية مع الرقية فاذا ارتفع العلم فالرقية دون الدية وذلك قال الشافعي لورعي في دار الحرب فأصاب مستامنا ولم يقصده فليس عليه الرقية ولو كان علم بمكائه ثم رام غير مضطر الى الرمي فليس رقية ودية قال ولو أدركونا وفي أيدينا خيلهم أو ماشيتهم لم يحل قتل شيء منها ولا عقره إلا ان يذبح لما كسبه ولو جاز ذلك لغيظهم بقتلهم طليبا لغيظهم بقتل أطفالهم ولكن لو قاتلونا على خيلهم فوجدنا السبيل الى قتلهم بأن نعقرهم ففعلنا لأنهم اتهم أمأة لقننا وقد عقر حفظة ابن الراهب باني سفيان ابن حرب يوم أحد فانكسعت به فرسه فسقط عنها فجلس على صدره فقتله فراه ابن شعوب فرجع اليه فقتله واستنقذ ابنه فبان من تحته وقال في كتاب حكم أهل الكتاب وأما ترك قتل الرهبان ابناء الاعالي من بكر الصديق رضي الله عنه وقال في كتاب السير ويقتل الشيوخ والارءاء والرهبان قتل ردي بن الصمة ابن حسين ومائة سنة في شعبار لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله قال ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولو ثبت عن أبي بكر

ما كانت عموكة إذا لم ياذن لها السيد ويتبعها بالخلع اذا عتقت وانما بطلت عنها الرق لانها لا تملك شيئا كما بطلت عن المفس حتى يوسر فلو خال رجل امرأته فمطسه كان الخلع في ذمتها إذا أسبرت لاني لم يطله من جهة الخمر فيطل بكل حال قال واذا قال الرجل لأمراة اختلي على ألف على أن أعطيها هذا العبد فقد قل في أن أجاز نكاحا وباعا معا جاز هذا الخلع ويجعل العبد مبيعا ومهر مثلها بألف كان قيمة العبد ألف وقيمة مهر مثلها ألف فالعبد مبيع بخمس مائة فإذا وجدت به عبدا فن قال اذا جعت الصفة شئت لم يردا الا ما عافرت المبيد رجوع عليها بمهر مثلها وكان له الاثلاث بحاسنها ومن قال اذا جعت الصفة شئت لم يختلفين ردا أحدهما بعينه بخصته من الثمن رده بخمس مائة قال وقد يفرق هذا والبيع لأن أصل ما عاهدنا عليه أن الطلاق لا يرد بحال فهو وزن قال لا يرد البيع الامعان ردا العبد بخمس مائة من الثمن ويفرق بينه وبين البيع قال واذا كانت لرجل امرأته فقال احدها مطلقتي وفلانتي على ألف درهم أو على ألف درهم ففعل قال فالأثلاث خاطبة لازمة بتبعها وما وهكذا الوفاة ذلك لأجنبي فان طلق اتي لم يخاطبه وأمسك التي خاطبته لم يزلت المخاطبة حصاة التي طلقت من الصداق على ما وصفت من أن يقسم الصداق على مهر مثلها فيلزمها حصاة مهر مثل المطلقة قال وهكذا الوفاة هذه لأجنبي قال واذا كان لرجل امرأته فقال احدها علي أن تطلقتي ألف وحسبت صاحبتي فلم تطلقها ابدأ بطلاقها كان له عليها مهر مثلها الفساد الشرط في حبس صاحبها ابدأ وهو مباح ابدأ بطلاقها قال ولو قالت لك على ألف درهم على أن تطلق صاحبتي ولا تطلقني ابدأ فأخذها رجعت بها عليه وكان له أن يطلقها ولو قالت لك على ألف درهم على أن تطلق صاحبتي ولا تطلقني ابدأ فأطلق صاحبها كان له عليها مثل مهر صاحبها كان أقل من ألف أو أكثر ولم تكن له الاثلاث لفساد الشرط وكان له أن يطلقها متى شاء قال ولو قالت لك على ألف درهم على أن تطلقتي وصاحبتي فطلقهما الزمتها الاثلاث وان طلق احدها كان له من الاثلاث بقدر حصاة مهر مثل المطلقة منهما قال والقول الثاني أن رجلا لو كانت له امرأته أن أعطته واحدة ألف درهم على أن يطلقها كان له عليها مهورا مثلها ولم يكن له من الاثلاث شيء وكذلك لو أعطته واحدة ألف درهم على أن يطلقها ويعطى عبدا له لم يكن لها العبد وكان له عليها مهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع طلاق واحدة شيء غير طلاقها أو شيء تأخذ مع طلاقها كان الشرط باطلا والطلاق واقع ورجع عليها بمهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع شيء تأخذ مع طلاقها في هذه الوجوه كلها قال وما أعطته المرأة عن نفسها أو أعطاه أجنبي عنها على أن يطلقها فإسواء اذا كان ما أعطاه مما يجوز أن يملك ثم له جاز الطلاق واذا كان مما لا يجوز أن يملك رجوع عليها ان كانت المعطية عن نفسها أو غيرها أو أعطت عن غيرها أو أعطى عنها أجنبي ما لم يمتنع من ذلك في نفسها لزمها في غيرها وما لزمها في نفسها فإذا أعطته عن نفسها ترك ذلك كما يلزم ما يؤخذ في البيوع قال واذا قالت المرأة لرجل طلقني ثلاثا وعلى ألف درهم فطلقها ثلاثا فله الاثلاث وان طلقها اثنتين فله ثلث الاثلاث وان طلقها واحدة فله ثلث الاثلاث والطلاق يثنى في الواحدة والثلثين قال ولولم يبق له عليها من الطلاق الواحدة فقالت له طلقني ثلاثا وألف درهم فطلقها اثنتين كانت له الألف لأنها تحرم عليه بالاثنتين حتى تنكح زوجا غيره ولو طلقها واحدة كان له ثلث الاثلاث لأنها تبقى معه واحدة ولا تحرم عليه حتى يطلقها باها فلا يأخذ أكثر

من ففته واستنقذ ابنه فبان من تحته وقال في كتاب حكم أهل الكتاب وأما ترك قتل الرهبان ابناء الاعالي من بكر الصديق رضي الله عنه وقال في كتاب السير ويقتل الشيوخ والارءاء والرهبان قتل ردي بن الصمة ابن حسين ومائة سنة في شعبار لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله قال ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولو ثبت عن أبي بكر

الصدوق رضي الله عنه خلاف هذا الأثرية أن يكون أمرهم بالمجد على قتال من يقاتلهم ولا يتشغلون بالمقام على الصوامع مع الحرب كالحصون لا يشغلون بالمقام بها عايبا يستحق التكافة بالعدو وليس أن قتال أهل الحصون حرام وكبروى عنه أنه نهى عن قطع الخبز المنخر ولعله لأنه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع على بني النضير وحضره بترك (١٨٧) وعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم

وعدهم بفتح الشام

فترك قطعها لتبقى لهم

منفعة إذ كان واسعاً

لهم ترك قطعها

(قال المرتضى) رحمه الله

هذا أولى القولين

عندي بالحق لأن

كفر جمعهم واحد

وكذلك حل سفك

دمائهم بالكفر في

القصاص واحد قال

وإذا آمنهم مسلم بالغ

أو عبد يقتل أولاً

يقتل وأمر أفعالاً

جائز قال صلى الله

عليه وسلم السلون بد

على من سواهم ينسى

بذمتهم أديانهم ولو

خرجوا إلى أمان أصي

أو معصوه كان علينا

رذه إلى ما منهم لانهم

لا يعرفون من يجوز

أمانه لهم ومن لا يجوز

ولو أن عبداً دله ملين

على قلعة على أن له

جارية بينهما قلما

انتهوا إليها صاحب

القلعة على أن يقتضها

لهم ويحول بينه وبين

أهله يفعل فإذا أهله

تلك الجارية فإني أن

يقال للدليل أن رضيت

المعوض عوضاً

من حصتها ألف قال ولو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً كانت له ألف وكان مستوطناً على الثنتين اللتين زادهما قال ولو قالت له انطلقني واحدة بألف ألفاً وألفان فطلقها واحدة كان له مهر مثلها لأن الطلاق يقع على شيء معلوم وكذلك لو قالت لي الخيار أن أعطيك ألفاً لفلان فقلت لها ألفاً ولفين وألفاً خيار أولى والخيار قال ولو كانت بقيت عليها واحدة من الطلاق فقلت طلقني ثلاثاً واحدة أحرم بها واثنين إن تكنتي بعد اليوم كان له مهر مثلها إذا طلقها كما قالت قال ولو قالت له انطلقني فعلى أن أزوجه امرأاً أتقتل وأعطيت صدقاً أو أرى امرأاً أشتت وأعطيت صدقاً أو سميت صدقاً أو لم تسمه فالطلاق واقع وله مهر مثلها وإما تمنعني أن أحجزه إذا ستمت المهر أم أنها صحت له تزويج امرأة قد لا تزوجه فقد شرط فلذا فسد ما فيها من مهر مثلها قال وهكذا لو قالت له انطلقني واحدة فقلت ألف وإن تكنتني أن أنكحك بمائة فطلقها منه مهر مثلها ولا يكون له عليها أن تنكحها من طلقها قال وهكذا لو قالت له طلقني ولت ألف قال أن لا أنكح بعدك أبداً فطلقها منه مهر مثلها ولها أن تنكح من شئت \* قال وإذا وكل الزوج في الخلع قالو كلمة جائزة واخلع جائز في جاز أن يكون وكيلاً لعل أو خصومة جاز أن يكون وكيلاً بالخلع للرجل وللراثة وسواء كان الوكيل حراً أو عبداً أو محجوراً أو رشيداً أو ذمياً كل هؤلاء يجوزوا كونه قال ولا يجوز أن يوكل غير بالغ ولا معتوها فإن فعل قالو كونه ناطلة إذا كان هذا للاحكام كلها ما على أنفسهم ما في الله عز وجل وللا ذميين فلا يلزمهم الجواز يكونوا وكيلين يلزم غيرهما ما قول قال وأحاديث أن يسمى الموكلان ما يبلغ الوكيل لكل واحد منهما الرجل بأن يقول وكنه بكذا لا يقبل أقل منه والمرأة بأن يعطى عنها أو كيلها كذا يعطى كتره قال وإن لم يفعل جازت وكالهما جاز لهما ما يجوز للوكيل ودر من فعلهما ما يدر من فعل الوكيل فان أخذ وكيل الرجل من المرأة أو وكيلها أقل من مهر مثلها فشاء الموكل أن يقبله ويجوز عليه الخلع فيكون الطلاق بائناً فاعل وإن شاء أن يرد فعل فلان رده فالطلاق فيه جائز على الرجعة وهو في هذا الحال في حكم من اختلع من محجور عليه لأنه قياس عليه قال وكذلك حالها بعرض أو بدن فشاء أن يكون له الدين ما كان كان له وإن شاء أن لا يكون له ويلزمه الطلاق ثم جاز فيه الرجعة كان قال وإن أخذ وكيل الرجل من المرأة نفسها كتر من مهر مثلها جاز الخلع وكان قازداً للذي وكله قال وإن أعطى وكيل المرأة عنها الزوج نفسه مهر مثلها أو أقل نقد أو ديناً جاز عليها وإن أعطى عليها ديناراً كتر من مهر مثلها فشاءت لزمتها وتم الخلع وإن شئت ردد عليها كله ولزمها مهر مثلها وكان حكمها حكم امرأة اختلعت بالاجور أو بشيء بعينه فتألف فليزمها مهر مثلها نقداً يجوز في الخلع ما يجوز في البيع ولا يلزم الزوج أن يؤخذ به عرض ولادين إلا أن يشاء والمرأة أن يعطى عليها عرض ويعطى عليها من مثل أو أقل من مهر مثلها نقدًا وانما يلزمها أن يشاءت أنه نقدًا وإن شئت حبسه فاستغلت تأخيرهم ولم يرد عليها في عدده فلا يكون الخلع لو كسل الابدان أو دراهم كلاً لا يكون البيع لو كسل الابدان أو دراهم قال ولا يفرم وكيل المرأة ولا الرجل شيئاً أو تعد بالآلان يعطى وكيل المرأة كتر من مهر مثلها فقلت ما أعطى قبض من الفضل عن مهر مثلها فأما إذا كان قائماً بعينه في بدل الزوج فينتزعه منه لا يفرم الوكيل ولا يشبه هذا البيع وذلك أنه وإن وكله بسلعة فليست رهاً بل كتر من مهر مثلها لزمته السلعة بغير نفسه وأخذ منه الموكل الثمن الذي أعطاه أن لم يخرأخذ السلعة والوكيل لا يعلل المرأة ولا يرد الطلاق بحال وطلاقاً كسئ استمرامها فاستهلكته فإذا كان الثمن مجهولاً أو أسداً ضمنته قيمته ولم يضمنها الوكيل قال ولو وكله

بقبضها وإن ثبت قبل صاحب القلعة أعطيك ماصالحاً عليه غيرك بجعله فإن سلّمها عوضاً لاء وإن لم تفعل لئلا يردوا قاتلها فإن كانت ألبت قبل التفريط أو ماتت عوضاً ولا يدين ذلك في الموت كما بين إذا ألبت وإن غرت طائفة بغير الأمر الامام كرهته لم يافذن الامام من معرفته بغيرهم ومعرفتهم وبأية الخبر عنهم فيعينهم حيث يخاف هلاكهم فيقتلون ضيقة (قال الشافعي) رحمه الله

ولاعلم ذلك يحرم عليهم وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الجنة فقال له رجل من الانصار ان قتل يارسول الله صابرا يحسب  
 قال ذلك الجنة قال فالتف في العدو وقتلوه واتى رجل من الانصار دعي كان عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ثم انفس  
 في العدو وقتلوه بين يدي النبي (١٨٨) صلى الله عليه وسلم قال فاذل للنفر ان يتقدم على ما الاغلب اهم يقتلوه

رجل بان ياخذ من امراته مائة ويخافها فاقض منها خمسين ليخرج الخلع وكانت امراته بجاهلها كقولها لها  
 ان اعطيتني مائة فانت طالق فاعطته خمسين لم تكن طالقا ولو وكلت هي رجلا على ان يعطي عنها مائة على ان  
 يطلقها زوجها فاعطى عنها مائتين فطلقها زوجها بالمائتين فان قال الوكيل لك مائتان بنار على ان تطلقها  
 فطلقها فالمائتان لازمة للوكيل فخرجت منها المائة التي وكلت بها مائة وبها ماها وان كان قال لك مائتان  
 دينار من مال فلانة لا ضمنها لك او قاله وسكت ففعل فطلقها بالزها الاكثر من المائة التي وكلت بها الوكيل  
 او مهر مثلها ولم يزلها ما زاد على ذلك من المائتين ولا الوكيل لانه لم يضمن له شيئا ولو كان الوكيل قال له  
 طلقها على ان اسلم لك مائتي دينار من مالها فالوكيل ضامن ان لم تسلم ذلك المرأة ان اخذ الزوج من مال  
 المرأة الاكثر من مائة دينار ومهر مثلها ورجع على الوكيل بالفضل عن ذلك حتى يستوفي مائتي دينار ولو  
 افلست المرأة كانت المائتان لاداعي الوكيل بالضمان بتسليم المائتين ولو كان مكان الوكيل اب  
 او ام او ولي او اجني لم يتركه ولا واحد منهم فقال للزوج اخطعها على ان اسلم لك من مالها مائتي دينار  
 ففعل الزوج ثم رجع كان له عليه مائتان دينار ولم يرجع المطوع بالضمان عنها عليها بشي لانها لم توهبها  
 بخال ينها وبين زوجها  
 (مخاطبة المرأة الرجل بما يلزمها من الخلع وما يلزمها) (قال الشافعي) رجه الله واذا قالت المرأة  
 للرجل ان طلقني ثلاثا فقلت على مائة فساومو كقول الرجل يعني ثوبك هذا بمائة لك على او يعني ثوبك  
 هذا بمائة قال فان طلقها ثلاثا فله عليها مائة دينار قال ولو قالت له طلقني بانف فقال انت طالق بانف  
 فقالت اردت قلوبا وقل اردت درهما وقالت اردت درهما وقال هو اردت ذنبا ونحوها وكان له مهر مثلها  
 قال ولو قالت له طلقني على الف فقال انت طالق على الف فقالت اردت طلقني على الف على أي الف على  
 أم جاري أو اجني فالالف لازمة لها لان الطلاق لا يرد وتظهر هذا انه كقولها طلقني على الف على قال  
 ولو قالت ان طلقني فلانة الف درهم فطلقها في وقت الخيار كانت له عليها الف درهم والطلاق بان وان  
 طلقها بعد مضي وقت الخيار لزمه الطلاق وهو عك في هذه الربعة ولا شيء له عليها قال وكذلك لو قال لها  
 انت طالق ان ضمنيت لي الف درهم أو امرت ببيدك طلقين نفسك ان ضمنيت لي الف درهم او قد جعلت  
 طلاقك اليك ان ضمنيت لي الف درهم فضمنتها في هذه المسائل في وقت الخيار كانت طالقا وكانت عليها الف  
 وان ضمنتها بعد وقت الخيار لم تكن طالقا ولم يكن عليها شيء قال فجماع هذا اذا كان الشيء تبرها وبه لم يخرج  
 الى مدة ولم يخرج الا في وقت الخيار كالا يجوز ما حصل اليها من امرها الا في وقت الخيار لانه قد تمها وبه قال  
 ولو قال لها ان اعطيتني الف فانت طالق فقالت قد ضمنيت لك الف وأعطته عرضا بان أو نقد أو أقل من  
 الف لم يكن طلاقا الا بان تعطيه الف وفي وقت الخيار فان مضى وقت الخيار لم يطلق وان اعطته الف الا بان  
 يحدث لها طلاقا بعد (قال الشافعي) ولو قال لها انت طالق اذا دفعت الي الف فقد دفعت اليه شيئا ودنا  
 قيته أكثر من الف لم يطلق ولا تطلق الا بان تدفع اليه الف قال ولو قال لها ان اعطيتني الف درهم  
 فطلقك فاعطته الف درهم لم يلزمه ان يطلقها ولا يلزمه ان يردها الف عليها وهذا موعدا لاجاب طلاق  
 وكذلك ان قال اذا اعطيتني الف درهم فطلقك وهكذا ان قالت له ان اعطيتك الف درهم فطلقني او طلقني  
 قال نعم ولا يلزمه طلاق بما اعطته حتى يقول اذا اعطيتني الف درهم فانت طالق او انت طالق اذا  
 اعطيتني الف درهم فاعطته الف درهم في وقت الخيار ولو قال لها اذا اعطيتني الف درهم فانت طالق

كان هذا أكثر مما في  
 الانفراد من الرجل  
 والرجال بغير اذن  
 الامام وبث رسول  
 الله عمرو بن أمية  
 الضمري ورجلا من  
 الانصار سريه وحدهما  
 وبث عبد الله بن  
 أنس سرية وحده فاذا  
 سن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أن يسري  
 واحد لم يصيب غرة  
 وبسمل بالخدمة أو  
 يقتل في سبيل الله  
 فحكم الله تعالى ان  
 ما أوجف المسلمون  
 غنيمته قال ومن سرق  
 من الغنيمه من حر أو عبد  
 حضر الغنيمه لم يقطع  
 لأن الحر سها ورضخ  
 للعبد ومن سرق من  
 الغنيمه وفي أهلها أو به  
 أو ابنه لم يقطع وان كان  
 أخوه أو امرأته قطع  
 (قال المزني) رجه الله  
 وفي كتاب السرقة ان  
 سرق من امرأته لم يقطع  
 قال وما افتح من أرض  
 موات فهي لمن أحياها  
 من المسلمين وما فعل  
 المسلمون بعضهم  
 ببعض في دار الحرب  
 لزمهم حكمه حيث كانوا

انما جعل ذلك لامامهم لاضح الدار عندهم حادثة ولا حقالسلم (وقال) في كتاب السير وروى عن الحكم  
 عليهم حتى يرجعوا من دار الحرب قال ولا أعلم احدا من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا ان يكون خلف الذين يقتلون أسمة من المشركين  
 خلف القتل وانحرز لم تبلغهم الدعوة فلا يقتلون حتى يدعوا الى الايمان فان قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى من قتله الدية



﴿باب ما أحرره المشركون من المسلمين﴾ (قال الشافعي) رحمه الله عليك المشركون ما أحرزوه على المسلمين بحال أباح الله لأهل دينه ملكاً أحرارهم ونسائهم وذرياتهم وأموالهم فلا يساؤون المسلمين في شيء من ذلك أبداً. قد أحرزوا فاته التي صلى الله عليه وسلم وأحرزها منهم الانصارية فأي جعل الله اليها عليه الصلاة والسلام شيئاً (١٨٩) وجعله على أصل ملكها وأقلاق

فأعطته ألف درهم طرية لم تطلق إلا بأن تعطيه وزن سبعة . ولوأعطته الفانيلة طلت لأني أقدحهم  
وزياده وكان كمن قال أن أعطيني الفانبات طاتي فأعطته الفانوزياده (قال الشافعي) رحبته تعالى ولو  
أعطته الفانريثة حردوة فإن كانت فضة يقع عليها اسم الدرهم طلت وكان له عليها أن يبدله أياها وإن  
كانت لا يقع عليها اسم الدرهم أو على بعضها لم يفتأ لأنها ليست فضة لم تطلق . ولوقال أن أعطيني عدا  
فانت طاتي فأعطته عدا أي عدا كان أعوراً وعيباً فهي طاتي ولا عاك العبد وله عليها صدق مثلها  
وكذلك لو قال لها أن أعطيني شاة مائة أو تغزير أو زرق فانت طاتي فأعطته بعض هذا كانت طالقان  
هذا كقولها إن دخلت الدار فانت طاتي ولا عاك شيأ من هذا ورجع عليها هر مثلها في كل مثلها من  
هذا وإن قال لها أن أعطيني شاة ربعاً فانت طاتي فأعطته إياه كانت طالقان وحده  
عبداً كان له رده ورجع عليها هر مثلها وإن أعطته عبداً فوجده مديراً لها لم يكن له رده لأن شاة  
وإن وجده مكاتباً لم يكن له ولو هجر بعد ما يملكها لم يكن له لأن العقد فوق عليه وهو لا يجوز بيعه وإن وجده  
حراً أو لغيرها فيه شرك لم يكن له ولو سلمه صاحبه وكان له في هذا كله هر مثلها

ماسواهم فالتفتهم (قال الشافعي) وإذا دخل الحربى التائبان فأودع وباع وزك ما لا ثم قتل بدار الحرب فبيع ماله مضمون (وقال) فى كتاب المكاتب مردود إلى ورنه لأنه ماله أمان (قال المزني) رحمه الله هذا عندى أصح لأنه إذا كان حياً لا نفيم ماله فى دار الإسلام لأنه ماله أمان فوارثه فمقتاتته قال ومن خرج التائب من مسلم أحرز ماله وموعار ولده حصر الذى صلى الله عليه وسلم لم يقر بظنة فأسلم

انسانعة فاحزلهما السلامهما أموالهما وأولادهما الصغار وسواء الارض وغيرها ولودخل مسلم فاشتري منهم داراً وأرضاً وغيرها ثم ظهر على الدار كان للشرى وقال أبو حنيفة وأبو يوسف الارض والدار في والرفق والمتاع للشرى وقال الا وراعى فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة نفلى بين المهاجرين (١٩٠) وأراضهم وديارهم وقال أبو يوسف لانه عفا عنهم ودخلها عنوة وليس النبي صلى الله عليه وسلم مكة عنوة نفلى بين المهاجرين (١٩٠)

وسلم في هذا كغيره (قال الشافعي) مادخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وما دخلها الا صلحا والذين قالوا واذا في قتلهم بنو فنانة قتلة خزاعة وليس لهم بمكة دار انفسها بوالها واما غيرهم ممن دفع فادعوا ان خالد ابداهم بالقتال ولم ينفذوا لهم الا امان وادعى خالد انهم بدؤوه فأسلوا قبل ان يظهر لهم على شيء ومن لم يسلم صار الى قبول الايمان بما تقدم من قوله عليه السلام اني سلاحه فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن قال من يغم ولا يقتدى الابعاء صنع عليه الصلاة والسلاما كان له خاصة فين في الكتاب والسنة وكيف يجوز قوله لم يجعل بعض مال المسلم قاي وبضعة غير في أم كيف يغم مال مسلم بحال (قال المزني رحمه الله) قد أحسن والله الشافعي في هذا وجود

الواحدة تحالفها وكان له مهر مثلها قال ولو قالت له طلقني على ألف وأقامت شاهد اخلف وكانت امرأته ولو كانت المسئلة بحالها فقال لطلقتك على ألفين فلم تقبلي وحدثت كان القول قولها في المال ولم يزره الطلاق لانه لم يقر بالطلاق اذ زعم انه لم يقع قال ولو ادعت انه خالها وبجدها قامت شاهد بانها خالها على مائة وشاهد انه خالها على ألف أو عرض فالتبادة لا اختلافهما باطلة كلها وبخلف قال وهكذا لو كان هو المدي انه خالها على ألف وأقام مهرها شاهد آخر بالعين أو بعرض فالتبادة باطلة وهي تجحد لزهر الطلاق باقراره ولم يزره المال وحلفت عليه ولا علك الرجعة لانه يقر بان طلاقه طلاق خلع لا علك فيه الرجعة قال ولو قالت لم أسألك أن تطلقني ثلاثا بألف فلم تطلقني الواحدة وقال بل طلقك ثلاثا فان كان ذلك في وقت الخبار فهي طالق ثلاثا وله الألف وان كان اختلافهما وقد مضى وقت الخيار تحالفا وكان له مهر مثلها (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوج والبينة والطلاق واقع ولا علك فيه الزوج الرجعة لانه مقر بطلقتك على غير شيء فأقول قول المرأة وعلى الزوج البينة والطلاق واقع ولا علك فيه الزوج الرجعة لانه مقر أن لا رجعة له على المرأة فيه وأن عليها مالا فلا يصدق فيما يدعي عليها ويصدق على نفسه قال ولو قالت المرأة لم أسألك أن تطلقني بألف ففسي وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد على غير شيء وقال هو بل طلقك قبل ان يفسى وقت الخيار كان القول قول المرأة في الألف وعلى الزوج البينة والطلاق لازم له ولا علك الرجعة قال ولو قالت طلقني أمس على غير شيء فقال بل طلقك اليوم بألف فهي طالق اليوم باقراره ولا علك الرجعة ولا شيء له عليها من المال لانها لم تقر به

(باب ما يفتدي به الزوج من الخلع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا على أن تعطيني ألفا فلم تعطه ألفا فليست طالقا وهو كقوله أنت طالق ان اعطيني ألفا وانت طالق ان دخلت الدار وهكذا ان قال لها أنت طالق على أن علك ألفا فان اقربت بألف كانت طالقا وان لم تقصمها لم تكن طالقا قال وهذا مثل قوله لها أنت طالق ان ضمنت لي ألفا قال ولو قال لها أنت طالق وعلك ألف كانت طالقا واحدة علك الرجعة وليس علم ألف وهذا مثل قوله أنت طالق وعلك ألف وأنت طالق وحسنه وطالق وقبضه قال وان ضمنت له الألف على الطلاق لم يزره وهو علك الرجعة كالواحدة الآن طلاقها فطلقها واحدة ثم قالت له اجعل الواحدة التي طلقني ثلاثا بألف لم تكن بائنا وان أخذتمنا علمها ألفا فاعلمه ردها عليها قال ولو تصادقا على أنهما أسأته الطلاق بألف فقال أنت طالق وعلك ألف كانت عليها وكان الطلاق بائنا قال ولو قال لامرأته أنت طالق ان اعطيني عبدك فاعطته اياه فاذا هو حوطقت ورجع عليها بمهر مثلها ولو قالت له اخلني على ما في هذه الجر من الخل وهي معلومة خالها فوجد من خرواق الطلاق وكان عليها مهر مثلها

(خلع المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرأة الذميمة من زوجها بخمر بعينه أو بضعة فدفعها اليه ثم جابا بعد البناجرنا الخلع ولم يرد عليها شيء ولو لم تدفعها اليه ثم رفعوا البناجرنا الخلع وأبطلوا الخمر وجعلته عليها مهر مثلها قال وهكذا أهل الحرب ان رضوا بحكمنا لا يتخالفون الذميين في شيء الا أن لا تحك على الحريين حتى يحتجعا على الرضا وتحكم على الذميين اذا جاء أحدهما قال ولو أسلم أحد الزوجين وقد تصادقا فكذا وان لم يتقاضا بل انخر بينهما وكان له عليها مهر مثلها لا يجوز ان كان هو المسلم لم يأن بأخذ خمره وان كانت هي المسلمة أن تعطي خمره ولو قبضها منها بعد ما يسلم عز روك له

أو يكون فيه أب أو ابن وحكم السبي (قال الشافعي) رحمه الله ان وقع على حارية من الغنم قبل القسم فعلمه عليها مهر مثلها أو دية في الغنم وينهى ان جهل ويعزر عن واحد للشبهة لان له فيها شيا قال وان أحصوا الغنم فعلم كم حصة فيها مع جماعة أهل المغنم سقط عنه بقدر حصته منها وان جلت ففكها وتقوم عليه ان كان بها جمل وكانت له أم ولد وان كان في السبي ابن وأب لرجل لم

يعتق عليه حتى يقبضه وانما يعتق عليه من اجتهله بشراء أو هبة وهو لو ترك حقه من مثنيه لم يعتق عليه حتى يقسم (قال المزني رحمه الله)  
 وإذا كان فيهم إمامه فلم يعتق منه عليه نصيبه قبل القسم كانت الأمة تحمل منه من أن تكون له أم وأد أبعد قال ومن سبي منهم من الحرأثر  
 فقد رقت وبانت من الزوج كأن معها أولاً ولكن سبي النبي صلى الله عليه (١٩١) وسلم نساء أو طاس وبني المصطلق

وزنا لهم جمعاً قسم  
 السبي وأمر أن لا يطوا  
 حامل حتى تضع ولا  
 حائل حتى تحيض ولم  
 يسأل عن ذات زوج  
 ولا غيرها وليس قطع  
 العصبة بينهما وبين  
 أزواجهن بأكثر من  
 استباحتهن ولا يفرق  
 بينهما وبين ولدها حتى  
 يبلغ سبع أو ثمان  
 سنين وهو عندنا استغناء  
 الولد عنها وكذلك ولد

عليها ماهر مثلها إن طله وكذلك لو كانت هي المسئلة فدفعتها إليه عززت وكان له عليها ماهر مثلها إن طله  
 وهكذا كل ما حرم وإن استعملوه ما امل أن يفرز وغير فهم في جميع الأحكام كالمسلمين لا يختلف الحكم  
 عليهم وعلى المسلمين الأفياء وصفت مما مضى في الشراء ولا رد في الإسلام  
 (الطلع إلى أجل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرأة من زوجها بشئ مسمى إلى  
 أجل فالخلع جائز وما سمي من المال إلى ذلك الأجل كما تكون السووع ويجوز فيه ما يجوز في البيع  
 والسلف إلى الأجل وإذا اختلفت بنيب موصوفة إلى أجل مسمى فالخلع جائز والنسابة لازمة وكذلك  
 رقبتي وما شية وطعام يجوز فيه ما يجوز في السلف ويرد فيه ما رد في السلف قال ولو تركت أن تسي  
 حيث يقبض منه الطعام أو تركت أن تسي بعض صفة الطعام باز الطلاق ورجع عليها ماهر مثلها قال  
 ولو قالت المراء أنا أنك أن تطلقني بألف فغض وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد على غير شئ وقال هو  
 بل تطلقني قبل أن يغض وقت الخيار كان القول قول المرأة في الألف وعلى الزوج النسيبة والطلاق لازم له  
 ولا يلزم الرجعة

### ﴿العقد﴾

الولد فاما الاخوان  
 فيفرق بينهما وانما تبع  
 أولاد المتركين من  
 المتركين بعد موت  
 أمهاتهم إلا أن يلقوا  
 فيصروا بالإسلام (قال  
 المزني رحمه الله) ومن  
 قوله إذا سبي الطفل  
 وليس معه أبواه ولا  
 أحدهما أنه مسلم وإذا  
 سبي ومعه أحدهما  
 فعلى دينهما حتى هذه  
 المسئلة في قوله أن  
 يكون سبي الأطفال  
 مع أمهاتهم فثبت في  
 الإسلام حكم أمهاتهم  
 ولا يوجب إسلامهم  
 موت أمهاتهم (قال  
 ومن اعتق منهم فلا

﴿عدة المدخول بها التي تحيض﴾ (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى  
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء قال والاقراء عندنا والله تعالى أعلم الأظهار فان قال قائل  
 ما دل على أنها الأظهار وقد قال غير الخ الحيز قبل دلالاتنا أولهما الكتاب الذي دلت عليه السنة والآ خر  
 اللسان فان قال وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نفع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فلما رجعا لم يسكنها  
 حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز  
 وجل أن تطلق لها النساء (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سماع  
 ابن عمر يذكر ملاق امرأته حائضاً وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم فإذا طهرت فليطلق أو لجمك وتلا  
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أو في قبل عدتهن (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى أن الشككت (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن العدة الطهر  
 دون الحيض وقرأ فطلقوهن لعدتهن أن تطلق طاهر الأهم حاجته تستقبل عدتها ولو طلقت حائضاً  
 لم تكن مستقبلة عدتها إلا بعد الحيض فان قال فاللسان قيل القراء اسم وضع بمعنى فلما كان الحيض  
 دمار خيال الرحم فيخرج والطهر دم محتبس فلا يخرج كان معروفة من لسان العرب أن القراء المحبس لقول  
 العرب هو يقرى الماء في حوضه وفي سقائه وتقول العرب هو يقرى الطعام في شدقه يعني يحبس الطعام  
 في شدقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله  
 تعالى عنها أنها انتقلت خمسة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الحيض الحضة الثالثة قال ابن شهاب  
 فذكر ذلك لعروة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جلد لها في ذلك ناس فقالوا إن الله تبارك  
 اسمه يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها صدقتم وهل تدرون ما الاقراء أقراء الأظهار

ورث كمثل أن لا تقوم بنسبه بينة (باب المارضة) (قال الشافعي) رحمه الله وأبأس بالمبارزة وقد بارز يوم بدر عدي بن  
 الحارث وجرى بين عبد المطلب وعلي بن أبي طالب بان النبي صلى الله عليه وسلم ولما رزح محمد بن مسلمة من حياوم خير بأمر النبي صلى الله  
 عليه وسلم وبارز يومئذ ابن زيد بن العوام يسيراً وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الخندق عمر بن عبدود (قال الشافعي) رحمه الله

فأذا بارز مسلم مشرك أو مشرك مسلماً على أن لا يقاتله غيره وفي ذلك له فان ولي عنه المسلم أو جرحه فأنقضه فلهما أن يحملوا عليه ويقتلوا ولا ينقضه ما قد اتفقوا عليه ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن حتى يرجع إلى غير جرح من الصف فلا يكون لهم قتله ولهم دفعه واستنقاذ المسلم منه فان امتنع وعرض دونه (١٩٢) ليقاتلهم فأتوا له لأنه نقض أمان نفسه أعان جرحه على أن يقاتله بعد أن لم يكن في عبيدة

قتال ولم يكن له عبيدة  
أمان لا ينفون به عنه ولو  
أعان المشركون  
صاحبهم كان حقا على  
المسلمين أن يمتنعوا  
صاحبهم ويقتلوا  
أعان عليه ولا يقتلون  
المبارز ما لم يكن استعدهم

(باب فتح السواد)  
وذكر ما وقفه الإمام  
من الأرض للمسلمين

(قال الشافعي رحمه  
الله ولا أعرف ما أقول  
في أرض السواد إلا  
بظن مقرون إلى علم  
وذلك في وجدة أصح  
حديث يرويه الكوفيون  
عندهم في السواد ليس  
قصة بيان ووجدت  
أما حديث من أضافهم  
تخالفه منها أنهم  
يقولون أن السواد صلح  
ويقولون أن السواد  
عشوة ويقولون بعض  
السواد صلح وبعضه  
عشوة ويقولون إن جرير  
ابن عبد الله الجلي وهذا  
أثبت حديث عندهم  
فيه (قال الشافعي)  
أخبرنا الثقة عن  
إسماعيل بن أبي خالد عن  
قيس بن أبي حازم عن

أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا بر الذي قالت عائشة أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت إذا طعنت المطلقة في الدم من الحضة الثالثة فقد برئت منه أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الأوصيين حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحضة الثالثة وقد كان ظلفها فكتب معاوية إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب إليه زيد أنها إذا دخلت في الدم من الحضة الثالثة فقد برئت منه ويرى أنها ولا تراه ولا يرى أنها ولا تراه ولا يرى أنها ولا تراه قال إذا طعنت المطلقة في الحضة الثالثة فقد برئت منه ويرى أنها ولا تراه ولا يرى أنها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحضة الثالثة فقد برئت منه ويرى أنها ولا تراه ولا يرى أنها أخبرنا مالك عن الفضيل بن أبي عبد الله مولى المهري أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن المزاة إذا طلق فدخلت في الدم من الحضة الثالثة فقالا قد برئت منه وحلت أخبرنا مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب أنهم كانوا يقولون إذا دخلت المطلقة في الدم من الحضة الثالثة فقد برئت منه ولا ميراث (قال الشافعي) والافراء الأظهار والله تعالى أعلم فإذا طلق الرجل امرأته طارها قبل جماع أو بعده أعندت بالطهر الذي وقع عليها فيه الطلاق ولو كان ساعة من نهار أو نعتد بطهر من ثمينين بين حضتين فإذا خلت في الدم من الحضة الثالثة حلت ولا يؤخذ بأدنى الفرة الأولى الآن يكون فبما يرى أن وقوع الطلاق وبين أول حض ولوطفها حائضا ثم تعتد بتلك الحضة فإذا طهرت استقبلت الفرة قال ولوطفها فالما وقع الطلاق حاضبة فان كانت على يقين من أنها كانت طاهرا حين تم الطلاق ثم حاضت بعد تمامه بطريقة عين فذلك فرة وإن علمت أن الحيض وتمام الطلاق كانا معا استأنفت العدة في طهرها من الحيض ثلاثة قروء وإن اختلفا فقال الزوج وقع الطلاق وأنت حائض وقال المرأه بل وقع وأنا طاهرا فأتوا قولها بمن ينسبها أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال أوتيت المرأة على فرجها (قال الشافعي) وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فهو أحق بهما لم تر الدم من الحضة الثالثة فإذا رأت الدم من الحضة الثالثة فقد حلت منه وهو غاطب من الخطاب لا يكون له عليها رجعة ولا ينكحها إلا كما ينكحها مستأثرا ولو شهد من ورثها رضاها وإذا رأت الدم في وقت الحضة الثالثة نوما ثم انقطع ثم عاودها بعد أو لم يعاودها أو ما أكرت أو وقت فذلك حيض تحل به قال وتصدق على ثلاث حيض في أقل ما حاضت له امرأة قط وأقل ما علمت من الحيض يوم وان علمت أن طهر امرأته أقل من خمس عشرة صدقة المطلقة على أقل ما علمت من طهر امرأته وجعلنا القول قولها وكذلك أن كان يعلم منها أنها نذرت حيفها وطهرها وهي غير مطلقة على شيء فاعتد مثله فلما قولها مع غيرها وإن ادعت ما لم يكن يعرف منها قبل الطلاق ولم يوجد في امرأته تصديق أنما يصدق من ادعى ما يعلم أنه يكون مثله فأما من ادعى ما لم يعلم أنه يكون مثله فلا يصدق وإذا لم أعدها في وقت مدة تصديق في مثلها وأقامت على قولها فنقضت ثلاثا لحقتها وحلت بينها وبين النكاح حين أن يمسكن أن تكون صدقت ومتى شاء زوجها أن أحلفها ما انتقضت عدتها ففعلت ولورأت الدم من الحضة الثالثة ساعة أو دفعة ثم ارتفع عنها يومين أو ثلاثا أو أكثر من ذلك فإن كانت الساعة التي رأت فيها الدم والدفعه التي رأت فيها الدم في أيام حيفها نظرنا فإن رأت صفرة أو كدرة ولم تر طهرها حتى تكمل يوما أو ليلة فهي حيض تحل

جرير قال كانت بجيلة ربع الناس قسم لهم ربع السواد فاستغفروا ثلاثا وأربع سنين شك الشافعي ثم قدمت على عدتها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومضى فلاة بنت فلان امرأة منهم قد سماها ولم يحضر في ذكرها فقالوا لاني قاسم مسؤول لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) وكان في حديثه وعاصمي من حتى فيه نيفا وثمانين دينارا وكان في حديثه

فقلت فلا بد فتشهد أبي القاسم فوثب سهمه ولا سلم حتى تعطيني كذا وكذا فأعطاهما به (قال الشافعي) رحمه الله في هذا الحديث دلالة  
أدأ على جرير أعوضا من سهمه والمراد أعوضا من سهم أبي علي أنه استأطاب أنفُس الذين أوقفوا عليه فتركوا حقوقهم به فجعله وقفا للجن  
وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم هو وزن وقسم الأربعة الأخماس بين الموحدين ثم جاءته (١٩٣) وفود هوازن مسلمين فسأله أن يمن

عليهم وأن يرده عليهم  
ما أخذ منهم فخيرهم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بين الأموال والتي  
فقالوا خير تبين  
أحبابنا وأموالنا فاختار  
أحبابنا قوله النبي  
صلى الله عليه وسلم رحمه  
نحن أهل بيت فقم  
بذلك المهاجرون فتركوا  
له حقوقهم وسرع  
بذلك الأنصار فتركوا  
له حقوقهم ثم بقي قوم  
من المهاجرين والأنصار  
يؤفرون على كل  
عشرة واحد منهم قال  
"سوف يطب أنفُس  
من بقي منكم فله على  
كذا وكذلك الأهل إلى  
وقت ذكره قال بخاؤه  
يطب أنفسهم إلا أقرع  
أبن عباس وعيسى بن  
يوسف فأنها أبن العبد  
هوازن فلم يكرهها  
صلى الله عليه وسلم على  
ذلك حتى كان هجرته  
بعد بل خدع عتبة  
عن حقه وسلم لهم عليه  
للسلام حق من طب  
تصلح حقه قال  
وهذا أول الأمر من يمر  
عندنا في السواد وقومه  
أن كان عترة لا ينبغي

عدها من الزوج وإن كانت في غير أيام الحيض فكذلك إذا أمكن أن يكون بين رؤيتها والدم والحض قبله  
قدر طهر فإن كان في علمها من الطهر الذي يلي هذا الدم أقل ما يكون بين حيضتين من الطهر كان حيضا  
تنقضي به عدها وتنقطع نفقتها كان على الرجعة وترك الصلاة في تلك الساعة وصلت إذا ظهرت  
وتركت الصلاة إذا عاودها الدم وإن كانت رأت الدم بعد الطهر الأول بيومين أو ثلاثا أو أكثر ما لا يمكن  
أن يكون طهر لم تحبل به من زوجها لم تنقطع نفقتها ونظرنا أول حيض يحضه فحطنا عدها تنقضي به  
وإن رأت الدم أقل من يوم ثمرات الطهر لم يكن حيضا وأقل الحيض يوم وليلة والكدره والصفرة في أيام  
الحيض حيض ولو كانت المسئلة بحالها فطهرت من حيضة أو حيضتين ثم رأت دما فطبق عليها فإن كان  
دمها بنفسه فكونت في أيام حرقانها مستحدا وفي الأيام التي بعده رقيقا قليلا لحضها أيام الدم المتجدد الكثير  
وطهرها أيام الدم الرقيق القليل وإن كان دمها مستحدا كله كان حيضا بقدر عدها أيام حيضها فمما مضى  
قبل الاستحاضة وأدارت الدم في أول الأيام التي أجعلها أيام حيضها في الحيضة الثالثة تحلت من زوجها (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى جعل الله تعالى نكاحه من الحيض من النساء ثلاثة قروء وعده من لم تحض  
ثلاثة أشهر وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستحاضة أن تقول الصلاة في أيام حيضها إذا كان دمها  
ينفصل وفي قدر عدها أيام حيضها قبل أن يصيبها ما أصابها وذلك فيما ترى إذا كان دمها لا ينفصل فحطها  
حائضا نازكا للصلاة في بعض دمها وظاهر أصلي في بعض دمها فكان الكتاب ثم السنة بدلان على أن  
للمستحاضة طهرا واحدا في كل شهر والله تعالى أعلم أن تعدد المستحاضة الأربعة قروء ٥ قال فإذا أراد زهر  
المستحاضة طلاقها السنة طلقها طهرا من غير جماع في الأيام التي تأمر فافهم بالفضل من دمها من  
والصلاة فإذا طلقت المستحاضة أو استحضت بعدما طلقت فإن كان دمها مستحاضا فكونت منه ثمر آخر  
قائي وشي رقيق إلى الصفرة فأيام حيضها في أيام الأجر القائي وأيام طهرها في أيام الصفرة فعدها ثلاث  
حيض إذا رأت الدم الأجر الثاني من الحيضة الثالثة انقضت عدها قال وإن كان دمها مستحاضا فحط  
كما وصفتنا فإن كان لها أيام حض معروفة فأيام حيضها في الاستحاضة عدها أيام حيضها المعروف وقطعها  
إن كان حيضها في أول الشهر أو وسطه أو آخره فثلاث أيام حيضها فإذا كان أول يوم من الحيضة الثالثة فقد  
انقضت عدها وإن كان حيضها مختلفا فكونت مرة ثلاثا ومرة تسعا ومرة تسعا ثم استحضت أمرتها  
أن تدع الصلاة أقل أيام حيضها ثلاثا وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل  
لم تسبق أنهما حاض خير من أن تدع الصلاة وهي علم واجب وأحوالها وأحوالها وأحوالها وأحوالها  
ثلاث لا زملها وتقلين وزوجها بدخل أول يوم من أيام حيضها الثالثة وليس في عدها الحيضتين الأولين  
شيء يحتاج للحفا أنت على ثلاث أو تسع وأيام طهرها فلا حاجة بالنسبة إليها قال وإن كانت أمرت أن تغسل  
أيام حيضها ابتدئت مستحاضة أو كانت غيبته تركت الصلاة أقل ما مضى أمرت أن تغسل وتغسل وتغسل  
وهو أقل ما علمنا أمرت أن تغسل فإن كانت قد عرفت وقت حيضها فاستدبر كمال الصلاة في بيت الحيضتها  
وإن كانت تعرف ما تغسلها من الحيض من أول هلال يأتي عليها بدخول الطلاق فإذا استهل الهلال الثالث  
انقضت عدها منه ولو طلقت أمرت أن تغسل أو مستحاضة فكلت تحض وما وظهر يوما أو يومين  
وتظهر يومين أو ما لا يجمع عدها تنقضي بثلاثة أشهر وذلك للمعروف من أمر النساء أنهن يحضن  
في كل شهر حيضة فأنظر أي وقت طلقها به فاحبسها ثم كذا حتى إذا دخلت في الشهر الثالث حط

(٣٥ - الام خمس) أن يكون قسم الأعراس لغير كبر قدره ولو فوتت عليه ما ينبغي أن يقب عتقه ثلثين  
ولو كان القسم ليس لمن قسمه ما كان له منه عوض وإن كان عليهم أن ردوا الفلحة وبقا علم كلف كان وهكذا من صلى الله عليه وسلم في  
خير وبقي فخر فلان أوقف عليها أربعة أخماس وليس لاهل في طلب نفسها عن حقها فإثر الام نظر المسلمين أن يجعلها وقفا عليهم

تقسم غلته عليهم على أهل الفي والصدقة وسبب يرى الامام ومن لم يطب نفسا فهو أحق بغاله وأي أرض فكتت صلحا على أن أرضها لاهلها  
يؤدون فيها ثريا فليس لاحد اخذها من أيديهم وما أخذ من خراجها فهو لاهل الفي بدون أهل الصدقات لأنه من مال مشترك  
واتفاق بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها (١٩٤) أن ذلك وإن كان من مشترك فقدمك المسلون وقبة الأرض فليس

بحرام أن يأخذ منه صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقر لانه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وقت عليه ولا بأس أن يكثر المسلم من أرض الصلح كما يكثر ديوانهم والحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج والمشاركة أن يدخل المبدع الحرام إنما هو خراج الجزية وهذا كراه

باب الاسير يؤخذ عليه العهدة لا يهرب أو على الفداء

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أسر المسلم فأخذه المشركون على أن لا يخرج من بلادهم إلا أن يغلبوه فله أن يخرج لا يسعه أن يقيم ويحتمل بين يديه وليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم لانهم إذا آمنوه فهم أمان منه ولو حلفوه مطلق كفر ولو حلفوه على فدا على وقت فإن لم يفعل عدلى أسره

من زوجها وذلك أن هذه مخالفة للسكاسة التي لها أم حيض كحض النساء فلا يجب دم معنى أولى بتوقيت حضتها من الشهر لأن حضتها ليس بين ولو كانت تحيض خمسة عشر متتابعة أو بينها فصل وتطهر خمسة عشر متتابعة لا فصل بينها جعلت عدتها بالطهر ثلاثة قرو و قال وعدة التي تحيض الحيض وإن تباعد عنها كانت تحيض في كل سنة أو ستين فعدها الحيض وهكذا إن كانت مستحاضة فكانت لها أيام تحيضها كما تكون تطهر في أقل من شهر فتدخل الحيضة الثالثة كذلك لا تدخل الحيضة الثالثة وإن تباعدت وكذلك لو أُرِضت فكان حيضها يرفع الرضاغ اعتدت بالحيض قال وإذا كانت تحيض في ثلث شهور أو شهرين فطلعت فرفعتا حضتها تسعة أو مائة خمسة ترفعتا حضتها تسعة تسعة لتحل الأرواح الأبدن ولها في الدم من الحيضة الثالثة وإن تباعدت ذلك وطال وهي من أهل الحيض حتى تبلغ أن تأس من الحيض وهي لا تأس من الحيض حتى تبلغ السن التي من بلغها من نساء لم تحض بعدها فإذا بلغت ذلك خرجت من أهل الحيض وكانت من الموبسات من الحيض اللاتي جعل الله عز وجل عددهن ثلاثة أشهر واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت سن الموبسات من الحيض لا تحلوا إلا بالثلاثة أشهر وهذا شبه والله تعالى أعلم بظاهر القرآن لأن الله تبارك وتعالى جعل على الحيض الإقرار على الموبسات وغير البراوغ المشهور فقال واللاتي ينسن من الحيض من نساءكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر فإذا كانت تحيض فإنها تصبر إلى الأياس من الحيض بالن التي من بلغها من نساءها أو أكثرهن لم تحض فيقطع عنها الحيض في تلك المدة وقد قيل إن مدتها كالأجل وهو أربع سنين ولم تحض كانت مؤسبة من الحيض فاعتدت ثلاثة أشهر وقد نرى تسعة أشهر والله تعالى أعلم ثم عدت ثلاثة أشهر قال والحيض ينبا بعد عدة المرأة تنقضي بأقل من شهرين إذا حاضت ثلاث حيض ولا تنقضي إلا ثلاث سنين وأ كثر أن كان حضها ينبا بعد لانه إنما جعل علىهن الحيض فبعدت عنه وإن تباعد وإن كانت البراءة من الحمل تعرف بأقل من هذا فإن الله عز وجل حكم بالحيض فلا أحله إلى غيره فلها إذا اعتدت الحيض حتى تؤيس من الحيض بما وصفت من أن تنصير إلى السن التي من بلغها من نساءها لم تحض وقد روي عن ابن مسعود وغيره مثل هذا القول أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده هاشمية وأصارية فطلق الأنصارية وهي ترضع فربت بها تسعة ثم لم تحض فقالت أنا أرضها أمض فاحتصوا إلى عثمان فنقض الأنصارية بالمرات فقامت الهاشمية عثمان فقال هذا ابن عمك هو أشار علينا بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر ما أخبره أن رجلا من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع ابنته فكثرت سبعة عشر شهرا التحيض عن الرضاغ أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر وأما غيبة فقلت إن امرأته أتتني بدين ثوب فقال لاهلها جلوني إلى عثمان فحلفوه السبعة ذكره شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان ما ريان فقالا نرى أنها أرضها أمضت وورثان ماتت فإنها ليست من القواعد اللاتي قد ينسن من الحيض وليسن من الإكبار اللاتي لم يبلغن الحيض ثم هي على عدة حضها ما كان من قبل أو كثر فرجع حبان إلى أهله فأخذت فاعادت الرضاغ حاضت خمسة ثم حاضت خمسة أخرى ثم توفي حبان من قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدة التي في عهد زوجها وورثته أخبرنا سعيد بن جريج أنه بلغه عن عمر بن عبد العزيز رقي امرأته حبان مثل خير عبد الله بن أبي بكر

(٢) قوله أربع سنين ولم تحض الخ لعل فيسقطا ووجهه وهي أربع سنين فإن مضت أربع سنين ولم تحض الخ

أخبرنا فلا يصح ولا يصح العلم أن يعود ولو امتعوا من تحلته إلا على مال يصطهم فلا يصطهم بمشاة لانه مالا كرهوه على دفعه فيخرج ولو أعطاهم على شيء أخذ منهم لم يحل له إلا أن يأخذ منهم إنما المخرج عندما استكره عليه (قال) وانقدم ليعمل ليعجزه من هذه الآية

قال الله تعالى يظهر على الدين كله ولو كرم المشركون وروى مسند أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذهلك كسرى فلا كسرى بعده واذنا  
هالك قصير فلا قصير بعده والذي نفسي بيده لتنفق كنوزها في سبيل الله (قال) وأما في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى  
منه فقال صلى الله عليه وسلم عزة مملكتك قال وحفظنا أن قصيرا كرم كتابه ووضع (١٩٥) في مسند فقال صلى الله عليه وسلم

ثبت ملكه (قال)

الشافعي رحمه الله

ووعده رسول الله صلى الله

عليه وسلم الناس فقع

فارس والشام فأغزى

أبو بكر الشام على

نفسه من قصصها لقول

النبي صلى الله عليه وسلم

فقع: بها ومن نخبها

في زمن عمر وفتح عمر

رضي الله عنه العراق

وفارس (قال الشافعي)

رحمه الله تعالى فقد

أظهر الله دين نبيه صلى

الله عليه وسلم على سائر

الاديان بأن أمان لكل

من تبعه أنه آمن وما

خالقه من الاديان

فما نزل وأظهره بأن

جاء الشرك ذنان

دين أهل الكتاب ودين

أمين ففهر النبي صلى

الله عليه وسلم الأمين

حتى نازا الاسلام طويلا

وكرها وقتل من أهل

الكتاب وسجى حتى

دان بعضهم بالاسلام

وأعطى بعض الجزية

صاغرين وجرى عليهم

حكمه صلى الله عليه

وسلم قال فهذا ظهوره

على الدين كله قال

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

رسائل ونظيره

أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء المرأة تطلق وهم يحسبون أن يكون الحيض قد أبرعنا ولهم  
لهم ذلك كيف تفعل قال كما قال الله عز وجل إذا بنيت أعتدت ثلاثة أشهر قلت ما ينتظر بين ذلك  
قال إذا بنيت أعتدت ثلاثة أشهر كما قال الله تبارك وتعالى أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء  
أنعتد أقراءها ما كانت أن تقارب وتواعدت قال نعم كما قال الله تبارك وتعالى أخبرنا سعيد عن  
التي عن عمرو بن دينار في امرأة أطلعت حاضنة أو حاضنة ثم رفعتها حاضنة فقال أما أو الشفاء  
فكان يقول اقراؤها حتى يعلم أن لها ثبوت من الحيض أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سمعه يقول عدة  
الطلق للأقراء وان تواعدت (قال الشافعي) وان طلقت فارتفع محضها وأما حاضنة أو حاضنة  
لم تغل الأبيضة ثلاثة أشهر بعد ذلك فلا ينفك ثلاث السن استأنفت ثلاثة أشهر من يوم تبلغها أخبرنا مالك  
عن يحيى بن سعيد ويزيد بن عبد الله بن قيس عن ابن المسيب أنه قال قال ابن جريج إن طلقها أباها طلقت  
حاضنة حاضنة أو حاضنة ثم رفعتها حاضنة فانتظر تسعة أشهر فإن بان بها حل فذلك ولا أعتدت بعد  
التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت (قال الشافعي) فذلكم قول عمر بن الخطاب في المرأة قد بلغت السن التي  
من بلغها من نساها يشتر من الحيض فلا يكون مخالفا لقول ابن مسعود وذلك وجهه عندنا ولوان امرأة  
بثنت من الحيض طلقت فاعتدت بالشهور ثم حاضنت قبل أن تكمل بالشهور فسقط عدة الشهور  
واستقبلت الحيض فان حاضت ثلاث حيض فقد قضت عدتها وان لم تحضها حتى مرت عليها بعد الحاضنة  
الأولى تسعة أشهر استقبلت العدة بالشهور وان حاضت عليها ثلاثة أشهر قبل أن تحيض فقد كملت عدتها  
لأنها من الأولى يشتر من الحيض فان حاضت قبل أن تكمل الثلاثة الأشهر فقد حاضت حاضنة تستقبل  
تسعة أشهر فان حاضت فيها أو بعد ما في الثلاثة الأشهر فقد كملت وان لم تحض فيها أعتدت فإذا مرت  
بها تسعة أشهر ثم ثلاثة بعدها حلت ولو حاضت بعد ذلك لم تعتد بعد بالشهور قال والذي روى عن عمر  
عندي يحتل أن يكون أنما قاله في المرأة قد بلغت السن التي يؤمن مثلها من الحيض فأقول يقول عمر على  
هذا المعنى وقول ابن مسعود على معناه في الأولى لم يؤمن من الحيض ولا يكونان مختلفين عندي والله  
تعالى أعلم قال الله عز وجل في الآية التي ذكر فيها المطلقات ذوات الأقراء والمطلقات تبرصن بأنفسهن  
ثلاثة قروا الآية (قال الشافعي) فكان ينفك الآية بالسنين أنه لا يحل للطلق أن تكتم ما في رحمها من  
الحيض وذلك أن يحدث لزوج عند خوفه أن تضع عدتها رأى في ارتجاعها أو يكون ملاحا بها أذلها  
لا أراد أن تبين منه فقلع ذلك ثلاث تنقض عدتها فلا يكون له سبيل الرجوع وكان ذلك يحتل الحل مع  
الحيض لأن الحل مما خلق الله تعالى في أرحامهن وإذا سأل الرجل امرأة المطلقة أحمل هي أو هل حاضت  
فبين عندي أن لا يحل لها أن تكتم واحد منها ولا أحدا رأت أنه يعلم الله وأن لم يسألها ولا أحد يعلم الله  
فأجابني أن لا أخبر به وإن لم يسألها لا مذهب في اسم الكتابان على من نزل أنه يخبر بالزجج ما لا يخبره  
من ربيعة أو ترك كما يقع الكتابان على من كتم شها رجل عدته ولو كتمه بعد المألة الحل والأقراء حتى  
خلت عدتها كانت عندي أغنى الكتابان فقلت وكنت وخفت عليها الأثم إذا كتمته وإن لم تزل ولم يكن له  
عليها رجعة لأن الله عز وجل إنما جعله حتى تنقض عدتها فإذا انقضت عدتها فلا رجعة عليها أخبرنا  
سعد عن ابن جريج أنه قال لعطاء امرأة ولا يحل لها أن تكتم ما خلق الله في أرحامهن قال والله لا تكتم  
ليرغب فيهما أدرى أهل الحضيعة أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه سأل عطاء أم حق عليها أن تخبر بمحلها

على سائر الاديان حتى لا يدان الله الاه وتلقى من خلقه (قال) وكانت قرش تملك الشام انما كبرا وكان كبير من حاشمهم وتوفي  
العراق فدخلت في الاسلام ثم كرت في النبي صلى الله عليه وسلم خوفه من انتطاع معناه لها من الشام والعراق فاطردت الكفر  
ودخلت في الاسلام مع خلق ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال صلى الله عليه وسلم اذهلك كسرى فلا كسرى بعده فمك يكر بأرض

العراق كسرى بثبته أمر بعده وقال اذا هلك قصر فلا قصر بعده فلم يكن بأرض الشام قصر بعده وأجابهم عليه الصلاة والسلام على نحو ما قالوا وكان كما قال عليه السلام وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقصر ومن قام بعده بالشام وقال في قصر يثبت ملكه فثبت له ملكه ببلاد الروم إلى اليوم (١٩٦) ونفى ملكه عن الشام وكل هذا متفق يصدق بعينه بعضا

كتاب مختصر الجاهل  
من كتاب الجزية  
وما دخل فيه من  
اختلاف الأحدث  
ومن كتاب الواقدي  
واختلاف الأوزاعي  
وأى حنفية رحمة الله  
عليهم

(باب من يلقى بأهل  
الكتاب)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى انتوت قبائل  
من القرب قبل أن  
يبعث الله محمد صلى الله  
عليه وسلم وينزل عليه  
القرآن فحدثت دين  
أهل الكتاب فأخذ  
عليه الصلاة والسلام  
الجزية من أكيدر  
دومة وهو رجل يقال  
أنه من غسان أو من  
كنانة ومن أهل ذمة

اليمين وعاصمتهم عذب  
ومن أهل بخران وفهم  
عرب فذل ما وصفت  
أن الجزية ليست على  
الأحباب والقبائل  
على الأديان وكان أهل  
الكتاب المشهور عند  
العلماء أهل التوراة ومن  
اليهود والنجيل ومن  
النصارى وكلوا من بني  
اسرائيل وأصحاب

وان لم يرسل الهيايس الهانعة لرغب فيها قال تظهر وتخبى به أهلها فسوف يبلغه أخبرنا سعيد عن ابن  
جرير عن مجاهد قال في قول الله عز وجل ولا يحل لهن أن يكفن ما كنن في أرحامهن المراءى لطلقة  
لا يحل لها أن تقول أنا حبي وليست بحبي ولا أنا حاض وليست بحاض ولا أنت  
بحاض وهي حاض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا إن شاء الله تعالى كما قال مجاهد ما كان من أن  
لا يحل الكذب والآخر أن لا يكتبه الحبل والحض له رغب فراجع ولا تدعها له راجع وليست له  
حاسة الرجعة ولو لم أذكر من الحبل والحض فتغزو الغزو لا يجوز أخبرنا سعيد عن ابن جرير أنه قال  
له طه أرى بيان أرسل إليها فأراد أن يجاعها فقالت قد انقضت عدي وهي كاذبة فلم تزل تقول حتى انقضت  
عديها قال لا وقد خرجت (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء بن شاذان الله تعالى وهي أمة إلا أن رجعها  
فإن رجعها فودعها فقد انقضت عدي ثم أكذبت نفسها فرجعت عليها ثانية ألا ترى أنه إن رجعها  
فقالت قد انقضت عدي فأحلفت فنكحت خلف كانت له عليها الرجعة ولو أقرت أن لم تنقض عديها كانت  
له عليها الرجعة لأنه حق له بمجدة ثم أقرته

(عدة التي يثبت من المحض والتي لم تحض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سمعت من أرضي  
من أهل العلم يقول أن أول ما أنزل الله عز وجل من العدد والمطلقات بثبوت بعض ما بنفسهن ثلاثة قروء فليعلموا  
ما عده المرأة التي لا أقراء لها وهي التي لا تحيض ولا الحامل فإنزل الله عز وجل واللاتي يسنن من المحض من  
نسائكم إن ارتبتم فعدن ثلثة أشهر واللاتي لم يحضن لجعل عدة المؤيسة واللاتي يسنن من المحض من  
وقوله إن ارتبتم فلم يدر ما عده غير ذوات الأقراء وقال وأولات الأجل أجلهن أن يضعن حملهن قال  
وهذا والله تعالى أعلم بشبه ما قالوا وإذا أراد الرجل أن يطلق التي لا تحيض السنة طلقها بأية ساعة شاء  
ليس في وجه طلاقها سنة أنما السنة في التي تحض وكذلك ليس في وقت طلاق الحامل سنة وإذا طلق  
الرجل امرأته وهي من لا تحيض من صغرها أو تبارقا وقع الطلاق عليها في أول الشهر أو آخره أعتدت شهرين  
بالأهلة وإن كان الهلالان معانسا وعشرين وشهرين ثلاثين ليلة في أي الشهر طلقها وذلك أنا نفعيل عديها  
من ساعة وقع الطلاق عليها فإن طلقها قبل الهلال بيوم عديها ثلاثين يوما فإذا أهل الهلال عديها ثلاثين  
هلالين بالأهلة ثم عديها ثلثة أشهر وعشرين ليلة حتى تكمل ثلاثين يوما وليلة باليوم الذي كان قبل الهلالين  
وكذلك لو كان قبل الهلال بأكثر من يوم وعشرين كملت ثلاثين بعد هلالين وحلت وأي ساعة طلقها من ليل  
أنها انقضت عديها بأن تأتي عليها تلك الساعة من اليوم الذي يكمل ثلاثين يوما بعد الشهر من ذلك اليوم  
فتكون قد كملت ثلاثين يوما بعدا وشهرين بالأهلة وله عليها الرجعة في الطلاق الذي ليس بثاني حتى تنقض  
جميع عديها ولو طلقها ولم تحض فأعتدت بالهور حتى أكملها ثم حلت مكانها كانت عديها قد انقضت  
ولو بقي من أكلها الحرفتين فأكثر خرجت من اللاتي لم يحضن لانه لم تكمل ما عليها من العدة بالهور حتى  
صلت من الأقراء وليست بالأقرء وكانت من أهلها فلا تنقض عديها إلا بثلاثة قروء أخبرنا سعيد  
ابن سالم عن ابن جرير أنه قال لعطاء المراءى لطلقة ولم تحض فتعد بالثبوت قصص بعد ما يحض شهران من  
الثلاثة أشهر قال فتعدت من المحض ولا تعدت ظهر الذي قلتمضي (قال الشافعي) ولو ارتفع  
عنها المحض بعد أن حاضت كتبت في القول الأول لا تنقض عديها حتى تبلغ أن تورس من المحض إلا أن  
تكون بلغت السن التي تورس منها قبل من المحض فترس ثلثة أشهر ثم تعدت ثلثة أشهر

الله تعالى أنزل كتابا فيه آيات وقدره تعالى لم ينزل في حرف سوى وأبراهيم الذي وفى وقال تعالى قال  
وله لنزير الأولون تخبر أنه كالموسى هذا المشهور قال فاما قول أبي يوسف لا تؤخذ الجزية من العرب فمن كاعلى هذا الحرس ولو لا  
أن تأثم بنى باطل لودعه كما قال وأن لا يجرى على عري حفر ولكن الله أحق في أهملين أن تصب غير ما حكم الله تعالى (قال) والمجوس



أهل كتاب دافو بغير دين أهل الأوثان وخالفوا اليهود والنصارى في بعض دينهم كما خالف اليهود والنصارى في بعض دينهم وكانت  
الجورس في طرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل أقطار من دينهم ما يعرفون من دين اليهود والنصارى حتى عرفوه وأن النبي صلى الله  
عليه وسلم أخذها من مجوس هجر وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه هم (١٩٧) أهل كتاب بدلوا الفصيحوا وقد جرى

بكتاهم وأخذها منهم  
أبو بكر وعمر رضي الله  
عنهما (قال الشافعي)  
رحمه الله والصائون  
والسامرة مثلهم يؤخذ  
من جمعهم الجزية  
ولا تؤخذ الجزية من  
أهل الأوثان ولا من  
عبدما تشبه من غير  
أهل الكتاب

باب الجزية على أهل  
الكتاب والضيافة  
ومالهم وعلمهم

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أمر الله تعالى  
بقتال المشركين من  
الذين أوتوا الكتاب حتى  
يعطوا الجزية عن  
يدهم صاغرين قال  
والسغار أن تؤخذ  
منهم الجزية وتجري  
عليهم أحكام الإسلام  
ولا نعلم النبي صلى الله  
عليه وسلم صالح أحدا  
على أقل من دينارين  
أعطى منهم ديناراً غنيا  
كان أو فقيراً في كل سنة  
قبل سنة ولم يزد عليه ولم  
يقبل منه أقل من دينار  
من غنى ولا فقير فإن  
زادوا قبضل منهم  
وقال في صحت كتاب  
السني فإن قيل هل أتت

قال وأهل من جعلت به من النساء خضن نساء تنهاتهن لثبع سنين فلورأت امرأة الحضيض قبل  
تبع سنين فاستقام حضيضها اعتدته وأكلت ثلاثة أشهر في ثلاث حضيض فان ارتفع عنها الحضيض وقيد  
رأته في هذه السنين فان رأته كثر الحضيض ودم الحضيض بلا علة الاكل الحضيض ودم الحضيض ثم ارتفع  
لم اعتد الا بالحضيض حتى نفوس من الحضيض فان رأته دما يستند الحضيض لعل في هذه السن اكتفت بثلاثة  
أشهر اذ لم يتناهي عليها في هذه السن ولم تعرف أنه حضيض لم يكن حضيضاً الا أن ترأب قلبه يستبرئ نفسها من  
الريبة ونفى رأت الدم بعد التبع سنين فهو حضيض الا أن ترأب من نقي أصابعها في فرجها من جرح أو قرحة  
أودا فلا يكون حضيضاً وتعد بالشهور ولو أن امرأة بالغا بلغت عشرين سنة أو أكثر لم تحض فعدا اعتدت  
بالشهور فعدا كتبها ما حاضت كانت منقضية العدة بالشهور كالتي لم تبلغ تعتد بثلاثة أشهر ثم تحيض فلا يكون  
عليها عدة يستقبلها وقد أكلها بالشهور ولو لم تكملها حتى حاضت استقضت الحضيض وسقطت الشهور

باب لا يحد على القتل لم يتدخل به الزوج (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى إذا تكلمتم  
المؤمنات فمطعن من قبل أن تسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فكان ينفى في حكم الله عز وجل أن لا يحد على المطلقة قبل أن تحض وأن المسبب هو الأصابة ولم أعلم في هذا  
مخالفاً ثم اختلف بعض المفتين في المرأة مخلو جهزوها فعلق بابا برخي سترا وهي غير محرمة ولا صائفة  
يقال ابن عباس وشريح وغيرهما لا عدة عليها الا بالأصابة نفسها لأن الله عز وجل جعل هكذا قال أخبرنا مسلم  
عن ابن جريح عن يونس بن طاوس عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيفضل  
بها ولا ينفقها لم يطلقها ليس لها الا نصف المصداق لأن الله عز وجل يقول وإن طلقتموهن من قبل أن  
تسوهن ولقد فرمت لهن فريضة فنصف ما فرضتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أقول وهو  
ظاهر كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) فان وابت المرأة قال زوجها ما أدخل بها إلى أربع سنين لسته  
أشهر فاستن من يوم عقد هذه نكاحها من الزوج الولد الا بأن يلتن فان لم يلتن حتى مات أو عرض عليه  
القصاص أو قدر به أو ففاه أو لم يقربه ولم ينفسه حتى نسيه بأبيه وعليه المهر تأتما إذا ارتناه الولد حكمنا عليه  
بأنه صبي لها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنه إذا لم يلتن أحققت به الولد ولم تقربه الا نصف المصداق  
لأنها لم تستدخل بلفظة ففعل فكذلك ولده من غير ميسر بعد أن يحلف بالله ما أصابها (قال الشافعي)  
فان التمن فنقضت الولد وأحلفناه ما أصابها وكان عليه نصف المهر ولو أدر بالغوا لم أقال لم أصابها وقالت  
أصابعي ولأولادها فقول قوله مع عينة اذا جعلته الا أطلق لا يلزمه الا نصف المصداق الا أن يصيب وهي مدعية  
بالأصابة عليه نصف المصداق لا يصح الا بالأصابة فاقول قوله فيما يدعي عليه مع عينة وعليها البينة فان  
حاضت بنبذة يأنه أقر بأصابتها أخذته بالمصداق كله وكذلك ان جاءت بشاهد أحلفناه مع شاهد أو أعطينا  
المصداق فان حاضت بشاهد وأمر اثنين فضئت لها بالعين وان جاءت بأمر اثنين لم أحلفناه أو بأربع لم أعطيها  
بين لا أجيز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا راد له حال من عيوب النساء خاصة ولأدهن أو مع رجل  
وقد قال غيره اذا خلاها فعلق بابا برخي سترا وليس يجرم ولا هي صائفة جعلت لها المهر تأتما وعليها العدة  
تامة ولو صدقت أنه لم يصبها لان العجز من قبله وقال غيره لا يكون لها المهر تأتما الا بالأصابة وأن يستنح  
نفسا حتى يعلق نياها ويحضر هذا

(عدة الحرة من أهل الكتاب عند السلم والكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله وأما في الكتابية يطلقها  
لا يرد على فقير حتى يستغنى (قال المزني) والأول أصح عندني في أصله وأولى عندني بقوله وان صالحا على حصة ما تعلق ثلثا  
قال ويضف الميرس كذا والوسط كذا ويسمى ما يغيرونه من خبر كذا وأدم كذا ويطلقون دواهم من الذين والشعين كذا ويضف من حربة  
من واحد الى كذا وأين يملوهم من فضول من يلزمهم أولى كائنهم وأيضا يكن من حور برد ولا يؤخذ من امرأة أو لا ينجون حتى يشق ولا

مملوك حتى يعق ولأصبي حتى ثبت الشعر تحت ثيابه أو يجتمل أو يبلغ خمس عشرة سنة قبله المخرجه كما يحجبها وتؤخر من الشج الفاني والزمن ومن بلغ وأمه نصرانية أو أبوه مجوسي أو أمه مجوسية أو أبوه نصراني فخرته مجرية أي أنه لأن الأب هو الذي عليه المخرجة ليست أنظر إلى غير ذلك فأبهم أفلس أو مات فالامام (١٩٨) غريم يضرب مع غرمائه وإن أسلم وقدم في بعض السنة أخذته بقدر ما مضى منها ويشترط عليهم أن من ذكر كتاب

المسلم أو عوت عنهما مثل الحر المصلحة في العدة والتفقه والسكنى لا يختلفان في شيء من العدة والتفقه والسكنى وجب ما لم المصلحة لازم لهما من الاحاد وغير ذلك وإن أسلمت في العدة قبل أن تكملها لم تستأنف وبنت على عتدها وهكذا إن طلقتها الكفاي أو مات عنها وإن أودت أن تخرج في العدة كان الزوج حيا وورثه ميتا من منعها الخروج ما لم يمنع المصلحة لا يختلفان في شيء غير أنها لا تراث المسلم ولا زنها (العدم من الموت والطلاق والزواج غائب) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقالوا المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عزكره واللاتي ينسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأحبال أحلهن أن يضعن حملهن قال فكان ينفى في حكم الله عزكره أن العدة من يوم يقع الطلاق وتكون الوفاة قال وإذا علقت المرأة بغير وفاة الزوج وأطلقه أو طلاقه أو أي علم صادق ثبت عندها اعتدت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة ٣ وإن لم تعتد حتى تغشى عدة الطلاق والوفاء لم يكن عليها عدة لأن العدة انما هي مدة تحملها فإذا حرت علمها أفلس علمها مقام حملها قال وإذا خفي ذلك عليها وقد استعفت بالطلاق أو الوفاة اعتدت من يوم استعفت أنها اعتدت منه وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يطلق امرأته أو يموت عنها وهو حصر وهي حصر آخر من أي يوم تعتد قال من يوم مات أو طلقا تعتد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم قال سمعت سعيد بن المسيب يقول إذا قامت بينة في يوم طلقها أو مات عنها أخبرنا سعيد بن جريج عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته قال تعتد من يوم طلق أخبرنا سعيد بن جريج عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال التوفي عنها تعتد من يوم مات والمطلقة من يوم طلقت

(عدة الأمة) (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله عز وجل العدة من الطلاق بثلاثة قروء وثلاثة أشهر ومن الوفاة بأربعة أشهر وعشرا وذكر الله الطلاق للرجال بالثنتين وثلاثة فاحتمل أن يكون ذلك كله على الأحرار والحرار والعبيد والاماء واحتمل أن يكون ذلك على بعضهم دون بعض وكان عز وجل قد فرق في حد الزاني بين المالك والأحرار فقال الزانية والزاني فاحلدا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فإذا حصن فإن اثنين فأحشاه فعملهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقال في الشهادات وأشهدوا ذوي عدل منكم فلم يختلف من لقيت أنها على الأحرار دون العبيد وذكر المواريت فلم يختلف أحد لقيته في أن المواريت لا تراه دون العبيد ورحم رسول الله صلى الله عليه وسلم التيب المخرجاتي ولم يختلف من لقيت أن لا رحمه على عديت قال وفرض الله عز وجل العدة ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر وفي الموت أربعة أشهر وعشرا ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستبرأ الأمة بحبضة ففرق بين استبراء الأمة والحرية وكانت العدة في الحر استبراء وتعبدا وكذلك الحبضة في الأمة استبراء وتعبدا (قال الشافعي) فلم أعلم مخالفا من حفظت عنه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحر فيما كان له نصف بعد واما ما تمكّن حاملا فلم يجوزوا وحدها لما وصفت من الدلائل على الفرق فيما ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحرية إلا أن تجعل عدة الأمة نصف عدة الحر فيما له نصف وذلك الشهر أو فلما لم يحض فلا يعرف له نصف فتكون عدتها فيه ٣ قوله وإن لم تعتد الخ كذا في التسمي والمعنى وإن لم تقصد العدة الخ لأن العدة مدة الحمل أي فلا يلزم فيها التقصير أم

أن من ذكر كتاب الله تعالى أو محمد صلى الله عليه وسلم أو دين الله بما لا ينبغي أو في علة أو أصلها باسم نكاح أو فتن مسلما عن دينه أو قطع عليه الطريق أو أعان أهل الحرب بدلالة على المسلمين أو أوى عنائهم فقد نقض عهده وأحل دمه وبرث منه ذمة الله تعالى وذمة رسوله عليه الصلاة والسلام ويشترط عليهم أن لا يسعوا المسلمين تركهم وقولهم في غيرهم والسعي ولا يسعونهم في حرب ناقوس وإن فعلوا عزروا ولا يبلغ بهم الحد ولا يجحدوا في أمصار الاسلام كنيسة ولا جمعا لصلاتهم ولا يظهرها فيها حل خمر ولا دخان خنزير ولا يحدون بناء يطولون به بناء المسلمين وإن يفرقوا بين هتيم في اللبس والمركب وبين هيات المسلمين وأن يعقدوا الزانية على أساطهم ولا يدخلوا مسجدا ولا يسقوا مسلما خرا ولا يطعموه خنزيرا فإن كانوا في قرية يملكونها منقردين لم تعرض لهم في خمرهم وخنزيرهم أقرب ورفع بنائهم وإن كان لهم عصر المسلمين كنيسة أو بناء طائر لبناء المسلمين يسكن المسلمين هدم ذلك وتر كوا على ما وجدوا وسعوا احداث مثله وهذا إذا كان المصر للسليمان أجودا وقصود عنوة وشرط هذا على أهل الذمة وإن كانوا قصودا بلا دهم على صلح منهم على تركهم

أقرب ورفع بنائهم وإن كان لهم عصر المسلمين كنيسة أو بناء طائر لبناء المسلمين يسكن المسلمين هدم ذلك وتر كوا على ما وجدوا وسعوا احداث مثله وهذا إذا كان المصر للسليمان أجودا وقصود عنوة وشرط هذا على أهل الذمة وإن كانوا قصودا بلا دهم على صلح منهم على تركهم



العشر ومن أهل النعمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر اتباعا على ما أخذ (قال المزي) رحمه الله قد روى الشافعي رحمه الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من حديث صحيح الاسناد أنه أخذ من التبط من الخنطة والزي نصف العشر يريد بذلك أن يتذكر الرجل إلى المدينة ومن القطنة العشر (قال الشافعي) (٢٠٠) ولا أحسنه أخذ ذلك منهم إلا بشرط (قال) ويحدد الامام بينه وبينهم في

تجارتهم ما بينه  
ولهم وللعامة لأخذهم  
به الواء وأما الحرم فلا  
يسخه منهم أحد بحال  
كانه بهمال أول يكن  
ويخرج الامامته الى  
الرس ومن كان بهامهم  
مرضا أو مات أخرج  
ميتا ويدفن بهاورى  
أنه سمع عددا من أهل  
المغازى ورو أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
لا يجتمع مسلم ومشرقة  
فى الحرم بعد عامهم  
هذا

(باب في نصارى العرب  
تضعف عليهم الصدقة  
ومسلك الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله  
اختلفت الأخبار عن  
عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه في نصاري  
العسرب من تنوخ  
ومسرأوبن قلب  
قروى عنه أنه صالحهم  
على أن يضعف عليهم  
الجزية ولا يكرهوا على  
غير دينهم وهكذا حفظ  
أهل المغازي قالوا رماهم  
عر على الجزية فقالوا  
نحن عسرب لا أنودي  
ما نودي الغيم ولكن

فبعضها غير مطلق وتكمل منه عدة حر من الطلاق الأول لانها صارت حرة قبل أن تنقض عدتها من طلاق  
عليه الرجعة ولا تستأنف عدة لانه لو كان أحدت لها رجعة ثم طلقها ولم يصحبها بنت على العدة الأولى لانها  
مطلقة لم تعس فانما علمها من العدة الأولى كمال عدة حرة ولو كان طلاق الأمة طلاقاً لا فاعل فيه الرجعة ثم  
عقدت في العدة فيها قولاً لأحدهما أن تنبي على العدة الأولى وإن لا خيار لها لانها غير زوجة ولا تستأنف  
عدة لأنها ليست بزوجة ولا في معنى الأزواج لا يقع عليه الماطلة ولا الملاء ولا الطلء ولا يتران أن لو كانت في  
ذلك الحال حرة والقول الثاني أن عليها أن تكمل عدة حرة ولا تكون حرة تكمل عدتها مع من ذهب  
الى هذا ذهب الى أن يقبض على العدة في الطلاق الذي على عليه الرجعة وقاب المرأة تعبد بالشهور ثم تحيض  
تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها من تحيض وهي تعبد بالشهور فيقول وهكذا لا يجوز  
أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعد عدة أمة وقال في السباغ يصلي ركعة ثم سوي المقام ثم رء بما  
ولا يجوز أن يكون في بعض صلاته مقبلاً يصلي صلاة مسافر وهذا النسب القولين والله تعالى أعلم بالقياس  
قال والأمة من الأزواج فاذا اجتمع عليها عدان قضتها كاتفضها الحرة وهي في النكاح الفاسد  
والاحداد كالحره ثبت عليها اثبت على الحرة ورء عنها ما رء عنها

(الاستبراء أم الولد) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد بحضة (قال الشافعي) وإذا ولدت الأمة من سيدها فاعتقها أو مات عنها استبرأت بحضة ولا تحل من الحضة للزواج حتى ترى الطهر فإذا رآته حلت وإن لم تغسل وإن اعتقها أو مات عنها وهي حائض لم تعتد بذلك الحضة وإن اعتقها أو مات عنها وهي لا تعلم فاستيقنت أنها قد حاضت بعد العتق حلت وإن لم تستيقن استبرأت بنفسها بحضة من ساعة يقينها ثم حلت قال وإن كانت حاملا فاجلها أن تضع حملها وإن استأربت لم تكح حتى تستبرأ وهي كالحرقة في الاستبراء من العدة سواء وإذا ولدت جارية الرجل منه أحبت له أن لا زوجها وإن استبرأ أمها ثم زوجها فالتكاح ثابت عليها رضى أو لم يرض فإن مات سيدها ولم يطلقها زوجها ولم يعت فلا استبراء عليها من سيدها وإن طلقها زوجها أملا فلا فعل فيه الرجعة أو طلاقا فأنما قل تقتض عدها حتى مات سيدها لم يكن عليها استبراء من سيدها لأن فرجها ممنوع عنه بشئ أباحه لغيره بشكاح وعدة من نكاح وكذلك لو مات عنها زوجها فلم تقتض عدها منه حتى يموت سيدها لم تستبرأ من سيدها لأن فرجها ممنوع عنه بعد من نكاح ولو مات زوجها أو طلقها فأنقضت عدها منه ثم مات سيدها استبرأت من سيدها بحضة قال ولو مات زوجها وسيدها ويعلم أن أحدهما مات قبل الآخر يوم أو شهرين وخمس ليال أو أكثر ولا يعلم أيهما مات قبل اعتدت من حين مات الآخر ثم أربعة أشهر وعشر أتاني فيها بحضة وأخافنا تدخل إحدى العديتين في الأخرى أنهما لا يلزمناهما وناعيا يلزمها أحدهما فإذا ماتت بهما معا على الكال في وقت واحد فذلك أكثر ما يلزمها أن كان سيدها مات قبل زوجها فلا استبراء عليها من سيدها وعليها أربعة أشهر وعشر وإن كان زوجها مات قبل سيدها ولم تستكمل شهرين وخمس ليال فلا استبراء عليها من سيدها وإن كان سيدها مات بعد مضي شهرين وخمس ليال فعلها أن تستبرأ من سيدها بحضة ولا يرث زوجها حتى تستيقن أن سيدها مات قبل زوجها ولو كان زوج هذه طلقها تطلقه على الرجعة ثم مات سيدها ثم مات زوجها وهي في العدة وكان الزوج حيا اعتدت عدة الوفاة من يوم مات زوجها أو بعد أشهر وعشرا ورثت زوجها ونسأل أن لا تأتي بحضة لأنه لا استبراء عليها من سيدها إذا كانت في عدة

خدمنا كما يأخذ بعضكم من بعض ينعون الصدقة فقال عمر رضي الله عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فماذا من  
 هذا الاسم لا نسلم الحجة في قرأها سمع على أن يشفع عليهم الصدقة قال فإذا شفعها عليهم فأنظر إلى مواشهم وذئبهم ووروقهم وألعنتهم  
 وما أباوا من معادن بلادهم وكانوا في أمر آخر فحينئذ ينسب مسلم خمس ألفه خمسين وأربع مئة عشر فنفقها في أربع

ن

عشر فخذ نصف عشر وكذلك ما دبتهم خذ نصف منها وكل ما أخذ من ذي عرى فسلك مسلك التي وما اتجر به نمازى الحرب وأهل دينهم وإن كانوا يهود اتضاعف عليهم فيه الصدقة (باب الهادنة على النظر لمسلم ونقض ما لا يجوز من الصلح) (قال الشافعي) رحمه الله إن زلزلت بالسليمان نالته بقوة عدو عليهم وأرجو (٢٠١) أن لا ينزلها الله عليهم هادنهم إلا ما على النظر

(١) قوله حين يمكث كذا في النسخ واصله حين تمكثها بالثلثة والتأنيب أعيا عند ادها تأمل

( ٣٦ - الام خامس ) ومقتولين ظاهرون على البلق الاف حال يحاقون الاسلام فيحسبون من اموالهم او يقتل  
 ماسورا فلا بأس لان هذا موضع ضرورة . وان صاحبهم الاماعى بالاجور والطاعة تقضه كجميع النبي صلى الله عليه وسلم في التناؤد  
 اعطى التبرك منهن ما اعطاهن في الحال ولم يستن لبعاده ام كلثوم بنت عقبة بن ابي معيط مسلمة مهاجرة فبما اخبروا عاين بليلاتها انها

منها وأخبر أن الله منع الصلح في النساء وحكم فهن غير حركته في الرجال وبهذا قلنا وأعطى الإمام قوما من المشركين الأمان على أسير في أيديهم من المسلمين وأموالهم ماؤم لم يحل له إلا بزعيمهم بل لا غرض وإن ذهب ذهاب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم ردأ بجسد من سبيل إلى أبيه وعياش بن أيوب ببيعة إلى (٢٠٢) أهله قبل له أهلهم أن شفق الناس عليهم وأحرمهم على سلاطهم

ولعلمهم بقوتهم بانفسهم بما يؤذيهم فضلا عن أن يكونوا متهمين على أن نالهم بثلث أو عذاب وانما تقوم منهم بينهم فكانوا يشددون عليهم بثلث دينهم كرها وقد وضع الله المائم في أكراههم أو لا ترى أن النساء إذا أردين الفتنه ضعف ولم يفهم فهم الرجال وكان الثقة تسعهن وكان فهن أن يصين من أزواجهن وهن حرام عليهن قال وإن جاءتنا امرأة مهانة أو مسابقة من دار الحرب إلى موضع الإمام فبها سوى زوجها في طلبها منع منها بلا عوض وإن جاء زوجها فبها قولان أحدهما يعطى ما أنفق وهو ما دفع الباهن المهر والآخر لا يعطى وقال في آخر الجواب وأشبههما أن لا يعطوا عوضا (قال المرتضى) هذا شبه بالحق عدلى وليس لأحد أن يعقد هذا العقد إلا خليفة أو رجل بأمره لأنه يلى الأموال كلها

بعدا وإذا نكح النكح غير المحبوب والنكح المحبوب وعلت زوجتها ما قبل النكاح فرضنا أو بعد النكاح فاختارنا القام فالنكاح جائز وإذا أصاب النكح غير المحبوب فهو كزجر رجل غير النكح يجب المهر بأصاته وإذا كان أبي النكح شي في الفرج فهو كالنكح غير المحبوب وإن لم يكن شي وكان والنكح ينزلان لحقه المولد كما يلحق الفعل واعتدت زوجتها ما قبلها كما تعتد زوجة النكح من الطلاق والوفاة وطلاقها بكل حال إذا كانا بالغين كطلاق الفعل البالغ ولا يجوز طلاق الصبي حتى يستكمل خمس عشرة أو عشرين قبلها ولا طلاق المعتوه ولا طلاق المجنون الذي يحسن ويقبح إذا طلق في حال جنونه وإن طلق في حال عقله جاز قال ويجوز طلاق السكران ومن لم يجز طلاق المرأة امرأته حتى يموت أو يصير إلى أن يجوز طلاقه وكل بالغ مغلوب على عقله يلزمه الولد كايضم المصم ولا يكون له أن ينق الولد لعل لأنه ليس بمن يعقل لعانا ولا تبين منه امرأته

(عدم الحمل) قال الله عز وجل في المطلقات وأولات الأجنال أجلهن أن يضعن حملهن (قال الشافعى) رحمه الله تعالى مطلقة طلقت حاملا فأجلها أن تضع حملها قال ولو كانت تحضض على الحمل تركت الصلاة واجتنباز وجهها لم تنقض عدتها بالحضض لأنها ليست من أهله إنما أجلها أن تضع حملها (قال) فإن كانت ترى أنها حامل وهي تحضض فارتأيت أحمت الحضض ونظرت في الحمل فإن مرت لها ثلاث حضض فدخلت في الدم من الحضة الثالثة وقد بان لها أن ليس بها حمل فقد انقضت عدتها بالثلاث الحضض فإن ارتجعها زوجها في حال إرتياها بعد ثلاث حضض وقتنا الرجعة قلن بان بها حمل فالرجعة ثابتة وإن بان أن ليس بها حمل فالرجعة باطلة وإن عمل فأصابها فإلها المهر بما أصابها وتستقبل عدة أخرى ويفرق بينهما وهو ما طاب وهكذا المرأة المطلقة التي لم تحضض ثلث من الحمل فتر بها ثلاثة أشهر لا تخالف حال التي إرتأت من الحمل وهي تحضض فحاضت ثلاث حضض من الحمل رثت من الحمل رثت من العدة في الثلاثة الأشهر التي مرت بها بعد الطلاق في حال رتبة مرت بها أو غير رتبة وإن إرتأت من الحمل وبان بها الحمل فأجلها أن تضع حملها وإن ارتجعها زوجها في الثلاثة الأشهر ثبتت الرجعة كانت حاملا أو لم تكن فإذا ارتجعها بعد الثلاثة الأشهر وقفت الرجعة فإن رثت من الحمل فالرجعة باطلة وإن كان الطلاق على الرجعة أنفق عليها في الحضيض والشهور وإن أنفق عليها وهو راء حلا بطلت النفقة من يوم أكملت الحضيض والشهور ويرجع عليها بما أنفق بعد معنى العدة بالشهور والحضيض ويرجع بما أنفق حين كان راءها حاملا فإن كانت حاملا فالرجعة ثابتة ولها النفقة وإن دخل بها فأطلت الرجعة جعلت لها الصداق بالسدس واستأنفت العدة من يوم أصابها وكان خاطبا فإن ارتجعها وهي ترى أنها حامل بعد الثلاثة الأشهر ثم أنقض ما في بطنها فعلم أنها غير حامل فالرجعة باطلة « قال الربيع » انفرد ذهب (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولا تنكح المرأة من المطلقات ولا المتوفى عن زوجها من الحمل وإن أوفى عدد من لهن لا يدبر من ماعدنهن الحمل أو ما اعتدبن به وإن نكحن لم ينقض النكاح وقضاء فإن برز من الحمل فالتكاح ثابت وقد أسأنا حين نكحن وهن من ثبات وإن كين الحمل منعناهن الدخول حتى يبين أن ليس بحمل فإن وضعن أو طلنا النكاح وإن بان أن لا حمل فليبايئهن وبين الدخول (قال) وتنفق وتعتد الحضيض ما في بطنها كاه فقد أنقضت عدتها بطلقة كانت أو متوفى عنها ولو كانت ذك بعد الطلاق أو المير بطرق فحين وإن كانت حاملا ثابتن أو ثلاثة فوضعت الأول فزوجه أو عليها الرجعة حتى تنق الثاني فإن ارتجعها بعد وضع الأول زهي

ولعلمهم بقوتهم بانفسهم بما يؤذيهم فضلا عن أن يكونوا متهمين على أن نالهم بثلث أو عذاب وانما تقوم منهم بينهم فكانوا يشددون عليهم بثلث دينهم كرها وقد وضع الله المائم في أكراههم أو لا ترى أن النساء إذا أردين الفتنه ضعف ولم يفهم فهم الرجال وكان الثقة تسعهن وكان فهن أن يصين من أزواجهن وهن حرام عليهن قال وإن جاءتنا امرأة مهانة أو مسابقة من دار الحرب إلى موضع الإمام فبها سوى زوجها في طلبها منع منها بلا عوض وإن جاء زوجها فبها قولان أحدهما يعطى ما أنفق وهو ما دفع الباهن المهر والآخر لا يعطى وقال في آخر الجواب وأشبههما أن لا يعطوا عوضا (قال المرتضى) هذا شبه بالحق عدلى وليس لأحد أن يعقد هذا العقد إلا خليفة أو رجل بأمره لأنه يلى الأموال كلها

وعلى من بعدهم الخلفاء إنفاذه ولا بأس أن يصلحهم على خرج على أراضهم لكون في أموالهم مضمونا كالجزية ولا يجوز عيونه ما زعموا أنه مجهول (قال البيهقي) أصل ما أئني عليه أن الخلفاء لا تقبل من أحد ما يدين كتابي إلا أن يكون أباه أو إمامه قبل نزول الفرقان فلا تقبل من بدل يهودية نصرانية عجمية أو هجوية بنسبانية

أو غير الإسلام. إجماعاً أذن الله بأخذ الجز منهم على ما دأبوا به قبل محمد عليه الصلاة والسلام وذلك خلاف ما أحدثوا من الدين بعده. وإن أقام على ما كان عليه والإسلام بعده وأخرجه من بلاد الإسلام على ما صار حراً ومن بدل دينه من كتابه لم يحل نكاحها (قال المرتضى) رحمه الله فقال في كتاب النكاح وقال في كتاب الصيد والذبائح (٣٠٣) إذا بليت دين يحل نكاح أهله فهي حلال

وهذا عند أبيه وقال ابن عباس ومن يتولهم منكم فإنه منهم (قال المرتضى) فمن دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان وبعد سواه عند أبي القياس وإجماع التوفيق (باب نفق المهر)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا انقضت الزين عقد الصلح عليهم أو جاعة منهم فلم يخالفوا النافض بقول أو فعل ظاهر أو اعتزال بلاهم أو يرسلون إلى الإمام أنهم على صلحهم فلا إمام غيرهم وقتل مقاتلتهم وسي ذرارهم وغنية أموالهم وهكذا فعصل التي صلى الله عليه وسلم في ربيعة عقد عليهم صاحبهم فنقض ولم يفارقوه وليس كلهم أشرك في المعرفة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لهم حصنة فلم يفارق النافض الآخر منهم وأعلن على خراعة وهم في عقد التي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من

تحدس كره أو قضا الرحمة فإن ولدت ولداً آخر أو سقطت سقطت من خلق الأنثيين من شرفه رجعة ثابتة وإن لم تضع شيئاً إلا ما يخرج من السهام ما يقع الولد أو ما لا يقع فيمنع من خلق الأنثيين فالرجعة باطلة وكذلك هذا الوضع الأولين وبني ثالث أو شئ تحدس راء ثلثاً أو ثلثة أو بوي رابع لا تختلوا بادن زوجها إلا يوضع آخر لها وليس ما يقع من الحمل من الشبهة وغيرهما إلا بينه خلق آدمي حلال قال ولو أرحمها وقد خرج بعض ولدها وبقي بعض كانت عليها الرجعة ولا تختلونه حتى يشارفها كله خارجاً منها فإذا فارقها كله فقد انقضت عدها وإن لم يقع في طست ولا غيره قال وأقل ما تخلوه المعتدة من الطلاق والواقعة ومنع الحمل أن تضع سقطاً فدان له من خلق بني آدم شيء عين أو ظفر أو أصبع أو رأس أو يد أو رجل أو عين أو أنار أو شيء علم من راء أنه لا يكون إلا خلق آدمي لا يكون ما في بطن ولا حشوة ولا شيئاً لا بين خلقه فإذا وضعت ما هو هكذا حلت من عدة الطلاق والوفاء قال وإذا ألفت شيئا حببها شئت به أهل العدل من النساء خلقاً هو أم لم تحبل به ولا تخلوا إلا بما لا يشككن فيه وإن اختلفت هي وزوجها فقلت قد وضعت ولداً أو سقطاً فدان خلقه وقال زوجها لم تنضى وأقول قولها مع غيرها وإن لم تحفل بردت البين على زوجها فإن حلف على البت ما وضعت كانت الرجعة وإن لم تحفل بذكره الرجعة قال ٣ ولو قالت وضعت شيئاً مثله أو شيئاً لا أعرفه وقد حضره نساء فاستشهدت بهن وأقل من يقبل في ذلك أربع نسوة حر أو عدل لم يات لأقبل أقل منهن ولا يقبل فيهن والدة ولا ولادة وتقبل أخواتها وغيرهن من ذوي قراباتها والأجنبيات ممن أرضعها من النساء ولو طلق رجل امرأته أو ولدت فم تزويجها أو وقع الطلاق عليها قبل ولادها أو بعده وقال هو وقع بعد ما ولدت فلي على الرجعة وكذبته فأقول قوله وهو راقى بها لأن الرجعة حقه ولا تخل من العدة حتى لها فإذا تم دع حقهما فتكون أمك بنفسها لأنه لم يولد له بل رجعه اغتايه ولأن تزويجها هي أمه زال قال ولو لم يدر هو ولا هي أو وقع الطلاق قبل الولادة وبعد دان كان عنها غائب حين طلقها ناجحة من مصرها أو خارج منه كانت عليها العدة لأن العدة تجب على المطلقة فلا تزول بها عنها إلا بين أن تأتيها وكان الورع أن لا يرجعها إلا أن لا يرى لها على قد حلت منه ولوارعها ما لم ينعه لأنه لا يجوز لي منعه رجعتا البين أن قد حلت منه قال والحرة الكاتبة تكون تحت المسلم والكاتب في عدد الطلاق والوفاء وما يلزم المعتدة من ترك الخروج والأجساد وغير ذلك وما يلزم لكل رجسواه لا يختلفان في ذلك والحرة المسيلة الصغيرة كذلك وكذلك الأمة المسيلة إلا أن عدة الأمة في غير الحمل نصف عدة الحرة وأن لسيد الأمة أن يخرجها وإذا أخرجهما لم يكن لها نفقة على مطلق عاك الرجعة ولا حل قال ويخرج العدة من النكاح الثابت والنكاح القاسى شئ وتفترق في غيره وإذا اعتدت المرأة من الطلاق والمنكحة نكاحاً أو أسداً للفرقة فقد عدها مسأوا لا يختلفان في موضع الحمل والأقراء والشهور غير أن لإنفقة لمنكحة نكاحاً ما فاسداً في الحمل ولا تسكن إلا أن يتطوع الصبي له بالسكني ليصحبه بكون ذلك لها بتطوعه وله بقصصتها وإذا تمك الرجل المرأة نكاحاً ما فاسداً فاعتدت عنها ثم علم فساد النكاح بعد موعته أو قبله لم يفترق بينهما ما حاق مات فعلم أن تعد عدة مطلقة ولا تعتد عدة متوفى عنها ولا تختفي شئ من عدته ولا ميراث بينهما لأنهما لم تكن زوجة وإنما تستبرأ بعدة مطلقة لأن ذلك أقل ما تعتد به حرقة بعدة إلا أن تكون حلالاً فتتزوج حلالاً فصل الزوج موضع الحمل وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً خيلاً رجعة أو لا يملكها فم يحدبها

(٢) قوله ولو ألت وضعها الخ كذلك السبع وتامل في جواب لو وطه في قوله فليست تدين بهن تأمل

قرش فشهدوا قاتله فقرا التي صلى الله عليه وسلم قرشاً طم الغم ففقد ثلاثة نفرين منهم وقر كههم معونة خراعة وأولاهم منهم قاتلها قال ومنى لهم من مهدين ما يدل على خبايتهن فيلنهم عندهم وألهمهم ما منهم ثم هم حرب قال الله تعالى وأما نحن فمن قوم خيابة الآية (باب المسكن في المهدين والمهدين وما أنقص من خرمه وشانزروه ويصلح منه وما رده)

مختلفا من أهل العلم والسريان التي صلى الله عليه وسلم لما نزل المدة وادعى يهود كاذبة على غير بنية وإن قول الله عز وجل وإن جادلوك فاجادلهم  
بينهم أو أعرض عنهم أفاضلت فيهم ولم يقرروا أن يجري عليهم الحكم وقال بعضهم زلت في اليهوديين الذين زنا وهذا أشبه بقول الله عز وجل  
وكيف يحكمونكم وعندهم التوراة الآية (٣٠٤) قال وليس للأمام اختيار في أحد من المعاهد من الذين يجري عليهم

الحكم إذا جاز في حد  
لله تعالى وعليه أن يقضيه  
لما وصفت من قول الله  
تعالى وهم صاغرون  
(قال المزني رحمه الله)  
هذا أشبه من قوة في  
كتاب الحدود لا يحدون  
وأرفعهم إلى أهل دينهم  
(قال الشافعي رحمه  
الله) بما كانوا يدعون به  
فلا يجوز حكمنا عليهم  
بإبطاله وما أحدثوا مما  
ليس بجائز في دينهم وله  
حكم عندنا أمضى عليهم  
قال ولا يكفون عن  
شيء مما استحلوا من  
يكن ضررا على مسلم أو  
معاهد أو مستأمن  
غيرهم وإن جاءت  
امرأة رجل منهم  
تسعدى بأنه طلقها أو  
آل فيها حكمت عليه  
حكمي على المسلمين  
وأمرته في الظاهر أن  
لا يقر بها حتى يكفر  
رقبة مؤمنة كما يؤذي  
الأوجب من حد وجرح  
وأرض وإن لم يكفر عنه  
وأنفذ عقبه ولا أقسم  
نكاحه لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم عقا  
عن عقد ما يجوز أن  
يستأنف و رد ما حوز

الزوج رجباً ولا نكاحاً حتى ولدت لا كثر من أربع سنين من يوم طلقها الزوج وأشكر الزوج الولد لم يقر  
بالجمل فالولد ينسب عنه بلا لعان لأنها ولدت بعد الطلاق لا بالأنثى النساء وإن كان الطلاق لا علك فيه  
الرجعة نزلت نفقة الحمل إن كانت أخذتها وإن كان علك الرجعة فلم تقرب ثلاث حيض مضت أو تكون من  
نفسه للشهور فمقتضى ثلثة أشهر فله النفقة في أقل ما تحيضه ثلاث حيض وذلك أني أجعل طاهرها  
حين طلقها ثم تحيض من يومها ثم أحسب لها أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض فأجعل لها فيه النفقة  
التي إن تدخل في الدهر من الحيضة الثالثة ابتداء ذلك ما وصفت من أن أجعل طهرها قبل حيضها من يوم  
طلقها وأقل ما تحيض وتطهر وإن كان حيضها يختلف فطول وبصر لم أجعل لها الأقل ما كانت  
تحيض لأن ذلك اليقين وأطرح عنه الشك وأجعل العدة منقضة بالحل لأنها مفسدة البنية وواضحة العمل  
فلو كانت عدتها للشهور جعلت لها نفقة ثلاثة أشهر من يوم طلقها ورثت من العدة بوضع الحمل وإن لم  
يلزمه الولد كانت من غيره قال ولو أقر به الزوج كان ابنه لأنه قد رتب جمع ونكح بكاحاً حديداً ويصيب  
بشبهة في العدة فيكون ولده ولو لم يقر به الزوج ولكن المرأة ادعت أنه راجعها في العدة وأنكحها إذا كان  
الطلاق باناً وأما ما هي ترى أنه عليها الرجعة وأنكر ذلك كله وأما أنه لم يقر به يلزمه الولد فيمن  
هذا وعليه البين على دعواه إن كان حيا وعلى ورثته على علمه إن كان ميتاً وسألت أئمتنا  
الرجل أمرته أن يطلاقها في الرجعة أو لا عليها فأقرت بأنفساء العدة أو لم تقر بها حتى ولدت ولما  
لم يجاوز أربع سنين من الساعة التي وقع فيها الطلاق وأقل الولد بالاحتياط بالأب لا كثر ما يكون له حمل  
النساء من يوم طلقها كان الأب حياً وميتاً لا ينسب الولد من الأب إلا باناً فاقب له لا كثر ما يحصل النسا من  
يوم طلقها أو يتعن فنبه بعاناً وأقر بوجوب ما غيره فتكون فراشا وإذا زوجت زوجها غيره وفسد أقرت  
بأنفساء العدة وأقر بالدخول بها ولم يقر حتى جاءت بولد ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح فالولادة  
الآن يقبها بعاناً وكذلك لو قالت كذبت في قولي أنقضت العدة لم تصدق على الزوج الأول وبوداته لأقل  
من ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح الآخر وقام أربع سنين أو أقل من يوم أقرها الأول كان  
للاول ولو وضعت لأقل من ستة أشهر من يوم طارها الأول كان للاول ولو وضعت لأقل من ستة أشهر  
من يوم نكحها الآخر لا كثر من أربع سنين من يوم طلقها الأول لم يكن ابن واحد منهما لها لأنها وضعت من  
طلاق الأول لما لا التحمل له النساء ومن نكاح الآخر لا لثلاثة النساء وإذا قال الرجل لامرأته كلما ولدت  
فأنت طالتي فوالت ولدت في بطن واحد وقع الطلاق بالاول والاول وأنقضت عدتها بالاول الآخر ولم يقع به  
طلاق لأن الطلاق وقع ولادة عليها ولو ولدت ثلاثة في بطن وقت فطلقت بالاولين لأن الأول لأن  
الطلاق وقع وهو علك الرجعة وأنقضت عدتها بالثالث لا يقع به طلاق ولو كانت المشقة بطلها فوالت  
أربعة في بطن وقع الثلاث الثلاث الأولى وأنقضت العدة بالولد الرابع ولو قال رجل لامرأته كلما  
ولدت ولد فأنت طالتي فوالت ولدت من كل واحد منها سنة وقع الطلاق بالاول وحلت للأول الآخر  
وإن كان الطلاق لا علك فيه الرجعة فلا نفقة فيه وإن كان علك الرجعة فله النفقة كما وصفت في أقل  
ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض حتى تدخل في الدهر من الحيضة الثالثة قال وانما فرقت بين هذا  
والسائل قبله لأن الزوج (١) ابتداء الطلاق كما يقع على الحائض يتكلم بتقديم قبل وضع حملها وقع وضع حملها  
منه ثم يحدث نكاحا ولا رجعة قبله من واحد منهما لم يقر به قبله من إقراره وإن كان الولد من نكاحه بلا لعان وغير

(١) كذا في النسب ولعله لما ابتداء الخ تأمل

العدد إلا أن بها كراهي في عدة بنفسه وهكذا كل ما قبض من ربا أو من جراً أو خنزيراً مسلماً أو أحدهما على عنه  
ومن أباق لهما جراً أو قتل لهما خنزيراً لم يرض لأن ذلك حرام إلا أن يحرم فإن قيل فأنقضت طهره على ذلك قبل دم وعلى الشريك بالله وقد أخبر  
الله تعالى أنهم لا يجزئون ما حرم الله ورسوله فيؤمرهم لأن الله وإن استحلوا قال وإذا كسرهم صليب من ذهب لم يكن فيه غم وإن كان



من عود وكان اذا فرغ صلح لغير الصليب فانقص الكسبر العود وكذلك الطنبور والزمار ويجوز للنصراني ان يقارض المسلم او كره للمسلم ان يقارض النصراني او يشاركه او كره ان يكرى نفسه من نصراني ولا افسخه واذا اشترى النصراني موصفا او دقراقه او حاديته رسول الله صلى الله عليه وسلم فسخته ولو اوصى ببناء كنيسة للصلاة النصراني ففسوخ (٣٠٥) ولو قال ينزلها المارة اجرتة وليس في بنائها

مقصدة الابان تبنى  
اصلاة النصراني ولو قال  
اكتبوا بثلثي التوراة  
والانجيل فسخته  
لتبديلهما قال الله تعالى  
فويل للذين يكتبون  
الكتاب بأيديهم لا ياتون

يمكن ان يكون ابا في الظاهر منه فان قال قائل فكيف لم ينف الولد اذا اقرت امه بانقضاه العدة ثم ولدته لا كثر من ستة اشهر بعد اقرارها قبل لما أمكن ان تكون تحض وهي حامل فقرر بانقضاه العدة على الظاهر والجمل قائم لم ينقطع حتى الولد اقرارها بانقضاه العدة وأرسلنا الأب ما أمكن ان يكون حملاته وثلاثا كثر ما تحمل له النساء يوم طلقها وكان الذي عاك الرجعة والذي لا يعلها في ذلك سواء ولما كان هذا هكذا كانت اذا لم تنقض العدة وماتت ولولا كثر ما تلده النساء من يوم وقع الطلاق لم يجعل الولد ولده في واحد منهما فان قال فان عاك عليها الرجعة في معاني الأزواج ما لم تنقض العدة في بعض الأمر دون بعض الأثرى أنها لم تنقض بالعدة فغيره وليس هكذا امرأته وقيل له ما حصل له ما بان بعد الطلاق بغير رجعة فان قال ولكنه لو اصابها جعلها رجعة قبل فكيف يكون عاكها الاصابة فمر اجعلها رجعة ويقال له أرايت لو اصابها في عتمة من طلاق بائن فبانت ولقد ادى الشبهة فان قال يلزمه قبل فقد اقرنته الولد الاصابة في العدة من طلاق بائن الراسكة والطلاق في العتمة من طلاق عاكها الرجعة فكيف ينفقه عنه في أحد هما وابنته عليه في الآخر وحكمهما في الطلاق الولد عندل سواء

كتاب الصيد والقبائح  
املا من كتاب اشهب  
ومن اختلاف أبي  
حنيفة وأهل المدينة

(عند الوفاة) (قال الشافعي) رجعة الله تعالى قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصلة لأزواجهم متاعا الى الحول غيراخراج الآية (قال الشافعي) حفظت عن غير واحد من أهل العلم بالقرآن ان هذه الآية تزل قبل نزول أي الموارث أو أنها منسوخة وحفظت أن بعضهم يزعم على بعض فبما ذكرنا أحكى من معاني قولهم وان كنت قد أوصيت بعضكم بأكرام أو نحوه وكان بعضهم يذهب الى أنها تزل مع الوصية للوالدين والأقارب وان وصية المرأة مودة متاع سنة وذلك تفقهوا كسوتها وسكتها وان قد حظر على أهل زوجها اخراجها ولم يحظر عليها أن تخرج ولم يخرج زوجها ولأولاده غيرها اذا كان غيراخراج منهم لها ولا هي لانها انتهى تاركه لحق لها وكان مذهبه ان الوصية لها المتاع الى الحول والسكنى منسوخة بان الله تعالى ورثها الربع ان لم يكن زوجها ولو التزم ان كل ذلك وروى ان الله عز وجل أثبت عليها عدة أربعة أشهر وعشر اليس لها الخلع في الخرج منها ولا النكاح قبلها قال وثلث سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن عليها أن تعتك في بيت زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله الآن تكون حملا فكون أحلها أن تضع حملها بعد أقرب ويسقط وضع حملها عدة أربعة أشهر وعشر قال وما وصفت من نسيح الوصية لها المتاع الى الحول بالبراءة بالاختلاف فيه من أحد علم من أهل العلم وكذلك اختلاف علم في أن عليها عدة أربعة أشهر وعشر وقولنا أكثر من أهل العلم السنتان أحلها لنا كلف حملا وكل ذات عدة أن تضع حملها قال وكذلك قولنا لا كثر ما تلده النساء ان تعتك في بيت زوجها وليس لها الخلع في أن تخرج مع الاستدلال بالنسبة قال وكان قولنا للنصراني والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا يحتمل أن يكون على كل زوجة مرة وأما قبل وغيره لم واحتمل أن يكون على المراءون الاماوع في ذوات الحمل دون الحوامل وثلث السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج وان الطلاق والوفاء في الحوامل المعتات سواء وان أجلهن كهن أن يضمن حملهن ولما علم اختلافنا في أن الامة الحامل في الوفاة والطلاق كالمرة تحمل وضع حملها أخبرنا مالك عن عبد بن عبد بن أبي سلمة عن عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهما عن التوفيق في زوجها هل حمل فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة وثلاث فقلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة تزوجت على أبي الله عليه وسلم قالها عن ذلك فقال وثلث سنة الآية بعدة فزوجها نصف شهر فحملها راجلا ن أحدها

باب صفة الصائمين  
كذب وغيره وما يحل من  
الصيد وما يحرم

(قال الشافعي) رجحه  
الله كل معلم من كلب  
وفهر وفتر وغيره من  
الوحش ولكن اذا أثنى  
استثنى واذا أخذ  
حيس ولم يأكل فله اذا  
فصل فله ان يصدمة  
فهو مسلم ولما قتل فكل  
ما لم يأكل فله ان كل فلا  
تأكل فله ان أسل على  
نفسه وذكر الشعي  
عن عدي بن جهمرضي  
الله عنه أنه سمع النبي  
صلى الله عليه وسلم  
يقول فان أسل فلا  
تأكل قال ولما جمع

البيزى والسر والأغلب أو غيرها ما أسيد ان يدعى فصيد وبشلى فطير وبأشج فصيد مرة بعد مرة فهو مسلم وان قتل فكل واذا  
أكل فقي القيس له كالكلب (قال المازني) رجحه فليس البيزى كالكلب لان البيزى وضعه الله تعالى على العلم به بأخذ الصيد والكلب  
يؤدب على ترك العلم والكلب يضرب اذ لم يكن ذلك في الطبيعة فما مختلفان في ترك ما قتل البيزى وان كل لا يؤدب على ما قتل الكلب فلهذا

أكل لحمي التي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (قال الشافعي) وإذا أرسل أحبته إن نسي الله تعالى فإن نسي فلا بأس لأن المسلم يبيع على اسم الله ولو أرسل مسلم وجوسي كلين متفرقين أو طارئين أو سمينين فقتلا فلا يؤكل وإذا ربي أو أرسل كلبه على الصيد فوجدته قتلا فأنظر عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله (٢٠٦) لأنه يمكن أن يكون قتله غيره وقال ابن عباس كل ما أصبت ودع ما لم أصب

وما أصبت هو ما قتله وأنت تراه وما أصبت ما غاب عنك فقتله إلا أن يبلغ منه مبلغ الذبح فلا يضرم ما حدث بعده وإذا أدرك الصيد ولم يبلغ صلاحه أو مغلبيه ما يبلغ الذبح فأمكنه أن يذبحه فلم يفعل فلا بأس كل كان معه ما يذبحه أو لم يكن فإن لم يمكنك أن تذبحه ومعه ما تذكبه ولم تقمطه حتى مات فكل ولو أرسل كلبه أو سهمه وسمى الله تعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بأكلمه قيل أرى أريد أو أود أن أصاب غيره وإن أرسله ولا يرى صيدا ونوى فلا بأس بكل ولا تمل التية الامع عين ترى ولو كان لا يجوز الامانواه بعينه لكان العلم بحيث أن لو أرسل سهماً على مائة ظبي أو كلباً فأصاب واحداً فالواحد المأب غير مشوي بعينه ولو خرج الكلب إلى الصيد من غير إرسال صاحبه فزجره فأنزله وأشلاه

شاب والآخر كهل فخطب إلى الشاب فقال الكهل لم تحبل وكان أهلها غايروا إذا جاء أهلها أن يؤثروها بها فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فأنكحي من شئت أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاء زوجها بليل فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نكحت فقد حلت قال فبها أبو هريرة فقال أنما عني يعني أبا سلمة فبعثوا كريباً مولياً ابن عباس إلى أم سلمة يسألهما عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاء زوجها بليل فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فأنكحي أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبعة الأسلية نفست بعد وفاء زوجها بليل فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فأنكحها أخبرنا ابن عتبة عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أن سبعة بنت الحارث وضعت بعد وفاء زوجها بأيام فرها أو السنايل ابن يعلى بعد ذلك بأيام فقال قد صنعت للأزواج أيها أربعة أشهر وعشر فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال كذب أو السنايل أو ليس كما قال أنك قد حلت فتزوجي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها حامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لو ولدت وزوجها لي سريرة لم يدفن لحلت (قال الشافعي) وليس للوفى عنها نفقة حاملاً كانت أو غير حامل أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال ليس للوفى عنها نفقة حسبها الميراث (قال الشافعي) وكذلك لو كانت مشركة أو لم تكن ولا يرث لم يكن لها النفقة لأن ملكه من المال قد انقطع بالموت وإذا وضعت المتوفى عنها جميع حملها حلت للأزواج مكانها أو لم تغتفر أن تطهر وكان لها أن تنكح ولم يكن زوجها أن يصيبها حتى تطهر وهكذا إن كانت مطلقة وهكذا العسدة من الطلاق إذا دخلت في الدمن الحصة الثالثة حل لها أن تنكح ولم يكن زوجها أن يصيبها حتى تطهر فإذا ولدت ولد أو وكتبت أو وضعت ثانياً واخافت أن تكون الحر كوتلتا ثالثاً لم تنكح حتى تعلم أن ناس في بطنها ولا غير الذي ولدت أولاً وإن نكحت بعد ولاد الأول والنشأ وهي تنكح كما كانت حرة موقوفة فإن ولدت فالنكاح مقسوخ وإن علم أن نكاحها ولد فالنكاح ثابت فإن كانت مطلقة وزوجها عليها الرجعة فوضعت ولداً فارتجعها زوجها حتى تنكح كما وقفت الرجعة فإن ولدت آخر أو أسقطته قد تسين بعض خلقه فالرجعة ثابتة وإن لم تضعه فالرجعة باطلة قال وسواء ولدت مسقطاً أو تماماً أو ضرباً إنسان أو حي فالتمسها أو حيها فتزوجها بعد ذلك كله لأنها قد وضعت حملها وهي ومن ضربها إنسان ينسبه وهما عندك في الطلاق وكل عدة على كل امرأ أن تجهن من الرجوع وسواء علقها الاستبراء أو في عقد من نكاح فاستحل بوضع الحمل ولا تحل به حتى يتبين له خلق من خلق بني آدم رأس أو يد أو رجل أو ظفر أو عين أو شعر أو فرج أو ما يعرف به أنه من خلق الآدميين فأما ما يعرف به أنه خلق آدمي فلا تحل به وعدها فيه ما فرس عليها من عدة غير عدة ولات الاحمال وسواء في الخروج بوضع الحمل من عدة الوفاة والطلاق والنكاح القاسد أو المفسوخ والاستبراء كل امرأة حرة أو مأمومة أو ذمية وبأن زوجها اعتدت وأي أمه استبراء وتعتد المتوفى عنها زوجها الحرة المسلمة والذمية من أي زوج كان حر أو عبد أو ذمي لحرة ذمية عدة واحدة إذا لم تكن حاملاً أو بعدة أشهر وعشر استمر إلى الساعة التي توفي فيها الزوج فتعتد بها الأيام وإذا مات الهلال اعتدت بالأهلة قال كلبه مات نصف النهار وقد بقي من الشهر خمس ليل سوى يومها التي مات فيه فاعتدت

فاستحل فأنكحها كل وإن لم يحدث غير الأمر الأول فلا بأس كل وسواء اشتراه صاحبه أو غيره عن تجوز كاته وإذا ضرب الصيد قطعه قطعتين كل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من الأخرى وقطع منه ما أو جلا أو أدنا أو شيئاً يمكن لم يرد على ذلك أن يعيش بعد ساعة أو مدة كتمتها ثم قتله بعد ميثه أكل كل ما كان ثابتاً فيه من أعضائه ولم يأكل كل العضو

الذي بان فيه الحسنة لانه عضو مقطوع من حي وحى بعد قطعه ولو مان من قطع الأول أو كلهما هالان ذكاه بعد ذكاهه ولا بأس أن  
يصد المسلم بكتاب الجوسى ولا يجوز أن كل ما صد الجوسى بكتاب مسلم لأن الحكم حكم المرسل واتما الكتاب أداة وأى أبو به كان جوسيا  
فلا أرى قولا كل ذبيحته وقال في كتاب النكاح ولا ينكح أن كانت بارية وليس (٣٠٧) كالصغيرة مسلم أحد أو بهالان الاسلام لا

بشره الشرك والشرك  
بشره الشرك ولا يؤكل  
ماقتله الاحولة كان  
فيها سلاح أول يكن  
لانه ذكاه بعد فعل  
أحد والذكاه وجهان  
أحدهما كان مقدورا  
عليه من أنسى  
أو وحى لم يحل الايمان  
بذكي وما كان متعنا  
من وحى أو أنسى فما  
قدرته عليه من الرى  
أو السلاح فهو مذكي  
وقال صلى الله عليه  
وسلم ما أنهر الدم وذكرك  
اسم الله عليه فكلوه  
الاما كان من سن أو نطر  
لان السن عظم من  
الانسان والتفردى  
الحبس ونبت عن النى  
صلى الله عليه وسلم أنه  
جعل ذكاه الانسى مثل  
ذكاه الوحى اذا استع  
قال ولما كان الوحى  
يحل بالعقر ما كان  
ممتعا فلا ذكاه عليه  
يحل الا يحل به  
الانسى كان كذلك  
الانسى اذا صار كالوحى  
ممتعا حل بما يحل به  
الوحى قال ولو وقع  
بغيره بشر ولمن فهو  
كلمه ولو لم يصد

نسا من روى الهلال فقصى الخس التي قبل الهلال ثم تعد أربعة أهلة بالأهلة وان اختلفت فكان ثلاث  
منها تسع وعشرين وكان واحد منها ثلاثين أو كانت كلها ثلاثين انما الوقت فيها الأهلة فإذا اختلفت الأهلة  
الأربعة اعتدت أربعة أيام بلياليهن واليوم الخامس الى نصف النهار حتى يكمل لها عشر سوي الأربعة الأشهر  
وان مات وقدمت من الهلال عشر ليال احصت ما بقى من الهلال فان كان عشرين أو تسعة عشر يوما  
حفظتها ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالأهلة ثم استقبلت الشهر الرابع فأحصت عددا بانه فإذا كمل لها ثلاثون  
يوما بلياليها فقد أوفت أربعة أشهر واستقبلت عشر بلياليها فإذا أوفت لها عشرة الى الساعة التي مات فيها  
فقد مضت عدتها ولو كانت محسوبة أو عياء لارى الهلال ولا تخبر عنه وأطبق عليها الغيم اعتدت الأيام  
على الكال الأربعة الأشهر مائة وعشرين يوما والعشر بعدها عشر فإذا مائة وثلاثون يوما ولم تحل في شئ  
من ذلك من زوجها حتى توفي هذه العدة أو يبيت لها أن قد حلت عدتها قبله بالأهلة والعشر كما وصفت  
وليس عليها أن تأتى في الأربعة الأشهر والعشر بحصة لان الله عز وجل جعل الحيض موضع فاك فكان يفرض  
الله العدة لانه شهر فكذلك اذا جعل الشهر والأيام عدة فلا موضع للحيضة فيها ومن قال تأتى فيها بحصة  
جعل عليها ما يجعل الله عليها أرايت لو كانت تعرف أنها لا تحيض في كل سنة أو ستين المرأة أما يكون  
من جعلها اعتد سنة أو ستين جعل عليها ما ليس عليها ولكن لو أتت من نفسها استبرأت بنفسها من الرية  
كما يكون ذلك في جميع العدة وكذلك لو ماتت في الأربعة الأشهر والعشر بحصة وحض ثم أتت  
استبرأت من الرية قال ولو طلقها ثلاثا أو طلقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها حتى يكون ثلاثا  
رجعها وهو صحيح ثم مات لم تره واعتدت عدة الطلاق ولو طلقها مرضا ثم مرضت ثم ماتت وهي  
في العدة لم تره واعتدت عدة الطلاق لانه قد صح في حال الوأبد اطلاقها فيما مات لم تره فكان في العدة  
مطلقا ولم يحدث رجعة ولو طلقها مرضا ثم مات من مرضه وهي في العدة فإن كان الطلاق علقه الرجعة  
ورثته وورثها لو ماتت لأنها في معنى الأزواج وهكذا لو كان هذا الطلاق في الصحة قال ولو طلقها طلاقا  
لا علق فيه رجعتها وهو مرض ثم ماتت في العدة لم ترها وان ماتت وهي في العدة فإن كان الطلاق علقه الرجعة  
انما تره في العدة وقول بعض أصحابنا انها تره وان مضت العدة وقول بعضهم لا تره بنبوة هذا مما استعير  
الله عز وجل فيه «قال الربيع» وقد استقر الله تعالى فيه فقال لا تره بنبوة طلقها مرضا أو صحيحا  
«قال الربيع» من قبل أنه لو ألقى منها لم يكن مولا ولو طلقها مرضا لم يكن مظاهرا ولو طلقها كان عليه الحد  
ولو ماتت لم ترها فلما كانت خارجة من معنى الأزواج وانما ورث الله تعالى الزوجة فقال ولهن الربع وانما  
خاطب الله عز وجل الزوجة فكانت غزوة زوجة في جميع الأحكام لم تره هذا أقول ابن الزبير وعبد الرحمن  
ابن عوف طلقها على أنها لا تره ان شاء الله عنده (قال الشافعي) واختلف أصحابنا فيما نكحت طلقى  
اختار ابن زبني بعد معنى العدة ان تره ما لم تزوج فاذن رجعت فلا تره فزوي وجين وتكون ككذلك  
لحقها التزوج وقد قال بعض أصحابنا تره وان تزوجت عددا وتره أزواجا وقال غيرهم تره في العدة  
لا تره بعدها أخبرني عبد الحميد بن جريح عن ابن أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن المرأة يطلقها الرجل  
في بيتها ثم يموت وهي في عدها فقال ابن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف تخاف من الأشيع الكلب فقبها  
ثم ماتت وهي في عدها فقوتها غنما فقال ابن الزبير فاما أنا فلا أرى أن تره بنبوة وقال غيرهم ان كنت  
ميتة لم تره في عدها ولا غيرها وهذا أقول يصح قاله وقد ذهب اليه بعض أهل الأثر والنفق فقال

فكسر ما قطع جناحه وماءة رقتة كان حراما وكان على الرأى الآخر قربة للحال التي رما به لمكسور أو مقطوع (قال المزني) رحمه  
الله معنى قول الشافعي عندى في ذلك أنه انما يفرض ميتة مقطوعة لأنه رماه بقطع رأسه أو بقطع من مقله دون جرح الجناح  
ولو كان جرحا كالجرح الأول ثم أخذ به فأتى في يد ميتة فمات من جرحه فعلى الثاني فيه جرحه مقطوع الجناح الأول وصف فيه

عجزوا بحسين لان قتله مقطوع الجناحين من فعله وفعل مالك قال ولو كان محتسبا بعد رمية الأول ليطران كان طارئا او بعدوان كان دابة ثم رماه الثاني فاقبته كان لثاني ولورماه الأول بهذا الحلال فقتله ضمن قيمته لثاني لانه صار له دونه (قال المزني) رحمه الله يعني ان يكون قيمته عجزوا بالرحمن الأولين في قياس (٢٠٨) قوله ولورمياه معاقلة كان يشبهما صنفين ولورمياه الأول ورماه

الثاني ولم يبدأ بلغحه الاول ان يكون محتسبا أو غير محتسب جعلناه بينهما صنفين ولورمى طارئا بجرحه ثم سقط الى الأرض فأصابه ميتا لم تدرك أمات في الهواء أم بعد ما صار الى الأرض أكل لانه لا يوصل الى ان يكون مأخوذا بالوقوع ولورمى هذا رمى كل طائر رى وقوعه ميتا ولكنه لو وقع على جبل فتدري عنه كان متديدا لا يترك الا ان تكون الرمية قد قطعت رأسه أو نكحته أو قطعت ما ينتهي فسلم أنه لا يترك الا المسدكي ولا يترك ما قتله الرمي الاما فوق ريقه أو قطع بجنده فاما ما جرح بقله فهو وقبضه وما قتله الجوارح فقتلته ولم تنمأ جرحا معنيين أحدهما ان لا يترك حتى يجرح قال الله تعالى من الجوارح والاخر انه حلال (قال المزني) الاول أولا ما به قبل ما على راي السيد أو ضاربه لا يترك الا الآن يجرحه (قال الشافعي)

وكيف ترثه امرأه لانها لو التحصل له وانما ورث الله تعالى عز ذكره الا زواج وهي ليست بزوجة وجعل على الازواج العدة فان قلتم لا تعتد لها ليست بزوجة فكيف ترثه من لا تعتد منه من وفاته فان قلتم تعد فكيف تقسمه من غير زوجة وان مضت بها ثلاث حض قبل موته أفتعتد امرأه اربعة أشهر وعشرا بعد ثلاث حض وان كانت اذ مضت لها ثلاث حض وهو مرض فشكت حاز لها الشكاح أفتعتد منه ان توفي وهي تحمل لغيره ومن ورثها في العدة أو بعد مضتها ينبغي ان يقول أو رثها بالانساب ولا يجعل عليها عدة لانها ليست من الازواج وانما جعل الله تعالى العدة على الازواج واذا مات عنها قبل ان يعلم وقت موته اعتدت من يوم ينشئ موته اربعة أشهر وعشرا قال وان لم يلغها موته حتى مضى لها اربعة أشهر وعشرا ثم قامت بيته عوته فقد مضت عذتها ولا تعود لعدة ولا احاد (قال الشافعي) وكذا المطلقة في هذا كله ولورث الزوج المرأة عن الاسلام امرأها بعد عدة الطلاق فان قضتها قبل ان يرجع الى الاسلام فقد بانت منه وان لم تقضها حتى تاب الزوج والرجوع الى الاسلام ثم مات قبل مضى آخر عذتها أو بعده فسواء ورثه في هذا كله لانها زوجته بحالها ولو اختلفت هي وورثة الزوج فقالوا قد مضت عذتها قبل ان يتوب وقالت لم تض حتى تاب وهم يتصادقون على توبة الزوج فالقول قول المرأة مع غيرها ولو اقرت بانقضاء العدة قبل ان يتوب فلا شيء لها في ماله وكانت عليها عدة الوفاة والاحداد تأتي فيها بثلاث حض لانها مقر بان عليها العدة من اقرارين مختلفين ولولم يمت ولكن قالت قد انقضت عدي قبل ان يتوب ثم قالت بعد ما تاب وقبل ان يموت لم تنقض عدي كانت امرأته بحالها لم اسدقها ان عذتها لم تنقض وهكذا كل مطلقة لزوجهما عليها الرجعة قالت قد انقضت عدي ثم قالت لم تنقض فلزوجهما الرجعة وان قالت قد انقضت عدي فكذلك الزوج اخلعت فان خلعت فالقول قولها مع غيرها وان لم يخلف حلف هو على البت ما انقضت عذتها فان نكل لم ترد عليها واذا مات الرجل وله امرأه ان قد طلق احبدها مطلقا فلا عليه الرجعة ولا تعزف بعينها اعتدنا اربعة أشهر وعشرا تكمل كل واحدة منها قبل ثلاث حض والله الموفق

(مقام التوفى عنها والمطلقة في بيتها) قال الشافعي رحمه الله حال الله تبارك وتعالى في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة قال فكانت هذه الآية في المطلقات وكانت العدة من الوفاة عدات كعدة المطلقة فاحتمل ان تكون في فرض السكنى للمطلقات ومنع ان يراجعن تدل على ان في مثل معان في السكنى ومنع الاخراج المتوفى عنهن لانهن في معانهن في العدة قال وبلغ سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ان على التوفى عنها ان عكفت في بيتها حتى يبلغ الكتاب اجله واحتل ان يكون ذلك على المطلقات دون المتوفى عنهن فيكون على زوج المطلقة ان يسكنها لانه ما للعلة ولا يكون على زوج المرأة المتوفى عنها سكنها لان ماله جلا لغيره (١) وانما كانت السكنى بالموت اطلاقا لم والله تعالى أعلم أخبرنا ما لك عن سعد بن ابي حمزة عن كعب بن جحزة عن عمنز بن بشت كعب ابن عجرة قال فريرة بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله ان يرجع الى أهلها في بني خندة فان زوجها ساج في طلب أعبدة ابوها حتى اذا

(١) قوله وانما كانت السكنى الخ كذا في النسخ ووجب عليه في بعضها علامة على التوفى فهو غير ظاهر زائل كنهه صحيحه

رحم الله لوري فضاحيه جرحا فاصابها فاقولوا كله ما رأيت محرما كالأول خطأ فاذن بها لا يريها كل ولو ذبحها وهو راها خشي قبلية ومن آخر زيد فاقولت منه فصدقه فهو لا ولا وكل ما أصاب خللا في غير مرميها يكون بمكة من جملها وغيره فلا بأس اتعنت (٢) محرمة بغير مرمي أو ارمي ولو تحوّل من برج البرج فاخذته كان عليه ربه ولو أصاب عليه لم يضر طائفو

لغيره (قال الشافعي) رحمه الله ولو شق السبع نطس شاة فوصل الى معاه ما سبقن انها ان لم تنل ماتت قد كت فلا بأس باكلها لقول الله عز وجل والطاعة وما اكل السبع الاماد كيت وما لذ كاة باية بالقرآن (قال المزني) رحمه الله وأعرف من قوله أنهم "تؤكل اذا بلغ ما لمالها لبقها انها الاحياء المذكي وهو قول المدنيين وهو عندى أقبس (٣٠٩) لاني وجدت الشاة توت عن ذكاة تحصل وعن عقير فحرم فلما

وجبت الذي اوجب  
البيع موتها وتحليلها  
لا يبدلها اكل السبع  
لها ولا يرد بها كان ذلك  
في القياس اذا اوجب  
السبع موتها  
وتحريمها لم يبدلها  
الذبح لها ولا علم خلافا  
أن يسألوا قطع ما يقطع  
لذكي من أسفل  
حلقها وأعلىه ثم  
ذبح من حيث لم  
يقطع السبع من  
حلقها أنها ميتة ولو  
سبق الذابح ثم قطع  
السبع حيث لم يقطع  
الذابح من حلقها أنها  
ذكية وفي هذا على  
ما قلنا دليل وقد قال  
الشافعي ولو أذرك  
الصيد ولم يبلغ صاحبه  
أو ماله ما يبلغ الذابح  
فأسكنه أن يذبحه فلم  
يفعل فلا بأس اكل  
(قال المزني) رحمه الله  
وفي هذا دليل أنه لو بلغ  
ما يبلغ الذابح اكل  
(قال المزني) رحمه الله  
ودليل آخر من  
قوله قال في كتاب  
الدليل أن قطع حلقه  
رجل ومروءة وأقطع

كان في طرف القدم لم يقطع فقتلوه فالت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع اليها إلى فأنزجني  
لم يتركني في مسكني عليك ولا تنفقه قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أنصرفت حتى اذا كنت  
في الحجرة أوفى المسجد عاني أو أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذبحته فقال كيف قلت قالت فرددت  
عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه  
أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان بن عفان رضى الله عنه أرسل الي فسلمتني عن ذلك فآخبرته  
فاتبعه وفضي به قال وبهذا أخذ قال وإذا طلق الرجل المرأة فلهما كسنا في منزله حتى تنقضي عدتها  
ما كانت العدة جلدا أو شهرا وكان الطلاق يملك فيه الرجعة ولا يملكها قال وإن كان للمزول بكراء  
فالكراء على الزوج المطلق أو في مال الزوج الملبس ولا يكون الزوج المطلق اخراج المرأة من مسكنها الذي  
كانت تسكن معه كان له المسكن أو لم يكن ولزوجها انزاع كسنا في مسكنها من المسكن وسر بيته وبينها  
أن يسكن في ما سوى ما يسكنها قال وإن كان على زوجها أن يسكنها فليس له أن يسكنها في ما سواها حتى  
تنقضي عدتها قال وهذا اذا كان قد أسكنها مسكنه أو مسكنه فلا قد أعطى كراهة قال وذلك أنهم ائند  
ملكيت عليه مسكنها فبما يكفها حيث طلقها كما قال من أكثر من رجل مسكنه سكنى مسكنه دون مالك  
الدار حتى ينقضي كراهة قال فأما ان كان لها منزل لا عارية أو في كراهة فليس له أن يسكنها في مسكنه  
فلا أهل هذا كله أن يخرج جوهراته وعليه ما يسكنها غيره إلا أن يفسد فان أفسد فموتت مع العراء بأقل  
قيمة سكنى ما يكفها بالعاما يبلغ واجتبه بفسده متى أسير قال وهكذا ينسحب مع العراء فسقط ما حمله  
وفي العدة من طلاقه قال ولو كانت هذه المسائل كاهي موته كان القول فيها واحدا من قولين أحدهما  
ما وصفت في الطلاق لا يجالسه ومن قال هذا قال وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للفرقة أمكثي  
في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله دليل على أن لا يوفى عنها السكنى قال ويجعل لها السكنى في مال البيت بعد  
كفنته من رأس ماله ويبيع منزلها الذي تركها فيه أن يبيع أو يقسم حتى تنقضي عدتها ويشكاري لها أن  
أخرجت من منزل كان بيده عارية أو بكراء والقول الثاني أن الاختيار لورثته أن يسكنوها أو أن يفعلوا هذا  
فقد ملكوا المال دونه ولم يكن لها السكنى حين كان متلا بعلها ولا سكنى لها كالاتقة لها ومن قال هذا  
قال إن قول النبي صلى الله عليه وسلم أمكثي في بيتك حتى يبلغ ما يخرج من ماله كان لغيرك لاسها قد وصفت أن  
المنزل ليس لزوجها قال كان لها المنزل أو للقول فلم يخرج جوهراته لم يخرج من ماله حتى تنقضي عدتها  
قال وإذا أسكنها ورثته فلهما أن يسكنوها حيث شاءوا لا حيث شاءت اذا كان موضعها حرز ولم يكن لها أن  
تنتفع من ذلك وإن لم يسكنوها اعتدت حيث شاءت من المصير قال ولو كانت تسكن في منزل لها معه فطلقها  
وملئت أن تأخذ كرام مسكنها كان لها في ماله أن تأخذ كراهة أهل ما يسكنها من المسكن فقط قال ولو  
كان نفلها إلى منزل غير منزلها الذي كانت معه فم طلقها فأومات عنها بعد أن صارت في المنزل الذي نفلها إليه  
اعتدت في ذلك المنزل الذي نفلها إليه وأذن لها في تنقل اليه ولو كان أذن لها في النقلة إلى منزل بعينه أو  
أمرها بتنقل حيث شاءت فنقلت متاعها وشعرها ولم تنقل بيتها حتى مات أو طلقها اعتدت في بيتها الذي  
كانت فيه ولا تكون منتقلة إلى بيتها فإذا انتقلت بيتها وإن لم تنقل متاعها فم طلقها فأومات عنها اعتدت  
في الموضع الذي انتقلت اليه بانه قال سواء أذن لها في منزل بعينه أو قال لها انتقلي حيث شئت وانتقلت  
بغير إذنه فأنزل لها بعد في المقام في ذلك المنزل كل هذا في أن تعتد فيه سواء قال ولو انتقلت بغير إذنه ثم

خشوة فأنزلها من خوفه أو صعد في حال التدحرج ثم ضربت أو خضعه فلا قول  
قائل دون الآخر (قال المزني) رحمه الله فهذا على ما وصفت من قوله الذي هو أصح في القياس من قوله الآخر ولعله التوفيق (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى ولو لم يكن يعيش في الماسن حوتا أو غير ما خضع مسكاه ولو كان شيا أطول حياة فنجبه لا يجالسه

ما كرمته وسواء من أخذهم مجبوساً أو وثقى لاذكاته وسواء ما فظفه البحر وطفا من مينته وأخذ حيا أكل أو أوبى بمكاطفها وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الميتان الحوت والجراد والدمان أحسه قال أنس كبد الطحال وقال صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته وقال (٢١٠) الله جل ثناؤه حل لك كبد البحر وطعامه متاعك والسيارة وهذا عموم

لم يحدث لها ذلك حتى طلقها أومات عنها رجعت فاعتدت في بيتها الذي كانت تسكن معه فيه وهكذا السفر بأذن لها به فان لم تخرج حتى يطلقها أو يتوفى عنها فأقامت في منزلها ولم تخرج منه حتى تنقضي عدتها وان أذن لها بالسفر فخرجت أو خرج ماسافرا إلى الحج أو بلد من البلدان فأت عنها وأطلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة فمواها للخيار في أن تنقض في سفرها ذاهبة أو مائة وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن ينقض سفرها فلا تقيد في المصر الذي أذن لها في السفر إليه إلا أن يكون أذن لها في المقام فيه أو في النقلة إليه فيكون ذلك عليها إذا ثبت ذلك المصر وان كان أخرجها مسافرة فأقامت ما يقيد المسافر مثلها ثم رجعت فان بقي من عدتها شيء أكلته في بيته وان لم يبق منه شيء فقد انقضت عدتها قال وسواء كانت في بيام مصرها الذي خرجت منه إذا مات وأطلقها أو بعدا وإنه إلى السفر وخرجها فيه كاذنه بالنقلة وانتقاله إلى أن نقلة المسافر هكذا وان رجعت قبل أن ينقض سفرها اعتدت بقية عدتها في منزلها ولها الرجوع لانه لم يأذن لها بالسفر من مقام فيه إلا مقام مسافر وان كان أذن لها بالنقلة إلى المصر أو مقام فيه فخرجت ثم

من المصر حتى تنقضي عديتها وعليه سكنها حتى تنقضي عديتها في ذلك المصر وإلا لم يكن حاضرا وإلا  
وكيله ولا وارث حاضر كان على السلطان أن يحبسها بحيث ترضى لثلاثين يوما والمطلق ولد ليس منه  
وإذا أذن الرجل لامرأته أن تنتقل إلى أهلها أو غيرهم أو منزل من المنازل أو قال أقبني أو أهلك أو في منزل  
فلم يخرج حتى طلقها طلاقا لا رجعة له عليها أو مات اعتدت في منزله وإن خرجت إلى ذلك الموضع  
فبلغته أو لم تبلغه ثم طلقها طلاقا لا إعلال فيه الرجعة أو مات عنها مضت إليه وحين زابت منزله بالذمة التي هي  
أمرها أن تنتقل أو تقيم فزله أحسن أمرها وسواء في هذا كله أخرجت متاعها أو تركته أو منعها متاعها  
أو تركها وإياه وهكذا قال لها أقبني فيه حتى يأتيناك أمرى وقوله هذا وسكرت سواء لأن المقام ليس  
بموضع زيارة وليس عليها الوتقة لها ثم أمرها أن تعود إلى منزله أن تعود إليه وسواء قال انما قلت هذا لئلا تزور أهلها  
أو لم يقله إذا طلقها طلاقا لا إعلال فيه الرجعة ولا يعللها ما يمكن نقلها عن الموضع الذي قال لها انتقلتي إليه  
أقبني فيه حتى يرجعها فاستقلها إن شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان أذن لها في زيارة أهلها  
أو غيرهم أو الزوجة إلى وضع في مصر أو خارجها منه فخرجت إلى ذلك الموضع الذي أذن لها فيه ثم مات عنها  
أو طلقها طلاقا لا إعلال فيه الرجعة فعلمها أن ترجع إلى منزله فتعتد فيه لأن الزيارة ليست مقامًا فان قال  
في هذا كله قبل الطلاق أو الموت انما نقلتها إليه ولم تمل هي كان لها أن تقيم حيث أقرأته أمرها أن تنتقل  
لأن النقلة إليه وهي منتقلة لم يكن لها أن ترجع ولو أذن لها بعد الطلاق الذي لا إعلال فيه الرجعة وعليها  
فعل أن ترجعها أو قال لها في مرضه إذا مات فتنتقل حيث شئت فإب لم يكن لها أن تعتد في غيره قال  
ولو كان أذن لها فيها ومفت فتوت هي النقلة وقالت أنا انتقلت ولم ينهوا النقلة وقال هو أنا أرسلتكم زيارة  
ثم مات أو طلقها طلاقا لا إعلال فيه الرجعة كان عليها أن ترجع فتعتد في بيته لأن النقلة ليست لها إلا لأنه  
قال وأتم لها في مصر الموضع معلوم وإلا أين شئت سواء أن أذن لها في النقلة ثم طلقها لم يكن عليها أن  
ترجع إلى منزله حتى تنقضي عديتها إلا أن يرجعها فيكون أحق بها وإن أذن لها في زيارة أو الزوجة  
ثم طلقها فعلمها أن ترجع إلى منزله لأن الزيارة والزوجة ليست بنقلة ولما انتقلت لم يكن ذلك لها ولا له وكان عليها  
أن ترجع فتعتد في بيته قال ولو كان أذن لها أن تخرج إلى الجبل فخرجت حتى طلقها أو مات عنها لم يكن

فرغم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يعود لضحية أخرى فقال أبو ردة لأحد الإجنثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم تجدا: جذا فاذبحه (قال الشافعي) رحمه الله فاحتل أمره بالاعادة: أهواجحة واحتل على معنى أنه إن أراد أن يضيئ فليأكل عليه السلام إذا دخل العشر فلأحد كأن يضيئ فلا عس من شعرو ونسره مشاد على أنغامه واحدة وبقن أن أليكم لها

وعمر رضي الله عنهما كانا لا يقضيان كراهية أن يرى أيهما واجبة وعن ابن عباس أنه اشترى بدو من لحاف قال هذه أخصية ابن عباس (قال) وأمرهم أن أراد أن يقضي أن لا يمس من شعرها أتباعا واختيارا بدلالة السنة ورويت عائشة أنها كانت تقتل فلا تدهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يلقدها هو بيده ثم يمس بها فيحرم عليه شيء (٣١١) أحله الله حتى تحرق الهدي (قال

الشافعي) رحمه الله

والأخصية سنة تقطوع

لا تحب تركها واذ

كانت غير فرض فإذا

ضحي الرجل في بيته

فقد وقع ثم اسم أخصية

(قال) ويجوز في

النساء بالجمع عن الضأن

والتي من الأبل والبقر

والمعز ولا يحوز دون

هذا من السن والأبل

أحت إلى أن يقضي بها

من البقر والبقر من

الغنم والضأن أحب إلى

من المعز والعقراء أحب

إلى من السوداء وزعم

بعض المفسرين أن

قول الله جل ثناؤه ذلك

ومن يعظم شعائر الله

استسما الهدي

واستحسانه (قال) ولا

يجوز في النعماء العوراء

التي عورها ولا العرجاء

التي عرجها ولا البهينة

التي لا تنقي وليس في

القرن نقص فيضحي

بالجمل أو الكسرة

القرن أكبر من دهي

قرنها أو يدم ولا يحز

الجرب لأنه مرض يفسد

لحمها ولا رقت في يوم

الاثنين إلا في مصاد

لها أن يخرج ولو خرجت من منزله ففارق المصر أو لم تفارقه إلا أنه قد رقت منزله بأنه لغزو ج إلى الحج ثم مات عنها وأطلقها كان لها أن تقضي في وجهها وتقيم فيه مقام الحاج ولا تزبد فيه وتعود مع الحاج فتكمل بقية عهدها في منزله الآن يكون أن لها في هذا أن تقري عكة أو في بلد غيرها إذا قضت الحج فتكون هذه كالقابلة وتقيم في ذلك البلد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يخرج إلى الحج بعد مضى العدة إلا مع ذي عهرم إلا أن تكون حجة الأسلام وتكون مع نساء فلابأس أن يخرج مع غير ذي عهرم ولو أذن لها إلى قبر يكون مسير يوم وليلة غير حجة الأسلام لم يكن لها أن يخرج إلا مع ذي عهرم فان خرجت من منزله ولم تبلغ السفر حتى طلقها أو مات عنها كان عليها أن ترجع فتعقد في منزله ولو بلغت ذلك الموضع وقد سعى لها وقتان فبقيته في ذلك الموضع أو قال زوري أهلها فنوت هي النقلة أو لم تنوها وأخرجت إليه فلا تنظر إلى نيتها في النقلة لأن ذلك لا يبرئها إلا بقوله قبل الطلاق أو الموت قد أذن لها في النقلة فإذا قال ذلك فهي منتقلة فتعقد في ذلك الموضع الذي أذن لها في النقلة إليه ولا تعقد في غيره وإن لم يقل هو شيئا مات فقالت هي قد أذن لي فالقول قولها وتعد حديث أذن لها من ذلك المصر إذا كانت هي قد انتقلت قبل أن يقع عليها الطلاق أو يموت زوجها وليس لو رتبته أن يتكلم هو هاتمه ولا كذبها وإن أكلها كان القول قولها قال وقال لها أخرجي إلى مصر كذا أو موضع كذا فخرجت إليه أو منزل كذا من مصر فخرجت إليه ولم يقل لها هي ولا أقبل ولا رجعي منه ولا أخرجي إلا أن تشائي ولا تزوري فيه أهلها أو بعض معرفتك ولا تنزهي إليه كانت هذه نقلة وعليها أن تعقد في ذلك الموضع من طلاقه ووفاة الأذن تقر هي أن ذلك الأذن إنما كان زيارة أو ليدسه تقيمها فيكون عليها أن ترجع إذا بلغها الوفاة فتعقد في بيته وفي مقامه أو قلنا أحدها أن لها أن تقضي إلى المدعى التي أمرها أن تقضي إليها لأنه نقلها إلى المدعى فإن كانت المدعى حتى تنقضي عهدها فقد اكملت عهدها إن شاعت رجعت وإن شاعت لم ترجع وإن كانت المدعى لا تنقضي فيها عهدها رجعت إذا انقضت المدعى والثاني أن هذه زيارة لأن نقلة إلى المدعى فليها الرجوع إذا أطلقها أو مات عنها إلا أن العلم قد أحاط أنها ليست بنقطة قال وقال لها في المصر اسكني هذا البيت شهرا أو هذه الدار شهرا أو سنة كان هذا مثل قوله في السفر أقبل في بلد كذا شهرا أو سنة وهذا كما في كل مطلق وموت في غيرها أو غير أن الرجوع المطلقة التي عك رجعت أن يرجعها فانتقلها من حيث شاء إلى حيث شاء ولو أراد نقلها قبل أن يرجعها من منزلها الذي طلقها فيه أو من سفره أذن لها إليه أو من منزل حولها إليه لم يكن ذلك له عندي كالأ يكون له في التي لا عك رجعت قال وإن كانت المتوفى عنها أو المطلقة طلاقا أو ثابدا أو يفرج من منزل زوجها حتى يتوفى أهلها فإن أتوى أهلها التوفى وذلك أن هكذا سكن أهل البادية إنما سكنهم سكن مقام ما كان المقام غبطة فإذا كان الانتوا غبطة أتوا وأخير ما أتى عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها أنها تتوفى حيث يتوفى أهلها أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح عن هشام بن عروة عن أبيه وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن عتبة أنه أوشل معناه لا يتخلفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما كان لها أن تتوفى لأن سكن أهل البادية هكذا إنما سكنهم مقام غبطة وطعن غبطة وإن الطعن إذا حبس بموضعها أو خوف أهلها عند ما أتى موضع خوف أو غير ستر بنفسها ولا معها من سترها فيه قال فإذا كانت السنة تدل على أن المرء يخرج من الموضع أهل وجهها إذا كان العذر كان في ذلك الموضع أو أكثر وثلاثا يتهم السكن الذي كانت تكتم وتحدث الفتنة في ناحيتها أو الكثرة أو في مصرها أو تخاف سلطانا أو لصا

التي على الله عليه وسلم وذلك حين حلت الصلاة وقد دخلت من خفيته وإذا كان هذا القدر ففصل الفرج لكل أحد حيث كان فلما صلاتن بعد طقس فيهما رقت (قال) والله في الحق والله في ما لا حياة بعد ما أقطع كما ما بأربع الحقوم والمرى والذين وأقل ما يحز من ذلك كذا بين الحقوم والمرى وما أريد بقرى الأوباج لأنها لا تقري إلا بدفع الحقوم والمرى والذين عرفان

فدبسلان من الانسان والهبة ثم بحيا وموضع الضرب في الاختصار في السنة في السنة وموضع الذبح في الاختصار في السنة اسفل جماع  
الطين فاذا تحرت بقرا وذبح بعير فاخر قال عمرو ابن عباس الذكاة في الخلق واللبه وزاد عمر وانها لو الانفس ان ترشق ونهى عن النعم  
(قال) واحب ان لا يذبح الماسك التي (٢١٢) يتقرب بها الى الله عز وجل الاسلام فان ذبح مشركا نحل ذبيحته اجزا

على كراهتي لما وصفت  
وذبح من اطاع الذبح  
من امرأه عائش وصبي  
من المسلمين احب الي  
من ذبح الضرفي  
والهوى ولا بأس بذبيحة  
الأنوس وأكره ذبيحة  
السكران والمجنون في مال  
جنونه ولا يثنين انهما حرام  
ولا تحل ذبيحة نصارى  
العرب وهو قول عمر  
(قال) وأحب أن  
يوجه الذبيحة الى القبلة  
ويقول الرجل على  
ذبيحته باسم الله وأكره  
الصلاة على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لانها ايمان بالله قال  
عليه الصلاة والسلام  
أخبرني جبريل عن الله  
جبل ذكره أنه قال من  
صلى عليا صليت عليه  
(قال) فان قال اللهم  
ملك والملك فنقل مني  
قلوبنا فماذا نقول فلا  
أكرهه وروى عن  
الذي صلى الله عليه  
وسلم من وجه لا يشئ  
أنه ضحى بكبش فقال  
في أحداهما بعد ذكر  
الله اللهم عن محمد وآل  
محمد وآل آل الله  
بن محمد وأمة محمد

فلها في هذا كأنه تنقل عن المصرا كان عام في المصرو عن الناحية التي هي فيها الى ناحية آمن منها  
ولزوجها أن يحسن حاجتها اذا كان موضعاً آمناً وبجور زوجها على الكراهة اذا كان مدم المنزل الذي كانت  
تسكنه وأغضب عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأكره أن يخرج المرأة في العدة في كل ما زماها من حذ  
أو قصاص أو خصومة قال وإذا أخرت المرأة فنيا يلزمها من حكومة واحدة وأغبرهم من المصرفة تنقض  
ما أخرجته رجعت الى منزلها حيث كان فان كان الحاكم الذي يخرجها اليه بالمصرية انصرفت من  
عنده انصرفت الى بيتها قال وكل ما جعشت على الزوج المطلق فيه السكنى والنفقة قضت بذلك في ماله ان  
غاب وكل ما جعلت الزوج نصيبا للمرأة السبعين المنال اذا كان العذر الذي تنقل به المرأة جعلت بان  
أسكنها أجنبيا متولعا كان الذي أسكنها أو السلطان ولم أقض على الزوج بكرها وكسبها وقضيت عليه بنفقتها  
ان كانت عليه نفقة قال وإذا باهنا الزوج فأسكنها وارثه منزله فليس لها ان تخرج حتى تنقض عدتها  
ووارثه يقوم في ذلك مقامه فاما امرأه صاحب السفينة اذا كانت مسافرة معه فكلما رأت المسافرة لا تخالفها  
في شئ ان شاعت مضت الى الموضع الذي خرجها في السفر اليه ورجعت فأكلت عدتها في منزله وان شاعت  
رجعت الى منزله وأعتدت فيه وكذلك لو أذن لها فخرجت في سفينة قال ولو كان الزوج خرج بامرأته الى  
بادية أرا أو متزها من طلقها ومات عنها رجعت اليه منزله وأعتدت فيه وليس هذا كالنقلة ولا كالسفر بأذن  
لها به الى غاية وذلك مثل النقلة وهذه زيارة لا نقلة

(الاحاديث) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكر الله تعالى عدة الزوجة والطلاق وسكنى المطلقة بغاية  
اذا بلغت المدة حلت وخرجت وباعت السنة بسكنى المتوفى عنها كما وصفت وليد كرا حاددا فلما أمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها أن تحد ذلك كما أحكم الله عز وجل فرضه في كتابه وبين كيف فرضه  
على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من عدد الصلوات والهيئة فيها فكان على المتوفى عنها والمطلقة عدة بنفس كتاب  
الله تعالى والمطلقة سكنى بالكتاب وللتوفى عنها بالسنة كما وصفت وعلى المتوفى عنها الحد ابنس السنة وكانت  
المطلقة اذا كان لها السكنى وكان للتوفى عنها بالسنة وأنه يشبه أن يكون لها السكنى لانها معافى عدة غير  
ذو زوجين يشبه أن يكون على المتهمة من طلاق لا على زوجها عليها فيه الرجعة احاد احدث كره على المتوفى  
عنها وأحب الى المطلقة طلاقا لا على زوجها عليها الرجعة تحدد احاد المتوفى عنها حتى تنقض عدتها  
من الطلاق لما وصفت وقد قاله بعض التابعين ولا ينبغي أن أوجب عليها لانها معافى تختلفان في حال وان  
اجتمع في غيره (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نحر عن عبد  
ابن نافع عن زينة بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذه الامايد الثلاثة قال قالت زينب دخلت على  
أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه مصفرة فخلق أو  
غيره فدهنت منه حارة ثم مست بها زوجها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث الا على زوج  
أربعة أشهر وعشرا وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب  
فست منه ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على الميت لا يحل  
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث لئلا على زوج أربعة أشهر وعشرا قالت  
زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي

(قال الشافعي) فاذا كان يحفظ رأسها فهي ذكوة ولزوجها من فقهائها فان تحرك بعد قطع الرأس كانت  
والام تزل وان أوجها أحيى وهو ان يقول هذا أحيى وليس شراؤها والله أن يضي بها احياءها فاذا أوجها لم يكن له أن يبدلها باحدا  
ونعاعها فليس مفسوخ وإن ماتت بالبيع فعليه أن يشتري جميع قيمتها مكانها فلا يبيع أحيى اشتراها لانها لم يبدل منها وإن بيع

توق



أخفة وزادش لا يبلغ أخرى ضعي بأخفة وأسلك الفضل مسلك الأخفة وأحب إلى لو تصدق به وان نقص عن أخفة فعله أن يز يد  
حتى يوفيه أخفة لأنه مسلك الأخفة فأقل ما يلزمه أخفة مثلها فان ولدت الأخفة ذبح معها ولا يشرب من لبنها إلا الفضل عن  
ولدها ولا ما ينهل لجهها لو تصدق به كان أحب إلى ولا يجز صوفها (٢١٣) وإن أوجبها هديا وهو تام ثم عرض  
له نقص وبلغ النسل

أجزأ إنما أنظر في  
هذا كله إلى يوم يوجه  
ويخرج من ماله إلى  
ما جعله وإن أوجه  
ناقصا منه ولم يجزه ولو  
ضلت بعد ما أوجبها فلا  
بدل وليس بأكثر من  
هدى التطوع بوجه  
صاحبه فيكون ولا يكون  
عليه بدل ولو وجدها  
وقدمت أيام النحر كلها  
صنع بها كما يصنع في  
النحر كما أوجب هديها  
العام وأخرها إلى قبل  
وما أوجه على نفسه  
وقت نفث الوقت لم  
يبطل الإيجاب ولو أن  
مضغين ذبح كل واحد  
منهما أخفة صاحبه  
ضمن كل واحد منهما  
ما بين فبما ما ذبح بها  
ومذبحا وأجزأ عن كل  
واحد منهما ما مضى به  
فأذبح لسلا أجزأه  
والضبة نسلك ما ذبح  
في أكله والطعام  
وانخاره وأكره بيع  
نحو منه والماله به  
ومعقول ما أخرج لله  
عز وجل أن لا يعبدوا  
إلا ما أذن الله

توفي عنها زوجها وقد شكت عنها أفنكها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك  
يقول لا ثم قال انتهى أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترى بالبرعة على رأس الحول  
قال حدة فقلت زنب وما ترى بالبرعة على رأس الحول قالت زنب كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت  
حششا وأبست شربها ولم تلبس طيبا ولا شيئا حتى تفرجها سنة ثم توفي بدها جارا أو شاة أو طير فتقبض به  
فقلما تقبض بشئ إلا مات ثم تخرج تعطي بركة فترجيها ثم تراجع بعلم ما شاءت من طيب أو غيره (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى الحشف البت الصغير الفليل من الشعر والبنام وغيره والقبض أن تأخذ من الدابة  
موضعا بأطراف أصابعها والقبض الأخذ بالكف كلها (قال الشافعي) وترى بالبرعة من ورثها على معنى  
أنها قد بلغت الغاية التي لها أن تكون ناسية ذمام الزوج بطول ما حدث عليه كترك البرعة وراها لمهرها  
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عدي عن عائشة وحفصة وأعطاشة أو حفصة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على من فوق ثلاث ليل  
الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا (قال الشافعي) كان الاحداد على المتوفى عنها الزوج في الجاهلية  
سنة فافر الاحداد على المتوفى عنها في عددها وأسقط عنها في غير عددها ولم يكن الاحداد في سكنى  
اليوت فلكن المتوفى عنها أي بيت كانت فيه جديا وردي وذلك أن الاحداد إنما هو في البدن وترك الزينة  
البدن (١) وهو أن يدخل على البدن من غير شئ زينة أو طيب معها علم يظهر به فالتدعو إلى شهوتها  
فأما البس نفسه فلا بد منه قال فزينة البدن المداخل عليه من غيره الدهن كله في الرأس فلا خير في شئ منه  
طيب ولا غيره زيت ولا شيرق ولا غيرها وذلك أن كل الادها ن تقوم مقام واحد في ترجيل الشعر وانذاب  
الشعر وذلك هو الزينة وإن كان بعضها طيب من بعض وهكذا رأيت المحرم يقتدى بأن يدهن رأسه  
ولحمته زيت أو دهن طيبا وصفت من الترجيل وانذاب الشعر قال فاما بدنها فلا بأس أن تدنه  
بالزيت وكل ما لا طيب فيه من الدهن كالألوان يكون ذلك بأس للحرم وإن كانت الحاد تخالف المحرم في بعض  
أمرها لا أنه ليس بمضغ من شئ بل بدن ولا طيب يظهر ريحه فبذعو إلى شهوتها فاما الدهن الطيب والخمر  
فلا خير فيه لبسها لما وصفت من أنه طيب بذعو إلى شهوتها ونبه على ما هو منها الحاد من الطيب حتى أذنت  
فيه الحاد والحاد إذا مس الطيب لم يجب عليها فدية ولم ينتقض احدادها وقد أساءت قال وكل كل  
كان زينة فلا خير فيه لها مثل الالتمذ وغيره مما يحسن موقعه عنها فاما الكحل الفارسي وما أشبهه إذا  
احتاجت إليه فلا بأس لأنه ليس فيه زينة بل هو زينة العيون من هاروقها وما اضطرت إليه مما فيه من شئ  
الكحل الكحل به بالليل وسحبه بالليل وكذلك الحمام وما أراذ به الدواء (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه  
بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حاذ على أبي سلمة فقال ما هذا يا أم سلمة فقال يا رسول  
الله إنما هو صبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعله بالليل وامسحه بالهار (قال الشافعي) الصبر  
يصفر فيكون زينة وليس طيب وأذن لها أن تجعله بالليل حيث لا راء أحد وقد سحبه بالهار (قال الشافعي)  
ولو كان في بدنها شئ لا يرى جعلت عليه الصبر بالليل والهار لم يكن بذلك بأس ألا ترى أنه أذن لها فيه

(١) قوله وهو أن يدخل إلى قوله إلى شهوتها كذا في الأصول وعبار المرفى عن الشافعي وهو أن تدخل  
على البدن شئ من غير زينة أو طيب يظهر علمه فبذعو إلى شهوتها

عز وجل فنه ثم يرويه صلى الله عليه وسلم فالتصريح على ما أذن الله فيه ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبغنا البيع على أصل النسل  
أنه لله ولا تخور الأخفة بعد ولا مدبر ولا أم ولا لهم لا يملكون وإذا نحر سبعة بدنة أو بقر في النعيا أو ألهدي كل طرف من أهل بيت واحد  
أو شئ فسواء وذلك يجزي وإن كلف بعضهم مضغيا وبعضهم هديا أو فدية بأجزأ لأن سبع كل واحد منهم يقوم مقام شاة منفردة

وكذلك كان بعضهم يدينه بالأممية ولا يداؤ قال جابر بن عبد الله نمر نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية البدنة  
عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله وهم شتى (قال) والأصفي جازيهم الفروا يوم حتى كلها إلى الحبيل لئلا يأم  
نسل (قال المزني) رحمه الله وهو (٢١٤) قول عطاء والحسن أخبرنا علي بن معبد عن هشيم عن يونس عن

الحسن أنه قال يعضي أيام التشريق كلها وحدها ناعلي بن معبد عن هشيم عن الجفاج عن عطاء أنه كان يقول يعضي في أيام التشريق (باب العقيدة)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم عن عبيد الله بن أبي زيد عن سباع بن وهب عن أم كرز قالت أنبت النبي صلى الله عليه وسلم أسنانه لحوم الهدى فسميته يقول عن الفلام شاة وعن الجارية شاة لا يضركم ذكرنا كثر أو أنا وسعته يقول أفترى الطير على مكنتها (قال الشافعي) رحمه الله فبعث عن الفلام وعن الجارية كفال النبي صلى الله عليه وسلم فكانت قد استكملت أربعة أشهر وعشرا

(اجتماع العدتين) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سبعة من السب وسلمان أن طلحة كانت تحت رشيد التقي فطلقها البتة فنكحت في عدتها فضر بها من الخطاب رضى الله تعالى عنه وضرب زوجها بالحققة ضربات وقرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب أيا امرأتك نكحت في عدتها فان كان الزوج الذي زوج بها لم يدخل بها فارق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فارق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم اعتدت من زوجها الآخر ثم نكحتها أبنا (قال الشافعي) قال سعيد ولها مهرها ما استحل منها (قال الشافعي) أخبرنا يحيى (٢) لعل في العبارة نمر يفاو أصلها على أن العدتين الوفاة تكون باحداد وأن لا تعتد الخ

الحسن أنه قال يعضي أيام التشريق كلها وحدها ناعلي بن معبد عن هشيم عن الجفاج عن عطاء أنه كان يقول يعضي في أيام التشريق

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم عن عبيد الله بن أبي زيد عن سباع بن وهب عن أم كرز قالت أنبت النبي صلى الله عليه وسلم أسنانه لحوم الهدى فسميته يقول عن الفلام شاة وعن الجارية شاة لا يضركم ذكرنا كثر أو أنا وسعته يقول أفترى الطير على مكنتها (قال الشافعي) رحمه الله فبعث عن الفلام وعن الجارية كفال النبي صلى الله عليه وسلم فكانت قد استكملت أربعة أشهر وعشرا

(باب ما يجرم من جبهة) ما لا تأكل العرب من معاني الرسالة ومعان أعرف له وغير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله قال الله جل ثناؤه يسألونك ماذا أحل لهم

قل أحل لكم الطيبات وقال في النبي صلى الله عليه وسلم ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وانما خوطب بذلك العرب الذين يسألون عن هذا ونزلت فيهم الأحكام وكانوا يتركون من خبيث المأكول ما لا يترك غيرهم (قال الشافعي) وجمعت أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أجد فيها أوصى إلى محرم ما لي طاعة بطعمه الآية يعني مما كنتم تأكلون ولم يكن

الله عز وجل لعزهم عليهم من هبذ البر في الاحرام الا ما كان حلالا لهم في الاحلال والله اعلم فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل  
الغراب والحدأة والعقرب والحية والفأرة والكلب العقور دل ذلك على أن هذا يخرج به ودل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما باح  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الاحرام شيئا وهي التي صلى الله (٢١٥) عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع  
وأكل الضبوع ولها

ابن حبان عن جرير بن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عري عن علي بن رضى الله تعالى عنه أنه قضى في التي  
تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها المداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الأول وتعتد  
من الآخر (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرنا عطية أن رجلا طلق امرأته فاعتدت  
منه حتى إذا بقي شيء من عدتها نكحها رجل في آخر عدتها بذلك وبني بها فأتى علي بن أبي طالب رضى  
الله تعالى عنه في ذلك ففرق بينهما وأمرها أن تعتد ما بقي من عدتها الأولى ثم تعتد من هذا عدة مستقلة  
فإذا انقضت عدتها فهي بالنسبة لغيره وإن شئت فلا قال ويقول عمرو بن لوط في المرأة تنكح  
في عدتها ثانيا في عدة من معاها يقول علي بن رضى الله تعالى عنه لا يكون لها طيب من الطيب ولم تحرم عليه وذلك إذا جعلنا  
النكاح الفاسد يقوم مقام النكاح الصحيح في أن على المنكوسة نكاحا فاسدا إذا أصيبت عدة كعدتها  
في النكاح الصحيح فنكحت امرأة في عدتها فأصيبت فعدتها بعد الزوج الصحيح ثم زناه بعد من النكاح  
الفساد فكان عليها حقان بسبب زوجين ولا يؤيد بها عنها إلا بان تأتى بها معا وكذلك كل حقين زناها  
من وجهين لا يؤيد بها معا عن أحدهما دون الآخر ولو أن امرأته طلقت وأصب عنها فنكحت في  
عدتها ثم علم ذلك فصح نكاحها وإن كان الزوج الآخر لم يصبها أكملت عدتها من الأول ولا يبطل عنها من  
عدتها حتى في الأيام التي عقد عليها فيها النكاح الفاسد انتهى في عدتها ولم تصب فان كان أصابها أحصت  
ما مضى من عدتها قبل إصابة الزوج الآخر وأبطلت كل ما مضى منها بعد أصابته حتى يفرق بينه وبينها  
وإذا نكحت النسيان على عدتها التي كانت قبل أصابته من يوم فرق بينه وبينها حتى تكمل عدتها من  
الأول ثم تستأنف عدة أخرى من الآخر فإذا نكحت ما حل منها أو آخرها طيب من الطيب إذا مضت عدتها  
من الأول وبعد لا تحرم عليه لأنه إذا كان يعقد عليها النكاح الفاسد فيكون نكاحا لا يملك به فلا يكون  
دخوله بها في النكاح الفاسدا كزمن زناها وهو لو زنى بها في العدة كان له أن ينكحها إذا انقضت العدة  
قال فإذا انقضت عدتها من الأول فلا تخران نكحها في عدتها منه وأحب إلى أن كف عنها حتى تنقضي  
عدتها من مائه الفاسد ولو كانت هذه النكاح في عدتها المصابة لا تخضع فاعتدت من الأول شهرين ثم  
نكحها إلا عرفا صابها ثم عرفنا بينهما فقلنا لها استأني شهرين من يوم فرقت تكملينه الشهرين الأولين الذين  
اعتدت فممن النكاح الصحيح فحاضت قبل أن تكمل الشهرين سقطت عدتها بالشهور وابتدأت من  
الأول عدتها ثلاث حيض إذا طلعت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت من الأول ثم كانت في حيضها  
الثالثة خلت من الأول وغيره فعدت من الآخر ولا تخران نكحها في حيضها الثالثة فلا تظهر منها اعتدت  
من الآخر ثلاثة أظهار وإذا طلعت في الدم بعد ما تكمل الطهر الثالث حلت من الآخر أيضا لجميع الخطب  
(قال الشافعي) ولو كانت تحض فاعتدت حيضة أو اثنتين ثم أصابها الزوج الآخر فحلت وفرق بينهما  
اعتدت الجمل فإذا وضعت لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو الأول وإن كانت وضعت لسته أشهر من  
يوم نكحها إلا عرفا كدراي أقل من أربع سنين من يوم فارقتها الأول دعى له القافة وإن كانت وضعت  
لأكثر من أربع سنين مائة من يوم فارقتها الأول فكان طلاقه ثلاث الرجعة فهو الآخر وإن كان طلاقه  
ملك الرجعة وتدا عدا ولم يتدا عدا ولم ينكره ولا واحد منهما أراه القافة فبأيهما الحق هو الحق وإن  
ألحقه وبالأول فقد انقضت عدتها من الأول وحل للآخر نكحها وتبتدى عدتها من الآخر فإذا انقضت حلت  
خطبتها للأول وغيره فان ألحقه وبالأول فقد انقضت عدتها من الآخر وتبتدى فتكمل على ما مضى من

لمستقذره فهو داخل في معنى الطيبات ولا بأس بأكل الشب وضع بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففاهه فقيل أحرام هو يا رسول  
الله قال لا ولكن ليكن بارض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينظر إليه ولو كان حراما ما تركه (باب كسب الجاهل)  
(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بكسب الجاهل فإن قيل فإمامي نهى النبي صلى الله عليه وسلم السائل عن كسبه وأراحه في أن يطمعه

وقيقه وناضجه قبل الامقح له الواحد وهو ان من المكاسب حسنا ودينا فكان كسب الحجام دينا فاحبه تنزهه نفسه عن الذنا فلكثرة المكاسب التي هي اجل منه لما زاد فيه امره ان يعطفه وناضجه ويقطعه رقيقه تنزهه لا تخور عما عليه وقد عجم اوطيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره بصاع من تمر (٣١٦) وأمر أهله ان يخففوا عنه من خراجهم ولو كان حراما يعطه رسول الله صلى

باب ما لا يحل أكله  
وما يجوز للضطر من الميتة  
من غير كتاب

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى ولا يحل أكل  
زيت ماتت فيه فأنة  
ولا يبعه ويستصحب به  
فان قيل كيف يتنفع به  
ولا يبيع معقل فدينفع  
الضرر بالمتة ولا يبيعها  
ويتنفع بالطعام في دار  
الحرب ولا يبيعها في تلك  
الحال قال وقد نهى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
عن ثمن الكلب وأباح  
الانتفاع به في بعض  
الاحوال فغير مستنكر  
أن يتنعم الرّحى

بازیت ولا بیعه فی هذا  
الحال قال ولا یحل من  
المیة الا اها بها بالذباغ  
ورباع ولا یم کل المضطر

من الميتة الا ما رزق نفسه  
فيسه وما هو بالبين من ق  
لانه ما ذون له فيه (قال

عده الاول والاول عليها الرجعة في عدتها من ان كان طلاقه على الرجعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان لم يلحقه بواحد منهما أو بالحقوبهها أو لم تكن فاقعة وأما قبل أن تراه القافة أو ألقته ميسافرا فله القافة فلا يكون ابن واحد منهما في هذا الحال ولو كان أوصى له بنتى فولد فلكه ثم مات وقب عنبهما مع احتى يصلح لهما فيه وان كان مات بعد ولاده وقبل موت قريب له برته المولود وقب له ميرا مع احتى بنتين أمه فإن لم يبين أمه لم يعط شسمن ميراثه من لا يعرف وارثه أو ليس ووارث « قال الربيع » فإن لم يلحقه بأحد منهما رجعا عليه عا نفقا عليها ولم تحل من عدتها (قال الشافعي) ونفقة أمه حتى في قول من يرى النفقة للحامل في النكاح القاسد عليها ما فإن لم يلحق بواحد منهما لم يرجع واحد منهما على صاحبته بنتى من نفقتها وان ألحق بأحد همارجع الذي نفق عنه على الذي قب له عا أخرج من نفقتها والقول في رضاعه حتى يتبين أمه كالقول في نفقة أمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما أن لا يرى على النكاح نكاحا فاسد انفقة في الحمل والنفقة على الزوج الصحيح النكاح فلا أخذه بنفقة حتى تلد فإن ألحق به الولد أعطيها نفقة الحمل من يوم طلقها هو وان أنشك أمه لم أخذه بنفقة حتى يتبين له الولد فأعطاه النفقة وان ألحق بصاحبه فلا نفقة عليه لأنها حلي من غيره وإذا كان أمر الولد مشكلا كما وصفت فقد انقضت أحدى العلمتين وضع الحمل ونسأف الأخرى بعد وضع الحمل ولا رجعة الاول عليها في العدة الأخرى بعد الحمل وأما قلت تستأنف العدة لاني لا أدري العدة بالحمل من الأولى هي فتستأنف العدة من الآخر أو من الآخر فتبني فلما أشكلت جعلنا هاتين استأنفت وتلقى ماضى من عدتها قبل الحمل ولا يكون الآخر خاطبا حتى ينقضي آخر عدتها « قال الربيع » وهذا إذا أنكرها جميعا فاما إذا أنعمها فكل واحد منهما مقرر بان النفقة تلزمه (قال الشافعي) ولولا دعاه أحد هما أو أنكره الآخر أنه القافة والحقة بن الحقوبه ولا حدة على الذي أنكره من قبل أنه يعزى إلى أبي قبل أن يتبين له أبي غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا القول لو نكحت ثلاثة أو أربعة فضت عدتهما من الاول ومن كل من أصابها من بعده ولا عدة عليها من لم يصباها من (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان النكاحان جميعا فاسدين الاول والآخرون القول فيه كالقول في النكاح الصحيح والفاقد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل زوجة حرة مسلمة أو زانية أو أمه مسلمة الا أن عدة الأمه نصف عدة الحرة في الشهور وحضنتان في الحيض ومثلها في وضع الحمل فنضع الأمه في عدتها مثل ما نضع الحرة في عدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل المرأة فأقرت بانقضائه العدة ونكحت فحاش ولدا أقل من ستة أشهر من يوم نكحها وأقل من أربع سنين من يوم طلقت فهو الاول وان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها أو أكثر من أربع سنين من يوم طلقها الاول فليس الاول والاول آخر

(باب سکنی المطلقات ونسقاتهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحسوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخفوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا بأذن ربكم فاحششة مبينة الآية وقال عز وجل في المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدهم ولا تتزاورهن لتضعوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن جملهن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز وجل المطلقات جملة لا يخصص

من الميتة الامار بنفسه فيخرج به من الاضطرار (قال) في كتاب اختلاف ابي حنيفة وأهل المدينة هذا أقول (وقال) من  
فيه وما هو بالين من قبل ان الشيء حلال وحرام فاذا كان حراما لم يجعل ميتة نبي أو اذا كان حلالا فقد يجعل أن لا يحرم منه شبع ولا غير  
لانه ما ذوقه فيه (قال الرمزي) رحمه الله قوله الاول أشبه بأصله لانه يقول اذا حرم الله عز وجل شيئا فهو حرم الاما اباح منه بصفة فاذا زالت

الصفة زالت الاباحة (قال المزني) ولا خلاف أعلمه أن ليس له أن يأكل من الميتة وهو يادى الشئ لأنه ليس بمضطر فإذا كان حائفا على نفسه فمضطر فإذا أكل منها ما يجب الخوف فقد أمر أن ترفع الاضطرار الذي هو علة الاباحة (قال المزني رحمه الله) وإذا انزعجت العلة أرفع حكمها ورجع الحكم كما كان قبل الاضطرار وهو تحريمه (٢١٧) عز وجل الميتة على من ليس بمضطر ولو حاز

منهن مطلقة دون مطلقة فعل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدهن وحرم عليهم أن يخرجوهن وعلمهم أن يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة معينة فيعمل إخراجهن فكان من حوط به هذا أقبح الأزواج فيحتل أن إخراج الزوج أمر أم المصلحة من بينهما معها السكنى لأن الساكن إذا نزل أخرج من مكانه فأعاقل منع مسكنه وكما كان كذلك إخراجها باها وكذلك خروجها امتناعها من السكن فيه وسكن في غير مكان فهذا الخروج المحرم على الزوج والزوجة رضاء بالخروج معاً وسخطهما معاً وأرضى به أحدهما دون الآخر فليس للأمة أن تخرج ولا للرجل إخراجها إلا في الموضع الذي استثنى الله عز وجل من أن تأتي بفاحشة معينة وفي العذر فكان فيما أوجب الله تعالى على الزوج والمرأة من هذا تعبد لهما وقد يحتل مع التعبد أن يكون لتحسين فرج المرأة في العدة وله أن كاذبها والله تعالى أعلم قال ويحتل أمرها للتعز وجعل بالسكنين وأن لا يخرجن ولا يخرج مع ما وصفت أن لا يخرجن بحال إلا ولا لها ولا لغيرها إلا مع عذر وقد ذهب بعض من ينسب إلى العلم في المطلقة هذا المذهب فقال لا يخرجن إلا ولا لها إلا بحال إلا مع عذر ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى ولو وقعت هذا كان أحب إلى وكان احتياطاً ليعتق في القلب معشئاً وقامعاً من إيجاب هذا عليهم احتمال الآلة لما ذهبت إليه من إيجابه على ما قال ما وصفت من احتمال الآيات فيل لما وصفت وأن عبد المجيد أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير عن جابر قال طلقت خاتمي فأردت أن تحذف خلاها فزجرها رجل أن تخرج فأتيت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لي فذني فخلت فخلت أن تصدق أو تفعل معي وفا ( قال الشافعي ) فخل الانصار قريب من مثاليهم والجداد إنما يكون نهرا ( قال الشافعي ) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني اسمعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد جابر يوم أحد فقام نسأوهن ومختاروات في دار فحدثني النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنست وحش بالليل أفنيت عند أحدنا أنا وأنا أصحبتنا فبئنا إلى البيوت تنافل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحدثني عند أحدنا كن ما بدا لكن قلنا أردت النوم فتلصق كل امرأة منكن إلى بيتها ( قال الشافعي ) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن عبيد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تبيت لليلة واحدة إذا كانت في عدة وفاء وأطلاق إلا في بيتها

العذر الذي يكون الزوج أن يخرجها. (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى في المطلقات  
تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن  
سعد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم عن ابن عباس أنه كان يقول الفاحشة التي لا أن تبدوا على أهل  
بجها فإذا ثبت فقد حل إخراجها أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن  
ثمة كانت تقول قالت قال الله فاطمة فقد علمت في أي شيء كان ذلك قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد  
وولي الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أنها أعرسوا بحفص طلقها البتة  
هو غائب الشأم فأرسل إليها وكهله فحفظته فقال والله ما لك علينا من شيء فاعتد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فلما ذكرت ذلك فقال ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة  
فتشاها أصحابي فاعتدوا عندنا أم حكمكم فانه رجل أعي تضعين ثيابك (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم  
بن أبي يحيى عن عمرو بن ميمون مهران عن أبيه قال قدمت المدينة فقالت عن أعلم أهلها فقدعت إلى  
سعيد بن المسيب فسأته عن البتوة فقال تعتد في بيت زوجها قلت فإن حدث فاطمة بنت قيس فقال

(۲۸ - الام خامس)

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا في فصل أوعب وأحافر (قال الشافعي) رحمه الله الخلف الا بالخير والخيل والنمل كل

صل من سهم أو شبهة والأسبق ثلاثة سبق يعطيه الولي أو غير الولي من ماله وذلك أن يسبق بين التمسيل إلى غاية فصيل السابق شيئا معلوما  
 وإن شامع للصلى والثالث والرابع فهذا لخلال ابن جعل له ليست فيه علة والثاني يجمع وجوبه وذلك مثل الرجلين يريدان أن يسبقا  
 بفرض ما ولا يريد كل واحد منهما أن (٢١٨) يسبق صاحبه ويجوز أن يسبق فلا يجوز إلا بالخلل وهو أن يجعل بينهما

هاه ووصفاته تغتبط وقال فتنت فاطمة الناس كانت للسنان ذابة فاستطلت على أجامها فمرها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم  
 وسليمان أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها  
 عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقالت أتق الله يا مروان وأورد  
 المرأة إلى بيتها فقال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبي وقال مروان في حديث القاسم أوما  
 بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا أعلم أن لا تزكر شأن فاطمة فقال أن كان ابنك بالشر غلبك  
 ما بين هذين من الشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت عند  
 عبد الله فطلعتها البتة فخرجت فأتت كرك ذلك عليها ابن عمر (قال الشافعي) فعائشة ومروان وابن المسيب  
 يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كحادث  
 ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للزوجين من بين السبب بين أن استطاعتها على أجامها ويكرهها ابن المسيب  
 وغيره أنها كتبت في حديثها السبب الذي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في غير بيت زوجها خوفا  
 أن يسمع ذلك سامع فيرى أن الشبهة أن تعتد حيث شئت (قال الشافعي) وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في حديث فاطمة بنت قيس أن ثبتت على أهل زوجها فامرأها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم تدل على معينين  
 أحدهما أن ما تؤول إلى أن عباس بن قول الله عز وجل إلا أن يأتين بفاحشة مبينة هو البذاءة على أهل زوجها  
 كما تؤول أن شاء الله تعالى قال وبين أنما أذن لها أن تخرج من بيت زوجها فلم يقل لها النبي صلى الله عليه  
 وسلم اعتدي حيث شئت ولكنه حصنها حيث رضى إذ كان زوجها غائبا ولم يكن له وكيل يخصصها فإذا ثبت  
 المرأة على أهل زوجها فجاء من بذاتها ما يخاف تساعير بذاته إلى تساعير الشرف فلزوجهما أن كان حاضرا  
 أخرج أهله عنها فان لم يخرجهم أخرجهما إلى المنزل غير منزله فخصصه فيه وكان عليه كراهة إذا كان له منعها  
 أن تعتد حيث شئت كان عليه كراهة المنزل وإن كان غائبا كان لو كليه من ذلك ماله وإن لم يكن له وكيل  
 كان السلطان وفي الغائب يفرض لها منزل لا يخصصه فيه فان تنوع السلطان به وأهل المنزل فنزلت فاسقط  
 عن الزوج ولم تعلم فامضى أحدا بالمدينة أرى أحدا منزلا إنما كانوا يتنوعون بانزال منازلهم وبأولهم  
 مع منازلهم وإن لم تنوع السلطان ولا غيره فعلى زوجها كراهة المنزل الذي قصيرا له ولا تشاركها  
 السلطان إلا بخف ذلك على الزوج وإن كان بذاتها حتى يخاف أن تساعير ذلك بينها وبين أهل زوجها أعذرا  
 في الخروج من بيت زوجها كان كذلك كل ما كان في معناه وأكثر من أن يحب حذعلها ففرض لي مقام  
 عليها أوسط ففرض لها كراهة أو يخرجها أهل منزل في كراهة أو عارية لنس زوجها أو يندم منزلها  
 الذي كانت فيه أو يخاف في منزل في فعله نفسها أو مالها أو ما أشبه هذا من العذر فلزوج في هذه  
 الحالات أن يخصصها حيث يحيرها أو أسكنها أو كراهة منزلها قال وإن أمرها أن تشارك منزلها بسنة فتسكنه  
 فكرأؤه متى قامت عليه وإن لم يأمرها فتسكنه منزلها لم ينها ولم يقل لها أقمي فيه فان طلبت الكراهة  
 وهي في العدة استقبل كراهة منزلها من يوم تطلبه حتى تنقضي العدة وإن تطلبه حتى تنقضي العدة  
 حتى لها ركته وعصمت بتركها أن يسكنها فلا يكون لها وهي عاصية سكني وقدمت العدة وإن أنزلها  
 منزلها بعد الطلاق أو طلقها في منزل له أو طلقها وهي زائرة فكان عليها أن تعود إلى المنزل قبل أن يغلس  
 ثم غلس فهي أحق بالمزول منه ومن غرمانه كاتكون أحق به لو أكرها أو أخذ كراهة منها من غرمانه أو أقرها

فرسا ولا يجوز حتى يكون  
 فرسا كقولاً للفرسين  
 لا يأتين أن يسبقهما  
 ويخرج كل واحد  
 منهما ما راضيا  
 عليه يتواضعا على  
 يدور جل يتقانه  
 أو يضمانه ويجرى  
 بينهما الملل فان  
 سبقهما كان السابقان  
 له وإن سبق أحدهما  
 الملل أحرز السابق ماله  
 وأخسب صاحبه  
 وإن أتيا مستويين لم  
 يأخذ أحدهما من  
 صاحبه شيئا والسبق أن  
 يسبق أحدهما صاحبه  
 وأقل السبق أن يسبق  
 بالهادي أو بعضه  
 أو الكند أو بعضه  
 سواء لو كانوا مائة  
 وأدخلوا بينهم محلا  
 فكذلك والثالث أن  
 يسبق أحدهما صاحبه  
 فان سبقه صاحبه أخذ  
 السبق وإن سبق صاحبه  
 أحرز سبقه ولا يجوز  
 السبق إلا أن تكون  
 الغاية التي يخترجان  
 منها ويتبين إليها  
 واحدة والنضال فيما  
 بين الرماة كذلك في

السبق والعلل يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر ثم يفرض أن إذا اختلفت عللها ما اختلفت فافان سبق  
 أحدهما صاحبه وجعل بينهما قرا معلوما فافان يشرط المحاطة أو مبادرة فان اشرط المحاطة فكلما أصاب أحدهما وأصاب الآخر مثله  
 أحقط العددين ولاشي واحد منهما ويستأنفان وإن أصاب أقل من صاحبه حط مثله حتى يحصل له فضل العدد الذي شرط فينتقل به

ويستحق سقته يكون ملكا له بقضيه عليه كدبره بلزومه ان شاء اعطاه وان شاء قوله وان اخذ به رهننا ووضعتنا لغيرنا ولا يجوز السبق  
 الامعولوا بالاجور في السبوع ولو اشترط ان يعطى أصحابه كان فاسدا وقد رأيت من الرماة من يقول صاحب السبق أولي ان يبدأ والسبق  
 لهما يبدئ أيهما شاء ولا يجوز في القياس عندى الان ينشأ طرا وأيهما (٢١٩) بدمان وجهه بدأ صاحبه من الآخر

وربى البادئ بسهم ثم  
 الآخر بسهم حتى  
 يتقدما لهما وإذا  
 عرق أحدهما خرج  
 السهم من يديه فلم يبلغ  
 الفرض فان له أن يعود  
 به من قبل العارض  
 وكذلك لو انقطع وزره  
 أو انكسرت قوسه فلم  
 يبلغ الفرض أو عرض  
 دونه دابة أو انسان  
 فأصابه أو عرض له في  
 يديه ما لا ير السهم معه  
 كانه أن يعود فأما ان  
 جاز السهم أو أجاز من  
 وراء الناس فهذا سورى  
 ليس بعارض غلب عليه  
 فلا رد اليه وإذا كان  
 ربه مباداة فبلغ  
 تسعة عشر من عشرين  
 ربه صاحب السهم  
 الذى راسله ثم ربه  
 البادئ فان أصاب  
 سهمه ذلك فخرج عليه  
 وان لم يرم الآخر بالسهم  
 لان المادرة أن يغترب  
 أحدهما الآخر وليس  
 كالطامة (قال المرنى  
 رحمه الله) هذا عندى  
 غلط لا يتصلح حتى  
 ربه صاحبه بمثل  
 (قال الشافعى) رحمه  
 الله وإذا شرطوا الخواص

بأنهما عاكف عليه السكنى قبل أن يقوم غمماؤه عليه وان كان في المزل الذى أنزلها فيه فضل عن سكنها  
 كانت أحق بما يكفها وبسترهما من منزله وكان القرماء أحق بما يقى منه لأنه شئ أعطاها إياه يستحق أصله  
 عليه ولم يهبه لها فتكون أحق به انما عارية وما عارف لم يملكه من أعيد فقرماؤه أحق به من أعيد  
 ولو كان طلاقا ما هنا بعد ما يقف السلطان ماله للغماء كانت أسوة القرماء في كرامته بل يقدر كرامته  
 ويحضرها حيث يكارى لها فان كان لأهلها منزل ولغير أهلها ما أراد تزوله وأراد أنزالها غيره فان تكارى لها  
 بمنزلا فو أحق بان ينزلها حيث أراد وان لم يتكارى لها منزل ولم يجد له مكانا عليها ان تعتد حبث أو ذروها  
 بل المنزل يعطى إياه وتعد حيث قدرت اذا كان قرب ثقة ومنزلا لستره منفردا أو مع من لا يخاف فان دعت  
 الى حيث يخاف منعت ولو أعطاها السلطان في هذا كله كرامته لم يكن عليها ان تعتد حبث أو ذروها (قال  
 الشافعى) رحمه الله تعالى وكل نكاح صحيح طلق رجل فيه امرأته مسلمة حرًا أو نسمة أو مملوكة فهو كواصفت  
 في الحرمة إلا أن لأهل النسمة أن يخرجوها في العدة متى أخر جوها فلا نفقة لها ان كانت حاملًا ولا سكنى كان  
 طلاق زوجها عاكف الرجعة أو لا عاكفها وهكذا كل زوج حر مسلم وذى وعبد أدله سدق الشكاح  
 فليمن سكنى امرأته ونفقة اذا كانت حرة أو أمة متر وكه مع ماعلى الحر وليس نفقة ما هو زوجة  
 بأوجب من سكنها في القراق ونفقة عليه (قال الشافعى) وإذا كان الطلاق لا عاكف فيه الزوج الرجعة  
 فهكذا القول في السكنى فأما طلاق عاكف فيمزال زوج الرجعة فقال المراءى في السكنى والنفقة حال امرأته التي  
 لم تطلق لأنه ترها وتر في العدة ويقع عليها الإلاؤه وليس له أن ينقلها من منزله الى غيره إلا أن تبذو  
 أو راجعها فهو لها حيث شاء وله أن يخرجها قبل مراجعتها ان بذت عليه كالخروج التي لا عاكف جمعها  
 والله سبحانه وتعالى الموفق

(نفقة المراءى التي لا عاكف زوجها رجعتا) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في  
 المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم من وحدكم ولا تنازروهن لتضعن أعلمن الآية إلى آخره فجاءه  
 قال فكان ينزل الله تعالى أعلم في هذه الآية أنها في المطلقة التي لا عاكف زوجها رجعتا من قبل أن الله عز  
 وجل لما أمر بالسكنى عامرا قال في النفقة وان كن أولات جل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن جملن دل على  
 أن الصنف الذى أمر بالنفقة على ذوات الاجال منهن صنف دخل الكتاب على ان لا نفقة على غير ذوات  
 الاجال منهن لأنه اذا أوجب المطلقة نفقة نفقة ففي ذلك دليل على أنه لا نفقة لمن كان في غير صنفها  
 من المطلقات (قال الشافعى) فلما لم أعلم مخالفا من أهل العلم في أن المطلقة التي لا عاكف زوجها رجعتا في  
 معنى الأزواج في أن عليه نفقتها وسكنها وان طلاقه وبلاؤه وظهاره ولعانه يقع عليها وأنه ترها وتر كانت  
 الآية على غيرهما من المطلقات ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها الا المطلقة لا عاكف زوجها رجعتا (قال  
 الشافعى) والدليل من كتاب الله عز وجل كافى فيما وصفت من سقوط نفقة التي لا عاكف زوجها رجعتا  
 وذلك جاءت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا مالك عن عبد الله بن ربه مولى  
 الاسود بن مغيان عن أبي سلمة بن قاطبة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالنام  
 فأرسل إليها وكيفية شعير فضضته فقال مالك عليتنا نفقة فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت  
 بذلك فقال ليس لك عليهم نفقة أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير عن  
 جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم لها نفقة فماتت بالمرءف أخبرنا عبد المجيد

لم يحسب ناسقا حتى يخرق الجلد بنفسه ولو شرطوا الصب من أصاب الشئ ولم يختره حسب لأنه مصيب وإذا اشترطوا الخواص  
 والشئ ملحق بالهدف فأصاب ثم رجع فزعم الراى أنه خلق ثم رجع لفظ لقسم حصاة وغيرها وزعم أصحابه أنه لم يخلق وله  
 انما فرج ثم رجع فالقول قوله مع عينه إلا أن تقوم بينة فيؤخذ بها وان كان الشئ باليا فأصاب موضع الخرق فغاب في الهدف فهو مصيب

وان أصاب طرف الشئ نخره ففيها قولان أحدهما انه لا يحسب له خاسقا الا أن يكون بقى عليه من الشئ لمعة أو خيط أو جلد أو شئ من الشئ يحيط بالسهم ويصير بذلك خاسقا وقيل بثبوته أو كثرة سواه (قال) ولا يعرف الناس اذا وجهوا بان يقال خاسقا الا ما حاط به الخسوق فهو يقال لا يخرج من خاسقا (٢٣٠) والقول الآخر ان يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما أو هن الصحيح

نخره فاذا خرق منه شأفل أو كثر بعضه  
التصلحي خاسقا لأن  
الحسن الثقب وهذا  
قد نقب وان خرق قال  
واذا وقع في خرق وثبت  
في الهدف كان خاسقا  
والشئ أضعف من  
الهدف ولو كان الشئ  
متصوفا بقرينه كان  
عندى خاسقا ومن الرامة  
من لا يحسبه اذا لم يثبت  
فيه قال فان أصاب  
بالقدح لم يحسب الا  
ما أصاب بالتصل  
ولو أرسله مفارقا للشئ  
فهو بدخ فصرته  
أو قصرا فأسرته  
فأصاب حسب مبيها  
ولا حكم للرجح ولو كان  
دون الشئ شئ فهنكه  
السهم ثم مر بمجمونه  
حتى يصيب كان مبيها  
ولو أصاب الشئ ثم سقط  
بعد ثبوته حسب وهذا  
كفرع انسان اياها ولا بأس  
أن يناضل أهل التشاب  
أهل العربية وأهل  
الحسان لأن كلها  
فصل وكذلك القسي  
الدوادية والهنديّة

عن ابن جريح قال قال عطاء ليست المتوثة الحلي منه في الا أنه ينقضي عليها من أجل الحمل فاذا كانت غير حلي فلا نفقة لها (قال الشافعي) فكل مطلقة كان زوجها عالما رجعتها فلها النفقة ما كانت في عتقها منه وكل مطلقة كان زوجها عالما رجعتها فلا نفقة لها في عتقها منه الا أن تكون حاملا فتكون عليه نفقتها ما كانت حاملا وسواء في ذلك كل زوج حر وعبد ونهى وكل زوجة أمة وحر ونسبة قال وكل ما وصفنا من منعة المطلقة أو سكتي لها أو نفقة فليست الا في نكاح صحيح ثابت فاما كل نكاح كان مفسوخا فليست فيه نفقة ولا ميعاة ولا سكتي وان كان فيه مهر بالميسر حاملا كانت أو غير حامل قال واذا طلق الرجل امرأته طلاقا لا غل فيه الرجعة وانعت حبلا أو أكثره الزوج أو لم ينكره ولم يقر به ففيها قولان أحدهما ان تخصي من يوم طلقها أو كنفقة ملها في كل شهر من تلك الشهور فاذا ولدت فتخصي لها بذلك كله عليه لأن الحمل لا يعلم بيقين حتى تلده قال ومن قال هذا قال ان الله عز وجل قال وان كن أنت ولان حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن يحتمل فليكن نفقتهن حتى يرضعن حملهن ليست بساقطة مسقوط من لأن نفقة لا غير الحوامل وقال قد قال الله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر كمثل حظ الأنثيين فلو مات رجل وله حمل لم يوف بقول ميراث رجل ولا ميراث امرأة لأنه قد يكون عتدا وقتنا الميراث حتى ينسب فاذا بان أعطيتاه وهكذا الوصي للحمل أو كان الوارث أو الموصي له عتبا ولا يعطى الا بيقين وقال أرت ثلث الوارثها النساء فقلن بها جيل فأنفقنا عليها ثم أنقض بشئ مثله ثم زده والقول الثاني أن تخصي من يوم طلقها الزوج لم يجب عليه وأما نفقتهن فمضى لا تنقض بشئ مثله ثم زده والقول الثاني أن تخصي من يوم طلقها الزوج ويرأها النساء فان قلن بها جيل أنفق عليها حتى تضع حملها وان قلن لا يبين أحصى عليها وركت حتى يقبل قد بان فاذا قلن قد بان أنفق عليها لما مضى من يوم طلقها الى أن تضع حملها لا نفقة عليه بعد وضعها حملها لأن الأن ترضع فعتبها أجر مثلها في الرضاعة أو لأن نفقة ولوطلقها ثم ظهر بها حمل فذكره فنفاه وقد نفاه لاعتنا ولا نفقة عليه ان كلن لاعنا فإربا من النفقة ثم أنكبت نفسه حد ولحق به الحمل ان تم وأخذت منه النفقة التي أبطلت عنه وكذلك ان كان قراره بالكذب بعد رضاع الولد الرتبة رضاعه ونفقته وهكذا لو أنكبت نفسه بعد موت الولد أخذت منه نفقة الحمل والرضاع والولد واذا حال القوابل بالمطلقة التي لا يملك رجعتا جيل فأنفق عليها الزوج بغير أمر سلطان أو جبره لما حكم على النفقة عليها ثم علم أن لم يكن بها حمل رجعت عليها في الحالين معا لأنه انما أعطاهما إياه على أنه واجب عليه فلما علم أنه لم يجب عليه رجعت عليها بمثل ما أخذت منه ان كان له مثل أو قيمته يوم دفعه اليها ان لم يكن له مثل « وكل زوجة صحيحة النكاح فرقت بينهما بحال كاذ كرامة في المختلعة والمختارة والمملوكة والمستد المطلقا والامة تخبر فختار الفرق والرجل يفر المرأة بتسبب في جسدونه فختار فراقه والمرأة تفر بأنسها فتر بعد أمة أو يتجده أجذم أو أرمس أو يمشي فاختار فراقه أو يجدها كذلك فيمارقها فتكون عاملا في هذه الحالات فقل الزوج نفقة حتى تضع حملها قال وكل نكاح كان فاسدا بكن حال مثل النكاح بغير ولي أو بغير شهود أو نكاح المرأة لم رض أو كراهة فحلت قلمها الصداق بالميسر ولا نفقة لها في العدة ولا الحمل « قال أبو محمد » وفيها قولان لها النفقة بالحمل وان كان نكاحا فاسدا لأنه يلحق به الولد فلما كان اذا طلقها غير حامل لم تكن زوجة فثبتت منه لم يكن لها نفقة علمنا أنه جعلت النفقة لأقر بالحل (قال الشافعي) وكل مطلقة طلق زوجها الرجعة كانت عتقها الشهور فاشت بعد مضي شهر من استقبل الحيض ثم عليه النفقة ما كانت في العدة ولو طاحت

ثلاث

وكل قوس يرى عتبا بهم نى نصل ولا يجوز زائف ينتقل رجلان وفي يدي أحدهما من التبل أكثر مما في يدي

انما حر ولا على ان يحسب خاسقه خاسق ولا على ان لا يجد خاسقا ما يتالم برمي به وبحسب له مع خواصه ولا على أن يطرح من خواصه خاسقا ولا على ان خاسق أحدهما جاسقا وان أحدهما يرمى من عرض والآخر من أقر بمنه الا في عرض واحد



وعند واحد ولا على أن يرى بقوس أو نسل بأعيانها أن تغيرت لم يبدلها ومن الرأى من زعم أنها إذا ما تغيرت عاين بقوسان المفسرا على السواء أو بينهما ما يذهبهم كان للشيء أن يردى عند الفرع ما شاء ومنهم من زعم أنه ليس له أن يردى عند الفرع ما لم يكن سواه وهذا شبه بقوله كالم يكن ومنهم من زعم أنه ليس له أن يردى بغير رضا المسبق (قال المزني رحمه الله) (٢٣١)

سفيها في الخلل ولا في  
الرجى ولا في الإنداء  
الاجتماع على غاية  
واحدة فكذلك في  
القياس لا يجوز لأحدهما  
أن يري بالاجتماعها  
على زيادة واحد والله  
التوفيق (قال الشافعي)  
ولا يجوز أن يقول  
أحدهما لصاحبه إن  
أبى هذا السهم فقد  
نسلت الآن يحصل  
رجل به سقان أصاب  
به وإن قال أرم عشرة  
أرشاق فإن كان موابك  
أكثر فلكل كذا يجر  
أن ينامل نفسه وإذا  
رى بهم فأنكسر  
فإن أصاب بالمتصل  
كان له خلصا وإن  
أصاب بالمتصل لم يكن  
خلصا ولو انقطع باثنين  
فأصاب بهما جعلا  
حب الذي فيه  
التصل وإن كان في  
الثنى نسل فأصاب  
سهمه فوق سهمي  
الثنى لم يحسب ورد  
عليه ووجهي لانه  
عروضون للثنى وإذا  
أراد للشيء أن يحصل  
ولارى ولسبق فشل  
أو لأفضل فسواء وقد

ثلاث حبض استبرأت نفسها من الرية وكانت لها النفقة حتى قطع في الدم من الحضة الثالثة فإن ارتأت  
أسكت عن النكاح ووقف عن نفقتها فإن بان بها حمل كان القول فيها كالقول فمن بان بها حمل بالنفقة  
حتى يبين أو الوقف حتى تضع فإن انقش ما لمن من جواهرت من النفقة ما أخذت بعد دخولها في الدم  
من الحضة الثالثة قال وهكذا كان عذتها الشهر فارتأت سواه لا يختلطان ولو كانت عذتها  
الشهر فارتأت أسكت عن الرية فإن حاضت بعد ثلاثة أشهر فله النفقة في الثلاثة حتى تنقضي ولا نفقة  
لها بعد الثلاثة ولا عذتها فإن ارتأت به حمل أسكت ولم ينق عليها حتى يبين ثم يكون القول فيه كالقول  
في الحمل إذا بان سواه من رأى أن لا ينق عليها حتى تضع أسكت حتى تضع ثم أعطها النفقة من يوم طلع  
النفقة عنها إلى أن وضعت ومن رأى أن ينق عليها إذا بان الحمل أعطها النفقة منذ أسكت عنها إلى أن  
بان بها الحمل ومن حين بان الحمل إلى أن تضع فإن بطل الحمل ردت النفقة بعد الثلاثة أشهر وينق  
عليها حتى تضع أو خرجها وإن كان بين وضع ولادها أيام قال وإن كان بها حمل ولا يعلو زوجها جعلا  
فأنفق عليها زوجها من حين طلقها حتى جاوزت أربع سنين فلم تلد ردت النفقة من يوم طلقها إلا لا ينق  
بها الحمل ولا نفقة لها في العدة إلا أن تكون حاملا منه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضا عليكم في  
أزواجهم قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزوج نفقة امرأة وحكم الله عز وجل بين الزوجين  
أحكاما منها البعان والظهار والإيلاء ووقع الطلاق (قال الشافعي) فلم يختلف المسلمون فيما عاينته من أن  
ذلك لكل زوجة على كل زوج غائب وحاضر ولم يختلفوا في أن لا تدعى زوجة إلا من وفاة أو طلاق وقال  
الله عز وجل والذين يشوفن منكروا بنودن أزواجنا ترين من أنفسهن الآية وقال تعالى ولكم نصف ما ترك  
أزواجكم إن يكن لهن ولد إلى قوله فلهن الثمن مما تركتم قال فلم أعلم خلافا في أن الرجل والمرأة اتفعا  
أو أحدهما بالزوج أو جعلا مفسيا أو لم يعلم فماتا أو أحدهما فلم يسع لهما تجعلا أو أسرها العبد وفسرها  
الحبس لاخير عنهما لم تورت أحدهما من صاحبها إلا بيقين وفاته قبل صاحبه فكذلك عندى امرأة  
العائب أى غيبة كانت مما وصفت ولم أصف ما ساعدوا ويخروج الزوج ثم خفى مسلكه أو هو ميام من  
ذهب عقل أو خورج فلم يسع له ذكر أو عرج كفى بحرقه لم يأت له خبرا أو أخبر أن عرقا كل من روت أنه قد  
كان نفسه ولا يستقون أنه فيه لا تعدد أمته ولا تنكح أبدأ حتى ياتها بيقين وفاته ثم تعمد من يوم ماتت  
وفاته وتورته ولا تعدد أمته من وفاة ومثلها روت لا ورثت زوجها الذي اعتد من وفاته ولو طلقها هو حتى  
القبسة بعد أى هذه الأحوال كانت أو إلى منها أو تظاهرا أو فقهه الزمه ما يلزم الزوج الحاضر في ذلك كله  
وإذا كان هذا هكذا لم يجز أن تكون امرأة رجل يقع عليها ما يقع على الزوجة تعتد لامن طلاق ولا وفاة  
كالولدت أنه مطلقها وأما عن التعمد من طلاق الأبيقين وهكذا لو ردت بيمينين كثيرة بامرأه كما  
واعتدت ووزج فطلقها الزوج الأول للمفود لزمها الطلاق وكذلك إن إلى منها أو تظاهرا أو فقهه الزمه  
ما يلزم الزوج وهكذا لو ردت بيمينين بامرأه كما ربيع سنين ثم اعتدت فأكلت أربعة أشهر وعشرين ونكحت  
ودخل بها أو نكحت ولم يدخل بها ولم تنكح وطلقها الزوج الأول للمفود في هذه الحالات لزمها الطلاق لانه  
زوج وهكذا وتظاهرها أو فقهه الزمه أو إلى منها ما يلزم بالولوى غير أنه ممنوع من فرجها شبهه بنكاح  
غيره فلا يبالى به في حتى تعمد من الآخر إذا كانت دخلت عليه فإذا أكلت عذتها لم يلزم من يوم تكمل

يكون الفصل ففشل ويكون عليه الفضل ونسل والمرأة تتلفون في ذلك فتمن يجعله أن مجلس المخل ومنهم من يقول ليس  
لأن مجلس الامن عنده وأحسه ان مرض من ضاير لرى أو مبيح يدى به على تعمد من ذلك كنهه أن مجلس ومنهم من يقول  
لذا ترأى على أصل الرى الاول قال ولا يجوز أن يسبقه على أن يسبقه على أن يرى بالمر سفيها يمكن أن يرى بقوسا

لان معروفان الصواب عن الفارسة أكثر ممن عن العربية قال وان سقعه ولم يسم الغرض كرهته فان سبيله كرهته أن يرفعه أو يخفضه  
وقد أجاز أرماءه لتسبي أن يرميه رشقا أو كثر في المائتين ومن أجاز هذا أجاز في الرقة وفي أكثر من ثلثمائة قال ولا بأس أن يشترط أن  
يرمى أرماءه معلومة كل يوم من أوله الى (٢٢٣) آخره فلا يفتقر حتى يفرغ منها الامن عذر مرض أو عاصف من الريح

ومن اعتلت أداته أبدل  
مكان قوسه ونيله ووزره  
وان طول أحدهما  
بالارسال التماس أن  
تبريد يد الرأى أو ينسى  
حسن صنعة في السهم  
الذى رماه فأصاب أو  
أخطأ فليستعت من  
طريق أخطأ فقال لم  
أنه هذا لم يكن ذلك له  
وقبل له ارم كاترى  
الناس لا يهمل عن  
التثبت في مقامك  
وزرعك وارسالك ولا  
مبسطا لادخال الضرر  
بالجس على صاحبك  
قال ولو كن الرأى  
يطيل الكلام والجس  
قبله لا تامل ولا تهمل  
عما يفهم وللبدن أن  
يقف في أى مقام شاءم  
للآخر من القرض  
الآخر أى مقام شاءم  
افتسبوا ثلاثة وثلاثة  
فلا يجوز أن يقتربوا  
وليقتسموا أقما  
معروفا ولا يجوز أن  
يقول أحد الرجلين  
أختار على أن أسبق  
ولا على أن أسبق ولا على  
أن يقتربا فأيهما  
خرجت غرثه سبقه  
صاحبه لان هذا  
مخاطرة وإذا حضر

عندها أربعة أشهر وذلك حين حله فرجها وان أصابها فقد خرج من طلاق الإيلاء وكفروا ولم يصبا  
قبله أسبها وأطلق قال وينفق عليها من مال زوجها المفقود من حين يفقد حتى يعلم يقين موته قال وان  
أجلها كم أربع سنين انفق عليها فيها وكذلك في الأربعة الأشهر والعشرين من مال زوجها فإذا انكحت  
لم ينفق عليها من مال الزوج المفقود ولا منها ما نفعه نفسها وكذلك لا ينفق عليها في عدمته ولو أطلقها  
أو مات عنها ولا بعد ذلك ولم يمنعها النفقة من قبل أنهاز وجه الآخر ولأن علمها منه عدة ولأن بينهما  
ميراثا ولأنه يلزمها طلاقه ولا منى من الأحكام بين الزوجين والخطوب والولادة أن أصابها أو اغتصبها النفقة  
من الأول لانها مخرجة نفسها من يده ومن الوقوف عليه كما تقف المرأة على زوجها الغائب بنسبه فتعنتها  
نفقة في الحال التي كانت فيها ما نفعه نفسها بالنكاح والعدة وهي لو كانت في المصرع زوج فنفقته نفسها  
منعته نفقة بعصيانها ومنعته نفقة بعد عدتها من زوجها الآخر بتركها حقها من الأول وباختيارها نفسها  
لغيره على معنى أنها خارجة من الأول ولو انفق عليها في غيبته ثم ثبت البينة على موته في وقت ردت كل  
ما أخذت من النفقة من حين مات فكان لها الميراث ولو حكم لها ما كان تزوج فترجعت ففسخ نكاحها  
وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان دخل بها فأصابها فله مهر مثلها لا ما سعى لها وقسح النكاح وان لم يقسح  
حتى مات أو ماتت فلا ميراث لها منه ولأنه منها وان حكم لواحدها من الميراث من صاحبها رد الميراث فان  
كان الزوج الميت رد ميراثه على ورثته وان كانت هي البينة وقسح ميراث الزوج الأول حتى يعلم أى هو  
فترثها وميت فترث على ورثتها غير زوجها الآخر ولو مات زوجها الأول ورثته وآخر جناها من بدى الآخر  
بكل حال ولو برست أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشرا ثم نكحت فولدت أولادا ثم جاء الأول كان  
الولد الأول آخر لانه قرأ بالبشهر وموت على الزوج ومنع أصابها حتى تعقد ثلاث حيض وان كانت ممن  
لا تحيض لا بأس من الحيض أو صفر ثلاثة أشهر وان كانت حبلى فان تضع حملها وإذا وضعت حملها  
فلا زوجها الأول منعها من رضاع ولها الاالباء وان تركه لم يفسد مرضع غيرها ثم منعها ما سوى ذلك ولا  
ينفق عليها في أيام عدتها ولا رضاعها ولا غيره شيئا ولو ادعى الزوج الأول والآخر الولد وقدوت وهي مع  
الآخر أو رتبته التساقفة قال ومنى طلقها الأول وقع عليها طلاقه ولو طلقها زوجها الأول أو ماتت عنها وهي  
عند الآخر كان عند غيره زوج فكانت عليها عدة الوفاة والطلاق ولها الميراث في الوفاة والسكنى  
في العدتي والطلاق وفيمن رآها بالوفاة ولو مات الزوج الآخر لم تره وكذلك لا يرثها لو ماتت ولو ماتت امرأة  
المفقود والمفقود لا يعلم بهامات أو لا يتوارث ما كان يتوارث من خنى موته من أهل الميراث من القتل  
والفرق وغيرهم لا يبين أن أحدهما مات قبل الأول فربما الآخر الأول ولو مات الزوج الأول والزوج  
الآخر ولا يعلم بهامات أو لا بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشرا لانه النكاح الصحيح والعدة الأولى بالعد  
الأول ثم اعتدت بعد ثلاث حض لا تدخل احدهما في الأخرى لانها أوجب عليها من وجهين مفترقين فلا  
يجزئها أن تأتي باحدهما دون الأخرى لانها في وقت واحد ولو كان الزوج الأول مات أو لا طاعتت  
شهر أو أكثر ثم ظهر بها حمل فوضعت حملها حلت من الذى حلت منه وهو الزوج الآخر فاعتدت من  
الأول أربعة أشهر وعشرا لانها لا تستطيع تقديم عدتها من الأول وعليها عدة حمل من الآخر قال  
ولكن لو مات الأول قبل فاعتدت شهرا أو أكثر ثم رأت أن بها حمل قبل لها ربعى فان برست سوى رآها  
حاملًا ثم مرت بها أربعة أشهر وعشرا وهي تحيض في ذلك ورأها تحيض على الحمل ثم حاضت ثلاث حيض

الغريب أهل الغرض قسمه ومقال من معه كآراما أو من رعى عليه كآرام غير رام وهو من الرمان فكمه  
حكم من عرفوه ولذا قال صاحبه ما رعى فضلك على أن أعطيك شيئا لم يجز إلا بان يتفاضل ثم يتفاضل قاجديا قال ولشروط أن  
يكون فلان مقدما وقلان معه وقلان ثان كل السبق مفسوخا وكل حزن ما يقدم من شأوا يقدم الآخرون كذلك وإذا كان بالده

وبان

لأحد المتنازعين فبدأ المدأ عليه فأصاب أو أخطأ وذلك السهم عليه والصلاة جائزة في المضربة والأصابع إذا كان حله هذا كيهما  
يوكل لجه أو يدور غما من جلد المأثور كل لجه ماعدا كليا أو خذ رافان ذلك لا يظهر بالباغ غير أني أكره لمعى واحد وإن أمره أن يقضى  
بيطون كفيه إلى الأرض ولا بأس أن يصلي متكسب القوس والقرن (٢٣٣) إلا أن يصير كاعليه حركة تشغله فأكرهه  
وتجربته

﴿ مختصر الأيمان  
والذنور وما دخل  
فيها من الجامع من  
كتاب الصيام ومن  
الأملاء ومن مسائل حتى  
سمعتها الفقهاء ﴾

(قال الشافعي) رحمه  
الله من حلف بالله أو  
باسم من أسماء الله  
لنقل فعله الكفارة  
ومن حلف بغير الله  
ففي عين مكروهة  
وأخشى أن تكون  
معصية لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم سمع عمر  
يحلف بأبيه فقال عليه  
السلام ألا إن الله  
ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم  
فقال عمر والله  
ما حلفت بها بعدنا كرا  
ولا آثر (قال الشافعي)  
رحمه الله وأكره  
الأيمان على كل حال  
الأفيا كان الله عز وجل  
طاعة ومن حلف على  
عين قرأ غير هاديا  
منها فلا اختيار أن يأتي  
الذي هو خير ويكفر  
لأمر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بذلك ومن  
قال والله لقد كان

وبأن لها أن لا حلفا فقد أكلت عدتها منها جميعا وليس عليها أن تستأنف عدة أخرى تحلفها كالألومات  
عناز وجهها ولا تعلم هي حتى مرت أربعة أشهر وعشر قبل لها ليس عليها استئناف عدة أخرى وهكذا  
لو مات معها لم تعلم حتى مضت أربعة أشهر وعشر وثلاث حبض بعدين موتها معا لعدة ولوبات الزوج  
الآن اعتدت منه ثلاث حبض فان أكلتها مات الأول اعتدت عدة الوفاة وإن لم تكملها استقبلت عدة  
الوفاة (١) من يوم مات الآخر لا تسأله عدة محجمة ثم اعتدت حبضين تكمل الحبض التي قبلها من نكاح  
الآخر ولو أن امرأه المفقودة ماتت عند الزوج الآخر ثم قدم الأول أخذ ميراثها وإن نزع شيال يأخذ من  
المهر شيال إذا لم يجد امرأته بغيرها فلا حق له في مهرها فان قال قائل فهل قال غيرك غير هذا قبل ثم وروى  
فيه شيء عن بعض السلف وقدرى عن الذي روى عنه هذا أنه رجعه عنه فان قال فهل تحفظ عن معنى  
مثل قولك أن لا تنكح امرأه المفقودة حتى تسبق موته قلنا ثم عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه  
أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور عن أبي النبال بن عمرو عن عبد الله الأسدي عن علي  
رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأه المفقودة أنها لا تزوج أخيرا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن  
سنان أبي الحكم عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأه المفقودة أنها قد تزوجت امرأته هي امرأته  
إن شاء الله تعالى وإن شاء أسكت ولا يخبر أخيرا يحيى بن حسان عن جرير عن منصور عن الحكم أنه قال إذا فقدت  
المرأة فزوجها لم تزوج حتى تعلم امرأه  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل المرأة مطلقا  
عكك فيه رجعتها مطلقا عكك في رجعتها ما قبل أن تنقض عدتها اعتدت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا وورثت ولها السكى  
والنفقة قبل أن يموت ما كانت في عدتها إذا كان عكك رجعتها فإذا مات فلا نفقة لها وليس عليها أن تجنب  
طيبا ولا لها أن تفجر من منزله ولأذن لها وليس له منها ولا لها منه من نذر ولا من تلذذ ولا من خلوة شيء حتى  
يراجعها وهي محرمة عليه تحريم المبسوطة حتى يراجعها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته  
وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الآخر من أدبار البيوت كراهية  
أن يستأذن عليها حتى يراجعها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء ما يحل للرجل من  
المرأة المطلقة قال لا يحل له منها شيء ما لم يراجعها أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال مثل ذلك  
أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاء وعبد الكريم قال لا يراجعها فضلا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن  
ابن جريج أنه قال لعطاء أريأت أن كان في نفسه ارتجاعا ما يحل له منها قبل أن يراجعها وفي نفسه  
ارتجاعا قال سواء في الحسل إذا كان يريد ارتجاعها وإن برده ما لم يراجعها (قال الشافعي) وهذا كما قال  
عطاء إن شاء الله تعالى وإن أصابها في العدة فقال أردت ارتجاعها وأقر أنه لم يشهد فقد أخطأ ولها عليه  
مهر مثلها ما أصاب منها وتعتد من مائه الآخر وتحصى العدة من الطلاق الأول فإذا أكلت العدة من  
الطلاق لم يكن له عليها رجعة وله عليها الرجعة ما لم تكملها وتكمل عدتها من الإصابة الآخر ولا تحل  
لغيره حتى تنقض عدتها من الإصابة الآخر له وإن خطبها في عدتها من مائه الآخر ولو زك ذلك كان  
أحب إلى (قال الشافعي) وأكره أنه عكك زوجها رجعتها من الترضي للنفقة مع ما أكره على لا عكك  
(١) قوله من يوم مات الآخر أي الزوج الآخر في الوفاة وهو في الحقيقة الزوج الأول وقوله تكمل الحبض  
له تكمل العدة الخ وقوله في حديث عطاء خلاه وضعت أي في قصص واحد قبله كعبه معصية

كذا ولم يكن أتم وكفر واحتج بقول الله تبارك وتعالى ولا تأتوا أولي القربى زلت في رجل حلف  
لا ينفق وحلفا من الله أن يتنعم ويقول لفلان فلان تأتوا في الظاهر واتهم ليقولون متكر من القول وزور أنهم جعلوه الكفارة يقول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قلنا الذي هو خير وليكفر عن عهده فقد أمر بالحنث عليه وبالكفر وبالإجماعهم أن من حلف في الأمر لم عدا

أو خطأ أو قتل صيدا عدا أو خطأ في الكفارة سواء على أن الحلف بالله وقتل المؤمن عدا أو خطأ في الكفارة سواء (قال السامعي)  
 وإن قال أقسم بالله فإن كان يعني حلفت فديعتا فليست بين حادثة وإن أراد بها عينا فهي عين وإن قال أقسم بالله فليس بين فإن قال  
 أقسم بالله فإن أراد بها عينا فهي عين (٣٢٤) وإن أراد بها موعدا فليست بين فكأنه سأحلف (قال المزني) رحمه الله

وفي الألفاظ عين عين وإن  
 قال لعمر الله فإن  
 لم يردها عينا فليست  
 بين ولو قال وحتى الله  
 أو وعظمت أو وجلجل  
 الله أو وقدره الله فذلك  
 كله عين نوى بعينها أو  
 لا يتبعه وإن لم يردها  
 فليست بين لأنه محتمل  
 أن يقبل وحق الله  
 واجب وقدره الله  
 ماضية لأنه عين ولو قال  
 بالله أو والله فهي عين  
 نوى أول من قال في  
 الاملاء بالله عين وقال  
 في القسامة ليست  
 بين (قال المزني) رحمه  
 الله وقد حكى الله عز وجل  
 عينا إبراهيم عليه السلام  
 وثالله لا أكذب  
 أسماكم بعد أن تولوا  
 مدبرين (قال المزني)  
 رحمه الله فإن قال الله  
 لأفعلن فهذا ابتداء  
 كلام لعين الآن بنوى  
 بها فإن قال أشهد بالله  
 فإن نوى البين فهي  
 عين وإن لم ينو عينا  
 فليست بين لأنها  
 محتمل أشهد بأمر الله  
 ولو قال أشهد بنوهم عينا  
 لم يكن عينا ولو قال أعزم  
 بالله ولا يتبعه لم يكن

رجعتا خوفان أن يصيبا قبل أن يرتجعا فإذا طلق الرجل امرأته نطقا لغاقت حصة أو حقيقتين ثم  
 راجعها ثم طلقها قبل أن يصيبا فهي باقولا أن أحدهما أن تعتد من الطلاق الأخيرة مستقبلة والآخر الثاني  
 أن العدة من الطلاق الأول ما لم يدخل بها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه  
 سمع أبا الشعثاء يقول تعتد من يوم طلقها قال ابن جريج وعبد الصكر يوم وطأوس وحسن  
 ابن مسلم يقولون تعتد من يوم طلقها وإن لم يكن معها قال سعيد يقولون طلاقه الآخر قال سعيد وكان  
 ذلك رأي ابن جريج أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال أرى أن تعتد من يوم طلقها (قال  
 الشافعي) وقد قال هذا بعض المشركين وقد قال بعض أهل العلم بالتفسير أن قول الله عز وجل وإذا طلقتم  
 النساء فلقنن أجهن فأمسكوهن يعرفن أو فارقهن يعرفن كأنه كان في ذلك أن الرجل يطلق امرأته ثم يرجعها  
 ما شاء بغير وقت فيمسك المرأة حتى إذا شارفت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها فإذا شارفت انقضاء عدتها  
 راجعها فماتت من الطلاق مرتان أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم يرجعها  
 قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فعد رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء  
 عدتها ورجعها ثم طلقها قال والله لا أوليائي ولا تحلين أبدا فأئزله الله عز وجل الطلاق مرتان فاسأله  
 يعرف أو تسرع بحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من كان منهم مطلقا ومن لم يطلق قال ومن قال  
 هذا ينبغي أن يقول إن رجعت إياها في العدة بخلاف لكسامة إياها كان جديدا مستقبلا ثم يطلقها قبل أن  
 يمسه وذلك أن حكمها في عدتها حكم الأزواج في بعض أمرها وأما تسأله العدة لأنه قد كان من قبل  
 الطلاق الذي أتبعه هذا الطلاق فإنه حكمه في الطلاق الواحد بعد الدخول وأمر امرأته طلق بعد الدخول  
 اعتدت ومن قال هذا أشبه أن يزمه أن يقول ذلك وإن لم يحدث لها رجعة فيقول إذا طلقها بعد الدخول  
 واحدة لغاقت حصة أو حقيقتين ثم أتبعها أخرى استقبلت العدة من النطق بالطلاق مرة وإن تركها حتى  
 تحيض حصة أو حقيقتين ثم طلقها استقبلت العدة من النطق بالطلاق مرة ولم يبال أن يحدث بين ذلك رجعة  
 ولا يمسا ومن قال هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل يطلق امرأته فقصص حصة أو حقيقتين قبل أن يموت  
 فإن كان طلاقا جعل فيه الرجعة اعتدت عدة وفاة وورثت كأنه تطلق التي لم تطلق وورث ولو كان طلاقا جعل  
 فيه الرجعة لم تعتد عدة وفاة ولم يورث أن طلقها محصيا ولو طلقها امرأته بطلاق لا جعل فيه الرجعة فورثته  
 لم تعتد عدة الوفاة لأنها غير زوجة وقد قيل في الرجل يطلق امرأته نطقا جعل فيه الرجعة أو نطقا  
 ثم يرجعها ثم يطلقها أو يطلقها ولم يرجعها العدة من الطلاق الأول ولا تعتد من الطلاق الآخر لأنه وإن  
 ارتجعها فقد كانت حرمته عليه إلا أن يرجعها كما حرمته عليه في الطلاق الذي لا جعل فيه الرجعة إلا ابتكاح  
 ولو تكهنا ثم طلقها قبل أن يصيبها تعتد فكن ذلك لا تعتد من طلاق أحد ثلثها وإن زناها في العدة لم يحدث  
 رجعة ومن قال هذا ذهب إلى أن المطلق كان إذا ارتجع في العدة ثبتت الرجعة لما جعل الله عز وجل  
 في العدة من الرجعة وإلى أن قول الله عز وجل فأمسكوهن يعرفن أو فارقهن يعرفن لمن راجع ضررا  
 في العدة لا يرد بحسب المرأة ورغبة ولكن عضلا عن أن تحل لغيره وقد قال الله تعالى لا يحل لكم أن ترؤوا  
 النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما تنكرهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فهي عن مسألهن  
 العضل ثم يطلقهن فذهب إلى أن الآية قبل هذا محتمل أن يكون تنهى عن رجعتين العضل لا الرغبة وهذا  
 معنى محتمل الآية ولا يجوز إلا واحد من القولين والله تعالى أعلم بالصواب

عنا لأن معناها عزيم بقدره الله أو عزم الله على كذا وإن أراد عينا فهي عين ولو قال أسأله الله وأعزم عليه الله  
 لفته فإن أراد المستعظم عينا فهي عين وإن لم يردها عينا فليست بين ولو قال على عهد الله وسيفه فليست بين إلا أن ينوي عينا  
 الله علمه هذا أن ينوي عينا أو كذا فلهذا قلنا قلنا والله ما نتهى

**باب الاستئذان في الأيمان** (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف بآي عين كانت ثم قال إن شاء الله موصولا بكذا مسددة فقد استنقح وأوصل أن يكون الكلام قد فاقوا كانت بينه سكتة كسكتة الرجل للذكر والى أو التمسس أو انقطاع الصوت فهو استئذنه والقضيم أن يأخذ في كلام ليس من العين من أمر أو هي أو غيره أو يسكت (٢٣٥) السكون أي بين أنه قطع وقال

لوقال في عنة لأفعلن  
كذا لوقت ألا أبشاه  
فلان فإن شاء فلان  
لم يحث وإن مات أو  
غني عنا حتى مضى  
الوقت حنث (قال المزني)  
قال بخلافه في باب  
جامع الأيمان قال  
الشافعي رحمه الله  
ولو قال في عنة لأفعلن  
كذا إن شاء فلان ففعل  
ولم يعرف شأه أو لم يشأ  
لم يحث

**باب لعنوا الذين من هذا**  
ومن اختلاف مالك  
والشافعي

(قال الشافعي) رحمه الله  
أخبرنا مالك عن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن  
عائشة أنها قالت لعنوا  
الذين يقول الإنسان  
لأولائه وبني ولائه (قال  
الشافعي) رحمه الله  
واللعن في لسان العرب  
الكلام غير العقود  
عليه وجاع للغير  
انطأ واللعن كقالت  
عائشة والله أعلم وذلك أنا  
كان على الطبع والغضب  
والهيلة وعقد العين أن  
يشتهل على الشيء بعينه  
**باب الكفارة قبل**  
الحشو بعده

**باب العدة للمشركات** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت اليهودية أو النصرانية تحت المسلم ففلقها وأومات عنها فهي في العدة والسكنى والتنفقة والاحداد مثل المسئلة لا خلاف بينهما وله عليها الرجعة في العدة كما يكون له على المسئلة قال وهكذا الجوسية تحت الجوسى والوثنية تحت الوثني لأزواجهم عليهن من الرجعة ما زوج المسئلة وعليهن من العدد والاحداد ما على المسئلة لأن حكم الله تعالى على العباد واحد فلا يخل بالمسلم إذا تحاكم إليه مشرك أن يحكمه ولا عليه إلا حكم الإسلام لقول الله عز وجل لنبي صلى الله عليه وسلم في المشركين فإن حازلوا فاحكم بينهم وأعرض عنهم الآية قال والقسط حكم الله تعالى الذي أنزل على نبيه وقول الله تبارك وتعالى وإن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن نبيه بعض ما أنزل الله الميثاق وأهواءهم يحتل سبيلهم فأمره صلى الله عليه وسلم أن لا يحكم إلا بما أنزل الله إليه ولا يخل لمسلم أن يحكم إلا بحكم الله المنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم قال وإذا طلق المسلم النصرانية نكحها فأنقضت عدها فتكفحت نصرانيا فأصابها أهلها ذلك زوجها المسلم ومحبصتها لا يزوج بحل له نكاحه ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين ومن سنته أن لا يزوجهم إلا بمصاهرة أو كانت أصابه الذي لا تحسن المرأة ثم رجمها النبي صلى الله عليه وسلم وإذا أحصنها أهلها مع أحلامها لأن الله عز وجل قال حتى تشكروا زوجا غيره وأنه زوج نكحها

**باب الحكم بربعة** أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله عز وجل الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان وقال المطلقات يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يهل لهن أن يكتبن ما خلق الله في أرحامهن أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعولن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا (قال الشافعي) رحمه الله في قول الله عز وجل إن أرادوا إصلاحا فطلق إصلاح الطلاق الرجعي: الله أعلم فمن أراد الرجعة فهي له لأن الله تبارك وتعالى جعلها له (قال الشافعي) رحمه الله فأما زوج حر طلق امرأته بعد ما يصيبها واحدة أو اثنتين فهو أحق برجعها ما لم تنقض عدها بدلالة كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن ركأه طلق امرأته البتة ولم يرد إلا واحدة فردها له رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك عندنا في العدة والله تعالى أعلم قال وسواء في هذا كل زوجة تحت حر مسئلة أو ذمية أو أمة قال وطلاق العبدان ثنتان فإذا طلق واحدة فهو كحر يطلق المرأة واحدة أو اثنتين وعلى من رجعتها بعد واحدة ما على الحر من رجعتها امرأته بعد انقضائه واحدة أو اثنتين والحر الكافر الذي وغير الذي في الطلاق والرجعة كالحرم المسلم فإذا انقضت العدة فلا سبيل لزواج على امرأته إلا بنكاح جديد لأن الله عز وجل أن جعل الرجعة له عليها في العدة فيمن أن لا رجعة عليها بعد ما مع قول الله عز وجل فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف

**باب كفت ثنت الرجعة** (قال الشافعي) رحمه الله لجعل الله عز وجل الزوج أحق برجعة امرأته في العدة كان بيننا أن ليس لها نسعة الرجعة ولها عوض في الرجعة بحال لانها له عليها إلاها عليه ولا أمر لها فيما لا بد منها فلما قال الله عز وجل ويعولن أحق بردهن في ذلك كان بيننا أن الرذ أنهما بالكلية دون الفصل من جماع وغيره لأن ذلك رد بالكلية فلا تنس رجعة لرجل على امرأته حتى يتكلم بالرجعة كما لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما فإذا أنكحها في العدة ثبتت له الرجعة والكلية ما أن يقول

(قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف على شيء أو أراد أن يحث فأحب أن يولي يكفر حتى يحث فإن كفر قبل الحث بغير الصيام أجزأه وإن صام لم يجزه لأننا نعلم أن الله على العباد حق في أموالهم ونفس النبي صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قد صاموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر فجعلنا الحقوق في الأموال قبل ما على

هذا فاما الاعمال التي على الأبدان فلا تحزى إلا بعد ما قتها كالصلاة والصوم  
(قال الشافعي) رحمه الله ومن قال لامرأته أنت طالق ان تزوجت عليك فطلقها واحدة فقلت ان رجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث  
وان كانت بانكاح محنت فان قال أنت طالق (٢٣٦) ثلاثا لم تزوج عليك ولم يوفت فهو على الأبد لا يبحث حتى يموت

أو عوت هي قبل أن  
يتزوج عليها وان تزوج  
عليها من يشبهها  
أولاً يشبهها خرج من  
الحنث دخل بها أول  
يدخل بها وان ماتت  
لم يرنها وان ماتت  
في قول من وزن المتوثة  
اذا وقع الطلاق في المرض  
(قال المزني) فتنقطع  
في غيرها الكتاب أنها  
لا تراث (قال المزني)  
وهو بالحق أولى لأن  
الله تبارك وتعالى ورثها  
منه بالحق الذي ورثه  
بها فلما ارتفع ذلك  
الحسن فارتبها لم يحز  
أن ترثه

قد راجعها أو قدر رجعتها أو قدر ددتها إلى أو قدر رجعتها إلى فإذا تزوجتكم بهذا فهي زوجة ولو مات وأخس  
أذهب عقله كانت امرأته وان لم يصبه من هذا شيء فقال لم أر به رجعة فهي رجعة في الحكم إلا أن  
يحدث طلاقاً قال ولو طلقها فخرجت من بيته فزها إليه بنوى الرجعة أو جامعها بنوى الرجعة أو لا  
بنوها ولم يتكلم بالرجعة لم تكن هذه رجعة حتى يتكلم بها قال وإذا جامعها بعد الطلاق بنوى الرجعة  
أو لا بنوها فالجماع جامع شبهة لا حد عليه فيه ويعز الزوج والمرأة ان كانت عالة وله عليه صداق  
مثلاً والولد لاحق وعليه العدة « قال الربيع » وفيها قول آخر اذا قال قد ددتها إلى أنها لا تكون  
رجعة حتى بنوي بها رجعتها فإذا قال قد راجعها أو راجعتموها هذا نصريح الرجعة كالأب يكون الشكاح  
الانصر يح الشكاح أن يقول قد تزوجتها ونكحتها هذا نصريح الشكاح ولا يكون نكاحاً بان يقول قد  
قلت حتى يصرح بما وصف لان النكاح تحليل بعد تحريم وكذلك الرجعة تحليل بعد تحريم فالتحليل  
بالتحليل شبهة فكذلك أولى أن يقاس بعضها على بعض ولا يقاس بالتحريم بعد التحليل كما لو قال قد وهنتك  
أزواجي أو واحدة لي فيل أنه لا يكون طلاقاً حتى بنوي به الطلاق وهو لو أراد بقوله قد ددتك إلى الرجعة  
لم تكن رجعة حتى بنوي به الرجعة (قال الشافعي) فان طلقها واحدة فاعتدت عيشتين ثم أصابها بنوى  
الرجعة فكسنا أن لا رجعة إلا بكلام فان تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعة وان لم يتكلم  
بها حتى تحيض الثالثة فالرجعة له عليها وله عليه مهر مثلها ولا تنسخ حتى تسكن ثلاث حيض ولا تكون  
كالمرأة تقتدم رجلين فتسألهما عن الأول فتكفها ثم تسألهما عن الثاني فتكفها ثم تسألهما عن الثالث فتكفها  
جعل لرجلين وفي ذلك نسب بطق أحدهما دون الآخر وهذا حق لرجل واحد ونسب واحد لا يتنازع  
لن كان منه ولد ولو طلقها غائبة فحصة ثم أصابها استأفت ثلاث حيض من يوم أصابها وكانت له عليها  
الرجعة حتى تحيض حيضه وتدخل في الدم من الحيضة الثالثة ثم لم يكن له عليها رجعة ولم يحل لغيره حتى ترى  
الدم من الحيضة الثالثة من أصابته ماها وهي الرابعة من يوم طلقها وله عليها الرجعة ما بقي من العدة حتى  
وسواء علمت بالرجعة أو لم تعلم اذا كانت تعلم فتنتع من الرجعة فتأخرها لان الله تعالى جعلها له عليها فلها  
وجهاتها سواء وسواء كانت غائبة أو حاضرة أو كان عنها غائبة أو حاضرة قال وان راجعها حاضراً وتم  
الرجعة أو غائبة فكتبتها أو لم يكتفها لم يلقها الرجعة حتى مضت عدتها ونكحت دخل بها الزوج الذي  
نكحته أو لم يدخل فرق بينهما وبين الزوج الآخر ولها مهر مثلها ان أصابها ما سمي لها ولها مهر ولا متعة ان  
لم يصبها لأن الله عز وجل جعل للزوج المطلق الرجعة في العدة ولا يبطل ما جعل الله عز وجل له منها  
يبطل من نكاح غيره ولا يدخل لم يكن يحل على الاستدواء لو عرفه كانا عليه معدودين وفي مثل معنى  
كتاب الله عز وجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انكح الوليان فالأول أحق لا يستأنف في كتاب  
الله عز وجل ولا يستأنف رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل زوج آخر أو لم يدخل ومن جعله الله عز وجل  
ثم رسوله أحق بأمره وأحق به (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن عبيد الله  
ابن عمر عن عبيد الكرم بن مالك الجزري عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل  
يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك فنكحت قال هي امرأته الأولى دخل بها الآخر أو لم يدخل

(وجه الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله بنيتي لمن راجع أن يشهد شاهدين عدلين على الرجعة  
لما أمر الله تعالى من الشهادة ثلاثاً قبل أن يقر بذلك ويموت قبل تعلم الرجعة بعد انقضاء عدتها

أو عوت هي قبل أن  
يتزوج عليها وان تزوج  
عليها من يشبهها  
أولاً يشبهها خرج من  
الحنث دخل بها أول  
يدخل بها وان ماتت  
لم يرنها وان ماتت  
في قول من وزن المتوثة  
اذا وقع الطلاق في المرض  
(قال المزني) فتنقطع  
في غيرها الكتاب أنها  
لا تراث (قال المزني)  
وهو بالحق أولى لأن  
الله تبارك وتعالى ورثها  
منه بالحق الذي ورثه  
بها فلما ارتفع ذلك  
الحسن فارتبها لم يحز  
أن ترثه

(باب الألعام في  
الكفارة في البلدان  
كها ومن أن يطعم  
وغیره)

(قال الشافعي) ويجزى  
في كفارة العین منذ بد  
النبي صلى الله عليه  
وسلم وإنما قلنا يجزى  
هذا أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أتى بعرق  
فيه عرق دفعه الدجبل  
وأمره أن يطعمه ستين  
مسكينا والعرق فيما  
يقدر درجة عشر صاعاً

وذلك شئون مدا فلكل مسكين مد في كل بلاد سواء ولا يرى أن يجزى دهاهم وان كانت أكثر من قيمة فلا  
الامداد وما اقتات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه من يجزى أهل البادية بمد فقط (قال المزني) رحمه الله أجاز الألف هيناً ولم يحز  
في الفطرة وإذا لم يكن لاهل بلاد قوت من طعام سوى اللحم أو دوا مد ما يقتات أقرب البلدان إليهم ويعطى الرجل الكفارة والرا كاتمن

لاتنزه النفقة عليه من قرابته وهم من عدا الوالد والوالد الزوجة اذا كانوا اهل حاجة فهم أحق بهامن غيرهم وان كان ينفق عليهم تطوعا ولا يجوز له الا ان يعطى حراما مستحبا ولو لم أعطه أعطى غيرهم فاعليه عندى ان يعيد ولا يطعم أقل من عشرة فما كين واخرج على من قال ان اطعم مسكينا واحدا مائة وعشرين مدا في سنتين يوما جزاءه وان كان في (٣٢٧) أقل من سنتين لم يجزه فقال أركل جعلت ولحداسين مسكنا فقد قال الله وأشهدوا ذوى عدل متكم فان شهد اليوم شاهد يحق فعدا من الغد فشهده فقد شهد بهامن تين فهو كشاهدان فان قال لا يجوز لان الله عز وجل ذكر العديقل وكذلك ذكر الله لساكن العدد (قال الشافعي) رحمه الله ولو أطعم تسعة وكسا واحدا لم يجزه حتى يطعم عشرة كما قال الله عز وجل أو كسوتهم قال ولو كانت عليه كفارة ثلاثة أعمان مختلفة فاعتق أو أطعم وكسا بنوى الكفارة ولا بنوى عن أبيه العتق ولا لإدحامه ولا لكسوته وأجزأها ما شاء أن يكون عتقا أو تطعما أو كسوة كان وان لم يشأ فالثانية الأولى تحوزه قال ولا يجزى كفارة حتى يقدم السنة قبلها أو معها ولو كفر عن رجل بأمره أجزأه وهذه كهيته إذا نذر ماله ودفعه بأمره كفرض وكله لبيته لو بهاله وأدلى ان

فلا يتوارثان ان لم تعلم الرجعة في العدة وثلاثا بحداد أو بصيها فتنزل منه اصابة غير زوجة ولو تصادقا أنه راجعها ولم يشهد فالرجعة ثابته عليها لان الرجعة اليه دونها وكذلك لو ثبت عليها ما كانت في العدة اذا أشهد على أنه قال قدر راجعها فاذا مضت العدة فقال قدر راجعها وأنكرت فالقول قولها وعليه البيعة أنه قال قدر راجعها في العدة والله تعالى الموفق (قال الشافعي) وما يكون رجعة وما لا يكون (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته وهي في العدة من طلاقه اذا كان غدا فقد راجعته وان كان يوم كذا وكذا فقد راجعته وإذا قدم فلان فقد راجعته وإذا علمت كذا فقد راجعته فكان كل ما قال لم يكن رجعة ولو قال لها ان شئت فقد راجعته فقلت قد شئت لم تكن رجعة حتى يحدث بعد اربعة وهذا يخالف قوله ان شئت فانت طالق (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته اذا كان أمس فقد راجعته لم تكن رجعة بحال ولو نوى اذا كان أمس يوم الاثنين فقد راجعته لم يكن رجعة وليس بأكثر من قوله لها اذا كان غدا فقد راجعته فلا يكون رجعة ولو قال كذا طلفتك فقد راجعته لم يكن رجعة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال لها في العدة قدر راجعته أمس أو يوم كذا اليوم ماض بعد الطلاق كانت رجعة وهكذا لو قال قد كنت راجعته بعد الطلاق ولو قال لها في العدة قدر راجعته كانت رجعة فان وصل الكلام فقال فقد راجعته بالحية أو راجعته بالأذى وراجعت بالكرامة أو راجعته باله وإن سئل فان اراد الرجعة وقال عنت راجعته بالحية منى إلى أو راجعته بالأذى في طلاقك أو ما أشبه هذا كانت رجعة وان قال أردت قدر رجعت إلى محبتك بعد بغيض أو إلى ذلك كما كنت أو ما أشبه هذا لم يكن رجعة وإذا طلق الأخرس امرأته بكاتب أو إشارة تعقل لزيمه الطلاق وكذلك اذا راجعها بكاتبه أو إشارة تعقل لزيمتها الرجعة وإذا مرض الرجل قبل لسانه فهو كالأخرس في الرجعة والطلاق وإذا أشار إشارة تعقل أو كتب كتابا لزيمها الطلاق والزيمه الرجعة ولو لم يحبل ولكنه ضعف عن الكلام فآشار بطلاق أو رجعة إشارة تعقل أو كتب كتابا يعقل كانت رجعة (١) حتى يعقل فيقول لم تكن رجعة فقبول منه بالطلاق الأول وكل زوج بالغ غير مغلوب على عقله يجوز رجعة كيجوز طلاقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز رجعة المغلوب على عقله كالأبيرة لطلقه ولو أن رجلا صعبا طلق امرأته ثم حبل عقله بجنون أو غسل أو برسام أو غيره مما يغلب على العقل غير المسكر ثم ارتجع امرأته في العدة لم تجز رجعت ولا تجوز رجعتها الا في الحين الذي وطق جاز طلاقه وان كان يجبر ويغيب فراجع في حال جنونه لم تجز رجعته وان راجع في حال افاقته جازت رجعته ولو اختلفا بعد مضى العدة فقالت راجعتي وأنت ذاهب العقل لم تجز رجعتي لرجعة وعقلك مع حتى انقضت عتدي وقال بل راجعتي ومعنى عتدي قال قول قوله لان الرجعة اليه دونها وهي في العدة تدعى ابطالها الا يكون لها ابطالها الا بيعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المرأة فتنقض العدة (١) ادعى المراجعة فتنقض العدة حتى يصدق ولا يصدق الا في مدة يمكن فيها انقضاء العدة والقول قوله اذا ادعت ما لا يمكن مثله بحال ولو طلق رجلا امرأته فقالت من يومها قد انقضت عتدي لم يقبل منها حتى تسأل فان قالت قد انقضت سقط بان بعض خلفه أو ولدت ولدا أو مات كان القول قولها اذا كان يلد مثلها فان كانت صغيرة لا يلد مثلها أو نحو ذلك لا يمكن في مثلها ان تلد لم تصدق بحال ولو قالت قد انقضت عتدي في يوم أو غيره مثلت فان

(١) قوله حتى يعقل الخ كذا في النسخ ولعل الكلمة محرفة تأمل كتبه معجبه

قال أعنتي عني فولأ ولعتك عنه لأنه قد ملكه قبل العتق وكان عتقه مثل القبض كالواشترائه فلم يقضه حتى أعنته كان العتق كالقبض ولو أن رجلا كفر عن رجل بغير امره فاطعم أو أعنت لم يجزه وكان هو المعنى لبعده فلو أنه وكذلك لو أعنت عن أبيه بعد الموت اذا لم يكن ذلك بوصية بينهما ولو صام رجل عن رجل بأمره لم يجزه لان الأبدان تصبغ بعلم فلا يجزى أن يبعدها غيرها الا بالجمعة والجمعة للزنا بها عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن فهم نافقة ولأن الله تبارك وتعالى اغفر لهما على من وجد السبيل إليها والسبيل بالمال ومن اشترى  
مما أطعم أو ساءل جرة ولو تضرع عن ذلك كان أحب الي ومن كان له مسكن لا يستغنى عنه هو وأهله وعادته أعطى من الكفارة وإن كان  
وان كان في مسكنه فضل عن خادمه وأهله (٢٣٨) الفضل الذي يكون به غنيا يعطى وإذا احتج مومرا ثم أعسر لم

أوالصوم يجزئ عنه  
وأمره احتياطاً أن يصوم  
فإذا أيسر كفر وأمره  
أن تقر في هذا إلى الوقت  
الذي يحض فيه ولو  
حشد مومرا فأيسر  
أحببت له أن يكفر  
ولا يصوم وإن صام  
أجزأ عنه لأن حكمه  
حين حشد حكم الصيام  
(قال المزني) وقد قال  
في الظاهر إن حكمه  
حين يكفر وقد قال في  
جاءت العلماء أن تظاهر  
ثم يبد رقة أو أحدث  
فلم يسمه فلم يصوم ولم  
يدخل في الصلاة التيمم  
حتى وجد الرقة والماء  
أن فرضه العتيق والوضوء  
وقوله في جماعة العلماء  
أولى به من انفراجه عنها  
قال ومن له أن يأخذ  
من الكفارة وإن كان  
فله أن يصوم وليس  
عليه أن يتصدق  
ولا يعتسق فإن  
فضل أجزأه وإن كان  
غنيا وماله غائب عنه  
لم يكن له أن يكفر حتى  
محضره المال لا طعام  
أو الكسوة أو التيمم

قالت حفص ثلاث حفص لم تصدق لانه لا يحض من النساء أحد ثلاث حفص في مثل هذه المدة وإن قالت  
قد حضت في أربعين ليلة ثلاث حفص ومأشبه هذا انظر فإن كانت المدعة لا تقض عدها في مثل هذه المدة  
تذكر قبل الطلاق أنها كانت تحيض هكذا وتظهر صدقت في الحكم وكذلك إن كان من نساء الناس من يذكر  
ما وصفت وإن لم تكن هي ولا واحدة من النساء تذكر مثل هذا لم تصدق ومتى صدقتها في الحكم فلا زوجها  
عليها البين بالله عز وجل لقد انقضت عدها بما ذكرت من حيض وطهر وأوسط أو ولد فإن حلفت برئت  
منه وإن تكلمت أحلفته ما انقضت عدها وجعلت له عليها الرجعة وإذا صدقت في الحكم بقوله فقد انقضت  
عدها صدقتها قبل ارتجاعها بإياها وصدقها إذا قال قد راجعتك اليوم فقالت انقضت عديني أمس أو في  
وقت من اليوم قبل الوقت الذي راجعها فيه إلا أن تقر بعد من أحلفه إياها بأن لم تنقض عدها ثم تدعي  
انقضائه العدة فلا أصل لها لأن الرجعة قد ثبتت بأقرارها وإن شاعت أن أحلفه لها ما علم عدها انقضت  
فعلت فإن حلف امرئها الرجعة وإن نكل أحلف على البت لقد انقضت عدها فإن حلفت فلا رجعة  
عليها وإن نكلت فله عليها الرجعة ولو قال لها قد راجعتك فقالت قد انقضت عديني وقالت لقد انقضت  
عديني قبل أن تقول قد راجعتك في مدة تتيقن فيها انقضاء عدها ثم راجعها فقالت قد كنت كذبت فيما  
اذعبت من انقضاء عديني وأقالت قبل راجعها فراجعتها ثبت عليها الرجعة ولو رجعت عن الأقرار  
بانقضاء العدة لم يسقط ذلك الرجعة وهي كمن جحدت ما عليه ثم أقربه ولو قال قد انقضت عديني ثم قالت  
كذبت لم تنقض عديني أو وهمت ثم قالت قد انقضت عديني قبل أن رجعتها ثم راجعها لم تكن لها عليها رجعة  
إلا أن تكذب نفسها بعد الرجعة فتقول لم تنقض عديني وإذا قالت قد انقضت عديني في مدة لا تنقضي  
عدة امرأتي مثلها فأبطل قولها ثم جاءت عليها مدة تنقضي العدة في مثلها وهي ثابتة على قولها الأول قد  
انقضت عديني فعدتها منقضية لأنها مدعة لانقضاء العدة في الحالين معا ولو طلق الرجل امرأته ثم قال  
أعنتي بأن عدها قد انقضت ثم راجعها لم يكن هذا إقراراً بأن عدها قد انقضت لأنها قد تكذبت فيها عليها  
وثبتت الرجعة إذا قالت المرأة لم تنقض عديني وإن قال قد انقضت عدها وقالت هي قد انقضت عديني  
ثم قال كذبت لم يكن له عليها رجعة لأنه أقر بانقضاء عدها وكذلك لو صدقتها بانقضاء العدة ثم كذبها لم يكن  
له عليها رجعة

(قال الشافعي) وإذا قال الرجل والمرأه في العدة قد راجعتها  
اليوم أو أمس أو قبله في العدة وأنكرت فالقول قوله إذا كان له أن راجعها في العدة فأخبر أن فعل  
بالمس كان كابتدائه الفعل الآن ولو قال بعد مضي العدة قد راجعتك في العدة وأنكرت كان القول  
قولها وعليه البينة أنه قد راجعها وهي في العدة وإذا مضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة وصدقته  
فلا رجعة ثابتة فإن كذبت بعد التصديق أو كذبه قبل التصديق ثم صدقت كانت الرجعة ثابتة وهكذا  
لو كانت زوجته أمة فصدقته كانت كالمرة في جميع أمورها ولو كذب مولاهم لم يقبل قوله لأن التعليل  
بالرجعة والتعريم بالطلاق فهاولها ولو كانت المرأة مسلمة لم تنقض أو صدقتها مغلوبة لم يعمل عملها فقال زوجها  
بعد انقضاء عدها قد راجعتك في العدة لم يصدق إلا بنية تقديمه ولو صدقته بها من لا فرض له عليها وكذلك  
لو صدقها ولها إياها كان أو غيره لم يقبل ذلك ولو كانت مصحبة فعرض لها مرض أذهب عقلها ثم قال بعد  
انقضاء عدها قد كنت راجعتك في العدة لم تكن زوجته فإذا أفت فصدقته كانت زوجته بالاقراء وكانت

(قال الشافعي) رجعة الله وأقل ما يجزئ من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار  
أو مئطنة أو ثياب رجل أو امرأة أو صبي ولو استبدل بما يجزئ من الصلابة من الكسوة على كسوة الملبس كين لجأ أن يستبدل بما يجزئ  
في الشتاء والصف أو في الصيف من الكسوة وقد أطلقه الله فهو مطلق



(باب ما يجوز في عتق الكفار وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز رقة في كفارة ولا واجب الا مؤمنة وافر ما يقع عليه اسم الايمان على الاعنى ان يصف الايمان اذا امر بصفته ثم يكون به مؤمنا ويجزى فيه الصغير اذا كان ابوا مؤمنا او ابوا مؤمنا او ابوا مؤمنا او ابوا مؤمنا ولا الزنا وكل ذي نقص بسبب لا يضر بالعمل اضرار ابنا مثل العرج (٢٣٩) الخفيف والعمور والشلل في الخنصر ونحو ذلك ولا يجوز في المقعد

والا اعمى ولا الشلل الرجل ويجزى الاشم والخصي والمريض الذي ليس به مرض زمانه مثل الفالج والشلل ولو اشترى من يعتق عليه لم يجزه ولا يعتق عليه الا بالادون والمولودون ورأيت من رقه بشرط يعتقها لم يجزه عنه ويجزى المبرر ولا يجوز المكاتب حتى يعتق بعينه بعد الهجر ويجزى العتق الى سنين واحج في كتاب البين مع الشاهد على من اجاز عتق الذي في الكفارة بان الله عز وجل لما ذكر رقة في كفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقة اخرى في كفارة كانت مؤمنة ثم لاثمها بمحتمل في انهما كفارتان ولما رأينا ما فرض الله عز وجل على المسلمين في الوهم من قولوا يا ايها الذين آمنوا فخرج من ماله بجزان يخرج من ماله فرضا عليه فيعتق به نبي او يدع مؤمنا

(باب الصيام في كفارة الايمان المتتابع وغيره)

الرجعة عليها ثابتة واذا دخل الرجل بالمرأة فقال قد اصبنتها وطلقها وقالت لم يصنع والقول قولها ولا رجعة له عليها ولو قالت قد اصابني وقال لم اصبها فلعلي العدة باقرارها اصابها على التحلل للازواج حتى تنقضي عدتها ولا رجعة له علم باقراره ان لا عدة عليها وبسبب فيما بينه وبين الله عز وجل ان ارجعها ان علمه ان كذب وبسبب ما بيننا وبين الله تعالى ان علمنا ان كذبت باقرارها بالاصابة ان تنكح قبل ان تعتد لانه لا عدة عليها فاما الحكم فكما وصفت وسواء في هذا اغلقت على ابائنا وارضى سترنا او لم يغلقت او طول مقامه معها او لم يغلقت لا يجب عليها العدة ولا يكمل لها المهر اذا طلقت الا بالوطء نفسه واذا اختلف في الوطء فالقول قول الزوج لانه يؤخذ منه فضل الصداق واذا طلق الرجل امرأته فقال بعد انقضائها عدتها قد ارجعها في العدة وانكرت خلقت ثم تزوجت ودخل بها او لم يدخل ثم اقام شاهدين انه قد كان راجعها في العدة فصح نكاحهما من الآخر وكان تزوجا وحصة الاول الذي راجعها في العدة وامسك عنها حتى تعتمدن الآخران كان اصابها فان لم يكن اصابها لم يمسك عنها وان ماتت او مات وهي في العدة من الآخر توارنا ولو كانت المسئلة بها لو اكدته وتكثرت زواجره ثم صدقت الزوج الاول انه راجعها في العدة لم تصدق على افساد نكاح الزوج الآخر ولم يفسخ نكاحها الا بينة تقوم على رجعة الزوج الاول في العدة قال ابو يعقوب البويطي والربيع وله عليها صداق مثلها باقرارها انها تلقت نفسها عليه (قال الشافعي) في قول الله تعالى وتبارك وتعالى واذا طلقت النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف اذا شارفن بلوغ اجلهن فراجعوهن بمعروف او دعووهن تنقضي عدتهن بمعروف ونهاهم ان يمسكوهن ضرارا ليعتدوا ولا يجلل امساكهن ضرارا

(نكاح المطلقة ثلاثا) (قال الشافعي) أي امر اتحل ابتداء نكاحها فنكاحها حلال متى شاء من كانت تحل له وشاعت الا امر ان الملاءعة فان الزوج اذا التحن لم تحل له ابدا بحال واجبة في الملاءعة مكتوبة في كتاب الايمان والثابتة المرأة بطلاقها الحرة ثلاثا فلا تحل له حتى يجامعها زوج غيره بقول الله عز وجل في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال فاختلت ابي حتى يجامعها زوج غيره ودلت على ذلك السنة فكان اولى المعاني بكاتب الله ما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه رفاعه طلق امرأته بجمعة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير رفاعه طلق امرأته بجمعة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع ان عساه فادار رفاعه ان ينكحها وهو زوجها الاول الذي كان طلقها فذكر كرائي صلى الله عليه وسلم فنهاده ان يتزوجها فقال لا تحل له حتى تدرك العسيلة (قال الشافعي) اغتربا سفان بن عبيدة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سمعها تقول جاءت امرأته رفاعة القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاعة القرظي فطلقني فبنت طلاق فزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما سمعته مثل هدية الثوب فتبس النبي صلى الله عليه وسلم وقال آتريدن ان ترجي الله رفاعة لا حتى تدرك عسيلته ويدرك عسيلتك قالت ابو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن سعد بن عبد الله بن العاص بالباب ينتظر ان يؤذن له فنادى يا ابا بكر لا تنعم ما تجبه به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فاذا تزوجت المطلقة ثلاثا وجامعها نكاحا فاصابها ثم طلقها فانقضت عدتها حل زوجها الاول ابتداء نكاحها لقول الله عز وجل فان طلقها فلا تحل له من بعد

(قال الشافعي) رحمه الله كل من وجب عليه صوم ليس بشرط في كتاب الله ان يكون متتابعا او متفرقا فاصلى قول الله تعالى ذكره فعد من ايام آخر والعدة ان ياتي بعد صوم الاول وقال في كتاب الصيام صيام كفارة الذين متتابع والله اعلم (قال الزبيري) رحمه الله هذا الزم لان الله عز وجل بشرط صوم كفارة المتتابع متبعا وهذا صوم كفارة مثله كالحج الشافعي بشرط الله عز وجل رقة

القتل مؤمنة (قال المزني) فجعل الشافعي رتبة الظهار مثلها مؤمنة لانها ككفارة شبيهة بكفارة وكذلك الكفارة عن ذنب بالكفارة عن ذنب أشبه منها ببعض رمضان الذي ليس بكفارة عن ذنب ففهم قال وإذا كان الصوم متتابعاً فطره الصائم أو الصائمتين عن غير عذر أسأنا الصام الا الحائض فانها (٣٣٠) لا تستأنف وقال في القديم المرض الحائض وقدر تغف الحائض بالجل

وغيره كما يرتفع المرض  
قال ولا صوم فيما لا يجوز  
صومه تطوعاً مثل يوم  
القطر والأضحي وأيام  
التشريق

باب الوصية بكفارة  
الامان والزكاة

(قال الشافعي) رحمه  
الله من لزمه حق  
المساكين في زكاة أو  
كفارة عين أو حج فذلك  
كله من رأس ماله يحاصر  
به الغرماء فان أوصى  
بان يعتق عنه في كفارة  
فان جسد ثلثة العتق  
أعتق عنه فان لم يحمله  
الثلث أطمع عنه من  
رأس ماله

(باب كفارة عن العبد بعد أن يعتق)

(قال الشافعي) لا يجزئ  
العبد في الكفارة  
الأصوم لأنه لا يملك  
مالا وليس له أن يصوم  
الإبائن مولا إلا أن  
يكون مازله بانه ولو  
صام في أي حال أجزأ  
ولو سئم اعتق وكف  
كفارة حر أجزأ لأنه  
حينئذ مالك ولصا  
أجزأ لان حكمه بون  
خنت حكم الصا  
(قال المزني) رحمه الله

حتى تنسج و يا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يترافعا لنفان يقسم حدود الله الآية وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امر فاعاة لرجعي الزفاعة حتى تذوق عسلة وذوق عسلتك يعني بجماعتك قال واذا حامها الزوج ثم مات عنها حلت الزوج المطلقةا لها كما تحلل به بالطلاق لان الموت في معنى الطلاق باقراهما بعد الجماع أو أكثر وهكذا ولو نكحها زوج فاصابها ثم ماتت منه بلعان أو ودة أو غير ذلك من الفرقة وهكذا كل زوج نكحها عبدا أو حرا اذا كان نكاحه صحيحا وأصابها وفي قول الله تعالى ان يترافعا نلفان يقسم حدود الله والله تعالى اعلم عا راد ما الآية فتعطل ان اقاما الرجعة لانها من حدود الله تعالى وهذا شبه قول الله تعالى وبعولتهن أحق برهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا أي اصلاح ما أقصدوا بالطلاق بالرجعة فالرجعة ثابتة لكل زوج غير غلوب على عقله اذا اقام الرجعة واقامتها أن يترافعا في العدة قال جعل الله عز كرمه عليها في الرجعة قال وأحب لها أن ينوي اقامة حدود الله تعالى في انفسها وغيره - حدود الله تبارك اسمه

الجماع الذي تحصل به المرأة زوجها، (قال الشافعي) اذا جامع العسيلة ثلاثا وزوج بالغ فلحق ان  
تغيب العسيلة في فرجها فقد اذنت عسلتها واذنت عسلته ولا تكون العسيلة الا في القبل وبالنكاح وذلك  
يحلها الزوج الاول اذا افارقها هذا ويجب عليها الغسل والحلوه كان هذا زنا وسواء كان الذي اصابها قو  
الجماع اَوْضعفه لا يدخله الا بهيمة اذا بلغ هذا منها وكذلك لو استدخلته هي بيدها وان كان غير مراهق  
لم يحلها بجماعه لانه لا يقع موقع جماع الكبير ولا يجوز ان يقال غير هذا ولو جاز ازان يقال لا يحلها الا من  
تستهي جماعه ويكون مبالغ فيه قويا وان كان الزوج صبيا فكان جماعه يقع موقع الكبير بان يكون  
مراهقا تغيب ذلك منه في ذلك منها احلها وكذلك ان كان خياصا غير مجبوب او مجبوبا ياتي له ما يغيبه فيها  
بقدر ما تغيب حشفة غير انخصي احلها ذلك ان كانت ثيبا فاما ان كانت بكر فلا يحلها الا لاذهب العذرة  
وذلك انه لا يبلغ هذا منها الاذهب العذرة وسواء في ذلك كل زوج جائز للنكاح من عبد ومكاتب وحر وكل  
زوجة حرة ومملوكة ونية بالغ وغير بالغ اذا كان يجمع مثلها ولو اصابها في دبرها فلحق ما شاء منها لم تحلها تلك  
الاصابة لانها ليست بموضع العسيلة التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنها يحلها ولو افضاها زوجها  
حلّت بالافضاء لأن الافضاء لا يكون الا ببلوغ ما يحلها ومحاوخته وهكذا النية تكون عند المسلم فيطلقها ثلاثا  
فيكنكها الذي فعله هذا منها وكذلك لو كانت الزوجة مغلوقة على عقلها أو اوازوج مغلوقة على عقله أوهما  
عاجا معا احلها ذلك الزوج ولو كنكها الذي نكحها مع صافا صابها كان محلها من جماعه لاسم ما يحلها  
من جماع زوج مسلم نال ذلك منها لأنه زوج وان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهودين زنيا وانما رجم  
المحصن ولا يحلها الا الزوج صحيح النكاح وأصل معرفة هذا ان ينظر الى كل زوج اذا انعقد نكاحه  
لا ينفسخ بفساد عقد وان انفسخ بعد لم ينفى فاصابها فهو محلها وان كان أصل نكاحه غير ثابت عند العقد  
فلا تحلها اصابت له غير زوج فاذا نكحها مملوكة فتعتق فاختارت فراقه وقد اصابها احلها لان عقده كان  
ثابتا وكذلك الأمة ينكحها الحر بمثلها والحرية تنكحها العبد بمثلها فينفسخ النكاح في الحالين وتحلها  
اصابت قبل الفسخ وكذلك الاجنم والأرض والمجنون ينكح المرأة فيصير محلها اصابتها ولو اختارت  
فسخه اذا كانت الاصابة قبل الفسخ ولو اصابها احد هؤلاء قبل اختيارها لم يفسخ نكاحها احلها الاصابة  
لانها كانت وهي زوجة وكذلك الزوجان يصيب الزوج غير ترد أحدهما بعد الاصابة تحلها تلك الاصابة

قدمت الحجة أن الحكم يوم يكفر لا يوم يحث كما قال إن حكمه في الصلاة حين يصلي كما يمكنه لا حين وجبت عليه قال ولو وجبت عليه ونصقه عبد ونصقه حرو كان في يديه مال لنفسه لم يحثه الصوم وكان عليه أن يكفر بما في يديه لنفسه (ق) المرتضى رحمه الله أنما المال لنصفه الحر لا يملك منه النصف العبد شيئاً فكيف يكفر بالمال نصف عبد لا يملك منه شيئاً فالحق بقوله أنه كره

42

موسر بنصف الكفارة فليس عليه الا الصوم وبالله التوفيق (باب جامع الايمان) (قال الشافعي) رحمه الله وانا  
 كان في دار حلفان لا يسكنها اخذ في الخروج مكانه وان تخلف ساعة يمكنه الخروج منها فلم يعمل حنث فيخرج بيده متحولا ولا يضرمه  
 ان يتردد على حل متاعه واخراج أهله لأن ذلك ليس بسكنى ولوحلف أن (٢٣١) لا يبا كنه وهو ساكن فان اقاما جميعا  
 ساعة يمكنه التحويل

عنه حنث ولو كانا في  
 بيتين فجعل بينهما  
 حدا ولكل واحد من  
 الحثرتين باب فليست  
 هذه عسا كنه وان كانا  
 في دار واحدة والمساكنة  
 ان يكونا في بيت أو  
 بيتين يجرهما واحدة  
 ومدخلها واحد وانا  
 افترق البتان والجران  
 فليست عسا كنه الا ان  
 يكون له نية فهو على  
 ما نوى فان قل ما للحجة  
 في ان النية بيده دون

متاعه وأهله وماله قيل  
 أرايت اذا سافر ا يكون  
 من أهل السفر يقصر  
 أو رايت لو انقطع الى  
 مكة بيده أي يكون من  
 حاضري السبيل الحرام  
 الذين ان تمتعوا لم يكن  
 عليهم فاذ قال نعم  
 فانما النية والحكم  
 على البدن لا على مال  
 وأهل وعيال ولوحلف

لا يدخلها فرفق فوقها  
 لم يحث حتى يدخل  
 بيتها أو عرصتها ولو  
 حلف لا يلبس فبأهوه  
 لابس ولا ركبدية  
 وهو راكبها فابزع  
 أوزل مكانه والا حث

لأنه كان زوجها ولو كانت الاصابة بعدد مرة أحدهما أو رجع المردن متحولا الى الاسلام  
 بعد لأن الاصابة كانت المرأة موقوفة على العدة محرمة في حالها تاك بكل حال عليه ولو أصاب المرأة فزوجها  
 وهي محرمة أو صائفة أو حائض أو هو عزم أو صائم كان مسنئا وأحلها ذلك زوجها الذي طلقها ثلاثا لأنه لا يحرم  
 عليه من المرأة في هذه الحال الاجتماع للعدة التي فيها أو فيها ويقع عليها طهاره والباؤه وطلاقه وبينها وبينه  
 ما بين الزوجين ويجل له رهاها مبرا وليس هكذا وان برئ أحدهما وإذا كسح الحرامه وهو لا يجد  
 طول الحرة ويخاف الغت فأصابها أحلها ذلك ولو نكحها وهو يجد طولاً أو لا يجد طولاً ولا يخاف الغت  
 لم تحلها أصابه وإذا نكح الرجل نكاحا فاسدا بأبى وجه كان فأصاب لم يحلها ذلك زوجها وذلك أن  
 ينكحها متعة أو محرمة أو ينكحها نكاح شغار أو ينكحها بغير ولي أو أي نكاح فسخه في عقده لم يحلها  
 الاجتماع فيه لانه ليس زوج ولا يقع عليها طلاقه ولا ما بين الزوجين والعبد في هذا مثل الحر الا ان العبد  
 اذا طلق انتنن فقد أتى على جميع طلاقه وهما له كالشلات للحر وسواء طلق الحر لانا في مقام أو مستقرة لانه  
 قد ساء على جميع طلاقه وكذلك العبد في الانتنن وطلاق الحر زوجته أمة محرمة وكتابية ثلاث  
 وطلاق العبد زوجته انتنن الطلاق للرجل والعدة على النساء ولو طلق رجل امرأة لم يدخل بها  
 واحدة ثم أتبعها طلاقا لم يقع عليها الا الاولى وان نكحت بعد زواجها وأصابها من نكحها فهي عنده على  
 ما بقي من الطلاق

(باب ميهدم الزوج من الطلاق وغيره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى في المطلقة الثالثة  
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فجعل حكم المطلقة ثلاثا محرمة بكل حال على مطلقها  
 ثلاثا الا بان يصيها زوج غير مطلقها فإذا طلق المرأة ثلاثا فأصابها زوج غير مطلقها سقط حكم الطلاق  
 الاول وكان الزوج الذي طلقها ثلاثا اذا اطلقها زوجها الذي أصابها ومات عنها ان ينكحها فإذا نكحها كان  
 طلاقا باها مبتدا كهيون ابتداء نكاحها قبل أن يطلقها لا يحرم عليه نكاحها حتى يطلقها ثلاثا فإذا  
 فعل عادت حراما عليه بكل وجه حتى يصيها زوج غيره ثم هكذا أبدا كلما أتى على طلاقها ثلاثا حرمت  
 عليه حتى يصيها زوج غيره ثم حلت له بعد اصابه زوج غيره وسقط طلاق الثالث وكانت عنده لا تحرم عليه  
 حتى يطلقها ثلاثا وإذا هدم الزوج طلاق الثلاث كله فكذلك ان كان آلى منها في ملك ثم طلقها ثلاثا سقط  
 الايلاء حتى لا يكون له به طلاق أبدا ذلكا وإذا أصابها الزوج الذي آلى منها في ملك نكاح بعد زوج كفر  
 كفارة عين وان لم يصم الموقوف وقف الايلاء

(باب ميهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان طلقها الزوج  
 واحدة أو انتنن فنكحها زوج غير ماصابها ثم بات منه فنكحها الزوج الاول بعده كانت عنده على ما بقي  
 من طلاقها كهي قبل يصيها زوج غير ميهدم الزوج المصيده بعده الثلاث ولا يهدم الواحدة والنتنن  
 فان قال قائل فقد قال غيرك اذا هدم الثلاث هدم الواحدة والنتنن فكيف لم تلبه قيل ان شاء الله  
 تعالى استدل لا موجودا في حكمه عز وجل فان قال وأين قيل قال الله عز وجل الطلاق مرتان  
 فإلما سأل بعزوف أو تسريح باحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى دل حكم الله عز وجل على الفرق بين المطلقة واحدة والنتنن والمطلقة ثلاثا وبذلك

وكذلك ما أشبهه وان حلف لا يسكن يتناوه بدوى أو فرورى ولا يلبه فأي بيت من شعرا أو دم أو خيمة أو بيت من جبارة أو مبدرا وما وقع  
 عليه اسم بيت سكنه حنث وان حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاشترى فلان وأخرعه لعلما ولا يلبه فأكل منه لم يحث ولوحلف  
 لا يسكن دار فلان هذه بعينها فباعها فلان حنث بأى وجه سكنها لم تسكن له نية فان كانت نيته ما كانت فلان لم يحث اذا خرجت من

ملكه ولحلف لا يدخلها فهدمت حتى صارت طر بقالم بحث لانها ليست بدار ولوحلف لا يدخل من باب هذه الدار في موضع دخول  
بحث الان ينرى ان لا يدخلها فيبحث ولوحلف لا يلبس ثوبا هو رداء فمقطعه قيسا وانزله اوحلف لا يلبس سراويل فانزله اوقيسا  
فارتد به فهذا كله ليس بحث به الا ان يكون (٣٣٣) له نية فلا يبحث الا على نية ولوحلف لا يلبس ثوبا رجل من عليه

فوجهه فباعه واشترى  
بمنه نوب اليه لمبحث  
الا ان يلبس الذي  
حلف عليه بعينه وانما  
انقار الى عرض البين ثم  
أحدث صاحبها أو أواره  
وذلك ان الاسباب  
مقدمة والأعيان  
بعدها معدة قد يخرج  
على شالها وعلى  
خلافها فاحتث على  
مخرج عيسته أرايت  
رجلا لو كان قال  
وهبت له مالي لحلف  
ليضربني أما بحث  
ان لم يضربه وليس  
يشبه سب ما قال قال  
ولوحلف ان لا يدخل  
بيت فلان قدخل بيتا  
يسكنه فلان بركاء  
لم يبحث الا بان يكون  
نوب مسكن فلان  
فيصحت ولوجل داخل  
فيه لم يبحث الا ان  
يكون هو امرهم بذلك  
تراني اولم يتراخ (قال  
الشافعي) رحمه الله ولو  
قال نوبت شهر المقبل  
منه في الحكم ان حلف  
بالطلاق ودين فيما بينه  
وبين الله عز وجل ولو  
حلف لا يدخل على  
فلان بيتا قدخل على

انه ان المرأة يحل لطلقها رجعتا من واحدة واثنين فلما طلقت ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره  
فلما لم يكن زوج غيره حكم بطلان الطلقة واحدة واثنين الا انها حلال اذا طلقت واحدة واثنين قبل  
الزوج كان معنى نكاحه موزك النكاح سواء ولما كانت المطلقة ثلاثا حراما على المطلقة الثلاث حتى  
تنكح زوجا غيره فكأنما انحلت في حكم الله تبارك وتعالى اسمه بنكاحه كان له حكم بين انها محرمة حتى  
ينكحها هذا الزوج الا في قول يحرر ان يقاس ما له حكم بالاحكامه وكان اصل الأمر ان الحرام انما يحل  
للمرء بفعل نفسه كما يحرم عليه الحلال بفعل نفسه فلما حلت المطلقة ثلاثا زوج غيره بعد مفارقتها  
نساء اهل الدنيا في هذا الحكم يحرر ان يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى وكان في معنى انه لا يحل  
نكاحه للزوج المطلق واحدة واثنين ولا يحرر شيئا لان المرأة لم تحرم ففصل به وكان هو غير الزوج ولا  
يحل له شيء بفعل غيره ولا يكون لغيره حكم في حكمه الا حيث جعله الله عز وجل الموضع الذي جعله الله  
تعالى بخلاف هذا فلا يجوز ان يقاس عليه بخلافه فان قال فقل قال هذا أحد غيرك قبل لم أخبرنا  
ابن عينة عن الزهري عن حماد بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار انهم سمعوا  
أبا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البصر من طلق امرأته تطلقا أو تطلقتين ثم انقضت  
عدها فترزوها رجل غيره ثم طلقها أو مات عنها ثم تزوجها زوجها الاول قال هي عنده على ما بقي  
(قال الشافعي) رحمه الله واذا طلقت المرأة ثلاثا فنكحت زوجها فأنقضت أو ما قبلها أو نكحها  
ذلك الزوج زوجها المطلقة ثلاثا وانما نحن من الذي أنكر ما بينها الا نصفنا تصدق على ما قبل به ولا  
تصدق على ما نحن من مال زوجها وهكذا لو لم يعلم الزوج الذي يطلقها ثلاثا انها نكحت فذكرت أنها  
نكحت نكاحا صحيحا أو ميبط حلت اذا جاءت عليها مدة يمكن فيها انقضائها بعدتها منه ومن الزوج الذي  
ذكرت أنه أصابها ولو كذبها في هذا كله ثم صدقها كان له نكاحها والورع ان لا يفعل الا اوقع في نفسه  
أنها كاذبة حتى يجمد ما يدل على صدقها ولو أن رجلا شك في طلاق امرأته لم يدر اطلقها واحدة واثنين  
أو ثلاثا فنكحت زوجا غيره فأصابها ثم طلقها فنكحت الزوج الاول ثم طلقها واحدة واثنين فقال قد أدى  
على جميع طلاق لأنه لم يطلقني الا واحدة واثنين قبل نكاحي الزوج الآخر الذي نكحتي بعد دفراقك  
أوقاله بعض أهلها ولم تقبله وأقر الزوج بأنه لم يدر اطلقها قبل نكاحها الزوج الآخر واحدة واثنين  
أو ثلاثا قبل له هي عندك على ما بقي من الطلاق فان استيقن أنه طلقها قبل نكاحها الزوج واحدة  
فطلقها في هذا المالك واحدة واثنين بنى على الطلاق الاول فاذا استكملت ثلاثا بالطلاق الذي قبل الزوج  
والطلاق الذي بعده قد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وأجمعها تعدد في الطلاق الاول ما يستيقن  
وتطرح ما يشك فيه ولو قال بعدما قال أسئلك في ثلاث أناس استيقن أني طلقها قبل الزوج ثلاثا حلف على  
ذلك وكان القول قوله

(من يقع عليه الطلاق من النساء) قال الله تبارك وتعالى اذا نكحتكم المؤمنات ثم طلقتموهن وقال  
اذا طلقتم النساء فطلقوهن اعدنهن وقال عز وجل للذين يؤمن من نساءهم وقال الذين يظاهرون منكم من  
نساءهم وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن من ما ذكره الا الزوج ولم أعلم  
مخالفا في أن أحكام الله تعالى في الطلاق والظهار والابلا لا تقع الا على زوجة ثابتة النكاح يحصل للزوج  
جماعها وما يحل للزوج من امرائه الا أنه يحرم الجماع في الاحرام والحيض وما أنشبه ذلكا حتى ينقض

وجل غيره بيتا فوجد المحلوف عليه فيه لم يبحث لانه لم يدخل على ذلك وان علم انه في البيت قد دخل عليه  
حشفي قول من يبحث على غير النسبة ولا رفع الخطأ (قال المسزني) رحمه الله فسقوى الشافعي في الغنثين من من حلف ففعل عمدا  
أو خطأ (قال الشافعي) رحمه الله ولوحلف ليا كن هذا الطعام غدا ففعل قبل غدا لم يبحث الا كما قال الله جل وعز من كفر بالله من بعد

أعانه الأمن أكره وقوله مطمئن بالأمان فقلنا أن قول المكرم محال بكن في الحكم وعقلنا أن الأكرام هو أن يغلب نفي فعل منه فلا تائف  
 ما حلف عمله لفعل فشيء ما نفي فعل منه فهو في أكرام ولو حلف بفضله حقه لوقت الآن شاء أن يؤخره فبات قبل شبه  
 أن يؤخره أنه لا تحت عليه وكذلك قول الآن يشاء فلا تائف فلا تائف (٢٣٣) الذي جعل المشتة إليه (قال المرتضى)  
 هذا غلط ليس في موته

ولا يحرم أن ينظر منها إلى ما ينظر إليه غيره ولم أعلم مخالفا في أن الميراث بين الزوجين لا يكون إلا في نكاح  
 صحيح وأن يكون دين الزوجين غير مختلفين ويكون آخرين فكل نكاح كان تابنا وقع فيه الطلاق وكل من  
 وقع عليه الطلاق من الأزواج وقع عليه الظهار والاباء وكما كان الزوجان حراً وعبدان أو أحدهما  
 حر والآخى عبداً ومكاتباً ومداً برأى لم تكمل فيه الحرية ويحل لأي زوج وزوجة ويقع الميراث بين  
 كل حري من الأزواج مجتمعي الدين فكل اسم نكاح كان فاسداً لم يقع فيه من هذا الطلاق ولا غيره  
 لأن هذين لاسم الأزواج وجب ما قلنا أن نكاحه مقسوخ من نكاح الرجل المرأة بغير ولي ولا سلطان  
 أو أن يتنكحها ولي بغير رضاها رضى بعد أو لم يرض فالحق فاسد لا نكاح بينهما وكذلك لو كان هو  
 الزوج ولم يرض لم يكن زوجاً بذلك النكاح وإن رضى وكذلك المرأة لم تبلغ برزوحها غير أبيها والتي لم يبلغ  
 برزوحها غير أبيه وكذلك نكاح العتق وما كان في عتقه ونكاح المحرم وكذلك الرجل يتنكح أخت  
 أمه وأخاه عتقه وأخاه عتقه والعبد لم يكمل فيه الحرية يسكن ثالثة والحر يحد الطول فينكح أمة  
 والحر والعبد يتنكحان أمة كتابية وما كان في هذا المعنى مما يقع نكاحه وما كان أصل نكاحه تابنا  
 فهو يتفرق بعينين أحدهما هذا الاختلاف وذلك الرجل الميراث لا يحد طولاً فينكح أمة شتم عليها فإذا  
 تم له ملكها فسد النكاح ولم يقع عليها شيء مما يقع على الأزواج من طلاق ولا غيره وذلك أن الله عز وجل  
 يقول والذين هم لفر وجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فاتهم غير ما يمين فلم يحد الجماع  
 إلا نكاح أو ملك وحكم أن يقع في النكاح ما وصفنا من طلاق بغيره من الحلال من النكاح وغيره وحكم  
 في الملك بأن يقع من الملك فيه العتق فيرهم به الوطء بالملك وفرق بين أحلالهما وما عجزهما فلم يحز أن يوطأ  
 الفرج إلا بأحد ما دون الآخر فلما لمك أمر أنه خالت عن النكاح إلى الملك انفسح النكاح « قال  
 الربيع » يريد بأحد ما دون الآخر أنه لا يجوز أن تكون امرأته وهو عليها أو بعضها حتى يكون ملك  
 وحده بكافة أو الفروج وحده بكافة (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا ملك منها نقصا أو قل لها  
 خرجت من أن تكون زوجة لوفدها ولم يتحل له بالملك حتى يتكامل ملكها وهكذا المرأة تتكفل زوجها  
 ولا تختلف الملك بين الزوجين بأي وجه ما كان الملك ميراثاً أو هبة أو صدقة أو غير ذلك وهكذا البيع  
 إذا تم كله وتعام الميراث أن يموت المورث قبضه الوارث أو لم يقبضه قبله أو لم يقبله لأنه ليس له رده وتعام  
 الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوب له والمصدق عليه ويقبضها وتعام الوصية أن يقبلها الموصى له وإن  
 لم يقبضها وتعام البيع أن لا يكون فيه شرط حتى يتفرق عن مقامهما الذي يتابعهما به وماله يتم البيع  
 والصدقة والهبة فلا رده ولا هبة له إلا أنه أو اشتراها أو تصدق بها عليه فلم يقبض الموهوب له ولا المصدق  
 عليه ولم يفارق البيعان مقامهما الذي يتابعهما به ولم يتغير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار البيع لم يكن له  
 أن يطأ أمره بالنكاح لأن له فيها شبهة ملك حتى رد الملك فتكون زوجته بها أو يتم الملك فيفسخ  
 النكاح ويكون له الوطء بالملك وإذا طلقها في حال الوقف أو نظارها أو إلى منها وقف ذلك فإن رد الملك وقع  
 عليه الطلاق والاباء وما يقع بين الزوجين (١) وإن لم يتم ملكه فيها بالعقد الأول من الصدقة والهبة أو البيع  
 سقط ذلك كله عنه لا تاعلنا حين تم البيع أنها عجزت زوجته من أوقع ذلك عليها فإذا عتقت الأمة عند  
 العبد فلهما الخيار فأن أوقع علم الطلاق بعد العتق قبل الخيار فالطلاق موقوف لأن ثبتت عندهم وقع وان  
 فسخت النكاح سقط والوجه الثاني أن يكون الزوجان مشركين وتبين فيسلم الزوج والزوجية فيكون

(١) كذا في النسخ ووجهه وأن تم بإسقاط الثاني تأمل

(٣٠ - الأم - حاشي)

لا يشترى فامر غيره أو لا يطلق فخل طلاقها لم يطلعت أو لا يضرب عهده فامر غيره فضر به لا تحت لأن يكون نوي ذلك (قال الشافعي)  
 ومن حلف لا يفعل فعين أو لا يكون امرأته لم تحت حتى يكونا جاعاً وحتى يأكل كل الذي حلف أن لا يأكله ولو قال والله لا أشرب  
 (٢) قوله فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي الأم فمن حلف أن رأس الشهر الخ أنه تحت بقوات الليلة الأولى ويومها فيمر

ما منع إمكان زه وأصل  
 قوله أن أمكنه الله  
 فلم يفعل حتى فاته  
 الامكان أنه تحت وقد  
 قال لو حلف لا يدخل  
 الدار إلا بالثقل فقلنا  
 فإن الذي جعل الآن  
 به أنه أن دخلها تحت  
 (قال المرتضى) وهذا  
 وذلك سواء (قال  
 الشافعي) رحمه الله  
 ولو حلف ليقضه عند  
 رأس الهلال أو في رأس  
 الهلال فرأى في الليلة  
 التي يهل فيها الهلال  
 حلت (قال الربيع)  
 رحمه الله وقد قال في  
 الذي حلف ليقضه  
 إلى رمضان فقبل له  
 حلت لأنه حد (قال  
 المرتضى رحمه الله) هذا  
 أصح كقوله إلى الليل  
 فإذا جاء الليل حلت  
 (قال الشافعي) ولو قال  
 إلى حين فليس بمعلوم  
 لأنه يقع على مدة الدنيا  
 ويوم والفتيا أن يقال  
 له أو يدرك أن تقضه  
 قبل انقضاء يوم لأن  
 المين يقع عليه من حين  
 حلف ولا تحتك أبداً  
 لا لا تامل للسن غابة

ما هذه الادوية وما هذا النهر ليبحث حتى يشرب ماء الادوية كله ولا يميل له الى شرب ماء النهر كله ولو قال من ما هذه الادوية او من ماء هذا النهر حث ان يشرب شيئا من ذلك (باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه) (قال الشافعي) رحمه الله من حلف على غريمه لا يفارقه (٢٣٤) حتى يستوفي حقه ففر منه لم يحنث لانه لم يفارقه ولو قال لا افترق انا وانت حث

ولو افس قبل أن يفارقه أو استوفى حقه فيما يرى فوجد في ذنابه زجاء أو نكاحا ساحت في قول من لا يلطرح الغلبة والخطأ عن الناس لان هذا لم يعمده قال ولو اخذ بجهه عرضا فان كان فيه حقه لم يحنث وان كان أقل حث الآن نوى حتى لا يبقى عليه من حقي شيء فلا يحنث (قال المزني) رحمه الله ليس للقبعة معنى لان عينه ان كانت على عين الحق لم يبر الا بعينه وان كانت على البراءة فقد برئ والعرض غير الحق سوى اولم يسو (قال الشافعي) رحمه الله حد الفراق ان يتفرقا عن مقامهما الذي كانا فيه أو مجلسهما قال ولو حلف بقبضة حقه غدا فقتضاه اليوم يحنث لان قضاءه غدا غير قضاءه اليوم فان كانت قبضته أن لا يخرج غدا حتى أفضلك حقا فقد بر وهكذا لو وهبه له رب الحق حث الآن يكون

النكاح هو وقوعه على العدة فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما كان النكاح بائنا وان لم يسلم حتى تمضي العدة كان النكاح مفسوخا وما أوقع الزوج في هذه الحال على امرأته من طلاق أو ما يقع بين الزوجين فهو موقوف فان ثبت النكاح بالاسلام المتخلف منهما وقع وان انفسخ النكاح بأن لم يسلم المتخلف عن الاسلام منهما سقط وكل نكاح أبدا يفسد من حادث من واحد من الزوجين أو حادث في واحد منهما ليس بطلاق من الزوج فهو فسخ بالطلاق (الخلاف فيما يحرم بالزنا) (قال الشافعي) رحمه الله أما الرجل رزى بامرأة أبيه أو امرأته فلا تحرم واحدة منهما على زوجها عصبة الآخرها ومن حرمها على زوجها بهذا أن يكون خالف حكم الله تعالى لأن الله عز وجل جعل التحريم للطلاق الى الازواج فجعل هذا الى غير الزوج أن يحرم عليه امرأته أو ابنة المرأة نفسها أن تحرم نفسها على زوجها وكذلك الزوج رزى بامرأة أمه أو بنتها لا تحرم عليه امرأته ومن حرم عليه أمه أن يدخل عليه أن يخالف حكم الله تعالى فان الله حرمها على زوجها بطلاقها باها فزنى زوجها باها فمالم يكن الزنا طلاقا لا يفعل يكون في حكمه حله ثلثه ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها له وكان فعلا كما وصفت وقع على غيرها فحرمت به فقال قولنا لئلا نلصق محالا بأن يكون فعل الزوج وقع على غيرها فحرمت به امرأته عليه وذكر الله عز وجل ما من على العباد فقال بفعله نسا ومهرا فحرم بالنسب الامهات والاخوات والعمات والخالات ومن سمي وحرم بالصهر ما نكح الآباء وامهات النساء وبنات المدخول بهن منهن فكان تحريره بانه جعله للحرمان على من حرم عليه حقا ليس لغيره من عليهن وكان ذلك منامته بما رضى من حلاله وكان من حرم عليه لم يحرم ما يتخلو بهن ويسافر ويرى منهن ما لا يرى غير المحرم وانما كان التحريم لهن رحمه لهن ولهن حرم من عليه ومناع لهن وعليهن لعقوبه لواحدهما ولا تكون العقوبة في مراضى ومن حرم بالزنا الذي وعده الله عليه النار وحذعه فاعله وقربه مع الشرك به وقتل النفس التي حرم الله احوال العقوبة الى أن جعلها موضع رحمة فمن دخل عليه خلاف النكاح فيما وصفت وفي أن الله تعالى حين حكم الاحكام بين الزوجين من اللعان والظهار والاباء والطلاق والميراث كان عندنا وعنده على النكاح الصحيح فاذا زعمنا أن الذي أراد الله عز وجل بأحكامه في النكاح ما صحت وحل فكيف جازله أن يحرم بالزنا وهو حرام غير نكاح ولا شبهة

(من لا يقع طلاقه من الزوج) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقع طلاق من زمره من الصلاة والحدود وذلك كل بالغ من الرجال غير مغلوب على عقله لانه انما خوطب بالفرائض من بلغ قول الله تعالى واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذوا واقول الله تبارك وتعالى وابتلوا التام حتى اذا بلغوا النكاح فان آنست منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر في القتل ابن حس عشرة ورده ابن أربع عشرة ومن غلب على عقله بغير خلقته أو حادثه لم يكن سببا لاجتماعها على نفسه بعصية بل بزمه الطلاق والاصلة والحدود وذلك مثل المعتوه والمجنون والموسوس والمبرسم وكل ذي مرض يغلب على عقله ما كان مغلوبا على عقله فاذا تاب اليه عقله فطلق في حاله تلك أو أقر حيا أقيم عليه وزمته بشرائط وكذلك المجنون يمين ويقر في حاله فطلق في حال جنونه بل بزمه واذا طلق في حال افاقته زمه وان شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته فقال طلق في حال جنوني أو مرضي غالب على عقلي فان قامت له بينة على مرض غلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه وأحلف ما طلق وهو

نوى أن لا يبقى على غدام حقا شيء فبر (باب من حلف على امرأته لا يخرج الابانة) يعقل (قال الشافعي) من قال لامرأة أنت طالق ان خرجت الابانة أو حي آذنتك فهذا على مرة واحدة وان خرجت بانه فقدر ولا يحنث ثانية الا أن يقول كلما خرجت الابانة فهذا على كل مرة ولو أن لها أو أشهد على ذلك فخرجت لم يحنث لانه قد أنزلها وان لم تعلم تكون كان

عليه حق رجل فغاب أومات ففعله صاحب الحق في حل برئ غير أني أحب له في الورع لو أحت نفسه لانتهاجرت عاصيه عند نفسه  
وان كان قد أذن لها (باب من يعق من ماله كذا حث وأحلف يعق عبد فاعه ثم اشترى ما غيره ذلك) (قال الشافعي)  
رحمه الله من حلف يعق ماله وله أمهات وأولاد ومبرورون وأشقا من (٣٣٥) عبد عتقوا عليه إلا المكاتب الآن

ينويه لان الظاهر أن  
المكاتب خارج من  
ملكه عني ودخل فيه  
عني وهو محمول بينه  
وبين أخذه ماله  
واستخدامه وأرض  
الجنابة عليه ولازكاة  
عليه في ماله ولازكاة

القطر في رقيقه وليس  
كذلك أولاده ولا مبروروه  
حلف يعق عبده  
ليضره غدا فباعه  
اليوم فلما مضى غدا  
اشترى فباعه بثلثان  
الحث اذا وقع مرة لم  
يحث ثانية ولو قال  
لعبدت حرا لن يعقل  
فباعه ببيع العبد  
خيار فهو حري حتى عقد  
البيع وانما عتقه من  
قبل أن النبي صلى الله  
عليه وسلم جعل  
التبايع بالخيار مالم  
يتفرقا قال وتفرقا  
بالأبدان فقال فكان لو  
أعتقه عتق فعتق  
بالحث ولو قال ان  
زوجتك أو بعثت فانت  
حر فزوجته أو باعها بيعا  
فأسد المبحث

(باب جامع الأيمان  
الثاني)

(قال الشافعي) رحمه

يعقل وان قالت امرأته قد كان في يوم كذا في أول النهار مغلوبا على عقله وشهد الشاهدان على الطلاق  
فأثبتناه كان يعقل حين طلق لزمه الطلاق لأنه قد بطل على عقله في اليوم يتيق وفي الساعة يتيق وان  
لم يثبت شاهد الطلاق أنه كان يعقل حين طلق أو شهد الشاهدان على الطلاق وعرف أنه قد كان في ذلك  
اليوم مغلوبا على عقله أحلف ما طلق وهو يعقل والقول قوله وان شهد عليه بالطلاق ولم يثبت أنه يعقل  
أم لا وقال هو كنت مغلوبا على عقلي فهو على أنه يعقل حتى يعلم بفساد عقله أنه قد كان في مثل ذلك الوقت  
يصيه ما يذهب عقله أو يكثر أن يعثره ما يذهب عقله في اليوم والأيام فيقبل قوله لأن له سببا يدل  
على صدقه

(طلاق السكران) (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب خرا أو تبيها فأسكره فطلق لزمه الطلاق  
والحدود كلها والقراض لا تسقط المعصية بشرب الخمر والمعصية بالسكر من البيعة فحلفا ولا طلاقا  
فان قال قائل فهذا مغلوب على عقله والمرض والمجنون مغلوب على عقله قيل المرض مأحور ومكفر  
عنه بالمرض مرفوع عنه القلم اذا ذهب عقله وهذا أتم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف  
يقاس من عليه العقاب بغيره الثواب والصلوة مرفوعة عن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران وكذلك  
القراض من حج أو صيام أو غيره ذلك ومن شرب بجا أو حريقا أو مر قد التعلل به من مرض فذهب عقله  
فطلق لم يلزمه الطلاق من قبل أن ليس في شيء من هذا أن تضرهم على شره في كتاب ولا سنة ولا إجماع  
فإذا كان هكذا كان حائرا أن يؤخذ الشيء منه للنفقة لاقتل النفس ولا نهاب العقل فان جازمته قتل  
نفس أو أدهاب عقل كان كل رخص عرض من طعام وغيره وأجدر أن لا يأنم صاحبه بأثم له مردوا أحدا  
منهما كما يكون جازله بعد الجرح وفتح العرق والحمامة وقطع العضور جاء المنفعة وقديكون من بعض  
ذلك سبب التلف ولكن الأغلب السلامة وان ليس راد ذلك أدهاب العقل ولا التلذذ للمعصية

(طلاق المريض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ملك الله تعالى الأزواج الطلاق فمن طلق من  
الأزواج وهو بالغ غير مغلوب على عقله جاز طلاقه لانه تحرير لأمراه بعد أن كانت حلالا فواء كان  
صحيحا حين يطلق أو مرضيا والطلاق واقع فان طلق رجل امرأته ثلاثا أو تطلقه لم يبق له عليها من الطلاق  
غيرها ولا عنها وهو مرضي حكمه في وقوع ذلك على الزوجة وتحريمها عليه حكم الصحيح وكذلك ان  
طلقها واحدة ولم يدخل بها وكذلك كل مرة وقعت بينهما ليس الزوج عليها قبل رجعة بعد الطلاق فان  
لم يصح الزوج حتى مات فقد اختلف في ذلك أصحابنا قسم من قال لاثرتة وذهب إلى أن حكم الطلاق اذا  
كان في النجعة والمرض سواء فان الطلاق يقع على الزوجة وأن الزوج لا يزوج المرأة لو ماتت فكذلك لاثرتة  
لأن الله تعالى ذكر انحلال الزوجة من الزوج والزوج من الزوجة ما كانا زوجين وهذا انما يبارز زوجين  
ولا علة رجعتا فتكون في معنى الأزواج قوت وثبوت وذهب إلى أن على الزوجة أن تعمد من الوفاة  
أربعة أشهر وعشرا وهذا لا تعمد من الوفاة وإلى أن الزوجة اذا كانت وارثة أن مات زوجها كانت  
مورثة ان مات قبله وهذه لاثرتها الزوج وذهب إلى أن الزوجة تفصل الزوج ونفسها وهذا لا تغلها  
ولا يغسلها وإلى أنه ينكح أختها وأربعها واهل وكل هذا بين أن ليست زوجة ومن قال هذا فافلت  
عليه مسألة صح الزوج بعد الطلاق أول يصح أو نكحت الزوجة أول تنكح ولم يزوجها منه اذا لم يكن له عليها  
رجعة ولا هو منها ولو طلقها ساعة يموت أو قال أنت طالق قبل موتى بطرفة عين أو يوم ثلاثا ثم في هذا

الله واذا حلف لا يلزم كل الرؤس فأكل رؤس الحيتان أو رؤس الطير أو رؤس شي يخالف رؤس الغنم والابل والبق لم يحث من قبل أن الذي  
يعرف الناس اذا خوطبوا بكل الرؤس انما هي ما وصفتها الآن يكون بلادها صيد أكثر لا يكون لها انعام في السوق وفي رؤسها فيحث في  
رؤسها وكذلك البيص وهو بيض الدجاج والأوز والنعامة الذي يراى بالنص حيا ما يبص الحيتان فلا يكون هكذا ولوحلف لا يلا كل لحما

حدث بيلم الابن والبر والعنف والوحش والغير لانه كله لم ولا يحدث في لحم الحيتان لانه ليس بالاغلب ولوحلف أن لا يشرب سويا  
فأكله أولا بكل خبز فانه فسر به أولا يشرب شيئا فذقه فدخل بطنه لم يحدث ولوحلف لا يأكل شيئا فأكله بالحبس أو بالعبدة أو  
بالسوق حدث لان السمن (٢٣٦)

وإذا حلف لا يأكل هذه

القصة فوقع في قعر

فان أكله الاخرة أو

هلكت منه غرة لم

يحدث حتى يستيقن

أنه أكلها والورع أن

يحدث نفسه وإذا

حلف أن لا يأكل هذه

الخطبة فخطبها أو غيرها

أو قلها حلقها سويا

لم يحدث لانه لم يأكل

ما وقع عليه اسم فتح ولو

حلف لا يأكل كل لحافا كل

شعيا ولا شعيا فأكل كل

لحسا أو رطبا فأكل غرا

أو غرا فأكل رطبا أو زبدا

فأكل لبنا لم يحدث لان

كل واحد منها غير

صاحبه ولو حلف

لا يكلم رجلا ثم سلم على

قوم والحلف عليه

فيهم لم يحدث لان

يتوبه ولو كتب اليه

كتبا أو أرسل اليه

رسولا فالورع أن

يحدث ولا يمين ذلك لان

الرسول والكتاب غير

الكلام (قال المزني)

رجه الله هذا عند يده

وبالحق أولى قال الله

جل ثناؤه آتيناك آلا

تكلم الناس ثلاث ليل

سويا الحق له بكرة

وعشاقه فهم ما يقوم مقام الكلام ولم يتكلم

فأكله أو أرسل اليه وهو بقدر على كلامه لم يخرجه هدام الهجرة التي يأتيهم (قال المزني) رجحه الله فأكله كان الكتاب كلاما لم يخرج

به من الهجرة فتفهم (قال الشافعي) رجحه الله ولو حلف لا يرى كذا الا رفعة الى قاض فقرأه لم يكنه رفعة اليه حتى مات ذلك القاضي لم

القول بحال (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة  
أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فينتها ثم يموت وهي في عتدها فقال عبد الله بن الزبير يطلق عبد الرحمن  
ابن عوف ثم حاضر بنت الأصبع الكلبية فبنتها ثم مات عنها وهي في عتدها فموتتها غنمان قال ابن الزبير وأما  
أنفلا أرى أن ترتب ميتة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف  
قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته التثنية وهو  
مريض فموتت غنمان منه بعد انقضاء عتدها (قال الشافعي) رجحه الله فذهب بعض أصحابنا الى أن  
يورث المرأة وإن لم يكن الزوج عليها رجعة إذا طلقها الزوج وهو مريض وإن انقضت عتدها قبل موته  
وقال بعضهم وإن نكحت زوجها وعندها قال غيرهم ثم ماتت من الأزواج وقال بعضهم ثم ماتت كانت  
في العدة فإذا انقضت العدة لم ترته وهذا ما استحسن الله عز وجل فيه « قال الربيع » وقد استخار الله  
تعالى فيه فقال لا ترث الميتة (قال الشافعي) رجحه الله غير أني أعاقبت فأتى أقول لا ترث المرأة زوجها  
إذا طلقها مريضاً طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فانقضت عتدها ونكحت لأن حديث ابن الزبير متصل وهو  
يقول ورثها غنمان في العدة وحديث ابن شهاب منقطع وأيم ما قلت فإن صرح بعد الطلاق ساعة ثم مات  
لم ترته وإن طلقها قبل أن يمسي فأيم ما قلت فلها نفقة ما سعى لها إن كان سعى لها شيئا ولها المتعة إن  
لم يكن سعى لها شيئا ولا عدة عليهم طلاق ولا وفاة ولا ترته لأنها لا عدة عليها وأيم ما قلت فلو طلقها وقد  
أصابها وهي عموكة أو كافرة وهو مسلم طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ثم أسلمت هذه وعققت هذه ثم ماتت  
لم ترته لأنه طلقها ولا معنى لفرار من ميراثها ولو ماتت في حال تلك لم ترته ولو كان طلاقاً يملك فيه الرجعة  
ثم عققت هذه وأسلمت هذه ثم ماتت وهي في العدة ورثناه وإن مضت العدة لم ترته لأن الطلاق كان وهما  
غير وارثين لو ماتت وهي في حالها تلك وإن كانت من الأزواج وإذا طلق الرجل امرأته وهو مريض طلاقاً  
يملك فيه الرجعة ثم مات بعد انقضائها لم ترث في قول من ذهب الى قول ابن الزبير لأن من ذهب اليه نظر  
اليه حين يموت فإن كانت من الأزواج أو في معنى الأزواج من المطلقات الثلاث علمن الرجعة وهن في  
عدتهن ورثته وكذلك إن ماتت ورثها الزوج وإن لم يكن عليها عدة لم يورثها لانها خارجة من الأزواج  
ومعانيهن وفي قول من ذهب الى القول لا ترثه ثم ماتت منقطع عتدها وإن طلقها طلاقاً صحيحاً لا يملك فيه  
الرجعة ثم صرح ثم مرض فماتت لم ترته وإن كانت في العدة لأنه قد صرح فلو ابتدأ طلاقاً في ذلك الوقت لم ترته  
وإن كان تلك الرجعة فماتت في العدة ورثته والمرض الذي يمنع صاحب فيه من الهبة والاتلاف ماله إلا  
في الثلث إن ماتت يورث منه من يورث إذا طلق مريضاً كل مرض يخوف مثل الحصى الصالب والبطن  
وذات الجنين والحاصرة وما أشبهها من أمراض الفرج ولا يتناول فاما ما أخرجه مثله ولا يتناول مثل  
السل والنالج إذا لم يكن به وجع غيرهما أو يكون مطلقاً من سورته ابتدأه في الحال التي يكون مخوفاً  
فها فإذا تناول فانه لا يكاد يكون مخوفاً فاما إذا كانت حتى يلزم الفرج من ضمن فهو كالصبي وإذا أفضت كان كل مرض  
وأنها الى السلامة فإذا لم تقمته حتى يلزم الفرج من ضمن فهو كالصبي وإذا أفضت كان كل مرض  
وإذا أتى رجل من امرأته وهو صحيح فماتت الأربعة الأشهر وهو مريض فمات قبل أن يوقف فهي زوجته  
وإن وقف فبناه بلسانه وهو لا يقدر على الجماع فهي زوجته وإن طلق الطلاق يملك الرجعة فإن مات وهي  
في العدة ورثته وإن ماتت ورثها وإن ماتت وقد انقضت العدة لم يورثها ولم ترته ولو طلقها وهو مريض أو صحيح

فلم

وقد احتج الشافعي بان الهجرة بحمرة فوق ثلاث

فأكله أو أرسل اليه وهو بقدر على كلامه لم يخرجه هدام الهجرة التي يأتيهم (قال المزني) رجحه الله فأكله كان الكتاب كلاما لم يخرج  
به من الهجرة فتفهم (قال الشافعي) رجحه الله ولو حلف لا يرى كذا الا رفعة الى قاض فقرأه لم يكنه رفعة اليه حتى مات ذلك القاضي لم



يبحث حتى يمكنه فيفرط وإن عزل فإن كانت نية أن يرفع اليان كان فاضلا لا يجب رفعه اليه وإن لم يكن له نية خشيت أن يبحث ان  
 لم يرفع اليه ولو حلف ماله مال وله عرض أو دين بحث إلا أن يكون نوى غير ذلك فلا يبحث قال ولو حلف يصبر بن عبده مائة سوط  
 ثم عفا عنه بغير بها فإن كان يحيط العلم أنها مائة كها بر وإن أحاط أنها لم (٣٣٧) تخافه كها بغير وإن مثل لم يبحث في

الحكم ويبحث في الورع  
 واحتج الشافعي بقول  
 الله عز وجل وخذ  
 بيدك ضغانا فاضرب  
 به ولا تحنث وضرب  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بالنكال الفضل في  
 الرضا وهذا شئ مجموع  
 غير أنه اذا ضرب بها  
 مائة (قال المرزقي)  
 رحمه الله هذا خلاف  
 قوله لو حلف ليعمل  
 كذا الوقت الآن يشاء  
 فلان فان مات أغرى  
 عنا حتى مضى الوقت  
 حنث (قال المرزقي)  
 رحمه الله وكلاما يبره  
 شك فكيف يبحث في  
 احدهما ولا يبحث في  
 الآخر فقياس قسوله  
 عندي أن لا يبحث بالنكاح  
 (قال الشافعي) ولو لم يقل  
 ضربا بشئ بدا فأي ضرب  
 ضربه إن لم يبحث لأنه  
 ضاربه ولو حلف لا يجب  
 له هبة قصدت عليه  
 أو نجده أو أعمره فهو هبة  
 فان أسكنه فإمعا  
 عارية لم يملكها باها فأي  
 شاع رجوع فيها وكذلك  
 ان تجس عليه ولو حلف  
 ان لا يركب دابة العبد  
 فركب دابة العبد  
 لم يبحث لأنه ليس له

فإن لا يعاين حتى مرض ثم مات كانت زوجته وكذلك لو اتعت فلي بكل الامعان حتى مات كانت زوجته  
 تزني ولو أكل اللعان وقت الفقرة ولم تزني وان كان مريضاً حتى وقت الفقرة في واحد من القولين وذلك  
 أن اللعان حكم الله تعالى به عند السلطان ان لم يتعت وإن الفقرة منته بالسنة أحب وأكره وأهما  
 لا يجتمعان بحال أبداً فخا لهما أذوق اللعان غير مال الارواح فلا تزني ولا ترها اذا التعن هو ولو ظنهر  
 منها صحيحاً ومريضاً فسواء هي زوجته ليس الظاهر بطلاق أمعاهي كاليمين بكفرها فان لم يكفرها حتى مات  
 أو ماتت أو أتاها وإذا قال الرجل لأمرأته وهو مريض ان دخلت دار فلان أو خرجت من منزلي أو فعلت كذا  
 لأمرها عاينه أن تفعله ولا تأثم بتركه فانت طالق ثلاثاً أو طالق ولم يبق له عليهن الطلاق الواحدة  
 ففعلت ذلك طلقت ثم ماتت لم تزني في العدة بحال لأن الطلاق وإن كان من كلامه كان فضله الواقع وكذلك  
 لو قال لها استأري نفسك أو البك طلاقاً ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً وكذلك لو اختلفت منه وكذلك  
 لو قال لها ان شئت فانت طالق ثلاثاً فاشاعت وكل ما كان من هذا كان يتمها وهي تحمد منه بدافطقت  
 منه طلاقاً ثلاثاً فيه الرجعة لم تزني ولم ترها عند في قياس جميع الأقاويل وكذلك لو سأله أن يطلقها  
 ثلاثاً فاطلقها ثلاثاً لم تزني ولو سأله أن يطلقها واحدة فطلقت ثلاثاً ورثته في العدة في قول من يورث امرأته  
 المريض اذا اطلقها ولكنه لو قال لها وهو مريض أنت طالق ان صلت المكتوبة أو ظهرت لصلاة أو صحت  
 شهر رمضان أو كنت أماً أو أملاً أو قعدت أو قت ومثل هذا مما تكون عاصية بتركه أو يكون لا بد لها  
 من فعله ففعلته وهو مريض ثم مات ورثته في العدة في قول من ذهب إلى توريتها اذا اطلقها مريضاً وهكذا  
 لو حلف بمحاجة على شئ لا يفعله وهو مريض أو ففعله مريضاً ورثته في هذا القول فأما قول ابن الزبير قطع هذا كله  
 وأصله أن ينظر إلى حالها يوم يموت فان كانت زوجة أو في معناه من طلاق عاك فيه الزوج الرجعة  
 وكانت لومات في تلك الحال ورثها ورثها منه (١) وإن لم يكن يرثها لومات في تلك الحال لم تكن زوجة  
 ولا في طلاق عاك فيه الرجعة ولم يورثها في أي حالة كان القول والطلاق مريضاً كان أو صحيحاً ولو قال  
 لها وهو مريض أنت طالق ثلاثاً ان صحت اليوم طلعوا أو خرجت إلى منزل أو بك ففعلت طلعوا أو خرجت إلى  
 منزل أو بكها لم تزني من قبل أنه قد كان لهما من هذا وكانت غيراً نتيجة بتركها منزل أو بكها في ذلك اليوم وكل  
 ما قبل مما وصفت أم ترثه في العدة في قول من يورثها اذا كان القول في المرض ووقع الطلاق في المرض  
 ففعله في المرض ثم صبح ثم قرع ثم تزني اذا كان الطلاق عاك فيه الرجعة وكل ما قال في العدة مما يقع في المرض  
 فوقع الطلاق به في المرض وكان طلاقاً ثلاثاً فيه الرجعة لم تزني مثل أن يقول أنت طالق غداً أو اذ جاء هلال  
 كذا أو اذ جاءت سنة كذا أو اذ قدم فلان ومما شبه هذا وقوعه الطلاق البائن وهو مريض لم ترث لأن القول  
 كان في العدة (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلاثاً فمرضت فانت طالق ثلاثاً فمرضت  
 ورثت في قول من يورثها اذا كان الطلاق في المرض لأنه عند أن وقع الطلاق في المرض واذا مرض  
 الرجل فأقر أنه قد كان طلقاً مريضاً أنه في العدة ثلاثاً فوقع الطلاق باقراوه ساعة تكلم واستقلت العددين  
 ذلك اليوم ولا ترثه عندي بحال وإذا قال الرجل لأمرأته وهو مريض أنت طالق ثلاثاً اذا صحت فصحت

(١) قوله وإن لم يكن يرثها لومات إلى قوله ولو قال لها وهو مريض كذا في النسخ والحكم مفهوم مما قبله  
 وإن كان في العبارة زيادة وتجري من التسامح تأمل

انما اسمها مضاف اليه (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال مالي في سبيل الله أو صدقة على معاني الأيمان فذهب عائشة رضي الله عنها  
 وعدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعطاء والناس أن عليه كفارة يمين وقال من حنث في المشي إلى بيت الله ففقهه قولان أحدهما  
 قول عطاء كفارة يمين ومنه أنه أن أعمال البر لا تكون إلا ما فرض الله أو تبرأ إليه الله عز وجل (قال الشافعي) والتبرأ أن يقول

الله على ان شفاي ان اجد نذرا فاما ان لم افضل فحصل فعلى المشى الى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لامعاني التنوير (قال المزي) رحمه الله قد قطع ما قبله قوله عد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس وقد قال في غير هذا الموضع لوقال الله على نذر حان شاه فلان فاشام لم يكن عليه شيء انما النذر (٢٣٨) ما اريد به الله عز وجل ليس على معاني المعلق والشايف غير النذر

### (باب التنوير)

(قال الشافعي رحمه الله من نذر ان يمضي الى بيت الله فزندان قدر على المشى وان لم يقدر ركب وأهراق دما احتباطا من قبل الله اذا لم يقض شأ سقط عنه ولا يمشي أحد الى بيت الله الا أن يكون حاضرا ومعتبرا واذا نذر ان يمشي ماشيا حتى يحل له النساء ثم ركب واذا نذر ان يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر ولو فاته الحج حل ماشيا وعليه حج قابل ماشيا ولو قال على ان أمشي لم يكن عليه المشى حتى يكون برا فان لم ينوش فلا شيء عليه لأنه ليس في المشى الى غير مواضع التبرر بر ذلك مثل المسجد الحرام وأحب لو نذر ان يسجد المذنبه أو الى بيت المقدس أن يمضي وأخرج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا

ثم مرض فأت لم تره لانه أوقع الطلاق في وقت لو استدأه فيه لم تره واذا قال الرجل لامرأته صحصحت أنت طالق ثلاثا قبل أن أقبل بشهر أو قبل أن أموت بشهر أو قبل أن أموت من الحى أرسى مرضا من الأمراض فأت من غير ذلك المرض لم يقع الطلاق وورثته وكذلك لو مات من ذلك المرض قبل الشهر لان الطلاق لم يقع ولا يقع الا بان يموت من ذلك المرض ويكون قبل موته بشهر فيجتمع الأمران ولها الميراث في الاثاويل وان مضى شهر من يوم قال تلك المقالة ثم مات من ذلك المرض بعينه لم يقع الطلاق ولا يقع الطلاق حتى يعش بعد القول أكثر من شهر بوقت من الأوقات يقع فيه الطلاق فيكون لقوله موضع فاما اذا كان موته مع الشهر سواء فلا موضع لقوله ورث ولم يقع عليها طلاق واذا قال أنت طالق قبل موتك بشهرين أو ثلاثة أشهر أو أكثر ثم عاش أقل مما سمي ثم مات فان الطلاق لا يقع عليها ولها الميراث وان عاش من حين تكلم بالطلاق الى ان مات أكثر مما سمي بطرفة عين أو أكثر وقع الطلاق عليها في ذلك الوقت وذلك قبل موته بما ثم مات ولم يصح لم تره لانها أخرجت نفسها من الميراث ولو كان هو المرتد ثم عاد الى الاسلام فأت من مرضه لم تره عندى وترث في قول غيرى لانه فاز من الميراث ولو كانت زوجته أمة فقال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثا اذا عتقت فعتقت وهو مريض ثم مات وهو في العدة لم تره وان كان قاله لها وهو مريض لم تره في قول ابن الزبير وترث في القول الآخر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها هو أمة أنت طالق ثلاثا غدا وهو مريض وقال لها سيدها أنت حره اليوم بعد قوله لم تره لانه قاله وهي غير وارث وكذلك ان كانت مشركة وهو مسلم ولو قال لها سيدها والزوج مريض أنت حره غدا وقال الزوج أنت طالق ثلاثا غدا ولم يعلم عتق السيد لم تره وان مات من مرضه وان كان يعلم عتق السيد لم تره في قول ابن الزبير وترث في قول الآخر لانه فاز من الميراث قال وان كانت تحت المسلم عموكة وكافرة فأت والمملوك كذرة والكافرة تسلمة فقالت هذه عتقت قبل أن يموت وقال ذلك الذي اعتقها وقالت هذه أعتقت قبل أن يموت وقال الوردية مات وأنت عموكة ولا تخفى مات وأنت كافرة قال القول قول الوردية وعليها البينة « قال أبو محمد » فيه قول آخر إن القول الوردية لامرأة الرجل كنت كافرة حين مات ثم أسلمت وأملوك كذرة حين مات ثم عتقت ولم يعلم أنها كافرة ولا مملوكه وقالت لم كن كافرة ولا مملوكه فالقول قولها وعلى الوردية البينة

(طلاق المولى عليه والعبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز طلاق المولى عليه البالغ ولا يجوز عتقه لأم ولعمد ولا غيرها فان قال قائل فكيف يجوز طلاقه قبل لان الصلوات الحدود وعده واجبة فاذا كان ممن يقع عليه العتق لم يجد على اتیان الحر من الزنا والقتل والقذف وكان كغير المولى عليه في أن عليه فرضا حراما واحلا لا لطلاق تحريم يلزمه كما يلزم غيره فان قيل فقد يتلف به مالا قيل ليس له مال امرأته شيء فقلته بطلاقها انما هو أن يحرم عليه منتهائى كان مباحا له فان قيل فقديرتها قيل لا يرثها حتى تموت ولم تحين طلقها فان قيل فيصالح النكاح غيرها قيل فذلك ليس بان لا شيء في التماسه شيء يلزمه لغيرها ان أراد النكاح (قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فلم لا يجوز عتقه أو لمده وانما هي لمصلحة اباحه فرج قيل ماله فيها أكثر من الفرج « قال الربيع » يبدأ له فيها أكثر من الفرج ألا ترى ان يقول اذا قتلت أخذت قيمتها واذا جنى عليها أخذ الأرض فياخذ قيمتها ويجنى عليها فياخذ أرض

والمسجد الأقصى ولا يمين أن يجب كما يمين أن واجب المشى الى بيت الله وذلك ان البراءة انما يثبت الله عز وجل فرض الجنابة والبراءة انما يثبت نافلة ولونذر ان يمضي الى مسجد مصر يجب عليه ولونذر ان يصغر بمكة لم يجزه به بغيرها ولونذر ان يصغر بغيرها لم يجزه الا حيث نذر لانه وجب بسلكين ذلك البلد واذا نذر ان يأتي الى موضع من الحرم ماشيا أو راكبا فليعلم ان يأتي الى الحرم حاجا ومعتبرا ولونذر ان يأتي

عرفاً ومرا أو قرياً من الحرم لم يلزمه ولو نذر أن يهدي متاعاً لم يجز له لأن يتصدق به على مساكين الحرم فإن كانت نيته أن يعطيه ستر على البيت أو يجعله في طبخ البيت جعله حيث نواه وإذا نذر أن يهدي مالا لم يحل من الأرضين والدور وما ذلَّ وأهدى عنه فلقه ستر على البيت أو حصي بحجر أو أوشية وأنحصى بحجر أو ذلَّ لم يجز بدنه بقرعته (٢٣٩) فإن لم يجد فباع من القمح بحجرى خضاباً ومن نذر بدنه لبحرته الأثني أو شية

من: الابن المحترم

الحياة عليها وتكسب المال فيكون له ويوهب لها ويجدد الكفن فيكون له ويكون له خدمتها والمنافع فيها كلها وأكرم ما عني منها بيعها فاما سوى ذلك فهي له أمسة تزوجها وهي كراهة ويحتج بمحمد **هـ** قال ويجوز طلاق السكران من الشراب المسكر وعقده ويزنمه ما صنع ولا يجوز طلاق المغلوب على عقله من غير السكر ويجوز طلاق العبد بغير إذن سيده وأجبة فيه كالجبة في المحجور وأكثر فان قال قائل فهل خالفكم في هذا أحد من أهل الجواز قيل نعم قد قال بعض من مضى منهم لا يجوز طلاق السكران وكأنه ذهب إلى أنه مغلوب على عقله وقال بعض من مضى أنه ليس بالعبد طلاق والطلاق بيد السيد فان قال فهل من حجة على من قال لا يجوز طلاق العبد قيل ما وصفتنا من أن الله تعالى قال في المطلقات نلنا فان طلقها فلا يحمل له من بعض حتى تتكسر ويجاغيره وقال في المطلقات واحدة وبعلتهن أحق برغبن في ذلك أن أراد أو اصلاحا فكان العبد من غير حرام ولا حلال فمرامه بالطلاق ولم يكن السيد من حله امرأة فيكون له تحررهما فان قال قائل فهل غير هذا قيل هذا هو الذي عليه اعتدوا وهو قول الأكثر من لقينا فان قال فترفعوا إلى أحد من السلف قيل نعم أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال انطلق العبد أمراة اثنتين فقد حرمت عليه حتى تتكسر ويجاغيره كانت أو أمه وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيتنان قال مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبد أن يتكسر بالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه حتى رجعه الله أخبرنا مالك قال حدثني عبد بن مسعود عن محمد بن ابراهيم بن الحرث بن نفعيا مكاتبالأم سلمة استفتي زيد بن ثابت فقال اني طلقت امرأة في حرة تطليقتين فقال زيد حرمت عليك (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعيا مكاتبالأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أوعدا كانت بعتة امرأة حرة فطلقتها اثنتي ثم أراد أن يرجعها فأمره أن أواج إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان ففسأه عن ذلك فذهب إليه فلقه عند الدرع أختها بسدر بن ثابت فسألهما فاستدرا رجعا فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) رجعه الله أخبرنا مالك قال وحدثني ابن شهاب عن ابن المسيب أن نفعيا مكاتبالأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأة حرة تطليقتين فأتى عثمان بن عفان فقال له عثمان بن عفان حرمت عليك فان قال قائل فهل لكم جمعة على من قال لا يجوز طلاق السكران قيل نعم ما وصفتنا من أنه القراض وعلمه حرام فان قال ليس لعبد حرام في حاله تلك الزمة أن يقول ولا صلا ولا زوني قتل ولا جراح ولا غيره كما يكون المغلوب على عقله بغير السكر ولا يجوز ان احرم الله تعالى الكلام أن لا يكون دخلا في حكم الله تعالى أن الطلاق يحرم عليه ولا يخرج من حكم الله تعالى الا بدلالة كتاب أو سنة أو إجماع وليس فيه واحد من هذا وأكثر من لقبت من المفتين على أن طلاقه يجوز وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ والسكران ليس واحدا من هؤلاء ولا في معناه والمرضى الناهضون العقول في معنى الجنون لانهم غير آيين بالمرض والسكران آتهم السكر

(من يلزمه الطلاق من الأزواج) (قال الشافعي) رحمه الله وكل امرأة طلقها وأوجعها طبع صبية أو معتقها وأحره بالغ وأمة أو مشرك كل منهن الطلاق لان الطلاق تحريم من الأزواج على أنفسهم فإذا عتقت الأمة وقدرت زوجة عداوهي صبية فاخترت وهي صبية الفراق أو ملك الرجل امرأته وهي صبية نفسها وأخبرها فاخترت الفراق فليس ذلك إلا لأنه لا أمر لها في نفسها وكذلك المعتوقة وإذا أفاضت

سبل إلى أن يعلم أن عليه صوما إلا بعينه فتمه (قال المزي) فضاوعندي أوليه (قال المزي) وكذلك الحج  
الله عز وجل صوم شهر رمضان بعينه فلم يسقط بعجزه عنه عزمه (قال المزي) رحمه الله قال الله فعند  
داغ عليه الشهر كله فلم يقل فيه أن عليه قضاءه والتدريس واجب فضاوعدا أمكنه وان ذهب وقته واجبه

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26

موضع آخر (قال الشافعي) ولو أصبح فيه صاعان، بأربعة هذا أحسن، أن يعود لصومه لثدرو ويعود لصومه لقدم فلا، ولن يذران يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً يقدم يوم الاثنين فقبله أن يصوم كل اثنين يستقبله الآن يكون يوم فطر أو أجمعي أو تسريق فلا يصومه ولا يقضه وقال في كتاب الصوم عليه القضاء (٣٤٠) (قال الزهري) رحمه الله لأفضاء أشبه بقوله لاسها ليست وقت

ان المسبب لا كفارة عليه أصلاً (٣) وعطاء وشريك وسعته يقول ذلك وذكر عن الثب كفارة عن ذلك كله الاسعيد فانه قال لا كفارة (قال المرتضى) حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان عن عتبة بن منصور عن عبد الرحمن الجعي ع أمه صفة بثينة أن ابن عمر عليه السلام جعل ماله في سبيل الله أو في رواج الكعبة فقالت عائشة هي عين بكفرهما ما بكفر العين وحدثنا الحميدي قال حدثنا ابن أبي رواد عن المتين الصباح عن عمرو بن شعيب عن محمد بن المسيب أن ابن عمر بن الخطاب قال فيمن جعل ماله في سبيل الله عين بكفرهما ما بكفر العين قال الحميدي وسعت الشافعي ومعاوية بن يحيى أنه قال الحميدي وهو قول (كتاب أدب القاضي) (قال الشافعي) أحب أن يقضي القاضي في موضع بارئ الناس لا يكون دونه عتاب وأن يكون في غير المسجد (٣٤١) لكثرة العاشية والخاشية من الخصوم في

تكم به الزوج عند غضب أو مستهله طلاق أو رضوا وغير مسئلة طلاق ولتأصع الأسباب شأنها تصنع  
الالفاظ لأن السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب ولا يكون مبتدأ الكلام الذي له حكم فرفع  
فإنما يصنع السبب بنفسه شيئاً لم يصنع بما بعده ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم إذا قيل ولو وصل كلامه  
فقال قد فارقتك إلى المسجد أو إلى السوق أو إلى حاحة أو قد سرحتك إلى أهلي أو إلى المسجد أو قد فلقنتك من  
عقالك أو ما أشبه هذا لم يزمه طلاق ولو مات لم يكن طلاقاً وكذلك لو خرس أو ذهب عقله لم يكن طلاقاً ولا  
يكون طلاقاً لأن الأب يقول أردت طلاقاً وإن سألت امرأة أن يبذل سثلاً وإن سألت أن يحلف أحلف فإن  
حلف ما أراد طلاقاً لم يكن طلاقاً وإن نكل قيل إن حلفت طلقته والفلان بطلاق قال وماتكم به  
مما يشبه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول كان يخرج كلاً مني على أني نوبت به طلاقاً  
وذلك مثل قوله لا مرنه أنت خلية أو خلوتمني أو جلوتمني أو أنت برئت أو برئت مني أو برئت  
منك أو أنت بائن أو بئت مني أو بئت منك أو ذهبي أو أعزني أو تقضي أو أخرجني أو لأحاجة فيك  
أو أشاءك فتزل أهلك أو الزمي الطريق خارجة أو قد ودعتك أو قد ودعتني أو أعتدي أو ما أشبه هذا مما  
يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق حتى يقول أردت بغير جرح الكلام مني الطلاق فكأن طلاقاً بإرادة  
الطلاق مع الكلام الذي يشبه الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت خلية أو بعض هذا  
وقال قلته ولا أنوي طلاقاً ثم أنال أن أنوي طلاقاً لم يكن طلاقاً حتى يشده ونيته الطلاق فيقع حينئذ  
الطلاق قال ولو قال لها أنت طالق واحدة فإن كانت واحدة تلك الرجعة لأن الله عز وجل حكم في  
الواحدة والتنتين بأن الزوج على الرجعة بعدهما في العدة ولو تكلم بهاس من أسماء الطلاق وقرنه باسم  
من هذه الأسماء التي تشبه الطلاق أو شدد الطلاق بشئ معه وقع الطلاق باطهار أحد أسمائه وقف  
في الزيادة معه على نية فإن أراد بهاز بأداة في عدد الطلاق كانت الزيادة على ما أراد وإن لم يرد بهاز بأداة  
في عدد الطلاق كانت الزيادة كما لم تكن على الابتداء إذا لم يرد بهاز طلاقاً وإن أراد بهاز حيثئذ تنديد طلاق  
لم يكن تنديداً وكان كالطلاق وحده بلا تنديد وذلك مثل أن يقول أنت طالق البتة أو أنت طالق  
وبتة أو أنت طالق وخلة أو أنت طالق وبان أو أنت طالق وأعتدي أو أنت طالق ولأحاجة فيك  
أو أنت طالق والزمي أهلك أو أنت طالق وتقضي فيسئل عن نية في الزيادة فإن أراد بهاز بأداة في عدد  
طلاق فهي زيادة وهي ما أراد من الزيادة في عدد الطلاق وإن لم يرد بهاز بأداة لم تكن زيادة وإن قال لم  
أرد بالطلاق ولا بأن زادة معه طلاقاً لم يدين في الطلاق في الحكم ودين في الزيادة معه وإن قال أنت طالق  
واحدة وتنديد أو واحدة غليظة أو واحدة ثقيلة أو واحدة طوبى له أو ما أشبه هذا كانت واحدة عكاً

( ٣١ - الام - خامس )  
 وبعثوا اليهم التحليل ويعود المرضى ويشهد الجنازواتي مقدم العايب  
 واذا بان له من أحد الحسين لذهاه فان عاد بزه ولا يحبه ولا يضربه الا ان يكون في ذلك ما يستوجه وشاور قال الله عز وجل  
 وأمرهم شورى بينهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن ان كان الى صلي الله عليه وسلم عن مشاورتهم  
 لغيبا ولكنه أراد ان يستن ذلك الحكم بعده ولا يشاور اذا نزل به المشكل الاعمال الكتاب والسنة والآثار وأقوال الناس  
 والقياس ولسان العرب ولا يقبل وان كان أعلم من حتى يعلم كله ان ذلك لازم من حيث تختلف الروايفه أو بدلالة عليه  
 آياته لا يحتمل وجهاً لأمرهم منه (قال الشافعي) رحمه الله فأما ان يقلدوه في جعل الله ذلك لأبعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ويجمع المختلفين لانه أشد نقصه وليكشف بعضهم على بعض وان لم يكن في عقله ما اذا عقل القياس عقله واذا سمع الاختلاف من غير فلا ينبغي أن يقضى بالأحد ان يستقنه ولا يجوز له أن يستحسن بغير قياس ولو جاز ذلك لجاز أن يشترع في الدين والقياس قياسان أحدهما أن يكون في معنى الأصل فذلك الذي لا يصلح لأحد خلافه والآخر أن يشبه الشيء من أصل وبشبه الشيء من أصل غيره فبشبهه هنا بهذا الأصل وبشبهه الآخر بأصل غيره وموضع الصواب في ذلك عندنا أن نطرق أن أشبهه أحدهما في خصتين والآخر في خصلة واحدة فالذي أشبهه في الخصتين قال الله عز وجل في داود وسليمان ففهمناهما سليمان وكلا أتناحكما وعلما قال الحسن لولا هذه الآية لربأت أن الحكم قد هلكوا ولكن الله (٢٤٣) جسد هذا صوابه وأثنى على هذا اجتباؤه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا

اجتهد الجاهل كفاصا  
فله أجران وإذا اجتهد  
فأخطأ فله أجر (قال  
الشافعي) فأخبر أنه  
يثاب على أحدهما  
أكثر مما يثاب على  
الآخر فلا يكون  
النواب في الأيسر ولا  
في الخطأ الموضوع  
(قال المزني) رجه الله  
أنا أعرف أن الشافعي  
قال لا يجر على الخطأ  
وإنما يجر على قصد  
الصواب وهذا عندى  
هو الحق (قال الشافعي)

(الحجة بالبته وما أشبهها) (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا محمد بن علي بن شافع  
عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن بحير بن عبد بن زكاة بن عبد بن يثاق عن أبيه  
النبه ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلق امرأتى شهية البتة والله ما أردت  
الأواحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن واحدة والله ما أردت إلا واحدة فقال زكاة والله ما أردت  
الأواحدة فردها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر رضى الله عنه والثالثة في  
زمان عثمان رضى الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن عبد بن  
جعفر عن المطلب بن حنطب أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر ذلك له فقال  
له عمر ما جئت على ذلك فقال قد قلته فتلا عمر ولما هم فعلوا أو غفلوا به لكان خيرا لهم وأشد تبتينا  
ما جئت على ذلك قال قد قلته فقال عمر رضى الله عنه أسألك عنك امرأتك فان الواحدة تبت (قال  
الشافعي) أخبرنا سليمان بن عيينة عن عمرو بن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار عن عمر بن  
الخطاب قال التلوة تمثل الذي قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء  
البتة فقال يدين فان كان أراد ثلاثا فثلاث وان كان أراد واحدة فواحدة (قال الشافعي) أخبرنا سعيد  
ابن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن شمر يحضه بعض امرأته فساله عن رجل قال لا امرأته أنت طالق البتة  
فاستعفا فشرع فأبى أن يعقبه فقال أما الطلاق ففسنة وأما البتة فبعدة فأما البتة والطلاق فأمضوه وأما  
البدعة والبتة فقلدوا إياه وبنوه فيها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء  
الرجل يقول لا امرأته أنت خلية وأخوت منى أو أنت برة أو برئت منى أو يقول أنت بائة أو قد بئت منى  
قال سواء قال عطاء وأما قوله أنت طالق ففسنة لا يدين في ذلك هو الطلاق قال ابن جريج قال عطاء أما قوله  
أنت برة أو بائة فذلك ما أحدثوا سئل فان كان أراد الطلاق فهو الطلاق والافلا (قال الشافعي)  
أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال في قوله أنت برة أو أنت بائة أو أنت  
خلية أو برئت منى أو بئت منى قال يدين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن  
أبيه أنه قال أن أراد الطلاق فهو الطلاق كقوله أنت على حرام (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن  
سفيان الثوري عن حماد قال سألت أبا رهم عن الرجل يقول لا امرأته أنت على حرام قال أنوى طلاقا  
فهو طلاق والافهوين (قال الشافعي) رجه الله والبتة تشديد الطلاق ومحملة لأن تكون زيادة في عدد

اجتهد الجاهل كفاصا  
فله أجران وإذا اجتهد  
فأخطأ فله أجر (قال  
الشافعي) فأخبر أنه  
يثاب على أحدهما  
أكثر مما يثاب على  
الآخر فلا يكون  
النواب في الأيسر ولا  
في الخطأ الموضوع  
(قال المزني) رجه الله  
أنا أعرف أن الشافعي  
قال لا يجر على الخطأ  
وإنما يجر على قصد  
الصواب وهذا عندى  
هو الحق (قال الشافعي)  
رجه الله من اجتهد  
من الحكم فقص  
باجتهاده ثم رأى أن  
اجتهاده خطأ أو ورد  
على قاض غيره فسواء  
شأنه ألق كتابا أو سنة  
أو إجماعا أو ما في معنى  
الحدود وإن كان يحتمل  
البدع والفسق  
بما يردده وحكم فيها  
أسأف بالذي هو

الصواب تشدد وليس على القاضي أن تعقب حكم من قبله وإن ظلم بحكمه عليه من قبله نظرقه فرده  
أو أنفذ على ما وصفت \* وإذا نتج كالمعجى لا يعرف لسانه لم تقبل الترجمة عنه إلا بعد أن يعرف لسانه وإذا شهد الشهود عند  
القاضي كتب حلية كل رجل ورفع في نسبه أن كان له أو ولاية أن كانت له وسأله عن صناعته وكنيته إن كانت له وعن مسكنه وعن  
موضع يساعته وصلاته (قال الشافعي) رجه الله وأحاديثه يمكن لهم سدة يقول أن يعرفهم ثم سأل كل واحد منهم على حدة  
عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والموضع ومن فيه ليستدل على عورته أن كانت في شهادته وإن جعوا الحال المستسنة والعقل  
لم يفعل بهم ذلك وأحب أن يكون أصحاب مسائله جامعين العفاف في الطعمة والأففس وأقرى العقول برأى من الشهادة بينهم وبين  
الناس وألحيف عليهم وألحيف على أحد بن يكونوا من أهل الأهواء والعصية والمأملطة للناس وأن يكونوا جامعين بالإمان في أنبيائهم

لا يتفقون بأن يسأروا الرجل عن عدوته فنفخ في حسناو يقول قبحا فيكون جرما يسألون عن صديقه فينفخ قبحا أو يقول حسنا فيكون تعديلا ويجرح على أن لا يعرفه صاحب مسئلة فيقتال له وأن يكتب لأصحاب المسائل صفات الشهود على ما وصفتوا وأسماء من شهدته وشهد عليه وبلغ ما شهدوا فيه ثم لا يسألون أحدا حتى يجبر ومن شهدوا له وعديده وشهدوا فيه فأن السؤل قد يعرف ما لا يعرف الحاضر فمن أن يكون الشاهد عدوا للشهود عليه أو شريكا فيما شهد فيه ونظبت نفسه على تعديله في اليسير وبقي الكثير ولا يقبل المسألة منه ولا تعديله ولا تجرحه إلا من اثنين ويحكي عن كل واحد منهما اسماء من دفع إلى الآخر لتتقن مسئلتها وتختلف فإن اتفقت بالتعديل أو التجريح قبلها وان اختلفت أعادها مع غيرها وإن عدل (٣٤٣) رجل شاهدين وجرح بأخرين كان

المجرح أولى لان التعديل على الظاهر والجرح على الباطن ولا يقبل المجرح إلا بالعامية والسامع ولا يقبله من فقه دين عاقل إلا بان يقفه على ما يجرح به فان الناس يتأمنون في الأوهام فيشهد بعضهم على بعض بالكفر والفسق بالتأويل وهو بالمجرح عندهم أولى وأكثرون يفسب إلى أن تجوز شهادته فيها حتى بعد اليسير الذي لا يكون جرما جرما ولا يقبل التعديل إلا بان يقول عدل على ولي ثم لا يقبل حتى يسله من معرفته به فان كانت بالمشقة متقدمة والألم يقبل ذلك منه ويسأل عن جهل عدله سرافاذا عدل سأل عن تعديله علانية ليعلم أن العدل

الطلاق وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يرد ركائة الواحدة واحدة عاك فيه الرجعة فيه دلائل منها أن تشعبد الطلاق لا يجعله بانثا وأن ما يخلل الزيادة في عدد الطلاق ماسوى باسم الطلاق لا يكون طلاقا إلا بإرادته التكليمه وأنه اذا أراد الطلاق كان طلاقا ولو كان اذا أراد به زيادة في عدد الطلاق ولم يكن طلاقا لم يحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة وإذا كان نوى زيادة في عدد الطلاق بما يشبه الطلاق وقع بآرادته فان أراد فيما يشبه الطلاق أن يطلق واحدة واحدة وان أراد اثنين فانتين وان أراد ثلاثا فثلاثا فاذا وقعت ثلاث بآرادته الطلاق مع ما يشبه الطلاق واثنين واحدة كان اذا تكلم باسم الطلاق الذي يقع به طلاق بينة طلاق أو غير بية أولى أن يقع فان قال أنت طالق نوى اثنين أو ثلاثا فهو ما نوى مع الواحد من الزيادة والأعلم بما ماسوى ماسى الله عز وجل به الطلاق أشبهه في الظاهر بان يكون طلاقا ثلاثا من السنة فاذا كان اذا تكلم به مع الطلاق لم يكن طلاقا إلا بإرادته كان ما هو أضعف منها في الظاهر من الكلام أولى أن لا يكون طلاقا إلا بإرادته الطلاق ولو قال رجل لامرأته اختارى أو أمرأك بيدا أو قال ملكتك أمرأك أو أمرأك اليك فطلقت نفسها فقال ما أردت بشئ من هذا طلاقا لم يكن طلاقا وسواء قال ذلك في المجلس أو بعده لا يكون طلاقا إلا بان يقر أنه أراد بملكها أو تخييرها طلاقا قال وهكذا لو قالت له خالتي فقال قد خالعتك أو خلعتك أو قد فعلت لم يكن طلاقا إلا بإرادته الطلاق ولم يأخذ مما أعطته شيئا إلا أن يري به طلاقا وذلك أن طلاق السنة يحتمل الإتيان الذي ليس بعده شئ ويحتمل تطلقه واحدة لانه يقع عليها أنهما مبتدئان حتى يرجعها وتخلية البرية والبان منه يحتمل خلعه عما يعتنى وبرية مما يعتنى وبأن من النساء ومنى بالمودة واختارى اختارى شيئا غير الطلاق من مال أو ضرب أو مقام على حسن أو قبح وأمرأك يسئل أنك تملكين أمرأك في مال وغيره وكذلك أمرأك اليك وكذلك ملكتك أمرأك ولو قال لامرأته أنت طالق تطلقه شديدة أو غليظة أو ما أشبهه هذا من تشديد الطلاق أو تطلقه بان كان كل هذا تطلقه تلك الرجعة وإذا طلق الرجل امرأته في نفسه ولم يحركه بلسانه لم يكن طلاقا وكل ما لم يحركه بلسانه فهو من حديث النفس الموضوع عن بنى آدم وهكذا أن طلق ثلاثا بلسانه واستثنى في نفسه لم يملك ثلاثا ولم يكن له استثناء لان الاستثناء حديث نفس لا حكم له في الدنيا وإن كلم امرأته بما لا يشبه الطلاق وقال أردت به الطلاق لم يكن طلاقا وانما فعل التمتع مع ما يشبه ما نوى به وذلك أن يقول لها بارأك الله فليك أو أسقني أو أطعمني أو زودني أو ما أشبهه هذا ولكنه لو قال لها افعلى أو اذهبي أو اعزبي أو أشري بيه طلاقا كان ملاقا وكل هذا يقال للخارج والمغارق يقال له افعل كيقاله اذهب ويقاله اعزب اذهب بعدا ويقال للرجل بكلم عياكره أو يضرب اشرب وكذلك ذاق أو طعم

سرا هو هذا الاوافق اسم اسم ولا نسب ونسبه ولا ينسب أن يتخذ كاتبا حتى يجمع أن يكون عدلا عاقلا ويجرح من أن يكون قبيحا لا يؤمن جهالة تزعم بعدا من الطبع والقاسم في صفة الكاتب عالم بالحساب لا يتخذ (قال الشافعي) ويتولى القاضي ضم الشهادات ورفعه لا يفسخ ذلك عنه ورفعه في قطر ويضم الشهادات ويحج الرجلين في مكان واحد مترجمة باسماء ما هو الشهر الذي كاتب فيه ليكون أعرفه اذا طلب ما اذنت سنة عزها وكسب خصوصية كذا حتى تكون كل سنة مغرورة وكل شهر مغرور ولا يفيق للموضع التي تمها اتق الشهادات لا بعد نظر الى خاتمة وأعلامه وأن يترك في يدى المشهود له نسخة بتلك الشهادات ولا يحتمل ولا يقبل من ذلك ولا ما وجد في ديوانه الا ما حفظ لانه قد يطرئ في الديوان ويشبه الخط الخط ولوشهد عنه شهود أنه حكم بحكم فلا يبطله ولا يحفه اذ لم يزد كرموا شهدوا

(قال الشافعي) رحمه الله ويقبل كل كتاب لقاض عدل ولا يقبله إلا بعدلين وحتى يفتحه ويقرا عليهم ما يشهدان أن القاضى أشهدهما على ما فيه وأنه قرأه بمحضرتهما أو قرئ عليهم ما قال أشهدا أن هذا كتابى إلى فلان قال وينبئ أن يأمرهم بنسخه كتابه في أيديهم ووقوعا شهادتهما فيه فان أنكر خاتمه أو أنعى كتبه شهدوا بعلمهم عليه فان مات الكاتب أو عزل لم ينفع ذلك بقوله ونقله كما قبل حكمه ولو لم يكن أن يكتب اسميه في العنوان وقطع الشهادة بانه كتابه قبله وان أنكر المكتوب عليه لم يأخذ به حتى تقوم بينة بانه هوذا رفع في نسبه فقامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب (٢٤٤)

والنسب والصناعة  
فأنكر المكتوب عليه لم يقض عليه حتى يبين بشئ لا يوافقه فيه غيره وكتاب القاضى الى الخليفة والخليفة الى القاضى والقاضى الى الأمير والأمير الى القاضى سواء لا يقبل الا كما وصفت من كتاب القاضى الى القاضى

قال الله عز وجل وهو يذكر بعض من عذب ذنائبك أنت العزيز الكريم ولولا لها اذهبي وترجى أو تزوجى من شئت لم يكن طلاقا حتى يقول أردت به الطلاق وهكذا ان قال اذهبي فاعتدى ولولا الرجل لأمرته أن تلعن على حرام لم يقع به طلاق حتى يرد الطلاق فإذا أراد به الطلاق فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وان أراد طلاقا ولم يرد عدد دامن الطلاق فهي واحدة على الرجعة وان قال أردت تخريجها بطلاق لم تكن حراما وكانت عليه كفارة عتين ويصيبها ان شاء قبل أن يكفر وانما قلنا عليه كفارة عتين اذا أراد تخريجها ولم يرد طلاقا فان النبي صلى الله عليه وسلم حرم جاريته فامر بكفارة عتين والله تعالى أعلم قال الله تعالى يا أيها النبي لم تخرجها أحل الله لك بيتي مرضاة أو واجل والله غفور رحيم قد فرض الله لك تحلة لأممتك الآية فلما لم يرد الزوج بتخريج امرأته طلاقا كان أوقع التحريم على فرج مباح له لم يحرم بتخريجها فانه كفارة فيه كفارة من حرم أمته كفارة فيها ولم تخرج عليه بتخريجها لانها معاخرهم لفرجين لم يقع واحد منهما طلاق ولوقال كل ما أملك على حرام يعني امرأته وجواريه وماله كفر عن المرأة والجوارى كفارة اذا لم يرد طلاق المرأة ولوقال ما لى على حرام لا يرد امرأته وجواريه لم يكن عليه كفارة ولم يحرم عليه ماله

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل أنا أشك أو ظلمت امرأتى أم لا قيل له الورع أن تطلقها فان كنت تعلم أنك ان كنت قد ظلمت لم تجاوز واحدة فلما نفذت واحدة فاعتدت منك باقرارك بالطلاق وان أردت رجعت في العدة فانت أملك لهما بهي معلن باثنتين واذا ظلمتها باثنتين وقد أوفعت وألا الثالثة حرمت عليك حتى يحلها الزوج فتكون معلن هكذا وان كنت تشك في الطلاق فلم تدرك أن لا تطلق أو واحدة فالورع أنك تقر بأنك ظلمتها لأننا والاحتياط لأن أن يوقعها فان كانت وقعت لم تضرك الثلاث وان لم تكن وقعت وأوقعها بثلاث لم تضرك بعد زوج يصيبها ولا يزمك في الحكم من هذائهن لأنها كانت حلالا لك فلا تخرج عليك إلا بيقين بخبرهم فان تشكك في تخريجهم فلا تخرج عليك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يأتي أحدكم فينزع بين اليمين فلا يصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا (قال الشافعي) رحمه الله هذا كان على يقين الوضوء وشك في انتقاضه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يثبت على يقين الوضوء ولا يصرف من الصلاة بالشك حتى يستيقن بانتقاض الوضوء بأن يسمع من نفسه صوتا أو يجد ريحا وهو في معنى الذي يكون على يقين النكاح وشك في تخريج الطلاق ولا يخالفه وان سألت عينة أحلف ما طلقها فان حلف فهي امرأته وان نكل وحلفت طلق عليه وان نكلت فهي امرأته بحالها وان مات فسأل ذلك ورثتها اليمين وميراثها فذلك لهم ويقومون

(قال الشافعي) رحمه الله وينبغي أن يعطى أجر القسم من بيت المال لانهم يحكمون وان لم يعطوا حتى ينهس وبين من طلب القسم واستأجرهم طالب القسم بماء قل أو كثرة فان سموا على كل واحد في نصيبه شيئا معلوما فجاز وان سموا على الكل فغسل على قدر الانصاف واذا دعا والى القسم وأبى شركا فسمع

فان كان يتنفع واحد منهم بما يصيره مقسوما أجرتهم على القسم فان لم يتنفع الباقون بما يصيرهم أقول لمن كره ان شئت جعته حكمكم فكانت شاعة بينكم لثمة عواهما وينبغي للقاسم أن يحصى أهل القسم ويبلغ حقوقهم فان كان فيهم من له سدس وثلث ونصف فجميع له السدس فما فيجعل لصاحب السدس سهما ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف ثلاثة ثم يقسم الدار على ستة أجزاء ثم يكتب أسماء أهل السهمان في رفاع قراطيس صغيرة يدرجها في شدق طين يدور واذا أسوت ألقاها في حجر من لم يحضر البندقة ولا الكتاب ثم سمي السهمان أولا وثانيا وثالثا ثم قال أخرج على الاول بندقة واحدة فاذا أخرجها فمها فاذا أخرج اسم صاحبها جعل له السهم الاول فان كان صاحب السدس فهو له ولأشيه غيره وان كان صاحب الثلث فهو له والسهم الذي يليه وان كان



صاحب التصف فهو والسهمان اللذان يملانه ثم قبله أخرجه بسند على السهم الذي يلي ما خرج فإذا خرج فيها اسم رجل فهو كما وصفت حتى تنفذ السهمان فإذا كان في القسم رد لم يخرج حتى يعلم كل واحد منهم موضع سهمه وما يلزمه ويسقط عنه وإذا علم السبع التي يجوز أن جرت له بالفرقة ولا يجوز أن يجعل لأحدهما مغلولا ثم عاوه إلا أن يكون سافله وعلاه واحد وإذا ادعى بعضهم غلطا كاف البينة فإن ما به من القسم عنه وإذا استحق بعض المقسوم أو لحق الدين فبعضه انتقض القسم ويقال لهم في الدين بالوصية أن تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصية أنفذنا القسم بترككم والانتقضنا عليكم ولا يقسم صنف من المال مع غيره ولا يمنع من تحمل ولا يصح بعل مضمون العين ولا عين مضمومة إلى بعل ولا بعل إلى تحمل يشرب بنهر مأمون (٣٤٥) الانقطاع وتقسم الارشون والشياب والطعام وكل ما احتل

القسم وإذا طلبوا أن يقسم دارا في أبيهم قلت ثبتوا على أصول حقوقكم لأنى أوصيتها بقولكم ثم رفعت إلى ما حكم كان شيئا أن يجعلها لكم وألها لتعزم وقد قيل يقسم ويشهدانه قسمها على اقرارهم ولا يصح لما وصفت

باب ما على القاضى في الخصوم والشهود

(قال الشافعى) رحمه الله ينبغي للقاضى أن يصف الخصم في الدخيل عليه للحكم والاستماع والانصاف لكل واحد منهما حتى تنفذ حجة ولا يهزها ولا تبغث شاهدا ولا ينبغي أن يلقن واحدا منهما حجة ولا شأها شهادة ولا بأس إذا جلس أن يقول تكلموا أو يكتم حتى يستثنى

في ذلك مقامها (قال الشافعى) وإن كان هو الملت فسل ورثته أن تنزع ميراثه بقوله فليس لهم ذلك وإن سأوا وعينوا قالوا أنه طلقها ثلاثا وهو صحيح أحلف ما علبت ذلك فإن حلفت ورثت وإن نكثت حلفوا القدر طلقها ثلاثا ولم يثر ولو استيقن بطلاق واحدة وشك في الآخر فزمنه واحدة البين وكان فاشك فيه من الزيادة وفيما شك فيه أو لأم من طليقة أو ثلاث قال ولو شك في طلاق فأقام معها فأصابها وأمانت وأخذ ميراثها ثم استيقن أنه كان طلقها في الوقت الذي نسب إلى نفسه فيه الشك في طليقتها وأقامت عليه بينة أخذته مهور مثلها بالاصابة ورد جمع ما أخذ من ميراثها ولو كان هو الشاك في طليقتها ثلاثا وأمانت وقد أصابها بعشكه وأخذت ميراثه ثم أقرت أنها قد علبت أنه كان قد طلقها في تلك الحال ثلاثا ردت الميراث ولم تصدق على أن لها مهر بالاصابة ولو ادعت الجاهل بأن الاصابة كانت محرم عليها أو ادعت غصبها أباها عليه أو لم تنزع من ذلك شيئا تصدق على ما عليها أحلفناه ولا تصدق على ما أخذ من مال غيرها ولو أقرها الورثة بعد كرت كان لها مهر مثلها ورما أخذت من ميراثه ولو شك في عتري رقيقه كان هكذا لا يعقرون الابينة بعقدهم وإن أرادوا أحلفنا لهم فإن حلف فهم رقيقة وإن نكل حلفوا وعقروا وإن حلف بعضهم ونكل بعض عتق من حلف منهم ورقيم لم يحلف وإن كان فهم صغيرا ومعنوه كان رقيقا محلا ولا لحلفه إلا أن أراد عينه منهم ولو استيقن أنه حلفت في محبة بأحد أمرين طلاق أو عتاق وقضاه عن نسائه ورقيقه حتى يبين أيهم أراد ولحلفه الذي زعم له لم يرد البين وإن مات قبل أن يحلف أقرع بينهم فإن وقعت القرعة على الرقيق عتقوا من رأس المال وإن وقعت على النساء لم تطلقهن بالقرعة ولم نعتق الرقيق ورثته النساء لأن الأصل أنهن أزواج حتى يستيقن بأنه طلقهن ولم يستيقن والورع أن يدعن ميراثه وإن كان ذلك وهو مريض فسواء كان له الرقيق يعقرون من الثلث قال وإذا قال لأمرأيتنه أحدا كاطلنا ثلاثا ولنسوة أحدا كن طلاق أو اثنتان مسكن طالقان منع منهن كلهن وأخذت بفتنهن حتى يقول التي أردت هذه والله ما أردت هاتين فإن راد البواقي أن يحلف لهن أحلف بدعواهن عليهن لم يردن لم أحلف لهن لأنه قد بان أن طلاقه يقع عليهن وأنه وقع على غيرهن ولو كانتا اثنتين فقال لأحدهما ألم أعن فذهب الطلاق كان ذلك اقراء منه بأنه طلق الأخرى إذا كان مقربا لطلاق أحدهما فإن كان متكررا لم يلزمه طلاق أحدهما بعينها إلا بقرار يحد بطلاقها ولو قال لبست هذه التي أوقعت عليها الطلاق التي أردت أوقعا الطلاق عليها أو لم توقعه حتى قال أخطأت وهذه التي زعمت أني لم أرد بها الطلاق التي أردتها بطلاقها معا بقراره وهكذا إذا كان في أكثر من اثنتين من النساء وإذا قال للرجل لأمرأيتنه أحدا كاطلني وقال والله ما أدري أيتها علبت وقف عنها واختبره أن يطلقها ولم يجبره على ذلك حتى يبين أيتها أراد بالطلاق فإن قال

أحدهما وينبغي أن يستدعى الطالب فإذا أنفذ حجة تكلم المطلوب ولا ينبغي أن يصف الخصم دون خصمه ولا يقبل منه هدية وإن كان يهدي إليه قبل ذلك حتى تنفذ خصومته وإذا حضر مسافرون ومعيون فإن كان الشافرون قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وإن جعل لهم يوما بقدر ما لأضر بأهل البلد فإن كثروا حتى ساءوا أهل البلد أسأهمهم ولكل حق ولا يقدم رجلا مع قبله رجل ولا يصح بيعة في مجلس إلا في حكم واحد وإذا فرغ أقامه ودعا الذي بعده وينبغي الإمام أن يجعل مروق القاضى شافرا طريضا ولا يكلفه الطالب فإن لم يفعل قال للطالب إن شئت فأت ببيعة فها شاهد شاهدك وكتاب خصمتك ولا أكره ولا أقبل أن تشهدك شاهد بلا كتاب وأنسى شهادته فإن قبل الشاهد من غير محض رخص فلا بأس وينبغي إذا حضر أن يقرأ عليه أشهدوا به عليه ونسخه أسماءهم وأنسابهم ويقردهم جرحهم

(٣) قوله أسأهمهم يقال أسوته به إذا جعلته أسوة له قاموس وهو المراد هنا كتبه مصححه

فان لم يأت به حكم عليه . واذا علم من رجل باقراره او تمنى انه شهد عند غيره وعززه ولم يبلغ بالعزيز اربعين سوطا وشهر امره فان كان من اهل المسجد وقعه فيه وان كان من اهل قبيل وقعه في قبيله او في سوقه وقال انا وجدنا هذا شاهدا زور فاعرفوه (قال المزني) رحمه الله اختلف قوله في الخصم يقر عند القاضي فقال فيه اقول ان احدهما الله كشاوده به قال شريح والآخر انه يحكمه (قال المزني) وقطع بان سماعه الاقرار منه انبئ من الشهادة وهكذا قال في كتاب الرسالة افضى عليه بعلي وهو اقوى من شاهدين أو بشاهد واحد وان هو اقوى من شاهدين وشاهد واحد وهو اقوى من السكول ورد الدين قال وأحب الامام اذا دلى القضاء رجلا أن يجعل له فيجوز حكمه ولو عزل فقال قد كنت قضيت لقلا على فلان لم أن بولي القضاء من رأى الطرف من أطرافه (٣٤٦)

قائل أولي ان أوقع الطلاق على احدهما قبله ان فعلت الزمانك ما وقعت الآن ولم يخرجك من الطلاق  
الأول فأعالي يقين أنه أوقع على احدهما ولا يخرجك منه إلا بان تزعم ان تخرجه على واحدة بعين ادون  
الأخرى وان قامت فأردت الأخرى أحلفنا لها فان لم يقبل أردت واحدة بعينها ولم يحلف حتى ماتت  
احدهما وقضاه ميراثه فان زعم ان التي طلق الحية ورثناه من الميتة وان أراد ورثتها أحلفنا لهم ما طلقها  
وجعلناه ميراثه منها اذا كالأعرف أي أنهم ما طلق الا بقوله فسواء ماتت احدهما وبقت الأخرى أو ماتنا  
معاً ولم نعوثا وهكذا لو ماتت احدهما قبل الأخرى أو ماتتا جميعاً أو لم يعرف أي أنهم ماتت قبل وقضاه  
من كل واحدة منهما ميراث زوج فإذا قال لاحدهما ما هي التي طلقت ثلاثاً ردنا على أهلها ما وقضنا لزوجها  
وأحلفنا لورثة الأخرى ان شأوا فجعلناه ميراثه منها وان كان في ورثتها صغار ولم رد الكبار عيנם لم نعطه  
ميراثها إلا بيمين وهكذا ان كان فيهم غائب ولو كان الطلاق في هذا كله جاك الرجعة فانتافي العدوة ورثها  
أو مات ورثته لأنهم جامعا في معنى الأزواج في الميراث وكبار امرؤهما ولو كانت المسئلة بجسها لو كان هو  
المستخير لهما والطلاق ثلاثاً وقضاهما ميراث امرأته حتى يصطفاها لوالد فقسما بينهما أي بقضاء أباهم عننا الزوجة  
نصف حقها وأعطينا غير الزوجة نصف حق الزوجة وإذا قضاهما فاعاقره فمات لاحدهما فالمرء يمين لأيهما  
هو وقضاه حتى ينفذ على الزوج بيئته أخذها أو تصادقهما فماتت بينهما أن يصطفاها فكن احدهما قد عفت  
بعض حقها أو تركت ما ليس لها فلا يكون لنا في صلحهما حكم ان زناهما كراهين ولا احدهما ولو ماتت  
احدهما قبله ثم ماتت قبل أن يبين ثم ماتت الأخرى بعدهم مثل الورثة فان قالوا ان طلاقه قد وقع على الميتة  
ورثته الحية بلا يمين على واحدة منهم لأنهم يقولون أن في ماله حق الحية ولا حقه في ميراث الميتة وهذا اذا  
كان الورثة كبارا شديداً يكون أمرهم في أموالهم جائزاً وان كان فيهم صغير حاز في حق الكبار الرشد اقرارهم  
ووقف الزوج الميت حصصه الصغار ومن كان كبيراً غير رشيد بن ميراث زوج حتى يبلغوا الرشد والحل  
والحيض ووقف للزوجة الحية بعد حصصها من ميراث امرأته حتى يبلغوا ولو كان له نازاراً فقلنا ان الذي طلق  
ثلاثاً هي المرأة الحية بعد فسخها ولان أحدهما أنهم يقولون مقام الميت فيحلفون على البت أن فلا نة الحية  
بعده التي طلق ثلاثاً ولا يكون لهما ميراث منه وبأخذونه لميراثه من الميتة قبله كما يكون له الحي شاهد  
فيحلفون ان حقه ملحق ويقومون مقامه في البين واليمين على البت لأنهم قد يعلمون ذلك بخبره وخبريهم  
يصدقون غيره وان كان فيهم صغار ووقف حتى الصغار من ميراث الأب من الميتة قبله حتى يحلفوا فيما أخذوا  
أو ينكحوا فيقبل أو يجزوا فيقوم ورثتهم مكانهم كما يكون فيما وصفتنا من عين وشاهد ووقف بقدر  
حقه من ميراث أبيهم للرأفة الحية بعد ليقر والها فيأخذوه ويطل حقهم من الأخرى ويحلفوا فيما أخذوا

يقبل الإبهود وكل ما  
حكمه بنفسه وولده  
ووالده ومن لا تجوز له  
شهادة حكمه

(الشهادات في البيوع)

مختصر من الجامع  
من اختلاف الأحكام  
والشهادات ومن أحكام  
القرآن ومن مسائل  
شئ مهمه لفظا

(قال الشافعي) قال  
الله عز وجل وأشهدوا  
إذا تباعتم فاحملوا  
جسدا تشاؤوا أمرين  
أحدهما أن يكون  
مباها تركه والآخر  
حتميا بعضه من تركه  
بتركه فلما أمر الله عز  
وجل بترك آية الدين  
والدين تابع بالأشهاد  
وقال فيها بان آمنين  
بعد ثم بعضا فليؤد  
الأمر المؤمن آمنه دل  
على أن الأولى دلالة  
على أن لفظ ما في الأشهاد  
من منع القاطم بالحدود  
أمر بالثمة من وإما في

من برآت الذم ودد الموت لا غير. وكذا أمر رب الله أنه فهو والخير الذي لا اعتراض منه من تركه وقد حفظ  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تابع أعرابا فراسخه بأمر بعض المنافقين ولكن بينهما شاهد فلو كان حتما ما تركه صلى الله عليه  
من أبا عبد الله اليهودي وحدث لا يجوز في النساء وحدث يجوز وحكم القاضي الظاهر. (قال الشافعي) ودل الله جل  
جله على أن لا يجوز في النازل من أربعة لقوله لا جناح عليه بأربعة شهداء وقال سعد بن رسول الله أبو توبة وحدث مع امرأتي رجلا  
أربعة شهداء في أربعة شهداء فقال نعم وحدث عن الخطاب رضي الله عنه ثلاثة لم يقم الرابع وقال الله جل ثناؤه في الاسماء والفراق  
والنهي على منكره. (قال الشافعي) ودل على ما دل عليه من أن يجوز في الرجال لانساعهم لأنه لا يحتمل إلا أن يكونا

رجلين وقال الله جل ثناؤه في آية الدين فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يذكر في شهود الزنا ولا الفراق ولا الرجعة امرأ أو وحدنا  
شهود الزنا يشهدون على حد المال والطلاق والرجعة تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال والوصلة الى الموصى اليه قيام امرأ أو وصى به  
اليه لأن له مالا ولا أعلم أحد من أهل العلم خالف في أنه لا يجوز في الزنا إلا الرجال وأكرههم قال ولا في الطلاق ولا في الرجعة إلا ما ذكر  
الزيجان وقالوا ذلك في الوصية فكان ذلك كالدلالة على ظاهر القرآن وكان أولى الأمور بأن يصار اليه ويقاس عليه والذين  
أخذوا المشهود له مالا جاز في شهادة السامع الرجال وما عد ذلك فلا يجوز فيه إلا الرجال (قال الشافعي) رحمه الله وفي قوله أنه  
تبارك وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وقال أن تضل أحداهما (٣٤٧) فتذكر أحداها الأخرى لالة على

أن لا يجوز شهادة النساء  
حيث يحزن الامع  
الرجل ولا يجوز منهن  
الامرأتان فصاعدا  
وأصل النساء أنه قصر  
هن عن أشياء بلغها  
الرجال وأنهم جعلوا  
قوامين عليهن وحكاما  
ومجاهدين وأن لهم  
السهمان من الغنيمة  
دونهن وغير ذلك  
فالأصل أن لا يحزن فلذا  
أجز في موضع لم بعد  
من ذلك الموضع وكيف  
أجازهن محمد بن الحسن  
في الطلاق والعقاق  
وردهن في الحدود  
(قال الشافعي) رحمه الله  
وفي إجماعهم على أن  
لا يحزن على الزنا ولم  
يستثن في الأعواز  
من الأربعة دليل على  
أن لا يحزن في أربعة  
أدلم يستثن الأعواز  
من شائستين وقال  
بعض إحصائيات  
شهدت امرأتان لرجل

حقيقهم من الأخرى وبطل حقهما الذي وقف والقول الثاني أن يوقف له ميراث زوج من الميتة قبله والنية  
بعده ميراث امرأ منه حتى تقوم بينة أو يصطلح ورثته وورثتها (قال الشافعي) رحمه الله ولورأى امرأ  
من نسائه مطلعة فقال أنت طالق ثلاثا وقد أثبت أن من نسائه ولا يدرى إتيهن هي فقالت كل واحدة  
منهن أناهي أو يحدث كل واحدة منهن أن تكون هي أو ادعت ذلك واحدة منهن أو اثنتين ومحمد الباق  
فسوء ولا يقع الطلاق على واحدة منهن إلا أن يقول هي هذه فإذا قال لواحدة منهن هي هذه وقع عليها  
الطلاق ومن سأل منهن أن تحلف لهما مطلقها أحلف ومن لم تسأل لم يحلف لأنه أوقع الطلاق على واحدة  
ولم تحلف طلق اثنتين ولورأى واحدة منهن أن أخطأت هي هذه الأخرى لزمه الطلاق (١) للاولى التي أقبلها  
وهكذا الموضع هذا فمن كل من لزمه الطلاق لهن كلهن ولو قال هي هذه وهذه أو هذه بل هذه لزمه  
طلاق التي قال بل هذه وطلاق إحدى اثنتين اللتين قال هي هذه وهذه أو هذه ولو قال هي هذه بل هذه  
طلقت الاولى ووقع على الثانية التي قال بل هذه ولو قال احدا كن طالقي قال في واحدة هي هذه ثم قال  
والله ما أدري أي هي أو غيرهما طلقت الاولى بالافراق ووقف عن الباق ولم يكن كذلك قال على الابتداء  
ما أدري أطلعت أولا هذه أم طلق بيقين ثم أقر لواحدة فزمنه الاقرار ثم أخبر ناله لا يدرى أم صدق في  
اقراره فخله منهن غيرهما ولم يصدق فتكون واحدة منهن محرمة عليه ويكون في الباق كمو في الابتداء  
ما كان مقيما على الشك فإذا قال قد استيقنت أن الذي قلت أولا هي التي طلقت كلفت فالقول قوله  
وأبهر أن أدبت أن أحلف لهما أحلفته ولو قال هي هذه ثم قال ما أدري أي هي أم لاثم مات قبل أن يتبين  
لزمته التي قال هي هذه ان كان لا يملك رجعتها وورثته الثلاث معا ولا ينعن ميراثه بالشك في طلاقهن  
ولا طلاق واحدة منهن ولو قال على الابتداء ما أدري أطلعت نسائي أم واحدة منهن أم لا ثم مات وورثته  
معا ولا ينعن ميراثه بالشك في طلاقهن

(١) الأيلام واختلاف الزوجين في الأصابع  
الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى للذين يؤمن من نسائهم تبرص أربعة أشهر فان قالوا فان الله غفور رحيم  
وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان  
ابن يسار قال أدركت بضعة عشرين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يقول بوقف المولى (قال  
الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحق الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة قال شهدت عليا  
رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن  
مروان بن الحكم أن عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن

(١) أي سمع طلاق التي انتقل اليها أيضا وهكذا فتأمل

عمال حلف معهن ولقد خالفه عددا حفظ ذلك عنهم من أهل المدينة وهذا إذا حازت النساء بغير رجل فليزمن أن يحجز أو يعافى على من حقا  
فان قال انهم عمن رجل فليزمن ان لا يحجزهما مع عمن امرأ أو الحكم فيها واحد (قال الشافعي) رحمه الله وكان القتل والجراح وشرب  
الخمر والقذف مما لا يذكر فيه عدد الشهود فكان ذلك قياسا على شاهدية الطلاق وغيره مما سقط قال ولا يحل حكم الحاكم الأمور  
هي عليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضي بالظاهر ويتوفى الله عز وجل السرار فقال من قضيت له من حق أخيه بشي فلا  
ياخذ فانا أقطع له قطعة من النار فلو شهد رجلان امرأته ثلاثا ففرق الحاكم بينهما كانت له حلالا غير أن تكون أن يدانها  
ويأزمن من رزقته فرقته ففرقه معهما على الزوج ويحل لأحد الشاهدين أن يتزوجها فيما بينه وبين الله عز وجل أن يتزوج

أن هذا قتل ابنه عدا فاح له الحاكمة أن يرق دمها ويحمله فيمينا منه وبين الله عز وجل

شهادة النساء لرجل معهن والرد على من أجاز شهادة امرأة من هذا الكتاب ومن كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة (قال الشافعي) رحمه الله والولادة وعيوب النساء مما أعلم فيه مخالفا في أن شهادة النساء جائزة فيه لارجل معهن واختلفوا في عددها فقال عطاء لا يكون في شهادة النساء لرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أخذ وما ذكر الله النساء فجعل امرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما فهدل والله أعلم إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن لا يجوز منهن الأربع عدول لأن ذلك معنى (٣٤٨) حكم الله عز وجل (قال الشافعي) وقلت لمن يحيز شهادة امرأة في الولادة كما يحيز الخبر بها

لا من قبل الشهادة وأن الخبر من الشهادة أنفصل امرأة عن امرأة أن امرأة رجل ولدت هذا الولد قال لا قلت فتقبل في الخبر أخبرنا فلان عن فلان قال نعم قلت فالخبر هو ما استوى فيه الخبر والخبر والعامة من حلال أو حرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منه خليا والعامة وانما تانم المشهود عليه قال نعم قلت أفترى هذا منها لهذا قال أما في هذا فلا

ان كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس أن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه كان يوقف المولى (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضى الله تعالى عنها إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي امرأة فبعد عنها خمسة أشهر لا ترى ذلك شيئا حتى يوقف وتقول كيف قال الله عز وجل اسماعيل يعترف وأتسرع باحسان (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا أتى الرجل من امرأة لم يقع عليه طلاق وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف فاما إن بطلان وإما أن ينفي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضى الله تعالى عنه كان يوقف المولى

العين التي يكون بها الرجل موليا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى العين التي فرض الله تعالى كفارتها بالله عز وجل ولا يحلف بشيء دون الله تبارك وتعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى بها كرم أن تحلفوا بأبيكم فمن كان حالفًا فلجحف بالله أو لم يصمت (قال الشافعي) فمن حلف بالله عز وجل فعليه الكفارة إذا حنث ومن حلف بشيء غير الله تعالى فليس بحنث ولا كفارة عليه إذا حنث والمولى من حلف بين يديه بها كفارة ومن أوجب على نفسه شيئا يجب عليه إذا أوجبه فأوجب على نفسه أن جامع امرأة فهو في معنى المولى لأنه لا يبعد وأن يكون ممنوعا من الجماع إلا بشيء يلزمه وما أزم نفسه مما يلزمه قبل إيجابه أو كفارة عين قال ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب عليه ما أوجب ولا يدل منه فليس ببول وهو خارج من الإبداء ومن حلف باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة كالأمر حلف بالله عز وجل وجب عليه الكفارة وإذا قال الرجل لأمري أنه والله لا أقر بك يعني الجماع أو أنه والله لا أقر بك فهو مولى في هذا كله وإن قال الله لا أقر بك فإن أراد العين فهو مولى وإن لم يرد العين فليس ببول لأنها ليست بنظر العين وإذا قال هايم الله أو أيم الله أو ورب الكعبة أو ورب الناس أو وربى أو ورب كل شيء أو وخالق أو خالق كل شيء أو مالك كل شيء لا أقر بك فهو في هذا كله مولى وكذلك قال أقسم بالله أو أؤلف بالله أو أؤلى بالله لا أقر بك فهو مولى وإن قال أقسم بالله أو أؤلف بالله أو أؤلى بالله لا أقر بك مثل فإن قال عنت بهذا إيقاع البين كان مولى وإن قال عنت أتى ألبت منها مرة فإن عرف ذلك باعتراف منها أو بينة تقوم عليه أنه حلف مرة فهو كالأمر وليس ببول وهو خارج من حكم ذلك الإبداء وإن لم تقم بينة ولم تعرف المرأة فهو مولى في الحكم وليس ببول فيمينا منه وبين الله عز وجل وكذلك قال أردت الكذب وإن قال أؤمل من ذلك أو عني أن قر بكذا أو عني كفارة عني أن قر بكذا فهو مولى في الحكم فإن قال أردت بقل أو حلف بالله أتى سأحلف به فليس ببول وإذا قال لأمري ما في في سبيل الله تعالى أو عني متى إلى

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله أمر الله تبارك وتعالى أن يضرب القاذف غائين ولا تقبل له شهادة أبدا وسماه فاسقا إلا أن يتوب فإذا تاب قبلت شهادته ولا خلاف بيننا في

الحرمين قديما وحديثا في أنه إذا تاب قبلت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله والتوبة الكذابة

نفسه لأنه أذنب أن ينطق بالقذف والتوبة منه أن يقول القذف باطل كما تكون الردة بالقول والتوبة عنها بالقول فإن كان عند لا قبلت شهادته ولا خفي بحسن حاله (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا يجوز فأشهد لأحسبى سمى الذي أخبره أن عمر قال لا بكرة تب تقبل شهادته وقال إن ثبت قبلت شهادته قال وبلغني عن ابن عباس مثل معنى هذا وقال ابن أبي نعيم كانا نقوله قلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد وقال الشيبى يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته (قال الشافعي) وهو قبل أن يحذر منه حين يجد لأن الحدود كفارات لأهلها فكيف تردونها في أحسن حاله ولا تقبلونها في شر حاله

وانا قبلتم توبة الكافر والقاتل عدا كف لا تقبلون توبة القاذف وهو يسر ذنبا

(باب المحفظ في الشهادة والعلم بها)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه واتقوا ما ليس بالثب عليه من السبع والبصر والقواد كل أولئك كن عنه مسؤلا وقال الامن منه بل الحق وهم يعلمون قال فالعلم من ثلاثة أوجه منها ما عاينه فيشبهه ومنها ما تقاها تربه الاخبار وثبت معرفته في القلوب فيشبه عليه ومنها ما اثبت به سمعنا مع اثبات بصر من المشهود عليه فذلك قلنا لا يجوز شهادة أعي لان الصوت يشبه الصوت الا ان يكون اثبت شيئا معاينة وسمعا ونسبنا ثم عي فيجوز ولا علة في رده قال والشهادة على ملك الرجل الدار والثوب على ظاهر الاخبار باه مالك ولا يرى متازعا في ذلك فتثبت معرفته في القلب فتسمع الشهادة عليه وعلى النسب اداسعه (٢٤٩) ينسب وما ناسمعه غيره ينسبه اليه ولم يسمع

يبعث الله أو على صوم كذا أو نحو كذا من الابن ان قربتك فهو مولود لان هذا ما رزقه وما رزقه يشبهه كقارة عين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال ان قربتك فعلاحي فلان حر أو امرأتى فلا تعلق طلاق فهو مولود والفرق بين العتي والطلاق وما وصفت أن العتي والغلاق حقان لا تميزن بأعينهما يقعان باقاع صاحبهما ويزمان تبررا أو غير تبرر وما سوى هذا انما يميز بالتبرر (قال الشافعي) رحمه الله ولوقال والكعبة أو وعرفة أو والمشاعر أو وزمزم أو والحرم أو الوواف أو والجنس أو والفجر أو والليل أو والتهار أو وثني مما يشبه هذا لا أقرب لك لم يكن موليا لأن كل هذا خارج من البين وليس يتبرر ولا حق لا دعي يلزم حتى يلزمه الغائله نفسه (قال الشافعي) وكذلك قال ان قربتك فأنا أنحر ابنتي أو ابنتي أو بعير فلان وأمشي الى مسجد مصر أو مسجد غير المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس لم يلزمه بهذا البلاء لانه ليس بيمين ولا يلزمه المشي اليه ولا كفارة يتركه وان قال ان قربتك فأنا أنحر ابنتي أو بعير فلان كان موليا لأن المشي اليه أمر يلزمه أو يلزمه بكفارة يمين (قال الشافعي) رحمه الله ولا يلزمه الا لا يخلي بصره بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة وذلك والله لا أولئك أو والله لا أعيب كرى في فرجك ولا أدخله في فرجك أو لا أجامعك أو يقول ان كانت عنده والله لا أفضلك أو ما في هذا المعنى فإذا قال هذا فهو مولود في الحكم وان قال لم أجد الجماع نفسه كان مدينا فيما بينه وبين الله عز وجل ولم يدن في الحكم (قال الشافعي) وان قال والله لا أباشرك أو والله لا أباضعك أو والله لا أمسكك أو لا أركبك أو ما أشبه هذا فان أراد الجماع نفسه فهو مولود وان لم يرده فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله ومضى قلت القول قوله فطلب بمنته أحلفته لهافييه قال ولوقال والله لا أجامعك إلا لاجع سوء فان قال عنتك لا أجامعك إلا في دربك فهو مولود والجماع نفسه في الفرج لا الدبر ولوقال عنتك لا أجامعك إلا ان أعجب فبك الحشفة فهو مولود لأن الجماع الذي له الحكم انما يكون بتغيب الحشفة وان قال عنتك لا أجامعك إلا لاجع اقلنا لا وضعفا أو متقطعا أو ما أشبه هذا فليس بعول (قال الشافعي) رحمه الله وان قال والله لا أجامعك إلا في دربك فهو محسن غير مولود لأن الجماع في الدبر لا يجوز وكذلك قال والله لا أجامعك في كذا من جسدي غير الفرج لا يكون موليا الا بالحلف على الفرج أو بالحلف بمهما فيكون ظاهره الجماع على الفرج وان قال والله لا أجمع رأسي ورأسك بشئ أو والله لا أسواك أو لا أعظنك ولا أدخل عليك ولا تداخلين علي أو لتطولين غبتي عنك أو ما أشبه هذا فكل سواء لا يكون موليا الا بان يرد الجماع وان قال والله ليطولن عهدي بجماعك أو ليطولن تركي بجماعك فان عني أو كتر من أربعة أشهر مستقبلة من يوم حلف فهو مولود وان عني أربعة أشهر أو أقل لم يكن موليا وان قال والله لا أغتسل منك ولا أجنب منك وقال أردت أن أصيبها ولا أنزل ولست أرى الغسل

(باب ما يجب على المرأة

من القرم بالشهادة اذا

دعي يشهد أو يكذب)

(قال الشافعي) قال الله

جل ثناؤه ولا تكتموا

الشهادة فمن يكتمها

فإنه آثم قلته (قال

الشافعي) والله ما أحفظ

(٣٣ - الام خامس) عن كل من سمعت من أهل العلم أن ذلك في الشاهد فدلزمته الشهادة وأن فرضا عليه أن يقوم بها على والده

ولده والقريب والبعيد لا تكتم عن أحد ولا يحاييها أحد ولا تمنعها أحد ثم تنفزع الشهادات (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه

ولا تباذروا كتاب ولا شهادت فأنشأ أن يكون خرج من ترك ذلك ضررا وفرض القيام بها في الاستدعاء على الكفاية كالجهاد والخنا وزور

السلام ولا أحفظ خلاف ما قلته عن أحد (باب شرط الذين تقبل شهادتهم)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه وأشهدوا ذوي

عدل منكم وقال من رضون من الشهداء قال فكان الذي يعرف من خوطب بهذا أنه أريد بذلك الاحرار بالعبود المملون للمرضي

وقوله شهيد من رجالكم يدل على إبطال قول من قال يجوز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يفرقوا فان قال اجازها ابن الزبير فان عباس

ردّها قال ولا تجوز شهادة حامل ولا كافر ولا ضيّ بحال لأن المالكيّ يعلمهم على أمورهم وأن الصبيان لا يقرض عليهم فكيف يجب بقولهم فرض والمروءون بالكذب من المسلمين لا تجوز شهادتهم فكيف تجوز شهادة الكافر من مع كذبهم على الله جل وعز قال (الزّبي) أحسن الشافعي (كتاب الأقضية والبين مع الشاهد وما دخل فيه من اختلاف الحديث وغير ذلك) أخبرنا عبد الله بن الحر بن عبد الملك الخزرجي عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد قال عمرو في الأموال ورواه من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد ومن حديث جعفر بن محمد عن أبيه (٢٥٠) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد ورواه عن علي وأبي بن كعب

وعمر بن عبد العزيز والإعلى من أنزل ولا الجنبه تنزي في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وإن قال أردت أن أصيبوا ولا أغتسل منه حتى أصيب غيرهما فأن غتسل منه دين أيضا وإن قال أردت أن أصيبوا ولا أغتسل وإن وجب على الفسق لم يدين في القضاء وبين فيما بينه وبين الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل لأمراهة والله لا أقر بك ثم قال في ذلك المجلس أو بعده والله لا أقر بك وفلان لأمراهة أخرى طالق أو قال في مجلس آخر فلا ين غلامه من أن يقر بك فهو مولى بوقف وقفا واحدا وإذا أصاب حبث بجميع ما حلف قال وكذلك لو قال لها والله لا أقر بك خمسة أشهر ثم قال في عين أخرى لا أقر بك ستة أشهر وقف وقفا واحدا وحبث إذا أصاب بجميع الأيمان وإن قال والله لا أقر بك أربعة أشهر أو أقل ثم قال والله لا أقر بك خمسة أشهر كان مولى ما بينه لا يقر بها خمسة أشهر وغير مولى بالبين التي دون أربعة أشهر وأربعة أشهر (قال الشافعي) ولو كانت عليه على أكثر من أربعة أشهر وأربعة أشهر وركت وقفه عند الأولى والثانية كان لها وقفه ما بقي عليه من الإيلامشي لأنه ممنوع من الجماع بعد أربعة أشهر بين قال ولو قال لها والله لا أقر بك خمسة أشهر ثم قال غلامي من أن يقر بك إذا مضت خمسة الأشهر فتركته حتى مضت خمسة أشهر وأصاها فيها خرج من حكم الإيلام فيها فإن طلبت الوقف لم يوقف لها حتى غضى خمسة الأشهر من الإيلام التي أوقع آخر ثم أربعة أشهر بعده ثم يوقف وكذلك لو قال على الإبتداء إذا مضت خمسة أشهر أو ستة أشهر فوالله لا أقر بك لم يكن مولى ما حتى غضى خمسة أشهر أو ستة أشهر ثم يوقف بعد الأربعة الأشهر من يوم أوقع الإيلام لأنه انقضت الستة من يوم أوقعه ولو قال والله لا أقر بك خمسة أشهر ثم قال إذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقر بك ستة فوقف في الإيلام الأول فطلق ثم راجع فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجوعه وبعد خمسة الأشهر وقف فإن كانت رجعت في وقت لم يبق عليه فيمن السنة الأربعة أشهر أو أقل ثم يوقف لأني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج ويجب عليه الإيلام فإذا جعلته هكذا فلا وقف عليه (قال الشافعي) وإن قال والله لا أقر بك أن شئت فليس بول الأقر نشاء فإن شاءت فهو مولى وإن قال والله لا أقر بك كلما شئت فإن أردتها بكذا شئت أن لا يقر بها لم يقر بها فاشأت أن لا يقر بها كان مولى ولا يكون مولى ما حتى نشاء وإن قال أردت أني لا أقر بك في كل حين شئت فيه أن أقر بك لأني حلفت لا أقر بك بثلث المعنى قبل هذا ولكني أقر بك كلما نشاء لا كلما شئت فليس بول وإن قال أن يقر بك فعلى عين أو كفارة عين فهو مولى في الحكم وإن قال لم أرد إلا بداء دين فيما بينه وبين الله عز وجل وإن قال على حجة أن يقر بك فهو مولى وإن قال أن يقر بك فعلى نية بعد ما أقر بك فهو مولى وإن قال أن يقر بك فعلى صوم هذا الشهر كله لم يكن مولى بكذا يكون مولى لو قال أن يقر بك فعلى صوم أمس وذلك أنه لا يبارمه صوم أمس لو نذر بالتبرر فإذا

وعمر بن عبد العزيز وشريح (قال الشافعي) رحمه الله فإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبين مع الشاهد وقال عمرو وهو الذي روى الحديث في الأموال وقال جعفر بن محمد من روى مسلم ابن خالد الدين والدين مال ذلك على أنه لا يقضى بها في غير ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مثل معناه (قال الشافعي) والينة في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنتان بينة كاملة هي بعد شهود لا يحلف مقبها معها وبينه ناقصة العدد في المال يحلف مقبها معها قال فكل ما كان من مال يتحول إلى مالك من مال غيره حتى يصير فيه مثله أو في مثل معناه قضى فيه

بالشاهد مع البين وكذلك كل ما وجب به مال من جرح أو قتل لا قصاص فيه أو إقرار أو غير ذلك مما يجب المال ولو أتى قوم يشاهدان لأبيه على فلان حقا أرأنا فلا نأفد أوصى لهم فمن حلف منهم مع شاهد استحق مورثه أو وصيته دون من لم يحلف وإن كان فهم معنوق وقفه حتى يعسل فيحلف أو يموت فيقوم وارثه مقامه فيحلف ويستحق ولا يستحق أخيه وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث في شئ وإن كانوا أولى بماله من عليه البين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يبارمهم ما يبارم الوارث من نفقة عياله من زنى الأثرى أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه من ذلك المال الظاهر الذي لم يحلف عليه الغريم قال وإذا حلف للورثة فالغرماء أحق بماله الميت ولو أقام شاهدا أنه سرفه متاعا من خزيسوى ما قطع فيه اليد

حلف مع شاهده واستحق ولا يقطع لان الحلدس بمال كرجل قال امرأتى طالق وعبدى حزان كنت عصبت فلانا هذا العبد فشهد له عليه بنصه شاهد فحلف ويستحق النصب ولا يثبت عليه طلاق ولا عتق لان حكم الخنثى غير حكم المال قال ولو اقام شهادته على جارية انها له وابنها ولذمه حلف وقضى له الجارية واثبت له ولده باقراره لان أم الولد ملوكة ولا يقضى له بالان لأنه لا علكة على أنه ابنه (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر يأخذها وولدها ويكنى ابنه (قال المزني) رحمه الله وهذا أشبه بقوله لا في يختلف وهو قول لو اقام شهادته على عبد في يد رجل يترقه أنه كان عبدا فاعتقه ثم غصبه هذا العبد العتق حلف وأخذوه وكان مولاه (قال المزني) رحمه الله فيقول يا أخنثى مولاه على أنه يترقه كما أنه لا يأخذ ابنه على أنه يترقه فاذا أجاره في المولى لزمه (٣٥١) في الآن قال ولو اقام شهادته أن أباه

تصدق عليه بهذه

الدار صدقة حمرة

موقوفة وعلى أخوين له

فإذا انقضوا فعلى

أولادهم أو على

المساكين فمن حلف

منهم ثبت حقه صار

ماتى ميراثا فان حلفوا

معازرت الدارين

ملك صاحبها إلى من

جعلته حائه ومضى

الحكم فيها لهم فمن جاء

بعدهم عن نفق عليه

إذا ماتوا قام مقام الوارث

وان لم يحلف الواحد

فنصبه منها وهو الثلث

صدقة على من شاهده

شاهده ثم نصبه على من

تصدق به أو عليه

بعده وبعد أخويه فان

قال الذين تصدق به

علمهم بعد الاثنين نحن

نحلف على ما أفى أن

يخلف عليه الاثنين

فقطا قولان أحدهما

أنه لا يكون لهم إلا

ما كان للاثنتين فلهم

لم يلزمه بالتبر يلزمه بالايلاء ولكنه لو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة عين أو صوم ما بقي منه وإذا قال الرجل لامرأته ان فربك طالق ثلاثا وقف فان فاء فاداعات الحشفة طلقت ثلاثا فان أخرجه ثم أدخله بعد فطيمه مهر من لها فان أبي أن يني يطلق عليه واحدة فان راجع كانت له أربعة أشهر وإذا مضت وقت ثم هكذا حتى ينقض طلاق هذا الملك وتحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره ثم إن نكحها بعد تزوج فلا يلاء ولا طلاق وإن أصابها كفر (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان ألقى منها سنة فتركته حتى مضت سقط الأيلاء ولم تدعه فوق فلهما طلاق ثم راجع كان كالسنة الأولى فإذا مضت له أربعة أشهر بعد أن رجعة وقف إلى أن تنقض السنة قبل ذلك ولو قال رجل لامرأته أنت على حرامريد بتحريرها بلا طلاق أو العين يتحرر بها فليس عول لأن التحريم شيء حكم فيه بالكفارة إذا لم يقع به الطلاق فلا يكون الظهار والايلاء طلاقا وإن أربدهما الطلاق لأنه حكم فيه ما بكفارة « قال الربيع » وفيه قول آخر أن قال لامرأته ان فربك طالق ثلاثا فأنكرت حرام ولا يرد طلاقا ولا يلاء فهو مولى بعنى قوله أنت على حرام (قال الشافعي) وإن قال لامرأته ان فربك فعبسى فلان حر عن ظهارى فان كل من ظهروا فهو مولى ما لم يمت العبد أو يبع أو يتحرر منه من ملكه وإن كان غير من ظهروا فهو مولى في الحكم لأن ذلك أقر من به من ظهروا وإن وصل الكلام فقال ان فربك فعبسى فلان حر عن ظهارى إن ظهروا لم يكن مولى حتى يظهروا فإذا ظهروا والعبد في ملكه كان مولى لأنه حالف حينئذ بعتقه ولم يكن أولا حالفا فان قال ان فربك فقتله على أن أعنى فلان عن ظهارى وهو من ظهروا مولى وليس عليه ان يعق فلان عن ظهارى وعلمه فيه كفارة عين لأنه يجب لله عليه عتق رقبة فأى رقبة أعنتها غيره أخرأت عنه ولو كان عليه صوم يوم فقال لله على أن أصوم يوما ليس عن اليوم الذى على لم يكن عليه صومه لأنه لم يذفر عنه بشئ يلزمه أو نصوم يوما لزمه فأى يوم صامه أخرأت عنه ولو صامه بعتقه أخرأت عنه من الصوم الواجب لمن النذر وهكذا لو أعنت فلانا عن ظهاره أخرأت عنه وسقط عنه الكفارة قال وإذا قال الرجل لامرأته ان فربك فقتله على أن لا أقر بك لم يكن مولى لأنه لو كان قال لها ابتداء على أن لا أقر بك لم يكن مولى لأنه لا حلف ولا عليه نذر في معاني الإيمان يلزمه كفارة عين وهذا نذر في معصية (قال الشافعي) رحمه الله وإذا إلى الرجل من امرأته ثم قال لا أخرى من نسائه قد أشركت معها في الأيلاء لم تنكحها لأن البين لزمته الأولى والبن لا يشترط فيها قال وإذا حلف لا يقرب امرأته أو امرأته ليس له لم يكن مولى حتى يقرب تلك المرأة فان قرب تلك المرأة كان مولى حينئذ وإن قرب امرأته حنثا لم يمين قال وإن قال ان فربك فأت زانية فليس عول إذا قربها وإذا قربها فليس عول حتى يحدث لها فذا فاصر يحالجه أو يلاعن وهكذا إن قال ان

والآخر أن ذلك لهم من قبل أنهم انما يملكون إذا حلفوا وعدم موت الذى جعل لهم ملك إذا مات وهو أصح القولين وأقول والله أعلم ولو قال وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا قال فإذا حدث ولد نقص من له حتى في الحبس ووقف حتى المولى حتى يبلغ في حلف فأخذ أو يدع فيطيل حقه ورد كرامة ووقف لمن حقه على الذين انتقصوا من أجل حقوقهم سواء بينهم فان مات من المتقص حقوقهم أحقق نصف عمر الذى وقف له إلى أن يبلغ روحه الموقوف على من معه في الحبس وأعطى وزنة الميت منهم بقدر ما استحق مما رد عليه بقدر حقه (قال المزني) أصل قول الشافعي أن الحبس أزال ملك رقبته لله عز وجل وانما ملك الحبس عليه مفعلة لارقبته كما أزال العتق ملكه عن رقبة عبده وانما ملك العتق منفعة نفسه لارقبته وهو لا يجبر الميم مع الشاهد الا فيما يملكه الحالف وكيف يخبر برقبة لرجل يمين من لا يملك تلك

الربة وهو لا يحجز بين العبد مع شاهده بان مولاه أعنته لانه لا علم ما كان السيد عليه من رقبته فكذلك ينبغي في قياس قوله ان لا يحجز بين  
 الحبس عليه في رقبته الحبس لانه لا علم ما كان الحبس عليه من رقبته (قال الزرقى) واذنا من رقبته الحبس بينه بطل الحبس من أصله  
 وهذا اعتدى قياس قوله على أصله الذي وصفت ولو جاز الحبس على ما وصف الشافعي ما جاز ان يقرأه ان لهم شرى كما وكر الشريك  
 الحبس فإخذون حقه لا تستأمنه ان يحلف معهم فأصل قوله ان حق من يحلف موقوف حتى يحلفه واران مات يقوم مقامه  
 ولا يأخذ من حق آقره لصاحبه شي لان أخذه ذلك حرام (باب الخلاف في البين مع الشاهد) (قال الشافعي) رحمه  
 الله قال بعض الناس فقد أقيم البين مقام (٢٥٢) شاهد قلت وان أعطي بها كما أعطيت بشاهد فليس معناها حتى

شاهد وأنت ترى  
 المدعي عليه بشاهدين  
 وببينه ان لم يكن له بينة  
 وتغطي المدعي حقه  
 بنكول صاحبه كما  
 تعمله بشاهدين أغنى  
 ذلك معنى شاهدين  
 قال فكيف يحلف مع  
 شاهده على وصية  
 أوصى بها مات أو أن  
 لأبيه حقا على رجل  
 (١) وهو صغير وهو ان  
 حلف حلف على ما لم  
 يعلم قلت فانت تميزان  
 بشهد ان فلان ان  
 فلان وأبوه غائب  
 لم يراه قط ويحلف ان  
 خمس عشرة سنة  
 مشرقا شترى عبدا  
 ابن مائة سنة مغربا ولد  
 قبل جده فباعه فابق  
 انك تحلفه لقد باعه ربيا  
 من الاباق على البت  
 قال ما لم يجد الناس بدا  
 من هذا غير ان الزهرى  
 انكرها قلت فقد قضى  
 بها حين ولأريت  
 ما رويت عن علي من

قرنك فقل لانه لا امرأه أخرى زانية

(الابلا في الغضب) (قال الشافعي) والابلا في الغضب والرضا سواء كما يكون البين في الغضب  
 والرضا سواء وانما وجبت عليه الابلا بما جعله الله عز وجل من البين وقد أنزل الله تعالى الابلا مطلقا  
 لم يذكر فيه غضا ولا راضا ألا ترى ان رجلا لو ترك امرأته عمرا لا يصيبها ضرارا لم يكن موليا ولو كان الابلا  
 انما يجب بالضرار وجب على هذا ولكنه يجب بما أوجب الله عز وجل وقد أوجبه مطلقا  
 (المخرج من الابلا) (قال الشافعي) ومن أصل معرفة الابلا ان ينظر كل عين منعت الجماع بكل  
 حال أكثر من أربعة أشهر الا بان يحنث الحالف فهو مومول وكل عين كان يحسد السبيل الى الجماع بحال  
 لا يحنث فيها وان حنث في غيرهما فليس بومول (قال الشافعي) رحمه الله وكل حالف مومول وانما معنى قولى  
 ليس بومول ليس يلزمه حكم الابلا من فشة أو طلاق وهكذا ما أوجب بما وصفته في مثل معنى البين (قال  
 الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن اسمعيل بن ابراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد قال تزوج ابن الزبير  
 أو الزبير « شئ أربع » امرأة فاستزاده أهلها في المهر فأبى فكان بينه وبينهم شرخ فلما أن لا يدخلها  
 عليه حتى يكون أهلها الذين يسألونه ذلك فلبسوا سنيين ثم طلبوا ذلك اليه فقالوا اقض السيد أهلك ولم يعد  
 ذلك ابلا وادخلها عليه (قال الشافعي) لأن أهلها الذين طلبوا ادخالها عليه (قال الشافعي) وبسقط  
 الابلا من وجهه بان يأتيها ولا يدخلها عليه ولعله أن لا يكون أراد هذا المعنى بيمينه (قال الشافعي)  
 واذ قال الرجل لا امرأته والله لا قرى بك ان شاء الله تعالى فلا يابلا وان قال والله لا قرى بك ان شاء فلان فليس  
 بابلا معني بشاء فلان فان شاء فلان فهو مومول واذ قال والله لا قرى بك حتى يشاء فلان فليس بومول لأن فلانا  
 قد بينه فان خرس فلان أو غلب على عقله فليس بومول لأنه قد يفتى فشاء فان مات فلان الذي جعل اليه  
 المشيئة فهو مومول لأنه لا يشاء اذ مات وكذلك ان قال لا قرى بك حتى يشاء أبوك أو أمك أو أحد من أهلك  
 وكذلك ان قال حتى تشاء أو حتى أشاء أو حتى يسدولى أو حتى أرى رأى (قال الشافعي) وكذلك ان قال  
 والله لا قرى بك عكة أو بالمدينة أو حتى أخرج من مكة أو بالمدينة أو لا قرى بك ابلا وكذا ولا قرى بك الا في  
 الجرا ولا قرى بك على فراشي ولا قرى بك على سرير أو ما أشبه هذا لأنه يقدر على أن يقر بها على غير ما وصفت  
 ببلد غير البلد الذي حلف أن لا يقر بها فيه ويخرجهما من البلد الذي حلف لا يقر بها فيه ويقر بها في حال  
 غير الحال التي حلف لا يقر بها فيها ولا يقال له أخرجهما من هذا البلد الذي حلف لا يقر بها فيه قبل أربعة  
 أشهر اذ جعلته ليس بومول لم حكم عليه حكم الابلا وكذلك لو قال والله لا قرى بك حتى أرى رأى أو حتى أشهى  
 لم يكن موليا أقول له أردأ وأشبهه وان قال والله لا قرى بك حتى تقطعي ولدك لم يكن موليا لأنه قد تطفه

انكاره على معقل ربه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للمهر والميراث ورد حديثه مع علي زيد بن عمر فعمل  
 رددت شيئا لا كذا فكيف يحتج بكاز الزهرى وقابله وكتب شهادة قاله في الاستنلال وهو ما رآه الرجال كم كيف حكمت على  
 أهل محلة وعلى عواقلهم بدينه الموجود فتسلا في محلتهم في ثلاث سنين وزعمت أن القرآن ان يحترم ان يجوز أقل من شاهد امرأتين وزعمت أن  
 ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم تسلا على أن انيس رآه قبل حلف مخالفت في جملة قولك الكتاب والسنة أرايت لو قال لك أهل المحلة أنتي  
 علنا فأحلف جعنا وأنتي قال لا أحلفهم اذ جازوا وخسرين رجلا ولا أرهنهم بايمانهم وأغرهمهم فكيف حلف ما لك هذا قالوا وبنا هذا  
 عن عمر بن الخطاب رحمه الله عليه فقلت فان عمل لا لا يجوز على عمران يخالف الكتاب والسنة وقال عمر نفسه البيئته على المدعي والبين على  
 (١) حال من شهادة الشاهد انه مومول من قوله مع شاهده على الخ انظر الام اه كسبه صحيحه



المدعي عليه قال لا يجوز أن أنهم من أتق به ولكن أقول الكتاب والسنة وقول عمر على الخاص قلت فلم يجوز لنا من سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أجزت لنفسك من عمر قلت وقدر ويتم أن عمر كتب بظلمهم إلى مكة وهو سيرة اثنين وعشرين يوماً فحلفهم في الحز وقضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا ما عياننا ولا أماننا فقال حقت بما أنكم دماءكم قال نعم في ذلك عمر فلا تتم أخذتم بكل حكمه ولا تركوه ونحن زوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستناد الصحيح أنه بدأ في القسامة بالمدعين في الماحق وقال تبرئكم مود بخدمين عينا وإذا قل تبرئكم مود فلا يكون عليهم غرم وروى عن عمر أنه بذلك المدعي عليهم ثم رد البين على المدعين وهذا جميعا مخالفان ما رويتم عنه وقد أجزتم شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله عز وجل أن يحوزنيها منهم (٣٥٣) وردت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في البين مع الشاهد

قال فانا أجزنا شهادة أهل الذمة يقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم قلت سمعت من أرضي يقول من غير قبلكم من المسلمين ويخبر بقول الله جل وعز يحبسوهم من بعد الصلاة قلت والمزل فيه هذه الآية رجل من العرب فاجرت شهادة مشركي العرب بعضهم على بعض قال لا الشهادة أهل الكتاب قلت فان قال قائل لا الشهادة مشركي العرب فما الفرق فقلت له احتيز اليوم شهادة أهل الكتاب على وصية مسلم كما زعمت أنها في القرآن قال لا لأنها منسوخة قلت إنا قال بقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم قلت فقد زعمت بلسانك أنك خالف القرآن إذ يجز

قبل أربعة أشهر إلا أن يرد لا أقربك أكثر من أربعة أشهر وإن قال والله لا أقربك حتى أفعل أو تفعل أو أملا لا أقدر واحد منهم ما على فعله بحال كان موليا وذلك مثل أن يقول والله لا أقربك حتى أحل الجبل كاهوا أو الأسطوانة كاهي أو تحمله أنت أو تطير أو أطلع أو أملا لا أقدر واحد منهم ما على فعله بحال أو تحبلى وتلد في يوم هذا أو قال لا أمر أنه والله لا أقربك إلا البسلة كذا وكذا لا يقدر على أن يقرب بها تلك البلدة بحال إلا بعد أربعة أشهر كان موليا بوقف بعد الأربعة أشهر ولو قال والله لا أقربك حتى تحبلى وهي ممن يحل مثلها بحال لم يكن موليا لأنها قد تحبلى ولو قال والله لا أقربك إلا في سفينة في البحر لم يكن موليا لأنه يقدر على أن يقرب بها في سفينة في البحر

(الإسلام من نسوة ومن واحدة بالثمان) (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لأربع نسوة والله لا أقربك فمهمول منهن كلهن بوقف لكل واحدة منهن فإذا أصاب واحدة وأنتن أو نزلت أو نزلت أخرج من حكم الأربعة فبين وعليه الباقية أن يوقف حتى يفرأ أو يطلق ولا يحت حتى يصب الأربعة إلا في حلف عليهن كلهن فإذا فعل فعليه كفارة عينين ويأمن منهن ثلثا ولا يحنث فبين ولا يلاء عليه فبين ويكون حينئذ في الأربعة موليا لأنه يحنث بوطئها ولو مات أحداهن سقط عنه الأربعة لأنه يجمع البواقي ولا يحنث ولو طلق واحدة منهن أو أنتن أو نزلت كان موليا بحاله في البواقي لأنه لو جامعهن والتي طلق حثت قال ولو إلى رجل من امرأته ثم طلقها ثم جامعها بعد الطلاق حثت وكذلك لو إلى من أخبسته ثم جامعها حثت باليمين مع المأثم بالزنا وإن تكهبا بعد خرج من حكم الأربعة (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لأربع نسوة والله لا أقرب واحدة منهن وهو ير يدهن كلهن فأصاب واحدة حثت وسقط عنه حكم الأربعة في البواقي ولو لم يقرب واحدة منهن كان موليا منهن بوقف لهن فأى واحدة أصاب منهن خرج من حكم الأربعة في البواقي لأنه قد حثت بأصاها واحدة فإذا حثت مرة لم يعد لحثت عليه ولو قال والله لا أقرب واحدة منهن يعني واحدة دون غيرها فهو مهمول من التي حلف لا يقربها وغيره من غيرها

(التوقف في الأربعة) (قال الشافعي) وإذا آلى الرجل من امرأته لا يقربها فذلك على الأبد وإذا مضت أربعة أشهر فطلب أن يوقف لها وقف فاما أن ينيء وأما أن يطلق وأن لم يطلب لم أعرض لها ولاه وإن قالت قدرتك الطلب ثم طلبت أو عصفوت ذلك أو لا أقول فيه شيئا ثم طلبت كان لها ذلك لا لأنها تركت ما يجب لها في حال دون حال فلها أن تطلبه بعد الترك وإن طلبته قبل أربعة أشهر لم يكن لها وإن كانت مغاوبة على عقلها أو أمة فطلبه على المغلوبة على عقلها أو سيد الأمة فطلب ذلك واحد منهما ولا يكون الطلب إلا للزوجة نفسها ولو عفا سيد الأمة فطلبته كان ذلك لها دونه (قال الشافعي) وكل من

الله الإسلام فاجرت كافرا وقال لي قائل إذا نذر الله حكا في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي منه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قلت فقد نص الله عز وجل الوضوء في كتابه فأحدث فيه المسح على الخفين ونص ما حرم من النساء وأحل ما وراهن فقلت لا تنسك المرأتى على عتباتي خاتمتها ونص الموارث فقلت لارث قاتل ولا عمو لا ولا كافران كانوا أولاد أو أولاد ونص حب الأم بالآخرة فحببتها بأخوين ونص للمطلقة قبل أن تحس نصف المهر ورفق العدة فقلت أن خلاها ولم يعساها المهر وعلها العدة فهذه أحكام منصوصة في القرآن فهذا عندك خلاف ناهي القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف ناهي القرآن شيئا والقرآن عربي فيكون عاما برأيه الخاص وكل كلام احتل في القرآن معاني فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تنل على أحد معانيه موافقة لا مخالفة للقرآن

(قال الشافعي) رحمه الله من ادعى ما لا فاقام عليه شهادا أو ادعى عليه مال أو حنابة خطأ بان بلغ ثلث عشرين ديناراً أو ادعى عليه عتقا تبلغ قيمته عشرين ديناراً أو ادعى جراحة عذم صغرت أو كبرت أو فراق طلاق أو لعان أو وحيداً أو ردعين في ذلك فإن كان الحكم بحكمة كانت العيين بين المقام واليوت وإن كان بالمدنية كانت على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت ببلد غرمكة والمدنية أحلف بعد العصر في مسجد ذلك البلد عاتق كدبه الإيمان ويتلى عليه إن الذين يشرون بعهد الله وأيمانهم ثم يتفادوا الآية قال وهذا قول حكام المكيين ومفتهم ومن جهم فيه أن عبد الرحمن (٣٥٤) بن عوف رأى قومًا يحلفون بين المقام واليوت فقال أعلى دم قالوا لا قال

أعلى أمر عظيم قالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام قال فذهبوا إلى أن العظم من الأموال ما وصفت من عشرين ديناراً فصاعداً قال ابن أبي مليكة كتب إلى ابن عباس في حاربتين ضربت أحدهما الأخرى أن أحبسهما بعد العصر ثم اقرأ عليهما إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثم يتفادوا الآية قال ففعلت فاعتزفت قال واستدلت بقول الله جل ثناؤه تحبسوهما من بعد الصلاة قال المفسرون صلاة العصر على تأكيد العيين على الحالف في الوقت الذي تعظم فيه العيين ويكتب أي يكر الصديق رضي الله عنه يحلف عند المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بلغني أن عمر حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه العيين على المنبر فانتهاها وقال أخاف أن توافق قدر بلاد فقال بيئته قال وبسته رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهبل العلم بل نادا رسلة والهجرة وحرم العز وجل وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدينا والملتون بالعتون رجالهم ونسأولهم وأحرارهم وعبيدهم ومعاييرهم يملكون وما يعظم الحالف منهم مثل قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى والله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا ولا يحلفون بما يحل معرفته الملتون ويحلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بعينه على البت مثل أن يدعى عليه برأيه من حقه

حلف ممول على يوم حلف أو أقل أو أكثر ولا تحكم بالوقف في الإيلاء إلا على من حلف على عيين يحارز فيها أربعة أشهر فأما من حلف على أربعة أشهر أو أقل فلا يزمه حكم الإيلاء لأن وقت الوقف يأتي وهو خارج من العيين وانما قولنا ليس بمول في الموضع الذي زيمته فيه العيين ليس عليه حكم الإيلاء (قال الشافعي) ومن حلف بعق رقيقه أن لا يقرب امرأته على الأبد فانت رقيقه وأعتقه خرج من حكم الإيلاء لأنه لم يبق عليه شيء يخش به ولو باعهم خرج من حكم الإيلاء كما لو أخرج من ملكه فإذا عاد إلى ملكه فهو مول لأنه بحث لوجامعها « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه لو باع رقيقه ثم اشتراه كان هذا ملكاً حاداً ولا يبحث فيه وهو أحب إلى (قال الشافعي) ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يقرب امرأته أخرى فانت التي حلف بطلاقها وطلقها فلا تخرج من حكم الإيلاء لأنه لا يبحث بطلاقها في هذه العيين أبداً ولو طلقها كان خارجاً من حكم الإيلاء ما لم تكن زوجته ولا عليها رجعة وإذا كانت أقل من الثلاث وله عليها الرجعة أو نكحها بعد السنون من واحدة أو اثنتين بالخروج من العدة أو الخلع فهو مول « قال الربيع » وللشافعي قول آخر في مثل هذا أنها إذا خرجت من العدة من طلاق أو واحدة أو اثنتين أو خالها فلكت نفسها ثم تزوجها ثانية كان هذا النكاح غير النكاح الأول ولا حنث ولا إيلاء عليه (قال الشافعي) ومن حلف أن لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركت امرأته فلم تطلقه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الإيلاء لأن العيين ماقطة عنه قال ولو قال لامرأته إذا تزوجت فوائت لا أقربك لم يكن مولياً فإذا قربها كفر ولو قال لامرأته إذا كان غدفراً لله لا أقربك وإذا ذم فلان فوائت لا أقربك فهو مول من غدومين يوم يقدم فلان وإن قال إن أصبتك فوائت لا أصيبك لم يكن مولياً حين حلف لأنه أن يصيها مرة بلا حنث فإذا أصابها مرة كان مولياً وإذا قال والله لا أصيبك سنة الأمرة لم يكن مولياً من قبل أن له أن يصيها مرة بلا حنث فإذا أصابها مرة كان مولياً « قال الربيع » إن كان بقي من يوم أصابها من مدة عينة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وإن لم يكن بقي عليه أكثر من أربعة أشهر سقط الإيلاء عنه (قال الشافعي) وإذا قال والله لا أصيبك إلا أصابة سوء وأصابة ردية فإن نوى أن لا يغيب الحشفة في ذلك منها فهو مول وإن أراد قليلاً أضعفه لم يكن مولياً وإن أراد أن لا يصيها إلا في دبرها فهو مول لأن الأصابة الحلال الطاهر في الفرج ولا يجوز في الدبر ولو قال والله لا أصيبك في دبرك إن لم يكن مولياً وكان مطعماً بترك أصابتها في دبرها ولو قال والله لا أصيبك إلى يوم القيامة أو لا أصيبك حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى بن مريم فإن مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه وقف فأما إن بقي وأمان يطلق « قال الربيع » وإذا قال والله لا أقربك حتى أموت أو تقوى كان مولياً من ساعته وكان كقوله

والله

أن عمر حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وأن عثمان

ردت عليه العيين على المنبر فانتهاها وقال أخاف أن توافق قدر بلاد فقال بيئته قال وبسته رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهبل العلم بل نادا رسلة والهجرة وحرم العز وجل وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدينا والملتون بالعتون رجالهم ونسأولهم وأحرارهم وعبيدهم ومعاييرهم يملكون وما يعظم الحالف منهم مثل قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى والله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا ولا يحلفون بما يحل معرفته الملتون ويحلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بعينه على البت مثل أن يدعى عليه برأيه من حقه

فحلف بالله ان هذا الحق وبسببه ثابت عليه ما اقتضاه ولا شأمنه ولا مقتضى أمر يعمله ولا حال به ولا بشئ منه ولا أبرأ منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه وأنه ثابت عليه اني أن حلف بهذا البين وان كان حقاً لا يبيح حلفي في نفسه على البتة وفي أبيه على العلم وان أحلف قال والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ثم ينسق البين ولا يقبل منه البين الا بعد ان يستحلف الحاكم واحتج بان كونه قاله لا نفي صلى الله عليه وسلم اني طلق امرأتى البتة وانهما أردتا الا واحدة فقال النبي عليه السلام والله ما أردت الا واحدة ففردها اليه وهذا يجوز للبين في الطلاق والرجعة في طلاق البتة (باب الامتناع من البين) عليه فان حلف برئ وان سكت قبل للذي (قال الشافعي) واذا كانت الدعوى غير مدعى مال أحلف المذمى (٢٥٥)

أحلف واستحق فان

أبى سألنا عن

إيانك فان كان لتأني

بينه أو لتتظرفي

حاصل تركك وان

قلت لا أؤخر ذلك شئ

غير أني لأحلف أبطلنا

أن تحلف وان حلف

الذي عليه أو لم يحلف

فنكل المذمى فأبطلنا

بينه ثم جاء بشاهدين

أو شاهد وحلف مع

شاهده أخذناه حقه

والبينة العادلة أحق من

البين الفاجرة ولورد

المذمى عليه البين فقال

للذي أحلف فقال

المذمى عليه أنا أحلف

لم أجعل ذلك لاني

قد أبطلت أن يحلف

وحولت البين على

صاحبه ولو قال أحلفه

ما شرت عده الدار

التي في يده لم أحلفه

الا لهذا وبسببه

في هذه الدار حتى تلك

ولا غير بوجه من

والله لا أقرب بك أبدأ لانه اذا مات قبل أن يقر بها أو مات لم يقدر أن يقر بها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد ابن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال الابلاء أن يحلف بالله على الجماع نفسه وذلك أن يحلف لا يمسها فأما أن يقول لأفسد ولا يحلف أو يقول قولاً غليظاً ثم يهجرها فليس ذلك بابلء (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه في الابلء أن يحلف لا يمسها أبداً وستة أشهر أو أقل أو أكثر ونحو ذلك مما زاد على الاربعة الأشهر

(من يلزمه الابلء من الزواج) (قال الشافعي) ويلزم الابلء كل من اذا طلق امره الطلاق عن تجب عليه الفرائض وذلك كل زوج بالغ غير مغلوب على عقله وسواء في ذلك الحر والعبد ومن لم تكمل فيه الحرية والذي والمشرع غير الذي ومشايجكمنا وانما سوت بين العبد والحر فيه ان الابلء بين جعل الله تبارك وتعالى لها وقتاً لا جل ثأوه على أن على الزوج اذ مضى الوقت أن يفي أو يطلق فكان العبد والحر في البين سواء وكذلك يكونان في وقت البين وانما جعلتها على الذي والمشرع اذا نكحها كالبين أن ليس لأحد أن يحكم بغير حكم الاسلام وأن الابلء عليه يقع بها طلاق أو فسخ في وقت فأنزلهما معها (قال الشافعي) وكفارة العبد في الحنث الصوم ولا يجزئ غيره واذا كان الزوج من لا فرض عليه وذلك الصبي غير البالغ والمغلوب على عقله بأى وجه كانت الغلبة الا للسكران فلا يبلء عليه ولا حنث لأن الفرض عنه سابقة واذا أتى السكران من الحر والشرب السكر لزمه الابلء لأن الفرض له لا لزمه لا لزول عنه بالسكر وان كان المغلوب على عقله يحن ويقيم فآلى في حال افاقته لزمه الابلء وان آلى في حال جنونه لم يلزمه وان قالت المرأة آلت بختي صحياً وقال الزوج ما آلت منك وان كنت فعلت فأنما آلت مغلوباً على عقلي فالقول قوله مع بيمه واذا كان لا يعرف له جنون فقالت آلت بختي فقال آلت منك وأنجنون فالقول قولها وعليه البينة اذا لم يعلم ذهب عقله في وقت يجوز أن يكون مولياً فيه في وقت دعواها ولو اختلفت فقالت قد آلت بختي وقال لم أو قالت قد آلت بيمض أربعة أشهر وقال قد آلت وما مضى الا يوم أو أقل أو أكثر كان القول في ذلك قوله مع بيمه وعليه البينة واذا قامت البينة فهو مول من يوم وقت بينتها ولو قامت له بينة بابلء وقتوافيه غير وقتها كان مولياً بينتها وبينه وليس هذا اختلافاً فيما هذا مول باليمن (قال الشافعي) ولا يلزم الابلء الا للزواج صحيح النكاح فأما فاسد النكاح فلا يلزمه بابلء ولا يلزم الابلء الا زوجة ثابتة النكاح أو مطلقة له عليها رجعة في الخلع فانها في حكم الأزواج فأما مطلقة لا رجعة لها في العدة فلا يلزمه بابلء منها وان آلى في العدة وكذلك لا يلزمه بابلء من مطلقة نكحها رجعتها اذا كان يلازمها بعد مضى العدة

الوجوه لانه قد عتكها واخرج من يده (باب النكول ورد البين من الجماع ومن اختلاف الشهادات والحكام ومن الدعوى والنيات ومن املأ من الحدود) (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقوم النكول مقام اقرار في شئ حتى يكون معين المذمى فان قبل فكفكأ أحلف في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها تجب على المذمى وجعلتها كلها تدعى المذمى قبل قلته استدلالاً بالكاتب والنية ثم انجبر عن عزمك الله على القاذي غير الزوج بالحدود لم يجعل له جازمته الا بأربعة شهادات وأخرج من الحد بان يجعل أربعة أيمان ويعلن بنجاسة فسقط عنه الحدود يلزمها ان لم تخرج منه بأربعة أيمان والتعانة ومن بينها الفرقه وقد رآه الله عنهما الحد باليمان والتعانة وكانت أحكام الزوجين وان خالفت أحكام الأجنبية في شئ فهي مجامعها في غيره

وذلك أن البين فيه جعل درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فكان هذا الحد والفراق والنفي معاد اخله بها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها الزوج الا ببينه وتسل عن البين الا ترى أن الزوج لو لم يلتن حد بالقذف ولزم الخرج منه البين ولم يكن على المرأة حد ولا لعان أو لا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للانصار بين تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فلما لم يحلفوا رد الامعان على يهوديبروا بها فلما لم يقبلها الانصار يورثوا حقهم أو لا ترى عمر جعل الامعان على المدعى عليهم فلما لم يحلفوا ردوا على المدعين وكل هذا تحويل عين من موضع قد نبت فيه الى الموضع الذي يخالفه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المدعى البين ولا يجوز أن تكون على مدعى عليه دون غيره الا بخبر لازم وهما (٢٥٦) لفظان من رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى والبين على

المدعى عليه فخر جهما واحدا فكيف يجوز ان يقال ان جاء المدعى بالبينة أخذ وان لم يأت بها أحدث له حكم غيرها وهو استخلاف من ادعى عليه وان جاء المدعى عليه بالبين برى وان لم يأت بها لزمه ما نكل عنه ولم يجز له حكم غيره بها يجوز رد البين كما حدث للبي ان لم يأت بها حكم غيره وهو البين واد حول النبي صلى الله عليه وسلم البين من حيث وضعها فكيف لم يحول كما حولها

مختصر من كتاب الشهادات ومبادئه من الرسالة

(باب من يجوز شهادته ومن لا يجوز ومن يشهد بعدد شهادته من الجماعة ومن اختلاف الحكم وأدب القاضي وغير ذلك)

(قال الشافعي) ليس من

لائم البينة في معاني الا وارج اذا مضت عدتها (قال الشافعي) رحمه الله والايلاء من كل زوجة مسلمة أو ذمية أو أمة سواء لا يختلف في شيء

(الوقف) (قال الشافعي) واذا آلى الرجل من امرأته فغضت أربعة أشهر وقف وقيل ان ثنت والافطلق والفتية الجماع الامن عذر ولو جامع في الاربعة الا شهر خرج من حكم الايلاء وكفر عن بينه فان قال أحلى في الجماع لم أوجله أكثر من يوم فان جامع فقد خرج من حكم الايلاء وعليه الحنف في عينه فان كان لها كفارة كفر وان قال أنا في فأحلى أكثر من يوم لم أوجله ولا يبين لي أن أوجله نلانا ولو قال قائل كان مذهبا فان قاموا الأقلت له طلق فان طلق لزمه الطلاق وان لم يطلق طلق عليه السلطان واحدة وكذلك ان قال أنا أقدر على الجماع ولأفي أطلق عليه السلطان واحدة فان طلق عليه أكثر من واحدة كان ما زاد عليها باطلا وانما جعلت له أن يطلق عليه واحدة لانه كان على المولى أن يفي أو يطلق فاذا كان الحاكم لا يقدر على الفية الابنه فاذا امتنع قدر على الطلاق عليه ولزمه حكم الطلاق كما أنما ضمنه كل شيء ووجب عليه أن يعطيه من حدود قصاص ومال وبيع وغيره اذا امتنع من أن يعطيه وكما شهد على طلاقه فطلق عليه وهو ممتنع من الطلاق حادثة قال وان قال أنا أصبتها فخرج قبل أربعة أشهر فالحاكم ما كان في المقام معه أو فراقه وان قال أنا أصبتها فعرض له مكانه مرض يمنع الاصابة قلنا في بلسانك ومتى أمكنك أن تصيبها وقفنا فان أصبتها والافرقنا بيننا ولو كان المرض عارضا لها حتى لا يقدر على أن يجامع مثلها لم يكن عليه سبيل ما كانت مريضة فاذا قدر على جماع مثلها وقفنا حتى يفي أو يطلق قال ولو وقفنا فغاضت لم يكن عليه شيء حتى تظهر فاذا ظهرت قبل له أصب أو طلق قال ولو أنما سالت الوقف فوق فظهرت منه أو أقرت بالامتناع منه لم يكن عليه الا يلاء حتى تحضر وتقبل بشه وبين نفسها فاذا فعلت فان فاء الاطلاق أو طلق عليه ولو أنما طلبت الوقف فوق لها فأحرمت مكانها بانه أو غيرا ذته فلم يرها باحلال لم يكن عليه طلاق حتى تحلل ثم يوقف فاما أن يفي أو ما أن يطلق وهكذا لو ارتدت عن الاسلام لم يكن عليه طلاق حتى ترجع الى الاسلام في العدة فاذا رجعت قبل له في أو طلق وان لم ترجع حتى تنقضي العدة كانت منه بالردة ومضى العدة قال واذا كان منع الجماعة من قبلها بعد مضي الاربعة الأشهر قبل الوقف أو بعد لم يكن لها على الزوج سبيل حتى يذهب منع الجماعة من قبلها ثم يوقف مكانه لأن الاربعة الأشهر قديم مضت واذا كان منع الجماعة من قبلها في الاربعة الأشهر بشئ يتحد به غير الحيض الذي خلقه الله عز وجل فيها ثم أبيع الجماعة من قبلها أجل من يوم أبيع أربعة أشهر كما جعل الله تبارك وتعالى له أربعة أشهر متتابعة فاذا لم تكمل له حتى يعضي حكمها استؤنف له متتابعة كما جعلت له أولا قال ولو كان أنما منها ثم ارتدت عن الاسلام

الناس أحد فعله الآن أن يكون قلابا لبعض الطاعة والمروءة حتى لا يخطأها جماعة عصية ولا يعض المصيبة وتترك المرأة حتى لا يخطأها شأمن الطاعة والمروءة فاذا كان الاغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة فقلت شهادته واذا كان الاغلب الاظهر من أمره العصية وخلاف المروءة فقلت شهادته ولا يقبل الشاهد حتى يثبت عنده بخبر منه أو بينة أنه حر ولا يجوز شهادة حالي في نفسه ولا دافع عنها ولا على خصم لأن الخصومة موضع عداوة ولا ولد بينه ولا ولد بيناته وان سفلوا ولا آثامه وان بعدوا ولا من يعرف بكثرة الغلط أو الغفلة ولو كنت لأجبت شهادة الرجل لامرأته لأنه ربهما أجرت شهادة الأخ لأخيه اذا كان ربه ولا شهادة الرجل من أهل الاهواء اذا كان لا يرى ان يشهد لما وقع به بدينه وقبول عينه وشهادته من يرى كذبه شر بالله ومعيصته يحببها النار أو أن تطيب النفس بقولها

من شهادة من يخفف المأثم فيها وكل من تأول حراما عندنا فمحدداً ولا حذفه لم يزد ذلك شهادته الأثرى أن من حل عنه الدين وجعل علماً في البلد أن منهم من يستحل الشفعة والدينار بالدينار بنقدنا وهذا عندنا وغيرنا حرام وأن منهم من استحل سفك الدماء ولا شيء أعظم منه بعد الشرك ومنهم من تأول فاستحل كل مسكر غير الخمر وعاب على من حرمه ولا تعلم أحداً من سلف هذه الأمة بقندينه ولا من التابعين بعدهم ردى شهادته أحد تأويل وان خطأ وظلله واللاعب الشرط نوح والجسام بغير قار وان كرهنا ذلك أخف حالاً (قال المزني) رحمه الله فكيف يحد من شرب قليلاً من نبيذ شديد بوجع شهادته (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب عصير العنب الذي عتي حتى سكر وهو يعرفها خوارت شهادته لأن نحر عيها نص ومن شرب سواهما من المنصف (٣٥٧) أو الخليطين فهو أثر ولا ردى شهادته إلا أن يسكر لأنه عند جميعهم حرام

(قال الشافعي) وأكره اللعب بالرد والغبر وأكره كان يدم الغناء ويعتاد المغنون معلناً فهذا سفيه ترد شهادته وان كان ذلك يقل لم ترد فلما الاستماع للعداء ونشد الاعراب فلا بأس به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسرير ما عمل من شعر أمية شئ قال نعم قال هه فأنشده بيتاً فقال له حتى بلغت ما يثبت وسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحناء والربز وقال لأن رواحة حرك بالقوم فاندفع ربز (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول كان سعيد بن جبير يلعب بالشرط نوح استبدوا فقلت له كيف يلعبها استبدوا قال

في الأربعة الأشهر وأردت وأطلقها وأعلمها ثم راجعها أو رجع المرتد منها إلى الإسلام في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حله الفرج بالراجعة أو النكاح أو رجوع المرتد منها إلى الإسلام ولا يشبه هذا الباب الأول إلا في هذا الباب صارت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والحس والجماع وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشئ غير الجماع وحده فاما الشعر والنظر والحس فلم يحرم منها وهكذا الوارد معها (قال الشافعي) رحمه الله ولو أتى من امرأته ثم طلق إحدى نسائه في الأربعة الأشهر ولم يدربا بينهما طلق فبعض أربعة أشهر فطلق أن وقف فقال هي التي طلق حلف البواقي وكانت التي طلق ومتى راجعها فبعض أربعة أشهر وقفته أبادحتي بمعنى طلاق الملك كما وصفت ولومضت الأربعة الأشهر ثم طلت أن وقف فقال لا أدري أي التي طلق أم غيرها قيل له ان قلت هي التي طلق ففيها طلق وان قلت ليست هي حلفت لها ان انقضت الطلاق ثم فشت وأطلقت وان قلت لا أدري فانت أدخلت منع الجماع على نفسك فان طلقها ففيها طلق وان لم تطلقها وحلفت أنها ليست التي طلق أو صدقتك هي ففيها أطلق وان أبيت ذلك كله طلق عليك بالأبلاء لأنها زوجة مولى منها عليك أن تأتي إليها أو تطلقها فان قلت لا أدري لعليها حرمت عليك فلم تحرم بذلك عليك تحريم عاينها عليك وأنت مانع الفسحة والطلاق فتطلق عليك فان قامت بينة أنها التي طلقك عليك قبل طلاق الأبلاء سقط طلاق الأبلاء وان لم تقم بينة لزمن طلاق الأبلاء وطلاق الأقارب ما تم هكذا أكره في قال وإذا أتى وبينه وبين امرأته أكثر من أربعة أشهر فطلبت ذلك امرأته وأكمل لها امرأته بالنسيئة والمسير إليها كما يكتبه وقيل ولا فعلت والافطلق قال وأقل ما يصير به فأنما أن يجامعها حتى تغيب الحشفة وان جامعها محرمة أو حائضاً وهو محرم وأما خروج من الأبلاء وأما الجماع في هذه الأحوال ولو أتى منها جن من فاصها في حال جنونه أو جنت فاصها في حال جنونه ما خرج من الأبلاء وكفر إذا أصابها وهو صحيح وهي مجنونة ولم يكفر إذا أصابها وهو مجنون لأن العقل عنه مرفوع في تلك الحال ولو أصابها وهي نائمة أو معي عليها ما خرج من الأبلاء وكفر قال وكذلك إذا أصابها أهلها زوجها وأحسبها وانما كان فعله فعلاً لها لأنه وجب لها المهر بالإصابة وإن كانت هي لاتقبل الإصابة فله فيها هذا الحكم وإن حق لها إذا ألها في الأبلاء كما يكون لو أدت إليها حقاً في مال أو غيره يرى منه

(الطلاق المولى قبل الوقف وبعده) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوقف المولى طلق واحدة أو امتنع من النية بلا عذر فطلق عليه الحاكم واحدة فالطلاق بطلقة طلقها الزوج الرجعة في العدة وان راجعها في العدة قال الرجعة ثابتة عليه والأبلاء قائم بحاله ويؤجل أربعة أشهر من يوم راجعها وذلك يوم يحل له فرجها بعد تحريمه فان مضت أربعة أشهر وقف لها فان طلقها أو امتنع من الفسحة من غير عذر فطلق

(الام - ٣٣) بولها المظهر ثم يقول بأى شئ وقع فيقول كذلك يقول أو وقع عليه بكذا قال وإذا كان هكذا كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أو لى أن يكون نجواً (قال الشافعي) رحمه الله وتدرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن الله لشئ كآذنه لشيء حسن التزم بالقرآن وسمع النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن قيس يقرأ فقال أقدأق هذا من مزمار آل داود (قال الشافعي) رحمه الله لأسباب القراءة بالالحان وتحسين الصوت بأى وجه ما كان وأحب ما يقرأ إلى حذر واتحيزنا (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول لو كان معنى يتغنى بالقرآن على الاستغناء كان يتغنى وتحسين الصوت هو يتغنى ولكنه يراجه بتحسين الصوت قال وليس من الصيبة أن يحب الرجل قومه والصيبة المحضه أن يبغض الرجل لأنه من بني فلان فإذا

أظهر هادوعا اليه أو تألف عليها مردود. وقد جمع الله تبارك وتعالى المسلمين بالإسلام وهو أشرف أناسهم فقال جل ثناؤه وأما المؤمنون  
 أخوة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنوا عباد الله أخوانا فمن خالف أمر الله عز وجل وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم ردت شهادته  
 والشعر كلامه - منه كمن أن الكلام ومجيئه كعبه. وفضله على الكلام ما سائر وإذا كان الشاعرا لا يعرف يشتم الناس وأذاهم ولا يتحد  
 فكمه الكذب الخاص ولا تشبهه ما أن يعيبها ولا يشهرها بما يشبهها في الشهادة وإن كان على خلاف ذلك لم يتجز. وبحوزة شهادة والذرا  
 في الزنا والمحدث فيها حدوه. والحدود البدوية على القروى إذا كانوا عدولا ولا يشهد بصى. وأعيد أو نصر على شهادة فلا يصحها  
 العبد وأسلم النصراني في شهادته ما عنيما قبلتها. أما البائع المسلم أورد  
 واستأجرها لكافة. وإن أبيع العبي وأعتق (٢٥٨)

شهادته في الدين نعم

(قال الشافعي) ونحوه

بكتاب القاضي في كل

عليه الطلاق ثلاث الرجعة وإن راجعها وهي في العدة فالرجعة ثالثة عليه فإن مضت أربعة أشهر من يوم راجعها وقع فأن طلق أول يوم بطل عليه فقدم مضي الطلاق ثلاثا وسقط حكم الإيلاء فإن تكثروا  
 ٩ من عدته ثلاثه سكتا بعد رجوعه بكن عليه حكم الإيلاء ومتى أصابها كفر (قال الشافعي) وهذا معنى  
 الفرض لأن الله تعالى جعل له إذا امتنع من الجماع بين أجل أربعة أشهر فلما طلق الأولى  
 وراجع ثالثة أي فاقته كما كانت أو لا فمجرد أن يجعل له أجلا لا يجعل الله زوج له ثم هكذا في الثانية  
 والثالثة. وقَدْ أُلِيَ إلى منها ثم طلقها واحدة وأنتيت ثم راجعها في العدة ما كانت لم تصرا ولي بنفسها منه  
 قال وإذا طلقها فحلفت أمك بنفسها منه بأن تنقضي عدتها وبمخالعتها أو بولي منها قبل أن يدخل بها ثم  
 يطلقالها فافعل هذا ثم تنكها كما جديا بعد العدة أو قبلها يسقط حكم الإيلاء عنه وأما سقط حكم الإيلاء  
 عنه بانها قد صارت لوطفها لم يقع عليها طلاق ولا يجوز أن يكون عليه حكم الإيلاء وهو لو وقع الطلاق لم يقع  
 وكذلك يكون بعد لوطفها لثانيتها المعة ولو جاز أن تنكها امرأة المولى منه حتى تصير أمك بنفسها منه  
 ثم تنكها بعد مودعه حكم الإيلاء إذا نكها حاز هذا بعد طلاق الثلاث وزوج غيره لأن البين فاقته بعينها يكفر  
 إذا أصابها وكانت فاقته قبل الزوج وهكذا الظاهر مثل الإيلاء لا يختلفان « قال الربيع » والقول  
 الثاني أنه يعود عليه الإيلاء ما بقي من طلاق الثلاث شيء (قال الشافعي) وإذا ماتت امرأة الظاهر منه ولم  
 يحبسها بعد الظهار ساقط ثم تنكها كما جديا لم يعود عليه الظاهر لأنه لم يلزمه في الملك الذي ظهر منها  
 كفارة ولو حبسها بعد الظهور ساقط ثم تنكها من ثمة لم يلزمه الظاهر لأنه قد عاها قال وكذلك لو ماتت في الوجهين  
 معا (قال الشافعي) وإنما جعلت عليه الكفارة لأنها عين زنته لا ترى أنه لو حلف لا يصيب غيرها أنه  
 فإصاها كانت عليه كفارة نعم الماتر بارنا

﴿ايلاء الحرمين الأمة والعبد من امرأته وأهل الذمة والمشركين﴾ (قال الشافعي) وايلاء الحرمين امرأته الأمة والحرة سواء فان آت من امرأته وهي أمة ثم اشتراها سقط الايلاء بانفساخ النكاح فان خرجت من ملكه ثم نكحها أمة أو حر لم يعد الايلاء لأن ملكه هذا غير الملك الذي آت فيه وهكذا العبد ولو من امرأته حر وأمة فقل سقط الايلاء بانفساخ النكاح فان عتق فنكحها أو أخرج من ملكها فنكحها لم يعد الايلاء ولو أن الحر المشتري لا امرأته الأمة بعد الايلاء منها أصابها بالملك كفر إذا كانت عينة وألته لأقربك وإن لم يصحها لم يكن عليه وفاء إذا كانت أصابته بالملك كالأول أي من أمته لم يكن موليا لأن الله تبارك وتعالى إنما جعل الايلاء من الأزواج فان خرجت من ملكه ثم نكحها لم يعد له الايلاء لأنه قد حدث به مرة ولو كان قد قال لها والله لأقربك وأنت زوجتي ثم ملكها فأصابها بالملك لم يحدث وبني نكحها نكاحا

حق ثلاثين مالا أو حدا أو قصاصا وفي كل حذقة قولان أحدهما أنه يجوز جديدا  
 في دماء الخدود والشهات قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلانا على فلان ألف درهم ولم يقل لها  
 لها أن يشهداها وإلا لما كان يقبلها لأنه لم يسترعهما إناها وقديمكن أن يقول له على فلان ألف درهم وعده  
 ماها لم يفعل الأدهى عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذه ما أنه وإن كان على الصفة حتى يسأله من أين هي  
 مع حضرته أو سلف أجازة ولم يسأله رأته جائزا وإن شهد على شهادة رجل ولم يعد له قبلها وسأل عنه فإن عدل  
 رجلان على شهادة رجل فقد رأيت كثرة من الحكماء والمفتين يجوزونه (قال المرتضى) ونشرجه على قولين وقطع

في موضع آخر بان يجوز شهادتهما الاعلى واحده من شهدا عليه وتمر به طلب شاهد من ابي الشاهد الآخر (قال المزني) رحمه الله ومن قطع بشئ كان أولى من حكمائمه (باب الشهادة على الحدود - شرح الشافعي) رحمه الله واداهما على رجل بان شأنا لهم الامام ارفى امرأته لا يسمهم فعدوا الزنا فعدوا على سبيلهم بعدوا الاستدلال بحد يحد حتى يثبتوا رتبة الزنا وتعدب الشرج (قال المزني) رحمه الله وقد جازى كتاب الحدود وان اثنى الهبة ثلثا من حدقه قال ولو شهد رتبة اثنان منهم لم يدرى ما في بيت واثنان منهم في بيت غيره فلا حد عليهما ومن حد الشبهة اذ لم يثبتوا رتبة بعد حدهم (قال المزني) رحمه الله فدمع في غير موضع بعدهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو مات الشهود (٢٥٩) قبل ان يحدوا عدلوا أمير الحد - زبد

المسودع - شرح

من يشهد بعد - ولا اصل

الخرج من الخارج

الانفسير ما يحسنه

لا اختلاف في الاقواء

وتكفر بعضهم بعضا

ويجرحون بالتأويل

ولو اذى على رجل من

أهل الحلة لم يدر

بأنسان يعرفه بأن

يقول لعله لم يسرق

ولو شهدا بأنه سرق من

هذا البيت كشان فلان

فقال أحدهما غدوة

وقال الآخر عشة

أقوال أحدهما

الكبش أبض وقال

الآخر أسود لم يقطع

حتى يجتعا ويحلف مع

شاهدهما أم شاهد ولو

شهدا أناناه سرق فوب

كذا وقته ربع

دينار وشهد آخر أنه

سرق ذلك الثوب بعينه

وأن قيمته أقل من ربع

دينار فلا قطع وهدامن

أقوى ما تدرأه الحدود

حدود غير الشكاح الذي آ في فيه لم يعد عليه الايلاء وهكذا العذر يولى من امرأته ثم تلكه ثم يسكنها وهكذا لو كانت امرأته أحدهما فارتدت وانفسخ النكاح ثم كفته بعد الايلاء اذ احرم عليه نكاحها لأن هذا غير النكاح الذي آ في فيه قاله واداهما العبد بالله أو بما زعمه في بين من تدر كان موليا وان حلف على شئ في سبيل الله أو يعتق بماله كالأصل لم يكن موليا منه لا لأشياء وكذلك المدر والمكاتب ولوطف المعتق بعضه بصدقته شئ من ماله لزمه الايلاء لأن له ما كسب في يومه (قال الشافعي) والذي كالم في فيما يلزمه من الايلاء اذ ادا كالم ليسا لأن الايلاء يجب بلمه وطلاقه كطلاق السلم وكذلك يلزمه من العبيد ما يلزم المسلمين الأتري أنه لو أعتق عبدا وأصاب امرأته أو رساء الايلاء لأن العتق حتى لغيره وان لم يؤخره وان أعتق عبدا تبرا أو زنا واداه لم يؤخره في حاله تلك فكذلك ما واد وفرص الله عز وجل على العباد واحد فان قبله وان تصدق على الساكن لم يكفر عنه قبل وهكذا ان حد في زنا لم يكفر بالحد عنه والحدود للسلين كفارة للذنوب ويحرم تحده اذ اذن وأنا واداهما حكمنا وحكمنا عز وجل على العباد واحد وانما حدناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهود بن زينا بامر الله تعالى به أن يحكم بينهم بما أنزل الله

(الايلاء على الأمة) (قال الشافعي) اذا كان لسان الرجل غير لسان العرب فآ في بلسانه فهو مولى واداهما بلسانه بكلمة تحتل الايلاء وغيره كان كالعربي يتكلم بالكلمة وتحتل مفسرين ليس بظاهرها الايلاء فيسئل فان قال أريدت الايلاء فهو مولى وان قال لم أرد الايلاء فالقول قوله مع عيبه ان طليها امرأته وان كان عربيا يتكلم بالألسنة العجم أو بعضها فآ في لسانها آ في به فهو مولى وان قال لم أرد الايلاء دين فببائنه وبين الله تعالى ولا يدين في الحكم وان كان عربيا لا يتكلم بأعجمية فتكلم بالايلاء بعض السنة العجم فقال ما عرفت ما قلت وما أريدت الايلاء فالقول قوله مع عيبه وليس ماله كمال الرجل يعرف بأنه يتكلم بلسان من السنة العجم ويعقل وهكذا الأعجمي بولي بالعربية اذا كان يعرف الايلاء بالعربية لم يصدق في الحكم على أن يقول لم أرد الايلاء وان كان لا يعرف العربية يصدق في الحكم واذا آ في الرجل من امرأته ثم قال لم أرد الايلاء ولكن سبق لي الدين في الحكم ودين فببائنه وبين الله تعالى

(أبلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب) (قال الشافعي) رحمه الله واذا آ في الخصى غير المحبوب من امرأته فهو كغير المحبوب وهكذا لو كان محبوبا بقدر ما له ما يبلغ به من المراتب ما يبلغ الرجل حتى تغيب حشفته كان كغير المحبوب في جميع أحكامه واذا آ في الخصى المحبوب من امرأته قيل له في بلسانك لأشئ عليه غيره لأن من لا يجامع مثله وانما آ في الجماع وهو من لا جاع عليه قال ولو تزوج رجل امرأته ثم آ في منها

وبأخذ بأهل القبتين في القرم واذا لم يحكم بشهادة من شهد عنده حتى يحدث منعاً زبده شهادة زرها وان حكم بها وهو عدل ثم تغيرت حاله بعد الحكم لم يرد له في انما انظر يوم قطع الحكم بشهادته (باب الرجوع عن الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله الرجوع عن الشهادة ضربان فان كانت على رجل بشئ يتلف من بدنه أو ينال بقطع أو قصاص فأخذت ذلك ثم رجعا فقالوا عمدته بذلك فهي كالجنابة فيها القصاص واحتج في ذلك بولي وماله يمكن من ذلك فيه القصاص أو غرموه وعزروا دون الحد وان قالوا لم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا وأخذ منهم العقل ولو قالوا أخطأنا كان عليهم الاثر ولو كان هذا في طلاق ثلاث أعزمتها الزوج بصداد متلها دخل بها أو لم يدخل بها لأنهم حرموها عليه فيمكن لها قية الامهر مثلها ولا ألقت الى ما أعطاها (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون هذا غلطاً

من غير الشافعي ومعنى قوله المعروف أن يعرض عنهم ذلك نصف مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان في دار فخرت من يديه إلى غيره عزز وأعلى شهادة الزور ولم يعاقبوا على الخطأ ولم أغرمهم من قبل أن يجمع عليهم عدولا بالاول فأما ضيقها هم الحكم ولم يكونوا عدولا بالآخر فقد الدار ولم يفتوا شأنا لا يؤخذ ولم يأخذوا شأنا لأنفسهم فأترعه منهم وهم يكتبون شهادته لا تقبل منهم فلا أغرمهم ما أفروقه أبدى غيرهم. (باب علم الحسا كبحال من قضى بشهادته) (قال الشافعي) وبه الله وإذا علم القاضي أنه قضى بشهادة عبيدين أو شريك أو غير عبيدين من جرح بين أو أحدهما رد الحكم على نفسه وردده عليه غيره بل القاضي بشهادة الفاسق آيين خطأ منه (٣٦٠)

ثم خصي ولم يجب كان كالفعيل ولو جب كان لها الخيار مكانها في المقام معاً وفراقه فان اختارت المقام معاً قبله لها طلبت الوقف ففي بلساننا لأنه من لا يجامع « قال الربيع » ان اختارت فراقه فلا ي أعرى للشافعي أنه يفرق بينهما وان اختارت المقام معاً فلا ي أعرى للشافعي أن امرأته العنين اذا اختارت المقام معاً بعد الأجل أنه لا يكون لها خيار ثانية والمحبوب عندي مثله (قال الشافعي) رحمه الله وإذا آلى العنين من امرأته أجل سنة تخيرت إلا أن يطلقها عند الأربعة أشهر فان طلقها ثم راجعها في العدة عاد الأيلاء عليه وخيرت عند السنة في المقام معاً أو فراقه (باب إيلاء الرجل مراراً) (قال الشافعي) وإذا آلى الرجل من امرأته فلما منى شهران أو أكثر أو أقل آلى منها مرة أخرى وقف عند الأربعة أشهر الأولى فاما أن ينيء وأما أن يطلق فان قام حبش في البين الأولى واليمين الثانية ولم يعد عليه الأيلاء لانه قد حنث في البينين معا وان أراد البين الثانية الأولى فكفارة واحدة وان أراد عينا عليه غيرها فأحب إلى أن لو يكفر كفارتين وقد قيل كفارة واحدة تجزئ له لأنها عتبات في شيء واحد وهكذا الأولى منها فلما مضت أربعة أشهر آلى ثانية قبل الوقف أو يطلق ولكنه لو آلى وقف فطلق طلاقاً كالجعة ثم آلى في العدة ثم راجعها ثم آلى إيلاء آخر كان عليه إيلاء مستقبل قال وإذا آلى الرجل من امرأته فخل بينه وبينها بأمر ليس من قبله قبل يكمل أربعة أشهر ثم قدر عليها استوفته أربعة أشهر كاجعل الله عز وجل له أربعة أشهر متتابعة فإذا لم تكمل له حتى مضى حكمها استوفته متتابعة كما جعلت له أولاً وذلك مثل أن تجبس فلا يقدر عليها ومثل أن يكون آلى منها صبية لا يقدر على جماعها بحال أو مضناه من مرض لا يقدر على جماعها بحال وإذا صار تافى حذمن يجامع مثله وقف لها بعد أربعة أشهر من يوم بقدر على جماعها فاه والاطلق وان آلى طلق عليه قال وان كانت مريضة بقدر على جماعها بحال أو صبية يجامع مثلها فهي كالصبيحة البالغ وسواء آلى من بكر أو ثيب ولا فحشة في البكر إلا بذهاب العذرة ولا في الثيب إلا بتعيب الحشفة وإذا كان الحبس عن الجماع في الأربعة الأشهر لأسباب المرأة لمانها ولا أنها حرمت عليه كما تحرم الأجنبية إلا بحال يحبسها فلا إيلاء لازم ولا راد على أربعة أشهر شيئاً فإذا مضت الأربعة أشهر وقف حتى يطلق أو ينيء في جماع أو في معذور وذلك مثل أن ينيء في مرض هو أربعة أشهر فإذا مضت وقف فان كان يقدر على الجماع بحال فلا في الأربعة الجماع وان كان لا يقدر عليه فاه بلسانه ومثل أن ينيء في حبس أو ينيء وهو محبوس فإذا مضت أربعة أشهر وهو يقدر على الجماع بحال فاه أو يطلق وان لم يقدر على الجماع بحال الحبس فاه بلسانه (قال الشافعي) رحمه الله ومن قبله في بلسانه فإذا قدر على الجماع بحال وقفه مكاله فان فاه أو أطلق أو طلق عليه ولا أوجه إلى

ترضون من الشهادة وليس الفاسق بواحد من هذين فن قضى بشهادة فقد خالف حكم الله ورده شهادة العبد انما هو تأويل وقال في موضع آخر إن طلب الخصم المجرحة احله بالمصر وأما غيره فان لم يجز بها أنفذ الحكم عليه ثم ان جرحهم بعد لم رد عنه الحكم (قال المزني) قياس قوله الأول ان يقبل الشهود العتول أنهم فاسقان كما يقبل أنهم عبيدان ومشركان ويرد الحكم (قال الشافعي) وإذا أنفذ القاضي بشهادتهما قطعاً ثم بان له ذلك لم يكن عليهما مني لأنهما صادقان في الظاهر وكان عليه أن لا يقبل منهما فهذا خطأ منه تحمله عاقلة

(باب الشهادة في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله

ولرشد أجنبيان لعدنان فلا نال المتوفى أعققه وهو الثالث وصيته وشهدوا ثمان لعبد غيره أنه أعقته وهو الثالث في الاثنين فسواء يعق من كل واحد منهما نصفه (قال المزني) قياس قوله أن يرفع عيנם ما وقفه في غير هذا الباب قال ولو شهدوا ثماناً أنه رجوع عن عتق الأول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما وأعمالاً أرشدتهما ما فاجبا حراً إلى أنفسهما فإذا لم يحزراً فالأولاء فلا يملك الأموال وقد لا يصير في أيديهما بالولاء شيئاً ولو أبطلت ما أباهن وإن كان أولاداً ما لا وارث له غيرهما أبطلت ما أباهن وأرحامهما ولو شهد أجنبيان أنه أعتق عبداً والثالث وصيته وشهدوا ثماناً أنه رجوع فاه وأعتق عبداً أو أسدس عتق الأول بغير عتق لغيره إلى أنفسهما وأبطلت حقهما من الآخر بالأقرار ولو لم يقلوا أنه رجوع في الأول أقرت بهما حتى يطوع الثالث وقولاً كثر المقتنين ان



شهادة الاجنبيين والورثة سواء مالم يحرا الى انفسهما قال ولو شهد رجلان لرجل بالثبوت وآخر بالثبوت وشهد آخر اناته  
رجع عن احدهما فالثبوت بينهما صافان وقان في الشهادات في العتق والحد والملاءة وادانته ان سبده ان عتقه فمذ بعد لاسأل العبد  
ان يحال بينه وبين سيده آخر وقت ابراءه فان عتقه اخذها واررق اخذها السيد ولو شهد شاهد واحد على شاهد آخر بيا قاتل بها  
واحد من قولين احدهما ما وصف في الوقف والثاني لا يقع منه سيده ويحلفه (مختصر من جامع الدعوى والبيات الملاءة على  
كتاب ابن القاسم ومن كتاب الدعوى املاء على كتاب أبي حنيفة ومن اختلاف الاحاديث ومن اختلاف ابن ابي ليلى والى حنيفة  
ومن مسائل شتى سمعتها الفخام) (قال الشافعي) رحمه الله احبنا مسلم بن (٣٦١) خالد عن ابن جريج عن ابن ابي

ملكته عن ابن عباس  
ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال السنة  
على المدي قال الشافعي  
احسبه قال ولا اثبته  
قال واليه عن المدي  
عليه قال واذا ذنبي الرجل  
التي في يدي الرجل  
فالظاهر انه لمن هوق  
يده مع عيه لانه أقوى  
سببا وان استوى سبب ما  
فهو ما فيه سواء فان  
أقام الذي ليس في يده  
التيه قيل لصاحب الد  
التيه التي لا تحران  
انفسها بهما ذنبا أقوى  
من كونه التي في  
يدك وقد يكون في يدك  
ما لا تخلفه فهو له مد  
قوته على سببه ان  
أقام الآخر يه قبل  
قد استوى في الدعوى  
والسنة والذى التي في  
يده أقوى سببا فهو له  
لفضل قوته به وهذا  
معتدل على أصل  
القاس والسنة على

أجل العجم اذا وقعت بعد أربعة أشهر قال واذا آلى قلب على عقله فادامت أربعة أشهر لم يوقف  
حتى يرجع اليه عقله فان عقل بعد الاربعه الاشهر وقف مكانه فاما ان يبي عواما أن يطلق واذا آلى الرجل  
من امراته ثم أحرم قبله اذا مضت أربعة أشهر فان فسد احرامل وخرجت من حكم الالاء وان  
لم تنف لم يلق عليه لا اذا حدثت مع الجماع وان آلى ثم نطاهر وهو يحسد الكفارة فادامت أربعة  
أشهر وقف فقبله آت أو خلت مع الجماع على فسلك فان فسد فانت عاص بالاصابة وأنت متطاهر وليس  
لأن نطأ قبل الكفارة وان لم تنف لم يلق أو يطلق عليك وهكذا وتطاهر ثم آلى لان ذلك كله جاء منه لانها  
ولم تحرم عليه بالنطأ حرمة الاجنبية

(الختلاف الزوجي في الاصابة) (قال الشافعي) رحمه الله واذا وقعنا المولى فقال قد أميتها وقالت  
لي بصبي فان كانت نيا فالقول قوله مع عيته لانها يدي ما تكون به الفرقه التي هي اليه وان كانت بكرا أربها  
النساء فان قلن هي بكر فالقول قولها مع عيها واذا قالت قد أصابني وانما أدخله بيده حتى غيب الحشفة  
فذلك في حان صدقها « قال الربيع » وان غلبته على نفسه حتى أدخلته بيدها فقد فاء وسقط عنه الالاء  
ولا كفارة عليه لانه مكروه (قال الشافعي) وان وقف ناسألت وقفه فادعى اصابتها في الأربعه الاشهر  
وأنتكرت فالقول فيها كالقول اذا وقعنا بعد أربعة أشهر يصدق ان كانت شيئا وتصدق هي ان كانت بكرا  
(من يجب عليه التطاهر ومن لا يجب عليه) اخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله  
قال الله تبارك وتعالى الذين يظهر وينكح من نسايتهم ما هن أمهاتهن أمهاتهن الا الا في ولدهم وانهم  
ليقولون منكرا من القول وزورا وان الله لعفو غفور (قال الشافعي) فكل زوج بار طلاقه وجرى عليه  
الحكم من بالغ غير مغلوب على عقله وقع عليه الظهار سواء كان حرا أو عبدا أو من لم تكمل فيه الحرية أو نسيا  
من قبل ان أصل الظهار كان طلاقا الجاهلية فحكم الله تعالى فيه بالكفارة فحرم الجماع على المتطاهر  
بتحريمه للظهار حتى يكفر وكل هؤلاء ممن يلزمه الطلاق ويحرم عليه الجماع بتحريمه انا كالوا بالعين غير  
مغلوبين على عقولهم قال وطهار كل واحد من هؤلاء يقع على زوجته يدخل بها ولم يدخل بها صغيرة  
كانت أو كبيرة يجمل جماعها بقدره على أو لا يجمل ولا يقدر عليه بان تكون حائضا أو محرما أو رتقا أو صغيرة  
لا يجتمع مثلها أو خارجة من هذا كله قال ولو تطاهر من امراته وهي أمة ثم اشتراها فسد النكاح والظهار  
بجمله لا يقرب بها حتى يكفر من قبل ان الظهار لزمه وهي زوجة واذا تطاهر السكران لزمه الظهار فاما الغلوب  
على عقله بغير سكر فلا يلزمه واذا تطاهر الاخرس وهو يعقل الاشارة والكفاة لزمه الظهار واذا تطاهر من  
امراته ثم قال لامرأته أخرى قد أشركت معها أو قال أنت مثلها أو ما أشبه هذا بدينه الظهار فان عليه

ما قلنا في رجلين تداعيا بآبائه وأقام كل واحد منهما البينة أنها ابنته فتعفا قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده قال سواء  
التداعي والبينة في النكاح وغيره وسواء أقام أحدهما شاهدا أو امرأتين والآخر عشرين كان بعضهم راجح من بعض وان أراد الذي قامت  
عليه البينة أن أحلف صاحب مع بيته لم يكن ذلك الا أن يدعى أنه أخرجه الى ملكه فلهذه دعوى أخرى فعله اليه ولو ادعى أنه نكح  
امرأته لم يقبل دعواه حتى يقول نكحت ابني وشاهدي عدل ورضاها فان حلفت رثت وان نكحت حلفت وقضى به بأنهاز وجهه (قال  
الشافعي) والأعيان في الدماء مخالفة لغيرها لا يرا منه الا تخسيس عينا سواء النفس والجرح في هذا قتله ونقص منه بشكوه وبين صاحبه  
(قال المزني) رحمه الله قطع في الاملاء بان لا يقسمه بدعوى ميت ولكن بحلف المدي عليه ويرأ فان أبي حلف الأولياء واحتقوا دمه

وان أو ابطال حكمهم وقال في كتاب اختلاف الحديث من ادعى دعوا لإزالة النكاح على دعواه كالدلالة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة أحلف المدعي عليه كما يحلف فيما سوى الدم (قال المرتضى) رحمه الله وهذان هما دليل آخر حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة بتدنية المدعي لأغريه وحكم فيما سوى ذلك بتدنية عين المدعي عليه لأغريه فإذا حكم الشافعي فيما وصفت بتدنية المدعي عليه ارتفع عند إيمان القسامة (قال الشافعي) والدعوى في الكفالة بالنفس والنكاح ورد اليين كهي في المال الآن الكفالة بالنفس ضعيفة ولو أقام ينة أمه أو كراهيتان من داره شهرين بعشرة وأقام المنكحة ينة أمه أكثر من سنة البان كها ذلك الشهر بعشرة فالتشاهد ناطق ويحالفان ويعزذان (٣٦٣) فان كان سكن فعله كراهيتها ولو ادعى دارا في يدي رجل فقال ليست علي

وهي افضلان فان كان حاضر اصبرتم له وجعلته خصما عين نفسه وان كان غائبا كتب اقراره وقيل للادعي اقم ينة فان أقامها قضى بها على الذي هي في يده ويجعل في القضية ان المقر بها على جهته (قال المرتضى) رحمه الله فقد قطع بالقسامة على غائب وهو أولى بقوله (قال الشافعي) ولو أقام رجل ينة أن هذه الدار كانت في يديه أمس لم أقبل قد يكون في يديه ما ليس له الآن يقرب ينة أنه أخذها منه ولو أقام ينة أنه غصبها وأقام آخر ينة أنه أقلها بها ففي القسوب واليجوز اقراره فيما غصب (قال الشافعي) وإذا ادعى عليه شيئا كان في يدي الملت حلف على عله وقال في كتاب ابن

فيما مثل ما علة في التي تظاهر منها وهو تظاهر فان لم يرد به تظاهرا ولا تجر بما فليس تظاهرا ولا شيء عليه وإذا قال لا امرأته أنت علي كظهر أبي ان شاء الله فليس تظاهرا ولو قال ان شاء الله فلان فليس تظاهرا حتى يعلم أن فلا نقضه وإذا تظاهر الرجل من امرأته ثم كرها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا يلاؤه عليه ووقف له ان الله تعالى قد حكم في التظاهر غير حكمه في الإيلاء فلا يكون المتظاهر وليا ولا المولى متظاهرا بأحد القولين ولا يكون عليه بأحدهما إلا ما جعل على نفسه لانه مطيع لله تعالى بذلك الجامع في التظاهر عاص لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالإيلاء وسواء كان مضارا بالتظاهر أو غير مضارا لأنه يأتي بالضرر كأيام لو أن أقل من أربعة أشهر يضرارا ولا يحكم عليه حكم الإيلاء بالضرر أو يأتي لوزر كالأدهر بلايين يضرارا ولا يحكم عليه حكم الإيلاء ولا يحال حكمه على أنزل الله تبارك وتعالى فيه

(الظهار) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتصرون رقيق من قبل أن يتأسد ذلك ثم يعقلونه والله بما عملون خبير من لم يجد فصيام شهر من متتابعين من قبل أن يتأسد فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) سمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بشلات الظهار والإيلاء والطلاق فأمر الله تعالى بالطلاق طلاقا وحكم في الإيلاء بان أهل المولى أربعة أشهر ثم جعل عليه أن يني ما أو يطلق وحكم في الظهار بالكفارة فإذا تظاهر الرجل من امرأته يريد طلاقها أو يريد فخرها بالإيلاء فلا يقع طلاق بحال وهو متظاهر وكذلك ان تكلم بالظهار ولا ينوي شيئا فهو متظاهر لانه متكلم بالظهار وبأن الظهار من زمة الطلاق ويسقط عن سقط عنه وإذا تظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ادخل بها فهو متظاهر وإذا طلقها فكان لا علة رجعتها في السنة ثم تظاهرها لم يلزمه الظهار وإذا طلق امرأته فكانت على رجعة أحدهما ولا علة رجعة الأخرى فتظاهرها من مائة كلمة واحدة فزمره الظهار من التي على رجعتها ويسقط عنه من التي لا علة رجعتها (قال الشافعي) وإذا تظاهرها من أمته أم ولد كانت أو غير أم ولد لم يلزمه الظهار لان الله عز وجل يقول والذين يظاهرون من نسائهم وليست من نساءه ولا يلزمه الإيلاء ولا الطلاق فإلا يلزمه الظهار وكذلك قال الله تبارك وتعالى الذين يؤلون من نسائهم ثم بعض أربعة أشهر فلو ألى من أمته لم يلزمه الإيلاء وكذلك قال والذين يرمون أزواجهم وليست من أمته أم ولد كانت أو غير أم ولد لم يلزمه الظهار عن الله عز وجل أنها ليست من نساءنا وإنما نسائنا أزواجنا ولو جاز أن يلزم واحد من هذه الأحكام لزمنا كلها لان ذكر الله عز وجل لها واحد

(ما يكون تظاهرا وما لا يكون) (قال الشافعي) رحمه الله والظهار أن يقول الرجل لامرأته

أني بلي وإذا اشتد حلف على البت (باب الدعوى في الميراث من أحد الألف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) أنت (قال الشافعي) ولو هلك نصراني وله ابنان لم يوصرا في شهد مسلمان المسلم أن أباه مات مسلما والنصراني مسلم أن أمه مات نصرانيا صلى على أبيه البنية التي لا تكون إلا لأن يكذب بعضهم بعضا جعل الميراث للنصراني ومن رأى الأقراع أفرع فن خرجت قرعته كان الميراث له ومن رأى أن يقسم إذا نكح كآب بيتها جعله بينهما وانما صلى عليه بالاشكال كما يصلى عليه لو اختلط مسلمين وفي (قال المرتضى) سمعنا عندي أنه ان كان أصل دينه النصرانية فالأذان شهد بالاسلام وأولى لانها علمنا اتباعا حدثت في علي الآخرين وان لم يدر ما أصل دينه والميراث في أيديهما فبينهما نصفان وقد قال الشافعي لورثي أحد هاتين امرأتين ما كان في يدي رجل من القرعة الأولى ان يكون

ممتعا وأغير مجتمع جعلناه بينهما نصفين (قال المزني) وهذا إذا اعتدى في القياس سواء (قال الشافعي) رحمه الله ولو كانت دار في  
 يد رجل والمسئلة على حالها فاعاها كل واحد من هذين المدعين أنه ورثها من أبيه عن أبيه بطل البقرة كفا في ربي صاحبها ومن رأى  
 الأفراخ أفرع بينهما أو يجعلها بينهما معا ويدخل عليه شناعة وأجاب بهذا الجواب فيمكن فيه البستان أن تكون لصا قديق في مواضع  
 (قال المزني) رحمه الله وحجته بقول في مثل هذا لوقسته بينهما كتبنا أفضل لو أحسن ما عدوا ولا يثبت وكنت على يقين خطابه نقص  
 من هوله عن كمال حقه وأعطاه الآخر ماله (قال المزني) وقد أبط الشافعي الفرقة في امرأتين مطلقه وزوجه وأوقف الميراث  
 حتى يتصلها وأبط في أبي أمته الذي أمر أن أحدهما ابنه الفرقة في النسب (٣٦٣) والميراث فلا يشبه قوله في مثل هذا

الفرقة وقد قطع في كتاب  
 الدعوى على كتاب أبي  
 حنيفة في امرأتين فاقامت  
 البينة أنه اعتد بها عنه  
 اللدار وقبضتها وأقام  
 رجل البينة أنه اعتد بها  
 منه ونقد العن  
 وقبضتها قال أبط  
 البينة لا يجوز إلا إذا  
 وألقرعة (قال المزني)  
 رحمه الله هذا لفظه وقد  
 بنا أن الفرقة لاشبه  
 قوله في الأموال (قال  
 المزني) رحمه الله وقد  
 قال الحكم في الثوب  
 لا ينسج المرأة والثوب  
 انسج من رتين سواء  
 (قال الشافعي) رحمه الله  
 ولو كانت دار في يد  
 أخوين مسلمين فأقر أن  
 أحدهما ملكا ورثها  
 ميراثا فقال أحدهما  
 كنت مسلما وكان أبي  
 مسلما وقال الآخر  
 أسلمت قبل موت أبي  
 فهي لذتي اجتمعا على  
 إسلامه والآخر مقر

أنت على كظهر أبي فإذا قال لها أنت مني كظهر أبي وأنت معي أو ما أشبه هذا كظهر أبي فهو نظار  
 وكذلك لو قال لها فرجك أو رأسك أو بطنك أو ظهرك أو جلدك أو يدك أو رجلك على كظهر أبي كان  
 هذا نظارا وكذلك لو قال أنت أو بطنك على كظهر أبي أو كبدك أو كرس أو كبد أو كرجلها  
 كان هذا نظارا لأن التلذذ كل أمر محرم عليه كغيره من التلذذ نظرها قال وإن قال لأمراة أنت  
 على كظهر أختي أو كظهر أمي أو كظهر عمي عليه من نسب أو رضاع فامت في ذلك مقام الأم أما الرجل فامت  
 ما يحرم عليه من أمه يحرم عليها وأما الرضاع فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم من الرضاع ما يحرم  
 من النسب فأقام النبي صلى الله عليه وسلم الرضاع مقام النسب فلم يجز أن يفرق بينهما « قال الربيع »  
 معنى قول الشافعي أن الله عز وجل نسب الظهار إلى الأم فقال عز من قائل الذين يظاهرون منكم من نسبهم  
 ما هن أمهاتهم فكل ما كان يحرم على المرأة كتحريم الأم فظاهرها من أمهاته فثبت على من تحرم عليه كرامة  
 الأم لزومه الظهار وذلك مشبه أن يقول أنت على كظهر أختي ولم تزل أخته محرمة عليه لم تحل له قط فكان  
 بذلك متظاهرا « قال الربيع » فإن قال أنت على كظهر أختية لم يكن مظاهرا من قبل أن الأجنبية  
 وإن كانت في هذا الوقت محرمة فهي تحل له لزوجها وأولادها لم تكن حلالا قط له ولا تكون حلالا أبدا فإن  
 قال أنت على كظهر أختي من الرضاة فإن كانت قد ولدت قبل أن ترضعه أمها فقد كانت قبل أن تكون  
 الرضاة حلالا ولا يكون مظاهرا بها وليس يستعمل الأخت من النسب التي لم تكن حلالا قط له وهذه قد كانت  
 حلالا قبل أن ترضعه أمها فإن كانت أمها قبل أن ترضعه قبل أن تلدها فهي حلالا قط حلالا في حين  
 لأنها ولدتا بعد أن صار بينهما الرضاة « قال الربيع » وكذلك امرأة أبيه فإذا قال الرجل لأمراة أنت  
 أنت على كظهر أمي أو كظهر أبي أو كظهر جدتي أو كظهر جدي أو كظهر عمي أو كظهر عمتي أو كظهر  
 قط ولم يولد لأبي أو أمي حرام عليه وإن كان قد ولد قبل أن يتزوجها أو بعد فقد كانت في حين حلالا فلا يكون  
 بها متظاهرا (قال الشافعي) رحمه الله وإن قال أنت على كظهر (١) امرأة أبي أو امرأة أبي أو امرأة جدتي أو امرأة  
 سبها أو امرأة أختها أو امرأة طلقها أو امرأة لم يكن ظهارا من قبل أن هؤلاء قد كن ومن يحل له وإن  
 قال أنت على كظهر أبي أو أمي لم يكن ظهارا من قبل أن ما يقع على النسا من تحريم وتحليل لا يقع على  
 الرجال قال وإن قالت امرأة أنت على كظهر أبي أو أمي لم يكن ظهارا ولا عليها كفارة من قبل أنه  
 ليس لها أن توقع التعزيم على رجل إنما الرجل أن يوقع عليها (قال الشافعي) ويلزم الظهار من الإزواج  
 من زمة الطلاق ويلزم ما يلزم به الطلاق من الحش لا من فيه تحريم بالمرأة حتى تكفر فإذا قال لأمراة أنت  
 إن دخلت الدار فانت على كظهر أبي فدخلت الدار كن متظاهرا حين دخلت وكذلك إن قال إن قدم فلان

(١) في امرأة الأب التفصيل المتقدم بدليل العلة فثبت

بالكفر مدح الإسلام ولو قالت امرأة أنت مني وهي مسلمة وزوجي مسلم وقال ولدهم كفار بل كافر وقال أخوا زوج وهو مسلم بل مسلم فإن لم  
 تعرف فالمرأته موقوف حتى يعرف إسلامه من كفره بينة تقوم عليه ولو أقام رجل بينة أن أمه هلك وتزوج هذه الدار ميراثه ولأخيه  
 أخرجهما من يدي من هي في يديه وأعطيت منه النصيب وأخرجت نصيب الغائب وأكرهه حتى يحضر فإن لم يعرف عددهم وقسمه له وتوابعه  
 ويسئل عن البلدان التي وطئها هل فيها ولد فابذل الغاية التي لو كان فيها ولد لفرقه وأدى إلى أن لا ورثة فيه غير إعطاء المال للمسلمين وحكي  
 أنه لم يقض له إلا أنه لم يجد له وارثا فيه فإذا جاء وارث غيره أخذ الشبهة بحقه ولو كان مكان الابن أمعة وزوجه ولا يعلمونه فارقها أعطيت أربع  
 الثمن لأن ميراثها محذور ولا كبروا أقل الثمن وبيع الثمن وميراث الابن غير محدود وإذا ماتت لم تنزل حجبها به بناتها فقال أخوها ماتت بناتها ماتت

فلي ميراى مع زوجها وقال زوجها بل ماتت فأحرزنا وأبنا المال ثم مات أبناى فإلما لى فالقول قول الأخ لأنه وارث لأخته وعلى الذى يدعى  
 أنه محجوب البينة وعلى الأخ فمبايدعى أن أخته ورثت أبناها البينة ولو أقام البينة أنه ورثت هذه الامن من أبيه وأقامت أمرا بالبينة أن أباه  
 أصديقها أنما هو فى المرأة كما يسمعها ولم يعلم بشهود المبرات (باب الدعوى فى وقت قبل وقت) (قال الشافعى) وإذا كان العبد  
 في يد رجل فأقام رجل بينة أنه له منذ سنين وأقام الذى هو فى يده البينة أنه له منذ سنة فهو الذى هو فى يده ولم أنظر الى قديم الملك وحديثه  
 (قال المزنى) أشبه بقوله أن يجعل الملك لأقدم أولى كما جعل ملك النسيج أولى وقد عيّن أن يكون صاحب النسيج قد أخرجه من ملكه كما  
 أمكن أن يكون صاحب الملك الأقدم (٣٦٤) أخرجه من ملكه (باب الدعوى على كتاب أبى حنيفة)

(قال الشافعى) رحمه الله وإذا أقام أحدهما البينة أنه اشترى هذه الدار منه بمائة درهم ونقد الثمن وأقام الآخر بينة أنه اشترىها منه بمائة درهم ونقدته. فإن سبلا وقت فكل واحد منهما بالخيار أن شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذى سعى فيه وبوجه بالنصف وإن شاء ردها وقال في موضع آخر أن القول قول البائع فى البيع (قال المزنى) هذا أشبه بالمقضى عندي لأن البينتين قد تكافأتا ولقوله بالدار سبب ليس لصاحبه كما يدعيانها جابيينية وهي في يد أحدهما فتكون لمن هي في يده لقوة سببه عنده على سبب صاحبه (قال المزنى) رحمه الله وقد قال لو أقام كل واحد منهما البينة على دابه أنه

أونكت فلانة ولو قال لأمر أنه لم ينكحها إذا نكحت فانت على كظهر أى فنكحها لم يكن متظاهرا لأنه لو قال في تلك الحال انت على كظهر أى لم يكن متظاهرا لأنه انما يقع التحريم من النساء على من حل (١) ثم حرم فأما من ليحل فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم لأنه محرم فلا معنى للتحريم في التحريم لأنه في الحالين قبل التحريم وبعد حرم تحريم (قال الشافعى) ويرى مثل معنى ما قلت عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن علي وابن عباس رضى الله تعالى عنهما وغيرهم وهو القياس وإذا قال انت على كظهر أى يرد بطلاقا واحدا أو ثلثا أو طلاقا بلا بينة عدل لم يكن طلاقا لما وصفت من حكم الله عز وجل في الطهار وأن يثنى حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا ما يشبهه الطلاق مما ليس لله تبارك وتعالى فيه نص حكم ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان خارجا من هذا ما يشبهه الطلاق فاما يكون قياسا على الطلاق وإذا قال الرجل لأمر أنه أنت طالق كظهر أى يرد بالظهار فهى طالق ولاظهار عليه لأنه لا مخرج بالطلاق ولم يكن لكظهر أى معنى الاثالث حرام بالطلاق وكظهر أى محال لا معنى له فانه الطلاق وسقط الظهار وهكذا ان قال انت على حرام كظهر أى يرد بالطلاق فهو طلاق وإن لم يرد بالطلاق فهو متظاهر وإن قال لأمر أنه انت على حرام كظهر أى ثم قال لا تحريم من نسائه قد أشركتكم معها وأنت مثلها وأنت كهى أو أنت شركتها وما أشبه هذا البر بدينه ظهارا لم يزمه ظهارا لأنها تكون شركتها ومعها ومثلها في أنها زوجته كهى وعاصلة كهى ومطبعة كهى وما أشبه هذا مما ليس بظهار قال وإذا أظهار الرجل من أربع نسوة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء وعليه في كل واحد منهن كفارة لأن الظهار تحريم لكل واحدة منهن لا يحل له بعد حتم يكفر كما يظهن معافى كلمة واحدة أو بكلام متفرق فتكون كل واحدة منهن طالقا وإذا أظهار الرجل من امرأته مرتين أو ثلاثا أو أكثر يدين كل واحدة منهن ظهارا غير صاحبه قبل يكفر فعليه في كل أظهار كفارة كما يكون عليه في كل تغطية تغطية لأن الظهار مطلق جعل المخرج منه كفارة ولو أظهارا متتابعة فقال أردت ظهارا واحدا كان واحدا كما يكون لو أراد طلاقا واحدا وبالله بكلمة واحدة وإذا أظهار من امرأته ثم كفر ثم أظهار منها مرة أخرى كفر مرة أخرى ولو قال لأمر أنه إذا أظهارت من فلانة امرأة أخرى فانت على كظهر أى فظهار منها كان من امرأته قال لهذا ذلك متظاهرا ولو قال لأمر أنه إذا أظهارت من فلانة امرأة أجنبية فانت على كظهر أى فظهار من الأجنبية لم يكن عليه ظهار لأن ذلك ليس بظهار وكذلك لو قال لها إذا طلقته فانت طالق فظلمها لم تكن امرأته طالقا لأنه طلق غير زوجته قال وإذا قال الرجل لأمر أنه انت على أو عندي كاهى وأنت مثل أى وأنت عدل أى وأراد في الكرامة فلاظهار وإن أراد ظهارا فهو ظهار وإن قال لا بينة لى فليس بظهار

(١) قوله ثم حرم أى بهذا التحريم قنينة

نكحها أبطلتها وقبلت قول الذى هي في يده (قال الشافعى) رحمه الله ولو أقام بينة أنه اشترى هذا الثوب من (مضى) فلان وهو ملكه بنى مسعى ونقدته وأقام آخر البينة أنه اشترى منه فلان وهو عليه بنى مسعى ونقدته فله يحكم به الذى هو فى يده الأفضل كونه (قال المزنى) وهذا يدل على ما قلت من قوله (قال الشافعى) رحمه الله ولو كان الثوب في يد رجل وأقام كل واحد منهما البينة أنه من به باع من الذى هو فى يده بألف درهم فانه يقضى به بين المدعين نصفين ويقضى لكل واحد منهما ما عليه بنصف الثمن (قال المزنى) رحمه الله ينبغي أن يقضى لكل واحد منهما ما يجتمع الثمن لأنه قد بشرت به من أحدهما ويقضه ثم عكسا آخر وبشرته به منه ويقضه فيكون عليه ثمان وقد قال أيضا لو شهد شهود كل واحد على إقرار المشتري أنه اشتراه وأقر بالشراء قضى عليه بالثمنين (قال المزنى) سواء

اذا شهدوا أنه اشترى أو أقر بالشراء (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقام رجل بيته أنه اشترى منه هذا العبد الذي في يديه بالقدح رسم وأقام العبد بيته أن سيده الذي هو في يديه أغنته ولم يوقت الشهود فإلى أبطل الشين لأنهم اتضادوا وأحلفه ما عاين وأحلفه ما عاينه (قال المزني) قد أبطل البيتين فيما يمكن أن تكونا فيه صادقين فالقياس عندي أن العبد في يدي نفسه الحرة كشرط من البائع فهو أحق لقوة السبب كما إذا أقام بيته والشيء في يدي أحدهما كان أولى به لقوة السبب وهذا أشبه بقوله (قال الشافعي) ولا أبطل البيته أن هذه الحاربية بنت أمته حتى يقولوا ولا تنافي ملكه ولو شهدوا أن هذا الغزل من فطن فلان جعلته غلاما وإذا كان في يديه صبي صغير يقول هو عبيدي فهو كالغالب إذا كان لا يشكهم فإن أقام رجل بيته أنه ابنه (٣٦٥) جعلته ابنه وهو في يدي الذي هو في يديه وإذا كانت

الدار في يدي رجل لا يتبعها فأقام رجل البيته أن نصفها له وآخر البيته أن جمعها له فلهما الجيع النصف وأبطل دعواهما فلاحق لهما ولا فرعة وقد مضى ما هو أولى به في هذا المعنى قال وإذا كانت الدار في يدي ثلاثة فداى أحدهم النصف والآخر الثلث وآخر السدس ويحد بعضهم بعضا ففيهم لم يفي ما في أيديهم (٣) ثلثا ثلثا (قال الشافعي) رحمه الله فإذا كانت في يدي اثنين فأقام أحدهما بيته على الثلث والآخر على الثلث جعلت الأول الثلث لأنه أقل مما في يديه وما بقي لا أثر

باب في القافة ودعوى الولد من كتاب الدعوى والسنات ومن كتاب النكاح قد سبق

(مضى نوجب على المظاهر الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ولئن نظرناهم من نسايتهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر رتبة الآية (قال الشافعي) الذي علققت مما سمعت في يعودون لما قالوا أن المتظاهر حرم من امرأته بالظهار فإذا أتت عليه مدة بعد القول بالظهار لم يحرم بها بالطلاق الذي يحرمه ولا شيء يكون له مخير من أن يحرم عليه به فقد وجب عليه كفارة الظهار كما أنهم يذهبون إلى أنه إذا أسكت ما حرم على نفسه أنه حلال فقد عدلما قال خلفه فأحل ما حرم ولا أعلم له معنى أو أولى به من هذا ما أعلم مخالفا في أن عليه كفارة الظهار وإن لم يعد متظاهرا خروفاً يجوز أن يقال لما لم أعلم مخالفا في أن ليس على الآية وإذا حبس المتظاهر امرأته بعد الظهار قد ما يمكنه أن يطلقها ولم يطلقها فكفارة الظهار له اللازمة ولوطلقها بعد ذلك وألغى عنها حرمت عليه على الأبد لم يمتنع كفارة الظهار وكذلك لو ماتت وأردت فقطعت على الردة ومعنى قول الله تعالى من قبل أن يتمازقا وقت لأن يؤدى ما أوجب عليهم من الكفارة فيها قبل المماصة فإذا كانت المماصة قبل الكفارة فذهب الوقت لم يطل الكفارة ولم يزد عليه فيها كما يقال له إذا الصلوات وقت كذا وقبل وقت كذا فذهب الوقت فيؤدى بها لأشهر فرض عليه فإذا لم يؤدها في الوقت إذا هاضمه بعده ولا يقال له زد في هذا ذهب الوقت قبل أن تؤدى قال وهكذا لو كانت امرأته معه فأصابها قبل أن يكفر واحدة من الكفارات أو كفر بالصوم فأصاب في ليل الصوم لم ينقص صومه ومضى على الكفارة ولو تظاهرها ثم مات مكانه أو ماتت مكانها قبل أن يمكنه أن يطلق لم يكن عليه ظهار ولو تظاهرها فأصبح التظاهر طلاقا فخل به بعد قبل زوج له عليها فيه الرجعة أو لا رجعة له لم يكن عليه بعد الطلاق كفارة لأنه أتبعها الطلاق مكانه فإن رجعها في العدة فعليه الكفارة في التي علل رجعتها ولوطلقها ساعة نكحها لأن مراجعتها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها ولو تظاهرها ثم أتبعها طلاقا فخل فيه الرجعة ثم نكحها لم تكن عليه كفارة لأن هذا أمك غير الملك الأول الذي كان فيه الظهار إلا أن ترى أنه لو تظاهرها بعد طلاق فخل فيه الرجعة لم يكن فيه متظاهرا ولوطلقها ثلثا أو طلاقا فخل به حتى تنكح زوجا غيره سقط عنه الظهار ولو نكحها بعد زوج لم يكن مظاهرا لما وصفت وإن طلاق ذلك الملك مضى وحرمت ثم نكحها فكانت مستأنفة حكمها حكم من لم تنكح فقد إذا سقط الطلاق سقط ما كان في حكمه وأقل من ظهار وإبلاء ولو تظاهرها ثم لم يلحقها كان لا فصل كانت فرقة لها يفرق بينهما وسقط الظهار ولو حبسها بعد الظهار قد ما يمكنه اللعان فلم يلحق كانت عليه كفارة الظهار لا عين أو لم يلحق وإذا تظاهرها لم يلحق امرأته ثم ارتدا وأردت مع الظهار فإن عاد المرتد منها إلى الإسلام في العدة فليس بها قد ما يمكنه الطلاق لزمه الظهار وإن طلقها مع عود المرتد منها إلى الإسلام ولم يعد المرتد منها إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن

(٣٤ - الام - خامس) (قال الشافعي) أخبرنا شاذان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف السروى وجهه فقال أنزعي عنك هذا الذي نظرتي إلى أسامة وزيد لم يسمعنا قطعة قد غطا رؤسهما بدت أقدامهما فقال أن هذا الأقدام بعضها من بعض (قال الشافعي) فلو لم يكن في القافة إلا هذا أننى أن يكون فيه دلالة أنه علم ولو لم يكن علم القافة لا تنقل هذا لأننا أن أصبت في شيء لم آمن علل أن تحط في غيره وفي حطت فذوق محسنة أو في نسبوا أقروا أنه مرضع أو علموا ولا يسرا إلا ما خلق صلى الله عليه وسلم ودعا عمر رحمه الله فأضاف رجلين ادعى أولاد فقال لقد بشرتكم فقال عرف للبلاد مال أيم ما شئت وشأننا في ابن له فدعاه النافذة (قال الشافعي) رحمه الله وأخبرني عبد بن أهل العلم من المدينة قوله ثلثا ثلثا كذا في الأصل مضى عليه ولي تأمل أه كسبه معجزة

ومكة انهم أدر كوا الحكماء يقولون، قول القافة (قال الشافعي) رجه الله ولم يحز الله جل ثناؤه نسباً أحد قط إلا إلى أب واحد ولأب واحد عليه السلام قال ولو ادعى حر وعبد سليمان وذئبي مولود واحد لقطا فلا فرق بين واحد منهم كاللداعي بمساواه فإزاء القافة فإن الحقوق لو أحدهم وإنه وإن أقوه بما كرم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ فينسب إلى أبهم شاء فكون ابنه وتنقطع عنه دعوى غيره (باب جواب الشافعي) ثم جدن الحسن في الولد ببعده عدة رجال (قال الشافعي) قلت لمحمد بن الحسن زعمت أن أبا يوسف قال إن ادعاء اثنتان فهو ابنهما بالآثر فإن ادعاء ثلاثة فهو ابنهم بالقاس وإن ادعاء أربعة لم يكن ابن واحد منهم قال هذا خطأ من قوله قلت والزعيم أنهم يشتركون (٣٦٦)

كلوا وكواعدا كان جميع ثل سيدتهم مال البعض العدو وليس بعض العبد مال البعض السيدون جميعه (قال الشافعي) وإذا ادعى فقهم كذلك فخدمنا شافعه (باب دعوى الاصح ولد لا تترك والطفل بسر أحد أو به) (قال الشافعي) وإن كانوا مسلمين فإن ماؤا مسلمين الأولاد على واحد منهم يعقب فليدعواهم فاقبلنا غرضهم من أهل الجاهلية وإن كانوا مسلمين فليعلمهم رفاً واعتقوا فثبت عليهم ولادهم بقل الابن على ولادة معروفة قبل السبي وهكذا أهل حصن ومن يحمل الثأمنهم وإذا أسرا أحد من أطفالهم فبى الله عنه معني فقلنا وروى عن الحسن وغيره (باب سماع البه) يتخلف فيه الزوجان من كتاب اختلاف أبي حنيفة (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت بسكنه قبل أن يتفرقا وبعد ما تفرا كان البيت حبيسة (وإن أبي ليلى).



من أحد قولين لم يقطع به وهو القياس على أصله في القرعة أن العتق يوم تكلم بالعتق حتى أُرْعِيَ بين الإحصاء والموت فهذا أولى بقوله (قال المرنزي) رحمه الله فقد قال الشافعي لو أعتق الثاني كان عتقه باطلا وفي ذلك دليل لو كان ملكه بحاله لعتق باعتاقه إياه وقوله في الإمة بينهما إنا أن أحبها صارت أم ولده إن كان موسرا كالعتق وإن شريكه أو وطئها قبل أخذ القيمة كان مهرها عليه تاما وفي ذلك قضاء لما قلنا ودليل آخر لو كان الثمن في إجماعهم ثمين أحدهما في بيع عن تراض يجوز فيه التغاير ؛ وخفية متلف لا يجوز فيه التغاير وانتهى على التعديل والتفريط فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على المعتق الموسر بالقيمة بدل على أن القيمة متلف على شريكه يوم أئتمته فهذا كله قضاء لأحد قوليه على الآخر (٣٦٨) وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال أحدهما صاحب

لأنه أعتق ربة تامة عن ظهره ولو كان قال لعبدك أولكم يدخل هذه الدار فهو حر ثم أمر أحدهما أن يدخل الدار وروى أن يعتق بالحنث عن ظهره لم يجزه إذا دخل الدار فعتق عليه لأنه يعتق بالحنث بكل حال ويصح من بقي من رقيقه أن يعتق بحنث ولو قال له رجل لك على عشرة دنانير على أن تعتق عبدك فاعتقه عن ظهره وأخذ العشرة لم يجزه لأنه أخذ عليه جملا ولو أخذ الجمل وأعتقه ثم رده لم يجزه ولو أوى الجمل أولا ثم أعتقه عن ظهره أجزاء (قال الشافعي) ولا يجزه أن يعتق ربة عن ظهره ولا واجب عليه الأينية بقصد ما قبل العتق أو موعده عن الواجب عليه وجماع ذلك أن يقصد بالعتق قصد واصل لأن يرسل بلائمة إرادته وأوجب لا تلوع ولو كان على رجل ظهار فاعتق عنه رجل عبد المعتق بغير أمره لم يجزه وإن كان ولأوه لسببه الذي أعتقه ولو كان الذي عليه الظهار أعطاها شيئا على أن يعتق عنه عبد له بعينه أو لم يعطه فإله أن يعتق عنه عبد له بعينه فاعتقه أجزاء والولاء الذي عليه الظهار الذي أعتق عنه وهذا منه كسراء مقبوض أو هبة مقبوضة وكما لو اشترى رجل من رجل عبدا فلم يقضه المشتري حتى يعتقه جاز عتقه وإن كان ضمانه منه والعتق أكثر من القبض قال وإذا وجب على الرجل ظهارا أو كفارتان فاعتق عبدا عنهما معاجله عن إيهما شاء أو عتق غيره عن الآخر لانه قصد به قصد واصل ولو أعتق آخر عنهما جزأ بهما المعنى لانه قد استكمل عتق عيدين عن ظهارين نصف بعد نصف قال وإذا عتق عيدين عن ظهارين أو ظهارا وقتل كل واحد منهما عن الكفارتين معاجله كل واحد منهما عن إيهما شاء وإن لم يجعله أجزاء تاما لأنه قصد بهما قصد كفارتين وأجزأهما بواصف كل واحد من الكفارتين قد أعتق فباع عبدا تاما نصفًا عن واحدة ونصفًا عن واحدة ثم أخرى نصفًا عن واحدة ونصفًا عن واحدة فأكمل بها العتق وعتقه عن نفسه الظهار لزمه لأن أمراته فإذا قصد قصد الكفارة عن الظهار أجزاءه ولو أعتق عيدين عن ظهار واحد فأراد أن يجعل أحدهما عن ظهار الذي أعتق عنه وأخر عن ظهار عليه غيره لم يكن له ذلك لأن عتقهما مقدم على أن يئوي به إلا أحد الظهارين فيجزئه ما نوى ولا يجزه ما لم ينو قال ولو وجبت عليه ربة ففشا أن تكون عن ظهار أو قتل أو نذر فاعتق ربة عن إيهما كان عليه أجزاء لانه قصد بهما قصد الواجب ولم يخرج ما وجب عليه من نيته بالعتق وإن أعتقه لا يئوي واحدا من الذي عليه لم يجزه وإن أعتقه عن قتل ثم علم أن لم يكن عليه قتل أو ظهار ثم علم أن لم يكن عليه ظهار فأراد أن يجعلها عن الذي عليه لم تجزئ عنه لانه أعتقه على نيته بعينه لم يجب عليه وأخر جازا وجب عليه فاعتق عنه ولا يجزئ عنه أن يصر في النية إلى غيره مما قد أخرج من نيته في العتق ولو أعتق جارية عن ظهار واستثنى ما في بطنها أجزاء عنه وما في بطنها عن ولو أعتقه عن ظهار على أن يعطيه شيئا لم يجزه ولو أبطل الشيء عنها بعد العتق لم يجزه لانه أعتقه على جعل وإن تركه نصيب يئوي وسئلته الملك

وصاحبه موسر اعتقت نصيبك وأتكر الآخر عتق نصيب المدعي ووقف ولأوه لأنه زعم أنه حره وأدعى قبلة نصيبه على شريكه فإن أذى شريكه مثل ذلك عتق العبد وإن كان ولأوه قال وفيه ما قول آخر إذا لم يعتق نصيب الأول لم يعتق نصيب الآخر لأنه إنما يعتق بالأول (قال المرنزي) قد قطع بجوابه الأول أن صاحبه زعم أنه حره وقد عتق نصيب المفسر بأقراره قبل أخذه فبته فقتلهم ولا خلاف أن من أقر بشئ يضره لزمه ومن أذى حقا لم يجبه وهذا مقر للعبد يعتق نصيبه فيلزمه ومدع على شريكه بقبلة لا يجب له ومن قوله وجميع من عرفت من العلماء أن لو قال لشريكه بعقل نصيب يئوي وسئلته الملك

وأنت موسر وأنت قبضته وأعتقته وأتكر شريكه أنه مقر بالعتق لنصيبه نافذ عليه مدع ثمن لا يجب له فهذا ولو بذلك عندى في القياس سواء وهذا يقتضي لأحد قوليه على الآخر (قال المرنزي) وقد قال الشافعي لو قال أحدهما صاحبه إذا أعتقته فهو حر فاعتقه كان حرا في مال المعتق وسواء كان من مسلمين أو كافرين أو مسلم وكافر (قال المرنزي) وقد قطع بمتقه قبل دفع قيمته دليل آخر من قوله أنه جعل قيمته يوم تكلم بعنته فدل أنه في ذلك الوقت حر قبل دفع قيمته (قال الشافعي) وإذا أذى الموسر قيمته كان له ولأوه وإن كان موسرا عتق نصيبه وكان شريكه على ملكه يتجسس به وما يتجسس به ما لا ينسب به وما لا ينسب به فهو له وإن مات له وارث ورثه بقدر ولاه فإن مات له مورث لم يرث منه شيئا (قال المرنزي) القياس أن يرث من حيث يورث وقد قال الشافعي إن الناس يرثون من حيث



بورثون وهذا وذلك في القياس سواء (قال الشافعي) فان قال قائل لا تكون نفس واحدة بعضها عبد او بعضها حرا كالاتي من امرأة  
بعضها مالقاو وبعضها غير طائي فليس له ان تزوج بعض امرأه كاتسرى بعض عبدا ونكاح المرأة كما نكح العبد أو يهب امرأته كما  
يهب عبده فيكون الموهوب له ملكه قال لا قبل فاعلم شيئا بعد من العدم ما قسمته عليه (قال الشافعي) ولو اعتق شريكاً لأحدهما  
النصف ولأخر السدس معاً ولا رجلا فأعتق عنهما ما كان عليهما بقية الباقي لشرى بكنهما سواء لا أنظر أكثر الملك ولا قبله (قال  
المرزقي) هذا يقتضي لأحد قوليه في الشفعة أن من له كثير ملك وقيل في الشفعة سواء (قال الشافعي) وإذا اختلفا في قيمة العبد نفها  
قولان أحدهما ان القول بول المعنى والثاني ان القول قول رب (٢٦٩) التصيب لا يخرج ملكه منه لا بما رضى

(قال المرزقي) قد قطع  
الشافعي في موضع آخر  
بان القول قول الغارم  
وهذا أولى بقوله  
وأقرب على أصله على  
ما شرحت من أحد  
قوله لأنه يقول في قيمة  
ما أتلف ان القول قول  
الغارم ولأن السيد مدع  
لزيادة فعله البينة  
والغارم منكسر فعليه  
البين قال ولو قال هو  
خائن وقال الغارم ليس  
كذلك والقول قول  
الغارم ولو قال هو سارق  
أو آثمي وقال الذي القرم  
ليس كذلك والقول قوله  
مع يمينه وهو على البراءة  
من العيب حتى يمسلم  
(قال المرزقي) فقال  
في الغاص ان القول  
قوله ان بداء أو غالة  
والقياس على قوله في  
الحري حتى على يده فقول  
الحاق في شلاء ان القول  
قول الغاصم (قال  
الشافعي) وإذا اعتق

ولو كان قال لها اعتقل على كذا فقالت نعم ثم أبطل ذلك فاعتفها على غير جعل ينوي بها أن تعتق عن  
ظهاره أجزأته

(ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى فحرم رقبة  
مؤمنة (قال الشافعي) فكان ظهار الآية أن كل رقبة بحرية عتية وقطعة ومعينة ما كان العبد اذا كانت  
فيه الحياة لا سارقة وكانت الآية محتملة أن يكون أربها بعض الرقاب دون بعض قال ولم أجد أحداً من  
مضى من أهل العلم ولا حكى عنه ولا بقي خالف في أن من ذوات النقص من الرقاب ما لا يجزئ فسد ذلك  
على أن المرد من الرقاب بعضها دون بعض قال ولم أعلم بخلافه من مضي في أن من ذوات النقص ما يجزئ  
فدل ذلك على أن من ذوات العيب ما يجزئ قال ولم أر شيئاً أعدل في معنى ما ذهبوا إليه إلا ما أقول والله  
تعالى أعلم وجماعه أن الأغلب فيها تقفذه الرقبة العبد ولا يكون العمل تاماً حتى تكون يد المملوك بالمشيتين  
ورجله بالمشيتين ويكون له بصرة وان كان عبداً واحداً فهو يكون يعقل فانما كان هكذا أجزأه وان كان أبكم  
أو أصم أو أحمى أو بجن ويقتى أو ضعيف البش أو المشي أو أعور أو مريض أو عيباً لا يضر بالعمل ضررا يائنا  
وأنظر كل نقص كان في الدين والرجلين فان كان يضر بالعمل ضررا يائنا لم يجز عنه وان كان لا يضر به ضررا  
يائنا أجزأه والذي يضر به ضررا يائنا قطع أو شلل السدس كلها أو شلل الإبهام وقطعها وذلك في المسبة والوسطى  
معاً وكل واحد منهما على الانفراد بنية الضرر بالعمل والذي لا يضر ضررا يائنا شلل الخصر وقطعها فان قطعت  
الي إلى جنبها من يدها أو شلل بالعمل فلم يجز وان قطعت أحداهما من يدها الأخرى من يدها لم يضر بالعمل  
ضررا يائنا ثم اعتبر هذا في الرجلين على هذا المعنى واعتبر في البصر فان كان ذهاب إحدى العينين ضعيف  
الأخرى ضعيفا يضر بالعمل ضررا يائنا لم يجز وان لم يكن يضر بالعمل ضررا يائنا أجزأه وسواء عجز في الذكر  
والأنثى والصغير والكبير ويجزئ الأنثى الرقعة والذكر الجيوب والخصى وليس هذا من العمل بسبيل  
وميجزئ الرقاب مع كل عيب لا يضر بالعمل ضررا يائنا والذي يقتضى ويجزئ ويجزئ وإذا كان الجنون مطبقاً لم يجز  
وميجزئ المريض لأن قدره من أن يصح والصغير لأنه قد يكبر وان لم يكبر ولم يصح وسواء أوى مريض ما كان  
ماله يمكن مضى بأعضائه ليس معه علاناً أو قريساناً التمام كما وصفت

(من له الكفارة بالصيام في الظهار) قال الله عز وجل فحرم رقبة من قبل أن يتساما فمن لم يجد  
فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتساما (قال الشافعي) فإذا لم يجد المتظاهر رقبة فعتقه أو كان يطيق  
الصوم فعليه الصوم ومن كان له مسكن وخادم وليس له مملوك غيره ولا ما يشترى به مملوك غيره كان له الصوم  
ومن كان له مملوك غير خادمه ومسكن كان عليه أن يعتق وكذلك لو كان له مملوك كان عليه أن يشتري

شركاه في مرضه الذي مات فيه عتقاً ثلثه مات كان في ثلثه كالصحيح في ثلثه. ولو أوصى بعقوبة نصيب من عتقه عنه لم يعتق بعد الموت  
منه إلا ما أوصى به (باب في عتق الصلابة بغير حرم من الثلث) (قال الشافعي) ولو اعتق رجل ستة مملوكين كان له عند الموت لأماله  
غيرهم جزاً وثلاثة أجزأه وأقرع بينهم كما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم في مثلهم وأعتق اثنين ثلث الموت وأورق أربعة ثلث الموت وهكذا كل مال  
يحتل الثلث أقرع بينهم ولإساعة لأن في أقرع رجل الله صلى الله عليه وسلم بينهم وفي قوله ان كان مفسراً فقد عتق منهم ما عتق ابطلا  
لما بين حديثين ثابتين وحديث سعد بن أبي عروة في السباعية ضعيف وخالفه شعبة وهشام جعالم يذكر وإفنه استسماء وهما  
أحفظ منه (باب كيفية القرعة بين المماليك وغيرهم) (قال الشافعي) رحمه الله أحب القرعة التي وأبعد هلمن الحيف

عشدي أن تقطع زقاع صغار مستوية فيكتب في كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في شادق طين مستوية  
 وتوزن ثم تصف ثم تلقى في حجر رجل لم يتضرر الكتاب ولا دخالها في السدق ويغلى عليها سوب ثم يقال أدخل يدك فأخرج بندقة  
 فإذا أخرجها فضت وقرئ اسم صاحبها ودفع إليه الجزء الذي أفرع عليه ثم يقال أفرع على الجزء الثاني الذي يليه وهكذا ما بقي من  
 السهمان شئ حتى تغدو هذه في الرقيق وغيرهم سواء (باب الإفراغ من العبد في العتق والدين والتبذنه بالعق)  
 (قال الشافعي) ويجزأ الرقيق إذا اعتق ثلثهم ثلاثة أجزاء إذا كانت قيمهم سواء ويكتب سهم العتق في واحد وسهما الرقيق في اثنين  
 ثم يقال أخرج على هذا الجزء بعينه (٢٧٠) ويعرف فإن خرج عليه سهم العتق ورق الجزء أن الآخران وإن خرج

على الجزء الأول سهم  
 الرقيق ثم قبل أخرج  
 فإنه خرج سهم العتق  
 على الجزء الثاني عتق  
 ورق الثالث وإن خرج  
 سهم الرقيق عليه عتق  
 الثالث وإن اختلفت  
 قيمهم ضم قليل الثمن  
 إلى كثير الثمن حتى  
 يغتدوا فإن تغا وتشت  
 قيمهم فكان قيمة واحد  
 مائة وقيمة اثنين مائة  
 وقيمة ثلاثة مائة جزأهم  
 تسلاة أجزاء ثم أفرع  
 بينهم على القيم فإن  
 كانت قيمة واحد مائتين  
 واثنين وخمسين وثلثة  
 خمسين فإن خرج سهم  
 العتق على الواحد  
 عتق منه نصفه وهو  
 الثلث من جميع المال  
 واخر ورق وان  
 خرج سهم اثنين مائتين  
 ثم أعسبت القرعة بين  
 الثلاثة والواحد وأهم  
 خرج سهم العتق عتق  
 منه حاقن من الثلث  
 ورق ما بقي منه ومن  
 (الكفارة بالسبام) (قال الشافعي) رحمه الله ومن وجب عليه أن يصوم شهرين في الظهار لم يجزه  
 الآن أن يكون متتابعين كما قال الله عز ذكره ومتى أفطر من عذرا وغيره فقل عليه أن يستأنف ولا يعتد بما مضى  
 من صومه وكذلك أصام في الشهرين من أيام التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وهي خمس يوم  
 الفطر ويوم الاخي وأيام منى الثلاث بعد الفطر استأنف الصوم بعد منى ولم يعتد بهن ولا بما كان قبلهن  
 واعتد بما بعدهن ومتى دخل عليه شئ يفطره في يوم من صومه استأنف الصوم حتى يأتي بالشهرين متتابعين  
 ليس فيه فطر وإذا أصام بالأهلة صام هلالين وإن كانا تسعة أو ثمانية وتسعين أو ستين يوما وإذا أصام بعد  
 مضى يوم من الهلال أو أكثر صام بالعدد الشهر الأول وبالهلال الشهر الثاني ثم أكمل على العدد الأول بقام  
 ثلاثين يوما قال ولو صام شهرين متتابعين بلانية للظهار لم يجزه حتى يقدم النية قبل الدخول في الصوم

غيره وإن خرج السهم على الاثنين أو الثلاثة وكانوا لا يخرجون معا جزأ ثلاثة أجزاء وأفرع بينهم كذلك حتى يستكمل  
 الثلث ويجزأ وثلاثة أجزاء أصح عندى من أن أكثر من ثلاثة وإن كان عليه دين يخطب بعض رقيقه جزأ الرقيق على قدر الدين  
 ثم جزأ أهم خرج عليه سهم الدين بغيره ثم أفرع ليعتق ثلثهم بعد الدين وإن ظهر عليه دين بعد ذلك بعث من عتق حتى لا يبق عليه دين  
 فإن أعسب ثلثا وأردفت لثني القرعة ثم ظهر له مال يخرجون معان الثلث أغتقت من أرقت ودفع السهم ما كنسبوا بعد  
 عتق المالك بأهم وأى الرقيق أردت قيمته اعتنته فزنت قيمته وأنقصت وأما فأنما قيمته يوم وقع العتق فإن وقعت القرعة لم يمت علما  
 من راولمة فلو بدلت علما أنها حرة وادها لدره لأن القرعة أخذت لأحد منهم عقابا وقت اعما وجب العتق حين الموت



القراض فراضهم لم يكن لهم عصبة فراه من قبل الصلب كان ما في الولي المقتى ولو ترك ثلاثة بنين اثنين لأم فهلك أحد الاثنين  
لا يورثه مالا ومال يورث أخوه لاسبه وأمه ماله ولا ماله ثم هلك الذي يورث المال ولا المولى وترك أمه وأخاه له فقال أنه قد  
أحرمنا كان أمي أو حره وقال أخوه أمي أو حره المال وأما ولده المولى فلا (قال الشافعي) الأخ أولى بولده المولى وقضى بذلك عثمان بن  
عقاف رجة الله عليه ثم الأقرب فالأقرب من العصبة أولى بعراث المولى والأخوة للاب والام أولى من الأخوة للاب وان كان حذو أخ لأب  
وأم أو لأب فقد أخلف أصحابنا في ذلك فهم من قال الأخ أولى وكذلك بنو الأخ وان سفلوا ومنهم من قال هم سواء ولأبث النساء الولد  
ولأبث الأم من أعتق أو أعتقت من (٢٧٣) (مختصر كتاب المدرس من جدي وقديم) (قال الشافعي) أخيرا

سفيان عن عمرو بن  
ديثار وعين أبي زيبر  
سعا جابر بن عبد الله  
يقول ذر رجل منا  
غلاما ليس له مال غيره  
فقال التي على الله عليه  
وسلم من يشتره يمتني  
فأثره نعتي من العلم  
فقال عمرو سمعت جابرا  
يقول عبد قبيط مات  
عام أول في إمارة ابن  
الزبير زاد أبو الزبير يقال  
له يعقوب (قال الشافعي)  
وباعت عائشة مديرتها  
مصرتها وقال ابن عمر  
المسكين من الثلث وقال  
عبد الله بن عمر  
يرجع فيه صاحبه  
متى شاء وباع عمر بن  
عبد العزيز مديرا في دين  
صاحبه وقال طاوس  
يعود إلى رجل في مديره  
(قال الشافعي) فإذا قال  
الرجل لبيد أنت  
مديرا وأنت عتيق أو  
محررا أو حر بعد موتي  
أوصني متى أوصيت دخلت  
الدار فانت حر بعد

البدن لا يجوز عنه ولا يجوز لألمن يكتبه

(الكفارة بالأطعام) قال الله تعالى فمحر رقيقة من قبل أن يناسقني لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
من قبل أن يناسقني لم يستطع فأطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) رجة الله في نكاحه ولم يجد رقة  
ولم يستطع حين يرد الكفارة عن الظهار صوم شهرين متتابعين بمرض أو علة ما كانت أجزا أن يطعم قال  
ولا يجزئه أن يطعم أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام بلده الذي يقاته حنطة أو شعيرا أو أرزا  
أو تمر أو سلتا أو زببا أو فطرا أو لؤلؤا ثلاثين مسكينا مدين في يوم واحد أو أيام متفرقة لا يجزئه إلا عن  
ثلاثين وكان متطوعا بما زاد كل مسكين على مئذل معقولا عن الله عز وجل إذا أوجب أطعام ستين مسكينا  
أن كل واحد منهم غير إلا أن كان ذلك معقولا عنه في عدد الشهود وغيرهما ما أوجب ولا يجزئه أن  
يعطهم من الطعام أشعافا ولا يعطهم إلا مكيلة طعام لكل واحد ولا يجزئه أن يذهبهم وإن أطعمهم ستين  
مدا أو أكثر لأن أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل من مدا ولا آخر أكثر لأن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أغس من مكيلة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزئه أن يعطهم دقيقا ولا سويقا  
ولا خبز حتى يعطهم حبا ولا يجوز أن يكسبهم مكان الطعام وكل مسكين أعطاه مدا جزأ عنه ما خلا  
أن يكون مسكينا يجبر على نفقته فإنه لا يجزئه أن يعطى مسكينا يجبر على نفقته ولا يجزئه إلا المسكين مسلم  
وسواء الصغير منهم والكبير ولا يجزئه أن يعطى عبدا ولا سكا تبا ولا أدا على غير دين الإسلام وإن أعطى  
رجلا وهو برأه مسكينا فعلم بعد أنه أعطاه وهو غني أعاد الكفارة لمسكين غيره ولو شق في غناه بعد أن يعطيه  
على أنه مسكين فليست عليه إعادة ومن قال له أني مسكين ولا يعلم غناه أعطاه وسواء أسأله من المساكين  
والمتعفف في أنه يجزئ قال ويكفر في الطعام قبل السيس لأنها في معنى الكفارة قبلها

(تبعيض الكفارة) (قال الشافعي) ولا يكون له أن يعرض الكفارة ولا يكفر إلا كفارة كاملة من  
أي الكفارات كفر لا يكون له أن يعطي نصف رقة ثم لا يجد غيرها فصوم شهر ولا يصوم شهر ثم يمرض  
فيطعم ثلاثين مسكينا ولا يعط مع نصف رقة حتى يكفر أي الكفارات وجبت عليه بكلها قال وان  
فرق الطعام في أيام مختلفة أجزا ما أتى على ستين مسكينا (قال الشافعي) وكفارة الظهار وكل كفارة  
وجبت على أحد عشر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تختلف الكفارات وكيف تختلف وفرض الله عز وجل  
تنزل على رسوله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه عبده وكيف يجوز أن يكون عبدا لم يولد  
في عبده أو بعد أحدث بعد عبده بيوم واحد

موت فدخل فهذا كله تدبير يخص من الثلث ولا يعتق في مال غالب حتى يحضر ولو قال إن شئت فانت حر  
متى شئت فشفاه فهو مدير ولو قال أذمت فشفئت فانت حر أو قال أنت حر أذمت إن شئت فشفاه أقدم المشقة وأخرها يكون حرا الآن  
يشاء ولو قال شريكتا في عبدي متشافتا ثم لم يعق الأجوت الآخر منهما ولو قال سيدا للمدر قد رجعت في تدبيرك أو نفقت أو أبطلته  
لم يكن ذلك نفضا للتدبير حتى يخرج من ملكه وقال في موضع آخر إن قال إن أدى بعد موتي كذا فهو حرا أو وهدية ثبات قض أولم  
يضر ورجع فهذا رجوع في التدبير (قال المزني) هذا رجوع في التدبير بغیر اخراج له من ملكه وذلك كله في الكتاب الجديد وقال  
في الكتاب القديم لو قال قد رجعت في شريك أو في رجل أو في نصفك كان ما رجعت عنه رجوعا في التدبير وما لم يرجع عنه مديرا  
بجماله (وقال المزني) وهذا أشبه بقوله بأصله وأصح لقوله إذا كان المدير وصية فلم لا يرجع في الوصية ولو جاز له أن يتخلف بين ذلك

(كتاب

فيطلب الرجوع في المذبر ولا يطله في الوصية لعني اختلافه جاز بذلك المعنى أن يطل بيع المذبر ولا يطل في الوصية فصير إلى قول من لا يبيع المذبر ولو جاز أن يجمع بين المذبر والأعنان في هذا الموضوع جاز إطلاق عتق المذبر لعني الخش لأن الأعنان لا يجب الخش بها على ميت وقوله في الجديس القديم بالرجوع فيه كالوصية معتدل مستقيم لا يدخل عليه منه كبير تعديل (قال الشافعي) وجناية المذبر بجناية الصيد يباع منه بقدر جنيته والباقي يمدح بماله ولو ارتد المذبر وأطلق بدار الحرب ثم أوجب المسلمون عليه فأخذ سيده فهو عتق بتدبيره ولو أن سيده ارتفعت كان ماله قيا والمذبر حراً ولود برمر بتناقه ثلاثة أقاويل أحدها أنه يوقف فإن رجع فهو على تدبيره وإن قُتل فالت بباطل وماله في الأعتان إن رده صيرت ماله قيا (٣٧٣) والثاني أن التدبير باطل لأن ماله خارج منه إلا بان رجع وهذا أشبه الأقاويل بان يكون صحيفته أقول

### (كتاب العان)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأدلة يصحهن فاجلدوهم ثمانين جلدة الآية (قال الشافعي) ثم لم أعلم مخالفاً في أن ذلك إذا طلب ذلك المقتضى للحرة ولم يأت القاذف بأدلة يصحها فيرجونه من الحد وهكذا كل ما أوجه الله تعالى لأحد وجب على الإمام أخذه إن طلبه أخذه بكل حال فان قال قائل فما الحجة في ذلك قبل قول الله تعالى اسمه ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل فبين أن السلطان للولي ثم بين فقال في القصص فمن عني له من أخيه شيء فجعل العفو للولي وقال وإن طلقتموهن من قبل أن تكونن وإن كنتموهن وقد فرستم لهن فريضة فتصف ما فرستم الآن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح فإبان في هذا الآية أن الحق لا يملكها وقال في القتل النفس بالنفس إلى قوله والجروح قصاص قال فإبان الله عز وجل أن ليس حتماً أن يأخذ هذا من وجهه ولأن حتماً أن يأخذ هذا كل من وجهه ولكن حتماً أن يأخذ هذا كل من وجهه إذا طلبه قال وإذا قذف الرجل زوجته فلم تطلب الحد حتى فارقه أو لم يفارقه ولم تعفه ثم طلبته التعن أوجداً في أي بيتعن وكذلك لو مات كان لوليهما أن يقوم به فليتن الزوج أوجداً وقال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهادة إلا أن يمينهم فشداه أحداهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين إلى قوله أن تحب الله عليها أن كان من الصادقين (قال الشافعي) فكان بيننا في كتاب الله عز وجل أن الله أخرج الزوج من قفقه المرأة بشهادته أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين كالأخرج قاذف المحصنة غير الزوجة بأربعة شهود يشهدون عليها بما قذفنها من الزنا وكانت في ذلك دالة أن ليس على الزوج أن يبتعن حتى تطلب المرأة القذف وحدها وكما ليس على قاذف الأجنبية حتى تطلب حدها قال وكانت في العان أحكام يستنزلها رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الفرق بين الزوجين وفي الولد فقد ذكرناها في مواضعها

(من يلاع من الأزواج ومن لا يلاع) (قال الشافعي) رحمه الله ولما ذكر الله عز وجل العان على الأزواج بطلها كان العان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض وكذلك على كل زوجة لزمها الفرض سواء كان الزوجان من مسلمين أو كان أحدهما حراً أو أخرجوا أو كانا مسلمين أو كانا من أهل الذمة وكان الزوج مسلماً والزوجة خبيثة أو كانا من أهل الذمة كان الزوجان لا زوجة يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه وفي نفسه لصاحبه ولعائهم كاهم سواء لا يختلف القول فيه والقول في نفي الولد ويختلف الحدود لمن وقعته

(٣٥ - الام. خامس) فانت حرف فقدم السيد جميع أو مرض عن من رأس المال وجناية المذبر بجناية حد قال ولا يجوز على التدبير إذا جحد السيد الأعدان (باب بوطه الدبرة وحكم ولدها) (قال الشافعي) وبطال السيد مدرته وما ولد من غير مذهب واحد من قولين كذا هو مذهب أحد ههنا وله كل ذات رحم عزنتها فان رجع في تدبير الام حاملها كان له ولم يكن رجوعاً في تدبير الولد فان رجع في تدبير الولد يكن رجوعاً في الام فان رجع في تدبيرها لم يولد لاق من ستة أشهر من يوم رجع قال في معنى هذا القول مسدور وان وضعت لأكدم ستة أشهر فهو مولود (قال المزني) وهذا أيضاً رجوع في التدبير بغير إخراج من ماله فغفوه (قال الشافعي) والقول الثاني أن ولدها لم يولد كون ولد لها أمه أو وصي بنتها صاحبها أمها الرجوع في عتقها أو بيعها أو بستان الوصية بحرية

ثابتة ولا دها لم يكون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن أبي الشعثاء قال أولادها لم يكون (قال المزني) هذا أصح القولين عندي وأشبه ما يقول الشافعي لأن التدبير عنده وصية بعثتها كأول أوصي برقبته يدخل في الوصية ولها قال ولو قال إذا دخلت الدار بعد سنة فأنت حرة فدخلت أن ولدها لا يلحقها (قال المزني) فكذلك تعتق بالوت ولدها لا يلحقها الآن تعتق ساسلا فيعتق ولدها بعثتها قال ولو قالت ولده بعد التدبير وقال الوارث قبل التدبير القول قول الوارث لأنه المالك وهي المدعية قال ولو قال المدبر أقبت هذا المال بعد العتق وقال الوارث قبل العتق أن القول قول المدبر والوارث مدعي (باب في تدبير النصراني) النصراني والحر في أن يدخل النيامان فأراد الرجوع إلى دار الحرب لم (قال المزني) قال الشافعي ويجوز تدبير (٢٧٤)

تتمه فان أسلم المدبر قلنا للحر أن رجعت في تدبيره بعثها عليك وإن لم ترجع خارجته لا ومنعتك خدمته فان خرجت خدمته إلى من وكلته فادامت فهو حر وفيه قول آخر أنه يباع (وقال المزني) يباع أشبه بأصله لأن التدبير وصية فهو في معنى عبد أوصى به لرجل لا يجبه إلا بموت السيد وهو عبد بحاله ولا يجوز تركه إذا أسلم في ملك مشرك بذله وقد صار بالإسلام عدوله (باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ) (قال الشافعي) من أجاز وصيته أجاز تدبيره ولوله يبيع عبده على النظر وكذلك المحجور عليه (قال المزني) القياس عندي في الصبي أن القلم لم يرفع عنه ولم تجز هيبته ولا عتقه في حياته أن وصيته لا تجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور وعليه لأنه مكلف ويؤجر على الطاعة وإنما على المعصية (مختصر المسالك) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه والذين يبتغون الكتاب بما ملك أجمعاً ثم فكاتبوه من علمت فمهم خيرا قال ولا يكون الاتعاض من الأطفال ولا الجنان ولا تميز الكتابية الأعلى بالغ عاقل قال وأظهر معاني الخبر في العبد بدلالة الكتاب لا كتاب مع الامانة فأحب أن لا يتبع من كتابته إذا كان غفلا وما جاز بين المسلمين في البيع والاحارة جاز في الكتابة وما رد في مارد في الكتابة ولا تجوز على أقل من ثوبين فإن كان ثوبه على مائة دينار وصرفه إلى وزن والعين إلى عشر سنين وأولها كذا أو حراً كذا أريد في انقضاء كل سنة منها كذا بقاؤه ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فإذا أديت كذا فأنت حراً ويقول

وعليه وسواء في ذلك الزمان المهدودان في قذف والأعيان وكل زوج يجب عليه قرض وسواء قال الزوج رأيت ناري أو قال زنت أو قال با زانية كما يكون ذلك سواء إذا قذف أجنبية وإذا قذف الزوج الذي لا حد عليه أمر أنه وهي بمن عليه الحد أو بمن لا حد عليه ولا لعان ولا فرقة بينه وبينه ولا ينفي الأولاد نفاه عنه ولا طلاق له لو طلقها وكذلك المعتوم وكل مغلوب على عقله بأى وجه كانت الغلبة على العقل غير السكران القول والفعل يلزم السكران ولا يلزم الفعل والقول من غلب على عقله بغير سكر وكذلك السبي لم يستكمل خمس عشرة ويحتمل قبلها وإن كان عاقلا فلا يلزمه حد ولا لعان قال ومن عذب عقله من مرض في حال فأفاق في أخرى فاصنع في حال عروب عقله سقط عنه وما صنع في السالم التي يشوب فيها عقله لم يمه طلاق ولعان وقذف وغيره وإن اختلف الزوجان فقالت المرأة قد فتنني في حال أفاقت وقال ما قذفتك في حال أفاقتي ولئن كنت قذفتك ما قذفتك إلا أنا مغلوب على عقلي قال القول وقوله وعليها البينة إذا كانت المرأة متعزاة أو كان يعلم أنه يذهب عقله ولو قذفها فقال قذفتك وعقلي ذاهب من مرض وقالت ما كنت ذاهب العقل فان لم يعلم أنه كان في الوقت الذي قذفها فيه وقوله ومعه في مرض قذبه يذهب عقله فيه فلا يصديق وهو قاذف يلتمس أو يحدودان علم ذلك صدق وحلف قال وإذا كان الزوج أخرس بعقل الاشارة والجواب أو يكتب فيعقل قذفت لا عن الاشارة أو حد فان لم يكن بعقل فلا حد ولا لعان وإن استطلق لسانه فقال قذفتك ولم يلتمس حد إلا أن يلتمس وإن قال لم أقذف ولم يلتمس لم يحد ولا رد لسانه أمر أنه بقوله لم يلتمس وقد أزمنا الفرقة بحال ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يسكها وكذلك لو طلق فازمناه الطلاق ثم أفاق فقال ما طلقك لم رد هاليه وسعه فيما بينه وبين الله تعالى المقام عليها ولو أصابه هذا من مرض تر بصوا به حتى يبقى أو يطول ذلك به وبشر اشارة تعقل أو يكتب كتابا يعقل فيصير كالأخرس الذي ولد أخرس قال وإذا كانت هي الخرس لم تكلفها العانة إلا أن تكون تعقل لأنه لا معنى لها في الفرقة لأن في الولد ولايتها غير قاذفة لأحد يبال أن أخذه حقه فان قيل فعلمها حتى الله تعالى قيل لا يجب الايبسة واعتراف وهي لا تعقل الاعتراف وإن كانت تعقل كما تعقل الاشارة أو الكتابة التخت وإن لم تلتمس حدثان كانت لا تبطل في عقلها فان شك في عقه بالمحدثان أبت الاتعاض ولو قالت قد فتنني فأنكر وأتت شاهدين أنه قذفها لا عن وإن لم يلعن حد وليس انكاره كذا بالنفس بقذفها فأنها وجهد أن يكون قذفها قال ولو قذفها قبل بلوغه بساعة ثم بلغ فطلبت الاتعاض أو الحد لم يكن لها إلا أن يحدثها فاقذفها بعد البلوغ وكذلك لو قذفها مغلوبا على عقله ثم أفاق بعد ذلك بساعة قال ولا يكون على الزوج لعان حتى تطلب ذلك الزوجة فان قذف الزوج زوجته البالغة فتركت طلب ذلك لم يكن عليه لعان وإن ماتت فترك ذلك ورثتها لم يكن

عتقه في حياته أن وصيته لا تجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور وعليه لأنه مكلف ويؤجر على الطاعة وإنما على المعصية (مختصر المسالك) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه والذين يبتغون الكتاب بما ملك أجمعاً ثم فكاتبوه من علمت فمهم خيرا قال ولا يكون الاتعاض من الأطفال ولا الجنان ولا تميز الكتابية الأعلى بالغ عاقل قال وأظهر معاني الخبر في العبد بدلالة الكتاب لا كتاب مع الامانة فأحب أن لا يتبع من كتابته إذا كان غفلا وما جاز بين المسلمين في البيع والاحارة جاز في الكتابة وما رد في مارد في الكتابة ولا تجوز على أقل من ثوبين فإن كان ثوبه على مائة دينار وصرفه إلى وزن والعين إلى عشر سنين وأولها كذا أو حراً كذا أريد في انقضاء كل سنة منها كذا بقاؤه ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فإذا أديت كذا فأنت حراً ويقول

بعد ذلك انقولى كاتبك كان معقودا على أنك اذا أدبت فانت حر كالا يكون الطلاق الا بصرح أو ما يشبه مع التوبة ولا يجوز على العرض حتى يكون موصوفا كالسلم ولأبأس أن يكتبه على خدمة شهر ويشارك بعد الشهر وان كاتبه على أن يخدمه بعد الشهر لم يحر لأنه قد يحدث ما يمنعه من العمل بعد الشهر وليس بمضمون يكلف أن يأتي بخله فان كاتبه على أن يباعه على أن يحر لان البيع يلزم بكل حال والكتابة لا تلزم متى شأركها ولو كاتبه على مائة دينار يؤدها اليه في عشرين كان العزم مجهولا لا يدري في أي أوقافها وأخرها (قال المزني) وكذا يدري اليه في كل سنة عشرة مجهول لأنه لا يدري في أول كل سنة وأخرها حتى يقول في قضاء كل سنة عشرة فتكون العيوم معلومة (قال الشافعي) ولو كاتب ثلاثة كتابة واحدة على مائة (٣٧٥) مخيصة على أنهم اذا ادوا عتقوا كانت جائزة والمائة مقسومة على

قيمته يوم كوتبوا فأيهم أدى حصته عتق وأيهم عجز عتق وأيهم مات قبل أن يؤدي مات رقيقا كان له ولد أول يمكن ولو أدوا فقال من فلت قيمته أدنا على الصدق وقال الآخرون على القيم فهو على الصدق أثلا تا ولو أدى أحدهم عن غيره كان له الرجوع فان طوعوا فعقروا لم يكن له الرجوع فان أدى بعضهم رجع عليهم ولا يجوز أن يعمل بعضهم عن بعض الكتابة فان اشترط ذلك عليهم فالكتابة فاسدة ولو كاتب عبدا كتابة فأسد عتق ورجع السيد عليه بعتنه يوم عتق ورجع على السد بما دفع فأيهما كان له الفضل رجع به فان أبطل السيد الكتابة وأشهد على أطفالها أو أبطلها الحاكم ثم ادأها

عليه لعان وان اعترفت بالزنا الذي قد فها به لم يكن عليه لعان وان شاء هو أن يلتعن لموجب عمل الحد وتقع الفرقة ويثنى ولدا ان كان كان ذلك ولو كانت محدودت في زنا ثم قد فها بذلك الزنا أو زنا كان في غير ملكه عز وان طلبت ذلك ان يلتعن وان أردنا حله لأمراه أو نعتز به لها قبل اللعان أو بعد اللعان فأكتب نفسه وأثنى به ولها فارتأى امرأته المصوغ عنه أو تركته فلم يطلبه لم يحد ولا تحده إلا بان تكون طالبة يحد ها غير ما فيه عنه ولو كانت زوجته ذمية فقد فها أو مملوكة أو مارة بجميع مثلها لم تبلغ فقد فها بالزنا وطلبت أن يعز زول له ان التعتن خرجت من أن تعز ووقعت الفرقة بينك وبين زوجتك وان لم تلتعن عزت وهي زوجتك بمجالها وان التعتن وأبت أن تلتعن فكانت كتابية وصبيغة لم تبلغ لم تلتعن ولم تحده الكتابة البالغ إلا أن تأتينا طالبة لمحكمنا وان كانت مملوكة بالغة فعلمها بحسن جلدته ونفي نصفته وان قلن نحن نلتعن التعتن المملوكة ليستط الحد ولا التعان على صبيغة لأنه لا حد عليها ولا أجبر النصرانية على الاتعان إلا أن ترغب في أن تحكم عليها فلتعن وان لم تفعل حددناها ان ثبتت على الرضا محكمنا وان رجعت عنه تركناها فان كانت زوجته حرة أو مملوكة على عقلها فقد فها قبل لادن التعتن فرتا بينك وبينها وان انتصبت من حمل أولها فلا عنت بفساد عتقك مع الفرقة وان لم تلتعن فهي امرأتك ولا تجبرك على الاتعان لأنه لا حد عليك ولا تعز رادال تطلبه وهي لا تطلب مثلها ونحن لا ندري لعلها وعقت اعترفت فسقط ذلك كله عنك قال وان التعن فلا حد على النرساء ولا الغلوية على العقل ولو طلب أولها أو أن يلتعن الزوج أو يحدك لم يكن ذلك لهم وكذلك لو فذ امرأته وهي أمة بالغة فلم تطلبه فطلب سدها ان يلتعن أو يعز أو قدف صغيرة فطلب ذلك ولها لم يكن ذلك لأحد منهم وانما الحق في ذلك لها فان لم تطلبه لم يكن لأحد تطلبه لها ما كانت حرة ولو لم تطلبه واحدة من هؤلاء ولا كبيرة فقد فها زوجها لم تعفه الكبيرة ولم تعترف حتى ماتت أو فوفرت فطلبه ولها بعد موتها وهي بعد فراقها كان على الزوج أن يلتعن أو يحد للكيرة الحرة المسلمة ويعز زولها قال ولأن رجلا طلق امرأته طلاقا عك فيه الرجعة ثم قد فها في العدة فطلبت القذف لآعن فان لم يفعل حد وان التعن فعلم الاتعان فان لم تلتعن حدثت لانها في معاني الأزواج وهكذا الموضت العدة وقد قد فها في العدة قال وإذا كان الطلاق لا يخل ف فيه الرجعة فقد فها في العدة وكان عك فيه الرجعة فقد فها بعد مضي العدة ثم انسبه اليه أنه كان وهي زوجته أو لم ينسبه الي ذلك فطلبت حدها حدولا لعان ان لم يكن ينسبه ولدا ولده أو جلا يلزمه قال وانما حدها اذا قد فها وهي بان منه أنها غير زوجة ولا بينها وبينه بسبب النكاح ولدي يلزمه نسب ولا حكم من حكم الأزواج فكانت محسنة مقنونة فان قال قائل أفرأت ان تظهر بها حمل أو حدث لها ولد يلحق نسبها فانتفى منه بان

العبد لم يعتق والفرق بين هذا وقوله ان دخلت الدار فأنت حر أن الدين لا يبع في حال بينه وبينه والكتابة كالبيع الفاسد اذا فانت رقيقته وان أدى الفاسد إلى الورث لم يعتق لأنه ليس القاتل إن أدبها فأنت حر ولو لم يت السيد ولكنه جبر عليه أو غلب على عقله فناداها منه لم يعتق ولو كان العبد مملو لا عتق بأداء الكتابة ولا رجع أحدهما على صاحبه بشئ ولو كانت كتابة صحيحة فان السيد وله ان فقال أحدهما إن أياه كاتبه وأكرأ آخر وحلف ما علم أن أياه كاتبه كان نصفه مكانا ونصفه مملو كما يخدم وما يتجلى يوما يتأذى منه المقر نصف كل شيء لا يرجع به أخوه عليه وان عتق لم يقم عليه لأنه انما أقر أنه عتق بشئ فعله أبوه وان هجر رجع رقيقا بينهما ولو رنا مكا فافاعتق أحدهما نصيبه فهو برى من نصيبه من الكتابة فان أدى إلى أخيه نصيبه عتق وكان الولاء للاب وان عجز قوم عليه وعتق

ان كان موسرا ولاؤه وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه رقيق لأخيه وقال في موضع آخر يعق نصفه محررا ولا يعجز ولاؤه ولا بد لانه الذي عقد كتابته (قال الشافعي) والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم وان مات وله مال حاضر وولدت عبد أو وليعت بعد الموت وان جاء بالخير فقال السيد هو حرام أجبرت السيد على أخذ أو يبرئه منه وليس له أن يتزوج إلا بإذن سيده ولا يتسرى بحال فان ولدت منه أمته بعد عتقه سنة أشهر كانت في حكم أمه ولده وان وضعت لأقل فلا تكون أم ولد إلا بوطء بعد العتق وله بيعها ذل ويجير السيد على أن يضع من كتابته شأ قوله عز وجل وآوهم من مال الله الذي آتاكم وهذا عندى مثل قوله وللطاعات متاع رف وف واحتج بغيره بأن أنه كاتب عبد له بخمسة وثلاثين الفا ووضع (٢٧٦) عتقه سنة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه ولومات السيد وقد قبض جميع

الكتابة خاص المكاتب بالنية له أهل الدين والصواب (قال المزني) يلزمه أن يقدم على الوصاية أصل قوله (قال الشافعي) وليس لولي التيم أن يكاتب عبده بحال لأنه لا نظر في ذلك ولو اختلف السيد والمكاتب تخالفا وترادا ولومات العبد فقال سيده قد أدى إلى كتابته وجرا ولاؤه من حرة وأتكرم موالى الحر فالقول قول موالى الحررة قال ولو قال قد استوفيت مالي على أحد مكاتبتي أفرع بينهما فأبهما آخر جله العتق عتق والآخرة لنجومه والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم فان مات وعنده فواه فهو وماله سيده وكيف يعوت عبدا ثم يصير بالآداء بعد الموت حرا وإذا كان لا يعق في حياته إلا بعد

قدفها والعتق قد كان وهي غير زوجة كيف لا عنت بينهما قبل له ان شاء الله تعالى كما ألحقت الولد به وان كانت بائنا منه بأنها كانت زوجته فجعلت حكم ولدها منه غير حكمها منفردة دون الولد بأنها كانت زوجة فكذلك لا عنت بينهما ما ولد لها كانت زوجة الأثرى أنها في حقوق الولد بعد نيوتها منه كهي لو كانت معه وكذلك يلتن وينقه وإذا نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد وهي زوجة فزال الفرائض كان الولد بعد ما تبين أو لي أن ينفي أو في مثل حاله قبل أن تبين ولو قال رجل لأمه قد ولدت هذا الولد وليس بابي قيل له ما أردت فان قال زنت به لآعن أو حدا إذا طلبت ذلك وإذا لآعن نفي عنه وإن سكت لم ينفع عنه ولم يلاعن فان طلبت الحد حلف ما أراد قدفها فان حلف برئ وان نكل حدا ولاعن وذلك أنه يقال قد تستدخل المرأة ما الرجل فقبل فذلك لم أجعله قدفا ولا لآعن بينهما حتى يقذفها بالزنا فيصد أو يلتن لانه الموضع الذي جعل الله عز وجل فيه البعان لا غير ولو قال قد حبست رجلا وقتلته ونال منك ما دون الجماع لم يلاعن إلا أن هذا ليس بقذف في زنا وعز لها ان طلبت ذلك قال ولو قال لها أصابك رجل في درك فطلبت ذلك حدا ولاعن لان هذا جاعب عجب عليها الحد ولا يحل لها الا في القذف بجميع عجب عليها فيه حد لو فعلته وحده على مجامعتها اذا كان حراما ولو قال لها عشت بك امرأة فأغش لم يحسد ولاعن ويعزر ان طلبت ذلك ولو قال لها ركب أنت رجلا حتى غاب ذلك منه في ذلك منك كان قدفا ولاعن به أو يحذل لان عليها مع الحد ولو قال لها هي زوجة زنت قبل أن أنكحك فلا لعان ويحد ان طلبت ذلك ولو قال لها بعد ما تبين منه زنت وأنت امرأتى ولا ولد ولا حبل ينفيه حد ولاعن لانه قاذف غير زوجته ولو قال لأمه أنه يزانية بنت الزانية وأمه حرة مسلمة غير حاضرة فطلبت امرأته حد أمه لم يكن لها وإذا طلبته أمه أو وكلها حد لها ان لم يأت بأربعة شهداء على ما قال قال ونفي طلبت امرأته حدها كان عبدا لا يلتن أو يحد ولو طلبته جميعا حد الام مكانه وقيل له التعن لأمه فان لم يلتن حبس حتى يبرأ جلده فإذا أرحأ الآن لاعن ونفي أبي الامان بخلدته ثم رجع فقال أنا ألتعن قبلت رجوعه وان لم يبق الا سوط واحد ولا شيء له فيما مضى من الضربة

(أين يكون اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين الزوجين على النهر فإذا لآعن كبرين الزوجين بحكة لاعن بينهما بين المقام والبيت فإذا لآعن بينهما بالبدنة لاعن بينهما على النهر وإذا لآعن بينهما بين المقادس لاعن بينهما في مسجدته وكذلك يلاعن بين كل زوجين في مسجد كل بلد قال ويبدأ فيقيم الرجل قائما والمرأة تلعن ثم يقيم المرأة قائمة فتلعن الآن يكون بأحدهما تلعن لا يقدر على القيام معها فيلتن جالسا أو مضطجعا إذا لم يقدر على الجلوس وان

الآداء فكيف يصح عتقه إذا مات قبل الآداء قال ولو أدى كتابته فعقن وكانت عرضا فأصابه السيد عيارته ورد العتق قال ولو قال العيب قبل له ان حثت بنقصان العيب والافلسيدك تعجزك كالودعت ذاتي نقصان تعق الأبدع نقصان ذاتي ترك ولو أدى أنه دفع أنظر يوما أو كره ثلاث فان جاء بشاهد حلف وبرئ ولو عجز أو مات وعليه ديون بدى بهم على السيد (كاتبه بعض عبد والشرى كان في العبد كتابته أو أحدهما) (قال الشافعي) لا يجوز أن يكاتب بعض عبد إلا أن يكون باقيا من أولادها من عتقه وبشرى بكونه كان بائنا من الشرى بل لأن المكاتب لا ينع من السفر ولا اكتساب ولا يجوز أن يكاتبه ما بقي حتى يكتمه بغيره سواء وقال في كتاب الاملاء على محمد بن الحسن وإذا أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتبه فالكاتب جائزة والذي لم يكاتبه أن

كانت



يستخدمه وما ينجي والكسب وما فان أراء معاملة كان نصيبه حراً وقوم عليه الباقي وعنت ان كان موسراً ورقاً ان كان معسراً (قال  
 المزني) الأولى بقوله أولى لأنه زعم لو كانت كتابته ما فيه سواء فغيره أحدهما فأنظره الآخر سحت الكلبة بعد ثبوتها حتى يجتمع على  
 الإقامة عليها فالابتداء بذلك أولى (قال المزني) ولا يخولون أن تكون كتابته نصيبه حراً كعباده فلا معنى لأن شركه أو لا تحوز ولم  
 جوزه ما من من لا يملكه (قال الشافعي) ولو كانتا جميعاً يجوز وقال دفع الكلبة كالتبني وهي ألف صدقة أحدهما ولكنه الآخر  
 ربع المنكر على شركه بنصف ما أثر يقبضه ولم يرجع الشر بل على العبد بنى وبعث نصيب المقر فان أذن إلى المكرت بما حقه عنت  
 وان عجز ورق نصفه والنصف الآخر حر ولو أذن أحدهما لشريكه (٣٧٧) أن يقبض نصيبه فقبضه بمن عجز فقبضه ولو كان  
 أحدهما يعنت نصيبه

منه ولا يرجع شركه  
 ويقوم عليه الباقي ان  
 كان موسراً وان كان  
 معسراً فجميع ما في  
 يده الذي يبق له فيه الرق  
 لأنه بأخته عاتق له من  
 الكلبة فان كان فيه  
 وفاء عنت ولا عجز الباقي  
 وان مات بعد العجز فما  
 في يده بينهما نصفاً  
 ورثا أحدهما بقدر  
 الحرة والآخر بقدر  
 العبودية والقول الثاني  
 لا يعنت ويكون لشريكه  
 أن يرجع عليه فيشركه  
 فيما قبضه لأنه أذن له به  
 وهو لا يملكه (قال المزني)  
 هذا أشبه بقوله ان  
 المكاتب عبيد ما بقي  
 عليه درهم وما في يده  
 موقوف ما بقي عليه  
 درهم فليس معناه فيما  
 أذن له قبضه الا يعنى  
 اسبقني قبض النصف  
 حتى استوفى مثله فليس  
 يستحق بالسبق ما ليس

كانت المرأة حائضاً التعتن الزوج في المسجد والمرأة على باب المسجد وان كان الزوج مسلماً والزوج حرة مشركة  
 التعتن الزوج في المسجد والزوج في الكنيسة وحيث تعظم وأن شئت الزوجة المشركة أن تحضر الزوج  
 في المسجد كلها حاضرة إلا أنهم لا تدخل المسجد الحرام لقول الله تعالى انما للمشركون نجس فلا يجزوا  
 المسجد الحرام بعد عمامهم هذا (قال الشافعي) رحمه الله وان أخطأ الإمام مكة أو المدينة أو غيرها فلا عنت  
 بين الزوجين في غير المسجد بعد اللعان علمه لأنه قد مضى اللعان علمه وأنه حكم قد مضى وكذلك ان  
 لاعتن بينهما ولم يحضر أحدهما الآخر قال واذا كان الزوجان مشركين لاعتن بينهما معافى الكنيسة  
 وحيث يعظمان واذا كانا مشركين لادين لهما تحا كالنساء لاعتن بينهما في مجلس الحكم  
 (أى الزوجين يبدأ باللعان) (قال الشافعي) رحمه الله ويبدأ الرجل باللعان حتى يكمله  
 فإذا أكمله خسا التعتن المرأة وان أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الزوج والتعتن أو بدأ بالرجل فلم يكمل  
 اللعان حتى أمر المرأة تلعتن فالتعتن فإذا أكمل الرجل اللعان عادت المرأة فالتعتن ولو لم ين من لعان  
 الرجل الا حرف واحد من قبل أن الله عز وجل يبدأ بالرجل في اللعان فلا يجب على المرأة لعان حتى يكمل  
 الرجل اللعان لأنه لا معنى لهافي اللعان الا رفع الحجة عن نفسها والحد لا يجب حتى يلعن الرجل من يجب لئلا  
 تدفع الحجة عن نفسها بالالتعان والاحدث واذا بدأ الرجل فالتعتن قبل أن يأتي الحاكم أو بعد ما بدأ قبل  
 أن يأمر بالالتعان أو المرأة أوهما أعاذ أيهما بدأ قبل أمر الحاكم أيما بالالتعان لان ركعة أنى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف له فاعاد النبي صلى الله عليه وسلم البين على ركعة  
 ثم رده امرأته بعد حلفه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد امرأته اليه قبل حلفه بأمره (أخبرنا  
 الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن  
 عويرة الجهلياني جاء إلى عاصم بن عدي فقال له أريت يا عاصم لو أن رجلاً وجدهم امرأته رجلاً أيقظه  
 فقتلوه أم كيف يفعل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه  
 عويرة فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويرة لم تأتني بخبر فقد كره رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألتها فقال لعويرة والله لا أتبي حتى أسأله فأقبل عويرة حتى أتى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أريت رجلاً وجدهم امرأته رجلاً أيقظه  
 فقتلوه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل فيك وفي صاحبك فاذبح فأت بها  
 فقال سهل بن سعد فقتلنا عواذنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ قال عويرة لقد كذبت  
 علي يا رسول الله ان أسكتكم فطلقتها ثلاثاً قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب

له كآته وزناً لأحدهما قبل الآخر قال في كتاب الاملاء على كتاب مالك أن ذلك جائز وبعث نصيبه والباقي على كتابته فان أدنى فالولاء  
 بينهما وان عجز قوم على المعتن ان كان موسراً ورقاً ان كان معسراً (قال المزني) قد قال ولو أعتقه أحدهما وقوم عليه الباقي ان كان موسراً  
 وعنت كله ولا كان الباقي مكاتباً وكذلك لو أراء كان كعتقه اياه (قال المزني) فهذا أشبه بقوله أولى وأولى بأصله والله التوفيق (قال  
 الشافعي) ولو مات سيد المكاتب فأراه بعض الورث من حصته عنت نصيبه عجزاً ولم يعجز ولو لا الذي كاتبه لا أقوم عليه ولو لا طغره  
 وأعتقه عليه بسبب رقة فيه لأنه لو لم يكن له فيه رق فغيره لم يكن له وقال في موضع آخر فقبضه أو لا فقبضه أحدهما ولا آخر يقوم عليه اذا  
 عجز وكان له ولأهله لأن الكتابة الأولى بطلت وأعتق هذا ماله (قال المزني) رحمه الله الأول بعناؤه أشبه بأصله لأن زعم أنه اذا أراءه

من قد حقه من دراهم الكتابة حتى نصبه عن عقد الألبم جز أن يزل مائت واذعهم أنه ان في نفسه فقد بطلت الكتابة الأولى  
فينبغي أن يبطل عتق النسيب بالإبراء من قدر النسيب لان الأب لم يعنه إلا بأداء الجسد فكان الأب أبرأه من جميع الكتابة ولا يمتنع  
بإبرائه من بعض الكتابة (باب في ولد المكاتبية) (قال الشافعي) رحمه الله ولما مكاتبته موقوف فإذا أدت  
فتمت عتقها وان عجزت وأمرت قبل الأداء رقا وان جنى على ولدها فهو إن ولد له أحد ههنا لا يدعيه وما كان له لان المرأة  
لا تأكل ولدها ويؤخذ السيد بعتقه وإن اكتسب انفق عليه منه ووقف الباقي ولم يكن له بداءة منه فان مات قبل عتق أمه كان لسيد  
وان عتق بعثها كان ماله وأن أعنته السيد (٢٧٨) جازعته وانه عتق ابن المكاتب من أمته لم يجز عتقه وانما

فرت بينهما لان  
المكاتب لا تأكل ولدها  
وانما حكمه حكمها  
والمكاتب عتق ولده من  
أمته لو كان جنى عليه  
رق والقول الثاني أن  
أهم أحق بعمالها  
تستعين به لأنهم يعتقون  
بعثها والأول أشبههما  
(قال المزني) الآخر  
أشبههما بقوله إذا كانوا  
يعتقون بعثها فهم  
أولى بحكمها وبما يشت  
ذلك أنساؤه ولو طئ  
استمكاتبته أو أمها  
كان عليه مهر مثلها  
وهذا يقتضي لما وصفت  
من معنى ولدها (قال  
الشافعي) وهو ممنوع  
من وطء مكاتبته فان  
وطئها طاعة فلا حد  
وعزران وإن أكرهها  
فله مهر مثلها (قال  
المزني) ويعزر في خيأس  
قوله (قال الشافعي)  
وان اختلاف في ولدها  
فقال وليت بعد الكتابة

فكانت تلك السنة في المتلاعنين أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد  
أخبره قال جاء عويمر الجعفي إلى عاصم بن عبد ذي نضال بإعاصم بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
رجل وجمعه امرأته رجلا فتله أقتل به أم كيف يجمع فقال عاصم النبي صلى الله عليه وسلم لم تغاب النبي  
صلى الله عليه وسلم المسائل فله يدعو عويمر فقال ما صنع فقال انما لم تأتني بشيء سائر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فغاب المسائل فقال عويمر والله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا والله فأنافوه جمعه قد أنزل  
عليه فم ما فدعاهما فلا عين بينهما فقال عويمر لئن انطلقت بهالة لم كذبت عليها فاعار فها قبل أن يأمره  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم انظر وهذا ان جانب به أنهم ادعج تنظيم  
الآيتين فلا راد الا قد صدق وان جاءت به أخير كانه وحرة فلا راد الا كذا في غابت به على التعت المكره قال  
ابن شهاب فبصارت سنة المتلاعنين أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد  
الساعدي أن عويمر اجاء إلى عاصم فقال أرايت رجلا وجمعه امرأته رجلا فتله أقتل به أم كيف يجمع فقال عاصم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم فكم المسائل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعاصم فرجع عاصم إلى عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم فكم المسائل وعاصم فقال عويمر والله لا تين  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فكم المسائل وقد نزل القرآن خلافا عاصم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
فدأى الله عز وجل فيكما القرآن فتفقد كما فتلا عينا ثم قال كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها فافارقها  
وما أمره النبي صلى الله عليه وسلم لم فت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان  
جاءت به أجز قصيرا كانه وحرة فلا أحسبه الا قد كذب عليها وان جاءت به أعجم أين ذا الشين فلا أحسبه  
الا قد صدق عليها فجاءت به على التعت المكره (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه  
عن سعد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به أشقر سبطا  
فهو لز وجها وان جاءت به أديع فهو للذي ينميه قال في غابت به أديع أخبرنا سعد بن الم عن ابن جريج عن  
ابن شهاب عن سهل بن سعد أن بني أعمدة أن رجلا من الانصار جاء النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال يا رسول  
الله أرايت رجلا وجمعه امرأته رجلا فتله أقتل به أم كيف يجمع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال يا رسول  
الله ان من أمر المتلاعنين فقال النبي صلى الله عليه وسلم في فففي فيل وفي أم قال ففلا عانوا أنا شاهد  
ثم فارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت السنة بعدها أن يفرق بين المتلاعنين قال وكانت حاملا  
فأنكره فكان ابنها يدعى إلى أمه أخبرنا شيبان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شداد أي النبي قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت

وقال السيد قبل قال قول قول مع عيته وان اختلاف في ولد المكاتب من أمته قال قول المكاتب  
(باب المكاتبية بين اثنين يطوها أحدهما أو كلاهما) (قال الشافعي) واذا وطئها أحدهما فاحمل فله مهر مهر مثلها يدفع لها  
فان عجزت قبل دفعه كان للذي لم يطأها نصف من شريكه وان حملت ولم تدع الاستبراء فاختارت العجز وأمرت الواطئ فان للذي لم يطأ نصف  
المهر ونصف قيمته على الواطئ (قال المزني) وينبغي أن تكون حرة عوته (قال الشافعي) وان وطئها فاعطى كل واحد منهما مهر مهر مثلها  
فان عجزت تقاضا للمهر بن ذان كانت حرة فغابت له لاقول من ستة أشهر ومن وطئ الثاني ولم يستبرئ الأول فهو ولده وعليه نصف  
قيمتها ونصف مهرها وفي نصف قيمته ولدها فإلا أحدهما يغرمه وإذا نكح لا غرم عليه لأن العتق وجبه (قال المزني) القياس على من ذهب

ان ليس عليه الا نصف قيمتها دون نصف قيمة الولد لانها لم يخل صارت أم ولد (وقال الشافعي) في الواطي الا خر قولان أحدهما ينرم نصف مهرها لانها لا تكون أم ولد للخل الا بعد أداء نصف القيمة والا خر جميع مهرها (قال المزني) هذا أصح لأنه واطي أم ولد لصاحبه (قال الشافعي) ولو جاءت بولد أكثر من ستة أشهر من وطء الا خر منها كلاهما يدعيه أو أحدهما ولا تدعي استبراء في أم ولد أحدهما فان عجزت أخذت بنفقها وأرى العاقبة فيأبهما الحق وخلق وان الحق هو ما لم يكن بين واحد منهما حتى يلغ فينتسب إلى أحدهما وتقطع عنه أمة الآخر وعلمه الذي انقطعقت أبوه نصف قيمتها ان كان موسرا وكانت أم ولده وان كان معسرا انصفها لشر بكم بحاله والمصدقان ساقطان عنها ولو كانت من كل واحد منهما بولد (٣٧٩) يدعيه ولم يدع صاحبه وان كان الأول موسرا أدى نصف قيمتها وهي

أم ولده وعلمه نصف مهرها لشر بكم والقول في نصف ولدها كما وصفت وخلق الزاد الا خر الواطي الا خر وعلمه مهرها كله رقية الولد يوم سقط تكرر قصاصا من نصف قيمة الجارية واعماله ولدها بالنسبة (قال المزني) وقد قضي قوله في هذه المسئلة بما قلت لانه لم تكن لأول أم ولدها بعد أداء نصف القيمة لما كان على المخل الثاني جميع مهرها ولا قيمة ولده منها ففهم ذلك (قال الشافعي) ولو ادعى كل واحد منهما أم ولده ولد قبل ولده صاحبه الحق فيهما الولدان ووقت أم الولد واخذت بنفقها وادامات واحد منهما معتنق نصيبه واخذ الآخر بنفقة نصيب

راجعا أحد الغير بنسبة زعمها فقال ابن عباس لائل امرأه كات قد أغلث أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن بونس أنه سمع المقبري يحدث القرطبي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لما رأت آة الملاعة قال النبي صلى الله عليه وسلم أي امرأه أَدْخَلْتُ على قوم من ليس منهم فليس مني الله في شيء وإن دخلها الله تعالى حنته وأعمال جرحه ولده وهو بنظر اليه احتجب الله تعالى منه وفخضه به على رؤس الخلائق من الأولين والآخرين سمعت صفيان بن عيينة يقول أخبرنا عمار بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لثلاث عتق حسانك على الله عز وجل أحد كما كان لاسيل للعلم فقال بارسلو الله ما في فقال لا مال لثلاث كتب صدقت عليها فهو عا سمحت من فوجها وان كنت كذبت عليها فذلك بعد ذلك منها أو منه أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن أبي تممة عن سعيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجسدان وقال هكذا يصعبهما المسجة والوسطى فقرنها والتي تلهي يعني المسجة وقال الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منك كذاب أخبرنا ما لم ين أس عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لا عن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأنشئ من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (كيف اللعان) (قال الشافعي) رخصه الله اللعان أن يقول الامام لزوج قل أشهد بالله أني من الصادقين فيما ربيت به زوجتي فلانة بنت فلان وبشبرها ان كانت حاضرة من الزنا ثم يعود فيقولها حتى يكمل ذلك أربع مرات فإذا أكمل أربعا وقفه الامام وذكر الله وقال اني أخاف إن لم تكن مسبدت أن تبوأ بعنة الله فان رأيته بدأ بعني أمر من يضع يده على فيه ويقول ان قولك وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين موجبة ان كنت كاذبا فان أبي تركه وقال قل على لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما ربيت به فلانة من الزنا بفلان وفلان وقال عند اللعان وعلى لعنة الله ان كنت بالله اني من الصادقين فيما ربيتها من الزنا بفلان وفلان وقال عند اللعان وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما ربيتها من الزنا بفلان وفلان وفلان وان كان معها ولد فقاما وبها سجل فانتفى منه قال مع كل شهادة أشهد بالله اني من الصادقين فيما ربيتها من الزنا وان هذا الولد ولدتنا ماهومي وان كان حلا قال وان هذا الجمل ان كان بها رجل لجل من الزنا ماهومي وقال في اللعان وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما ربيتها من الزنا وان هذا الولد ولدتنا ماهومي فإذا قال هذا فقد فرغ من اللعان (قال الشافعي) وإذا أخطأ الامام ولم يذكر في الولد أو الجمل في اللعان قال لزوج ان أردت نسيه أعدت عليك اللعان ولا تعيد المرأة بعد إعادة الزوج اللعان ان كانت فرغت منه بعد اللعان الزوج الذي أغفل الامام

نفسه فإذا مات عتقت ولا وها هو قوف اذا كانا موسرين أو أحدهما معسر والا خر موسر فولاها موقوف بكل حال (باب تعجيل الكتابة) (قال الشافعي) ويجوز السيد على قبول النكاح إذا علمه الكاتب واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب رجة الله عليه (قال الشافعي) وإذا كانت دنائرا ودرهما أو مالا يتغير على طول المكث مثل الحد يدور الفعاس (١) وما أشبه ذلك فاما ما يتغير على طول المكث أو كانت لمجولته مؤنة فليس عليه قبوله الا في موضعه فان كان في طريقه بخبره أو في بلد فيه نهب لم يأنه مقوله (١) قوله وما أشبه ذلك فاما الخ فمقتضى هذا الموضع جواب اذا وتقديره ان كان على السيد قبولها فاما الخ وانظر عبارة الأم في باب تعجيل الكتابة اه كنه معجبه

الآن يكون في ذلك الموضوع كاتبه فإذنه مقوله قال ولو جعل له بعض الكفاية على أن يرثه من الباقي لم يحز ورد عليه - ولم يوفق له لانه  
أراد عالم بآمنه فان أحب أن يضع هذا فليرض الكتاب بالحزور رض السيد بشي باخذ منه على أن يعتقه فيجوز (قال المزني)  
عندي أن يضع عنه على أن يتجمل وأحازه في الدين (بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه)  
(قال الشافعي) وبيع المكاتب وشراؤه والشفعة له وعلمه فيما بينه وبين سيده والا حتى سواء الآن المكاتب ممنوع من استملاك ماله  
وأن يبيع بما لا يتفق الناس عليه ولا يهب إلا لأحد سيده ولا يكفر في شيء من الكفارات إلا بالصوم وإن باع ولم يغتر فاحتى مات المكاتب  
وجب البيع وقال في كتاب البيوع (٢٨٠) إذا مات أحد المتبايعين قام وأرثه معاقبه ولا يبيع بدين ولا يهب لثواب

وافراره في البيع حاز  
ولو كانت له على مولاه  
ذناير ولم يولد له عليه ذناير  
فخلا ذلك قصاصا حاز  
ولو كانت له عليه ألف  
درهم من نجومه حاله  
وله على السيد مائة  
دينار حاله فأراد أن  
يجعل الألف للمائة  
قصا لم يحز وكذلك  
لو كان دينه عليه عرضا  
وكتابه نقدا قال وإن  
أعتق عبدا وكاتبه باذن  
سيده فأدى كتابته  
ففيها قولان أحدهما  
لا يجوز لأن الولاء لمن  
أعتق والثاني أنه يجوز وفي  
الولاء قولان أحدهما  
أن ولده موقوف فإن  
عتق المكاتب الأول  
كان له وإن لم يعتق حتى  
يموت فالولاء لسيد  
المكاتب من قبل أنه  
عبد لم يعتق والثاني  
أن الولاء لسيد المكاتب  
بكل حال لأنه عتق في

فيه نفي الولد والرجل وإن أخطأ وقد قذفها برجل ولم يمتنع بقذفه فأراد الرجل حده أعاد عليه اللعان والا  
حده إن لم يمتنع وأما الزوجين كان أعظميا التنع له بلسانه بشهادة عدلين وأحب إلى لو كانوا أربعة  
ويجزي عدلان يعرفان بلسانه فإن كان أحدهم تفهم اشارته التنع بالاشارة فإن انطلق لسانه بعد الخرس  
لم يعد قال ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله أن زوجي فلان لا وتشير إليه أن كان حاضرا لمن الكاذبين فيما  
رماي به من الزنا ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات فإذا فرغت من الرابعة وقفها الامام وذكرها الله تبارك  
وتعالى وقال لها الحذري أن تتولى بغضب من الله عز وجل إن لم تكوني صادقة في أيمانك فإن رأتها تفتنى  
وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على الرضا فإذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان وإنما أمرت بوقفها مائة كيرهما  
كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان وإنما أمرت بوقفها مائة كيرهما  
أن سفيان أخبرنا عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أمر رجلا من الأعراب أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال إنها موجهة (قال الشافعي)  
وسواء في أيمانها والتعاطي لها عتقها ولو أوجله أو بلا واحد منها لانه لا معنى لها في الولد والولد لها بكل  
حال وإنما ينفي عنه هو وأبنت قال وسواء كل زوج ووجهة بالعين ليسا بالعينين على عقولهما في الموضع  
الذي يلعنان فيه والقول الذي يلعنان به حرين أو مملوكين أو حر ومملوك وسواء الكافران أو أحدهما كافر  
في القول الذي يلعنان به ويختلفان في الموضوع الذي يلعنان فيه قال وإن لم يلاعن بينهما الامام قاضين  
ولا على التبر أو لم يحضرهما أربع أو لم يحضر أحدهما وحضرا الآخر لم ير عليهما اللعان

(ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقه ونفي الولد وحده المرأة) « أخبرنا الربيع » قال قال  
الشافعي فإذا أكل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تلحق له أبدا بحال وإن أكلت بنفسه  
لم تعد إليه التعتت أولم تلتن حدث أو لم تحدث قال واتعقت هذا الان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال الولد للفراش وكانت فراشا فلم يحز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بان يزول الفراش فلا يكون فراشا أبدا  
وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة  
(قال الشافعي) رحمه الله وكان معقولا في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألحق الولد بأمه أنه نفاه عن  
أبيه وأن نفاه عن أبيه بينه وبينه والتعانه لا بين أمه على كنهه بنفسه ومعقول في إجماع الناس أن الزوج إذا  
أكلت بنفسه ألحقه الولد وجلدا لحد لأن لا معنى للمرأة في نفاه وإن ألحق بالزوجة عاوصفت من نفسه  
وكيف يكون لها معنى في عين الزوج ونفي الولد والحاقه بالولد بكل حال ولها لا ينفي عنها التعانين ينفي والنها  
ينسب إذا نسب (قال الشافعي) فإذا أكل الزوج اللعان فقد بانت منه امرأته لأنه لا يزول النسب

حين لا يكون له بعته ولأوه فان مات عبد المكاتب المعتق بعد ما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف (١) الميراث  
كما وصفت فان عتق المكاتب الذي أعتقه فله وإن مات أو عجز تركت سيدها مكاتب إذا كان حيا وموت وإن كان ميتا فلو رثته من الرجال  
ميراثه وفي القول الثاني لسيد المكاتب لان ولده له وقال في الاملاء على كتاب مالك أنه لو كانت المكاتب عبدة فأدى لم يعتق كما لو أعتقه  
لم يعتق (قال المزني) هذا عند أبيه (قال الشافعي) وبيع بنحوه مفسوخ فإن أدى إلى المشتري كتابته بامر سيده عتق كما يؤدي  
إلى كنهه فعتق قال وليس للمكاتب أن يشتري من يعتق عليه لو كان حرا وله أن يعطيه أن أوصى به لهم ويكسبون على أنفسهم ويأخذ  
فضل كسبهم وما أفادوا من مرضوا أو عجزوا عن الكسب أنفق عليهم وإن جنوا لم يكن له أن يفرضهم وبيع منهم بقدر جنايتهم ولا يجوز  
(١) قوله الميراث لعله الولاء وانظره اه



الجزية والا فكل يقض بحومه فان أدى عتيق والولاء له وان مت دفعته الى ورتسك وقال في كتاب السير يكون مغنوما (قال المزي) الاول اولى لانه اذا كان في دار الحرب جبالا بعض ماله في دار الاسلام لانه ماله امان فوارثه فيه ثلثه (قال الشافعي) وان خرج من بني قريظ عليه أو فودي به لم يكن رقيقا ورد مال مكاتبه اليه في بلاد الحرب أو غيره فاسترق وعتيق مكاتبه بالاداء ومات الحرب رقيقا (١) لم يكن رقيقا ولا ولاد احدي به والمكاتب لا ولاد عليه الا ان يعتيق الحر فيدمل موند يكون له ولا مكاتبه وما دى من كتابته لان ذلك مال كان وقوفه امانا فان بطل امانه ما كان رقيقا لم يجعله في حال رقة فباخده مولاا لماعتيق كانت الامانة مؤداة (قال المزي) وقال في موضع آخر يقولان أحدهما (٢٨٢) هذا والثاني لما في كان ما دى مكاتبه فبا وقال في كتاب السير يصير ماله مغنوما (قال المزي) هذا عندى شبه قوله

التي ختمه قبل هذه المسئلة لانه لما بطل أن يملك بطل عن ماله ملكه (قال الشافعي) ولو اعدا لشركون على مكاتب ثم استغفقه المسلمون كان على كتابته ولو كان في بلاد الحرب ثم خرج المكاتب النبا سلبا كان حرا

### (كتاب المرتد)

(قال الشافعي) ولو كاتب المرتد بعد قبل أن يقف الحاكم ماله كان حائرا وقال في كتاب المصدر اذا رتب المرتد بعد فقه ثلاثة أقاويل قد وصفنا فقه وقضيت أن يحواه في المكاتب أحصاها قال فان نهى الحاكم المكاتب أن يدفع الى المرتد كتابته دفعها لم يبرأ منها وأخذ بها

فان عثر ثم أسلم اليه السد التعيز ولو ارتد بعد من كتابته حاز وكان حكم المرتد (جناية المكاتب على سده) اذا (قال الشافعي) وأذا جنى المكاتب على سده بعد اقله القصاص في الجرح ولو ارتد القصاص في النفس أو الأرض فان أدى ذلك فهو على كتابته وان لم يؤد فلهم قهوه ولا دين لهم على سده (ابن حنبل جناية المكاتب ووقفه) (قال الشافعي) وأذا جنى عبد المكاتب على سده الأقل من قبه بعد الحائض فهو جنى أو أرض الجناية فان قوى على ادائها مع الكتابة فهو مكاتب ولا تعير الكتابة في الجناية وقيل الدين الحائض مالم يقف الحاكم لهم ماله كالحرف فاعليه الآية ليس للمكاتب أن يجهل الدين قبل عمله بغير أن سده فان وقف الحاكم ماله أدى الى سده والى الناس دينهم شرعا فان لم يكن غنسه ما يؤتى هذا كله بجزء في مال (١) قوله أو يلاعن كذا في التسخباو والظاهر الواو كما يعلم مما له وما بعده اه كنه معصيه

فان عثر ثم أسلم اليه السد التعيز ولو ارتد بعد من كتابته حاز وكان حكم المرتد (جناية المكاتب على سده) اذا (قال الشافعي) وأذا جنى المكاتب على سده بعد اقله القصاص في الجرح ولو ارتد القصاص في النفس أو الأرض فان أدى ذلك فهو على كتابته وان لم يؤد فلهم قهوه ولا دين لهم على سده (ابن حنبل جناية المكاتب ووقفه) (قال الشافعي) وأذا جنى عبد المكاتب على سده الأقل من قبه بعد الحائض فهو جنى أو أرض الجناية فان قوى على ادائها مع الكتابة فهو مكاتب ولا تعير الكتابة في الجناية وقيل الدين الحائض مالم يقف الحاكم لهم ماله كالحرف فاعليه الآية ليس للمكاتب أن يجهل الدين قبل عمله بغير أن سده فان وقف الحاكم ماله أدى الى سده والى الناس دينهم شرعا فان لم يكن غنسه ما يؤتى هذا كله بجزء في مال (١) قوله لم يكن رقيقا ولا راعا كذا في بعض النسخ وفي بعضه لم يكن يعتيق ولا راعا وعادة الام لم يكن له ولا مؤولا لأحد الخ وهي واضحة

الأجنبي الآن ينظروه ومتى شأس أنظره عجزه ثم خيرا لما كرمه به من أن يفديه بالأقل من أرض الجباية أو يباع فيها فعطى أهل الجباية حقوقهم بدون من دأبه يبيع وغيره لأن ذلك قدّمه ومتى عتق أتبع به وسواء كانت الخسائيات متفرقة أو هاد بعضها قبل التخيير وبعده يتصاير في ثمنه معا وإن أبرأ بعضهم كان ثمنه للباقين منهم ولو قطع يد سيده فبرأ وعتق بالأداء اتبعه بارش يده وأى المكاتبين حتى وكما بينهم وحيداً زمته دون أصحابه ولو كان هذا الجاني ولداً للمكاتب وجب له أوس أمته أو ولداً لمكاتبه لم يفد حتى وإن قل إلا بذن السيد لاني لا يجعله بيعهم ويسلمون فيباع منهم بشتر الجباية وما يتى بحاله يعنى بعنى المكاتب والمكاتبه وإن جنى بعض عبده على بعض عدا فله القصاص الآن يكون والد الفلا يقتل والده بعبده وهو لا يقتله ولو أعتقه السيد (٢٨٣) بغير أداء حتى الأقل من قيمته أو الجباية ولو كان أدى فعتق فعليه

الأقل من قيمة نفسه أو الجباية لأنه لم يجز ولو جنى جباية أخرى ثم أدى فعتق ففيها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجباية بشرط كان فيها والآخر أن عليه لكل واحد منهما الأقل من قيمته أو الجباية وهكذا لو كانت جنائيات كثيرة (قال المزني) قد قطع في هذا الباب بأن الجنائيات متفرقة أو معا فسواء وهو عندى بالحق وأولى (قال الشافعي) وإن جنى على المكاتب عبده جناية لقصاص فيها كانت همدرا وللمكاتب أن يؤدب رقيقه ولا يحذمهم لأن الخلا يكون لغير حر (باب ما جنى على المكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه

إذا طلبت ذلك فإن حلف لم يحذون لم يحلف خلفت لقد أراذ قد فها حاذ قال والقرار بالان دون الصمت فلوان رجل أراى امرأته حبل في فمها يفل في جملها شيئا ثم ولدت فتفاه فبئس هل أقررت بجملها فان قال لا أو قال كنت لا أدري لسله ليس بجمل لاعت وفاه أنشاء وإن قال بلى أقررت بجملها وقتل لعله عوت فاستر عليها وعلى نفسها لزمه ولم يكن له نفقه ولو ولدت ولداً وهو غائب فقدم فنفقه حتى علمه وقال لم أعلم به في غيبتي كله نفقه لبعان ولو قال قد علم به وأقر فقال قبل ولم أصدق وما أقررت به حلف ما أقربه وكان له نفقه ولو كان حاضراً أو غائبا فبئس له فردد على الذى هنأه منه خيرا ولم يقربه لم يكن هذا اقرا لأنه يكافى الدعاء بالعدا ولا يكون اقرا كما قاله رجل بارك الله تعالى في نبي وحيلاً أوفى ولو ولد قد علم به ولم يتزوج ولم يولد له لم يكن هذا اقرا بزوج ولو ولد (قال الشافعي) رحمه الله وللعان حتى يصدق الرجل امرأته بالزنا صريحاً لقول الله عز وجل والذين يرمنون أزواجهن مما في بطونهم فادفعوا إليه الان طلبته ونفى ولده وجله إذا قال هو من الزنا الذى رميته لم يولد ولا فقال ليس بابي أو رأى جلا فقال ليس حتى ثم طلبت الحد فلاحد ولا لعان حتى يقفقه الولد فيقول لم قلت هذا فان قال لم أقذفها ولكنكم أتلفده أو ولدته من زوج غيرى قبل وقد عرف نكاحها فلا يلحقه نسبها الآن تأتي بأربع نسوة تشهدن أنها ولادته وهي زوجة حتى وقت يعلم أنها كانت فيه زوجة يمكن أن تلبنه عند نكاحها في أقل ما يكون من الحمل أو أكره فان لم يكن لها أربع نسوة تشهدن فسألت عبس ما ولدته وهي زوجة أو ما ولدته في الوقت الذى إذا ولدته فيم لحقه نسبه أحلفناه فان حلف برى وإن نكل أحلفناه فان حلفت لزمه وإن لم تحلف لم يلزمه « قال الربيع » رحمه الله وفيه قول آخر أنهم أو ان لم تحلف لزمه الولدان للولد حقا في نفسه وتركها الجين لا يبطل حقه في نفسه فلما لم تحلف فبئس أمره الولد (قال الشافعي) ولو جاءت بأربع نسوة تشهدن أنها ولادته وهي زوجة أوفى وقت من الأوقات يدل على أنها ولادته بعد تزويجه أياها بما عكن أن يكون منه ومحدد حدا علمنا أن ذلك بعد ما تزوجها بستاناً أشهر فأكثر أحلفت الولد به قال وإنما قلت أن ذاك الرجل حر أم أنه ولم يصدقها إن تألم إلا عن بينهما لأنه قد يكون صادقا فلا يكون هذا جلا وإن نفي ولادته ولم يصدقها وقال لا ألتأ بها ولا أقذفها بل أعلم لزمه الولدان أقذفها لا لعان لأنه إذا لعنها بغير قد فاعتادى أنهم تلدهم وقد حكمت لهم ما قد ولدته وإنما أرجح الله عز وجل للعان بالقذف ولا يحب بغيره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا لعن الرجل امرأته لم يولد فنفقه عنه ثم ماتت بعد ولسته أشهر أو أكثر وما يلزمه نسب ولدهم ولسته فهو ولده الآن ينقبى ببلعان فإن نفقه ببلعان فنقله وإذا ولدت امرأته الرجل ولدين في بطن فافر بالاول

الله وأرأس ما جنى على المكاتبه ولو قتله السيد لم يكن عليه شيء لأنه مات عبداً ولو قطع يده كان يعنى بارش يده وطلبه العبد جعل قصاصاً وعتق وإن مات بعد ذلك ضمن ما ضمن لو جنى على عبده غيره فعتق قبل أن يموت وإن كانت الكفاية غير حله كان له فجيل الأرض فان لم يقضه حتى مات سقط عنه لأنه صار ماله (الجباية على المكاتب ورقيقه عدا) (قال الشافعي) وإذا جنى عبداً على المكاتب عدا فأراد القصاص والسد الدية فليطلب المكاتب القصاص لأن السيد ممنوع من ماله وبدنه وليس له أن يصلح الاعلى الاستيفاء لجميع الأرض ولو عاقب القصاص والأرض معاً عتق كان له أخذ المال ولا قود لاه عمدا ولا عملاً اتلاف المال ولو كان العفو باذن السيد فالعتق جائز (باب عتق السيد المكاتب في المرض وغيره) (قال الشافعي) إذا وضع السيد عن المكاتب كتاباً وأعتقه في المرض فالعتق موقوف

ولن يخرج من الثلث بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه فهو حر والاعتق منه ما حل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ولو أوصى بعتقه عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته إن كان قيمته ألفا وباقي كتابته تسعة مائة أو كانت ألفا وثلثه تسعة مائة فعتق بثمانمائة وقال في الاملاء مسائل مالك ولو أعتقه عند الموت ولما له من غيره عتق ثلثه فان أدى ثلثي الكتابة عتق كله وإن عجز رقيق ثلثه ولو قال شعوراعنه كتابته فهي وصية له فعتق بالأقل من قيمته أو كتابته وسواء كانت حاله أودى بها بحسب الثلث ولو كانت في مرضه ولا يخرج من الثلث وقتت فان أفاد السيد ما لا يخرج به من الثلث جازت الكتابة وإن لم يفسد جازت كتابته لثله إذا كانت كتابته مثله ولم يخبر في ثلثه (قال المزني) (٣٨٤) رحمه الله هذا خلاف قوله لا يجوز كتابة بعض عبده وما أقر بقضه

في مرضه فهو كالدين يقر بقضه في عتقه وإذا وضع عنه دينان وعليه دراهم أو شاة وعليه غيره لم يجوز ولو قال قد استوفيت آخر كتابتي إن شاء الله أو شاة فلان يجوز لأنه استثناء

(الوصية للعبدان يكتب)

(قال الشافعي) ولو أوصى أن يكتب عبد له لا يخرج من الثلث خاص أهل الوصايا وكوتب على كتابته مثله ولو لم تكن وصايا ولا ماله غيره قبل أن شئت كاتبنا لثلاث ولاء لثلاث السيد والثلاث رقيق لورثته (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصل قوله مثل الذي قبله ولو قال كاتبوا أحد عبدي لم يكتبوا أمة ولو قال أحدني

وفي آخر وأقر بالآخر وفي الأول فهو سواء وهما أبناء ولا يكون حل واحد ولدين إلا من واحد فإذا أقر بأحدهما لم يكن له في آخر الثلثي ولمعه في بطن كالأب يكون له في الولد الذي أقر به وإن كان في أبيه حائقي بقدر لأمة فطلبت حدها فعليه الحد وإذا ولدت ولدا فغناه فبات الولد قبل ثلثي الأب وإن الثمن الأب في عتقه المولود ولو كان رجل جنى على المولود فقتله فأخذ الأب دية أو سجن عليه جنيته فأخذ الأب دية رد بها الأب إذا نفي عنه فهو غير أبيه وهكذا لو ولده ولدت فبات أحدهما ثم غناها فالثمن نفي عنه الملت والحي ولو ولدت له ولدا فغناه بلعان ثم ولدت آخر بعده يوم فأقر به لزمناه جميعا لأنه حبس واحد وحدها أن كان قد غناه وطلبت ذلك قال ولو لم ينقه ولم يقر به وقف فان غناه وقال اللعان الأول يكفي في لانه حبس واحد لم يكن ذلك حتى يلعن من الآخر ولو لو ادعاهم يلعن بالثمن الانقبض مامعا وكذلك لو اللعن من الأول ثم الثاني ثم في الثالث الثمن به أيضا لا ينفي ولد حادث الاب لبعانه به بعينه ولو قذف رجل امرأته وهو جاهل أمعها ولد أو قذف بالرجل والولد ولم ينقه كان لازما له أن يهاق ترضي وهي حبس لثمنه والدمته ويلتصم القذف ويوجب أن يطلب ذلك ولو قال رجل لامرأته زنت وأنت صغيرة أو قال لامرأته وقد كانت نصرانية وأمة زنت وأنت نصرانية أمة أو قال لامرأته زنت مستكرهة أو أصابك رجل نائمة أو زنى بلمسي لا يجامع مثله لم يكن عليه حد في شيء من هذا وإن كان أوقع هذا عليها قبل نكاحها لم يكن عليه لعان وعزر للذي وإن كان أوقع هذا عليها وهي امرأته ولم ينسبه إلى حين لم تكن له فيه امرأته فلا حد عليه وإن الثمن فلا يعزر وتقع الفرقة وإن لم يلعن عزز للذي ولو قال لامرأته أن تزوجك فأنت زانية أو أذا تزوجتك فأنت زانية أو قال لامرأته أن تزوجك فأنت زانية أو أخذها فقال إن اخترت نفسك فأنت زانية فلا حد ولا لعان ويوجب أن يطلب ذلك على انقضاء الفاحشة قبل نكاحها قبل أن يتخار وبعد ذلك كاح والاختيار ولو قال رجل لامرأته بازنية فقالت زنت بك وللمعامال ما سألتها فان قالت عتبت أنه أصابني وهو زوجي حلفت ولا شيء علم إلا أن أصابته أياها ليسترتنا وعليه أن يلعن أو يحد وإن قالت زنت به قبل أن يتكهن فهي قاذفة وعليها الحد ولا حد عليه لأنها مقربة نازلا ولا لعان ولو قال لها بازنية فقالت أنت أذني متى فعلية الحد واللعان ولا شيء عليها في قولها أنت أذني معنى لأنه ليس بقذف بالزنا إذ لم تر به القذف ولو قال لها أنت أذني من فلانة لم يكن هذا قذفا ولا لعان ولا حد ولا حد في الأذى وإن أراد به القذف فعليه الحد أو اللعان ولو قال لها أنت أذني أناس لم يكن قاذفا إلا بان رد بالقذف ويعزر وهذا لأن هذا أكبر من قوله أنت أذني من فلانة ولو قال لامرأته بازنا كان عليه الحد واللعان وهذا تزعم كما يقول الرجل للمالك يا مال ولحارث يا حار ولو قال لها زنت في الحبس أحلفناه بالله ما أردد قذفها بازنا ولا لعان ولا حد بلان

إمامي لم يكتبوا عبدا ولا خشي وإن قال أحد رقيق كلهم إنما رقيق عبدا وأمة (قال المزني) قلت أنا وأخشي زنا (باب موت سيد المكاتب) (قال الشافعي) ولو أتكى ابنه له مكانه برشاها فباتت عبدا غير وارثه ما لا اختلاف بينهما وألانتها فأنه قال النكاح ثابت وإن كانت وارثة ففسد النكاح لأنهم ملكك من زوجها بعينه فان دفع من الكتابة ماعلة إلى أحد الوصيين أو أحد وارثين أو إلى وارث عليه دين أو له وصايا لم يعتق إلا بوصول الدين إلى أهله وكل ذي حق حقه إذا لم يدفع ما حرم أو إلى وصي (باب بيع المكاتب) (قال الشافعي) وليس لسيد أن يفسخ كتابته حتى يعجز عن أداء قيمته فيكون له فيه جنة بمحضه إن كان ببلده وإذا قال ليس عندي مال فأشهد أنه قد عجزت بطلت كان عند سلماته وغيره واحتج في ذلك بآية عمر فان سأله أن ينظر مدة يؤدى إليها بجمعه



لم يكن له عليه ولا السلطان أن ينظره إلا أن يحضره ماله يدفعه مكانه إلى المدّة فينظره قدر بيعة فان حل عليه نحيف غيبته فاشهد بسده أن قد عجزه أو فسخ كتابته فهو عاجز ولا يعجزه السلطان إلا أن تثبت بيعة على حلول نعيم من نجومه فان قال قد أنظرته وبذالى كتب السلطان إلى حاكم بلدته فاعله بذلك وأنه لم يؤد إليه وأولى وكسبه فان لم يكن له وكيل أنظره (٢٨٥) قد مر به إلى سدة فدان جاء والأعزّه

حاكم بلدته ولؤغلب

على عقله لم يكن له أن

يعجزه حتى يأتي الحاكم

ولا يعجزه الحاكم حتى

يسأل عن ماله فان

وجدته أدى عنه وإن لم

يجده عجزه وأخذ السيد

بنقته وإن وجدته مالا

كان له قبل التعرّف

العجز عنه وورد على سيده

نقته مع كتابته ولؤدعي

أنه أوصل إليه كتابته

وجاء بشاهد حلفه معه

وأمره ولودفع الكفاية

وكانت عرساً صفة

وعتق ثم سجن قبل له أن

أدبته كذا والأرقفت

والوصية بالمكاتب

والوصية

(قال الشافعي) وإذا

أوصى به رجل وعجزه

قبل موته أو بعد لم يعجز

كألوأوصى برفقه وهو

لا يمكنه ثم ملكه حتى

يجد وصيته به وإذا

أوصى بكتابه جازت في

الثالث فإذا أذاها عتق

فان أراد العتق أوصى به

تأخيره والوارث يعجزه

فذلك للوارث تصديقته

له ولو كانت الكفاية

فاسدة بطلت الوصية

ولو أوصى برفقه

وكتابته فاسدة ففها قولان أحدهما أن الوصية باطلة والثاني أن الوصية جائزة (قال المرنى) هذا أشبه بقوله لا في ملكه فكيف

لا يجوز ما صنع في ملكه (قال الشافعي) ولوقال ضمواعنه أكثر ما بقي عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

زنا في الجبل رقت في الجبل ولوقالت هي بازانية فعلها الحد لانها قد أكلت القذف وزادته ثم را  
أوثنتين وإذا قال الرجل لأمري تمزنت قبل أن أتزوجك حد ولا لعان لأنه أوقع القذف وهي غير زوجة  
وليوجعته بلاعن لأنها غايتكم بالقذف لأن جعلته بلاعن أو يحد إذا قال الرجل لأمري أنه بالغ زنت  
وأنت صغيرة ولكي (٢) انظر إلى يوم تكلم به لأن القذف يوم وقوعه ولو قذف رجل امرأته قال قبل أن ينكحها  
فطلبت بالحد وحد ولا لعان لأن القذف كان وهي غير زوجة ولو قذفها بالزنا لم يطلبه بالحد حتى تنكحها ثم  
قذفها ولاعنها وطلبت بحد القذف قبل النكاح حد لها ولو لم يلاعها حتى حدنها الامام في القذف الاول  
ثم طلبت بالقذف بعد النكاح لا عن أحد ولو طلبت به معا مع حد بالقذف الاول وعرض عليه اللعان  
بالقذف الآخر فان أنى حدها أيضا لأن حكمه فاذن فغير زوجة بالحد وحكمه فاذن زوجة حدًا ولعان فإذا  
التعن بالفرقة واقعة بينهما وإن لم أحده ولاعز بينهما لم يكن حد في القذف وأوجب على من جله على  
اللعان أو الحد في القذف الآخر وكان لغيرى أن لا يحده ولا بلاعن وإذا حاز طرح اللعان بقذف زوجة  
وحد أو طرح الحد باللعان حاز طرحهما معًا وكذلك لو قذفها امرأته غيبته في كلمة واحدة حد  
للأجنبية ولاعن امرأته أو وحد لها ولو قذف أربع نسوة بكلمة واحدة أو كليات فقتل معًا ومترفات  
لا عن كل واحدة منهن أو وحد لها أو تهن لآعن سقط حدها وأتتهن نكل عن أن يلعن حد لها إذا طلبت  
حدها وبلغن لهن واحدة واحدة وإذا نشأت في أيهن نكحًا أفرع بينهما فأبتهن بدأ الامام بها بغير قرعة  
رجوت للامام أن لا يأثم لأنه لا يمكنه أن يأخذ ذلك إلا واحدًا واحدًا إذا طلبت واحدة واحدة ولو قذف  
رجل امرأته ثم تابن في ملكه التعن مرة واحدة مرة لأن حكمهما واحد وكذلك لو قذف امرأته غيبته مرتين  
كان حدًا واحدًا ولو قذف رجل نكحًا بكلمة واحدة أو كليات كان لكل واحد منهما حد ولو قال رجل  
لأمري أنه أنت طالق ثلاثًا أو طالق واحد لم يبق له طلاق الا في طلاق واحد ولو دخل بها أو طلق  
ما كان لا رجعة له عليها بعده وأتبع الطلاق مكانه بازانية حد ولا لعان لأن يكون بينه ولدا أو جلا  
فبلاعن الولد ويوقف الجلا فإذا ولدت التعن أن لم تلحد ولو بدأ فقال بازانية أنت طالق ثلاثًا التعن لأن  
القذف وقع وهي امرأته ولو قال أنت طالق ثلاثًا بازانية حد ولا لعان لأن بيني وبينها طلاق واحد ولو قذف  
الحد ولو قذف رجل امرأته فصدقه ثم رجعت فلا حد ولا لعان إلا أن بيني وبينها طلاق واحد ولو قذف  
رجل امرأته ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطأ حراما فلا حد ولا لعان إلا أن بيني وبينها طلاق واحد ولو قذف  
فبطلت عليها الحد أن لم تلتن وإذا قذف رجل امرأته فزنت عن الإسلام وطلبت حدها لا عن أحد لان  
القذف كان وهي زوجة مسلمة ولو كان هو المرتد كان هكذا ولا يشبه هذا أن يعذّبها ثم تزني لأن زناها  
دليل على صدقها ثم تزني أو ردّها لا يدل على أنها زانية وإذا كانت تحت المسلم لم تقذفها ثم أسلمت فطلبت  
حدها لا عن عزز ولا حد لان القذف كان وهي كافرة وكذلك لو كانت عاتكة فمقت أو صبية فبطلت  
وأذا ملك الرجل امرأته امرأته فاختارت نفسها ثم قذفها فإن كان الطلاق مطلقًا لم يحد له إلا عن أحد  
وإن كان لا يملك الرجعة حد ولا بلاعن فان قذفها ثم طلقها ثلاثًا لا عن أحد لأن القذف كان وهي زوجة  
وإذا طلق المسلم امرأته لم يقع عليها الطلاق ولا لعنة السكينة ولا نفقة لها وإذا لعن الرجل امرأته ونفى  
عنه ولها ثم أقر بها أو كذب نفسه حدان طلبت الحد والحق به الولد وهكذا الأقر به الأسير وهو مرض فطلبت  
حدها فلم يجد حتى مات فهو ابنه ثم وثبت نفسه منه وإن لم يحد له ولو كانت المسلمة بعد الها وكان الابن

وكتابته فاسدة ففها قولان أحدهما أن الوصية باطلة والثاني أن الوصية جائزة (قال المرنى) هذا أشبه بقوله لا في ملكه فكيف

لا يجوز ما صنع في ملكه (قال الشافعي) ولوقال ضمواعنه أكثر ما بقي عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

لوقال ضمواعنه أكثر ما عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عاشر أو مثل نصفه

(كتاب عتي أهبات الأولاد من كتب) (قال الشافعي) وإذا وطئ أمته فولدت ما بين أنه من خلق آدمين عن أنظر  
أوسع فهي أم ولد لا تخالف الملوكة في أحكامها غير أنها لا تخرج من ملكه في دين ولا غيره فإذا ماتت عتقت من رأس المال وإن لم يتبين  
قبه من خلق آدمي سألتعد ولا من (٢٨٦) النساء فإن زعم أن هذا لا يكون الامن خلق آدمي كانت به أم ولد فإن

شككن لم تكن به أم  
ولد وولد أم الولد عزلتها  
يعتقون بعتقها كأولاد  
حلال أو حرام ولو ماتت  
قبلهم ثم مات السيد  
عتقوا عتبه كأهم ولو  
اشترى امرأته وهي أمة  
حامل منه ثم وضعت لمحمده  
عتق ولدها منه ولم تكن  
أم ولده ألباحي تحمل  
منه وهي في ملكه  
وللكتاب أن يبيع أم  
ولده فإن أوصى رجل لأم  
ولده أو لولد له يخرج  
من الثلث فهي جارة  
لأنهما يعقنان عنه ولو  
جنت أم الولد جناية  
ضمن السيد الأقل من  
الأرض أو القبة فإن أدى  
قيمتها ثم عادت جفت  
فهي أقول أن أحد هاتين  
إسلامه قيتها كلامه  
بذنها يرجع المجني  
عليه الثاني بأرض  
جنايته على المجني عليه  
الأول فيشتر كان فيها  
بقدر جنايتها ثم هكنا  
كلا جنت ويدخل  
فه أن إسلامه قيتها إذا  
كان كإسلام بذنها  
إلى الأول ولم الأول  
أخرها إلى الثاني إذا

هو الميت والاب هو الحي فادعاه بعد الموت وللا بن مال أو لأمه له أوله ولأول له ثبت نسبه منه وورثه  
الاب ولو كان قتل أو انتسب إليه أخذ حصته من دينه ولو كان الولد المتني عن أبيه منع ميراثه من قبل  
أبيه في حياته لأنه كان متبعا عن ميراثه الذي منعه لأن أصل امرأته نسبه ثابت فأنه إنما هو متني ما كان  
أبوه ملاءعنا معيالي فبها باللعان وإذا اتعن الزوجان بولاد وغير ولدته فذف الزوج امرأته التي لا عن فلاحد  
عليه كالأول حدها بقتل فقتلها لم يحسد ثابته ونهى عن قتلها فإن انتهى والأعز وأذا قذفها الزوج  
الذي لا عن فاعليه الحد وأذا قال رجل لابن ملاءع لست ابن فلان أحلف ما أراذق نفسي أمة ولا حدها لانا  
قد حكمنا أنه ليس ابنه ولو أراذق فأمه حديداته ولو قال بعد ما برز الذي نفاه أنه ابنه أو يكذب نفسه  
لست ابن فلان كان قاذفا لانه فان طلبت الحد حدها لكانت حرة مسلمة وإن كانت كافرة أو أمة عزز  
وأذا قتل الرجل المرأة فقال أنت أمة أو كافرة فعليه النسيئة أمته حرة مسلمة والقول قوله مع يمينه أن لم تكن  
بنية لأنه يؤخذ منه الحد ولو ادعى الاب الولد فطلب المرأة حدها حدها لوزمه الولد وأن لم يطلبه لم يزمه الولد  
ولا يحسد ومضى طلبه حدها ولو قذفها قبل الحد ثم طلبت منه الحد حدها وحدها لكانت بطل وصار  
مضرا بها مرتين فأما الأجنبية فيحدها قبل اعتراف الاب بالولد بعده ولو قامت بينة على الاب أنه كذب  
نفسه في اللعان أو أقر بالولد لم يزمه وإن جحد وحدها طلب الحد ولو قامت بينة أنه قذفها أو كذب نفسه  
حد ولم يمتن إذا طلبت وإن حدها كاه ولو قال رجل لامرأته نازانته ثم قال عنت زنا في الجبل حد  
أو لعن لأن هذا ظاهر الترتيب ولو وصل الكلام فقال يا زانية في الجبل أحلف ما أراذل الرقي في الجبل  
ولا حدها لكانت لم تحلف حدها إذا حلفت لقد أراذل القذف ولو قال لها يا فاجرة أو يا خبيثة أو يا جارية أو يا غيلة  
أو يا بادية أو يا فاسقة وقال لم أراذل الزنا لحظه ما أراذلتها وعز في أذاها ولو قال لها يا غيلة أو يا فاسقة أو يا خبيثة  
هذا لم يكن في شيء من هذا قذف وكذلك لو قال لها أنت تحبين الجماع وتحبين الظلة وتحبين الخلو فاعليه  
في هذا كله أن طلبت اليمين عينة

(الشهادة في اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته  
معا بالزنا لعن الرجل فإن لم يمتن حدلان حكم الزوج غير حكم الشهود والشهود لا يلاعنون بحال ويكونون  
عندنا كثر المقتن قذفة يحسدون إذا لم يتنوا أربعة والزوج منفردا يلاعن ولا حد قال وإذا زعم الزوج أنه  
رأها تزني فبين أنها قد تورثت في نفسه بأعظم من أن تأخذ أكرماله أو تشتره عرضه أو تناله بشد يضرب  
من أجل ما يبق عليه من العار في نفسه نازعنا عنه وعلى ولده فلا عداوة وتصير لهما فيما بينهما أو أكثر  
من هذا نكاحا تبلغ هذا ونحن لا نجبر شهادة عدو على عدوه والأجنبي يشهد عليه ليس بما وصفت بسبيل  
وسواء قذف الزوج امرأته أو جاء شاهد عليها بالزنا هو بكل حال قاذف فإن جاء بأربعة يشهدون على المرأة  
بأنها زانحت ولم يلاعن الآن يتي ولد لها بذلك الزنا فيجد أو يمتن فينفي الولد وأن قذفها واتني من جعلها  
جاء بأربعة يشهدون عليها بالزنا لم يلاعن حتى تلد فيمتن أن أراذل في الولد فإن لم يمتن لم تنفعه عنه ولم تحد  
حتى تلد ثم تحدها بعد الولادة ولو جاء بشاهدين يشهدان على أقرارها بالزنا هو فيحد فلا حد عليها ولا عليه  
واللعان ولو كان الشاهدان ابنه من غيرهما تجبر شهادتهما ولا تجوز شهادة الولد لولده ولو كان  
الشاهدان ابنهما من غيرهما جازت شهادتهما عليها لأنهما يبطلان عنه حدها ولا يثبت عليها بالاعتراف في شيء من  
الحد الآن تشاهي أن يثبت عليها فيحد وأذا قذف الرجل امرأته ثم جاء بأربعة يشهدون متفرقين يشهدون

بلغ أرض الجناية قيتها ، والثاني أنه يدفع الأقل من قيتها أو الجناية وإن عادت جفت وقد دفع الأرض رجع عليها  
على السيد وهكذا كالجنت (قال المرني) والثاني أشبهه عندى بالحق لأن إسلام قيتها أو كان كإسلام بذنها لو كان تكون  
الجناية الثانية على قيتها وبطلت الشبهة وفي إجماعهم على إبطال ذلك إبطال هذا القول وفي إبطاله ثبوت القول الآخر ألا وجه القول ثالث



كما قال ان الشهر في الامة  
يقوم مقام الحصة  
وقد قال في باب استبراء  
أم الولد في كتاب العدد  
لا تلحق أم الولد بالزواج  
ان كانت ممن لا تحض  
الابن وهذا أولى  
بقوله وأشبهه بأصله  
وبانه التوفيق (قال  
المرزقي) قلت أنا قد قطع  
في خمسة عشر كتابا  
بعقن أمهات الاولاد  
ووقف غيرها وقال  
في كتاب النكاح القديم  
ليس له أن يزوجهما بغير  
إذنهما وقال في هذا  
الكتاب انها كالملوكة  
في جميع أحكامها الا  
انها لا تنزع وفي كتاب  
الرجعة أن لا يتخذنها  
وهي كارهة (قال المرزقي)  
قلت أنا وهذا أصح  
قوله لان زواجهما لم يزل  
فكذلك ما كان له  
من وطنها وخدمتها  
وانكحها بغير إذنهما  
لم يزل وبالله التوفيق

(تم بحمد الله كتاب  
مختصر المرزقي وبالله  
في الهامش كتاب  
مسند الامام الشافعي  
رضي الله عنه)

ذهب عدواهما الرجل أو عدلا حازت شهادتهما لأنه لم يحكم برشدهما حتى يشهدا وكذلك العبد  
يسمعون والصبيان والكفار ثم لا يقبضون الشهادة إلا بعد أن يبلغ الصبيان أو يعق العبيد ويسلم الكفار  
فاذا قذف الرجل امرأته فافترأ وأقامت عليه بيعة فبأشهادين يشهدان على إقرارها بالزنا فلا حد عليه  
ولا لعان ولا عليها ولا يقام عليها حد بأحد شهيد عليها إقرار وان كانوا أربعة حتى تقر هي وتثبت على الإقرار  
حتى يقيم عليها الحد ولو جاء بشاهد وامرأتين يشهدون على إقرارها بالزنا فلا حد عليها ولا يدرأ عنه الحد لان  
شهادة النساء لا تجوز في هذا ويجوز بلا عن وكذلك لو شهد عليها الشاهمان بالزنا فلا حد عليهما  
لأنهما باطلان وحدا ولا عن ولو عفت امرأته عن القذف أو أجنبية ثم أدرت القيام به عليه بعد العفو لم يكن  
لها ولو أقرت بالزنا فلا حد ولا لعان على الزوج ولو شهد شاهدان على رجل قد ادعى عليه أنه قذفها ثم شهدا  
أنه قذف امرأته أو قذف امرأته ثم قذفها لم أجر شهدا عليها لان ادعواها عليه القذف عدوة وخصوصية  
ولو عفو القذف لم أجر شهدا عليها لأمرا أنه الآن لا يشهد عليه إلا بعد عفوها عنه وبعد أن يرى ما بينه  
وبينها محسن ليشبه العداوة فأجر شهدا عليها لأمرا أنه لاني قد اخترت صلته وصلحها بعد الكلام الذي  
كان عدوة وليس له بتخصمين ولا يجرحان بعداؤه ولا خصومه واذا أقرت المرأة بالزنا فلا حد على من  
قذفها ولذا شهد شاهدان على رجل أنه قذف امرأته فأقام الزوج شاهدان أنها كانت أمه وأذنيه يوم وقع  
القذف فلا حد ولا لعان وبغير إلا أن يلتعن ولو كان شاهد المرأة شهدا انها كانت يوم قذفها سمسلة  
لان كل واحد من البيتين تكذب الاخرى في أن لها الحد فلا يجحدو بغير إلا أن يلتعن ولو لم يقيم بيعة وشهد  
شاهداها على القذف ولم يقولوا كانت حرة يوم قذفت ولا مسلمة وهي حين طلقت حرة مسلمة فقال الزوج  
كانت يوم قذفها أمه أو كافرة كان القول قوله ودرأت الحد عنه حتى تقيم البيعة انها كانت حرة مسلمة فان  
كانت حرة الأصل أو مسلمة الأصل فالقول قولها وعليه الحد والعان إلا أن يقيم البيعة على أنها كانت حرة  
يوم قذفها (قال الشافعي) رحمه الله واذا قذف الرجل امرأته فادعى بيعة على أنها زانية أو مقررة بالزنا  
وسأل الأجل لم يوجر في ذلك أكثر من يوم أو يومين فإن لم يأت بيعة حدا ولا عن واذا قذف الرجل امرأته  
فرافعتها وهي بالثقة فقال قذفتك وانت صغيرة فالقول قوله وعليها البيعة أنه قذفها كبيرة ولو أقام البيعة أنه  
قذفها وهي صغيرة أو أقامت هي البيعة أنه قذفها كبيرة لم يكن هذا الاختلاف من البيعة وكان هذان قذفين قذف  
في الصغر وقذف في الكبر وعليه الحد الآن بلا عن ولو اتفق الشهود على يوم واحد فقال شهد المرأة كانت  
حرة مسلمة بالغة وشهود الرجل كانت مسلمة أو غير مسلمة فلا حد ولا لعان لأن كل واحد من البيتين تكذب  
الأخرى ولو أقامت المرأة بيعة أن الزوج أقر بولدها لم يكن له أن ينفيه فان فعل وقذفها فأتى أقامت المرأة  
البيعة أن زوجها قذفها بعد أو أقر أخذها بجدها الآن بلا عن فأرقها أو لم يفارقها ولو فارقها وكانت عند  
زوج غيره فطلبت حدها حدها الآن يلتعن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم  
عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته يا زانية تهو به يقول لم ذلك عليها أو عن غير رجل قال بلا عنها  
(قال الشافعي) من حلف بالله أو بأسماء الله تعالى فعلية الكفارة إذا حنث ومن حلف بشئ  
غير الله فليس بحالف ولا كفارة عليه إذا حنث والمولى من حلف بالله يازم به كفارة ومن  
أوجب على نفسه شيئا لم يجب عليه إذا أوجبه فأوجب على نفسه أن جامع امرأته فهو في  
معنى المولى لأنه لم يعد أن كان ممنوعا من الجماع إلا بشئ يازم به ما أوجب نفسه بما  
لم يكن يازمه قبل إيجابه أو كفارة يمين ومن أوجب على نفسه شيئا لم يجب  
عليه ما أوجب ولا يابسه فليس عول وهو خارج من الأيلاء

(تم الجزء الخامس من الأم للامام الشافعي بن إدريس رضي الله عنه  
وبالله الجزء السادس وماؤه أصل تحرير القتل)

صفحة	موضوع	صفحة
٢	﴿ كتاب النكاح ﴾	٢٥
٢	ما يحرم الجمع بينه	٣٩
٤	من يحل الجمع بينه	٣٥
٤	الجمع بين المرأة وعمتها	٣١
٥	نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم أماتهم	٣١
٥	تفريق بيع تحريم المسلمات على المشركين	٣٢
٦	باب نكاح حواثر أهل الكتاب	٣٣
٨	ما جاء في منع إمام المسلمين	٣٣
١٠	نكاح المحدثين	٣٤
١١	لأنكاح الأولي	٣٥
١١	اجتماع الولاء وإقترافهم	٣٦
١٢	ولاية الموالى	٣٦
١٢	مغيب بعض الولاء	٣٨
١٢	من لا يكون ولياً من ذى القرابة	٣٨
١٣	الأكفاء	٣٩
١٣	ما جاء في نكاح الولاء	٣٩
١٤	إنكاح الوليين والوكالة في النكاح	٤٠
١٥	ما جاء في إنكاح الآباء	٤٠
١٦	الأب ينكح ابنته البكر غير الكفء	٤٠
١٦	المرأة لا يكون لها الولي	٤١
١٧	ما جاء في الأوصياء	٤١
١٧	إنكاح الصغار والمجانين	٤١
١٨	نكاح الصغار والمعلولين على عقولهم	٤١
١٩	من الرجال	٤٢
١٩	النكاح بالشهود	٤٣
١٩	النكاح بالشهود أيضاً	٤٣
١٩	ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح من لم يولد	٤٣
٢٥	ما يجب به عقد النكاح	٤٤
٢٥	ما يحرم من التسماء القرابة	٤٤
٢٤	رضاعة الكبير	٤٧
	في ابن الرجل والمرأة	
	(باب الشهادة والإقرار بالرضاعة)	
	الاققرار بالرضاع	
	الرجل يرضع من ثدي رضيع الحنثي	
	(باب التعريض بالخطبة)	
	الكلام الذي يعتقد به النكاح وما لا يعتقد	
	ما يجوز وما لا يجوز في الشكاح	
	نهى الرجل أن يتخطب على خطبة أخيه	
	نكاح العنين والخصى والمحجوب	
	ما يجب من إنكاح العبد	
	نكاح العبد ونكاح العبد	
	العبد يفر من نفسه والأمة	
	تسرى العبد	
	فسيخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما	
	تفريق اسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة	
	الاصابة والطلاق والموت والتفريس	
	أجل الطلاق في العدة	
	الاصابة في العدة	
	التفريق في العدة	
	الزواج لا يدخل بامرأته	
	اختلاف الزوجين	
	﴿ الصادق ﴾	
	الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون	
	الابتداء انقضاء العدة	
	الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة	
	نكاح المشرك	
	تفريق نكاح أهل الشرك	
	ترك الاختيار والقديفة فيه	

صحيفة	صحيفة
٤٨	من ينفسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا ينفسخ
٤٩	طلاق المشرقة
٥٠	نكاح أهل الذمة
٥١	نكاح المرتد
٥١	(كتاب الصداق)
٥٣	في الصداق بعينه يتلف قبل دفعه
٥٤	فيم دفع الصداق ثم طلق قبل الدخول
٥٥	صداق ما يز يدبده
٥٦	صداق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص
٥٨	المهر والبيع
٦١	(التقويض)
٦٣	المهر الفاسد
٦٤	الاختلاف في المهر
٦٥	الشروط في النكاح
٦٦	ما جاء في عقول المهر
٦٧	صداق الشيء بعينه فيوجد مبيعاً
٦٨	(كتاب الشغار)
٦٩	نكاح المحرم
٧١	نكاح المحلل ونكاح المتعة
٧٢	(باب الخيار في النكاح)
٧٢	ما يدخل في نكاح الخيار
٧٣	(باب) ما يكون خيار قبل الصداق
٧٤	الخيار من قبل التسب
٧٥	في العيب بالملكوة
٧٧	الأمة تغفر نفسها
٧٧	(كتاب النفقات)
٧٧	وجوب نفقة المرأة
٧٩	باب قدر النفقة
٨٠	باب في الحال التي تحب فيها النفقة ولا تحب
٨١	باب نفقة العبد على امرأته
٨١	(باب) الرجل لا يجحد ما ينفق على امرأته
٨٢	باب أي الوالدين أحق بالولد
٨٣	باب إثبات النساء جميعاً
٨٤	باب إثبات النساء في أدبارهن
٨٤	باب الاستئناء
٨٥	الاختلاف في الدخول
٨٥	اختلاف الزوجين في منافع البيت
٨٦	الاستبراء
٨٩	(النفقة على الأقارب)
٩٠	نفقة المالك
٩٢	الحجوة على من خالفنا
٩٥	جماع عشرة النساء
٩٥	النفقة على النساء
٩٦	الاختلاف في نفقة المرأة
٩٨	القسم للنساء
٩٨	الحال التي يختلف فيها حال النساء
٩٩	الاختلاف في القسم للبكر والثيب
٩٩	قسم النساء إذا حضر السفر
١٠٠	الاختلاف في القسم في السفر
١٠٠	نشوز الرجل على امرأته
١٠١	مالا يحل أن يؤخذ من المرأة
١٠١	الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته
١٠٣	الاختلاف في طلاق المختلعة
١٠٣	الشقاق بين الزوجين
١٠٤	حبس المرأة لمراتها
١٠٥	الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ
١٠٧	الاختلاف في الطلاق
١٠٩	انفساخ النكاح بين الأمة وزوجها العبد إذا عتقت
١٠٩	الاختلاف في خيار الأمة
١١٠	(اللعان)
١١٨	الاختلاف في اللعان

صحيحة	صحيحة
الخلاف في مباشره الحائض	١٢٢
باب بيان النساء في أديارهن	١٢٤
باب ما يستحب من تحصين الاماء عن الزنا	١٢٥
باب نكاح الشغار	١٢٧
الخلاف في نكاح الشغار	١٢٩
نكاح المحرم	١٣٠
باب الخلاف في نكاح المحرم	١٣١
باب في نكاح الوليين	١٣٢
باب في ان يان النساء قبل احداث غسل	١٣٣
(اباحة الطلاق)	١٣٤
كيف اباحة الطلاق	١٣٥
جاء وجه الطلاق	١٣٦
تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها	١٣٧
والتي لا تحيض	١٣٨
تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي	١٣٩
تحيض اذا كان الزوج غائبا	١٤٠
طلاق التي لم يدخل بها	١٤١
ما جاء في الطلاق الى وقت من الزمان	١٤٢
الطلاق بالوقت الذي قدمه	١٤٣
الفسخ	١٤٤
(الطلاق بالحساب)	١٤٥
(الخلع والنشوز)	١٤٦
جاء القسم للنساء	١٤٧
تفريع القسم والعدل بينهما	١٤٨
القسم للمرأة المدخول بها	١٤٩
سفر الرجل للمرأة	١٥٠
نشوز المرأة على الرجل	١٥١
الحكمين	١٥٢
ما يجوز به أخذ مال المرأة منها	١٥٣
حبس المرأة على الرجل بكرهها لغيرها	١٥٤
ما تحل به القدية	١٥٥
الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع	١٥٦
الخلاف في الطلاق الثلاث	١٥٧
ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٥٨
وأزواجه	١٥٩
ما جاء في أمر النكاح	١٦٠
ما جاء في عدد ما يحل من الحرائر والاماء	١٦١
وما تحل به الفروج	١٦٢
الخلاف في هذا الباب	١٦٣
ما جاء في نكاح المحدثين	١٦٤
ما جاء فيما يحرم من نكاح القرابة والرضاع	١٦٥
وغيره	١٦٦
ما يحرم الجمع بينهما من النساء في قول الله	١٦٧
عز وجل وأن تجمعوا بين الأخنتين	١٦٨
الخلاف في السبايا	١٦٩
الخلاف فيما يؤتى بالزنا	١٧٠
ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل	١٧١
الكتاب وامائهم	١٧٢
باب التعريض في خطبة النكاح	١٧٣
ما جاء في الصداق	١٧٤
باب الخلاف في الصداق	١٧٥
باب ما جاء في النكاح على الإجارة	١٧٦
باب انتهى أن يختطب الرجل على خطبة	١٧٧
أخيه	١٧٨
ما جاء في نكاح المسرلة	١٧٩
باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر	١٨٠
من أربع نسوة	١٨١
(باب نكاح الولاء والنكاح بالشهادة)	١٨٢
الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في	١٨٣
النكاح	١٨٤
باب طهر الحائض	١٨٥
باب في اتان الحائض	١٨٦
الخلاف في عتزال الحائض	١٨٧
باب ما ينال من الحائض	١٨٨

صفحة	صفحة
٢٢٥	١٨٠ (ما يقع بالخلع من الطلاق)
٢٢٥	١٨١ ما يجوز خلعه وما لا يجوز
٢٢٦	١٨٢ (الخلع في المرض)
٢٢٧	١٨٣ ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز
٢٢٧	١٨٤ المهر الذي مع الخلع
٢٢٨	١٨٥ الخلع على الشيء بعينه فيستلف
٢٢٩	١٨٥ خلع المراتين
٢٣٠	١٨٨ مخاطبة المرأة الرجل بما يانزها من الخلع وما لا يانزها
٢٣١	١٨٩ اختلاف الرجل والمرأة في الخلع
٢٣١	١٩٠ باب ما يقتدى به الزوج من الخلع
٢٣٢	١٩٠ خلع المشركين
٢٣٤	١٩١ الخلع إلى أجل
٢٣٤	١٩١ (العدد)
٢٣٥	١٩١ عدم المدخول بها التي تحيض
٢٣٥	١٩٦ عدة التي ينسب من الحيض والتي لم تحض
٢٣٨	١٩٧ باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها
٢٣٩	١٩٧ عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم
٢٤٠	١٩٨ والعنق من الموت والطلاق والزواج غائب
٢٤٠	١٩٨ عدة الأمة
٢٤٢	٢٠٠ استبراء أم الولد
٢٤٢	٢٠٢ عدة الحامل
٢٤٤	٢٠٥ عدة الوفاة
٢٤٤	٢٠٨ مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها
٢٤٧	٢١٢ الاحداد
٢٤٨	٢١٤ اجتماع العذتين
٢٥٢	٢١٦ (باب سكنى المطلقات ونفقتهن)
٢٥٢	٢١٧ العذر الذي يكون للزوج أن يخبر بها
٢٥٣	٢١٩ نفقة المرأة التي لا عيل زوجها وجها رجعت
٢٥٣	٢٢١ امرأة المفقود
٢٥٥	٢٢٣ عدة المطلقة عيل زوجها رجعت
٢٥٦	٢٢٥ عدة المشركات
٢٥٧	
٢٥٨	
٢٥٩	



صفحة	صفحة
الكفارة بالطعام ٢٧٢	إيلاء الخدمي غير المحبوب والمحبوب ٢٥٩
تبعض الكفارة ٢٧٢	إيلاء الرجل مرارا ٢٦٠
﴿كتاب اللعان﴾ ٢٧٣	اختلاف الزوجين في الأصابة ٢٦١
من يلاعن من الأرواح ومن لا يلاعن ٢٧٣	(من يجب عليه الطهارة ومن لا يجب عليه) ٢٦١
أين يكون اللعان ٢٧٦	الطهارة ٢٦٢
أى الزوجين يبدأ باللعان ٢٧٧	ما يكون طهارة وما لا يكون ٢٦٢
كيف اللعان ٢٧٩	مضى فوجب على المظاهر الكفارة ٢٦٥
ما يكون بعد التعان الزوج من الفروقة ٢٨٠	باب عتق المؤمنة في الطهارة ٢٦٦
وفى الولد وحده المرأة ٢٨٢	من يجزئ من الرقاب إذا أعتق ومن لا يجزئ ٢٦٧
الوقت في نفى الولد ٢٨٣	ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ ٢٦٩
ما يكون قذفا وما لا يكون ٢٨٣	من له الكفارة بالصيام في الطهارة ٢٦٩
الشهادة في اللعان ٢٨٦	الكفارة بالصيام ٢٧٠
﴿تمت﴾	

﴿فهرست ما بهامش الجزء الخامس من مختصر المرنى﴾

صفحة	صفحة
باب ابن الرجل والمرأة ٥٩	﴿كتاب العدد﴾ ٢
الشهادات في الرضاع والأقارب ٦٣	عدة المدخول بها ٢
باب رضاع الحنثي ٦٥	لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها ١٦
وجوب النفقة للزوجة ٦٦	باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب ١٧
قدر النفقة ٦٩	باب في عدة الأمة ١٨
الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب ٧٢	عدة الوفاة ٢٢
الرجل لا يجدر نفقة ٧٦	باب مقام المطلقة في بيتها والمتوفى عنها ٢٦
نفقة التي لا عاك زوجها رجعتا وغير ذلك ٧٨	باب الأحاديث ٣٤
باب النفقة على الأقارب ٨١	اجتماع العذتين والقافة ٣٧
باب أى الوالدين أحق بالولد ٨٣	عدة المطلقة عاك رجعتا زوجها ثم عوت ٣٩
باب نفقة المالك ٨٨	أو يطلق ٤١
صفة نفقة الدواب ٩٢	أمرأة المفقود وعدتها إذا نكحت غيره ٤١
﴿كتاب القتل﴾ ٩٣	وغیر ذلك ٤١
باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ٩٣	باب استبراء أم الولد ٤٣
ومن لا يجب ٩٧	باب الاستبراء ٤٥
صفة القتل المدحرج العدا التي في قصاص ٩٧	مختصر ما يجزئ من الرضاة ٤٨
وغیر ذلك ٩٧	



صفحة	باب	صفحة
٢٢٥	باب لغو اليمين	١٨٩
٢٢٥	باب الكفارة قبل الحنث وبعده	١٩٠
٢٢٦	باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها	١٩١
٢٢٦	باب الاطعام في الكفارة في البلدان كلها	١٩٢
٢٢٨	باب ما يجوز من الكسوة في الكفارة	١٩٤
٢٢٩	باب ما يجوز في عتق الكفارات وما لا يجوز	١٩٤
٢٢٩	باب الصيام في كفارة الأيمان المتتابع وغيره	١٩٤
٢٣٠	باب الوصية بكفارة الأيمان والزكاة	١٩٦
٢٣٠	باب كفارة عين العبد بعد أن يعتق	١٩٦
٢٣١	باب جامع الأيمان	١٩٧
٢٣٤	باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه	٢٠٠
٢٣٤	باب من حلف على امرأته لا تخرج إلا بإذنه	٢٠١
٢٣٥	باب من يعتق من مملوكه إذا حنث أو حلف بعتق عبد فباعه ثم اشتراه وغير ذلك	٢٠٢
٢٣٥	باب جامع الأيمان الثاني	٢٠٣
٢٣٨	باب التذور	٢٠٣
٢٤١	﴿كتاب أدب القاضي﴾	منه وما يرد
٢٤٤	كتاب قاض إلى قاض	٢٠٥
٢٤٤	باب القسم	٢٠٥
٢٤٥	باب ما على القاضي في الخصوم والشهود	من الصيد وما يحرم
٢٤٦	الشهادات في اليسوع	﴿كتاب الضعفاء﴾
٢٤٦	باب عتد الشهود وحيث لا يجوز فيه التماس	باب العقيقة
٢٤٨	وحيث يجوز وحكم القاضي بالتظاهر	باب ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب
٢٤٨	باب شهادة النساء لرجال معهن والرد على من أجاز شهادة امرأته	باب كسب الحجام
٢٤٨	باب شهادة القاذف	باب ما لا يحل أكله وما يجوز للفسط
٢٤٩	باب التحقق في الشهادة والعلم بها	من الميتة
٢٤٩	باب ما يجب على المرء من القيام بالشهادة	﴿كتاب السق والري﴾
٢٤٩	إذا دعي لشهادة أو يكتب	﴿تختصر الأعيان والتذور وما دخل فيها﴾
		باب الاستثناء في الأعيان
		٢٢٥

صفحة	مصحف
٢٤٩	باب شرط الذين تقبل شهادتهم
٢٥٠	كتاب الأفضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه
٢٥٢	باب الخلاف في اليمين مع الشاهد
٢٥٤	باب موضع اليمين
٢٥٥	باب الامتناع من اليمين
٢٥٥	باب النكول ورد اليمين
٢٥٦	مختصر من كتاب الشهادات
٢٥٦	باب من يجوز شهادته ومن لا يجوز ومن يشهد بعد شهادته
٢٥٨	باب الشهادة على الشهادة
٢٥٩	باب الشهادة على الحلف ودور جرح الشهود
٢٥٩	باب الرجوع عن الشهادة
٢٦٠	باب علم الحاكم بحال من قضى بشهادته
٢٦٠	باب الشهادة في الوصية
٢٦١	مختصر من جامع الدعوى والبيّنات
٢٦٢	باب الدعوى في الميراث
٢٦٤	باب الدعوى في وقت قبل وقت
٢٦٤	باب الدعوى على كتاب أبي خنيفة
٢٦٥	باب في القافة ودعوى الولد
٢٦٦	باب جواب الشافعي محمد بن الحسن في الولد يدعيه عدة رجال
٢٦٦	باب دعوى الأعاجم ولادة الشرك والطفل
	يسلم أحد أبويه
٢٦٦	باب متاع البيت يختلف فيه الزوجان
٢٦٧	باب أخذ الرجل حقه من بمنعه أباه
٢٦٧	باب عتق الشرك في الصحة والمرض والوصايا في العتق
٢٦٩	باب عتق العبد لا يخرجون من الثلث
٢٦٩	باب كيفية الفرقة بين المالك وغيرهم
٢٧٠	باب الاقراع بين العبد في العتق والدين والتبذير بالعتق
٢٧١	باب من يعتق بالمالك وفيه ذكر عتق السائبة ولولاء الامتق
٢٧١	باب في الولاء
٢٧٢	مختصر كتابي المدر من جديد وقديم
٢٧٣	باب وطء المدبرة وحكم ولدها
٢٧٤	باب في تدبير النصارى
٢٧٤	باب في تدبير الذي يعتق ولم يبلغ
٢٧٤	مختصر المكاتب
٢٧٦	كتابة بعض عبد والشرى كان في العبد يكاتبه أو أحدهما
٢٧٨	باب في ولد المكاتب
٢٧٨	باب المكاتب بين اثنين يطؤها أحدهما أو كلاهما
٢٧٩	باب تعجيل الكتابة
٢٨٠	بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه
٢٨١	باب كتابة النصارى
٢٨١	كتابة الحرى
٢٨٢	كتابة الرند
٢٨٢	جنابة المكاتب على يده
٢٨٢	باب جنابة المكاتب ورقبته
٢٨٣	باب ما جن على المكاتب له
٢٨٣	الجنابة على المكاتب ورقبته عمدا
٢٨٣	باب عتق السيد والمكاتب في المرض وغيره
٢٨٤	الوصية للعبد أن يكاتب
٢٨٤	باب موت سيد المكاتب
٢٨٤	باب عجز المكاتب
٢٨٥	باب الوصية بالمكاتب والوصية له
٢٨٦	كتاب عتق أمهات الأولاد